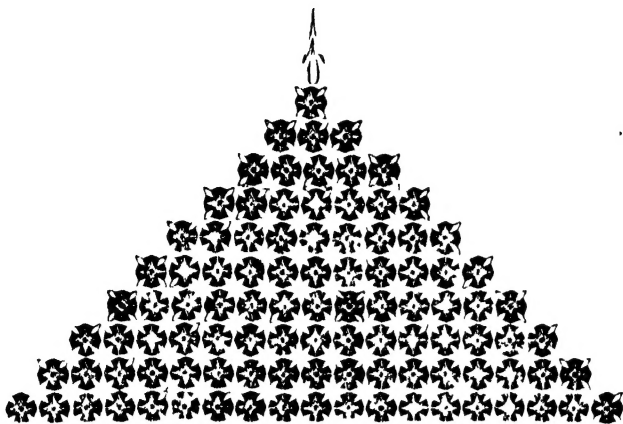


﴿كتاب أحكام الطهارة﴾

- ٢٩ فصل في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالديباغ وما لا يطهر
٤٧ فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز
٥١ فصل في استعمال آلة السواك
٥٤ فصل في فروض الوضوء
٥٨ فصل في الاستنجاء وآداب فائى الحاجة
٧٧ فصل في نواقض الوضوء
٨٥ فصل في موجب الغسل
٩٢ فصل في فرائض الغسل وسننه
٩٧ فصل في جله من الاغسال المسنونة
١٠٢ فصل في المسح على الخفين
١٠٦ فصل في التيمم
١١٣ فصل في بيان التنجسات وازالتها
١٢٨ فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة
١٣٩ ﴿كتاب الصلاة﴾
١٥٣ فصل في بيان صفات من تجب عليه صلاة وبيان النوافل
١٦٧ فصل في شروط صحة الصلاة
١٧٦ فصل في أركان الصلاة
١٨٦ فصل في أمور يخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
٢٢٣ فصل في عدد مبطلات الصلاة
٢٢٧ فصل في عدد ركعات الصلاة
٢٣٣ فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء الخ
٢٣٨ فصل في الاوقات التى تكرر الصلاة فيها
٢٤٥ فصل في أحكام الجماعة
٢٤٩ فصل في قصر الصلاة وجعلها
٢٦٠ فصل وشرايط وجوب الجمعة الخ
٢٧٣ فصل في بيان أحكام صلاة العيدين وما يطلب فيهما
٢٩٠ فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فعلها
٢٩٦ فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها
٣٠٠ فصل في كيفية صلاة الخوف
٣٠٦ فصل في اللباس
٣١٠

٣١٤	فصل في الجنائز .
٣٣٧	*(كتاب أحكام الزكاة) *
٣٤٦	فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه
٣٤٩	فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه
٣٤٩	فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه
١٥٠	فصل في زكاة الخلطة
٣٥٢	فصل في بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه
٣٥٦	فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه منه
٣٥٧	فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل
٣٦٠	فصل في زكاة الفطر
٣٦٤	فصل في قسم الزكاة على مستحقها
٣٧١	*(كتاب بيان أحكام الصيام) *
٣٧٣	فصل في بيان أحكام الاعتكاف
٤٠٠	*(كتاب بيان أحكام الحج) *
٤٠٠	فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام
٤٢٩	فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة وأحكامها الخ
٤٤٠	*(كتاب أحكام البيوع) *
٤٤٦	فصل في الربا
٤٥١	فصل في بيان أحكام الخيار
٤٥٨	فصل في أحكام السلم
٤٦٧	فصل في أحكام الرهن
٤٧٣	فصل في حجر السفينة والمقلس
٤٨٢	فصل في أحكام الصلح
٤٨٩	فصل في الحوالة
٤٩٢	فصل في الضمان
٤٩٦	فصل في الكفالة
٤٩٧	فصل في أحكام الشراكة
٥٠١	فصل في أحكام الوكالة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وحده
 لا شريك له شهادة توصلنا إلى جنات النعيم * وتكون سببا للنظر لوجهه الكريم * وأشهد أن
 سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله * السيد السند العظيم * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه
 أولى الفضل الجسيم * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير إلى ربه القدير * إبراهيم البجيوري *
 ذوالنقصير * أنه قد كثرت النفع والانتفاع * بشرح ابن قاسم العزى * على أبي شعاع * وكذا
 بحاشيته التي للعلامة البرماوى * الذي هو لكل خبر حاوى * لكنها مشتملة على بعض عبارات
 صعبة * مع أن المناسب للمتدين انما هو عبارات عذبة * فلذلك جئني خلق كثير من المزة بعد
 المزة * والكرت بعد الكرزة * على كتابه حاشية عليه سله المرام * وعذبه الكلام * فأجنتهم لذلك
 * والله أعلم بما هنالك * طالباً من الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم * وأن ينفع بها النفع
 العميم * وهذا وان الشروع في المقصود * بعون الملك المعبود * فأقول وبالله التوفيق *
 لأحسن طريق * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه البسملة بسملة الشارح وستأتي بسملة
 المتن وكان ينبغي لواضع الديباجة أن يأتي بسملة ثالثة لهذه الديباجة لانها أمر ذو بال وقد
 قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتى وأجزم
 وأقطع لكن وارضع الديباجة اكتفى بسملة الشارح ولذلك قدمها عليها التعداد بركتها عليها
 واعلم أن لبسملة تسن على كل أمر ذي بال أى حال بحيث يهتم به شرعا للحدث المات وتقرم
 على المحترم لذاته ككسر الخمر وتكرره على المكروه لذاته كالتنظر لفرج زوجته بخلاف
 المحترم لعارض كالوضوء بما مضى والمكروه لعارض ككل البصل فتسن عليها وما ونجب
 في الصلاة لانها آية من الفاتحة عند ما قترتها أحكام أربعة وبقيت الاباحة وقيل انها تنباح
 في المباحات التي لا شرف فيها كنقل متاع من مكان إلى آخر فعلى هذا اعتبارها بالأحكام الخمسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله قال الخ) هذه الديباجة من وضع بعض التلامذة مدحة لشيخه وهي ساقطة في بعض النسخ وأصل قال قول على وزن فعل بالفتح بمعنى أن حق النطق أن يكون هكذا والافعال لم تنطق بذلك فالقاف فاء الكلمة والواو عين الكلمة واللام لام الكلمة ثم يقال تجزئت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وليس أصله قول على وزن فعل بالكسر لانه لو كان كذلك لكان مضارعه يقال كخاف ولا قول على وزن فعل بالضم لانه لو كان كذلك لكان لازما ولا قول على وزن فعل بالسكون لانه لو كان كذلك لم يأت قلب الواو ألفا لكونه على أن ذلك ليس من أوزان الفعل وعبر بالماضي دون المضارع لأن القول قد وقع في الماضي وهذا حكاية عنه من بعض التلامذة كما علمت وما قاله البرماوى من أنه عبر بالماضي دون المضارع لتحقيقه فكأنه واقع مردود لأن القول ماض حقيقة فتدبر (قوله الشيخ) هو في الأصل مصدر شاخ يقال شاخ بشيخ شيخا ثم وصف به مبالغة ويصح أن يكون صفة مشبهة وهو في اللغة من جاوز الأربعين لأن الإنسان ما دام في بطن أمه يقال له جنين لا جنينا واجتنانه واستتاره وبعد الوضع يقال له طفل وذرية وصبي وبعد البلوغ يقال له شاب وفي وبعد الثلاثين يقال له كهل وبعد الأربعين يقال للذكر شيخ وللأنثى شخنة وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صيدا وله أحد عشر رجلا خمسة مدوة بالشين وهي شيوخ بضم الشين وكسرها وشيخه بفتح الياء وسكونها وشيخار كغلمان خمسة مدوة بالميم وهي مشايخ بالياء لا بالهمز ومشجعة بفتح الميم كسرها ومشيوخه بالياء الواو بعد الياء وبجدها واو واحد مبذو بالهمز وهو أشياخ وكلمة أشادة الأجمعين أحدهما شيوخ كما يقتضيه قول ابن مالك في ألفيته كذا يطرد في فعل اسم مطلق الفا والثاني أشياخ كما يقتضيه قوله فيها

وغير ما فعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

(قوله الامام) هو لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من يصح الاقتداء به ويطلق على اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين وقدير اديه محائث الاعمال وقد يطلق على الامام الاعظم ويجمع كثيرا على ثمة وأصله أئمة على وزن أفعلة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمة الثانية وأدغمت الميم في الميم ويجوز قلب الهمة زنة النائية بياء وقد يجمع على امام فيكون مفردا تارة وجمعاً تارة أخرى نظير هجان فيقال ناقة هجان ونوق هجان فيختلف بالتقدير فيلحق أن حركات الامام المفرد كحركات كتاب وحركات الامام الجمع كحركات عباد ومن استعماله جمعا قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فلا حاجة لما تكلفه بعضهم في الآية من أن توحده للدلالة على الجنس أولانه مصدر في الأصل أولان المراد واجه كل واحدنا للمتقين اماما ولا نهم لانهم لا اتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم كانوا كشخص واحد (قوله العالم) أي المتصف بالعلم ولو بمستله واحدة سواء كان بطريق الكسب أو بطريق الفيض الالهي وهو العلم اللدني فقد نقل العارف الشعرائي أنه يفاض على المريد في أول يسيله من لياي الفتح بحمسة وعشرين علما منها علم أهل السعادة وأهل الشقاوة ومنها علم عدد الرمال والنبات والجمادات وما يخص كلاما ودعه الله فيه من المنافع والمضار (قوله العلامة) صبغة مبالغة كنسابة والتسابة لتأكيد المبالغة لاصلها لانه مستفاد من الصبغة ومعناه كثير العلم وأما قولهم هو من جمع بين العقول

قال الشيخ الامام العالم العلامة

والمقول كالقطب الشيرازي فنية قصور (قوله شمس الدين) أي كالشمس للدين من حيث
ايضا حقه للاحكام بتأليفه وتقريره وهذا لقب للشارح وهو ما أشعر بدمح كزين الدين أو ذم
كأنف النافذة فان قيل لم قدم اللقب مع أنه يجب تأخير عن الاسم صناعة كما قال في الخلاصة
وأخرن ذان سواء صحبا * والمراد بسواء خصوص الاسم ولذا قال في بعض نسخها

وذا جعل آخر اذا اسما صحبا * وهذه النسخة هي الاولى لانه اذا اجتمع اللقب مع الكنية كنت
بالخيار في تقديم أيها مشت وكذا اذا اجتمع الاسم والكنية أجيب بأن ذلك مالم يشتر والاجاز
تقدمه كما في قوله تعالى المسيح عيسى بن مريم على أن المؤرخين لا يبالون بتقديم اللقب على الاسم
فالوجوب انما هو عند النحاة (قوله أبو عبد الله) هذه كنية الشارح وهي ما صدرت باب
أو أم وابن أو بنت أو عم أو عمة أو خال أو خالة وقوله محمد اسمه الكريم وقوله ابن قاسم صفة لمحمد
وقاسم اسم أبيه وهمزة ابن تحذف اذا وقعت بين علمين مذكرين ثانيها أب للاول ولم تقع أول
سطر (قوله الشافعي) نسبة للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لكونه كان يتعبد على
مذهبه والتسبة الى الشافعي شافعي لا شفيعوي وان قال به بعضهم لأن القاعدة أن المنسوب
للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدلها
في المنسوب ولذا قال في الخلاصة * ومثله مما حواه حذف * (قوله تعمله الله أي غمره وعمه
لأن النعم في الاصل ادخال السين في النعم والمراد منه لارمه وهو التعميم (قوله برحمته
أي باحسان) فهي على هذا صفة فعل أو بارادة احسانه فهي على هذا صفة ذات فعل أو قول يجوز
أن يقال اللهم اجعلنا في مستقر الرحمة لأن مستقرها بمعنى الاحسان الجنة وعلى الثاني لا يجوز
ذلك لانها بهذا المعنى قائمة بذاته تعالى ولا اجتماع فيها الرحمة في الاصل رقة في القلب تقتضي
التفضل والاحسان وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مدته جاز في حقه تعالى
باعتبار غايته (قوله ورضوانه) يكسر الراء وضمها كما قرئ به في قوله تعالى قل أو نبشكم بخير من
ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان
من الله وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة يا أهل
الجنة فيقولون ليس وسعديك والخير في يدك فيقول هل رضيتم فيقولون ما لنا الا نرضى يا رب
وقد أعطيتنا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون يا رب وأي
شي أفضل من ذلك فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا ومعه اما
عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العام على الخاص لأن عدم السخط أعم من
أن يكون معه احسان أو لا واما القرب والمحبة فيكون عطفه عليهما من عطف الخاص على العام
لأن الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بغيرهما واما الثواب فيكون عطفه عليهما من
عطف المرادف لأن الاحسان والثواب بمعنى واحد وقد يقال ان الاحسان أعم من الثواب
لأن الثواب مقدار من الجزاء يعطيه الله تعالى لعباده في مقابلة أعمالهم والاحسان أعم من
ذلك واما الجنة فيكون عطفه عليهما من عطف المحل على الحال فيه وبه زيادة لمافي عبارة
البرماوى من الاجال والابهام (قوله آمين) اسم فعل بمعنى استجب يا الله ويجوز فيه المد
والقصر والتشديد وان كان المشدداً في معنى قاصدين (قوله الحمد لله) جملة الحمد مستأنفة

شمس الدين أبو عبد الله محمد
بن قاسم الشافعي تخلصه
الله برحمته ورضوانه آمين
الحمد لله

فلا محل لها من الاعراب بالنظر للكلام الشارح وأما بالنظر للكلام واضح الديباجة فهي
مقول القول فتكون في محل نصب بل مقول القول من هذا إلى آخر الكتاب وقد اشتمل كلامه
من هنا إلى قوله أحده على ثلاث صيغات آخر الأولى الكتاب وآخر الثانية محباب وآخر الثالثة
الثواب فنقرر بألسكون لأجل السجع وهو توافق الفاصلتين من الشعر على حرف واحد كما في
قول الحريري فهو يطبع الاسماع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه (قوله
تبر كما منعول لأجله كما في قولك قت أجلا لا عمر ولكن العامل هنا مقتدر أي ذكرت الحمدلة
لأجل التبرك أو بمعنى متبرك كحال من فاعل الفعل المقتدر أي ذكرت الحمدلة حال كوني متبركا
(قوله بفاتحة الكتاب) أي عما افتتح الله به كتابه وهو صيغة الحمد لكن المراد الافتتاح الإضافي
فلا ينافي أن الله افتتح كتابه بالبسملة لكن افتتحا حقيقيا وان حصل بها الإضافي أيضا لكنه
حاصل غير مقصود والأولى أن يراد بفاتحة الكتاب ما يشتمل البسملة والحمدلة لأنه المناسب للكلام
الموافق لوقوع البسملة والحمدلة جميعا عنه ويحمل الافتتاح على ما يشتمل الحقيقي والإضافي ولا
ينافي هذا أن الضمير في قوله لا هم الخ راجع لصيغة الحمد فقط لأن عود الضمير على بعض العام
سائع ولا يخصه وليس المراد بفاتحة الكتاب سورة الفاتحة بتمامها لأنه ربما ينافسه ما بعده
(قوله لا هم الخ) عليه لقوله تبر كما فهو من باب التمدقيق وهو إثبات الدليل بدليل آخر وذكر
الشي على وجه فيه دقة وقد اشتملت هذه العلة على ثلاثة أمور والضمير راجع لصيغة الحمد لكن
مع زيادة رب العالمين أخذ من قوله وأخر دعوانا المؤمنين في الجنة دار ثواب لأن آخر
دعواهم فيها الحمد لله رب العالمين قوله ابتداء كل الخ ودوله وخاتمة كل دعاء الخ وقوله وآخر
دعوى المؤمنين الخ أخبار ثلاثة عن أن في قوله لا هم ومعنى كونها ابتداء كل أمر الخ يدل على
ابتدائها بها ابتداء حقيقيا إن لم تنسبها للبسملة أو صافيا إن سبقتم الحديث كل أمر ذي بل
لا يبدؤه بالحمد لله فهو ابتداء وقطع أو جسد والابتداء الحقيقي ما تقدم أمام المقصود ولم
يسبقه شيء والإضافي ما تقدم أمام المقصود سواء سبقه شيء أو لا فكل حقيقي إضافي ولا عكس
وقوله ذي بل أي حال بحيث يهتم به شرعا بأن لا يكون محترما ولا مكروها ولا من سفاسف الأمور
ويزاد على ذلك وليس ذكر المحض ولا جعل الشارح له مبدءا غير البسملة والحمدلة ليخرج الذكر
المحض ونحو الصلاة فإن الشارح جعل ابتداءها بالبسملة كإحدى (قوله وخاتمة كل دعاء
الخ) عطف على ابتداء كما تقدمت الإشارة إليه ومعنى كونها خاتمة كل دعاء الخ أنه يطلب ختم
الدعاء بها كما يطلب بدؤه بها ولذلك قال في العباب وإن يبدأ الدعاء ويحتمه بالحمد لله اهـ ومثل
الحمدلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر لا تجعلوا كدح الرأكب بل اجعلوا في قول
كل دعاء وفي آخره وقروا محباب أي ترحى اجابته لأنها علامة على اجابته وقد قالوا كل دعاء
محب بل لكن أمابعين ما طلب أو بخبر مما طلب أما حالا أو ما لا أو بثواب يحصل للداعي أو برفع
ضرر عنه قال تعالى ادعوني أستجب لكم ولذلك قال في الجوهر

وعندنا أن الدعاء ينفع * كما من القرآن وعدا يسمع

(قوله وآخر الخ) عطف على ابتداء كما تقدمت الإشارة إليه ومعنى كونها آخر دعوى
المؤمنين الخ أن المؤمنين في الجنة إذا اشتوا شيئا طلبوه بأن يقولوا سبحانك اللهم وبحمدك فإذا

تبر كما بفاتحة الكتاب
لأنه ابتداء كل أمر ذي بال
وخاتمة كل دعاء محباب
وأخر دعوى المؤمنين

ما طلبوه بين أيديهم على الموائد كل مائدة ميل في ميل على كل مائدة سبع مائة ألف صحيفة في كل
صحيفة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فاذا فرغوا من ذلك قالوا الحمد لله رب العالمين كما
أخبر الله عنهم في قوله دعواهم فيها الخ وقال بعضهم المراد أنهم يشغلون في الجنة بالتسبيح
والتقديس لله تعالى ويحتمون ذلك بالحمد والثناء عليه بما هو أهله وفي هذا الذي كسر ورههم
وكمال لذاتهم وهذا أولى من الأول لأن الامام الرازي شنع على قائل الأول بأنه ناظر في دينه
وآخره للمأكل والمشروب وحقيق بمنثل هذا أن يعد في زمرة البهائم ولا ينبغي هذه المبالغة
فقد قاله البغوي ونسبه جماعة من المفسرين (قوله في الجنة) هي لغة البستان واصطلاحا
دار الثواب بجميع أنواعها وهي سبع جنات متجاورة أوسطها وأفضلها الفردوس وجنة
المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الجلال كما ذهب إليه ابن
عباس وقيل أربع ورجحه جماعة لقوله تعالى ولن خاف مقام ربه جنانا ثم قال ومن دونهما
جنتان كما ذهب إليه الجمهور وقيل واحدة وكل الاسماء متفقة فيها اذ يصدق عليها جنة
عدن أي اقامة وجنة الخلد وجنة النعيم وهكذا والا كثرون على أن الجنة فوق السموات
السبع ونحت العرش والنار تحت الارضين السبع والحق تفويض ذلك الى علم اللطيف
الخبير (قوله دار الثواب) بدل من الجنة وأضيفت الى الثواب لانها محلها فالإضافة من
إضافة المحل للمحل فيه وقول البرماوي وإضافتها الى الثواب لكونه سببا في دخولها فيه نظر
لأنه ينافي الحديث المشهور وهو لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا وان انت يارسول الله قال
ولا أنا الا أن يتغمدني الله برحمة الا أن يقال انه ناظر للظاهر فان العمل سبب في الظاهر كما هو
ظاهر قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والمنفي في الحديث الاستحقاق وبهذا علم أنه
لا تنافي بين الحديث والآية وقيل معنى الآية ادخلوا الجنة بفضل واقسموها بما كنتم
تعملون (قوله أحده) انما جدد بالجملة الفعلية بعد أن جدد بالجملة الاسمية تأسيسا بحديث ان الحمد
لله فحمده وهذا جدد في مقابلة نعمة وهي متجددة شيئا بعد شيء فتناسب أن يأتي هنا بالجملة الفعلية
المنبذة للتجدد والحدوث وذلك جدد في مقابلة الذات وهي دائمة مستمرة فتناسب أن يأتي هناك
بالجملة الاسمية المنبذة للدوام والاستمرار ووجه الحمد له خبرية لفظا انشائية معني فالمقصود منها
انشاء الحمد فلا تفيد الانشاء الا بالقصد فقول البرماوي وان لم يقصد بها الانشاء فيه نظرا لانها
موضوعه للاخبار فكيف تفيد الانشاء من غير قصد الا أن ينظر لكونها نقلت في عرف الشرع
الى الانشاء ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لا يقال اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لم يحصل
مقصود الشارع وهو اتصاف المؤلف بالحمد لاننا نقول الاخبار بالحمد حمد لانه من جملة الثناء
لكن المشهور اللفظ وقد اشتمل كلامه من هنا الى مراده على مجعتين على الهاء والثانية أطول
من الاولى وهو حسن لأن أحسن السبع ما تساوت فقره ثم ما طالت فيه الثانية على الاولى
ومن قوله وأصل وأسلم الى سهو والغافلين على ثلاث مجععات على النون ونقدم ثلاث مجععات
على الباء (قوله أن وفق) يفتح الهمزة على تقدير اللام وأن وما بعدها في تأويل مصدر وفاعل
وفق ضمير مستتر يعود على الله تعالى أي أحده لاجل توقيفه سبحانه وتعالى ويصح كسر الهمزة
ويجعل أن بمعنى اذ فتكون للتعديل لا للتعليق فتعبد على كل وقوع الحمد لاجل التوفيق

في الجنة دار الثواب
احده أن وفق

ولو جعلت للتعليل لم تفد وجود الحمد جزأ لأنه يصير معلقاً على التوفيق وبهذا تعلم ما في قول
البرماوى وبكسرهما المقضى لوجود المعلق عليه اللهم إلا أن يريد به ما ذكرنا من كونها حالة
الكسر للتعليل ويكون مراده بالمعلق عليه العلة وهي التوفيق لأنه معلق عليه معنى والمراد
بالتوفيق هنا صرف المهمة لا خلق قدرة الطاعة في العبد كما اشتهر لأن كل مقام له مقال **قوله**
من أراد من عباده أى من أراد توفيقه من عباده والمتكلم داخل في عموم كلامه هذا للقرينة
الدالة على ذلك فالشارح من جملة من وفقه الله تعالى للتفقه في الدين فيكون جده في مقابلة
التوفيق الواصل له وغيره **قوله** للتفقه أى للتفهم شيئاً فشيئاً لأن التفقه معناه لغة الفهم كما
سيأتى وقوله في الدين متعلق بالتفقه والدين ما شرعه الله تعالى من الأحكام على لسان نبيه صلى
الله عليه وسلم سمي ديناً لأن دين أى تتناده ويسمى ملة لأنه على الرسول وهو عليه عليهما
وسمى شرعاً وشرعية لأن الله شرعه وينسب فالدين والملة والشرع والشرعية بمعنى واحد
قوله على وفق مراده متعلق بالتفقه أى على طبق مراده تعالى أزالها الضمير في مراده الله
تعالى **قوله** وأصل وأسلم بجملة الصلاة والسلام خبرية لفظاً انشائية معنى لقصد بها الانشاء
فلا تنفيذ الانشاء إلا بالقصد لأن الجملة المضارعية موضوعة للاخبار فتوقف اقامتها الانشاء
على القصد وبهذا تعلم ما في قول البرماوى تبعا للقلوب اختيار صيغة المضارع المفيدة للانشاء
من غير قصد لا يقال انه ناظر لانام الابتداء فانه يعمل فيه الكلام على الانشاء ولولم غير قصد لانا
نقول اذا نظرنا للمقام فلا فرق بين المضارعية والماضوية والاسمية **قوله** على أفضل خلقه
أى مخلوقاته فهو صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات على الإطلاق كما قال صاحب الجوهرية

وأفضل الخلق على الإطلاق * نيناخذ عن الشافى

فان قيل يدخل في الخلق بمعنى المخلوقات الناقص مع أن تفضيل الكامل على الناقص
نقص كما قال بعضهم

إذا أتت فضلت امرأذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص

ألم تر أن السيف ينقص قدره * اذا قبل هذا السيف خير من العصى

أجيب بأن محل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص بخصوصه كالمثال الذى في البيت بخلاف
ما اذا فضل عليه في العموم ألا ترى أنه اذا قال شخص السلطان أفضل من الزبال كان ذلك نقصاً
واستحق ذلك الشخص العقوبة من السلطان بخلاف ما اذا قال السلطان أفضل الناس فلا
يكون ذلك نقصاً ولا يستحق العقوبة بل الأكرام **قوله** محمد عطف بيان على أفضل خلقه
فهو مجرور بعلى المتقدمة أو بدل منه فهو مجرور بعلى مقدرة لأن البدل على نية تكرار العامل
ولا بد على هذا أن المبدل منه في نية الطرح والرمى لأن ذلك من حيث عمل العامل وأما بالنظر
للمعنى فهو مقصود ويسمى التسمية بمحمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم وينبغى أكرام من اسمه
محمد تعظيماً له صلى الله عليه وسلم **قوله** سيد المرسلين أى أشرف المرسلين واذا كان سيد المرسلين
كان سيد غيرهم بالطريق الأولى والسيد من سادى قومه أو من كثر سواده أى جيشه أو هو
الحليم الذى لا يستغفزه الغضب ولا شك أن هذه الأوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم
والمرسلين جمع مرسل بفتح السين خلافاً لمن قال جمع رسول بمعنى مرسل لأن المرسلين انما يكون

من أراد من عباده للتفقه
في الدين على وفق مراده
وأصل وأسلم على فضل
خلق محمد سيد المرسلين

جمع مرسل على أنه لم يأت بفعل بمعنى مفعول إلا نادراً فإن قيل إن أفضل خلقه يغني عن قوله سيد المرسلين أجيب بأن قوله سيد المرسلين إذا دام لم يفسده سابقه من حيث أنه أشعر بحصول وصف الامارة والسيادة له صلى الله عليه وسلم فله السلطنة والغلبة عليهم فنادى الأول الاخبار بالصفة الباطنة والثاني الاخبار بالصفة الظاهرة (قوله القائل) صفة الحمد وأتى بذلك لمناسبته للمقام (قوله من يرد الله به خيراً إلخ) تمة الحديث وإنما أتاهم والله يعطي ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة وفي رواية ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله والمراد من يرد الله به خيراً كما ملاحظ بهادة تنوين التعظيم فخرج من لم يرد الله به خيراً أصلاً وهو الكافر ومن أراد به خيراً لكنه غير كامل وهو المؤمن الذي لم ينفقه في الدين فاندفع ما يقال إن الحديث يقتضى أن من لم ينفقه في الدين قد حرم الخير ولو كان مؤمناً وليس كذلك بل أعطى أصل الخير وفي هذا الحديث كما قاله الولي العراقي وغيره بشارة للمستغل بالفتنة من حيث أن فيه إعلاماً بسيادته بشرط أن يكون طلبه خالصاً لوجه الله تعالى بخلاف ما إذا كان مشوباً بربا أو فحشاً والمراد بكونه صلى الله عليه وسلم قاسماً كونه مبالغاً للشرعية من غير تخصيص والله يعطي كل واحد من انهم ما أراد لأن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء حتى أن غير الصحابي قد يستنبط من لفظ النبوة ما لا يحط به بالصحابي كما يشهد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع وقيل المراد كونه قاسماً الأموال بينهم لأن سبب إرادته أنه صلى الله عليه وسلم قسم ما لا بينهم فخص بعضهم بزيادة فقال بعض من خفيت عليه الحكمة ما سبب ذلك فقال صلى الله عليه وسلم رداً عليه من يرد الله به خيراً ينفقه في الدين أى ينهمه في الدين بحيث لا تحفى عليه الحكمة فلا يعترض على لأن الله هو المعطي المانع وإنما أتاهم فليست بعط حنيفة حتى تنسب إلى الزيادة والنقص والمقصود من قوله حتى يأتى أمر الله التأييد كما في قوله تعالى ما دامت السموات والارض كذلك أقبل والاولى ابقاؤه على ظاهره من الغاية لأن المراد بأمر الله الريح اللينة التي تأتى قبل يوم القيامة يموت بها كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى الاشرار الخلق (قوله وعلى آله وصحبه عطف على قوله على أفضل خلقه لا على محمد وال لازم أن أفضل خلقه معين بمحمد وآله وصحبه وأنه مبدل منه محمد وآله وصحبه وهذا لا يتوهم الا على اسقاط على من المعطوف وأما مع وجود على فلا يتوهم ذلك وفي بعض النسخ وأصحابه بدل صحبه (قوله مئة إلخ) ظرف لقوله أصلى وأسلم والغرض من ذلك تعميم الاوقات بالصلاة والسلام على النبي وعلى آله وأصحابه السادة الكرام اذ لا يخلو وقت عن وجود ذكر أو غفلة وقوله ذكر الذين أي الله والرسول وأهلها وقوله وسهوا الغافلين أى عن ذكر الله أو ذكر الرسول أو هما والاولى أن تكون أل في الذين والغافلين للجنس والمراد بالسهو عدم الذكر ولو عدا وإنما عبر به للإشارة إلى أن عدم الذكر عدم الكونه غير لائق كأنه غير واقع لهذه التسمية عبر بالغافلين والمراد بهم غير الذين ولو عدا (قوله هذا كتاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعض النسخ وبعد فهذا كتاب والواو نافية عن أما النافية عن مهما والاصل مهما يكن من شئ بعد فهذا كتاب فحذف مهما ويكن ومن شئ وأقيمت أما مقام ذلك ثم إن بعضهم يقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها في كتبه ومرسلاته وقد

القائل من يرد الله به خيراً
ينفقه في الدين * وعلى آله
وصحبه مئة ذكر الذين
وسهوا الغافلين * وبعد هذا
كتاب

صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أو يأتى بالواو بدلها ويقول
وبعد كما هنا على ما في بعض النسخ والظرف مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معنى
الاضافة والمراد به النسبة التقييدية التي هي معنى جزئى حقه أن يؤدى بالحرف فان لوى لفظ
المضاف اليه نصبت على الظرفية أو جرت عن كما اذا أضيفت وان حذف المضاف اليه ولم ينو
شئ نصبت مع التنوين فلها أحوال أربعة وتستعمل للزمان كثيرا وللمكان قليلا وهي صالحة
هنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعد هابعد زمن النطق بما قبلها وللمكان باعتبار أن مكان
رقم ما بعد هابعد مكان رقم ما قبلها وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ف قيل داود عليه
السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن قحطان
وقد نظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلاف أما بعد من كان قائلًا * لها خمس أقوال وداود أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسحبان فكعب فيعرب

واسم الإشارة راجع للمؤلف المستهضر في ذهنه وهو الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على
المعاني المخصوصة سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف أو متأخرة عنه خلافاً لما قال ان كانت
الخطبة متأخرة عن التأليف فاسم الإشارة راجع لما في الخارج لأن الالفاظ أعراض سبالة
تتنفص بمجرد النطق بها فان قيل كيف صححت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع
للمشار اليه المحسوس بحاسة البصر أجيب بأنه زل ما في الذهن لشدة استحضاره منزلة
المحسوس واستعمل فيه اسم الإشارة على طريق الاستعارة فان قيل ما في الذهن لا يكون الا
بمجالر مسمى كآب لا يكون الا منفصلا فكيف يجبره فصل عن مجمل أجيب بأن الكلام على تقدير
مضاف والاصل فصل هـ آكآب فان قيل يلزم أن لا يقال كآب مخير ما في ذهن المؤلف لانه هو
الذى أخبر عن منفصله بآكآب أجيب بتقدير مضاف أيضا والاصل منفصل نوع هـ هذا كآب
والتحقيق انه لاحقة لتقدير مضاف الاوّل لان الحق أن الذهن كما يقوم به المجمل يقوم به
المنفصل وللتقدير المضاف الثاني لان الشئ لا يتعدد بتعدد محله لان ذلك تدقيق فلسفى لا يعتبره
أرباب العربية وانما قال كآب ولم يقل شرح لانه لا استقلاله عنده لانه لم يأت فيه بدليل ولا
تعلم تسهلا على المبتدئين قول في غاية الاختصار صفة أولى لكآب والغاية آخر الشئ
والاختصار تقليل الالفاظ كما سيأتى فالمعنى أنه في آخر مراتب تقليل الالفاظ وقوله والتهذيب
أى التصفية والتخليص من الحشو قوله وضعته صفة ثانية لكآب وفي الكلام استعارة
بمصرحة تبعية بأن شبه تأليف الشرح على المتن بوضع جسم على جسم بجامع شدة الانصال
واستعير له الوضع واشتق منه وضع بمعنى ألف بمعنى وضعته ألفته (قوله على الكتاب) المراد
بالكتاب هنا المتن بخلاف الكتاب السابق فان المراد به الشرح وانما لم يقل على المختصر مع أنه
الموافق لقول المصنف أن أعمل مختصرا تعظيما للمتن (قوله المسمى) أى فى طرته لافى خطبته
كما سيأتى وقوله بالتقريب هو أحد اسميه واختاره لاجل السجع وهو اتفاق كل فقرتين فى
الحرف الاخير ولاجل التفاؤل الحسن فانه صلى الله عليه وسلم كان يحب القول الحسن (قوله
لينتفع به) عـ له للوضع بمعنى التأليف وقوله المحتاج فاعل ينتفع ونحوه غير المحتاج فليس

فى غاية الاختصار والتهذيب
* وضعته على الكتاب
المسمى بالتقريب لينتفع
به المحتاج

مقصود بالوضع وان كان قد ينفع به مراجعة ونحوها (قوله من المبتدئين) بيان للمحتاج ويجوز في المبتدئين الهمز وعدمه وهو الانسب بقوله يوم الدين وهو جمع مبتدئ من ابتدأ مبتدئ فهو مبتدئ وهو الآخذ في صغار العلم والمتوسط هو الآخذ في أواسطه والمنتهي هو الآخذ في كباره وان شئت قلت المبتدئ هو من لم يقدر على تصوير المسئلة والمتوسط هو من قدر على تصوير المسئلة ولم يقدر على إقامة الدليل عليها والمنتهي هو من قدر على تصوير المسئلة وعلى إقامة الدليل عليها من قدر على ترجيح الاقوال فهو مجتهد الفتوى كالنور والرافعي ومن قدر على استنباط القروع من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب ومن قدر على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة فهو مجتهد اجتهاد مطلقا قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم (قوله لقروع الشريعة والدين) متعلق بالمحتاج وأما أصول الشريعة والدين فليس موضوعا لهذا التأليف بل في كتب التوحيد وتقدم الكلام على الشريعة والدين (قوله وليكون اعطف على لينفع فهو علة ثانية ولا يخفى أن اللام وجودية فلا يصح تقديرها بقول البرماوى فتقدره مع اللام غير ظاهر الا أن تكون النسخة التي وقعت له ليس فيها لام وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وسيله لنجاتي يوم الدين) أى سبب الخلاص من المكروه يوم الجزاء فالمراد بالوسيله السبب لكن هي في الاصل ما يكون سببا لتحصيل شئ والنجاة وان كانت بمعنى الخلوص من المكروه لكن يلزم منها هنا الفوز بالمطلوب وهو دخول الجنة فلذلك ساغ الالتياز بالوسيله فيها وهذا لازم انما هو بالنظر لان غالب والافيجوز أن ينجو من المكروه ولا يدخل الجنة بأن يكون من أهل الاعراف والمراد من الدين الجزاء كما هو أحد معانيه اللغوية ويوم الدين هو يوم القيامة وله أسماء كثيرة مذكورة في المطولات (قوله ونفعنا اعطف على وسيله أى وليكون نفعاً أى نافعاً وإذا نفع أو جعله نفس النفع بما نفعه النفع هو اصال الخير للغير وقوله لعباده المسلمين يشمل المبتدئين وغيرهم فهو أعم مما تقدم والنفع أعم من أن يكون بالتعلم أو بالتعليم أو بالوقف أو بالهبة أو غير ذلك من كل ما فيه ثواب أخرى وقوله المسلمين جرى على الغالب والافغير المسلمين قد ينفعون به لكن المسلمون هم المقصودون بالوضع وغيرهم انما هو بريق التبعية (قوله انه) بفتح الهمزة على تقدير اللام وبكسر ها استئنا فالكن فيه معنى التعليل لما تضمنه ما قبله من الدعاء فليس هنالك دعاء مريض بل بالقوة فكانه قال اللهم انفع به المحتاجين من المبتدئين واجعله وسيله لنجاتي يوم الدين وانفع به عبادة المسلمين وانما دعوت الله بذلك لانه الخ (قوله سميع دعاء عباده) يتنوعون سميع ونصب دعاء وبعدم تنوينه وجرد دعاء كما قرئ بذلك في قوله تعالى ان الله بالغ أمره والمراد سميع دعاء عباده سماع قبول وقوله وقريب أى قربا معنويا لا حسيافا وقريب من عباده بعلمه وقوله مجيب أى مجيب دعاء عباده (قوله ومن قصده) أى في حوائجه تخصه بل لا ينفع أو دفعه المايضر وقوله لا يخيب أى لا يحصل له خيبة وهي عدم الفوز بالمطلوب يقال خاب يخيب خيبة اذا لم ينل ما يطلب وفي المثل الهيبة خيبة أى الهيبة من الناس سبب في الخيبة (قوله واذا سألك عبادى عن الخ) المراد الى آخر الآية لأن المقصود والاستدلال على القرب والاجابة لكنه اقتصر على ذات مراعاة للجمع وسبب نزول هذه الآية أن اليهود قالوا يا محمد كيف يسمع ربنا دعاءنا وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء خمس مائة عام وأن غلط كل سماء وبين كل سماء مثل ذلك

من المبتدئين * لقروع
الشريعة والدين * وليكون
وسيله لنجاتي يوم الدين *
ونفعنا لعباده المسلمين * انه
سميع دعاء عباده وقريب
مجيب * ومن قصده لا يخيب *
واذا سألك عبادى عنى فانى
قريب *

وقيل ان أعرايا قال يا رسول الله أقرب ربنا فنناجيه أي ندعوه سرا أم يعبد فنناجيه أي
ندعوه جهرا فنزل وإذا سألك عبادي عني الخ قال البيضاوي وهو تمثيل لكلال علمه بأفعال
العباد وأقوالهم واطاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم فشب به حاله تعالى في علمه
بأحوال عباد به بحال من قرب مكانه منهم واستعبر اللفظ الدال على الحال المشبه به الحال المشبه
(قوله واعلم) أي يأتى منك العلم من كل واقف على هذا الكتاب فالمخاطب به غير معين
وان كان موضوعا لان مخاطب به المعين وهذا اللفظ يوقى به لشدة الاعتناء بما بعده (قوله أنه
أي الحال والشأن وجعل له يوجد خبر أن وهي مفسرة لضمير الشأن وقوله في بعض الخ الجار
والجر رمت مطلق يوجد وكذا قوله في غير خطبته فيلزم عليه تعلق حرفي جزئي بمعنى واحد بعامل
واحد وهو ممنوع ويجوز بأن الأول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد وبأن الثاني
يدل من الأول وتطير لك قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل
وهو ما ينسخ وينقل من النسخ وهو النقل وقوله هذا الكتاب أي المتن (قوله في غير خطبته)
أي في طرته أو على هامش الورقة الأولى (قوله تسميته) أي دال تسميته لأن التسمية معنى
مصدرى لا وجود له في الخارج وإنما الموجود النقوش الدالة عليه وقوله تارة أي في تارة وحالة
رقوله بالتقريب فيه ما الغة حيث جعله نفس التقريب (قوله وتارة أي وفي تارة وحالة وقوله
بغاية الاختصار فيه مبالغة حيث جعله نفس غاية الاختصار (قوله فلذلك أي فلاجل تسمية
هذا الكتاب باسمين وقوله تسميته باسمين أي سميت الشرح باسمين ليوافق اسم الشرح اسم المتن
فان شرط الموافقة الموافقة والمراد بأحد اسمين لانه لا يسمى بالاسمين معا (قوله أحدهما فتح الخ)
فيه مبالغة حيث جعله نفس الفتح وقوله التقريب المحجب صفتان موصوف محذوف أي فتح
الله التقريب من عباده بعلمه المحجب دعاهم كما علم مما مر وقوله في شرح متعلق بفتح وهذا قبل
العلمية وأما بعد العلمية فلا تعلق لانه جزء علم وجزء العلم لا تعلق له وقوله ألقاها التقريب أي
ألقاها هي التقريب فالإضافة للبيان أو من إضافة المسمى الى الاسم (قوله والثاني أي
ثانيهما أي الاسمين وقوله القول المختار أي الذي اختاره العلماء الاخبار وقوله في شرح غاية
الاختصار فيه ما تقدم من التعلق وعدمه (قوله قال الشيخ الخ) هذا من كلام الشارح مدحة
للمصنف وما تقدم من كلام بعض التلامذة مدحة للشارح وتقدم الكلام على الشيخ وعلى
الامام فلا عود ولا إعادة (قوله أبو الطيب) كنية أولى للمصنف وقوله ويشهر أيضا أي كما
اشتهر بأبي الطيب وأيضاً مصدر أضح إذا رجع فعناه رجوعاً الى الاخبار بكنية ثانية للمصنف
كما أخبرتك بكنية أولى له وشرطها أن تستعمل مع شيئين بينهما ما نسب ويغنى أحدهما عن الآخر
فلا يقال جاء زيد أيضاً ولا جاء زيد ومات عمر وأيضاً ولا اشتراك زيد وعمر (قوله بأبي شعاع)
مثلث الشين ولذلك قال في القاموس الشعاع كغراب وسحاب وكأب الشديدة القلب عند
البأس وهذه كنية ثانية للمصنف وكفى بها غيره من العلماء حتى ظن الجاهلون أن المراد به رجل
خفي شاركه في هذه الكنية وليس كذلك وهو امام ناسك عابد صالح واشتهر في الآفاق بالعلم
والديانة وولى القضاء ثم الوزارة وكان له عشرة أنصار يقرءون على الناس الصدقات ويقضونهم
بالهبات يصرف على يد الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فتم احسانه الصالحين والاخبار

واعلم أنه يوجد في بعض
نسخ هذا الكتاب في غير
خطبته تسميته تارة
بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار فلذلك سميته
باسمين أحدهما فتح
التقريب المحجب في شرح
ألقاها التقريب والثاني
القول المختار في شرح غاية
الاختصار قال الشيخ
الامام أبو الطيب ويشهر
أيضا بأبي شعاع

ثم صار زاهد الدنيا وأقام بالمدينة الشريفة وكان يكس المسهد الشريف ويشعل المصابيح ويخدم الحجرة الشريفة وعاش مائة وستين سنة ولم يحتسب له عضون من الاعضاء فستل عن سبب ذلك فقال حفظناها في الصغر فحفظناها الله في الكبر ومات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ودفن بالمسجد الذي بناه ورأسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينهما الا خطوات يسيرة **(قوله)** شهاب الملة والدين لقب للمصنف وقدمه على الاسم لشهرته ومحل منع تقديم اللقب على الاسم ما لم يشتهر كما تقدم والشهاب في الاصل الكوكب أو ما يتفصل منه والمراد أنه كالشهاب في الاضاءة لاهل الملة والدين وتقدم الكلام على الملة والدين وقد اشتهر عند المؤرخين تلقب من اسمه أحمد بالشهاب وتلقب من اسمه محمد بالشمس ولذلك يقولون للشيخ الرمي الكبير الشهاب لان اسمه أحمد وللشيخ الرمي الصغير الشمس لان اسمه محمد **(قوله أحمد)** هو اسم المصنف وأول من سمي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحمد أبو الخليل شيخ سيديوه **(قوله ابن الحسين)** بأل الداخلة على العلم للفتح الاصل كما قال في الخلاصة

وبعض الاعلام عليه دخلا * للفتح ما قد كان عنه نقلا

فهو زائدة كما في اسم سيدنا الحسين ابن سيدتنا فاطمة بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقول البرماوى بأن الحسين معترف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا ابنة سيدنا فاطمة نظر لان فيه زائد للفتح الاصل كما علمت **(قوله ابن أحمد)** بجر لفظ ابن لانه صفة للحسين وأما لفظ الاول فهو بالرفع لانه صفة لأحمد ومن تتسع الاسماء وجد اسم الابن موافقا لاسم جده غالباً **(قوله)** الاصفهانى نسبة لاصفهان بفتح الهمزة وكسرها والفتح أفصح وبالفاء والباء وهى بلدة بالجهم وأصلها في اللغة الاعجمية بالباء مشوبة بالفاء ثم عربت بها العرب فطلقوا بالباء تارة وبالفاء تارة أخرى **(قوله سنى الله)** جملة خبرية لفظاً انشائية معنى قصد الشارح به الدعاء للمصنف وقوله زاه الثرى بالقصر التراب السدى وأما الثراء بالمد فهو كثرة المال مأخوذ من الثروة والضمير عائدة على المصنف وقوله صيب الرحمة والرضوان من اضافة الصفة للموصوف أى الرحمة والرضوان المصسوبين وصيب ياءين موحدتين بينهما ياء مشناة من تحت مأخوذ من الصب وهو انزال الشيء من أعلى الى أسفل ومنه قوله تعالى انا صبينا الماء صبها هكذا ضبطه البرماوى أو ياء مشناة مشددة أو مخففة كما في قوله تعالى أو كصيب وتقدم الكلام على الرحمة والرضوان والمراد أنه تعالى ينزل عليه ذلك حتى يعم جسده ويفيض عنه الى التراب الذى تحته مبالغة في التعظيم والكثرة وأن الثرى كناية عن جنته **(قوله وأسكنه)** جملة خبرية لفظاً انشائية معنى كاتى قبلها والضمير المستتر عائدة لله تعالى والبارز عائدة على المصنف وقوله أعلى فراديس الجنان أى أعلى درجات الجنان بالنسبة لاقراء المصنف فهو أعلى نسبي لامطلق لان الاعلى المطلق لا يكون الا لله صلى الله عليه وسلم والمراد بالفراديس الدرجات لكن على سبيل المجاز والتغليب لانه ليس فى الجنان الافردوس واحد والشارح سمي غيره من الدرجات بالفرردوس مجازاً لعلاقة المجاورة وغلب الفرردوس على غيره وسمى كلامها فرردوساً **(قوله)** بسم الله الخ مقول القول الذى قدره الشارح فهو فى محل نصب بعبارة وان كان مستأنفاً لا محل له من الاعراب بالنظر لكلام المصنف وابداً بالسملة ثم بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بغير

شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهانى سنى الله زاه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فراديس الجنان * (بسم الله الرحمن الرحيم)

كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء وأقطع أو أجزم والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة فهو وان تم حسا لا يتم معنى مع خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمحمد لله الخ وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما ما وهناك الوجه أخرى لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات والمراد بالأمر ذي البال الشيء صاحب الحال الذي يهتم به شرعا بحيث لا يكون محترما لذاته ولا مكروها كذلك ولأن سفساف الأمور رأى محقراتها فتحرم على المحترم لذاته كالزنا خلافا للتمولي حيث قال نكرو عليه بخلاف المحترم عارض كالوضوء بماء مغسوب ونكرو على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه عارض **كأكل البصل** ولا تطلب على محقرات الأمور ككسر زبل صونا لاسمه تعالى عن اقتراحه بالمحقرات وتجنبه فاعلى العباد فان قيل يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقذر أوجب بأنها طمئت عنده للحفظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل أمر ذوبال ويشترط أن لا يكون ذلك الأمر ذكرا محضاً بأن لم يكن ذكر أصلاً أو كان ذكراً غير محض كالقرآن ففسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاله الله وأن لا يجعل له الشارع مبدءاً غير البسملة والحمدلة كالصلاة فإنه جعل لها مبدءاً غير البسملة والحمدلة وهو التكبير (فائدة) معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بابها ومعناها الإشاري تبي كان ما كان وبى يكون ما يكون ومعاني الباء في نقطتها والمراد بها أول نقطة تنزل من القلم التي يستمد منها الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً لمن يوهمه ومعناها الإشاري أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود (واعلم) أن البسملة قد اشتملت على خمس كلمات الأولى الباء وقد شرحتها الشارح بذكر متعلقاتها ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور لأن جعلها للاستعانة يوهم أن اسمه تعالى آلة للشيء وفيه إساءة أدب وإن أوجب عنه بأن المقصود أن البدء في الشيء متوقف على اسمه تعالى كتوقف الشيء على آله النائية الاسم ولم يشرحه الشارح ومعناه ما دل على معي وهو مشتق عند البصريين من السجود وهو العلو لأنه يعلم مسماء فأصله عندهم سجد بوزن فعل فحذف بحذف عجزه وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالسكان فصار وزنه أفع وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم لأنه علامة على مسماء وانما قلنا ذلك ولم نقل من السمة وهي العلامة كما اشتهر لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال فأصله عندهم وسم بوزن فعل حذف الواو وعوض عنها الهـ همزة فصار وزنه اعل فهو من الاسماء المحذوفة الابعجاز على الأول ومن الاسماء المحذوفة الصدور على الثاني الثالثة لفظة الجلالة الرابعة الرحمن الخامسة الرحيم وقد تكلم عليها الشارح (قوله ابتدئ) هـ ذيان متعلق بالباء بناء على أنها أصلية وقيل أم إزادة فلا تتعلق بشئ لأن حرف الجز الزائد لا يتعلق بشئ **كالباء** في بحسبك درهم وكذلك الشبيه بالزائد كرب في قولك رب رجل كريم لقيته وأقسام المتعلق ثمانية لأنه إما أن يكون فعلاً أو اسماً وعلى كل إتمام أن يكون خاصاً أو عاماً وعلى كل إتمام أن يكون مقدماً أو مؤخراً والاولى أن يكون فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال وما عمل من الاسماء كالصدر

ابتدئ

كتابي هذا والله اسم للذات
الواجب الوجود والرحمن
أبلغ من الرحيم

واسم المصدر فهو بطريق الحمل على الافعال وأن يكون خاصا لان كل شاعر في شيء يضم
في نفسه لنظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمسافر اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى أسافر
والاكل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى أكل وهكذا وأن يكون مؤخر ان يفيد
القصر أي قصر افراد ان خوطب به من يعتقد الشرك في الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد
من المشركين أنه يتبدأ بأسماء آلهتهم واسمه تعالى وهذا هو الظاهر وأقصر قلب ان خوطب به
من يعتقد خلاف الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار أنه يتبدأ باسم غيره تعالى
لاباسمه وهذا بعيد أقصر تعيين ان خوطب به من يتردد في الحكم فالمقصود تعيين من يتبدأ
باسمه لمن يتردد ويشك هل يتبدأ باسمه تعالى أو باسم غيره وهذا بعيد أيضا والشارح قد رده فعلا
مؤخرا وافته تقديره خاصة فكان الاولى أن يقول أولف لما علمت من أن الاولى أن يكون خاصا
ولتعلم التركة جميع التأليف بخلافه على تقدير أنتدئ فان التركة خاصة بالابتداء وأجيب
عن الشارح بأنه أشار الى جواز تقديره عاما وان كان الاولى تقديره خاصا (قوله كتابي هذا)
المراد به المتن لانه حكاية من الشارح عن لسان المصنف كانه يقول مراد المصنف ذلك (قوله)
والله اسم للذات أي بوضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده والاولى أن يقول
والله علم على الذات لان الاسم يشمل اسم الذات واسم الصفة وأما العلم فهو خاص باسم الذات
فهو علم شخصي جرت وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لا لتحقيقية
ولا تقديرية فالاولى أن يسبق للكلّي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالنعم فانه اسم
لكل كوكب ليلي ثم غلب على الغريب بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكلّي
استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يتدر ذلك كالا له المعرف بأل فانه لم يستعمل في غيره
تعالى ثم غلب عليه بعد تقدير استعماله في غيره وأما لنظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على
التحقيق والله ولي التوفيق (قوله الواجب الوجود) هذا بيان وتعيين للمسمى وليس معتبرا
من المسمى والالكان المسمى بمجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى هو الذات وحدها
ومعنى كونه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العدم فلا يسبقه عدم ولا يلحقه عدم وخرج
بذلك واجب العدم كالشريك وحائز الوجود والعدم وهو الممكن فانه جائز الوجود والعدم
لذاته وان كان واجب الوجود لغيره كالممكن الذي علم الله وجوده في وقت كذا فانه واجب
الوجود لتعلق علمه بذلك لالذاته بل لغيره وانما لم يقل المستحق لجميع المحامد اشارة الى أن
هذا كاف في المعنى لانه يلزم من كونه واجب الوجود أنه مستحق لجميع المحامد والاقل اشارة
الى صفات التنزيه والثاني اشارة الى صفات الكمال فتقدم عليه في عبارة بعضهم من قبيل
تقديم التحلية على التخلية (قوله والرحمن أبلغ من الرحيم) أي لان زيادة المسمى تدل على زيادة
المعنى غالبا فالاول معنى المنعم بحجلائل النعم والثاني معناه المنعم بدقائقها وجع بينهما اشارة
الى أنه ينبغي طلب النعم الجليله والخسيرة منه تعالى وخرج بقالب نحو حذر روحا حذر فاق الاقل
أبلغ من الثاني لان الاول صفة مشبهة وهي تدل على الدوام والاستمرار والثاني اسم فاعل وهو
لا يدل على الاتصاف بالشيء ولو رآه علم أن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة
من مصدر رحم بعد تنزيه منزلة اللازم ونقله من فعل بالكسر الى فعل بالنهم فلا يرد ما يقال ان

الصفة المشبهة لاتصاغ من المعتدى ورحم منعذ فانه يقال ربحك الله **(قوله الحمد لله)** لم يعطها على البسمة إشارة الى استقلال كل منها في حصول التبر لئله وآل في الحمد اما للاستغراق أو للجنس أو للعهد واللام في الله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك والاولى أن تكون آل للجنس واللام للاختصاص فالعنى حينئذ جنس الحمد مختص بالله ويلزم من اختصاص الجنس اختصاص الافراد اذ لو خرج فرد منها لغيره لخرج الجنس في ضمنه فهو في قوة أن يدعى أن الافراد مختصة بالله بدليل اختصاص الجنس به فهو كدعوى الشئ ببيئة فالدعوى هي اختصاص الافراد والبيئة هي اختصاص الجنس والمشهور أن جملة الحمدلة خبرية لفظا انشائية معنى ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد فيحصل الحمد بها وان قصدها الاخبار واركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود به وصيغة فاذا قلت زيد عالم لكونه أكرمك فأنتم حامد وزيد محمود والعلم محمود به والكرم محمود عليه والصيغة هي قولك زيد عالم والمحمود به والمحمود عليه قديمتان ذاتا واعتبارا كفي هذا المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا قلت زيد كريم لكونه أكرمك فالمحمود به الكرم من حيث انه مدلول الصيغة والمحمود عليه الكرم من حيث انه باعث على الحمد واعلم أن أفضل المحامد الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده فلو حلف أن يدرى حمد الله بأفضل المحامد برب ذلك وانما يأتي به المصنف اقتدارا على ما بدأ به الله كتابه العزيز **(قوله هو)** أى لغة وأما عرف فهو فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على المحامد وغيره وكذلك الشكر لغة لكن باب ال المحامد بالشكر سواء كان عملا بالاركان أو قولاً باللسان لانه عمل لسانى أو اعتقاد بالجنان كما قال بعضهم

أفادتكم النعماء بنى ثلاثة * يدي ولسانى والضمير المحجبا

فان قيل لا اطلاع لنا على الاعتقاد فكيف بنى عن تعظيم المنعم أجيب بأننا يطالع عليه بالقراش كقيامه له ووضع يده على رأسه تعظيما له فيجتمع حينئذ حمدان فالحمد الاول وهو القيام مثلا دل على الحمد الثانى وهو الاعتقاد وبأنه تطلع عليه أرباب البصائر وبأنه بنى لواطع عليه وأما الشكر اصد الاحاف وهو عرف العبد بجميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيره ما في اخلاق لاجله **(قوله الشاء)** بتقديم المثلثة على النون ممدودا وهو الذكربخبر وقيل الاتيان بما يدل على انصاف المحمود بالصفات الجميلة فعلى الاول لا حاجة لزيادة بعضهم باللسان لان الذكر لا يكون الا باللسان فهو بيان للواقع وعلى الثانى لا بد من زيادة ذلك لان الاتيان أعظم من أن يكون باللسان أو بغيره فهو على هذا قديم معتبر وأما الشاء بتقديم النون على المثلثة فهو الذكربالشكر **(قوله على الله تعالى)** اعترض عليه بأنه لا حاجة الى هذا التقييد بل هو مضر لاخرجه جدي بعض المخلوقين لبعض وأجيب بأنه انما قيد بذلك لكونه أرا دتعزيز حمد الله لا مطلقا لان المقام مقام حمد الله تعالى وبأن الحمد في الحقيقة راجع اليه تعالى وان كان غير صورة لانه هو المولى للنعم كلها فجميع المحامد له تعالى لكن ينبغي شكر من جرت على يده النعم ولذلك ورد لم يشكر الله من لم يشكر الناس أو كما قال **(قوله بالجبل)** ان كانت الباء للتعدي كان بياناً للمعذوبه وهو لا يشترط فيه كونه اختياريا حتى لو فات زيد حسن أو جميل الوجه لكونه أكرمك كان جدا وان كان المحمود به الذى هو الحمد ن أرجال الوجه قهريا أو ورد على الشارح أنه لا حاجة

(الحمد لله) هو الشاء على
الله تعالى بالجبل

قوله فهو الذكربالشكر
ظاهره أنه خاص بذلك وهو
مخالف لما في المصباح ونصه
والنشاووزان الحصى اظهار
القيح والحسن اه مصححه

حينئذ لقوله بالجبل بعد قوله البناء بناء على رأى الجمهور أن الثناء لا يكون إلا في الخير لا على رأى ابن عبد السلام أنه يكون في الخير وفي الشر وعليه لا بد من التقييد بقوله بالجبل وأجيب بأنه لم يكف بدلالة الالتزام لأنهم مجبورة في التعاريف على أن الثناء قد يسـمـعـل في الشر مشاكلة كما في الحديث وهو أنه صلى الله عليه وسلم مر عليه مجنزة فأنشوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر عليه بأخرى فأنشوا عليها شرا فقال وجبت فقالوا وما وجبت يا رسول الله فقال أما الأولى فوجبت أي الجنة لأنكم أنشيت عليها خيرا وأما الثانية فوجبت أي النار لأنكم أنشيت عليها شرا وكما قال وأورد عليه أيضا أنه حينئذ أدخل بذكر المحمود عليه وأجيب بأنه تركه للخلاف فيه أنه هل يشترط أن يكون اختياريا كما هو رأى الجمهور ولا كما هو رأى الرمنشري ولذلك جعل الحمد والمدح آخرين وإن كانت الباء السببية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه فقول البرماوى وإن كانت الباء سببية فالمراد المحمود به غير ظاهر لأن باء السببية تؤدى وتؤدى التى بمعنى على فقوله وهو حسن ليس بحسن واستشكل كون المحمود عليه لا بد أن يكون اختياريا عند الجمهور بالجهد على ذاته تعالى وصفاته فإن ذاته تعالى وصفاته لا يقال لها اختيارية كما لا يقال لها اضطرارية وأجيب بأن المراد اختياريا حقيقة أو حكما والمراد بالثاني ما كان منشأ لأفعال اختيارية كذاته تعالى وصفاته التأثير كالقدرة وما كان ملازما للمنشأ كبقية الصفات وبأن المراد بالاختيارى ما ليس اضطراريا فيشمل ذاته تعالى وصفاته والمراد بالجبل عند الحامد أو المحمود وإن لم يكن جبلا عند الشارع فيشمل ما لو أنشئ عليه بالقتل كما في قوله

نهبت من الأعمار ما لو أنشئ عليه بالقتل كما في قوله

على جهة التعظيم (رب)
أي مالك

ولا فرق بين أن يكون ذلك الجبل من الفضائل وهي النعم التامة كالصلاة أو من النوازل وهي النعم المتعدية كالكرم ولذلك يقولون سواء تعلق بالفضائل أم بالنوازل (قوله على جهة التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم فعلى معنى مع والإضافة للبيان والعطف في قول بعضهم على جهة التجميل والتعظيم للتفسير والمراد التعظيم ولو ظاهرا بأن لا يصدر عن الجوارح ما يحالفه فلذلك أنعم لفظ جهة فهو إشارة إلى أنه لا يشترط التعظيم بالفعل بل الشرط عدم المنافي فإن صدر عن الجوارح ما يحالفه كما لو قلت لا يذأنت عالم وضربته بالقلم فذلك استهزاء وخيرية (قوله رب) أصله راب ببناء على أنه اسم فاعل فحذفت الالف وادغمت الباء في الباء ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف وهو من التربية وهي تبليغ الشيء إلى الغاية إلى الحد الذي أرادته المربي ويختص المحلى بال وهو الرب بالله بخلاف المضاف لغير العاقل كما في قوله هم رب الدار وأما المضاف للعاقل فهو محتص كما يدل له ما ورد في صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربى بل سيدى ومولاى أى لا يقل أحدكم على غير الله تعالى ربى بل سيدى ومولاى ولا يرد قول سيدنا يوسف صلى الله عليه وسلم أنه ربى أحسن مثواى لأن ذلك محتص بزمانه كلسهოდ لغيره تعالى فكان ذلك جائزا في شريعته (قوله أى مالك) انماسمى المالك بالرب لانه ربى ما يملكه وقد أتى الرب لمعان نظمها بعضهم في قوله

قرب محيط مالك ومدبر * مرب كثير الخير والمول للثمن
وخالفنا المعبود جابر كسرنا * ومصطفنا صاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان آت للرب فادع على نظم
 رحمه الله تعالى (قوله العالمين) أصله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لأنه ما من نوع من العالم
 الا وفيه علامة على وجود خالقه أو من العلم كما قاله غيره فيختص بأولى العلم وهم الانس والجن
 والملائكة لا اختصاص العلم بهم (قوله بفتح اللام) احتراز من العالمين بكسر اللام فإنه جمع عالم
 بالكسر أيضا وليس مرادنا (قوله هو) أي لفظ العالمين (قوله كما قال ابن مالك) أي
 في قوله

أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذو السنونا

ويعترض عليه بأن فيه اتحاد المشبه والمشبه به لأن المشبه هو أن العالمين اسم جمع والمشبه به
 وهو ما قاله ابن مالك كذلك ويجب أنهما مختلفان بالنسبة للقاتل فالأول باعتبار أنه مقول
 للشارح والثاني باعتبار أنه مقول لابن مالك وهذا كاف في اختلاف المشبه والمشبه به وهذا
 الاعتراض والجواب بمران في مثل هذه العبارة (قوله اسم جمع) أي اسم دال على الجماعة
 كدلالة المركب على أجزائه كقوم ورحط وأما الجمع فهو ما دل على اتحاد الجمعية كدلالة
 تكرار الواحد بحرف العطف كل زيد في قولك جاء الزيدون فإنه في قوة جاء زيد وزيد
 واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية بلا قيد أي من غير دلالة على قلة أو كثرة كما
 ورتاب واسم الجنس الجمعي ما دل على الماهية بقيد الجمعية كقوله والتحقيق أن العالمين جمع لعالم
 لأنه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف فيقال عالم الانس وعالم
 الجن وعالم الملك وبهذا الاطلاق يصح جمعه على عالمين لكنه جمع لم يستوف الشروط لأنه يشترط
 في المفرد أن يكون علما أو صنفا وعالم ليس بعلم ولا صنف بل قيل أنه جمع استوفى الشروط لأن العالم
 في معنى الصفة لأنه علامة على وجود خالقه وقد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام في شرح
 الشافية (قوله خاص عن يعقل) والراجح أنه شامل للعاقل وغيره تغليبا للعاقل على غيره أو تزيلا
 لغير العاقل منزلة العاقل (قوله لاجمع) عطف على قوله اسم جمع وقد علمت أن التحقيق أنه جمع
 (قوله بفتح اللام) احتراز من عالم بكسر ها وقد تقدم أنه يجمع على عالمين بكسر ها (قوله لأنه)
 أي عالم بفتح اللام وقوله اسم عام قد علمت أنه كما يطلق بهذا الاطلاق يطلق على كل جنس
 وعلى كل نوع وصنف وبهذا الاطلاق يصح جمعه وقوله والجمع خاص عن يعقل أي فيلزم
 أن يكون المفرد أعظم من جمعه وهو باطل وقد يقال هذا كما يطل كونه جمعا يطل كونه اسم جمع
 لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أحسن من مفردة (قوله وصلى الله الخ) أي
 بالعاطف هنا إشارة الى عدم الاستقلال وانما يظهر العطف اذا جعلنا كلاما من الجملة خبرية
 لفظا انشائية معنى بخلاف ما لو جعلت جملة الجملة خبرية لفظا ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظا
 انشائية معنى فإن الصحيح عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار كعكسه فتجعل الواو
 للاستئناف والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم
 التضرع والدعاء ودخل في التوسيع جميع الحيوانات والجمادات فإنه ورد أنها صلت وسلمت على
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته كالعلامة الشنواني في شرح
 البسطة خلافا لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات وعلى هذا فهي من قبيل المشترك

(العالمين) بفتح اللام هو كما
 قال ابن مالك اسم جمع خاص
 بمن يعقل لاجمع ومفردة
 عالم بفتح اللام لأنه اسم عام
 لما سوى الله والجمع خاص
 بمن يعقل (وصلى الله) وسلم

اشتراكاللفظ وهو ما اتحد لفظه وتعدّد معناه ووضع كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع
وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع وهكذا واختار ابن هشام في معناه واحد
وهو العطف بفتح العين لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة
للملائكة الاستغفار الخ وعلى هذا فهي من قبيل المشترك اشتركا معنويا وهو ما اتحد لفظه
ومعناه واشتركت فيه أفراد كاسد فان لفظه واحد ومعناه واحد وهو الحيوان المقترس
واشتركت فيه أفراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة
الأفراد ورجح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهة الأفراد بشرط ثلاثة الأول أن يكون
مناجلا لا ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم فانه حقه الثاني أن يكون في غير الوارد أما فيه
فلا يكره الأفراد الثالث أن يكون من غير داخل الحجر الشريفة أما هو فيقتصر على السلام
بأن يقول بأدب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الأفراد وقد أتى الشارح
بالسلام لكونه من المتأخرين والسلام بمعنى التسليم وهو التحية أو بمعنى السلامة من النقائص
قال بعضهم وأثبت الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم
ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم به ما كُتِبَ أيضا فيجمع بين الصلاتين رجاء
لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة والله أكرم من
أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما (قوله على سيدنا) أي جميع المخلوقات والسيد من ساد
في قومه أو من كثر سواده أي جيشه أو من تفرغ الناس اليه عند الشدائد أو الخليم الذي
لا يتفزه غضب ولا خفاء أن هذه الأوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك جواز
إطلاق السيد على غيره تعالى فقد قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا خروا تأم حديث
السيد الله فعناه السيد بالسماء المطلقة الله تعالى وأصل سيد سيدوا اجتمعت الواو والياء وسبقت
أحدهما بالكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار سيديا (قوله محمد) بدل أعطف
بيان فهو مجرور على الأول بعلى متدرة لأن البديل على نية تكرار العامل وعلى الثاني بعلى
المذكورة لأن غير البديل من التوابع ليس على نية تكرار العامل وليس نعم السيدنا لأن العلم
لا يعت به وبعضهم يجوز كونه نعمنا نظر الأصل وقولهم العلم لا يعت به محله ما لم يكن مشتقا
بحسب الأصل والابازالعت به نظر الأصل ويسن التسمية بعمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم
لأنه أشهر أسمائه بين المسلمين وألذها سمعا عند العالمين وقد حكى بعضهم أن لله ملائكة سبحانه
في الأرض يزورون كل بيت فيه شخص مسمى بعمد أو أحمد (قوله النبي) اختاره على الرسول
تعالى قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي وإن كانت الرسالة أفضل من النبوة على
الراجح خلافا لما زعم عبد السلام القائل بأن النبوة أفضل من الرسالة لأن النبوة فيها تعلق
بالخلق والرسالة فيها تعلق بالخلق فان النبوة فيها انصراف من الخلق إلى الحق والرسالة فيها
الانصراف من الحق إلى الخلق ليدلهم عليه ورتب أن الرسالة فيها التعلقان كما صرح به الشيخ
ابن حجر في شرح الأربعين والكلام في نبوة رسول ورسالته والافطر رسول أفضل من النبي قطعا
والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو غيره وقد اشتهر أن الأنبياء مائة ألف
وأربعة وعشرون ألفا وقيل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسائل منهم ثمانمائة وثلاثة

(على سيدنا محمد النبي)

عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر لكن الصحيح عدم حصرهم في عدد لقوله تعالى منهم
من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (قوله بالهمز) أي على أنه من النبأ وهو الخبر لانه
مخبر بكسر الباء للامة بالشرائع والاحكام وهذا ظاهر ان كان نبيا ورسولا فان كان نبيا فقط قيل
في التعليل لانه مخبر للناس بأنه نبي ليحترم أو مخبر بفتحها لخبار جبريل عليه السلام له بها عن
الله فهو أما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول وقوله وتركه أي ترك الهمز على أنه من النبوة وهي
الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من اتبعه فهو أيضا أما بمعنى اسم المفعول أو المفعول
والمهموز أصل لغير المهموز وقيل بالعكس وقيل كل منهما أصل برأسه وهو الظاهر (قوله
انسان) أي حرّذ كرم بن آدم سليم عن منفرطها كخدا م وبرص وعن ديانة أب أي خسته
ككونه جاحما وزبالا وخنا أم بالقصر أي غشها وزناها ومحل الاحتياج للتقيد بالذكر انظرنا
لما اشتهر من أن الانسان يطلق على الذكر والانثى دون ما اذا نظرنا للغة من يقول للانثى انسانية
كما في قوله

انسانية فتانة ♦ بدر الدجى منها جمل

هو بالهمز وتركه انسان
أوحى اليه بشيء يعمل به
وان لم يؤمر بتبليغه فان
أمر بتبليغه فبني ورسول
أيضا والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد علم
منقول من اسم مفعول
المضغ العين

(قوله أوحى اليه بشيء) أي أعلم به لأن الانبياء الاعلام سواء كان بارسال ملك أو بالهام
أو رؤيا منام فان رؤيا الانبياء حق سواء كان له كتاب أم لا وقوله يعمل به أي في حق نفسه
(قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي ان أمر بتبليغه وان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي على حال
فالاول للغاية والتعميم وذكرها أولى من سقوطها كما قاله بعضهم وقال غيره الاولى اسقاطها
ويكون قيد في كونه نبيا فقط بدليل مقابله بقوله فان أمر بتبليغه الخ (قوله فبني ورسول)
فصل رسول نبي وليس كل نبي رسولا فبينهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان فبني كان
نبيا ورسولا كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويقتضي النبي فبني كان نبيا فقط ولا يفرد الرسول
فان قلنا بانفراد الرسول في الملائكة بخبريل لقوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسالا ومن
الناس كان بينهما العموم والخصوص الوجهي والتحقيق الاول ومعنى كون الملائكة رسلا
أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر (قوله أيضا) أي رجوعا الى الاخبار بأنه رسول بعد
الاخبار بأنه نبي (قوله والمعنى ينشئ الصلاة الخ) أشار بذلك الى أن جملة الصلاة خبرية لنظا
انسانية معني ولا يصح أن تكون خبرية لنظا ومعنى لان الاخبار بالصلاة ليس بصلاة وان
تكلف بعضهم صحة ذلك بخلاف جملة الحمدلة لان الاخبار بالحمد حمد (قوله والسلام) كان
الاولى حذفه لانه ليس في كلام المصنف حتى يأتي به في تفسير معناه وانما زاده من عنده كما تقدم
التنبه عليه ولعله توهم في حال التفسير انه من كلام المصنف وان كان بعيدا (قوله ومحمد علم)
أي لا وصف وقوله منقول أي لا مرجح بل وضابط المنقول أنه الذي سبق له استعمال في غير
العلية ثم نقل اليها وضابط المرجح أنه الذي لم يسبق له استعمال في غير العلية فالاول كحمد
والثاني كسعاد وقوله من اسم مفعول المضغ العين أي الفعل المكثرا العين وهو جلد بالتشديد
فانه على وزن فعل بالتشديد أيضا فالميم عين الكلمة وهي مكررة واسم المفعول منه محمد ومعناه
من كثر حمد الناس له لكثرة خصاله الحميدة فلذلك سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم وقد قيل لخدمه
عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم يسميت ابنك محمدا وليس من أسماء آبائك
ولا قومك فقال رجوت أن يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه

(قوله والنبي يدل منه أو عطف بيان) كان الأولى أن يجيء له نعمنا لاشتقاقه من النبأ
أو النبوة كما تقدم فبهذا سلم ما في قول البرماوى أى لانت لعدم اشتقاقه (قوله وعلى آله)
أشار الشارح بزيادة على إلى أنه معطوف على سيدنا وليس معطوفاً على محمد والا كان بدلاً
من سيدنا وهو لا يصح وأشار أيضاً إلى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه
صلى الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بي على ووجه الرد ما ورد في الصحيحين أن العصابة
قالوا له كيف نصبي عليك يا رسول الله إذا صلبنا عليك في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آله كما ذكره الجلال المحلى في شرح المنهاج ولا يضاف آل إلا إلى ما فيه شرف فلا يقال
آل الاسكاف وأصله أول بحمل بدليل تصغيره على أويل وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على
أهمل ورد بأنه يحتمل أنه تصغير أهل وإن أجيب عنه أن تحسين الظن بالنقل يدفع ذلك لأنهم
لم يقولوا ذلك إلا عند علمهم بأنه تصغير آل بقرائن دللتهم على ذلك (قوله الطاهرين) أى الخالصين
من النقائص الحسية والمعنوية والمراد بالطاهرين ما يشمل الطاهرات ففيه تغليب (قوله هم)
أى آل صلى الله عليه وسلم وقوله آثاره الخ أى في مقام الزكاة وقوله وقيل واختاره النووي الخ
أى في مقام الدعاء لأن المناسب له التعميم وأما في مقام المدح فكل نقي فحصل أنهم مختلفون
 باختلاف المقامات وقال بعض المحققين ينظر للقرينة فإن دلت على أن المراد بهم الأقارب حمل
عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً
وان دلت على أن المراد بهم الأقبية حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل الذين
اخترتهم لطاعتك وان دلت على أن المراد بهم كل مسلم ولو عاصوا حمل عليهم كقولك اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آل سكان جناتك والحاصل أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يقول على
القرينة (قوله المؤمنون) هو بالمعنى الشامل لاه ومئات ففيه تغليب والمراد بالبينين في قوله من
بنى هاشم وبنى المطلب ما يشمل البنات ففيه تغليب أيضاً وأما أولاد البنات فلا يدخلون وإن كان
لهم بعض شرف حتى يجوز به ضمهم لبسهم للعمامة الخضراء وخرج بقوله بنى هاشم وبنى المطلب
بنو عبد شمس ونوفل فليسوا من الآل لأنهم كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم وأما بنو هاشم وبنو
المطلب فكانوا ينصرونه ويدبون عنه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم نحن وبنو المطلب هكذا
وثبت بين أصابعه صلى الله عليه وسلم والحاصل أن عبد مناف خلف أربعة هاشم جده صلى الله
عليه وسلم والمطلب جده الإمام الشافعى ولذلك يقال للنبي صلى الله عليه وسلم الهاشمى والإمام
الشافعى المطلبى فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وعبد شمس ونوفل فاله صلى الله عليه وسلم
بنو هاشم والمطلب دون بنى عبد شمس ونوفل (قوله وقيل) عطف على مقدر كأنه قيل هكذا
قبل وقيل الخ (قوله كل مسلم) أى ولو عاصوا لأنه أخرج إلى الدعاء من غيره (قوله ولعل
قوله الخ) لم يجزم بذلك بل أى بصيغة الترجيح لاحتمال أن المصنف لم يرد ذلك (قوله منتزع) أى
مقتبس فالانتزاع هو الاقتباس وهو أن يضمن المتكلم كلامه شيئاً من القرآن أو من السنة
لاعلى أنه منه كما في قوله

والنبي يدل منه أو عطف
بيان عليه (و) على (آله)
الطاهرين هم كما قال
الشافعى آثاره المؤمنون
من بنى هاشم وبنى المطلب
وقيل واختاره النووي
أنهم كل مسلم ولعل قوله
الطاهرين منتزع من قوله
نعالى

لأن أخطأت في مدحهم ما أخطأت في مني
لقد أنزلت حاجتى * بوادغسير ذى زرع

وهو جائز عند الامام الشافعي "اذ لم يحل بتعظيم ما اقتبس منه بخلاف ما اذا اخل بتعظيمه بان كان فيه استهجان كما في قوله

ورده به ترمذ من خلفه * لمثل ذاليعمل العالمون

(قوله ويطهركم تطهيرا) أي من الرذائل فالمراد به التطهير المعنوي (قوله وعلى صحبائه) عطف على آله من عطف الاعم عموما وجهيا على القول الاول في الآل لاجتماع الآل والصحابة فيمن كان من أقاربه واجتمع به كسيدنا علي وانفراد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به كشراف زماننا هذا وانفراد الصحابة فيمن اجتمع به ولم يكن من أقاربه كابي بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الآل فاعتنى بهم لشرفهم (قوله جمع صاحب) فالصحابة بمعنى الاصحاب وان كانت تطلق بمعنى العجبة فيكون مصدرا للصحب من باب سلم والصاحب في اللغة من طالت عشرتك به والمراد منه هنا الصحابي ولذلك قيد الشارح بقوله صاحب النبي وهو من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حال حياته اجتماعا متعارفا بأن يكون في الارض على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والارض والموت على الاسلام شرط لدوام العجبة لالاصلها فان ارتد والعباد بالله تعالى انقطعت صحبته فان عاد للاسلام عادت له العجبة لكن مجردة عن الثواب كعبدا لله بن أبي سرح وفائدة عود العجبة له مجردة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كفوال بنت الصحابي وكونه يحشر تحت راية الصحابة بخلاف ما اذا مات مرتدا كعبدا لله بن خطل فانه ارتد ولحق بالمشركين واشترى امة تغني به جهنم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك قال في فسخ مكة اقتلوه ولو كان متعلقا باستار الكعبة فقتله عبد الله بن الزبير فمات مرتدا واعلم ان عيسى عليه السلام اجتمع به صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس بحسبه وروحه فهو صحابي وكذا الخضر بفتح الخاء وكسر الصاد وسكونها ولقب بذلك لانه ما جلس على ارض الا خضرت واسمه بليان ملكان بفتح الباء وسكون اللام بعدها مشاة تحية وفتح الميم وسكون اللام واخره فون قيل ان من عرف اسمه واسم أبيه دخل الجنة وهو من الانبياء وقيل من الاولياء وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجد اعبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناها من لدنا علما فان الله أعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والحداد (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله نأ كبد (قوله أجمعين) اختلف فيه فقيل ان التأ كيدته يفيد الاجتماع في زمن واحد وقيل يفيد الشمول وحمل الاول على ما اذا سبقه لفظ يدل على الشمول كما اذا قلت جاء القوم كلهم أجمعين والثاني على ما اذا لم يسبقه ذلك كما اذا قلت جاء القوم أجمعين وهذا الجمع يحيل الخلاف ويرفعه كانه عليه السعد (قوله نأ كبد لصحابته) أي ولا له أيضا وانما اقتصر على الاقرب (قوله ثم ذكر الخ) أي قال ما تقدم ثم ذكر الخ فهو عطف على مقدرو ويحتمل أن ثم للاستئناف لانها قد ترد للاستئناف وفائدة هذا الدخول كثرة الاعتماد ببيان أحوال السؤال الآتي (قوله أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر) أي لأنه صنفه من تلقاء نفسه من غير أن يسأله فيه أحد والتصنيف ضم صنف من الكلام الى صنف آخر وان لم يكن على وجه الملائمة بخلاف التأليف فانه يشترط فيه أن يكون على وجه اللئنة

ويطهركم تطهيرا (و) على
(صحابته) جمع صاحب
النبي وقوله (أجمعين) تأ كيد
لصحابته ثم ذكر المصنف
أنه مسؤول في تصنيف هذا
المختصر

فالتأليف أخص من التصنيف (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله سألني) أي طلب مني والطلب يصدق بأن يكون من الأعلى أو الأدنى أو المساوي والأول يسمى أمرا والثاني دعاء والثالث التماسا على الطريق التي جرى عليها صاحب السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

ولذا لم يقل أمرني ولا التمس مني ولا دعاني وإن كان الصحيح أن طلب الفعل يسمى أمرا وطلب الترك يسمى نهيا وكل منهما يسمى دعاء والتماسا لا فرق بين أن يكون من الأعلى أو الأدنى أو المساوي لكن الأدب أن لا يقال في نحو اغفر لنا ولا تؤاخذنا أمرا ونهيا بل ينبغي أن يقال دعاء تأديبا (قوله بعض الاصدقاء) يصدق هذا البعض بالواحد والمتعدد (قوله جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك يسمى بذلك لصدقه في محبتك وضده العدا قال صلى الله عليه وسلم قلما يوجد في أمتي في آخر الزمان درهم حلال وأخ يوثقه وقال الامام الشافعي رضي الله عنه من طلب صديقا من غير عيب فقد آتعب نفسه ومن عاتب اخوانه على كل ذنب فقد آتعب أعداءه وقال بعضهم

صاد الصديق وكاف الكيما معا * لا يوجدان فدفع عن نفسك الطمعا

وأما الخليل فهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائه والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائه ويقديك بما له وعلى هذا فالمحبة أفضل من الخلقة وهو التحقيق ولهذا كان صلى الله عليه وسلم حبيبا وكان سيدنا ابراهيم خليلا (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله حفظهم الله تعالى) أي حرصهم من الشدة والذكول مكروه ولا يقال مثل ذلك عرفا الا للاحياء فيستفاد من ذلك أن السائل حتى وقت الدعاء لانه يقال بحسب العادة في الاموات رجعهم الله تعالى وإن كان الحفظ من الشدة اندي يصلح للاموات أبناء والرحمة تصلح للاحياء كذلك والضمير في حفظهم يصح عوده على الاصدقاء وهو أفيد وإن كان فيه عود الضمير على المضاف اليه وعلى البعض وهو أقعد لانه فيه عود الضمير على المضاف وعلى هذا فانما جمع الضمير نظر المعنى البعض لانه وإن كان مفردا لفظا لكنه يصدق بالمتعدد معنى (قوله جملة دعائية) فهي خبرية لفظا انشائية معنى فكانت قال اللهم احفظهم (قوله أن أعمل) أي أولف وأن وما بعده في تأويل مصدره فعول ثان لسأل والياء هي المفعول الاول (قوله مختصرا) اسم مفعول من الاختصار وهو الإيجاز وقد اختلفت عباراتهم فيه مع تقارب المعنى فقل هو رد الكلام الى قلبه مع استنباء المعنى وتحصيله وقيل الاقلال بلا اخلال وقيل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقيل حذف الفضول مع استنباء الاصول وقيل تقليل المستكره وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات الرشيقة وانما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت الدرّة مخصرة لاجتماع السور فيها وجنب الانسان خصر الاجتماع ودقته (قوله هو ما قل لفظه) ولذلك قال بعضهم الكلام مختصر ليحفظ ويسهل ليفهم وقوله وكثر معناه أي غالبا ولا ينبغي أن بعض المختصرات يقل معناه كلفظه بل هذا المختصر كذلك فاندفع ما في الحشى من النظر لكن أفاد الشيخ السجاعي في حاشيته على الخطيب أن المختصر لغة ما قل لفظه وكثر معناه واصطلاحا ما قل لفظه سواء كثر معناه أو قل أو ساوى فالتبديع معتبر لغة

بقوله (سألني بعض
الاصدقاء) جمع صديق
وقوله (حفظهم الله تعالى)
جملة دعائية (أن أعمل
مختصرا) هو ما قل لفظه
وكثر معناه

لا اصطلاحاً (قوله في الفقه) أي كناية في الفقه فالجواز والمجور مرتبطان بمحذوف صفة لمختصرا
والظرفية من ظرفية الدال في المدلول لان المختصر اسم للالفاظ والفقه اسم للمعاني ولا يرد عليه
أن الالفاظ قوالب للمعاني كما هو المشهور لانه باعتبار دلالة الالفاظ على المعاني نظر المسمع فلا
ينافي ظرفية الالفاظ في المعاني باعتبار التعقل نظرا للمتكم فانه يتعقل المعنى أولا ثم يأتي بالنظر
على طبقه كما أن الشخص يحصل الطرف أولا ثم يأتي بالنظر على طبقه (فان قيل) لم قال في
الفقه مع أنه يغني عنه قوله على مذهب الامام الشافعي (أجيب) بجوابين الاول بتسليم أنه يغني
عنه لكنه قال ذلك ليمدح مختصره من وجهين عموم كونه في النقة وخصوص كونه على مذهب
الامام الشافعي والثاني بمنع أنه يغني عنه لان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه فانه كان
مجتهدا في اللغة وفي الاصول أيضا (قوله هو) أي الفقه وهو مبتدأ خبره قوله الفهم وقوله لغة
منصوب على نزع الخافض أي في لغة العرب واللغة في اللغة اللهج في الكلام أي الاسراع فيه
وفي الاصطلاح الالفاظ التي وضعها العرب لمعان وهي الكلمات اللغوية (قوله الفهم) قيل
مطلقا كما هو ظاهر عبارة الشارح وقيل فهم مادي فقط يقال فقه كفههم وزنا ومعنى وفقه بفتح
القاف اذا سبق غيره في الفهم وفقه بضمها اذا صار الفقه له سجية وطبيعة ومعنى الفهم ارتسام
صورة الشيء في الذهن (قوله واصطلاح) عطف على لغة فهو منصوب على نزع الخافض أيضا
والاصطلاح في اللغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع أمر لا مرمتي أطلق
انصرف اليه وتارة يعبرون بقولهم اصطلاحا وتارة بقولهم شرعا والفرق بينهما أن الاول يكون
في الامر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة وأن الثاني يكون في الامر المتلقى من الشارع كعنى
الصلاة وهو أقوال وأفعال مفتحة بالكبير ختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة وقديعبرون
بقولهم شرعا فيما اصطلح عليه الفقهاء من حيث انهم جملة الشرع كما قاله الشبرا ملسي (قوله
العلم) هو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد به هنا الظن مجازا والمراد بالظن
التي يؤخذ بالملك التي يقتدر بها على استنباط الاحكام لا الظن بالفعل فلا يرد أنه ثبت عن كل
واحد من الأئمة أنه قال لا أدري لكونه لم يقدر فكره ولو أعمل فكره لاجاب لوجود الملكة
التي يستنبط بها الاحكام عنده فهو مجاز مبني على مجاز والكلام في ظن المجتهد فلا يشمل ظن
غيره فلا يقال له فقه (قوله بالاحكام) قيد أول خرج به العلم بالذوات والصفات كذات زيد
وبياضه والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلفين اما بالطلب أو بالإباحة
أو الوضع فقولنا اما بالطلب أو بالإباحة إشارة الى الاحكام التكليفية وهي خمسة الإيجاب
والتعريم والنسب والكرهة ولو خفيفة فتشمل خلاف الاولى والإباحة وقولنا الوضع إشارة الى
الاحكام الوضعية وهي خمسة أيضا وهي كلام الله تعالى المتعلق بمجعل الشيء سببا
أو شرطا أو مانعا أو محييا أو فاسدا فالجملة عشرة واذا ضربت الخمسة في الخمسة كانت الجملة
خمسة وعشرين والمراد بالاحكام هنا النسب التامة كشيء الوجوب للنية في الموضوع في قولنا
النية في الموضوع واجبة وثبت النذب للورث في قولنا الوتر مندوب وهكذا وأل في الاحكام
للاستغراق (قوله الشرع) قيد ثان خرج به العلم بالاحكام الحسائية والعادية فلا يسمى فقها
والشرعية نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم فاندفع

(في الفقه) هو لغة الفهم
واصطلاح العلم بالاحكام
الشرعية

ما يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان هذه الاحكام يقال لها شرع (قوله العلم عملية) قيد ثالث خرج به العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كثبوت الوجوب للقدرة في قولنا القدرة واجبة لله تعالى وهكذا بقية الصفات فيسمى ذلك علم الكلام وعلم التوحيد والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل ولو قلبيا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للصلاة والنية في قولنا النية في الوضوء واجبة عمل قلبي وكيفيةها الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية (قوله المكتسب) بالرفع على أنه صفة للعلم وهو قيد رابع خرج به علم الله تعالى فإنه ليس مكتسبا ولذلك قال صاحب الجوهره وعلمه ولا يقال مكتسب * فأتسع سبيل الحق وأطرح الريب

وبعضهم أخرج به علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على أنه ليس مكتسبا بل بالهام والحق أنه مكتسب لان علم النبي صلى الله عليه وسلم يكتسبه من جبريل وعلم جبريل يكتسبه من اللوح المحفوظ وجنس ذلك فعل كل منهما ما خارج بقوله من أدلتها وهذا بالنسبة لما لم يكن باجتهاده صلى الله عليه وسلم بناء على أنه كان يجتهد وهو الراجح فيقال لعله بالاحكام التي استنبطها باجتهاده من الأدلة فقهه بالنسبة له صلى الله عليه وسلم وان كان من أدلة الفقه بالنسبة لنا (قوله من أدلتها) أى من أدلة الاحكام أى من الأدلة المحصلة لها وهذا قيد خامس خرج به علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على أنه مكتسب كما مر في غير ما اجتهد فيه صلى الله عليه وسلم كما علمت (قوله التفصيلية) أى المفصلة المعينة وهذا قيد سادس خرج به علم الخلافة وهو من نصب نفسه للذب عن مذهب امامه كأن يقول المزي النية في الوضوء واجبة لما قام عند امامي والوتر مندوب لما قام عند امامي وهكذا فان هذه الأدلة التي قالها ليست مفصلة معينة والتحقيق أن الخلافة لا يستفيد من هذه الأدلة علما حتى تفصل وتعين فلا يظهر خروج علم الخلافة بذلك وكيفية أخذ الاحكام من الأدلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب يفتح أقيموا الصلاة للوجوب ولا تقربوا الزنا نهى والنهى للتحريم ينتج لا تقربوا الزنا للتحريم وهكذا وأخصر من هذا التعريف وأوضح منه أن يقال الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد (قوله على مذهب الامام) صفة للفقه أى في الفقه الكائن على مذهب الامام من كينونة العام على الخاص أو صفة تختصرا أى مختصرا كأننا على مذهب الامام من كينونة الدال على المدلول والمذهب في اللغة اسم لمكان الذهاب ثم استعمل فيما ذهب اليه الامام من الاحكام مجازا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية ونقرر بها أن نقول شبهنا اختيار الاحكام بمذهب الذهاب والمستعبر الذهاب لا اختيار الاحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة عرفية (قوله الاعظم) أى من أئمة مذهب لا مطلقا (قوله المجتهد) أى اجتهاد مطلقا لانه المتصرف اليه اللفظ عند الاطلاق والاجتهاد في الاصل بذل المجهود في طلب المقصود ويراد به التعرّي والتوخّي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع من نحو الثمانية وأدعى الجلال السيوطي بقاءه الى آخر الزمان واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامة أمر دينها ومنع الاستدلال بأن المراد دين يجدد أمر الدين من يقرر

العملية المكتسب من أدلتها
التفصيلية (على مذهب
الامام) الاعظم المجتهد
ناصر السنة والدين

الشرائع والاحكام لا المجتهد المطلق وخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كلزنى ومجتهد الفتوى وهو من يقدر على الترجيح في الاقوال كالرافعي والنووي لا كالرملي وابن حجر فانهم لم يبلغوا مرتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط وقال بعضهم بل لهم ترجيح في بعض المسائل بل وللشبرا ملسي ايضا (قوله ابي عبد الله) كنيته رضى الله عنه ولا يلزم من هذه الكنية أن يكون له ولد سمي بعبد الله لان الكنية لا تستلزم ذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم ما فعل النغير يا ابا عبد الله غير كان معه طائر يقال له النغير فقلت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ليس عليه (قوله محمد) هو اسمه الكريم وادريس اسم ابيه والعباس اسم جده الاول وعثمان اسم جده الثاني وشافع اسم جده الثالث وعليه اقتصر الشارح لانه هو الذي نسب اليه الامام الشافعي والافشافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب ابن عبد مناف فيجتمع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما أحسن قول بعضهم

يا طالبا لحفظ أصول الشافعي * مجتمعا مع النبي الشافع
محمد ادريس عباس ومن * فوقهم عثمان قل وشافع
وسائب ثم عبيد سادس * عبيد يزيد هاشم للجائع
مطلب عبد مناف عاشر * أكرم بهامن نسبة للشافعي

ولا يخفى أن هاشم الذي في نسب الامام غيره هاشم الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم لان الثاني عم الاول (قوله الشافعي) نسبة لشافع المذكور وانما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي لقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر وللتقاؤل بالشفاعفة (قوله ولديغزة) وقبل بعثة قتلان وقبل غنى وقبل باليمن ونشأ بمكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقفته على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له في الاقتناء يعني الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم لازم مالكا بالمدينة وأذن له في الاقتناء أيضا وقدم بغداد فاجتمع عليه علمها وأخذوا عنه وصنف فيها مذهب القديم ثم عاد الى مكة ثم خرج الى بغداد فأقام بها شهرا ثم خرج الى مصر وصنف فيها مذهب الجديد بجامع عمرو ثم لم يزل بها ناشر العلم مشتهرا غلبه الى أن نواف الله تعالى رضى الله عنه ونفعنا به (قوله ومات) بسبب موته أنه أصابه ضربة شديدة فمضى بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعوى على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمت الشافعي والازدهب علم مالك فد كرت ذلك للشافعي فقال

تمنى أناس أن أموت وان أمت * فذلك سبيل لست فيها باوحد
فقل للذي يعني خلاف الذي مضى * تهيا لا تخري من لها وكان قد

فتوفى بعد الشافعي بثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام (قوله يوم الجمعة) ضحوة النهار ودفن بعد العصر بالقرافة المعروفة بتربة أولاد عبد الحكم وفضائله لا تحصى وشماله لا تسع قصي (قوله سلخ رجب) أي آخر يوم منه ورجب هنا ممنوع من الصرف لان المراد به معين وحينما مأربده معين فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل وإذا أريد به غير معين صرف لفقد العلمية ولا يضاف اليه شهر فلا يقال شهر رجب لانه لم يسمع ولذا قال بعضهم

أبي عبد الله محمد بن ادريس
ابن العباس بن عثمان بن شافع
(الشافعي) ولد بغزة سنة
خمس ومائة ومات (رجعة
الله عليه ورضوانه) يوم
الجمعة سلخ رجب

ولا تصنف شهر الى اسم شهر * الا لما اوله الراقاد

واستن من ذارجبا فمتنع * لانه فيمار ووده ماسمع

كذا قيل والصحيح أنه يجوز إضافة شهر الى كل الشهر (قوله سنة أربع ومائتين) فعلم من بيان سنة مولده وسنة موته أن جملة عمره أربع وخسون سنة وقد بارك الله في عمره مع قلته رضي الله عنه ونفعنا به آمين (قوله ووصف المصنف الخ) دخول على ما بعده لكن هذا الصنيع ربما يؤهم أن هذه الاوصاف ليس المصنف مسؤولا فيها وليس كذلك بل هو مسؤول فيها (قوله مختصره) الاولى كتابه ليخرج من شبه تحصيل الحاصل لان من جملة الاوصاف أنه في غاية الاختصار فيقول المعنى الى أنه وصف مختصره بالاختصار وهذا توضيح مراد المحشي وفيه ما لا يخفى اذ لا يضر أنه يصف المختصر بأنه في غاية الاختصار لان الاختصار متقاربت (قوله بأوصاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد أخذ مما ذكره الشارح حيث قال منها أنه في غاية الاختصار الخ ومنها انه يقرب الخ وكان الاولى للشارح أن يقول وهي الخ ويحذف لفظ منها ومنها اذ لم يبق منها غير ما ذكره كذا اعترض البرماوى وأجاب الشيخ عطية بأنه أراد الاوصاف السابقة واللاحقة فالسابقة هي قوله في الفقه على مذهب الامام الشافعي واللاحقة هي قوله في غاية الاختصار الخ وحينئذ فجمع الاوصاف على طاهره وصح قول الشارح منها ومنها لانه قد بقي منها السابقة لكن ارادة السابقة هنا بعيدة كما هو ظاهر (قوله منها أى الاوصاف وقوله أنه أى مختصره (قوله في غاية الاختصار) أى في آخر مراتب الاختصار الذي هو تقليل الالفاظ وأورد عليه أنه يمكن اختصاره بل هنالك ما هو أخصر منه وأجيب بأن ذلك على سبيل المبالغة وهي لا تعد كذبا كما في قول أبى الطيب يمدح سلطانا

وأخفت أهل الشر لحتى انه * لتخافن النطف التي لم تخلق

اذ لا يتصور أن تخافه النطف التي لم توجد لكن قصده المبالغة وهي جائزة وجواب المحشي بأنه بالنسبة الى ما هو أطول منه غير ظاهرا لانه لا يتم مع وصفه له بأنه في غاية الاختصار فانه لا شيء بعده الغاية فدعوى أن الغاية نسبية غير مسلمة (قوله ونهاية الايجاز) أى ما ينهى اليه الايجاز الذي هو تقليل الالفاظ فهو قريب من معنى ما قبله كما أفاده الشارح (قوله والغاية والنهاية متقاربان) أى لأن الغاية آخر الشيء والنهاية ما ينهى به الشيء والحق أنهم مترادفان على معنى واحد وهو آخر الشيء فيقال له غاية ونهاية وقوله وكذا الاختصار والايجاز أى متقاربان لأن الاختصار الحذف من عرض الكلام وهو تكرير الكلام والايجاز الحذف من طول الكلام وهو الاطناب ووجه التقارب انهما اشتركا في حذف شيء من الكلام لاجابة اليه والحق أنهما مترادفان على معنى واحد وهو تقليل اللفظ مع كثرة المعنى أو سواء كثرة المعنى أم لا على الخلاف السابق فان قيل اذا كانت الغاية والنهاية مترادفين وكذا الاختصار والايجاز فلم يجمع بينهما المصنف وكيف يصح العطف مع أنه يقتضى المغايرة أجيب بأنه جمع بينهما للتأكيد في صفة المختصر وانما صم العطف مع الاتحاد معنى لاختلاف العنوان أعنى اللفظ المعنونة به أى المعبر به (قوله ومنها) أى الاوصاف التي وصف مختصره بها وقوله أنه أى مختصره (قوله يقرب) أى يسهل فالمراد القرب المعنوى وهو السهولة (قوله على المتعلم) أى مرید التعلم لا المتعلم

سنة أربع ومائتين ووصف
المصنف مختصره بأوصاف
منها أنه في غاية الاختصار
ونهاية الايجاز والغاية
والنهاية متقاربان وكذا
الاختصار والايجاز ومنها
أنه (يقرب على المتعلم)

بالفعل قال بعضهم المختص بالتعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاه القريحة وطبيعة صحيحة
وعناية مليحة ومعلم ذنوصيحة وبعضهم جعلها ستة ولذلك قال

أخى لن تنال العلم الا بستة * سانيك عن تفصيلها ببيان

ذكاه وحرص واجتهاد وبلغة * وارشاد استاذ وطول زمان

واذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم والعقل والادب وحسن الفهم واذا جمع
المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق (قوله لقروع
الفقه) أى لمساألة التفصيلية لا لاصوله وهى دلالته الاجمالية المبينة في كتب الاصول والجار
والجور ومتعلق بالتعلم (قوله درسه) أى قراءته على الشيخ ليعلمه معناه كما قاله الشبرا المسمى
(قوله ويسهل) أى يتيسر وقوله على المبتدئ متعلق بيسهل وقد تقدم معنى المبتدئ مع معنى
المتسهي والمتوسط (قوله حفظه) المراد به نقبض النسيان لاحفظه عن المتلغات مثلا كما أشار
اليه الشارح بقوله أى استحضاره الخ (قوله على ظهر قلب) أى قلب شبيه بالظهر في القوة
والصلاحية لأن يحمل عليه وان كان القلب يحمل عليه المعاني والظهر يحمل عليه الاجسام
وأأن لفظ ظهر مقم أى زائد (قوله لمن يرغب الخ) أى وهذا بالنسبة لمن يرغب الخ لا بالنسبة
لغيره من لم يرغب في ذلك (قوله وسألني) أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قوله وأن أكثر الخ
عطف على قوله أن عمل الخ وقوله أيضا قد تقدم الكلام عليه فلا تغفل (قوله ان أكثره)
انما يقال أن أقسم فيه لانه لا يشعر بالكثرة مع أنهم اطلوبه وقد أكثر المصنف من ذلك كما تراه
باستقصاء كلامه (قوله من التقسيمات) من زائدة في المفعول والتقسيمات جمع تقسيم وهى المرة
من التقسيم وهو ضم قبول الى أمر مشترك ليحصل منه أقسام متعددة بعد ذلك القيود
فالامر المشترك كالماء فاذا ضمت اليه قيد الاطلاق بأن قلت ما مطلق حصل قسم واذا ضمت
اليه قيد الاستعمال بأن قلت ماء مستعمل حصل قسم وهكذا (قوله للاحكام الفقهية) أى لمحلها
كالماء فالتقسيم ليس لنفس الاحكام بل لمحلها (قوله ومن حصر) عطف على قوله من التقسيمات
لخصر الخصال غير التقسيمات وقوله أى ضبط أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالحصص معناه
الحقيق من جمع أفراد الشيء من غير اخلال بشئ منها بل المراد به الضبط بالعدد مع بيانها كما ذكره
في سنن الوضوء حيث قال وسنن الوضوء عشرة أشياء وبينها ونحو ذلك من غير استيعاب لها في
الواقع تسهيل على المبتدئ لأن ذلك أجمع للفكر وأمنع من الانتشار (قوله الخصال) جمع خصلة
وهى الحالة سواء كانت فضيلة أو رذيلة ولذلك يقال خصلتك حميدة أو ذميمة وقوله الواجبة أى
كقوله وفروض الوضوء ستة أشياء وقوله والمندوبة أى كقوله وسننه عشرة أشياء وقوله
وغيرهما أى كالحزمت كقوله ويحرم على المحرم عشرة أشياء (قوله فأجبتة) أى بالوعد
أو بالشروع في تأليفه والنساء لا تعقب فالمعنى فأجبت السائل فور الكن التعقيب في كل
شئ بحسبه فلا يضرب تحال ما وقف عليه الحال (قوله الى سؤاله) أى المتقدم في قوله سألتني الخ
وقوله في ذلك أى في ذلك المسؤل من كونه مختصرا بصفاة وكثرة التقسيم وحصر الخصال
(قوله طالبا) حال من التاء في أجبتة أى حال كوني طالبا وهذه هى الحالة الوسطى من أحوال
الاخلاص الثلاث الاولى أن يعمل لوجه الله تعالى لا طمعا في الثواب ولا هربا من العقاب

لقروع الفقه (درسه)
ويسهل على المبتدئ
حفظه) أى استحضاره على
ظهر قلب لمن يرغب في حفظ
مختصر في الفقه (و) سألتني
أيضا بعض الصادق (أن
أكثره) أى المختصر
(من التقسيمات) للاحكام
الفقهية (و) من حصر
أى ضبط (الخصال)
لواجبة والمندوبة وغيرها
(فأجبتة الى) سؤاله في
ذلك طالبا

قوله لغيره من لم يرغب الاولى
حذف غير أول تأمل اه

معجمه

وهذه هي العليا . الثانية أن يعمل طلبا للثواب وخوفا من العقاب وهي الوسطى الثالثة أن
 يعمل لتحصيل الدنيا كن يقرأ سورة الواقعة للغنى ونحوه وهي الدنيا فإذا عمل للرباء والسمعة كان
 حراما عليه لفقد الاخلاص (قوله للثواب) متعلق بطلبها والثواب مقدار من الجزاء يعطيه
 الله لعباده في نظير أعمالهم الحسنة تفضلا منه وقوله جزاء الخ حال من الثواب أى حال كون
 الثواب جزاء الخ (قوله راغبنا) حال ثانية من التاء في أجب فتكون حالا مترادفة أو من الضمير
 في طالبا فتكون حالا متداخلة ومعنى راغبنا ثلاثا ومتوجها (قوله سبحانه) أى تنزيها له عمالا
 يليق به وقوله وتعالى أى ارتفع عما يقوله الكافرون علوا كبيرا (قوله في الاعانة) أخذ الشارح
 ذلك من السياق فلذلك زاده في كلام المصنف كما ترى ومعنى الاعانة الاقدار وقوله من فضله أى
 لا وجوب باعليه فقيه ردة على المعتزلة القائلين بأنه يجب على الله فعل الصلاح والاصح وقوله على
 تمام هذا المختصر أى على كماله وبوخذه من ذلك أن الخطبة سابقة على التأليف (قوله
 وفي التوفيق) عطف على في الاعانة والمراد بالتوفيق هنا أن يذكر الاحكام موافقة للصواب
 لامعناه المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبل الخير اليه وقوله للصواب
 المراد به ما هو مذهب الشافعي في الواقع وان لم يكن صوابا في نفس الامر لان المطلوب من
 الشخص موافقة امامه لا موافقة ما في الواقع لانه لا اطلاع لنا عليه (قوله وهو ضد الخطأ)
 أى بحسب الاصل يقال صاب وأصاب اذا لم يخطئ وقد علمت المراد به هنا (قوله انه) بفتح
 المهمزة على تقدير اللام وبكسر هاء استنفا فالكن القصدمنه التعليل لقوله طالبا راغبنا والضهير
 عائد لله ولذلك قال الشارح تعالى أى تنزه عمالا يليق به (قوله على ما يشاء) متعلق بقدر وقدمه
 عليه مراعاة للسجع وما اسم موصول والعائد محذوف أى على الذي يشاءه (قوله أى يريد)
 فسر المشيئة بالارادة لانها أظهر والارادة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن
 ببعض ما يجوز عليه كالوجود والعدم واليباض والسواد والعلم والجهل والغنى والفقر وغير
 ذلك (قوله قدر) فاعل كذا أشار اليه الشارح بقوله أى قادر وليس بمعنى مفعول
 والاولى أن يقول أى تام القدرة كما يفيد قدر لان فاعل من صيغ المبالغة الآن يقال المراد
 أى قادر قدرة تامة والقدرة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن واعدامه
 على وفق الارادة (قوله وبعباده) متعلق بلطف خير وقدمه مراعاة للسجع كما تقدم فيما قبله
 وظاهر كلام الشارح أنه متعلق بلطف فقط ومتعلق بخير محذوف قدره بقوله بأحوال عباده
 والعباد جمع عبده وهو الانسان حرا كان أو رقيقا والعبودية تركل الاختيار وعدم منازعة
 الاقدار والثقة بالقاعل المختار (قوله لطيف) من لطف بلطف من باب ظرف يظرف وقوله
 خير من خير بخير من باب نصر ينصر (قوله بأحوال عباده) متعلق بالشأن على ما يظهر من
 صنيع الشارح (قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أى مأخوذ وتقدم معنى الاقتباس
 (قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أى مأخوذ وتقدم معنى الاقتباس (قوله والثاني)
 هو خير وقوله من قوله الخ أى مقتبس من قوله الخ (قوله واللطف والخير اسمان الخ) بيان لما
 اشترك فيه الاسمان وهو أنهما اسمان من أسماءه تعالى الحسنى المذكورة في حديث أن الله
 تسعة وتسعين اسمان أحصاهما دخل الجنة (قوله ومعنى الاول) أى الذى هو لطيف وقوله

لثواب) من الله تعالى جزاء
 على تصنيف هذا المختصر
 (راغبنا الى الله سبحانه
 وتعالى) في الاعانة من فضله
 على تمام هذا المختصر وفي
 التوفيق للصواب وهو
 ضد الخطأ (انه) تعالى
 (على ما يشاء) أى يريد
 (قدر) أى قادر وبعباده
 لطيف خير) بأحوال
 عباده والاول مقتبس من
 قوله تعالى الله لطيف بعباده
 والثاني من قوله تعالى وهو
 الحكيم الخبير واللطف
 والخير اسمان من أسمائه
 تعالى ومعنى الاول

العالم بدقائق الامور أي بحقيقتها فالدقائق بمعنى الخفيات وقوله ومشكلاتها أي خفياتها فهو
بمعنى ما قبله فيكون عطفه من قبيل عطف المرادف ويلزم من علم خفيات الامور علم ظواهرها
بالاولى (قوله ويطلق) أي اللطيف المعبر عنه بالاول وقوله أيضا أي كما أطلق بمعنى العالم بدقائق
الامور ومشكلاتها وقوله بمعنى الرفيق بهم أي على معنى هو الرفيق بعباده فالباء بمعنى على
واضافة معنى للرفيق للبيان والضمير في بهم للعباد (قوله فالتة الخ) تفريع على المعنيين على
اللف والنشر المرتب فقوله عالم بعباده وبمواضع حوائجهم راجع للمعنى الاول وقوله رفيق بهم
راجع للمعنى الثاني (قوله عالم بعباده) أي عالم بذواتهم وأقوالهم وأفعالهم وغيرها وقوله
وبمواضع حوائجهم أي في الدنيا والآخرة وكذلك عالم بأوقات قضائها لا يحق عليه شيء سبحانه
ووعلى وقوله رفيق بهم فلا يكلفهم ما لا يطيقون قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي
طاقها (قوله ومعنى الثاني) أي الذي هو خير وقوله قريب من معنى الاول أي لانه بمعنى
العلم يواطن الاشياء فهو وان كان غيره لكنه قريب منه (قوله ويقال الخ) غرضه بيان
معنى الثاني الذي عبر عنه بأنه قريب من معنى الاول وقوله خبرت الشيء بفتح الباء وقوله أخبره
بضمها الماتة قدم أنه من باب نصر نصر وقوله فأنابه خبر أي فأنابه خبر الشئ خبر وقوله
أي علم أي يباطنه كظواهره (قوله قال رحمه الله تعالى) دخول على كلام المتن وجلة
رحمه الله تعالى خبرية لفظا انشائية معنى قصد بها الدعاء للمصنف بالرحمة (قوله كتاب
أحكام الطهارة) أي هذا كتاب بيان أحكام الطهارة فكتاب خبر مبتدأ محذوف ويصح أن
يكون مبتدأ والخبر محذوف كما يصح أن يكون مفعولا للفعل محذوف والاول هو المنهور
واما كونه مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير انظر في كتاب أحكام الطهارة فهو شاذ لانه
يلزم عليه حذف حرف الجر وبقاء عمله وفي ذكر الشارح الاحكام اشارة الى أنه ليس المراد بيان
الطهارة بنفسها بل بيان أحكامها فهو على تقدير مضاف ولا بد من تقدير مضاف آخر وهو بيان
كما أشير اليه في التقدير لان المقصود بالكتاب بيان الاحكام وكان ينبغي أن يقول وكيفيتها
أيضالعلم كيفيتها مما سياتي فهي مقصودة أيضا واعلم أن الفقهاء قدّموا العبادات على
المعاملات اهتماما بالامور الدينية دون الدنيوية وقدّموا منها الطهارة لانها مفتاح الصلاة التي
هي أهم العبادات ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الطهور (قوله والكتاب
الخ) لا يخفى أن قول المصنف كتاب الطهارة مضاف ومضاف اليه فتكلم الشارح على كل من
المضاف والمضاف اليه لغة واصطلاحا فقال والكتاب لغة كذا واصطلاحا كذا والطهارة لغة
كذا وشرا كذا (قوله لغة مصدر) كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا
الخ لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه كذا قال المحشي وغيره ويجاب عن الشارح
بأنه لو قال ذلك لا وهم أن الكتاب باق على مصدرية بعد نقله للمعنى الاصطلاحي وليس كذلك
فلهذه النكتة عدل عن هذه العبارة مع ظهور المراد من عبارته اذ لا يخفى في أن المصدرية
تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه وهو مصدر لكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابة
فلكتب ثلاثة مصادر الاول مجزى من الزيادة والثاني مزيد بحرف والثالث مزيد بحرفين
وقد قالوا ان الكتاب مشتق من الكتب واعترضهم أبو حيان بأن المصدر لا يشتق من

العالم بدقائق الامور
ومشكلاتها ويطلق أيضا
بمعنى الرفيق بهم فالتة تعالى
عالم بعباده وبمواضع
حوائجهم رفيق بهم ومعنى
الثاني قريب من معنى
الاول ويقال خبرت الشئ
أخبره فأنابه خبر أي علم
قال رحمه الله تعالى (كتاب)
أحكام (الطهارة) والكتاب
لغة مصدر

المصدر وأجيب بأن المصدر المزيديشتق من المجرد ومحل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر
إذا كانا مجزئين أو مزيدين فلا ينافي أن المزيديشتق من المجرد (قوله بمعنى الضم والجمع) أي
متلبسا بمعنى هو الضم والجمع فالباء للملابسة وإضافة معنى لمابعده للبيان ومنه بهذا المعنى
تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وانضم بعضهم إلى بعض ومنه أيضا كتب إذا خط بالقلم لمافي من
اجتماع الكلمات والحروف وانضمام بعضهم إلى بعض وعطف الجمع على الضم من عطف
الأعم على الأخص لأن الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما العموم
والخصوص المطلق فكل ضم جمع ولا عكس وقيل من عطف المراد في بناء على أنه لا يشترط في كل
منهما التلاصق فيبينهما الترادف (قوله واصطلاحاً) عطف على لغة (قوله اسم الجنس من
الاحكام) هو أولى من قول بعضهم اسم جملة من الاحكام لأن تعبيره بالجنس يفيد شموله لما قل
أو كثر من الاحكام بخلاف التعبير بالجملة ولا بد من تقدير مضاف فيهما أي لدال جنس من
الاحكام أو دال جملة من الاحكام لأن التحقيق أن التراجم أسماء لالفاظ مخصوصة باعتبار
دلائلها على المعاني المخصوصة زاد بعضهم مشتملة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالباً وقد
لا تشتمل على ذلك وجميع الكتب التي ذكرها المصنف في هذا المختصر مشتملة على فصول الا
كتاب السبق والرمي فليس فيه فصل أصلاً (قوله أما الباب الخ) مقابل لهذف فكان قد قال
هذا معنى الكتاب أما الباب الخ وكان الأولى للشارح أن يتكلم على الفصل بدل الباب لانه
الواقع في هذا الكتاب لكن عذرا للشارح أن الباب هو الذي يلي الكتاب فلما تكلم على
الكتاب تكلم على ما يليه وهو الباب والحاصل أن عندهم لفظ كتاب وباب وفصل وفروع ومسئلة
وتنبيه وخاتمة وتمة فالشارح تكلم على الكتاب لغة واصطلاحاً وعلى الباب اصطلاحاً وترك
الكلام على البقية انكالا على المطولات ومعنى الباب لغة فريحة في سائر توصول منها من
داخل الى خارج وعكسه ومعنى الفصل لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم لالفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فروع ومسائل غالباً والقرع لغة ما تبنى على
غيره ويقابله الاصل واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً والمسئلة لغة
السؤال واصطلاحاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم كما في قولنا للوتر مندوب فتبوت الذب
للوتر مطلوب خبري يقام عليه البرهان في العلم والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحاً عنوان البحث
اللاحق الذي تقدمت له اشارة بحيث يفهم من الكلام السابق اجمالاً أي لفظ عنوان به وعبر
به عن البحث اللاحق الخ والخاتمة لغة آخر الشيء واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة دالة على
معان مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب ومعنى التمة ما تهم به الكتاب أو الباب وهو قريب من
معنى الخاتمة (قوله فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس) أي اسم جملة من الالفاظ شبيهة
بالنوع حال كونها مما دخل تحت الكتاب الشبيه بالجنس في العبارة مساحمة اذ ليس المراد
الجنس والنوع الحقيقيين بل المراد أن الباب يشبه النوع كما أن الكتاب يشبه الجنس لأن
الكتاب يشتمل على الباب كما أن الجنس يشتمل على النوع والإبقاء عائدة أنه يصح أن يخبر
بالجنس عن النوع كأن يقال الانسان حيوان ولا يأتى ذلك هنا اذ لا يصح أن تقول باب
الوضوء كتاب الطهارة وبالجملة فالكتاب أعم من الباب وهو أعم من الفصل وهو أعم من

بمعنى الضم والجمع
واصطلاحاً اسم الجنس
من الاحكام أما الباب فاسم
لنوع مما دخل تحت ذلك
الجنس

القرع وهو أعم من المسئلة (قوله والطهارة الخ) لما تكلم على المضاف وهو الكتاب شرع
يتكلم على المضاف اليه وهو الطهارة فقال والطهارة الخ (قوله بفتح الطاء) سيأتي مقابله في قوله
وأما الطهارة بضم الطاء الخ (قوله النظافة) أي من الاقذار ولوطاهرة كالتخاط والبصاق
حسنة كانت كالانجاس أو معنوية كالادناس وهي العيوب من الحقد والحسد وغيرهما
(قوله وأما شرعا) مقابل لقوله لغة أي وأما الطهارة عند أهل الشرع وهم الفقهاء وكان
الاولى أن يقول وأما اصطلاحا لأن هذا اصطلاح لهم وأجيب عنه بأنهم قد يعبرون عن اتفاق
الفقهاء بقولهم هم شرعا لأنهم حله الشرع كما تقدم التبيين عليه فتنبيه (قوله فنفيا تفاسير
كثيرة) الفاء واقعة في جواب أما والجاء والمجرور خبر مقدم ونفاسير يمنع الصرف لصيغة
منتهى الجموع مبتدأ مؤخر والجملة جواب أما نفسي كهما كما قال ابن مالك
أما كهما يلك من شئ وفا * لتولوا وها وجوبا بالفاء

والتفاسير بمعنى التعاريف لكن بعضها باعتبار الفعل وبعضها باعتبار الوصف المترتب على
الفعل وهو المقصود أصالة فإطلاق الطهارة عليه حقيقة وأما إطلاقها على الفعل فهو مجاز من
إطلاق اسم السبب وهو الوصف المترتب على الفعل على السبب الذي هو الفعل وبعضهم جعلها
مشتركة بين الفعل وما ينشأ عنه فتكون حقيقة فيهما وأعلم أنهم قسموا الطهارة إلى عينية
وحكمية فالعينية هي التي لم تجاوز محل حلول موجبها كطهارة النجاسة فإنها لا تجاوز أي
لا تتعدى المحل الذي حل فيه موجبها وهو النجاسة إذ لا يجب غسل غير محلها والحكمية هي
التي جاوزت محل حلول موجبها كالوضوء فإنه تجاوز أي تعدى المحل الذي حل فيه
موجبها وهو خروج شئ من أحد السيلين مثلا إذ لم يقتصر على غسل ذلك المحل بل وجب غسل
الأعضاء المعروفة (قوله منها قولهم الخ) أي من تلك التفاسير قولهم الخ ومنها قول القاضي
حسين أنها زوال المع المترتب على الحدث والخبث وإن شئت قلت ارتفاع المنع المترتب على
ذلك وهذا باعتبار إطلاقها على الوصف المترتب على الفعل وأما تعريف الشارح فهو باعتبار
إطلاقها على الفعل وكل منها ما خاص بالطهارة الواجبة دون المندوبة وعرفها الشيخ ابن حجر
بتعريف يشمل الواجبة كالغسل الأولى في طهارة الحدث والخبث والمندوبة كالإغسال
المندوبة والوضوء المجتدد والغسل الثانية والثالثة وهو أنها فعل ما ترتب عليه إباحة ولومن
بعض الوجوه نحو التيمم أو نواب مجزئ نحو الوضوء المجتدد ولو زيد عن هذا على ما ذكره الشارح
لوفي بالمراد وهذا أخصر من تعريف النووي بأنها رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما
أو على صورتهم ما فالذي في معنى رفع الحدث التيمم ونحوه كوضوء صاحب الضرورة لكونه
يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لقرض ونوافل والذي في معنى إزالة النجس الاستنجاء بالخرير لكونه
يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لأصلاة فاعله والذي على صورة رفع الحدث الأغسال المندوبة
والوضوء المجتدد والغسل الثانية والثالثة في طهارة الحدث والذي على صورة إزالة النجس
الغسل الثانية والثالثة من غسلات النجاسة (قوله فعل ما تستباح به الصلاة) أي فعل الذي
أوشى تستباح به الصلاة فالصلاة موصولة أو نكرة موصوفة وعلى كل فهي بمعنى الفعل فإضافة
الفعل إليها فيها تهاوت وأجيب بأن الإضافة للبيان أي فعل هو ما تستباح به الصلاة فلا تهاوت

والطهارة بفتح الطاء لغة
النظافة وأما شرعا فنفيا
تفاسير كثيرة منها قولهم فعل
ما تستباح به الصلاة

وبأنه يراد بالفعل المعنى المصدري وهو وضع الماء على الوجه مثلاً وبما تستباح به الصلاة المعنى
الحاصل بالمصدر وهو الأثر الناشئ عن ذلك (قوله من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة) بيان
لما تستباح به الصلاة وهذه الاربعة هي مقاصد الطهارة وأما وسائلها فهي أربعة أيضاً الماء
والتراب وجبر الاستنجاء والدابغ وأما الاواني والاجتهاد فهما من وسائل الوسائل فإطلاق
الوسيلة عليهما مجاز والمصنف تكلم على المقاصد والوسائل وذكر من وسائل الوسائل
الاواني وترك الاجتهاد وصورته أن يشتهبه عليه ماء طاهراً وطهور بغيره فيجتهد ويستعمل ما ظنه
طاهراً وطهوراً (قوله أما الطهارة بالضم الخ) مقابل لقوله والطهارة بفتح الطاء وأما الطهارة
بكسر الطاء فاسم لما يضاف الى الماء من سدرو ونحوه كذا نقله المحشي عن شيخه وعن العلامة
القشيري في شرح نظم هذا المختصر للعمري طي ولم يرتضه الشيخ الطوخي لعدم وجوده في الكتب
المتداولة من كتب الفقهاء وكتب اللغة وإن كان مستندهم في ذلك القياس على الغسل الآتي
بيانه فلا يصح لأن اللغة لا يدخلها القياس (قوله فاسم لبقية الماء) أي ما فضل من ماء طهارته
كأذي يبقى في نحو الابريق لاني نحو بئر أو بحر (قوله ولما كان الماء الخ) دخول على كلام
المصنف والغرض بهذا الدخول الجواب عما قد يقال الترجمة للطهارة لانه قال كتاب الطهارة
فكان عليه أن يتكلم عليها عقب الترجمة بأن يتكلم على الوضوء ونحوه فلم يتكلم على المياه أولاً
وحاصل الجواب أنه وإن كانت الترجمة للطهارة لكن الماء آله لها فهو مقدم عليها (قوله
استطرد المصنف) جواب لما والاستطرد ذكر الشيء في غير محله مناسبة كما هنا فإن المحل للطهارة
لكن المصنف ذكر المياه لمناسبة كون الماء آله لها كما هو حقيقة الاستطرد فاندفع بذلك
اعتراض المحشي بأن ذكر الماء هنا في محله لانه آله للطهارة فلا استطرد إلا أن يراد به مطلق
الذكر فيكون قوله استطرد بمعنى ذكر ووجه الاندفاع أن ما ذكره من التعليل هو المناسبة
المقتضية للاستطرد كما تقرر (قوله لانواع المياه) اللام زائدة في المفعول وفي بعض النسخ
أنواع المياه باسقاط اللام وهو ظاهر وكان الأولى أن يقول أنواع المياه بالافراد لان اضافة أنواع
الى المياه بصيغة الجمع تقتضي أن كل فرد من افراده تحتها أنواع وليس كذلك وجوابه أن الالف
واللام في المياه للجنس المتحقق في الواحد والمراد بأنواعه أقسامه التي تحصل بتعددته بحسب
المضاف اليه كأن يقال ماء السماء وماء البحر وهكذا في ذاتها (قوله فقال) عطف على استطرد
(قوله المياه) أصله المواء قلبت واو مياه لوقوعها بعد كسرة كالصيام أصله صوام قلبت واو مياه
لذلك وهو جمع ماء بالمد على الافصح وقد يقصر تقول شربت ما بالقصر وهو جوهر لطيف شفاف
يتلون بلون أبيض لانه يخلق الله الري عند تناوله فلا لون له على المشهور وما يظهر فيه لون ظرفه وقيل
له لون فقيل أبيض لانك اذا صبيته تراه أبيض واذا جمد في البرد ترى بياضه شديداً وقيل أسود
بدليل قول العرب الاسودان التمر والماء وأجيب بأنه من باب التغليب وأصله موه بالتحريك
لان جمعه في القلة أمواه وفي الكثرة مياه ولان تصغيره موه وكل من الجمع والتصغير رد الاشياء
الى أصولها يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وأبدلت الهاء همزة فصارت ماء ومن
عجيب لطف الله ورأفته بخلقه أنه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كثير معالجة لعدم الحاجة اليه
وانما جمعه المصنف وإن كان اسم جنس يصدق على القابل والكثير لاختلاف أنواعه لكنه

أي من وضوء وغسل وتيمم
وازالة نجاسة أما الطهارة
بالضم فاسم لبقية الماء ولما
كان الماء آله للطهارة
استطرد المصنف لانواع
المياه فقال (المياه

أنى يجمع الكثرة وهو ما زاد على العشرة دون جمع القلة وهو من ثلاثة إلى العشرة بدخول الغاية مع أنه أخبر عنه بأنه سبع مياه فكان الأولى التعبير بالأموات بدل المياه لعمدة الأخبار عنها بالسبع وأجيب بأنه استعمل جمع الكثرة مكان جمع القلة على أن التحقيق أن جمع الكثرة وجمع القلة يشتركان في المبدأ وهو ثلاثة وانما يختلفان في المنتهى وهو العشرة بالنسبة لجمع القلة ولا ينتهى لجمع الكثرة (قوله الذى يجوز الخ) فلا يجوز التطهير بغيرها من المائعات فن استعمل غيرها في الوضوء أو الغسل فقد تقرب بما ليس موضوعا للتقرب فيعصى لتلاعبهم مع عدم العمدة واختصاص الطهارة بالماء قيل تعبدى لا يعقل معناه أى أمر تعبدنا الشارع به لا تفهم حكمته وقيل معقول المعنى لانه حوى اللطافة والرقّة التى لا توجد في غيره فلذلك لا يقاس عليه غيره خلافا للحنفية (قوله أى يصح) انما فسر الجواز بالصحة دون الحل لدفع إيراد نحو المصوب كالمسبل للشرب فانه يصح التطهير به مع حرمة استعماله لعارض الغصب ونحوه لكن في اقتضائه على الصحة حمل المشترك على أحده معنييه من غير قرينة فهو وبالتحكم أشبه فالأولى تفسير الجواز بالصحة والحل معا فيكون من قبيل استعمال المشترك في معنييه ولا يرد نحو المصوب لأن الحرمة فيه لعارض نحو الغصب كما علمت (قوله التطهير) المراد به التطهر الذى هو أثر التطهير فأطلق المصدر وأراد به أثره لانه لا يشترط فعل الفاعل ولأن المعنى الحاصل بالمصدر هو المكاف به قصد وان كان المعنى المصدرى مكفاه أيضا ~~ممكن~~ على سبيل الوسيلة لتوقف المعنى الحاصل بالمصدر عليه وبهمذا يجمع بين القولين فن قال المكاف به هو المعنى الحاصل بالمصدر أراد المكاف به قصدا ومن قال المكاف به هو المعنى المصدرى أراد المكاف به وسيلة فإشباع الصلاة مثلا يسمى المعنى المصدرى والهيئة المنتظمة من الأركان تسمى المعنى الحاصل بالمصدر وهكذا (قوله بها) أى بكل منها على انفراد أو مع غيره حتى لو خا ط السبعة كلها جاز التطهير بها (قوله سبع) كذا في نسخ بحذف التاء والقياس سبعة بأبائها وقوله مياه زاده للتأكد كيد فقط والأفلا حاجة اليه ولا يخفى أن الحكم بالسبع على مجموع المياه كما في قولهم رجال البلدي يحملون الحضرة العظيمة لأعلى كل فرد من أفراد المياه والالكات الأقسام تسعة وأربعين لانه قد حكم حينئذ على كل فرد من أفراد السبعة بأنه سبعة كما تقتضيه عبارته لأن المياه جمع محلى بأل فيفيد العموم فان قيل ظاهر عبارته الحصر في السبعة مع أنه يجوز التطهير أيضا بغيرها كالماء التابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فانه عليه الصلاة والسلام دعا بركوة في وقعة الحديبية لما عطشت الصحابة كثيرا فأتى له بركوة فيها ماء قليل فوضع فيها يده فصارت الماء يغور من بين أصابعه حتى سقوا وهو إجماع معدوم لا تكثير موجود وكالماء الذى يؤخذ من ندى الزرع وان قيل بأنه نفس دابة في الأرض فيكون نجسا لانه في هـ وهو عـ و ع لانه لا دليل عليه وكالماء المسمى بالزلال لانه ليس بمحيوان بل على صورته أجيب بأن الحصر اضاف لانه بالاضافة أى بالنسبة الى ما عداها من المائعات فلا ينافى أنه يجوز التطهير بغيرها من المياه على أن مراده بيان ما يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود (تنبيه) هو أفضل المياه مائة من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ماء زمزم ثم ماء السكوثر ثم نيل مصر ثم باقى الأنهر كسيحون وجيحون والدجلة والفرات وقد نظم ذلك التاج السبكي فقال

التي يجوز (أى يصح)
(التطهير بها سبع مياه)

وأفضل المياه ماء قدسيع ٥ من بين أصابع النبي المتبع
بإيه ماء زمزم فالكوثر ٦ فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ماء السماء) الإضافة على معنى من كإشرا إليه قول الشارح أى النازل منها قال تعالى
وأنزله من السماء ماء طهورا وهل المراد بالسماء الجرم المعهود أو السحاب لأن السماء لغة اسم
للمعلا وارتفع قولان ولا مانع من أن ينزل من كل منهم ما ينزل من الجرم المعهود ولا قطعاً بكارا
فتلقاه السحاب فينماح وينزل من عيون فيه كعيون الغربال وما قيل من أن السحاب ينزل
في البحر الملح فيعترف منه كالسفن ثم يرتفع وينعصر فينزل منه الماء وتقصره الرياح فيجولون زعم
العرب ولذلك قال الشاعر ٧ شرين بماء البحر ثم رفعت البيت وهو كلام المعتزلة وإنما قدم المصنف
ماء السماء لشرفها على الأرض كما صححه النووي في مجموعته وهو المعتمد وإن كان طاهر كلام
القليوبي اعتماداً أن الأرض أفضل والخلاف في غير البقرة التي اشتكت عليه صلى الله عليه وسلم
لأنها أفضل من غيرها اتفاقاً حتى من العرش والجنة فان قيل يرد على ذلك أنه صلى الله عليه
وسلم ينقل منها إلى الجنة فيلزم أنه ينقل من أفضل لمفضول أوجب بأنه ينقل ذلك المحل بعينه إلى
الجنة كما قاله بعضهم وربما يشهد له ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة أى ما بين ابتداء
قبري ومنبري ليدخل في ذلك القبر الشريف وهل بقية بقاع الأنبياء كذلك أولاً وخلاف نقل
بعضهم عن ابن حجر الأول ولكن في شرحه على المنهاج ومثله شرح الرملي ما يقتضى الثاني
لأنهم ما اقتصر في الاستثناء على بقعة صلى الله عليه وسلم (قوله وهو المطر) اقتصره عليه
للاغلب والافئذيل منها الندى وإن قيل بأنه نفس دابة كما تقدم وينزل منها الشفان أيضاً وهو
ماء رقيق يكون مع ريح لينة وفي الحديث ما من ساعة من ليل أو نهار إلا والسما تنطر إلا أن
الله يصرفه حيث شاء (قوله وماء البحر) الإضافة للبيان أى ماء هو البحر في القاموس البحر
الماء الكثير رسمى بحر العمقه واتساعه وفي الحديث هو الطهور ماءه الحل ميتته (قوله أى
الملح) أى لأنه المراد عند الإطلاق ويقال المالح كما في قول الشاعر

ماء السماء أى النازل منها
وهو المطر (وماء البحر)
أى الملح (وماء النهر) أى
الحلو

ولو نقلت في البحر والبحر مالح ٨ لأصح ماء البحر من ريقها عذبا

فمن اعترض على الشافعي في قوله المالح فقد أخطأ على أن كلام الشافعي حجة في اللغة وكان
البحر المحيط حلوا إلى أن قال الله تعالى للأرض ابلي ماء فتعاصى عن ابتلاع الأرض فصار
ملحاً (قوله وماء النهر) الإضافة على معنى في أى الماء الجاري في النهر بفتح الهاء وسكونها
والأولى أفصح وأل فيه الجنس فهو شامل للنيل والقرات ونحوهما وأصله من الجنة كما هو
منصوص عليه فإنه نزل من الجنة نيل مصر وسبحون نهر الهند وجيخون نهر بلخ وهما غير سيجان
وجيخان على الراجح خلافاً لما زعم زادفها فسيجان نهر أرنه وجيخان نهر المصبصة ودجلة
والقرات نهران بالعراق من أصل سدره المنتهى وذلك معنى قوله تعالى وأنزله من السماء ماء
بقدر فاذا كان عند خروج بأجوج وما أجوج رفعت هذه الأنهار وذلك معنى قوله تعالى وأنا
على ذهاب به لقادرون (قوله أى الحلو) إنما فسره بذلك لما قبله من الملح في البحر المنصرف إليه
الاسم عند الإطلاق ولو أبدله بالعذب لكان أولى لأن العذوبة طعم الماء كذا قال المحشي ولعل
مراده أن العذوبة طعم الماء الخاص به والافحلاوة أيضاً طعم الماء ألا ترى أنهم يفسرون

العذب بالحلل لكنه غير مختص به بل مشترك بينه وبين الاشياء الحلوة (قوله وماء البئر)
 الاضافة على معنى من أى الماء النابع منها والبئر هو الثقب المستدير النازل فى الارض سواء
 كان مطويا أو لا فالمطوى هو المبنى وغير المطوى غير المبنى ويقال له ثقب بالمثلثة وأل فى البئر
 للجنس فيشمل كل بئر وان كره استعمال مائها كأبيار أرض غود فانه يكره استعمال مائها لانه
 مغضوب على أهلها الا بئر الماقة فلا كراهة فى استعمال مائه وكذلك مياه مدن قوم لوط وبابل
 وبرهوت التى باليمن وبئر ذروان التى سحر فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومثل المياه التراب
 فى التيم وكل ما يعلق به لادهم وأما بئر زمزم فالمعتمد أنه لا يكره استعمال مائه ولو فى إزالة
 النجاسة لكنه خلاف الاولى وحزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ ومثل ماء زمزم الماء النابع
 من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فاستعماله فى إزالة النجاسة خلاف الاولى بل قال بعضهم ينبغى
 أن يقال بالكراهة فيه لشرفه (فائدة) حكمة كون ماء الآبار حاراً فى الشتاء وبارداً فى الصيف
 أن الشمس تقرب تحت الأرض وتمكث الى طلوع الفجر فبسبب طول ليالى الشتاء مع استقرار
 الشمس فيها يكون الماء حاراً وبسبب قصر ليالى الصيف يكون بارداً (قوله وماء العين)
 الاضافة على معنى من كسابقه أى الماء النابع من العين وهى الشق فى الأرض أوفى الجبل ينبع
 منه الماء على سطحها من غير استدارة كعين الصيرة المعروفة فى القرافة (قوله وماء الثلج)
 بالمثلثة وهو النازل من السماء مائعا ثم يجمد على الأرض من شدة البرد ومنه ماء الزلال وهو على
 صورة حيوان يكون داخله فاذا خرج منه صار ماء وقوله وماء البرد يفتح الراء وهو النازل من
 السماء جامداً كالمخ ثم يمتاع على الأرض وقال بعضهم إن كلاً من الثلج والبرد ينزل من السماء
 مائعا إلا أن الثلج يعرض له الجو فى الهواء ويستقر والبرد يعرض له الجو فى الهواء ويمتاع
 فان قيل هما من ماء السماء فلا حاجة الى ذكرهما مع دخولهما فيه أجيب بأن وصف الجود
 ميزهما عنه خصوصاً بالتسمية المذكورة (قوله ويجمع الخ) أى فيغنى هذا القول عن تعدادها
 تفصيلاً وقوله هذه السبعة أى وغيرها ماعد الماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فانه
 لا يظهر دخوله فى هذا الضابط (قوله قولك ما نزل الخ) أى هى ما نزل الخ فهو خبر بليدة محمد وفى
 الجمله مقول القول ودخل تحت ما نزل من السماء ثلاثة المطر المعبر عنه ههنا بماء السماء وماء
 الثلج وماء البرد وقوله أو ينبع من الأرض دخل تحته أربعة ماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء
 العين وهذا إنما هو بحسب ظاهر العمان الآن والجميع المياه نزات من السماء قال الله تعالى
 ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الأرض وقال مجاهد ليس فى الأرض ماء
 الا وهو من السماء وله فى غير الماء الذى كان قبل خلق السموات والأرض وقيل ما نزل من
 السماء أصله من البحر رفعه الله تعالى بلطفه وحسن تقديره حتى طاب بذلك الرفع ثم أنزله الى
 الأرض لينفق به وهذا قول المعتزلة كما تقدمت الإشارة اليه (قوله على أى صفة كانت)
 أى حال كونه على أى صفة كانت من طعم ككونه حلواً أو ملحا أو لون ككونه أبيضاً أو أسوداً
 أو أحمر أو ربيع كأن يكون له رائحة طيبة وقوله من أصل الخلقة أى من أصل الوجود واحترز به
 عما يعرض له من تغيره بما اتصل به من مائع أو جامد على ما يأتى (قوله ثم) هى للاستئناف
 أو للترتيب فى الذكروا الاخبار رأى بعد أن أخبرتك بأن المياه التى يجوز التطهير بها سبعة أقسام

(وماء البئر وماء العين
 وماء الثلج وماء البرد)
 ويجمع هذه السبعة قولك
 ما نزل من السماء أو ينبع
 من الأرض على أى صفة
 كانت من أصل الخلقة

أخبرك بأنها تنقسم تقسيماً آخر إلى أربعة أقسام (قوله المياه) أي كل واحد منها لا مجموعها كما هو ظاهر فقصر الأقسام بهذا الاعتبار ثمانية وعشرين من ضرب أربعة في سبعة وأل في المياه للعهد الذكري أي المياه المتقدم ذكرها (قوله تنقسم) أي بحسب وصفها من الطهارة والطهورة مع عدم الكراهة أو معها أو الطهارة دون الطهورة أو النجاسة وهذا من تقسيم الكل إلى جزئياته وضابطه أن يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام فالمقسم هنا الماء الذي هو مفرد المياه والطاهر المطهر غير المكروه قسم فلو قلت الطاهر المطهر غير المكروه ما لمصح الأخبار وهكذا لأن تقسيم الكل إلى أجزائه وضابطه أن لا يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام كما في قولك الحصى خيط وسمار فلا يصح أن تقول الخيط حصير مثلاً (قوله على أربعة أقسام) لو أسقط المصنف لفظ على لكان أخصراً ولا حاجة لتأويلها بمعنى إلى وسبق في كلام الشارح قسم خامس وهو الطاهر المطهر الحرام (قوله أحدها) إشارة تقديره إلى أن قول المصنف طاهر الخ خبر مبتدأ محذوف وهكذا يقال فيما يأتي وهذا غير متعين إذ يجوز فيه الجز على البداية من أربعة والنصب بتقدير فعل وإن لم يساعده الرسم لجواز جريه على طريقة من رسم المنسوب بصورة المرفوع والمجروح (قوله طاهر في نفسه) أي في ذاته أي يقطع النظر عن غيره كما تقول هذا العبد في نفسه قيمة كذا أي في ذاته يقطع النظر عن غيره (قوله مطهر لغيره) أي محصل الطهارة لغيره من رفع حدث أو إزالة خبث أو نحوهما كالطهارة المندوبة (قوله غير مكروه) الكراهة ثبوتاً وعدمها إنما تنسب للأفعال كما في الأحكام لأنه لا تكلف الاضطرار لذلك احتاج الشارح إلى تقدير استعماله فقوله استعماله أي لادانته (قوله وهو) أي الطاهر المطهر غير المكروه فالقيود ثلاثة (قوله الماء المطلق) هو ما يسمى ماء بلا قيد لازم عند العالم بحاله من أهل العرف واللسان ليخرج المستعمل والمتنحس بمجرد الملاحظات لأن من علم بحاله ما من ذكر لا يسميها ماء بلا قيد وليدخل المتغير كثيراً بما في القتر والمتر مثلاً فإن أهل العرف واللسان يطلقون عليه اسم ماء بلا قيد مع علمهم بحاله فهو مطلق خلافاً لمن جعله غير مطلق وإنما أعطى حكمه تسهياً على العباد فظهر من هذا الفرق بين قولهم الماء المطلق وقولهم مطلق الماء فالقول هو ما جمع الأوصاف الثلاثة التي ذكرها المصنف ولا يصدق بباقي الأقسام والثاني يشمل الطاهر والتنجس وغيرهما وهذا انما هو اصطلاح الفقهاء فلا ينافي أن قولهم الواو لمطلق الجمع مساو لقولهم الواو للجمع المطلق غاية الأمر أن العبارة الأولى فيها تقديم الصفة على الموصوف والثانية بالعكس (قوله عن قيد لازم) بأن لم يقيد أصلاً وقيد قيداً منفكاً فهو صادق بصورتين الأولى ما لم يقيد أصلاً بأن تقول هذا ماء والثانية ما قيد قيداً منفكاً كأن تقول ماء البحر أو ماء البئر وخرج بذلك القيد بقيد لازم كالإضافة في قولهم ماء البطيخ أو الصفة في قوله تعالى من ماء دافق أو أل التي للعهد في قوله صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة هل على المرأة من غسل إذا هي احتملت نعم إذا رأت الماء يعني المني والتقييد باللازم لا حاجة إليه فهو مستدرك لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق فذكره للإيضاح (قوله فلا يضرك الخ) تفرع على قوله عن قيد لازم ولم يفرع الصورة الأولى وهي ما لم يقيد أصلاً لظهورها وانحياز الصورة الثانية لأنها هي محل التوهم (قوله القيد

(ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضرك القيد

المتفك أي في بعض الاوقات اذ قد يقال عليه ماء بـ قديد وذلك دخل في الماء المطلق
ولو في الجملة أي بالنظر لكونه قد يطلق عليه ماء بلا قيد **(قوله كماء البئر)** مثال للمقيد بالقييد
المتفك **(قوله في كونه مطلقا)** متعلق بقوله فلا يضر **(قوله والثاني)** كان المناسب لقوله هنا
والثاني أن يقول فيما تقدم الأول **(قوله طاهر مطهر)** لم يقل طاهر في نفسه مطهر لغيره اتكالا
على علمه بما سبق وقال بعضهم لم يقل في نفسه لانه انضم اليه تأثير الشمس فيه ولو قال في نفسه
لا يقتضي أنه لم ينضم اليه شيء وفيه بعد لان قوله طاهر في نفسه في مقابلة قوله مطهر لغيره
كما لا يخفى **(قوله مكروه استعماله)** قد عرفت نكته تقديره استعماله ولو ترك تقديره هنا اتكالا
على علمه مما تقدم لكان أخصر وشمل اطلاقه استعماله في الطهارة وغيرها وهو الراجح وأفاد
كلامه كراهته وان لم يدوم على استعماله وهو المعتمد خلافه لان من مراقبة في تلقيه ولا فرق
في الكراهة بين القليل والكثير والمغطي والمكشوف لكن المكشوف أشد كراهة لشدة تأثير
الشمس فيه **(قوله في البدن)** أي بدن من يخشى عليه البرص أو زيادته أو استهلاكه فشمّل
الابرص لانه قد يزيد برصه أو يستحكم وشمل أيضا بدن غير الأدي كالحليل البلق بخلاف بدن
من لا يخشى عليه ذلك كغير الحليل البلق ولا فرق بين ظاهر البدن وباطنه فلو شربه ولو في مائع
كره بخلاف تناوله في جامد من الطعام لاستهلاكه **(قوله لافي الثوب)** أي ولا في طين وأرض
وآية ونحوها ولو غسل ثوبه بالماء المشمس ثم لبسه فان كان ذلك حال رطوبته وحرارته كره
والأفلا ولا تعود الكراهة ان عرق فيه على المعتد خلافا لما نقله المحنشي عن القمولى وأقره
(قوله وهو الماء الخ) هو من حصر الخبر في المبتدأ فلا ينافي كراهة غيره كشد البرودة
والسخونة والمياه التي غضب الله على أهلها كما تقدم التنبيه عليه ولو جعل من حصر المبتدأ في
الخبر لا يقتضي أن غيره لا يكره وسيشترى الخارج الى أنه من الأول بقوله ويكره أيضا الخ **(قوله**
الشمس) اعترضه بعضهم بأنه كان الأولى أن يقول المتشمس لان عبارته تقتضي اعتبار فعل
الفاعل فانه غير باسم المفعول مع أنه لا يشترط فعل الفاعل فيكره استعماله سواء شمس بفعل
فاعل أم لا وأجيب بأن الفاعل الشمس فهو شمس بتأثير الشمس فيه كما أشار اليه الشارح
بقوله بتأثير الشمس فيه فلا يشترط فعل فاعل غير الشمس **(قوله بتأثير الشمس فيه)** أي بحيث
تفصل من الاناء زهومة تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه أيضا ولذلك لو خرق الاناء من
أسفله واستعمل الماء كره ولا عسرة بمجرد انتقاله عن البرودة الى الحرارة وان نقل في البحر عن
الاصحاب الاكتفاء بذلك **(قوله وانما يكره الخ)** محل كراهته اذا وجد غيره والأفلا كراهة
حيث احتاج للطهارة به بل يجب استعماله اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره وترتب الضرر على
استعماله غير محقق ولا مظنون نعم لو غلب على ظنه حصول الضرر باستعماله ولو بعرفة نفسه
في الطب حرم عليه استعماله **(قوله شرعا)** أي وطبا لان سببها أمر ارشادي من الطب وهو
أن الشمس تفصل من الاناء زهومة تعلو الماء فاذا لاقت البدن ربما حبست الدم فيحصل
البرص أو يزيد أو يستحكم فهذه الكراهة شرعية وطبية فيصاب تارك ذلك ان قصد الامتثال
ولذلك قال بعضهم قد يكره الشيء طبيا وشرعا كما هنا والشرب فائما وقد يكره طبيا ويستحب شرعا
كقيام الليل وقد يستحب طبيا ويكره شرعا كالنوم قبل صلاة العشاء وقد يستحب طبيا وشرعا

المتفك كماء البئر في كونه
مطلقا (و) الثاني (طاهر
مطهر ومكروه) استعماله في
البدن لافي الثوب (وهو
الماء المشمس) أي المسخن
بتأثير الشمس فيه وانما يكره
شرعا

كافطر في الصوم على القمر لانه يرتد ما ذهب من البصر من أثر الصوم (قوله بقطر حارة أي
 كاقصى الصعيد واليمن والجزائر في الصيف لا يطعمه مثل كهمر أو بارد كالشام فلا يكره
 الشمس فيه - وما ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم - لأن تأثير الشمس فيه - ما ضعيف
 ولو خالفت بلدة قطر حارة أو برودة اعتبرت دونه كوران بالشام والطائف بالجزائر في كره
 الشمس في الأول دون الثاني (قوله في آناه منطبع) أي قابل للانطباع أي الطرق بالمطارق
 وإن لم ينطبع بالفعل كالديدو والنحاس والرصاص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلد
 فلا يكره الشمس فيها (قوله الا آناه التقدين) أي الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيها من
 حيث هو شمس اصفاء جوهرهما وان حرم من حيث استعمال آية الذهب والفضة والآناه
 المومة بأحدهما كأنهما من كثر المومة فلا يكره حينئذ ولا كره (قوله وإذا برد) بضم الراء
 من باب سهل أو يشتمها من باب قتل لكنه على هذه اللغة يستعمل لازما ومعذبا يقال برد الماء
 وبردته (قوله ذات الكراهة) أي وإن سخن بالنار بعد ذلك فلا تعود الكراهة بخلاف ما لو
 سخن بالنار قبل أن يبرد من الشمس فالكراهة باقية كما لو طبخ به طعام مانع فاذا لم تزل الكراهة
 تعود البكره أولا الأقرب الأول لأن الزهومة باقية فيه وإنما جددت البرودة فأنسخن
 بالشمس أثرت تلك الزهومة كما قاله الشبرا ملسي وإن اقتضى إطلاقهم الثاني (قوله واحتار
 النورى) أي من حيث الدليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها لا تغعلى
 يا جبراه فانه ضعيف عند بعض المحققين فاختر النورى من أجل ضعفه عدم الكراهة لكن
 الأرجح الكراهة لانه تقوى بكراهة عمر للشمس مع أنه أدري بالطب وقوله مطلقا أي وجدت
 الشروط أولا والمعتمد الكراهة عند وجود الشروط وهي أن يكون في البدن لافى الثوب ونحوه
 وأن يكون بقطر حارة في زمن حار وأن يكون في آناه منطبع غير آناه التقدين وأن لا يبرد
 وأن يجدد غيره وأن لا يخاف ضررا والاحرم كما تقدم (قوله ويكره أيضا) أي كما يكره الشمس
 وقوله شديد السخونة والبرودة أي بخلاف قليل السخونة أو البرودة ولو كان مسخنا بنجاسة
 مغلفة لعدم ثبوت نهى عنه واختلف في علته كراهة شديد السخونة والبرودة فقبل المنعها سببا
 الطهارة وقيل لخوف الضرر وقضية الأولى اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية الثانية
 الكراهة مطلقا وهو المعتمد ولا ينافى الكراهة طلب اسباب الوضوء على المكراهة فإن محلها عند
 عدم شدة السخونة أو البرودة والكراهة مقيدة بها (قوله والقسم الثالث) انما صرح الشارح
 بلفظ القسم في الثالث والرابع دون الأول والثاني لأن كلاما من الثالث والرابع قسمان فالثالث
 ينقسم الى المستعمل والمتغير ومجموعهما هو القسم الثالث والرابع ينقسم الى القليل الذى
 حلت فيه نجاسة والكثير المتغير بالنجاسة ومجموعهما هو القسم الرابع (قوله طاهر في نفسه)
 أي في ذاته بقطع النظر عن غيره فيجوز استعماله فيما يتوقف على الطهارة فقط مع الكراهة
 كالشرب والطبخ (قوله غير مطهر لغيره) أي غير محصل الطهارة لغيره (قوله المستعمل) هو
 ما أدى به ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أتم لا عبادة كان أم لا فشمل ماء وضوء الصبي ولو غير مميز
 بأن وضأه ولبه للطواف فهو مستعمل لانه أدى به ما لا بد منه وإن كان لا ثم عليه بتركه وشمل

بقطر حارة في آناه منطبع
 الا آناه التقدين اصفاء
 جوهرهما وإذا برد زالت
 الكراهة واختار النورى
 عدم الكراهة مطلقا
 ويكره أيضا شديد السخونة
 والبرودة (و) القسم
 الثالث (طاهر) في نفسه
 (غير مطهر) لغيره (وهو
 الماء المستعمل)

أيضاً ما غسل الكافرة ليحل وطؤها ولو لم يفسر حليلها المسلم بعد انقطاع حقيقتها وتقاسمها فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وإن لم يكن غسلها عبادة (قوله في رفع حدث) متعلق بالمستعمل ولا فرق في الحدث بين الأصغر والكبير والمراد في رفع حدث عند مستعمله فنمّل ماء وضوء الحنفى بلانية لأنه استعمل في رفع حدث عنده وإن لم يرفع الحدث عندنا لعدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المزة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المزة الأولى وماء الوضوء المذدوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل أن يكون استعماله في فرض الطهارة بخلاف نقلها وإن نذرته لأن الوجوب عارض ويشترط أيضاً أن يكون قليلاً بخلاف الكثير ابتداءً بأن كان قلتين فأكثر من أول الأمر أو انتهاءً بأن جمع الماء المستعمل حتى صار قلتين فأكثر فهو غير مستعمل وإن قل بعد تفرقه ويشترط أيضاً أن يفصل عن العضو بخلافه قبل الانفصال فهو غير مستعمل لأن الماء مادام متردداً على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ولذلك قال الشيخ الخطيب فائدة الماء مادام متردداً على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال فلما انغمس المحدث في ماء قليل أو بيا الوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملاً ما لم يفصل عنه كما صرح به إمام الحرمين وأقره في شرح المذهب وما مضى عليه ابن المقرئ من أنه لا يرتفع غير حدث الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتقدير الترتيب في لحظات لطيفة بخلاف ما لو اغتسل بغير الانغماس فإن انفصل عنه ولو باثقاله من عضو إلى آخر حكم باستعماله نعم ما يغلب التقادف إليه كن كف المتوضئ إلى ساعده ومن رأس الجنب إلى صدره مثلاً فلا يحكم باستعماله ولا بد من نية المغترف من ماء قليل للاعتراف ومحلها في الغسل بعد نية وعند محاسنة الماء لشيء من بدنه وفي الوضوء بعد غسل الوجه وعند ارادة غسل اليدين فلو لم ينو الاعتراف حينئذ صار الماء مستعملاً (قوله أو إزالة نجس) أي ولو كان معفو عنه كدم البراغيث فالأمر المستعمل في إزالته غير مطهر وإن كانت إزالته غير واجبة ابتداءً لأنهم لا تقع الواجبة والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المزة الأولى في غير النجاسة الكلبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها والنجس بفتح النون وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وبفتحهما ماء وما وزاد في القاموس لغة أخرى وهي ضم الجيم كعضد وقد ذكر الشارح للعكم بطهارة المستعمل في إزالة النجاسة وهو المسمى بالغسالة شرطين وترك شرطين وهما أن يكون الماء وارداً على النجاسة فلو كان موروداً كأن وضع أو لا الماء ثم وضع فيه الثوب المنجس تنجس وأن يظهر المحل بأن لم يبق للنجاسة طعم ولا لون ولا ريح والافهونجس وهذا كله في الغسالة القليلة المنفصلة كما قال في المنهج وغسالة قليلة منفصلة بلا تغيير وبلا زيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة (قوله إن لم يتغير) فإن تغير ولو يسيراً فهو نجس (قوله ولم يزد وزنه) أي بأن ساوى أو نقص وقوله بعد انفصاله أي عن المحل المغسول وأشار بذلك إلى أنه لا يحكم على الماء بشئ قبل انفصاله وقوله عما كان أي عن القدر الذي كان عليه قبل الغسل به وقوله بعد اعتبار ما يتشربه الخ أي وبعد اعتبار ما يجعه المغسول من الوسخ فإذا كان قدر الماء عشرة أربال وفرضنا أن الثوب المغسول يشرب رطلاً ويجم من الوسخ أوقيتين ثم بعد الغسل صار قدر الماء تسعة أربال وأوقيتين أو أقل فهو طاهر وإن زاد على ذلك

في رفع حدث أو إزالة نجس
إن لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
انفصاله عما كان بعد اعتبار
ما يتشربه المغسول من
الماء

فهو نجس لأن ما زاد من النجاسة **(قوله والمتغير)** عطف على المستعمل لما تقدم من أن القسم الثالث قسمان المستعمل والمتغير كما أشار إليه الشارح بقوله أي ومن هذا القسم الماء المتغير الخ لا يقال كلام الشارح يشير إلى أنه صفة لموصوف محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وهو الجار والمجرور لانه قول هذا محل معنى لاجل اعراب **(قوله الماء المتغير الخ)** فلوزال تغيره بنفسه أو بما انضم إليه أو أخذ منه صار طهورا وهذا في التغير الحسي ظاهر وأما التقديرى فزواله بأن يمضي عليه زمن لو كان تغيره حسيما زال أو بأن ينضم إليه ماء أو يؤخذ منه وكان بحيث لو انضم إلى ما تغيره حسي أو أخذ منه زال تغيره أو يكون بجنبه غدير فيه ماء متغير حسا فال تغيره بنفسه بعد مدة أو بما صلب عليه أو أخذ منه وفعل بما تغيره تقديرى كذلك فيعلم أن هذا زال تغيره أيضا **(قوله أحد أوصافه)** أي التي هي الطعم واللون والريح فقط لانحو حرارة وبرودة فان تغير ذلك لا يضر وعلم من قول الشارح أحد أوصافه أن ذات الماء لا تتغير وإنما تتغير أوصافه وإن أوهم كلام المصنف خلافه **(قوله بما)** متعلق بالتغير وما نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شئ وجلة خالطه الخ صفة لها وقد ذكر المصنف شرطين من شروط المتغير الأول أن يكون المتغير به خليطا وهو الذي لا يمكن فصله وهو الذي لا يتميز في رأى العين والثاني أن يكون من الطاهرات وتزك شرطين أحدهما أن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه وقد أشار الشارح إليه بقوله تغير الخ وثانيهما أن يكون الخليط مستغنى عنه كما أشار الشارح إليه ببيان مفهومه بقوله وكذا المتغير بخالط لا يستغنى الماء عنه الخ وعبارة المنهج مستوفية للشروط الاربعة ونصها بالتغير بخالط طاهر مستغنى عنه تغيرا يمنع الاسم غير مطهر انتهت وأصل الشارح لم يضم ذلك القيد إلى ما ذكر من القيود لانه يستفاد من قوله تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه بعد اعتبار علم الشخص بحاله مع كونه من أهل العرف واللسان وهذا انما يكون حيث كان الخالط مستغنى عنه **(قوله خالطه من الطاهرات)** أما ابتداء ودواما كالغسل أو دواما فقط كتمر الشجرة أو ابتداء فقط كالخبر والجص وهو المسمى عند العامة بالجص وسك وزعفران ودقيق وقطران لادهنه فيه ما لم يكن لاصلاح نحو القرب والا كان مما في المقر فلا يضر فان كان فيه دهنه كان مجاورا فلا يضر أيضا **(قوله تغيرا)** أي كثيرا كما أشار إليه بقوله يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه انما يمنع ذلك لكثرته بحيث يقول كل من رآه هذا ليس ماء فان كان التغير قليلا بحيث لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه لم يضر كما سيذكره الشارح وكذا الوشك هل التغير كثيرا وقيل فانه لا يضر لانا لانسب الطهورية بالشك **(قوله فانه)** أي المتغير سواء كان قليلا أو كثيرا وقوله طاهر رأى في نفسه وقوله غير طهور محله بالنسبة لغير ما خالطه أما بالنسبة إليه فانه مطهر كما لو أريد تطهير مجين أو طين فصب عليه الماء فتغير به ولو كثيرا قبل وصوله للجميع فانه بطهر جميع أجزائه بوصولها وان كان متغيرا كثيرا للضرورة لانه لا يصل إلى جميع أجزائه الا بعد تغيره كما قاله الشبرا ملى نقله عن الطبرلاوى **(قوله حسبا كان التغير)** أي بأن كان يدرك بأحدى الحواس والمراد بها هنا الشم والذوق والبصر وأما السمع واللمس وان كانا من الحواس فلا مدخل لهما هنا فيدرك بالشم والذوق الطعم وبالبصر اللون **(قوله وتقديره)**

(والتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه **(بما)** أي بشئ **(خالطه من الطاهرات)** تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسبا كان التغير وتقديره

أى بأن كان لا يدرك بأحدى الحواس المتقدمة ولو حلف لا يشرب ماء فشرب المتغير
المذكور لم يحث لأنه لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان اتغير
تقديره كما أفتى به الطبرلاوى ونقله عنه الشبرايمسى (قوله كان اختلط الخ)
الاولى الايمان بالبهاء الدالة على الحصر كما صنعه العبادى فى شرحه لأن تعبيره بالكاف يؤهم أن
هنا مثالا آخر غير مذكور يكون التغير فيه تقديره وليس كذلك وقد يجعل الكاف استقصائية
وهى التى لم تبق مثالا آخر (قوله ما يوافق فى صفاته) أى ما يوافق الماء فى صفاته كلها التى
هى الطعم واللون والريح فيقتدر مخالفه أوسطا بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان
واللون لون العصير والريح ريح الالاذن بفتح الذا الالهجة وهو اللبان المذكور كما هو المشهور
وقيل هو رطوبة تعول شعر المعز ولها فاذا كان الواقع فى الماء قدر رطل من ماء الورد الذى
لا طعم له ولا لون له ولا ريح له نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من ماء الرمان هل يغير طعمه
أولافان قالوا يغيره سلبنا ظهوريته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من
عصير العنب هل يغير لونه أولافان قالوا يغيره سلبنا الطهورية وان قالوا لا يغيره نقول لو كان
الواقع فيه قدر رطل من الالاذن هل يغير ريحه أولافان قالوا يغيره سلبنا ظهوريته وان قالوا
لا يغيره فهو باق على طهوريته وهذا اذا فقدت الصفات كلها كما تقدم فان فقد بعضها ووجد
البعض الآخر اكتفى بفرض المفقود فقط مخالفاً لوسط لان الموجود اذا لم يغير فلامعنى لفرضه
خلافاً لما قاله الشيخ البرماوى من فرض الثلاثة حينئذ وما ذكر من فرض المخالف الوسط هو
ما قاله ابن أبى عصرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط فاذا وقع فى الماء ماء الورد المنقطع
الرائحة فعلى كلام ابن أبى عصرون يفرض المخالف الوسط وهو الالاذن وعلى كلام الرويانى
يفرض ماء ورد له رائحة لأنه الاشبه بالخليط وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ
الطوخى عن ابن قاسم فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله كنى ادغاية الامر أنه شاك
فى التغير المضمر والاصل عدمه وظاهر ذلك جريانه فيما اذا كان الواقع نجس ما سمع أن الشيخ
الطوخى كان يقول بوجوب التقدير فى النجس فراجع (قوله كما الورد المنقطع الرائحة)
أى والطعم واللون أينساحتى يكون موافقاً للماء فى صفاته كلها فلو كان منقطع الرائحة فقط
اكتفى بتقدير المفقود دون الموجود كما تقدم ولذلك قال الرمسلى عرض وصف الخليط المفقود
فاذا أنه لا يقدر الموجود (قوله والماء المستعمل) فيفرض مخالفاً لوسطاً بالاجوباً كما تقدم
نم لو ضم الماء المستعمل الى ماء قليل فبلغ به قلتين صار طهوراً وان أثرى الماء بفرضه مخالفاً
وسطاً وشمل ما ذكر ما لو كان معه ما أن كل منهما مستعمل فضم أحدهما الى الآخر وصار
قلتين فانه يصير طهوراً ويلغى بذلك فيقال لنا ما آن لا يصح التطهير بكل منهما على انفراد ويصح
التطهير بكل منهما مجتمعاً مع الآخر (قوله فان لم يمنع الخ) شروع فى أخذ محترزات القيود
السابقة لكن قدم محترزاً القيد الذى زاده على المصنف (قوله بأن كان الخ) لتصوير لقوله لم يمنع
الخ أو الباء للسببية وهو أظهر (قوله أو بما يوافق الماء فى صفاته) أى كما الورد المنقطع
الرائحة والماء المستعمل كما مر والمعنى أو اختلط بما يوافق الماء فى صفاته فهو متعلق بمحذوف
وهو عطف على كان التغير يسيراً وليس المعنى أو كان التغير بما يوافق الماء فى صفاته كما قديتوهم

كان اختلط بالماء ما يوافق
فى صفاته كما الورد المنقطع
الرائحة والماء المستعمل فان لم
يمنع إطلاق اسم الماء عليه
بأن كان تغيره بالطاهر يسيراً
أو بما يوافق الماء فى صفاته

لانه ينافي قوله ولم يغيره وقوله وقد ربح مخالفاً أي وسطاً وقد تقدم بيانه (قوله فلا يسلب طهوريته) بل هو بات على طهوريته في الصورتين كما أشار إليه بقوله فهو مطهر لغيره ولذلك اعتدل صلى الله عليه وسلم هو وميونة من قصعة فيها أثر العجين (قوله واحترز أي المصنف وهذا بيان لاحتراز قيد المصنف بعد بيان محترز قيده الذي زاده كإمتر (قوله عن الظاهر المجاور له) أي عن التغير بالظاهر المجاور للماء وهو ما يمكن فصله أو ما يتميز في رأي العين كدهن ولو ما نعا وعود سواء كانا مطيبين أو لا والكلام في المجاور الذي لا يحل منه شيء والافهون الخاط وذل كالزبيب والعرقسوس والسكران وبهذا تعلم أن ماء مبلات السكران غير طهور وقد ربحهم من أدعى طهوريته بل قد يصير أسود منتناً (فرع) * لوقع في الماء مجاور ومخالط وغيره وشك كاهل تغير بالاول أو بالثاني فهو طهور لا بالانسلب الطورية بالشك (قوله فانه باق على طهوريته) أي فان الماء المتغير بالظاهر المجاور له باق على كونه مطهر لغيره (قوله ولو كان التغير كثيراً أي سواء كان التغير قليلاً أو كثيراً فهو غاية في بقائه على طهوريته وظاهره ولو كان التغير بالطم واللون والريح معاً وهو كذلك وظاهره وان حدث له اسم آخر لكن الذي انحط عليه كلام العبادي أنه ان حدث له اسم آخر كان أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرقعة ضر ذلك وهو الظاهر بل المتعين (قوله وكذا المتغير الخ) محترز قيد ملحوظ وهو أن يكون المخاط مستغنى عنه كما تقدم التنبيه عليه (قوله لا يستغنى الماء عنه) أي بأن يشق صون الماء عنه ومنه أوراق الاشجار المتناثرة ولوربيعية وان تفتت واختلط بخلاف المنثورة وهي المطروحة فانها ان تفتت واختلطت ضر التغير بها والافلان التغير بها تغير بمجاورة كما قاله ابن حجر وبضر التغير بالتمار ولو كانت ساقطة بنفسها ولو كانت على صورة الورق كالورد لا مكان التحرز عنهما باحقيق لو تعذر الاحتراز عنها ضر تنظر للغالب (قوله كطين) أي وان طرح بعد دقه وقوله وطحلب أي ان لم يطرح بعد دقه فان أخذ ودق ثم طرح ضر كما في شرح الرملي وقضيته أنه لو أخذ ثم طرح صحيحاً ثم تفتت بنفسه لم يضر بقياس ما تقدم عن ابن حجر في الاوراق المطروحة الضر وبه صرح ابن قاسم في شرحه على الكتاب والطحلب يضم أوله ونالته أو كسره ما أوزم أوله وفتح نالته شيء أخضر يعلو الماء من طول المكث (قوله وما في مقره) أي موضع قراره وقوله وممره أي موضع مروره سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين ولذلك قال الرملي والمراد بما في المنز والممر ما كان خلقياً في الارض أو مصنوعاً فيها بحيث يشبه الحلق بخلاف المصنوع لا تلك الحبيثة فان الماء يستغنى عنه اهويؤخذ منه أن ماء الفساق والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وأن ماء القرب التي تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كان من المخاط بخلاف ما اذا كان لاصلاح الماء وكان من المخاط ومن ذلك ما يقع كثيراً من وضع الماء في نحو جرة وضع فيها نحو لبن فتغير فلا يضر وينبغي أن يكون منه طونس الساقية وسلبية البئر للعاجة اليهما وهما مسئلة تنفيسة وهي مسئلة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغير بما في مقره وممره على غير متغير فتغير سلبه الطهورة لاستغناء كل منهما عن خلطه بالإخروبه يلغزو يقال لنا مان يصح التطهير بهما انفراد الاجتماعاً كذا قاله الرملي وخالفه ابن حجر حيث قال لا يسلبه الطهورة لانه طهور وهو كالتغير بالماء المائي وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا

وقد ربح مخالفاً ولم يغيره فلا
يسلب طهوريته فهو مطهر
لغيره واحترز بقوله خاطه
عن الظاهر المجاور له فانه
باق على طهوريته ولو كان
التغير كثيراً وكذا المتغير
بمخالط لا يستغنى الماء عنه
كطين وطحلب وما في مقره
وممره

يسلب الطهورة على الرابع لانه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ الباكي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر (قوله والمتغير بطول المكث) خرج بقولنا مستغنى عنه فان الماء لا يستغنى عن طول المكث كذا قال الشيخ عطية والظاهر انه خرج بقول المصنف ما خالطه فان الماء لم يخالطه شي هنا والمكث بثلاث الميم مع اسكان الكاف وفي المطلب لغة رابعة وهي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف او نهمها (قوله فانه طهور) نو كيد لما استفيد من التشبيه في قوله وكذا المتغير فانه يستفاد منه انه طهور وهذا ظاهر على القول بأن المتغير شيء من ذلك مطلق وهو الرابع وأما على القول بأنه غير مطلق فهو مستثنى من غير المطلق نسبه لا على العباد في جوار الطهر به (قوله والقسم الرابع) تقدم أن الشارح صرح بلفظ القسم هنالاه قسمان فأشار الى أن مجموع القسمين قسم واحد (قوله ماء نجس) ليس المراد نجس العين بل المراد الذي عرضت له النجاسة كما أشار اليه الشارح بقوله أى متنجس فسمه المصنف المتنجس بالنجس بجامع حرمة استعماله ككل في طهر أو مشرب آدمي بخلاف بهيمة أو أطفاء نار أو سقي أشجار أو زرع واستعارة اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله وهو قسمان) أى نوعان وكثيرا ما يجعلون تحت القسم الواحد قسمين فاندفع قول المحشي كان الاولى أن يقول نوعان اذ لا يكون جزء القسم قسماله فتأمل (قوله أحدهما قليل) أخذه من قول المصنف وهو دون القلتين وإذا كان الماء جاريا فالعبرة بالجرية نفسها لانها هاربة مما بعدها طالبة لما أمامها فهي منفصلة حكما وان اتصلت حسا فاذا كانت النجاسة واقفة تجبست كل جرية مرت عليه اذا كانت قليلة ولو طالت القناة المعروفة بخلاف ما قبلها فانه لا ينجس نعم ان اجتمعت الجريات كلها في نحو فسقية وكانت قلتين فأكثر ولا تغيرهما طهرت ولو تدرجت بعد ذلك فان كانت النجاسة سائرة تجبست الجرية التي هي فيها فقط والتي تمر بعددها على محلها حكم الغسالة (قوله وهو الذي حلت فيه) هو قيد في مفهومه تفصيل فان لم تحل فيه ولا قته وهو قليل نجس أيضا وان لم تحل فيه لكن تغير بريح النجاسة التي على الشط لم يضر لانه مجرد استرواح (قوله نجاسة) أى منجسة بخلاف غير المنجسة وهي المفوعة عنها ما أشار اليه الشارح بقوله ويستثنى الخ (قوله تغير أم لا) أخذه هذا التعميم من الاطلاق هنا والتقييد في القسم الآخر بقوله فتغير وهذا التعميم عندنا وأما عند الامام مالك فلا ينجس الماء ولو قليلا الا بالتغير واختاره كثير من أصحابنا وفيه فسخة (قوله وهو الخ) الجملة حالية كما أشار اليه الشارح بقوله والحال انه الخ وقوله انه ماء بالمقدار والرفع على أنه خبران وقوله دون القلتين أى يقينا فالوشك في كونه دون القلتين فلا ينجس (قوله ويستثنى الخ) انما ذكره الشارح هنا مع أنه سيأتي محله عند قول المصنف ولا يعنى عن شيء من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح لتقييد كلام المتن فكانه قال هذا اذا كانت النجاسة منجسة بخلاف غير المنجسة كما تقدم التنبيه عليه فاندفع قول المحشي هو تكرار لانه سيأتي في كلام المصنف (قوله من هذا القسم) لا يخفى أن هذا القسم الماء القليل الذي حلت فيه نجاسة وكيف يصح استثناء المينة المذكورة ونحوها منه مع انها من الاعيان النجسة ولو قال ويستثنى من النجاسة الخ لكان أظهر وجوابه

والمتغير بطول المكث
فانه طهور (و) القسم
الرابع (ماء نجس) أى
متنجس وهو قسمان أحدهما
قليل (وهو الذي حلت فيه
النجاسة) تغير أم لا (وهو)
أى والحال أنه (ماء دون
القلتين) ويستثنى من هذا
القسم

أنه على تقدير مضاف والتقدير ويستثنى من نجاسة هذا القسم الخ لكنه اتكل على وضوح
 المعنى وظهور المراد **(قوله الميتة)** يجوز فيها التخفيف والتشديد بقوله التي لادم لها سائل
 أى شأنه ذلك ولو فرض أن لها دما يسيل بخلاف التي لها دم سائل بحسب الشأن وإن لم يكن
 لها دم سائل لصغر هاملا كالضفدع والقيزان وما شئت في سبيل دمه وعدمه فهل يجوز شق
 عضو منه أولا قال بالاقول الرملى تبع الغزالي لأنه الحاجة وظل بالثاني ابن حجر تبعه الامام
 الحرمين لما فيهم من التعذيب وله حكم ما لا يسيل دمه فيما يظهر من كلامهم عملا بكون الاصل
 في الماء الطهارة فلا نجسه بالشك ويحتمل عدم العفولان العفو رخصة فلا يصار اليها الا بيقين
(قوله عند قتلها) ظرف لقوله سائل وقوله أوشق عضو منها أى في حياتها والعضو بضم
 العين وكسر هاء وهو واحد الاعضاء كما قاله في المختار **(قوله كالذباب)** المراد به المعروف
 أو ما يشبه النمل والنمل والقمل والبق ومنه فهو الخنفس والعقرب والسحالي والبراغيث
 والوزغ والتعريك والكبير منه يسمى سام أبرص والذباب مركب من ذب أى طرد ورجع
 لأنه كلما طرد ورجع ولا يعيش أكثر من أربعين يوما وكماله في النار التعذيب أهلها للتعذيبه وكان
 لا يقع على جسده صلى الله عليه وسلم ولا على سابه وهو أجهل الخلق لأنه يلقي نفسه على ما فيه
 هلاكه واسمه أبو حنيفة واسم البرغوث أبو عدى واسم القملة أم عقبة وروى أنه صلى الله عليه
 وسلم سمع رجلا يسب ترغوثا فقال لا تسبه فإنه أيقظ نبيا لصلاة الفجر وهو يتولد أولاً من التراب
 لا سيما في الاماكن المظلمة وله أنياب بعض بها وخرطوم يصعبه والقمل يتولد من العرق
 والوسخ وهو من الحيوان الذي أناته أكبر من ذكره ومن طبعه أنه يكون في الاجر أحر
 وفي الاسود أسود وفي الابيض أبيض وهكذا **(قوله ان لم تطرح فيه)** أى بأن وقعت بنفسها
 أو كانت ناشئة فيه كدود الخلل والجلين والكلام في الميتة ومثلها الحية اذا ماتت فيه فان
 طرحت ميتة ولم تنح قبل وصولها اليه نجسته وان لم يغيره ولو كان الطارح لها غير مميز أو جمعة
 على الراجح نعم لا يضر طرحها بالريح فقط فان طرحت حية ولو ماتت قبل وصولها اليه أو ميتة
 فأحييت قبل وصولها اليه لم تضر في الحالتين على الراجح ولو ماتت في الثانية قبل وصولها اليه
 فكأن طرحت ميتة ووصلت ميتة لكن أحييت بينهما فلا تضر أيضا على المعتد خلافا لما قاله
 الشرازملى لأن حياتها صيرت لها اختيارا في الجملة ولو وجدت في الماء وشك في أنها وقعت
 بنفسها أو طرحت فيه فهل يعنى عنها أولا والذي أجاب به الرملى عدم العفولانه رخصة فلا يصار
 اليها الا بيقين وبعضهم أجاب بالعفو عملا بالأصل المتقدم **(قوله ولم يغيره)** فان غيره ولو يسيرا
 تنجس ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلا **(قوله وكذا النجاسة الخ)** أى فهو مستثناة أيضا
 ولو كانت من مغلظ وقوله التي لا يدركها الطرف بسكون الراء أى البصر والمراد الطرف
 المعتدل بخلاف كل من الضعيف والحديد أى القوى ولو كان الطرف لا يدركها لكونها
 موافقة لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لادركها لا يعنى عنها ولو شك هل يدركها الطرف أولا
 عنى عنها عملا بالأصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو ومقتضى كلام
 الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين أن تكون في محل واحد أو محال لكن قيد
 بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكن بحيث يجمع منه ما يحس قال الرملى في شرحه

الميتة التي لادم لها
 سائل عند قتلها أوشق عضو
 منها كالذباب ان لم تطرح فيه
 ولم يغيره وكذا النجاسة التي
 لا يدركها الطرف

وهو كما قال أي حيث كثر عرفا ولا يقع عنه كماله الشبر المسمى عليه وأطلق الشيخ عطية
العقول أن العبرة بكل موضع على حدته فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها
الطرف أجيب بأنه يمكن تصويره بما اذا عطف الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مائع
فانه لا ينجس مع انه علق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضا بما اذا رآه قوى
البصرون معتدله فانه لا ينجس أيضا (قوله فكل منهما) أي من المينة التي لا دام لها سائل
والنجاسة التي لا يدركها الطرف وقوله لا ينجس المائع كان الاولى أن يقول لا ينجس الماء القليل
لأن الكلام فيه وله عبرة إشارة إلى أن حكم المائع حكم الماء القليل في ذلك المعاليم
بالاولى (قوله ويستثنى أيضا) أي كما استثنى ما تقدم ومراده انه تستثنى هذه الصور من
حيث العفوق عنها لا يتبد كونها في الماء (قوله صور مذكورة الخ) منها قليل دخان النجاسة
وقوالمصاعده منها بواسطة نار ولومن يجوز يوضع على نجوس جين ومنه ما جرت به العادة
في الحمامات وقيد ابن حجر العفوق بما اذا لم يكن بفعله ولم يكن من مغلظ وظاهر كلام الرملي
الاطلاق وخرج بدخان النجاسة بخارها وهو المصاعده منها بواسطة نار فهو ظاهر ومنه الريح
الخارج من الكنف أو من الدبر فهو ظاهر فلو ملا منه قرية وجلها على ظهره وصل إلى بها هت
صلاته ومنها قليل شعر من غير ما كول بقيد أن يكون من غير المغلظ ويعني عنه في نحو
القصاص أكثر من غيره وهذا بعد انفصاله وأما مع اتصاله فهو ظاهر ومنها ما تلبسه الفيران
في بيوت الاخيلة وان شوهد فيها ومنها الانفحة في الجبن ومنها الزبل الواقع من البهيمة حاله حلبها
في اللبن ومنها السر جين الذي يجزبه فيعني عن الخبز سواء أكله منفردا أو في مائع كلب وطبخ
ومثله الخبز المقمر في الدسم فلو في اللبن وغيره عني عنه وهل يعني عن حمله في الصلاة أو لا قال
الرملي لا يعني عن حمله في الصلاة وخالف العلامة الخطيب فقال يعني عنه فيها ومنها ما يتي
في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته والضابط في ذلك أن جميع ما يشق الاحتراز عنه غالبا
فهو معفو عنه (قوله وأشار للقسم الثاني الخ) قال المحشي فيه ما مرأى من أن جزء الشيء
لا يكون قسما له فكان الاولى تسميته بالنوع لكن تقدم لك ما فيه فلا تغفل (قوله بقوله)
منعلق بأشار (قوله أو كان كثيرا) أشار بتقدير كثيرا إلى أن المدار على الكثرة ولذلك قال
قلتين فأكثر فأشار إلى أن قول المصنف قلتين ليس بقيد فضايل الكثير أن يكون قلتين فأكثر
لكن بشرط أن يكون من محض الماء ولو مستعملا فلو كان معه ماء دون القلتين وكله بما ورد
أو نحو فهو في حكم ما دون القلتين في نجس به بمجرد الملافة وان جازا التطهير به لأن الاول من
قبيل الدفع والثاني من قبيل الرفع والدفع أقوى من الرفع غالبا وقولنا غالبا احتراز من الاحرام
فانه يدفع النكاح ولا يرفع لانه اذا كان محرما ونكح فلا يصح النكاح فقد دفع الاحرام النكاح
واذا نكح وهو حلال ثم أحرم لم يطل النكاح فلم يرفع فيه فيكون الرفع أقوى من الدفع هناك
(قوله فتغير) أي عقب حلول النجاسة فيه أخذ من النساء الدالة على التعقب فلو تغير بعد
مدة لم يضر ما لم يعلم نسبة تغيره إليها والمتبادر أن المراد بتغير كنهه أما اذا تغير بعضه فالتغير نجس
وكذا الباقي ان لم يبلغ قلتين فان بلغهما فهو طاهر ولا فرق في التغيرين أن يكون حيا أو قد يربا
بأن وقع في الماء نجس بواقفه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقتدر مخالف

فكل منهما لا ينجس المائع
ويستثنى أيضا صور مذكورة
في الملبوطات وأشار للقسم
الثاني من القسم الرابع
بقوله (أو كان) كثيرا
قلتين فأكثر (فتغير)

أشد الطعم طعم الخل واللون لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع قدر رطل من البول
المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء أولافان قالوا بغيره حكمنا
بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء أولافان
قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير
ريحه أولافان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته وهذا اذا كان
الواقع فقدت فيه الاوصاف الثلاثة فان فقدت واحدة فرض الخفاف المناسب لها فقط ومثله
يجرى في الطاهر على المعتمد خلافا للمعشى ولو زال تغيره لا يثني أو يما ولو متنجسا أو بما يخاف
صفة النجاسة كأن زال الطعم بالمسك زال نجسه أو بما وافق صفة الواقع كأن زال الطعم بالخل
لم يزل نجسه لان التغير لم يزل بل استمر وخرج بقول المصنف فتغير ما اذا لم يتغير فانه لا يتنجس
لان الماء الكثير لا يتنجس بمجرد الملافة سواء كان في محل واحد أو في محال مع قوة الاتصال
بحيث لو حرّك واحد منها تحرك عنيقا يتحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حضن بيوت
الاخلية فاذا وقع في واحد منها نجاسة ولم يتغيره فان كان بحيث لو حرّك الواحد منها تحرك كاعنيقا
لتحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلين فأكثر لم يحكم بالنجاسة على الجميع والاحكام
بالنجاسة على الجميع ان كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي والنجاسة ههنا فقط (قوله
يسيرا أو كثيرا) مجاورا ومخالطا وانما ضرت هنا التغير اليسير والمجاور دون ما تقدم في الطاهر
لفظ امر النجاسة (قوله والقلتان) أي المتقدم ذكرهما فالفيهما للعهد المذكور والقلتان
في الاصل الجزتان العظيمتان فالقلة الجزة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها أي
يرفعها والواحدة منها تسع قربين ونصفا من قرب الحجاز والقربة لا تزيد على مائة رطل بغداد
وفي عرف الفقهاء اسم للماء المعلوم ولذلك قال المصنف خمسمائة رطل فلا حاجة لان يقال
ومقدار وزن مطروف القلتين خمسمائة رطل الا بالنظر للاصل وهذا بيان لمقدارهما بالوزن
وبيان مقدارهما بالمساحة أن نقول اذا كان محلها مربعا فضابطه أن يكون ذراعا واربعا
بذراع الاذي طولاً وعرضا وعما فيسقط الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة
أرباع ويعبر عنها بالذراع القصيرة فتضرب خمسة الطول في خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين
ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا
يخص كل ذراع أربعة أرباع ففي المائة ذراع أربعة مائة رطل وفي الخمسة والعشرين ذراعا
مائة رطل فالمجموع خمسمائة رطل وهو مقدار القلتين من غير زيادة ولا نقص واذا كان محلها
مدورا كقبة البئر فضابطه أن يكون ذراعا عرضا واربعا ونصفا وعمقا متى كان العرض ذراعا
كان المحيط ثلاثة أذرع وسبع لان المحيط لا بد أن يكون ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله
فيسقط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط أرباعا لوجود الربع في مقدار القلتين
في المربع وتسمى أذراعا قصيرة كما علمت فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط
اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يخرج اثنا عشر وأربعة
أسباع عملا بمقتضى قاعدتهم وان لم يظهر لها هنا فائدة لانها كانت قبل الضرب اثني عشر
وأربعة أسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة أسباع

يسيرا أو كثيرا والقلتان

فان ضرب الاثنى عشر في العشرة بمائة وعشرين وضرب الاربعة أسباع في العشرة بأربعين
سبعاً وخمسة وثلاثون سبعة بخمسة صحجة يبقى خمسة أسباع وهي زائلة قال بعضهم وبها حصل
التقريب لكن الرابع أن معنى التقريب يظهر في النقص لان في الزيارة واذا كان محلها مثلنا
فضابطه أن يكون ذراعاً ونصفاً عرضاً وذاً راعاً ونصفاً طولاً وذاً راعين ههنا فيسقط كل من العرض
والطول والعمق أربعاً وبعبعبها بالاذرع القصيرة كما سبق فيكون العرض ستة أذرع ومثله
الطول ويكون العمق ثمانية أذرع فتضرب ستة العرض في ستة الطول يحصل ستة وثلاثون
تأخذ ثلثها وعشرها ومجموعها خمسة عشر وثلاثة أخماس وتضرب ذلك في ثمانية العمق يحصل
مائة وأربعة وعشرون وأربعة أخماس لان ضرب العشرة في الثمانية بمائتين وضرب الخمسة
في الثمانية بأربعين وضرب ثلاثة أخماس في ثمانية بأربعة وعشرين بخمسة عشر ومنها بأربعة
صحجة والباقي أربعة أخماس فالجوع مائة وأربعة وعشرون وأربعة أخماس وذلك مقدار
القلتين الاخير ربع وهو قد ر التريب فتدبر (قوله خسمائة رطل بغدادى) هذا
بالغدادى وأما المصرى فأربع مائة رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقي
مائة وسبعة أرباط وسبع رطل وكل هذا على تصحيح النووى والرطل بكسر الراء على الافصح
ويجوز الفتح (قوله تقريباً) تميز محمول عن المضاف والاصل تقريب خسمائة رطل بغدادى
أى مقربها بمعنى ما يقرب منها فلا يضرب نقص رطل او رطلين على الاشهر في الروضة (قوله
في الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتقد (قوله فيهما) أى في كونها خسمائة رطل
وكونها تقريباً ومقابل الاصح في الاول ما قيل من انها ستمائة رطل وما قيل من أنها مائتا
رطل ومقابلة في الثانى التحديد وعليه فيضّر النقص وان قل (قوله والرطل البغدادي الخ)
وأما الرطل المصرى فخانة وأربعة وأربعون درهما وقد علمت مقدار اقلتين عليه (قوله عند
النوى الخ) وأما عند الراعى فخانة وثلاثون درهما وهو خلاف المعتقد (قوله وترك المصنف
قسماً خامساً) أى من حيث التصريح بوصفه والافهوا دخل في الماء المطلق وأشار الشارح
الى أنه كان الاولى للمصنف أن يعده كالمكروه الا أن يقال انما عدا المكروه لما يشاء عنه من
الضرر ولكن الحرام فيه ضرر ديني والمكروه فيه ضرر بدني وانظر أيهما أهم اعتناء بذكره
وقولهم علم الابدان مقدم على علم الاديان يقتضى أن الثانى أشد اعتناء (قوله وهو) أى القسم
الخامس الذى تركه المصنف وقوله الحرام أى استعماله كما هو ظاهر وأشار إليه الشارح بالتثنية
حيث قال كالوضوء الخ ولم يقل كالماء الخ مع أنه مقتضى التثنية والحاصل أن الماء تعتريه
الاحكام الخمسة فيجب استعماله في الفرض ويندب استعماله في النفل ويجرم استعمال
المغصوب والمسبل ويكره استعمال الشمس ويكون خلاف الاولى كما هو مزمع في ازالة النجاسة
ويكون مباحاً وهو ما لم يطلب استعماله ولا تركه

(فصل لـ)

أى هذا فصل ومناسبة هذه الفصل للذى قبله مشاركة الدابغ للماء في التطهير ولذلك قال في
التعريف المطهرات أربع ماء وتراب ودابغ وتخلل (قوله في ذكر شئ) أى بالصريح في قوله
وعظم الميتة وشعرها نجس وبالزوم كما في قوله وجلاود الميتة تطهر الخ فإنه يستلزم انها نجسة

خسمائة رطل بغدادى
(تقريباً في الاصح) فيهما
والرطل البغدادي غدد
النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم وترك المصنف
قسماً خامساً وهو الماء
المطهر الحرام كالوضوء بما
مغصوب أو مسبل للشرب
(فصل لـ)
في ذكر شئ

قبل الدبغ وقوله من الاعيان المتنجسة بيان للشيء المهم ولو عبر بالنجسة بدل المتنجسة لكان
أولى لأن ما ذكره المصنف هنا نجس العين ولعله عبر بالمتنجسة لطرق النجاسة عليها بالموت لأنها
كانت طاهرة في الحياة على أن جلود الميتة شبيهة بالثياب المتنجسة بجماع أن كلا يطهر بما يعتبر
في تطهيره وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة
وأحكامها فإن قوله تطهر بالدباغ حكم من أحكامها وقد يقال يعني عن ذلك قوله وما يطهر منها
بالدباغ فإن المقصود من ذلك الحكم كما لا يخفى (قوله وما يطهر منها بالدباغ) أي وذكر ما يطهر من
الاعيان المتنجسة بسبب الدباغ وقد ذكر ذلك بقوله وجلود الميتة تطهر بالدباغ وقوله وما لا يطهر
أي وذكر ما لا يطهر منها بالدباغ وقد ذكر ذلك بقوله الاجلد الكلب الخ (قوله وجلود الخ)
الواو في ذلك وفي نظيره للاستئناف والمصنف يستعملها كثيرا كما سيأتي في قوله وفروض
الوضوء الخ ونواقض الوضوء الخ والاعمال المسنونة الخ وهكذا وخرج بالجلود غيرها كالشعر
فلا يطهر بالدبغ على المعتمد لكن يعني عن قليله وقيل يطهر تبعا وان لم يأت بالدبغ كدئ الخمرة
فانه يطهر تبعا لها وروى أن الدن يطهر تبعا للضرورة لانه لو لم يطهر لنجس الخلل ولا ضرورة الى
طهارة الشعر (قوله الميتة) انما عبر بالميتة نظر للاغلب أو المراد الميتة حقيقة أو حكما فلا
يرد ما لو سلخ جلد حيوان مع بقاء حياته فإن ذلك نادر وأحيوانه في حكم الميتة (قوله كلها)
بالرفع تركيد للجلود وليس بالجزء تركيد للميتة لتساوي تركيز مع ما بعده وهو قوله سواء في ذلك
ميتة ما كول اللحم وغيره وقد أخذ الشارع ذلك التعميم من جعل الاضافة في جلود الميتة
للاستغراق ومن الاستثناء أيضا في قوله الاجلد الكلب الخ فانه معيار العموم بمعنى أنه لا يكون
الامن عام (قوله تطهر) أي ظاهره وباطنه والمراد بالظاهر ما ظهر من وجهيه وبالباطن
خلافه وهو ما لو شق لظهر وقيل الظاهر ما لاقي الدباغ والباطن ما لم يلاقه وعليه جرى المشي
تبعا للشيخ الخطيب وهو ضعيف والمعتمد الأقرب بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة ظاهره دون باطنه
جازت الصلاة عليه لافيه فان ذلك يصدق بما الوصل على كل من وجهيه قال الزركشي فتنبه
لذلك فقد رأيت من يغلط فيه * واعلم أن الجلد بعد دبغه يصير كتب تنجس للملاقاة للدباغ النجس
أو الذي تنجس به فلا يصلى فيه ولا عليه قبل غسله (قوله بالدباغ) لوعبر بالاندباغ لكان أولى
لثلايوهم اشتراط الفعل مع انه ليس كذلك فلو وقع الجلد على الدباغ أو بالعكس فاندبغ طهر
(قوله سواء في ذلك) أي في الحكم بطهارة الجلد بالدباغ ولا يخفى أن سواء خبر مقدم وميتة
ما كول اللحم وغيره مبتدأ مؤخر والاصل ميتة ما كول اللحم وغيره سواء في ذلك (قوله ميتة
ما كول اللحم) كميته الشاة والخيل وقوله وغيره أي وميتة غير ما كول اللحم كميته الجمل والذئب
(قوله وكيفية الدبغ) أي وصفة الدبغ المقصودة منه فكانت قاله مقصود الدبغ ولو عبر
بذلك لكان أظهر لأن المتبادر من الكيفية أن يأتي بالدباغ ويضعه على الجلد مثلا وليس
مرادا (قوله أن ينزع الخ) وضابطه أن لا يعود اليه التثنية لوقع في الماء عرفا ولا ينظر
للتنع مدة طويلة على خلاف العرف فان ذلك قد يترتب عليه التثنية ولو للشيء الصلب كالخشب
(قوله فضول الجلد) أي زوائده وقد بينا بقوله مما يعنفه أي من الأشياء التي تجعل فيه
عفونة وقد بين تلك الأشياء بقوله من دم ونحوه كقطعة لحم فهو بيان للبيان قبله (قوله بشئ)

من الاعيان المتنجسة وما
يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر
(وجلود الميتة) كلها (تطهر
بالدباغ) سواء في ذلك ميتة
ما كول اللحم وغيره وكيفية
الدبغ أن ينزع فضول
الجلد مما يعنفه من دم
ونحوه بشئ

متعلق ينزاع ولا يمتن توسط الماء ان لم يكن هناك وطوية في الجلد أو في الدايغ والأفلا يشترط
 وخبر يطهرها الماء والقرط محمول على الذنب أو الطهارة الكاملة وقوله حريف بكسر الحاء
 وتشديد الراء مكسورة أي فيه حرافة أي لدغ في اللسان عند ذوقه بخلاف ما ليس حريفًا
 كتراب وملح فلا يكتفى وكذلك التشعيس وتجهيفه بالهواء لانه وان تحفف ظاهر الكن فساد
 مستتر فيه (قوله كفص) أي وشب بالوحدة وشب بالثلثة شجر طيب الرائحة مزال عام يديغ
 بورقه فيخرج المدبوغ أبيض (قوله ولو كان الخ) جعلها شرطية ولذلك ذكر لها جوابا وهو قوله
 كنى في الدبغ ولو جعلها غاية لكفاء كقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد التزويج التمس ولو خاتمان
 حديد لكن قصد الشارح التوضيح للمبتدى (قوله نجسا) ولومن غلط والنجس وان
 كان لا يظهر بمعنى انه لا يرفع ولا يدفع لكنه يحيل لأن الدبغ احالة لازالة ويحرم التضيغ به اذا
 وجد ما يقوم مقامه ويغسل من المغلظ سبعا احدا من التراب ويغسل من غيره ولو طاهر مرة
 فانه اذا كان نجسا تنجس به واذا كان طاهرا تنجس بوضعه عليه فيعود عليه بالنجاسة فيصير
 كتنوب تنجس كما مر (قوله كذرق حمام) بالذال أو بالزاي فهو مالقتان والحمام ليس بقيد
 وعبارة غيره كذرق طير (قوله كنى في الدبغ) جواب لو بناء على جعلها شرطية كما مر (قوله
 الاجلد الكلب) استثناء من الجلود والكلب مأخوذ من التكليب وهو الانباح ويجمع على
 اكلب وكلات ويجمع اكلب على اكلاب ويجمع كلاب على كلابات (قوله والخنزير)
 أي والجلد الخنزير لو فرض له جلد والأفلا جلده وشعره في لحمه كما نقل عن صاحب العدة
 وقيل هو نوعان نوع له جلد ونوع لا جلده وكلام المصنف محمول على أحدهما والخنزير ما خوذ
 من الخنزرة وهي القوة ويجمع على خنازير (قوله وما تولد منهما) كأن أحبل خنزير كلبة
 أو كلب خنزير فما تولد منهما لا يظهر جلده بالدباغ كما صله وما أحسن قول بعضهم
 اذا طاب أصل المرطبات فروعه ومن عجب جادت يد الشول بالورد
 وقد ينجبت الفرع الذي طاب أصله ليظهر برآئه في العكس والطرود
 (قوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن أحبل كلب أو خنزير شاة فما تولد منهما لا يظهر
 جلده بالدباغ تبعاً لأحسن الاصلين كما في العمادة المشهورة وهي

يتبع الفرع في اتساق أباه ولا تم في الرق والحب-تريه
 والزكاة الاخف والدين الاعلى والذي اشتد في جزاء وديه
 وأحسن الاصلين رجسا وذبحا ونكاحا ولا اكل ولا اضحية

فيتبع الولد في النسب ونوابعه أباه ويتبع أمه في الرق ان كانت رققة ولو كان أبوه حرًا إلا ان
 كان من أمته أو أمة فرعه أو من أمة غريمته أو غنظها زوجته الحرة أو أمته ويتبع أمه
 في الحرية ان كانت حرة ولو كان أبوه رققة اعتباراً بأمته ويتبع في الزكاة الاخف فلو تولد بين
 بقروا بزل زكاة البقر لانه الاخف ولو تولد بين زكوى وغيره فلا زكاة اعتباراً بالاخف
 ويتبع في الدين الاعلى فلو تولد بين مسلم وكافر فهو مسلم لأن الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ويتبع
 الاشتى في الجزاء فلو تولد بين ما كولى برى وحشى وغيره وأتلفه المحرم ضمنه وفي الدية فلو تولد
 بين كائني ومجوسى وقلة شخص فديته به الكتابي ومثلها القزة ويتبع أحسن الاصلين في

حريف كفص ولو كان
 الحريف نجسا كذرق
 حمام كنى في الدبغ (الا
 جلد الكلب والخنزير وما
 تولد منهما أو من أحدهما)
 مع حيوان طاهر

النجاسة كما هنا وفي الذبيح فلو تولد بين من تحل ذبيحته ككتابي ومن لا تحل ذبيحته كوثي لم تحل
 ذبيحته وفي النكاح فلو تولد بين من تحل منا كحته ككتابي ومن لا تحل منا كحته كوثي لم تحل
 منا كحته وفي الاكل فلو تولد بين ما كول وغيره لم يحل أكله وفي الاضحية فلو تولد بين ما يضحي به
 وما لا يضحي به لم تجز التضحية به ومثلها العقدة وشمل كلام الشارح ما لو كان الحيوان الطاهر
 آدميا كما لو أحبل كلب آدمية فالولد نجس ولو كان على صورة الآدمي نعم يعني عنه هكذا قال
 الشيخ ابن حجر والمعتد عند الرمي أنه طاهر لكونه على صورة الآدمي وقد قال الله تعالى ولقد
 كرمنا بني آدم وأما إذا أحبل ما كول ما كولة كأن أحبل ثور بقرة فجاء الولد على صورة
 الآدمي فإنه طاهر ما كول فلو حفظ القرآن وعمل خطيبا وصلى بنا عيد الاضحية جازان فضحي به
 بعد ذلك وبه يلغز فيقال لنا خطيب صلى بنا العيد الاكبر وضحيابه (قوله فلا يظهر بالدباغ)
 تبريع على الاستثناء وانما لم يظهر بالدباغ لأن الحياة اذا لم تقده الطهارة فالدباغ أولى (قوله)
 وعظم الميتة) ومثله قرنها وظفرها وظفها ويضمها ان لم يتصلب فان تصلب بحيث لو حسن
 لفرخ فهو طاهر ومسكها ان لم يتبأ للوقوع فان تبأ له فهو طاهر ومن العظم القراقيش فانها
 عظم رخو (قوله وشعرها) وشعرها صوفها وبرها وريشها ولو شغل العظم أو الشعر
 أو الريش من مذكاة أو لا فالاصل الطهارة لا نالتنجس بالشك ويحرم تنفش شعر الحيوان
 لمافيه من تعذيه وقيل بكرأته وهو محمول على ما لو حصل به أذى يحتمل عادة (قوله نجس)
 أي كل منهما والافكان مقتضى الظاهر ان يقول نجسان (قوله وكذا الميتة) من ذكر العام
 بعد الخاص لا فائدة نجاسة بقية أجزائها وقوله أيضا أي مثل العظم والشعر وهذا معلوم من
 التشبيه في قوله وكذا فهو نو كيد وقوله نجسه لاحاجة اليه لانه معلوم من التشبيه
 لكن أتى به توضيحا (قوله وأريد بها) أي بالميتة وغرضه من ذلك تعريفها (قوله الزائلة)
 الحياة الخ وليس المراد بها المتصفة بالموت مطلقا والاشمل المذكاة وقوله بغير ذكاة شرعية
 أي بغير ذبح شرعي بأن لم تذك أصلا أو ذكبت ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كبغل
 وجمار أهلي وهو حرام ولولا راحته من الحياة أو لاخذ جلده وكذبح المأكول ذكاة غير شرعية
 كأن ذبحه بعظم أو ذبحه بجوسي أو محرم وكان المذبوح صيدا (قوله فلا يستثنى الخ)
 تبريع على قوله وأريد بها الخ ووجه عدم الاستثناء عدم دخوله حينئذ في الميتة لانه زائل
 الحياة بذكاة شرعية وقوله حينئذ أي حين إذا أريد بها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية (قوله)
 جنين المذكاة أي الذي حلته الروح وأما الذي لم يحل له الروح فهو ملحق بما في باطنها ويحل
 الجنين ولو على صورة كلب ما لم نشاهد الكلب نط عليها لأن الله قادر على أن يخلق الفرع على
 خلاف أصله (قوله إذا خرج من بطن أمه ميتا) أي بسبب موت أمه لا بسبب آخر كوقعتها
 على الأرض وأما إذا خرج حيا فان كان فيه حياة مذبوح حل أيضا وان كان فيه حياة مستقرة
 فلا بد من ذبحه (قوله لأن ذكاته في ذكاة أمه) أي بسببها فذكاة أمه ذكاة له ولذلك قال صلى
 الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه (قوله وكذا غيره) أي وغير الجنين كذلك أي لا يستثنى
 أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتعريف السابق وقوله من المستثنيات أي كالصيد الميت بضغطة
 الجراح أو أي نعمته في مضيق أو بظفرها أو كالبعير الناذي الشارد إذا رمى بالسهم فأتى به

فلا يظهر بالدباغ (وعظم
 الميتة وشعرها نجس) وكذا
 الميتة أيضا نجسة وأريد بها
 الزائلة الحياة بغير ذكاة
 شرعية فلا يستثنى حينئذ
 جنين المذكاة إذا خرج من
 بطن أمه ميتا لأن ذكاته في
 ذكاة أمه وكذا غيره من
 المستثنيات

ونحو ذلك (قوله المذكورة في المبسوطات) أي المطولات (قوله ثم استثنى من شعر الميتة الخ) ظاهر منبذعه أن الاستثناء من الشعر فقط مع أن ظاهر كلام المصنف أن الاستثناء من العظم والشعر معا على أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتة الآدمي طاهرة بجميع أجزائها كما أشار إليه الشارح بقوله كميته قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضيت التكريم أن لا ينحس بالموت وقال صلى الله عليه وسلم سبحان الله المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا والمؤمن ليس بقيد بل الكافر كذلك وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد منه نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان ومثل الآدمي الجنى والملك بناء على أن الملائكة أجسام كنيفة والحق أنهم أجسام لطيفة لانهم أجسام نورانية لا يبق لهم بعد موتهم صورة ومثله أيضا السمك والجراد (قوله الآدمي) أي الاشعر الآدمي على مقتضى منبذ الشارح ولذلك قال فان شعره طاهر وعلى مقتضى كلام المصنف يقال الاعظم الآدمي وشعره وقد عرفت أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتته طاهرة كلها ولذلك قال الشارح كميته

(فصل — ل)

هذا الفصل ساقط في بعض نسخ المتن وعليها شرح الشيخ الخطيب وهو معقول بيان وسيلة الوسيلة لأن الآواني وسيلة الماء الذي هو وسيلة للطهارة (قوله في بيان ما يحرم استعماله من الآواني) ذكره بقوله ولا يجوز استعمال أوان الذهب والفضة والآواني جمع آنية وهي جمع اناء كسقاء وأسقية ورداء وأردية فأواني جمع الجمع (قوله وما يجوز) أي وبيان ما يجوز استعماله من الآواني وممراده بما يجوز ما قابل الحرام فيصدق بالمكروه ولو قال وما لا يحرم لكان أظهر لكنه عبر بما يجوز لجارية كلام المصنف (قوله وبدا بالآواني) أي لأن المقصود بالذات التنبيه على ما يحرم استعماله لانه على خلاف الأصل ولذلك كانت أفراده متحصرة بخلاف ما يجوز استعماله فان الأصل في الآواني الحل ولذلك كانت أفرادها لا تتكاد تنحصر ولهذا أتى المصنف بعبارة عامة حيث قال ويجوز استعمال غيرهما من الآواني (قوله فقال) عطف على بدأ (قوله ولا يجوز الخ) عطفه بالقبلي وكذا الدمري من الكبار ونقل الأزمعي عن الجمهور أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الظاهري بكرهه استعمال أوان الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعي في القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما أخذ بظاهر الحديث وهو لا تنسروا في آنية الذهب والفضة ولاننا كأواني صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظرف القهوة وان كان المعتمد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما تقدم ليخلص من الحرمة (قوله في غير ضرورة) فان دعت ضرورة الى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يتكحل به لجلال عينه كأن أخبره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تجلي الا بذلك جاز استعماله ويقدم المروء من الفضة على المروء من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لأن الضرورة تقدر بقدرها ولو عبر بالحاجة بدل الضرورة لكان أولى بدليل المثال المذكور (قوله لرجل أو امرأة) دخل في كلامه الخنثى لانه أتماذكرا أو أنثى خلافا لما قال بأنه صنف ثالث (قوله استعمال شئ الخ) أي ولو قليلا أو صغيرا فيصير المروء في غير الضرورة السابقة والمكحلة والخلال والابرة والملعقة والمشط

المذكورة في المبسوطات
ثم استثنى من شعر الميتة
قوله (الا آدمي) أي
فان شعره طاهر كميته

(فصل — ل)

في بيان ما يحرم استعماله
من الآواني وما يجوز وبدا
بالآواني فقال (ولا يجوز)
في غير ضرورة لرجل أو
امرأة استعمال شئ من

والمجذرة ونحوها من ذهب أو فضة فيحرم التبخير بالمجذرة المذكورة نعم لو شتم رائحته من بعد
بجيت لا يعتد مستعملها لم يحرم ويحرم أخذ نحو ماء الورد من القمقم المذهب أو المقضض
وما يفعلوه من الحيلة وهي الأخذ منه بشماله ووضع الماء في عينه ثم استعماله انما يمنع حرمة
مباشرة الاستعمال من اناء النقد أما حرمة استعماله بوضع نحو ماء الورد فيه واتخاذ منه فليس
لها حيلة كما قاله ابن حجر **(قوله أو انى الذهب والفضة)** أى الاوانى المعمولة من الذهب
والفضة فالإضافة على معنى من كفى قولهم خاتم حديد ويحرم الاستنجار لفعل أو انى الذهب
والفضة وأخذ الاجرة على صنعها ولا غرم على كسرها كالآلات الملاحى ويحرم غريبه
السقوف والجدران بالذهب والفضة سواء حصل منه شئ بالعرض على الناء أم لا وأما
استدامته والجلوس تحته ففيهما تفصيل فان كان يحصل منه شئ بالعرض على النار حرما
والافلا وأما التحلية فهي حرام مطلقا وهي غير القوية لانها لا تقطع على نحو السقف ويحرم
تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب
أو بالفضة ويحرم التفرج على النحل المعروف وكسوة مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن الباقينى
جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الاسلام واما غاظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي
وعساكره **(قوله لافى أكل ولا فى شرب)** لا يخفى أن التحريم انما هو لاستعمال أو انى الذهب
والفضة لالذات الاكل والشرب لأن ذلك حلال **(قوله ولا غيرهما)** أى كوضوه وغسل
وازالته نجاسة لكن الطهارة صحيحة كما لا يخفى وتحريم غير الاكل والشرب ثبت بالقياس عليهما
لأن الحديث السابق انما صرح بالنهى عنهما لانهما اظهر وجوه الاستعمال وأغلبها **(قوله
وكما يحرم الخ)** اشارة الى أن استعمال فى كلام المصنف ليس بقيد بل مثله الاتخاذ على الاصح
ولقوة الخلاف فيه اقتصر المصنف على الاستعمال **(قوله ما ذكر)** أى من أو انى الذهب
والفضة **(قوله يحرم اتخاذ)** أى اقتناؤه لأن اتخاذ يجزى الى استعماله وظاهره ولولتجارة
لأن آية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وبهذا فارق الحرير حيث جاز اتخاذ
للتجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذ للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز
له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذ للتجارة لمن يصوعه حليا أو يجعله دراهم أو دنانير **(قوله
فى الاصح)** هو المعتمد ومقابلة القول بجواز اتخاذ أو انى الذهب والفضة لأن النهى انما ورد
عن الاستعمال دون الاتخاذ وبه قال أبو حنيفة ومثل الاتخاذ تزيين البيوت والمجالس بالذهب
أو بالفضة **(قوله ويحرم أيضا)** أى كما يحرم اناء الذهب والفضة **(قوله الاناء المطلق)** بفتح الميم
وكسر اللام وتشديد الباء من طلى فى الختماء وملا به بالذهب وغيره من باب رعى ولم يذكر فيه أطلى
فقياسه مطلق كرمى ومثله المغلى والمقلى والمشوى وقال الشبراوى فى المغلى انه بضم الميم
وفتح اللام من أغلى ولحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة الكبرى
المطلق بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه **(قوله ان حصل الخ)** فان لم يحصل منه شئ بعرضه
على النار لقلته لم يحرم والتفصيل فى استعماله أو اتخاذ أو الطلى نفسه الذى هو الفعل فحرام
مطلقا وكذلك دفع الاجرة عليه وأخذها ولا يحرم اناء الذهب والفضة المطلق بضم الميم مثلاً ان
حصل منه شئ بالعرض على النار والاحرم فهو عكس التفصيل السابق ومثل هذا ما لو صدق

قوله وما يفعلوه هكذا بخطه
واللفظة المشهورة بنون
النون رفعا اه معجمه

(أو انى الذهب والفضة)
لا فى أكل ولا فى شرب ولا
غيرهما وكما يحرم استعمال
ما ذكر يحرم اتخاذ من
غير استعمال فى الاصح
ويحرم أيضا الاناء المطلق
بذهب أو فضة ان حصل

اناه الذهب والفضة بحيث ستر الصدا بجميع ظاهره وباطنه ففيه التفصيل المذكور (قوله من
 الطلاء) بالمتكساة ورداه وهو ما يطلى به كافي القاموس (قوله شئ) أي مقول بخلاف غير
 المقول فهو كالعدم (قوله ويجوز استعمال الخ) وكذا الاتخاذ من باب أولى (قوله اناه
 غيرهما) أي الاناء المتضمن غيرهما وأشار الشارح الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف
 يدل عليه قوله من الاواني وشمل ذلك أواني الكفار لكن يكره استعمالها لعدم تحرزهم عن
 النجاسة وتوضوه صلى الله عليه وسلم من مزادة مشرقة لبيان الجواز ثم ان كفاؤا يتدنون
 باستعمال النجاسة كطائفة من الجوس يغسلون بأبوال البقر تقربا الى الله تعالى في استعمال
 أوانيهم وجهان أخذنا من القوانين في تعارض الأصل والغالب والراجح الجواز عملا بالأصل
 لكن مع الكراهة كما علمت وأواني ما نهم أخف كراهة ويجرى الوجهان في أواني مدمى الخمر
 جمع مدمن وهو المقيم عليه أي المداوم على شربه (قوله النفيسة) مكان الأولى
 ولون نفيسة وان كان يمكن أن يقال انما قيد بالنفيسة لعلم جواز غيرهما من باب أولى ولكن جواز
 النفيسة مع الكراهة ان كانت نفيسة لذاتها كإناه ياقوت لامن حيث الصنعة كإناه زجاج
 محكم الخروط والنفيس ما يتنافس فيه ويرغب في تحصيله وهو الجيد من كل شئ (قوله كإناه
 ياقوت) أي وزبرجد ومرجان وعقيق وبلور (قوله ويجرم الاناء المضرب) أي استءاله
 واتخاذ وأصل التضييب أن يكون خلل في الاناء والمراد هنا الأعم بأن يجعل في جوانب الاناء
 أودوافيه صفائح الذهب أو الفضة تسميرا ونحوه وهل التضييب حرام مطلقا كالتزينة أولا
 ولعل الثاني أقرب قاله ابن قاسم على ابن حجر (قوله بضبة فضة) أي بضبة من فضة فالإضافة
 على معنى من وحاصل مسئلة الضبة أنها ان كانت كبيرة كلها زينة أو بعضها زينة وبعضها
 حاجة حرمت في الصورتين وان كانت كبيرة كلها الحاجة أو صغيرة كلها زينة أو بعضها زينة
 وبعضها الحاجة كرهت في هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة أيجت في هذه
 الصورة ولوشك في الصغر والكبر كرهت وقول الحنفى فالأصل الإباحة ضعفه الشيخ عطية
 ويمكن أن يكون مراده بالإباحة عدم الحرمة فيصدق بالكراهة فجمع الصور سبعة بصورة
 الشك وقد بلغها بعضهم أكثر من ذلك ولونعددت ضبات صغيرة زينة فان لم يكن مجموعها بقدر
 ضبة كبيرة زينة كرهت والاحرم لما فيها من الخبلاء (قوله كبيرة عرفا) أي في عرف
 الناس وهو ما لوعرض على العقول لتلقته بالقبول (قوله لزينة) أي موضوع لزينة كلها
 أو بعضها فهاتان صورتان تحرم فيهما (قوله فان كانت كبيرة) أي عرفا كما علم بمقابلته وقوله
 الحاجة أي موضوع الحاجة كلها فهذه صورة تكره فيها والمراد بكونها الحاجة أن تكون لغرض
 الإصلاح لا للتعجب عن غير الذهب والفضة لأن ذلك بعد ضرورة مجوزة للاناء الذي كله ذهب
 أو فضة فصلا عن المضرب وقوله جازأى الاناء بمعنى استعماله أو اتخاذه وفي بعض النسخ جازت
 أي الضبة لكن كلام الشارح في الاناء كما هو ظاهر (قوله أو صغيرة عرفا) أي أو كانت
 صغيرة في عرف الناس فراجع الصغر والكبر العرف (قوله لزينة) أي موضوع لزينة كلها
 أو بعضها فهاتان صورتان تكره فيهما وكذا لوشك في الصغر والكبر كما تقدم (قوله كرهت)
 مقتضى كون الكلام في الاناء المضرب أن يقول كره (قوله أو الحاجة) أي كلها فهذه صورة

من الطلاء شئ بعرضه على
 النار) ويجوز استعمال) اناه
 (غيرهما) أي غير الذهب
 والفضة (من الاواني)
 النفيسة كإناه ياقوت
 ويجرم الاناء المضرب بضبة
 فضة كبيرة عرفا زينة فان
 كانت كبيرة الحاجة جازمع
 الكراهة أو صغيرة عرفا
 لزينة كرهت أو الحاجة

تباح فيها (قوله فلا تكرر) أي ولا تحرم بالاولى بل هي مباحة (قوله أما ضبة الذهب الخ) مقابل لقوله ضبة فضة وقوله فتصرم مطلقا أي كبيرة كانت أو صغيرة لحاجة أولئذينة كلها أو بعضها (قوله كما صححه النووي) وهو المعتمد لأن الخيلاء فيها أشد من الخيلاء في الفضة ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز الخاتم للرجل منها دونه وأجرى الرافعي التفصيل في ضبة الذهب أيضا وهو ضعيف

(فصل ل)

مناسبة هذا الفصل هنا أن السؤال مطهر كما أن كلام الماء والدايغ مطهر لكن كل منهما مطهر عن النجس والسؤال مطهر عن القذر فلا يقال كان الأول أن يذكره في الوضوء لانه من سفه على أنه أشار بتقدمه عليه إلى أنه من سننه المتقدمة عليه كما سبأني وهو لغة الدلك وآتته وشرا استعمال عود ونحوه في الأسنان ومأحولها لاذهب التغير ونحوه بنية وأركانه ثلاثة مستألك ومستألك به ومستألك فيه وهو من الشرائع القديمة كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم هذا سواك وسؤال الأبياء من قبلي أي من عهد إبراهيم لا مطلقا لانه أول من استألك ونص بعضهم على أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة للإمام السابقة للإلهاء لانه كان للإلهاء السابقين من عهد إبراهيم دون أهمهم (قوله في استعمال الخ) أي في حكمه لانه هو المقصود كما ذكره المصنف بقوله والسؤال مستحب الخ (قوله آلة السؤال) أي الآلة المسبوكة بمعنى الاستيلاء الذي هو المعنى الشرعي فالإضافة على معنى اللام وليست ببيان خلافا للمعنى حيث جعلها ببيان بناء على أن المراد بالسؤال العود ونحوه وليس كذلك بل المراد به الاستيلاء الذي هو المعنى الشرعي كما علمت ويدل لذلك قول الشارح ويطلق السؤال أيضا على ما يستألك به على ما سبأني (قوله وهو من سنن الوضوء) أي الفعلية الخارجة عنه بناء على ما قاله الرملي من أنه قبل غسل الكفين فيحتاج إلى نية لانه سابق على نية الوضوء ثم تشمله أو الداخلة فيه بناء على ما قاله ابن حجر من أنه بعد غسل الكفين فلا يحتاج إلى نية لتشمول نية الوضوء والمعمد الأول وعليه فالسؤال أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وأما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه وأما الذكر المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجة عنه فلا تنافي (قوله ويطلق السؤال أيضا) أي كما يطلق على الاستيلاء المعلوم من قوله فيما تقدم آلة السؤال فهو ما يدل على أن الإضافة في ذلك ليست ببيان وإما جعلها المحشى ببيان جعل هذا مستدر كالعلم مما سبق على كلامه والحق أن السؤال له إطلاقان الأول بمعنى الاستيلاء الذي هو المعنى الشرعي وهذا هو المراد فيما سبق والثاني بمعنى ما يستألك به وهو المراد هنا فلا استدراك (قوله من أرك ونحوه) بيان لما يستألك به والاراك كصاحب شجر طويل ناعم كثير الأغصان يستألك بقضائه قال الشاعر
تالله ان جرت بوادي الاراك * وقبلت أغصانه الخضرفاك
فأبعث إلى المملوك من بعضها * فاني والله مالي سؤال
وروي أن سيدنا عليا كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تستألك فقال
خطيت بأعود الاراك بشعرها * ماخفت بأعود الاراك أراك

فلا تكرر أما ضبة الذهب
فتصرم مطلقا كما صححه
النووي

*(فصل في استعمال
آلة السؤال)*

وهو من سنن الوضوء ويطلق
السؤال أيضا على ما يستألك
به من أرك ونحوه

قوله خطيت الخ هكذا
بخطه والمعروف في
البيتين هكذا
هبت بأعود الاراك بشعرها
ماخفت مني بأراك أراك
لو كان غيرك يا سوال قتلته
ما فازني يا سوال سواك
وهما من الكامل مضمون
أغلبا لحشو مقطوع
الضرب بخلافهما على ما
انشده فان الجزء الأول من
السطر الأول عليه يكون
موقوفا على معضه

لو كنت من أهل القتال قتلتك * ما فاذمنى يا سوالك سوالك
وامرأد بفحوه كل خشن طاهر يزيل القلم أى صفرة الاسنان ولو نحو خرقه أو اصبع غيره الخشنة
المتصلة من حتى باذنه بخلاف اصبع نفسه ولو خشنة على المعتمد لأن جزء الانسان لا يسمى
سوا كاله واصبع غيره غير الخشنة لأنها لا تزيل القلم والمنفصلة لأنه يطلب مواراتها وكذلك
إذا كانت من ميتة وإذا كانت من غير اذنه حرم مع الاجزاء عند عدم علم رضاه والاستيلاء
بالاراك أفضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الریح الطيبة ثم غيره من بقية العبدان وفي معناه
الخرقة فهذه خمس مراتب ويجرى في كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجمله خمسة
وعشرون لأن أفضل الاراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليباس غير
المندى ثم الرطب بفتح الراء وسكون الطاء وبعضهم يقدم الرطب على اليباس وكذا يقال في
الجريد وهكذا ثم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة ويستثنى من ذى الریح الطيبة عود
الريحان فإنه يكره الاستيلاء به لما قيل من أنه يورث الجذام والعياذ بالله تعالى (قوله والسوال
الح) يحتمل أن السوال بمعنى الاستيلاء وهو ظاهر ويحتمل أنه بمعنى ما يستألك به من عود ونحوه
فيحتاج للتقدير مضاف أى واستعمال السوال وعليه جرى الشارح حيث قال (٣) أى استعماله
والاول أحسن لعدم احتياجه الى التقدير ولو عبر المصنف بالاستيلاء كما عبر به في المنهج لكان
أولى (قوله مستحب) أى استحبه الشارع وطلبه على وجه الاستحباب لمواظبته صلى الله عليه
وسلم عليه وذكر المصنف استحبابه في كل حال ثم ذكر كراهته للصائم بعد الزوال ثم ذكرنا كده
في ثلاثة مواضع وقد يجب كما اذا نذر أو توقف عليه زوال نجاسة أو ريح كريه في نحو جمعة وعلم
أنه يؤذى غيره وقد يحرم كان استألك بسوال غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه أو علم
رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به والا كان كان صاحب السوال
علما أو وليا لم يكن خلاف الاولى وما أن أصله الذنب لا تعتبره الاباحة وأقله مرة وأكمله
ثلاث مرات مالم يكن لتغير القم والافلا بتمن زواله (قوله في كل حال) أى كقيام وقعود
واضطجاع وغيرها لان الحال ماعليه الانسان من خيرا وشرى وكلام المصنف حذف والتقدير
وفي كل زمان لاجل الاستثناء الذى ذكره بقوله الابد الزوال الخ فهو استثناء من محذوف
وبهذا التقدير يصير الاستثناء متصلا وان لم نلاحظ ذلك فهو استثناء منقطع (قوله ولا يكره
تنزيها) أى كراهة تنزيه وانما ذكر الشارح ذلك مع أنه معلوم من الاستحباب لأن ظاهر كلام
المصنف أن الاستثناء من الاستحباب فيصيد أنه بعد الزوال للصائم لا يستحب ولا يفيد أنه يكره
فأفاد الشارح أن الاستثناء من عدم الكراهة المقدر ليفيد أنه بعد الزوال للصائم يكره ولو جعل
الاستثناء من الاستحباب كما هو ظاهر المتن وأردفه بالكراهة كأن يقول الابد الزوال للصائم
فلا يستحب بل يكره لكان أولى (قوله الابد الزوال) أى زوال الشمس عن وسط السماء أى
ميلها الى جهة المغرب ولو تقديرا كما في أيام الدجال ومحل التقييد بقوله بعد الزوال اذ لم يكن
مواصلا ولا فيكره من أول النهار لأن عدم الكراهة قبل الزوال لكون التغير حينئذ من
أثر الطعام الذى يتعاطاه ليلا وهو مفقود في الموصل ويكره بعد الزوال أو قبله في الموصل
ولو نحو وضوء أو صلاة مثلا مراعاة للاقل الذى هو الصوم فإنه أقل من نحو الوضوء والصلاة

(والسوال مستحب في كل
حال) ولا يكره تنزيها (الا
بعد الزوال
(٣) قوله وعليه جرى الشارح
حيث قال الخ لعل ذلك في
النسخة التى كتب عليها
شيخنا المؤلف والافلا
وجود ذلك في نسخ الشارح
التي بيدي فليراجع اه
مصححه

ومن قواعدهم مراعاة الإقل تم ان تغير القم بنحو كل ناسيا أو نوم لم يكره لان التغير جئت لنيلس
 من أثر الصوم (قوله للصائم) أي ولو حكما فدخل المسك كان نسي النية ليل في رمضان
 فأمسك فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والطبيب من عدم الكراهة
 للمسك لانه ليس في صيام وانما كره السواك للصائم لا طيبة خالوفة بضم الحاء أي ريح فيه كافي
 خبر خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي أكثر وأبا عند الله من ريح المسك
 المطلوب في نحو الجمعة وأنه عند الملائكة أطيب من ريح المسك عندكم وأطيبيته فبعد طلب
 ابقائه وانما قد يكون بعد الزوال لانه يدل عليه خبر أعطيت أمي في شهر رمضان خصال يعطون
 أحد قبلي أما الأولى فانه اذا كان أول ليلة منه نظر الله اليهم أي نظر راحة ومن نظر اليه لا يعذبه
 أبدا وأما الثانية فانهم يحسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وأما الثالثة فان
 الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله يأمر جنته فيقول لها استعدي وتزني
 لعبادي أو شك أي قرب أن يستريحوا من تعب الدنيا الى دار كرامتي وأما الخامسة فانه اذا كان
 آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعا فقال رجل أهى ليلة القدر يا رسول الله قال لا ألم تر أن
 العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم رواء الحسن بن سعيد وغيره فقيد
 في الحديث بالمساء وهو انما يكون من بعد الزوال فان قيل الكراهة لا تكون الا بنهي مخصوص
 وهو منتف هنا أجيب بأنه غير معتبر عند المتقدمين مع أنه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم
 من كلامهم في مواضع والاقرب لكل ما هم كراهة ازالته ولو بغير السواك كما هو مقتضى طلب
 ابقائه ومحل الكراهة اذا سواك الصائم نفسه فان سواك الغير بغير اذنه حرم لتفويته الفضيلة
 على غيره ومثل ذلك ازالته دم الشهيد فان ازاله هو بان جرح جرحا يقطع عونه منه فزال الدم عن
 نفسه قبل موته كره وان ازاله غيره في حياته بغير اذنه أو بعد موته حرم لتفويته الفضيلة على غيره
 (قوله فرضا ونفلا) نعم في الصوم المعلوم من الصائم (قوله وتزول الكراهة بغروب الشمس)
 وكذا بالمولد لانه لا ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالموت بل بقياس
 دم الشهيد الحرمه وبه قال الرمي (قوله واختار النووي) أي من جهة الدليل لانه لا يصرح
 فيه بالكراهة وانما هو بطريق الفعوى لامن جهة المذهب (قوله عدم الكراهة مطلقا) أي
 قبل الزوال وبعده (قوله وهو أي السواك) أي بمعنى الاستسناك كما هو ظاهر (قوله
 في ثلاثة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهي تزيد على الثلاثة كما أشار اليه الشارح
 بقوله ويتا كذا أيضا في غير الثلاثة المذكورة الخ (قوله أشد استصحابا) أي أقوى ندبا وقوله من
 غيرها أي منه في غير هاتفي هذه المواضع أكد منه في غيرها (قوله أحدها) أي أحد المواضع
 الثلاث ولو قال الأول لكان أنسب بقوله فيما يأتي الثاني والثالث (قوله عند تغير القم) أي
 لو نأوى رجا وأفهم قوله عند تغير القم أنه يسكن لتغير القم ولولين لاسن له وهو كذلك (قوله من
 أزم) أي من أجل أزم فن تعليلية والازم بفتح الهمزة وسكون الزاي المجعطة معصدا أزم قال
 في الصحاح أزم عن الشيء أمسك عنه قال أبو زيد والآنم بالماء الذي ضم شقيقه وفي الحديث
 ان عمر سأل الحرث بن كلفة ما الدواء فقال الازم يعني الحية وكان طبيب العرب اذا ذك
 وبالجمل فاصل في اللغة الاسماء واختلف فيه الاصحاب فقال بعضهم هو السكون الطويل وقال

للصائم فرضا ونفلا
 وتزول الكراهة
 بغروب الشمس واختار
 النووي عدم الكراهة
 مطلقا وهو أي السواك
 في ثلاثة مواضع أشد
 استصحابا من غيرها أحدها
 عند تغير القم من أزم قيل
 هو سكون طويل وقيل ترك
 الأكل

بعضهم ترك الأكل وأشار الشارح للخلاف بقوله قيل هو سكوت طويل وقيل هو ترك الأكل وكان ينبغي أن يقول ترك الأكل والشرب كما قاله في شرح المذهب (قوله وغيره) أي ما عدا النوم لأنه سيذكره (قوله) ككل ذي ربح كربه مثال لغير الأزم وقوله من نوم الخ بيان لذى الربح الكربة وقوله وغيرهما أي كالقفل والكثرات فينأ كدلمن أكل شيئاً من ذلك السواك لارالة راحته خشية إذاء الآدميين أو الملائكة (قوله) عند القيام أي الاستيقاظ من النوم وإن لم يحصل تغير لانه مظنة لما فيه من السكوت وترك الأكل وعدم سرعة خروج الانفاس ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوف فاه بالسواك أي يذلك به ولا فرق بين النوم ليلاً والنوم نهاراً (قوله) عند القيام إلى الصلاة أي إرادة فعلها ولو من قعود وان تكررت ولو صلاة جنازة ومثل الصلاة الطواف وسجود التلاوة والشكر وخطبة الجمعة وغيرها فإن أحرم للصلاة قبله لم يفعله عند العلامة الخطيب، ويسن بأفعال خفيفة عند الرمي (قوله) فرضاً وفلاً تعميم في الصلاة وقد ورد ركعتان بسواك خير من سبعين ركعة بالسواك وهذا لا يقتضي تفضيل صلاة المنفرد بسواك على صلاة الجماعة وإن كانت درجاتها سبعاً وعشرين أو خمسا وعشرين لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمسة وعشرين درجة لأن درجات صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيراً من الركعات بسواك (قوله) ويتأ كذا أيضاً أي كياتاً كذا في هذه الثلاثة فقول المصنف في ثلاثة مواضع ليس بقيد (قوله) مما هو مذكور في المطولات بيان لغير الثلاثة المذكورة وقد مثل لذلك بمنالين وأشار بالكاف إلى بقيتها كإرادة النوم وعند الوضوء وقراءة الحديث ودرس العلم والذكر وعند دخول الكعبة وعند دخول الإنسان بيته وعند اجتماعه لزوجته وأمه وعند اجتماعه بأخوانه وعند العطش والجوع وعند الاحتضار ويقال أنه يسهل خروج الروح وفي السحر وإرادة الأكل وبعد الوتر وإرادة السفر وعند القدوم منه فإن لم يقدر على جميع ذلك استأنف في اليوم والليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرضاة الرب مسخطة للشيطان مطهرة للضمير طيبة للنكهة مصف الخلقة من اللآلئ والفصاحة قاطع للرطوبة محمّل للبصر مبطئ للشيب مستول للظهور مضاعف للأجر مرهب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت وقد أوصاها بعضهم إلى نيف وسبعين خصلة (قوله) كقراءة القرآن ويكون قبل التعوذ للقراءة (قوله) واصفرار الأسنان وهو المسمى بالقلم يفتح القاف واللام (قوله) ويسن أن ينوي بالسواك السنة بأن يقول نويت سنة الاستيصال فلو استألف اتفاقاً من غيرنية لم تحصل السنة فلا ثواب له ومحل ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة كأن وقع بعدنية الوضوء وبعد الأحرار بالصلاة على ما قاله العلامة الرمي والافلا يحتاج لنية لأن نية ما وقع فيه شملته (قوله) وأن يستألف بيئته أي لأنهم التكرمة وليست مباشرة للقدور وهذا فارق الاستنجاء ونحوه ويسن أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة قوفة والابهام أسفل رأسه ثم يضعه بعد أن يستألف خلف أذنه اليسرى لخبر فيه واقتداء بالعجمية واستحب بعضهم أن يقول في أوله اللهم يرض به أسناني وشده لثاني وثبت به لاهاتي وبارك لي فيه بأرحم الراحمين ويسن بلع الريق

وانما قال (وغيره) ليشمل
تغير القم بغير أزم كما كل
ذو ربح كربه من نوم
وبصل وغيرهما (و) الثاني
(عند القيام) أي الاستيقاظ
(من النوم) الثالث عند
القيام إلى الصلاة فرضاً
أو نفلاً ويتأ كذا أيضاً في
غير الثلاثة المذكورة مما
هو مذكور في المطولات
كقراءة القرآن واصفرار
الأسنان ويسن أن ينوي
بالسواك السنة وأن يستألف
بيئته

هنا بدأ فعل السؤال وان لم يكن العود جديدا ويكره أن يزيد طول السؤال على شبر لما قيل
ان الشيطان يركب على الزائد ويسن التحليل قبل السؤال بعده ومن أثر الطعام لما قيل من أن
من واظب على الحسبتين أى الخلال والسؤال أمن من الكلبتين ويستحب كون الخلال من
عود السؤال أو من الخلة المعروفة ويكره نحو الحلب (قوله) ويبدأ بالجانب الايمن من فيه
أى الى نصفه وينى بالجانب الايسر الى نصفه أيضا من داخل الاسنان وخارجها (قوله)
وأن يتره على سقف حلقه أى بعد امراره على كراسى أضراسه طولا وعرضا وعلى بقية
أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فالشارح لم يرتب ولم يكمل وقوله امرار الطيفا أى لاشديدا
بحيث لا يتأذى بذلك (قوله) وعلى كراسى أضراسه أى طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا
وعلى لسانه طولا لا عرضا فيكره في طول الاسنان وعرض اللسان فواقع في المحشى من قوله
وعلى لسانه عرضا خلاف الصواب لأن استعماله فى اللسان عرضا مكره كما علمت

• (فصل — ل) •

هذا الفصل هو أول مقاصد الطهارة وانما قدمه على بقية لانه أكثر غالبا وفرض الوضوء
مع الصلاة ليلة الامراء لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له صلى الله
عليه وسلم فى ابتداء البعثة بعلمه الوضوء ثم صلى به ركعتين وهو من الشرائع القديمة لخبر هذا
وضوءى ووضوء الانبياء من قبلى والخاص بنا الكيفية المخصوصة أو الفترة والتعجيل لحديث
أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وظاهر
هذا الحديث اختصاص هذا الوصف بمن وجد منه وضوء لكن طرده بعضهم حتى فى السقط
ومن وضأ الغاسل وجعله منقبة لهذه الامة مطلقا (قوله) فى فرض الوضوء أى وسنه لان
المصنف تكلم عليها أيضا فى كلام الشارح حذف الواو مع ما عطفت فاندفع ما قيل لو أسقط لفظ
الفروض لكان أولى وأنسب بما بعده (قوله وهو) أى الوضوء وهو مأخوذ من الوضأة
وهى الحسن والتظافة والخلوص من ظلمة الذنوب وهو اسم مصدر وقياس المصدر التوضؤ
بوزن التكلم لان الفعل وضأ بوزن تكلم (قوله بضم الواو فى الاشهر) جرى الشارح على
أنه بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم لما يتوضأ به وهو الاشهر كذا كره ومقابلته بالضم فيها وقيل
بالفتح فيها وقيل بعكس الاول وهذه الاقوال تجرى فى كل ما كان على وزن فعول كالقطور
والسحور (قوله اسم للفعل) أى الذى هو استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة مفتحة ابنية
ولا حاجة لزيادة قولنا على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لان المراد بقولنا فى أعضاء مخصوصة
أنهم مخصوصون ذاتا من كونها الوجه واليدين والرأس والرجلين وصفة من تقديم المقدم وتأخير
المؤخر فيعلم الترتيب بدون تلك الزيادة وحكمة اختصاص الوضوء بهذه الاعضاء كما قيل أن آدم
عليه السلام توجه الى الشجرة بوجهه وتناول منها يده وكان قد وضع يده على رأسه ومشى اليها
برجله فأمر بتطهير هذه الاعضاء والتعبير بالفعل والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء
الى الاعضاء بالنسبة ولومن غير فعل وهذا معناه شرعا وأما معناه لغة فهو اسم لغسل بعض
الاعضاء سواء كان بنية أم لا (قوله وهو المراد هنا) أى فى الترجمة وفى قول المصنف وفروض
الوضوء الخ (قوله وفتح الواو الخ) معطوف على قوله بضم الواو (قوله لما يتوضأ به)

ويبدأ بالجانب الايمن من فيه
وأن يتره على سقف حلقه
امرار الطيفا وعلى كراسى
أضراسه
• (فصل) • فى فرض
الوضوء وهو بضم الواو
فى الاشهر اسم للفعل وهو
المراد هنا بفتح الواو اسم
لما يتوضأ به

أى لما بعدتوبهيا للوضوء به كالماء الذى فى الابريق أوفى الميضأة لا لما أصبح منه الوضوء كما به البحر خلافا لبعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البحر مثلاً وقول المحشى أى بالفعل ليس بظاهر لانه لا يشترط التوضؤ بالفعل بل الشرط أن يعتد به بالذات (قوله ويشتمل الأول) أى الذى هو الفعل وهو من اشتمال الكل على أجزائه (قوله على فروض وسنن) أى وشروط ومكروهات أما الشروط فقد نظمها بعضهم فى قوله

أيا طالبا منى شروط وضوئه * نغذها على الترتيب اذ أنت سامع
شروط وضوء عشرة ثم خمسة * نغذها والفصل للطهر جامع
طهارة أعضاء نقاء وعلمه * بكيفية المشروع والعلم نافع
وترك منافع فى الدوام وصارف * عن الرفع والاسلام قد تم سابع
وتيميره واستثنى فعل ولبه * اذا طاف عنه وهو بالمهد راضع
ولاحال فحو الشمع والوسخ الذى * حوى ظفر والرص فى العين مانع
وجرى على عضو وايصال مائه * وويل لاعتقاب من النار واقع
وتخليل ما بين الاصابع واجب * اذ لم يصل الا بما هو قانع
وماء طهور والستراب نيابة * وبعد دخول الوقت ان فات رافع
كتقطير بول ناقص واستحاضة * وودى ومدى أو منى يدافع
وليس يضر البول من ثقبه علت * كجرح على عضوه الدم نافع
ونية للاغتتراف محلها * اذا تمت الاولى من الوجه تابع
ونية غسل بعدها فانها وغتفر * والا فلا استعمال لاشك واقع
وقد صححوا غسل البول ان جرى * خلاف وضوء خذه والعلم واسع
ووشم بلا كره وعظيمة جابر * تشق بلا خوف ويكشط مانع

وأما المكروهات فالاسراف فى الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يشينها والنقص عنها ولو احتمالا والاستعانة بمن يطهر أعضاءه بلا عذر بخلاف الاستعانة فى صب الماء فانها خلاف الاولى وأما الاستعانة فى احضار الماء فلا بأس بها والمباينة فى المفضضة والاستنشاق للصائم كما قال بعضهم

مكروهه فى الماء حيث أسرفا * ولومن البصر الكبير اغترفا
أو قدم اليسرى على اليمنى * أو جاوز الثلاث باليقين

(قوله وذكر المصنف الفروض فى قوله أى بقوله فى معنى الياء أو تنى على ظاهرها ويضمن ذكر معنى أفاد وأودع (قوله وفروض الوضوء الخ) استشكل بأن عبارته تصد أن كل فرض من فروضه ستة أشياء فيكون المجموع ستة وثلاثين مقصلا من ضرب ستة فى ستة لأن الجمع المعترف من قبيل العام ودلالة العلم كلية أى محكوم فيها على كل فرد فرد وأجيب بأن القاعدة أغلبية وقد يكون من قبيل الكل أى الحكم على المجموع أو أن يحمل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كفى قولهم رجال البلدي يحملون الصخرة العظيمة وكلام المصنف من هذا القبيل على أنه قد صدقنا من العمل بالقاعدة الاجماع (قوله ستة) وزاد بعضهم سابعها وهو

ويشتمل الأول على فروض
وسنن وذكر المصنف
الفروض فى قوله (وفروض
الوضوء ستة

الماء الطهور نظير عدهم التراب ركناً في التيميم ورد بالفرق بأن التيميم طهارة ضعيفة فغيرت بعدة التراب ركناً فيها بخلاف الوضوء فإنه طهارة قوية فجعل الماء الطهور شرطاً فيها كما مر وبأن الماء غير خاص بالوضوء فلم يحسن عده ركناً فيه بخلاف التراب فإنه خاص بالتيميم فحسن عده ركناً فيه ولا يرد أنه لا يثبت في النجاسة المقلطة لأن المظهر فيها هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب (قوله أشياء) هي اسم جمع شئ لاجتماعه والتحقيق في نصه يفهم ما قاله سيبويه من أن أصلها أشياء كحمره نقلت همزة الأولى قبل الشين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنها حينئذ لفعاؤه وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنهما فقال

في وزن أشياء بين القوم أقوال * قال الكسائي إن الوزن أفعال
وقال يحيى بحدف اللام فهي اذن * أفعاء وزنا وفي القولين اشكال
وسيبويه يقول القلب صيرها * لفعاء فافهم فذا تحصيل ما قالوا

ووجه الاشكال في قول الكسائي أنه لا وجه لمنع الصرف حينئذ لأن أفعالا لا يمنع من الصرف الآن يقال منع من الصرف الحائلا لافعال بفعلاء لكثرة الاستعمال ووجه الاشكال في قول يحيى أنه يقول أصلها أشياء على وزن أفعلاء فحدفت اللام فصارت أفعاء مع أن أشياء يجمع على أشاوى كعذارى وأفعلاء لا يجمع على ذلك (قوله أحدها) أي أحد الأشياء الستة ولو قال أولها السكبان أنسب (قوله النية) ويتعلق بها الأحكام سبعة نظمها بعضهم في قوله حقيقة حكم مجمل ووزن * كيفية شرط ومقصود حسن

فخصيتهم لغة مطلق القصد وشرعاً قصد الشئ مقترناً بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تنبذ كما في غسل الميت ومحلها القلب لكن بسن النطق بها يساعد اللسان القلب وزمنها أول العبادة إلا في الصوم فإنها مقدمة عليه لعسر مرأية الفجر والصحيح أنه عزم قام مقام النية وكيفية تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا وشرطها الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى والحزم فلو قال نويت الوضوء إن شاء الله لم يصح ان قصد التعليق أو أطلق فان قصد التبرك أو أن كل شئ واقع بمنية الله صح وعدم الايمان بما ينافيها بأن يستعجبها حكماً ومتصودها تميز العبادات من العادات أو رتب العبادة بعضها من بعض فالأول كتميز غسل الجنابة عن غسل التبرّد والثاني كتمييز الغسل الواجب من الغسل المنسوب وللفظ حسن في البيت تيميم له وفيه إشارة إلى أنه يحسن أنه يقصد الاخلاص في العبادة (قوله وحقيقتها) أي النية لا بقيد كونها في الوضوء بل من حيث هي وقوله شرعاً أي وأما لغة مطلق القصد سواء قارن الفعل أو لا (قوله قصد الشئ) أي كالوضوء والصلاة والطواف وقوله مقترناً حال من القصد لامن الشئ وقوله بفعله أي فعل ذلك الشئ فيجب اقترانها بفعل الشئ المنوى إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض واقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التيميم في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران أو أن الشارع أقام فيه العزم مقام النية كما مر (قوله فان تراخى الخ) ليس من تمام التعريف بل هو محذور قوله مقترناً بفعله والضمير المستتر في تراخى يعود على الفعل والضمير في قوله عنه يعود على القصد وء كس ذلك خلاف الظاهر وإن قاله الحلبي في حاشية المنهج لأن الظاهر أن المتراخى هو المتأخرون المتقدم (قوله

أشياء) أحدها النية
وحقيقتها شرعاً قصد الشئ
مقترناً بفعله فان تراخى عنه

سمى عزما) أى سمي ذلك القصد عزما وكثيرا ما يطلق عليه نية لأنه من أفراد النية لغة التي هي مطلق القصد كما مر (قوله وتكون النية) أى المذكورة التي هي الركن ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجه كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها (قوله عند غسل أول جزء من الوجه) الا وضع عند أول غسل جزء من الوجه فكان الأولى أن يقدرا أول قبل غسل لأن المعبر قرنها بأول الغسل ولومن وسط الوجه أو أسفله لا يغسل أول الوجه الذي هو أعلاه لأن ذلك ليس بشرط بل هو الأولى فقط واعتبارا قرنها بأول غسل الوجه لمعتد به فلو غسل جزءا منه قبلها أعاده بعدها ومما يعتد بقرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كباطن الحية كثيفة ولو قص الشعر الذى نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقى أجزاء الوجه ولو تعدد الوجه اعتبر قرنها بالأصل لا بالزائد وان وجب غسله لكونه على سمت الأصل وان اشتبه الأصل بالزائد وجب قرنها بكل منهما وان كانا أصليين اكتفى بقرنها بأحدهما (قوله أى مقترنة بذلك) أى بغسل أول جزء من الوجه وهذا توضيح لمعنى عند ودفع لما قد يتوهم من معنى عند الذى هو ما قارب الشئ قبله كما فى قولك دار زيد عند دار عمر وأى قرية منها قبلها (قوله لا بجميعة) أى لا يشترط أن تكون مقترنة بجميعة فلو عزبت بعد قرنها بأول غسل جزء منه لم يضر فلا يشترط دوامها الى غسل جميع الوجه لأنه يكتفى بجزئه (قوله ولا عما قبله) أى ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق ان لم يغسل معها جزء من الوجه كحمة الشفتين والا كفته مطلقا وفاته ثواب السنة مطلقا والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم تجب إعادة والا بأن قصد السنة فقط أو قصدها وغسل الوجه أو أطلق وجبت إعادة وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده الا ان قصد السنة فقط لان قصد الوجه فقط أو قصده أو السنة أو أطلق فان قصد تفصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بأبوية مثلا والاحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كأن يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتمدة والحاصل أن الكلام فى ثلاث مقامات الأولى فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثواب السعة الثالثة فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل (قوله ولا بما بعده) أى كاليدى فلا يكتفى قرنها بها الا ان تعذر غسل الوجه بأن عتته الجراحة ولا جبيرة والا اعتد بها عند البدن لسقوط غسل الوجه حينئذ فان كان عليه جبيرة وجب مسحها بالماء وقرن النية به وبأى ذلك فى بقية الاعضاء ولو فرق النية على أعضاء الوضوء اعتبر قرنها بكل عضو على حدته (قوله فينوى الح) تفريع على قوله النية عند غسل الوجه والمراد أنه ينوى ذلك بقلبه ويسن النطق بلسانه ليساعد اللسان القلب كما مر (قوله المتوضى) أى مرید التوضوء فبقية تجوز وليس المراد المتوضى بالفعل حقيقة (قوله عند غسل ما ذكر) أى أول جزء من الوجه (قوله رفع حدث) أى رفع حكمه الذى هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك أو لم يعرفه وتقدير المضاف المشار اليه بقوله لم أى رفع حكمه انما يحتاج اليه اذا حمل الحدث على السبب الذى ينهى به الطهر فان حمل على الامر الذى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج أو على المنع المترتب على ذلك لم يجزى الى

سمى عزما وتكون النية
عند غسل أول جزء من
الوجه أى مقترنة بذلك
الجزء لا بجميعة ولا بما قبله
ولا بما بعده فينوى التوضوء
عند غسل ما ذكر رفع حدث

في الاول دون الثاني لانهم اناطوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبيين
والحشفة فانهم اناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لواصل المرفق المنكب
والكعب الركبة فهو المعتبر كما في الحشفة خلافا لمن اعتبر محلها المعتاد من غالب الناس
(قوله واذا كان على الوجه شعرا الخ) حاصل شعور الوجه سبعة عشر وهي الشعران النابتان
على الخدين والسبالان ثنية سبال بكسر السين بمعنى مسبول ككتاب بمعنى مكتوب من سبيله
اذا ارضاه وهم ملطرافا الشارب والعارضان ثنية عارض سمي بذلك لتعرضه لزوال المردانية
وهما المنخفضان عن الاذنين الى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان بين الصدغ
والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على اعلى العينين سيما بذلك
لانهم ما يجعبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهي الشعور النابتة على جفون
العينين واللحية بكسر اللام اقصع من فتحها كما تروى الشعر النابت على الذقن والغنقة
وهي الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك
لما قاله الماء عند شرب الانسان فكانه يشرب معه وزاد في الاحياء المنفكتين وهما الشعران
النابتان على الشفة السفلى حوالى الغنقة ويسن تطفيفهما لما قيل من أن الملكين يجلسان
عليهما يقتصر الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكثيف الخارج
عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل أو امرأة والاحية الرجل
وعارضيه الكثيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية
المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت ما لم تخرج عن حد الوجه
والاوجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت (قوله خفيف) هو ما يرى المخاطب البشرة من
خلاله وقوله أو كثيف هو ما لا يرى المخاطب البشرة من خلاله (قوله وجب اصال الماء اليه)
أى الى باطنه ما لم يكن الكثيف خارجا عن حد الوجه والاوجب غسل ظاهره دون باطنه ولو من
امرأة وخنثى كما علمت والمراد بكونه خارجا أن يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كأن تلتوى
اللحية الى الشفة أو الى الخلق أو يلتوى الحجاب الى جهة الرأس خلافا لما قاله القليلوي
فقول الخنثى من جهة استرساله صوابه من غير جهة استرساله الا أن تجعل من معنى عن فيصير
المعنى أن يلتوى بنفسه عن جهة استرساله الى غيرها (قوله مع البشرة التي تحته) أى تحت
الشعر والمراد بالبشرة ظاهر الجلد (قوله وأما لحية الرجل الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا
في غير لحية الرجل الكثيفة والمراد بلحية الرجل ما يشمل عارضيه وكان الاولى أن يصرح بهم
والمراد بالرجل ما قابل المرأة والخنثى فيشمل الصبي اذا اتفق له ذلك ولا يقال لحية الصبي نادرة
كلحية المرأة لانه يندب في حقها ازالته ولا كذلك الصبي (قوله الكثيفة) بالثنية من
الكثافة وهي الخن والغلظ فعنى الكثيفة الخينة الغليظة بحسب اللغة وفسرها الفقهاء
بما لا يرى المخاطب بشرتها من خلالها في مجلس التخاطب عرفا وكانت لحيته صلى الله عليه وسلم
عظيمة ولا يقال كثيفة لما فيه من البساعة وكان عدد شعرها مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا
بعدد الانبياء كما في رواية (قوله بأن لم ير الخ) تصوير لكونها كثيفة وقوله المخاطب بفتح الطاء
وكسرها أى من يخاطبه صاحبها ومن يخاطب صاحبها الان التخاطب من الجانبين وقوله

قوله اناطوا هكذا بخطه
ووصوابه اناطوا لانه ثلاثي
كما يعلم بمراجعة كتب اللغة
اه معججه

واذا كان على الوجه شعر
خفيف أو كثيف وجب
اصال الماء اليه مع البشرة
التي تحته وأما لحية الرجل
الكثيفة بأن لم ير المخاطب

بشرتها أى البشرة التى تحتها فالإضافة لادنى ملابسة وقوله من خلالها أى أثناءها (قوله
 فيكفى غسل ظاهرها) أى دون باطنها والمراد بظاهرها الطبقة العليا وباطنها الطبقة السفلى
 وما بينهما وبين العليا هكذا نقل عن تشرير الرملى وخولف فقيل الظاهر الطبقان والباطن
 ما بينهما والمعمد الأول واعتمد الشيخ الطوخى الثانى (قوله بخلاف الخفيفة) أى فيجب غسل
 ظاهرها وباطنهما ولو كان بعضهما خفيفا وبعضها كثيفا فكل حكمه حيث غيّر والاوجب غسل
 الجميع ظاهرا وباطنا والمراد بعدم التميز كما قاله ابن العماد عدم امكان تميزه بالغسل وحده
 والافهم متميز في نفسه (قوله وهى) أى الخفيفة وقوله ما يرى المخاطب بفتح الطاء وكسرهما
 كما تقدم وقوله بشرتها أى البشرة التى تحتها كما تقدم أيضا (قوله وبخلاف لحية امرأة وخنثى)
 المراد بها ما يشمل عارضيهما وهذا محترز الرجل فى قوله وأما لحية الرجل الخ وقوله قبل ذلك بخلاف
 الخفيفة محترز الكسفة ففيم لف ونشر مشوش (قوله فيجب ائصال الماء لبشرتها) أى
 لندرة ذلك مع كونه يندب للمرأة ازالته لانها مثله فى حقها والاصل فى احكام الخنثى العمل
 باليقين ومحل ذلك ان لم يخرج عن حد الوجه مع الكسفة والاوجب غسل ظاهرها فقط
 كما تقدم (قوله ولو كنفها) أى سواء خفأ أو كنف (قوله ولا يجمع غسل الوجه من غسل جزء
 الخ) أى لتحقيق غسله من باب ما لا يتم الواجب اذ به فهو واجب وقد ذكر فى هـ دية الناصح
 أن غسل الوجه يشتمل على ثلاثين فرضا فراجع (قوله والثالث) أى من فروض الوضوء
 (قوله غسل) المراد به الانفصال كما علم مما مر (قوله اليدين) شئ يد وهى عند الغويين من
 رؤس الاصابع الى الكف وعند الفقهاء فى باب الوضوء من رؤس الاصابع الى المرفقين وفى
 باب السرقة ونحوها من رؤس الاصابع الى الكوعين ولوزادت الايدي وجب غسل الجميع
 الا زائدة يقيناً ليست على سمت الاصلية ويجزئ مثل ذلك فى الرجلين ولم يذكر الشارح هنا النظة
 جميع كما فعل فى نظيره فى الوجه ولعله للاستعناء عنه بما تقدم لانه يعلم بالمقايسة ولو كان فاقده
 اليدين فمسح رأسه بعد غسل وجهه وتيمم وضوءه ثم نبت له يدان بدل المفقودتين لم يجب غسلهما
 لانه لم يخاطب به حين الوضوء لنقصه ما حينه فمسحه الرأس وقع معه ذابه فلا يطل ما عرض
 من نبات اليدين ولو قطعت يده من محل الفرض بعد الوضوء لم يجب غسل محل القطع مادام
 على تلك الطهارة ولهذا قال فى شرح المذهب اتفق أصحابنا على أن من توضأ ثم قطعت يده
 من محل الفرض أو رجله كذلك أو كشطت جلده من وجهه أو خلق رأسه لم يلزمه غسل ما ظهر
 ولا مسحه مادام على تلك الطهارة وأما لو قطعت من محل الفرض أو كشطت الجلدة المذكورة
 قبل الوضوء وجب غسل محل القطع وغسل العظم الذى وضع بالكشط ويجب غسل موضع
 شوكه بتي مفتوحا بعد قطعها ولا يصح الوضوء مع بقائها اذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها
 مفتوحا والاصح الوضوء مع بقائها لكن ان غارت فى اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح
 الصلاة معها وان صح الوضوء وكل هذا فيما اذا كانت رأسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تنص
 لافى الوضوء ولا فى الصلاة على المعمد لانها فى حكم الباطن (قوله الى المرفقين) أى مع
 المرفقين كفى نسخة فالى معنى مع والغاية داخله فى المعنى وان كان الاصح أن الغاية مع الى
 لا تدخل بخلاف حتى ولذلك قال بعضهم

بشرتها من خلالها فيكفى
 غسل ظاهرها بخلاف
 الخفيفة وهى ما يرى المخاطب
 لبشرتها فيجب ائصال الماء
 لبشرتها وبخلاف لحية
 امرأة وخنثى فيجب ائصال
 الماء لبشرتهما ولو كنفها
 ولا بد مع غسل الوجه من
 غسل جزء من الرأس والرقبة
 وما تحت الذقن (والثالث
 غسل اليدين الى المرفقين)

وفي دخول الغاية الاسم لا * تدخل مع الى وحتى دخلا

ومحل ذلك عند عدم التريئة فان وجدت تريئة عمل بها كما هنا فانه وجدت تريئة وهي فعله صلى الله عليه وسلم على دخول الغاية والعبرة بالرفقين عند وجودهما ولو في غير محلها المعتاد حتى لو التصق بالذات كعين اعبراً كما علم مما مر والمرفقان تنبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء على الافصح ويجوز العكس وهو مجموع العظام الثلاث عظمى العضد وابرة الذراع الداخلة بينهما وسمى بذلك لانه يرتفق به في الاتكاء وشحوه (قوله فان لم يكن له مرفقان الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان كان له مرفقان ولو في غير محلها المعتاد وقوله اعتبر قدرهما أى قدر محلها من معتدل الخلفه من أقرانه بالنسبة كأن تعتبر يد معتدل الخلفه من رؤس الاصابع الى المنكب ثم من رؤس الاصابع الى المرفق فما بلغه من المقادير كثلاثة أرباع ذلك وجب غسله من فاقد المرفقين وما زاد عليه الى المنكب لا يجب غسله (قوله ويجب غسل ما على اليدين الخ) ويجب ازالة ما عليه من الحائل كالوضوء المتراكم من خارج ان لم يعذر فصله والالم يضرب لكونه صار كالجزء من البدن وخرج بالخارج ما لو كان من العرق فلا يضرب مطلقاً وكذلك قشرة الدمى وان سهلت ازالتها ويجرى ما ذكر في سائر الاعضاء (قوله من شعر) أى ظاهره وباطنه وان كنف وطال ومثل ذلك جلدة معلقة في محل الفرض فيجب غسلها وان طالت (قوله وسلعة) بكسر السين وهي غدة تخرج بين اللحم والجلد وابتدأوها من الحصة الى البطيخة وأما بالفتح فهي أمتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواجر واشهر وأسلعة المتاع بالكسر أيضاً وأما بالفتح فالشجرة ولذلك قال بعضهم

وسلعة المتاع سلعة الجسد * كل بكسر السين هكذا ورد

أما التي بالفتح فهي الشجرة * عبارة المصباح فاسلك ثم جعه

(قوله واصبع) بتثنية كل من الهمزة والياء كما أن الأتلة بتثنية كل من الهمزة والميم ففي كل تسع لغات وفي الأول لغة عاشرة وهي أصبوع كعصفور ولذلك قال بعضهم

باصبع ثلثين مع ميم اتلة * والهمز أيضاً روى واختم بأصبوع

(قوله وأظافر) جمع ظفر بضمين أو بضم فسكون أو بكسرتين أو بكسرتين أو بكسرة فسكون فهذا أربع لغات والخامسة أظنور كعصفور ولو وضأ ثم تين أن الماء لم يصب ظفره فقله لم يجزه بل عليه أن يغسل محل القلم ثم يعيد مسح رأسه وغسل رجله مرة إعادة للترتيب ولو كان ذلك في الغسل كناه غسل محل القلم لانه لا ترتيب فيه (قوله ويجب ازالة ما تحتها) أى تحت الاظافر وقوله من وسخ بيان لما تحتها ويعنى عن التليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعنونه مطلقاً (قوله يمنع وصول الماء اليه) أى الى ما تحتها من البدن وان كان المتقدم في كلام الشارح ما تحتها من الوسخ فيكون فيه استخدام فان كان لا يمنع وصول الماء اليه لم تجب ازالته (قوله والرابع) أى من فروض الوضوء (قوله مسح) المراد به الانساح وان لم يكن بفعله كما علم مما مر (قوله بعض الرأس) أى وان قل ولو الجزء الذي يجب غسله مع الوجه تبعاً والمراد مسح بعض بشرة الرأس بدليل قول الشارح أو مسح بعض شعر في حد الرأس وظاهره أنه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت عن حد الرأس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الاجهوري وقال

فان لم يكن له مرفقان اعتبر
قدرهما ويجب غسل
ما على اليدين من شعر
وسلعة واصبع زائدة
وأظافر ويجب ازالة
ما تحتها من وسخ يمنع وصول
الماء اليه (و) الرابع
(مسح بعض الرأس)

الشبر المسمى لا يكتفي المسح على البشرة الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففيها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم لأن الرأس اسم لما رأس وعلا فلا يصدق بذلك ولو كان له رأسان فإن كانا أصليين كفي مسح بعض أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتزويج مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو اشتبه وجب مسح بعض كل منهما والرأس مذكور تقول الرأس حلقته ولا تقول حلقتهما وكذا كل عضو ليس متعددا غالبا كالأنف وقد يكون مؤثرا كالرقبة وقد يجوز فيه التدكير والتأنيث كاللسان والفنا وكل عضو متعدده فهو مؤث كاليدين والرجلين والعين والاذن **(قوله من ذكر أو أنثى أو خنثى)** تعميم في الرأس أى سواء كان من ذكر أو أنثى أو خنثى **(قوله أو مسح بعض شعر)** أى ولو شعرة واحدة أو بعضها ولو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم **(قوله في حد الرأس)** بأن لم يخرج من حده بجمعه من جهة استرساله فإن خرج منه به منه لم يكف المسح على النازل عن حد الرأس ولو بالبقوة على المعتمد كما لو كان معقوصا أو متلبدا ولو مده خارج **(قوله ولا تتعين اليد للمسح)** أى لأن المدار على وصول الماء لما يجزى مسحه يدا وغيرها ولو من وراء حائل لكن فيه حينئذ تفصيل الجر موقوف على المعتمد خلافا لابن حجر حيث قال بأنه يكفي مطلقا **(قوله بل يجوز بخزقة)** أى كخشقة وقوله وغيرها أى كعود **(قوله ولو غسل رأسه جازم)** كأن الأنسب أن يقول ولو غسل بعض رأسه جاز لأن الكلام في مسح بعض الرأس الذى هو الواجب لافى مسح كله الذى هو المندوب ويحصل بذلك سنة الاستيعاب وأشعر قوله جاز أن المسح أفضل وإن كان لا يكره الغسل كما قاله فى شرح الحاوى وانما جاز ذلك لأن المقصود من المسح وهو البطل حاصل بالغسل وزيادة وهذا هو المراد بقوله لم لان فيه مسحا وزيادة والاختصاص المسح غير حقة الغسل **(قوله ولو وضع يده المبولة ولم يجر كها جاز)** أى لأن ذلك مسح اذ لا يشترط فيه تحريك وانما ناص عليها لانه قد يتوهم عدم كفاية ذلك **(قوله والخامس)** أى من فروض الوضوء **(قوله غسل)** المراد به الانفصال كما مر غير مرة وينبغي أن يتنبه لما يقع كثيرا أن الشخص يغسل رجله في محل من الميضأة مثلا بعد الوضوء في محل آخر بنية ازالة الوضوء مع الغفلة عن نية الوضوء فانه لا يصح كما تقدم في نية التبرؤ والتنظيف ويجب عليه إعادة غسله بنية الوضوء بخلاف ما اذ لم يغسل عن نية الوضوء فانه لا يضطر ولو أطلق فكذلك **(قوله الرجلين)** وفي تعددهما أمر في اليدين كما تقدمت الإشارة اليه ولو تشققت رجله فجعل في محل تشققها نحو شمع وجب ازالة عينه ولا يصبر بقاء دهنية لا تمنع جرى الماء على العضو ولو تقطع ولم يثبت كالمو كان عليه دهن مائع فانه لا يضطر **(قوله مع الكعبين)** أى وإن لم يكونا في محلها المعتاد كما تقدم والكعبان هما العظامان النابتان أى البارزان عند مفصل الساق والقدم وكل رجل فيها كعبان فإن لم يكن لرجله كعبان اعتبر قدرهما من معتدل الخلقه من غالب أمثاله بالنسبة نظير ما تقدم في اليدين **(قوله ان لم يكن الخ)** تقييد ليكون غسل الرجلين معينا أخذاً بما بعده **(قوله فان كان لا يسهما)** أى فان كان المتوضئ لابس الخفين وقوله وجب الخ أشار بذلك الى أن الواجب عليه حينئذ أحد الأمرين ولكن الغسل في حقه أفضل كما قاله الرملى **(قوله ويجب غسل ما عليهما الخ)** الكلام على ذلك كالكلام عليه في اليدين حرفا بحرف فلا عود ولا إعادة ولو شك في غسل

من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تتعين اليد للمسح بل يجوز بخزقة وغيرها ولو غسل رأسه جاز ولو وضع يده المبولة ولم يجر كها جاز **(و)** الخامس غسل الرجلين مع الكعبين ان لم يكن المتوضئ لابس الخفين فان كان لا يسهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة واصبع زائدة كما سبق في اليدين

عضو قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شئت في النية
فانه يؤثر ولو بعد الفراغ الا ان تذكر ولو بعد مدة فقول المحشي حلال ليس بقيد **(قوله**
والسادس) أي من فروض الوضوء **(قوله الترتيب)** أي وضع كل شيء في مرتبته ويؤخذ
وجوب الترتيب من فعله صلى الله عليه وسلم لانه لم يتوضأ الا مرتباً مع قوله في حجة الوداع
لما قالوا له انبدأ بالصناتم بالمرءة ابدأ بما بدأ الله به والعبرة بعصم المنطق لا بخصوص السبب
ومن كونه تعالى ذكره معصواً بين مغسولات والعرب لا ترتكب تفريق المتجانس الا للناذرة وهي
هنا وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر في الخبر ولان الآية وردت لبيان الوضوء الواجب
ومحل وجوب الترتيب ان لم يكن هناك حدث أكبر والاستقط الترتيب لاندراج الاصغر في الاكبر
حتى لو اغتسل الجنب الأعضاء وضوئه لم يجب عليه ترتيب فيها ولو اغتسل الجنب الارجل عليه
مثلاً ثم أحدث حدثاً أصغر ثم توضأ فله تقديم غسل الرجلين وتأخيرها وتوسطها فلو غسلها مع
الجنبات ثم توضأ لم يجب غسلها في الوضوء وبه يلغز فيقال لنا وضوءه فخال عن غسل عضو مكشوف
بلا ضرورة ولو انغمس المحدث حدثاً أصغرناوب الوضوء أجراه وان لم يكن لحصول الترتيب في
لحظات لطيفة لكن لا بد أن تكون النية مقارئة لاصابة الماء لوجهه لانه يجب أن تكون النية
عند غسل الوجه كما تنقسم **(قوله في الوضوء)** أي به توضيحاً والافال الكلام في الوضوء **(قوله**
على ما الخ) أن حال كونه على ما الخ وقوله أي الوجه الذي أشار به الى أن ما اسم وصول
بمعنى الذي وهو صفة لموصوف محذوف وهو الوجه وقوله ذكرناه أي معاشر الفقهاء المصنف
وغيره ويعد أن الضمير للمعظم نفسه وقوله في هذا الفروض أي من البداءة بالنية مقرونة بغسل
جزء من الوجه ثم تمام غسل الوجه ثم غسل اليدين ثم مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين وعلم
من ذلك أنه لا ترتيب بين النية وغسل جزء من الوجه لوجوب اقترانه به **(قوله فلو نسي الترتيب**
الخ) تفريع على قوله والسادس الترتيب ومن جملة التفريع قوله ولو غسل أربعة الخ لأن
المعطوف على التفريع تفريع أيضاً مثل نسيان الترتيب الا كراه على تركه وأما قوله صلى الله
عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فمخلة في غير خطاب الوضع وأما فيه
فلا يؤثر نسيان ولا كراه وهذا من خطاب الوضع وهو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً
أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً **(قوله لم يكف)** أي لم يعتمد بما وقع في غير محله فلا ينافي أنه
حصل له غسل الوجه فقط ان اقترن بالنية أخذاً مما ذكره بعد **(قوله ولو غسل أربعة الخ)** ومثله
ما لو نكس وضوءاً فارتفع حدث وجهه فقط ولو نكسه أربع مرات أجزأه لحصول تطهير كل
عضو في مرة ففي الاول حصل غسل الوجه وفي الثاني غسل اليدين وفي الثالث مسح الرأس
وفي الرابع غسل الرجلين وهكذا يقال فيما لو غسل أربعة أعضاء معاً أربع مرات **(قوله**
أعضاءه) أي الاربعة حتى الرأس فالمراد بالغسل ما يشعل المسح على أن الغسل في الرأس كاف
كما تقدم **(قوله دفعة واحدة)** أي معاً **(قوله باذنه)** ليس بقيد على المعتمد بل المدار على نيته
(قوله ارتفع حدث وجهه) أي ان نوى عند غسل الوجه كماله مما مر وقوله فقط أي دون
بقية الأعضاء **(قوله وسننه الخ)** لما فرغ من الفروض شرع في السنن فقال وسننه الخ **(قوله**
أي الوضوء) سواء كان واجباً أو مندوباً **(قوله عشرة أشياء)** أي بحسب ما ذكره المصنف

(والم السادس الترتيب)
في الوضوء (على ما) أي على
الوجه الذي ذكرناه في
عند الفروض فلو نسي
الترتيب لم يكف ولو غسل
اربعة أعضاء دفعة واحدة
ماذنه ارتفع حدث وجهه
فقط (وسننه) أي الوضوء
(عشرة أشياء)

والافهى تزيد على ذلك حتى عدها بعضهم نحو خمسين سنة وقد أشار الشارح لذلك بقوله وبقي
 للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات واعترض على المصنف بأن المدكور في كلامه
 أحد عشر فكيف يقول عشرة أشياء وأجيب بأن في بعض النسخ حذف الموالاة وعليه يصح
 العدد أو بأنه عده التحليل بقسميه سنة واحدة وإن تعدد محله (قوله وفي بعض نسخ المتن الخ)
 إنما اختلفت نسخ المتن لأن المصنف أملاه على الطلبة فربما اختلفت بعض الكلمات (قوله
 التسمية) ويسن التعوذ قبلها وأن يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل
 الماء طهورا والاسلام نورا رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون
 ويسن الاسرار بها كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله أوله) ظرف للتسمية أى في أوله
 والمراد به أول غسل الكفين ويسن أن ينوي بقلبه سنن الوضوء حينئذ كما تقدم في جمع
 في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه
 بالغسل في آن واحد ثم يتلفظ بعد ذلك بالنية وإنما لم يتلفظ بها حالة النية لاشتغال لسانه بالتسمية
 (قوله وأقلها بسم الله) فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية
 بخصوصها (قوله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) فأكملها بأكملها ويأتى بذلك ولو جنباً
 وحائضاً ونفساء كان يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الذكر (قوله فان ترك
 التسمية) أى ولو عمداً وقوله أتى بها أى بالتسمية أقلها أو أكملها ويريد علمها قوله وأحره
 والمراد بأحره ما عدا الأول والمراد بالاول ما عدا الآخر فدخل الوسط وقوله في أثناءه أى قبل
 الفراغ منه بخلاف الجاه فانه ان تركها في أوله لا يأتى بها في أثناءه لانه يكره الكلام في أثناءه
 الاحتاجه لحديث أبي هريرة اذا جامع أحدكم أهله فلا ينظر الى الفرج فانه يورث العمى ولا يكثر
 الكلام فانه يورث الخرس (قوله فان فرغ من الوضوء) أى من أفعاله ولوجب الدعاء بعده على
 أحد قولين ارتضاه الرملى ولكن نقل عن الزيادة والشبراملى أن المراد فان فرغ من
 توبعه حتى الذكرك بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة فاترنا وهذا أقرب
 (قوله لم يأت بها) أى لانقضائه بخلاف الاكل فانه يأتى بها ولو بعد الفراغ منه ليتقيا
 الشيطان ما أكاه ولا يلزم من ذلك نجس الاناء اعدام تحقيق كون التقاؤفيه بل يمكن أن يكون
 خارجة والغرض ايداء الشيطان فقط فلا يرد ما يقال اذا كان التقاؤيه خارجة فائدة ذلك
 (قوله وغسل الكفين) أى وتعام غسل الكفين لما علمت من أنه يتبدى في غسلهما وقت
 التسمية والنية ليقرب بين الثلاثة ثم يتم غسل الكفين وأما الاستيلاء فقتدم أنه قبل غسل
 الكفين بالكلية أو بعده بالكلية على الخلاف بين الرملى وابن حجر فقول الحشى ويأتى حال
 غسلهما بالتسمية والنية والاستيلاء فيه نظر لانه لم يوافق قولاً من القولين ولو عبر بالفاء بدل
 الواو لكان أولى لأفاده الترتيب لانه هنا مستحق لاستحباب وضابط المستحق أن يكون التقديم
 شرطاً للحصول السنة كما في تقديم غسل الكفين على المضمضة فانه ان قدم المؤخر وأخر المتقدم
 فأت ما أخره فلا ثواب له فيه ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل يستحب
 فقط فان أخر وقدم اعتبر بما فعله كما في تقديم اليمنى على اليسرى فنفرق بين المستحق والمستحب
 (قوله الى الكوعين) تنبيه كوع وهو العظم الذى يلي ابهام اليد والكرسوع هو العظم الذى

وفي بعض نسخ المتن عشر
 خصال (التسمية) أوله
 وأقلها بسم الله وأكملها
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فان ترك التسمية أو لا أتى
 بها في أثناءه فان فرغ من
 الوضوء لم يأت بها (وغسل
 الكفين الى الكوعين)

بلى خنصرها والرغ بالسني أقصص من الصاد هو ما بينهما والبوع هو العظم الذي بلى إبهام الرجل
ولذلك قال بعضهم

فكروا بلى إبهام يدوما بلى ١٠ لخنصره الكر سوع والرغ ما وسط

وعظم بلى إبهام رجل ملقب ١١ يوع فخذ بالعلم واحد من الغلط

وقال بعضهم الغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله قبل المضمضة) أي لا بعدها
فلو قدم المضمضة على غسل الكفين فانت سنة غسل الكفين لأن الترتيب مستحق لاستحب
كما علت (قوله ويغسلهما ثلاثا الخ) هذه سنة أخرى غير سنة الوضوء ولذلك قيدها الشارح
بقوله ان تردد الخ أن سنة الوضوء لا تقيد بذلك بل يستغسلهما ثلاثا ولو تيقن طهرهما
فالحاصل أنهما مستثلان مستثلاثان نعم يمكن اجتماعهما كما إذا أراد الوضوء من إناء فيه ماء
دون القلتين وتردد في طهر كفيه فيستن غسلهما ثلاثا قبل ادخالهما إناء لاجل ترده
في طهرهما ويستغسلهما ثلاثا للوضوء أيضا خارج إناء أو داخله هذا ان أراد الاكل
والاكتفى غسلهما ثلاثا عن السنتين فقول المصنف قبل ادخالهما إناء انما هو قيد في سنة
غسلهما ثلاثا من حيث التردد في طهرهما الا في سنة الوضوء وان أوهمه كلامه (قوله ان تردد
في طهرهما) فان تيقن نجاسة ما حرم عليه عمدا فمافيه قبل غسله إناء ماء كثير غير سبيل
لما قيد من التنجيس بالنجاسة وان تيقن طهرهما فسيأتي في كلام الشارح فلاحوال ثلاثة وهي
التردد في طهرهما وتيقن النجاسة وتيقن الطهارة (قوله قبل ادخالهما إناء) قد عرفت
أنه قيد في سنة غسلهما ثلاثا عند التردد في طهرهما الا في سنة الوضوء خلا فالما يوهمه كلام
المصنف (قوله المشتمل على ماء دون القلتين) ومثله المانع وان كثر بخلاف الماء الكثير
(قوله فان لم يغسلهما أي ثلاثا بان لم يغسلهما أصلا أو غسلهما دون الثلاث وقوله كره له الخ
أي لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في إناء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدرى أين باتت يده ويؤخذ من قوله فانه لا يدرى أين باتت يده أن المدار على التردد في
طهرهما الا على الاستيقاظ من النوم (قوله وان تيقن طهرهما الخ) أي مستند الغسلهما
ثلاثا والا كره له الغمس قبل تمام الثلاث لأن الشارع اذا غاب عن كفاية فلا يخرج الشخص
من عهدته الا باستيقاظها (قوله والمضمضة) مأخوذة من المض وهو وضع الماء في الفم ولو تعدد
النم فينبغي أن يأتي فيه ما في تعدد الوجه فان كانا أصليين تخفض في كل منهما وان كان
أحدهما أصليا والآخر زائدا وتميز الاصل من الزائد ولم يسمت فالحبرة بالاصلي دون الزائد
وان اشتبه الاصل بالزائد تخفض في كل منهما وكذا ان تميز لكن سامت (قوله بعد غسل
الكفين) أشار بذلك الى الترتيب بين المضمضة وغسل الكفين لكن قد علم ذلك من قوله فيما
تتقدم قبل المضمضة ولذلك قال المحشي هو مستدرك فتأمل (قوله ويحصل أصل السنة)
أي بقطع النظر عن الاكل وقوله فيها أي في المضمضة وقوله سواء أداره فيه أي سواء حركه فيه
على جوانبه وقوله ومجه أي طرحه وقوله أم لا أي بأن لم يدره أو لم يجبه بأن ابتلعه (قوله فان
أراد الاكل) مقابل المحذوف أي هذا ان أراد الاكل وقوله مجبه أي بعد ادارته على جوانب
فيه ويندب أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا في حق الصائم فتكره له المبالغة خشية افساد

قبل المضمضة ويغسلهما
ثلاثا ان تردد في طهرهما
(قبل ادخالهما إناء)
المشتمل على ماء دون
القلتين فان لم يغسلهما كره
له غسلهما في إناء وان
تيقن طهرهما لم يكره له
غسلهما (والمضمضة) بعد
غسل الكفين ويحصل
أصل السنة فيما يدخل
الماء في الفم سواء أداره
فيه ومجه أم لا فان أراد
الاكل مجبه

الصوم وانما حرمت قبله الصائم المحركة للشهوة مع أن العلة في كل خشية افساد الصوم لان
المبالغة مطلوبة في الجملة وأصلها مطلوب بخلاف القبلة ولانه في القبلة يلزم عليه فطر شخصين
بخلاف المبالغة وأيضاً المتيّ ما دافق فلا يمكنه منعه اذا نزل بخلاف ماء المضمضة فيمكن منعه
بسد حلقه وبعضهم سوي بينهما لانه كما تحرم القبلة عند ظن الجماع أو الانزال لصائم الفرض
تحرم المبالغة عند ظن سبق الماء الى جوفه فلا فرق بينهما ما فتدبر (قوله والاستنشاق)
أخوذ من النشق وهو شتم الماء وهو أفضل من المضمضة لان أبانور من أئمتنا قال بوجوب
الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام أحمد ومحل المضمضة أفضل من محل
الاستنشاق لانه محل الذكر والقراءة ونحوهما (قوله بعد المضمضة) أشار به الى الترتيب بين
الاستنشاق والمضمضة (قوله ويحصل أصل السنة) أي بقطع النظر عن الاكل وقوله فيه
أي في الاستنشاق (قوله سواء جذبه) أي صعدده وقوله بنفسه بتعريك الفاء لابسكونها
وقوله الى خماسيه أي أعلى أنفه وقوله ونثره أي رماه وقوله أم لا أي بأن لم يجذبه أو لم ينثره
(قوله فان أراد الاكل) أي هذا اذا لم يرد الاكل وقوله نثره أي بعد جذبه ويسن أن يستنثر
بأن يخرج ما في أنفه من ماء وأذى لطير مسلم ما منكم من أحد يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر
الاخرت خطايا وجهه وخماسيه والمراد بخطايا وجهه وخماسيه الصغار كالاستماع بالاذنين
للمحرم وكشم رائحة امرأة أجنبية فان لم توجد الصغار رحت من السكائر ويسن أن يكون
ذلك باصبعه الخنصر من يده اليسرى (قوله والجمع بين المضمضة والاستنشاق الخ) ضابط
الجمع أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كيفية الاولى أن يتمضمض
ويستنشق ثلاث غرف يتمضمض من كل منها ثم يستنشق وهي التي اقتصر عليها الشارح لانها
الأفضل الثانية أن يتمضمض ويستنشق بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها كذلك
الثالثة أن يتمضمض ويستنشق بغرفة يتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها مرة وهكذا (قوله
ثلاث غرف الخ) لو قال وثلاث غرف الخ لكان أولى ليعيد أن ذلك أفضل من الجمع بينهما ما
بغرفة بالكيفيتين السابقتين (قوله أفضل من الفصل) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كيفية الاولى أن يتمضمض ويستنشق بغرفتين يتمضمض
من الاولى ثلاثاً ثم يستنشق من الثانية ثلاثاً الثانية أن يتمضمض ويستنشق بست غرفات
يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وهكذا الثالثة أن يتمضمض ويستنشق بست غرفات
يتمضمض ثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك وهذه أضغفها وأنظفها واعلم أن كيفية الجمع
ويسمى الوصل أفضل من كيفية الفصل وأفضل من كيفية الجمع جميعها ثلاث غرف
يتمضمض ثم يستنشق من كل منها وهي التي ذكرها الشارح وأفضل كيفية الفصل فصلها
بغرفتين يتمضمض من الاولى ثلاثاً ثم يستنشق من الاخرى ثلاثاً (فائدة) الحكمة في ندب
غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف المامن لون وطعم وريح هل تغيرت أو لا
وقال بعضهم شرع غسل الكفين للامانة كل من موأذ الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين
والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل السدين
لللبس السوار في الجنة ومصح الرأس لللبس التاج والا كليل فيها ومسح الاذنين لسماع كلام الله

(والاستنشاق) بعد المضمضة
ويحصل أصل السنة فيه
بإدخال الماء في الانف سواء
جذبه بنفسه الى خماسيه
ونثره أم لا فان أراد الاكل
نثره والجمع بين المضمضة
والاستنشاق ثلاث غرف
يتمضمض من كل منها ثم
يستنشق أفضل من الفصل
بينهما

تعالى وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى (قوله ومسح جميع الرأس) أي للاتباع وخروجا
من خلاف من أوجبه والافضل في مسحه أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلحق إحدى سبائتيه
بالأخرى وإيماميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي ذهب منه أن
كان له شعر يتقلب فيكون الذهاب والرد مسحاً واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب وإن لم يكن له
شعر يتقلب فلا حاجة إلى الرد ولورّد لم يحسب ثانية لاشتغال ماء المسحة الأولى على الماء الذي مسح
به البعض الواجب ويؤخذ من ذلك أنه لورّد في المسحة الثانية يحسب ثالثة وهو كذلك لكن
الاكمل أن يأتي بعماء جديد ويسن مسح الذوات المسترسلة وإن جاوزت حدة الرأس وعدّ
مسح جميع الرأس من السن بالنسبة لما زاد على القدر الواجب فلا ينافي وقوع أقل تجزئ
منه فرضاً والباقي سنة لأن القاعدة أن ما يمكن تجزئته كمسح جميع الرأس وتطويل الركوع
والسجود يقع بعضه واجبا وبعضه مندوباً وما لا يمكن تجزئته كعبير الزكاة المخرج عما دون
الخمس والعشرين يتبع كله واجباً (قوله وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح) أي
تعميمه بالمسح عليه (قوله أما مسح بعض الرأس) مقابل لقوله ومسح جميع الرأس على
النسخة الأولى ولقوله واستيعاب الرأس بالمسح على النسخة الثانية وقوله كما سبق أي في فرض
الوضوء (قوله ولولم يرد نزاعاً على رأسه الخ) أشعر بغيره بذلك بأنه لا يتوقف على مشقة وهو
كذلك وقوله من عمامة الخ بيان لما على رأسه وقوله ونحوها أي كطاقة وطيلسان وقنصوة
(قوله كمل بالمسح عليها) أي على ما على رأسه من عمامة ونحوها فالغدير عائد على ما على رأسه
من عمامة ونحوها ويكمل بالمسح عليها ولو لبسها على حدث وللتكميل شروط خمسة الأول أن
يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما على رأسه من العمامة ونحوها كما أشعر به قوله كمل فلو
مسح على العمامة أو نحوها أولاً لم مسح الواجب من الرأس لم تحصل السنة خلافاً للعلامة
الخطيب الثاني أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض
والمعتقد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشي إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث أن لا يرفع
يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على العمامة أو نحوها والاحتياح إلى ما جديد
فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته بأن لا يكون عاصياً به
أصلاً أو عاصياً به لآذانه كأن كان عاصياً لها فأكمل بالمسح في هاتين الصورتين بخلاف ما لو
كان عاصياً باللبس لذاته كالحرم فمتنع التكميل في هذه الصورة الخامس أن لا يكون على
العمامة أو نحوها نجاسة معفو عنها كدم براغيث والامتنع التكميل لما فيه من التضيغ
بالنجاسة ومقتضى إطلاقهم جواز التكميل على العمامة مثلاً وإن كان تحتها عرقية ونحوها
ويؤيده تجوزهم المسح على الدليلسان (قوله ومسح جميع الأذنين) أي بعد مسح الرأس لأن
تأخير مسحهما عن مسح الرأس شرط لحصول السنة فلو مسحهما قبل مسح الرأس لم تحصل
السنة وظاهر تقييد الشارح بالجميع أن استيعاب الأذنين بالمسح شرط لاصل السنة لكن
الأقرب أنه بشرط لهما حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة ومسحهما استقلالاً
منظور فيه لكونهما ماعضوين مستقلين وهو الراجح ويسن مسحهما مع الرأس نظراً للقول
بأنهما من الرأس ويسن غسلهما مع الوجه نظراً للقول بأنهما من الوجه فيسن غسلهما ثلاثاً

(ومسح جميع الرأس) وفي
بعض نسخ المتن واستيعاب
الرأس بالمسح أما مسح بعض
الرأس فواجب كما سبق
ولولم يرد نزاعاً على رأسه من
عمامة ونحوها كمل بالمسح
عليها (ومسح جميع الأذنين)

مع الوجه ومسحهما ثلاثاً مع الرأس ومسحهما ثلاثاً استقلالاً ويلصق كفيه وهما مبلولتان
 بهما استظهر أن ثلاثاً خجلة ما يطلب فيهما ثلثا عشرة مرة ثلاث غسلا مع الوجه والباقي تسع
 مسحات ولا يست مسح الرقبة خلافاً للرافعي بل هو بدعة وأما مسح الرقبة أمان من القمل
 فموضوع كما قاله الخطيب كشخ الإسلام في شرح التنقيح وأثر ابن عمر رضي الله عنهما من توضأ
 ومسح عنقه وفي الغسل يوم القيامة غير معروف والقمل يضم الغبن طوق من حديد يوضع
 في العنق ويغل يداه إلى عنقه ويجعلان فيه **(قوله)** ظاهرهما وباطنهما **(قوله)** الجوز يدل من الأذنين
 لإفادة التعميم والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه **(قوله)** بقاء جديد أي
 ليحصل الأكل والأفصل السنة يحصل بيلل الرأس في المسحة الثانية والثالثة بخلاف الأولى
 فيه علمه الزركشي **(قوله)** أي غير بيلل الرأس **(قوله)** تنسب للماء الجديد ولا يشترط الترتيب في أخذ
 الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بيلل أصابعه ومسح رأسه ببعضها ومسح أذنيه بياقها كفي
(قوله) والسنة في كيفية مسحهما أي السنة الكاملة فلو مسحهما بغير تلك الكيفية كفي
 في أصل السنة **(قوله)** أن يدخل مسجته أي رأسهما فوه **(قوله)** تعالى يجع لونهما أصابعهم
 في آذانهم أي رؤسها وقوله في صماخيه تنبيه صماخ بكسر الصاد وبقال بالسين أيضا خرق الأذن
 ووضع رأس المسجته فيهما متناً كدحت حتى أن القطب عاتب بعض العلماء على تركه **(قوله)**
 ويدبرهما أي يجتزهما وقوله على المعاطف أي ليات الأذنين **(قوله)** ويمزج بينهما أي يجزهما
 وقوله على ظهورهما المراد على ظهرهما بالتنبيه لكن الجمع باعتبار ما فرق الواحد **(قوله)** ثم
 يلصق كفيه أي راحتيه وقوله وهما مبلولتان أي والحال أنهما مبلولتان وقوله بالأذنين
 لو قال يوطئهما لكان أظهر على أن في كلامه الاظهار في مقام الإضمار **(قوله)** استظهرهما
 أي طلبا لظهور التعميم **(قوله)** وتخليل الخ **(قوله)** أي بعد غسلا الوجه الثلاث أو بعد كل واحدة
 منها كما نقله بعضهم عن ابن حجر وقال المحنّي وقياس ما في الغسل تقديم التخليل على غسل
 الوجه لأنه أبعد عن الاسراف وشمل كلام المصنف سنّ التخليل للمحرم فيخلل لكن يرفق وهو
 مقتضى كلام غيره ورسمه الزركشي وغيره لكن صرح المتولي بأنه لا يخلل وجرم به صاحب
 الروض واعقده الرملّي وتبعه الزايدى وحلّ الاقول على ما ذكرنا من الترتيب على التخليل تساقط
 شعره والشأن على خلافه وهذا جاع بين القولين **(قوله)** اللحية المراد بها ما يشمل العارضين
 وهي بكسر اللام على الأفصح وجعلها حتى بكسرها وضما ومنها كل شعر يكتفي بغسل ظاهره
 كما يعلم مما مر **(قوله)** الكثرة بفتح الكاف بمعنى الكثيفة كما في بعض النسخ وتقدم ضابطها
(قوله) بثلاثة أي لا بثلاثة فرقية وقوله من الرجل أي حال كونهما من الرجل **(قوله)** ما لحية
 الرجل الخفيفة محترز الكثرة وتوله ولحية المرأة والخنثى محترز الرجل فقيه له ونشر مرتب
 وتندب إزالة لحية المرأة والخنثى إن لم تكن مثله **(قوله)** فيجب تخليلهما أي لحية الرجل
 الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فجعل الشارح لحية الرجل الخفيفة فردا ولحية المرأة والخنثى
 فردا وثني ضميرهما ولو نظر لكونهما ثلاثة لجمع الضمير ومحل وجوب تخليلهما أن لم يصل الماء إلى
 باطنهما إلا بالتخليل والافه ومندوب **(قوله)** وكيفية أي الفاضلة فيكني غيرهما من
 الكيفيات وقوله أن يدخل الرجل ومثله غيره وإنما يندبه لأنه هو الذي يستلّه التخليل بخلاف

ظاهرهما وباطنهما
 جديد أي غير بيلل الرأس
 والسنة في كيفية
 مسحهما أن يدخل مسجته
 في صماخيه ويدبرهما على
 المعاطف ويمزج بينهما على
 ظهورهما ثم يلصق كفيه
 وهما مبلولتان بالأذنين
 استظهرهما وتخليل اللحية
 الكثرة بثلاثة من الرجل
 ما لحية الرجل الخفيفة
 ولحية المرأة والخنثى فيجب
 تخليلهما وكيفية
 أن يدخل الرجل

غيره فيجب عليه التحليل أي وسماق الكلام انما هو في التحليل المسنون كما علمت **(قوله)** أصابعه من أسفل اللحية) ويكتفي بغير أصابعه ومن أعلى اللحية والافضل أن تكون أصابعه من يده اليمنى **(قوله)** وتحليل أصابع اليدين والرجلين) أي من رجل أو امرأة أو خنثى فلا فرق هنا **(قوله)** ان وصل الماء اليها أي الى الاصابع وهذا تقييد لكونه سنة **(قوله)** فان لم يصل الابه الخ) محترزا لقيده قبله أي فان لم يصل الماء الى الاصابع الا بالتحليل **(قوله)** كالاصابع الملتفة) مثالي للاصابع التي لا يصل الماء اليها الا بالتحليل وقوله وجب تحليلها أي لم يصل الماء الى ما استتر منها **(قوله)** وان لم يتأت تحليلها الخ) مقابل لمقدراً أي هذا ان تأتى تحليلها وقوله حرم قفها أي ان خاف محذوراً يديم التيمم كما قاله الرملي في شرحه وقيل مطلقاً لانه تعذيب بلا ضرورة **(قوله)** وكيفية الخ) أي الفاضلة فيمكن غيرها وقوله بالتشبيك أي بأي كيفية من كيفية اليد والاولى أن يجعل أصابع اليمنى في أصابع اليسرى من ظهرها أو عكسه أو ظهر أصابع اليمنى في ظهر أصابع اليسرى وبالعكس لاجل أصابع احدهما من بطنها في أصابع الاخرى من بطنها الخالف العبادة العادة وان جازت أيضاً بالتشبيك هنا من سدوب ومحل كراهته فيمن جلس بالمسجد ينتظر الصلاة **(قوله)** بأن يبدأ الخ) فهو يختصر من خنصر الى خنصر أي فهو يختصر يده اليسرى مبتدئاً بخنصر رجله اليمنى خاتماً بخنصر رجله اليسرى **(قوله)** بخنصر يده اليسرى) هذا هو اختار وقيل بخنصر يده اليمنى وقيل هما سواء والمعتقد الاول **(قوله)** من أسفل الرجل) ويكتفي من أعلاها وان كان الافضل من أسفلها **(قوله)** مبتدئاً بخنصر الخ) أي حال كونه مبتدئاً بخنصر الخ) وهكذا يقال في قوله خاتماً بخنصر الخ) والاولى كافي التحقيق مبتدئاً بالبالياء بعد الدال المهملة ويجوز بالهمزة أيضاً وقد سبق نظر المحشى فقال كلاماً لا محل له هنا حيث قال أي الافضل أن يبدأ بأصابع اليدين والرجلين ان غسل بنفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلى اليدين والرجلين وهذا كما ترى انما هو فيما يبدأ به عند غسل الاعضاء وكلامنا فيما يبدأ به في تحليل أصابع رجله ولا فرق فيه بين أن يغسل بنفسه أو بصب غيره عليه **(قوله)** وتقديم اليمنى الخ) ويكره تقديم اليسرى على اليمنى وكذا لو غسلها معاً فيما يظهر كافي شرح التقريب **(قوله)** من يديه ورجليه) أي وان سهل غسلها معاً كان كان في بحر لان شأنهما أن لا يسهل غسلها معاً **(قوله)** على اليسرى منهما) أي من يديه ورجليه **(قوله)** أما العضوان الخ) مقابل لقوله من يديه ورجليه لان شأنهما أن لا يسهل غسلها معاً كما علمت وان شئت جعلته مقابلاً لمخذوف تقديره هذا في العضوين اللذين لا يسهل غسلهما معاً **(قوله)** كاللذين) أي والكفين والاذنين **(قوله)** فلا يقدم اليمنى منهما فيصكره تقديمها منهما كما نقل عن شرح الروض وقيل خلاف الاول فقط ولولم يتأت له الا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فينتجه تقديم اليمنى منه ما وهذا كله في السليم وأما نحو الاشل والاقطع فيقدم اليمنى منهما ولو من شق رأسه أو من خديه والا كره وهذا ان كان يطهر نفسه فان طهره غيره طهرهما معاً ويكره تقديم اليمنى كالسليم **(قوله)** بل يطهر الخ) اضرباً لتقالي لا باطل في وقوله دفعة بفتح الدال المرة الواحدة وهي المرادة هنا وأما الدفعة بضم الدال فهي الشيء المدفوع من الماء ونحوه وليست مرادة هنا **(قوله)** وذكر المصنف سبعة تثليث الخ) أي

أصابعه من أسفل اللحية
(وتحليل أصابع اليدين
والرجلين) ان وصل الماء
اليها من غير تحليل فان لم
يصل الابه كالاصابع الملتفة
وجب تحليلها وان لم يتأت
تحليلها لالتصامها حرم
قفها التحليل وكيفية
تحليل اليدين بالتشبيك
والرجلين بأن يبدأ بخنصر
يده اليسرى من أسفل
الرجل مبتدئاً بخنصر
الرجل اليمنى خاتماً بخنصر
اليسرى (وتقديم اليمنى)
من يديه ورجليه (على
اليسرى) منهما أما
العضوان اللذان يسهل
غسلهما معاً كاللذين فلا
يقدم اليمنى منهما بل
يظهران دفعة واحدة وذكر
المصنف سبعة تثليث

كون التثليث سنة وقوله العضو المغسول أى غسل العضو المغسول كالوجه واليدين وقوله
والممسوح أى ومسح العضو الممسوح كالرأس والجبهة ونحو العمامة بخلاف الخفاف لا
يعيبه خلافا للزركشى حيث قال والظاهر الخاف الجبهة والعمامة بالخف فالمعتمد بتثليثيهما
دونه ومثل الغسل والمسح فى سن التثليث التحليل والنسبة على قول والمعتمد أنه لا يسن تثليث
النية والتسمية ودعاء الاعضاء وهو أن يقول عند غسل الكفين اللهم احفظيدى من معاصيك
كلها وعند المضضة اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم
أرحنى وائحى الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي ويوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند
غسل اليد اليمنى اللهم أعطى كتابي يميني وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى
اللهم لا تعطينى كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري
على النار وعند مسح الأذنين اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند
غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام والذكر عقبه وهو أن
يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء أشهد أن لا إله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من
المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وصلى الله على
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقراءة سورة أنا نزلناه والذي حل الشارح على التقييد
بالمغسول والممسوح قول المصنف والطهارة ثلاثا ثلاثا فان المتبادر من الطهارة الأفعال من
الغسل والمسح فان أريد بها ما يطلب فى الطهارة ولو قولاً شمل جميع ذلك وقول المصنف فى
بعض النسخ والتكرار ثلاثا ثلاثا ظاهراً فى ذلك فهو أولى ولكن قصره الشارح بقوله أى
للمغسول والممسوح ليوافق النسخة الأولى ولكن الأولى أن لا يقصره بل يجعله على إطلاقه
(قوله ثلاثا ثلاثا) التكرار لإفادة التعميم ويحصل التثليث فى الماء الجارى بمرور ثلاث
جريات وفى الماء الراكد بالتحريك ثلاث مرّات وتكرره الزيادة على الثلاث والنقص عنها لانه صلى
الله عليه وسلم توضأ ثلاثا وقال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وأما
وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين فانما كان لبيان الجواز ومحل كراهة الزيادة
فى غير المسجل ونحوه وأما فيه غرام وبأخذ الشال باليقين فاذا شك هل غسل ثلاثا أو اثنتين
أخذ بالاقل وغسل الأخرى لا يقال ربما تكون رابعة فتكون بدعة وترك سنة أهون من
ارتكاب بدعة لانا نقول محل كونها بدعة اذا ثبت أنها رابعة وقد يطلب ترك التثليث كان
ضاق الوقت بأن كان بحيث لو ثلث خرج الوقت أو قل الماء بأن كان بحيث لو ثلث لاحتاج الى
التييم واحتاج للفاضل من الماء لعطش وكان بحيث لو ثلث لم يفضل للشرب شي وادرك الجماعة
التي يخاف فوتها بسلام الامام ولم يرج غيرها أفضل من تثليث الوضوء وسائر آدابه ان لم يختلف
فى وجوبها كسبح جميع الرأس والاقتمت على الجماعة (قوله وفى بعض النسخ والتكرار الخ)
قد عرفت أن هذا هو الأولى ليموله للأقوال والأفعال وقد عرفت أيضا أن الأولى للشارح
أن لا يقصره على المغسول والممسوح (قوله والموالة) هى مصدر روى إلى وإلى أى أتابع بين
الشيئين فأكثر ولذلك قال الشارح ويعبر عنها بالتتابع وعبارة المصنف تشمل الموالاتين

العضو المغسول والممسوح
فى قوله (والطهارة ثلاثا
ثلاثا) وفى بعض النسخ
والتكرار أى للمغسول
والممسوح (والموالة)

الأعضاء والمواالات بين الغسلات والمواالات بين أجزاء العضو الواحد وقد اقتصر الشارح على الأولى حيث قال وهي أن لا يحصل بين العضوين الخ فزاد عليه وكذا بين الغسلات وبين أجزاء العضو الواحد فيعتبر الشروع في الغسل الثانية قبل جفاف الأولى والشروع في الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف الجزء الذي قبله اذ من أبعده البعيد تحقق موالاة الطهارة لمن جف جزء من عضوه وشرع في غسل باقيه وان وصله بما بعده فإن هذا خلاف الظاهر من الموالاة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ولولم يوال بأن فرق نفر يقا كثير لم يحجج لتجديدية عند عزوها لأن حكمها باق **(قوله)** ويعبر عنها بالتتابع فيقال هي استتباع بين الأشياء **(قوله)** وهي أن لا يحصل بين العضوين الخ أي وكذا بين الغسلات وبين أجزاء العضو الواحد كما علمت وقوله بل يطهر العضو الخ اضرب استقالي عما قبله **(قوله)** بحيث لا يجب الخ تصور يرتبط طهر العضو بعد العضو وأقوله أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير وقوله المغسول قبله أي قبل ذلك العضو الذي يطهره ويقدر المسوح مغسولا لأن المسوح يسرع إليه الجفاف فلا يعتبر بل يقدر مغسولا **(قوله)** مع اعتدال الهواء أي توسطه بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا بل متوسطا والهواء بالذات اسم للريح التي تهب بين السماء والأرض وتسري بها السدن وأما بالقصر فيل النفس إلى ما لا يليق شرعا وقد يطلق على ميل النفس المحمود كقول عائشة رضي الله عنها ما أرى ربك إلا يسارع في هو إلى أي فيما تميل إليه نفسك ولا تميل لنفسه صلى الله عليه وسلم إلا إلى الممدوح وقد اجتمع الممدود والمقصود في قول الشاعر

جمع الهوامع الهوى في مهجتي * قتكملت في أضلعي ناران
فقصرت بالممدود وعن نسل المني * ومددت بالمقصود في أكتافي

(قوله) والمزاج أي مع اعتدال المزاج أي توسطه بحيث لا يكون شديدا الحرارة ولا البرودة والمزاج بكسر الميم الطبيعة **(قوله)** والزمان أي ومع اعتدال الزمان أي توسطه بحيث لا يكون الزمن زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة **(قوله)** واذنلت الخ أي هذا إذا لم يثبت واذنلت الخ فهو مقابل لمخدوف وقوله فالاعتبار بما خرج غسله أي في موالاة الأعضاء كما هو ظاهر فلا يثنى في اعتبار غير آخر غسله في الموالاة بين الغسلات بحيث يشرع في الثانية قبل جفاف الأولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية كما مر **(قوله)** وإنما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أي مع اتساع الوقت أمامه ضيقه فتجب لكن لا على سبيل الشرطية فلولم يوال حينئذ حرم عليه مع النعمة **(قوله)** أما هو أي صاحب الضرورة وهو مقابل لما قبله وقوله فالموالات واجب في حقه أي تقبلا للحدث وفي المذهب القديم أنها واجبة حتى في حق السليم وكذا عند الإمام مالك **(قوله)** وبني للضرورة أخرى مذكورة في المطولات منها طالة الغرة والتجمل لخبر أنتم القراء المجعلون يوم القيامة من آثار الوضوء في استطاعتكم أن يطيل غزته فليفعول ولعل المراد بالفترة ما يشمل التجمل والكلام فيه حذف الواو مع ما عطف والتقدير أن يطيل غزته وتجمله ومنها ترك الاستعانة بالصب عليه بغير عذر فهي خلاف الأولى أما بعد تركه فلا تكون خلاف الأولى بل قد تجب إذا لم يمكنه التطهير إلا بها ولو باجرة مثل فان

ويعبر عنها بالتتابع
وهي أن لا يحصل بين
العضوين تفريق كثير بل
يطهر العضو بعد العضو
بحيث لا يجب المغسول
قبله مع اعتدال الهواء
والمزاج والزمان واذنلت
فالا اعتبار بما خرج غسله وإنما
تندب الموالاة في غير وضوء
صاحب الضرورة أما هو
فالموالات واجبة في حقه
وبني للضرورة سنن أخرى
مذكورة في المطولات

استعان فالأولى أن يقف العاصب عن يسار المتوضي لأنه أمكن وأجسن أدبا وأما الاستعانة
 في غسل الأعضاء فمكرهه بلاهذروا الاستعانة في تحصيل الماء لأبأس بها فهي مباحة ومنها أن
 يضع اناء الماء عن يمينه ان كان يغترف منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه كالابريق
 لأن ذلك أمكن فيهما كما قاله في المجموع ومنها تقديم النية مع أول السنن المتقدمة على غسل
 الوجه ليحصل له ثوابها كما مر ومنها التلطف بالنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها
 بحيث يسمع نفسه فقط ومنها استصحاب النية ذكره بقلبه الى آخر الوضوء ومنها ترك الكلام
 بلا حاجة ومنها توقي الرشاش ومنها البداية بأعلى الوجه ومنها تحريك خاتمه فان لم يصل
 الماء لما تحته الابواب ومنها ذلك الأعضاء ويبلغ في العقب خصوصا في الشتاء فقد ورد
 ويل للعقاب من النار ومنها أن يتعمد موقه وهو طرف العين مما يلي الأنف واللحاط وهو
 طرفها مما يلي الأذن وكذا كل ما يخاف اغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع يديه ورجليه ان غسل
 بنفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلىهما على المعتمد ومنها الدعاء المشهور عقبه وقد تقدم
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ومنها أن يصلي ركعتين بعده ومنها ترك التنشيف
 بلا عذر لانه يزيل أثر العبادة أما بعد ركود وخوف التصاق شجاسة واردة تيمم عقب الوضوء
 فلا كراهة وان نشف فالأولى أن لا يكون بطرف ثوبه ولا بذيله لما قيل انه يورث الفقر والفساد
 ومنها ترك النفض لانه كالترتيب من العبادة وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم أنه ميمونة بمندبل
 فرده وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه فليسان الجواز ومنها غير ذلك وقد تقدم أن بعضهم عدّها نحو
 خمسين سنة * (تمة) * يست الوضوء لقراءة القرآن وسماعه والحديث وسماعه وروايته وحل
 كتب الحديث والتفسير والنقح وكتابتها وقراءة العلم الشرعي والأذان والجلوس في المسجد
 ودخوله والوقوف بعرفة والسعي وزيارته قبره صلى الله عليه وسلم وغيره ومن حل الميت ومسه
 ومن القصد والجمامة والقي وأكل لحم الجزور وقهقهة المصلي والنوم واليقظة وعند الغضب
 وكل كلمة قبيحة ومن قص الشارب وحلق الرأس وخطبة غير الجمعة ومن لمس الرجل أو المرأة
 بدن الخنثى أو أحد قبله اذ امس كل منهما غير ماله بأن مس الرجل آلة النساء وانما لم يجب حينئذ
 لاحتمال أن الخنثى رجل وهذا عضو زائد أو مست المرأة آلة الرجال وانما لم يجب حينئذ لاحتمال
 أن الخنثى أنثى وهذا عضو زائد. وأما اذ امس كل منهما مثل ماله فالوضوء حينئذ واجب لأن
 الخنثى في صورة الرجل ان كان رجلا فقد مس ذكره وان كان أنثى فقد لمس وفي صورة المرأة
 بالعكس والضابط أنه يست من كل ما فيه خلاف كس الامر الحسن ويندب ادامة الوضوء
 ليكون على طهارة دائمة ولا يشد لدخول على نحو أمير وعقد نكاح ولبس ثوب وخروج لسفر
 ولقاء قادم وزيارته والد وصديق وعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول سوق

(فصل لـ)

آخر هذا الفصل عن الوضوء تعالى للروضة إشارة الى جواز تأخير الاستنجاء عنه بشرط أن يكون
 هنالك حائل يمنع النقض بخلاف التيمم فانه لا يجوز تأخير الاستنجاء عنه ومثله وضوء صاحب
 الضرورة على المعتمد لأن كلا منهما طهارة ضعيفة فلا تصح مع قيام المانع ومن قدمه عن
 الوضوء نظر الأصل والغالب وشرع مع الوضوء لبسه الاسراء وقيل في أول البعثة وهو بالحجر

منه

رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا وأول من استنجد به سيدنا إبراهيم عليه
 الصلاة والسلام والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما نالكم مثل الوالد اعلمكم اذا أتيتم
 الغائط فلا يستقبل أحدكم القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بثلاثة أحجار ليس فيها روث ولا رمة
 أى عظم وأركانه أربعة مستنج وهو الشخص ومستنجد منه وهو الخارج النجس الملوث
 ومستنجد فيه وهو القبل أو الدبر ومستنجد به وهو الماء أو الحجر وهو طهارة مستقلة فليس من
 إزالة النجاسة وقيل انه منها وعليه المتأخرون وشرع الاستنجاء لوطاء الحور العين كما قاله ابن
 عباس ويسن أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من الفواحش (قوله)
 في الاستنجاء أى فى أحكامه كما يعلم من قول المصنف والاستنجاء واجب الخ ويعبر عنه بالاستطابة
 أى طلب الطيب لأن المستنجد يطلب طيب نفسه ويعبر عنه أيضا بالاستنجاء مأخوذ من الجار
 وهو الحصى الصغير لكن الأولان يعلمان الماء والحجر والثالث خاص بالحجر (قوله) وأداب
 فاضى الحاجة أى الامور المطلوبة منه على وجه الندب أو الوجوب فالمراد بالآداب ما يشمل
 المدبوبات والواجبات خلافاً لمن قصره على الاولى فان بعض ما ذكره هنا واجب وهو اجتناب
 الاستقبال والاستدبار عند عدم الساتر كما سيأتى فى قوله ويجتنب وجوباً فاضى الحاجة
 استقبال القبلة واستدبارها الخ والحاصل أن الأدب لغة الامر المحب والمراد به ما مطلق
 المطلوب ليشمل الواجب وفى اصطلاح الصوفية أن لا تنظر الى من فوقك ولا تحتقر من دونك
 (قوله) والاستنجاء على وزن الاستفعال وقوله من نجوت الشئ أى قطعه أى مأخوذ من
 نجوت الشئ أى قطعه فعنه لغة طلب قطع الذى وأما شرعاً فهو إزالة الخارج النجس الملوث
 من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه من كونه طاهراً فالغايه محترمة كما سيأتى وخروج النجس
 الطاهر كالردود والحصى والريح فلا يجب الاستنجاء منه بل يندب من الاولين وسرتح الجرجاني
 بأنه يكره الاستنجاء من الريح واعتقده الشيخ نصر المقدسى والمثلوث غيره كالبر الجاف وبشولنا
 من الفرج الخارج من غير الفرج فلو طرأ على الفرج فلا تسمى ازالته استنجاء وبقولنا عن
 الفرج ازالته عن غير الفرج كأن اتقل الخارج من الفرج الى غيره فلا تسمى ازالته استنجاء
 أيضاً وفى قولنا بجاء أو حجر للتبويب فأحد النوعين مجزئ وحده ولومع يسر الآخر ولا يست
 للتخير لأن الجمع جائز (قوله) فكان المستنجد يقطع به الذى عن نفسه انما أتى بكأن التى
 للظن مع أن قطع الذى محقق لأن القطع الحقيقى انما يكون فى متصل الاجزاء الحسية كالحبل
 والذى ليس كذلك على أنه قد تأتى للتحقق (قوله) واجب أى فى حق غير الانبياء لأن
 فضلاتهم طاهرة ويجب لاعلى الفور بل عند ارادة القيام الى الصلاة ونحوها ما يلزم عليه
 نضح بالنجاسة والا كان على الفور وقد يندب كما اذا خرج منه غير ملوث كدوداً وبعر وقد
 يكره كالاستنجاء من الريح وقد يحرم مع الاجزاء كالاستنجاء بالمغصوب ومع عدم الاجزاء
 كالاستنجاء بالمطعم وقد يباح كما اذا عرق المحل فاستنجد لازالة العرق فالاستنجاء تغتبره الاحكام
 الخمسة كما قاله الشيخ عطية لكن فى صورة الاباحة نظر لأن هذا لا يسمى استنجاء شرعاً (قوله)
 من خروج البول والغائط أى وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولونا دبراً كدم وودى وانما
 اقتصر عليه الكون ما غلبت معتادين وأشار المصنف بتقدير خروج الى أن الخروج

فى الاستنجاء وآداب فاضى
 الحاجة (والاستنجاء) وهو
 من نجوت الشئ أى قطعه
 فكان المستنجد يقطع به
 الذى عن نفسه واجب
 من خروج البول
 والغائط

موجب له لكن بشرط الانقطاع (قوله بالماء) أي ولو كان مطعوما كالماء العذب ويجب استعمال قدر من الماء بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة بعد التعويم في الذكر وأما الإثني فبالعكس ولوشم من يده رافحة النجاسة لم يحكم ببقاء النجاسة على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة فيغسل يده فقط قال بعضهم مالم يتحقق أنها في باطن الأصبع الملاقى للمحل والأوجب غسل المحل أيضا لكن إطلاقهم يخالفه ولا بد أن يستترخي لثلاثي النجاسة في نضاعيف الفرج فيسترخي حتى تنغسل نضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة ونضاعيف فرج المرأة (قوله أو الحجر) أي الحقيقي بدليل قوله وما في معناه الخ ولو جله على الحجر الشرعي لم يحتج لزيادة قوله وفي معناه لأن الحجر الشرعي هو كل جامد طاهر الخ وشمل الحجر حجر الحرم والموقوف فيصح الاستنجاء به وإن حرم في الموقوف الأجر المهد فلا يصح الاستنجاء به لحرمته ولو انفصل نعم إن انقطعت نسبته عن المهد كان بيع وحكم بصحة بيعه كما يرى ذلك كفي الاستنجاء به كما ذكره ابن حجر في شرح العباب ونقله عن الشامل وأقره (قوله وما في معناه) أي في معنى الحجر الحقيقي فلا ينافي أنه من الحجر الشرعي كما علم مما مر والمراد بكونه في معناه أنه مقيد بحصول المقصود بكل منه (قوله من كل الخ) بيان لما في معناه وذكره شروطا أربعة في ذاته وهي أن يكون جامدا طاهرا قال العا غير محترم وسيدكر ثلاثة شروط لابد في ذات الحجر ولا في المقيس عليه بل في الخارج من حيث اجزاء الاستنجاء بالحجر أو ما في معناه وهي أن لا يجف وأن لا ينقل وأن لا يطرأ عليه أجني (قوله جامد) قيد أقول خرج به المانع كما الورد والخل وقوله طاهر قيد ثان خرج به النجس كالبعر والنجس كالحجر المتنجس وقوله قانع أي لعين النجاسة وهو قيد ثالث خرج به غير القانع نحو القم الرخو والتراب المتناثر ونحو انقصب الاملس مالم يشق والاصار فالعا وقوله غير محترم أي غير معظم من الاحترام بمعنى التعظيم وهو قيد رابع خرج به المحترم كطعوم الآدميين كالخبز مالم يحرق فان أحرق بحيث صار كالقحم بأن لم يبق فيه طعم الخبز جاز الاستنجاء به لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما لا آدميين وحرقه حرام لانه تضييع مال وكطعوم الجن كالعظم وإن أحرق لانه لا يخرج باحراقه عن كونه طعام الجن وحرقه جائز والجن لا يأكلون العظم نفسه وانما يكتسب لهم لحمها وفرعها كان وأما مطعوم البهائم كالخشيش فيجوز الاستنجاء به وانما جاز بالماء العذب مع أنه مطعوم لانه يدفع النجس عن نفسه في الجملة بالنظر للماء الكثير بخلاف غيره ومن المحترم كتب العلم الشرعي وما يتفنع به فيه كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض لا كفلسفة ومنطق مشتمل عليها وكتب التوراة والانجيل غير المبطلين وما كتب عليه اسم معظم مالم يقصده غير المعظم ويلحق بذلك جلده المتصل به دون المتفصل عنه نعم جلد المصحف يمنع الاستنجاء به مطلقا ومن المحترم أيضا خز المسجد ولو منفصلا الا اذا انقطعت نسبته عنه بأن بيع وحكم ما كم بصحة بيعه كما مر وجره الآدمي ولو مهدوا كالخرب لانه محترم من حيث الخلقة وإن كان غير محترم من حيث الاهداء (قوله ولكن الأفضل الخ) جعله الشارح استدراكا على قوله بالماء أو الحجر وما في معناه لانه قد يوهم أن المطلوب الاقتصار على أحدهما مع استوائهما في الفضيلة وكان الاولى للمصنف أن يؤخر قوله والأفضل الخ بعد قوله ويجوز

بالماء أو الحجر وما في معناه
من كل جامد طاهر قانع
غير محترم (و) لكن
الأفضل

الخ ويجعله كالاستدراك عليه وأفضلية الجمع لا فرق فيها بين البول والغائط على المعتمد وإن جزم
 القفال باختصاصها بالغائط ولا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر فتحصل فضيلة الجمع
 ولو كان نجسًا ولو من مغلط وإن وجب التسبيح بعد ذلك ويكتفي فيها دون الثلاث مع الانتفاء
 لكن هذا بالنسبة لأصل الفضيلة وأما كمالها فلا بد فيه من سائر شروط الاستنجاء بالحجر (قوله
 أن يستنجد أولاً بالحجارة ثم يتبعها ثانياً بالماء) أي لأن الحجارة تزيل العين والماء يزيل الأثر من
 غير حاجة إلى مخاضرة عين النجاسة ولا يصح عكس ذلك بأن يستنجد أولاً بالماء ثم يتبعه ثانياً
 بالحجارة لأنه لا معنى للحجارة بعد الماء فإنه مزيل للعين والآن جميعا وإن كان معه مخاضرة عين
 النجاسة ولا يخفى أن أولاً وثانياً لا يوضح فليس لهما كبير فائدة لأن الترتيب فهم من قوله ثم
 يتبعها (قوله) والواجب ثلاث مسحات الخ أي فالعبرة بتعدد المسح لا بتعدد الحجر ولذلك قال
 الشارح ولو ثلاثة أطراف حجر واحد وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذه العبارة بعد قوله
 أو على ثلاثة أحجار يتقى بهن المحل لأنه يظهر الوجوب هنا ولا يظهر هنا لأنه عند الجمع لا وجوب
 وإنما هو الأولى كما علم مما مر وإنما لم يكف في رمي الحجر لثلاثة أطراف عن ثلاث رميات
 لأن القصد هنا لعدد الرمي بخلافه هنا فإن القصد عدد المسحات ويجب تعميم المحل بكل مسحة
 كما قاله الرمي تبعاً للشيخ الإسلام وهو المعتمد وإن لم يعتمد بعضهم (قوله) ولو ثلاثة أطراف حجر
 واحد أي سواء كان ثلاثة أحجار أو ثلاثة أطراف حجر واحد فإن لم يتلوث في الثانية جازت
 هي والثالثة بطرف واحد ولو غسل الحجر وجف جازله استءماله ثانياً كدواءه في غيبه (قوله
 ويجوز) أي يحل ويجزى وقوله أن يقتصر المستنجد على الماء أي لأنه الأصل في إزالة النجاسة
 ويقدم في الاستنجاء بالماء القبول للتأيسر به شيء من البول لو قدم الدبر وفي الاستنجاء بالحجر
 يقدم الدبر لأنه يسرع إليه الخفاف (قوله) أو على ثلاثة أحجار يتقى بهن المحل أشار بذلك إلى
 أنه يجب في الاستنجاء بالحجر أمران أحدهما أن يكون ثلاثة أحجار ولو حصل الانتفاء بدونهما لم
 مسلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجد بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة
 أطراف حجر كما مر وثانيهما انتفاء المحل بحيث لا يبقى الأثر لا يزيله إلا الماء أو صفار الخنزير ولو لم
 يحصل إلا بأكثر من الثلاث وجبت الزيادة عليها كما صرح به الشارح ويتقى بضم الياء من أنقى
 الرابعي والفاعل ضمير مستتر والمحل بالنصب مفعول أو بفتح الياء من نقي الثلاثي والمحل بالرفع
 فاعل والسنة في كيفية الاستنجاء بالحجارة أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلاً
 قليلاً إلى أن يصل إلى الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم يمر الثالث
 على الصفحتين والمسرعة جميعاً (قوله) أن حصل الانتفاء بهن (قوله) لا كفتاء ثلاثة أحجار فقط
 وقوله) والازاد عليها أي وإن لم يحصل الانتفاء بثلاثة أحجار زاد عليها وجوباً وقوله) حتى يتقى بضم
 الياء أي الشئ من المحل أو بفتحها أي المحل على الضبطين السابقين فتدبر (قوله) ويستن
 بعد ذلك أي بعد الانتفاء وقوله) التمثيل صوابه الإتيان كما في بعض النسخ لأن الذي يستن بعد
 الانتفاء أن لم يحصل بوتر الإتيان لا التمثيل كأن حصل بأربع فبسن الإتيان بخامسة فإن
 حصل بوتر لم يسن بعده شيء قال صلى الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترًا وصرفه
 عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج

أن يستنجد أولاً بالحجارة ثم يتبعها ثانياً بالماء والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد ويجوز أن يقتصر المستنجد على الماء أو على ثلاثة أحجار يتقى بهن المحل أن حصل يتقى بهن المحل أن حصل الانتفاء بها والازاد عليها حتى يتقى ويستن بعد ذلك التثنية

(قوله فان أراد الاقتصار الخ) أى فان أراد الجمع فهو الافضل كما تقدم وان أراد الاقتصار الخ وقوله على أحدهما أى الماء أو الاجار وقوله فالماء أفضل أى ما لم ترغب نفسه عن الاجار فلم تطمئن اليها ولا فهي أفضل وكذا يقال في سائر الرخص (قوله لانه يزيل عين النجاسة وأثرها) أى بخلاف الاجار فانها تزيل عين النجاسة دون أثرها (قوله وشرط الاستنجاء بالجار الخ) أى ان أراد الاقتصار عليه والالم يشترط ذلك (قوله أن لا يجف الخارج) فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج آخر ولومن غير جنسه ويصل الى ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى وودى ودم وقيح بعد جفاف البول والا كفى الاستنجاء بالجار وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب وقيد بعضهم بما اذا كان الخارج الثاني من جنس الاول لكن قال بعض الفضلاء والمراد بكونه من الجنس أن يكون الثاني بحيث لو خرج ابتداء لكفى فيه الجار وهو تأويل بعيد ومع ذلك فالمعتمد الاول وان كان الشئ عطية ضعفه (قوله النجس) ذكره للإيضاح لا للاحتراز عن المني كما قيل لأن المني لم يدخل في كلامه السابق والمتنحس كالودود والحصاحم حكم النجس عند التلوث (قوله ولا ينتقل عن محل خروجه) أى عن المحل الذى أصابه عند الخروج واستقر فيه وان اتشرب حول المخرج فوق عادة الانسان بشرط أن لا يتقطع وأن لا يجاوز صفحة وحشفة فان تقطع بأن خرج قطعا في محل تعين الماء في المتقطع وكفى الجار في المتصل وان جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في الجار ولفظ ان لم يكن متصلا والاتعين في الجميع وكذا يقال في المنتقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنتقل فقط (قوله ولا يطرأ عليه نجس آخر) وكذا طاهر رطب بخلاف الطاهر الجاف ففيه نجس فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا أو جافا وطاهر رطب تعين الماء (قوله فان اتقى شرط من ذلك) أى المذكور من الثلاثة شروط وقوله تعين الماء أى لعدم اجزاء الجرحينئذ (قوله ويجتنب الخ) هذا شروع في آداب قاضي الحاجة بعد أن تكلم على الاستنجاء ففيه مع الترجمة الف ونشر مرتب فقد ذكر في الترجمة أن هذا الفصل معقود للاستنجاء وآداب قاضي الحاجة (قوله وجوبا) لما كان قول المصنف ويجتنب محتملا للوجوب والسند بصرح الشارح بقوله وجوبا لكن لا يجب الا اذا لم يكن ساترا وكان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغهما وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولذلك قيده الشارح بقوله ان لم يكن الخ فيجزم الاستقبال والاستدبار في هذه الصور الثلاثة فان كان ساترا يبلغ ثلثي ذراع فأكثر ولم يعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون كل من الاستقبال والاستدبار حينئذ خلاف الاولى على المعتمد وقيل يكون كل منهما مكروها وكل هذا في غير المعتدأ ما في المعتد فلا حرمه ولا كراهة ولا خلاف الاولى مطلقا نعم يكون كل منهما خلاف الافضل كما قاله ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة (قوله قاضي الحاجة) أى المتلبس بقضاءها بالفعل اذ لا يجب عليه الاجتناب الا في حال قضاءها بالفعل فقوله المهشى أى من يريد قضاءها لا يناسب الاجتناب الذى كلامنا فيه وان كان يناسب بعض الآداب كتحسين اليسار على اليدين عند دخول الخلا والتعوذ ونحو ذلك والحاصل أن بعض الآداب يناسب المتلبس بقضاء الحاجة بالفعل كالاجتناب المذكور وبعضها يناسب من يريد

(فان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل) لانه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط الاستنجاء بالجار أن لا يجف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنبى عنه فان اتقى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوبا قاضى الحاجة

قضاءها كالتعود ونحوه وبعضها يناسب من فرغ من قضائها كتقديم اليمن على اليسار عند الخروج وكقوله الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقي في منفعة وأخرج عن آذاه وشمل كلامهم غير المكلف لكن الوجوب في الاجتناب والتدب في غيره من بقية الآداب بالنسبة لوليها فيجب عليه أن يأمره باجتناب الاستقبال والاستدبار ويثب له أن يأمره باجتناب ما يأتي (قوله استقبال القبلة) أي عينها يقينا في القرب وظنا في البعد وكذا يقال في استدبارها ويحتمل أن المراد الجهة لقوله في الحديث ولكن شرعوا أو غزبوا واستوجبه بعضهم وقال به الرمي ثم اعتمد الأول والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهه لها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة وباستدبارها جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضا وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافا لمن قال لا يكون مستقبلا إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبالها بعين الخارج ولا يكون مستدبرا إلا إذا انغوط وهو قائم على هيئة الراكع وعلم مما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافا لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتقد أنه يحرم كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الغائط أي المكان الذي تقضي فيه الحاجة فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرعوا أو غزبوا وظاهر كلامهم أنه لا يحرم استقبال المحض واستدباره ببول أو غائط مع أنه أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه قد ثبت للمفضول ما لا يثبت للفاضل نعم إن كان استقباله أو استدباره على وجه بعد ازائه حرم ذلك بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره كما قاله ابن قاسم على ابن حجر ونقله عنه الشبرا المسمى على الرمي (قوله الآن) أي التي يجب استقبالها الآن وسيأتي محترزه في كلام الشارح وقوله وهي الكعبة سميت بذلك لتكعبها وارتفاعها وتسمى قبله لأنها ناقبها (قوله واستدبارها) أي القبلة الآن وهي الكعبة (قوله في الصحراء) أي الفضاء وهو ليس بقيد كما أشار إليه الشارح بقوله والبنيان في هذا كالصحراء فغير الصحراء مثلها في ذلك (قوله إن لم يكن الخ) إنما احتاج إلى هذا التقييد لكونه حله على الوجوب وحله الشيخ الخطيب على التدب لذلك قبله بما إذا كان مع ساتر مرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولا بد أن يكون للساتر عرض بحيث يستردن قاضي الحاجة على ما قاله الرمي وخالفه ابن حجر فقال لا يشترط أن يكون له عرض وارضاء ذيله كاف في ذلك ويكتفي بخورية مرتفعة وتسكن يده إذا جعلها ساترا ومثلها الدابة وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع فأكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به أو احتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط قائما فلا بد أن يكون ساترا من قدمه إلى سمرته لأن هذا حريم العورة (قوله أو كان) أي أو كان بينه وبين القبلة ساتر وقوله ولم يبلغ ثلثي ذراع أي إلا أن كفاه دون الثلثين لصغيره قاضي الحاجة كما علم مما مر (قوله أو بلغها) أي أو بلغ ثلثي ذراع (قوله والبنيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها وقوله كالصحراء أي التي اقتصر عليها المصنف فهي ليست بقيد كما مر (قوله بالشرط) أي المرتدين ثلاثة أشياء وقوله المذكور أي في قوله إن لم يكن بينه وبين القبلة ساتر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع

(استقبال القبلة) الآن
وهي الكعبة (واستدبارها
في الصحراء) إن لم يكن بينه
وبين القبلة ساتر أو كان
ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها
وبعد عنه أكثر من ثلاثة
أذرع بذراع الأدمي كما
قال بعضهم والبنيان في
هذا كالصحراء بالشرط
المذكور

(قوله الا البناء المعد) لو أسقط البناء لكان أولى ليشمل المعد في الصبراء ويصير معدا بقضاء الحاجة فيه ولو مرت مع العزم على العود اليه وهذا في غير الكنف وأما هي فتصير معدة بنهيها لقضاء الحاجة فيها وان لم تقض فيها بالفعل (قوله فلا حرمة فيه) أي ولا كراهة ولا خلاف الأولى نعم هو خلاف الأفضل كما قاله الشيخ ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة وقوله ملطفا أي وجد سائرا ولم يوجد بلغ ثلثي ذراع أو لا بعد عنه بأكثر من ثلاثة أولا (قوله وخرج بقولنا الآن) أي حيث قال استقبال القبلة الآن وهي الكعبة واستدبارها (قوله ما كان قبله أولا كبيت المقدس) أي كخزينة المقدس فهو على تقدير مضاف والكاف استقصائية لأنه لم يكن قبله سابقا لا بيت المقدس فإنه صلى الله عليه وسلم استقبال بيت المقدس ثم نسخ بالأمر باستقبال الكعبة (قوله فاستقباله واستدباره مكروه) وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة في الكعبة المشتركة من السائر بشرطه (قوله ويجتنب أدبا) أي ندبا وقوله قاضي الحاجة أي المتلبس بقضاءها بالفعل ولو غير مكلف لكن الذنب بالنسبة لوليه كما تقدم (قوله البول والغائط) وكذا البصاق والمخاط (قوله في الماء الراكد) أي الساكن الذي لا يجري ولا فرق فيه بين القليل والكثير كما يدل عليه تفصيل الشارح في الجارية نعم الكثير المستجر كالبحر الملح والبرك الكبار لا كراهة فيه إلا لافكره لما ورد أن الماء لئلا مأوى الجن والاستعاذة مع التسمية لا تدفع شرعتاتهم وهذا في المباح أو المملوك بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيحرم ولو مستجر فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضاه وانه كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بوله في الحمام في الشتاء قائما خيرا من شربة دواء ولو كان مباحا ومملوكا وتعين عليه الطهر به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره حرم عليه البول والغائط فيه (قوله أما الجارية الخ) مقابل للراكد وصحت المبالغة لأن فيه تفصيلا (قوله في القليل) محله اذ لم يلزم عليه تضييع بالنجاسة والاحرم وقوله دون الكثير أي فلا يكره إلا أن يكون لئلا يفكره لما تقدم من أن الماء ليسلا مأوى الجن ولو بال في البحر مثلا فارتفعت رغوته منه فهي طاهرة خلافا لما في الباب ما لم يتحقق كونها من البول كأن وجد فيها رائحة البول (قوله وبجث النووى تحريمه الخ) أي لانه يتنجس بذلك وردبانه يمكن طهره بالمكثرة فهو ضعيف إلا أن يحتمل على ما اذا كان ههناك تضييع بالنجاسة فانه يحرم حيث ذوالجل أولى من التضعيف (قوله ويجتنب) أي أدبا وقوله أيضا أي كما يجتنب ما تقدم (قوله تحت الشجرة) أي بجث تصل اليه الثمرة ومحل الكراهة اذا كانت الارض مباحة أو مملوكة ولا حرم ما لم يعلم أو يظن رضاهما ولو علم أو ظن ورود ماء على الارض يزيل النجاسة لم يكره والشجرة واحدة الشجر وهو ما له ساق يقوم عليه وأما النجم فهو ما لا ساق له كالقمح والبرسيم والمراد بالشجرة هنا ما يشمل ذلك كله (قوله المثمرة) أي التي شأنها الانحار وان لم تكن مثمرة بالفعل ولذلك قال الشارح وقت الثمرة وغيره نعم اذ لم يكن عليها ثمر وكان يجري عليها الماء من مطر أو غيره قبل أن تثمر لم يكره والمراد بالثمر ما يقصد من الشجرة أكلا كالفتح أو شفا كالياسمين أو استعمالا كالقرط (قوله وقت الثمرة وغيره) وفي بعض النسخ وغيرها والضمير راجع للوقت أو ما على الأولى فظاهر وأما على الثانية فلا كسابه التأنيث من المضاف

الا البناء المعد لقضاء الحاجة
فلا حرمة فيه مطلقا
وخرج بقولنا الآن ما كان
قبله أولا كبيت المقدس
فاستقباله واستدباره مكروه
(ويجتنب) أدبا قاضي
الحاجة (البول) والغائط
(في الماء الراكد) أما الجارية
فيكره في القليل منه دون
الكثير لكن الأولى اجتنابه
وبجث النووى تحريمه
في القليل جازيا كان
أورا كذا (و) يجتنب أيضا
البول والغائط تحت
الشجرة المثمرة وقت الثمرة
وغیره

اليه **(قوله ويجتنب)** أى أدبا وقوله ما ذكر أى البول والغائط **(قوله في الطريق المسلول)** للناس **(خبر اتقوا المعانين قالوا وما المعانين يا رسول الله)** قال الذى يتخلى فى طريق الناس أو فى ظلهم أى اتقوا سبب لعنهما كثيرا وهو التخلى فى طريق الناس أو فى ظلهم ولما نسبيا فى لعن الناس لهما كثيرا نسب اليهما بصيغة المبالغة والافهم ما معونان كثيرا من الناس لا لعانان وخرج بالمسلول المهجور فلا كراهة فيه ولو زلق أحد بسبب الحاجة التى قضاها فى الطريق فتلغ لم يضمن وإن غطاها بتراب أو نحوه لانه ضرورة لكن يستأن أن لا يغطيها لئلا يراها الناس فتنتفى عنها بخلاف الله إمامات إذا طرحها فى الطريق وتلف بها شئ فإنه يضمن لأن الابتناع بالطريق مشروط بسلامة العاقبة **(قوله وفى موضع الظل صيفا وفى موضع الشمس شتاء)** المراد منهما محل حديث الناس إن كان مباحا والابان كانوا يفتابون فيه أو يجتمعون للمكس ونحوه فلا يكره بل قد يجب أن أنفى الى منع المعصية **(قوله وفى الثقب)** بفتح المثناة واحد الثقب وضبطه الخطيب بضم المثناة والذى فى المختار أن الثقب بالفتح واحد الثقب وبالضم جمع ثقبه ومثله السرب بفتح السين والراء ويقال له الشق وهو ما استتال وقال العلامة المناوى السرب بيت فى الارض ومثله الغار والكهف لانه قد يكون فى ذلك حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه وإن غلب على ظنه أذى له أو لما فيه من الحيوان المحترم حرم عليه ذلك **(قوله وهو النازل المستدير)** يشمل ما حقره حالا وفيه بعد لأن العلة المتقدمة لاتأق فيه **(قوله ولا يتكلم)** أى لا يذكر ولا غيره فلو عطف حمد الله بقلبه ويناب عليه وإن كان لا يشاب على الذكر القلبى فيكون هذا مستثنى ولا يكره الهمس ولا التنخخ وظاهر كلامهم أن القراءة لا تحرم حينئذ وهو كذلك وإن قال الأذرى اللاتى بالتعظيم المنع **(قوله أدبا)** أى ندبا **(قوله لغير ضرورة)** تقييد للكرهية **(قوله قاضى الحاجة)** ظاهره أن هذا الأدب يختص بقاضى الحاجة وليس كذلك بل يعنى الداخل نحو كس أو وضع ماء لأن هذا الأدب متعلق بالمكان فقاضى الحاجة ليس بقيسد **(قوله على البول والغائط)** ظاهره أن الكراهة حال خروج الخارج فقط وبه قال الشيخ الخطيب وتبعه ابن قاسم فى شرح الكتاب والمعمد أن الكراهة تكون فيما قبله وفيما بعده ولو كان سرذابه طويلا جذا **(قوله فإن دعت الخ)** محترز قوله لغير ضرورة وقوله كن رأى الخ مثال لمن دعت ضرورة للكلام وقوله انسانا ليس بقيسد بل مثله كل حيوان محترم **(قوله لم يكره الكلام حينئذ)** أى حين اذ دعت ضرورة للكلام بل يجب أن يتحقق الاذى تذكير للانسان من الضرر ومثله الحيوان المحترم كما علمت **(قوله ولا يستقبل الشمس الخ)** أى عند طلوعهما أو غروبهما دون ما إذا صار فى وسط السماء فإنه لا يمكن استقبالهما حينئذ الا إذا نام على قفاه وحينئذ يبول على نفسه **(قوله والقمر)** ظاهر كلام المصنف كغيره ولو فى النهار وبجث بعضهم التقييد بالليل وهو المعقد لانه محل سلطانه بخلاف النهار **(قوله ولا يستدبرهما)** ضعيف فالمعقد عدم كراهة الاستدبار **(قوله أى يكرهه ذلك)** أى المذكور من الاستقبال والاستدبار وهو مسلم فى الاستقبال دون الاستدبار وتنتفى الكراهة بالسائر **(قوله لكن النووى الخ)** استدراك على ما قبله لانه ربما يوهى أنه لم يخالف فى ذلك النووى ولا غيره وقوله قال أن استدبارهما ليس بمكروه أى بخلاف استقبالهما فإنه

(و) يجتنب ما ذكر
(فى الطريق) المسلول
 للناس **(و) فى موضع**
(الظل) صيفا وفى موضع
(الشمس شتاء) (و) فى (الثقب)
 فى الاض وهو النازل
 المستدير ولفظ الثقب
 ساقط فى بعض نسخ المتن
(ولا يتكلم) أدبا لغير ضرورة
 قاضى الحاجة **(على البول**
والغائط) فإن دعت ضرورة
 الى الكلام كن رأى حية
 تقصد انسانا لم يكره الكلام
 حينئذ **(ولا يستقبل**
الشمس والقمر ولا
يستدبرهما) أى يكرهه
 ذلك حال قضاء حاجته
 لكن النووى فى الروضة
 وشرح المذهب قال أن
 استدبارهما ليس بمكروه
 وقال فى شرح الوسيط

مكروه وهذا هو المعتمد (قوله ان ترك الخ) أى وعدمه ليصح الاخبار بقوله سواء (قوله
أى فيكون مباحا) ضعيف بالنسبة للاستقبال (قوله وقال فى التحقيق الخ) غرضه بهذه
العبارة تأييد ما قبلها فى الجملة وهو ضعيف كما علمت (تمت) بقى من الآداب أن لا ينظر الى فرجه
ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يعيث يده ولا يلتفت يمينا وشمالا وأن يعد عن الناس
الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم سن لهم
الابعاد عنه وأن يستتر عن أعينهم ولو بارأه ذيله أو راحله أو وهدته وأن لا يبول فى موضع
هبوب ريح ثلاثعود عليه بالرشاش ولا فى مكان صلب لثلاثعود عليه الرشاش منه لصلاته
وأن لا يبول قائما وانما فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز على أن عائشة قالت من حدثكم
أن النبي قال قائما فلا تصدقوه وأن لا يدخل الخلا حافيا ولا مكشوف الرأس وأن يرفع ثوبه
لقضاء حاجته شيئا فشيئا ويسبله كذلك ويعتدي بآره فى قضاء حاجته لانه أسهل له وأن يقول
عند وصوله لمكان قضاء حاجته عند الباب بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث
ولا يتم السبله وانما أتى باسم الله حينئذ لان حفظه من الشياطين أمر ذو بال فلا يقال كيف
يأتى باسم الله مع أن دخول الخلا ليس بأمر ذى بال والخبث بضم خين جمع خيث والخبائث جمع
خبثية والمراد ذكر ان الشياطين وانهم وعقب انصرفه غفرا لك ثلاثا الحمد لله الذى أذهب
عني الاذى وعافاني وروى أن نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى أذاقني لذته وأبقى في
منفعته وأذهب عني آذاه وبقي له آداب أخر تطلب من المطولات *

(فصل)

آخر المصنف هذا الفصل عن الوضوء نظرا الى أن الوضوء يوجد أولا ثم تطرأ عليه النواقض
وبعضهم قدمه عليه نظرا الى أن الانسان يولد محدثا أى فى حكم المحدث بمعنى أنه يولد غير
متطهر (قوله فى نواقض الوضوء) اعترض التعبير بالنواقض بأن النقص ازالة الشيء من
أصله تقول نقضت الجدارا إذا أزلته من أصله فيقتضى التعبير بالنواقض أنها تزيل الوضوء من
أصله فيلزم بطلان الصلاة الواقعة به لانه كانه لم يكن والتعبير بالمبطلات يقتضى اشتراط تقدم
الطهارة وليس شرطا فالحدث السابق على الطهارة لم يتقدم له وضوء يطله والتعبير بأسباب
الحدث يقتضى أن الاسباب غير الحدث الا أن تجعل الاضافة بيانية أى أسباب هى الحدث
فالتعبير بالاحداث أولى من ذلك كله ولذلك عبر بها فى المنهج حيث قال باب الاحداث والمراد
بها الاسباب التى شأنها أن ينتهى بها الطهر وانما عبر بالشارح بالنواقض مجازاة لكلام المصنف
حيث قال والذى ينقض الوضوء الخ (قوله المسماة أيضا) أى كما هى مسماة بالنواقض وقوله
بأسباب الحدث قد علمت ما فى هذا التعبير من كونه يقتضى أن الاسباب غير الحدث الا أن تجعل
الاضافة بيانية أى أسباب هى الحدث والمراد به الاصغر المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق
والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته ويقال انه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقض الوضوء والحدث
لغة الشيء الحادث وقال بعضهم المنكر الذى ليس بمعتقد ولا معروف وعرفا يطلو على السبب
الذى شأنه أنه ينتهى به الطهر وعلى أمر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث
لا مرضخص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر

ان ترك استقبالهما
واستندابهما سواء أى
فيكون مباحا وقال فى
التحقيق ان كراهة
استقبالهما لأصل لها
وقوله ولا يستقبل الخ ساقط
فى بعض نسخ المتن
فصل فى نواقض الوضوء
المسماة أيضا بأسباب الحدث

الاعتباري الامر الذي اعتبره الشارع مانعاً من التسلاة ونحوها لا الامر الذي يعتبره
 الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد
 حكى أن الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المعطر **(قوله والذي ينتقض الخ)** هو وان كان
 مفرد القضا لكنه في قوة المتعدد لانه عام. معنى فلذلك صح الاخبار عنه بقوله خمسة أشياء
 فاندفع ما يقال لم يتطابق المبتدأ والخبر مع أنه يجب تطابقهما على أنه على تقدير مضاف أى أحد
 خمسة أشياء **(قوله أى يطل)** أشار الى أنه ليس المراد من قوله ينتقض معناه الاصل وهو
 أنه يزيل الشيء من أصله بل المراد أنه يطله من حينه لكن التعبير بقوله يطل يقتضى اشتراط
 تقدم الطهارة وليس شرطاً ولا يشمل غير الحدث الاول فيما اذا وقع منه أحداث متعددة لان
 غير الاول لم يطل الوضوء الا أن يقال المراد به لوطراً عليه أو بحسب الشأن **(قوله خمسة
 أشياء)** أى أحد خمسة أشياء وعدّها في المنهج أربعة أشياء نظراً الى أن النوم من جملة زوال
 العقل والمصنف لم ينظر لذلك بل جعله سبباً مستقلاً وانما أورد به بالذم كمرع دخوله في زوال العقل
 لانه قد زوال العقل بكونه بسكر أو مرض وزاد الشارح أوجنون أو غماء أو غير ذلك أى
 ما عدا النوم بقرينة ذكره قبل ذلك مستقلاً لاجل الاستثناء منه والنقض بها غير معقول المعنى
 فلا يقاس عليها غيرها فلا ينتقض بالبلوغ بالسن ولا بسر الامر بالجبل ولا بس فرج البهيمة
 ولا بأكل لحم جزور على المذهب في الاربعة ولا بالقهقهة في الصلاة وما روى من أنها تنقض
 فضيف ولا يخرج نجاسة من غير الفرج كالفصد والحجامة ولا بشفاة دائم الحدث لان طهره
 لم يرفع حدثه ولا ينزع الخلف لانه يوجب غسل الرجلين فقط **(قوله أحدها)** أى الخمسة أشياء
(قوله ما خرج) أى خروج ما خرج فهو على تقدير مضاف لان الحدث انما هو خروجه لا تنفس
 ما خرج والمراد خروجه بيقينه وهكذا ما بعده من الاسباب يعتبر فيها اليقين فلو تيقن الطهر ثم شك
 هل أحدث أو لا لم يضر لان الاصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في رافعها فلو توضحاً حينئذ
 للاحتياط ثم تحقق الحدث لم يكفه ذلك الوضوء بخلاف ما لو تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه
 يضر لان الاصل بقاء الحدث فلو توضحاً حينئذ ثم تبين أنه كان محدثاً صح وضوءه ذلك واحترز
 بقوله ما خرج عما دخل فلو أدخل عوداً في دبره فلا تنقض به حتى يخرج **(قوله من السيلين)**
 أى من أحدهما وفسر الشارح السيلين بالقبل والدبر لان كلاهما سيل أى طريق لخروج
 الخارج منه وان كان في القبل سيلان سيل للبول وسيل للمني والتعبير بالسيلين جرى على
 الغالب لانه لو خلق للرجل ذكران أو لسمرة فرجان تنقض الخارج من كل منهما كما ذكره
 في المجموع **(قوله من متوضي)** انما قيد بذلك نظراً لكونه ناقضاً بالفعل ولو أسقطه لكان أولى
 لان المنظور اليه الشأن فلو خرج من المحدث يقال له حدث أيضاً كما علم مما مر وقوله حتى يخرج به
 الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه وانما تجب ازالة النجاسة عنه فقط وقوله واضح أخذ
 الشارح محترزه بقوله والمشكل الخ **(قوله معتاداً)** كان الخارج الخ تعميم في الخارج ولبقى
 تعميمات أخرى سوى ما خرج طوعاً أو كرهاً عمداً أو سهواً جافاً أو رطباً انفصل أولاً وانما تركها
 الشارح للاختصار **(قوله أو نادراً)** المراد به ما لا يكثر وقوعه بأن يخرج على خلاف
 العادة **(قوله كدم)** أى ولو من الباسور قبل خروجه بخلافه بعد خروجه فلو خرج الباسور

(والذي ينتقض) أى يطل
 (الوضوء خمسة أشياء)
 أحدها (ما خرج من)
 أحد (السيلين) أى القبل
 والدبر من متوضي حتى
 واضح معتاداً كان الخارج
 كبول وغائط أو نادراً كدم

ثم توضح أن خروج منه دم فلا ينقض وكذا الخروج من الباسور النابت خارج الدبر وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه وكذا خروج المقعدة ولا يضر دخولها ولو بقطنة (قوله وحصا) سواء انعقد من النجاسة بأن أخبر بانعقادها عدلان طبيبان ويكون نجساً أولاً كأن ابتلعه ثم خرج من فرجه ويصح طاهر (قوله نجسا الخ) نعميم نان وقوله كهذه الامثلة أي التي هي البول والغائط والدم والحصا ان انعقد من النجاسة والافهون من قسم الطاهر وان كان ينقض أيضاً (قوله كدود) وان لم ينقض فيكني خروج رأس الدودة وان عادت (قوله الا المني) أي مني الشخص نفسه الخارج منه أول مرة ومثله الولد الجاف على المعتد لان الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء ومعنى كونه جافاً أنه خرج منها بلا بلل ولو ألفت بعضه ولو جافاً فنقض وخروج بقولنا مني الشخص نفسه مني غيره كأن جامعهم انسان في دبره فاذا اغتسل وتوضأ ثم خرج ذلك المني من دبره فنقض وبقوانا الخارج منه أول مرة ما اذا خرج منه ثانياً كأن خرج منه المني فأعاده في ذكره ثم توضأ فخرج منه ثانياً فإنه ينقض (قوله الخارج باحتلام) ليس قيد ابل كذلك اذا انظر فأمني أو تفكر فأمني وانما خص الاحتلام بالذكر لانه الغالب والحاصل أن الذي يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ستة نظمها بعضهم في قوله

ان الوضوء مع الجنابة يتفق في ستة أخبارها لا تدحض
نظروها كثر نوم يمكن ايلاجه في خرقه هي تقبض
وكذلك في ذكر وفرج بهيمة ست أتت في روضة لا تنقض

وزيد المحرم والصغيرة ونظمها بعضهم في بيت فقال

وكذا الوطء صغيرة أو محرم هذي ثمان نقضها لا يعرض

(قوله متوضئ يمكن مقعده) بخلاف ما اذا كان غير ممكن فان وضوءه ينقض بالنوم وعلى كل حال فالمني غير ناقض فالتقييد بذلك تصور لبقاء الوضوء مع خروج المني لالكونه غير ناقض (قوله فلا ينقض) لانه أوجب الغسل فلما أوجب أعظم الامرين بخصوصه وهو خصوص كونه منياً فلا يوجب أدونهما بعمومه وهو عموم كونه خارجاً عن المحصن فإنه لما أوجب أعظم الامرين وهو الرجم بخصوصه وهو خصوص كونه زناً المحصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعمومه وهو عموم كونه زناً وانما أوجب الحيض والنفاس مع إيجابهما الغسل لانهما ينشعان من صحة الوضوء اذا طرأ عليهما فلا يجامعانه اذا طرأ عليهما بخلاف خروج المني يسع معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه (قوله والمشكل الخ) محترز الواضح المتقدم في كلامه وقوله بالخارج من فرجه جميعاً فان خرج من أحدهما فلا ينقض وضوءه وهذا في المشكل الذي له آلة الرجال وآلة النساء فان كان له ثقبه لا تشبه آلة الرجال وآلة النساء فنقض الخارج منها كالثقب المنفتح في أي موضع من البدن فيما اذا كان الفرج منسداً انسداداً أصلياً أو من تحت المعدة فيما اذا كان منسداً انسداداً عارضاً والمراد بالمعدة هنا السرة وان كانت في اللغة والطب مستقر الداهم من المكان المتخسف تحت الصدر الى السرة (قوله والثاني) أي من نواقض الوضوء (قوله النوم) أي يقينا فلو شك هل نام أو نعى فلا ينقض ومن

وحصا نجسا كهذه الامثلة
أو طاهر كدود الا المني
الخارج باحتلام من
متوضئ يمكن مقعده من
الارض فلا ينقض والمشكل
انما ينقض وضوءه
بالمخرج من فرجه جميعاً
(و) الثاني النوم

علامات النوم الرؤيا ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه وعرفوا النوم بأنه زوال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الاجتوة الصاعدة من الجوف ولو نام غير متمكن واخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شيء وجب عليه الوضوء لأن النوم على هذه الحالة ناقض فانه مظنة لخروج شيء منه ونزلوا المظنة منزلة المثنية وان كان يجب عليه تصديق المعصوم ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا ينتقض وضوءه بنومه ومثله بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم لا يستغرقون في نومهم كما يشهد له حديث نحن معاصر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا (قوله على غير هيئة المتمكن) أما اذا نام على هيئة المتمكن فلا ينتقض وضوءه ولو كان مستند المألولة لسقط لامن خروج شيء من دبره حينئذ ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله وان اعتاده لأن شأنه الندرة ولو أخبره معصوم أو عدد التواتر بأنه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخروج حينئذ بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك فانه لا ينتقض لأن خبره انما يقيد الظن ويقين الطهارة أقوى فيستحب كما قاله الرملي خلافا لابن حجر ودخل في ذلك ما لو نام محتبيا ولا فرق بين الخيف وغيره كما صرح به في الروضة وغيرها نعم ان كان بين مقعده ومقره تحجاف انتقض وضوءه ما لم يحس بنحو قطن ولوزالت إحدى أليته عن مقعره فان كان قبل انتباهه يقينا انتقض وضوءه والا فلا ويسن لمن نام متمكنا الوضوء خروج من الخلاف ولو نام متمكنا في الصلاة لم يضرب نعم ان كان في ركن قصير وطال بطلت صلاته كما قاله الرملي في مبطلات الصلاة (قوله وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض) واسقاط هذه الزيادة أولى لأن الأرض ليست بقيد كما ذكره الشارح فلونام وممكن مقعده على ظهر دابة أو على فرس أو نحو تين فلا تنتقض فمثل الأرض غيرها فلا مفهوم لها (قوله بتعده) متعلق بالمتمكن وليس من المتن وقد يتبادر من الشارح أنه من المتن على ما في بعض النسخ (قوله والأرض ليست بقيد) غرضه بذلك الاعتراض على النسخة التي فيها الزيادة وبجواب بأن ذكرها في بعض النسخ للغالب (قوله وخروج المتمكن الخ) هذا اذا دخل في منظوق المتن لانه من صور غير هيئة المتمكن فتعسير الشارح بالخروج بالنظر للمفهوم وكان الاظهر أن يقول ودخل في غير هيئة المتمكن الخ (قوله ما لو نام فاعد غير متمكن) أي لكونه مائلا على أحد شقيه وقوله أو نام قائما أو على قفاه لو قال أو نام غير فاعد لكان أولى وأعم (قوله ولو متمكنا) غاية في كل من القائم ومن نام على قفاه كأن ألصق كل منهما مقعده بنحو مخددة أو عمود وقال الشيخ عطية الصواب رجوع الغاية للاخير فقط وأما الاول وهو من نام قائما متمكنا فلا ينتقض وضوءه اه وقد تنفide عبارة الشيخ الخطيب وهي ولا متمكن لمن نام على قفاه ملصقا بمقعده بمقره فقد اقتصر على من نام على قفاه فيقتضي اختصاص الغاية هنا به فتأمل (قوله والثالث) أي من نواقض الوضوء (قوله زوال العقل) أي ولو متمكنا لأن التمكن مرفوض هنا بخلاف النوم والعقل لغة المنع وشرعا يطلق بمعنى التمييز ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقيح وعلى الغريزي ويعرف بأنه صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات التي هي الحواس الخمس وهو قسمان وهي وكسبي فالوحي ما عليه من طائفة التكليف والكسبي ما يكتسبه الانسان من تجارب الدهر وانما يسمى عقلا لانه يمنع صاحبه

على غير هيئة المتمكن (وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخروج المتمكن ما لو نام فاعد غير متمكن أو نام قائما أو على قفاه ولو متمكنا) (و) الثالث زوال العقل

من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال لا عقل لمرتكب الفواحش والناس متفاوتون فيه
فمنهم من معه منه وزن حبة أو حبتين ومنهم من معه منه وزن درهم أو درهمين وهكذا
واختلف العلماء في مقارن قلب القلب وقيل الرأس والاصح أنه في القلب وله شعاع متصل
بالدماغ ولذلك قال بعضهم هو شجرة في القلب وأغصانها في الرأس وسيأتي في الجنائيات أنه لا
قصاص فيه للاختلاف في عمله وهل هو أفضل من العلم أو العلم أفضل منه فقال ابن حجر بالأول
لأنه منبعه وأسه والعلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وقال الرملي بالثاني
وهو المعتمد لاستزامته ولأن الله يوصف بالعلم لا بالعقل ولذلك قال بعض الأكابر حاكيا
لذلك عن لسان حالهما

علم العليم وعقل العاقل اختلعا * من ذا الذي منهما قد أحرز الشرفا
فالعلم قال أنا أحرز غايته * والعقل قال أنا الرحمن بي عرفا
فأفصح العلم أفصاحا وقال له * بأينا الله في فرقانه انصنا
فبان للعقل أن العلم سيده * فقبل العقل رأس العلم وانصرفا

وهذا الخلاف مما لا طائل تحته (قوله أي الغلبة عليه) إنما فسر الشارح زوال العقل بالغلبة
عليه لأن العقل بمعنى الصفة الغريزية لا ينزلها السكر والمرض والاعتماد بل لا ينزلها إلا الجنون
نعم ينبغي بذلك فيغلب عليه فيستتر وهذا الاعتماد يحتاج له إذا أريد العقل الغريزي وأما إذا
أريد التمييز كما هو أحد اطلاقيه فلا حاجة لذلك لأن التمييز يناله جميع ذلك وهذا هو الأحسن
وأما قول المحشي "إنما فسر بذلك لاخراج النوم فلا يكثر رقيقته نظرا لأن هذا التفسير يشمل
النوم لأنه يغلب العقل ولذلك قال الغزالي "الجنون ينزل العقل والاعتماد يغمره والنوم يستره
وأما التكرار فيندفع بأن المراد زوال العقل بغير النوم كما تقدمت الإشارة إليه (قوله بسكر أو
أي ولو لم يعمد به فينتقض وضوءه وإن لم يأنه به وهو زوال الشعور مع بقاء القوة والحركة
في الأعضاء وعلم من ذلك أن أوائل السكر التي لا يزول فيها الشعور لا تنتقض الوضوء وهو كذلك
(قوله أو مرض) أي بحيث يكون كالاعتماد فإذا غلب على عقله من المرض انتقض وضوءه
(قوله أو جنون) ومنه الخبل والماليخوليا وغيرهما من بقية أنواعه وهو زوال الإدراك
بالحكمة مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء (قوله أو اعتماد) أي بغير المرض لذكره قبل والافه
من المرض ولذلك جاز على الأنبياء وهو زوال الشعور من القلب مع النور في الأعضاء وهو غير
ناقض في حق الأنبياء كأنهم ومن الاعتماد ما يقع في الحمام وإن قل فينقض الوضوء فليتنبه
له فإنه يغفل عنه كثير من الناس (قوله أو غير ذلك) كالسحر وما يحصل من تناول دواء
أو نحو (قوله والرابع) أي من نواقض الوضوء (قوله لمس الرجل المرأة) هكذا في بعض
النسخ والاضافة فيه من اضافة المصدر لفاعله أن جعل الرجل فاعلا والمرأة مفعولا أو من
اضافة المصدر لمفعوله على عكس ذلك وفي بعض النسخ لمس المرأة باسقاط الرجل من كلام المتن
لكن زاده الشارح ويجري فيه ما ذكر من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله وزيادة الرجل
على بعض النسخ مغيرا لأعراب المتن اللفظي وهو معيب عندهم وهناك قول بجواز نظر الكون
الشرح والمتن كالشيء الواحد لكن غالب النسخ فيها لفظ الرجل من المتن وينتقض وضوء كل

أي الغلبة عليه (بسكر أو
مرض) أو جنون أو اعتماد
أو غير ذلك (وم الرابع) لمس
الرجل المرأة

منهما مع لذة ولا عهد أبوسهوا أو كرها ولو كان الرجل هرماً ومسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأدمى حيث تحققت المخالفة في الذكورة والانوثة التي هي أول شروط النقض باللمس وهو أن يكون بين مختلفين ذكورة وأنوثة تخرج بذلك الرجلان والمرأتان والخنثيان والخنثى والرجل والخنثى والمرأة ثانیاً أن يكون بالبشرة تخرج الشعر واللسن والظفر فلا تنقض بشئ منها بخلاف العظم إذا كسط فإنه ينقض ثالثاً أن يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفاً عند أرباب الطبائع السليمة فلو لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا تنقض رابعاً عدم المحرمية فلو كان هناك محرمية ولو احتمالاً فلا تنقض خامساً أن لا يكون بجائل فلو كان بجائلاً ولو رقيقاً فلا تنقض وبعلم غالبهما من كلام المتن والشارح ولتصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا تنقض في الأولى وينقض في الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انخلعت من صورة إلى صورة وأما لو مسخ الرجل امرأة أو عكسه فإن قلنا بأنه تبدل عين تغير الحكم وإن قلنا بأنه تبدل صفة لم يتغير ولو مسخ حجراً فكذاك ويحتمل الجزم بعدم النقض ولو مسخ النصف حجراً دون النصف الآخر فيتحقق النقض بالنصف الباقي وفي النصف الممسوخ حجراً ما تقدم ويحتمل أن يجعل النصف الحجري كالظفر ولا ينقض العضو المبان ولو وجد جزء امرأة فإن كان بحيث يطبق عليه اسم المرأة نقض والا فلا (قوله الاجنبية) أي بقينا قد فسرنا الشارح بقوله غير المحرم تخرج المحرم فلا تنقض بالسها ولوشك في المحرمية فلا تنقض لأن الظاهر لا يرفع بالشك وذلك كما لو اختلطت محرمه بأجنبيات غير مصورات وتزوج واحدة منهن فلا نقض أيضاً على المعتمد خلافاً لابن عبد الحق كالخطيب وكذا زوجته إذا استلحقها أبوه ولم يصدقه فإن النسب يثبت ولا ينفسخ نكاحه ولا ينقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الأحكام قال بعضهم وليس لنا من ينكح أخته في الإسلام الا هذا (قوله ولو بميتة) وكذا عكسه فلو قال ولو كان أحدهما ميتاً كان أعم ووقع للنووي في رؤس المسائل أنه رجع عدم النقض بلمس الميت والميتة وعدم السهو ولا ينقض وضوء الميت (قوله والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى الخ) أي وليس المراد بهما الذكر البالغ والأنثى البالغة وإن كان ذلك حقيقة فتعنيهما الخارج الصبي والصبية وإن بلغا حد الشهوة (قوله بلغا حد الشهوة) أي بقينا فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكورة في الرجل وميل القاب في المرأة وقوله عرفاً أي عند أرباب الطبائع السليمة كالامام الشافعي والسيدة فتيمة ولا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حد الشهوة بخلاف ما لو بلغاها وإن اتفقت بعد ذلك لنحوهم لأنه ما من ساقطة الا ولها لاقطة (قوله والمراد بالمحرم) أي الذي هو مفهوم الاجنبية (قوله من حرم نكاحها) خرج بذلك من لا يحرم نكاحها وهي الاجنبية السابقة وقوله لاجل نسب أي قرابة كافي الآم والبنت والاخت وقوله وأرضاع كالأتم من الرضاع والاخت من الرضاع وقوله أو مصاهرة أي ارتباط يشبه القرابة كافي أم الزوجة وبنتها وزوجة الاب وزوجة الابن وخرج بذلك أخت الزوجة وعمتها وحالتها وأتم الموطوءة بشبهة وبنتها وزوجاته صلى الله عليه وسلم فإن كلا منهن ليس محرماً لان تحريم نكاحهن ليس لاجل نسب ولا رضاع ولا مصاهرة ولا لاجل التوضيح عدل عن قوله سم في تعريف المحرم من حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها تخرج بقولهم على التأيد

الاجنبية غير المحرم ولو
ميتة والمراد بالرجل والمرأة
ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة
عرفاً والمراد بالمحرم من حرم
نكاحها لاجل نسب
أو رضاع أو مصاهرة

أخت الزوجة وعمتها وحالتها فان تحريرهن ليس على التأيد بل من جهة الجمع وبقولهم بسبب
 مباح بنت الموطوءة بشبهة وأمتها لان تحريرهما ليس بسبب مباح اذ وطء الشبهة لا يتصف باباحة
 ولا غيرها وبقولهم لحرمته أزواجه صلى الله عليه وسلم فان تحريرهن لحرمته صلى الله عليه وسلم
 وأما زوجات بقية الانبياء فهل يحرم من على سائر الامم أو لافيه خلاف والذي نقل عن الشيخ
 الحنفى أنهم يحرم من على الامم لا على الانبياء بخلاف زوجات نبينا صلى الله عليه وسلم فانهم
 يحرم من على الانبياء كما يحرم من على الامم لانهم من أئمة ولولم يدخلهن بخلاف أمانه فلا يحرم
 على غيره الا ان كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره قوله يخرج الخ
 وقوله ما لو كان هناك طائل أى ولورقية ينع اللبس ولو كثر الوسخ على البشرة فان كان من
 العرق نقص لمسه لانه كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان متبججدا من غبار **(قوله)**
 والخامس وهو آخر النواقض انما قال وهو آخر النواقض للاشارة الى أن قوله ومس حلقة دبره
 من جملة الخامس كما سيأتى لكن انما ينتقض وضوء الماس دون المسوس بخلاف اللبس فانه
 ينتقض وضوء كل من اللباس والملموس وهذا أحد الامور الثمانية التي يخالف فيها المس اللبس
 ثانياً انه لا يشترط في المس اختلاف النوع ذكورة وانوثة بخلاف اللبس فانه يشترط فيه
 ذلك ثالثها أن المس قد يكون في الشخص الواحد بخلاف اللبس فانه لا يكون الا بين اثنين
 رابعها أن المس لا يكون الا باطن الكف بخلاف اللبس فانه يكون بأى جزء من البدن
 خامسها أن المس يكون في المحرم وغيره بخلاف اللبس فانه يختص بغير المحرم سادسها أن مس
 الفرج المبان ينتقض بخلاف لمس العضو المبان سابعها المس بالفرج بخلاف اللبس فانه
 لا يختص به ثامنها أن المس لا يتعدي بلوغ حد الشهوة بخلاف اللبس فانه يتعدي بذلك كما تقدم
(قوله مس فرج الآدمى) أى ولو هو والمراد بفرج الآدمى قبله ولو لم يأتنا حيث سمي فرجا
 ولو أشل وهو في الرجل جميع الذكر ولا ما تنبت عليه العانة وفي المرأة ملتقى شفرها أى
 شفرها الملتقيان وهما حرفا الفرج لا ما فوقهما مما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحم
 النائفة في أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلاً بخلاف ابن حجر
 في قوله بأنه غير ناقض ومجمله بعد قطعه ناقض أيضاً كما قاله الشهاب الرملى في حواشى الروض
 وقال الشمس الرملى كابن قاسم في شرح الكتاب انه لا ينتقض ومجمله قطع الفرج المحاذى
 لما كان ناقضاً ناقض أيضاً وانقيد بالآدمى يخرج البهيمة وأما الجنى فهو كالأدمى بناء على
 حل منا تحتنا لهم وهو المعتمد ولو مس الحنفى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الاعادة بمن ظن
 الطهارة صلى ثم بان محدثاً **(قوله يباطن الكف)** أى ولو شلاه أو تعددت الزائدة ليست على
 سمت الاصلية ولو اشتبهت الزائدة بالاصلية كان النقص منوطاً بهما لا باحدها ما لا ينتقض
 بالمشك وان أوهم كلام المحشى خلاف ذلك ولو خلق له في بطن كفه سلعة نقض المس بجميع
 جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له اصبع زائدة في باطن الكف فان كانت غير
 مسامة نقض المس يباطنها وظاهرها كالسلعة وان كانت مسامة نقض يباطنها دون ظاهرها
 أو في ظهر الكف فان كانت غير مسامة لم تنتقض لظاهرها ولا باطنها وان كانت مسامة نقض
 باطنها دون ظاهرها على المعتمد في ذلك وانما سميت كفا لانها تكف الاذى عن البدن **(قوله)**

وقوله (من غير طائل)
 يخرج ما لو كان هناك
 طائل فلان نقض حيث
 (و) الخامس وهو آخر
 النواقض (مس فرج
 الآدمى يباطن الكف)

من نفسه وغيره) تعميم في فرج الآدمي فلا فرق بين أن يكون من نفسه لخبر من مس فرجه
فليس وضاً أو من غيره لانه أخش لهتك حرمة غيره بل ثبت أيضاً في رواية من مس ذكر اقلبتوضاً
وهو شامل لنفسه وغيره وأما خبر عدم النقض بمس الفرج ففسوخ كما قاله ابن حبان وغيره
(قوله ذكر الأوتى) هو وما بعده تعميم في الآدمي (قوله ولفظ الآدمي) ساقط في بعض نسخ
المتن لكن ذكره أولى للخروج البهيمه وان كان لا يظهر بالنسبة للجني على ما مر ففعل المفهوم فيه
تفصيل فلا يعترض به (قوله وكذا قوله) أي ساقط من بعض نسخ المتن أيضاً وهو أولى لأن
ذكره لا فائدة فيه فإن الفرج شامل له لكن نص عليه للخلاف فيه فهو من جملة الخماس من
النواقض (قوله مس حلقة دبره) بسكون اللام على الافصح وحكى أن يونس فتحها قال
الدميري ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث (قوله أي الآدمي) تنبيه للضمير ومثله الجني
على ما تقدم (قوله ينقض) ظاهره أنه خبر عن قوله مس حلقة دبره لجعله مبتدأ وقد رله خبراً
تكون مس مثله مستقلة لأجل الخلاف فيها وظاهر المتن أنه عطف على ما قبل (قوله على القول
الجديد) هو المعتمد وقوله وعلى القديم ضعيف (قوله والمراد بها) أي بالحلقة وقوله ملتي المنفذ
بفتح الدال كتعد أي المنفذ المتني كقم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته (قوله ويباطن الكف)
أي والمراد بباطن الكف وقوله الراحة سميت بذلك لأن الشخص يرتاح عند الاتكاء عليها مثلاً
وقوله مع بطون الاصابع وكذلك سلعة ناشئة في بطن الكف كما تقدم (قوله وخرج بباطن
الكف ظاهره) كان الأولى بظاهاها بالتأنيث لأن الكف مؤنثة وعند الامام أحمد ينقض
الظاهر كالباطن (قوله وحرفه) أي حرف الكب وكان الأولى التأنيث لما علمت وهو شامل
لحرف الراحة وحروف الاصابع (قوله ورؤس الاصابع) فإذا هرش الانسان ذكره بها فلا
نقض (قوله وما بينها) أي من المقر المعروفة ومن أصل الاصابع الى رؤسها (قوله فلا ينقض
بذلك) أي بما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورؤس الاصابع وما بينها لخروجها عن سميت الكف
(قوله أي به) التحامل اليسير) انما قيد بذلك ليعقل غير الناقض من رؤس الاصابع اذ الناقض
هو ما يستتر عند وضع احدي الراحتين على الاخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير
لكثر غير الناقض وقل الناقض وفي الابهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر (تمة) من
القواعد المقررة التي نبني عليها كثير من الاحكام استصحاب الاصل وطرح الشك وإبقاء
ما كان على ما كان ومن ذلك أن لا يرتفع يقين حدث أو ظهر بظن ضده كما تقدمت الإشارة اليه

(فصل — ل)

لما تكلم على أول قاصد الطهارة وهو الوضوء شرع يكلم على ثانیها وهو الغسل وهو بضم
الفين على الاشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن وبفتحها في غسل بعضه أو غيره كالنوب
والفتح هو الافصح عند اللغويين. طلقاً وهو التماس كما يقتضيه قول الخلاصة
* فعل قياس مصدر المعتدى * من ذى ثلاثة البيت ويطلق الغسل بالضم على الماء الذي يغسل
منه وأما الغسل بالكسر فامم لما يضاف الى الماء من عدد رواشنان وصابون ونحوها (قوله في
موجب الغسل) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوبه فالسبب هو الموجب بالكسر
والغسل هو الموجب بالفتح وموجب الغسل مفرد مضاف فيم فساوى التعبير بوجبات الغسل

(قوله)

من نفسه وغيره ذكر الأوتى
صغيراً أو كبيراً حباً أو ميتاً
ولفظ الآدمي ساقط في
بعض نسخ المتن وكذا قوله
(ومس حلقة دبره) أي
الآدمي ينقض (على)
القول (الجديد) وعلى
القديم لا ينقض من الحلقة
والمراد بها ملتي المنفذ
وباطن الكف الراحة مع
بطون الاصابع وخرج
باطن الكف ظاهره وحرفه
ورؤس الاصابع وما بينها
فلا ينقض بذلك أي بعد
التحامل اليسير
(فصل — ل)
في موجب الغسل

(قوله والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً) أى سواء كان ذلك الشيء بدنأً ولا وسواء كان
 بنيةً أو لا فالعنى اللغوى فيه عموم من وجهين **(قوله وشعر عسيلانه)** أى الماء ويؤخذ من
 تعبيرهم بالسيلان دون الاسالة أنه لا يشترط فعل الفاعل فالمراد بالغسل الانفسال وان لم يكن
 بفعل فاعل كما لو وقع في النهر ونوى الغسل فانه يكفي وقوله على جميع البدن بخلاف غيره من
 بعض البدن أو غيره بالكيفية فهذه أقول خصوصية في المعنى الشرعى وقوله بنية مخصوصة أى
 ولو مندوبة كما في غسل الميت فإن النية مندوبة فيه وأما النية في وضوئه فواجبة مع أن
 وضوؤه مندوب ولذلك يقال له شيء واجب ونيته سنة ولنا شيء مندوب ونيته واجبة وهذه ثانياً
 خصوصية في المعنى الشرعى ففيه خصوصيتان وبالجملة فكل غسل شرعى غسل لغوى ولا
 عكس عكس لغوياً وان كان يعكس عكساً مطلقاً فيقال بعض الغسل اللغوى غسل شرعى
(قوله والذي الخ) هو مفرد لفظاً متعدد معنى فلذلك سح الاخبار عنه بقوله ستة أشياء على أنه
 على تقدير مضاف أى أحدث ستة أشياء لفصل التعاقب بين المبتدأ والخبر كما تقدم تفسيره وقوله
 يوجب الغسل أى يترتب عليه وجوبه لكن على التراخي ويتضمن بارادة نحو الصلاة ولا يجب
 على الفور اصالته ولو على الزانى كما قاله الرملى خلافاً لابن العمد ولا نظير لكونه عاصياً بزه لان
 المعصية قد انقضت ويجب في خروج المني ونحو الحيض بالخروج بشرط الانقطاع **(قوله)**
 ستة أشياء أى أحدث ستة أشياء كما علمت واستشكل عداساً ستة بانه ان اعتبر ما يتوقف على
 نية فهي خمسة لاسية لان غسل الميت لا تجب فيه نية وان اعتبر ما هو أعم من ذلك فيشمل ما لا
 يتوقف على نية فهي سبعة لاسية بعد تنجيس كل البدن أو بعضه واشتبه واجيب بأن مختار الثاني
 ونفع كون تنجيس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه موجباً للغسل لان الواجب فيه ازالة
 البجاسة ولو بكشط الجلد **(قوله ثلاثة منها)** أى من الستة **(قوله تترك فيها الرجال والنساء)**
 أى يكون كل من الرجال والنساء محللاً لها والمراد بالرجال الذكور وان لم يكونوا بالغين والنساء
 الاثبات وان لم يكن بالعات لان التقاء الختانين يتأتى ولو من الصبي والصبية ويجب عليهما
 الغسل بعد الكمال بالبلوغ لكن يؤمران به قبله كالوصوء وأما انزال المني فلا يتأتى الا مع
 البلوغ والموت يكون قبل البلوغ وبعده **(قوله وهي)** أى الثلاثة التي تترك فيها الرجال
 والنساء وقد أخبر عن ذلك بقوله التقاء الختانين وما عطف عليه وقول الشارح ومن المشترك
 انزال الخ حل معنى لاحتلام اعراب ومثله ما بعده فليس اشارة الى تقدير خبر لذلك **(قوله التقاء)**
 الختانين أى تحاذيهما يقال التقى القاربان اذا تحاذيا فالمراد بالتقاء الختانين تحاذيهما بسبب
 الدخول لا مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم ايجاب ذلك للغسل بالاجماع والمراد بالختانين
 ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفاضاً وهو محل قطع البظر والتعبير
 بهما جرى على الغالب والافلاو والجر دأ وغيرهما لاحتشافة في فرج آدمى أو أوج الرجل
 حشفته أو قدروها من مقلوعها في فرج بهيمة أو دبر ووجب الغسل مع أنه لم يلق الختانان فيما
 ذكر وانما عبر به المصنف بتركها بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان
 فقد وجب الغسل وهو موجب للغسل وان لم ينزل والاخبار الدالة على اعتبار الانزال كغيرها
 الماء من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان أنزل **(قوله)**

والغسل لغة سيلان الماء
 على الشيء مطلقاً وشرحا
 سيلانه على جميع البدن
 بنية مخصوصة والذي
 يوجب الغسل ستة أشياء
 ثلاثة منها تترك فيها
 الرجال والنساء وهي التقاء
 الختانين

ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج الخ) فهو المراد من الالتقاء على سبيل المجاز من التعبير بالمزوم
وارادة اللازم والمراد بالإيلاج الولوج والدخول ولولا قصد ولوحالة النوم ولا فرق في المولج
بين أن يكون آدميا ولوغ غير ميمزأ وبهيمة كقرد وتعتبر حشفته بجحشفة آدمي المعتدل ان لم يكن
لها حشفة (قوله حتى واضح) قيدان سميأتى محترزهما في كلامه لكن ربما خرج عن العبارة
ما لو استدخلت امرأة حشفة الميت في فرجها مع أن ذلك يوجب الغسل عليها فكان الأولى
اسقاط لفظ حتى نعم الميت لا بعد غسله كما سميأتى (قوله غيب) لاجابة له لا غناء الإيلاج عنه
(قوله حشفة الذكر) أى كاهها وان طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها كالموتى ذكره وأدخل
قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الذكر بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب
الغسل على ادخال جميعه بل على قدر الحشفة فقط نعم ان تحزن من أسفله بصورة تحزن الحشفة
فالعبرة بالحز والحشفة ما فوق الختان كما في القاموس ومثله في الصحاح ولوشق ذكره نصفين
فأدخل أحدهما في زوجة والآخرى في زوجة أخرى وجب الغسل عليه دونهما ولو أوج
أحدهما في قبلها والآخرى في دبرها وجب الغسل عليهما ولو كان ذكران أصليان أجنب بكل
منهما أو أحدهما أصلي والآخر زائد فان لم يتميزا لعبرة بهما معا وان تميزا لعبرة بالأصلي
ولا عبرة بالزائد ما لم يسامت وشمل ما ذكر ما لو كان الذكر أشل أو غير منتشر أو كان عليه خرقه
ولو غليظة أو كان مبنا بحيث يسمى ذكر الكنى لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع
منه وانما يجب على المولج فيه وكذا الفرج من المرأة اذا كان مبنا فانه يجب الغسل على
المولج لا على المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليها الغسل لانه صدق
عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار بكونه دخل تبعا (قوله منه) أى من الحى الواضح (قوله
أو قدرها من مقطوعها) أى وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار
بصاحبها أولى من الاعتبار بغيره ويعتبر قدرها من الملاصق للمقطوع ان كان متصلا والا
أى جهة كان وهذا ظاهر اذا علم قدرها من مقطوعها فلو لم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم يظهر له
شيء عمل بالاحوط على الاقرب ويعتبر في فاقدها خلقة حشفة أو فانه بالنسبة فاذا كانت حشفته
ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا (قوله في فرج) أى قبل أو دبر ولو من نفسه كان
أدخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حد عليه على المعتد لانه لا يشتهى فرج نفسه ولو
أدخل ذكره في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما أفقته به الرواى لعدم عموم الفرج لذلك كله
لانه من الانسراج وهو الانفتاح فكل منفتح يسمى فرجا وكذا استعماله عرفا في القبل ولو غيب
حشفته في شفرها كأن كانا طولين لم يجب الغسل فلا بد أن يغيب حشفته في داخل الفرج
وهو ما لا يجب غسله في الاستجماء (قوله ويصير آدمي الخ) ومثله الجنى بخلاف غيرهما
كالبهيمة (قوله أما الميت) محترز الحى وقوله فلا بعد غسله بإيلاج فيه أى وكذا باستدخال
ذكره كأن استدخلت امرأة ذكر الميت بل هذه الصورة هى المناسبة لفهوم الحى المتقدم
في كلامه لانه ذكره في إيلاجه لا في الإيلاج فيه (قوله وأما الجنى المشكلى) محترز الواضح
وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف لفظة عليه لكان أولى لانه لا غسل على غيره أيضا
(قوله بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله) ولو اجتمع إيلاج حشفته في غيره وإيلاج غيره في قبله

ويعبر عن هذا الالتقاء
بإيلاج حتى واضح غيب
حشفة الذكر منه أو قدرها
من مقطوعها في فرج
ويصير آدمي المولج فيه
جنباً بإيلاج ما ذكره
الميت فلا بعد غسله بإيلاج
فيه وأما الجنى المشكلى
فلا غسل عليه بإيلاج
حشفته ولا بإيلاج في قبله

وجب عليه الغسل لانه أجنب ولا بد فان كان رجلا فقد أجنب بإيلاج حشفته في غيره وان
 كان امرأة فقد أجنب بإيلاج غيره في قبله وقوله في قبله قبله مخرج به ما اذا أوجع غيره في دبره
 فانه يجب الغسل عليهما لانه لا اشكال في دبره **(قوله ومن المشترك الخ)** تقدم أنه حل
 معني لأجل اعراب **(قوله انزال)** المراد بالانزال النزول ولومن غير فعل فاعل كما أشار اليه
 الشارح بقوله أي خروج ولا بد من خروجه الى ظاهر الفرج في البكر والى محل يجب غسله
 في الاستبراء في الثيب والى خارج الحشفة في الرجل فان لم يخرج من القصبه فلا غسل لكن
 يحكم بالبلوغ بنزوله اليها وان لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأته عن فرضه **(قوله
 المنى)** معني منيا لانه معني أي يصب قال تعالى من نطفة اذا تمنى أي تصب ويعرف المنى بتدفق
 أي تدفق أو لذة وان لم يتدفق لقلته أو يكون ريج العجين أو ريج الطلع ان كان المنى رطبا
 أو ريج يابس البيض ان كان المنى جافا وان لم يتدفق وان لم يتدفق ولو لم يتدفق هل هو منى
 أو زدى فله أن يختار كونه منيا يغسل أو وديا يغسله ويتوضأ وله الرجوع عن الاختيار
 الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول لان كلامه ما ظن ولا ينقض ظن بظن نعم ان تبين
 خلافه فنقض اختياره الاول ولزمه إعادة فعله به ولا فرق في العلامات المذكورة بين الرجل
 والمرأة على المعتمد خلافا لقول الامام والغزالي ان منى المرأة لا يعرف الا بالتلذذ ولقول ابن
 الصلاح انه لا يعرف الا بالتلذذ والريج والاول هو قول الاكثر **(قوله من شخص)** أي من
 الشخص نفسه الخارج منه أول مرة بخلاف منى غيره فاذا خرج من فرج المرأة منى جماعها
 بعد غسلها فلا تعيده ان لم تكن لها شهوة كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها كائنة وكذا ان
 وطئت في دبرها فافتسلت ثم خرج منها منى الرجل فان كان لها شهوة وقضتها وخرج المنى من
 قبلها وجب عليها الغسل لانه مختلط من منيا ومنى الرجل ولو استدخل منه بعد غسله ثم خرج
 منه لم يجب عليه الغسل بخروجه ثاني مرة ولو أمنى الخنثى من أحد فرجيه لم يجب الغسل
 لاحتمال أن يكون زائدا مع افتتاح الاصل فان أمنى منهما أو من أحدهما وحاض من الآخر
 وجب عليه الغسل **(قوله بغير إيلاج)** قبل ذلك ليكون الوجوب مستندا الى الانزال خاصة
 فقوله بعد ذلك ولو كان الخارج بجماع أو غيره ليس في محله فالصواب حذفه لمنافاته هذا
 التقييد ولعله غفل عنه بعد أن كتب **(قوله وان قل المنى)** أي سواء كثر أو قل فهو نعيم أول
 وقوله كقطرة يفتح القاف **(قوله ولو كانت على لون الدم)** لكن عرف بخواصه السابقة
(قوله ولو كان الخارج بجماع أو غيره) كان الصواب حذفه لمنافاته التقييد السابق كما مر
(قوله في بقطة أو نوم) أي ولو بغير احتلام ولو رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل أنه من
 غيره لزمه الغسل وان احتمل كونه من غيره وكونه منه سن لهما الغسل **(قوله بشهوة أو غيرهما)**
 لكن لا بد من وجود علامة أخرى من علاماته السابقة **(قوله من طريقه المعتاد)** أي المعتاد
 خروجه منه سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بأن خرج لغرضه أو غير مستحكم بأن خرج
 لعله **(قوله أو غيره)** أي غير طريقه المعتاد بشرط أن يكون مستحكما فان كان غير مستحكم لم يجب
 الغسل فقول الشارح كأن انكسر صلبه فخرج منه ليس في محله لانه حينئذ لا يجب الغسل
 الا أن يقال هو تصور خروجه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن إيجابه الغسل أولا

(و) من المشترك (انزال)
 أي خروج (المنى) من
 شخص بغير إيلاج وان قل
 المنى كقطرة ولو كانت على
 لون الدم ولو كان الخارج
 بجماع أو غيره في بقطة
 أو نوم بشهوة أو غيرهما من
 طريقه المعتاد أو غيره كان
 انكسر صلبه فخرج منه

أويقال ان المني يخرج بسبب الشهوة مثلاً لا بسبب الكسور وان كان بعده ولكنه خلاف الظاهر
من عبارة الشارح ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض
بخلاف الانسداد الاصل فيمكن خروجه من أي منفذ من البدن لا من المنافذ الاصلية عند
العلامة الرملية خلافاً للعلامة ابن حجر **(قوله ومن المشترك الخ)** حل معنى لآحل اعراب كما
تقدم **(قوله الموت)** أي عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً وقيل عرض بضاد الحياة لقوله
تعالى خلق الموت والحياة **(قوله الا في الشهيد)** أي فلا يجب غسله بل يحرم والا للكافر فانه
لا يجب غسله بل يجوز الا السقط اذ لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه كما سيأتي تفصيله في الجنائز
(قوله وثلاثة تختص بها النساء) أي تنفرد به النساء دون الرجال فالموجبات للغسل في حق
الرجال ثلاثة فقط وفي حق النساء ستة الثلاثة المشتركة والثلاثة المختصة **(قوله وهي)** أي
الثلاثة التي تختص بها النساء **(قوله الحيض)** انما أوجب الغسل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض ولا تقربوهن حتى يظهروا وجوه الدلالة من الآية على وجوب الغسل أن المرأة
يلزمها تمكين زوجها من الوطء وهو لا يجوز الا بالغسل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
(قوله أي الدم الخارج الخ) أي على سبيل النجاسة من غير سبب الولادة وقوله بلغت تسع سنين
أي قرية تقر بنية **(قوله والنفاس)** انما أوجب الغسل لانه دم حيض مجتمع قبل نفخ الروح
في الولد وانما بعده فهو غذاء له كما قيل وانما ذكره موجبا للغسل مع أنه يكون عقب الولادة
وهي موجبة له أيضاً البيان صحة اضافة نية الغسل اليه على أنه قد يجب به غسل غير غسلها
كالولدت ولداً جافاً واغتسلت ثم نزل عليها الدم قبل مفنى خمسة عشر يوماً فيجب عليها الغسل
بسببه ولا يقضى عنه الغسل السابق **(قوله عقب الولادة)** أي بحيث يكون قبل خمسة عشر
يوماً منها فان كان بعد خمسة عشر يوماً منها فهو حيض ولا نفاس لها **(قوله فانه موجب للغسل)**
قطعا أي جزماً وهذا لتعليل لانه من الموجبات **(قوله والولادة)** أي ولولا احد التوأمين فيجب
الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولد له وجب الغسل أيضاً ومثل الولادة
النساء العلقاة والمضغة لكن لا بد في العلقاة أن يخبر القوا بل بأهل الأصل آدمي ويكنى واحدة منهن
خلافاً لما قاله بعضهم ولو ألفت بعض الولد وجب عليها الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه
ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد ثم قطع في دفعات وكانت تتوضأ في كل مرة
وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى السلاوات السابقة لانها وقعت قبل وجوب
الغسل بتمام خروج الولد ولو ولدت من غير الطريق المعتاد الذي يظهر وجوب الغسل أخذاً
مما يحتمل الرملية فيما لو قال ان ولدت فأن طالق فولدت من غير طريقه المعتاد وقال بعضهم
قد يتجه عدم الوجوب لان علته أن الولد منى منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد
مع انتقاع الاصل ورد بان الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني ولو عض
كلب رجلاً أو امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثيراً في بلاد الشام فلا غسل
لان هذا لا يسمى ولادة عرفاً كما لو خرج نحو دمن جوفه وبذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد
من ماء الكلب ومبته نجسة **(قوله المصوبة بالبلل)** قبل هو منى المرأة الذي كان محتوشاً
في الكيس وفيه بعد **(قوله موجب للغسل قطعا)** أي جزماً بخلاف وكان الاولى أن يقول

(و) من المشترك (الموت)
الا في الشهيد (وثلاثة
تختص بها النساء وهي
الحيض) أي الدم الخارج
من امرأة بلغت تسع سنين
(والنفاس) وهو الدم
الخارج عقب الولادة
فانه موجب للغسل قطعا
(والولادة) المصوبة بالبلل
موجبة للغسل قطعا

فهى موجبة الخ لان الولادة فى كلام المصنف معطوفة على ما قبلها ليصح الاخبار عن الضمير العائد الى الثلاثة وليس مبتدأ كما هو ظاهر صنيع الشارح **(قوله)** والمجردة عن البلل أى بأن كان الولد جافا وقوله موجبة للغسل فى الاصح ومقابله أنها غير موجبة للغسل لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء ويرد بأن الحديث فى الاحتمال بحيث لم يرميها لم يجب الغسل وتقطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجه وطؤها بعدها الا انها بمنزلة الجنابة وهى لا تمنع الوطء وهذا فى غير المحبوبة لبلل أما المحبوبة به فلا يجوز وطؤها بعد ما حتى تغتسل .

(فصل فى فرائض الغسل وسننه) وفى بعض النسخ اسقاط لفظ فصل فيكون الفصل السابق معقودا الثلاثة أشياء موجبات الغسل وفرائضه وسننه واقتصار الشارح فى الترجمة السابقة على موجبات الغسل يناسب النسخة الاولى **(قوله)** وفرائض الغسل أى أركانها التى تتحقق بها ماهيتها واجبا كان الغسل أو مندوبا فالمراد الغسل من حيث هو **(قوله)** ثلاثة أشياء أى على طريقة الزافعى من ان ازالة النجاسة من فرائض الغسل وهى مرجوحة وان جرى عليها المصنف وأما على طريقة النووي من أن ازالة النجاسة ليست من فرائضه فشيئا **(قوله)** أحدها أى أحد الثلاثة أشياء التى هى فرائض الغسل **(قوله)** النية أى فى غسل الحى وأما فى غسل الميت فهى مندوبة ومن اجتمع عليه أغسال فان تحضت واجبة كفاهية واحدمنها أو مندوبة كذلك أو بعضها واجب وبعضها مندوب كغسل الجنابة وغسل الجمعة فان نواهما حصل معا أو أحدهما حصل مانواه ولدن قال فى المنهج ومن اغتسل لفرض ونفل حصل أو لاحدهما حصل فقط **(قوله)** فينوى الخ أى اذا أردت بيان كيفية النية فأقول للينوى الخ فالغرض بيان كيفية النية **(قوله)** رفع الجنابة أى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وان لم يقصده ولم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف ان أريد بالجنابة الاسباب كالقتاء الخنا بين وانزل المني لانها لا ترتفع فان أريد منها الامر الاعتبارى القائم بالبدن الذى يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج أو أريد بها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره **(قوله)** أو الحدث الاكبر بالجزأى أو رفع الحدث الاكبر أى أو الحدث فقط وينصرف للأكبر بقرينة كونه عليه فذكر الاكبر للتاكيد وهو أفضل من تركه **(قوله)** ونحو ذلك أى كنية استباحة الصلاة أو فرض الغسل أو أداء فرض الغسل أو والغسل المفروض أو والغسل الواجب ولا تنكفى نية الغسل فقط لانه يكون عبادة وعادة بخلاف نية الوضوء فقط فانها تنكفى لانه لا يكون العبادة كما مر ولا ينكفى أيضا نية الطهارة فقط بخلاف نية الطهارة للصلاة أو عن الحدث فانها تنكفى ولو نوى غير ما عليه كأن نوى الجنب رفع حدث الحيض أو بالعكس فان كان غالطا صح وان كان مانواه لا يتصور وقوعه منه كأن يكون ختنى مشكلا بحيث من فرجه ومعنى من ذكره ثم اتضح بالذكورة وأجنب واعتقد أن ما عليه حدث الحيض غلطا بحسب ما كان يعهده قبل اقتضائه وان كان متعمدا لم يصح لتلاعبه كما صرح به فى المجموع **(قوله)** وينوى الحائض أو والنفساء الخ عطف على قوله فينوى الجنب الخ وقوله رفع حدث الحيض أو والنفساء ظاهر كلامه أنه على اللفظ والتشريح البرتب فيكون قوله رفع حدث الحيض راجعا للحائض وقوله أو والنفساء

والمجردة عن البلل موجبة
لغسل فى الاصح
(فصل)

وفرائض الغسل ثلاثة
أشياء أحدها (النية)
فينوى الجنب رفع الجنابة
أو الحدث الاكبر ونحو
ذلك وينوى الحائض
أو والنفساء رفع حدث
الحيض أو النفاس

راجعاً للنفساء ويحتمل رجوع كل من التينين لكل من الحائض والنفساء فتنوى الحائض رفع
 حدث الحيض أو النفاس وتنوى النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس ولو مع عدم على
 المعتمد عند الرمل ومن تبعه زاد ابن حجر ما لم تقصد المعنى الشرعي واللام يصح لتلاعها حينئذ
 (قوله وتكون النية مقرونة بأول الفرض) ويندب أن يقدمها مع السنن المتقدمة كالسؤال
 والبسملة وغسل الكفين لثياب عليها لكن إن اقترنت النية المعتبرة بما يقع غسله فرضاً فإنه
 ثواب السنن المذكورة وكفته هذه النية فالأحسن أن يقول عنده هذه السنن نويت سنن الغسل
 لثياب عليها ثم ينوى النية المعتبرة عند غسل ما يقع غسله فرضاً كما تقدم نظير ذلك في الوضوء
 (قوله وهو) أي أول الفرض وقوله أول ما يغسل أي غسل أول ما يغسل فهو على تقدير
 مضاف لأن أول الفرض هو غسل أول ما يغسل لأنفس أول ما يغسل وهذا أوضح من كلام
 المحشى (قوله من أعلى البدن) أي كراسته وقوله أو أسفله أي كرجليه وأراد بالاعلى ما عدا
 الأسفل أو بالأسفل ما عدا الأعلى فيدخل الأوسط وأن في العبارة حذفاً أي أو أوسطه وبالجمله
 فتكفي النية عند أي جزء كان لأن بدن الجنب كله عضو واحد (قوله فلو نوى بعد غسل
 جزء الخ) تفريع على مفهوم ما قبله فكأنه قال فإن لم تكن مقرونة بأول الفرض لم يمتد بما فعله
 قبلها وقوله وجب اعادته أي إعادة غسل ذلك الجزء لعدم الاعتماد به قبل النية فعلم أن وجوب
 قرنها بأوله انما هو للاعتماد به لاصحة النية والافاننية صحيحة ولو لم يقرنها بأوله لكن تجب
 اعادته (قوله وازالة الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول ونائبها الزالة الخ ليكون على غلط ما سبق
 حيث قال أحدها النية والمراد بالازالة الزوال ولو من غير فعل فاعل كان وقع عليه ما فزالت
 النجاسة عن بدنه وقوله النجاسة أي ولزم عنواؤها كالقليل من الدم ولا يتعين حمل كلام
 المصنف على طريقة الرافعي وإن حمله الشارع عليها لتبادره فيها بل يصح حمله على طريقة
 النووي ويكون معناه وازالة النجاسة ولو في زمن الغسل فلا يشترط تقدم ازالتهما حينئذ فلا
 تضعيف في كلام المصنف (قوله ان كانت على بدنه) فإن لم تكن على بدنه فليس عليه سوى النية
 وتعميم بدنه بالماء (قوله أي المغتسل) تفسير للضمير في بدنه (قوله وهذا) أي وجوب ازالة
 النجاسة قبل الغسل على ما فهمه الشارع ولذلك حمله على طريقة الرافعي وقد علمت أنه يصح
 حمله على طريقة النووي (قوله ما رجح الرافعي) هو مرجوح (قوله وعليه فلا يكتفى الخ)
 أي وإذا جربنا عليه فلا يكتفى الخ والضمير في عليه يعود على ما رجح الرافعي وقوله غسله واحدة
 أي لا بد من غسله للنجاسة ان لم تكن مغلفة وسبع غسلات مع الترتيب ان كانت مغلفة
 وغسله للحدث وربما يفيد الاعتماد بالنية عند الغسله الأولى قال بعضهم وهو كذلك لكن فيه
 بعد لانها لا بد أن تكون مقرونة بأول الغسل وهذا قبله سابق عليه الآن بوجه بأنه لما كانت
 الغسله الأولى من فرائض الغسل صح قرن النية بها ومع ذلك فالأقرب خلافه (قوله ورجح
 النووي الخ) هو راجح (قوله الاكتفاء بغسله واحدة عنهما) أي في غير النجاسة المغلفة وأما
 فيها فلا بد من سمعة مع الترتيب في أحدها والسبع فيها كالأحادثة في غيرها ولذلك تكفي
 النية في أي غسله منها عند الشبر المسمى وقال بعضهم لا تكفي الا في السابعة لانها هي التي
 تزول بها النجاسة ويرتفع بها الحدث (قوله ومحملة) أي الخلاف بينهما وقوله ما إذا كانت

وتكون النية مقرونة
 بأول الفرض وهو أول
 ما يغسل من أعلى البدن
 أو أسفله فلو نوى بعد غسل
 جزء وجب اعادته (وازالة
 النجاسة ان كانت على بدنه)
 أي المغتسل وهذا ما رجحه
 الرافعي وعليه فلا يكتفى
 بغسله واحدة عن الحدث
 والنجاسة ورجح النووي
 الاكتفاء بغسله واحدة
 عنهما ومحملة ما إذا كانت
 النجاسة حكمية

النجاسة حكمية ومثلها العينية اذا زالت أو صافها بالغسل الواحدة ففيها الخلاف أيضا والمراد بالحكمية ما ليس لها طعم ولا لون ولا رية ولا جرم وبالعينية ما لها شيء من ذلك (قوله) أما اذا كانت النجاسة عينية (الخ) مقابل لقوله اذا كانت النجاسة حكمية (قوله) وجب غسلتان (أى) اذا لم تزل أو صافها بالغسل الواحدة والافقيها الخلاف السابق كما علمت وقوله عنهما أى عن الحدث والنجاسة وفي نسخة عندهما أى عند النوى والرافعى وهو أولى (قوله) وإيصال الماء (الخ) كان مقتضى القياس على ما تقدم أن يقول وثالثها إيصال الماء (الخ) والمراد بالإيصال الوصول ولو من غير فعل فاعل (قوله) إلى جميع الشعر) يفتح العين وسكونه اذ لو بقيت شعرة لم يكف غسله وان قلعه بعده فلا بد من غسل موضعها ولا يضر قلعهما بعد غسلها ومثلها الظفر ويعنى عن باطل عند الشعر وان كثرت حيث تعقد بنفسه والاعنى عن القليل فقط على ما قاله المحشى تبعاً للقبول ونقل الاطفيحي عن الشبرايملى أنه اذا كان بقوله لا يعنى عنه وان قل وهو المعتمد ويعنى عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج الى نيم عنه خلافا لما فى شرح الروض وغيره (قوله) والبشرة) أى وجميع البشرة فهو عطف على الشعر ولنظ جميع مساط عليه فلو لم يصل الماء الى بعض البشرة لحائل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف الغسل وان أزاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة الاظفار وجعلها فى التحفة شاملة لها لتكون البشرة هنا أعم منها فى النواقض ومثلها أيضا عظم وضع بالكشط ومحل شوكه انفتح وظاهر أنف أو اصبع من نحو نقد ويكتفى بقرن النية بذلك لانه قام مقام ما تحته كما عرى للرمل (قوله) وفى بعض النسخ بدل جميع أصول) أى ومثلها الاطراف من باب أولى لانه اذا وجب إيصال الماء الى أصول الشعر وجب إيصاله الى أطرافه بالأولى لكن نسخة جميع أولى لانها تفيد وجوب إيصال الماء الى أصول الشعر وأطرافه بالمنطوق وتلك تفسيده بالمفهوم الاولوى فى الاطراف (قوله) ولا فرق بين شعر الرأس وغيره) نعم لا يجب غسل شعر نبت فى العين أو فى الاتف لانه من الباطن لامن الطاهر الان طال فيجب غسل ما ظهر منه كما يجتنبه الاذرى وانما وجب غسله من النجاسة لعلظها (قوله) ولا يبين الخفيف منه والكثيف) وانما وجب غسل الكثيف هنا ظاهرا وباطنا بخلاف الوضوء لقلته المشقة هنا بسبب عدم تكرره كل يوم وكثرة فى الوضوء لتكرره كل يوم كما فى شرح الروض (قوله) والشعر المصفور) بالضاد على الصواب وضبطه بالنظام المشالة سهو ولا يخفى أن قوله والشعر مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده (قوله) ان لم يصل الماء الى باطنه (الابتنقض) أى لشدة ضفره وقوله وجب نقضه أى ليصل الماء الى باطنه فان وصل الماء الى باطنه من غير نقض اعدم شدة ضفره لم يجب نقضه (قوله) والمراد بالبشرة ظاهر الجلد) ومنه بعبارة تقاضت بخلاف باطن عين أو أنف وكذلك الشعر الثابت فيهما كما ترى (قوله) ويجب غسل ما ظهر (الخ) هو توضيح لما يستفاد من كلام المصنف لشمول البشرة التى هى ظاهر الجلد لذلك كله (قوله) من صمغى أذنيه) أى خرقهما (قوله) ومن أنف مجدوع) بالذال والعين المهملتين أى مقطوع فيجب غسل ما ظهر بالقطع مما بشرته السكن فقط بخلاف الباطن الذى كان منفصلا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان ساتره (قوله) ومن شقوق بدن) كشقوق الرجلين (قوله) ويجب إيصال الماء الى ما تحت القلفة) أى لانه ظاهر

أما اذا كانت النجاسة عينية
وجب غسلتان عنهما
إيصال الماء الى جميع
الشعر والبشرة) وفى بعض
النسخ بدل جميع أصول
ولا فرق بين شعر الرأس
وغيره ولا يبين الخفيف منه
والكثيف والشعر
المصفوران لم يصل الماء الى
باطنه الا بالنقض وجب
نقضه والمراد بالبشرة ظاهر
الجلد ويجب غسل ما ظهر
من صمغى أذنيه ومن
أنف مجدوع ومن شقوق
بدن ويجب إيصال الماء
الى ما تحت القلفة من
الاقلف

حكوا وان لم يظهر حسا لانها مستحقة الازالة ومن ثم لو ازالها شخص فلا ضمان عليه ولولم
 يمكن غسل ما تحته الابازلتها وجبت فان تعذرت صلى كفاقد الطهورين وهذا في الحي
 وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ما تحته الا تزال لان ذلك يعد ازارا به ويدفن بلا صلاة على المعتمد
 عند الرمي وقال ابن حجر يعم عما تحته ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة
 ستر على الميت والقلنة بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ويقال لها غرلة بعين موحدة
 مضمومة وراء ساكنة ولا م مفتوحة وهي ما يقطعها الختان من ذكر الغلام (قوله والى ما يدور
 من فرج المرأة الخ) أى لانه يظهر في بعض الاحوال فصدق عليه أنه من الظاهر فهو وشبيهه
 بما بين الاصابع بجامع ان كلاله حالة يظهر فيها (قوله وبما يجب غسله المسربة) بفتح
 الميم وضم الراء أو بضم الميم مع فتح الراء وضمها وهي ملتقى المنفذ فيسترخى قليلا ليصل الماء
 الى ذلك وينبغي لمن يغتسل من نحو ابريق أن ينوى رفع الحدث بعد الاستنجاء لئلا يحتاج الى
 مسه بعد ذلك فيمنقض وضوءه أو الى كلنة في لف خرقة على يده وهذه هي المسماة بالديقنة
 نعم يحصل على يده حدث أصغر بالمسح لملقة دبره وان ارتفع الحدث عنها أو لا فيجب غسلها بنية
 رفعه بعد غسل وجهه عن الجنابة لعدم ادراجها في الجنابة لانفرادها عنها وهذه هي المسماة
 بدقيقة الدقيقة فالخلاص من ذلك أن يقيد السية بالقبل والدبر كان يقول نويت رفع الحدث
 عن هذين المحلين فيسقي حدث يده حينئذ ويرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية يده (قوله قصير
 من ظاهر البدن) أى ولو في بعض الاحوال (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع
 يتكلم على سننه (قوله أى الغسل) أى من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله
 خمسة أشياء) أى باعتبار ما ذكره هنا والافهى كثيرة كما أشار اليه الشارح بقوله فيما يأتي
 وبقي من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات (قوله التسمية) أى مقرونة بنية سنن
 الغسل كما مر وأقلها بسم الله وأكملها كمالها ولا يقصد بها الجنب ونحوه القرآن بل الذك فقط
 أو يطلق فان قصد القرآن وحده أو مع الذك حرم ويأتى بها في أوله أو في أثنائه ولا يأتى بها بعد
 فراغه كما تقدم في الوضوء (قوله والوضوء) ومنه المضضة والاستنشاق ويسن للغسل
 مضضة واستنشاق غير التين في وضوئه ولو نوى أقبل غسله ثم أحدث قبل أن يغتسل لم يحتج
 الى اعادته كما قاله الرمي وقال ابن حجر تطلب اعادته وحل الاول على أنه لا يعيده من حيث سنة
 الغسل والثاني على أنه يعيده خروجا من خلاف من قال بعدم الاندراج (قوله كاملا قبله)
 انما اقتصر على ذلك لانه الافضل والجميع الكيفيات من تقديم الكل أو توسطه أو تأخيره
 أو تقديم البعض وتوسط البعض الآخر أو تأخيره أو توسط البعض أو بعضه أو آخره
 محصل السنة ولذلك قال في المجموع نقلا عن الاصحاب وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه أو آخره
 أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل للسنة لكن الافضل تقديمه (قوله وينوى به المغتسل)
 أى مرید الغسل وقوله سنة الغسل أى كأن يقول نويت الوضوء لسنة الغسل (قوله ان
 تجردت جنابته عن الحدث الاصغر) أى انفردت عنه كأن تظرفأمنى أو تفكر فأمنى (قوله
 والا) أى وان لم تجرد جنابته عن الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب وقوله نوى به
 الاصغر أى رفع الحدث الاصغر ومثلها غيرها من النيات المتقدمة في الوضوء وهذا ظاهران

والى ما يدور من فرج المرأة
 عند قعودها القضاء حاجتها
 وبما يجب غسله المسربة
 لانها تظهر في وقت قصير
 من ظاهر البدن (وسننه)
 أى الغسل خمسة أشياء
 التسمية والوضوء كاملا
 (قبله) وينوى به المغتسل
 سنة الغسل ان تجردت
 جنابته عن الحدث الاصغر
 والانوى به الاصغر

قدمه على الغسل فان أخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم
الاندراج والانوى رفع الحدث أو غيرهما من النيات المعتبرة (قوله وأمرار اليد الخ) ويندب
كونه عقب كل مرة ان ثلث وقوله على ما وصلت اليه من الجسد انما قيد بذلك لأن المعتمد عند
المخالف أنه لا يجب عليه الاستنابة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه ولم ينظر
للضعيف القائل بوجوب الاستنابة في ذلك فان نظرنا له سن ذلك ما ذكره نحو حبل أو عصا خروجا
من الخلاف (قوله ويعبر عن هذا الامر بالدلك) أي فعبارته مساوية لعبارة من عبر بالدلك
(قوله والمواالة) وتجب في حق صاحب الضرورة كما في الوضوء (قوله وسبق معناها
في الوضوء) أي وهو التتابع بحيث لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر العضو بعد
العضو بحيث لا يجب المغسول قبله مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج (قوله وتقديم اليمنى
الخ) أي وتقديم الجهة اليمنى من جسده ظهرا وبطنا على الجهة اليسرى كذلك فينبض الماء
على شقه الايمن من قدام ومن خلف ثم على الايسر من قدام ومن خلف وكل ذلك بعد غسل
رأسه وهذا في غسل الحى وأما في غسل الميت فيغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم
يحفره ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك لانه أسهل على الميت والغاسل (قوله
من شقيه) أي الايمن والايسر وقد نظر الحنفى لذلك فقال كان الاولى أن يقول وتقديم
الايمن على الايسر ويحاج عنه بأن الموصوف المقدم مؤنث وهو الجهة كما أشربا اليه في الحل
السابق والمراد شقيه المقدمين والمؤخرين كما تقدم بيانه (قوله وبقي من سنن الغسل الخ) أشار
بذلك الى أن قول المصنف خمسة أشياء باعتبار ما ذكره هنا والا فهى تزيد على ذلك كما مر (قوله
منها الخ) ومنها الزالة القدر كخاط ومنى ومنها التوجه للقبلة وكونه يجعل لا يناله فيه رشاش
وتعهد معافطه كابط وغضون بطن وهى مكاسر الجلد والستري الخلوة أو عند من يجوز نظره
الى عورته ويجوز أن ينكشف للغسل حينئذ لكن السترا أفضل وأن تتبع المرأة غير المحدة على
زوجها وغير المحرمة بعد غسلها من نحو حيض مسكا فطيبا فطيبا فان لم تجده فالماء كافى فتجعل
المسك أو نخوه على قطنه وتدخلها فخرجها الى المحل الذى يجب غسله تطيبا للعجل واسراعا
للجبل أما المحدة على زوجها فيحرم عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من
قسط أو اظفار أو أما المحرمة فيمتنع عليها ذلك لقصر زمن الاحرام ولا ينبغى كفاى الاحياء أن
يخلق أو يقل أو يستحدث أو يخرج دما أو يبين من جسده جزء قبل الغسل لانه يرد اليه سائر
أجزائه فى الآخرة ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها لكن تعاد اليه مفصولة وقيل لا يعود
اليه الا الاجزاء الاصلية وهى الموجودة حين نفخ الروح فيه (قوله التلث) فيغسل رأسه
ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا من قدام ثم من خلف ثم شقه الايسر كذلك ولو غسل كالأمر ثم ثالثة
وثالثة كذلك حصل التلث فلا يتوقف تلث واحد على تلث ما قبله بخلاف الوضوء لأن
بدن الجنب كله كالعضو الواحد ولو انغمس فى الماء فان كان جاريا كفى فى التلث جرى الماء
عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته ذلك لانه لا يتمكن منه غالباً تحت الماء وان كان راكدا
حزلك جميع بدنه حتى قدميه ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جملة أو رأسه لأن حركته تحت الماء
بكرى الماء عليه (قوله وتخليل الشعر) أي قبل غسله لأن ذلك أبعد عن الاسراف فى الماء

(وأمرار اليد على) ما
وصلت اليه من (الجسد)
ويعبر عن هذا الامر
بالدلك (والمواالة وسبق
معناها فى الوضوء) (وتقديم
اليمنى) من شقيه (على
اليسرى) وبقي من سنن
الغسل أمور مذكورة فى
المبسوطات منها التلث
وتخليل الشعر

(خاتمة) لم يتكلم المصنف على مكروهات الغسل وشروطه فمكروهاته هي مكروهات الوضوء كالزيادة على الثلاث والاسراف في الماء وشروطه هي شروط الوضوء كعدم المنافي وعدم الحائل الى غير ذلك ولا يستجد الغسل لانه لم ينقل ولم يفي من المشقة بخلاف الوضوء ويباح للرجل دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون عوراتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها فقد روي أن الرجل اذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا عذر لان امرهن مبني على المباينة في الستر ولم يفي خروجهن من الفسقة والشتر وقد ورد ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والخنائى كالنساء وينبغي لداخله أن يقصد التطهير والتنظيف لا التزه والتنعيم وأن يتذكر بحرارة حرارة جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخالط الناس التنظف بالترجيح كريمة وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الادب معهم * (فصل في جملة من الاغسال المسنونة) * وذكرها هنا استطراداً لمناسبة ذكر واجبات الغسل وسننه والايجل كل واحد منها باب الذي يناسبه ففعل غسل الجمعة باب الجمعة ومحل غسل العيدين باب العيدين وهكذا ولو اجتمعت هذه الاغسال على شخص كفى لها غسل واحد في سقوط الطلب وأما الثواب الكامل فانما يترب على التعرض لها في النية فردا فردا فجمعها المصنف لافادة أنها تجتمع على الشخص (قوله والاعتسالات) جمع اغتسال ولو قال والاعتبال لكان أولى وأخصراً أما كونه أولى فلان جمع المؤنث السالم لا ينقاس في مثل ذلك وأما كونه أخصراً فلزيادة الاعتسالات بالهاء والالف وقوله المسنونة وفي بعض النسخ المسنونات وهي أولى لم يفي من المطابقة بين الصفة والموصوف كما هو الافصح ومن المعلوم أن الاغسال المسنونة تجب بالندو وقد ذكر واضابطاً للاغسال الواجبة والاعتسالات المندوبة فقالوا كل غسل تقدم سببه فهو واجب وكل غسل تأخر سببه فهو مندوب ويستثنى من الأول الغسل من غسل الميت وغسل الكافر اذا أسلم والمجنون والمغمى عليه اذا أفاقا فانها مندوبة مع تقدم أسبابها (قوله سبعة عشر) أي على ما ذكره هنا بعد غسل الجمار الثلاث ثلاثاً وعد غسل الطواف ثلاثاً وعد غسل العيدين اثنين ويكون السابع عشر ما وجد في بعض النسخ وهو الغسل لدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ساقطاً من بعض النسخ وسبباً في التقية على أنها تزيد على ذلك بقول الشارح وبقية الاغسال المسنونة مذكورة في المطولات وكده هذه الاغسال غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه ومن فوائد معرفة الاكد تقديمه فيما لو وصى بعماء لاولى الناس به (قوله غسل الجمعة) انما قدمه المصنف لانه أكد الاغسال كما مر وللاختلاف في وجوبه ويدل على عدم وجوبه خبر من تروى يوم الجمعة فيها ونعمت أي قبل اخصة أخذ ونعمت المحصلة الوضوء ومن اغتسل بالغسل أفضل وأما قوله في الحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم فقول بأن المعنى متأكداً كدليل الخبر السابق فلا يجب كبقية الاغسال المسنونة الا بالندو ويكره تركه بلا عذر على الاسح ولو تعارض الغسل والتبكير في رعاية الغسل أولى لانه مختلف في وجوبه ولا يسلط بالحدث ولا بالجناية بمتوضاً أو بغتسل ولا يعيده

* (فصل) *
(والاعتسالات المسنونة
سبعة عشر غسلاً غسل
الجمعة)

ومن عجز عن الماء فيه وفي بقية الاغسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد صكر
 الشارح ذلك في بعضها لان فيه تطافة وعبادة فاذا قامت النظافة فلا تقوت العبادة (قوله
 لحاضرها) وفي نسخة لحاضرها بصيغة الجمع وعلى كل فالمراد من يريد حضورها وان لم تجب
 عليه بل ولو حرم عليه الحضور كما لو حضرت المرأة بغير اذن زوجها الحديث من أتى الجمعة
 من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتمها فليس عليه شيء (قوله ووقته من الفجر الصادق) أي
 ابتداء وقته من الفجر الصادق بخلاف الكاذب فلا يدخل به وقته فانه يطلع قبل الصادق
 بخمس درج غالباً وآخره وقت الدخول في الصلاة ولذلك قال بعضهم وينتهي وقته بالدخول
 في الصلاة كذا يؤخذ من المحشى والمعتد أن وقته لا ينتهي الا بالباس من فعل الجمعة وهو
 يحصل بسلام الامام وتقريبه من ذهابه أفضل لانه ابلغ في المقصود من انتقاء الرائحة
 الكريمة حال الاجتماع (قوله وغسل العيدين) أي سواء أراد الحضوراً ولا ولذلك أطلق
 الشارح هنا وقيد فيما قبله وسواء كان حراً أو عبداً بالغاً أو صبياً لانه يراد للزينة في اليوم (قوله
 الفطر والاضحى) يدل من العيدين فيقول في الاول نويت سنة الغسل لعيد الفطر وفي الثاني
 نويت سنة الغسل لعيد الاضحى واذا أطلق النية كأن قال نويت سنة غسل العيد انصرف
 للعيد الذي هو فيه بقرينة حاله (قوله ويدخل وقت هذا الغسل الخ) ويخرج وقته بالغروب
 لانه منسوب لليوم وهو لا يخرج الا بالغروب وقوله بنصف الليل والافضل فعليه بعد الفجر وانما
 جاز قبله من نصف الليل لان أهل البوادي يذكرون الى العيدين فله لم يجز السفل لهما قبل الفجر
 لشق عليهم ولا يصح أن يغتسل قبل نصف الليل بل يحرم عليه ان قصه ذلك لانه تلبس بعبادة
 فاسدة (قوله والاستسقاء) أي وغسل الاستسقاء ويدخل وقته لمن يريد الصلاة منفرداً بارادة
 الصلاة ولمن يريد اجتماعاً باجتماع الناس لها ويخرج بالخروج من الصلاة (قوله أي طلب
 السقيا) أشار بذلك الى أن السنين والتاء للطلب (قوله والخسوف للقمر) أي وغسل
 الخسوف للقمر ويدخل وقته بابتداء التغير ويخرج بالاخلاء التام وكذلك يقال في قوله
 والكسوف للشمس وتخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالشمس هو الافصح كما سيأتي
 (قوله والغسل من أجل غسل الميت) لو قدمه عقب غسل الجمعة لكان أولى لانه يليه في
 التما كد كما مر ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه وأشار الشارح
 بتقدير أجل الى أن من تعليلية ومثل غسل الميت تيممه فيسئل لمن يعمه الغسل لانه من جسداً
 خالياً عن الروح يحصل له ضعف والماء يقويه (قوله مسلماً كان أو كافراً) تعميم في الميت
 فكأنه قال سواء كان الميت مسلماً أو كافراً كما صرح به الشيخ الخطيب وسواء كان الغاسل
 طاهراً أو حائضاً لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ وصرفه
 عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ويسئل
 الوضوء من منه (قوله وغسل الكافر اذا أسلم) لو قال وغسل من أسلم لكان أولى لان الغسل
 يدخل وقته بالاسلام كما يفيد قوله اذا أسلم ويفوت بطول الزمن أو بالاعراض عنه لكن
 اطلاق الكافر عليه حينئذ مجاز باعتبار ما كان فلا يصح غسله الا بعد الاسلام لعدم صحة نيته
 قبله ولانه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل صرحوا بتكفير من قال لكافر جاءه ليسلم اذهب

لحاضرها ووقته من الفجر
 الصادق (و) غسل (العيدين)
 الفطر والاضحى ويدخل
 وقت هذا الغسل بنصف
 الليل (والاستسقاء)
 أي طلب السقيا من الله
 تعالى (والخسوف) للقمر
 (والكسوف) للشمس
 (والغسل من أجل غسل الميت)
 مسلماً كان أو كافراً

فانغسل ثم أسلم رضاميقا نه على الكفر تلك اللحظة وشمل الكافر إذا أسلم المرتد إذا أسلم ولا فرق بين من أسلم استقلا ومن أسلم تبعاً لأحد أصوله أو للسبب في أمره الولي بالغسل ان كان ممزواً لا غسله وكذا السبب للمسلم ويسن له ولو أتى إزالة شعره قبل الغسل ان لم يحدث في كفره حدثاً كبيراً لا بعده وبهذا يجمع بين كلامين للمتأخرين في ذلك ويستثنى من ذلك نحو لحية رجل كحاجب فلا يستأزله ولا يستحلق الرأس الا في الكافر إذا أسلم وفي المولود وفي النسك وقد حلق صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات في النسك الاولى في عمرة الحديبية والثانية في عمرة القضاء والثالثة في الجعرانة والرابعة في حجة الوداع كما نقل عن الحافظ السخاوي وحلق الرأس في غير ذلك مباح وقيل بدعة حسنة (قوله ان لم يجنب الخ) ظاهره أنه لا يطلب الغسل المندوب منه مع الغسل الواجب عند الجنابة أو الخيض وليس كذلك فيجتمع عليه غسلان أحدهما مندوب والآخر واجب ولا يحصلان الا ان نواهما فان نوى أحدهما حصل فقط فلا تنكفي نية الواجب عن المندوب ولا عكسه كما علم مما ترلفوا قال وان أجنب الكافر وأحاضت الكافرة لكان أولى ويحجب عنه بأن هذا تقيد لا نفرا د العسل المندوب فقوله والواجب الغسل بعد الاسلام في الاصح أى مع الغسل المندوب فلا يتفرد الغسل المندوب حينئذ بل يجمع الغسلان وان كان خلاف ظاهر عبارته (قوله أولم تحض) أى ولم تنفس ولم تلد (قوله والام) أى بأن أجنب في الكفر وأحاضت الكافرة وقوله وجب الغسل أى ولا عبرة بالغسل في الكفران حصل على الاصح لعدم صحة نية الكافر (قوله في الاصح) هو المعتمد وقوله وقيل الخ ضعيف ولذلك حكاه بصيغة التقرير وقوله يسقط اذا أسلم أى لعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا ويعفروا لهم ما قد سلف ويرد استدلاله بذلك لانه عام مخصوص فيخرج منه نحو الغسل لانه لا يشق فعله بخلاف الصلاة ونحوها (قوله والجنون والمغمى عليه اذا أفاق) كان الاولى أن يقول وغسل من أفاق من الجنون والأغماء لان الغسل انما هو بعد الافاقة كما يفيد قوله اذا أفاقا لكن اطلاق الجنون والمغمى عليه عليهما بعد الافاقة مجاز باعتبار ما كان نظير ما مر ويسن في حقهما أن ينوبا رفع الجنابة لقول الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أغمى عليه الا أنزل وهذا ظاهر في البالغين فان كانا صبيين فنقل عن الردي أنهم كذلك لاحتمال أنه اوجب فيهما وقيل انهما ينوبان السبب حينئذ وأما غيرهما فبنوى سبب الغسل الذي يريده كأن يقول نويت غسل الجمعة وهكذا ولو تقطع جنونه أو أغماؤه طلب منه الغسل بعد كل افاقة بخلاف النوم لوجود المشقة فيه لتكرره بحسب الشأن (قوله ولم يتحقق منه ما انزال) أى ونحوه مما يوجب الغسل وهذا قيد لانفرا د الغسل المندوب عن الغسل الواجب فقوله فان تحقق منه ما انزال وجب الغسل أى مع الغسل المندوب فيجتمع الغسلان نظير ما مر (قوله والغسل عند ارادة الاحرام) أى بحج أو بعمره أو بهما أو مطلقاً ويدخل وقت هذا الغسل بارادة الاحرام كما يؤخذ من قول المصنف عند ارادة الاحرام ويخرج بفعل الاحرام (قوله ولا فرق في هذا الغسل) أى في طلبه وقوله بين بالغ وغيره أى ولو غير ممز و يغسله وليه ومثله الجنون المذكور بعد وهذا هو الحكم في ذكر التعميم في المغتسل هنادون ما تقدم (قوله ولا بين مجنون وعاقل) أى ولا بين ذكر وأنثى

ان لم يجنب في كفره ولم تحض
الكافرة والواجب الغسل
بعد الاسلام في الاصح
وقيل يسقط اذا أسلم
(والجنون والمغمى عليه
اذا أفاقا) ولم يتحقق منهما
انزال فان تحقق منهما انزال
وجب الغسل على كل منهما
(والغسل عند ارادة
الاحرام) ولا فرق في هذا
الغسل بين بالغ وغيره ولا
بين مجنون وعاقل

ولا بين حرز رقيق وقوله ولا بين طاهر وحائض أى ونفساء **(قوله فان لم يجد المحرم)** أى من يريد
 الاحرام كما يؤخذ من قوله عند ارادة الاحرام ولعل ذكر ذلك هنا دون غيره لما ظنه قوله الماء في سفر
 الحج دون غيره ولو أسقط لفظ المحرم لكان أولى ليعم بقية الاغسال عند فقد الماء **(قوله تيمم)**
 فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الاحرام وهكذا يقال في غيره **(قوله والغسل لدخول مكة)**
 أى ولدخول حرمة ما أيضا وبسبب أن يكون غسلها بذى طوى وهو اسم مكان سمي باسم بئر فيه
 مطوية أى مبنية واستثنى الماوردى من خرج من مكة فأحرم بعمره من محل قريب كالشعير
 واعتسل للاحرام فانه لا يستلزم الغسل حينئذ لقرب عهده به **(قوله للحرم)** وكذا الحلال
 فلو أسقط قوله للحرم لكان أولى اللهم الا أن يقال ربما يتوهم من ذكر غسل الاحرام قبله أن هذا
 لغیر المحرم فدفع ذلك التوهم بالنصيص على المحرم **(قوله بحج أو عمره)** أى أو بهما أو مطلقا
 فأولست مانعة جمع ولا مانعة خلط لجواز الاحرام بهما معا ولجواز الاحرام مطلقا لجعل المحشى
 له امانته خلوقه نظرا لأن يعتبر ما يؤل اليه الامر في الاطلاق فانه امان أن يؤل الى حج أو عمره
 أوهما **(قوله وللوقوف بعرفة)** أى والغسل للوقوف بعرفة ويدخل رقتة بالفجر كغسل
 الجمعة والافضل تقريره من الزوال كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة بل الافضل هنا كونه بعد
 الزوال ويكون هذا الغسل بكرة أو غير هافقوله بعرفة متعلق بالوقوف وكذا قوله في تاسع ذى الحجة
 وانما اقتصر عليه لانه مبدأ وقته لكن من الزوال لأن وقت الوقوف من زوال يوم التاسع الى
 فجر يوم العاشر **(قوله وللمبيت بزدلفة)** أى والغسل للمبيت بزدلفة على رأى مرجوح
 والراجح أنه لا يستلزم الغسل للمبيت بزدلفة لانه قريب من غسل عرفة وهكذا كل غسلي تقاربا
 نعم يستلزم الغسل للوقوف بالمشرع الحرام وهو جبل بطرف المزدلفة يسمى قزح ولا يمكن حمل كلام
 المصنف عليه لانه عبر بالمبيت وهذا وقوف لا مبيت وبهذا تعلم ما في كلام المحشى ويا خل وقت
 الغسل للوقوف بالمشرع الحرام بنصف الليل وأما غسل المبيت بزدلفة على القول به فيدخل
 وقته بالغروب والمراد بالمبيت بزدلفة حصول لحظة فيها من نصف الليل الثانى كما سيأتى **(قوله)**
لرى الجمار الثلاث) أى والغسل لرى الجمار الثلاث التى هى الجرة الكبرى وهى التى تلى مسجد
 الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة **(قوله فى أيام التشريق الثلاث)** سميت بذلك لتشريق اللحم
 فيها أى تقديده بالشرقة التى هى الشمس **(قوله فيغتسل لرى كل يوم منها غسلا)** ويدخل
 وقته بالفجر ولكن الافضل تأخير بعد الزوال وعليه يحمل كلام القليوبى **(قوله أمارى)**
 جرة العقبة فى يوم النحر مقابلا لرى الجمار الثلاث فى أيام التشريق الثلاثة وقوله فلا يغتسل له
 أى لرى جرة العقبة فى يوم النحر وقوله لقرب زنه من غسل الوقوف كان الاولى أن يقول من
 غسل المزدلفة الا أن يقال أراد الوقوف بالمشرع الحرام وقضية ذلك أنه لو ترك ذلك الغسل سن
 له هذا الغسل كما قاله ابن قاسم **(قوله والغسل للطواف)** أى على قول مرجوح والراجح أنه
 لا يستلزم الغسل له لأن وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لفعله فى وقت واحد المتضمن ذلك لطلب
 الغسل **(قوله الصادق)** صفة للطواف فطلق الطواف شامل لأنواعه الثلاثة **(قوله بطواف)**
 قدوم وهو سنة ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف وقوله وافاضة أى وطواف
 افاضة وهو ركن وقوله ووداع أى وطواف وداع وهو واجب وفى بعض النسخ ولدخول

ولا بين طاهر وحائض فان لم
 يجد المحرم الماء تيمم
 (و) الغسل (لدخول مكة)
 للحرم بحج أو عمره (والوقوف
 بعرفة) فى تاسع ذى الحجة
 (وللمبيت بزدلفة) لرى
 الجمار الثلاث (فى أيام
 التشريق الثلاث) فيغتسل
 لرى كل يوم منها غسلا أما
 لرى جرة العقبة فى يوم
 النحر فلا يغتسل له لقرب
 زنه من غسل الوقوف
 (و) الغسل (لطواف)
 الصادق بطواف قدوم
 وافاضة ووداع

وبقية الاغسال المسنونة
مذكورة في المطولات

(فصله)
والمسح على الخفين جائز

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تكمل السبعة عشر غسلا (قوله وبقية الاغسال
المسنونة مذكورة في المطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة وقد عرفت أنه مذكور
في بعض النسخ ولا دخول حرما والخروج من الحمام بماء متوسط بين الحار والبارد لانه يشتد
البدن وللحجامة ولقص الشارب وحلق العانة وللبلوغ بالسنة أما البلوغ بالاحتلام فيطلب له
غسلان واجب وسندوب ولكل ليلة من رمضان وقيدته الاذرى بمن يحضر الجماعة والمعمد عدم
التقييد بذلك ولكل اجتماع من مجامع الخير والسبلان الوادى وتغير رائحة البدن ولا دخول
المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر وغير ذلك (فصل في المسح على الخفين) *
لو ذكره عقب الوضوء لكان أولى وأنبأ لانه جزء منه ولعله ضمنه للقيم لان كلامه - ما مسح
وقد مسح عليه لكونه بالماء والتيمم بالتراب والكلام عليه منحصرا في خمسة أطراف الطرف
الاول في حكمه وذكره بقوله والمسح على الخفين جائز والطرف الثاني في شروطه وذكره بقوله
ثلاثة شرائط والطرف الثالث في مدته وذكره بقوله ومسح المقيم الخ والطرف الرابع في
مبطلاته وذكره بقوله ويطل المسح الخ والطرف الخامس في كنيسته ولم يذكرها المصنف وأشار
لها الشارح بقوله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا لمصنف تكفل بجمعها الا الكيفية
فأشار لها الشارح وشرع المسح على الخفين في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك وهو
مكان بالشام في طريق الحاج وقيل شرع مع الوضوء ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة وهو
ثابت عنه صلى الله عليه وسلم قوله لا فعلا روى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال حدثني
سبعة من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم أخشى
أن يكون انكاره كثرا وهو من خصائص هذه الامة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في
خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم وهو رخصة ويرفع الحدث رفعاً مقيداً بمدة ويبح
الصلاة من غير حصص (قوله والمسح على الخفين الخ) تعبيرة بالخفين أولى من تعبيرة بالخف
لايهامه جواز المسح على خف رجل واحدة وغسل الاخرى وليس كذلك وان كان الخف يطلق
على الفردتين وعلى احدهما بل وعلى الاكثر من الفردتين يجعل آل في الخف للجنس فيشمل
ما اذا كان له رجل واحدة لقطع الاخرى أو فقدت خلقته ويشمل ما لو كان له أكثر من رجلين
وكانت كلها أصلية أو بعضها أصلية وبعضها زائدا واشتبه الزائد بالأصلي أو سامت فيلبس كلا
منها خفا ويصح على الجميع فان كان بعضها أصليا وبعضها زائدا ولم يشته ولم يسامت فالعبرة
بالأصلي دون الزائد فيلبس الاول خنثا دون الثاني الا ان توقف لبس الاصلي على لبس الزائد
فيلبسه أيضا والمصنف انما نظر للغالب وهو أن الشخص له رجلان فعبير بالخفين والخف معروف
وجمع خفاف ككتاب وأما خف البعير فجمعه أخفاف كقفل وأقفال للفرق بين ما هنا
وما للبعير (قوله جائز) أي من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا يشأنه أن يقع واجبا
دائما حتى قيل انه من الواجب التحير ورد بأن شرط الواجب التحير أن لا يكون بين الشيء وبدله
كما هنا فان المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين وجواز العدول هو الاصل عند القدرة على
كل من المسح والغسل وقد يجب فيما اذا كان مع لباس الخف ماء يكفي للمسح ولا يكفي للغسل
أو ضاق الوقت عن الغسل أو كان يترتب على المسح انقاذ نحو غريق أو أدار العرقة أو نحو ذلك

وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخلف مغصوباً ومن حرير لرجل أو من جلد آدمي ومع
عدم الاجزاء فيما اذا كان لابس الخلف محرماً وقد يندب كأن رغبته نفسه عن المسح ومالت
الى الغسل لموافقه من النظافة لالكونه أفضل من المسح والافلا يندب حينئذ وكأن طرأت له
شبهة في جواز المسح كأن يقول يحتمل أنه نسي فبشك في ذلك لأنه يشك هل يجوز له فعله أو لا
والافلا يجوز له المسح حينئذ وكأن يكون ممن يقتدى به وقد يكره فيما اذا كثر المسح لانه يعيب
الخلف ويؤخذ من ذلك أنه لو كان من خشب أو نحو لم يكره لانه لا يعيبه (قوله في الوضوء)
أى ولو مندوباً كالوضوء المجتهد فيمسح فيه على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن
حاجة اليه فليس من الواجب المخير لانه لا يكون بين الشئ وبدله كما علمت (قوله لافي غسل)
بالتنوين وقوله فرض أو نقل بدل منه ويصح قراءة بالتنوين و اضافته الى ما بعده من اضافة
الموصوف الى الصفة فان فرض كغسل الجنابة والنقل كغسل الجمعة (قوله ولا في ازالة
نجاسة) أى ولو لمعنىوا عنها ولم يقل فرض أو نقل كسابقه لانها لا تكون الا فرضاً ولو كانت
النجاسة معنوا عنها لانه متى شرع في غسلها وقع فرضاً (قوله فلو أجنب) أى مثلاً غسله مالم
حاضاً أو نثت وهذا انقرب على قوله لافي غسل فرض وكان عليه أن يقول أو اغتسل
لنحو جمعة ليكون نفراً على قوله أو نقل فيكمل التفريع على قوله لافي غسل فرض أو نقل
وقوله أو دميت رجله أى مثلاً غسله مالم تنجست بغير الدم وهذا انقرب على قوله ولا في ازالة
نجاسة وقوله فأراد المسح الخ أى في صورتين وقوله لم يجز جواب لو ويجز بضم الياء
وسكون الجيم من الاجزاء ويلزم من عدم الاجزاء عدم الجواز بخلاف العكس فلو ضبط
بفتح الياء وضم الجيم من الجواز لم يقدح عدم الاجزاء الذي هو المقصود (قوله بل لا بد من
الغسل) أى لان الغسل وازالة النجاسة لا يتكرران مثل تكرار الوضوء فلا يشق فيهما التزع
بخلاف الوضوء فانه يتكرر كل يوم فلو كاف التزع لكل وضوء لشق عليه (قوله وأشعر
قوله الخ) الاشعار هو الدلالة الحقيقية وقوله أن غسل الرجلين أفضل من المسح أى فيكون المسح
خلاف الأفضل لانه مذلول كما يقتضيه التعبير بأفعل التفضيل فلا يكون مباحاً ويؤخذ من
كلام الرملى وغيره أنه يكون مباحاً وانضاء الطوخي قال وأفضل بمعنى فاضل فيكون المسح
الأفضل فيه أصلاً بل **يـ** ومن مباحاً (قوله وانما يجوز الخ) دخول على كلام المصنف
(قوله لا أحدهما فقط) أى مع غسل الرجل الاخرى ان كانت صحيحة أو التيمم عنها ان كانت
عليه (قوله الآن يكون فاقد الاخرى) أى بقطع أو خلقة فانه يمسح على الموجودة فقط دون
المفقودة الا ان بقي بعضها فلا بد أن يلبس ذلك البعض خفاً ويمسح عليه أيضاً (قوله بثلاثة
شروط) العدد لا مفهوم له فلا ينافى أنها أربعة كما يشير لذلك قول الشارح ويشترط أيضاً
طهارتهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما وشروطهما
العدد وهو ثلاثة الآن يجب بأنه أراد بالشروط الشروط وهي جمع شرط وهو مذكور (قوله
أن يتبدى أى الشخص) عبارة الخطيب مراد المسح على الخفين وعلى كل شئ المذكور والاثنى
وقوله لبسهما أى الخفين وقوله بعد كمال الطهارة أى بعد غماها بالغسل أو الوضوء أو التيمم
ولو مع أحدهما لكن يكون التيمم له لافقد الماء والابطال بوجود الماء المسح ومسح جبهة

في الوضوء لافي غسل فرض
أو نقل ولا في ازالة نجاسة
فلو أجنب أو دميت رجله
فأراد المسح بدلا عن غسل
الرجل لم يجز بل لا بد من
الغسل وأشعر قوله جائز
أن غسل الرجلين أفضل
من المسح وانما يجوز مسح
الخفين لأحدهما فقط
الآن يكون فاقد الاخرى
(ثلاثة شرائط أن يتبدى)
أى الشخص (لبسهما بعد
كمال الطهارة)

ان كانت فلو كان عليه الحدثان وغسل أعضاء الوضوء عنهما ولبس الخفين قبل غسل باقي بدنه
لم يعتد بهذا اللبس لأنه لبسهما قبل كمال الطهارة فان قيل لاجابة الى التقييد بالكمال لان
حقيقة الطهارة لا تكون الا كاملة فن لم يغسل رجله أو أحدها لم ينتظم فيه أن يقال انه
لبس على طهارة وبمثل ذلك اعترض الرافعي على الوجيز أجيب بأن ذلك التاكيد وادفع توهم
ارادة البعض (قوله فلو غسل رجلا والبسها خفيها الخ) تفريع على مفهوم الشرط وكذلك
لو لبس الخفين قبل غسل الرجلين ثم غسلهما في الخفين فلا يكتفي ذلك الا أن ينزع عنهما من موضع
القدم ثم يدخلهما في الخفين (قوله ثم فعل بالآخرى كذلك) أي غسلها ثم لبسها خفيها وقوله
لم يكف أي لانه ابتدأ لبسهما قبل كمال الطهارة فلا يكتفي الا أن ينزع الا في موضع القدم
ثم يعيدها ولو قطعت كفاه عن نزعه والمراد أنه لا يكتفي بالنسبة للمصح في المستقل والافهذ
الوضوء يجزئ في الصلاة ونحوها (قوله ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة الخ) تفريع أيضا
على مفهوم الشرط لان المعتبر في اللبس وصول الرجل قدم الخف ولذلك لو لبسهما ساق الخفين
وغسلهما فيه ثم أدخلهما موضع القدم كفي فبا كعبه الخشبي من أن هذه الصورة ليست من
مفاد المتن وما قاله غيره من أنها مستتاة من كلام المصنف انما هو بحسب الظاهر نظر الكونه
ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة لكن قد عرفت أن هذا اللبس غيره معتبر وانما المعتبر لبسهما
في موضع القدم (قوله ثم أحدث قبل وصول الرجل) أي الاولى أو الثانية (قوله لم يجز
المسح) بضم الميم وسكون الجيم أي لانه انما لبسهما اللبس المعتبر الذي هو لبسهما في موضع
القدم مع الحدث ولا عبرة بلبسهما في الساق مع الطهارة (قوله وأن يكون الخ) لا يخفى
أن الالف ضمير عائدة على الخفين في محل رفع على أنه اسم يكون فلذلك فسر الشارح بالخفين
لكن وجدف نسختان الاولى أي الخفان وهي ظاهرة والثانية أي الخفين وهي غير ظاهرة
لانه يلزم عليها تفسير الضمير الذي هو في محل رفع بالمنسوب ولا وجه له (قوله ساترين الخ)
أي بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليهما من غير محل الخرز فلا يجزئ منسوج لا يمنع نفوذ
الماء من غير محل الخرز لوصب عليه لان الغالب من الخفاف أنه يمنع النفوذ فتصرف اليها
النصوص الدالة على الترخص فلا يكتفي ما عداها (قوله غسل الفرض) أي غسل هو الفرض
فلاضافة بيانية وقوله من القدمين بيان لمحل غسل الفرض ولما كان في بيان المصنف قصور
لان الكعبين لم يدخل في القدمين مع أنهم مامن بمحل غسل الفرض ككله الشارح بقوله
بكعبيهما أي مع كعبيهما فالباء بمعنى مع فأشار الى أن في العبارة حذف (قوله فلو كانا دون
الكعبين الخ) تفريع على مفهوم الشرط وكذلك لو كان به تحرق في محل الفرض ولو تحترقت
البطانة أو الطهارة فان كان الباقي صفيقا لم يضر والاضر ولو تحترقتا من موضعين غير متحاذيين
لم يضر (قوله كالمدا) بكسر الميم كضبطه الرمل في شرحه فان المداس يستر العقب والقدم
دون الكعبين (قوله لم يكف المسح عليهما) أي اللذين دون الكعبين وفي نسخة لم يكف المسح
عليه أي المداس والا في أقدام (قوله والمراد بالساتر هنا) أي في الخف وقيد الشارح بذلك
احتراز عن الساتر في العورة فان المراد به فيها مانع الرؤية لا الحائل فقط وان لم يمنع الرؤية فالساتر
هنا عكس ساتر العورة لان القصد هنا منع نفوذ الماء وشمع الرؤية ولذلك كنى الشافعي هنا

فلو غسل رجلا والبسها
خفيها ثم فعل بالآخرى
كذلك لم يكف ولو ابتدأ
لبسهما بعد كمال الطهارة ثم
أحدث قبل وصول الرجل
قدم الخف لم يجز المسح
(وأن يكون أي الخفان
ساترين لمحل غسل الفرض
من القدمين) بكعبيهما
فلو كانا دون الكعبين
كالمدا لم يكف المسح
عليهما والمراد بالساتر هنا

لاهناك (قوله الحائل) أي ما يحول بين الماء وبين الرجل بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليه
 من غير محل الخرز ولو من زجاج إن أمكن تتابع المشي عليه وقوله لا مانع الرؤية أي فلا يشترط
 أن يكون مانع الرؤية فيمكن الزجاج حيث أمكن تتابع المشي عليه كما علمت (قوله وأن يكون
 الستر الخ) أي والمراد أن يكون الستر الخ وقوله من جوانب الخفين أي بالمعنى الشامل
 لأسفلهما وعقبهما فالمراد بالجوانب ما قابل الأعلى بدليل قوله لا من أعلاهما فلورى القدم من
 أعلى الخلف بان كان واسع الرأس لم يضر عكس ستر العورة فإنه يكون من أعلى وجوانب
 لا من أسفل فلوريت عورته من ذيله لم يضر لأن القميص مشلا يتخذ في ستر العورة لستر أعلى
 البدن وجوانبه والخلف يتخذ لستر أسفل الرجل وجوانبها (قوله وأن يكونا) أي الخفان
 وسكت عنه الشارح لعله من سابقه (قوله مما يمكن تتابع المشي) أي مما يسهل وتوالي المشي
 فالمراد بإمكان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل بل وإن كان لا لبس الخفين مقعدا وليس المراد به
 جوارزه ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والمتتابع معنى التوالي عادة في المواضع التي
 يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها فخرج ما يعسر فيه ذلك
 لثقل أو تحديده رأس أو خشبة أو سعة أو ضيق فلا يصح المسح عليه نعم إن اتسع الضيق عن قرب
 أو ضاق الواسع كذلك لم يضر والمراد إمكان ذلك بلا مداس والافاقل شيء يكفي مع المداس
 (قوله عليهما) أي فيهما لأن المشي فيهما لا عليهما فاعلى بمعنى في قال المحشي ولو أبدل المصنف
 عليهما ما بعليه لكان أولى وأوضح أي لأن الضمير عائد على ما لا على الخفين ويمكن تفسير ما بالمشي
 بأن يقال من اللذين يمكن تتابع المشي عليهما (قوله لتردد مسافر في حوائجه) متعلق بالمشي
 وأفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد
 المسافر في حوائجه يوما وليسه على المعتمد لتردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر تردد
 في حوائجه ثلاثة أيام بلياليها فإن كفى دونها كيوم وليله صح المسح عليه فيهما ولو كفى دون يوم
 وليسه لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخلف الوارد في النصوص (قوله
 من حط) أي نزول وقوله وترحال أي سير (قوله ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين)
 وجه الأخذ أن اللذين يمكن تتابع المشي عليهما يلزم أن يكونا قوين فهذا علم من كلامه التراما
 وقوله بحيث يمنع نفوذ الماء بيان لضابط كونهما قوين والمراد نفوذ ماء الصب لا ماء المسح
 عن قرب لأن بعد ولا يضر نفوذه من محل الخرز فالمراد بمنع نفوذه من غير محل الخرز (قوله
 ويشترط أيضا) أي كما يشترط ما تقدم وقوله طهارتهما وكذا طهارة ما تحتها فلا يكفي نجس
 ولا متنجس ولا ما فوق نجاسة على الرجل نعم لو كان عليه نجاسة معفو عنها لمصح منه ما لا نجاسة
 عليه صح المسح ولا يضر سيلان الماء إلى النجاسة بخلاف ما لو مسح على ما فيه النجاسة فإنه يضر
 ولو عتته النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عتت النجاسة
 المعفو عنها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها لأن المسح عليها مندوب وليس ضروريا وما هنا واجب
 فلا يحيد عنه ولو خرز خلفه بشعر نجس كشعر الخنزير مع الرطوبة طهارة طهارة بالغسل سهوا مع
 التريب دون محل الخرز لكن يعني عنه فلا ينجس الرجل المبتهل ويصلي فيه القرائض والنوافل
 لعموم البلوى به خلافا لما في التحقيق من أنه لا يصلي فيه لكن لا حوط تركه وسكت المصنف

الحائل لا مانع لرؤية وأن
 يكون الستر من جوانب
 الخفين لا من أعلاهما
 (قوله وأن يكونا) أي
 المشي عليهما لتردد مسافر
 في حوائجه من حط وترحال
 ويؤخذ من كلام المصنف
 كونهما قوين بحيث يمنع
 نفوذ الماء ويشترط أيضا
 طهارتهما

عن كونهما محلاين وفي ذلك تفصيل فيمكنني المسح على المفصوب والمتخذ من الديساج الصفيق والذهب والفضة حيث أمكن تتابع المشي عليه ولا يمكنني المسح على خف المحرم اذ البسه لا لعذر لانه محترم لذاته فانه منهي عن اللبس من حيث هو لبس فكأنه لا يمكنه تتابع المشي عليه بخلاف ما قبله فانه محترم لعارض واعلم أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أجزأ المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المتقدم خلاف طويل (قوله ولو لبس خفاف فوق خف) خرج بهذا ما لو لبس خفاف فوق جبيرة واجبها المسح فانه لا يصح المسح عليه وهذه المسئلة تسمى بمسئلة الجرموق بضم الجيم والميم وهو فارسي معرب وأصله بلغة الفرس جرموك فغيره العرب وقالوا جرموق وهو خف فوق خف فهو اسم للخف الاعلى وحاصل مسئلته أنه ما تارة يكونان قوين وتارة يكونان ضعيفين وتارة يكون الاعلى قويا والاسفل ضعيفا وتارة بالعكس وقد ذكر الشارح حكم الاخيرين ولم يذكر حكم الاولين فتى كانا ضعيفين لا يصح المسح عليهما مطلقا وأما القويان فحكمهما حكمهما ما اذا كان الاعلى ضعيفا والاسفل قويا فيجوز فيه ما للتفصيل الذي ذكره الشارح (قوله لشدة البرد مثلا) أي أو لكثرة الخفاف عنده أو لعله (قوله فان كان الاعلى صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاسفل أي لكونه ضعيفا وقوله صح المسح على الاعلى أي لانه الخف وما تحته كاللحافة فكأنه لا لبس خفا واحدا على لئلا ينافى على قدمه (قوله وان كان الاسفل صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاعلى أي لكونه ضعيفا وهذا ليس بقيد بل الحكم كذلك وان كان الاعلى صالحا للمسح أيضا فيجوز فيه ما للتفصيل المذكور كما علمت (قوله فصح الاسفل) أي كان وضع يده بين الخفين ومسح الاسفل منهما (قوله أو الاعلى) أي أو مسح الاعلى وقوله فوصل البلل للاسفل أي ولومن محل الخرز (قوله ان قصد الاسفل) أي وحده وقوله أو قصدهما أي الاعلى والاسفل فهاتان صورتان يصح فيهما المسح (قوله لان قصد الاعلى فقط) أي لا يصح المسح ان قصد الاعلى دون الاسفل وكذا ان قصد واحد الابعين لان الواحد المبهم يصدق بالجزئ وغير الجزئ فهاتان صورتان لا يصح فيهما المسح (قوله وان لم يقصد واحد منهما بل قصد المسح في الجملة) هذه هي صورة الاطلاق خلافا لما جعلها غير هاجيث قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها أصلا بخلاف هذه ففيها قصد وهذه صورة يصح فيها المسح فصور الصحة ثلاث وصور عدم الصحة صورتان (قوله أجزأ في الاصح) أي لانه قصد اسقاط القرض بالمسح وقد وصل الماء الى الاسفل ومقابل الاصح أنه لا يجوز لأن قصد صالح للاعلى وهو لا يجوز (قوله ويمسح المقيم) أي ولو عاصيا باقامته ككاشرة من زوجها وآبى من سيده ويلحق بالمقيم المسافر سفر اقصره والعاصي بسفره والهائم (قوله يوما وليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم أو تأخرت عنه فالاول كأن أحدث وقت الغروب والثاني كأن أحدث وقت الفجر فان أحدث في أثناء اليوم وفي أثناء الليلة كدل المنكسرة قوله يوما وليلة أي ولو ملقتين وغاية ما يستبيحه المقيم من الصلوات سبع ان جمع بالمطرح جمع تقديم وست ان لم يجمع وذلك كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر وكذا العصر ان جمعه مع الظهر جمع تقديم

ولو لبس خفاف فوق خف لشدة
البرد مثلا فان كان الاعلى
صالحا للمسح دون الاسفل
صح المسح على الاعلى وان
كان الاسفل صالحا للمسح
دون الاعلى فصح الاسفل
صح أو الاعلى فوصل
البلل للاسفل صح ان قصد
الاسفل أو قصدهما معا
لان قصد الاعلى فقط
وان لم يقصد واحد منهما
بل قصد المسح في الجملة
أجزأ في الاصح (ويمسح
المقيم يوما وليلة)

بالمطر (قوله ويمسح المسافر) أي سفر قصر وغاية ما يستجبه المسافر سفر قصر من الصلوات سبع عشرة صلاة ان جمع بالسفر ستة عشر ان لم يجمع وذلك كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي الظهر وهكذا الى نظيره من ثالث يوم فيصلي الظهر والعصر معه ان جمع والظهر فقط ان لم يجمع (قوله ثلاثة أيام بلياليهن) وفي نسخة ولياليهن بالنصب عطفًا على ثلاثة فقول الشارح المتصلة بها يقرأ بالجزء على النسخة الأولى وبالنصب على الثانية وأشار به الى أن اضافة الليالي الى الايام لاتصالها بها وان لم تكن لياليهن حقيقة فالإضافة لادنى ملابسة وتأتيت الضمير مع عوده على الايام لانه جمع غير العاقل فيعامل معاملة المؤنث أولان كل جمع مؤنث كما قال الزمخشري ان قوى تجمعوا * وبقتلى تحذوا

لا بأبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

(قوله سواء تقدمت) أي الليالي على الايام كأن أحدث وقت الغروب وقوله وتأخرت أي الليالي عن الايام كأن أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة المتأخرة هنا للنص عليها في الحديث الحديث أرخص صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة اذا ظهر فليس خفيه أن يمسح عليهما وبذلك فارق عدم حسابها في شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث في أثناء يوم أو ليلة تكمل المنكسر من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة واعلم أن الليل سابق على النهار حتى ليلة عرفة وانما الحق واليه الخ يوم عرفة في حكمهما من حيث اجزاء الوقوف (قوله وابتداء المدة الح) ويجوز لالابس الخف أن يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كغيره ويمسح على الخفين في كل تجديد مادام متطهر او لو سني ولا تحسب المدة لانه لم يشرع فيها (قوله من حين يحدث) يجوز حين بجزء ظاهرة أو بينها على الفتح في محل جرت لاضافتها للجملة الفعلية قال في الخلاصة

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

وعبارة المصنف صالحة لان تحسب المدة من انقضاء الحدث كجاري عليه الشارح وهو ما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين وصالحة لان تحسب من ابتداءه واعتبر العلامة الرمي حسابان المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللمس والمس سواء انفرد وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه أن يقع بغير اختياره كالبول والغائط ويمكن جعل المتن عليه (قوله أي من انقضاء الحدث) طاهره طلقا وقد علمت ما فيه من التفصيل (قوله السكأن بعد تمام لبس الخفين) بخلاف السكأن قبل ذلك (قوله لا من ابتداء الحدث) لانه ربما يستغرق غالب المدة وهذا مقابل للانقضاء الذي ذكره الشارح (قوله ولا من وقت المسح) أي وقت المسح بالفعل لا وقت جوازه كما فهم الخشي فاعترض على الشارح حيث قال لو أسقط لفظ الوقت لكان أولى لان مراده وجوده بالفعل وأما وقت جوازه فاعتبر في ابتداءها اتفاقا (قوله ولا من ابتداء اللبس) أي وان جازله المسح للوضوء المحدث كما تقدم وبوجه ما نفاه الشارح ثلاثة أشياء (قوله والعاصي بالسفر) بأن أنشاء معصية كأن سافر لقطع الطريق أو أنشاء طاعة ثم قلبه معصية ويقال له العاصي بالسفر في السفر في هاتين الصورتين يمسح مسح مقيم وأما العاصي في السفر وهو الذي يسافر لطاعة

(ويمسح) (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) (المتصلة بها سواء تقدمت أو تأخرت) (وابتداء المدة) (تحسب) (من حين يحدث) (أي من انقضاء الحدث السكأن) (بعد تمام لبس الخفين) (لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي بالسفر)

كر بارقة سيدى أحمد البدوى لكنه يعصى فيه كأن يشرب الخمر أو يترك بعض الصلوات فيمسح
ثلاثة أيام بلياليها لانه ليس عاصيا بنفس السفر الذى هو السبب في الرخصة (قوله والهائم)
وهو الذى لا يدري أين يتوجه فان انضم الى ذلك عدم التزام طريق سمي راكب التعاسف
فهو داخل في الهائم فعمقه عليه في بعض العبارات من عطف الخاص على العام (قوله
يسحان مسح مقيم) فهما ملحقان به وكذلك المسافر سفر اقصر كما تقدم (قوله وذاتم الحدث)
ومثله التيمم لافقد الماء بأن تيمم لمض أو جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضأ ومسح
الخفين وأما التيمم لفقد الماء فيبطل تيممه برؤية الماء واعلم أن ذاتم الحدث كغيره في المدة فإذا
ارتكب الحرمة ولم يصل القرائض مسح للنوافل يوما وليلة ان كان مقبلا وثلاثة أيام وليلتين
ان كان مسافرا وإذا صلى القرائض لم يمسح الا فرض ونوافل ان لم يكن صلى بطهره الذى ليس
عليه الخفين فرضا والمسح للنوافل فقط وبهذا الاعتبار يكون تقييد المسح المتقدم من كونه يمسح
جميع المدة السابقة (قوله حدثنا آخر مع حدثه الدائم) كأن أحدث حدث اللبس أو المس مع
حدث البول الدائم وأما حدثه الدائم وحده فلا يحتاج معه الى استئناف طهر نعم ان أخر
الدخول في الصلاة بلا عذر بطل طهره فجب عليه المبادرة بالصلاة عقب طهره (قوله قبل
أن يصلى به) أى بطهره الذى ليس عليه الخف وكان الاولى الاظهار لانه لم يتقدم تصريح به
(قوله ما كان يستنجيه لو بقي طهره الذى ليس عليه خفيه) أى لان مسحه مرتب على ذلك
الطهر وقوله وهو أى ما كان يستنجيه لو بقي طهره وقوله فرض ونوافل أى لانه محدث بالنسبة
لما زاد على فرض ونوافل فان أراد فرضا أخر وجب عليه التزع والطهر الكامل (قوله فلو صلى
بطهره فرضا لم يمسح) بخبر قوله قبل أن يصلى به فرضا (قوله واستباح نوافل فقط) أى دون
الفرض لانها هى التى يستنجيها لو بقي طهره الذى ليس عليه الخفين (قوله فان مسح الخ) علم
من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث وان تلبس بالمدة فلو سافر بعد الحدث وقبل المسح ثم مسح
في السفر لانه أن يتم مدة مسافروا ابتداءها من الحدث الذى في الحضر وقوله الشخص أى
المقيم في هذه بدليل قوله في الحضر وقوله ثم سافر أى بعد المسح وقوله أو مسح أى المسح فى هذه
بدليل قوله في السفر وقوله ثم أقام أى بعد المسح والمراد أنه مسح خفيه أو أحدهما على الراجح
كما قاله بعضهم (قوله قبل مضى يوم وليلة) هو قيد في المستثنين فيخرج به في الاولى ما لو مسح
في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه التزع لفراغ المدة ويخرج به في الثانية
ما لو مسح في السفر ثم أقام بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه التزع أيضا وهذا القيد أخذ
الشارح من قول المصنف أتم مسح مقيم الذى هو جواب الشرط في المستثنين (قوله
والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح الخ) فلو وضع يده المبتلة عليه ولم يمسحها وقطر
عليه أجراً وقوله اذا كان على ظاهر الخف أى ظاهر الخف على الخف فهو على حذف مضاف
كما صرح به غيره وقروا على محل الرخصة فانه ورد الاقتصار على ظاهر أعلاه (قوله ولا يجزئ
المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله) أى لانه لم يرد الاقتصار على شئ منها
كما ورد الاقتصار على الاعلى (قوله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا) والاولى في كفيته
أن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليسرى الى أطراف الاصابع

والهائم مسحان مسح مقيم
وذاتم الحدث اذا أحدث
بعد لبس الخف حدثا آخر مع
حدثه الدائم قبل أن يصلى به
فرضا يمسح ويستنجي ما كان
يستنجيه لو بقي طهره الذى
ليس عليه خفيه وهو فرض
ونوافل فلو صلى بطهره فرضا
قبل أن يحدث مسح واستباح
نوافل فقط (فان مسح)
الشخص (في الحضر ثم
سافرا ومسح في السفر ثم
أقام) قبل مضى يوم وليلة
(أتم مسح مقيم) والواجب
في مسح الخف ما يطلق عليه
اسم المسح اذا كان على
ظاهر الخف ولا يجزئ
المسح على باطنه ولا على
عقب الخف ولا على حرفه
ولا أسفله والسنة في مسحه
أن يكون خطوطا

والبنى الى آخر ساقه كما قاله شيخ الاسلام والمراد الى آخر الساق مما يلي القدم لا مما يلي الركبة
 لأن أول الساق مما يلي الركبة وآخره مما يلي الرجل فان وضع كل شيء على الانتصاب فلا يسن
 في الخلف التحجيل خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه أن المراد الى آخر الساق مما يلي الركبة ويكره
 استدعاه وجعله الشيخ الخطيب خلاف الأولى قال وعليه يحمل قول الروضة لا يندب استدعاه
 ويكره أيضا تكراره وغسله وتلبسه لانه يعيبه ويؤخذ من العلة أنه لو كان من حديد أو خشب
 لا يكره لانه لا يعيبه حينئذ **(قوله بأن يفرج الماسح الخ)** تصوير لكونه خطوطا وقوله ولا يضمها
 بالنصب عطف على يفرج من قبيل عطف التفسير **(قوله ويبطل الماسح)** أى حكمه فهو على
 تقدير مضاف ويلزمه ان كان بطهر الماسح غسل رجله بنية جديدة على المعتمد لانه طرأ عليها
 حدث جديد لم تشبه النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ماء قصد
 غسلها **(قوله بثلاثة أشياء)** أى بأحد ثلاثة أشياء فالمبطل واحد منها وان لم يجتمع الثلاثة
(قوله بجعلها) التنبية ليست بقيد ولذلك قال أو خلع أحدهما والفعل ليس بقيد ولذلك قال
 أو تخلعه والمدار على ظهوره وشئ مما ستره من رجل أو لفافة أو غيره **(قوله أو خروج الخلف)**
 عن صلاحية الماسح كتحرقه أى لانه لا بد من دوام صلاحية الماسح في جميع المدة **(قوله)**
 وانقضاء المدة أى ولو احتمل ألا يمسح لشاك في بقاء المدة كأن نسي ابتداءها لأن الماسح
 رخصة فلا يبصر اليها الا بيقين ولو زال شكه عمل بعقضاء كما قاله الشبرايمسى **(قوله وفي بعض)**
 النسخ مدة الماسح واليه ترجع النسخة الاولى يجعل أل بدلا عن المنضاف اليه ولو بقي من مدة
 الماسح ما يسع ركعة فأحرم بأكثر من ركعة لم تنعقد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمل
 وفرق بين هذا وبين من كانت تنكشف عورته في ركوعه بإمكان تصحيح تلك دون هذه وقال
 الخطيب بأهماته فقد لانه على طهارة في الحال **(قوله من يوم وليلة الخ)** بيان لمدة الماسح **(قوله)**
 وبعرض ما يوجب الغسل أى أصالة فلا يبطل الماسح ما يوجب غسله عرضا اذا غسل رجله
 في الخلف كالغسل المذور ومثله الغسل المندوب وازالة النجاسة عن رجله ان أمكن غسلها
 في الخلف والاوجب التزج وبطل الماسح **(قوله بجنابة الخ)** أى أو ولادة لان ذلك لا يتكرر
 تكررا لحدث الا صغروا فارق الجبيرة بان الحاجة ثم أشدوا التزج فيها أشق بخلافه هنا **(قوله)**
 للابس الخلف متعلق بعروض **(تمت)** وقال في الاحياء يستحب لمن أراد لبس الخلف أن يتنفضه
 لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه فلبس
 أحدهما ثم جفرا فاحنل الآخر وماه فخرجت منه حية فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى يتنفضهما وكان صلى الله عليه وسلم
 اذا أراد الحاجة أبعده المشى فانطلق ذات يوم للحاجة تحت شجرة ثم توضع ارباس أحد خفيه
 فجاء طائر أخضر فأخذ الخلف الآخر فانزع به ثم ألقاه فخرج منه أسود صالح فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم انى أعوذ بك من شر ما عشى على بطنه ومن
 شر ما عشى على رجله ومن شر ما عشى على أربع **(فصل)** لما تكلم على الثانى من
 مقاصد الطهارة وهو الغسل شرع يتكلم على ثالثها وهو التيمم والاصل فيه قبل الاجماع قوله
 تعالى فتميموا صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا والمراد بالطاهر الطهور كما سيأتى وخبر مسلم جعلتلى

بأن يفرج الماسح بين أصابعه
 ولا يضمها **(ويبطل الماسح)**
 على الخفين **(بثلاثة أشياء)**
 بجعلها أو خلع أحدهما
 أو تخلعه أو خروج الخلف
 عن صلاحية الماسح كتحرقه
 وانقضاء المدة وفي بعض
 النسخ مدة الماسح من يوم
 وليلة لم يقسم وثلاثة أيام
 بلباسها المسافر **(و)** بعروض
(ما يوجب الغسل) كجنابة
 أو حيض أو نفاس للابس
 الخلف

* (فصل) *

الارض مسجدا وترتبه اى ترابها طهورا وهو من خصائص هذه الامة كما يدل عليه الحديث المذكور وفرض سنة ست كما عليه الاكثرون وقيل سنة اربع واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان لمقد الماء فعزيمة والا فرخصة وهو الذى اعتمدته الشيخ الحنفى (قوله فى التيمم) اى فى بيان شرائطه وفرائضه وسننه ومبطلاته بناء على النسخة التى ليس فيها ترجمة مستقلة للمبطلات فالكلام عليه منحصر فى اربعة اطراف الطرف الاول فى شرائطه والطرف الثانى فى فرائضه والطرف الثالث فى سننه والطرف الرابع فى مبطلاته (قوله وفى بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذى قبله) اى نظرا لكون التيمم طهارة كاملة ومسح الخفين ليس طهارة كاملة وتقدم مسح الخفين عن التيمم اولى وانسب لان الاول بالماء والثانى بالتراب كما مر (قوله والتيمم لغة القصد) يقال تيممت فلانا اى قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ومنه قول الشاعر هجو والمخاطبين

تيممتكم لما فقدت اولى النهى * ومن لم يجمد ماء تيمم بالتراب

(قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله ايصال تراب الخ) استقيده منه أنه لا بد من فعل القاعل فلو وقف فى مهب ريح فوصل اليه التراب بنفسه فردده ونوى لم يكف وقوله طهورا اى مطهر ويلزم من ذلك أنه طاهر فقول المحشى طهورا اى طاهر ليس على ما ينبغى (قوله للوجه واليدين) واجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وان كان الحدث أكبر (قوله بدلا) اى حال كونه بدلا وقوله عن وضوء أو غسل اى ولو مندوبين كالوضوء انجد وغسل الجمعة وقوله أو غسل عضو اى واجب فلا يقيم عن غسل عضو مندوب كغسل اليدين قبل المضمضة (قوله بشرائط مخصوصة) مراده بالشرائط الامور التى لا بد منها ان يشمل الاركان فلا يعزى بانه أهمل النية والترتيب (قوله وشرائط التيمم الخ) فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السبب كوجود العذر بسفر أو مرض وتسمية الكل شرائط وادها بعضهم كالمصنف خمسة وسيأتى الكلام عليها وعدتها النووي ثلاثة فقد الماء والحاجة اليه والخوف من استعماله وعدتها صاحب الطراز المذهب سبعة ونظمها فى قوله

ياسائل أسباب حل تيمم * هى سبعة بسماها ترناح

فتد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جبيرة وجراح

وعدها شيخ الاسلام فى تحريره احدا وعشرين وكلها ترجع الى سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء محسنا وشرعا والاسباب التى ذكرها أسباب لذلك السبب (قوله خمسة أشياء) كذا فى أكثر النسخ وقوله وفى بعض نسخ المتن خمس خصال وهى بمعنى خمسة أشياء (قوله أحدها) اى الاشياء الخمسة (قوله وجود العذر) اى تحيقه وحصوله والعذر كناية عن العجز عن استعمال الماء وقوله بسفر اى بسبب سفر وخص السفر بالذكر لان فقد الماء يغلب فيه والا فالمدار على فقد الماء فى السفر أو فى الحضر وهذا الاشارة للعذر الحسى وهو فقد الماء وقوله أو مرض اى حصره أو زيادته أو بطنه أو شين فاحش فى عضو ظاهر بخلاف اليسير كتقليل سواد وبخلاف الناحش فى عضو باطن فلا أثر لذلك والظاهر ما يبدو وعند المهنة كالوجه واليدين والباطن بخلافه ويعتمد فى ذلك قول الطبيب العدل فى الرواية ويعمل بعرفته ان كان عارفا

فى التيمم وفى بعض نسخ المتن
تقديم هذا الفصل على الذى
قبله والتيمم لغة القصد
وشرعا ايصال تراب طهور
للوجه واليدين بدلا عن
وضوء أو غسل أو عضو
بشرائط مخصوصة (وشرائط
التيمم خمسة أشياء) وفى
بعض نسخ المتن خمس خصال
أحدها وجود العذر
بسفر أو مرض

في الطب لا يجبرته على ما قاله الرمي وقال ابن حجر يعمل بجبرته خصوصاً مع فقد الطيب في محل يجب طلب الماء منه وهذا بيان للعدو الشرعي فأشار المصنف لكل من العذر الحسي والشرعي ولو كان في السفينة وخاف من أخذه الماء من البحر غرقاً أو نحوه تيم ومضى ولا إعادة عليه ان لم يغلب وجود الماء هناك بحيث لو زال ذلك البحر لانه كالعدم وقد ألغز بعضهم في ذلك حيث قال

و ما رجل للماء ليس بفائدة * سليم لعضو من مبيع تيم
تيم لا يقتضي صلاة وهذه * لعمري خفاء في حجاب مكتم
وأجاب شيخنا رحمه الله بقوله

لقد كان هذا جالساً في سنيته * وشق عليه الماء قبل التحريم
وكان بحيث البحر لو زال لم يكن * الماء وجوداً بالباطن فافهم

(قوله والثاني) أي من الأشياء الخمسة (قوله دخول وقت الصلاة) أي يقينا فلو تيم شاك فيه لم يصح وإن ما دقه والوقت شامل لوقت العذر فتيم للعصر عقب الطهر إذا جتمعها معها وكذلك العشاء مع المغرب وتيم للصلاة بعد دخول وقتها ولو قبل الأتيان بشرطها كاسترو خطبة جمعة وانما لم يصح التيم قبل إزالة النجاسة عن بدنه لكونه طهارة ضعيفة مع التضعف بها لكونها شرطاً للصلاة أي بخلاف ثوبه والامساخ التيم قبل إزالتها عن الثوب والمكان ويدخل وقت صلاة الجنائز بانقضاء طهر الميت من غسل أو تيم ووقت صلاة الاستسقاء بارادة فعلها ووقت صلاة الكسوف والخسوف بغير الكوكب ووقت صلاة نفل مطلق بارادته في أي وقت كان الوقت الكراهة إذا أراد إشباع الصلاة فيه ووقت سجود تلاوة بارادته وهكذا (قوله فلا يصح التيم لها قبل دخول وقتها) أي لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت وهذا تفريع على مفهوم الشرط (قوله والثالث) أي من الأشياء الخمسة (قوله طلب الماء) يفتح اللام على المشهور يجوز اسماؤه ومحل اشتراط طلب الماء ان لم يتيقن فقده في محل طلبه والافلا فائدة للطلب حينئذ فتيم في هذه الحالة بلا طلب (قوله بعد دخول الوقت) ظرف للطلب فلو طلبه قبل دخول الوقت لم يكف (قوله بنفسه) متعلق بالطلب وقوله أو بمن أذن له أي ان كان ثمة ولو واحد اعن جمع فلو بعث المازلون واحداً ثقة يطلب لهم كفى ولا فرق بين اذنه في الوقت أو قبله لطلبه فيه أو يطلق بخلاف ما لو أذن له قبله لطلب قبله ولو طلب فيه (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدرأ أو شعراً ونحوه ويطلق أيضاً على ما يستحبه معه من الأثاث وقوله ورفقته بتبليث الرأ والمراد رفقة المنسوبون اليه في الخط والترحال سمو بذلك لارتفاق بعضهم من بعض ويستوعبهم ولو بأن ينادى فيهم من معهما يجوده أو يثمه وهو قادر عليه ولا يقتصر على قوله بوجوده لان السامع قد يكون بخلاف فلا يصح الاثمه ولا بد أن يكون بثن مثله زماناً ومكاناً (قوله فان كان منفرداً الخ) هذا مقابل لقوله ورفقته لكن الانفراد ليس بقيد لان النظر الاتي عام في المنفرد وغيره وبعبارة غيره ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر الخ لكن الترتيب المستفاد من ثم التي في تلك العبارة ليس بقيد فلو نظر حواله ثم طلبه من رحله ورفقته صح (قوله نظر حواله) أي من غير تردد كما يؤخذ مما بعده وحواله

والثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيم لها قبل دخول وقتها (والثالث) (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فمطلب الماء من رحله ورفقته فان كان منفرداً انظر حواله من الجهات الأربع

مفرد بصورة المثنى يقال جواله وحواله بمعنى وهو جانب الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات وقوله من الجهات الاربع أى يمينا وشمالا وأماما وخلفا وخص موضع الخضره والطير بزيادة احتياط (قوله ان كان بمستومن الارض) تقييد لقوله نظر حواله ولا بد أن لا يكون ثم مانع من النظر كاشجار ونحوها (قوله فان كان فيها ارتفاع وانخفاض) مقابل لقوله ان كان بمستومن الارض (قوله تردد قدر نظره) أى المعتدل وهو قدر غلوة سهم أى غاية رميه وهذا هو حد الغوث لكونه اذا استغاث برفقته لا من نزله أعانوه مع تشاغلهم بأشغالهم فالمراد من العبارات الثلاث واحد ومقتضى ذلك أنه يجب عليه التردد في جميع الجهات قدر نظره المذكور وخالف ذلك في انجموع وقال ان كلامهم يخالفه لقولهم وان كان بقربه جبل صعد ونظر حواله قال الشافعي في البويطي وليس عليه أن يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في الموضع البعيد وليس ذلك واجبا عليه عند أحد ويشترط امنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص سواء كان له أو لغيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أولا وهذا كله عند التردد في وجود الماء في ذلك الحد فان تيقن وجوده اشترط الامن على النفس والعضو والمنفعة والمال اما يجب بدله في ماء الطهارة ان كان يحصله بلامقابل والا اشترط الامن عليه أيضا والامال الغير الذي لا يجب الذب عنه ولا يشترط الامن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فان تردد في الماء فوق ذلك الى نحو نصف فرسخ ويسمى حدا اقرب لم يجب طلبه مطلقا فان تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه ان أمن غير اختصاص ومال يجب بدله في ماء طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الامن عليه وقال الرافعي لا يشترط وجمع الرمي بينهما بحمل كلام النووي على ما اذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل كلام الرافعي على خلافه فان كان فوق ذلك ويسمى حدا البعد لم يجب طلبه مطلقا ولو خاف من استعمال الماء البارد وعجز عن تسخينه في الحال لكنه علم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت فالذي يظهر أنه يجب عليه قصد الحطب وان خرج الوقت كما استقر عليه كلام الرمي ونقله عنه ابن قاسم (قوله والرابع) أى من الاشياء الخمسة (قوله تعذرا استعماله) أى شرعا وحسبا كما أشار إليه الشارح بقوله أولا بأن يخاف من استعمال الماء الخ وثانيا بقبوله ويدخل في العذر ما لو كان بقربه ماء الخ بناء على أن هذا من العذر الحسي كما صرح به عبارة الخطيب وغيره وبعضهم جعله من العذر الشرعي ويترتب على ذلك أنه على الاول يفصل في وجوب الاعادة بين كون المحل يغلب فيه الوجود ولا بخلافه على الثاني وهذا أعم من قوله وجود العذر بسفر أو مرض لتقييده فيه بالسفر أو المرض واطلاقه في هذا فهو يغني عن المتقدم لكن من قواعدهم أنه لا يعترض باغناء الماء عن المتقدم (قوله أى الماء) تفسير للضمير (قوله بأن يخاف الخ) تصوير للعذر بالبلاء للتصوير ويحتمل أنها السببية والمعنى عليه بسبب خوفه ويعتبر في الخوف قول طبيب عدل في الرواية ويعمل بعرفته لا بتجربته على المعتمد كما تقدم في المرض (قوله على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بأن يخاف على نفسه الهلاك أو على منفعة عضوه التلف (قوله ويدخل في العذر الخ)

ان كان بمستومن الارض
فان كان فيها ارتفاع
وانخفاض تردد قدر نظره
(و) الرابع (تعذرا استعماله)
اى الماء بان يخاف من
استعمال الماء على ذهاب
نفس أو منفعة عضو ويدخل
في العذر

الانساب بلفظ المتن أن يقول ويدخل في التعذر الخ وقد علمت شعوله للشرع والحسنى ففي كلام
 المحشى تأمل ويدخل فيه أيضاً ما لو وجد خابية مسبلة للشرب مثلاً فلا يجوز له الوضوء منها
 كافي الزوائد بل يتيم وهذا من العذر الشرعي كما هو ظاهر **(قوله)** ما لو كان بقر به ماء صادق
 بما لو كان في حد الغوث أو في حد القرب بخلاف حد البعد لأنه لا يجب عليه الذهاب إليه
 حينئذ ولو مع الأمن **(قوله)** وخاف لو قصد على نفسه الخ وكذا لو خاف انقطاعاً عن رفقة
 ومثل نفسه نفس غيره وعضوه عضو غيره **(قوله)** أو على ماله أي غير ماله الذي يجب بذله
 في ماء الطهارة أن كان يحصله بلا عوض وخرج بماله مال غيره الذي لا يلزمه الذب عنه فإنه
 لا يشترط الأمن عليه ولا يشترط أيضاً الأمن على الاختصاص كما تقدم **(قوله)** ويوجد
 في بعض نسخ المتن **(قوله)** على هذا البعض شرح الخطيب وجعل هذه الزيادة وهي قوله وأعوازه
 بعد الطلب الشيء الخامس وجعل قوله والتراب الخ الشيء السادس ولذلك قال عند قول المصنف
 وشرائط التيم خمسة أشياء والمعدود في كلامه ستة كما ستعرفه والظاهر عدم جعله شيئاً
 مستقلاً لأنه من جملة التعذر الشرعي فتكون الأشياء خمسة فقط كما يشير إليه قول الشارح
 في هذا الشرط أي الرابع وهو تعذر استعماله **(قوله)** زيادة بالنون وقوله بعد تعذر
 استعماله أي بعد قول المصنف وتعذر استعماله **(قوله)** وهي أي تلك الزيادة وقوله وأعوازه
 بعد الطلب أي احتياجه بعد طلبه اعطش حيوان محترم وهو ما لا يباح قتله كشربه أو شرب
 دابته ولو كنت حاجته لذلك في المستقبل صوناً للروح عن التلف فيتيم مع وجوده ويحرم
 التطهير به إن ظن محتاجاً إليه في القافلة وإن كبرت كالحجاج فن الجهل كونهم يتوضئون
 بالماء مع أن ركب الحاج لا يخلو عن محتاج إليه ولا يكف الطهر به ثم جمعه وشربه لغير دابة لأنه
 مستقر عادة أماله فيكف ذلك وللعطشان أخذ الماء من ماله كقهراً عليه يذله أن لم يذله
 والعطش المبيع للتيم يعتبر فيه قول الطبيب العدل وله أن يعمل بعرقه كما مر وخرج بالمحترم
 غيره كالخربي والمرتد وتارك الصلاة بعد أمر الإمام فلا يتيم لاحتياجه بل يتوضأ بالماء ولو أدى
 إلى هلاكه ولو احتاج إلى الماء لبل كعك أو نحوه فإن لم يكن تناوله إلا ليهتم لاحتياجه للماء في
 ذلك والامتنع عليه التيم ومثل احتياجه للماء احتياجه لثمنه في مؤنة يمونه من نفسه وعياله
 وهذا كله من التعذر الشرعي كما مر **(قوله)** والخامس أي من الأشياء الخمسة وفي بعض
 النسخ والشرط الخامس ولعله صرح بالشرط هنا للردصريحاً على من جعل التراب ركناً
(قوله) التراب أي بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الأرضي والمحروق منه ما لم يصير
 رماداً كافي الروضة وغيرها وطن مصر وهو المسمى بالطفل إذا دق وصار له غبار بخلاف ما إذا
 كان مستحجراً ولا غبار له وبهذا يجمع بين الكلامين في ذلك وما أخرجته الأرضة من المدر
 لأمن الخشب وإن اختلط بلعابهم بعده جفافه كحجونه عتاج حف وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه
 والبطحاء وهو ما في مسيل الماء والسبخ الذي لا يثبت ما لم يعمله ملح فجميع ما يصدق عليه اسم
 التراب كاف من أي محل أخذ ولو من ظهر كلب إذا لم يعد لم تنحس التراب المأخوذ منه وأعلم أن
 التراب اسم جنس أفرادى بخلاف الرمل فاسم جنس جمعي فإذا قال لزوجه أنت طالق بعدد
 التراب وقع واحدة بخلاف ما لو قال بعدد الرمل فإنه يقع ثلاث **(قوله)** الطاهر أي

ما لو كان بقر به ماء وخاف
 لو قصد على نفسه من سبع
 أو عد أو على ماله من
 سارق أو غاصب ويوجد في
 بعض نسخ المتن في هذا
 الشرط زيادة بعد تعذر
 استعماله وهي **(قوله)** وأعوازه
 بعد الطلب والخامس أي
 التراب الطاهر أي
 الطهور

يشمل المستعمل فانه طاهر لكنه غير طهور ولذلك احتاج الشارح لقوله أى الطهور فيحتمل
 أنه تفسير للطاهر فيكون المراد من الطاهر الطهور ويحتمل أنه زيادة قيد على كلام المصنف
 وهذا هو الظاهر من صنيعه في أخذ المحترزات فانه أخذ محترزات الطاهر بقوله وخرج بالطاهر الخ
 ثم أخذ محترزات الطهور بقوله وأما التراب المستعمل الخ ويحجب عن المصنف بأنه عبر بالطاهر
 موافقة لتفسير قوله تعالى فليموا صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا كما فسر ابن عباس وغيره
 والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور (قوله غير المندى) أى لأن المندى يلصق بالعضو
 ولا غبار له (قوله ويصدق الطاهر بالمغصوب) أى وبالمسروق والموقوف ومنه تراب المسجد
 الداخل في وقتيته فيصح التيمم به مع الحرمة (قوله وتراب مقبرة) بتثليث الباء وقوله لم تنبش
 أى ولو احتجلا فلوشك في كونها نبشت أو لا صح التيمم بترابها لأن الأصل الطهارة بخلاف التى
 نبشت يقينا كقرافة مصر فان ترابها مستحب لاختلاطه بصديد الموقى لكن يعنى عن القليل
 من الداخل في النعال (قوله ويوجد في بعض النسخ زيادة) بالتسوين وقوله في هذا الشرط
 أى الخامس وقوله وهى له غبار وهى ايضاح لأن مرشأن التراب أن يكون له غبار هكذا قال
 المحشى لكن قال في شرح المنهج وخرج له غبار ما لا غبار له أى كالتراب المندى والطفل
 المستحجر كما تقدم (قوله فان خالطه الخ) هذا الإشارة الى أنه لا بد أن يكون خالصا من الخليط
 الذى يلصق بالعضو (قوله حص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير وقوله أو رمل وكذا
 غيره من كل مخالط كدقيق وإن قل الخليط وقوله لم يجز بضم الباء وسكون الجيم من الاجزاء
 ويفتح الباء وضم الجيم من الجواز والاول أولى وإن كان قول الشارح فيما بعد جوز ذلك
 يناسب الثانى (قوله وهذا) أى عدم الاجزاء أو عدم الجواز على الضبطين السابقين وقوله
 موافق خبر اسم الإشارة الواقع مبتدأ (قوله لكنه فى الروضة والفتاوى الخ) استمدرك
 على ما قبله لانه ربما يوهى أنه لم يخالف ذلك وقوله جوز ذلك أى التيمم بالتراب الذى خالطه رمل
 لاجب فالخلاف فى مسألة الرمل لا فى مسألة الجبس وإن كان ظاهر صنيع الشارح أن
 الخلاف فيها أيضا ويحتمل القول بعدم الاجزاء على ما اذا كان الرمل ناعما يلصق بالعضو
 والقول بالاجزاء على ما اذا كان غير ناعم لا يلصق بالعضو فلا تنافي بين القولين للجمع بينهما
 بذلك (قوله ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار) أى بأن كان لا يلصق بالعضو لانه من طبقات
 الأرض ولا يخفى أن هذه المسئلة غير التى قبلها لأن الرمل فيما قبلها كان مخالطا للتراب وفى هذه
 كان منفردا (قوله وخرج الخ) شروع في أخذ المحترزات وقوله بقول المصنف التراب أورد
 عليه أن التراب لقب وهو لا مفهوم له وأجيب بأن محمل ذلك ما لم توجد قرينة على اعتباره
 وقد وجدت القرينة هنا وهى تخصيصه بالذكر فى حديث جعلت لنا الأرض مسجدا وتربتها
 طهورا والتربة لغة فى التراب (قوله غيره) أى غير التراب وقوله كنورة بضم النون وهى
 الجير المحرق قبل طنته وقيل حجر الكلس وهو حجر الجير ثم غلبت على أخلط تضاف الى الكلس
 من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله وسحافة خرف) أى ما سحق من الطين المحرق
 كالآوانى ونحوها ولذلك قال فى القاموس الخرف الجرار وكل ما يسوى من الطين حتى صار
 نغارا لكن قال فى المصباح الخرف هو ما يتخذ من الآوانى قبل طبعها وبعد طبعها يقال لها نغار

غير المندى ويصدق
 الطاهر بالمغصوب وتراب
 مقبرة لم تنبش ويوجد في
 بعض النسخ زيادة في هذا
 الشرط وهى له غبار فان
 خالطه حص أو رمل لم يجز
 وهذا موافق لما قاله
 النووي في شرح المذهب
 والتصحيح لكنه فى الروضة
 والفتاوى جوز ذلك ويصح
 التيمم أيضا برمل فيه غبار
 وخرج بقول المصنف التراب
 غيره كنورة وسحافة خرف

وقال في الصحاح الخرف الجرار واقتصر عليه **(قوله وخرج بالطاهر النجس)** أي والمتنجس **(قوله وأما التراب المستعمل الخ)** مقابل لقوله فيما تقدم أي الطهور والمستعمل هو الذي استعمل في إزالة النجاسة المغلظة وان غسل وجفف وصار له غبار أو في التيمم وهو ما بقي بعضوه أو سائر منه حالة التيمم بعدم مس العضو أو ما تناثر من غير مس العضو فإنه غير مستعمل ولورفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صح على الأصح ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو الجمع الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك **(قوله وفرائضه)** لما تكلم على الشروط شرع يتكلم على الفرائض وهي جمع فريضة والمراد بفرائضه أركانه التي هي أجزاها هيته **(قوله أربعة أشياء)** أي بحسب ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وعدّها في المنهاج خمسة فزاد على ما هنا النقل وهو تحويل التراب إلى العضو الممسوح ولومن الهواء فلو تلى التراب من الهواء بيده أو بكفه ومسح به وجهه أجزأه وعدّها في المجموع ستة فزاد على الخمسة القصد وهو قصد التراب لينقله فهو غير النية التي هي نية الاستباحة كما سيأتي وعدّها في الروضة سبعة فزاد على الستة التراب واعتمد المحمدي ما في المنهاج مع الشارح الخطيب لأن القصد لازم للنقل الواجب قرن النية به ولأنه لو حسن عقد التراب ركناً في التيمم لحسن عقد الماء ركناً في الوضوء واعتمد الشيخ عطية ما في الروضة لأن القصد وإن كان لازماً للنقل لكن لا يكتفي في عقد الأركان بدلالة الاتزام وقد تقدم الفرق بين الماء في الوضوء والتراب في التيمم فالهتد أنه ركن فيه فإن قيل يرد على عقد التراب ركناً في التيمم أنه يصير الجوهر الذي هو التراب جزءاً من ماهية العرض الذي هو التيمم أجيب بأنه على تقدير مضاف أي استعمال التراب في مسح الوجه واليدين **(قوله أحدها)** أي أحد الأشياء الأربعة **(قوله النية)** أي نية استباحة الصلاة فنحوها مما يستقر إلى طهارة كطواف وسجود تلاوة وحمل مصحف ويصح أن ينوي النية العامة كأن يقول نويت استباحة منذ قرأت طهر ولا تكتفي نية التيمم ما لم يقل عقبها للصلاة والاصح وصلى به النقل فقط ما لم يقل لله لالة المفروضة والاصل به القرض والنقل ولاية فحسن التيمم لأنه طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصوداً ولهذا لا يستحب تجديده نعم إن أراد القرض البدلي لا الأصلي صح وفعل به ما دون الصلاة وما في معناها فإرضاء ونقله ولا نية رفع الحدث لأنه لا يرفعه نعم إن قصد بالحدث المنع من الصلاة ونوى رفعه قيد بفرض ونوافل صح لأنه يرفع المنع من الصلاة رفعاً قيد بذلك ولا يجب أن يعين الحدث بكونه أصغر أو أكبر حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظاهراً كون حدثه أصغر فبان أكبراً وبالعكس لم يضّر لأن موجبهما واحد وهو التيمم بخلاف ما إذا تيمم تارة وتوضأت تارة ناسياً للجنابة فيه ما فلا يعيد صلاة التيمم ويعيد صلاة الوضوء لأن الوضوء لا يقوم مقام الغسل بخلاف التيمم وبهذا ألغز الجلال السيوطي بقوله

أليس عجباً أن شخصاً مسافراً * إلى غير عصيان تباح له الرخص
إذا ما توضأ للصلاة أعادها * وليس معيد التي بالتراب خص

وأجابه بعضهم بقوله

ونخرج بالطاهر النجس وأما
التراب المستعمل فلا يصح
التيمم به (وفرائضه أربعة
أشياء) أحدها النية

لقد كان هذا الجنابة ناسياً * وصلى مراراً بالوضوء أتى بنص
كذلك مراراً بالتيمم يافتي * عليك بكتب العلم يا خير من خص

قضاء التي فيها توضع واجب * وليس معبدا للتي بالتراب خص
لأن مقام الغسل قام بيمين * خلاف وضوءه هالك فرقا به تخص

(قوله وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض) أي بدل قوله أربعة أشياء النية ولذلك أخر
الشارح قوله وفي بعض النسخ الخ عن قوله أحدها النية فاندفع قول الشيخ عطية وكان على
الشارح أن يقدم قوله وفي بعض النسخ أربع خصال على قوله أحدها النية والامر في مثل
ذلك سهل (قوله فان نوى التيمم الخ) بيان لما يستبيحه التيمم بيمينه والحاصل أن المراتب
ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلاة ولومندورة وفرض الطواف كذلك وخطة الجمعة لانها منزلة
منزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرمي ويحتاج فيها عند ابن حجر كشخ الاسلام فلا يصح
بالتيمم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا آخر ولومثلها فلا يخطب ثانيا بعد أن خطب أولا بالتيمم
واحد ولو كان في المرة الاولى زائدا على الاربعين خلافا لابن قاسم وله جمع الخطبتين على
النبر الواحد بتيمم واحد لانها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلاة ونقل الطواف وصلاة
الحنيزة لانها وان كانت فرض كناية فلا يصح أنها كالنفل المرتبة الثالثة ما عدا ذلك
كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من الجنب ونحوه ولومندورة ومن المحفف وتكفي
الحليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الاولى استحباح واحد منها ولو غير ما نواه واستباح معه جميع
الثانية والثالثة واذا نوى واحدا من الثالثة استحباح جميعها وجميع الثالثة دون شيء من
الاولى واذا نوى شيئا من الثالثة استحباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية (قوله
الفرض والنفل) أي استحباحهما كأن يقول نويت استحباح فرض الصلاة ونفليها
أو فرض الطواف ونفله فهو على تقدير مضاف وقوله استحباحه ما أي الفرض والنفل عـ لا
ينتهي (قوله أ والفرض فقط) أي أو نوى استحباحه الفرض فقط كأن يقول نويت استحباحه
فرض الصلاة أو فرض الطواف فهو على تقدير مضاف نظير ما قبله (قوله استحباح معه النفل)
أي لأن النفل تابع للفرض فاذا صلت طهارته للأصل فلتتابع أولى وقوله وصلاة الحنيزة أي
لانها بمنزلة النفل كما تقدم (قوله أ والنفل فقط) أي أو نوى استحباحه النفل فقط كأن يقول
نويت استحباحه نفل الصلاة أو نفل الطواف فهو على تقدير مضاف نظير سابقه (قوله لم يستبح
معه الفرض) أي العيني بخلاف الكفائي فيستبيحه معه لانه بمنزلة النفل كما مر (قوله وكذا
لوني الصلاة) أي فلا يستبيح معه الفرض لأن الصلاة عند الاطلاق تنزل على أقل درجاتها
وهو النفل ولذلك لو أحرم بالصلاة فإن صلته تنعقد نفلا وكان على الشارح أن يقول
أيضا أو نوى سجود التلاوة أو الشكر أو حمل المحفف أو قراءة القرآن من الجنب ونحوه أو وتكفي
الحليل من الحائض ونحوها لم يستبح معه الفرض ولا النفل فيكون مشيرا للمراتب الثلاثة كما
صنع غيره كالشيخ الخطيب (قوله ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب الخ) أي لانه أول الاركان
وان أسقطه المصنف والمراد بالنقل تحويل التراب الى العضو الذي يريد مسحه ولومن الهواء
كما مر في قول المحشي والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على اليدين قبل مس الوجه به
تسبح لا يفتي (قوله واستدامة هذه النية الى مسح شيء من الوجه) ضعيف والمعتمد الاكتفاء
باستحضارها عند مسح شيء من الوجه ولو عزبت بينه وبين النقل فلا بد من وجودها عند

وفي بعض النسخ أربع خصال
نية الفرض فان نوى التيمم
الفرض والنفل استحباحهما
أو الفرض فقط استحباح
معه النفل وصلاة الحنيزة
أيضا أو والنفل فقط لم يستبح
معه الفرض وكذا لو نوى
الصلاة ويجب قرن نية
التيمم بنقل التراب للوجه
واليدين واستدامة هذه
النية الى مسح شيء من
الوجه

ولذلك يقولون لها محلان عند النقل وعند المسح ولم يكتفوا بوجودها عند النقل لانه وان كان
 ركنها هو غير مقصود في نفسه بل وسيلة للمسح والتعبر بالاستقامة في كلامهم جرى على الغالب
 لان هذا الزمن يسير لا تعذب فيه النية غالبا **(قوله)** ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك
 التراب ضعيف والمعتمد أن له أن يمسح به بشرط أن يجدد النية قبل المسح ويكون هذا انقلا
 جديدا كما لو نقل التراب من الهواء ولو يمسح به غيره باذنه مع نية الاذن عند النقل وعند المسح
 لم يضرب حدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح ولا عزوب النية حيث استحضرها الاذن عند
 المسح **ك** النقل ولا يشترط عذر في ذلك لاقامة فعل مأذونه ولو كانا أو حائضا أو نفثا مقام
 فعله لكن يندب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من اختلاف بل يكره له ذلك ويجب
 عليه عند العجز ولو بأجرة عند القدرة عليها **(قوله)** بل ينقل غيره **(مرجوح والراجح أنه لا يتعين**
نقل غيره كما علمت قوله والثاني والثالث) أي من الاشياء الاربعة **(قوله)** مسح الوجه ومسح
 اليدين أي اقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب أيضا للتراب التراب الى منابت الشعر
 بل ولا يندب ولو خففه بالماء من المشقة بخلاف الماء وقوله مع المرفقين خلافا للامام مالك
 القائل بعدم اشتراط مسح المرفقين **(قوله)** وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين أي مع المرفقين كما
 في النسخة الاولى فالغاية ههنا داخله **(قوله)** ويكون مسحه ما بضربتين أي نظرا لما حكم التيمم
 ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ولان الاستيعاب لا يتأتى غالبا بدونهما فلا بد من ضربتين
 وان أمكن بضربة بضربة فحرقه ونحوها فلا يضرب بحرقه راسعة على التراب ووضعها على وجهه
 ويديه معا ومسحهما وجهه ويديه لم يكف بل لا بد من نقلة أخرى يمسح بها جوار من يديه ولو اصبعها
 واحدا **(قوله)** ولو وضع يده على تراب ناعم الخ أشار بذلك الى أنه لا يتعين الضرب بل المدار على
 نيل التراب ولو من غير ضرب **(قوله والرابع الترتيب)** أي في المسح لاني أخذ التراب بدليل
 التفريع مع قوله وأما أخذ التراب الخ لان الفرض الاصل المسح والنقل وسيلة اليه ولا يشترط
 تعيين العضو في النقل خلافا للفتاى وان جرى عليه الخطيب فلو أخذ التراب ليمسح به وجهه
 فقد كراهه مسحه جازا أن يمسح بذلك التراب يديه على المعتمد وكذا لو أخذ يديه طائفاً مسح
 وجهه فقد كراهه أن يمسح به فيجوز له أن يمسح به **(قوله)** فيجب تقديم الخ تفريع على جعل
 الترتيب ركنا **(قوله)** سواء تيمم الخ نعم في وجوب الترتيب وقوله عن حدث أصغرا وأكبرا
 أو غسل مسنون أو وضوء جدد وغير ذلك مما يطالب له التيمم فان قيل لم وجب الترتيب في التيمم
 الذي هو بدل عن الغسل مع أنه لا يجب فيه الترتيب أجيب بأن الغسل وجب في جميع البدن
 وهو كعضو واحد فلم يجب فيه ترتيب والتيمم وجب في عضوين لاني جميع البدن فأشبهه الوضوء
 فوجب فيه الترتيب على أن البدل لا يعطى حكم المبدل منه من كل وجه **(قوله)** ولو ترك
 الترتيب لم يصح أي بالنسبة لمسح اليدين وأما مسح الوجه فصحيح فيعيد مسح اليدين كما يؤخذ
 مما مر في الوضوء **(قوله)** وأما أخذ التراب الخ مقابل للامام الذي ذكرناه بعد قوله والرابع
 الترتيب وهو قولنا أي في المسح وقوله فلا يشترط فيه ترتيب أي بل لو شترك مسح الوجه وبعض
 اليدين في نقلة واحدة كفى مع الاحتياج لنقله أخرى لباقي يديه **(قوله)** فلا يضرب الخ تفريع
 على قوله فلا يشترط فيه ترتيب وقوله جاز أي ولا بد من نقلة أخرى ليمسح بها اليسرى فصدق

ولو أحدث بعد نقل التراب
 لم يمسح بذلك التراب بل ينقل
 غيره **(و)** الثاني والثالث
 مسح الوجه ومسح اليدين
 مع المرفقين **(و)** وفي بعض نسخ
 المتن الى المرفقين ويكون
 مسحه ما بضربتين ولو
 وضع يده على تراب ناعم
 فعلى جهات تراب من غير ضرب
 كفى **(و)** الرابع **(الترتيب)**
 فيجب تقديم مسح الوجه
 على مسح اليدين سواء تيمم
 عن حدث أصغرا وأكبرا
 ولو ترك الترتيب لم يصح وأما
 أخذ التراب للوجه واليدين
 فلا يشترط فيه ترتيب فلو
 ضرب يديه دفعة على تراب
 ومسح يمينه وجهه ويساره
 يمينه جاز

عليه أنه لم يرتب في أخذ التراب للوجه واليدين بل شرتك مع الوجه إحدى يديه في نقله وجعل
النقل الأخرى للبدن الأخرى (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع يتكلم على سننه وقوله
أي التيميم نفسه بالضمير (قوله ثلاثة أشياء) أي بحسب ما ذكره المصنف هذا والافهي تزيد على
ذلك كما يشهد به قول الشارح وبقي للتيميم سنن أخرى الخ وكذلك يقال في قوله وفي بعض نسخ المتن
ثلاث خصال (قوله التسمية) وتقدم أقلها وأكملها وبأقربها ولو كان جنباً أو حائضاً لكان
يقصد الذكر أو يطلق ولا يقصد القرآن وسننه أو مع الذكر (قوله وتقديم اليمنى من اليدين
على اليسرى منهما) فيضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام
جميعاً لا يخرج إصبع اليمنى عن مسبة اليسرى ويمر بها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف
أصابعه إلى حروف الدراع ويمر بها إلى المرفق ثم يدير باطن كفه إلى بطن الذراع ويمر بها عليه رافعاً
إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر بإبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح
أحدى الراحتين بالأخرى ندياً لتأق في فرضهما بضمير ما بعد الوجه وانما جاز مسح الذراعين
بترابهما لعدم انفصاله (قوله وتقديم أعلى الوجه على أسفله) ليس ذلك من مدخول كلام
المصنف وانما ذكره هنا للمناسبة وهي التقديم فيه كالذي قبله والافعال الأولى تأخير وعند ذكر
السنن التي زادها (قوله والموااة) أي لغير دائم الحدث أما هو فتجب الموااة في تيممه كما تجب
في وضوءه تحقياً فالمانع (قوله وسبق معناها في الوضوء) عبارة هناك ويعبر عنها بالتابع
وهو أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير إلى آخرها وبقدرة التراب ما في مسح يديه عقب
مسح الوجه بحيث لو قدر التراب ما لم يجف (قوله وبقي للتيميم سنن أخرى مذكورة
في المطولات) أشار بذلك إلى أن جعلها ثلاثة باعتبار ما ذكره المصنف هنا (قوله منها نزع التيميم
ختمه الخ) ومنها تحنيف التراب من كفيه ولو بنفسه منها ومنها تفريق أصابعه في كل ضربة
لأنه أبلغ في إثارة الغبار وتحليلها ان فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والواجب التحليل
ومنها أن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه خروجا من خلاف من أوجبه ومنها التوجه
للقبله والعزة والتجليل ومنها السؤال قبله ومحل قبل النقل والتسمية بناء على أنه يطلب مقارنة
التسمية للنقل على قياس ما في الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين وقبل بين التسمية
والنقل بناء على أنه لا يلبس مقارنتها له ومنها الذي ذكره المشهور بعد الوضوء وصلاة ركعتين
بعده وجميع سنن الوضوء مما يمكن مجيئه هنا إلا التلبس (قوله أما الثانية الخ) مقابل للأولى
وقوله فيجب نزع الخاتم فيها أي إلا أن اتسع بحيث يصل الغبار لما فتحه بلانزع فإنه لا يجب
حفظه لكنه يسن كما هو ظاهر (قوله والذي يطل التيميم الخ) وفي بعض النسخ والذي يطل
التيميم به ولما تكلم على سننه شرع يتكلم على مبطلاته وعبر بقوله يطل دون ينقض الذي عبر به
في نواقض الوضوء لأنها عبارة الأصحاب فتبعهم (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء
(قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أشياء (قوله ما أبطل الوضوء) أي الذي أبطل الوضوء أو وثني
أبطال الوضوء فما سمع وصول الجملة صلة أو نكرة موصوفة والجملة صفة وعدما أبطل الوضوء
شيأ واحداً إلا أن كان خمسة أشياء تفصل لا كما تقدم في قوله والذي ينقض الوضوء خمسة
أشياء (قوله وسبق بيانه) أي فلا حاجة لأعادته تفصيلاً هذا والضمير عائلاً أبطل الوضوء وقوله

(وسننه) أي التيميم
(ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ
المتن ثلاث خصال (التسمية
وتقديم اليمنى من اليدين
على اليسرى) منها
وتقديم أعلى الوجه على
أسفله (والموااة) وسبق
معناها في الوضوء وبقي
للتيميم سنن أخرى مذكورة
في المطولات منها نزع التيميم
ختمه في الضربة الأولى
أما الثانية فيجب نزع الخاتم
فيها (والذي يطل التيميم
ثلاثة أشياء) أحدها كل
(ما أبطل الوضوء) وسبق
بيانه

في أسباب الحدث أي في فصل أسباب الحدث التي هي نواقض الوضوء كما قال هناك فصل
 في نواقض الوضوء المسماة أيضا بأسباب الحدث فاندفع ما يقال ان الذي تقدم التعبير به
 نواقض الوضوء لأسباب الحدث (قوله في مكان متيمم الخ) أي سواء كان متيممًا لفقد
 الماء والمرض ونحوه وهذا تنريع على قول المتن ما بطل الوضوء وقوله بطل تيممه أي عن
 الحدث الأصغر فان كان عن حدث أكبر لم يبطل بالنسبة للأكبر وان بطل بالنسبة للأصغر
 كما لو احدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ولا يحرم عليه ما يحرم على الخنب فيحرم
 عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله دون قراءة القرآن والمكث في المسجد ويلغز به
 فيقال اننا متيمم أحدث ولم يبطل تيممه وصورته ما ذكر (قوله والثاني) أي من الأشياء الثلاثة
 ويختص هذا الثاني بن تيمم لغیر المرض ونحوه بأن تيمم لفقد الماء كما تيمم عليه الشارح (قوله
 رؤية الماء) أي العلم به وان قل حتى لو قال واحد لم يجتمع متيممين أبغضكم هذا الماء وهو يكتفي
 أحدهم فقط بطل تيمم الكل ولا يتوقف البطلان على قبولهم ومثل العلم به توهمه كما ذكره الشارح
 وان زال سره بالوجوب طلبه ومن التوهم رؤية السراب وهو ما يرى وسط النهار سأته
 ماء وليس بماء أو رؤية غمامة مطبقة بقربة أو رؤية ركب طلع أو نحو ذلك مما يتوهم معه الماء
 ومحل البطلان بذلك ما لم يقترب بمانع متقدم أو مقارن فان اقترن به مانع كسبع أو عطش لم يبطل
 تيممه لأن وجوده والحالة هذه كالعدم بخلاف المانع المتأخر فلو سمع قائلًا يقول عندي ماء
 لغائب أو ماء ورد أو نحو ذلك بطل تيممه لتأخر المانع أما لو قال عندي لغائب ماء فلا يبطل تيممه
 ولو قال عندي فلان ماء ولم يعلم غيبته ولا حضوره بطل تيممه لوجوب السؤال عنه وطلبه
 (قوله وفي بعض نسخ المتن وجود الماء) أي علم وجوده فهو على تقدير مضاف لأن المدار على
 العلم بوجوده لا على وجوده في نفس الامر وهذه النسخة مفسرة للنسخة الأولى لأن المراد من
 الرؤية العلم كما مر (قوله في غير وقت الصلاة) أي في غير وقت التلبس بالصلاة بأن كان
 قبل تمام الرأى من أكبر أو معه على المعتد لا وقتها المحدود لها شرطًا ولو ضاق وقتها بالاجماع
 ولو رأى الماء في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه ولو نوى قراءة قدر معلوم لعدم ارتباط بعضها
 ببعض ولو رأت الحائض التي تيمم لتكفين حليلها الماء بطل تيممها وحرم عليها تكفينه ووجب
 عليه النزاع ان صدقها ولو رآه هود ونهال لم يجب عليه النزاع لبقاء طهرها (قوله في تيمم لفقد
 الماء الخ) تنريع جرى مجرى التقييد لانه أشار به لتقييد كلام المصنف بكون تيممه لفقد
 (قوله ثم رأى الماء أو توهمه) أي ولم يقترب بمانع متقدم أو مقارن كما مر (قوله قبل دخوله
 في الصلاة) أي بأن كان قبل تمام الرأى من أكبر أو معه كما مر أيضا (قوله بطل تيممه) أي
 لانه لم يشرع في المقصود فصار كما لو رآه في أثناء التيمم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم التراب كافيك
 ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأمسه بجلدك (قوله فان رآه) أي بخلاف ما اذا
 توهمه حينئذ فانه لا أثر للتوهم في الصلاة مطلقا وقوله بعد دخوله فيها أي بأن كان بعد تمام
 الرأى من أكبر وهذا محترز لقوله في غير وقت الصلاة وفيه تفصيل بين كون الصلاة تسقط بالتيمم
 أولا كما يعلم من كلام الشارح (قوله وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم) أي بأن كان
 المحل الذي صلى فيه يغلب فيه وجود الماء فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم وقوله كصلاة متيمم

في أسباب الحدث فتى
 كان متيممًا أحدث بطل
 تيممه (و) الثاني (رؤية الماء)
 وفي بعض نسخ المتن وجود
 الماء (في غير وقت الصلاة)
 فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى
 الماء أو توهمه قبل دخوله
 في الصلاة بطل تيممه فان رآه
 بعد دخوله فيها وكانت
 الصلاة مما لا يسقط فرضها
 بالتيمم كصلاة متيمم

بطلت في الحال أو مما يسقط
فرضها بالتيميم كصلاة
مسافر فلا تبطل فرضا
كانت الصلاة أو نقلا
وان كان تيميم الشخص
لمرض ونحوه ثم رأى الماء
فلا أثر لرويته بل تيممه باق
بجأله (و) الثالث (الردة)
وهي قطع الاسلام واذا
امتنع شرعا استعمل الماء
في عضو

انما قيد بالمقيم لان الغالب في الاقامة وجود الماء والا فالمدار على كون الصلاة بمحل يغلب فيه
وجود الماء حضرا أو سفرا (قوله بطلت في الحال) اذ الفائدة في الاشتغال بها لانه لا بد من
اعادتها (قوله أو مما يسقط فرضها بالتيميم) أي بأن كان المحل الذي صلى فيه
يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الامر ان فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيميم كما مر وقوله كصلاة
مسافر انما قيد بالمسافر لان الغالب في السفر فقد الماء أو استواء الامر بين والا فالمدار على كون
الصلاة بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الامر ان سفرا أو حضرا (قوله فلا تبطل)
لانه شرع في المقصود مع اغنائها عن القضاء لكن الافضل قطعها بالبصاها بالماء ان اتسع الوقت
ليخرج من خلاف من حرم اتسامها فان ضاق الوقت حرم قطعها كما حرم به في التحقيق واعلم أن
تيمم الميت مثل تيمم الحي في التفصيل المذكور فلو تيمم الميت ثم وجد الماء قبل الصلاة عليه بطل
تيممه ووجب غسله وان كان بعد الصلاة عليه أو في أثناءها فان كان المحل يغلب فيه وجود الماء
وجب غسله والصلاة عليه ولو أدرج في كفنه ما لم يدفن والا صلى على قبره ولا ينشئ الميت ولا
يغسل وان كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الامر ان لم يجب غسله ولا الصلاة عليه
كالحي (قوله فرضا كانت الصلاة) أي كظهر وصلاة جنازة وقوله أو نقلا أي كعيد ووتر ولو
رأى المسافر الماء في أثناء صلاته وهو قاصر ثم نوى الاقامة أو الاتمام بطلت صلاته لحدوث ما لم
يستجبهه فهو كافتتاح صلاة أخرى (قوله وان كان تيمم الشخص لمرض الخ) محترزة وقوله لفقد
الماء وقوله ونحوه أي كبطءه وزيادة ألم وشبه فاحش في عضو ظاهر وقوله ثم رأى الماء أي
أو توجهه بالاولى وقوله فلا أثر لرويته أي لان المريض يصح تيممه ولو بشاطئ البحر وقوله بل تيممه
باق بجأله أي في الصلاة وخارجها وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجدان الماء فيها فان
كانت مما لا تسقط بالتيميم كأن وضع الجبيرة على حدث وأخذت من الصحج شيئا ثم تيمم بطلت وان
كانت مما تسقط بالتيميم كأن وضع الجبيرة على طهر ولم تأخذ من الصحج زيادة على قدر الاستمسك
ثم تيمم تبطل صلاته (قوله والثالث) أي من الاشياء الثلاثة (قوله الردة) أي ولو حكما كالمو
حكي صبي الكافر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة ولذلك لا يبطل الوضوء بالردة ولو في أثناءه فلو
غسل وجهه ويديه ثم ارتد ثم عاد للاسلام بكل وضوءه لكن يجدد النية لما بقي (قوله وهي قطع
الاسلام) أي قطع استمراره والردة الحقيقية هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بخلاف من لا
يصح طلاقه كالصبي والمجنون فردته ليست حقيقة بل حكمة لكنها تبطل التيمم كما مر (قوله
واذا امتنع الخ) دخول على قول المصنف صاحب الجبائر الخ وامتنع بمعنى حرم وذلك بان علم
أن استعمال الماء بضره بأن أخبره الطبيب العدل بذلك أو كان عالما بالطب فانه حينئذ يحرم
عليه استعمال الماء ويجب عليه التيمم وهذا هو الموافق لقول الشارح وجب التيمم ويصح
تفسير امتنع بسقط ويقدر مضاف في كلامه والتقدير واذا سقط وجوب استعمال الماء الخ
وذلك بأن خاف من استعمال الماء ضررا ولم يعلم ذلك فانه يستقط وجوب استعمال الماء ويجوز له
التيمم حينئذ لك هذا الموافق لقول الشارح وجب التيمم الا أن يقال وجب التيمم ان لم يرد
استعمال الماء وفيه بعد (قوله شرعا) أي من جهة الشرع أو بالشرع وان لم يمتنع حسافه و
منسوب على التمييز وبنزع الخافض (قوله في عضو) أي جنس عضو فيصدق بالواحد والمتعدد

ويجب تعدد التيم بعدد الاعضاء ان وجب فيها الترتيب ولم نعمها الجراحة فاذا امتنع استعماله
 في عضوين وجب تيمان أو في ثلاث فتلاث أو في أربع وعنت الرأس الجراحة فأربع فان بقي من
 الرأس جزء سليم وجب مسح مع ثلاث تيممات فان لم يجب الترتيب فيها كاليدين أو الرجلين لم
 يجب تعدده بل يندب فقط وان عمتها الجراحة كفي تيمم واحد حيث نالت حتى لو عمت الاعضاء
 الاربعة كفي عنها تيمم واحد وهذا في المحدث وأما نحو الجنب فيمكنه لجميعها تيمم واحد لان بدنه
 كله كعضو واحد (قوله فان لم يكن الخ) هذه الجملة قائمة مقام الجواب المحذوف والتقدير ففيه
 تفصيل أو أن الجملة نفسها هي الجواب (قوله عليه) أي على العضو أي على محل العلة منه وان
 تعدد (قوله وجب عليه التيمم) أي بدلا عن محل العلة فان كانت في محل التيمم فلا بد من امرار
 التراب على محل العلة ما أمكن وظاهر أن التيمم في الوجه واليدين ولو كانت العلة في غيرهما
 كالرجلين ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله وغسل الصحيح) ويتلطف في
 غسل الجوارح محل العلة ما أمكن (قوله ولا ترتيب بينهما للجنب) أي لان بدنه كالعضو الواحد
 وكذلك الحائض والنفساء فالجنب انما هو مثال فله أن يتيمم أولا عن العليل ثم يغسل الصحيح وله
 أن يغسل أولا الصحيح من بدنه ثم يتيمم عن العليل لكن الاولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب
 (قوله أما المحدث الخ) مقابل للجنب (قوله فانما يتيمم وقت دخول الخ) فلا ينتقل من عضو
 حتى يتم طهره أصلا وبدا على الصحيح ولا ترتيب بين التيمم عن علية وغسل صحيحه والاولى تقديم
 التيمم كما مر فاذا كانت الجراحة في يديه مثلا وجب غسل وجهه أولا ثم يخير بين التيمم عن العليل
 من يديه أولا ثم غسل الصحيح منها أو عكسه ثم مسح رأسه ويغسل رجله وليس له أن يقدم التيمم
 على غسل الوجه أو يؤخره عن مسح الرأس وغسل الرجلين لانه لا بد من الترتيب في طهارة
 المحدث حدثنا أصغر (قوله فان كان على العضو سائر الخ) مقابل لقوله فان لم يكن عليه سائر الخ
 وقدم الشارح المفهوم على المنطوق لان قوله فان كان على العضو سائر الخ هو منطوق المتن
 وقوله فان لم يكن عليه سائر الخ مفهومه وانما قدم المفهوم لقلة الكلام عليه بالنسبة للمنطوق
 (قوله فحكمه مذكور) أي داله لان الحكم لا يذكو وانما يذكروا (قوله وصاحب الجبارين)
 أي جنسها الصادق بالواحدة والاكثر فالجانب في اللفظ فقول الشارح جمع جبيرة انما هو بالنظر
 لظاهر اللفظ وحاصل مسئلة الجبيرة أنها ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقا نقص
 البديل والمبدل جميعا وان كانت في غير أعضاء التيمم فان أخذت من الصحيح زيادة على قدر
 الاستمسك وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح
 بقدر الاستمسك ووضعها على حدث فتجب الاعادة أيضا فان لم تأخذ من الصحيح شيئا لم تجب
 الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك
 ووضعها على طهر فلا تجب الاعادة أيضا فصورها خمس ثلاثة فيها الاعادة واثنان لا اعادة فيها
 وأما صورة عدم السائر فليست منها فعد المحشى لها ليس في محله وبهذا تعلم ما في قوله لجملة
 الصور ستة ثلاثة لا اعادة فيها وثلاثة فيها الاعادة وقد نظم بعضهم صورها بقوله
 ولا تعدو الست وقد راعى العلة أو قدر الاستمسك في الطهارة
 وان يزد عن قدرها فأعد مطلقا وهو بوجه أو يد

فان لم يكن عليه سائر
 وجب عليه التيمم وغسل
 الصحيح ولا ترتيب بينهما
 للجنب أما المحدث فانما
 يتيمم وقت دخول غسل
 العضو العليل فان كان على
 العضو سائر فحكمه مذكور
 في قول المصنف (وصاحب
 الجبارين) جمع جبيرة ينتج
 الجيم

(قوله وهي) أي الجبيرة التي هي مفرد الجبائر سميت بذلك تفاقماً ولا بالجبر كما سميت المقازاة بذلك تفاقماً ولا بالفوز منها (قوله أخشاب) أي ألواح وقوله أو قصب أي الذي هو البوص الفارسي ويعبر عن ذلك بالطائبات وقوله تسوي أي تجعل مستوية وقوله وتشد أي تربط (قوله يمسح عليها) أي على جميعها وجوباً بالماء وندباً بالتراب إن كانت تجعل التيمم ولو اختلط ماء المسح بدم الجرح عني عنه ومحل المسح عليها إن أخذت من الصحيح شيئاً والأفلا مسح لأن مسحها واقع بدلا عما أخذته من الصحيح (قوله إن لم يمكنه نزعهما الخ) فإن أمكنه نزعهما وجب ولا يكفي المسح حينئذ وقوله لخوف ضرر مما سبق أي من ذهاب نفس أو عضو ومنفعة (قوله ويتيمم) أي يغسل الأصبع إن كان فيجب عليه ثلاثة أشياء ثم إذا صلى فرضاً أو أراد فرضاً آخر ولم يحدث لم يعد غسله ولا مسحاً بل يتيمم فقط فإن أحدث أعاد جميع ما مر ولو كان في بدنه جبائر كثيرة وأجنب وأراد الغسل كفاه تيمم واحد عن الجميع لأن بدنه كعضو واحد وقوله صاحب الجبائر يدل من الضمير أو تفسيره على حذف أي وقوله في وجهه ويديه أي وإن كانت الجبيرة في غيرهما وقوله كما سبق أي في قوله إيصال تراب طهور إلى الوجه واليدين أو في قوله ومسح الوجه ومسح اليدين (قوله ويسلي ولا إعادة عليه) ظاهر كلام المصنف عدم الإعادة ولو كانت في أعضاء التيمم فيكون موافقاً للجمهور وفي إطلاقهم وإن كان ضعيفاً لكن الشارح قيده بقوله وكانت في غير أعضاء التيمم ليكون جارياً على المعتقد (قوله أي الجبائر) أي جنسها الصادق بالواحدة والأكثر كما سبق (قوله على طهر) أي كامل من الحديثين الأصغر والكبير وإذا طرأ الحدث بعد وضعها على طهر لم يضرب كالحلف (قوله وكانت في غير أعضاء التيمم) قيده الشارح بذلك ليكون جارياً على المعتقد كما مر (قوله والا) أي بأن وضعها على حدث مع كونها أخذت من الصحيح شيئاً والأفلا إعادة وإن وضعها على حدث أو كانت في أعضاء التيمم مطلقاً فقله أعاد أي في صورة وضعها على حدث مع أخذها من الصحيح شيئاً وفي صورة كونها في أعضاء التيمم سواء وضعها على طهر أو على حدث أخذت من الصحيح شيئاً ولو بقدر الاستمسك أو لم تأخذ والفرق بين أعضاء التيمم وغيرها أنها إذا كانت في أعضاء التيمم يلزم نقص البدل وهو التيمم والمبدل وهو الغسل بالماء جميعاً لعدم وصول شيء لمحل الجبيرة من الماء والتراب وإذا كانت في غيرها فليس فيه الانتقص المبدل دون البدل لاختصاص التيمم بالوجه واليدين ولا جبيرة فيهما (قوله وهذا) أي عدم وجوب الإعادة إذا كانت في غير أعضاء التيمم ووجوبها إذا كانت في أعضاء التيمم وقوله ما قاله النووي في الروضة هو المعتقد وقوله لكنه قال في المجموع الخ ضعيف (قوله يقتضي عدم الفرق) أي فيجوز التخصيص بين وضعها على طهر أو على حدث وبين كونها أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك أو لا في أعضاء التيمم وغيرها (قوله وبشرط في الجبيرة) أي لعدم الإعادة فيما ذكر وقوله أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه الخ فإن أخذت زيادة على ذلك وجبت الإعادة سواء وضعها على طهر أو على حدث (قوله والاصوق) بفتح اللام وهو ما يعلق بالجرح من خرقة أو قطنية أو نحو ذلك وقوله والعصابة بكسر العين وهي ما يعصب على محل الكسر من أحبولة ونحوها وقوله والمرهم هو أدوية تذر على الجرح وقوله ونحوها أي كتراب التصق على الجرح أو دم تجمد عليه وكذلك ما يوضع على الفلوح التي تكون في الرجل ولو خبطها بخيط مثلاً فإن

وهي أخشاب أو قصب
تسوي وتشد على موضع
الكسر ليتيمم (يمسح عليها)
بالماء إن لم يمكنه نزعهما
لخوف ضرر مما سبق
(ويتيمم) صاحب الجبائر
في وجهه ويديه كما سبق
(ويسلي ولا إعادة عليه إن
كان وضعها) أي الجبائر
(على طهر) وكانت في غير
أعضاء التيمم والأعاد وهذا
ما قاله النووي في الروضة
لكنه قال في المجموع إن
إطلاق الجمهور يقتضي
عدم الفرق أي بين أعضاء
التيمم وغيرها وبشرط في
الجبيرة أن لا تأخذ من
الصحيح إلا ما لا بد منه
للاستمسك والاصوق
والعصابة والمرهم ونحوها

كان الماء يصل الى ما ظهر لم يجب عليه التيمم والاوجب عليه التيمم والمسح على الخيط وغسل
 الصحيح ولا إعادة ان كان خاطها على طهر والاوجب الاعادة وقوله على الجرح راجع للجميع
 وقوله كالجبيرة خبر عن اللصوق وما عطف عليه (قوله) ويتيمم لكل فريضة أى من الصلاة
 والطواف وخطبة الجمعة فقط لأن التيمم طهارة ضعيفة فلا يقوى على أداء فريضتين ولأن
 الوضوء كان واجبا لكل فرض ثم نسخ ذلك وبقي في التيمم والمسح لا يؤدى بتيممه غير فرض
 كالباغ لكن لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لأن صلواته نقل وانما جعل كالباغ في أنه
 لا يجمع تيممه بين فرضين احتياطاً للعبادة (قوله) ومنذورة أى لتعينها على النادر فأشبهت
 المكتوبة فليس له أن يجمعهما مع فرض آخر يتيمم واحد وعطفها على الفريضة من عطف الخاص
 على العام لأنها من جملة الفريضة ما لم يرد الفريضة بالاصالة والا كان من عطف المغاير والمراد
 المندورة من الصلاة ونحوها بخلاف المندورة من غيرها لأن مذكورها كنفله ولونذر التراخي
 تيمم لها عشر تيممات لوجوب السلام فيها من كل ركعتين وان لم يذره لأنها لم ترد الا كذلك
 بخلاف ما لو نذر التيمم في كل ركعة من كل ركعتين في كل ركعة من كل ركعتين في كل ركعة
 ركعتين (قوله) فلا يجمع الخ) تفريع على قوله ويتيمم لكل فريضة ومنذورة (قوله) بين صلاتي
 فرض بتيمم واحد) وله أن يصلى الاصلية والمعادة بتيمم واحد لأن المعادة نقل والفرض الاولى
 فقط وأن يصلى الجمعة والظهر بعدها بتيمم واحد لأن الا لازم له في الواقع شئ واحد أما الجمعة وأما
 الظهر وانما صلاهما معاً احتياطاً ولو تيمم للفرض وأحرم به ثم بطل فالوجه جوازاً. وذلك
 الفرض بالتيمم الاول لأنه لم يؤدبه الفرض خلافاً لما نقل عن بعض شراح الحاوى ومن نسي
 احدى الخمس ولم يعلم عينها كفاه لهن تيمم واحد لأن الفرض واحد وما سواه وسيله له (قوله)
 ولا بين طوافين) أى فرضين ولو قال ولا بين طوافي فرض تطير ما قبله لكان أولى وقوله ولا بين
 صلاة وطواف أى فرضين ومن تيمم لفرض الطواف ولم يطف به له أن يؤدى به فرض الصلاة
 وبالعكس (قوله) ولا بين جمعة وخطبتها) أى لأن الخطبة وان كانت فرض كفاية لكنها قائمة
 مقام ركعتين على ما قبل والراجح لا يقطع النظر عن الضعيف فالتحقق بفرائض الاعيان فلو تيمم
 للخطبة ولم يخطب فله أن يصلى به الجمعة كما قاله الرملى وخالفه ابن حجر كشخ الاسلام فقال كل
 منهما لا يصلى به لأنها دون الصلاة وانما يجمع بين الخطبتين الاولى والثانية المسماة بالنعت بتيمم مع
 أنه ما فرضان لأنها كالفرض الواحد لئلا يترتب عليها ولو خطب بمحل ولم يصل به ثم انتقل لمحل آخر
 فليس له أن يخطب بالتيمم الاول على التحقيق كما تقدم (قوله) وللمرأة اذا تيممت لتمكين الحليل
 أن تفعله مراراً) كأن كانت حائضاً ونفساء وانقطع دمها ولم تجد الماء فتغتسل به أو امتنع
 عليها استعمال الماء شرعاً لم يضر ونحوه فتمت لتمكين الحليل الذي هو زوجها أو سيدها سمى
 بذلك لحله لها وتسمى هي حائله أيضاً لحله لها أن تكتفيه مراراً كثيرة بتيمم واحد (قوله)
 وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم) ظاهره أنها اذا تيممت لتمكين الحليل يجوز لها أن تجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم وليس كذلك لأنه يمنع عليها اذا تيممت لتمكين الحليل أن تصلى النافلة
 فضلاً عن الفريضة وفضلها عن الجمع بينهما فإنه من المرتبة الثالثة وتقدم أنه اذا نوى شيئاً من
 الثالثة امتنع عليه الاولى والثانية وصوب بعضهم كلام الشارح بما اذا تيممت بقصد الصلاة

على الجرح كالجبيرة
 ويتيمم لكل فريضة
 ومنذورة فلا يجمع بين
 صلاتي فرض تيمم واحد
 ولا بين طوافين ولا بين
 صلاة وطواف ولا بين
 جمعة وخطبتها والمرأة اذا
 تيممت لتمكين الحليل أن
 تفعله مراراً وتجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم

فلها أن تجمع حينئذ بينه وبين الصلاة بذلك التيمم فهذه صورة الجمع بين التمكن والصلاة وأنت
 خير بأن هذا بعد من كلام الشارح لأن فرضه فيما إذا تيمم لتتمكن الحليل وقد قال بذلك
 التيمم أي الذي هو تمكن الحليل فحمله على هذه الصورة بعيد جدا (قوله وقوله) مبتدأ خبره
 ساقط من بعض النسخ (قوله ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل) أي لأن النوافل تكثر
 فيؤدي إيجاب التيمم لكل نافلة منها إلى الترك أو إلى الحرج العظيم نخفف في أمرها كما خفف
 في ترك القيام فيها مع القدرة ولو نذر أتمام كل صلاة دخل فيها فهي باقية على التولية لأن الذي
 التزمه بالنذر أتمها وأتمها لانفسها (تمة) على فاقده الطهورين وهما الماء والتراب أن يصلي
 الفرض لحزمة الوقت ويعيده إذا وجد أحدهما فإذا وجد الماء أعاد من غير تفصيل وإذا وجد
 التراب فلا يعيده إلا في محل يسقط فيه النرض بالتيمم إذا فائدة في الإعادة به في محل لا يسقط فيه
 الفرض بالتيمم نعم أن وجدته في الوقت أعاد به ليفعل الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وأن
 وجبت الإعادة ثانياً بأن كان المحل يغلب فيه الوجود وخرج بالفرض النفل فلا يفعله فاقد
 الطهورين لأن صلاته للضرورة ولا ضرورة في النفل (فصل) * لما تكلم على
 الثالث من مقاصد الطهارة شرع يتكلم على الرابع منها وهو إزالة النجاسة وهو المقصود
 بالترجمة فذكر الأعيان النجسة وسيلة للمقصود وإزالة النجاسة من خصائص هذه الامة وأما غيرها
 فكان ينزيلها بقطع محلها والمراد كما يحيط ببعض الفضلاء قطع ذلك من الثوب والنسوة والخف لا
 من البدن خصوصاً محل خروج الحاجة عند قضائها أذ يعد كل البعد أن يجب عليه قطع ذلك
 كما قاله الشيخ الحنفياوي وإن كان له تعالى تكليف عبده بما شاء ولو عا لا يطبق (قوله في بيان
 النجاسات) أي الأعيان النجسة وقد بين المصنف النجاسات بقوله وكل ما منع الخ مع قوله والميعة
 كلها نجسة وقوله وإزالتها أي النجاسات لكن بمعنى الوصف القائم بالمحل لا بمعنى الأعيان النجسة
 ففي كلامه استندام حيث ذكر النجاسات بمعنى وأعاد الضمير عليها بمعنى آخر على حد قول
 الشاعر

وقوله (ويصلي بتيمم واحد
 ما شاء من النوافل) ساقط
 من بعض النسخ
 * (فصل) في بيان
 النجاسات وإزالتها *
 وهذا الفصل مذكور في
 بعض النسخ قبيل كتاب
 الصلاة والنجاسة لغة الشئ
 المستقدر وشرعا

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيانها وإن كانوا غصبا
 فذكر السماء بمعنى المطر وأعاد الضمير عليها بمعنى النبات مجازاً وقدين المصنف إزالتها بقوله
 وغسل جميع الأوبال الخ (قوله وهذا الفصل) أي الذي هو فصل النجاسة وإزالتها وقوله
 مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة أي قبله بالأفصل فيكون بعد فصل الحيض لأن قبيل
 تصغير قبل معناه الزمن القريب كبعيد تصغير بعد وعلى كل من الشخصين فذكر بعد التيمم
 للإشارة إلى أن التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وبعضهم قدم إزالة النجاسة على التيمم
 للإشارة إلى أن إزالة النجاسة فيه فهو من تقديم الشرط على المشروط (قوله والنجاسة لغة الشئ
 المستقدر) أي ولو طاهر كالبصاق والخيط والمني وإن كان هذا ليس بنجاسة شرعا فالمعنى
 اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب والكثير (قوله وشرعا الخ) هذا التعريف
 خلاصته كثير من المطولات فذكره هنا غير لائق بهذا المختصر أطوله فكان الأنسب أن يقول
 وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض أي لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك
 مريض أي يجوز كما في فاقده الطهورين وعليه نجاسة فإنه يصلي لحزمة الوقت وعليه الإعادة
 وهذا التعريف باعتبار إطلاقها على العين كتعريف الشارح وأما باعتبار إطلاقها على الوصف

فتعريف بأنهم الوصف القائم بالمحل عند ملاقات العين النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين
 فحصل أن لها الإطلاقين (قوله كل عين) أي كل فرد فرد من أفراد العين فادخل كل في التعريف
 لشمول جميع الأفراد واحترز بالعين عن الريح فهو طاهر وإن لاقى النجاسة كالريح الخارج من
 الدبر فلم يدخل في التعريف لأنه ليس من أفراد العين (قوله حرم تناولها) أي تعاطيها كالأشربة
 أو غيرها ما خرج بذلك ما لا يحرم تناوله كالخبز ونحوه فإنه طاهر وقوله على الإطلاق متعلق بحرم
 ومعنى الإطلاق عدم التقييد بقله أو كثره ولذلك قال الشارح ودخل في الإطلاق قليل
 النجاسة وكثيرها وخرج بذلك ما يباح قليله وبحرم كثيره كالخبز والافيون والحشيشة وجوزة
 الطيب فهو طاهر (قوله حالة الاختيار) منصوب على الطرفية أي في حالة الاختيار وإن أبيع
 في حالة الاضطرار كالميتة فالاضطرار إنما أباح تناولها ولم يخرجها من النجاسة فهذا القيد
 للدخول لا للأخراج وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه (قوله مع سهولة التمييز) متعلق بحرم
 فدخل في النجاسة دود الفاكهة والجن ونحوهما وإن أبيع تناوله مع ذلك لعسر تمييزه بحسب
 الشأن وإن سهل بالفعل خلاف البعض المتأخرين فهذا القيد أيضاً للدخول وإن كان ظاهر كلام
 الشارح خلافه (قوله لا حرمتها) أي ليس يحرم تناولها الاحترامها وتعظيمها فالمراد من
 الحرمة الاحترام والتعظيم لا الحرمة الشرعية وهذا القيد لأخراج ميتة الأدمى كما سيذكره
 الشارح فأنها وإن حرم تناولها ~~لكن~~ حرمتها قال تعالى ولقد كرمنا نبي آدم (قوله ولا
 لاستقذارها) أي وليس يحرم تناولها لاستقذارها وهذا القيد لأخراج الميت ونحوه من الخطأ
 والبراق كما سيذكره فإنه وإن حرم تناوله ~~لكن~~ لاستقذاره فليس بنجس ومحل حرمة تناوله إذا
 خرج من معدته فإن لم يخرج الخطأ من معدته وهو الأنف ولا البراق من معدته وهو القدم لم
 يحرم تناوله وإذا لم يقصد التبرك بالخطأ ولو ويزاقه فإنه يجوز تناوله تبركاً به وما لم يستعمل في نحو
 ماء والاباز تناوله لاستهلاكه وما لم يقصد به الاستلذاذ كريق حليته والاباز ونفى الاستقذار في
 هذا التعريف لا ينافي ثبوته في قولهم مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض لأن المنفي
 الاستقذار العرفي والمثبت الاستقذار الشرعي على أن قولهم لا لاستقذارها لا يقتضي أنها
 ليست مستقذرة بل إن حرمة تناولها ليست لأجل استقذارها وإن كان ثابته (قوله ولا
 لضررها في بدن أو عقل) أي وليس يخرجها لأجل ضررها في بدن أو عقل وهذا القيد لأخراج
 الحجر والنبات المضرين بالبدن أو العقل كما سيذكره فالجرو والطين والنباتات السمية المضرة
 بالبدن طاهرة وكذا المضرة بالعقل كالافيون والزعفران والبنج والحشيش وجوزة الطيب
 فظهر مما قررناه أن بعض القيود للدخول وبعضها للأخراج (قوله ودخل في الإطلاق) أي
 ودخل في النجاسة بسبب الإطلاق عن التقييد بقله أو كثره وقوله قليل النجاسة وكثيرها فيحرم
 تناول الشيء اليسير من النجاسة كقطرة بول والكثير منها كبريق بول وهذا الإنافي أن هذا
 القيد للأخراج لأنه خرج به ما لا يحرم الاكثيره كما مر (قوله وخرج بالاختيار الضرورة) أي
 خرجت الضرورة عن التحريم كما هو صريح قوله فأنها تبيح تناول النجاسة فلا ينافي أن هذا القيد
 للدخول لأنه أدخل في النجاسة الميتة وإن أبيع تناولها في حالة الضرورة (قوله وبسهولة
 التمييز) أي وخرج بسهولة التمييز عن الحرمة فلا ينافي أن هذا القيد للدخول كالذي قبله فالمراد

كل عين حرم تناولها على
 الإطلاق حالة الاختيار
 مع سهولة التمييز لحرمتها
 ولا لاستقذارها ولا لضررها
 في بدن أو عقل ودخل في
 الإطلاق قليل النجاسة
 وكثيرها وخرج بالاختيار
 الضرورة فأنها تبيح تناول
 النجاسة وبسهولة التمييز

نخرج عن الحرمة لاعتن النجاسة **(قوله أكل الدود)** أى مع ما هو فيه من جن ونحوه لا وحده
 وقوله الميت خرج به الحى فهو طاهر لا نجس وقوله فى جنين بضم الجيم وقوله أوفاه أى كثر
 وقوله ونحو ذلك أى كالقول والمشي **(قوله وخرج بقوله لا لحرمتها)** أى لا لاعتناها وعظمتها كما
 رزوقه ميتة الآدمى أى ولو كافرا ولو مرتدا فإنه محترم من حيث ذاته وإن كان غير محترم من
 حيث الردة أو الحراية قال تعالى ولقد كرمنا نوحا آدم **(قوله وبعدم الاستئذان)** أى وخرج بعدم
 الاستئذان عرفا كما تقدم وقوله الحى أى الآمنى الكلب ونحوه كما سيأتى وقوله ونحوه أى من
 الخناط والبراق **(قوله وبني الضرر)** أى وخرج بنى الضرر وقوله والجبر والنبات المضريين
 أو عقل أى كالنباتات السجدة والافيون والزعفران والبنج وهكذا **(قوله ثم ذكر المصنف**
ضابطا) أى قاعدة كلية قال المحشى نقلا عن شيخه فى جعل ذلك من الضوابط بحث ظاهر وأعل
 وجه البحث أنه ليس جامعاً لجميع أفراد النجاسة حتى يكون من الضوابط ويوجب عنه بأنه ضابط
 لنوع منها كما يدل عليه قول الشارح ضابط للنجس الخارج من القبل والدبر **(قوله بقوله)**
 متعلق بذكر **(قوله وكل مانع)** بالهمز كقائل وبائع ومفهوم مانع فيه تفصيل فان كان دودا
 أو متعلبا لم تحله المعدة كحب بحيث لو زرع لثبت فليس بنجس بل متنجس يطهر بالغسل كما
 سيذكره الشارح وإن كان بعرا أو نحوه فنجس وإذا كان المفهوم فيه تفصيل لا يعترض به فهو
 أولى من عموم النسخة الأخرى وهى وكل ما يخرج الخ لا أن عمومها يشمل الدود وكل متصل
 لم تحله المعدة مع أن ذلك ليس فيجس بل متنجس يطهر بالغسل كما عرفت واختلف المتأخرون فى
 حصة تخرج عقب البول فى بعض الأحيان وتسمى عند العامة بالحصى هل هى نجسة
 أو متنجسة ولا ظهر ما قاله بعضهم وهو أن أخبر طبيب عدل بأنه ساءت عقدة من البول فهى نجسة
 والافتحصة **(قوله خرج من السيلين)** أى من أحد السيلين القبل والدبر ووجه تخرج صفة
 لما تخرج بقوله من السيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر إلا الذى الخارج من القم
 بعد وصوله إلى المعدة وإن لم يتغير وإن خرج حالا معاد المتصلب الذى لم تحله المعدة والماء
 الخارج من فم النائم طاهر إلا أن علم أنه من المعدة كان خرج متنجسا بصفرة فهو نجس لكن
 يعنى عنه فى حق من ابتلى به **(قوله نجس)** فتدروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم لما سجد له
 بتجرين وروثه ليستنجي بها أخذ الخجرين ورد الروث وقال هذا ركس والركس النجس وروى
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال فى حديث القبرين أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما
 أمره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب أبوال الأبل فأنما كان للتداوى والتداوى بالنجس جائز
 عند فقد الطاهر الذى يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء أمتى فيما حرم
 عليها فعمول على الخمر ويستثنى من ذلك فضلاته صلى الله عليه وسلم فهى طاهرة على المعتدل لأن
 بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال إن تلج النار بطنك صحبه الدارقطنى ولأن أبا
 طيبة شرب دمه صلى الله عليه وسلم وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى
 الله عليه وسلم دم حنظل ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دى لم
 تمسه النار وكذا فضلات بقية الأنبياء كما قاله الزركشى وبازعه فى ذلك الجوبجى **(قوله هو)**
 أى كل مانع خرج من السيلين وقوله صادق بالخارج الخ ومبادئ بالخارج من حيوان ما كول

أكل الدود الميت فى
 جنين أوفاه ونحو ذلك
 وخرج بقوله لا لحرمتها
 ميتة الآدمى وبعدم
 الاستئذان الحى ونحوه
 وبني الضرر والجبر والنبات
 المضريين أو عقل ثم ذكر
 المصنف ضابطا للنجس
 الخارج من القبل والدبر
 بقوله (وكل مانع خرج من
 السيلين نجس) هو صادق
 بالخارج المعتاد

وغيره كما يشير اليه الشارح بقوله فيما يأتي ولو كانا من ما كول اللحم (قوله كالبول والغائط / عطف الغائط على البول يقتضي اختصاصه بالفضلة الغليظة وان كان يشتمل البول كما قاله السيوطي لانه اسم لفضلة الا دمي ومثله العذرة لانه لا تشتمل البول والعذرة والروث مترادفان وقبل العذرة مختصة بالادنى والروث أعظم (قوله وبالتادري) أي ومصدق بالخارج التادري وقوله كالدم والقيح أي والمذى وهو بالمهجة ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثورانها والودي وهو بالمهمة ماء أبيض كدر نخب يخرج عقب البول أو عقب شئ شئ يقبل (قوله الا المني) أي فهو طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله خروجا من الخلاف والاخبار السليمة فيه وقوله من آدمي أو حيوان الخ أتمامي الادمي فلهذا ثبت عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه ولا يرد أن فضله صلى الله عليه وسلم طاهرة فلا يدل ذلك على طهارة المني لأن المراد المني المختلط بمني أزواجه لانيه وحده لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يحتمل لأن الاحتلام تلاعب من الشيطان وهو ليس له عليه سبيل وأتمامي غير الادمي فلا نه أصل حيوان طاهر فاشبهه مني الادمي (قوله غير كلب وخنزير وما تولد منهما) أي كان نزاخنزير على كلبة فتولد منها ولد أو كلب على خنزيرة فانت بولد وقوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر أي كان نزا كلب أو خنزير على شاة فنت ذلك نجس (قوله وخروج بمائع الدود الخ) بخلاف نحر البع في مفهوم مائع تفصيل كما مر (قوله وكل ومتصلب) أي كحب لوز زعنبت ويبض لوحض لقرخ وهذا في المأخوذ من الميتة وأما البيض المأخوذ من غير الميتة فهو طاهر ولو لم يتصلب حتى لو استحال البيضة دما فهي طاهرة على ما صححه النووي في تنقيحه هنا وصح في شروط الصلاة منه أنها نجسة والاوجه حمل هذا على ما لم تستحل حيوانا والاقول على خلافه ولا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج ان لم يكن معهما رطوبة نجسة كافي الروض وشرحه (قوله لا تحمله المعدة) الاولى لم تحمله المعدة لأن المراد لم تحمله بالفعل بخلاف ما أحواله المعدة فانه نجس ولو أكل لحم مغلا لم يجب تبسيع المخرج منه لأن شأنه الاحالة بخلاف ما لو أكل عظما فانه يجب تبسيع المخرج منه لأن شأنه عدم الاحالة (قوله بل متنجس بطهر بالغسل) أي ان كان متلوثا برطوبة نجسة والا فهو طاهر (قوله وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بالنظر المضارع واسقاط مائع) والنسخة الاولى أولى لانه لا يحكم عليه بالنجاسة الا بعد دخوجه بالفعل كما يفيد التعبير بالماضي بخلاف المضارع ولانه يرد على عموم هذه النسخة الدود وكل متصل لم تحمله المعدة كما مر (قوله وغسل جميع الابوال الخ) أي غسل مصاب ذلك بمعنى المحل الذي أصابه شئ من ذلك فهو على تقدير مضاف لأن نفس الابوال والاروات لا تغسل وانما يغسل مصابها سواء كان ثوبا أو بدنا أو غيرهما (قوله ولو كانا من ما كول اللحم) غاية لاراد على الامام مالك الفائل بأن ما أكل لحمه فهو روثه طاهران وكان الاولى أن يقول ولو كانت من ما كول اللحم لأن كلاما من الابوال والاروات جمع لكن الشارح جعل الابوال قعما والاروات قسما للتنبيه باعتبار كونهما قسمين (قوله واجب) أي لا فورا ان لم يعص بالتبليس كأن أصابه بلا قصد ولو من مغلق خلافا للزكشي أو من نحو فسد أو وطء مستحاضة ولو في حال جريان الدم أو لبس ثوبا متنجسا فغرق فيه فلا يجب غسل ذلك

كالبول والغائط والتادري
كالدم والقيح (الا المني)
من آدمي أو حيوان غير كلب
وخنزير وما تولد منهما أو من
أحدهما مع حيوان طاهر
وخروج بمائع الدود وكل
متصلب لا تحمله المعدة فليس
بنجس بل متنجس بطهر
بالغسل وفي بعض النسخ
وكل ما يخرج بالنظر المضارع
واسقاط مائع (وغسل
جميع الابوال والاروات)
ولو كانا من ما كول اللحم
(واجب)

فورا بل عند ارادة نحو الصلاة ويتضح بضيق الوقت فان عصي بالتنجيس كان لطخ المكاف بدنه
 بالنجاسة بلا حاجة كما يفعله بعض العوام حيث يلمطون أبدانهم بدم الفصايا ووجب غسله فورا
 خروجا من المعصية بخلاف الغسل من الجنابة فإنه لا يجب فورا وان عصي بالجنابة كأن حصلت
 الجنابة من زنى والفرق بينهما انتهاء المعصية في الجنابة لأن المعصية حصلت بالزنا وقد انقضى
 بخلاف التضح بالنجاسة لأنه مادام متضحاً بالنجاسة فهو في معصية (قوله) وكيفية غسل
 النجاسة الخ (أى) ومنه غسل النجاسة الخ فالكيفية بمعنى الصفة والحاصل أن النجاسة على
 قسمين عينية وهى التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وحكومية وهى التى لا جرم لها ولا طعم
 ولا لون ولا ريح وقد ذكر كيفية غسل كل ممحوا ولا يشترط العصر بعد الغسل لأن الليل
 بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن يستحسن خروجا من الخلاف (قوله) ان كانت مشاهدة
 بالعين اعترض بأن صوابه ان كانت محسوسة ليشمل التى لها طعم أو لون أو ريح وأوجب
 بأن المراد بكونه مشاهدة بالعين كونه محسوسة بالنجاسة بدليل مقابلتها بالحكمة (قوله) وهى
 المسماة بالعينية وضابطها أن يكون لها جرم أو طعم أو لون أو ريح كما مر (قوله) تكون بزوال
 عينها أى جرمها وقوله ومحاوله زوال أو صافها أى معالجة زوال أو صافها ولو بنحو اشتنان
 وصابون فيجب ان توقف زوال اثره عليه حيث كان يسيرا بشرط كونه فاضلا عما يعتبر فى الفطرة
 ويجوز استعمال دقيق الجبوب فى غسل الأيدي بقدر الحاجة بلربان العادة به ومنه الدقائق
 المعروفة (قوله) من طعم أو لون أو ريح بيان للأوصاف (قوله) فان بقى طعم النجاسة ضرا
 فلا يعنى عنه الا ان تعذر فيغنى عنه مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا
 وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة
 ما صلا به على المعتد والافلامعنى لا يغتسل (قوله) أولون أو ريح عسر زواله لم يضرب فلا يجب
 زواله بل يطهر المحل وضابط التعسر أن لا يزول بالاحت بالماء ثلاث مرات فتى حته بالماء ثلاثا ولم
 يزول طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لأن المحل طاهر نعم ان بقيامعا فى محل
 واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما الا ان تعذر كما مر فى بقاء الطم لقوة دلالة ما على
 بقاء النجاسة فان بقيامعة فترقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضرب (قوله) وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة أى غير محسوسة على ما مر وقوله وهى المسماة بالحكمة وضابطها
 أن لا يكون لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تدرك له صفة (قوله) فيكنى
 جرى الماء على المتنجس بها أى سبيلانه عليه ولو من غير فعل فاعل كالطر وقوله ولو مرة
 واحدة أى الحديث كانت الصلاة خمسين صلاة والغسل من الجنابة والبول سبع مرات
 فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة
 مرة وغسل البول مرة رواه أبو داود ولم يضعفه والثلاثة أفضل كما ساقى ولو أجمت السكين
 فى النار ثم سقيت بماء نجس كفى جرى الماء على ظاهرها ويعنى عن باطنها وكذلك لو وقع الحب
 فى بول حتى انتفخ أو طبخ اللحم فى بول فمكنى جرى الماء على ظاهرهما ويعنى عن باطنهما (قوله)
 ثم استثنى المصنف من الإبول أى دون الآثار فلم يستثن منها شيئا وقول الحشى لو قال من غسل
 الإبول لكان أولى وأحسن غير ظاهر لأن المستثنى بول الصبي فليكن المستثنى منه الإبول

وكيفية غسل النجاسة
 ان كانت مشاهدة بالعين
 وهى المسماة بالعينية تكون
 بزوال عينها ومحاوله زوال
 أو صافها من طعم أو لون
 أو ريح فان بقى طعم النجاسة
 ضرا أولون أو ريح عسر
 زواله لم يضرب وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة وهى
 المسماة بالحكمة فيكنى
 جرى الماء على المتنجس بها
 ولو مرة واحدة ثم استثنى
 المصنف من الإبول قوله

لا غسلها اذ المستنقى يكون من جنس المستنقى منه كما هو ظاهر (قوله الابول الصبي الخ)
 البول قيد أول والصبي قيد ثان والذي لم يأكل الطعام قيد ثالث وقوله على جهة التغذية قيد
 في القيد فيصدق حينئذ بالذي لم يأكل الطعام أصلاً وبالذي تناوله لا على جهة التغذية كصنيعه
 بتمر ونحوه وتناوله السعفوف ونحوه للاصلاح وبقي قيد آخر وهو أن يكون دون الحولين فخرج
 بالبول غيره كالفائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبية والخنثى والذي لم يأكل الطعام على
 جهة التغذية من أكله للتغذية ولو مرة وان عاد الى اللبن وقبل الحولين ما بعدهما والاصل
 في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعا صلى الله عليه وسلم بعماء فغصمه ولم يغسله وخبر
 الترمذي يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وقيد بالفي حجره صلى الله عليه وسلم ستة
 أطفال نظمها بعضهم بقوله

قيد بالفي حجر النبي أطفال * حسن حسين ابن الزبير بالوا

كذا سليمان بن هشام * وابن أم قيس جاء في الختم

ويؤخذ من الحديث السابق ندب حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم كما
 في شرح مسلم (قوله أي لم يتناول ما كولا ولا مشروباً) أي غير اللبن ولو من مغلظ ومعنى لم يتناول
 ما كولا ولا مشروباً باليتعاط واحد منهم ما أشار الى أن المراد بالكل مطلق التناول الشامل
 لتناول الماء كول والمشروب وبالطعام ما يشمل الماء كول والمشروب (قوله على جهة التغذية)
 أي على جهة هي التغذية فلا إضافة للبيان ومعنى التغذية التقوى ومنه الغذاء بمعنى القوة
 (قوله فانه الخ) بيان لمعاد الاستثناء وقوله أي بول الصبي تفسير للضمير ولا بد من تقدير مضاف
 أي محله أو مصابه لانه هو الذي يطهر برش الماء عليه لانه نفس البول وقوله يطهر برش الماء عليه
 أي بأن يرش عليه ما يغمره بلا سيلان فلا يكفي الرش الذي لا يغمره ولا يغمره كما يقع من كثير
 من العوام ولا بد مع الرش من زوال أوصافه كبقية النجاسات وانما استكوا عن ذلك لان الغالب
 زوالها خلافاً للزركشي القائل بأن بقاء اللون والريح لا يضر ولا بد من عصر محل البول
 أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل (قوله ولا يشترط في الرش
 سيلان الماء) لو قال بلا سيلان كما تقدم لكان أولى لان كلامه يوهم أن حقيقة الرش يوجد مع
 سيلان الماء وليس كذلك اذ هو مع السيلان غسل لارش (قوله فان كل الصبي الطعام الخ)
 محترز قوله الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذية وقوله غسل بوله أي مصابه وقوله قطعاً أي
 جزماً من غير خلاف (قوله وخرج بالصبي الصبية) والفرق بينهما أن بول الصبي أرق من بول
 الصبية والاختلاف بينهما أكثر من الاختلاف بينهما في كثرة دونهما وأيضاً أصل خلقه من ماء
 وطين وأصل خلقهما من لحم ودم فان حواء خلقت من ضلع آدم القصري وأيضاً بلوغ الصبي
 بمائع طاهر وهو المني فقط وبلوغها بذلك وبمائع نجس وهو الحيض وألحق بها الخنثى (قوله
 فيغسل من بولهما) أي الصبية والخنثى (قوله ويشترط في غسل المتبصر الخ) ان
 الأولى تأخير هذه العبارة عند قوله واعلم أن غسله النجاسة الخ (قوله وورد الماء عليه ان كان
 قليلاً) ولذلك قال في المنهج وشروط ورود ماء قل (قوله فان عكس) أي بأن كان الماء مورداً

(الابول الصبي الذي لم يأكل
 الطعام) أي لم يتناول ما كولا
 ولا مشروباً على جهة
 التغذية (فانه) أي بول
 الصبي (يطهر برش الماء
 عليه) ولا يشترط في الرش
 سيلان الماء فان كل
 الصبي الطعام على جهة
 التغذية غسل بوله قطعاً
 وخرج بالصبي الصبية
 والخنثى فيغسل من بولهما
 ويشترط في غسل المتبصر
 ورود الماء عليه ان كان
 قليلاً فان عكس

وقوله لم يظهر أى لضعف الماء بسبب قلته مع كونه مورودا فيس له قوة أن يدفع عن نفسه
 التجسس بخلاف ما إذا كان واردا **(قوله أما الكثير الخ)** مقابل لقوله ان كان قليلا وقوله
 فلا فرق الخ أى بل يظهر المحل على كل حال **(قوله ولا يفي عن شئ من التجاسات)** أى من
 الاعيان الخمسة **(قوله الا اليسير الخ)** أى الا ان كان من مغلف فلا يفي عنه وخرج باليسير
 الكثير فان كان من الشخص نفسه ولم يكن بفعله ولم يحتلط بأجنبي ولم يجاوز حله في عنه
 والا فلا والضابط في اليسير والكثير العرف **(قوله من الدم والقبح)** ومثلهما الصديد
 وما يخرج من البقايا والدمامل والجروح ودم البراغيث ودم الباب وقوله فيفي عنهما
 بيان لمعاد الاستثناء **(قوله في ثوب أو بدن)** أى ما لم يكن بفعله فان لم يصبه لم يفي عنه
 ومحل العفو عنه في الثوب ان احتاج اليه ولولا التجمل وكان ملبوسا بخلاف ما لو لم يحتاج اليه
 وما لو فرشه وصلى عليه أو حمله وصلى به فلا يفي عنه **(قوله وتصح الصلاة معهما)** أى مع الدم
 والقبح اليسيرين **(قوله والا ما الخ)** اشار الشارح بتقدير لا الى أن قول المصنف وما الخ عطف
 على اليسير فتكون الامسطة عليه وقوله أى شئ بالجزة نفسير لما الجردة المحل بالعطف على
 اليسير الجرد على البدلية من شئ في قوله ولا يفي عن شئ من التجاسات لان الاستثناء من كلام
 تام منفي والخاتمة الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله **(قوله لا نفس له)**
 سائله أى لا دم له سائل بحيث لو شق عضو منه لم يسيل له ادم وسمى الدم نفسا لان به قوام النفس
 بخلاف ما له نفس سائله ولو تدل حيوان بين ما لا نفس له سائله وما له نفس سائله تبع ما له نفس
 سائله كالموتولين طاهر ونجس فانه يتبع النجس كافي القاعدة **(قوله كذاب وغل)** أى
 وعقرب وزنبور وهو الدبور ووزغ وهو البرص وقمل وبرغوث لان خوجية وضفدع وفأرة
(قوله اذا وقع في الاناء) أى اذا وقع حيا في الاناء الذي فيه ماء قليل أو مائع وكذلك اذا وقع
 ميتا بشرط أن لا يطرحه طارح ولو غير ميمز على المعقذين اذا طرحه الهواء لا يضرب ولو طرحه
 حيا لم يضرب وان وصل ميتا فلا يضرب الا ان طرحه ميتا وصل كذلك **(قوله ومات فيه)** وكذا
 لو وقع ميتا كما علمت **(قوله فانه لا نجسه)** ولو صب ما هو فيه على غيره لم نجسه أيضا ولو صب
 بنحو خرقة لم يضرب يعني من وقوعها عند نزاعها باصبع أو عود وان تكررت وعن وضع نحو زيت
 على نحو جبن هو فيه لا كل **(قوله وفي بعض النسخ اذا مات في الاناء)** أى بدون قوله وقع
 فتشمل هذه السخة ما لو طرح طارح ومات فيه فانه لا يضرب كما لو وقع بنفسه **(قوله وأفهم)**
 قوله وقع الخ أى لان المتبادر من قوله وقع أنه وقع بنفسه ولذلك قال الشارح أى بنفسه وان
 كان يحتمل أن يقال وقع بنفسه أو بطرح طارح وفي هذا الافهام نظرا لان كلامه في وقوعه
 قبل موته بدليل قوله ومات فيه والطرح فيه كالموقع بخلافه بعد الموت فيضرب الطرح دون
 الوقوع كما تشبهه على الشارح ما قبل الموت بما بعده فانتقل نظره **(قوله في المائع)**
 المراد به ما يشمل الماء القليل وهو مفهوم بالاول **(قوله ضمر)** غير مسلم فيما اذا طرحه حيا
 كما هو مقتضى صنيع الشارح بخلاف ما اذا طرحه ميتا وصل كذلك **(قوله وهو)** أى
 ضرر ذلك **(قوله ولم يعرض لهذه المسئلة)** أى التي هي ما لو طرح ما لا نفس له في المائع **(قوله)**
 واذا كثرت الخ أشار بذلك الى تنبيذ كلام المصنف فكانه قال بشرط أن لا تغيره وقوله وغيرت

لم يظهر اما الكثير فلا فرق بين
 كون المتجسس واردا أو
 مورودا (ولا يفي عن شئ من
 التجاسات الا اليسير من الدم
 والقبح) فيفي عنهما في ثوب
 أو بدن وتصح الصلاة معهما
 (و) الا (ما) أى شئ
 (لا نفس له سائله) ككذاب
 وغل (اذا وقع في الاناء
 ومات فيه فانه لا نجسه)
 وفي بعض النسخ اذا مات
 في الاناء وأفهم قوله وقع
 أى بنفسه أنه لو طرح ما لا
 نفس له سائله في المائع ضرر
 وهو ما جزم به الرافعي في
 الشرح الصغير ولم يعرض
 لهذه المسئلة في الكبير واذا
 كثرت ميتة ما لا نفس له
 سائلة وغيرت

ما وقعت فيه أى ولو تقدير أو قوله نجسته أى لفقد شرط العفو وهو أنه لا تغيره **(قوله وإذا نشأت أى تخلقت ووجدت وقوله لم نجسه أى ما لم يخرج منه ثم طرح فيه بعد موتها وما لم تغيره كما قاله الشيخ عطية وان لم نجده فى التقرير (قوله قطعاً) أى جزماً (قوله ويستثنى مع ما ذكر) أى فى قوله إلا اليسير من الدم والقيح وما لا نفس له سائلة وقوله مسائل مذكورة فى المبسوطات منها يسير شعر نجس من غير نجس كلب وكثيره فى حق القصاص والراكب فيعفى عنه لمسقة الاحتراز عنه ومنه اوث سلك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثاً ومنها ما لا يدركه الطرف المعتدل بنفسه فيعفى عنه ولو أدركه حديد البصر أو معتدلة بواسطة شمس ولو لم يدركه الطرف لكونه موافقاً لكون ما وقع عليه وكان بحيث لو قدر مخالفاً أدركه لم يعف عنه ومنها غير ذلك **(قوله والحيوان كله طاهر)** أى وكذا الجماد كله طاهر إلا المسكر والمراد بالحيوان ماله روح والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلاقة والمصفة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كيمتته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقاً ومن الطاهران كان رشحاً كالعرق والريق ونحوهما طاهراً وماله استعماله فى الباطن نجس كالبول نعم ما استعمل لصلاح كاللبن من الماء كول والآدمى وكالبليض طاهر والحاصل أن جميع ما فى الكون إما جماد أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما والجماد كله طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها **(قوله إلا الكلب)** أى ولو كلب صيد ويستثنى منه كلب أهل الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة وتوقف بعضهم فى معنى طهارته هل أرجده الله طاهراً أو سلبه النجاسة والظاهر الثانى ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولو لم يحوراسة على المعقذ لا طلاق الأحاديث وخصه بعضهم بغير الكلب المتخذ لنحو حراسة والمراد بالملائكة ملائكة يطوفون بالرحمة لا الحفظه ونحوهم للآدميين فى كل الأحوال والمراد بالبيت المكان الذى يستقر فيه الإنسان سواء كان بيتاً أو خيمة أو غيرهما **(قوله والخنزير)** بكسر الخاء **(قوله وما تولد منهما)** أى بأن زنا كلب على خنزيرة أو خنزير على كلبة فتولد منهما ولد فحتمه صورته **(قوله ومن أحدهما مع حيوان طاهر)** كان زنا كلب أو خنزير على شاة فتولد منهما ولداً أو زنا ذكر الضأن على كلبة أو خنزيرة فتولد منهما ولد فحتمه أربع صور وشمل كلامه المتولد بين كلب وآدمى فإن كان على صورة الكلب نجس وإن كان على صورة الآدمى طاهر عند الرملى ونجس معفو عنه عند ابن حجر فيصلى ولو أماً ما ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بلمسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء ولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب فى ذلك وله حكم النجس فى الأنكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حجر التسرى إن خاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمى والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم يكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمى إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذهبه وأكله وإن صار خطيباً وأماً ما ولا أقبل لنا خطيب يذبح ويؤكل كفى رسالة البرماوى المشهورة فى المتولد **(قوله وبعبارة تصدق الخ)** أى لأن قوله**

ما وقعت فيه نجسته
وإنشأت هذه الميتة من
المائع كدود دخل وفاكهة
لم تنجسه قطعاً ويستثنى مع
ما ذكره مسائل مذكورة
فى المبسوطات سبق بعضها فى
كتاب الطهارة والحيوان
كله طاهر إلا الكلب
والخنزير وما تولد منهما أو
من أحدهما مع حيوان
طاهر وبعبارة تصدق
بطهارة الدود المتولد من
النجاسة

والحيوان كله طاهر يشمل بالوخلق من النجاسة ولو مغلفة وقوله وهو كذلك أي فهو مسلم **(قوله**
 والميتة) تقدم تعريفها بأنها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية بأن لم تذكأ أصلاً وأذكبت ذكاة غير
 شرعية كذبيحة الجحوش **(قوله الا السمك)** أي الاميتة السمك وأما السمك الحي فهو داخل
 في الحيوان وقد تقدم الكلام عليه والمراد به كل ما لا يعيش الا في البحر بحيث يكون عيشه في
 البر كعيش مذبح ولوعلى صورة الكلب **(قوله والجراد)** أي والاميتة الجراد وأما الجراد
 الحي فهو داخل في الحيوان كما مر في سابقه والجراد اسم جنس جمع يفرق بينه وبين واحد
 بالتاء **(قوله والا دمي)** أي والاميتة الا دمي وأما الا دمي الحي فهو داخل في الحيوان كما
 سبق في نظيره ومثل الا دمي الجن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لها ميتة وهو الرأبج وأما
 ان قلنا بأنها أشباح نورانية تنطفئ بموتهم فلا ميتة لها **(قوله وفي بعض النسخ وابن آدم)** أي
 بدل والا دمي وإذا كان الفرع وهو ابن آدم طاهراً فالاصل وهو آدم طاهر بالاولى فاندفع
 ما يقال لا تفيد هذه النسخة طهارة آدم على أنه يمكن جعل ابن آدم عبارة عن النوع الانساني
 فيشمل آدم **(قوله أي ميتة كل منها)** أشار بذلك الى تقدير مضاف في الثلاثة كما قد رناه فيما
 تقدم وقوله فانها طاهرة تصريح بمفاد الاستثناء والدليل على طهارة ميتة السمك والجراد
 حديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال وعلى طهارة ميتة الا دمي
 قوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم اذ قضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته حيا وميتا سواء المسلم وغيره
 وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان والمعنى انما
 اعتقاد المشركين كنجس في وجوب الاجتناب فلا ينافي طهارة ابدانهم ولهذا ربط النبي صلى
 الله عليه وسلم الاسير في المسجد وخبر الحالك لا نجس وموتنا كم فان المسلم لا نجس حيا ولا ميتا
 جرى على الغالب **(قوله ويغسل الخ)** شروع في بيان كيفية غسل النجاسة وقوله الا ناء ليس
 بقيد بل مثله الثوب والبدن ونحوهما ولعل تخصيصه بالذكور للتبرك بالحديث وكذلك لولوغ ليس
 بقيد وتخصيصه بالذكور كما ذكر **(قوله من ولوغ الكلب الخ)** الولوغ أخذ الماء بطرف اللسان
 وهو ليس بقيد كما علمت **(قوله سبع مرّات)** منصوب على أنه مفعول مطلق مبين لعدد الغسل
 وكونه سبع مرّات أمر تعبدى لا يعتل معناه **(قوله بماء طهور)** أي لا نجس ولا متنجس
(قوله احداهن) أي احدي السبع ولو السابعة كما يدل له رواية أخرها عن التراب والاولى
 أولى كما يدل له رواية أولاهن بالتراب واختار المصنف التعبير باحداهن للإشارة الى جوازه
 في أي واحدة كما يدل له رواية احداهن بالتراب وأما رواية وعفروه الثامنة بالتراب فعنه أن
 التراب يكون بمنزلة الثامنة مع كونه مع الماء في السابعة **(قوله معصوبة)** وفي بعض
 النسخ معصوب وهو غير مناسب لان المبتدأ مؤنث بل المناسب معصوبة أي ممزوجة لأن يقال
 المراد معصوب الماء فيها وحاصل كيفات المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على
 الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب وبالعكس فهذه ثلاث كيفيات ثم ان لم يكن
 في المحل جرم النجاسة وكان جافاً كفي كل من الثلاث ولومع بقاء الاوصاف وان كان في المحل
 جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطباً كفي كل من
 الاولين ولا يكفي وضع التراب أولاً ثم اتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارضاء شيخنا

وهو كذلك (والميتة كلها
 نجسة الا السمك والجراد
 والا دمي) وفي بعض النسخ
 وابن آدم أي ميتة كل منها
 فانها طاهرة (ويغسل الا ناء
 من ولوغ الكلب والخنزير
 سبع مرّات) بماء طهور
 احداهن معصوبة

واسطة تظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف لأن الوارد له قوة ويدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ
الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى (قوله بالتراب) أى ولو بالقوة فيجزئ الطين والطفل
والرمل الناعم الذى له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كدر الماء وكذا
المتغير بنحو خال أن لم يغير طعم الماء أو لونه أو ريحه وخرج بالتراب غيره كالاشنان والصابون
وقوله الطهور خرج به التمسح والمتمسح والمستعمل في التيمم أو غسل النجاسة المغلظة ولو غسل
كلب داخل حمام مثلاً وانتشرت النجاسة في فوطه وحصره فأتى بصبغة النجاسة فتمسح
ومالم يمتنع أصابته لها فظاهر لأن لا التمسح بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سماع مزار
أحداهن بطفل لأنه يحصل به الترتيب كما مر وأبو طين ولو الذى يفصل من نعال داخله حيث
لم يحكم بنجاسته ولو مضت مدة يحتمل فيها أنه مر عليه ذلك لم يحكم بنجاسة داخله مع بقاء الحمام
على نجاسته كما قالوه في الهرة التى تمسح فيها ثم غابت واحتل ورودها ماء كثيراً ثم لغت في ماء
قليل فإنه لا يتنجس مع الحكم ببقاء النجاسة (قوله بم الحبل المتنجس) أى يعمه
التراب بواسطة الماء (قوله فان كان المتنجس الخ) مقابله محذوف تقديره وان كان في ماء
را كد كفى تحريكه سبعاً مع تعكيره بالطين في واحدة ويحسب الذهاب مرة والعود أخرى ولو لم
يجزك فواحدة (قوله بما ذكر) أى بولوغ الكلب والخنزير ومثل الولوغ غيره من سائر
ما يتعاقبهما (قوله في ماء جار كدر) أى كما النيل في أيام زيادته وماء السيل المتعرب (قوله
جريات) بكسر الجيم وسكون الراء جمع جربة كذلك (قوله بلا تعبير) أى لأنه كدر فكدوره
كافية عن الترتيب (قوله وإذا لم تزل عين النجاسة الخ) هذا في العين التى هى الجرم وأما
الوصف فلم يزل الالبست حسبت ستاً فلا تعارض بينهما وقوله الالبست مثلاً أى أو أكثر ولو
بألف فلا تحسب كلها الامرة واحدة (قوله والارض الترابية) أى التى فيها تراب ولو من هبوب
الريح وان كان متنجساً على المعتمد وقوله لا يجب التراب فيها أى لأنه لا معنى لترتيب التراب فهذا
مستثنى من وجوب الترتيب ولو انقل منها شئ الى غير هاتين أريد تطهير المستقل من الطين
لم يجب ترتيبه وان أريد تطهير المستقل اليه وجب ترتيبه وبهذا يدفع التناقض في كلامهم
ولو تطاير من غسالات غير الارض الترابية شئ الى نحو ثوب غسل المتطاير اليه بقدر ما بقى من
الغسالات فان كان من الاولى وجب غسله ستاً وهكذا مع الترتيب ان لم يكن تراب والافلا
ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شئ الى نحو ثوب وجب غسله ستاً
لاحتمال أن المتطاير من الاولى فان لم يكن تراب في الاولى وجب الترتيب والافلا (قوله
ويغسل) أى الاناء على ما هو الظاهر من سياق المصنف وان كان الاناء ليس بقديم أو الشئ
المتنجس مطلقاً بقطع النظر عن الاناء (قوله من سائر) من السور وهو البقية فلذلك قال
الشارح أى باقى والمراد بالباقي ما عدا النجاسة المغلظة والمخففة (قوله مرة واحدة) أى حيث
أزالت أوصاف النجاسة فيضرب بقاء الطعم الا ان تغدو كذلك بقاء اللون وريح مع اختلاف
كل منهما مفرداً فإنه يكفي فيه التعسير (قوله وفي بعض النسخ مرة تأتى عليه) أى ثم المحل مع
السلان (قوله والثلاث) أى بلاتاء لأن المعدود مؤنث مع كونه محذوفاً والاولى حينئذ ترك
التاء وان جازاً باتها كما في بعض النسخ ولذلك قال الشارح وفي بعض النسخ والثلاثة بالتاء

(بالتراب) الطهور بفتح
المحل المتنجس فان كان
المتنجس بما ذكر في ماء جار
كدر كفى مرور سبع
جريات عليه بلا تعبير وإذا
لم تزل عين النجاسة الكلية
الالبست مثلاً حسبت
كلها غسلة واحدة
والارض الترابية لا يجب
التراب فيها على الاصح
(ويغسل من سائر) أى باقى
النجاسات مرة واحدة
وفي بعض النسخ مرة تأتى
عليه والثلاث) وفي بعض
النسخ والثلاثة بالتاء
(أفضل)

وظاهر كلامهم أنه لا يسن التثليث في غسل النجاسة المغلظة وبه صرح الرملي وغيره عملاً
بقاعدة أن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر وقيل يسن التثليث فيها بزيادة مرتين بعد السبع
وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول **(قوله)** واعلم أن غسالة
النجاسة الخ **(ولذلك قال في المنهج)** وغسالة قليلة منفصلة بلا تغيير وبلا زيادة وزن وقد طهر المحل
طاهرة اه **وقوله طاهرة أي في نفسها غير مطهرة فهي مستعجلة** **(قوله)** بعد اعتبار مقدار
ما يتشربه (المغسول) أي وما يجبه من الوسخ الطاهر فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بمقدار
رطل وكان مقداره ما يتشربه (المغسول) من الماء قدرا وقيمه وما يجبه من الوسخ نصف أوقية
وكانت بعد الغسل رطلا الانصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشربه
المغسول من الماء وما يجبه من الوسخ الطاهر **(قوله)** هذا إذا لم يبلغ قلتين أي محل اشتراط تلك
الشروط إذا لم يبلغ قلتين وتقدم أنه يشترط حينئذ ورود الماء **(قوله)** فإن بلغهما أي القلتين
وقوله فالشرط عدم التغيير أي دون بقية الشروط **(قوله)** ولما فرغ الخ دخول على كلام
المصنف **(قوله)** مما يطهر بالغسل وهو المتجسس بشئ مما مر **(قوله)** شرع فيما يطهر بالاستحالة
أي كدم الطيبة فإنه يطهر باستحالة مسكا والخرفانه يطهر باستحالة خلا وهذا هو الذي تكلم
عليه المصنف هنا **(قوله)** وهي أي الاستحالة **وقوله** انقلاب الشئ أي كالجرح هنا **وقوله** من صفة
أي كالجرح **وقوله** إلى صفة أخرى أي كالخلية **(قوله)** فقال عطف على شرع **(قوله)** وإذا
تخللت الخ **وقد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور** أحدها أن يصب في الدن المعتقد
بالخل فينقلب خلا ثانياً أي أن يصب عليه خل أكثر منه أو مساو له فيصير الجميع خلا ثالثها أن
تجرح حبات العنب من عناقيده ويلا منه الدن ويطين رأسه حتى يصير خلا **(قوله)** الخمرة
اثبات الماء فيها لقلية والافصح ترك الماء فتكون من الانفاط المؤنثة معنى بغير تأمكرب
ودرع ويعرف تأنيها بعدد الضمير عليها مؤثنا كأن يقال الخمر أرقتها **(قوله)** وهي أي الغلة
وأما شرعا فالمراد بها كل مسكر ولو من نبيذ القرا والقصب أو العسل أو غيرها الخبر كل مسكر
خمر وكل خمر حرام **(قوله)** المتخذة من ماء العنب أي من عصيره وسيمت خمر التخميرها العقل
أولاً لتخمير أي تغطي **(قوله)** محترمة كانت الخمرة هي التي عصرت لابقصد الخمرية بأن
عصرت بقصد الخامة أو لابقصد شئ **وقوله** لا أي لم تكن محترمة وهي التي عصرت بقصد
الخمرية ويجب اراقتها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل في التي
عصرها المسلم وأما التي عصرها الكافر فهي محترمة مطلقا **(قوله)** ومعنى تخللت صارت خلا
انما قال ذلك لأن ما كان على وزن تفعلت يأتي لمعان آخر لا تناسب هنا **ككلمات** هند **عني**
انفصل عنها الكلام **(قوله)** وكانت صيرورتها خلا بنفسها أي من غير مصاحبة عين فيها
(قوله) طهرت أي وطهر دنها تبعالها كما سيذكره انشراح **(قوله)** وكذا لو تخللت بنقلها الخ
الأولى أخذ ذلك غاية بأن يقول وان نقلت الخ لانه من ما صدق كلام المصنف لما علمت من أن
معنى بنفسها من غير مصاحبة عين لها وانما تبعه عليه الشارح للخلاف فيه هل هو حرام
أو مكروه والراجح الكراهة **(قوله)** وان لم تخلل الخمرة بنفسها الخ **مفهوم** قوله بنفسها **(قوله)**
بل خللت بطرح شئ فيها الطرح ليس بقديم بل المدار على مصاحبة عين لها حين تخللها ولو من

واعلم أن غسالة النجاسة
بعد طهارة المحل المغسول
طاهرة أن انفصلت غير
متغيرة ولم يزد وزنها بعد
انفصالها عما كان بعد
اعتبار مقدار ما يتشربه
المغسول من الماء هذا إذا
لم يبلغ قلتين فإن بلغهما
فالشرط عدم التغيير ولما
فرغ المصنف مما يطهر
بالغسل شرع فيما يطهر
بالاستحالة وهي انقلاب
الشئ من صفة إلى صفة
أخرى فقال وإذا تخللت
الخمرة وهي المتخذة من ماء
العنب محترمة كانت الخمرة
أم لا ومعنى تخللت صارت
خلا وكانت صيرورتها خلا
بنفسها طهرت وكذا
لو تخللت بنقلها من شمس
إلى ظل وبكسبه (وان) لم
تخلل الخمرة بنفسها بل
(خللت بطرح شئ فيها)

غير طرح فلوزعت العين منها قبل التخلل فان كانت طاهرة ولم يتخلل منها شيء لم يضرب والا ضرب
وان كانت نجسة لم تطهر وان نزع منها قبل تخللها الا ان النجس يقبل التنجيس فلما تنجست
بوقوع النجس فيها لم تطهر بعد ذلك ومن العين المضرة ما تلوث من دنها فوقها بغير غلبانها فيعود
عليها بالتنجيس اذا تخللت نعم ان وضع خرو ووصل الى ما وصل اليه التلوث قبل تخللها طهر بشرط
أن يكون ذلك قبل جفاف الدق كما اعتمدته البغوي قال الرمي فيه أفتى الوالد ولا يضرب فخو
عسل وسكرو ماء ورد لطيب رائحتها حيث وضع قبل التخمير ويستثنى ما يشق الاحتراز عنه من
حبات يسيرة وبعر برز **(قوله لم تطهر)** لتنجسها بالشيء الواقع فيها ان كان نجسا وعوده عليها
بالتنجيس ان كان طاهرا لانه تنجس منها قبل التخلل فيعود عليها بالتنجيس بعده **(قوله واذا
طهرت الخمرة)** أى لسكونها تخللت بنفسها وقوله طهر دنها بعمالها أى لثلايعود عليها بالتنجيس
فلا يكون لنا حل متخذ من خمر طاهرا ويبحث في ذلك بأنه كان يكفي أن يعفى عنه للضرورة لانه
لا وجه لطهارة الدق فانه لا تؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى

(فصل في الحيض والنفس والاستحاضة) * أى في بيان تعريف كل من الثلاثة وبيان
قدر كل من الحيض والنفس والمدة التي يحض فيها المرأة وبيان حكم الحيض ومثله
النفس ولم يذكر أحكام الاستحاضة وانما ذكر تعريفها والاصل في الحيض قوله تعالى
ويسألونك عن الحيض أى الحيض قل هو أذى وخبر العجيجين هذا شئ كتبه الله على بنات آدم
وحاضن حواء يوم الثلاثاء وانما آخر هذا الفصل عما قبله لانه محتجب بالنساء وما قبله مشترك بين
الرجال والنساء **(قوله ويخرج من الفرج)** أى خروجا مبتدأ من الفرج فن للابتداء والمراد
بالفرج القبل فهو طريق الخروج وقوله ثلاثة دماء أى فقط ولا يرد دم الفساد الخارج قبل
التسع ودم الآيسة لان الاصح أنه دم استحاضة فهو داخل في الثالث والكلام فيما يخرج من
الفرج من الدماء فلا ينافى أنه يخرج منه البول والمذى والودى أيضا **(قوله دم الحيض)**
أى دم هو الحيض فالاضافة للبيان لان الحيض دم مخصوص ويصح أن يكون من اضافة
المسمى لادهم وهكذا يقال فيما بعد **(قوله فالحيض)** أى اذا أردت بيان كل من الثلاثة فأقول
لأن الحيض كذا والنفس كذا والاستحاضة كذا فالقاء واقعة في جواب شرط مقدرو للحيض
عشرة أسماء نظمها بعضهم في قوله

حيض نفاس طمس اعصار * فحك عراك فراك طمس اكار

وأوصلها بعضهم خمسة عشر ونظمها بعضهم في قوله

للحيض عشرة أسماء وخمسها * حيض محيض محاض طمس اكبار

طمس عراك فراك مع أذى فحك * درس دراس نفاس قره اعصار

وما يقال من أن كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى أمر أغلبي وقد تدل على الخسة كما هنا
(قوله هو) أى شرعا وأما لغة فهو السيل لان يقال حاص الوادى اذا سال ماؤه وحاض
الشجر اذا سال صمغها وقوله الدم هذا جنس يشمل الثلاثة دماء وقوله الخارج على سبيل الصحة
قيد أول يخرج الاستحاضة لانها الدم الخارج على سبيل الصحة وقوله من غير سبب الولادة
قيد ثان يخرج النفاس لانه الدم الخارج بسبب الولادة **(قوله في سن الحيض)** كان الاولى

لم تطهر واذا طهرت الخمرة
طهر دنها بعمالها
فصل
في الحيض والنفس
والاستحاضة (ويخرج
من الفرج ثلاثة دماء
دم الحيض والنفس
والاستحاضة فالحيض هو
الدم الخارج في سن
الحيض

أن يقول في تسع سنين فأكثر لأن قوله في سنّ الحيض موجب للتدوير حيث أخذ المعرف في التعريف واحترز بذلك عن الدم الخارج قبل التسع فإنه دم فساد وهو داخل في الاستحاضة (قوله وهو تسع سنين) أي تقريرا فلا يضر نقص ما لا يسع حيضا وطهرا وهي قرية نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القديمة ثمانية وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوما بسبب الكسور فإذا قسمت على الثلاثين سنة خمس سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة ثلاثين خسا والخمسة الباقية في ستة ثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الأجزاء ثلثمائة جزء من اليوم والسنة العدديّة ثلثمائة يوم وستون يوما لا تزيد ولا تنقص (قوله من فرج المرأة) أي من عرق في أقصى رحمها ولو حاملا لأن الأصح أن الحامل تحيض وشملت المرأة الجنية فحكمها حكم الآدمية في ذلك على الصحيح وأما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى لها من الدم فهو من الحيض اللغوي ولا يتعلق به حكم إلا في التعليق في نحو الطلاق والعق كإن قال إن سال دم فريسي فزوج حتى طالق أو فعبدى حر والذي يحيض من الحيوانات أربع نظمها بعضهم في قوله

أرانب يحضن والنساء * ضبيع وخفاش لهادوا
وزيد عليا أربعة أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

يحض من ذي الروح ضبيع امرأة * وأرنب وناقرة وكلبة
خفاش الوزغة والحجر فقد * جاءت ثمانية وهذا المعقد

وزاد بعضهم أيضا بنت وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب (قوله على سبيل الصحة) أي سبيل هو الصحة فالإضافة للبيان وعلى تعليلها بمعنى اللام فكأنه قال لأجل الصحة وقوله أي لعلله أي لمرض يقتضي ذلك وقوله بل للجبله أي الطبيعة وخرج بذلك دم الاستحاضة فإنه يخرج من فرج المرأة لا على سبيل الصحة بل للعلل وقوله من غير سبب الولادة أي سبب هو الولادة فالإضافة للبيان وخرج بذلك النفاس فإنه يخرج من فرج المرأة بسبب الولادة (قوله وقوله) مبتدأ خبره ليس في أكثر نسخ المتن وقوله ولونه مبتدأ وقد أخبر عنه بثلاثة أخبار على الصحيح من جواز تعدد الخبر كما قال ابن مالك

وهو تسع سنين فأكثر من
فرج المرأة على سبيل الصحة
أي لعلله بل للجبله من غير
سبب الولادة وقوله ولونه
أسود محتمل

واخبروا بآيتين أو بأكثر * عن واحد كهم سرأة شعرا

(قوله أسود) كان الأولى أن يقول السواد لأن الأسود هو الشيء المتصف بالسواد فاللون ليس بأسود وإنما اللون هو السواد ويرد عليه أن لونه لا ينحصر في السواد ويحجب بأن المراد اللون الأقوى والأصلي والحاصل أن الألوان خمسة أقواها السواد ثم الحمر ثم الصفرة ثم الكدرة وقيل الكدرة مقدمة على الصفرة بل هو الذي اعتمد الشيخ عطية وأن الصفات غير الألوان أربعة الخن أو التّن أوهما أو التجرد عنهما فالأسود الخن أقوى من غير الخن والخن منه أقوى من غير الخن والخن المتن أقوى من الخن فقط والخن فقط وكذا يقال في بنية الألوان فإن استوت الصفات كأسود رقيق وأحمر خفيف قدم السابق منهما لقوته بالقدم (قوله محتمل) بضم الميم وسكون الحاء وفتح التاء وكسر الدال أي شديد الحرارة

ماخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره وهذا أولى من قول الشارح نقلا عن الصحاح
احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود لأنه يقتضي تفسير المحتدم بالاسود فيلزم تكرره مع ما قبله
ولا تكرار على الاول مع قوله لذاع لان معنى لذاع محرق أى موجع وقوله لذاع بالذال المجمة
ثم العين المهملة لان ما كان بغير الحيوان كالنار فهو لذع بالذال المجمة والعين المهملة وما كان
بالحيوان ذى السم كالعقرب فهو لذع بالذال المهملة والعين المجمة ولم يرد اسمها لهما معا ولا
اجمعهما كذلك وقد نظم ذلك سيدي على الاجهوري بقوله

فلم يدغ لذى سم باهمال أول وفي النار بالاهمال لثان فاعرفا

والاجماع في كل والاهمال فيهما * من المهمل المتروك حقا بالاخفا

وقد عرفت أن معنى لذاع محرق أى موجع ومؤل (قوله ليس فى أكثر نسخ المتن) أى بل فى أقلها
والاولى أولى لما فى الثانية من القصور وان أجيب عنه كما مر (قوله وفى الصحاح الخ) غرضه
بنقل عبارة الصحاح تفسير كل من محتدم ولذاع على اللف والنشر المرتب فقوله احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود إشارة لتفسير محتدم وقوله ولذعه النار حتى أحرقتة إشارة
لتفسير لذاع بالمحرق والصحاح بفتح الصاد كتاب مشهور فى اللغة تأليف الجوهري وهو امام
جليل وخطه بضرب به المثل كخط ابن مقلة ونحوه (قوله احتدم الدم اشتدت حرته حتى
اسود) أى الى أن اسود فتيوخذ منه أن المحتدم بمعنى الاسود وقد عرفت ما فيه من التكرار
(قوله ولذعه النار الخ) من جملة كلام الصحاح كما تقدمت الإشارة اليه (قوله والنفس)
بكسر النون سمي بذلك لانه يخرج عقب نفس غالباً ويقال فى فعله نفست المرأة بضم النون
وفتحها مع كسر الفاء فيهما والضم أفصح وفى فعل الحيض نفست بالفتح لا غير على ما ذكره فى
الجموع وفى فتح البارى انه فى الحيض بالفتح والضم ومثله فى شرح مسلم ونقل أبو حاتم عن
الاصمعي الوجهين فى كل من الحيض والنفس وذكر ذلك غير واحد فتنبه له (قوله هو) أى
شرعاً وأما لغة فهو الولادة (قوله الدم) جنس فيشمل الدماء الثلاثة وقوله الخارج الخ فصل
يخرج كلاً من الحيض والاستحاضة (قوله عقب الولادة) أى بأن يكون قبل مضى خمسة
عشر يوماً منها فهذا ضابط العقبية والا كان حيضاً ولا نفاس لها لكن لو نزل عليها الدم بعد
عشرة أيام منها مثلاً كانت تلك العشرة من النفاس عدد الاحكام فيجب عليها الصلاة ونحوها
فيها كما قاله البلقيني واعتمد الرملى وكان الاولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج
به ما بين التوأمين ومثّل الولادة الغاء علقته وهى الدم الغليظ المستحيل من المني سميت بذلك
لانها تعلق بعلاقته ومضغة وهى القطعة من اللحم المستحيلة من العلقته سميت بذلك لانها بقدر
ما يبيض (قوله) فالخارج مع الولد وقبله الخ) تفرع على مفهوم قوله عقب الولادة وقوله
لا يسمى نفاساً أى بل هو دم فسادان لم يتصل بحيض قبله والافهو حيض بناء على أن الحامل
تحيض وهو الاصمعي (قوله وزيادة الباء فى عقب) أى بأن يقال عقب عقب وقوله لغة قليلة أى نادرة
وقوله والاكثر حذفها وهو الانفصاح (قوله والاستحاضة) هى لغة السيلان وشرعاً ما ذكره
المصنف وقوله أى دمها لا حاجة اليه لانها هى الدم (قوله الخارج) أى من عرقى أدنى رحم
المرأة يقال له العازل بالذال المجمة وباللام على المشهور وحكى ابن سيده العادل بالذال المهملة

لذاع) ليس فى أكثر نسخ
المتن وفى الصحاح احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود
ولذعه النار حتى أحرقتة
(والنفاس هو الدم الخارج
عقب الولادة) فالخارج
مع الولد أو قبله لا يسمى
نفاساً وزيادة الباء فى عقب
لغة قليلة والاكثر حذفها
(والاستحاضة) أى دمها
(هو الدم الخارج)

مع اللام وفي الصحاح بحجة ورام (قوله في غير أيام الحيض) أي كأن يكون أقل من يوم وليلة أو يكون مجاوزا للخمسة عشر يوما وقوله والنفاس أي وفي غير أيام النفاس بأن يكون مجاوزا للستين يوما ولا يتصور أن يكون ناقصا عن أقل النفاس لأنه ما وجد منه يكون نفاسا وإن قل وشمل قوله في غير أيام الحيض والنفاس ما تراه الصغيرة والآيسة فهو استحاضة ولا تنع الاستحاضة الصلاة والصوم وغيرهما مما ينعه الحيض لأنه حدث دائم فتغسل المستحاضة فرجها فتحشوه فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة وبعد ما ذكر تبادر بالصلاة تنبيه لا للحدث فلو أخرت فإن كان لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة لم يضرب لانه لا يعتد بذلك مقصورة وإن كان لغیر مصلحة الصلاة ضرر فتعيد الوضوء والاحتياط ويجب الوضوء عليها بكل فرض ولو منذورا كالتييم وكذا يجب عليها بكل فرض تجديد الغسل والحشو والعصب قياسا على تجديد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة حكمنا بطلان طهرها ظاهرا ثم إن طال زمن الانتقطاع بحيث يسع الوضوء والصلاة استمر الحكم بالبطلان ووجب ازالة ما على الفرج من الدم والوضوء وإن لم يطل بأن عاد الدم عن قرب بين عدم بطلان طهرها لأن الحكم بالبطلان كان مبنيا على الظاهر لأن المتبادر من انتقطاع الدم عدم عودته فلما تبين خلافه حكمنا بعدمه (قوله وأقل الحيض الخ) اعترض بأن أقل فعل تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وهو مضاف هنا الى الحيض ومعناه الدم وهو جنس أي ذات لا معنى فيكون أقل جنس أيضا لأنه بعض الحيض الذي هو جنس فكيف يصح الاخبار عنه بئوله يوم وليلة مع أنه اسم زمان ولا يخبر باسم الزمان عن الجنة وأجيب بانه على تقدير مضاف أي وأقل زمن الحيض الخ كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا فهو تمييز محمول عن المضاف فصارا فعل التفضيل مضافا للزمن فيكون زمنا لأنه بعض ما يضاف اليه كما تقدم وحينئذ فيكون في كلام المصنف الاخبار بالزمان عن الزمان وهكذا يقال في نظائره (قوله زمنا) قد عرفت أنه تمييز محمول عن المضاف واندفع بتقديره الاعتراض المتقدم (قوله يوم وليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم أو تأخرت عنه وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كما في المجموع ولو اطردت عادة امرأة بأنها تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما لم يتبع ذلك على الأصح لأن بحث الاولين أتم واحتمال عروض دم فساد للمرأة أقرب من خرق العادة المستقرة (قوله أي مقدار ذلك) أي قدر المذكور من اليوم واليلة وإنما فسر الشارح كلام المصنف بذلك ليشمل ما لو طرأ الدم في أثناء اليوم الى مثله وفي أثناء الليلة كذلك فيكون ههنا تلفيق في اليوم أو الليلة فاندفع ما يقال كلام المصنف لا يظهر الا إذا نزل الدم مع النجرا والغروب حتى يتم قوله يوم وليلة وقول المحشي بعد قوله ليشمل ما لو طرأ في أثناء يوم وليلة وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليلة ينافيه قول الشارح على الاتصال لأن شرط الاتصال انما هو في الأقل وحده وأما الأقل الذي مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نساء بأن ترى وقتا دما وقتا نساء وهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لانه سحبا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتمد وقيل ان النقاء طهر لأن الدم إذا كان حضا كان النقاء طهرا وهذا يسمى قول اللقط لانه لقطنا أوقات النقاء وجعلنا طهرا

في غير أيام الحيض والنفاس
لا على سبيل الصحة (وأقل
الحيض) زمنا (يوم وليلة)
أي مقدار ذلك

والحاصل أن الأقل له صورتان الأولى أن يكون وحده وهذه هي التي يشترط فيها الاتصال
والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها **(قوله وهو)** أي مقدار ذلك أعنى اليوم واللييلة
وقوله أربع وعشرون ساعة أي فلكية وهي خمس عشرة درجة **(قوله على الاتصال)** أي مع
انصال الدم وانما قيد بذلك لانه لا يتصور الأقل وحده الامع الاتصال اذ لو تخلله فناء فالكل
حيض اذ لم يجاوز خمسة عشر يوماً ولم ينقص الدم عن أقل الحيض على قول السحب وهو
المعتمد كما مر **(قوله المعتاد في الحيض)** أي بحيث يكون لو وضعت قطنة أو نحوها لتلوثت فلا
يشترط نزوله بشدة دائماً حتى يوجد الاتصال **(قوله وأكثره خمسة عشر يوماً)** أي وان
لم تنصل الدماء وقوله بلباليها أي مع لباليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفتت **(قوله فان زاد
عليها فهو استخاضة)** أي ذلك الزائد من استخاضة وتسمى المرأة التي زادت دمها على الخمسة عشر
مستخاضة وصورها سبعة لانها امامبتدة أممية أو مبتدة غير مميزة وامامعتادة مميزة أو معتادة
غير مميزة ذكر العادة اقدرا ووقتاً وناسنة لها قدرا ووقتاً وإذا ذكره للقدردون الوقت أو
بالعكس وتسمى الناسية لعادتها قدرا ووقتاً وقدرا لا وقتاً أو العكس التخميرة لتخبرها في أمرها
والتخميرة بصيغة اسم الفاعل لانها حيرت النسيبة في أمرها وبصيغة اسم المفعول لان النسيبة
خبرها في أمرها * الصورة الاولى هي المبتدة أي أول ما ابتدأها الدم المميز وهي التي ترى قويا
وضعيها كالا سود والاحمر فالضعيف وان طال استخاضة والقوى حيض بشرط أن لا ينقص
القوى عن أقل الحيض وأن لا يعبراً كثره وأن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر وأن يكون
ولاء بأن يكون خمسة عشر يوماً أكثر منصلة فان نقص القوى عن أقل الحيض أو عبر
أكثره أو نقص الضعيف عن أقل الطهر أو لم يكن ولواء كالأورأت يوماً أسود و يوماً أحمر وهكذا
فهى فاقدة شرط من شروط التمييز وسيأتى حكمها * الصورة الثانية هي المبتدة أي أول
ما ابتدأها الدم كما تقدم غير المميز وهي التي تراه بصفة واحدة ومنها الميزة التي فقدت شرطاً
من شروط التمييز فحيضها يوم وليس له وطهرها تسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم والا
لتخميرة وسيأتى حكمها * الصورة الثالثة هي المعتادة وهي التي سبق لها حيض وطهر الميزة
وهى التي ترى قويا وضعيها كما تقدم فيحكم لها بتمييز لاعادة مخالفة لانه لم يتخلل بينهما أقل
الطهر فلو كانت عادتها خمسة من أول الشهر وبقيته طهر فلما نزل عليها الدم واستمرت عشر
أسود من أول الشهر وبقيته أحمر كان حيضها العشرة لان خمسة فقط لان التمييز أقوى من العادة
لانه علامة في الدم وهى علامة في صاحبته فلو كانت العادة غير مخالفة للتمييز كما لو كانت عادتها
خمس أيام من أول الشهر فخاء التمييز كذلك حكم لها بهام معا ولو تخلل بينهما أقل طهر كأن رأت
بعد خمسها عشرين ضعيفاً ثم خمسة قويا ثم ضعيفاً فقدرا العادة حيض للعادة وقدرا التمييز حيض
آخر للتمييز * الصورة الرابعة هي المعتادة بأن سبق لها حيض وطهر كما مر غير المميز بأن تراه
بصفة كما مر أيضاً الذكر العادة اقدرا ووقتاً فترد إليها قدرا ووقتاً ولو حاضت في شهر خمسة أيام
من أوله مثلاً ثم استحيضت فحيضها هو الخمسة من أول الشهر وطهرها بقية الشهر على ابعادتها
وان لم تتكرر لان العادة تثبت بمرّة ان لم تختلف فان اختلفت فلا تثبت بمرّة * الصورة الخامسة
هى المعتادة غير الميزة الناسية لعادتها قدرا ووقتاً بان سبق لها حيض وطهر ولم تعلم عادتها

وهو أربع وعشرون ساعة
على الاتصال المعتاد في
الحيض وأكثره خمسة
عشر يوماً بلباليها فان زاد
عليها فهو استخاضة

قدرا ووقفا هي كالحائض في أحكام حرمة التمتع بها والقراءة في غير الصلاة احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الحيض وكطاهر في أحكام كالصلاة والصوم احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الطهر وتغتسل لكل فرض في وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ ان جهلت وقت انقطاع الدم فان علمته كأن عرفت أنه كان ينقطع عند الغروب فلا يلزمها الغسل الا عند الغروب وتتوضأ الباقي الفرائض لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما عداه وتصوم رمضان ثم شهر **أحكام** ما في بقي عليها يومان لاحتمال أن يطأ عليها الحيض في أثناء اليوم الاقل مع احتمال كونها تحيض أكثر الحيض فيرتفع على هذا الاحتمال يوم السادس عشر فيصح لها أربعة عشر من كل من الشهرين ثمانية وعشرين يوما فيبقى عليها يومان تصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصلان * الصورة السادسة هي المذاكرة لعاداتها قدرا لا وقتا كأن تقول كان حيضي خمسة في العشر الاقل من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أني في اليوم الاقل طاهر يتيقن فالسادس حيض يتيقن والاقل طاهر يتيقن كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر دون الانقطاع والسابع الى آخر العاشر محتمل للحيض والطهر والانقطاع فليتيقن من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كناسية لهما فيما تر ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه * الصورة السابعة هي المذاكرة لعاداتها وقتا لا قدرا كأن تقول كان حيضي يتدفق في أول الشهر ولا أعلم قدره فيوم وليله منه حيض يتيقن ونصفه الثاني طاهر يتيقن وما بين ذلك محتمل للحيض والطهر والانقطاع فليتيقن من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كناسية لهما كما مر في التي قبلها **(قوله وغالبه ست أو سبع)** أي من الايام بلياليها وانما حذف التاء من العدد لحذف المعدود فيجوز اثبات التاء وحذفها وان كان اثباتها أولى فلوحاض امرأة خمسة أيام أو ثلاثة أو ثمانية أو عشرة مثلال يمكن من الاقل ولا من الاكثر ولا من الاغلب كما قرره بعضهم **(قوله والمعتد في ذلك الاستقراء)** أي المعقول عليه في كون الاقل كذا والاكثر كذا والغالب كذا التبع والفحص من الامام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب ومعلوم أنه لم يتبع نساء العالمين حتى يكون استقراء تاما بل ولانساء زمانه كلهن بل تتبع بعضهن حتى غلب على ظنه عموم الحكم فهو استقراء ناقص وهو انما يفيد الظن فهو دليل ظني بخلاف الاستقراء التام كما لو تتبعنا أفراد الحيوان كلها فوجدناه يموت فانه يفيد القطع فهو دليل قطعي وبهذا ظهر لك ما في كلام المحشي تبعا للقبولي من كون ما هنا استقراء تاما فهو سبق قلم كما هو ظاهر لئلا له المام بفتح المنطق **(قوله وأقل النفاس)** أي زمانا بدليل قوله لحظة لانها اسم للزمن اليسير وفي عبارة محجة أي دفعة من الدم وهي لا تكون الا في اللحظة وفي عبارة لاحد لا قل أي لا يتقدر بقدر بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد اقل من حجة فتؤدى العبارات الثلاث واحد واختار المصنف الاول لمناسبة لقوله وأكثروا ستون يوما وغالبه أربعون يوما في اعتبار الزمن في الجميع **(قوله وأريد بها)** أي باللحظة وقوله زمن يسير أي بقدر ما يلحق **(قوله وابتداء النفاس من انفصال الولد)** أي من انفصاله لا من زمن خروج الدم اذا تأخر خروجه عن انفصال الولد **كن** بشرط أن يكون

(وغالبه ست أو سبع)
والمعتد في ذلك الاستقراء
(وأقل النفاس لحظة)
وأريد بها زمن يسير وابتداء
النفاس من انفصال الولد

خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منها فمن النقص حيث شذ من النفاس عدد الاحكام على
المعقد فان كان بعد مضي خمسة عشر يوما فاكثر فهو حيض ولا نفاس لها أصلا على الأصح
في المجموع كما مر **(قوله وأكثره ستون يوما)** أي بلبا لها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلتفت وقد
أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفاً **ككون** أكثر النفاس ستين يوما وهو أن الدم يجتمع
في الرحم مدة تخلق الحمل وقبل نفخ الروح فيه أربعين يوما نظفة ثم مثلها علقه ثم مثلها مضغة
فتلك أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما في كل شهر فالجمله ستون يوما ولا يخرج ذلك
الدم الا بعد فراغ الرحم من الحمل فلذلك كان أكثر النفاس ستين يوما وأما بعد نفخ الروح فيه
فيتغذى بالدم من سرته لأنه لا ينفخ مادام في بطن أمه كما قيل فلا يجتمع في الرحم دم من حين
نفخ الروح فيه وأنت خبير بأن ذلك لا يظهر الا بالنسبة لمن كان حيضها خمسة عشر يوما
الأنها حكمه لا يلزم اطرافها **(قوله وغالبه أربعون يوما)** أي بلبا لها كما مر في نظيره **(قوله**
والمعقد في ذلك الاستقراء) أي المقول عليه في الأقل والأكثر والغالب تتبع لثناء العرب من
الامام الشافعي رضي الله عنه كما مر **(قوله أيضا)** أي كما أنه المعقد فيما مر **(قوله وأقل**
الطهر الخ) لما ذكر أقل الحيض والنفاس وأكثرهما وغالبهما استطرده ذكر أقل الطهر **(قوله**
الفصل بين الحيضين) قيد لا بد منه وقد أخذ الشارح محترزه **(قوله خمسة عشر يوما)** أي
بلبا لها وانما كان أقل الطهر خمسة عشر يوما لأن أكثر الحيض خمسة عشر يوما والشهر غالباً
لا يتخلو عن حيض وطهر فلزم أن يكون أقل الطهر خمسة عشر يوما **(قوله واحترز المصنف بقوله**
بين الحيضتين) أي لانه قيد كما مر وقوله عن الفاصل بين حيض ونفاس أي أو بين نفاسين كان
ارتكب الحرمة ووطئها مع النفاس عقب الولادة فحلت ونهى أكثر النفاس وطهرت ثم بعد
يوم مثلاً ألت علقه ونزل النفاس بعدها فهذا طهر بين نفاسين وهو أقل من خمسة عشر يوما
(قوله اذا قلنا بالأصح ان الحامل تحيض) أي وهو المعقد وهذا تقييد لقوله بين حيض ونفاس
لكن لا حاجة لهذا التقييد الا اذا تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع
الدم ثم بعد يوم مثلاً ولدت ونزل النفاس فهذا طهر بين حيض ونفاس وهو أقل من خمسة
عشر يوما مع تقدم الحيض على النفاس ان قلنا بأن الحامل تحيض وأما اذا تقدم النفاس على
الحيض فلا وجه لهذا التقييد فيه بأن نفست أكثر النفاس ثم طهرت يوماً مثلاً ثم حاضت فهذا
طهر بين حيض ونفاس مع تقدم النفاس على الحيض فالخاصل أن الفاصل بين حيض ونفاس
صادق بصورتين أن تقدم الحيض على النفاس وأن يتقدم النفاس على الحيض والتقييد بقوله
اذا قلنا الخ انما هو بالنسبة للاولى فقط **(قوله فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوما)** بل يجوز
أن لا ينصل بينهما فاصلاً فينصل أحدهما بالآخر **(قوله ولا حد لاكثره)** أي بالاجماع
فلا يتقدر بقدر **(قوله أي الطهر)** أي لا يقيد كونه بين الحيضين بل مطلقاً فالضمير عائده على
مطلق الطهر **(قوله فقد تمكت المرأة دهرها بلا حيض)** أي كسيد تنافطمة عليها السلام
وحكمته عدم فوات زمن عليها بالعبادة ولذلك سميت بالزهر او قيل انها ولدت وقت الغروب
ونزل عليها النفاس فجاءت طهرت وصلت **(قوله أما غالب الطهر الخ)** مقابل لمحذوف تقديره
أما أقل الطهر فقد عرفت وأما غالب الطهر الخ **(قوله فيعتبر بغالب الحيض)** أي فيكون

(وأكثره ستون يوما وغالبه
أربعون يوما) والمعقد
في ذلك الاستقراء أيضا
(وأقل الطهر) الفاصل
بين الحيضتين خمسة عشر
يوماً واحترز المصنف بقوله
بين الحيضتين عن الفاصل
بين حيض ونفاس اذا قلنا
بالأصح ان الحامل تحيض
فانه يجوز أن يكون دون
خمس عشر يوماً ولا حد
لاكثره) أي الطهر فقد
تمكت المرأة دهرها بلا حيض
أما غالب الطهر فيعتبر بغالب
الحيض

هو الباقي بعد غالب الحيض وقد تقدم أنه ست أو سبع ولذلك قال فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون وان كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون فغالب الطهر أما أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون وهذا ظاهر ان كان الشهر كاملا فان نقص يوما فلا يكون الطهر ما ذكر (قوله وأقل زمن تحيض فيه) أي بعده ولم يتعوضوا البيان غالب سن الحيض ويؤخذ من كلامهم في الرد بالعيب أن غالبه عشرون سنة فانهم قالوا اذا بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فانه عيب تزده ولا حد لا كثر سن الحيض لموازاة لا تحيض المرأة أصلا كما مر (قوله المرأة) أي الاثني وقوله وفي بعض النسخ الجارية أي الشابة سميت بذلك لكثرة جريها في قضاء حوائج بيتها وليس المراد بها الامة (قوله تسع سنين) بالرفع على أنه خبر أقل لا بالنصب على أنه ظرف للتأنيذ أن الدم الخارج فيها ولو قبل تمامها بما يسع حيضا وطهرا حيض وهو فاسد ولا فرق بين البلادة الباردة والحارة قال الامام الشافعي رضي الله عنه لا يعمل من جمعت من النساء تحيض نساء تهامة يحض لتسع سنين والمراد تسع سنين تقريبا لا تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله فلور أنه قبل تمام التسع الخ (قوله قرية) أي هلالية وقد تقدم بيانها (قوله فلور أنه قبل تمام التسع الخ) تفريع على منهوم قوله تسع سنين وأشار بذلك الى أن فيه تفصيلا وهذا هو معنى التقريب (قوله بزمن يضيق عن حيض وطهر) أي بأن كان أقل من ستة عشر يوما ولو بلحظة فهو لا يسع حيضا وطهرا (قوله فهو) أي الدم المرق في ذلك وقوله حيض أي لانه في سنه التقريبي (قوله والافلام) أي وان لم يضق عن حيض وطهر بأن كان ستة عشر يوما فأكثرا فلا يكون المرق في ذلك حيضا فلور أنه أياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه كان رأتها والباقي ثمانية عشر يوما واستمر الى أن بقي عشرة أيام جعل الاول استحضاض والثاني حيضا ووجدت شروطه (قوله وأقل الحمل) أي وأقل زمنه كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا كما تقدم نظيره (قوله ستة أشهر) أي عددية كما قاله البلقيني والأشهر جمع شهر مأخوذ من الشهرة وهي الظهور للشهرته وظهوره وقوله ولحظتان أي لحظة للوطء ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (قوله وأكثره) أي أكثر زمنه كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا كما سبق نظيره وقوله أربع سنين أي كما أخبر بوقوعه لنفسه الامام الشافعي وكذا الامام مالك وحكى عنه أيضا أنه قال جارتنا امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين وقد روى هذا عن غير تلك المرأة أيضا (قوله وغالبه) أي غالب زمنه كما مر غير مرة وقوله تسعة أشهر أي عددية (قوله والمعتمد في ذلك الوجود) أي المعول عليه في الأقل والاكثر والغالب وجود النساء كذلك بعد التمسك فلا اعتراض عليه في التعبير بالوجود لانه مترتب على الاستقراء فكانه عبر به (قوله ويجرم الخ) هذا شروع في أحكام الحيض ومثله النفاس فحكمه حكم الحيض مطلقا لا في شيئين الأول أن الحيض يحصل به البلوغ والنفاس لا يحصل به لحصوله قبله بالانزال الذي حملت منه المرأة الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة واعلم أن الصلاة ونحوها من الحائض كبيرة بل ينبغي كما قاله ابن قاسم أنها متى استحلت شيئا من ذلك كفرت ويجب على المرأة أن تتعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والنفاس

فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون يوما وكان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون يوما (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قرية فلور أنه قبل تمام التسع بزمن يضيق عن حيض وطهر فهو حيض والا فلا (وأقل الحمل) زمنا (سنة أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمنا (أربع سنين وغالبه تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود ويجرم

والاستحاضة فان كان زوجها عالماً لم يمه تعليمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب عليها
 وليس لمنعهما الا ان يسأل هو ويحضرها فتستغنى بذلك وليس لها الخروج لمجلس ذكر وتعلم خير
 البرضاه (قوله بالحيض) ومثله النفاس وفي بعض النسخ ويحرم بالحيض والنفاس وهي ظاهرة
 والباء السببية أي ويحرم بسببه ولو بأقله في زمنه أو بعد انقطاعه الى الطهر نعم يجوز الصوم
 والطلاق والطهر بعد الانقطاع وان كانت تحرم قبله فما يحرم عليها قبله الطهر بقصد التعبد
 مع علمها بالحرمة لتلاعبها فان كان بقصد النظافة كإغسال الحنجرة لم يمنع (قوله غائبة أشياء)
 العدد لا مفهوماً له بل باعتبار ما ذكره هنا لانه يحرم به أيضاً الطهر والطلاق كما علم مما مر ولكونه
 يحرم به أكثر من غيره يسمى حدثاً كبيراً ولكون الجنابة يحرم بها أقل مما يحرم بالحيض وأكثر مما
 يحرم بالحدث الأصغر تسمى حدثاً متوسطاً ولكون ناقض الوضوء يحرم به أقل من ذلك يسمى حدثاً
 أصغراً وعلى هذا فله حدث ثلاثة أقسام كبيراً ووسطاً وأصغراً وبعضهم يدخل الجنابة في الأكبر
 فيجعل الحدث تسعين فقط أكبر وأصغر (قوله وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض) أي وعلى
 النفساء أيضاً كما علمت مما مر وهذه النسخة هي المناسبة لقوله بعد ويحرم على الحائض كذا ويحرم
 على المحدث كذا (قوله أحدها) أي أحد الثمانية (قوله الصلاة) ولا يلزمها قضاءؤها ولو قضتها
 كره وتنعقد نفلاً مطلقاً لا ثواب فيه على المعتد خلافاً للخطيب وفارقت الصوم حيث يجب قضاؤه
 بتكررها كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله
 عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (قوله فرضاً) أي عنيماً وكفاً ما دخلت
 صلاة الجنابة (قوله وكذا سجدة التلاوة) أي سجدة سببها التلاوة بمعنى القراءة فالإضافة من
 إضافة المسبب الى السبب وقوله والشكر أي وسجدة الشكر أي سجدة هي الشكر فالإضافة
 بيانية (قوله والثاني الصوم) فتى نوت الصوم حرم عليها وأما إذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام
 والشراب فلا يحرم عليها لانه لا يسمى صوماً وتحريره عليها معقول المعنى خلافاً للإمام لان خروج
 الدم مضعف للبدن والصوم كذلك فلو صامت معه لاجتمع عليها مضعفان والشارع ناظر لصفة
 الابدان ما أمكن ويجب عليها قضاؤه بأمر جديد لانهم لم يؤمروا به حالة الحيض كيف وهي ممنوعة
 منه والمنع لا يجمع الامر من جهة واحدة فلا ينافي أنه يجامعه من جهتين مختلفتين كالصلاة
 في أرض مغصوبة (قوله فرضاً ونفلاً) نعم في الصوم (قوله والثالث قراءة القرآن)
 أي بأن تلتفظ وتسمع نفسها حيث كانت معتسدة السمع ولا مانع فلو أجرت القرآن على قلبها
 أو نظرت في المصحف أو حركت لسانها وهمت بها بحيث لا تسمع نفسها لم يحرم لان ذلك ليس
 بقراءة نعم إشارة الاخرس كالناطق كما قاله القاضي في فتاويه قال ابن قاسم وقد نزع فيه ولا بد
 أن يفهمها كل أحد والا فلا تحرم ومحل الحرمة ان قصدت القراءة ولو لمع غيرها فان قصدت
 الذكر أو أطلقت لم يحرم لانه لا يسمى قرآناً عند الصارف لكونها حائضة الا بالقصد وأما عند
 عدم الصارف فيسمى قرآناً ولو لا قصد ولا فرق في التفصيل المذكور بين ما يوجد نظمته في غير
 القرآن كقوله عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطبقين وعند المصيبة
 ان الله وانا اليه راجعون وما لا يوجد نظمته الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وان قال
 الزركشي تالشك في تحريم ما لا يوجد نظمته الا في القرآن فالمعتد بجريان التفصيل في أحكامه

بالحيض) وفي بعض النسخ
 ويحرم على الحائض (ثمانية
 أشياء) أحدها (الصلاة)
 فرضاً ونفلاً وكذا سجدة
 التلاوة والشكر (و) الثاني
 (الصوم) فرضاً ونفلاً
 (و) الثالث (قراءة القرآن)

ومواعظه وأذكاره وأخباره سواء ما كثر منه أو قل ولو حرفاً واحداً لأن نطقها بحرف واحد بقصد القرآن شروع في المعصية فالتعريم لذلك لا لكونه يسمى قرأاً لأن الحرف الواحد لا يسمى قرأاً فإنه من القرء وهو الجمع ومحل في المسئلة أما الكافرة فلا تترضى لها إلا أنها لا تعتقد حرمة منعه والمراد بالقرآن ما لم تفسخ تلاوته ولو نسخ حكمه كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم الآية بخلاف ما نسخت تلاوته ولو بقي حكمه كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة (قوله والرابع من المصحف) بتبليث معيه ولكن القبح غريب ولا فصيح الضم ثم الكسر بل القياس يقتضي تعيين الضم لأنه من المصحف بمعنى جمع لأن جمع فيه سائر المصحف والمراد منه بأي جزء لا يباطن الكف فقط كما توهمه بعضهم ويحرم منه ولو بجائز حيث عدم مساعرفاً ومثل المصحف خريطة وصندوقه إن كان فيه ما ذكر سببه وهو عليه وجلده المتصل وكذا المنفصل عنه على المعتمد ما لم تنقطع نسبة عنه كأن جعل جلداً للكتاب والافتلا يحرم منه حينئذ (قوله وهو) أي المصحف وقوله اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين أي بين دفتي المصحف وهذا التفسير ليس مراداً هنا وإنما المراد به هنا كل ما كتب عليه قرآن لدراسته ولو عموداً أو لوحاً ونحوهما وخرج بذلك التسمية وهي ما يكتب فيها شيء من القرآن للتبرك وتعلق على الرأس مثلاً فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم تسم مصحفاً عرفاً على ما قاله الرملي وقال الخطيب لا يحرم ذلك وإن سميت مصحفاً عرفاً وتنقل التسمية عن كونها تسمية بقصد الدراسة وبالعكس والعبرة بقصد الكاتب أن كان يكتب لنفسه والافتقار إلى أمر أو المستأجر (فائدة) يستحب القيام للمصحف لأنه يستحب القيام للعلماء فالمصحف أولى كافي البيان خلافاً لبعضهم (قوله وحمله) أي المصحف لأنه أبلغ من المس ويحمل حمله في متاع تبعاله إذا لم يكن مقصوداً بالجل وحده بأن لم يقصد شيئاً أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصد مع المتاع على المعتمد بخلاف ما إذا قصد وحده فإنه يحرم ويحمل حمله في تفسير أكثر منه يقيناً بخلاف ما إذا كان القرآن أكثر أو مساوياً أو شك والفرق بينه وبين الحرير مع غيره حيث حل عند التساوي والشك أن باب الحرير أوسع بدليل جوازها للنساء وفي بعض الأحوال للرجال كبرد (قوله إلا إذا خافت عليه) أي من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حمله حينئذ ويجوز حمله لخوف نحو غضب أو سرقة فإن قدرت على التيمم وجب (قوله والخامس دخول المسجد) ولو لمجرد العبور لفظ حدثها وبهذا فارتأى الجنب حيث لم يحرم في حقه مجرد العبور وأما المكث فحرام عليهما ومثله التردد لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لمأوى ولا جنب رواء أبوداود عن عائشة ومن المسجد سطحه ورحبته وروشنه وخرج به غيره كالربط والمدارس والخاققاء وهي معبد الصوفية فلا يحرم دخولها إلا أن نجسها بالدمع وأما ملك الغير فيجوز تخصيصه بما جرت به العادة كترسية دجاج ونحوه بخلاف تخصيصه بمثل تجر به العادة (قوله للعائض) لا حاجة إليه لأن الكلام في الحيض لكنه صرح به لإيضاح وليسعر بمخالفته الجنب في مجرد الدخول كما علمت (قوله إن خافت تلويثه) بالمثلثة لا بالنون لأنها متى خافت التلويث حرم عليها الدخول وإن لم يوجد التلويث لقله الدم والمراد بالخوف ما يشعل التوهم فإن لم تنهت تلويثه بل أمنته لم يحرم بل يكره لها حينئذ وهو خلاف الأولى للجنب الاعتذار فيه ما تقتضي الكراهة لها

(و) الرابع (مس المصحف)
وهو اسم للمكتوب من كلام
الله بين الدفتين (و) وحمله
الإذا خافت عليه (و)
الخامس (دخول المسجد)
للعائض إن خافت تلويثه

وكونه خلاف الاولى للجنب للعذر ومثلها كل ذي نجاسة فان خاف تلويث المسجد حرم
والا كره الاحتجاج (قوله والسادس الطواف) خبر الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله أحل
فيه المنطق فنطق فلا ينطق بالنجس رواء الحاكم وصححه (قوله فرضاً) دخل تحته الركن
كطواف الافاضة والواجب كطواف الوداع وقوله أو نفل كطواف القدوم (قوله
والسابع الوطء) ولو في الدبر ولو بعد انقطاع الدم وقبل الغسل وحكي الغزالي أن الوطء قبل
الغسل يورث الجنام قبل في الوطء وقبل في الولد وأما بعد الغسل فله أن يطأها في الحال من
غير كراهة ان لم تحض عودها والاستحب له التوقف في الوطء احتياطاً ووطؤها في الفرج كبيرة
من العامد العالم بالتحریم المختار دون الناسي والجاهل والمسكره ويكفر مستحله في الزمن المجمع
على الحيض فيه بخلاف غير المجمع عليه كالزائد على العشر فإن أبا حنيفة يقول أكثر الحيض
عشرة أيام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحله حينئذ ومحل ذلك كله ما لم يحض الوقوع في الزنا
والاجازة الوطء ولو قبل انقطاع الدم (قوله ويسن الخ) وانما لم يجب لانه وطء محرم للايذاء
فلا يجب به شيء كاللواط وقوله لمن وطئ أي دون الموطوءة كما صرح به ابن حجر في شرح العباب
وذلك لخبر اذا وقع الرجل أهله وهي حائض ان كان الدم أحمر فليست صدق بدينار وان كان أصفر
فليست صدق بنصف دينار ومثل الحائض النفساء وغير الزوج مقيس عليه ويستثنى من ذلك
التحيرة فلا تصدق من وطئها بدينار ونصفه وان حرم وطؤها قال في المجموع ويسن لكل من
فعل معصية التصديق بدينار ونصفه أو ما يساوي ذلك (قوله في اقبال الدم) أي تزايد
وقوله التصديق بدينار أي ولو على فقير واحد والمراد بالدينار المنقال الاسلامي وهو اثنان
وسبعون حبة (قوله ولن وطئ) أي دون الموطوءة كما علت وقوله في ادباره أي تناقصه
ومثله ما بعد انقطاعه الى الطهر وقوله التصديق بنصف دينار أي ولو على واحد كما مر (قوله
والثامن الاستمتاع) كان الاولى مباشرة لان الاستمتاع يشمل النظر بشهوة مع أنه لا يحرم
اذ ليس هو بأعظم من تقبيلها في فمها بشهوة والمباشرة لا تشمل ويحرم على المرأة وهي حائض أن
تبشر الرجل بما بين مرتتيها وركبته في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين مرتتيها وركبته (قوله
بما بين السرة والركبة) أي بوطء أو غيره لان الغير ولو بلا شهوة ربما يدعو الى الجماع فحرم خبر
من حرم حول المحي يوشك أن يقع فيه (قوله فلا يحرم الخ) تفريع على مفهوم قوله بما بين
السرة والركبة (قوله بهما) أي بالسرة والركبة وقوله ولا بما فوقهما أي ولا بما حاذاهما
ولا ما تحتهما وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال
ما فوق الازار وخص بمفهومه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء الا الشكاح (قوله على المختار
في شرح المذهب) هو المعتقد (قوله ثم استطراد الخ) الاستطراد ذكر الشيء في غير محله مناسبة
بينهما كما أشار اليه الشارح وتلك المناسبة أن كلا حرم بالحدث فتأمل (قوله لذكر ما حقه
أن يذكر الخ) أي لاجل ذكر الذي حقه أن يذكر الخ وأن يجعل اللام بمعنى الباء والمعنى بذكر
ما حقه أن يذكر الخ وقوله فيما سبق متعلق بقوله يذكر وقوله في فصل بدل من قوله فيما سبق بدل
بعض من كل وقوله بموجب الغسل بكسر الجيم أي سبب وجوب الغسل وقد تقدم في قوله فصل
والذي يوجب الغسل ستة أشياء وقوله فقال عطف على استطراد (قوله ويحرم على الجنب)

(و) السادس (الطواف)
فرضاً ونفل (و) السابع
(الوطء) ويسن لمن وطئ
في اقبال الدم التصديق
بدينار ولن وطئ في ادباره
التصدق بنصف دينار
(و) الثامن (الاستمتاع)
بما بين السرة والركبة من
المرأة فلا يحرم الاستمتاع
بهما ولا بما فوقهما على
المختار في شرح المذهب ثم
استطراد المصنف لذكر
ما حقه أن يذكر فيما سبق في
فصل موجب الغسل فقال
(ويحرم على الجنب)

مسلم) خرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد جنباً لانه لا يعتد بحرمته وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالفروع ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب الا باذن مسلم بالغ مع الحاجة أو جلوس قاض فيه للحكم وكذلك جلوس المفتي فيه للاقتناء (قوله الا لضرورة) أي فلا يحرم لاجلها وقوله كن احتمل الخ مثال لصاحب الضرورة لان نفس الضرورة كما لا يخفى (قوله ونعذر خروجه منه) أي شق عليه فالمراد بالتعذر المشقة لاحقيقته وهي عدم الامكان لكن يجب حينئذ أن يغسل ما تيسر غسله لان الميسور لا يسقط بالمعسور وأن يقيم عن الباقي بغير تراب المسجد أتمابه فيحرم مع الصحة والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفيته لا ما طرأ فيه بسبب هبوب الريح فلا يحرم به (قوله لخوف على نفسه أو ماله) أي أو عضوه أو منفعتة أو لغلط أبوابه (قوله أتماعبور المسجد الخ) مقابل للمكث أو اللبث على النسختين السابقتين والعبور هو الدخول من باب والخروج من آخر وحيث عبر فلا يكلف الاسراع في المشي بل يمشي على العادة (قوله ما زابه) أي حال كونه ما زابه وهي حال مؤكدة لان العبور يعني المرور وكذلك قوله من غير مكث فهو توكيد أيضاً (قوله فلا يحرم) قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل (قوله بل ولا يكره في الاصح) أي بل هو خلاف الاولى ومقابل الاصح أنه يكره وهو ضعيف وفي بعض النسخ بل يكره في الاصح وهذه النسخة ضعيفة والمعمد الاولى الا أن تحمل الكراهة على الخفيفة وهي خلاف الاولى كما أشار اليه في التقرير (قوله وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث) فيحرم كاللبث ومنه أن يذهب الجنب الى الخزانة ثم يرجع الى الميضة كما يقع الآن ولا بأس بالنوم في المسجد ما لم يضيق على مسلم أو يشوش عليه والاحرم واخراج الريح فيه خلاف الاولى (قوله وخرج بالمسجد المدارس والربط) أي والحاكاة فلا يحرم المكث ولا التردد فيها على الجنب (قوله ثم استطرد المصنف أيضاً) أي كما استطرد بما تقدم وقوله من أحكام الحدث الاكبر متعلق بقوله استطرد لتضمنه معنى اتقل وكذلك قوله الى أحكام الحدث الاصغر وكان حقها أن تذكر في نواقض الوضوء كما فعل في المنهج (قوله فقال) عطف على استطرد وقوله حدثنا أصغر أي لانه المراد عند الاطلاق غالباً (قوله ثلاثة أشياء) ويزاد اليها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكرو سكنت عنها المصنف لانها في معنى الصلاة كما مر (قوله الصلاة) أي فرضاً ونظراً وكذلك قوله والطواف وانما سكنت عن ذلك الشارح للعلم به مما مر (قوله ومس المصحف) ومثله جملده ولو منقصلاً ما لم تنقطع نسبته عنه والا كان جعل جلد كتاب فلا يحرم مسه ولو توضع قبل أن يستنجي وأراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه حيث كان سليماً وغايته أنه مس المصحف بعضو طاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا أثر له في جواز المس بل قال النووي انه لا يكره خلاف للمتولى (قوله وحله) بخلاف جل حامله فلا يحرم مطلقاً عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر فيه تفصيل الامتعة وقال الطبلاوي ان نسب الجل اليه بأن كان الحامل للمصحف صغيراً حرم والافلا (قوله وكذا خريطة) أي كسكيس ان عدله عرفاً ولا يلق به لافحوتليس وغرارة فلا يحرم الامس المحاذي للمصحف فقط وقوله وصندوق بضم الصاد وفتحها ويقال بالسين والزاي كما حكى عن ابن سيده وغيره ولا بد أن يعتد به ويليق به عرفاً بخلاف صندوق أمتعة وخزانة ولو في غير حائط ولو وضع

مسلم الا لضرورة كن احتمل
في المسجد ونعذر خروجه
منه لخوف على نفسه أو ماله
أما عبور المسجد ما زابه
من غير مكث فلا يحرم بل
ولا يكره في الاصح وتردد
الجنب في المسجد بمنزلة
اللبث وخرج بالمسجد
المدارس والربط ثم استطرد
المصنف أيضاً من أحكام
الحدث الاكبر الى أحكام
الحدث الاصغر فقال
(ويحرم على المحدث حدثاً
أصغر) ثلاثة أشياء الصلاة
والطواف ومس المصحف
وحله وكذا خريطة
وصندوق

المصحف على كرسى من خشب أو جريد لم يحرم مس شئ من الكرسى على ما قاله ابن قاسم ونقله
 عن الرملى والطبرلاوى واعتقد الزينادى كابن حجر أنه يحرم مسه وقال الحلبي والقلبيوى يحرم
 مس ما قرب منه دون غيره ويحرم وضع شئ على المصحف كضرب رمل لأن فيه ازراء وامتنان له
 ولو وضع المصحف في الرف الأسفل من الخزائن والنعل ونحوه في الرف الأعلى لم يحرم ومثله
 ما لو وضع النعل وفوقه حائل كفروة ووضع المصحف فوق الحائل بخلاف ما لو عكس لأن ذلك
 يعد اهانة للمصحف ويحرم تصغير المصحف والسور ولما فيه من إيهام النقص وإن قصد به
 التعظيم وقال بعضهم لا يحرم لأن ذلك من جهة اللفظ فقط (قوله فيه ما مصحف) بخلاف
 ما لم يكن فيه ما فانه لا يحرم مسهما (قوله ويجل) جملة في أمثلة أي مع ما في معنى ما القطرنية
 ليست قيدا وكذلك الجمع ليس قيدا فيكنى المتاع الواحد ولو صغيرا جدا كالآلة كما قاله الرملى
 ومن تبعه وقال الشيخ الخطيب لا بد أن يصلح للاستتباع عرفا ويحمله معه معلقا حذرا من المس
 والاحرم عليه حيث عد ما سأل عرفا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع
 أو يطلق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملى
 ويحرم عند ابن حجر كالخطيب (قوله وفي تفسير أكثر من القرآن) أي يقينا ما إذا كان
 التفسير أقل أو مساويا أو مشكوكا في قلته وكثرته فلا يجزى والورع عدم حمل تفسير الجلالين
 لانه وإن كان زائدا بجزئين رباعين في الكتاب عن كتابة حرفين أو أكثر وانما لم يحرم المساوى
 والمشكوك في كثرته وقلته في باب الحرير لانه أوسع بابا بدليل أنه يجزى للنساء بل وللرجال
 في بعض الاوقات والعبرة في الكثرة والقلة بالخط العثماني في المصحف وبقاعدة الخط في التفسير
 والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الجملة كما هو فرض كلامه وأما في المس فان مس الجملة
 فكذلك والآل المنظور اليه موضع وضع يده مثلا (قوله وفي دراهم ودنانير) أي كالأحادية
 وهى المكتوب عليها قل هو الله أحد وقوله وخواتم وكذا ثياب ونحوها ويجزى لبس الثياب التى
 نقش عليها شئ من القرآن والنوم فيها ولو للجنب ويكره كتابة القرآن على السقوف والجدران
 ولو كانا للمسجد وكذلك كتابته على الطعام ونحوه ويجوز هدم الجدار الذى كتب عليه شئ من
 القرآن وأكل الطعام كذلك ولا يضر ملاقاته لما في المعدة لأن ملاقاته له بعد انتماءه بخلاف
 ابتلاع قرطاس عليه شئ من قرآن أو اسم من أسماء الله تعالى فانه يحرم للملاقاته لما في المعدة
 بصورته فان أذابه جأه ثم شربه لم يحرم ولا يكره كتابة شئ من القرآن في اناء ليحصى بماه ثم يلقى
 للشفاة خلافا لما روى لابن عبد السلام ويكره كتابة التسمية وتعليقها الا ان جعل عليها شئ
 أو نحوه ويكره احراق خشب نقش عليه شئ من القرآن الا ان قصد صيانتة فلا يكره وعليه
 يحمل تحريق عثمان المصاحف ويحرم المشى على فراش أو خشب نقش عليه شئ من القرآن
 ولا يجوز تزيين الورق المكتوب عليه شئ من قرآن ونحوه لما فيه من تزيين الحروف وتزيين
 الكلمات وفي ذلك ازراء بالمكتوب ويكره قراءة القرآن بهم متجس وكذلك قراءة العلم
 وأما كتابتها بالنجس فحرام ويندب للقارئ التعمد للقراءة واستقبال القبلة والتسديد والتخشع
 والتريل والبكاء عند القراءة فان لم يقدر على البكاء فليبتك والافضل قراءة نظرا في المصحف
 الا ان زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أو أول النهار

فيهما مصحف ويجل جملة
 في أمثلة وفي تفسير أكثر
 من القرآن وفي دراهم
 ودنانير وخواتم

أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلة أو يسب الدعاء عقبه وحضوره والشرع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه ويندب كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله وكثرة تلاوته وهو في الصلاة المنفرد أفضل منه خارجها ونسبائه أو شيء منه كبيرة ويسب أن يقول أنسيت كذا الانسيت ويجرم تفسير القرآن والحديث بلا علم (قوله نقس على كل منها) أي من الدراهم والدنانير والخواتم وفي نسخة كل منهما وهو تحريف (قوله ولا يمنع المعيز) أي لا يمنع عليه وبه بخلاف غير المعيز فيمنعه عليه لئلا ينتم كماله يمكن ملاحظه وخرج به البالغ فإنه يحرم عليه ذلك مطلقاً وإن تعذرت عليه الطهارة دائماً لا فرق بين الذكر والأتى وقوله المحدث أي ولو حدثاً كبيراً وقوله من مس مصحف ولوح أي ونحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه وكان الأولى أن يقول من مس مصحفه ولوحه لأن مصحف غيره ولو حجه بمنع منه فيحرم على الفقيه تمسكه بكنه ولا يحدث من مس المصاحف والألواح وجملها مع كونهم الغيرة كما يقع الآن (قوله لدراسة) أي قراءة وقوله وتعلم لوقال لدراسته وتعلمه بالضم ير فيه ما كان أولى ليخرج دراسة غيره وتعلمه والتعلم على وزن التفعّل كالشكلم وهو عطف عام على خاص وفي نسخة وتعليم على وزن التفعّل كالشكلم وهي غير ظاهرة لأنه لا يجوز له ذلك لتعليم غيره لكن أفتى ابن حجر بأنه يسأح لمؤدّب الاطنال الذي لا يستطيع أن يقسم على الطهارة في مس الألواح لما فيه من المشقة لكن يتيم لأنه أسهل من لوضوءه فإن استمرت المشقة فلا حرج

نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولوح لدراسة وتعلم (كتاب أحكام الصلاة)

كتاب أحكام الصلاة

أي هذا كتاب ذال على أحكام الصلاة فكتاب خبر مبني على المحذوف وإضافته لأحكام من إضافة الدال للمدلول لأنه اسم للانسان والاحكام اسم للمعاني وعي النسب التسامية كنبوت كون الصلوات المفروضات خمساً في قوله الصلوات المفروضات خمس والاصل فيها قوله تعالى وأقيموا الصلاة أي اتواهم مقومة معدلة بحيث تكون مستوفية للشرط والاركان وخبر فرض الله على وعلى أمتي حسين صلاة فلم أزل أراجع وأساله التخفيف حتى جعلها خمساً فكان في وقت الصبح عشر صلوات وفي وقت الظهر كذلك وهكذا قد سحفت براجعتهم صلى الله عليه وسلم حتى صارت خمساً وكانت مرات المراجعة تسعاً وفي كل مرة يحط سبحانه وتعالى خمساً وفرضت الصلاة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة وقبل بسنة أشهر وإنما لم يجب صبح يومها لاحتمال أن يكون صريح له بأن أقول واجب صلاة الظهر ويؤيده أن جبريل لما نزل ليعلمه الكيفية بدأ بها فهي أقول صلاة ظهرت في الاسلام وفيه إشارة إلى أن دينه سيظهر على سائر الأديان كظهورها على سائر الصلوات وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله وإكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه اللها في ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لأنه تجاه الكعبة وهو يجب رؤيتها ثم وجب عليه وعلمنا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أيضاً على المعتمد بشرط الصلوات الخمس وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظهر كلاهم استواء كل من هذه الثلاثة من الجمعة وغيرها وقد ينظر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة

ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غيرها ثم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وأفضل الجميع الإيمان (قوله وهي لغة الدعاء) قيل مطلقا وقيل بخير ويوجد في بعض النسخ التقييد بقوله بخير فلا يشمل على هذه النسخة الاقوال واحدا بخلافه على النسخة الاولى فانها تشمل القولين (قوله وشرا الخ) ومناسبة المعنى الشرعي للمعنى اللغوي اشتماله عليه فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى اذا حرك الصلوتين وهما عرفان في خاصر في المصلي يفتنانه عند انحنائه في الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه منهما وقيل مأخوذة من صليت العود بالنار اذا قومتها بها والصلاة تقوم الانسان للطاعة ومن ثم ورد في الخبر من لم تنته صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أي كاملة ولا يضر كون الصلاة واوية لان أصلها صلوة على وزن فعللة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت صلاة وصليت يأتي لانهم يأخذون الواو من اليائي والعكس نحو البيع فانه مأخوذ من الباع (قوله كما قال الرافي) أي تنقلا عن غيره لا بشكرا من عند نفسه لانه مسبوق به (قوله أقوال) أي خمسة وقوله وأفعال أي غمانية فالجمله ثلاثة عشر التي هي أركان الصلاة وأما الطمأنينة فهيئة تابعة للركن فلا تعتد كاعتدال التحقيق خلافا لما جرى عليه المصنف فيما سياتي فالاقوال تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والشهادتين والآخر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليم الاولى والافعال النية لانها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود ممرتين والجلوس بين السجودتين والجلوس الذي يعقبه السلام والترتيب وبهمذا تعرف ما في عذ الحشى لها خمسة كالاقوال وجعله النية عقدا جامع بينهما وسكونه عن الترتيب وادراجها الاعتدال في القيام واعتراض على هذا التعريف بأنه غير جامع لخروج صلاة الاخرس لعدم الاقوال فيها وصلوة الجنان والمريض الذي يجري أركان الصلاة على قلبه والمربوط على خشبة اعدم الافعال فيها وأجيب بأن اجتماع الاقوال والافعال انما هو بحسب الغالب ولذلك زاد بعضهم في التعريف غالبا فلا ترد المذكورات لندرتها وأجيب أيضا بأن المراد أقوال وأفعال حقيقة وأحكما فان صلاة الاخرس فيها ما هو بديل عن الاقوال لان خرسه ان كان طارئا لم يترك اسنانه والاشارة به الى الحسوف وأجاء الاقوال على قلبه وان كان أصليا لم يترك القيام بقدر الفاتحة والقعود بقدر التشهد وهكذا لاعتدال الاقوال وهذه أقوال حكم وصلوة الجنان فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكم جعل القيام للناتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وهكذا وان كانت في الحس فعلا واحدا وصلوة المريض والمربوط على خشبة فيها أفعال حكم لانه يجري الافعال على قلبه وأجيب أيضا بأن التعريف للصلاة بحسب الاصل فلا يضر عرض مانع من الاتيان بالاقتوال كما في صلاة الاخرس أو بالافعال كما في صلاة المريض والمربوط على خشبة واعتراض عليه أيضا بأنه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر فيه فان فيها أقوالا وأفعالا فالاقوال هي تكبيرة الاحرام وتكبيرة الهوى للسجود

وهي لغة الدعاء وشرا كما قال الرافي أقوال وأفعال مفتحة

والرفع منه والتسليم في السجود والسلام والافعال هي النية والهوى للسجود والرفع منه
والسجود وأجيب بأن المراد الاقوال والافعال الواجبة فانها هي المقصودة والمندوبات
تابعة لها بدليل أن حقيقة الصلاة لا تتوقف عليها لكن تعتبر اكملها وليس في سجدة التلاوة
والشكر الاقوال وان واجباً وهما تكبيرة الاحرام والسلام وفعلان كذلك وهما النية
والسجود وكل من هو به والرفع منه غير مقصود فهي خارجة بالتعبير بصيغة الجمع
في الاقوال والافعال **(قوله مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم)** اعترض بأن مقتضى ذلك أن
التكبير والتسليم ليسا منها فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك ويجب أن الشئ
قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا وقد يفتح ويختتم بما ليس منه لخطبة العيد فانها تفتح
بالتكبير وليس منها وتختتم بالدعاء للسلطان وولاية المسلمين وليس منها ومن افتتاح الشئ بما ليس
منه ما في الحديث منفتح الصلاة الطهور **(قوله بشرائط)** أي مخصوصة كما في بعض النسخ
وهذا ليس من تنمة التعريف لأن الشروط خارجة عن الماهية ولكن أتى به الشارح إشارة لتوقف
صحّة الصلاة على الشرائط المخصوصة **(قوله الصلاة المفروضة)** أي جنس الصلاة المفروضة
الصادق بالمتعدّد فساوت ما في بعض النسخ من قوله الصلوات المفروضة وضاعت فصيح الاخبار عنه
بتوهمه خمس واندفع ما يقال يلزم على النسخة الاولى الاخبار بالجمع عن المفرد بخلافه على ما في
بعض النسخ لتساويهما بالتأويل نعم النسخة الاولى احتاجت للتأويل وما في بعض النسخ
لا يحتاج للتأويل وما لا يحتاج للتأويل أولى مما يحتاج اليه والمراد المفروضة أصالة على الاعيان
فخرجت المندورة لأن أصلها التسدب وانما أوجبها الانسان على نفسه فعرض لها الوجوب
بسبب النذر وخرجت صلاة الجنائز لأنها مفروضة على الكفاية فاذا قام بها البعض كفي عن
الباقيين وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحدها ولا يعذر أحد في تركها مادام
في عقله **(قوله خمس)** أي في كل يوم وليله ولو تقدير اشمّل الايام الثلاثة من أيام الدجال فانه
يخرج في آخر الدنيا ويكث أربعين يوماً اليوم الاول كسنة والثاني كسنة والثالث كجمعة
وباقى الايام كما يأمركم هذه فسألت الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر ذلك فقالوا اليوم
الذي كسنته يكفيها فيه صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره فتحرّرا الاوقات بنحو الساعات للصلوات
والصوم وسائر العبادات الزمانية بل وغير العبادات كحلول الآجال ويقاس به اليومان
التاليان له وليله طلوع الشمس من مغربها فانها تطول بقدر ثلاث ليال فالليلة الاولى قد صلى
الناس مغربها وعشاءها وأما الليلتان الباقيتان فيقدران يوم وليله فيجب فيها خمس صلوات
فمقتضى لأن الناس لا تعلمها الا بطلوع الشمس من مغربها صيحتها وقال ابن قاسم والوجه
أنها ليلة واحدة طالت حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه بخلاف أيام الدجال لانه قد فات فيها
عدد من الايام والليالي ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة من غير غروب وأكثر
العلماء على أن اختصاص الصلوات الخمس بأوقاتها تعبدى وأبدى بعضهم له حكمة وهي تذكر
الانسان بها نشأته فكما له في البطن وتهبؤه للغروب منها كطلوع الفجر الذي هو مدة طلوع
الشمس فوجب الصبح حينئذ كبر ذلك وولادته كطلوع الشمس ومنشؤه كارتفاعها
وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها فوجب الظهر حينئذ كبر ذلك وشيوخه

بالتكبير مختمة بالتسليم
بشرائط الصلاة المفروضة
وفي بعض النسخ الصلوات
المفروضة (خمس)

كقربها للغروب فوجبت العصر حينئذ تذكرا للذلل وموته كغروبها فوجبت المغرب تذكرا
لذلك وفناء جسمه كأنه عاق أثر الشمس بغياب الشفق الأحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكرا للذل
وحكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم وحكمة كون كل من الظهر والعصر أربعين
لوقوف الشياط عند ههما وحكمة كون المغرب ثلاثا للاشارة الى أنها أوتر النهار وحكمة كون
العشاء أربعين لانتص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة وأيضا قد جعل الله
للملائكة أجنحة مثنى وثلاث ورباع فتتوصل بها الى الملا الاعلى لجعل سبجانه وتعالى
لذا دمين الصلوات مثنى وثلاث ورباع كأنجحة الملائكة فيتوصلون بها الى الله تعالى وحكمة
كونها خمساً أن أوتاد الدنيا خمسة جبال التي بينها الكعبة فالصلوات الخمس أوتاد الدين كما أن
الجبال الخمس أوتاد الدنيا واجتماع الخمس من خصوصيات هذه الامة ليعظم لها الاجر ولم
تجتمع لمن قبلنا من الامم فقد ورد أن الصبح كانت لا دم والظهر لداود والعصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافي واسمه عبد الكريم في شرح مسند الشافعي
وهو مجلدان ضخمان وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

لا دم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر لنجبه
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند لعبد الكريم فاشكرن لفضله

وتخصيص كل بالصلاة في هذا الوقت لعله لكونه قبلت فيه توبته أو حصلت له فيه نعمة وظاهر
هذا أنها كانت على الكيفية المعروفة في هذه الاوقات مع أنهم ذكروا أن الكيفية المخصوصة
من خصوصيات هذه الامة فاعلمها لم تكن على هذه الكيفية وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك
ف قيل كانت الظهر لبراهيم وكانت العصر ليونس وقيل للعزير وكانت المغرب لداود وقيل
لعيسى فصلي ركعتين كفارة لما نسب اليه وركعة كفارة لما نسب لآمه وكانت العشاء لموسى
وقيل من خصوصيات نبينا وهو الاصح ويحاجب عما ورد من أنها كانت ليونس أو لموسى بأن
المراد بالصلاة الواقعة منه حينئذ الدعاء وعلى هذا فيكون الله جمع لدينا ولامته ما تفرق
في الانبياء وأممهم ويزيننا بزيادة عليهم تشريفا له وتعظيما لاجره زاده الله تشريفا وتعظيما
ونكره لاقوله يجب كل منها بأول الوقت أي بأول وقته المحدث له شرعا وقوله وجوباً بموسى
أي موسعا فيه لانه لا يجب فعل الصلاة بأول الوقت على الفور بل يجوز تأخيرها الى أن يبقى من
الوقت ما يسعها لکن ان لم يفعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج الوقت
فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الفعل أو العزم عليه في الوقت فان لم يفعل ولم يعزم
أثم فاذا عزم على الفعل فله ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصيا لان لها وقتا محددا
بحيث لو أخرجه عنه لآثم وبهذا فارت الحجة فانه لو أخره شخص مع الاستطاعة ثم مات يموت
عاصيا لان وقته العمر وقد أخرجه عنه والعزم المذكور خاص وأما العزم العام فهو أن يعزم
الشخص عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات فان لم يعزم على ذلك عصي ويصح تداركه
لمن فاته ذلك ككثير من الناس ولا يخفى أن العزم هو القصد والتصميم على الفعل وهو أحد
مراتب القصد المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمسها جسد ذكرها لغيره فخطر فحديث النفس فاستمعها

يجب كل منها بأول الوقت
وجوباً بموسى

بلبه هم فعزم كلهما رفعت **سوى** لاخير فيه الاخذ قد وقع
(قوله الى أن يبقى من الوقت ما يسعها) أي ويستتر كذلك الى أن يبقى من الوقت قدر يسعها
 بأخف ممكن وقوله فيضيق حينئذ أي حين اذ بقي من الوقت ما يسعها فحب الصلاة فوراً حينئذ
 فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسنن جازله المدة وان خرج الوقت
 ولذلك روى عن الصادق أنه طول بهم في صلاة الصبح فقبل له بعد أن فرغ كادت الشمس أن
 تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين فهذه صورة المدا لجائز ومع ذلك فالاولى تركه ثم ان أدرك
 ركعة في الوقت فالكل أداء والافتضاء لا اثم فيه وان شرع فيها والباقي من الوقت ما يسع
 الواجبات فقط فالأفضل له الاتيان بالسنن وهذه الصورة غير صورة المدا لجائز وان شرع فيها
 والباقي من الوقت ما لا يسع الواجبات فيجب عليه الاقتصار على الفرائض ثم ان أدرك ركعة
 في الوقت فالكل أداء مع الاثم والافتضاء كذلك **(قوله الظهر)** ومثلها الجمعة فانها خمسة
 يومها وانما يلزم كرها المصنف لانه انما ذكر الواجب في كل يوم وليلة والجمعة لا تجب في كل يوم
 وليلة وانما تجب في يوم الجمعة فقط وألان الظهر هو الذي وجب ابتداءه ومرض الجمعة متأخر
 وألان الظهر هو الواجب على كل مكلف من ذكر أو أنثى بخلاف الجمعة فانها لا تجب على الاناث
 أو لانه جرى على القول بأنهم يبدل عن الظهر وان كان قولنا ضعيفاً لما ذكر الظهر التي هي بدل عنه
 فكأنه ذكرها وانما بدأ المصنف بغيره بالظهر لان الله قد بدأ بها في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
 الشمس الآية ولانها أقول صلاة ظهرت في الاسلام فانها أقول صلاة صلاها جبريل بالنبي وأصحابه
 فكان جبريل امام النبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا
 يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم أفصل من جبريل قطعاً لانه يصح أن يأتيه الفاضل بالفضل
 خصوصاً الضرورة تعلم الكيفية ولا يضر أيضاً كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط
 الامام عدم الانوثة وان لم يتحقق الذكورة ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أمتي جبريل عند
 البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد راى الشراك والعصر حين كان ظله
 مثله والمغرب حين أظفر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشرب
 على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب
 حين أظفر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبلك
 والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وظاهر الحديث اشتراك الظهر مع العصر في
 قدر أربع ركعات وأوله الشافعي بأن قوله والعصر حين صار ظله مثله معناه شرع فيها عقب هذا
 الحين وقوله في المرة الثانية صلى بي الظهر حين كان ظله مثله معناه فرغ منها حينئذ وأراد الشافعي
 بذلك نفي الاشتراك بينهما في الوقت الذي قال به الامام مالك ويدل لما قاله الشافعي خبر مسلم وقت
 الظهر اذا زالت الشمس مالم يحضر العصر **(قوله أي صلاته)** لاحاجة لتقدير هذا المضاف
 الاول كان المراد بالظهر الوقت مع أن المراد به الصلاة بدليل قوله سميت بذلك الخ فيلزم عليه اضافة
 الشيء لنفسه فلا حاجة لهذا التفسير بل هو مضر لأن ما يجاب بأنه تفسير لا يوضح والاضافة فيه
 للبيان أي صلاة هي هو وذكر الضمير وأشبهه فيما بعده اشارة الى جواز التذكير والتأنيث في كل
(قوله قال النووي الخ) غرضه بذلك بيان حكمة تسميته بالظهر **(قوله سميت)** أي الظهر

الى أن يبقى من الوقت ما يسعها
 فيضيق حينئذ (الظهر) أي
 صلاته قال النووي سميت

عن الصلاة وقوله بذلك أي بلفظ الظهر وقوله لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها أول صلاة
 ظهرت في الإسلام كما مر وقيل لأنها تنفع وقت الظهيرة ولا مانع من مراعاة جميع ذلك **وقوله**
وأول وقتها الخ انما بدأ يذكر المواقيت لأن الأكثرين صدرت وأنها كتبهم بعمدة الشافعي وانما
 فعلوا ذلك لأنها أهم اذ بدخوله اتجب الصلاة وبخر وجهها ينوت أدائها والاصل فيها حديث
 أمي جبريل الخ كما سبق وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد
 في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون أراد بالتسبيح حين تمسون في قول ابن عباس صلاة
 المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر
 وبعضهم عكس ما قاله ابن عباس في قوله حين تمسون وقوله وعشيا فقال المراد بالتسبيح حين تمسون
 صلاة العصر وعشيا صلاة المغرب والعشاء وعلى كل ففي الآية اجمال لانها لم تميز مقدار الاوقات
 لكنها مبينة بالسنة **(قوله زوال)** أي عقب وقت زوال فهو على تقدير مضافين لان الزوال معناه
 الميل كما فسره الشارح فلا يصح أن يكون أول الوقت ولا يصح أن يكون وقته أيضا أول الوقت
 لان وقت الظهر انما يدخل بالزوال فلا بد أن يتقدم وقت الزوال على وقت الظهر لانه لا بد من
 تقدم السبب على المسبب ففي عبارة المصنف مسامحة وعبارة المنهج وقت ظهر يبر زوال ومصير
 ظل الشيء مثله وهي أولى من عبارة المصنف لكن قوله ومصير أي زيادة مصير لان وقت مصير
 ظل الشيء مثله من وقت الظهر وأما وقت الزيادة فيوم من وقت العصر على الصحيح ولذلك قال فيما
 سائر والعصر وأول وقتها الزيادة الخ **(قوله أي ميل الشمس)** تفسير لزوال والشمس عند
 المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وهو الرابع كما يقتضيه قول بعضهم في ترتيب
 الكواكب زحل شري مرتيحه من شمسه * فزاهرت لعطارد الاقمار
 وهذه هي السبع السيارة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة
 نفعها والشمس قدر الدنيا أربع مرات والقمر قدر الدنيا مرة واحدة والحكمة في كون الشمس
 لا تزيد ولا تنقص وكون القمر يزيد وينقص أن الشمس قبل طلوعها تنور بالعبود كل ليلة فلا
 تزيد ولا تنقص والقمر يؤمر بالعبود ليلة أربعة عشر فيزداد في أول الشهر فحاله ذلك الى أربع
 عشرة ليلة ثم ينقص الى آخر الشهر حتى على ذلك **(قوله عن وسط السماء)** معلق بزوال أي
 ميل **(قوله لا بالنظر لنفس الامر)** أي لما في علم الله لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لما بكثرة فقد
 قالوا ان النلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك أربعة وعشرين حرفا
 وقال بعضهم ان الشمس تقطع في خطوة الفرس في شدة عدد وهاء عشرة آلاف فرسخ ولذلك لما
 سأل صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت الشمس قال لانم فلما سأله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك
 ذلك أربعة وعشرين حرفا وزالت الشمس فقال نعم **(قوله بل لما يظهر لنا)** أي بل بالنظر لما
 يظهر لنا فلو شرع في التكبير قبل ظهوره لنا ظهر ولو في أثناء التكبير لم يصح وان كان التكبير
 حاصل بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره **(قوله ويعرف ذلك الميل الخ)**
 فإذا أردت معرفة الزوال فاعلمه بقامتك بلا عمامة غير متعل أو شخص تقيه في أرض
 مستوية وعلم على رأس الظل فما زال ينقص فهو قبل الزوال وان وقف بحيث لا يزيد ولا ينقص
 فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت وقدر كذا السيوطي لظل

بذلك لانها ظاهرة وسط النهار
 (وأول وقتها زوال) أي
 ميل الشمس عن وسط
 السماء لا بالنظر لنفس
 الامر بل لما يظهر لنا ويعرف
 ذلك الميل

الاستواء في الاقليم المصري أقداما مرتبة على الشهور القبطية لتكونها لا تختلف بخلاف
العربية فانها تدور في السنة حيث قال

جمعته في قولي المشروح ٥ جملتها طرزه جبا أبدا وحى

فهذه اثنا عشر حرفا لكل شهر حرف فطوبى أشار لها بالطاء وهي تسعة فيكون لها تسعة أقدام
وامشير أشار له بالزاي وهي بسبعة فيكون له سبعة أقدام وبرمهات أشار له بالهاء وهي خمسة
فيكون له خمسة أقدام وبرمودة أشار لها بالجيم وهي ثلاثة فيكون لها ثلاثة أقدام وبشمس أشار
له بالباء وهي باثني فيكون له قدمان وبثونة أشار لها بالالف وهي بواحد فيكون لها قدم واحد
وأيب أشار له بالهمزة وهي بواحد أيضا فيكون له قدم واحد مثل ما قبله ومسرى أشار له بالباء
وهي باثني كما علمت فيكون له قدمان مثل بشمس وبوت أشار له بالذال وهي بأربعة فيكون له
أربعة أقدام وبابه أشار له بالواو وهي بستة فيكون له ستة أقدام وهاثور أشار له بالحاء وهي بثمانية
فيكون له ثمانية أقدام وكيم أشار له بالياء وهي بعشرة فيكون له عشرة أقدام فاذا زدت على
ذلك قدر قاستك فقد فرغ وقت الظهر ويدخل عقبه وقت العصر وقد رقامة الانسان ستة أقدام
وقيل سبعة وقيل ستة ونصف ولا اختلاف في المعنى لأن من قال ستة فقد ألقى الكسر ومن قال
سبعة فقد جبر الكسر ومن قال ستة ونصف فقد نظر للعقيدة (قوله بهقول) بصيغة التفعّل
وفي نسخة التحويل على صيغة التفعّل والاولى أظهر وقوله الظل أى ان كان هذا الظل وقت
الاستواء أو بحدوثه وجوده بعد عدمه ان لم يكن وذلك يقع بمكة قبل أطول أيام السنة بستة
وعشرين يوما وبعده كذلك فهو في يومين أحدهما قبل الاطول والاخر بعده بالقدر المذكور
هذا هو الصواب وليس في أطول أيام السنة كما وقع في عبارة الشيخ الخطيب (قوله الى جهة
المشرق) أى من جهة المغرب والجار والمجرور متعلق بالتحويل وقوله بعدتناهى قصره ظرف
للتحويل (قوله الذى هو الخ) صفة لتناهى قصره فالضمير له وقوله غاية ارتفاع الشمس أى آخره
والاستواء هو وقوف الشمس في وسط السماء حينئذ (قوله وآخره أى وقت الظهور اذا صار
الخ) قد ذكر جملة الوقت وقد ذكر والهامة أوقات وقت فضيلة أى وقت لا يتساع الصلاة فيه
فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يسع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها
ولا جلها ولو كمالا مضبوطا في المغرب ووقت اختيار أى وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة
لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى أن يبقى من الوقت ما يسعها على
ما اعتمدوه في حواشي الخطيب فيكون مساويا لوقت الجواز الا فى وقيل الى نصفه كما حكاه
الخطيب عن القاضي وهو ضعيف فخاله المحشى من أنه الى نحو ربع الوقت غير صحيح أو ضعيف
ووقت جواز بلا كراهة أى وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت
الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا
ويخرج وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور
فهما متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرامة ووقت حرمة أى وقت يحرم التأخير
اليه فالإضافة فيه لادنى ملابسة والافاقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى
من الوقت ما لا يسعها وان وقعت أداء بأن أدرك ركعة في الوقت فهو أداء مع الاثم ووقت

يتحول الظل الى جهة المشرق
بعد تناهى قصره الذى هو
غاية ارتفاع الشمس (واخره)
أى وقت الظهور (اذا صار
ظل كل شئ مثله

ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فأكبر فوجب هي وما قبلها ان جمعت معها وقت عذراى وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير وزاد بعضهم وقت الادراك وهو الوقت الذى طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها فتجب عليه حينئذ وزاد بعضهم أيضا وقت القضاء فيما اذا أحرم بالصلاة في الوقت ثم أفسد هافانهم انصرف قضاء على ما نص عليه القاضي حسن في تعليقه والمتولى في التهمة والرواية في البحر ولكن هذا رأى ضعيف والمعتمد أنها أدام حيث كانت في الوقت **(قوله بعد)** أى حال كونه بعد وقوله أى غير معنى بعد غير وقوله ظل الزوال أى الظل الموجود وقت الزوال ان كان كما هو الغالب فالإضافة لادنى ملابسة والافعال زوال لا ظل له بل الظل الشئ عنده لاله **(قوله والظل لغة الستر)** وظل الليل سواده لانه يستر كل شئ وظل الشمس ما يظهر للأشياء عند شخوصها سواء كان قبل الزوال أو بعده والى مختص بما بعد الزوال لانه ظل قائم من جانب الى جانب وقال بعضهم الظل من الطلوع الى الزوال والى من الزوال الى الغروب ومن ثم قيل الشمس تنسخ الظل والى ينسخ الشمس **(قوله تقول)** أى قولها موافقا للغة فهو استدلال على المعنى اللغوى وقوله أنا فى ظل فلان أى كالسلطان مثلا وقوله أى ستره تفسر لظله **(قوله وليس الظل عدم الشمس كما قد يوهم)** ألا ترى أن فى الجنة ظلا كما فى القرآن والسنة مع أنه لا شمس فيها وضح أن آخر أهل الجنة دخولا اذا رأى شجرة طلب القرب منها يستظل به ليحمل له روح وراحة **(قوله بل هو أمر وجودى)** أى عرفا والمراد به خيال الشئ لانه وجودى كما تقرر وقوله يخالفه الله تعالى انفع البدن أى يدفع ألم الحر عنه مثلا وقوله وغيره أى كالتواكه **(قوله والعصر)** كان الاول أن يقول فالعصر بالناء المفيدة للتعقيب اشارة الى أنه لا فاصل بينهما وهى الصلاة الوسطى على الاصح من أقوال الصحابة الحديث به وقراءة عائشة رضى الله تعالى عنها وان كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر والذى فى شرح الخطيب أنها قالت لمن يكتب لها مصحفا كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلمها روايتان لكن الرواية الاولى صريحة فى أن الصلاة الوسطى هى صلاة العصر فلتحمل الرواية الثانية على أن العطف للتفسير وان كان ظاهره المغايرة حتى استدلل به على أنها غير العصر وقيل انها الصبح لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين اذ لا قنوت الا فى الصبح وهذا مبنى على أن القنوت بمعنى الدعاء والثناء فان قلنا انه بمعنى العبادة والطاعة فلا دلالة فيه على ذلك **(قوله أى صلاتها)** أى صلاة هى هى فالإضافة للبيان وأنت الضمير هنا مع تذكرة فيما سبق اشارة الى جواز التذكير والتأنيث فى كل كإمر **(قوله وسيمت بذلك)** وفى بعض النسخ سيمت بذلك بلا واى وسيمت الصلاة بلفظ العصر وقوله المعاصرتها وقت الغروب أى مقارنتها تقول فلان عاصر فلانا اذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة قال ابن جرير ولو قيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى نفى كسناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى نفى لكان أوضع **(قوله وأول وقت الزيادة)** أى وقت الزيادة فهو على تقدير مضاف فوق الزيادة من وقت العصر على المعتمد وقيل من وقت الظهور وقيل فاصل وينبى على التول بأنهم من وقت الظهور أن الجمعة لا تنفوت حينئذ وعلى

بعد أى غير (ظل الزوال)
والظل لغة الستر تقول أنا
فى ظل فلان أى ستره وليس
الظل عدم الشمس كما قد يوهم
بل هو أمر وجودى يخالفه
الله تعالى لنفع البدن وغيره
(والعصر) أى صلاتها
وسيمت بذلك المعاصرتها
وقت الغروب وأول وقتها
الزيادة

الاول والاخيرة وتفوت وقوله على ظل المثل أى غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل **(قوله والعصر خمسة أوقات)** وأسقط سادسا وهو وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث تزول الموانع والباقي منه قدر التكبير فأكثر وسابعا وهو وقت العذراء أى وقت الظهور لمن يجمع جمع تقديم فلها سبعة أوقات كما في شرح الخطيب وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت الادراك وقد تقدم وزاد بعضهم تاسعا وهو وقت القضاء على قول ضعيف كما مر **(قوله أحدها)** أى أحد الاوقات الخمسة التي ذكرها الشارح **(قوله وقت الفضيلة)** أى وقت تحصل الفضيلة على فعلها فيه والمراد بالفضيلة الثواب الزائد على ما يحصل بفعلها بعده **(قوله وهو فعلها أول الوقت)** كان الاولى أن يقول وهو أول الوقت لأن وقت الفضيلة ليس فعلها بل هو أول الوقت بمقدار فعلها وما يتعلق بها كما سيأتى في المغرب **(قوله والثاني)** كان المناسب لذلك أن يقول فيما تقدم الاول لكن الخطيب بسبب **(قوله وقت الاختيار)** أى وقت يختار ايقاع الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وقال ابن دق العيسى الاقلية سمى بذلك لاختيار جبريل اياه **(قوله وأشار له)** أى لوقت الاختيار وقوله بقوله أى المصنف **(قوله وآخره)** أى وقت العصر وقوله في الاختيار أى المنسوب الى الاختيار ففى معنى الى متعلقة بمحذوف تقديره المنسوب **(قوله الى ظل المثلين)** أى ينتهى الى وقت ظل المثلين غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل فيستمر وقت الاختيار الى ذلك وان دخل مع وقت الفضيلة **(قوله والثالث وقت الجواز)** أى وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه فلا ثم فيه لكن بكرهه لانه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاولى العكس لأن وقت الجواز بلا كراهة يدخل بأول الوقت كوقت الفضيلة ووقت الاختيار ثم ينتهى وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار الى ان يصير ظل الشيء مثليه ويستمر وقت الجواز بلا كراهة الى الاصفرار فالثلاثة تدخل معا وتخرج متعاقبة فدخل وقت الجواز بلا كراهة ويستمر حتى يبقى من الوقت ما يسعه ما ومعنى كونه وقت جواز بكرهه أنه وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه مع كراهة التأخير اليه **(قوله وأشار له)** أى لوقت الجواز وقوله بقوله أى المصنف **(قوله وفي الجواز)** أى بكرهه كما حمله عليه للشارح وان كان كلام المصنف صادقا بالجواز بلا كراهة أيضا لان قوله وفي الجواز الخ عبارة جملة صادقة بوقت الجواز بلا كراهة وبالجواز بكرهه وقوله الى غروب الشمس أى وان تأخرت لعارض والمراد الغروب الذى لا عود بعده فلو عادت بعد غروب ما بين بقاء وقت العصر ففعلها حينئذ أداء وتبين عدم دخول وقت المغرب فيجب على من صلاها اعادةها بعد الغروب ويجب على من أفطر قضاء الصوم على ما قاله المحشى ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الامساك اتصافا ولا يخفى أن في عبارة المصنف تمسحا لانه يدخل فيه وقت الحرمة ووقت الضرورة الا أن يجعل على تقديره مضاف أى قرب غروب الشمس بحيث يبقى من الوقت ما يسعه **(قوله والرابع وقت جواز بلا كراهة)** كان الاولى جعله الثالث وجعل وقت الجواز بكرهه الرابع كما تقدم التنبيه عليه فالشارح عكس الترتيب الخارجى والذي دعاه الى ذلك قول المصنف الى غروب الشمس أى الى قرب غروبها كما مر **(قوله وهو من مصير الظل مثلين)** أى غير ظل الاستواء وظاهره أن وقت الجواز بلا كراهة ابتداؤه من مصير الظل مثلين مع أنه يدخل من أول الوقت كما تقدم ولعل مراده أنه

على ظل المثل والعصر
خسة أوقات أحدها وقت
الفضيلة وهو فعلها أول
الوقت والثاني وقت
الاختيار وأشار له بقوله
(وأخره في الاختيار الى
ظل المثلين) والثالث وقت
الجواز وأشار له بقوله (وفي
الجواز الى غروب الشمس)
والرابع وقت جواز بلا
كراهة وهو من مصير الظل
مثلين

يكون منفردا من مصير الظل مثلين فلا ينافي أنه يدخل من أول الوقت لكن مع غيره (قوله الى الاصفرار) أي اصفرار الشمس كالورس وهونبت أصفر يصبغ به ولذلك قال بعضهم منع البقاء تغلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى وطلوعها حراء صافية * وغروبها اصفرار كالورس

(قوله والخامس وقت تحريم) أي وقت يحرم التأخير اليه فاندفع استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بوقت الحرمة مع أن إيقاع الصلاة فيه واجب لحرمة إخراجها عن وقتها ووجه اندفاعه أن الأضافة لادنى ملازمة مع أن هذا معنى مشهور مطروق فكان هذا المستشكل لم يفهم معنى الأضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وهو موجود ههنا فبين هذا الوقت والحرمة ملازمة لحرمة التأخير اليه (قوله وهو تأخيرها الخ) كان الأولى أن يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسهل لأن التأخير ليس هو وقت التحريم بل هو الذي يحرم كما لا يخفى ففيه تسمية (قوله الى أن يبقى من الوقت ما لا يسهل) وفي بعض النسخ الى أن لا يبقى من الوقت ما يسهل والمعنى واحد لكن الأولى أظهر (قوله والمغرب) هو في الأصل اسم لزمان الغروب ثم سميت به الصلاة المخصوصة لفعليها عقبه فالعلاقة المجاورة وبذلك تعلم ردمع بعضهم أن يقول نويت أصلي المغرب مثلا لانه اسم للزمان والزمان لا يصلي ووجه الرد أنه صار اسمها للصلاة المخصوصة ويكره تسمية المغرب عشاء ولومع الوصف بالأولى لو ردد النهي عنها ثم لا يكره مع التغليب كأن يقال العشاء في المغرب والعشاء خلاف الشيع الاسلام وقيل التسمية بذلك خلاف الأولى والمعتمد الأول (قوله أي صلاتها) فيه ما تقدم (قوله وسميت بذلك) أي وسميت الصلاة بلفظ المغرب (قوله لفعليها وقت الغروب) أي عقب وقت الغروب لانها لا يدخل وقتها الا عقب وقت الغروب فالعلاقة المجاورة كما مر لا الحالية والمحلية خلافا لبعضهم (قوله ووقتها واحد) أي لا تعدد فيه فليس فيه وقت فضيلة ولا وقت اختيار ولا وقت جواز وهكذا لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد لكن هذا امر جرح والراجح أن وقتها ليس بواحد بل لها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معا وتخرج معا ويدخل بعدها الجواز بكرة مراعاة للقول بخروج الوقت وان كان ضعيفا الى أن يبقى من الوقت ما يسهل وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فان زدت وقت الادراك كانت ثمانية وأما وقت القضاء فضعيف كما مر غير مرة (قوله وهو غروب الشمس) أي عقب وقت غروب الشمس فهو على تقدير مضافين والمراد الغروب التام كما أشار اليه الشارح بقوله أي بجميع قرصها فالغرب بعضهم فقط لم يدخل وقت المغرب الحاقا غير الظاهر بالظاهر فكان أن الكل ظاهر ولو غربت الشمس على شخص في بلد فصل الى المغرب فيه ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما نقله الرملي عن إقناء والده (قوله أي بجميع قرصها) أي ويحصل غروبها بغروب جميع قرصها كما قاله الشبرا ملي (قوله ولا يضرب بقاء شعاع بعده) أي بعد الغروب وفي نسخة بعدها أي بعد الشمس أي بعد غروبها فهذه النسخة على تقدير مضاف لكن لا بد من زوال الشعاع من رؤس الجبال والحيطان وأقبال الظلام من

الى الاصفرار والخامس
وقت تحريم وهو تأخيرها
الى أن يبقى من الوقت ما لا
يسهل (والمغرب) أي
صلاتها وسميت بذلك لفعليها
وقت الغروب (ووقتها
واحد وهو غروب الشمس)
أي بجميع قرصها ولا يضرب
ببقاء شعاع بعده

المشرق لان ذلك علامة الغروب هذا ان كان هناك جبال أو حيطان والافيكفى تكمل سقوط
القرص فقط (قوله وبمقدار الخ) خبر ثان عن قوله وهو الباء زائدة وبصم أنها أصلية
وتكون متعلقة بمحذوف والتقدير ويمتد بمقدار الخ كما قدره الشيخ الخطيب ولا يخفى أن
المراد اعتبار وقت هذه المذكورات وان لم يفعلها الشخص أو فعل منها شيئاً قبل الوقت أو لم
يحتاج لها أو لم تطلب منه كاذان المرأة ويعتبر أيضاً مقدار طلب الماء واجتهاد في قبله وقضاء حاجة
وأكل وشرب لما في الصحيحين اذا قدم العشاء فابذوا به قبل صلاة المغرب ولا تعجلوا على
عشاءكم وهو محمول على الشيع الشري وهو بقدر الثلث ولا يكفيه لقيمت يكسر بها حدة
الجوع كما صوبه في التنقيح وغيره خلافاً لما في الشرحين والروضة وعلى كل فلا يعتبر الشيع
الرائد على الشري لان هذا مذموم ولذلك قال بعض السلف أتمسحونه عشاءكم الخبيث انما
كان أكلهم لقيمت وقد ورد حسب ابن آدم لقيمت يتمن صلبه فان كان ولا بد ثلثاً الطعام
وثلثاً الشراب وثلثاً لنفسه وورد ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط
المعتدل من الناس على المعتدل لامن فعل نفسه خلافاً للفقهاء والازم أن يخرج الوقت في حق
بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره (قوله ما يؤذن) أي التأذين فغلب صدرية ولو قال بمقدار
الاذان لكان أولى لان كلامه لا يشمل الاثنى لانها لا تؤذن فان شرط الاذان المذكورة (قوله
الشخص) يدل من الضمير الفاعل أو على تقدير أي ووجد التصريح بها في بعض النسخ فلا رد
أنه يلزم على كلامه أن المصنف حذف الفاعل (قوله ويؤذن أو يتيمم) أي أو يجمع بينهما فأن
مانعة خلوت تجوز الجمع ولو قال ويظهر لكان أولى ليشمل الغسل والتيمم وإزالة التنجاسة التي تزول
عن قرب والافتقار ليزول طعم التنجاسة مثلاً بالاحت والقرص والاستعانة عليه بنحو صابون
واشنان وربما يستغرق ذلك وقت المغرب (قوله ويسترا العورة) لو قال ويلبس الثياب لكان
أولى ليشمل ما يسترا برئده وما يلبسه ولو لتجمل فيشمل التعمم والتقمص لانه مستحب للصلاة
قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد (قوله ويقيم الصلاة) أي بشد ذلك وان صلى بغير
إقامة كما تقدمت الإشارة اليه (قوله ويصلي خمس ركعات) المراد بها المغرب وستتها البعدية
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه يسن لها ركعتان قبلها وهو
ما رجحه النووي (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط مع أنه لا بد منه اذ لا يصح أن وقت المغرب
هو غروب الشمس فقط (قوله فان انقضى المقدار المذكور) أي في قوله وبمقدار ما يؤذن الخ
مع ما اعتبرناه زيادة عليه فيما سبق (قوله خرج وقتها) أي وصارت حينئذ قضاء وان لم يدخل
وقت العشاء لا يقال يلزم على ذلك امتناع جمع التقديم لان وقت الاولى التي هي المغرب حيث
كان محصوراً فيما ذكر لا يسع الثانية التي هي العشاء وشرط جمع التقديم وقوع الصلاتين في
وقت الاولى لانا نقول لا يلزم ذلك لان الشروط قد تكون مجتمعة قبل الوقت فيسبغ وقت الاولى
حينئذ الصلاتين فان فرض ضيقه عنهما الاشتغال بالاسباب امتنع الجمع لقوات شرطه (قوله
وهذا هو القول الجديد) لكنه ضعيف (قوله والقديم) هو المعتمد فهذا من المسائل التي يفتي
بها من المذهب القديم بل هذا قول جديد لان الشافعي رضى الله عنه علق القول به في الاملاء
وهو من كتبه الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث به في مسلم وقت المغرب ما لم يغيب

(وبمقدار ما يؤذن) الشخص
(ويؤذن أو يتيمم ويسترا
العورة ويقيم الصلاة ويصلي
خمس ركعات) وقوله
وبمقدار الخ ساقط في بعض
نسخ المتن فان انقضى
المقدار المذكور خرج
وقتها وهذا هو القول
الجديد والقديم

الشفق وهو أصح من حديث جبريل السابق على أنه يمكن جملة على الوقت اختار وهو أول الوقت الذي هو وقت الفضيلة ووقت الجواز بلا كراهة وأما وقت الجواز بكره فلا تعرض له فيه (قوله ورجحه النووي) وهو كذلك (قوله أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الاحرم) أي إلى تمام غيبه وذكر الاحرم للإيضاح لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق أما الاصفر والابيض فلا يمتد وقتها إلى مغيبهما وما ذكره هو جملة الوقت وتقدم أن لها سبعة أوقات كالعصر (قوله والعشاء) لم يقل أي صلاتها كما في نظائره لانه اهمت بضبطها مع بيان معناها اللغوي حيث قال بكسر العين الخ احترازاً من العشاء بفتحها وبكسر تسمية العشاء عتبة لورود النهي عنها وبكسر نوم قبلها ولوقبل دخول وقتها بخلاف غيرها فإنه لا يكبره النوم قبله الا بعد دخول وقته ومحل الكراهة بعد دخول الوقت ان وثق بيقظة نفسه قبل خروج الوقت بما يسهها والاحرم وحديث بعدها اذا كان مبأخاً في ذاته فان كان مكروهاً اشتدت كراهته وان كان محرماً كالحكايات الكاذبة قصة عنقروا الدهمة انضم إلى الحرمة الكراهة فان كان في خير كؤايسة ضيف تطلب مؤانسته بخلاف الفاسق ومؤانسة الزوجة ومطالعة علم ونحو ذلك كان سنة لحديث عمران بن حصين كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحدثنا عاتمة ليلته عن بني اسرائيل (قوله اسم لاول الظلام) ظاهره أنه اسم لاول الظلام فقط وفسره الهشي بقوله أي اسم للظلام من أول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام (قوله وسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ العشاء وقوله لفعلها فيه أي لفعل الصلاة في أول الظلام أي في وقته فالعلاقة الحسية والحلية (قوله وأول وقتها اذا غاب الشفق) أي عقب وقت غيبوبته فلا يدخل الا بعد ذلك ففي كلامه تسمح وقوله الاحرم للإيضاح كما تقدم لانصراف اللفظ إليه عند الإطلاق قال الاسنوي ولذلك لم يقع التعرض له في أكثر الاحاديث والاولى الصبر حتى يغيب الشفق الاصفر والابيض خروجا من الخلاف (قوله وأما البلاد الخ) أي هذا في البلد الذي يغيب فيه الشفق فهو متقابل لمحدوف تقديره ما سبق (قوله الذي لا يغيب فيه الشفق) أي حتى يطلع الفجر فيغيب حينئذ ومثل ذلك البلد الذي لا شفق له أصلاً والمراد الشفق الاحرم لما علمت من أنه المراد عند الإطلاق ويلزم من عدم غيبوبة عدم غيبوبة الاصفر والابيض بل هما غير وجودين وبذلك تعلم ما في قول الهشي أي مطلق الشفق وأما البلاد الذي لا يسيل له كأن طلع الفجر مع غروب الشمس فيجب على أهله قضاء كل من المغرب والعشاء على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين وأما في الصوم فيقتدرهم بمقدار كلهم وشربهم بالضرورة (قوله فوق وقت العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب الخ) أي عقب أن يمضي بعد الغروب الخ لأن وقت العشاء لا يدخل الا عقب ذلك وظاهره أنهم يصبرون حتى يمضي زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم بالفعل وليس مراد الا أنه ربما استغرق ليلهم كما به عليه في الخادم بل المراد أنه يعتبر بالنسبة مثاله اذا كان ليل أهل مصر غائبين درجة ويغيب شفقهم بعد عشرين درجة فنسبة ذلك ليلهم وبعده وكان ليل أهل بولاق عشرين درجة فاذا مضى وبعده فقد دخل وقت عشاءهم فالقصد بذلك بيان ابتداء وقت العشاء لا بيان وقت المغرب بدليل صدر العبارة وهو قوله فوق وقت العشاء في حق أهله الخ فاندفع قول الهشي تبعاً للتقليد لا يتخفى ما في هذه

ورجحه النووي أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الاحرم (والعشاء) بكسر العين ومد اسم لاول الظلام وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها اذا غاب الشفق الاحرم) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق وقت العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم

العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصود لأن المقصود أن يجعل لهؤلاء وقت عشاء من ليّهم بنسبة وقت العشاء من ليّس أو ذلك مثاله إذا كان ليّس هؤلاء فيمابين غروب الشمس وطلوعها عشرين درجة وليّس أو ثلث فيمابين ذلك ثلاثين درجة منها وقت العشاء فيمابين مغيب الشفق وطلوع الفجر عشر درجات فهي ثلث ليّهم فيكون وقت عشاء هؤلاء ثلث ليّهم الاوسط فتأمل فانه مما يعرض عليه بالواجد أما عدم الاستقامة في حيث الاخبار وقد علمت صحته بقولنا عقب أن يمضي الخ وأما عدم الدلالة على المقصود في حيث كون المقصود بيان وقت العشاء مع أن عبارته مبيّنة لوقت المغرب وقد علمت أن الشارح لم يقصد بيان وقت المغرب بالذات بل بيان آخر وقته ليّعلم ابتداء وقت العشاء الذي الكلام فيه فتأمل (قوله ولها وقتان) أي اجمالاً فلا ينافي أن لها سبعة أوقات تنصيلاً كالعصر والمغرب وقت فضيلة بمقدار ما يسعها وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى ثلث الليل ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز بكرهه وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والباقي قدر التكبير فأكثر ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجتمع مع جمع تقديم فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرق الموانع بعد أن يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية وأما وقت القضاء فقد تقدم ضعفه مراراً (قوله أحدهما اختيار) أي أحد الوقتين وقت اختيار (قوله وأشار له) أي لوقت الاختيار وقوله بقوله أي المصنف (قوله وآخره) أي آخر وقت الاختيار وقوله بتدقيق الاختيار إلى ثلث الليل أشار بذلك إلى أن قوله إلى ثلث الليل متعلق بمحذوف تقديره بمقدار وفيه أن الذي يمتد إلى ذلك وقت الاختيار لا آخره لانه الجزء الأخير لا يمتد ادفيه والمراد إلى تمام ثلث الليل ولا يخفى أنه اندرج في ذلك وقت النصيلة وهو أول الوقت لكن ينتهي وقت النصيلة ويستمر بعده وقت الاختيار إلى ما ذكر (قوله والثاني جواز) أي والثاني من الوقتين وقت جواز (قوله وأشار له) أي لوقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) مثل ذلك وقت الجواز بشميه وهما وقت الجواز بلا كراهة وهو يستمر إلى الفجر الأول ووقت الجواز بكرهه وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت الحرمة ثم وقت الضرورة ففيه تسمع والفجر من الانفجار يسمى بذلك لان انفجار الضوء وظهوره (قوله أي الصادق) أي في دلالة على وجود النهار وأما الأول فهو كاذب في ذلك ونسبة الصدق والكذب إليهما مجاز عني والافا لصادق والكاذب انما هو المخبر بوجود النهار بسببهما فإذا أخبر بذلك بسبب الفجر الثاني فقد صدق وان أخبر به بسبب الفجر الأول فقد كذب (قوله وهو) أي الفجر الصادق وقوله المنتشر ضوءه أي المنسحق نوره وقوله معتزضاً بالافق أي حال كونه معتزضاً بشاحبة السماء فيمابين الجنوب والشمال من جهة المشرق (قوله أما الفجر الكاذب) مقابل للفجر الصادق وقوله فيقطع قبل ذلك وما أحسن قول بعضهم

ولها وقتان أحدهما اختيار
وأشار له بقوله (آخره)
يمتد في الاختيار إلى ثلث
الليل) والثاني جواز وأشار
له بقوله (وفي الجواز إلى
طلوع الفجر الثاني) أي
الصادق وهو المنتشر ضوءه
معتزضاً بالافق أما الفجر
الكاذب فيقطع قبل ذلك

وكاذب الفجر يمد وقبل صادق * وأول الغيث قطرتي نسكب
فمثل ذلك ودالعاشقين هوى * بالمرح يمد وبالادمان يلتهم

وقوله لامعترضاً بل مستطيلاً أي ممتد إلى جهة العلوكذب السرطان بكسر السين وهو الذئب وهو المسمى عند علماء الهيئة بالجمرة يفتح الميم والجيم وهي نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق وقوله ذاهباً في السماء أي إلى جهة العلوك وهذا كالتفسير لقوله مستطيلاً (قوله ثم يزول وتعقبه ظلمة) أي غالباً وقد يصل الفجر الصادق بالكاذب (قوله ولا يتعلق به حكم) أي تحريمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وحرمة الاصل والشرب في الصوم ونحو ذلك (قوله وذكر الشيخ أبو حامد) أي الغزالي (قوله ان للعشاء وقت كراهة) أي وقت جواز بكرة كراهة للتأخير اليه وقد علمت أن كلام المصنف يشمله (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وفيه تسليح لأنه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو بعد الفجر الأول حتى يتيقن من الوقت ما يسعها (قوله والصبح) بضم الصاد وكسرها تقول العرب وجه صبيح لما فيه من بياض وحرارة وأول النهار يجمع بياضاً في ابتدائه وحرارة في انتهائه فلذلك سموه صبحاً ولا يكره تسميته غداة لكنهم اختلفوا في الأولى ويسمى فجرًا كما يسمى صبحاً المجيء الكتاب والسنة بذلك (قوله أي صلاته) أي صلاة هي هو فالاضافة للبيان كما ترى نظائره (قوله وهو لغة أول النهار) أي لا شمله على بياض وحرارة كما مر (قوله وسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (قوله لفعلها في أوله) أي في أول النهار لاني أول الأول فالضمير عائذ على النهار لاني الأول ولو قال لفعلها فيه لكان أظهر وعلم من ذلك أن العلاقة الحالية والمحلية (قوله ولها) كالعصر خمسة أوقات وزادوا سادساً وهو وقت الضرورة فلها ستة أوقات كما أن الظهر لها ستة أوقات لكن الظهر لها ستة أوقات لأنه ليس لها وقت جواز بكرة كراهة مع كونها لها وقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع والصبح لها ستة أوقات لأنه ليس لها وقت عذر مع كونها لها وقت جواز بكرة كراهة وأما العصر والمغرب والعشاء فلكل منهما سبعة أوقات بقطع النظر عن زيادة وقت الادراك ووقت القضاء (قوله أحدها) أي الاوقات الخمسة (قوله أول الوقت) أي بمقدار ما يسعها وما يتعلق بها كما مر في المغرب (قوله وذكره) الأولى وذكرهما أي الوقتين فإنه ذكر الأول بقوله وأول وقتها طلوع الفجر وذكر الثاني بقوله وآخره في الاختيار إلى الاسفار ويجاب بأن الضمير راجع للمذكور من الوقتين (قوله في قوله) أي المصنف (قوله وأول وقتها طلوع الفجر) أي عقب وقت طلوع الفجر فهو على تقدير مضافين والمراد طلوع بعضه فيدخل وقت الصبح بطلوع بعض الفجر (قوله الثاني) وهو الصادق بخلاف الأول وهو الكاذب كما مر قريباً (قوله وآخره) أي آخر وقت الصبح وقوله في الاختيار أي حال كونه منسوباً إلى الاختيار وقوله إلى الاسفار أي ينتهي إلى الاسفار بكسر الهجمة يقال أسفر الصبح أي أضاء كما قاله الجوهري ولذلك قال الشارح وهو الاضاءة ويقال أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفتها وأظهرته (قوله والثالث وقت الجواز) أي بكرة كراهة لأنه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الأولى العكس لأن وقت الجواز بلا كراهة هو الثالث لسبقه في الوجود ووقت الجواز بكرة كراهة هو الرابع لأنها في الوجود كما تقدم نظيره في العصر (قوله وأشار له) أي لوقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله وفي الجواز) كلام المصنف مجمل لأنه صادق بالجواز بلا كراهة وبالجواز بكرة كراهة لكن الشارح حمله على

لامعترضاً بل مستطيلاً
 ذاهباً في السماء ثم يزول
 وتعقبه ظلمة ولا يتعلق به
 حكم وذكر الشيخ أبو حامد
 أن للعشاء وقت كراهة
 وهو ما بين الفجرين
 (والصبح) أي صلاته وهو
 لغة أول النهار وسميت
 الصلاة بذلك لفعلها في أوله
 ولها كالعصر خمسة أوقات
 أحدها وقت الفضيلة وهو
 أول الوقت والثاني وقت
 الاختيار وذكره في قوله
 (وأول وقتها طلوع الفجر
 الثاني وآخره في الاختيار
 إلى الاسفار) وهو الاضاءة
 والثالث وقت الجواز
 وأشار له بقوله (وفي
 الجواز) أي بكرة كراهة

الجواز بكرة واحدة والذي حمله على ذلك قوله الى طلوع الشمس أى الى قرب طلوعها كما سبأني
 (قوله الى طلوع الشمس) فيه تسريح لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى أن
 يقول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ويجاب بأنه على تقدير مضاف أى الى قرب طلوع الشمس
 بحيث يبقى من الوقت ما يسعها والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها الحاقا لما لم يظهر عما ظهر
 فكان الكل ظاهر ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع
 بعض الشمس قياسا لخروجه على دخوله وخروج بقولنا هنا الايمان والتعاليق فان حلف أن
 الشمس لم تطلع فلا بحث الا اذا طلعت كلها واذا قال لعبد ان طلعت الشمس فأتى حر لم يعق
 الا بطلوع جميعها (قوله والرابع جواز بلا كراهة) أى وقت جواز بلا كراهة وقوله الى طلوع
 الحرمة أى يستمر الى ظهور الحرمة التي تظهر قبل الشمس وابتدأه من أول الوقت كوقت
 الفضيلة ووقت الاختيار فتدخل الثلاثة معا وتخرج متعاقبة كما مر في العصر (قوله
 والخامس وقت تحرير) أى من حيث التأخير اليه كما تقدمت الإشارة اليه (قوله وهو تأخيرها
 الخ) كان الاولى أن يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها كما مر

(فصل) أى في بيان صفات من تجب عليه الصلاة وبيان النوافل فهذا الفصل معقود
 لشئين (قوله وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) ويزاد عليها ثلاثة أشياء أيضا الاول
 النقاء من الحيض والنفاس فلا تجب على حائض ونفساء ولا قضاء عليه ما بل ولا يندب لهما
 لكن يصح وينعقد نفلا لاثواب فيه على ما عتقده الرملي ولا يصح عند الشيخ الخطيب لأن
 الاصل في العبادة اذ لم تطلب عدم الصحة والثاني سلامة الخواص فلا تجب على من خلق أعمى
 أصم ولونا طفا وكذا من طرأ له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ
 ولوردت اليه حواسه لم يجب عليه القضاء والثالث بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان
 نشأ في شاطئ جبل فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير
 مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء لانه مقصر في ترك ما حقه أن يعلم في الجملة فتحصل أن
 شرائط الوجوب ستة (قوله أحدها) أى الأشياء الثلاثة (قوله الاسلام) أى ولو فيما مضى
 فشمع الاسلام من ارتد وانما عدوا الاسلام من شروط الوجوب ولم يعدوه من شروط الصحة مع
 أنه شرط لها لأن الوجوب سابق على الفعل فضلا عن الصحة (قوله فلا تجب الصلاة الخ)
 تفرع على المفهوم والمنقضي انما هو وجوب المطالبة منابها في الدنيا فلا يثاب في أنها تجب عليه
 وجوب عقاب عليها في الدار الآخرة عقابا زائدا على عقاب الكفار لانه مكلف بفروع
 الشريعة (قوله على الكافر الاصل) يخرج به المرتد كما سيذكره الشارح بقوله وأما المرتد
 الخ (قوله ولا يجب عليه قضاؤها اذا أسلم) تخفيفا عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا
 ان ينهوا ويغفر لهم ما قد سلف وهذا نفي لوجوب القضاء وما قبله نفي لوجوب الاداء وكلاهما لا يجب
 قضاؤها الا يسئل بل ولا ينعقد على معتد الرملي وجزم غيره بالانقضاء واستوجهه ابن قاسم وعلى
 الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بأنهما أهل للعبادة في الجملة (قوله وأما المرتد الخ)
 مقابل لقوله الكافر الاصل وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير دين الاسلام الى دين آخر بل
 حكمه حكم الكافر الاصل فلا تجب عليه الصلاة أداء ولا قضاء اذا أسلم (قوله فتجب عليه

الى طلوع الشمس والرابع
 جواز بلا كراهة الى طلوع
 الحرمة والخامس وقت تحرير
 وهو تأخيرها الى أن يبقى
 من الوقت ما لا يسعها

(فصل)

وشرائط وجوب الصلاة
 ثلاثة أشياء أحدها
 (الاسلام) فلا تجب الصلاة
 على الكافر الاصل ولا
 يجب عليه قضاؤها اذا
 أسلم وأما المرتد فتجب عليه

الصلاة) أى أدائها لكن ليس المراد أنه يطالب بها مع الردة بل يقال له أسلم وصل وانما طوبى
 به لأنه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود حتى لا آدمى فإنه يلزمه بالاقترابه ولا يسقط عنه
 بالجود (قوله وقضاؤها ان عاد الى الاسلام) تغليظا عليه ولوارثته من جن ولو من غير تعدى قضى
 زمن الجنون الواقع فيها حيث لم يحكم بالاسلام تبعا فلو أسلم الاب في حال جنون ابنه الواقع في
 زمن ردة لم يقض من حين الحكم بالاسلام حيث لم يكن متعذرا بخلاف ما لو ارتدت ثم حاضت
 أو نfst فانها لا تقضى زمن الحيض أو النفاس الواقع في الردة والفرق أن إسقاط الصلاة
 عن الجنون رخصة لأنه انتقل من وجوب الفعل الى جوار الترتك والمرتد ليس من أهل الرخص
 لأن الرخص لا تنطبق بالمعاصي وعن نحو الحائض عزيمة لانها انتقلت من وجوب الفعل الى
 وجوب الترتك ولا يشكل على هذا أن كل الميتة للمضطر رخصة مع أنه انتقل من وجوب
 ترك الاكل الى وجوب فعله لأن الاكل وان كان واجبا تعميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة
 فلا تعميل اليه النفس غالباً وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة نسب فيه الى السهو
 وأجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو أولى من
 نسبته الى السهو (قوله والثاني البلوغ) أى بالسنة أو بالاحتلام أو بالحيض فلا فرق بين
 الذكر والأنثى والخفنى (قوله فلا تجب على صبي وصبيته) تفرع على المفهوم ولا قضاء عليها ما
 بعد البلوغ نعم يندب قضاء ما فاتهم ما زمن التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاؤه ولو بلغ الصبي في
 أثناء الصلاة بالسنة أو بالاحتلام بأن أحسن ينزل المني في القصة فربط ذكره بجائز وجب
 عليه انتمامها كما لو بلغ وهو صائم فإنه يجب عليه انتمامه حيث كان من رمضان ووقوع
 أوهاً فلا يمنع من وقوع آخرها واجبا وأجزائه ولو جعة ولو بلغ بعد فعلها أجزائه أيضاً فلا
 يجب عليه اعادة بخلاف الحج فيجب عليه اعادة لأنه وجوبه في العمر مرة فاستترط وقوعه
 في حال الكمال بخلاف الصلاة (قوله لكن يؤمران بها) أى بالصلاة ومثلها ما توقف عليه
 صكوضه ونحوه ويجب الامر على أصولهما المذكور والانات على سبيل فرض الكفاية
 وللمعلم أيضاً الامر لا الضرب الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب
 الا باذن الولي وان كان له النرب للشوزلانه يتعلق بحقه هو بخلاف حق الله تعالى والوصي
 والقيم والمقتط ومالك الرقيق في معنى الاب وكذا الوديق والمستعير للعبد ونحوهما كالموقوف
 عليه ولا يقتصر على مجرد الصيغة بل لا بد معه من التهديد كان يقول له صل والاضربك وشرائع
 الدين الظاهرة نحو الصوم لمن أطاقه والسؤال كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك
 التمرين على العبادة ليعتادها فلا يتر كها ان شاء الله تعالى واعلم أنه يجب على الآباء والامهات
 على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الشرائع وموئنة تعليمهم في
 أموالهم ان كان لهم مال فان لم يكن ففي مال آباءهم فان لم يكن ففي مال أمهاتهم فان لم يكن
 ففي بيت المال فان لم يكن فعلى أغنياء المسلمين (قوله بعد سبع سنين) أى بعد انتمامها اتفاقاً
 حتى لو حصل التمييز قبل استكمال السبع لم يجب الامر لكن يستحب حينئذ كإهاهم مقتضى كلام
 المجموع وقال في الكفاية انه المشهور وروى مع وجهاً أنه يكفي التمييز وحده في وجوب الامر
 (قوله ان حصل التمييز بها) أى معها فالبايع معي وأحسن ما قيل في حد التمييز أن يصير الصبي

الصلاة وقضاؤها ان عاد
 الى الاسلام (و) الثاني
 (البلوغ) فلا تجب على
 صبي وصبيته لكن
 يؤمران بها بعد سبع
 سنين ان حصل التمييز بها

ومثله الصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستقي وحده وقيل بان يعرف بيمنه من
 شماله كما في رواية أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل متى يصلي الصبي قال اذا عرف
 شماله من يمينه وقيل بان يفهم الخطأ ويرد الجواب وقيل بان يعرف ما يضربه وما ينفعه
(قوله والافبعد التميز) أى وان لم يحصل التميز بالسبع بأن تأخر عن السبع فلا يؤمر ان قبله
 ولو بعد السبع بل بعد التميز لان غير المميز لا تصح عبادته فكيف يؤمر بها **(قوله)** ويضربان على
 تركهما أى وجوباً فيجب الضرب على الولي أبا كان أو جداً أو نحوهما مما مر وهو ضرب ناديب
 للتمرين لا ضرب عقوبة قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثاً وكذا المعلم فيسن له أن لا يتجاوز
 الثلاث لقوله صلى الله عليه وسلم لمرداس المعلم للاطفال اياك وأن تضرب فوق الثلاث فانك
 ان ضربت فوقها اقتص الله منك وهذا ضعيف كما به عليه الاسنوى في المنبوع وان اقتضاه
 حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان ثلاث مرات والمعتمد أن يكون بقدر
 الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط أن يكون غير مبرح حتى لو لم يقدر المبرح تركه على
 المعتمد خلافاً للملقني ولوثاق الولد بالضرب ولومعتاد اضغته الضارب لانه مشروط بسلامة
 العاقبة ولانه يتأتى تأديبه بالكلام وبهذا فارق ما لو استأجر دابة وضربها الضرب المعتاد
 فانت حيت لا يضمن **(قوله)** بعد كمال عشرين سنين هكذا قال الشيخ ابن حجر وهو ظاهر كلامهم
 لكن قال الصمري انه يضرب في أثناء العاشرة يعني بعد تمام التسع وصححه الاسنوى وجرم به
 ابن المقرئ وهو الذي اعتمده الرملي كالحطيب لانه مظنة البلوغ **(قوله والنالت العقل)**
 وتندم أنه يزد عليه النقام من الحيض والنفاس وسلامة الحواس وبلوغ الدعوة فتنبه **(قوله)**
 فلا تجب على مجنون) تفرع على المنهوم ومثل المجنون المغيب عليه والسكران ولا قضاء عليهم
 اذا أقاوا فلا يجيب عليهم لكن يستحب على المعتمد لكن محل ذلك ان لم يوجد منهم تعد فان
 وجد منهم تعد بشئ من ذلك وجب القضاء ولو سكر بعد وقال أهل الخبرة ان مدة السكر شهر
 مثلاً من جن بالاعتد واستمر مجنوناً بعد الشهر قضى مدة سكره لا مدة جنونه بعد ما يختلف من
 ارتد ثم جن فانه يقضى مدة جنونه مع ما قبلها تغليظاً عليه لان من جن في ردة مرتد في جنونه
 حكاه من جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه حكاه **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره ساقط
 في بعض نسخ المتن **(قوله وهو)** أى ما ذكر من الثلاثة المذكورة لكن يرد عليه أن الكافر
 مكلف بفروع الشريعة فالاحسن أن يقال أى ما ذكر من الآخرين وهما البلوغ والعقل
 ويجاب بأن المراد التكليف المتفق عليه أو التكليف الذي يظهر أثره في الدنيا بالمطالبة فيها
(قوله حد التكليف) أى ضابطه ومداره ولا يرد أن الحائض غير مكلفة بالصلاة ونحوها لانها
 مكلفة بغيرها مما لا يتوقف على الطهارة من العبادات كاداء الزكاة مثلاً والتكليف الزام
 ما فيه كلفة **(قوله والصلوات المسنونات)** وفي بعض النسخ والصلوة المسنونة وبشكل على هذه
 النسخة الاخبار بقوله خمس فان فيه الاخبار بالجمع عن المفرد ويجاب بأن آل الجفس كما يدل
 عليه النسخة الاولى ويرد على كل من النسختين أن الصلاة المسنونة كثيرة لا تنحصر في الخمس
 ويجاب بأن المراد الصلاة المسنونة التي تشبه الفرائض بتأكدها وطلب الجماعة فيها وزيادة
 فضلها على غيرها واستقلالها بدليل افراد السنن التابعة للفرائض بعد ذلك وذكره أن النوافل

والافبعد التميز ويضربان
 على تركها بعد كمال عشرين
 سنين (النالت العقل)
 فلا تجب على مجنون وقوله
 (وهو حد التكليف) ساقط
 في بعض نسخ المتن (والصلوات
 المسنونات)

المؤكدة ثلاثة فتحصل لأنه جعل صلاة النفل ثلاثة أقسام فذكر القسم الأول بقوله والصلوات
المسنونات الخ وذكر القسم الثاني بقوله والسنن التابعة للفرائض الخ وذكر القسم الثالث
بقوله وثلاث نوافل مؤكدة الخ (قوله خمس) وأفضلها صلاة عيد الاضحى ثم صلاة عيد الفطر
ثم صلاة كسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء وسيأتي الكلام عليها تفصيلا
في أبوابها (قوله أي صلاة عيد الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف العبدان على تقدير
مضاف وكذا يقال فيما بعده (قوله وعيد الاضحى) كان الأولى للشارح أن يقدمه لأنه أفضل
من عيد الفطر كما علمت (قوله والكسوفان) فيه تغليب الكسوف على الخسوف كما أشار
إليه الشارح بقوله أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (قوله والاستسقاء) أي
طاب السقيا (قوله والسنن الخ) ظاهر كلام المصنف أن السنن مبتدأ خبره سبعة عشر
لكن الشارح جعل سبعة عشر خبرا لمبتدأ حذف حيث قال وهي سبعة عشر فكانت
جعل قوله والسنن معطوفا على قوله خمس وجعل الجملة من المبتدأ المهذوف وخبره الذي
هو سبعة عشر مستأنفة (قوله التابعة للفرائض) أي في المشروعية فيشمل القلبية والبعدية
فهو تابعة لها في الطلب - ضرا وسفرا والحكمة في مشروعيتهما في حق الانبياء - كثرة
الاجر والثواب وفي حق غيرهم تكميل ما نقص من الفرائض بنقص خشوع ونحوه كسدر
قراءة فلا تقوم مقام الفرض وقول النووي إذا لم يكن فيم فعله نقص لكنه ترك فرضا يقام له
كل سبعين ركعة من البدل مقام ركعة من الفرض اعتبارا بفضل عليه وكالصلاة
غيرها نحو الصوم (قوله ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبية) علم من ذلك أن السنة الراتبية
هي السنن التابعة للفرائض وعليه فلا يدخل نحو الضحى لانها ليست تابعة للفرائض وقيل
هي ماله وقت وعليه فيدخل نحو الضحى لانها موقتا (قوله وهي سبعة عشر) انما يظهر
على النسخة التي فيها وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهم فتكون اثنتان منهم سنة العشاء
وتكون الواحدة وترًا وأما على النسخة التي فيها وثلاث بعد سنة العشاء يوتر بواحدة منهم فهي
تسعة عشر لانه علم منه أن للعشاء سنة فكانت له ركعتان بعد العشاء وثلاث بعدهما فتكون
الثلاثة وترًا ومعنى قوله يوتر بواحدة منهم يفصلها جلالا للوتر على معناه اللغوي لأن يجاب بأن
لفظ سنة مقحم أي زائد على كل فكان الأولى عدم عد الوتر من السنن التابعة للفرائض لانه ليس
منها دليل عدم صحة اصافته اليها الا لا يصح أن يقول فيه نويت أصلي سنة العشاء مثلا وان توقف
فعله على فعل العشاء وبعضهم جعله منها نظرا لذلك التوقف وعليه يمتشي كلام المصنف لكنه
لم يستوف السنن التابعة للفرائض وبالجملة فكان الأولى أن يجعلها اثنتين وعشرين ركعة عشرة
مؤكدة واثناعشرة غير مؤكدة بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل
العشاء واسقاط الوتر لانه ليس من التابع للفرائض كما علمت (قوله ركعتا الفجر) انما قدمهما
لانهما أفضل الرواتب بعد الوتر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
وما فيها وبعدهما بقية الرواتب المؤكدة ثم غير المؤكدة وله في بينهما عشر كفييات فينوي
بهما سنة الفجر أو ركعتي الفجر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة
أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة

خمس العبدان أي صلاة
عيد الفطر وعيد الاضحى
(والكسوفان) أي صلاة
كسوف الشمس وخسوف
القمر (والاستسقاء) أي
صلاته (والسنن التابعة
للفرائض) ويعبر عنها أيضا
بالسنة الراتبية وهي (سبعة
عشر ركعة ركعتا الفجر

الوسطى فيأتي بلفظ سنة في خمسة ويحذفه في خمسة ويسن تخفيفهما وإن يقرأ فيهما بآية البقرة
وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون وآية آل عمران وهي قوله تعالى قل يا أهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى قوله مسلمون وهذا هو الصواب خلافا لمن قال وهي قوله
تعالى قل آمنا بالله الى قوله مسلمون والافسوري لم يشرح وألم تر كيف والافسوري
الكافرون والاخلاص للاتباع في ذلك فلو جمع بين ما ذكر كان أولى ولا ينافي التخفيف
لان ضابطه أن لا يزيد على ما ورد ويسن أن يفصل بينهما وبين الصبح ولو قضاها بضععة والأولى
أن تكون على جنبه الايمن ويتذكر فيها بضععة القبر ولو أخرهما عن الفرض اضطلع بعد
السنة كما في حواشي الخطيب خلافا لما قاله المحشي وغيره من أنه يضطلع بينهما وبين الفرض
فالمعتمد أن الاضطلاع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها فإن لم يضطلع أي بذكر أو دعاء
غير دينوي فإن لم يأت بذلك انتقل من مكانه (قوله واربع قبل الظهر) ويسن تطويلها كما
في الاحياء وله جمع القبلية المؤكدة وغيرها باحرام واحد وسلام كذلك بتشهد أو تشهدين
والافضل أن يفصلها باحرامين وتشهدين وسلامين ولا بد من نية القبلية أو البعدية في كل صلاة
لها قبلية وبعدية كالظهر والافلا حاجة لذلك وان لم يذكر التأكيده انصرفت النية اليه (قوله
وركعتان بعدها) ويسن أن يزيد ركعتين أيضا بعدها الحديث من حافظ على أربع ركعات قبل
الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه الترمذي وصححه وله جمع البعدية المؤكدة وغيرها
باحرام واحد الى آخر ما تقدم في القبلية وله أيضا جمع القبلية والبعدية معا باحرام واحد بعد
الفرض بأن يقول نويت أصلي ثمان ركعات سنة الظهر القبلية والبعدية والجمعة كالظهر
فيما يسن لها فيسن قبلها أربع وبعدها أربع لخبر مسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل قبلها
أربعاً وبعدها أربعاً وخبر الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً
والظاهر أنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ومحل سن البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر
معهما والاقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فليصل قبيلة الجمعة ثم قبيلة الظهر ثم بعدية
ولا بعدية للجمعة حينئذ واعلم أنه يدخل وقت القبيلة بدخول وقت الفرض والبعدية بعده
ويخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض ويندب قضاؤه ما بعده لانه اذا فات نفل وقت
ندب قضاؤه وألحق به التهجد (قوله وأربع قبل العصر) أي لخبر عمر أنه صلى الله عليه وسلم
قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً رواه ابن خزيمة وحبان وصحاح وله جمعها باحرام
وسلام وفصلها باحرامين وسلامين كما مر (قوله وركعتان بعد المغرب) ويسن أن يقرأ فيهما
بسورتي الكافرون والاخلاص ويسن أيضاً ركعتان خفيفتان قبل المغرب في الصبحين من
حديث أنس أن كبار الصحابة كانوا يتسددون أي يستبقون السور التي العمد لهما أي
للكركعتين اذا أذن المغرب (قوله وثلاث بعد العشاء) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى بعد
سنة العشاء والأولى هي الأولى لما يلزم على الثانية من عدم استقامة العدد ولاقتنائها
أن الثلاثة وتر وليس مراداً الآن أن يجاب كما مر بأن لفظ سنة مقع أي زائد ويسن ركعتان
قبل العشاء لخبرين كل أذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة (قوله يوتر بواحدة منهن)
أي ينوي بها سنة الوتر والوتر فقط (قوله والواحدة هي أقل الوتر) ولا يكره الاقتصار عليها

وأربع قبل الظهر وركعتان
بعدها وأربع قبل العصر
وركعتان بعد المغرب وثلاث
بعد العشاء يوتر بواحدة
منهن والواحدة هي أقل
الوتر وأكثره إحدى عشرة
ركعة

خلافا لما في الكفاية عن أبي الطيب نعم هو خلاف الاولى وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس
ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره ولذلك قال الشارح وأكثره إحدى عشرة ركعة
ويدل على ذلك الاخبار العجيبة كخبر عائشة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في
رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلا تصح الزيادة عليها ولو نوى الوتر وأطلق فالمعتمد أنه
يجمل على الثلاث كما قال الرملي لأنه أدنى الكمال وقال ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث
وغيرها وهو ضعيف ولمن زاد على ركعة الفصل والوصل وضابط الفصل أن يفصل الركعة
الآخرة عما قبلها حتى لو صلى عشرًا بإحرام وصل الركعة الآخرة بإحرام كان ذلك فصلا وضابط
الوصل أن يصل الركعة الآخرة بما قبلها والفصل أفضل من الوصل وله في الوصل أن يشهد
في الآخرة فقط أو يشهد في الآخيرتين واقتصاره على تشهد واحد أفضل للنهي عن تشبيه الوتر
بالمغرب وليس له في الوصل غير ذلك وله في الفصل التشهد في كل ركعتين أو أكثر (قوله ووقته
بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أمدكم بمصلاة هي خير لكم من
حجر النجم وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر والمراد صلاة العشاء ولو بمجموعة مع
المغرب تقديمًا والمراد طلوع الفجر الثاني ويسن جعله آخر صلاة الليل لخبر الصححين اجعلوا
آخر صلاتكم من الليل وترًا فإن كان له تمجد آخر الوتر إلى أن يتجدد فإن أوتر ثم تمجد
لم يندب له أعادته بل لا يصح لخبر لا وتران في ليلة وفعله آخر الليل أفضل وذلك لمن وثق بيقظته
آخر الليل وأما من لم يثق بيقظته آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة فإن فعله بعد نوم
أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة فإن فعله بعد نوم
كان وترًا و تمجد (قوله فلو أوتر قبل العشاء) أي قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها وبعد
فواته وقوله لم يعتد به أي لا وتر ولا غيره بالنسبة للعمد ولا يعتد به وترامع كونه ينقطع فلا مطلقا
بالنسبة للسهم ومثله الجهل (قوله والراتب المؤكد الخ) أما غير المؤكد فانتاء عشرة ركعتان
قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء
(قوله من ذلك كاه) أي من التابع للتراث غير الوتر (قوله عشر ركعات) خبر المبتدأ الذي
هو الراتب الموصوف بالمؤكد وقوله ركعتان الخ بدل من عشر ركعات بدل مفصل من مجمل
(قوله وثلاث نوافل) مبتدأ وقوله مؤكداً خبر وأفضل هذه الثلاثة صلاة التراويح ثم صلاة
الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام بما هو أقل وجوداً من الناس (قوله
غير تابعة للتراث) أشار الشارح بذلك إلى وجه افراد هذه بالذكر كما قاله الشبرايمسلي (قوله
أحدها) أي أحد الثلاث نوافل المؤكداً (قوله صلاة الليل) أي صلاة في الليل فالإضافة
على معنى في ولو عبر بالتمجد لكان أولى وهو لغة رفع النوم بالتكليف واصطلاحاً صلاة بعد فعل
العشاء ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء كانت تلك
الصلاة تفلاً راتباً وغيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر وأفرضا قضاء أو نذرًا فقيده
بالنفل جرى على الغالب وكذلك قول الخطيب واصطلاحاً صلاة التطوع في الليل بعد النوم
كما قاله القاضي حسين ويكره ترك التمجيد لمن اعتاده بلا عذر ويسن للمتمجد القيلولة وهي النوم
قبل الزوال وعند الحديثين أنهم الراحة قبل الزوال ولو بلا نوم وهي بمنزلة السهور للصائم لقوله

ووقته بين صلاة العشاء
وطلوع الفجر فلو أوتر قبل
العشاء عمداً أو سهواً
لم يعتد به والراتب المؤكد
من ذلك كاه عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان
قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء
والثلاث نوافل مؤكداً
غير تابعة للتراث أحدها
(صلاة الليل)

صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقبول على قيام الليل وبالسجود على صيام النهار ويكره قيام ليل
يضر أما قيام ليل لا يضر فلا يكره ولو في ليل كاملة فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل
العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
أما أحياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قائلة) ذكر
بعضهم أن المتجد يشفع في أهل بيته (وحكى) أن الجنيد رأى في المنام قبيل له ما فعل الله بك
يا جنيد فقال طاحت تلك الاشارات أى هلكت ولم تنفع تلك الاشارات التي كانت يربها للناس
فلم يجد نوابها وغابت تلك العبارات أى ذهبت ولم تنفع تلك العبارات التي كانت يربها للمريدين
فلم يجد نوابها وفتيت تلك العلوم أى انعدمت ولم تنفع تلك العلوم التي كانت يربها للسلامة فلم يجد
نوابها ونفدت تلك الرسوم أى فرغت ولم تنفع تلك الرسوم التي كانت يربها للمتريدين اليأس
فلم يجد لها نواباً وما نفعنا الاركيعة كانت كرها عند السحر والناس ينام فوجدنا نواب تلك
الركيعة فالتفصود من ذلك أن هذه الامور لم يجد لها نواباً لا اقترانها برباها ونحوه الا لركيعة
المدكورة للاخلاص فيها وانما قال ذلك حثاً على التهجيد وبيان الشرفه والافيه على مثله
اقتران علمه برباها ونحوه مع كونه سيد الصوفية (قوله والنفل) هو لغة الزيادة وشرعاً ما رجع
الشرع فعله وجوز تركه وقوله المطلق أى الذي لم يقيد بوقت ولا سبب وقوله في الليل أى حال
كونه في الليل وان لم يكن تهجداً كأن لم يكن بعد نوم وقوله أفضل من النفل المطلق في النهار
أى أكثر نواباً من النفل المطلق حال كونه في النهار لكونه في الليل أبعد عن الرياء والافضل
أن يسلم فيه من كل ركعتين واذا نوى عدد افله تشهد في كل ركعتين أو أكثر ولا يجوز أن يوقع
ركعة منه بين تشهدين غير الركعة الاخيرة فيسبطل بشروعه في التشهد الثاني عمداً لان ذلك
لم يعهد فيه وأما غير النفل المطلق من الفرائض والنفل غير المطلق فقال الرمي يبطل أيضاً بذلك
وقال ابن حجر لا يبطل به في الفرائض لانه عهد فيها في الجملة كما في المغرب (قوله والنفل وسط
الليل أفضل) أى النفل في وسط الليل أفضل منه في طرفيه فوسط منصوب على الظرفية وقوله
ثم آخره أفضل أى ثم النفل في آخر الليل أفضل منه في أوله (قوله وهذا) أى كون النفل وسط
الليل أفضل وفي آخره كذلك وقوله لمن قسم الليل أثلاثاً وأما من قسمه أنصافاً فالنفل في آخره
أفضل منه في أوله والافضل من ذلك كله أن يقسمه أسداساً فثلاثاً أسداس ويقوم السدس
الرابع والخامس ويقيم السادس ليقوم للصبح بنشاط (قوله والثاني) أى من الثلاث نوافل
المؤكدات (قوله صلاة الضحى) أى الصلاة الواقعة في الضحى وهو وقت ارتفاع الشمس
فالإضافة الى الضحى لفعلها فيه وهل هي صلاة الاشراق أو غيرها الذي في شرح الرمي أنها هي
وعبارته وهي صلاة الاشراق كما أفق به الوالد وان وقع في العباب أن غيرها وقال ابن حجر أنها
غيرها ونقله ابن قاسم عن الرمي أيضاً في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراق ركعتان يحرم بهما
بنية سنة اشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاؤها اذا فاتت لانها ذات وقت وهو وقت
طلوع الشمس ولا تكرر حينئذ علمت من أنها ذات وقت ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الغصاة
ضحاؤك والبهاء بهائوك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم
ان كان رزقي في السماء أنزله وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسراً فيسره وان كان

والنفل المطلق في الليل
أفضل من النفل المطلق في
النهار والنفل وسط الليل
أفضل ثم آخره أفضل
وهذا لمن قسم الليل أثلاثاً
(وم الثالث صلاة الضحى)

حراما فظهره وان كان بعيدا ففتر به بحق ضحائك وبماتك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت
 عبادك الصالحين وما يقال من ان صلاة النحر تقطع الذرية لا أصل له وانما هي نزغة ألقاها
 الشيطان في أذهان العوام ليحملهم على تركها ويستحب القراءة فيها بالكافرون والاخلاص
 وهما أفضل من الشمس والنحر وان وردنا في حديث لان الكافرون تعدل ربع القرآن
 والاخلاص ثلثه بلام مضاعفة كما قاله الرمي **(قوله وأقلها ركعتان)** وأدنى الكمال أربع
 وأفضل منه ست وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المعتمد خلافا لمن قال أفضلها
 ثمان وأكثرها عددا اثنتا عشرة ركعة وهو الذي مشى عليه الشارح وهو ضعيف فلو أحرم
 بأكثر من الثمان لم ينغقد أحرامه المشتغل على الزائد ان كان عامدا والانعقد نغدا مطلقا
 وله أن يجمع الثمانية في أحرام واحد والأفضل أن يحرم بكل ركعتين **(قوله وأكثرها ثمانا)**
 عشرة ركعة) ضعيف كما علمت **(قوله ووقتها من ارتفاع الشمس)** أي كرمح والاختيار فعلها
 عندهم مضي ربع النهار فيكون في كل ربع صلاة **(قوله والثالث)** أي من النوافل
 الثلاث المؤكدات **(قوله صلاة التراويح)** أي ولو فرادى وتسبب الجماعة فيها وفي الوتر
 بعدها وفعلها بالقرآن في جميع الشهر بأن يقرأ فيها كل ليلة جزءا أفضل من تكرير سورة
 الرحمن أو هل أتى على الإنسان أو سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر إلى المسد
 كما اعتاده أهل مصر وقد ورد في فضلها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنه
 صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد فصلى الناس بصلاته
 فأصبحوا يتخذون بذلك وكثر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة
 الثالثة كثر الناس حتى ضاق المسجد عن أهلهم فلم يخرج إليهم حتى خرج لصلاة الفجر فلما صلى
 الفجر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يخف على شأنكم الليلة ولكن خشيت أن تفرض عليكم صلاة
 الليل فتعجزوا عنها ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر
 خلافة عمر رضي الله عنهما ثم جمع عمر الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة
 ولذلك قال عثمان في خلافته تورا لله قبر عمر كما تورا مساجدنا ومقتضى هذا الحديث أنه صلى الله
 عليه وسلم خرج لهم ليلتين فقط والمشمور أنه خرج لهم ثلاث ليال وهي ليلة ثلاث وعشرين
 وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين وانما لم يخرج صلى الله عليه
 وسلم على الولاة فقام بهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت
 الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل أنه كان يسمع لهم أزيزا كأزيز النحل وانما لم يكمل
 بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم ولكن خشيت أن
 تفرض عليكم بقوله تعالى في ليلة الاسراء خمس والثواب خسون لا يبدل القول لدى
 وأجيب باجوبة أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافي فرضية غيرها في السعة واعلم أن
 زيادة الوعود عندها جائزة ان كان فيها نفع ولم تكن من مال محبور وعليه ولا من وقف لم بشرطها
 الواقف فيه ولم تطرد العادة بها في زمانه مع علمه بها والافهي حرام **(قوله وهي عشرين)**
 ركعة أي في حق غير أهل المدينة الشريفة أما في حقهم فهي ست وثلاثون وسبب ذلك أن
 الصحابة في مكة كانوا يفصلون بين كل ترويختين بطواف ليستريحوا وينشطوا بذلك لان

وأقلها ركعتان وأكثرها
 اثنتا عشرة ركعة ووقتها من
 ارتفاع الشمس إلى زوالها
 كما قاله النووي في التحقيق
 وشرح المذهب (و) الثالث
 (صلاة التراويح) وهي
 عشرين ركعة

في الانتقال من عبادة الى عبادة أخرى راحة ونشاطا ولذلك سميت التراويح وكان ذلك
 باجتهادهم لا بأمره صلى الله عليه وسلم ولما نهذوا الطواف على أهل المدينة المشرفة أذا هم
 اجتهادهم الى أن يجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستا وثلاثين لكن
 فعلهم لها عشرين أفضل لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم والمراد بأهل المدينة من كان فيها
 أوفى من أربعها وقت أدائها ولهم قضاءؤها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين بخلاف غيرهم فلا
 يقضيها كذلك ولو في المدينة فإن القضاء يحكى الاداء قال الحلبي والسري في كونها عشرين ركعة
 أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات كما مر فوضعت فيه لانه وقت جد وتشمير
 (قوله بعشر تسليمات) أي وجوبا فلا يصح أربع منها أو أكثر بتسليمة لانها وردت هكذا
 وأشبعت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه (قوله في كل ليلة من رمضان)
 أي بعد صلاة العشاء كما سبأني ولوجموعة مع المغرب جمع تقديم (قوله وجلتها خمس
 ترويجات) جمع ترويجة من الراحة لانهم كانوا يستريحون بالطواف بين كل أربع ركعات فسمي
 كل أربع ركعات ترويجة لذلك (قوله وينوي الشخص بكل ركعتين التراويح) أي سنة
 التراويح وقوله أقيام رمضان أي أوسنة قيام رمضان فلا تصح بنية مطلقة (قوله ولو صلى
 أربع ركعات) أي أو أكثر كما علم بالاولى وقوله لم تصح أي أصلا ان كان عامدا عالما والاصح له
 نفل مطلقا وذلك لانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه كما تقدم
 (قوله ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) فهي كالوتر في الوقت ويندب تأخيرها عنها
 لخاتمة (بقي من النفل تحية المسجد غير المسجد الحرام) لداخله اذ لم تشغله عن الجماعة ولم يحق
 فوت راتبة والاشتغال بالجماعة أو بالراتبة ويحصل له ثواب التحية ان نواها أو أطلق على المعتمد
 ولذلك قال بعضهم * وفضلها بالقرض والنفل حصل * نويت أولا وانفهاها سقط الطلب عنه
 ويكرهه فعلها اذا وجد المكتوبة تقام ولا تنسق التحية للخطيب اذا دخل للخطبة وخرج بغير
 المسجد الحرام ما لو دخل المسجد الحرام مریدا للطواف فان تحيته بالنسبة للبيت الطواف
 وبالنسبة لبقية المسجد الصلاة ويؤخرها عن الطواف فلو قدمها عليه كرهه فان لم يرد الطواف
 فالتحية الصلاة فقط وتكرر التحية بتكرار الدخول ولو عن قرب وتحصل ركعتين فأكثر
 في احرام واحد وبذلك علم أنها لا تحصل بأقل من ركعتين ولا بصلاة جنازة ولا بسجدة في تلاوة
 وشكر وتفوت بالجلوس الا أن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل واعتمد بعضهم انها تفوت
 بالقيام كما في الجلوس وقال غيره لا تفوت بالقيام الا اذا طال وعلم من ذلك أن تحية المسجد بالصلاة
 وتحية البيت بالطواف وتحية الحرم بالاحرام وتحية منى برمي الجمار وتحية عرفة بالوقوف
 وتحية المؤمن بالسلام وتحية الخطيب الخطبة * ومنه صلاة الاوابين وتسمى صلاة الغفلة لغفلة
 الناس عنها بعشاء أو فحوه وأقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرون ركعة * ومنه
 ركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء ولو مجتدا أو ينبغي ستمائة ركعة التيمم والغسل
 * ومنه ركعتا الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند
 دخوله وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان عند
 الخروج من الحمام وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد وركعتان عند المرور

بعشر تسليمات في كل ليلة
 من رمضان وجلتها خمس
 ترويجات وينوي الشخص
 بكل ركعتين التراويح
 أو قيام رمضان ولو صلى
 أربع ركعات منها تسليمة
 واحدة لم تصح ووقتها بين
 صلاة العشاء وطلوع الفجر

بأرض لم يترجها ولم يعبد الله فيها وركتان عند القتل ان أمكن وركتان عند الزفاف لكل من الزوج والزوجة قبل الوقاع * ومنه صلاة التسايح وهي أربع ركعات يقول فيها ثلثمائة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولذلك سميت صلاة التسايح والطريقة المعتدلة أنه يقول ذلك بعد القراءة خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرا وفي الاعتدال كذلك وكذا في السجود الأول والجلوس بين السجدين والسجود الثاني والجلوس للاستراحة فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة الثانية كذلك الا أن العشرة الاخيرة في جلوس التشهد قبله وهكذا الركعتان الاخيرتان والطريقة النعيفة أنه يقول ذلك قبل القراءة خمس عشرة مرة وبعد القراءة عشرا وقبل الركوع عشرا وفي الركوع عشرا وكذا في الاعتدال وفي السجود الأول والجلوس بين السجدين والسجود الثاني فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة الثانية كذلك وهكذا الركعتان الاخيرتان * ومنه صلاة الاستخارة أي طلب خير الامرين وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى من أمرهم أو في الاولى الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ثم بعد سلامه يدعو بدعائها المشهور وهو اللهم اني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه يا كريم وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به يا كريم ويزيد بعده اللهم ان علم الغيب عندك وهو محبوب عني ولا أعلم ما أختاره لنفسى لكن أنت المختار لي فاني فوضت اليك مقاليد أمري ورجوت لك تقري وفاقتي فأرشدني الى أحب الامور اليك وأرجاها عندك وأجدها عندك فانك تفعل ما تشاء وتحكم ما تريد ويسمى حاجته ثم يقوم على الرجاء والخوف فان اشرح صدره للفعل فعل وان انشرح صدره للترك ترك وان لم ينشرح لشيء أعادهما حتى ينشرح صدره فهذه هي الاستخارة الشرعية وأما الاستخارة على نحو سبعة فمعظم جوزها وبعضهم منعها ومنهم من يستخير في النوم * ومنه النفل المطلق ولا حصر له ولذلك قال صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل * ومنه غير ذلك مما هو في المطولات (فصل) * أي هذا فصل في شروط صحة الصلاة وأما شروط وجوبها فقد تقدمت في الفصل السابق ولا يخفى أنه يتعلق بالصلاة شروط وأركان وأبغاض وهيئات فالشروط ما وجب واستمر وان شئت قلت ما قارن كل معتبر سواء والركن ما وجب وانقطع والبعض ما كان سنة وطلب جبره بسجود السهو والهيسه ما كان سنة ولم يطلب جبره به وقد شبهت الصلاة بانسان فالركن كركأسه والشروط كحياته والبعض كأعضائه والهيسه كشعره الذي يزين به وانما تقدم الشروط على غيرها لاهتمام بها فانها تتوقف صحة الصلاة عليها من أولها الى آخرها وبعضهم قدم الاركان نظرا لكونهم المقصود الاصل (قوله) وشروط الصلاة أي شروط صحتها وأدائها لاشراط وجوبها لثبوتها كما علمت واعلم أن الشرائط جمع شريطة بمعنى خصلة مشروطة وأما الشروط فهي جمع شرط بسكون الراء وهو مخفف شرط

في (فصل) *

وشروط الصلاة

بفتحها وجمعه أشراط كائن عليه الشمس البرماوى في شرح ألفية الاصول (قوله قبل
الدخول فيها) أى وفي درامها فلا مفهوم له قال القليوبى فيما كتبه على هذا الكتاب ولولم يذكر
قبل الدخول فيها كان أولى أى لا يهاجمه أنه يشترط تيقنهما على الصلاة وليس كذلك ويحجب
بأنه انما اعتبر القلبية لتحقيق المقارنة فانها لا تتحقق غالبا الا بالتقدم والافلو أمكنت المقارنة
كفت كسرة ألفت عليه مقارنة لا قول التكبير بخلاف ما لو قارن أولها نجاسة ثم أزيلت قبل
تمامها فانها لا تصح خلافا لما ذكره بعض المنسوين الى العلم كما أفاده القليوبى في حاشيته على
الخطيب (قوله خمسة أشياء) وفي بعض النسخ خمس وعلى كل فالعدد لا مفهوم له والخصر
باعتبار ما ذكره المصنف والا فهى تزيد على الخمس فيزاد عليها الاسلام وان كان شرطا للوجوب
أيضا على أن شرط الوجوب الاسلام ولو فيما مضى وشرط الصحة الاسلام بالفعل ومعرفة
كيفية الصلاة بأن يميز فرائضها من سننها والمدار على أن لا يعتد بقدر فرض سنة وعدم تطويل
ركن قصير عما (قوله والشروط جمع شرط) انما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها
لغة وعرفا لأن التعريف الذى ذكره لم يذكره الا للشرط الذى هو مفرد الشروط لا للشرطة
التي هي مفرد الشرائط فتكتة العدول التوطئة للتعريف المذكور وأما قول المحشى انما عدل
عن قول المصنف شرائط مع استوائها لغة وعرفا لأن الشرائط جمع شرطة وليست مرادة
هنا لأن معناها خاصة بشرطة فقه نظر لانه جعلها ما فى أول كلامه مستويين لغة وعرفا
وما علة به لا يصح علة لعدم الارادة هنا فان كل واحد مما يأتي يقال له خصلة مشروطة فقدير
(قوله وهو لغة العلامة) وكذلك الشرطة لغة العلامة ومنه أشراط الساعة أى علاماتها
ويطلق الشرط لغة على تعليق أمر بأمر كل منهما ما في المستقبل كما لو قال الرجل لزوجه ان
دخلت الدار فأنت طالق والتعليق هنا متحقق فكان الشارح يقول اذا وجدت الشروط
صح الصلاة ويطلق أيضا على الزام الشيء والتزامه فالإزام من جهة الشارح وهو هنا الشارح
والإلتزام من جهة المشروط عليه وهو هنا المكلف فالشارع الزم بالطهارة مثلا اذا أراد
الصلاة والمكلف التزمها (قوله وشراعا متوقف صحة الصلاة عليه الخ) أى أمر متوقف صحة
الصلاة عليه الخ وهذا تعريف للشرط بالنظر لخصوص المقام وليس ذلك من شأن التعاريف
فلو قال ما متوقف صحة الشيء عليه وليس جزأ منه لكان أولى لما في تعريفه من القصور فانه
قاصر على شرط الصلاة ولا يشمل شرط غيرها كالصوم وخرج من تعريف الشرط التروك كترك
الاكل ونحوه فليست بشرط كما صوبه في المجموع لتخصيص الشرط بالامور الوجودية وقيل
انها شروط كما قاله الغزالي وعليه جرى المحشى حيث قال وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح
ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل اليه عن التعريف المشهور للشرط بأنه ما يلزم من عدمه
العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس المانع الذى هو لغة الحائل وشراعا
ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وبغيرهما معا السبب الذى
هو لغة ما يتوصل به الى غيره وشراعا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولهم
لذاته راجع للشقين فقولهم في تعريف الشرط ما يلزم من عدمه العدم أى لذاته فلا يرد فاقد
الطهورين لانه وان لم يلزم من عدم الطهارة فيه عدم الصلاة لكن ليس ذلك لذاته الشرط بل

قبل الدخول فيها خمسة
أشياء والشروط جمع شرط
وهو لغة العلامة وشراعا
ما متوقف صحة الصلاة عليه

لحرمة الوقت وقولهم ولا يلزم من وجوده وجود أى لذاته فلا يرد ما اذا ضاق الوقت فانه وان
 لزم من وجود الشرط وجود الصلاة حينئذ لكن لا لذات الشرط بل لضيق الوقت وقولهم ولا
 عدم لذاته أى ولا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما لو كان هناك منافع كنجاسة فانه وان لزم من
 وجود الشرط عدم الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المنافع وكذا يقال على ذاته فى تعريف المنافع
 وتعريف السبب فتأمل **(قوله وليس جزأ منها)** أى لانه خارج عن الماهية التى هى حقيقة
 الصلاة مثلا **(قوله وخارج بهذا القيد)** أى قوله وليس جزأ منها وقوله الركن فاعل خرج
 وقوله فانه جزء من الصلاة لتعليل لقوله وخارج بهذا القيد الركن والحاصل أن الركن يجامع
 الشرط فى أن كلامهما متوقف عليه صحة الصلاة وبفارقة فى أن الشرط ليس جزأ منها
 والركن جزء منها وقال الخطيب الركن كالشرط فى أنه لا بد منه وبفارقة فى أن الشرط هو
 الذى يتقدم على الصلاة ويجب استتماره فيها كاطهار الوضوء والركن ما تشتمل عليه الصلاة
 كالركوع والسجود اه فإشارته إلى أن بينهما اجتماعا وافتراقا **(قوله الشرط الاول)** أى من
 الشروط الخمسة **(قوله طهارة الاعضاء)** كان الاولى أن يحذف الاعضاء ويقول الطهارة لانه
 يؤهم أن المراد طهارة أعضاء الوضوء من الحدث الاصغر لان المتبادر من الاعضاء أعضاء
 الوضوء فقط الاربعة التى هى الوجه واليدان والرأس والرجلان وليس كذلك بل المراد طهارة
 جميع البدن من الحدث الاكبر وأعضاء الوضوء من الحدث الاصغر وفى كلامه ايماء الى أن
 المراد بالحدث الامر الاعبارى لانه هو الذى يحل بالأعضاء فتطهر منه فلو صلى بالحدث مع
 القدرة على الطهارة لم تعتد صلاته ابتداء وبطلت دوما ولو سبقه الحدث وتطهر عن قرب
 خلافا لقول فى المذهب القديم بأنه ان سبقه الحدث وتطهر عن قرب بنى ولو صلى ناسيا للحدث
 أثيب على قصده لاعلى فعله الا القراءة ونحوها كاذكار الركوع والسجود فانه يثاب على فعله
 وقصده **(قوله من الحدث)** أى من أجل الحدث فن تعليلية متعلقة بطهارة وقوله الاصغر
 والا كبر أشار به الى أنه ليس المراد بالحدث هنا الاصغر فقط وان كان هو المراد بالحدث عند
 الاطلاق غالباً فانه من غير الغالب **(قوله عند القدرة)** ظرف متعلق بطهارة وهو قيد فيها
 سواء كان من الحدث الاصغر أو الاكبر بل ومن النجس أيضا فكان الاولى أن يؤخره عن قوله
 وطهارة النجس الآن يقال انه حذف من الثانى دلالة الاولى عليه **(قوله أما فاقد الطهورين)**
 أى الماء والتراب وهذا مقابل لقوله عند القدرة ولا فرق فى فاقد الطهورين بين أن يكون
 حدثه أكبر أو أصغر **(قوله فصلاته صحيحة)** كان الانسب بالمقابل أن يقول فاذا تشترط
 الطهارة فى حقه الآن عبر بالمتنصود لانه اذا لم تشترط الطهارة فى حقه فصلاته صحيحة وهى
 صلاة شرعية يطلها ما يطل غيرها على المعتد ولا يصلى مادام يرجو أحد الطهورين الا اذا ضاق
 الوقت فان أبس منه ماصلى ولو من أول الوقت واذا كان فاقد الطهورين جنباً اقتصر على
 قراءة الواجب من الساتحة أو بدلها من سبع آيات عند الجزع عنها لا يقرأ السورة لانه انما
 أبيح له قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة عليه ومثل قراءة الواجب هنا ما لو نذر قراءة سورة
 مثلاً فى وقت معين فانه يقرأها فيه ولو كان جنباً اذا كان فاقد الطهورين لانها واجبة عليه فى
 هذا الوقت المعين بالنذر فصارت كقراءة الفاتحة أو بدلها هنا ولا يصلى الا للضرورة لحكمة

وليس جزأ منها وخارج بهذا
 القيد الركن فانه جزء
 من الصلاة الشرط الاول
 طهارة الاعضاء من
 الحدث الاصغر والا كبر
 عند القدرة أما فاقد
 الطهورين فصلاته صحيحة

الوقت فلا يصلي النوافل **(قوله مع وجوب الاعادة عليه)** فلا يلزم من كونها صحيحة أن تكون مغنية عن القضاء كصلاة التيمم **بعل** يغلب فيه وجود الماء فانها صحيحة مع وجوب الاعادة عليه بخلاف التيمم **بعل** لا يغلب فيه وجود الماء فانه لا تجب عليه الاعادة ويلزم من ذلك أن صلاته صحيحة وحينئذ يلزم من كون الصلاة تغني عن القضاء أن تكون صحيحة ولا عكس ومتى وجد الماء أعاد به مطلقا وأما التراب فان وجدته في الوقت أعاد به وان لم تسقط الصلاة ليؤدى الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وان وجدته بعد الوقت فلا يعيده **الاعمال** تسقط الصلاة فيه بالتيمم بأن يغلب فيه النقذ أو يستوى الامر ان بخلاف المحل الذي لا تسقط الصلاة فيه بالتيمم بأن يغلب فيه الوجود فلا يعيده بعد الوقت بالتراب حينئذ لوجوب اعادتها بعد **(قوله وطهارة النجس)** أي والطهارة من النجس فالإضافة على معنى من ولو قال ومن النجس لكان أولى لأن قول المصنف والنجس عطف على قوله من الحدث فيكون المعنى وطهارة الاعضاء من النجس فكلامه في طهارة البدن فتقدير الشارح لفظ طهارة في قوله وطهارة النجس ليلتأني له التعميم بقوله في ثوب أو بدن أو مكان خلاف المراد مع أنه موقع في التكرار بالنسبة للشوب والمكان فان طهارة الثوب مستفادة من قوله وستر العورة بلباس طاهر وان كان ذلك لا يفيد اشتراط طهارة ما زاد على ساتر العورة وطهارة المكان من قوله والوقوف على مكان طاهر المشار اليه بقوله وسيدكر المصنف هذا الاخير قريبا ولو صلى بنجس لم يعلمه أو علمه ونسى ثم صل وتذكر جبت الاعادة لكل صلاة يتن فعلها معه بخلاف ما احتل جدونه بعد ها ولورأينا نجسا في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا أن ذلك مبطل في مذهبه وان لم يكن عليه اثم لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الاثم لا ترى أنالو رأينا صديرا نرى بصية وجب علينا منعها وان لم يكن عليها اثم ازاله للمكرورة ولا تصح صلاة قابض يده طرف جبل متصل بنجس وان لم يتحرك بجر كنه لانه حامل لمصل بنجس فكأنه حامل له ولا يضمر جعله تحت رجله لعدم حمل له ولو كان طرف الجبل الذي قبض عليه مشدودا بساجور كاب مثلا وهو ما يجعل في عنقه أو بحمار به نجاسة في محل آخر بطلت صلاته لانه متصل بمصل بنجس بخلاف ما لو أتى عليه من غير شدة فانها لا تبطل ومثله السفينة فبطل صلاته ان كان الجبل مشدودا بها وفيها نجس في محل آخر ان كانت تنجر بحجره والا فلا تبطل ولو وصل عظمه بنجس لا يصلح للوصل غيره من الطاهرات لحاجة عذره في ذلك فتصح صلاته معه فان صلح للوصل غيره من غير آدمي أو لم يحتاج للوصل لم يعذر ولا تصح صلاته ووجب عليه نزعها ان أمن ضررا يبيح التيمم ولم يمت والا فلا ينزع ومثل الوصل بالنجس فيما ذكر الوشم وهو الغرز بالابرة في محل حتى يخرج الدم ثم يذره عليه بنحو يله فيخضر المحل ففيه التفصيل المذكور لكن محله ان فعله بعد التكليف فان فعله قبله فلا يضمر ولا تجب ازالته مطلقا **(قوله الذي لا يعني عنه)** أي بخلاف الذي يعني عنه كحل استجماره في الصلاة فانه يعني عنه في حق نفسه ولو عرق اذا لم يجاوز الصفحة والحشفة وما عسر الاحتراز عنه غالباً من طين شارع نجس يقينا العسر تجنبه ودم نحو براغيث ودم اميل ودم فصد وحجم بمجلهما وروث ذباب وان كثر ما ذكره الا ان كان يفعل كائن قتل البراغيث أو عصر الدمل فلا يعني عن الكثير عرفا وقليل دم أجنبي بشرط

مع وجوب الاعادة عليه
(و) طهارة (النجس) الذي
لا يعني عنه

أن لا يكون من مغلط وكالدم فيما ذكر قبح وصديد وماء قروح ومستنطق له ربح (قوله في ثوب وبدن ومكان) متعلق بطهارة النجس وأشار الشارح بذلك إلى أن طهارة النجس عامة للثلاثة لكن قد عرفت أنه خلاف مراد المصنف مع أنه موقع في التكرار مع ماسأى في الآن يجاب بأن الشارح عمم هنا مجبلا للفائدة والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما يلا في شيئا من بدنه أو ملبوسه وشمل البدن داخل أنفه أو فمه أو عينه فيجب غسله من النجس بخلافه من الحدث لغلط أمر النجاسة (قوله وسيد كالمصنف هذا الأخير) أي الذي هو طهارة المكان وسيد كالأول أيضا الذي هو طهارة الثوب وسكت عنه الشارح لأنه لا يفيد الاطهارة سائر العور فقط وهذا لا يدفع الاعتراض المتقدم (قوله والثاني) أي من الشروط الخمسة (قوله ستر الخ) أي عن أعين الناس حتى عن نفسه وأعين الجن والملائكة فإن الستر بثوب مثلا يمنع من رؤية الجن والملك والمراد السترن أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى من طوقه أو كعلاسته في ركوعه أو سجوده ضرر لا من أسفلها وان ربت بالفعل من ذيله لا ارتفاعه على رجله في سجوده أو لكونه يصلي على دكة فيها خرق فربت منها وما هنا عكس الخلف فإن الستر فيه من أسفل وجوانب لا من أعلى نظرا لأصلهما غالبا وله ستر عورته يده إذا كان في سائر عورته خرق واحتاج لستره يده وعند السجود هل يراعي السجود أو الستر يرجح الرمي تبعاً لو الاده تقديم السجود لأن الشارح أوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصار عاجزا عن الستر ورجح البلقيني تقديم الستر لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه ومراعاة التندق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهنا نقول بأن ما يحرر بينهما ويستحسن للمصلي أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه لظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وأن يصلي في ثوبين لخبر إذا صلى أحدكم فلبس ثوبين فإنه الله أحق أن يزين له ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة أو نقش لأنه ربما شغله عن صلاته وأن يصلي الرجل مثلثا والمرأة منقبة الآن تكون بحضرة أجنبي لا يحرر عن نظره لها فلا يجوز لها رفع النقاب (قوله لون العورة) قدر الشارح لون ليفيد الاكتفاء بما يمنع اللون دون الحرم كالسراويل الضيقة لكنه يكره (قوله عند القدرة) ظرف لستر فلا يجب الأعلى القادر (قوله ولو كان الشخص خاليا في ظلمة) غاية في وجوب الستر وجعل الشارح الغاية ما إذا كان خاليا في ظلمة وبالأولى ما إذا كان خاليا فقط أو في ظلمة فقط (قوله فان عجز الخ) مقابل لتوله عند القدرة وصورة العجز أن لا يجد ما يستر به عورته أصلا أو وجوده متنجسا ولم يقدر على ما يظهره به أو حبس في مكان نجس وليس معه الاثوب يفرشه على النجاسة فيصلي عاريا في هذه الصور الثلاث ولا إعادة عليه ولا يلزمه قبول هبة الثوب للمنة على الأصح ويلزمه قبول عاريته لضعف المنية فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدرة على السترة بل يجب عليه سؤال الاعارة ممن ظن منه الرضا بها ويحرم عليه أخذ ثوب غيره منه قهر الكن تصح الصلاة مع الحرمة ولو لم يجد الرجل الاثوب حرر لزمه السترة ولا يلزمه قطع ما زاد على ستر العورة ويقدم على المتنجس في الصلاة ويقدم المتنجس عليه في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب ولو وجد نحو الطين كالخشيش لم يصل في الحرير نعم أن أخل بمرأته جازله الصلاة في الحرير مع وجوده أما ما إذا لم يجد الا نحو الطين وكان يخل بمرأته فإنه يجب عليه السترة كما استظهره الشرح المسمى على الرمي قال وفي هذه الحالة

في ثوب وبدن ومكان
وسيد كالمصنف هذا
الأخير قريبا (و) الثاني
(ستر) لون (العورة) عند
القدرة ولو كان الشخص
خاليا في ظلمة فان عجز

لا يعد محلاً لعروته فان وجد من السترة ما يكفي قبله ودبره نعين سترهما للاتفاق على أنهما عورة
ولا نهما أخش من غيرهما فان لم يجد الا ما يكفي أحدهما قدم قبله وجوباً لانه متوجه به للقبلة
أو بدلها كما لو صلى صوب مقصده في نافذة السفر ولان الدبر مستتر غالباً باليدين ويستتر الخشبي
قبله فان كفي لأحدهما فقط تخير والاولى أن يستر آلة الرجال ان كان بحضرة امرأة والى النساء
ان كان بحضرة رجل ويستويان ان كان بحضرة ثمة أو بحضرة خشي مثله (قوله عن سترها) أي
العورة والجار والمجرور متعلق بقوله يجوز (قوله صلى عارياً) أي ولا إعادة عليه كما سيذكره
الشارح وقد مر (قوله ويكون ستر العورة الخ) قدرا الشارح ذلك ايضا حال المعنى والافقول
المصنف لباس متعلق يستتر في كلامه لا يمحذوف كما قد يتوهم من صنيع الشارح (قوله بلباس
طاهر) هو شامل لكل جرم طاهر يمنع ادراك اللون البشرة بخلاف لون نحو الحناء ومهلل النسيج
ودخل في ذلك نحو الطين والماء الكدر أو الصافي المتراكم عليه خضرة بحيث يمنع الرؤية ثم
ان قدر على الركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب عليه ذلك وعلى الخروج الى الشط عند
الركوع والسجود بلا مشقة من غير أفعال مبطله وجب عليه ذلك وان شق عليه كل منهما
تخير بين أن يصلي عارياً على الشط ولا إعادة عليه وأن يقف في الماء وعند الركوع والسجود
يخرج الى الشط من غير أفعال مبطله كما في حاشية ابن قاسم على المنهج ووافقه الرمي فقول
المحشي واذا صلى في الماء جازله الخروج الى الشط ليسجد فيه وان لم يشق عليه السجود في الماء
ضعيف ولو استتر بحجب أو حضرة ضيق الرأس بحيث يستتر ان الواقف فيها كفي بل يجزى عند
فقد غيره بخلاف نحو خيعة ضيقة الا ان خرقتها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه به فانه يكفي
الستر بها حينئذ (قوله ويجب سترها) أي العورة لا بقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولا
يخفى أن ذكر ذلك استطراداً لمناسبة ستر العورة في الجملة وقوله أيضاً أي كما يجب سترها في الصلاة
(قوله عن الناس) أي الذين يحرم عليهم النظر اليه وان لم يهضم غضاً أبصارهم فلزوم الغض
لا يجوز الكشف وأما الغض بالنعل فيجوز بخلاف من يجوز له النظر اليه كزوجته (قوله وفي
الخلوة) أي ولو في الظلة فان قيل ما فائدة الستر في الخلوة لاسيما في الظلة مع أنه لا يراه فيها أحد
الا الله وهو لا يحجب به شيء أجيب بأن الله أرحم أن يستحي منه وهو يرى عبده المستتر متأدباً دون
غيره كما في شرح الخطيب على المنهاج (قوله الحاجة) راجع للخلوة كما يدل عليه ما بعده وهو
قوله من اغتسل ونحوه ويحتل رجوعه للناس أيضاً فيشمل ما لو احتاج الى كشف عورته
للاستنجاء بحضرة الناس فانه يجوز له بل يجب عليه ان خاف خروج الوقت بخلاف ما لو خاف
فوت أوله وفوت الجماعة أو الجمعة فيكون ذلك عذراً فيها (قوله من اغتسل) بيان للحاجة
وقوله ونحوه أي كالتبريد وصيانة الثوب من الادناس ولذلك قال في الذخائر يجوز كشف
العورة في الخلوة لادنى غرض قال الشبراملسي وليس من ذلك حالة الجماع لان السنة فيه
أن يكونا مستترين ورده تليد الرشد وجعل حالة الجماع من الحاجة (قوله وأما سترها عن
نفسه فلا يجب) أي بل يجوز له أن ينظر اليها من طوقه مثلاً مع كونه ساتراً فلا ينافي ما تقدم من
وجوب سترها في الخلوة (قوله لكنه بكرة الخ) استدر على قوله فلا يجب ومحل الكراهة
اذا كان لغیر حاجة أماله فلا كراهة (قوله وعورة الذكر) وفي نسخة وعورة الرجل وهو جمعي

عن سترها صلى عارياً ولا
يوجب بالركوع السجود
بل يتيمها ولا إعادة عليه
ويكون ستر العورة لباس
طاهر ويجب سترها في
في غير الصلاة عن الناس
وفي الخلوة الحاجة من
اغتسال ونحوه وأما سترها
عن نفسه فلا يجب لكنه
بكرة تطهر اليها وعورة الذكر

الذكر كما في النسخة الاولى والمراد بالذكر الواضح أما الخشْي فهو كالمرأة فيجب عليه ستر ما عدا الوجه والكفين فان اقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تنصح صلاته على الاصح وصح في التحقيق الصحة واعتمد الرمي الاول وجمع الخطيب بين القولين فحمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تنصح صلاته حقيقته للشك في الاعتقاد والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمرأة ثم طرأ كشف شيء مما عدا ما بين السرة والركبة فانه حينئذ لا يضطر للجزم بالاعتقاد والشك في البطان والاصل عدمه قال وهذا اقتوح من العزيز الرحيم فتح الله على من تلقاه بقلب سليم وقد تلقيناه بقلب سليم ليشملنا دعاء الشيخ فانه كان بحاجب الدعاء **(قوله ما بين الخ)** أي شيء بين أو الذي بين الخ فأنكره ووصفه أو اسم موصول وهذه عورة الرجل في الصلاة وكذا عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء الا بنيات فجميع بدنه وفي الخلوة السوا تان فقط فتحصل أن له ثلاث عورات **(قوله سترته وركبته)** السرة وضع ما يقطع من المولود وهو السر ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع والركبة مفصل ما بين طرفي الفخذ والساق وكل حيوان ذي أربع ركبته في يديه وعرقوبه في رجله وعلم من كلامه أن السرة وركبة ليسا بعورة وهو الصحيح لكن يجب ستر حرز من كل منهما من باب ما لا يتم الواجب الا بغيره واجب **(قوله وكذا الامة)** أي ولو به عضة أو خشي فعورتها كعورة الرجل في الصلاة وعند الرجال المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء فعورتها في جميع ذلك ما بين سترتها وركبتها وأما عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالخزرة فتلخص أن لها عورتين **(قوله عورة الخزرة)** أي كامة الخزرة وقد عرفت أن مثلها الخشْي وقوله في الصلاة حال أي حال كونها في الصلاة **(قوله ماسوى وجهها ذكناها)** أي حتى شعر رأسها وباطن قدميها ويكفي سترها بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها وظهر عتيها عند ركوعها وسجودها بطلت صلاتها وأما الوجه والكفتان فليسا بعورة وانما يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما **(قوله ظهر او بطنها)** راجع الى الكفتين كما لا يخفى وكذلك قوله الى السكوعين وهو بيان لغاية الكفين **(قوله أما عورة الخزرة خارج الصلاة الخ)** مقابل لقوله وعورة الخزرة في الصلاة والخزرة في هذا وما بعده ليست بتبديل مثلها الامة ولذلك قل المحشى ولو قال أما عورة الاثني في هذا ما بعده كان أولى اهـ ويجب عس الشارح بأن تقييده بالخزرة لاجل مقابلة قوله فيما تقدم وعورة الخزرة في الصلاة فتدبر **(قوله فجميع بدنها)** أي عند الرجال الاجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فماعد ما يده وعند المهنة أي الخدمة والاشتغال بقضاء حوائجها **(قوله وعورتها في الخلوة)** أي عورة الخزرة حال كونها في الخلوة وكذا عند النساء المسلمات وعند الرجال المحارم وقوله كذا كأي كعورة الذكر في الصلاة وهي ما بين السرة والركبة لافي الخلوة كما قد يتوهم فتلخص أن لها أربع عورات **(قوله والعورة)** بفتح العين المهملة وقوله لغة النقص أي في كل نقص يطلق عليه عورة لغة **(قوله وتطلق شرعا على ما يجب ستره)** أي في الصلاة فقط بدليل قوله وهو المراد هنا فان معنى قوله هنا في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر خلافا لقول المحشى في الصلاة وغيرها وجهه على ذلك ذكر الشارح للعورة في غير الصلاة وأنت خبير بأنه انما ذكرها استطرادا كما تقدم وأيضا فالشارح قد ذكر

ما بين سترته وركبته وكذا الامة وعورة الخزرة في الصلاة ماسوى وجهها وكفيها ظهر او بطنها الى السكوعين أما عورة الخزرة خارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كذا ذكر والعورة لغة النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم تطره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح

العورة في غير الصلاة بقوله وعلى ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح فاذا علمت ذلك علمت أن قول المحشي فحمل بعضهم له على خصوص الصلاة بعيد منافي لكلامه هو البعيد المنافي لكلامه والحاصل أن الشارح ذكر أن العورة شرعا تطلق بأطلاقين فالأول على ما يجب ستره في خصوص الصلاة وهو المراد في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر والاطلاق الثاني على ما يحرم النظر إليه وذكره المصنف في كتاب النكاح (قوله والثالث) أي من الشروط الخمسة (قوله الوقوف) المراد به مطلق الاستقرار الشامل للقيام والتعود والركوع والسجود كما يشير إليه قول الشارح في قيام أو قعود الخ ويصح أن يقال الوقوف ليس بقيد كما يرشد إليه قول الشارح المدكور (قوله على مكان طاهر) أي ولو طها والمداو على عدم ملاقة شيء من بدن المصلي أو أبع نجاسة كما أشار إليه الشارح بالتسريع حتى لو فرش نحو بساط طاهر على مكان نجس وصلى عليه صحته صلاته ويستثنى ما لو كثر ذرق الطير في المكان فإنه يعني عنه لمشقة الاحتراز عنه لكن بقيد ثلاثة الأول أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كلف العبدول عنه إلى غيره لشق عليه ذلك وإن لم يعم المحل على المعتمد فقول المحشي بشرط أن يعم المحل ضعيف الثاني أن لا يتعمد الوقوف عليه وقول المحشي أن لا يتعمد المشي عليه فيه تسميح لأن الصلاة لا مشي فيها والمراد بذلك أن لا يقصد مكانه بالوقوف فيه مع إمكانه في مكان خال عنه ولا حاجة لتصوير بعضهم له بأن يصلي من غير شعوره ثم يعلمه حتى لو صلى عليه عالمابه ولم يعدل إليه عن غيره لم يضر الثالث عدم رطوبته من الجائنين بحيث لا تكون رجله مبتلة ولا الذرق رطبا وذكر الرمي أن ذرق الطير إذا عم المشي عني عن المشي عليها مع الرطوبة للشروكة كما نقله الشيخ عطية (قوله فلا تصح صلاة شخص الخ) فترجع على المفهوم وهو عدم الوقوف على مكان طاهر (قوله يلاقي) أي مع المماسه فان حاذاه بدون مماسة كأن حاذى صدره في حال سجوده فنجاسة مع عدم المماسه لم يضر ويعتبر ملاقة نجاسة جافة فارقه حالاً بحيث لم يمس قدر الطمأنينة أو رطوبة وألقى ما وقعت عليه حالاً من غير جن بأن أزاله يسهه بوضعها على مكان طاهر منه بخلاف ما لو وضعها على النجاسة فإنه يضر ويلقيها ولو في المسجد ثم انزل على القائمات فيه تجسه فان اتسع الوقت قطع الصلاة وألقاها خارجة وإن ضاق ألقاها فيه وكل صلاته ثم يغسله بعد ذلك (قوله أو لباسه) أي وإن لم يتحرك بجر كته كطرف عمامته الطويل لأنه لا بد أن لا يكون ثوبه المنسوب إليه ملاقياً للنجاسة بخلاف سجوده على ما لا يتحرك بجر كته فإنه لا يضر لأن المدار في السجود على وضع جبهته على قرار (قوله نجاسة) أي غير معتقونها (قوله في قيام أو قعود الخ) أشار به إلى أن المراد بالوقوف مطلق الاستقرار أو إلى أنه ليس بقيد كما تقدم (قوله والرابع) أي من الشروط الخمسة (قوله العلم بدخول الوقت) أي العلم بنفسه بدخول الوقت المحدود شرعا للصلاة وهذا هو المرتبة الأولى التي هي العلم بالنفس ومثله أخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصلوة فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لأنه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً إن علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده لأن المجتهد لا يقلد المجتهد ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن أصابهم جاز اعتمادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم أخذ من بعض والافهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس أيضاً رؤية المزاول الصحيحة والمناكب

إن الثالث (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و الرابع) العلم بدخول الوقت

الصحة والساعات المحترمة وبيت الابرّة لعارف به فانه قد يدل على الوقت فهذا كله في مرتبة واحدة وقوله وأظن دخولها بالاجتهاد إشارة الى المرتبة الثانية التي هي الاجتهاد بورود من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كخطاة وصوت ديك أو نحوه كما مر محرز وهو يقول في صياحه يا غافلون اذكروا الله وبنسنت اقتناؤهم لخبر فيه ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخطاة هل أسرع فيها أو لا وفي أذان الديك هل هو قبل عادته أو لا وهكذا ولا يجوز أن يصل مستند ذلك من غير اجتهاد فيه ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه ان حصل العلم بالنفس أو مافي معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد لانه ربما أذاه الى خلاف ذلك وان لم يحصل العلم بالنفس بالفعل ولا شيء مما في معناه كان له الاجتهاد ولو مع امكان العلم بالنفس أو اخبار النية أو نحو ذلك وسكت عن المرتبة الثالثة وهي تقليد المجتهدين عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما لا عي فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لأن شأنه العجز عنه والحاصل أن مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس ومافي معناه والاجتهاد وتقليد المجتهد **(قوله فلو صلي بغير ذلك)** أي العلم أو الظن بالاجتهاد وهذا تقرير على المنهوم وقوله لم تصح صلاته أي لعدم الشرط بخلاف ما لو صلي بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها والوقت له نفعاً مطلقاً فلو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاه كل يوم في تلك المدة قبل الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لأن صبح = بل يوم يقع عن الذي قبله **(قوله وان صادف الوقت)** أي واقفه وهكذا كل عبادة لها نية وانما لم تصح حيفاً لانه لا بد في العبادة التي لها نية من العمل بما في نفس الامر وظن المكلف ويعتد بما لا يتيقن ان صادف الوقت كالاذان والخطبة **(قوله والخامس)** أي من الشروط الخمسة **(قوله استقبال القبلة)** أي أي استقبال عنها لاجتهاد على المعتد في مذهبينا يقضي في القرب وظن في البعد والمراد بعينها جرمها أو هو أوها المحاذي وان لم يكن المصلي فيها والا فلا يكفي هو أوها بل لا بد من حرمة حقيقة أو حكماً حتى لو استقبل شاخصاً منها ثلثي ذراع فأكثر تقر يساجز فلو خرج عن محاذاتها ولو ببعض بدنه لم تصح صلاته ولو امتد صف طويل بقرب الكعبة وخرج من محاذاتها بطلت صلاة الخارجين عن المحاذاة بخلاف في البعد تصح صلاتهم وان طال الصف جداً ما لم يمتد من المشرق الى المغرب والا فلا بد من الانحراف من طرفي الصف ومن أمكنه الصلاة الى القبلة فاعدا والى غيرها فاعتماً وجب عليه الاول كما في شرح الرمل لأن فرض القبلة أكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة لكن يجب عليه أن يقوم ليركع ان لم يخرج عن القبلة في قيامه للر كوع لكونه قصيراً ومن أمكنه علمها ولا حائل بينه وبينها لم يعمل بغيره ومن ذلك قدرة الاعي على مس حيلة الخراب حيث سهل عليه فلا يكفي العمل بقول غيره ولا باجتهاده فان لم يمكنه اعتمد ثقة يخبر عن علم كقوله أنا شاهدت الكعبة هكذا وليس لأن يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه رؤية بيت الابرّة المعروف ومحارب المسلمين بيلد كبيراً وصغيراً يكثر طارقه فلا يجوز الاجتهاد فيها جهة بل يجوز بسيرة أو عينة ولا يجوز فيما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه مطلقاً فان فقد الثقة المذكور اجتهد لكل فرض ان لم يذكر الدليل الاول * ومن علاماتها القطب المعروف ويختلف باختلاف الاقاليم في مصر يجعله المصلي خلف أذنه

أرض دخولها بالاجتهاد
زاد على بغير ذلك لم تصح
صادف وان صادف الوقت
الخامس استقبال
القبلة

اليسرى وفي العراق خلف أذنه اليمنى وفي اليمن قبالة معالي جنبه اليسرى وفي الشام وراءه وفي حران وراء ظهره ومن علاماته أيضا الشمس والقمر والرياح ويجب تعلمها حيث لم يكن هناك عارف سفر أو حضرة فان عجز عن الاجتهاد كاشفى البصر والبصيرة قلدهم هذا لتلخص أن مراتب القبلة أربعة العلم بالنفس واخبار الثقة عن علم والاجتهاد وتقليد المجتهد (قوله أى الكعبة) أشار به الى أن المراد القبلة الآن لا ما كان قبله فقد كان الاستقبال لبيت المقدس ثم تحول الى الكعبة وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل الكعبة أمامه حتى يكون مستقبلها وليت المقدس وهي مما تكرر النسخ لها كما قاله السيوطي في نظمته المشهور

وأربع تكرر النسخ لها ١٠ جاءت بها النصوص والآثار

قبلة ومنتعة وخرة ١١ كذا الوضع مما تيسر النار

(قوله وسميت) أى الكعبة وقوله لأن المصل يقابلها أى وتقبله (قوله وكعبة) عطف على قبلة أى وسميت كعبة وقوله لارتفاعها وقيل لتربعها قال في القاموس كعبته ربعته فكل شئ متربع يقال له كعب (قوله واستقبالها بالصدر) أى حقيقة في الواقع والخالس وحكاية الراعي والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاختصاص ان كان مستلقيا خلافا لما وقع في كلام المنحصر (قوله لمن قدر عليه) تأمن بعجزه كبروط على خشبة فانه يصلى على حسب حاله ويعيد (قوله واستثنى المصنف) أى في المعنى لأن قصده بذلك الاخراج مما تقدم فالمراد بالاستثناء معناه اللغوي وهو الاخراج والافلام يأت المصنف بالاولا احدى أخواتها (قوله من ذلك) أى من اشتراط الاستقبال وقوله ما ذكره أى من الحالتين الاولى (قوله ويجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة) أى فرضا ونفلا في الاولى ونفلا في الثانية (قوله في حالتين) متعلق بترك وقوله في شدة الخوف بدل من قوله في حالتين فيصل كيف أمكنه ولا إعادة عليه قال تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لا يرى ابن عمر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أى لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الراى بل بتوقيف من الشارع (قوله في قتال) أى بسبب قتال في السبيعية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة وقوله مباح أى ليس بمنع وذلك كقتال المسلمين للكفار وقتال أهل العدل للبعاة بخلاف غير المباح كقتال البغاة لأهل العدل ومثل القتال المباح القرار المباح كالقرار من ظالم أو سبع أو نار أو كفار زادوا على ضعفنا ومقتصر يرجو عفو عند هربه منه ومثله ما لو خطف انسان نعله فيجبري وراءه ليطلبه منه فاذا رماه له أتم الصلاة مكانه (قوله فرضا كانت الصلاة أو نفلا) أى بما يحاف فوته كصلاة العبد والكنسوفين بخلاف الاستسقاء وقضيته كما قال الادريج أنه لا يجزى في الفائتة الا اذا كانت فائتة بلا عذر ولا يصلى مادام يرجو الامن الا اذا ضاق الوقت (قوله وفي النافلة) أى ولو مؤقتة لكن على التفصيل الآتى في الرأى والمأشى لاطلاقا وخرج بها الفريضة ولو مندورة وصلاة جنارة فلا يجوز ترك الاستقبال فيها فلو صلاها على دابة واقفة وتوجه للقبلة وأتم الفرض جاز وان لم تكن معقولة والافلا يجوز (قوله في السفر) خرج به النفل في الحضر فلا يجوز فيه ترك الاستقبال وان احتاج الى التردد كما في السفر لعدم

أى الكعبة وسميت قبلة
لأن المصل يقابلها وكعبة
لارتفاعها واستقبالها
بالصدر شرط لمن قدر عليه
واستثنى المصنف من ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز ترك
استقبال القبلة) في الصلاة
في حالتين في شدة الخوف
في قتال مباح فرضا كانت
الصلاة أو نفلا وفي النافلة
في السفر

وروده والحكمة في التخفيف على المسافر أن الناس يحتاجون إلى الأسفار فلو شرط فيها الاستقبال في النافلة لآذى تركها ورادهم أو مصالح معايشهم (قوله على الرحلة) إنما ذكرها مع أنها ليست بقيد قبر كالحديث وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي على راحلته حينما توجهت به أي في جهة مقصده فإذا أراد القرية نزل فاستقبل القبلة وهي في الأصل النافذة التي تصلح للرحل وقيل كل ما يركب من الابل ذكر أو كان أو أثنى حكاها ما الجوهري والمراد بها كل حيوان وإن لم يكن من الابل (قوله فللمسافر الخ) تفرغ على كلام المصنف (قوله سفر مباح) أي لقاصد محل معين فخرج العاصي بسفره والهائم فليس لكل منهم ما فعل ذلك (قوله ولو قصر) فلا يشترط طوله قياسا على ترك الجمعة وأقله أن يسافر إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة وقيل أن يسافر إلى قرية مسير تماميل أو نحوها وهما متقاربان (قوله صوب مقصده) أي جهته ولا يخرف عنه إلا إلى القبلة لأنها الأصل فإن انخرف إلى غيرها عامدا عالما بطلت صلاته مختارا كان أو مكرها وان وقع التقييد بالمختار في عبارة المحشى تبعا للشيخ الخطيب بدليل ما قاله من أنه لو سرفه غيره قهره عنه بطلت صلاته فإن انخرف إلى غيرها انسيا أو خطأ أو لجأح دابة فإن طال الزمن بطلت والافلا ولكن يستأن أن يسجد للسهول لأن عمد ذلك مبطل (قوله وراكب الدابة الخ) أي ولورا كباكي نحو هودج خلا فالما وقع في المحشى كما يعلم من شرح الرملي وغيره بخلاف ركب السفينة غير الملاح فإنه إن أتم جميع الأركان واستقبل القبلة في جميع الصلاة تجازله النفل والافلا على المعتمد لأنه كالحائس في بيته فقول الخطيب كهودج وسفينة ضعيف بالنسبة للسفينة معتمدا بالنسبة للهودج أما الملاح وهو من له دخل في تسيير السفينة فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم لأن تكليفه ذلك يعطله عن العمل أو عن النفل والحاصل أنه إن سهل توجهه ركب غير ملاح عرق في جميع صلاته وانما الأركان كلها وبعضها الذي هو الركوع والسجود لزمه لتيسره عليه وإن لم يسهل عليه ذلك فلا يلزمه التوجه في تحريمه إن سهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو منحرفها وتكون سائرة ويده زمامها وهي سهلة فإن لم يسهل ذلك بأن تكون الدابة صعبة أو لم يمكن انحرافه عليها ولا منحرفها وكانت مقطوعة لم يلزمه للمشقة واختلال أمر السير عليه ولا تصح صلاة إلا أخذ بزمام الدابة إذا كان بها نجاسة وإذا وطئت نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا جافة لم يفارقها حالا (قوله لا يجب عليه وضع جهته) أي في ركوعه أو سجوده وقوله على سرجها مثلا أي أو معرفتها (قوله بل يومئ) بالهمزة في آخره أي يشير (قوله ويكون سجوده أخفض من ركوعه) أي وجوبا (قوله وأما الماشي الخ) مقابل للراكب (قوله فيتم ركوعه وسجوده) أي ولا يكفيه الإيماء بها (قوله ويستقبل القبلة فيهما) أي في الركوع والسجود وكذا في أحراره وجلوسه بين السجودين سهولة ذلك عليه كما رأيت في بعض النسخ فيستقبل في أربعة أشياء الأحرار والركوع والسجود والجلوس بين السجودتين (قوله ولا يمشي إلا في قيامه) أي ولا يمشي في شيء من الأركان إلا في قيامه والمراد به ما يشمل الاعتدال وقوله وتشهد المراد به ما يشمل السلام فيمشي في أربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وبما ذكرنا تنظم قولهم أنه يستقبل في أربع ويمشي في أربع (فصل في أركان الصلاة) أي وسنناتها

على الرحلة) فللمسافر
سفر مباح ولو قصر
التفصيل صوب مقصده
وراكب الدابة لا يجب عليه
وضع جهته على سرجها
مثلا بل يومئ بركوعه
وسجوده ويكون سجوده
أخفض من ركوعه وأما
الماشي فيتم ركوعه وسجوده
ويستقبل القبلة فيهما ولا
يمشي إلا في قيامه وتشهد
(فصل في أركان الصلاة)

ففيه اكتفاء على حدة قوله تعالى سرايل تقيكم الحزأى والبرد فالمصنف تكلم في هذا الفصل على
الاركان والسنن سواء كانت تجبر بالسجود وهي الابعاض أو لا تجبر وهي الهيآت وتقدم
الكلام على شروط الوجوب وشروط الصحة وبالجملة فالمقصود بهذا الفصل بيان أركان الصلاة
التي تتركب منها حقيقتها وما يتبعها (قوله) وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا أي فلا عود
ولا إعادة (قوله) وأركان الصلاة أي أجزاؤها التي تتركب منها حقيقتها وانما هي هنا بالاركان
وفي الوضوء بالفروض اشارة الى أنه لا يجوز تنزيق أفعال الصلاة بخلاف الوضوء (قوله)
ثمانية عشر ركعا لا يخفى أن ركعاتهم مؤكدة لاستفادته من قوله وأركان الصلاة لأنه يدل على أن
الثمانية عشر من الاركان وعدا الاركان ثمانية عشر طريقة من جعل الطمأنينات في محالها
الاربع ونية الخروج أركانا كصاحب التنبية وعداها في الروضة سبعة عشر باسقاط نية الخروج
لأنها سنة على الصحيح وعداها بعضهم أربعة عشر يجعل الطمأنينات في محالها الاربع ركعا واحدا
لتحادي جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتمكيد ومنهم من جعلها تسعة عشر
بجعل المشي ركعا ومنهم من جعلها عشرين بزيادة المصل والمعتد ما في المنهاج وغيره كالجزء من
جعلها ثلاثة عشر جعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن وعلى كل من القولين فلا بد منها فالحلاف
في الطمأنينة لفظي لأنه خلاف في التسمية فقبل تسمى ركعا وقيل لا تسمى وبعضهم جعله معنويا
لأنه لو شك وهو في السجود هل اطمأن في اعتداله أولا فان قلنا بأنها تابعة لم يؤثر شكك كالوشك
في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها وان قلنا انها ركن لزمه العود للاعتدال فورا كالوشك في
أصل الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما يأتي ورد ذلك بأن الشك في الطمأنينة يؤثر ولو
قلنا بأنها تابعة فلا بد من تداركها على كل حال ويترق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة
بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها الكثرة حروفها وغلبة الشك فيها فالحق أن الخلاف
لفظي كما انحط عليه كلام الرمي وابن حجر (قوله) أحدها أي أحد الثمانية عشر ركعا (قوله)
النية قد أجمعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وانما يبدأ بها المصنف كغيره لأن الصلاة
لا تتعقد الا بها ولذلك قيل انها شرط لأن الشرط ما كان خارجا عما هو متعلق بالصلاة
فكونها خارجة عنها والاتعلق بنفسها وافترقت الى نية أخرى ورد بأنه لا يعد أن تكون من
الصلاة وتتعلق بما عداها من الاركان لأن النية لا تنوي ولا تقتصر الى نية لأنها كالشاة من
الاربعين تركي نفسها وغيرها وجوز بعضهم تعلقها بنفسها كالعالم فانه يتعلق بنفسه فيعلم سبحانه
وتعالى بعلمه أن له علم (قوله) أي النية شرعا وأما اللغة فهي مطلق القصد كما مر (قوله)
قصد الشيء مقترنا بفعله أي قصد الشيء الذي يريد فعله كالوضوء والصلاة حال كون القصد
مقترنا بفعله ذلك الشيء وقولهم في بعض عبارات فان تراخي عنه سمي عزم ليس من التعريف
بل زائد لأنه قد تم عند قوله مقترنا بفعله ولو قال نويت أصلي الظهر الله أكبر نويت بطلت صلاة
لأن قوله نويت بعد التكبير كلام أجنبي وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فأبطلها ولو نوى الصلاة
ودفع الغريم مثلا صحت صلاته لأن دفعه حاصل وان لم ينو كما لو نوى بصلاته فرضا وسنة غير
مقصودة كتحية وسنة وضوء بخلاف ما لو نوى فرضا وسنة مقصودة كسنة الظهر لشريكتين
عبادتين مقصودتين لا تندرج احدهما في الاخرى ولو قال أصلي لثواب الله والهرب من

وتقدم معنى الصلاة لغة
وشرعا (وأركان الصلاة
ثمانية عشر ركعا) أحدها
(النية) وهي قصد الشيء
مقترنا بفعله

عقاب الله صحت صلاته خلافا للفرع الرازي ولو قال شخص لا آخر صل فرضك ولا على دينار
فصل في هذه النية صحت صلاته ولا يستحق الدينار (قوله ومحلها القلب) أي فلا يجب النطق بها
باللسان لكن يسن ليساعد اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى
الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره وسعى القلب قلبا لقلبه في الأمور كلها أولانه خالص البدن
وخالص كل شيء قلبه أولانه وضع في الجسد مقلوبا كقطع السكر وهو لحم صنوبري الشكل قار
في الجانب الأيسر من الصدر (قوله فان كانت الصلاة الخ) بيان لما رتب النية لكن الشارح لم
يبين الأمرين بتبين وترك الثالثة فالخامس أن المراتب ثلاث بحسب أقسام الصلاة فانما تارة
تكون فرضا وتارة تكون نفلا مقيدا بالوقت أو السبب وتارة تكون نفلا مطلقا (قوله
فرضا) أي ولو فرض كفاية كصلاة الجنائز أو قضاء كالفائتة أو معادة نظر الأصلها أو نذر لكن
يقوم مقام نية الفرضية فيه نية النذرية (قوله وجب الخ) فيجب فيه ثلاثة أشياء القصد
والتعيين ونية الفرضية ولذلك قال بعضهم

ياسائل عن شروط النية في القصد والتعيين والفرضية

ولا يجب الاضافة الى الله تعالى لأن العباد لا تكون الا له سبحانه وتعالى لكن تستحب ليعتق
معنى الاخلاص ويستحب فيه استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ في العدد كأن نوى
الظهر ثلاثا وخسالم تنعقد صلاته ويصح الاداء بنية القضاء وعكسه مع العذر كأن ظن
خروج الوقت بسبب غيم أو نحوه فنوى القضاء ثم تبين بقاء الوقت أو ظن بقاء الوقت فنوى
الاداء ثم تبين خروجه أو مع عدم العذر لكن قصد المعنى القوي كما نقله في الأنوار لاستعمال
كل معنى الآخر تقول قضيت الدين وأذيت به معنى واحد وهو دفعه أما اذا فعل ذلك بلا عذر ولم
ينو المعنى القوي لم تصح صلاته لتلاعبه كما نقله في المجموع عن تصريحهم ولا يشترط التعرض
لوقت فلو عين اليوم وأخطأ لم يضر كما هو قضية كلام أصل الروضة ومن عليه فوائت لا يشترط
أن ينوى ظهر يوم كذا بل يكفي نية الظهر مثلا ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على
المعتمد ما جرى عليه المحشي تبعا للقلوب من ندب ذلك ضعيف كما في البليسي (قوله نية
الفرضية) أي ملاحظتها وقصد هافيا لاحت ويقصد كون الصلاة فرضا ولا تجب نية الفرضية في
صلاة الصبي على المعتمد لأن صلاته تقع نفلا فكيف ينوى الفرضية وفارقت المعادة بأن صلاته
تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة فتنها خلاف اذ قبل أن يفرضه الثانية وقبل يحسب الله ما شاء
منهما وان كان الأصح أن يفرضه الأولى ويفرق بين نية الفرضية في صلاة الصبي حيث لم تجب فيها
وبين القيام حيث وجب فيها بأن ترك القيام يحق صورتها ولا كذلك ترك نية الفرضية (قوله
وقصد فعلها) أي فعل الصلاة التي استحضرها ولو اجأ لعل المعتمد عند المتأخرين كما سيأتي
وانما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال (قوله وتعيينها) أي لتمييز عن سائر الصلوات
(قوله مثلا) أي أو مغرب أو عشاء أو عصر (قوله ذات وقت الخ) أما النفل المطلق وهو
الذي لم يقيد بوقت ولا سبب فيمكن فيه قصد الفعل فقط ويلحق به ذو سبب بغنى عنه غيره كعبية
وسنة وضوء واستحارة واحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة إلى تعيين لجملة
على المطلق ولا يشترط نية النافلة لأن النافلة ملازمة له بخلاف الفرضية فانها غير ملازمة للضرورة

ومحلها القلب فان كانت
الصلاة فرضا وجب نية
الفرضية وقصد فعلها
وتعيينها من صبح أو ظهر
مثلا أو كانت الصلاة نفلا
ذات وقت

الظهر لانها قد تكون فرضا وقد لا تكون كافي صلاة الصبي (قوله كراتية) أي كسنة الظهر
وسنة العشاء وقوله كالاستسقاء أي والكسوف (قوله وجب الخ) فيجب فيه شيان قصد
والتعيين (قوله وتعيينها) ومنه القبلية والبعدية في صلاة لها قبلية وبعدية كما مر (قوله لانية
النفلية) أي لا تجب بل تسن خلافا لمن أوجبها وانما لم تجب على المعتمد لان النفلية ملازمة
للفل بخلاف الفرضية فانها ليست ملازمة لنحو الظهر كما تقدم (قوله والثاني) أي من
الثمانية عشر ركعا (قوله القيام) أي الانتصاب بحيث لا يكون مائلا أصلا أو مائلا لكن لم يكن
الى أقل الركوع أقرب منه الى القيام بأن كان الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليهما
على حد سواء بخلاف ما لو كان الى أقل الركوع أقرب منه الى القيام ولو صار ركعا كركع لكبر
أو نحوه وقف وجوبا كذلك لقربه من الانتصاب ولو استند الى شيء بجدار أو جزء مع الكراهة
ولو كان بحيث لو أزيل اسقط لوجود اسم القيام بخلاف ما لو كان بحيث يرفع قدميه ان شاء
لانه لا يسمى قائما بل هو معلق نفسه ولو توقف على معين وجب ولو باجرة فاضله عما يعتبر في
النظرة لكن لا يجب الا ان احتاج اليه في ابتداء القيام لاني دوامه كذا قيل والمعتمد الفرق بين
العكازة والادعى فان احتاج الى العكازة في الابتداء والدوام وجبت وان احتاج الى الادعى
في الابتداء وجب وان احتاج اليه في الدوام فلا يجب ومحل كون القيام ركعا في الفرض ولو
مندورا أو على صورة الفرض فشمئ المعادة وصلاة الصبي بخلاف النفل فيجوز فيه القعود
والاضطجاع دون الاستلقاء سواء الرواق وغيرها وما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه لكن
القاعد له نصف أجر القائم والمضطجع له نصف أجر القاعد لخبر من صلى قاعدا فله نصف أجر
القائم ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد لكن محله عند القدرة والال يتنص من
أجرهما شي ويلزمه أن يقعد للركوع والسجود فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم تصح صلاته
فان قيل لم قدم النية على القيام مع أنه لا ينوي الابدال القيام أجيب بان النية ركن مطلقا وهو
ليس ركعا لاني الفرض كما علمت وبأن القيام لا يكون ركعا الابدال النية وقبلها يكون شرطا
للاعتدال بالنية ومقتضى ذلك أن الاولى تقديم تكبيرة الاحرام على القيام لانها ركن مطلقا وهو
ليس ركعا لاني الفرض وأيضا القيام لا يكون ركعا الابدال تكبيرة الاحرام وقبلها يكون شرطا
وهو أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع وظاهر كلاهم تساوي بقية الاركان (قوله مع
القدرة عليه) أي على القيام (قوله فان عجز عن القيام) أي بحيث يلحقه به مشقة تذهب
خشوعه أو كماله وهي المرادة بالمشقة الشديدة في عبارة من عجز بها ولو أمكن المريض القيام في
جميع الصلاة منفردا بلا مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بالقعود في بعضها فالأفضل الانفراد
وتصح مع الجماعة وان قعد في بعضها كافي زيادة الروضة ولو خاف ركب السفينة غرقا
أو دوران رأس صلى من قعود ولا إعادة عليه ولو كان به سلس بول وكان لو قام سال بوله ولو قعد
لم يسأل صلى من قعود على الأصح ولا إعادة أيضا ولو قال طيب ثقة لمن بعينه ماء ان صليت
مستلقيا مكنت مداواتك كان له ترك القيام على الأصح من غير إعادة ولو كان للغزاة رقيب
يرقب العدو ولو قام رآه العدو وفسد تدبير الحرب صلى من قعود ونجى إعادة لندرة ذلك
وكذا لو جلس الغزاة في مكمن ولو قاموا رآهم العدو وفسد تدبير الحرب صلوا قعودا ووجبت

كراتية أو ذات سبب
كالاستسقاء وجب قصد
فعله وتعيينه لانية النفلية
(و) الثاني (القيام مع
القدرة) عليه فان عجز عن
القيام
قوله وتعيينها هكذا ينحطه
والذي في نسخ الشارح
وجب قصد فعله وتعيينه اهـ

الاعادة بخلاف ما لو خافوا قصد العدول لهم فانه لا تجب عليهم الاعادة وكل هذا داخل تحت العجز
 لانه اما الضرورة التداوى أو خوف الغرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك (قوله قد عد كيف
 شاءم أى على أى كيفية شاءها من افتراش أو تورتل أو تعديداً ونحو ذلك فان عجز عن القعود
 صلى مضطجعا ويسن أن يكون على جنبه الايمن فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا مع رفع
 رأسه بنحو وسادة ليتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم يده الا ان كان في السكبة وهى مسقوفة
 ويومئ برأسه لركوعه ومجوده ويجعل سجوده أخفض من ركوعه وجوبا فان عجز عن ذلك
 أو ما بأجفائه ولا يجب حينئذ جعل سجوده أخفض من ركوعه لانه لا يظهر التمييز بينهما
 بذلك فان عجز عن ذلك أجرى أفعال الصلاة على قلبه وجوبا فى الواجب ونهيا فى المندوب
 ولا تسقط الصلاة عنه مادام عدله ثابتا لوجود مناط التكليف وبذلك تعلم كثر من ادعى أن له
 حالة بينه وبين الله أسقطت عنه التكليف كما يفعلها الاباحيون والاصل فى ذلك كله حديث
 البخارى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعلى منب زاد النسائي فى روايته
 فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (قوله وقعوده مفترشا أفضل أى من تربعه
 وغيره لانه قعود عبادة وتربعه أفضل من غيره ويكره الاقعاء فى قعدات الصلاة بان يجلس على
 ألييه وينصب ركبتيه للنهي عن الاقعاء فى الصلاة ومن الاقعاء نوع منون فى الجلوس
 الخفيف كالجلوس للاستراحة والجلوس بين السجدين وهو أن يضع أطراف أصابع رجله
 على الارض ويضع ألييه على هقبية ومع ذلك فالافتراش أفضل منه (قوله والثالث أى من
 الاركان الثمانية عشر وقد عرفت أنه لو قدم تكبيرة الاحرام على القيام لكان أولى وأنسب
 (قوله تكبيرة الاحرام) أى تكبيرة سبب فى تحریم ما كان حلالا قبل كالاكل والشرب
 ونحوهما فالأضافة من اضافة السبب للمسيب ولهذا سميت بذلك وتعين امر تعبدى لا يعقل
 معناه أى تعبدنا الشارع به وان لم نعقل له معنى (قوله فيتعين الخ) هكذا فى نسخة بالناء وفى
 نسخة ويتعين الخ بالواو وهى أظهر وقوله على التقدير بالنطق أى على النطق فالباء بمعنى على
 وقوله بهامته على بالنطق وقوله أن يقول الخ هو فاعل يتعين لانه مؤول بمصدر (قوله الله أكبر)
 بتطوع الهمزة فان وصلها بما قبلها كأن قال اماما الله أكبر صرح لكنه خلاف الاولى وشروط
 صحة التكبير خمسة عشر شرطان اختلف واحد منها لم تنعقد الصلاة ايضا بها بعد الوصول الى
 محل تجزئ فيه القراءة فى الفرض بلغة العربية للتأدب عليها وللفظ الجلالة ولنظ أكبر وتقدم
 لفظ الجلالة على أكبر وعدم مدهمزة الجلالة لانه يتقلب من لفظ الخبر الانسانى الى
 الاستفهام وعدم مذهب أكبر فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته سواء فتح الهمزة أو كسرها لان
 أكبر بفتح الهمزة جمع كبير وهو اسم للطبل الكبير وأكبر بكسر الهمزة اسم من أسماء
 الحیض ولو تعم ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وعدم تشديد هاء فلو شدد الباء بأن قال الله أكبر
 لم تنعقد صلاته وعدم زيادة واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين فلوزادها لم تنعقد صلاته وعدم
 واو قبل الجلالة لعدم تقدم ما يعطف عليه وعدم فاصل بين الكلمتين فتضّر الوقفة الطويلة
 بينهما وكذا القصيرة على المعتمد ولا يضّر الفصل بينهما بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالتة

قد عد كيف شاء وقعوده
 مفترشا أفضل (و) الثالث
 (تكبيرة الاحرام) فيتعين
 على التقدير بالنطق به أن
 يقول الله أكبر

الا كبراً والله الجليل أ كبراً والله الرحمن الرحيم أ كبر بخلاف ما لو طال الوصف بأن كان ثلاثاً
 فأكثر كالله الجليل العظيم الحليم أ كبراً والله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أ كبر وبخلاف
 غير الوصف كالضمير في قوله الله هو أ كبراً والنسبة في قوله الله يا رحمن أ كبراً أن يسمع نفسه
 جميع سر وفيها ان كان صحيح السمع ولا مانع ودخول الوقت لتكبيره القرائض والنفل الموقت
 وذى السبب وايضاها حال الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تكبيره الامام في حق
 المقتدى ولو كثر الراء من أ كبر لم يضرب لأن الراء حرف تكرير كما قاله الزجاج وهو المعتمد ولو أبدل
 همزة كبروا واضر من العالم دون الجاهل ولولم يجزم الراء من أ كبر لم يضرب وما روى التكبير
 جزم فلا أصل له كما قاله ابن حجر العسقلاني وانما هو قول النخعي وعلى تقدير وروده فغناه عدم
 التردد فيه فلا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله الا ان قصد التبرك فقط ويسن أن لا يقصر
 التكبير بحيث لا ينهم ولا يعطيه بأن يبلغ في مده بل يتوسط وأن يجهر بتكبيره الاحرام وتكبير
 الانتقال الامام وأن يستر غيره من مأوم ومنفرد نعم ان لم يبلغ صوت الامام جميع المأومين سن
 التبليغ يجهر بعضهم لكن بقصد الذكر ولو مع الاعلام في تكبيره الانتقال فان قصد الاعلام
 فقط وأطلق ضرر لكن هذا في حق العالم وأما في حق العاى فلا يضرب مطلقاً ولا يندب تكرار
 التكبير فان كثره ونوى بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالاتوار وخروج منها بالاشفاق لأن
 من افتتح صلاة ثم افتتح صلاة أخرى بطلت صلته هذا ان لم ينو بين كل تكبيرتين الخروج من
 الصلاة أو الدخول فيها والاخرج بهذه النية ودخل بكل تكبيره سواء كثر من الاتوار
 أو الاشفاق فان لم ينو الافتتاح بكل تكبيره بل بالاول فقط لم يضرب لأن ما زاد على الاول مجزئ
 ذكر والوسوسة عند تكبيره الاحرام من تلاعب الشيطان وهى تدل على خيل في العتق
 أو نقص في الدين ز قوله فلا يصح الرحمن أ كبر أى لعدم لفظ الجلالة وقوله ونحوه كالله كبير
 أعظم أو أعظم فلا يكتفى كل ما فيه تغيير أحد اللفظين (قوله ولا يصح فيها تقديم الخبر على
 المبتدا) أى لأن ذلك يحل بالتكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضرب فيه تقديم الخبر على المبتدا
 لانه لا يحل بالسلام (قوله كقوله أ كبر الله) مثال لتقديم الخبر على المبتدا فان أتى بلفظ أ كبر
 ثانياً كان قال أ كبر الله أ كبر فان قصد عند لفظ الجلالة الابتداء مع والافلا (قوله ومن عجز
 عن النطق بها بالعربية الخ) هذا محترز القادر ومن عجز عنها بالعربية وغيره أهمل بحسب عليه ذكر
 بدلها كالقراءة أو تكفيه النية بالقلب قال الشبرا ملى قياس القراءة أن يأتي بذكر بدلها
 انتهى أجهورى (قوله ترجم عنها بأى لغة) أى سواء كانت الفارسية أو البربرية أو غيرها
 وان لم تكن لغة النواوى وترجمة التكبير بالفارسية خدأى بزرگ ترنخداى بمعنى الله وبزرگ تر
 بمعنى أ كبر وهو يضم الباء والراى وسكون الراء وسكون الكاف وفتح التاء واسكان الراء كما فى
 كتاب نعمة الله فى اللغة الفارسية ولا يكتفى خدأى بزرگ لانها بمعنى الله كبير فيقوت التقصيل
 المستفاد من ترجمه معها بمعنى الله أ كبر (قوله ويجب قرن النية بالتكبير) أى قرنا حقيقيا
 بعد الاستحضار الحقيقي بأن يستحضر الصلاة تفصيلا مع تعيينها في غير النفل المطلق ونية
 الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل التكبير من أولها
 الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعى واختار المتأخرون الاكتفاء

فلا يصح الرحمن أ كبر
 ونحوه ولا يصح فيها
 تقديم الخبر على المبتدا
 كقوله أ كبر الله ومن عجز عن
 النطق بها بالعربية ترجم
 عنها بأى لغة شاء ولا يعبد
 عنها الى ذكر آخر ويجب
 قرن النية بالتكبير

بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفي بأن يستحضر الصلاة اجمالا بحيث يعتد أنه مستحضر للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأى جزء من التكبير ولو الحرف الأخير ويكتفى بفرقة الأوصاف على الأجزاء وهذا أسهل من الأول لأن الأول فيه حرج وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فالمصير إلى الثاني قال بعضهم ولو كان الشافعى حيا لافتي به وقال ابن الرفعة أنه الحق وصوبه السبكي قال الخطيب ولما هما أسوة والحاصل أن لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا عرفيا وقرنا حقيقيا وقرنا عرفيا والواجب انما هو العرفيان لا الحقيقيان (قوله وأما النووي الخ) مقابل له حذف تقديره أما غير النووي فقد اختار أنه لا بد من القرن والاستحضار الحقيقيين (قوله بالمقارنة العرفية) أى بعد الاستحضار العرفي (قوله بحيث يعتد الخ) ظاهره أنه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي فيكون في كلام الشارح حذف تقديره كما اختار الاكتفاء بالاستحضار العرفي والحاصل أن الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها وصورا للاستحضار العرفي ولم يذكره ولا يجب استصحاب الفية بقلبه بعد التكبير للعسر لكن يسن نعم يشترط عدم المنافي فان نوى الخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستقر بطلت صلاته (قوله والرابع) أى من الأركان الثمانية عشر ركنا (قوله قراءة الفاتحة) أى حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة وتوقفت قراءة الفاتحة عليه وتعب في كل ركعة سواء الصلاة السرية والجمهورية وسواء الامام والمأموم والمنفرد دخل الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نعم المسبوق بجميعها أو ببعضها فيعملها عنه امامه كالأوبعضا ان كان أهلا للعمل وشروط الفاتحة أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لفظ وأن يرتب القراءة وأن يواليها وأن يراعى حروفها ونشيدياتها الأربع عشرة وأن لا يطن لحنا غير المعنى وأن لا يقرأ بقراءة شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل لفظا بلفظ آخر وأن يقرأ كل آياتها ومنها البسملة وأن يقرأها بالعربية ولا يترجم عنها القوافل الاعجازية ومثلها يبدلها ان كان قرنا بخلاف ما لو كان ذكرا أو دعاء فيترجم عنه عند العجز عن العربية وابقاعها كلها في القيام أو بدله فائدة ما قرئت فاتحة الكتاب على وجع أربعين مرة الأذهب ولها نحو الثلاثين اسما محصاة الفاتحة والشافعية والكافية وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى غالباً وأسماء السور توقيفية وأثبت اسمائها في المصحف من يدع الجحاج وما يفعله الناس من قراءة الفاتحة اذا عقدوا مجلساً أو فارقوه غير سنة والسنة قراءة سورة العصر لما فيها من التوصية بالصبر والحق وغير ذلك (قوله أو بدلها) أى بدل الفاتحة من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء بخلاف الوقفة بقدرها عند العجز عن ذلك فلا تصح ارادتها هنا لأنه لا يصح تسليط القراءة على البدل بمعنى الوقفة المذكورة ولو حذف أو بدلها كان أولى لأنه يغنى عنه قوله الاتي ومن جهل الفاتحة الخ الآن يجب أن يهتد به تفصيل لذلك مع أنه زاد فيه شيئا وهو الوقوف بقدر الفاتحة نعم لو أخرجه عن قوله وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها كان أولى (قوله لمن لم يحفظها) أى لم يجد ملقنا يلقنها له ولا مصحفا يقرؤها فيه أو نحو ذلك فتعبيه بالحفظ جرى على الغالب أو يقال مراده بالحفظ المعرفة بأى طريق من الطرق فقوله لمن لم يحفظها أى لم يعرفها بطريق أصلا (قوله فرضا كانت الصلاة أو نفلا)

وأما النووي فاختلف
الاكتفاء بالمقارنة العرفية
بحيث يعتد عرفا أنه مستحضر
لصلاة (و) الرابع (قراءة
الفاتحة) أو بدلها لمن لم
يحفظها فرضا كانت الصلاة
أو نفلا

تعميم في وجوب قراءة الفاتحة وأبدلها **إقوله** وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها بل ومن كل سورة الإبراءة فليست آية منها فتكره البسملة في أولها وتسكن في أنشائها كما قاله الرملي وقيل تحرم في أولها وتكره في أنشائها كما قاله ابن حجر كابن عبد الحق والشيخ الخطيب والدليل على أنها آية من الفاتحة أنه صلى الله عليه وسلم عدا الفاتحة سبع آيات وعدة آية منها والدليل على أنها آية من كل سورة الإبراءة إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على اثباتها في المصحف بخطه أوائل السور سوى راءة دون الاعشار وتراجم السور فلولم تكن آية من كل سورة سوى راءة لما أجاز وذلك ولو كانت للفصل كما قيل لثبتت في أول راءة ولم تثبت في الفاتحة فان قيل القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والبسملة في أوائل السور لم تثبت بالتواتر أجيب بأن محلها فيما يثبت قرآنًا قطعا أي جزمًا واعتقادًا أما ما يثبت قرآنًا حكمًا أي ظنًا وعملًا فيمكن فيه الظن وأيضا اثباتها في المصحف من غير تكثير كالتواتر فان قيل من جانب من قال بأنها ليست آية من أوائل السور لو كانت قرآنًا بالكفر نافيها مع أنه لا يكفر نعره بالمثل فيقال ولولم تكن قرآنًا بالكفر مثبتها مع أنه لا يكفر وجوبًا بنا وجوابهم أن التكفير لا يكون بالظنيات والخلاف انما هو في بسملة أوائل السور وأما آية النمل وهي انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم فهي آية من القرآن قطعًا فيكفر نافيها **إقوله** كملته انما قال ذلك ردًا على من قال انها بعض آية كما قاله الشيخ عطية **(قوله ومن أسقط الخ)** كان المقام للتفريع لأن ذلك يتفرع على سابقه وكان الاوضح أن يقول كما قال غيره ويجب مراعاة حروفها وتشديداتها ثم يقول في أسقط الخ وقوله حرفاً أي كان قال لا يذهب إليه الا لتستعين بأسقاط الواو كما يتوله كثير من العوام وقوله وتشديد كأن قال اياك نعم بد تخفيف الياء وان قصد المعنى كثر لأن الايالك ضوء الشمس ولو شدد انخفض أساء وأجزماء كما قاله الماوردي ولا يخفى أن التشديد هيئة الحرف وليست حرفاً فاعتطفها على الحرف من عطف المغاير خلافاً لمن قال انه من عطف الخاص على العام **(قوله)** أو أبدل حرفاً منها بحرف أي كأن قال الزين أو الدين يارأي أو الدال المهملة بدل الذال المعجمة أو قال الهمد لله بالياء بدل الحاء أو قال الظالين بالطاء المشددة بدل الضاد أو قال المستقيم بالله - مزبدل القاف بخلاف ما لو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها العرب فانصح كما جزم به الروياني وغيره ولكن نظري في المجموع **(قوله)** لم تصح قراءته ولا صلته جواب الشرط وهو من في قوله ومن أسقط الخ فهو راجع للثلاث سور **(قوله)** ان تعمد أي وعلم وغير المعنى فهي قيود ثلاثة ومثل الابدال للحن فتبطل صلته وقراءته ان كان عامداً عالماً وكان اللحن مغيراً للمعنى كأن قال أنعمت عليهم بضم التاء أو كسر هان كان ناسياً أو جاهلاً بطلت قراءته لتلك الكلمة وأما اللحن الذي لا يغير المعنى كأن قال تعبد بكسر الباء أو فتحها فلا يضر مطلقاً لكنه يحرم مع العمد والعلم وقوله والأي وان لم يعمد وكذا ان لم يعلم أو يغير المعنى كأن قال العالمون بالواو وبدل الياء وقوله وجب عليه إعادة القراءة أي لتلك الكلمة وما بعدها قبل الركوع فان ركع قبل أعادتها طلت صلته ان كان عامداً عالماً والالم تحسب ركعته **(قوله)** ويجب ترتيبها فلولم يرتبها بأن تدم كلمة على أخرى وجب استئناف القراءة ثم لو بدأ بنصفها الثاني وأتى بنصفها الأول واستمر بها إلى آخرها اعتد بها ان لم يقصد بأولها التكميل ولم يطل الفصل بينهما وبين النصف الآخر الذي

وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
آية فيها كلمة ومن أسقط
من النفاضة حرفاً أو تشديداً
أو أبطل حرفاً منها بحرف لم
نصح قراءته ولا وصلاته أن
نعهد والواجب عليه إعادة
القراءة ويجب ترديها

قرأه ثالثا ويستأنف من قصد بأوله التكميل أو طال الفصل بينه وبين النصف الأخير (قوله بأن يقرأ الخ) تصوير لترتيب قوله آياتها أى وكلماتها وقوله على نظمها المعروف أى على صورتها المعروفة (قوله ويجب أيضا) أى كما يجب ترتيبها (قوله موالاتها) أى متابعتها وقوله بأن يصل الخ تصوير للموالاة ولو كراهية أو كلمة من الفاتحة فإن استعجب ما بعده لم يضرب والاضرب وقوله من غير فصل تأكيده للوصل (قوله لا يشترط لنفسه) أى والمعنى فإن ذلك يغتفر بخلاف السكوت الطويل عرفا فبقية قطعها ان كان بلا عذر وكذا سكوت قصير قصد به قطع القراءة فإن سكت طويلا لعذر من جهل أو سهواً أو عيالا لم يضرب ومثله ما لو نسي آية فسكت طويلا لابتدأ غيرها فإنه لا يضرب وكذا لو سكت قصيرا لم يقصد به قطع القراءة (قوله فإن تحلل الذكر) أى وإن قل كما لو عطر فحمد الله تعالى في أثناء الفاتحة فإنه تنقطع قراءته ويستأنف (قوله بين موالاتها) صوابه بين كلماتها أو آياتها لأن الموالاة معنى من المعاني فلامعنى للتخلل بينها وأيضا عند التحلل المذكور فلا موالاة (قوله قطعها) أى حيث كان بلا عذر أو مان كان بعذر من جهل أو سهو لم يقطعها (قوله الآن يتعلق الذكر بصلحة المأموم في أثناء فاتحته) أى وإن لم يؤمن أمامه بالفعل بخلاف غير أمامه فإذا أمن إقامته قطعها وكنته على أمامه إذا توقف بتصد القراءة ولو لمع الفتح بخلاف ما لو قصد الفتح فقط أو أطلق قبل طل صلاته على المعتد ولو فتح عليه قبل توقفه قطع قراءته فيستأنف ولا فرق في الفتح بين الفاتحة والسورة وكسؤال الجنة إذا سمع من أمامه آية فيها ذكر الجنة والاستعاذة من النار إذا سمع منه آية فيها ذكر النار وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع منه آية فيها اسمه أو نحو ذلك (قوله ومن جهل الفاتحة) أى لم يحفظها وقوله وتعدرت عليه قيد لا بد منه بخلاف ما إذا جهلها لكن لم تعذر عليه لوجود معلم مثلاً فإنه يجب عليه قراءتها وقول المحشى هو عطف تفسير خلاف الظاهر (قوله لعدم معلم مثلاً) أى أو مصحف أو نحوه ومثله ما لو لم يجد أجره تعليمه له أو لم يتدر على ما يؤمله اليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الحج (قوله وأحسن غيرها) أى غير الفاتحة وقوله من القرآن بيان للغير مشوب بتعميم (قوله وجب عليه سبع آيات) أى بعدد آيات الفاتحة فلو نقص عن السبع لم يجزئه وإن طال لرعايته العدد واستحسن الشافعي رضي الله عنه أن يقرأ ثمانية لتكون بدلا عن السورة (قوله متواليه أو متفرقة) أى وإن لم تند المتفرقة معنى منظوما على المعتد وإن كان يحفظ غيرها خلافاً لمن قال إنما تجزئ المتفرقة التي لا تفيد معنى منظوما إذا لم يحسن غيرها أما إذا أحسن غيرها فلا وجه لاجرائها وقد علمت أن المعتد أجرها مطلقا (قوله فإن عجز عن القرآن) أى بأن لم يحفظه ولم يجد معلما ولا مصحفاً ونحوه (قوله أتى بذكر) أى بسبعة أنواع منه نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكثر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والافعلوم أن ذلك ينقص عنها والدعاء كالدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم ارزقني زوجة حسنة على ما يتعلق بالديار كاللهم ارزقني ديارا (قوله بدلا عنها) لكنه لا يجب أن يقصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد غيرها حتى لو استغنى أو تعوذ بقصد تحصيل سنتها فقط لم يجزئه

بأن يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويجب أيضا موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل لا بقدر التنفس فإن تحلل الذكر بين موالاتها قطعها الآن يتعلق الذكر بصلحة المأموم في أثناء فاتحته لقراءه أمامه فإنه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتعدرت عليه لعدم معلم مثلاً وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متواليه عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن عجز عن القرآن أتى بذكر بدلا عنها

خلافا لابن حجر (قوله بحيث لا ينقص عن حرفها) أي حال **ون** البديل متلبس بحيث
 لا ينقص مجموعه عن مجموع الفاتحة سواء كان البديل قرأنا أو ذكرنا أو دعاء ولا يشترط مساواة
 الآيات ولا أنواع الذكر والدعاء والحرف المشد من البديل كل حرف المشد من الفاتحة
 والحرفان منه كل حرف المشد منها لا عكسه وحروف الفاتحة مائة وستة وخمسون باثبات ألف
 مالك وخمس وخمسون بحذفه وكان يعرض العلماء يقرأ في الركعة الأولى مالك باثبات الألف
 وفي الثانية ملك بحذفها لأنه يستطوي على الأولى على الثانية ولو بحرف كذا قالوا والحق أنها مائة
 وستة وثلاثون بالابتداء بالفتات الوصل كما قاله الزيادي ووجه ما قاله عد الشدات الأربعة
 عشر حرفا مع عد ألفي صراط في الموضعين وألف الضالين لكونها ملفوظا بها وإن كانت
 محذوفة رسميا فإذ زيدت هذه السبعة عشر على المائة والثمانية والثلاثين كانت الجملة مائة
 وستة وخمسين باثبات ألف لث وخمسة وخمسين بحذفها ووجه ما قاله الزيادي إسقاط الشدات
 الأربعة عشر لكونها صفات الحروف المشددة وليست بحروف حقيقة واسقاط ألفي صراط في
 الموضعين وألف الضالين لكونها محذوفة رسميا وإن كانت ملفوظا بها **(قوله)** فإن لم يحسن قرأنا
 ولا ذكرنا أي ولادعاء فإن قيل فيما إذا دخل في الصلاة وكيف أنه قد تطلعت صلاته أجيب بأنه يعود
 ذلك بما إذا قلته شخص التكبير فأحرم بها ثم ذهب أو كان يدورها ثم نسبها فإن كان لا يعرفها
 بوجه أبدا دخل في الصلاة بدونها كالآخر **(قوله)** وقف قدر الفاتحة أي بالنسبة للوسط
 المعتدل في ظنه ويندب أن ينف وقفه بعدها بدلا عن السورة ولا يجب عليه تحريك لسانه
 بخلاف الآخر الذي طرأ آخره ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض غيرها أي ببعضها في محله
 وبعض غيرها في محله تقدم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط **زره** وكذا
 لو قدر على بعض القرآن وأما لو قدر على بعض الذكر أو الدعاء فقبل يكمل عليه بالوقوف والمعمد
 أنه يكره أيضا وهو واضح ولو شرع في البديل ثم قدر على الفاتحة قبل فراغه لزمته كفي العباب
 وغيره فإن كان بعد فراغه ولو قبل الركوع أجزاء ومثل ذلك يقال في قدرته على الذكر والدعاء
 فإن كان قبل أن تغني وقفة بقدر الفاتحة لزمه والافلا **(قوله)** وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة
 بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آياتها بعضهم اختار هذا البعض لما في غيره من إيهام صحة
 قراءة البسملة في غير محلها وأما هذا البعض ففيه تصريح بالمراد لكن ربما يقتضى صدره وهو
 قراءة الفاتحة بعد الخ أن البسملة ليست منها إلا أن يحمل على أن المعنى وقراءة معظم الفاتحة
 بعد الخ بقراءة قوله وهي آية منها **(قوله)** والخامس أي من الأركان الثمانية عشر **(قوله)**
 الركوع هو لغة مطلق الانحناء وشرعا أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحته ركبتيه كما
 سيذكره الشارح وقيل دعاء لغة الخضوع وهو من خصائص هذه الامة فإن الأمم السابقة لم
 يكن في صلاتهم ركوع وأما قوله تعالى واركع مع الراكعين فعناه صلى مع المصلين من باب اطلاق
 اسم الجزع وأرادة الكل كذا قيل ونظيره بأنه إذا لم يكن في صلاتهم ركوع فكيف يقال بأنه من
 اطلاق الجزع وأرادة الكل مع أنه لم يكن الركوع جزأ من صلاتهم فالأحسن التأويل بأن
 المراد اخضع مع الخاضعين كما هو المعنى المغوى على القول الثاني وشرع في صلاة العصر
 لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال أول صلاة ركعتيها العصر فقلت يا رسول الله ما هذا

بحيث لا ينقص عن حرفها
 فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكرنا
 وقف قدر الفاتحة وفي بعض
 النسخ وقراءة الفاتحة بعد
 بسم الله الرحمن الرحيم وهي
 آية منها (و) الخامس (الركوع)

فقال بهذا أمرت فيكون النبي صلى الله عليه وسلم على الظهر قبل ذلك وقيام الليل قبل فرض الصلوات بلا ركوع وهذا فرضه على خلق صلاة الامم السابقة عن الركوع واعلم أنه يجب في الركوع أن لا يتسبب به غيره فقط فلو هو بقصد سجود تلاوة فلما وصل لحذاء ركع عنه أن يجعله عن الركوع لم يكتب بل يجب عليه القيام ليركع منه نعم ان كان تابعا لامامه كفاه ولا يجوز له العود للقيام كما لو قرأ امامه آية سجدة فهو في ظن أنه هو لسجود التلاوة فهو لذلك فراه لم يسجد بل هو للركوع فينبهه ويقتصر على ذلك المأموم ويكفيه للمتابعة **(قوله وأقل فرضه)** مبتدأ أخبره قوله أن ينحني الخ وكان الاولى أن يقول وأقله بحذف لفظ فرض لانه يقتضي أن فرضه أقل وأكمل مع أن أقله هو الفرض فقط وأكمله مندوب كما سيأتي فالأقل والأكمل اتفهما وصنفان للركوع من حيث هو لا فرضه الآن يجاب بأن الاضافة للبيان أي أقل هو فرضه وما يدل على أن الاكمل للركوع لا لفرضه قوله فيه ابعداً كمل الركوع ولم يقل وأكمل فرضه به عليه الشيخ **(قوله لقائم)** وأما أقله لقاعد فهو أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير محاسنه والا كان سجودا لا ركوعا وقوله قادر على الركوع سيأتي محترز في قوله فان لم يقدر الخ فقد أخذ محترز القادر وترك محترز القائم وقد علمته **(قوله معتدل الخلقة)** وغيره كقصير اليدين وطويلهما بقدر معتدلا وقوله سليم يديه وركبتيه وغير السلام كمنطوع اليدين بقدر سليما **(قوله أن ينحني)** أي المنحناؤه فان وما بعدها في تأويل مصدر كما هو ظاهر **(قوله بغير انحناس)** بخلاف ما لو انحنى بانحناس وهو أن يطأ طئي عجيزته ويرفع رأسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عامدا لما بطلت صلاته والالم تبطل ويجب عليه أن يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هو الانحناس **(قوله قدر)** أي انحناء قدر فهو منصوب على انه صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق لينحني وقوله بلوغ أي وصول وقوله راحتيه هما بطن الكفين ما عدا الاصابع وقوله ركبتيه أي موصل ساقيه ونخذه فلو وصلت أصابعه ركبتيه لم يكتب **(قوله لو أراد وضعهما عليه)** أي لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه لوصلتا الجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وأتى بذلك لتلايتوهم أنه لا بد من وضعهما بالفعل **(قوله فان لم يقدر الخ)** قد عرفت أنه مفهوم القدر السابق **(قوله انحنى مقدوره)** وأما بطرفه عبارة الخطيب والعاجز ينحني قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو مأبرأسه ثم بطرفه انتهت ومنها تعلم أن الشارح أسقط مرتبة بعد انحناء مقدوره وقبل الایاء بطرفه وهي الایاء برأسه وأن قوله وأما بطرفه إشارة للمرتبة الثالثة فكان الاولى أن يعبر فيها بتم بدل الواو لانه ربما يوهم أن الانحناء والایاء بطرفه مرتبة واحدة فلا وجه لضمه لسابقه وبالجملة فهي عبارة غير محزنة والطرف بسكون الراء البصر والمراد به هنا الاجفان ولو عبر بهالكان أولى لانها هي التي يؤمى بها دون البصر **(قوله وأكمل الركوع الخ)** ذكره ثلاثة أشباه التسوية والنصب والاخذ فجعلها خيرا عن أكل الركوع وهو مندوب ويكره تركه وكان الاولى أن يقدم ذلك على قوله فان لم يقدر الخ لأن ذلك في حق القادر فقط **(قوله تسوية الراكع)** من اضافة المصدر لفاعله وسواء كان الراكع ذكرا أو أنثى وأخفى وقوله ظهره مفعول للتسوية وقوله وعنقه معطوف عليه وقوله بحيث يصير أن أي ظهره وعنقه وهذا تصوير

وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخلقة سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطرفه وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وعنقه بحيث يصير أن

للتسوية وبيان لضابطها وقوله كصفيحة واحدة أى كوح واحد من نحاس لا أعوجاج فيه
(قوله ونصب ساقيه) عطف على تسوية وكان الأولى أن يقول ونصب ركبتيه لأنه يلزم من نصب
 ركبتيه نصب ساقيه ولا عكس **(قوله وأخذ ركبتيه بيديه)** أى بالفعل لا بتابع في ذلك مع تقرير
 أصابعه فتريقا وسطا لجهة القبلة لأنها أشرف الجهات والاقطع لا يأخذ ركبتيه بيديه بل
 برسلهما إن كان مقطوعهما أو أحدهما إن كان مقطوع واحدة ومثل الاقطع قصير البدين
(قوله والسادس) أى من أركان الصلاة الثمانية عشر **(قوله الطمأنينة)** ولا تقوم زيادة
 الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقر أعناؤه كما بحيث يفصل رفعه عن هوى **(قوله)**
 وهى سكون بعد حركة أى سكون الأعضاء بعد حركة الهوى للركوع وقبل حركة الرفع منه
 ولذلك قيل هى سكون بين حركتين ولو عبر الشارح بذلك لكان أوضع والمراد من العبارتين واحد
(قوله فيه) متعلق بالطمأنينة وقوله أى الركوع تفسير للضمير **(قوله والمصنف يجعل الطمأنينة)**
 فى الأركان ركنا مستقلا أى فلذلك عدها من الأركان وقوله وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان أى صفة تابعة للأركان الموصوفة بها وعلى كلا القولين لا تصح الصلاة بدونها فالخلف
 انطى وقيل معنوى كما مر **(قوله والسابع)** أى من أركان الصلاة لكن حط الركبة على
 الاعتدال وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسجود فكان الأولى حذفه
 وبعضهم جعل عطف الاعتدال على الرفع للتفسير فيكون المراد برفع هو الاعتدال وقال بعضهم
 الركن مجموع الرفع والاعتدال لأنه يلزم من الاعتدال الرفع دون عكسه فقد يرفع ولا يصل لحد
 الاعتدال **(قوله والاعتدال)** هو لغة المداواة والاستقامة وشرعا أن يعود لما كان عليه قبل
 روعه من قيام أو قعود والاعتدال ركن ولو فى النافلة كما يحتمل فى التحقيق وقيل لا يجب
 الاعتدال فى النفل ويجب أن لا يتصد بالاعتدال غيره فقط كما تقدم فى الركوع فلو اعتدل خوفا
 من حية مثلا لم يكف لأنه صار **(قوله قائما)** لو أسقطه لكان أولى لأنه ينافى قوله بعد من قيام قادر
 وقعود عاجز ويمكن أن يجعل فى كلامه حذف والتقدير قائما أو قاعدا كما يدل عليه ما بعد **(قوله)**
 على الهيئة التى كان عليها أى على الصفة والحالة التى كان عليها وقوله من قيام قادر الخ بيان لتلك
 الهيئة ولم يذكر من ذلك الاضطجاع لأن المضطجع يجلس للركوع فيعتدل بعوده للجلوس الذى ركن
 منه **(قوله وقعود عاجز عن القيام)** أى أو قادر على القيام فى النفل إذا فعله من قعود واضطجاع
 لما علمت من أن المضطجع بقعد للركوع فكان الأولى حذف التقيد بالعاجز عن القيام الآن يقال
 انما قيد به نظر الغالب من أن القادر يصل النفل من قيام **(قوله والثامن)** أى من أركان الصلاة
(قوله الطمأنينة فيه) أى بأن تستقر أعناؤه على ما كان عليه قبل روعه بحيث يفصل
 ارتفاعه للاعتدال عن هوىه للسجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أولا اعتدل واطمأن وجوبا
 ثم سجد **(قوله والتاسع)** أى من أركان الصلاة **(قوله السجود)** هو لغة التظامن والميل وقبل
 الخضوع والتذلل وشرعا مباشرة بعض جهة الصلى ما يصل عليه من أرض أو غيره كما سجد كره
 الشارح ويجب أن لا يقصد به غيره كما مر فى الركوع فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب العود
 إليه ثم يسجد لتقاء الهوى فى السقوط ويجب أن يرفع أسافله وهى عجزته وما حولها على أعاليه
 وهى رأسه ومنكباه فلو لم فى سفينة مثلا ولم يتمكن من ذلك لميلانها على حسب حاله ولزمه

كصفيحة واحدة ونصب ساقيه
 وأخذ ركبتيه بيديه (و)
 السادس (الطمأنينة) وهى
 سكون بعد حركة (فيه) أى
 الركوع والمصنف
 يجعل الطمأنينة فى الأركان
 ركنا مستقلا ومشى عليه
 النوى فى التحقيق وغير
 المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان (و) السابع (الرفع)
 من الركوع (والاعتدال)
 قائما على الهيئة التى كان
 عليها قبل ركوعه من قيام
 قادر وقعود عاجز عن القيام
 (و) الثامن (الطمأنينة
 فيه) أى الاعتدال (و)
 التاسع (السجود)

الاعادة لانه عذر نادرا بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود الا كذلك فانه لا اعادة عليه
 فان أمكنه السجود على نحو وسادة يضعها تحت جبهته مع التنكيس لزمه الحصول هيئة السجود
 بذلك وان كان بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها لقوات هيئة السجود بل يكفيه ما أمكنه من
 الانحناء ومثل ذلك يقال في نحو الحبل التي لا يمكنها السجود الا بوضع نحو وسادة وفيما لو طال
 أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الارض مثلا ولا يكلف حفر نقرة للأنف لمافيه من المشقة
(قوله مرتين في كل ركعة) انما عداها نكالا واحدا للاتحاد بنفسها وعدا ركعتين في الجماعة لان
 المدار فيها على ما تظهر به المخالفة وانما كثر السجود دون غيره من الاركان لمافيه من زيادة
 التواضع بوضع أشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام ولهذا كان أفضل من الركوع ولمافيه
 من ارغام الشيطان واذلاله حيث لم يسجد لا دم وأمر ابن آدم بالسجود فسجد فترتب له
 ورد أنه اذا سجد العبد اعزل الشيطان يكره ويقول يا ويلى أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله
 الجنة وأمرت بالسجود فلم أسجد في النار ولمافيه من شدة القرب بين العبد وربّه كما ورد أقرب
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال بعضهم الحكمة في كون السجود مرتين أن الركوع
 فيه دعوى العبودية والسجدين كالشاهدين عليهما **(قوله وأقله)** أى أقل السجود **(قوله)**
 مباشرة الخ فيجب كشف الجبهة ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين
 ما عدا ما يجب ستره منهن ماع العورة فلو سجد مع حائل على جبهته بحيث يعمها كان كان
 في موضع سجوده ورقة أو تراب فالتصق أحدهما بجبهته لم يصح سجوده معه وكذا لو سجد على
 متصل به يتحرك بحركته في قيام أو قعود ولو بالقوة على المعتمد حتى لو صلى من قعود وسجد على
 متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لتحرك بحركته ضرت خلافا
 للشيخ الخطيب حيث قال بعدم الضرر باعتبار الحالة الراهنة ولو سجد على متصل به لا يتحرك
 بحركته كطرف عمامته الطويل جسد لم يضّر لانه في حكم المنفصل وهكذا لو سجد على نحو
 متدبل يده فلا يضّر لانه لا يعد متصلا في العرف ولو سجد على عصا بجرح أو فحوه وشق عليه
 ازالته ولم يكن تحتها نجاسة غير معقوفة عنها وكان متطهرا بالماء لم تلزمه الاعادة لانها اذا لم تلزمه مع
 الاعمال للعدم لعدم لزومها لهذا أولى ولو سجد على شعر نبت بجبهته كنى لان ما نبت عليها مثل
 بشرتها ذكره البغوي في فتاويه وكذلك لو سجد على سلعة نبتت بجبهته لانها جرم منها بخلاف
 ما لو سجد على نحو يده فانه يضّر **(قوله بعض جهة المصلي)** هي ما بين الصدين طولاً وما بين
 شعر الرأس وشعر الحاجبين عرضاً وخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فكل
 شخص جبينان فلا يكفي وضعه وحده لكن يسن وضعه مع الجبهة وانما اكتفى ببعض الجبهة
 لانه بذلك يصدق عليه أنه سجد على الجبهة ويجب وضع جزم من ركبته ومن باطن كفيه ومن
 باطن أصابع قدميه مع الجبهة في السجود لخبر الشيخين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة
 واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل فان عرف
 الزائد فلا اعتبار به وان سامت وانما الاعتبار بالاصلي وان كانت كلها أصلية اكتفى في الخروج
 عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين والمراد أنه
 يضع يدا من جهة اليمين ويدها من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقد ما من هذه

مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة
 بعض جهة المصلي موضع
 سجوده من الارض أو غيرها
 وأكمله أن يكبر له ويضع ركبتيه ثم
 يرفع يديه ويضع ركبتيه ثم
 يديه ثم جبهته وأنفسه (و)
 العاشر الطمانينة فيه
 أى السجود بحيث ينال
 موضع سجوده نقل رأسه
 ولا يكفي امساس رأسه

وقد ما من هذه فلا يكتفي وضعهما من جهة واحدة فان اشتبه الاصل بالزائد وجب وضع جزء من كل منها ولا يكتفي بوضع جزء من بعضها لاحتمال زيادته ونقل عن الرملي في الدرس أنه يكتفي بوضع جزء من بعضها لان الأمور به السجود على سبعة أعظم وهو حاصل بذلك ونقله عن والده أيضا لكن المعتمد الاول لان وضع الزائد في ذلك انما هو لتحقيق وضع السبعة الاصول كما هو ظاهر ولو خلق كفه مقلوبا وجب وضع ظهر كفه لانه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض له الانقلاب فالأقرب أنه ان أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب والا فلا ولو خلق بلا كف فقياس النظائر أنه يقتدر لمقدارها **(قوله موضع سجود)** مفعول للمباشرة وقوله من الارض الخ بيان لموضع سجوده وقوله أو غيرها أي كسفينة وقطن وتبن وسجادة ونحوها ولو سجد على شيء خشن يؤذى جبهته مثلا فان زحزحها من غير رفع لم يضرب وان رفعها ثم أعادها فان لم يكن اطمأن لم يضرب والاضرب لزيادة سجوده ولو رفع جبهته من غير عذروا أعادها ضربة مطلقا **(قوله وأكمل)** أي أكمل السجود من حيث التكبير لهما به وترتيب الاعضاء في الوضع **(قوله أن يكبر لهما به)** فيبتدئ التكبير مع أول الهوى ويديمه حتى ينتهي الى السجود والهوى بفتح الهاء وضما معناه السقوط وقبل بالفتح السقوط وبالضم الصعود وعليه فيتمين الفتح هنا لان المراد السقوط يقال هوى هوى كضرب يضرب اذا سقط بخلاف هوى هوى كعلم يعلم فانه يقال ذلك اذا أحب **(قوله بلا رفع يديه)** فلا يسترفعهما لذلك بخلاف هوى به للركوع والرفع منه **(قوله ويضع الخ)** أي وأن يضع الخ فهو عطف على يكبر ويكون من الاكمل لكن من حيث الترتيب في الوضع فلا ينافي أن وضع هذه الاعضاء ماعدا الانف من الواجب بخلاف الترتيب بينها في الوضع هكذا بأن يضع الركبتين أولا ثم اليمين ثم الجبهة والانف معا فانه من الاكمل **(قوله ثم جبهته وأنفه)** أي معا كما اشار اليه بتعبير بالاول ووضع الانف سنة مع الجبهة ولا يكتفي بوضعه وحده لان المعتبر هو الجبهة **(قوله والعاشرة)** أي من أركان الصلاة **(قوله الطمأنينة فيه)** تنضم تفسيرها بأنهم ساكنون بعد حركة أو ساكنون بين حركتين بحيث يفصل رفعه عن هوى به وقوله أي السجود تفسير للضمير **(قوله بحيث الخ)** ظاهره أن هذا تصوير للطمأنينة وليس كذلك بل هو تصوير للتحامل في الجبهة فاعمل هنا حذفاً والتقدير ويجب التحامل في الجبهة بحيث الخ ولا يجب التحامل في غير الجبهة على المعتمد فيجب تمكينها فقط لخبر اذا سجدت فمكن جبهتك ولا تنقرن **(قوله ينال)** أي يصيب وقوله موضع سجوده مفعول مقدم وقوله ثقل رأسه فاعل مؤخر **(قوله ولا يكتفي)** أي لعدم التحامل ولومع وجود الطمأنينة فليس ذلك من مفهوم الطمأنينة وان كان قد يتوهم من كلام الشارح خلافه **(قوله بل يتحامل)** أي بالجبهة فقط لانه لا يجب التحامل في غيرها كما علمت **(قوله بحيث لو كان الخ)** تصوير للتحامل وهو توضيح للتصوير السابق أعني قوله بحيث ينال الخ وقوله تحته قطن مثلاً أي وتبن أو نحوه وقوله لا تنكس أي اندك وهذا ظاهر اذا كان تحته قطن أو نحوه قليل والا كني انكاس الطبقة العليا منه فقط وهي التي تلي جبهته بخلاف التي تلي الارض فلا يشترط انكاسها **(قوله وظهر أثره)** أي أثر التحامل والمراد بأثره الثقل وقوله على يد أي لا يدفع على اللام فالمعنى وظهر الثقل الذي هو أثر التحامل ليد كأن تحس يده بالثقل وتشعر به وقوله لو فرضت تحته أي تحت ذلك القطن

موضع سجوده بل يتحامل
بحيث لو كان تحته قطن مثلاً
لا تنكس وظهر أثره على يده
لو فرضت تحته

مثلاً ان كان قليلاً أو الطهقة العليا منه ان كان كثيراً **(قوله والحادي عشر)** أي من الاركان
 الثمانية عشر **(قوله الجلوس بين السجدين)** أي ولو في النفل وقبل لا يجب في النفل وقال أبو
 حنيفة يكنى أن يرفع رأسه من الارض أدنى رفع كذا السيف لكن في الصحيحين أنه كان صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً فبقي رد على أبي حنيفة ويجب أن لا يقصده
 غيره كما ترفى الركوع وغيره فلورفع فزعاس شيء لم يكف فيجب عليه أن يعود للسجود ثم يجلس
(قوله سواء صلى قائماً أو مضطجعا) أي لانه اذا صلى مضطجعا يجب عليه أن يجالس ليسجد ثم
 يجلس بين السجدين ثم يسجد **(قوله وأقله سكون الخ)** لا يخفى أن سكون حركة أعضائه ليس
 تعريف الجلوس بل هو تعريف للطمانينة كما تقدم فلو قال وأقله أن يستوي جالساً المكان
 أظهر **(قوله حركة أعضائه)** من اضافة الصفة للموصوف أي أعضائه المتمركة لانها هي التي
 تتصف بالسكون بخلاف الحركة فانها لا تتصف بالسكون **(قوله وأكمله الزيادة على ذلك)** أي
 سكون حركة أعضائه وقوله بالدعاء الوارد فيه أي وهو رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني
 وارزقني واهدني وعافني زاد الغزالي وعافني وزاد المتولي أيضاً رب هب لي قلوباً قياتياً من
 الشرك بريالاً كافراً ولا شقياً ولو طوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة
 كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة الا في محل طاب فيه التطويل
 كاعتدال الركعة الأخيرة لانه طاب فيه التطويل في الجلة بالقنوت وانما بطلت الصلاة
 بتطويلها لانهم اركان قصيران فلا يطولان **(قوله فلولم يجلس)** أي يستوي جالساً بدليل
 ما بعده وقوله بل صار إلى الجلوس أقرب أي منه إلى السجود ومثله بالاولى ما اذا كان
 إلى السجود أقرب أو إليه ما على حد سواء وقوله لم يصح أي لانه لا بد من الاستواء كما يدل عليه
 خبر الصحيحين السابق وان كان مقتضى القياس على ما اذا كان إلى القيام أقرب منه إلى أقل
 الركوع أو إليه ما على حد سواء حيث اكتفى بهما في القيام أن يكنى بهما في الجلوس ويمكن أن
 يفرق بأن ذلك يسمى قياماً في العرف ولا يسمى ذلك جلوساً في العرف كما هو مصرح كلام
 الشارح لكن جرى الشئح الجوهري في شرح المنهج على أن ذلك يكنى في الجلوس فأنظر
(قوله والثاني عشر) أي من الاركان **(قوله الطمانينة فيه)** وتقدم تعريفها وقوله أي
 الجلوس بين السجدين تفسير للضمير **(قوله والثالث عشر)** بفتح الجزأين لانه مركب تركيباً
 عددياً وكذا الرابع عشر ونحوه **(قوله الجلوس الأخير)** يرد عليه أن الأخير يوهم سبق غيره
 وهو الجلوس الاول مع أن نحو الصبح والجمعة ليس فيه الجلوس واحد وأشار الشارح إلى
 الجواب عن ذلك بقوله أي الذي يعقبه السلام فالمراد بالجلوس الأخير ما يعقبه السلام سواء
 تقدمه غيره أم لا وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي أن جلوس السلام ليس داخل في الجلوس
 الأخير لانه لا يعقبه السلام فالاولى الجواب بأن الجلوس الأخير صار علماً لما كان آخر الصلاة
 وان لم يتقدمه جلوس أول **(قوله والرابع عشر)** أي من أركان الصلاة **(قوله التشهد)** هو
 في الاصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق على التشهد المعروف لاشتماله على الشهادتين فهو من
 اطلاق اسم الجزء على الكل وفرض في السنة الثانية من الهجرة وقبل غير ذلك ويدل على
 فرضيته خبر ابن مسعود كما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام

**(و) الحادي عشر الجلوس بين
 السجدين** في كل ركعة سواء
 صلى قائماً أو مضطجعا وأقله
 سكون بعد حركة أعضائه
 وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء
 الوارد فيه فلولم يجلس بين
 السجدين بل صار إلى
 الجلوس أقرب لم يصح **(و)
 الثاني عشر الطمانينة فيه**
 أي الجلوس بين السجدين
(و) الثالث عشر الجلوس
 الأخير أي الذي يعقبه
 السلام **(و) الرابع عشر**
(التشهد فيه)

وعليها طائر اسمه المباركات وتحتمل اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك نزل الطائر المذكور
 عن الشجرة المذكورة وانغمس في تلك العين ثم يخرج منها وهو يتقضم أجنحته فينقطر الماء
 منه فيخلق الله من كل قطرة ملكا يستغفر الله لذلك العبد الى يوم القيامة والله على كل شيء قدير
(قوله سلام عليك) بالتسوية فلو اسقطه مع عدم التعريف بالالف واللام ضرر خلاف لابن
 حجر والاتبان بالالف واللام من الاكمل فلو أني بالالف واللام وبالتسوية لم يضر وان كان لحنا
 ونكتة التنكير في رواية ابن عباس أن يأخذ كل مصل منه على حسب حاله من مقام السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم ومقام اللام علينا وعلى عباد الله الصالحين وانظر هل كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول في تشهده السلام عليك أيها النبي أو يقول السلام على فان كان الأول
 وهو الظاهر فيجتمل انه جرد من نفسه شخصا وخطبه بذلك ويحتمل أنه على سبيل الحكاية عن
 الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب بذلك ومعنى السلام السلامة من
 النقائص والآفات أو اسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ لكنه بعيد فالتبادر
 الأول **(قوله أيها النبي)** بالتشديد وبالهمز فلو أثر كهما ضرر كما مر وقوله ورحمة الله وبركاته
 أي عليك ومعنى بركاته خيراته لأن معنى البركة الخير الإلهي في الشيء **(قوله سلام علينا)**
 بالتنكير مع التسوية والتعريف من الاكمل والضمير في علينا للحاضرين من امام ومأموم
 وملائكة وانس وجن أو لجميع الأمة وقوله وعلى عباد الله الصالحين أي القائمين بحقوق الله
 وحقوق عباده لأن الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد وقال البيضاوي هو الذي
 صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته وهو ناظر للصالح الكامل فلا ينفي أن من صرف مدة
 عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبه صحيحة وسلك طريق السلوك وقام بخدمة ملك المملوك يسمى
 صالحا فاندفع اعتراض المشي عليه بأنه يقتضي أن من ذكر ليس صالحا ومن البين أنه في حيز
 السقوط **(قوله أشهد أن لا اله الا الله)** أي أقتر وأذعن بأنه لا معبود بحق يمكن الا الله ويتعين
 لفظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لأن الشارع نعت به **(قوله وأشهد)** قد علمت أن الواو لا بد منها
 وذكر أشهد بهما من الاكمل خلافا لما تفيد به عبارة القليوبي وقوله أن محمدا الاولي ذكر
 السيادة لأن الافضل سلوك الادب خلافا لمن قال الاولي ترك السيادة اقتصارا على الوارد
 والمعتمد الأول وحديث لا تسودوني في صلاتكم بالواو لا بالياء باطل وقوله رسول الله الاتيان
 بالاسم الظاهر من الاكمل فيمكن في رسوله كما تقدم وانما قال رسول الله ولم يقل نبي الله لأنه لو قال
 نبي الله لاحتاج الى أن يقول ورسوله لأن الرسالة أخص من النبوة فلا يلزم من كونه نبيا كونه
 رسولا فيحتاج للتصريح على كونه رسولا لظهور فضله على من ليس له مقام الرسالة من النبيين
(قوله والخامس عشر) أي من أركان الصلاة **(قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)**
 فيه أي لقوله تعالى صلوا عليه فدل ذلك على الوجوب لأن الامر للوجوب وقد أجمع العلماء
 على أنهم لا تجب في غير الصلاة والقائل بوجوبها في غيرها معجوج باجتماع قبله والمناسب لها
 من الصلاة آخرها لانها دعاء والدعاء بالخواتيم أليق واذا وجبت الصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم وجب القعود لها بالاتبعية ويؤخذ وجوب القعود لها من عبارة المصنف حيث قال الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فيه بناء على تفسير الضمير بالجلوس الاخير كما فعل شارحنا وهو

سلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته سلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن
 محمدا رسول الله (و) والخامس
 عشر (الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه)

أولى من تفسيره بالتشهد المحجوب الى أن فيه معنى بعده مع كونه لا يؤخذ عليه وجوب القعود لها
 من عبارة المصنف كما فعل الشيخ الخطيب (قوله أي الجلوس الأخير) تفسير للضمير وهو أولى
 من تفسيره بالتشهد كما علمت (قوله بعد الفراغ من التشهد) لأنه لا بد من الترتيب بينهما وبين
 التشهد فلا يكتفى بهما قبل الفراغ منه (قوله وأقل الصلاة الخ) وأكملها اللهم صل على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين انك
 حميد مجيد وخص إبراهيم بالذكر لأن الرحمة والبركة لم يجتعا في القرآن لنبي غيره قال تعالى رحمة
 الله وبركاته عليكم أهل البيت وإنما قلنا في القرآن لأن كل نبي اجتمعت له الرحمة والبركة قطعاً
 وآل سيدنا محمد بنو هاشم وبنو المطلب وآل سيدنا إبراهيم اسمعيل وإسحق وأولادهم وكل
 الأنبياء بعد إبراهيم من ولده إسحق الأبنين صلى الله عليه وسلم فمن ولده اسمعيل وأهل الحكمة
 في ذلك كما قاله محمد بن أبي بكر الرازي الإشارة الى انفراده بالفضيلة فهو أفضل الجميع وقد
 استشكل التشبيه في هذه الصيغة بأن سيدنا محمد أفضل من إبراهيم فتكون الصلاة والبركة
 المطلوبتان له أفضل وأعظم من الصلاة والبركة الحاصلتين لإبراهيم فكيف يشبه ما يتعلق بالنبي
 بما يتعلق بإبراهيم مع أن المشبه به يكون أعلى من المشبه وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن التشبيه
 من حيث الكمية أي العدد دون الكيفية أي القدر ومنها أن التشبيه راجع للآل فقط
 ولا يشك بأن آل النبي ليسوا بأنبياء فكيف يساؤون بآل إبراهيم وهم أنبياء مع أن غير الأنبياء
 لا يساؤونهم مطلقاً لأنه لا مانع من مساواة آل النبي وان كانوا غير أنبياء لا آل إبراهيم وان كانوا
 أنبياء بطريق التبعية لصلى الله عليه وسلم وقولنا في العالمين متعلق بمحذوف تقديره وأدم ذلك
 في العالمين وقولنا انك حميد مجيد تعليل لذلك المحذوف أو لقولنا صل الخ ومعنى حميد محمود
 ومعنى مجيد ما جدد وهو من كل شرفاً وكرماً وقد علمت أن المعتمد طلب زيادة السيادة لأن فيه
 سلوك الأدب خلافاً لمن قال بتركها امتثالاً للامر (قوله اللهم) أي يا الله فالهم عوض عن
 تحريف النداء وقوله صل على محمد أي أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ولو قال
 على النبي أو الرسول لكنها دون بقية الاسماء كالماسح والحاشر والعاقب وان كانت تكفي
 في الخطبة لأنها أوسع باباً من الصلاة (قوله وأشعر كلام المصنف الخ) أي دل دلالة خفية
 حيث قال والصلاة على النبي ولم يقل وعلى آله وقوله وهو كذلك أي والحكم مثل ما أشعر به
 كلام المصنف (قوله بل هي سنة) أي في الجلوس الأخير دون الأول فلا تنس فيه لأنه يطلب
 تحقيقه (قوله والسادس عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التسليم الأولى) أي خبر
 مسلم تحريره التكبير وتحليلها التسليم والحكمة في طلب السلام من المصل أن كان مشغولاً
 عن الناس ثم أقبل عليهم (قوله ويجب ايقاع السلام حال القعود) هذا أحد شروط السلام
 المنظومة في قول بعضهم

أي الجلوس الأخير بعد
 الفراغ من التشهد وأقل
 الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم اللهم صل على
 محمد وأشعر كلام المصنف
 أن الصلاة على آل
 لا تجب وهو كذلك بل هي
 سنة (و) السادس عشر
 (التسليم الأولى) ويجب
 ايقاع السلام حال القعود

عزف وخاطب وصل واجمع ووال وكن مستقبلاً ثم لا تصد به الخبر
 واجلس وأسمع به نفساً فان كملت تلك الشروط وتمت كان معتبراً
 فالشرط الأول التعريف بالآل واللام ولا يقوم التنوين مقامه فلا يكتفى بسلام عليكم بخلاف

ما تقدم في قوله سلام عليك أيها النبي وقوله سلام علينا لوروده هناك بخلافه هنا ولا سلامي
عليكم ولا سلام الله عليكم بل تبطل بذلك إذا تعمد وعلم والشرط الثاني كاف الخطاب فلا يكفي
السلام عليه أو عليهما أو عليهم أو عليهما وعليهن والشرط الثالث وصل إحدى كلمتيه بالأخرى
فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليكم والشرط الرابع مع ميم الجمع
فلا يكفي نحووا السلام عليكم وعليه بل تبطل به الصلاة إن تعمد وعلم في صورة الخطاب والشرط
الخامس الموالاة فلو لم يوال بأن سكنت سكوتا طويلا أو قصيرا قصد به القطع ضرر كافي الفاتحة
والشرط السادس كونه مسبوقة قبل التقبلة بصدوره فلو تحول به عن القبلة ضرر بخلاف الالتفات
بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى عينا حتى يرى خدته الأيمن وفي الثانية يسارا
حتى يرى خدته الأيسر والشرط السابع أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع
الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح والشرط الثامن أن يأتي به من جلوس وهو الذي ذكره
الشارح فلا يصح الاتيان به من قيام مثلا والشرط التاسع أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من
السع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف ولا بد أن يكون بالعربية أن قدر عليها ولا ترجم عنها **قوله**
وأقله السلام عليكم فلا يجوز اسقاط حرف من هذا ولابدال حرف منه بغيره نعم إن قال السلم
بكسر السين أو فتحها مع سكون اللام أو بفتح السين واللام وقصد به السلام كفي على المعتد
وإن كان يطلق على الصلح كافي قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ويجوز والسلام عليكم
بالواو لأنه سبقته ما يصلح للعطف عليه بخلاف التكبير فإنه لا يصح لعدم تقدم ما يصلح للعطف عليه
ويجزئ عليكم السلام مع الكراهة كما نقله في المجموع عن النص فلا يشترط ترتيب كلمتيه لتأدية
المعنى ولومن غير ترتيب وهو الأمان عليكم على الظاهر وإن صحح المحشي أن المعنى أن الله معكم من
أقوال غمائية فيكون المراد بالسلام اسمه تعالى ولا يخفى ما فيه من البعد إذ تبعد ارادته هنا **قوله**
مرة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلتفت بحفاضة على العدل بين ملكيه
قوله وأكمله السلام عليكم ورجة الله ولا يندب هنا وبركاته على المعتد وكذا في صلاة
الجماعة على المعتد أيضا وحكى السبكي فيها ثلاثة أوجه أشهرها لاتسن ثابتهاتسن ثالثها تسن
في الأولى دون الثانية ويسن للمأموم أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته وينوى السلام
على من التفت هو إليه من ملائكة ومؤمني أنس وجن إلى منقطع الدنيا وينوى الرد أيضا على
من سلم عليه من إمام ومأموم **قوله** مرتين أي يقول ذلك مرتين فهو معمول لمخدوف وقوله
يمينًا وشمالًا أي يمينًا في الأولى وشمالًا في الثانية يتبدى كلا منهما بالجهة القبلة وبنهيم مامع
انتهاء الالتفات فلو سلم الأولى على يساره سلم الثانية على يساره أيضا وقيل على يمينه ولو سلم الثانية
معتقد أنه سلم الأولى لم يكفه ويسلم الأولى وجوبا ويعيد الثانية ندبا وجهد للسهم ويسن عند
اتيانه بالمرتين أن يفصل بينهما بسكتة كما سرح به الغزالي في الاحياء وقد تحرم الثانية بأن عرض
مناف للصلاة عقب الأولى كحدث وخروج وقت الجمعة وهي وإن لم تكن من الصلاة لكنها
من نوابعها ومكملاتها **قوله** والسابع عشر أي من الأركان على الوجه المرجوح كما ذكره
الشارح وعلمته أن السلام ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فوجب معه مية الخروج كما أن
التكبير ذكر واجب في الطرف الآخر فوجب معه مية الدخول وأجاب من لم يوجبها بالقياس

وأقله السلام عليكم مرة
واحدة وأكمله السلام
عليكم ورجة الله مرتين يمينًا
وشمالًا (و) السابع عشر

على سائر العبادات مع أن النية تليق بالاقدام على الله - هل دون الترك له وبأن النية السابقة
منسحبة على جميع الصلاة **(قوله نية الخروج من الصلاة)** ويجب قرنهما بالتسليم الأولى فان
قدمها علم عامدا عالما بطلت صلاته اتفاقا وان أخرها عنها بطلت على القول بوجوبه لانه ترك
ركن من الصلاة على هذا القول ولا تبطل على القول بعدم وجوبه وهو الرابع ولونوى الخروج
من صلاة غير التي هو فيها بطلت صلاته ان كان عامدا لانه يطل ما هو فيه بنية الخروج من غيره
(قوله وهذا) أي القول بوجوب نية الخروج وقوله وجه مرجوح قد علمت علمته وقد تقدم
ردّها **(قوله وقيل لا يجب ذلك)** لكن يسترعى للقول بالوجوب فلولم ينو الخروج فانت السنة
ولم تبطل على هذا القول وهو المعتمد **(قوله أي نية الخروج)** تفسير لاسم الإشارة فيكون بمعنى
المذكور من نية الخروج لانه اسم إشارة لمذكر كالايجزى **(قوله وهذا الوجه)** أي القول
بعدم وجوب نية الخروج وقوله هو الاصح أي للقياس على سائر العبادات مع أن النية تليق
بالاقدام دون الترك ولأن النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة من أولها الى آخرها فلا حاجة
لنية الخروج **(قوله والثامن عشر)** أي من أركان الصلاة ولما الترتيب من الأركان بمعنى
الفروض صحيح من غير احتياج الى تغليب لانه فرض من الفروض وبمعنى الإجزاء فيه تغليب
لأن الترتيب ليس جزاء اذ الجزء أمر وجودي قولاً **كان أو فعلا** مثل قراءة الفاتحة ومثل
الركوع والترتيب ليس كذلك فغلب ما هو جزء على ما ليس بجزء وجعل السكّن أجزاء وعبر عنها
بالأركان هكذا قال الشيخ الخطيب ويبحث فيه ابن قاسم بأن الترتيب فعل من الأفعال لانه جعل
كل شيء في مرتبة والجعل فعل الفاعل وان كان خفيا وان أريد من الترتيب معنى الترتيب وهو
وقوع كل شيء في مرتبة كان صورة للصلاة وصورة الشيء جزء منه فلا تغليب على كلا الأمرين
(قوله ترتيب الأركان) وفي بعض النسخ ترتيبه بالضمير بدل الأركان فلولم يرتب بين الأركان
بأن قدم ركنا منها على محله بطلت صلاته ان قدم فعلا على فعل أو قولي عامدا عالما كان سجد
قبل ركوعه وكان ركع قبل قراءة الفاتحة فان لم يكن عامدا عالما تبطل صلاته لكن تجب
اعادته في محله ان لم يبلغ مثله والاقام مقامه وتدارك الباقي من صلاته وان قدم قوليا غير السلام
على فعل أو قولي كان قدم التشهد على السجود وكان قدم الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم على التشهد فلا تبطل صلاته بذلك وان كان عامدا عالما لكن لا يعتد بالمقدم فيعيد في محله
ولا يسجد للسم وفي تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد وان قدم قوليا هو
السلام على محله عدا بطلت صلاته **(قوله حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه)**
فبينهما ترتيب وان لم يكن بين كل منهما وبين الجلوس الأخير ترتيب فهما مرتبان
وغير مرتبين باعتبارين **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره قوله يستغنى عنه الخ وقوله على ما ذكرناه
أي على الوجه الذي ذكرناه في عقد الأركان **(قوله يستغنى عنه الخ)** أي لأن قوله على ما ذكرناه
يشمل النية وتكبير الأحرار فيقتضي وجوب الترتيب بينهما وليس كذلك بل يجب قرن النية
بالتكبير كما نص عليه الشارح فيما سبق وهكذا يقال في السلام مع الجلوس وأما التشهد الأخير
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجلوس في كل منهما فيستفاد من كلام المصنف عدم
الترتيب فيهما حيث قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فان الضمير فيهما

(نية الخروج من الصلاة)
وهذا وجه مرجوح وقيل
لا يجب ذلك أي نية الخروج
وهذا الوجه هو الاصح
(و) الثامن عشر ترتيب
الأركان حتى بين التشهد
الأخير والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيه
وقوله (على ما ذكرناه) يستغنى
منه

راجع الجالوس الاخير كما قسمه الشارح هنالك فلا حاجة للاستثناء في ذلك والحاصل أنه يحتاج للاستثناء بالنسبة للنية مع التكبير والسلام مع الجالوس له ولا يحتاج له بالنسبة لكل من التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجالوس لكل وبهذا التحقيق نعلم ما في قول المحشي كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء لأن ما ذكره المصنف مشتمل عليه صريحاً وأضخفاً ولو قال المشتمل على كذا المكان أولى وأحسن اهـ **أقوله** وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام فيه مسامحة لأن المستثنى هو النية مع تكبيره الاحرام فلا يجب الترتيب بينهما بل يجب مقارنة النية لتكبيره الاحرام وكذلك جعلهما مع القراءة في القيام كافي عبارة الخطيب وان كان القيام الركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة الفاتحة ولا يضرب قراءة بعضها في لركن **أقوله** ومقارنة الجالوس الاخير الخ قد علمت أن مقارنة الجالوس الاخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستفادة من كلام المصنف دون مقارنته للسلام فليست مستفادة منه لكن به عليه الشارح فيما مر قال ترتيب مراد فيهما عدا ذلك **أقوله** والصلاة ننم الخ لما فرغ من الاركان شرع في السنن وقد تراشع لفظ الصلاة كما في بعض النسخ ليكون مرشح الضمير قريباً وليشير بغاية الاسلوب الى أن هذه السنن للصلاة الخاصة وهي المكتوبة أصالة على الاعيان قال في الصلاة للعهد الشرعي والمعهود شرعاً هو الصلاة المذكورة لأن الاذان والاقامة انما يسنان لها بخلاف الصلاة السابقة في قوله وأركان الصلاة الخ فان المراد بهما مطلق الصلاة الشاملة للفرص والنفل قال فيها للجنس والمراد بالسنن الجنس المتحقق في فردين ليصح الاخبار عنه بقوله شيان **أقوله** قبل الدخول فيها حال من السنن أو صفة لها لأن المراد بهما الجنس كما علمت والمراد بالدخول فيها التلبس بهما **أقوله** شيان وهما من سنن الكتابة التي نعلمها شيخنا في قوله

أذان وتسميت وفعل ببيت * اذا كان مندوباً وللا كل بسملاً
وأخمية من أهل بيت تعددوا * وبدء سلام والاقامة فاعقلاً
فدى سبعة ان جابه البعض يكفى * ويسقط لوم عن سواء تكملاً

وأقل ما تحصل به السنة في الاذان بالنسبة لاهل البلد أن يشر في جميعها حتى اذا كانت كبيرة أذن في كل جانب واحد فان أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة الا لاهل ذلك الجانب دون غيرهم ويسن الاذان للمنفرد وهو سنة عين في حقه وان بلغه أذان غيره حيث لم يكن مدعواه فان كان مدعواه بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهله بالنفل فلا يندب له الاذان حينئذ ويسن له رفع صوته به الاموضع وقعت الصلاة فيه ولو فرادى فالجماعة ليست بغيره ان لم ينصرفوا على المعتد فلا يرفع صوته به لانه ربما يؤهم أن صلاتهم وقعت قبل الوقت ان كان ذلك في أول الوقت أو يؤهمهم دخول وقت صلاة اخرى ان كان ذلك في آخره **أقوله** الاذان ويقال الاذين والتأذين بالذال المجبة في الجميع والاصل فيه قوله تعالى واذا ناديت الى الصلاة وخبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وخبر أبي داود عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه أنه قال لما أمرني النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل

وجوب مقارنة النية
لتكبيره الاحرام ومقارنة
الجالوس الاخير للتشهد
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم (و) الصلاة
(سنن) قبل الدخول فيها
شيان الاذان

يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه به
 الى الصلاة فقال أولا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر
 آخر الاذان ثم تأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر
 الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انهار الرؤيا حتى
 ان شاء الله تعالى قم مع بلال فألق عليه ما رأيت فانه أندى صوتا منك فقامت مع بلال وجعلت
 ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر
 رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لله الحمد واستشكل ذلك بأن الاحكام لا تثبت بالرؤيا وأجيب بأن الرؤيا وافقها نزول الوحي
 فالحكم ثبت به لا بها وبلال هو أول مؤذن في الاسلام ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 الا مرة واحدة أذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد يطلب من الصحابة فصار يؤذن بعد
 مفارقتهم صلى الله عليه وسلم للديار أكثر باكثر وبأكثر من ذلك اليوم حتى انه لم يتم الاذان
 لما غلب عليه من البكاء وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة وقبل في الثانية وهو معلوم
 من الدين بالضرورة يكفر جاحده وهو الاقامة من خصائص هذه الامة كما ذكره الجلال
 السيوطي ويشترط في الاذان والاقامة الاسلام والتميز والترتيب والولاء بين كلماتها ما وعدم
 بناء غير ولجاعة جهر بحيث يسمع منهم واحد ولو بالقوة ودخول وقت ولوى الواقع الاذان
 صبح فن نصف ليل ويشترط في الاذان وحده الذكورة قسنا فلا يصح اذان الكافر ولو مرتدا
 ويحكم بالاسلام الكافر اذا أذن لانه ألقى بالشهادتين ما لم يكن عيسويا والعيسوية طائفة من
 اليهود ينسبون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصهاني كان يقول ان محمدا رسول الى
 العرب خاصة وهو مردود بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أرسلت الى الناس كافة
 العرب والعجم فلا يحكم بالاسلام العيسوي حتى يقول بعد الشهادتين الى الناس عامة ويسن
 في الاذان والاقامة القيام على عال ان احتج اليه والتوب له لقبلة وأن يلتفت بعنقه يمينا مرة
 في حى على الصلاة قائلا لها مرتين في الاذان ومرة في الاقامة وشمالا مرة في حى على الفلاح
 كذلك وأن يكون كل من المؤذن والمقيم عدلا في الشهادة على الصوت حسنه ويكره ان
 من فاسق وصبي مميز وأعمى وحده ومحدث والكراهة في حق الخنثى أشد وفي الاقامة أغلظ
 لقربها من الصلاة ويسن مؤذنان للمسجد ونحوه ومن فوائدهما أنه يؤذن واحد قبل الصبح
 وآخر بعده وسن لسماع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما الا في جمعيات وتنويب وكلتي
 اقامة فيقول في الجمعيات ويقول في الثاني صدقت وبررت وفي الثالث أقامها الله وأدامها
 وجعلني من صالحى أهلها ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع والمستمع وهو من يقصد
 السماع أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الاذان والاقامة ثم يقول
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة
 الرفيعة وابعنه مقام محمود الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه واسقنا من يده الشربة
 شربة هنيئة مريئة لا نطمأ بعد هذا أبدا يا أرحم الراحمين ويسن أن يتحول من محل الاذان الى
 محل الاقامة وأن يقعد بينهما بقدر ما تجتمع الناس الا في المغرب فلا يؤخرها الضيق وقتها لكن

يسنّ بينهما فصل يسري ويسنّ الدعاء بينهما خبر الدعاء لا يردّ بين الاذان والاقامة وآ كده سؤال
العافية في الدنيا والآخرة واعلم أنّ الاذان وحده أفضل من الامامة وقيل الاذان والاقامة
أفضل من الامامة فان قيل انه صلى الله عليه وسلم اشتغل بالامامة ولم يشتغل بالاذان والاقامة
ومثله الخلفاء بعده أجيب بأنه كان مشغولاً بما هو أهم من مصالح المسلمين ولو أذن لفاتت
بالاذان وكذا الخلفاء الراشدون بعده على أنه لو أذن بنفسه صلى الله عليه وسلم لوجب الحضور
على كل من سمعه حتى المذخور كالذي يجذب في التنوير ولو أدى حضوره الى تلف الخبر وهذا فيه
حرج وضيق شديد واستنقط بعضهم من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خبر فله مثل أجر
فاعله أنّ المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون أطول
الناس أعناً فأيوم القيامة أنهم أطول رجاء وقيل أطول أعناً فاحقيقة يوم تنكس فيه الرؤس
﴿قوله وهو اقامة الاعلام﴾ ومنه قوله تعالى وأذان من الله ورسوله أي اعلام من الله ورسوله
وقوله وأذن في الناس بالحج أي أعلمهم ﴿قوله وشرعاً عطف على لغة﴾ ﴿قوله ذكر مخصوص﴾
أي وهو الله أكبر الله أكبر الخ وهو كما قال القاضي عياض كلمات جامعة لعقيدة الايمان
مشتملة على نوعيه العقلية والسمعية فأولها فيه اثبات ذات تعالى وماتستحقه من الكمال
بقوله الله أكبر أي أعظم من كل شيء ثم الشهادة بالوحدانية له الى بقوله أشهد أن لا اله الا الله
وبالرسل الله - بنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله أشهد أن محمداً رسول الله ثم الدعاء الى الصلاة
بقوله حي على الصلاة أي أقبلوا عليها ولا تنكسوا عن الخفايا اسم فعل أمر بمعنى أقبلوا ثم الدعاء
الى الفلاح بقوله حي على الفلاح أي أقبلوا على سبب الفلاح وهو الفوز والظفر بالمقصود
وسببه هو الصلاة فهو تأكيد لما قبله بعد تأكيد وتكرير بعد تكرير وفيه اشعار بأهمية
الآخرة من البعث والجزاء لتضمن الفلاح لذلك ثم كرر التكبير لما فيه من التعظيم له تعالى
وختم بكلمة التوحيد لان مدار الامر عليه جعلنا الله وأحببنا عند الموت ناطقين بها عالمين
بمعناها ﴿قوله للاعلام بدخول الحج﴾ هذا مبني على أنّ الاذان حق للوقت لا للصلاة وهو قول
مرجوح والراجح أنه حق للصلاة المكتوبة أصالة على الاعيان كالاقامة ولذلك قال الشارح
وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للمكتوبة فقد أشار الشارح للقولين ويبنى على القولين
أنه لا يؤذن للناسنة على القول المرجوح لان وقتها قد فات ويؤذن لها على الراجح لان الاذان حق
للصلاة للوقت ويكره الخروج من المسجد بعد الاذان وقبل الصلاة العذر وقد يسنّ
الاذان لغير الصلاة كالاذان في أذن المهوم والغضبان ومن ساء خلقه ولو بهيمة وعند تراحم
الجيش وعند الحريق وفي أذن المصروع وكذا اذا تقولت الغيلان أي نصرت مرادة الحق
والشباطين بصور مختلفة بتلاوة أسماء يعرفونها لانه يدفع شرهم وخبر صحيح ورد فيه ويسنّ
الاذان في أذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى ليكون أول ما يقرع سمعه ذكر الله تعالى ويسنّ
الاذان والاقامة أيضاً خلف المسافر ولا يسنّ الاذان عند انزال الميت القبر بخلاف ما قال
بسنيته حينئذ قياسا لخروجه من الدنيا على دخوله فيها قال ابن حجر وردته في شرح العباب
لكن ان رافق انزاله القبر أذان خفف عنه في السؤال والمعتمد اشتراط الذكورة في جميع ذلك
كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبري على المنهج من أنه لا يشترط في

وهو اقامة الاعلام وشرعا
ذكر مخصوص للاعلام
بدخول وقت

الاذان في أذن المولود المذكورة ويوافق ما استظهره بعض المشايخ من أنه تحصل السنة بأذان القابلة في أذن المولود **(قوله صلاة مفروضة)** أي أصالة على الاعيان فخرجت المندورة وصلاة الجنائز قال المحشي وقوله مفروضة أولى من قول بعضهم مكتوبة لأنها تشمل الواجب والمندوب اه وفيه نظر لأن المكتوبة بمعنى المفروضة كما سيأتي في قول الشارح وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للمكتوبة ويؤذن للاولى فقط من صلوات والاهاء ويقم لكل منها **(قوله وألفاظه منق)** أي اثنان اثنان وأما ألفاظ الاقامة فهي فرادى الا التكبير أولها وآخرها وكلمة الاقامة فثنى وذلك لخبر الصحين أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة أي معظم الاذان ليخرج التوحيد آخره ومعظم الاقامة ليخرج التكبير أولها وآخرها وكلمة الاقامة والحكمة في ذلك أن المقصود من الاذان الاعلام للغائبين والتكرير أبلغ في اعلامهم والاقامة لاستنهاض الحاضرين فلا حاجة الى التكرار ولذلك يسر رفع الصوت في الاذان أعلى من رفعه في الاقامة ويسر الاسراع بالاقامة مع بيان سر وفيها فيجمع بين كل كلمتين منها بصوت الا الكلمة الأخيرة فيفرد بها بصوت والترسل في الاذان فيفرد كل كلمة من كلماته بصوت الا التكبير فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت للامر بذلك ويسر التجميع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مرة قبل الاتيان بهما جهرًا إشارة الى أن الدين كان خفيًا ثم ظهر ويسر التشويب في أذان الصبح وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من النوم مرتين أي البقطة للصلاة خير من راحة النوم والافعالوم أن الصلاة نفسها خير من النوم نفسه فيكون اخبارا بعلوم لا فائدة فيه وكلمات الاذان بالتجميع تسع عشرة والتشويب احدى وعشرون وكلمات الاقامة احدى عشرة **(قوله الا التكبير أوله)** أي في أوله وقوله فأربع أي فهو أربع مرّات وقوله والا التوحيد آخره أي كلمة التوحيد في آخره وقوله فواحد أي فهو واحد **(قوله والاقامة)** عطف على الاذان وهي كالاذان في غالب الشروط والسنن كما علمته مما مر **(قوله وهي مصدر أقام)** أي لغة يقال أقام بغير اقامة لأن المصدر هو الذي يجيء ثالثا في تصرف الفعل مثل أجاز بجيز اجازة **(قوله ثم سمي بها الذكر المخصوص)** فهو اسم منقول من المصدر الى الذكر المخصوص وهذا إشارة لمعناها شرعا وهو ذكر مخصوص شرع لاستنهاض الحاضرين الى الصلاة ومعنى قد قامت الصلاة قرب قيامها لأن قد حرف تقريب **(قوله لأنه يقيم الى الصلاة)** علة لقوله ثم سمي بها الخ أي لأنه يقيم الحاضرين الى الصلاة **(قوله وانما يشرع)** أي يطلب وقوله للمكتوبة أي أصالة على الاعيان فخرجت المندورة وصلاة الجنائز كما مر **(قوله وأما غيرها)** أي من كل فعل تطلب فيه الجماعة وصلّى جماعة بالفعل وان نذر بخلاف صلاة الجنائز فلا ينادى لها الا ان احتجج اليه فيقال الصلاة على من حضر من أموات المسلمين كما يقع الآن وبخلاف النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة كالضعف ومنه المندورة ان لم تطلب فيها الجماعة قبل النذر وعليه يحتمل قول المحشي وكذا المندورة فلا ينادى أن المندورة التي تطلب فيها الجماعة قبل النذر ينادى لها كما علمت وبخلاف النفل الذي تطلب فيه الجماعة اذا لم يفعل جماعة بالفعل فلا ينادى له حينئذ والحاصل أنه نارة يطلب الاذان والاقامة وذلك في المكتوبة أصالة على الاعيان الا ما كان بعد الاولى من صلوات والاهاء وتارة تطلب الاقامة

صلاة مفروضة وألفاظه منق الا التكبير أوله فأربع والا التوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر أقام ثم سمي بها الذكر المخصوص لأنه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للمكتوبة وأما غيرها

دون الاذان وذلك في غير الاولى من صلوات والاها وتارة ينادى بأن يقال الصلاة جامعة وذلك في النفل الذي تطلب فيه الجماعة وفعل جماعة بالفعل وتارة لا يطلب شيء من الامور الثلاثة وذلك في صلاة الجنائز الا ان احتيج الى النداء كما تقدم وكذا النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة أو تطلب فيه لكن فعل فرادى كما مر **(قوله فينادى لها)** أي لاجلها وقوله الصلاة جامعة برفع الجزأين على أن الاول مبتدأ والثاني خبر ونصبهما على أن الاول منصوب على الاغراء أي الزموا الصلاة واحضروها والثاني على الحال أي حال كونها جامعة ورفع الاول على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره احضروها ونصب الثاني على الحال كما مر ونصب الاول على أنه منصوب على الاغراء كما مر ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هي جامعة ويقوم مقام النداء المذكور وقولهم في التراويح صلاة القيام أثابكم الله وهل النداء المذكور يدل عن الاذان والاقامة أو يدل عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به مرتين المرة الاولى بدل عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والمرة الثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملي على الثاني وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد أنه يدل عنها في الاصل والغالب **(قوله وسنّها)** أي الصلاة المعهودة شرعا وهي المكتوبة أصالة على الاعيان لكن يرد على ذلك القنوت في الوتر فالاول جعل الغدير راجعا للصلاة لا بقيد المكتوبة ليشمل ذلك والمراد بالسنة الجنس ليصح الاخبار عنه بقوله شيئا كما تقدم نظيره **(قوله بعد الدخول فيها)** أي التلبس بها كما مر **(قوله شيئا)** يرد على المصنف كما قاله المنوفي في شرحه أشياء أخر تسن في الصلاة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والقعود لكل منهما والصلاة عليه في القنوت والقيام لها وبالجملة فالابعاء عشرون التشهد الاول والقعود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقعود لها والصلاة على الآل بعده والاقبال والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الآل والقيام لها والصلاة على الصاحب والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الآل والقيام له والسلام على الصاحب والقيام لها والسلام على النبي وأراد بالتشهد الاول ما يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده واستغنى بهما عن القعود لهما لانه تابع لهما فهذه أربعة أبعاض وأراد بالقنوت ما يشمل الصلاة على النبي وآله وصحبه والسلام على كل واستغنى بهما عن قياماتها لانها تابعة لها فهذه أربعة عشر تضم للاربعة السابقة يكون المجموع ثمانية عشر ويقتضي عليه اثنتان وهما الصلاة على الآل بعد التشهد الاخير والقعود لها فالجملة عشرون بعبارة معظمة يؤول من كلامه بالوجه المذكور وانما سميت هذه السنن أبعاضا لانها لما طلب جبرها بالسجود أشبهت الابعاء الحقيقية التي هي الاركان وكلها يجبر تركها أو ترك شيء منها بالسجود وكيف يتصور السجود لترك الصلاة على الآل مع أنه ان تركها عمدا وسلم فانت وان تركها سهوا وتذكرها ولو بعد السلام وقبل طول الفصل يأتى بها ولا سجد ويتصور السجود لترك امامها فاذا أخبره بعد سلامه بأنه تركها أو كتب له اني تركتها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليكم سجد لا سهو ولا حرج بالخلل الذي نظرت في الصلاة من صلاة امامه **(قوله التشهد الاول)** والمطلوب فيه ما يجب في الاخير ولا يندب بعده

فينادي لها الصلاة جامعة
(وسنّها) بعد الدخول
فيها شيئا أن التشهد الاول

الصلاة على الآل بل قبل بكر اهتافيه وتكره الزيادة فيه لبيانها على التخفيف الا ان فرغ منه
 قبل الامام فيسن له الصلاة على الآل ونوابعها **(قوله والقنوت)** ويكره اطالة القنوت
 كالشهاد الاقل لكن يستحب له الجمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وسيذكره الشارح
 وبين قنوت عمر كافي شرح الرملي وفي بعض العبارات قنوت ابن عمر ولا مانع من صحة نسبته
 لكل من عمر وابنه وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك
 ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي
 ونسجد واليك نسعى ونخضع أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار
 ملحق بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها لان الله ألحقه بهم اللهم عذب
 الكفرة والمشركين أعداءك أعداء الدين الذين يصدون عن سبيلك ويصدون رسولك
 ويقتلون أوليائك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم
 والاموات اللهم أصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على
 ملة رسولك وأوزعهم أي ألهمهم أن يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك
 وعدوهم اله الحق واجعلنا منهم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فان جمع بينهما
 فالافضل تقديم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتصر فليقتصر عليه واستحب بالجمع
 في حق المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالبطول ليسوا أجراء ولا أرقاء ولا مترقبات
(قوله في الصبح) ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها النازلة
 لانزلت لكن لا يسن السجود وتركه لانه ليس من الابعاض والنازلة كقطع وطاعون وعدو
 على المعتمد في الطاعون لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت به
 شهادة قياسا على ما لو نزل بنا كفار فانه يشمرع القنوت وان كان الموت بقتلهم شهادة وقد
 مكث صلى الله عليه وسلم يقنت شهرا يدعوى قاتلي أصحابه القراء في بئر معونة ويقاس بالعدو
 غيره وسكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بأنه كقنوت الصبح لكن الذي يظهر كما قال
 ابن حجر انه يدعوى في كل نازلة بما يناسبها وهو حسن ويسن رفع يديه في القنوت ويجعل بطنهما
 بلهة السماء عند طاب تحصيل الخير وظاهرهما لها عند طلب رفع الشر وهكذا سائر الادعية
 ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجها فيسن مسح الوجه
 لا الصدر ولو خارجها **(قوله أي في اعتدال الركعة الثانية منه)** أي بعد سماع الله ان حمده
 ربنا الحمد وقيل بعد ما شئت من نبي بعد قال الرملي ويمكن حمل الثاني على المنفرد وامام من
 متر والاوّل على خلافه ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية بنيت له سجدة للسهو ومن ذلك
 ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع ولو تركه امامه الحنفى بمجد للسهو ولو فعله هو لم تبارق
 الخلل من صلاته اليه بخلاف ما لو أتى به في محله وان لم يعتقه ولم يفعله هو فلا يسجد حينئذ
(قوله وهو لغة الدعاء) قبل بخير وقيل مطلقا كما في الصلاة **(قوله وشرا)** عطف على قوله
 لغة وقوله ذكر مخصوص أي مشتمل على دعاء وثناء كقوله اللهم اغفر لي يا غفور فقوله اغفر لي دعاء
 وقوله يا غفور ثناء وكذلك قوله وارحمني يا رحيم وقوله والطف بي بالطف وهكذا وبهذا تعلم
 ما في الحصر الذي في قول الشارح وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ فكان

والقنوت في الصبح أي في
 اعتدال الركعة الثانية
 منه وهو لغة الدعاء وشرا
 ذكر مخصوص

الاولى أن يقول كاللهم اهديني الخ وأجيب بأن مراده خصوص ما تلقى عن الشارع وحسنه
 فلا يشكك المحصر **(قوله وهو اللهم)** أي يا الله فبمعنى عوض عن حرف النداء وقوله اهديني أي
 دلني على الطريق التي توصل اليك والاتبان بضمير الافراد في حق المنفرد أما الامام فيندب في
 حقه الاتيان بضمير الجمع والفرقة بينهما خاصة بالقنوت أما في غيره كالسجود فيفرد كل منهما
 وقوله فيمن هديت أي مع من دلته الى الطريق التي توصل اليك ففي معنى مع ومع ذلك لو أبدلها
 بها سجد لله ولتعين كلماته بالشروع فيه فلا يبدل كلمة بأخرى والاسجد لله وهو وقوله وعافني
 فيمن عافيت أي وعافني من البلاء مع من عافيته منها وقوله الخ أي واته الى آخر القنوت وهو
 رزواني فيمن توليت أي تول امورى وحفظي مع من توليت أموره وحفظه وبارك اللهم لي فيما
 أعطيت أي أنزل بالله البركة وهي الخير الالهي فيما أعطيتني وفي هنا على حقيقة لا بمعنى
 مع وفي شر ما قضيت أي احفظني مما يترتب على ما قضيت من السخط والخزع والافاقضاء
 الحتم لا بد من نفوذه وهذا آخر الدعاء وما بعده النشاء وهو فالك تقضي ولا يقضي عليك أي تحكم
 ولا يحكم عليك لا معقب لحكمه والفاء ثابتة في رواية محدوفة في أخرى فلا يسجد لتركتها وانه
 لا يذل من والت أي لا يحصل لمن واليته ذل ولا يعز من عادت أي لا يحصل لمن عادته عز
 تباركت ربنا وتعاليت أي تزايد برتك واحسانك وانفعت عما يليق بك ويقول تباركت ربنا
 وتعاليت بضمير الجمع ولو كان منفردا لورد الوارد وجاء في رواية البيهقي بعد ذلك فلك الحمد على
 ما قضيت أي من حيث نسبته اليك لانه لا يصدر عنك الا الجليل وانما يكون شرا بنسبته لنا
 استغفر لك وأتوب اليك أي استغفر لك من الذنوب وأتوب اليك منها وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة الماضي فيهما او الامر فيهما ولا يشكك على تأخير الصلاة والسلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا تجعلوني كقدح الركب اجعلوني في أول كل دعاء وآخره
 لانه محمول على غير الوارد وما هن من الوارد ويجهر الامام بالقنوت حتى قنوت النازلة ولو كانت
 الصلاة سرية بخلاف المنفرد فانه يسر به في غير النازلة أما فيهما فيجهر به ولو كانت الصلاة سرية
 وأما المأموم فان سمع قنوت الامام آمن جهر بالدعاء وشاركه سر في النشاء أو يستمع له بلا
 مشاركة أو يقول أشهد والاولى كالتقل عن المنهج وان جعل الهشي الشاني أولى وسكت
 عن الثالث وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الدعاء فيؤمن فيها أو من قبيل
 النشاء فيشارك فيها المعتمد الاول لكن الاولى الجمع ولا يرد على اقتضائه على التأمين قوله صلى الله
 عليه وسلم رغم أنف امرئ ذكرت عنده فلم يصل علي لانه في غير المصل على أن التأمين في معنى
 الصلاة عليه **(قوله والقنوت في آخر الوتر)** أي في اعتدال الركعة الأخيرة منه وقوله في
 النصف الثاني وفي نسخة في النصف الاخير فلو قنوت في غير النصف الاخير من رمضان أو تركه
 في النصف الاخير منه كره ذلك وسجد لله وقال بعضهم ويستحب فيه قنوت عمر وابن عمر على
 ما تقدم ويكون بعد قنوت النبي صلى الله عليه وسلم اه وأنت خير بان لا خصوصية له بذلك
 بل كما يستحب ذلك فيه يستحب في غيره كما يعلم من المنهج وقد بينا عليه سابقا **(قوله وهو)**
 أي قنوت الوتر وقوله كقنوت الصبح المتقدم في محله أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة وقوله
 ولفظه أي وهو اللهم اهديني فيمن هديت الخ **(قوله ولا تعين كلمات القنوت السابقة)**

وهو اللهم اهديني فيمن
 هديت وعافني فيمن عافيت
 الخ (وم) القنوت (في)
 آخر (الوتر) في النصف الثاني
 من شهر رمضان وهو
 كقنوت الصبح المتقدم
 في محله ولفظه ولا تعين
 كلمات القنوت السابقة

أى كما قد يتوهم من عبارته السابقة فغرضه بهذا دفع الإيهام السابق ومحمل عدم تعيينها ما لم
 يشرع فيها والاتعنت لاداء السنة ويسجد للسهو لترشئ منها أو لابدال كلمة بأخرى كما تقدمت
 الإشارة اليه **(قوله فلو قنت بآية تتضمن دعاء)** أى وثناء كقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا
 الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فان هذه الآية
 اشتملت على دعاء وثناء والآية ليست بغير بدل **كل ما تضمن دعاء وثناء ولو اللهم اغفر لي**
يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يكنى في القنوت فلو قال الشارح فلو قنت
 بما يتضمن دعاء وثناء الخ لكان أعم وأنسب وبالجملة فتحصل سنة القنوت بكل ما تضمن دعاء وثناء
 لكن الافضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ **(قوله وقصد القنوت)**
 بخلاف ما اذا لم يقصده فانها لا تحصل سنة القنوت لان القراءة صارفة عنه **(قوله حصلت**
سنة القنوت) أى أصلها والا فلا تكل ما ورد كما علمت **(قوله وهما تهما)** جمع هينة وهى
 فى اللغة الصفة التى يكون عليها الشئ كالبياض القائم بالجسم وفى الاصطلاح السنة التى
 لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به فلو سجد لذلك عامدا عالما بطلت صلاته **(قوله**
أى الصلاة) أى مطلق الصلاة الشاملة للمكتوبة وغيرها ولو قال على وزن ما سبق والصلاة
 هيا تهما الخ ليشير بتغيير الاسلوب الى أن هذه السنن لمطلق الصلاة على العكس من سابقه لكان
 أولى **(قوله وأراد بهما تهما الخ)** غرضه تفسير المضاف بعد تفسير المضاف اليه **(قوله ما ليس**
ركنا ولا بعضا) أى مطلوب فى الصلاة ليس ركنها ولا بعضا يجبر بسجود السهو وقوله يجبر
 بسجود السهو وصنة لقوله بعضا لان الجمل بعد النكرات صفات وهى صفات موضحة لان
 البعض هو ما يجبر بالسجود **(قوله خمسة عشر)** أى بحسب ما ذكره المصنف هنا والافهى
 تزيد على ذلك وقوله خصلة تقدم فى أول الكتاب أنها الحالة سواء كانت فضيلة أو ذيلة ولذلك
 يقال خصلة جيدة وخصلة ذميمة لكن المراد هنا الأول **(قوله رفع اليدين)** أى الكفين
 وفاقداهما يرفع ما بقى منهما ولو تعذرت احدهما رفع الباقية ويكره الاقتصار على واحدة بلا عذر
 وحكمة رفع اليدين الإشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكليته على صلاته أو الإشارة
 الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل حكمته أن يراه الاسم فيعلم أنه دخل فى الصلاة كما
 أن الاعمى يعلم ذلك بسماعه التكبير فلذلك طلب الجهر به وقيل حكمته أن الكفار كانوا
 اذا صلاوا جعلوا أصنامهم تحت أباطهم فشرع رفع اليدين تبرا من ذلك كما يحط المبدانى
(قوله عند تكبيرة الاحرام) فيبتدىء الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه فابتداءهما
 معا وانتهاهما كذلك فواقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وان فعله كثير من
 أهل العلم والاصل فى ذلك خبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا
 افتتح الصلاة قال البخارى روى الرفع سبعة عشر صحيا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافه
(قوله الى حذو منكبيه) أى مقابلهما بأن تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه
 شتميهما وكفاه منكبيه مع جعل بطنهما الى القبلة وامالة أطرافها شيئا قليلا اليها فلو لم يمكنه
 الرفع الا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أى بالممكن فان قدر عليهما أى بالزيادة لان فيها
 الاتيان بالمشروع مع زيادة هومة ورعليها ولا فرق فى الرفع الى حذو منكبيه بين أن يكون

فلو قنت بآية تتضمن دعاء
 وقصد القنوت حصلت سنة
 القنوت **(وهما تهما)** أى
 الصلاة وأراد بهما تهما
 ما ليس ركنها ولا بعضا
 يجبر بسجود السهو **(خمس)**
 عشر خصلة رفع اليدين
 عند تكبيرة الاحرام الى
 حذو منكبيه

المصلي رجلاً وامرأة وقيل المرأة ترفع الي ثدييها **(قوله ورفع اليدين عند الركوع)** أي عند الهوى للركوع فيبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى للركوع وعند التكبير بعد الرفع حتى يصل الي الركوع فابتداءهما معاً دون اتهامهما **(قوله وعند الرفع منه)** وكذا عند القيام من التشهد الاول كما صوبه في المجموع وجزم به في شرح مسلم بخلاف القيام من جلسة الاستراحة ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الاول فالتعبير بالقيام للغالب ويكره تركه في محله وفعله في غير محله **(قوله ووضع اليدين على الشمال)** أي وضع يطن كف اليدين على ظهر الشمال وكيفية الفضل أن يقبض بين كوع يسار وبعض ساعدها ورسغها للاتباع في ذلك وقيل يقبض بين بسط أصابع اليدين في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والمعمد الاول والقصد من ذلك تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعث فلا بأس لكن السنة الوضع ليكون محققاً على الايمان في القلب فان الانسان اذا خاف على شيء حفظه يديه **(قوله)** ويكونان تحت صدره وفوق سترته أي ما تلا الى جهة يساره لان القلب في جهة اليسار وأشار بذلك الى أن هذا المحل كله محل للوضع لا خصوص تحت الصدر فقط **(قوله والتوجه)** هو في الاصل الاقبال على الشيء بوجهه وهو يشمل التوجه الى القبلة بل هو أظهر فيها وليس مراداً هنا بل المراد دعاء التوجه الذي هو دعاء الاقتراح وهو مستحب في القرض والنفل للمنفرد والامام والمأموم وان شرع امامه في الفاتحة أو آمن هو لتأمين امامه قبل شروعه فيه لكن لا يستحب الا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنائز ولوعلى القبر بخلاف التعوذ فانه يستحب في صلاة الجنائز وأن لا يخاف فوت وقت الاداء فلو كان لا يبقى ما يسع ركعة لواتى به لم يستحب بخلاف ما اذا كان لو أتى به لبقى ما يسع ركعة فانه يأتي به وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فان خاف ذلك لم يستحب وأن لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتق نعم ان أدركه في التشهد وسلم الامام أو قام قبل أن يجلس معه سن له أن يفتتح وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ولو سهواً أو لا بعدله **(قوله أي قول المصلي الخ)** لافرق بين أن يكون اماماً أو مأموماً ومنفرداً ولو امرأة وتأتى بالقراءة نحو مأموماً آمن المشركين ونحو ما آمن المسلمين للتغليب ونحو حيفاً على ارادة الشخص محافظاً على لفظ الوارد كما قال الرملي **(قوله عقب التحريم)** أي على سبيل الاولوية والافه هو مطلوب وان طال الزمن مالم يشرع في التعوذ أو القراءة لانه يفوت بهما وفسر القليوبي ومثله المحنّي قوله عقب التحريم بأن يكون بعده وقبل التعوذ والقراءة أي وان طال الزمان لكنه خلاف معنى العقوبة الحقيقية قلعه تفسير مراد **(قوله وجهت وجهي)** أي أقبلت بذاتي فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل وقبل معناه قصدت بعبادتي وقوله للذي فطر السموات والارض أي الله الذي أوجد السموات والارض على غير مثال سبق بل اخترعها ما ابتدئها بقدرته وانما جامع السموات وأفرد الارض مع انها مثل السموات قال الله تعالى ومن الارض مثلهن لاتفعلن جميع السموات لان النجوم السبعة السياره مثبتة فيها على ترتيب قوله

زحل شري مزيج من شمس - قتر اهرت لعطارد الاحار

فزحل في السماء السابعة والمشتري في السادسة وهكذا وانما جميع الكواكب ماعدا السبعة

(و) رفع اليدين (عند
الركوع) عند (الرفع منه
وضع اليدين على الشمال)
ويكونان تحت صدره
وفوق سترته (والتوجه)
أي قول المصلي عقب التحريم
وجهت وجهي للذي فطر
السموات والارض

السيارة غنيمته في الفلك الثامن وهو الكرسي ولذلك يقال له فلك العنواب وأما الأرض فانتا
تنتفع بالطبقة العليا منها واختلف هل السماء أفضل من الأرض أو عكسه والذي اعتقده الرمي
أن الأرض أفضل من السماء لانها محل الانبياء والعلماء ونحوهم والذي اعتقده ابن حجر أن
السماء أفضل من الأرض لان الله لم يعص فيها قط والخلاف في غير البقعة التي ضمت أعضاء
صلى الله عليه وسلم أمما هي فهي أفضل من غيرها اتفاقا حتى من العرش والكرسي وكذا بقية
الانبياء عليهم الصلاة والسلام **(قوله الى آخره)** أي واثقه الخ وهو حنيفا مسلما وما أنا من
المشركين ان صلاتي ونسكي ومحباي وعبادي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من
المسلمين أو يقول وأنا أول المسلمين نظرا للفظ الآية ولا يقصد بذلك أنه أول المسلمين حقيقة
والأكثر والعباد بالله تعالى لانه يستلزم نفي الاسلام عن تقدمه من المسلمين ومعنى حنيفا ما تلا
عن الاديان الباطلة الى الدين الحق والحنيف عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة
والسلام وقولنا مسلما زائد على لفظ الآية كما في شرح المنهج لوروده في الرواية والنسك
العبادة وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص والحمد والامات الاحياء والاماتة فهذه
المذكورات مستحقة لله رب العالمين **(قوله والمراد أن يقول الخ)** لما فسر التوجه بالدعاء
المتقدم بخصوصه لكونه هو المتبادر من التوجه وكان ليس مراداً بخصوصه بل المراد دعاء
الافتتاح سواء كان بهذه الآية أو غيرها قال والمراد أن يقول الخ **(قوله بعد التهريم)** أشار الى
أن العقبة فيما تقدم ليست قيدا بل المدار على عدم الشروع في القراءة أو التعوذ كما مر
(قوله دعاء الافتتاح) أي الدعاء الذي يأتي به عند الافتتاح وقوله هذه الآية أو غيرها يدل من
قوله دعاء الافتتاح وقوله مما ورد في الاستفتاح بيان لغيرها وذلك نحو سبحان الله والحمد لله
والله الا الله والله أكبر ونحو الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا
ونحو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى
الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ويستحب الجمع بين جميع ذلك
للمنفرد ولا مام قوم محصورين راضين بالتطويل خلافا للذريعى ويزيد من ذكر اللهم أنت
المالك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك ظلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعا فانه
لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لاجسن الاخلاق فانه لا يهدي لاجسنها الا أنت واصرف عني
سيتها فانه لا يصرف سيتها الا أنت لبك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك أنابك
واليك تباركت ربى وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك **(قوله)**
والاستعاذه أي الاستنجارة الى ذى منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهى سنة في كل
ركعة لانه يتدنى في كل ركعة قراءة والاوى أكد للاتفاق عليها ونفوت بالشروع في القراءة
ولوسهوا ويسر بها في الصلاة ولوجهرية وكذلك دعاء الافتتاح بخلافه خارج الصلاة فانه على
سنن القراءة ان جهرا خفيرا وان سراً فسر ولولم يمكنه الا أحد الامر من الافتتاح أو التعوذ أتى بي
محافظة على المأمور به ما أمكن ولا يسن التعوذ الا بشروط الافتتاح السابقة الا أنه يسن
في صلاة الجنائز كما مر ويسن ولو بعد جلوس المأموم مع الامام فلو جلس معه ثم قام بعد سلامه
أو قيامه معه تعوذ لانه للقراءة ولم يشرع فيها ومثل القراءة بدلها فاذا جهز عن الفاتحة وانتقل

الى آخره والمراد أن يقول
المصلى بعد التهريم دعاء
الافتتاح هذه الآية أو
غيرها مما ورد في الاستفتاح
(والاستعاذه)

الى غيرهما من القرآن تعوذ ولو يحجز عن القرآن وأتى بدعاء أو ذكر تعوذ أيضا على المعتمد خلافا
 للاسنوي وعموم كلام المصنف يشمله وان قيد الشيخ الخطيب بقوله للقراءة (قوله بعد التوجه)
 أي ان أتى به وبعد تكبير صلاة العبد أيضا ويسن سكتة لطيفة بين التوجه والتعوذ كما تسن بين
 التحريم والتوجه وبين التعوذ والسملة وبين الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة وبين السورة
 وتكبير الركوع فهذه ست سكات تسن في الصلاة وكلها بقدر سبحان الله الا التي بين آمين
 والسورة فهي في حق الامام في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن للامام أن يشتغل
 فيها بقراءة أو دعاء سرا والقراءة أولى بمعنى السكوت فيها عدم الجهر والافلا يطلب
 السكوت حقيقة في الصلاة (قوله) وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ) قيده أكثر شراح
 الشاطبية بما اذا كان واردا قال بعضهم وهو غير بعيد اه لكن الظاهر أنه بالنسبة لاصل
 الكمال والافاضل السنة يحصل بأى صيغة كانت وان لم تكن واردة كما هو مقتضى اطلاق
 السابع (قوله والافضل الخ) أى موافقة للفظ القرآن في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أى
 أردت قرأته فاستعدنا الله من الشيطان الرجيم وعن بعض أصحابنا زيادة السميع العليم بعد
 أعوذ بالله لخبر النفساني في ذلك ومعنى أعوذ بالله أعتصم به والتجنى اليه واستجيره وقوله من
 الشيطان متعلق بأعوذ والشيطان اسم لكل ممتزقيل المراد به الجنس وقيل ابليس وقيل
 القرين وهو أتا من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد عن الرحمة وقوله الرجيم صفة للشيطان
 أتى به اللزم والتحقيق ورجيم أتا معنى مرجوم ففعل بمعنى مفعول لانه مرجوم باللعنة وأما معنى
 راجم ففعل بمعنى فاعل لانه راجم للناس بالسوسة (قوله والجهر) أى بالقراءة لغويا موم
 من امام ومنفرد أما المأموم فيسن في حقه الاسرار ومحل الجهر في حق المرأة والخفى حيث
 لم يسمع أجنبى والافيسن لهما الاسرار ويسن اسرار الانثى بحضرة الخفى لاحتمال ذكوره
 وكذلك اسرار الخفى بحضرة الخفى لاحتمال أنوثه الاول وذكوره الثاني وعلم من ذلك
 أن الخفى كالمرأة يجهر بحضرة النساء ووقع في المجموع ما يخالفه في الخفى حيث قال بسر
 بحضرة الرجال والنساء قال الرملى والزيادة والظاهر أنه لا مخالفة لان مراده أنه بسر بحضرة
 الرجال والنساء معا فلا ينافي أنه يجهر بحضرة النساء فقط ويحرم الجهر عند من يتأذى به واعتقد
 بعضهم أنه يكره فقط وله محمول على ما اذا لم يتحقق التأذى وينسب التوسط في نوافل الليل
 المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم أو وصل أو نحوهما كطالع العلم وحده الجهر
 أن يزيد على السماع نفسه بحيث يسمع من بقره وحده الاسرار أن يسمع نفسه فقط ولا يكتفى
 بغيرك لسانه من غير سماع قال بعضهم والتوسط يعرف بالمقايضة بينهما بأن يزيد على ما يسمع
 نفسه ولا يصل لاسماع غيره قال الزركشى والاحسن في تفسيره أنه يجهر نارة وبسر أخرى
 ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك لعدم تعقل الواسطة بينهما على تفسيرهما السابق والحكمة في ذلك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرآن في الصلوات وكان المشركون يسبون من أنزله
 ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا أى
 طريقا وسطا فلا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها بل اجهر في البعض وخافت
 في البعض (قوله في موضعه) أى الجهر واذا أسر في موضع الجهر أو جهر في موضع الاسرار

بعد التوجه وتحصل بكل
 لفظ يشتمل على التعوذ
 والافضل أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم (والجهر
 في موضعه)

كره الاعداد (قوله وهو الخ) عبارته تفيد حصر موضع الجهر فيما ذكره وليس بسديد
اذبح منه الاستسقاء ولونهارا وصلاة خسوف القمر والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف
الطواف ليلا ووقت صبح والعصر في الفريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء فيجهر
في قضاء الظهر مثل ليلا ويسر في قضاء العشاء مثل نهارا وعلم من ذلك أنه لو أدرك
ركعة من الصبح في وقتها والاخرى خارجة جهر في الاولى وأسر في الثانية نعم يجهر الامام فيها
بالقنوت قال الاذرعى ويشبهه أن يلحق بالقريضة العيد فاعبرة فيه بالقضاء لا بالاداء والمعتد
خلافه فالعبرة فيه بالاداء لا بالقضاء عملا بقاعدة أن القضاء يحكي الاداء لكن الفريضة خرجت
لدليل ونظر الكون الشرع ورديا للجهر في صلاة العيد في محل الاسرار فلا تغير عما وردت عليه
بل تستحب كما وردت (قوله الصبح) انما طلب الجهر فيه ماع أن الكفار كانوا حين سماعهم
القرآن في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يسبون من أنزله ومن أنزل عليه كما مر لانهم يكونون
في هذا الوقت نائمين ولذلك طلب الجهر في العشاء أيضا وفي نهارية مقضية ليلا أو وقت صبح
وأما المغرب فطلب الجهر فيه لانهم كانوا يشتغلون في وقته بالعشاء وأما الجمعة والعيد فلا تله
صلى الله عليه وسلم أقامهما بالمدينة ولم يكن للكفار فيها قوة ولما كانوا مستعدين للايداء في وقتي
الظهر والعصر طلب الاسرار فيهما بل وفي الليلة المقضية نهارا وهذا السبب وان زال لكن
الحكم المترتب عليه باق لانه حكمه المشروعية والحكمة لا يلزم دوامها (قوله وأولنا المغرب
والعشاء) أي دون الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فانه يسر فيها فان قيل
هلا طلب الجهر فيها لانهم مامن الصلاة الليلية أوجب بأن ذلك رحمة لنفسه فاعفاء الامة لان تجلي
الله على قلوبهم بالعظمة يزداد شيئا فشيئا فيكون في آخر الصلاة أثقل منه في أولها ولذلك خفف
في آخرها لم يخفف في أولها كما يفيد كلام الشعراني في الميزان ولو ترك الجهر في أولي المغرب
والعشاء لم يتداركه في الباقي لان السنة فيه الاسرار في الجهر تغيير صنفته بخلاف ما لو ترك
السورة في الاولتين يتداركه في الباقي لعدم تغيير صنفته (قوله والجمعة) بالرفع عطفا على الصبح
لا بالجر عطفا على المغرب وكذا العيدان اذ ليس لذلك أولتان ولو أدرك المأموم مع الامام ركعة
ثم تدارك الاخرى أسر في الاولى لانه كان مأموما فيها وجهر في الثانية لانه صار فيها منفردا بعد
سلام الامام (قوله والعيدان) بالرفع كما علمت (قوله والاسرار في موضعه) أي في موضع
الاسرار وتقدم حد الاسرار وهو أن يسمع نفسه فقط (قوله وهو ما عدا الذي ذكر) أي
كل ما تب مطلقا حتى الليلة والظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء وصلاة خسوف
الشمس ونوافل النهار المطلقة بخلاف نوافل الليل المطلقة فانه يستوي التوسط فيها كما مر وعبرة
الشارح تشمل الاستسقاء وصلاة خسوف القمر والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف
ليلا ووقت صبح اذ يصدق عليها ما عدا الذي ذكره فتتضمن عبارته أنه يسر فيها وليس كذلك
لانها من موضع الجهر كما علم مما مر (قوله والتأمين) هو والسورة سنتان لاحقتان للناحية كما
أن الافتتاح والتعوذ سنتان سابقتان عليها فلهما سنتان سابقتان وسنتان لاحقتان (قوله أي
قول آمين) تفسير للتأمين يقال آمن الرجل اذا قال آمين بعد الهمزة وتخفيف الميم مع الامالة
وعدمها وبالقصر لكن المذاقصم ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات وجعل

وهو الصبح وأولنا المغرب
والعشاء والجمعة والعيدان
(والاسرار في موضعه)
وهو ما عدا الذي ذكر
(والتأمين) أي قول آمين

الرملي التشديد لحنا قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة الا ان قصده معناها الاصلية
 وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلية أو أطلق فلا تبطل صلاته على
 المعتمد حسنذ واختلف في أمين على أقوال كثيرة أشهرها أنه اسم فعل بمعنى استسحب بالله وقيل
 انه اسم من أسماءه تعالى وقال وهب بن منبه أمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف
 ملكا يقول اللهم اغفر لمن يقول أمين **(قوله عقب الفاتحة)** أي أربدها ان تضمن دعاء على
 المعتمد والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وان قل ولو سهوا نعيم يستثنى رب اغفر لي
 ونحوه لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويفوت بالشروع في الركوع ولو فوراً لا بالسكوت
 وان زاد على السكنة المطلوبة وهي بقدر سبحان الله كما تقدم وفي نسخة بعد الفاتحة بدل عقب
 الفاتحة **(قوله لقارئها)** وكذا السامعها كما نقله بعضهم عن الطوخى **(قوله في صلاة)**
 وغيرها لا ينبغي أن ذكر غيرها استطراداً والاولى عدم ادخاله في شرح كلام المصنف لانه مسوق
 في هيأت الصلاة **(قوله لكن في الصلاة الخ)** استدراك على ما قبله لايهاه التسوية بين
 الصلاة وغيرها وقوله **ككذبته الهمة أصله** أكد بهم من زين قلبت ثانياً ثم ألتنا على حد قوله
 ومتد ابدل ثانی الهمز من البيت **(قوله ويؤمن المأموم مع تأمين امامه)** أي في الجهرية بخلاف
 السرية فلا يؤمن معه فيها وليس في الصلاة ما تطلب فيه المقارنة غير التأمين وانما تطلب فيه
 المقارنة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أتم الامام فأتقنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة
 غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر فان لم يؤمن الامام أو أخره عن وقته المندوب فيه أتم
 هو لان معنى قوله في الحديث اذا أتم الامام فأتقنوا اذا دخل وقت تأمينه فأتقنوا وان لم يؤمن
 بالذم أو أخره عن وقته ولو فاته التأمين مع تأمين الامام أتم عند تأمينه هو ولو قرأ الفاتحة مع
 قراءة امامه وفرغاً عما كفاه تأمين واحد عن تأمينه لقراءة نفسه وعن تأمينه لقراءة امامه
 أو فرغ قبله أتم هو لقراءة نفسه ثم يؤمن لقراءة امامه خلافاً للبعوى حيث قال ينظره حتى
 يؤمن معه ومقتضى الحديث المذكور أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام وقد ورد التصريح به
 في بعض الاحاديث واختلف في المراد بالملائكة فتيل المراد بهم من يشهد ذلك الصلاة فمن
 الملائكة وقيل المراد بهم الحفظة وقيل المراد بهم سائر الملائكة وهل الملائكة تقول لفظ أمين
 أو ما هو بعينه نقل الشيخ البايلي عن بعض شيوخ البخاري أنهم يقولون هذا اللفظ وهو
 المتبادر **(قوله ويجهر به)** أي يجهر المصلي اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً بالتأمين لكن
 المأموم انما يجهر بالتأمين مع تأمين امامه ومجهر الجهر بالتأمين في الجهرية وإنما السرية
 فلا يجهر بالتأمين فيها **(قوله وقراءة السورة)** أي شيء من القرآن وان لم يكن سورة كاملة
 لكن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة ان كان لا يزيد عليها ولا فهو أفضل على المعتمد
 عند الرملي خلافاً لابن حجر فآية الدين وهي يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى آخرها
 أفضل من سورة الكوثر ونحوها والسورة بالهمز وتركه والترك أشهر به جاء القرآن وهي
 القطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات لها أول وآخر سميت بذلك تشبيهاً لها بيلدها سور لتحديد
 طرفيها والمراد هنا ما هو أهم من ذلك وهو الشيء من القرآن وان لم يكن سورة كاملة كما تقدم
 ويندب تطويل قراءة أولى على ثانية الا ان ورد نص بتطويل قراءة الثانية على الاولى كما

عقب الفاتحة لقارئها
 في صلاة وغيرها لكن
 في الصلاة أكد ويؤمن
 المأموم مع تأمين امامه
 ويجهر به (وقراءة السورة)

في مسئلة الزحمة فيسن للامام قطو يل الثانية عن الاولى ليلحقه منتظرا السجود وتكون السورة
غير الفاتحة فلا تنس قراءتها مرة ثانية لان الشيء الواحد لا يؤدى فرضا ونفلا ولا يشبه تكرير
الركن نعم ان لم يحفظ غيرها سن له اعادتها على الوجه ويسن كون القراءة على ترتيب المصحف
وتواليه حتى لو قرأ في الاولى سورة الناس قرأ في الثانية أول البقرة فلو قرأ على خلاف ذلك
كان خلاف الاولى ومحل سنيتها في غير صلاة الجنائزة وغير صلاة فاقد الطهورين اذا كان
جنبيا ولا يسن قراءة آية سجدة بقصد السجود بل تكره في غير وقت الكراهة وتحرم فيه فلو قرأ
آية سجدة بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته الا في صبح يوم الجمعة بآل تنزيل فقط عند الرمي
أو بآية سجدة مطلقا عند ابن حجر فيقرأ في الاولى بآل تنزيل وفي الثانية بآل تنزيل ولو قرأ في الاولى
هل أتى قرأ في الثانية لم تنزل وسجد لان صبح يوم الجمعة محل السجود في الجملة ويسن في صبح
طوال المفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء أو ساطه وفي مغرب قصاره وأوله من الخيرات
على المتقدم معنى بذلك لكثرة الفصل فيه بين سورته والحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل مع
قصر صلاته فناسب تطويلها وقت الظهر طويل مع طول صلاته وكونه وقت نشاط فناسب
فيه قريب من الطوال ووقت العصر والعشاء طويل مع طول صلاتيهما وكون وقتهم ليس
وقت نشاط فلما تعارضنا بينهما التوسط ووقت المغرب قصيرة فناسبه القصار وهذا في غير المسافر
أما هو فيقرأ صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص تخففها عليه ويكره
تلاوة السورة كما قاله ابن قاسم في شرحه **(قوله بعد الفاتحة)** لكن بعد مسكنة وتقدم أنها
في حق الامام في الجهرية بقدر ما يسع فاتحة المأموم ويستغل الامام فيها بدعاء أو قراءة وهي
أولى وتقدمت بقية السكات الست **(قوله لا امام ومنفرد)** أما المأموم فلا تنس له سورة التهي
عن قراءته لهما ولا تنس قراءة الامام قراءة للمأموم فيسمع قراءة امامه ويقرأ الفاتحة في سكتة الامام
المتقدمة ولا يقارن الامام في قراءة الفاتحة الا ان خاف فوات بعض الفاتحة فان لم يسمع قراءة
امامه لعلمهم أو بعدا ولا سرا امامه ولو في جهرية أو سمع صوتا ولم يفهمه قرأ السورة اذا لم يسمع
لسكوته ولو سبق المأموم بالاولتين من صلاة امامه وتداركهما بعد سلامه قرأ السورة فيما
تدارك ان لم يكن قرأها فيما أدركه مع الامام ولم تكن سقطت عنه لكونه مسبوقا لئلا يتخلو
صلاته عن السورة بلا عذر فان كان قرأها فيما أدركه مع الامام لم يقرأها فيما تدارك
وكذا اذا كانت سقطت عنه لكونه مسبوقا كان وجد الامام را كعافا حرم وركع معه ثم بعد
قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد اماما آخر را كعافا دخل نفسه في الجماعة وركع معه
فقد سقطت عنه السورة في الركعتين كالناتحة لكونه مسبوقا فلا يقرأها في باقي صلاته
(قوله في ركعتي الصبح) وكذا الجمعة ونحوهما وصلاة التطوع فيقرأ السورة في جميع
الركعات ان صلاه بشهد واحد والالم يقرأها بعد التشهد الاول على الوجه الوجهين **(قوله)**
وأولى غيرها وهو الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية والجهرية
ولو فاتته السورة في الاولتين تداركها في باقي صلاته **(قوله ويكون قراءة السورة بعد الفاتحة)**
انما ذكر ذلك ثانيا لاجل التفريع الذي بعده وهو قوله فلو تقدم السورة الخ فلا يقال هذا تكرار
من غير نكتة **(قوله فلو تقدم السورة الخ)** تفريع على ما قبله وقوله لم تحسب أى السورة التي

بعد الفاتحة لا امام ومنفرد
في ركعتي الصبح وأولى
غيرها ويكون قراءة السورة
بعد الفاتحة فلو تقدم السورة
عليها لم تحسب

فقدمها على الفاتحة وبعيدها بعدها ان أراد تحصيل السنة (قوله والتكبيرات) ويسن مدها حتى يصل الى الركن المنتقل اليه وان أتى بجلسة الاستراحة لتلايخ لجزء من صلاته عن الذكر فلولم يذ التكبير وقت جلوسه للاستراحة لم يأت بتكبير ثانية بل يشغل بذكر آخر ولا يقوم ساكناً لأن الصلاة لا يطلب السكوت فيها حقيقة وهذا في تكبير الانتقال وأما تكبير التحريم فانه يندب الاسراع به ثلاث زول النية ويجهر بالتكبيرات ان كان اماماً ليسمعه المأمومون أو مبلغاً ان احتيج اليه بأن لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال الحنبي وظاهره أن الامام يجهر وان لم يحتج اليه وقيد الشرح باملى كلاً بالاحتياج وهو الظاهر ويقصد ان الذكر وحده أو مع الاعلام لا الاعلام وحده لا يضرب وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العاقل ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبير عند الرمي وبكفي قصده في التكبير الاولى عند الخطيب أما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسر ان بالتكبيرات ويكره لهما الجهر بها ولو من المرأة ولو أمت المرأة نساء جهرت بالتكبيرات أقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعهما أجنبي كما قاله في الجواهر (قوله عند الخفض) أي الهوى الركوع والسجودين فقول الشارح للركوع ليس بشيء ولو جعل كلام المصنف على اطلاقه أو عمه للركوع والسجودين لكان أولى وأحسن وقوله والرفع أي النهوض من السجودين فدخل في كلام المصنف التكبيرات الخمس في كل ركعة فقول الشارح أي رفع الصلب من الركوع صوابه من غير الركوع وذلك الغير هو كل من السجدةتين والتشهد الاول ولعل لفظة غير سقطت من قلم الناصح والافعلوم أنه يقول عند الرفع من الركوع سمع الله من حده كما صرح به بعد (قوله وقول سمع الله من حده) أي قول المصلي ذلك اماماً كان أو مأموماً ومنفرداً فيستوى الكل في سن ذلك وأما خبر اذا قال الامام سمع الله من حده فقولوا ربنا لك الحمد فعناه قولوا ذلك مع ما علمتموه من قولكم سمع الله من حده ويجهر الامام بسمع الله لمن حده ويسر ربنا لك الحمد ويسر غيره من مأموم ومنفرد به من المبلغ يجهر بما يجهر به الامام ويسر بما يسره الامام لانه ناقل ومبلغ ما يقول كما قاله في المجموع فاستمع الآن من كون المبلغين يجهرون بقولهم ربنا لك الحمد فهو ناقل من جهلهم وجهل الانثة حيث أقرهم على ذلك وبالغ بعضهم في التشفيح على تارك العمل بذلك ومحل التشفيح عليهم ان كانوا شافعية والافعهند الامام مالك يجهر الامام بالتسليم والمبلغ بالتعديد (قوله حين يرفع الخ) ظرف للقول المذكور وسبب ذلك أن أبا بكر تأخرو ما جاء للصلاة فوجد النبي صلى الله عليه وسلم راكعاً فقال الحمد لله فنزل جبريل وقال سمع الله لمن حده وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلها عند الرفع من الركوع (قوله سمع له) أو سمعه كما قاله قل على التحرير (قوله كفى) لكن الاول أفضل كما هو ظاهر (قوله ومعنى سمع الله الخ) فسمع الله لذلك كتابة عن قبوله والجازاة عليه (قوله وقول المصلي) كان الاثنان يذكرا المصلي في قول المصنف وقول سمع الله لمن حده ويحذفه هنا ليكون على السعادة التي هي الحذف من الثاني لدلالة الاول دون العكس وأجيب بأنه انما خالف القاعدة لانه لو قال في قوله ربنا الخ وقول ربنا الخ لا وهم أن القول مضاف لربنا فتوهم الاضافة معني ايس مراداً (قوله ربنا لك الحمد) أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا ولك الحمد أو لك الحمد ربنا أو الحمد لربنا أو الحمد فالصحيح سبع والاول أفضل عند

(والتكبيرات عند الخفض للركوع والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله من حده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حده الله سمع له كفى ومعنى سمع الله من حده وقبل الله منه حده وجزاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد)

الشيخين لورود السنة به وان قال الشافعي رضي الله عنه في الاثم في الثاني أعنى ربنا ولك الحمد
وهو الاحب الى الله لانه يجمع بين معنيين الدعاء والاعتراف لان التقدير ربنا استجب لنا ولك الحمد
على هدايتك ايانا اوربنا أطعناك ولك الحمد على توفيقك لنا وسن زيادة ملء السموات وملء
الارض وملء ما شئت من شئ بعد أى حال كون الحمد لو جسم ملاء السموات وملء الارض
وملاء ما شئت من شئ بعدهما كالكرسى قال تعالى وسع كرسيه السموات والارض ويزيد
المنفرد وامام المحصورين الراضين بالتطويل أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد
لامانع لما أعطيت ولا معطى لمانعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد أى يا أهل الثناء
فهو بالنصب على أنه منادى حذف منه حرف النداء وأنت أهل الثناء فهو بالرفع على أنه خبر
لمبتدأ محذوف والمجد الشرف وأحق مبتدأ خبره لامانع الخ وما بينهما اعتراض وانما قبل وكما
لك عبد ولم يقل وكلنا لك عبد لان القصد أن يكون الخلق على قلب رجل واحد فكأن الكل عبد
واحد ولان معنى قوله وكلنا وكل واحد منا فعبر بالافراد مرعاة لذلك (قوله اذا انتصب قائما)
أى أو اعتدل قاعدا فيما اذا صلى من قعود (قوله والتسبيح) بذكره تركه حتى قالوا من داوم على
ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته كما ذكره ابن قاسم في باب الشهادات ويسن
للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل زيادة اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت
خشع لك سمعى وبصرى ونخى وعظمى وعصبى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى لله رب
العالمين والنكته في تقديم الجاز والمجرور في قوله لك ركعت دون خشع لك سمعى الخ أنه لما
كانت العبادة من المشركون لغير الله بجميع ذواتهم قدم الجاز والمجرور في الاول للرد عليهم
ولما لم تحصل العبادة منهم بالخشوع بالسمع ونحوه لم يحج لتقديم بل بقى على أصل تأخير المفعول
والخشوع حضور القلب وسكون الجوارح واسناده لهذه الخواص لكونها تابعة للقلب وانما
قدم السمع لانه أفضل من البصر على الراجح ويقول ذلك وان لم يكن متصفا بالخشوع لانه متعبد
به أولا لانه خبر لفظ انشاء معنى كما قاله الرملى وقال ابن حجر ينبغي أن يتعزى الخشوع عند ذلك
لثلا يكون كاذبا ما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك وقوله وما استقلت به قدمى مبتدأ وهو عبارة عن
ذاته خبره لله رب العالمين وقدمى بالافراد ولو كان مثنى لقال قدماى والقدم مؤنثة قال تعالى
فتزل قدم بعد ثبوتها ولذلك قال استقلت بباء التانيث وتكره القراءة في الركوع وغيره من
قبضة الاركان غير القيام فان أراد الاقتصار على التسبيح أو الدعاء فالتسبيح أفضل (قوله وأدنى
الكمال في التسبيح الخ) وأما أصل السنة فيحصل بكرة ولذلك قال في الروضة أقل ما يحصل به ذكر
الركوع تسبيحة واحدة (قوله سبحان ربى العظيم) أى أسبح سبحان فهو مفعول للفعل محذوف
وجوبا وهو اسم مصدر لسبح بالتشديد ومصدر لسبح بالتخفيف وهو علم على التنزيه والعظيم صفة
للرب ومعناه الكامل ذاتا وصفة (قوله ثلاثا) أى حال كون ذلك ثلاثا والثلاث سنة للإمام
والمأموم والمنفرد وتسن الزيادة على الثلاث للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل الى
احدى عشرة ولا يزيد أحد على ذلك (قوله والتسبيح في السجود) ويسن أن يزيد من مر اللهم لك
سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشمعه وبصره تبارك الله
أجسن الخالقين أى المصورين والافلاخ خلق غيره تعالى ويتأكد طلب الدعاء في السجود والخبر

اذا انتصب قائما (والتسبيح
في الركوع) وأدنى الكمال
في التسبيح سبحان ربى
العظيم ثلاثا (والتسبيح في
السجود)

مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثر والدعاء أى فى سجودكم فتمن أى حقيق
 أن يستجاب لكم **(قوله وأدنى الكمال الخ)** وأما أصل السنة فيحصل بتمة كما تقدم **(قوله)**
 سبحانه ربى الأعلى أى علو مكانة ورفعة لعلو مكان لاسمح الله عليه سبحانه وتعالى والحكمة
 فى اختصاص العظيم بالركوع والأعلى بالسجود أن السجود أفضل من الركوع والأعلى أبلغ
 من العظيم فجعل الأعلى للأعلى وغير الأعلى لغير الأعلى **(قوله ثلاثا)** أى حال كونه ثلاثا
 والثلاث سنة فى حق الامام والمأموم والمنفرد وتسب الزيادة عليهم من ترى إحدى عشرة كما مر
 فى تسبيح الركوع **(قوله والاكمل فى تسبيح الركوع والسجود مشهور)** أى وهو إحدى
 عشرة لكن الزيادة على الثلاث انما تسب للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل كما مر
(قوله ووضع اليدين) أى الكفين وقوله على الفخذين أى طرفيهما وقوله فى الجلوس أى وان
 لم يحسن التشهد بل ان أمكن ذلك للمصلى مضطجعا أو مستلقيا سئل لانه ليسور لا يسقط
 بالمسور وللتشبيه بالقادر فتقيده بالجلوس للغالب **(قوله للتشهد الاول والاخير)** أى
 وللإستراحة والجلوس بين السجدين وانما اقتصر الشارح على التشهدين لاجل قوله يبسط الخ
 فان هذه الكيفية مختصة بهما وفى الجلوس للإستراحة والجلوس بين السجدين يبسط اليدين
 معا **(قوله يبسط اليد اليسرى)** أى مع ضم أصابعها الى جهة القبلة على الاصبع فلا يفرج بينها
 لتوجه كلها اليها وقيل يفرج بينها تقرىجا وسطا **(قوله بحيث تسامت رؤسها الركبة)** أى حال
 كونها متلبسة بحالة وتلك الحالة هى مسامتة رؤس أصابعها للركبة **(قوله ويقبض اليد**
اليمنى) أى بعد وضعها أو لا منشورة فيضعها أو لا منشورة ثم يقبضها كما شى شرح الرملى وابن
 حجر **(قوله أى أصابعها)** أشار الى تقدير مضاف فى كلام المصنف ويدل عليه الاستثناء الذى
 بعده **(قوله الا المسجدة)** بكسر الباء وهى التى بين الابهام والوسطى سميت بذلك لانها يشار بها
 عند التسبيح ونسب السجدة أيضا لانها يشار بها عند السب والشاهد لانها يشار بها عند
 الشهادة وقوله من اليمنى بخلاف المسجدة من اليسرى فانه لا يشير بها ولو عند فقد عناه لانه
 يفوت السمة المطلوبة فيهما من البسط **(قوله فلا يقبضها)** هذا هو مفاد الاستثناء والافضل
 قبض الابهام مجنبها بأن يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع فى ذلك فلو أرسلها معها أو قبضها
 فوق الوسطى أو حلق بينهما وفى التحلىق وجهان أحدهما أن يحلق بينهما بوضع رأس احدهما
 فى رأس الاخرى وثانيهما أن يضع أحدهما الوسطى بين عقدى الابهام أى بالسنة لكنه خلاف
 الافضل **(قوله فانه يشير بها الخ)** وخصت المسجدة بذلك لان فيها عرفا متصلا بالقلب بخلاف
 الوسطى فان لها عرفا متصلا بالذكر ولهذا يحصل الغيظ عند الإشارة بها وينوى بالإشارة
 بالمسجدة التوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه **(قوله رافعا لها)** أى حال كونه
 رافعا لها رفعا مقصدا مع ميل رأسها قليلا الى القبلة ويدم رفعها الى القيام فى التشهد الاول
 والى السلام فى التشهد الاخير ولو كان له سببان أصليتان كفى رفع احدهما **(قوله حال**
كونه متشهدا) فهو حال من فاعل يشير ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سئل له الرفع أيضا كمالو
 عجز عن القنوت وقام بقدره فانه يسئل له رفع يديه **(قوله وذلك)** أى المذكور من الإشارة بها
 مع الرفع وقوله عند قوله الا الله فيبتدى الرفع عند نطقه بالهمزة ولا يرفعها قبله على الاصح وقيل

وأدنى الكمال فيه سبحانه
 ربى الأعلى ثلاثا والاكمل
 فى تسبيح الركوع والسجود
 مشهور (ووضع اليدين
 على الفخذين فى الجلوس)
 للتشهد الاول والاخير
 (يبسط اليد اليسرى)
 بحيث تسامت رؤسها
 الركبة (ويقبض اليد
 اليمنى) أى أصابعها (الا
 المسجدة) من اليمنى فلا
 يقبضها (فانه يشير بها)
 رافعا لها حال كونه
 متشهدا وذلك عند قوله
 الا الله

يرفعها من أول التشهد كما حكاه ابن النقيب **(قوله ولا يجزئها)** أي لا يستحق تحريكها وقيل
يستحق وقد ورد كل منهما في خبر قال البيهقي وأخباران صحيحان وإنما قدموا الأول على الثاني
لأن عدم التحريك أنسب بالصلاة المطلوب فيها الخشوع الذي قد يذهب به التحريك مع احتمال
أن يكون المراد بتحركها في خبره رفعها مرة واحدة على أنه يمكن أنه ليسان الجوابين
الخبرين **(قوله فإن حرّكها كره ولا يبطل صلاته في الأصح)** هو المعتمد لأن حرّكتها خفيفة وقيل
تبطل صلاته إن حرّكها ثلاثاً متواليات وظاهراً أن محل الخلاف ما لم تتحرك الكعب والابطلت
الصلاة جرماً **(قوله والافتراش)** والحمد لله فيه أن الحركة عنه أخف **(قوله في جميع)**
الجلسات) بفتح اللام أفصح من أن كان أحسن جلوس المصلي على قاعدة القراءة **(قوله بجلوس)**
الاستراحة) وهو جلوس لطيف عقب سجدة ثانية لا يشهد عقبها ويستحب المواظبة عليه
ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة والافضل أن لا يزيد على قدر جلوس التشهد الأول
ولا يضرتطويبه وإن كره عند الرمي خلافاً لابن حجر وأدخل بالكاف جلوس المصلي قاعدة
للقراءة وجلوس المسبوق والساهي وهو من طلب منه سجود السهو ولم يقصد تركه بأن قصد
السجود أو أطلق على المعتمد فإن قصد تركه تركه فإن عزمه السجود بعد ذلك افتراش وعكسه
بعكسه على الوجه المعتمد **(قوله والافتراش أن يجلس الشخص الخ)** سمي بذلك لأنه افتراش
فيه رجله **(قوله جامعاً)** أي حال كونه جامعاً لقوله وينصب بالنصب عطف على يجلس وكذلك
قوله ويضع وقوله لجهة القبلة أي موجهها لجهة القبلة **(قوله والتورك)** وحكمته التمييز
بين التشهدين ليعلم المسبوق حال الامام وقوله في الجلسة الأخيرة أي التي يعقبها السلام **(قوله)**
(والتورك مثل الخ) سمي بذلك لأنه يلقى فيه وركه بالأرض **(قوله إلا أن المصلي الخ)** أي لكن
المصلي الخ وهو استدارته على قوله مثل الافتراش **(قوله ويلصق)** بضم الياء مضارع ألصق
(قوله أما المسبوق الخ) مقابل لمحدوف تقديره هذا في غير المسبوق والساهي **(قوله)**
(فيمفترشان) يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك محاذاً للصلاة امامه ويستثنى
من الساهي ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حينئذ كما مر **(قوله والتسليم الثانية)** أي
الأن يعرض عقب التسليم الأولى مانع كخروج وقت الجمعة وانتصاف مدة المسح أو نحو ذلك
فلا تسن الثانية في هذه الصور **(قوله أما الأولى الخ)** مقابل لقوله الثانية **(تمة)** يندب أن
يتعزّذ بعد تشهد الأخير من العذاب والفتن لخبر إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع فيقول
اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح
المدجال ويسن الدعاء بغير ذلك اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت
المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت فافقر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم
ويستحب أن يجلس بعد الصلاة لما في الذكر والدعاء الواردين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة بين
العبد وربه ولأن الدعاء مستجاب بعد الصلاة **(فصل في بيان)** أي هذا فصل في بيان
ما تطلب فيه مخالفة بين الذكر والافتراش وهذا الفصل عقب الهيئات لأن غالب ما فيه
هيئة في الصلاة وأفرده بترجمة مع أن غالبه من الهيئات لأن المقصود التفرقة بين الرجل وغيره
وأما تلك الهيئات فعامة **(قوله في أمور)** أي في بيان أمور وهي خمسة أو أربعة على اختلاف

ولا يجزئها فإن حرّكها
كره ولا يبطل صلاته في
الأصح **(والافتراش في)**
جميع الجلسات الواقعة في
الصلاة بجلوس الاستراحة
والجلوس بين السجدين
وجلوس التشهد الأول
والافتراش أن يجلس
الشخص على كعب
اليسرى جامعاً لظهرها
للأرض وينصب قدمه
اليمنى ويضع بالأرض
أطراف أصابعها لجهة
القبلة **(والتورك في)**
الجلسة الأخيرة من
جلسات الصلاة وهي
جلوس التشهد الأخير
والتورك مثل الافتراش
الأن المصلي يخرج يساره
على هيئة الافتراش من
جهة يمينه ويلصق وركه
بالأرض أما المسبوق
والساهي فيمفترشان ولا
يتورك كان **(والتسليم)**
الثانية أما الأولى فسبقت
أنها من أركان الصلاة

في أمور

في أمور

التسح (قوله تخالف فيها المرأة الرجل) أي تخالف في هذه الأمور الاتي ولو صغيرة الذكر ولو صغيرا فالمراد بالمرأة الاتي ولو صغيرة وبالرجل الذكر ولو صغيرا وأسند المخالفة لهما مع أن كلا مخالف للآخر لشرف الرجل عليهما وهكذا يقال في كلام المصنف (قوله في الصلاة) أي من حيث الهيئة والصفة لا من حيث الأركان والشروط واعترض عليه بأن في كلامه تعلق حرفي جزمعني واحد بعامل واحد لأن قوله فيها متعلق بخالف وكذلك في الصلاة متعلق بخالف أيضا وأجيب بأنهم ما ليسا بمعنى واحد لأن الأول للسببية والثاني للتعدية وبأن الأول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد (قوله وذكر المصنف ذلك) أي المذكور من المخالفة المفهومة من الفعل أو ما تخالف فيه المرأة الرجل (قوله في قوله) أي بقوله فني بمعنى الباء متعلق بقوله ذكر (قوله والمرأة تخالف الرجل) أي حالة الصلاة كإتيه عليه الشارح سابقا بقوله في الصلاة وتختلفه أيضا في الصوم حيث لا تصوم في الحيض والنفس وفي الحج حيث يجب عليها تغطية رأسها وكشف وجهها ولا تخالفه في الزكاة لاستواء الرجل والمرأة فيها إلى غير ذلك من الأحكام (قوله في خمسة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء فعلى النسخة الأولى تعدد المخالفة واحدا والاقبال ثانيا والجهري في موضع الجهر ثالثا والتسبيح إذا نابه شيء في الصلاة رابعا وكون عورته ما بين سترته وركبته خامسا وعلى الثانية تعدد المخالفة والاقبال واحدا والجهري في موضع الجهر ثانيا والتسبيح إذا نابه شيء ثالثا وكون عورته ما بين سترته وركبته رابعا فكل من النسختين صحيح (قوله فالرجل الخ) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك الرجل الخ وإنما قدم ما يتعلق بالرجل على ما يتعلق بالمرأة اهتماما بشأنه لشرفه عليهما (قوله يجافي الخ) أي أن كان ساترا لعورته والا ضم بعضه إلى بعض كالمراة ولوفي الخلوة (قوله أي يرفع) تفسير باللازم والأولى أن يقول أي يبعد لأن المخالفة المباحة ويقال عند فلان جفوة أي بعد (قوله مرفقيه عن جنبه) أي في الركوع والسجود أخذنا مما بعده فقوله في الركوع والسجود راجع للقولين قبله قال القليوبي ولو حمله لكان أولى وأحسن وعليه فيجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه لكن كتب المذهب كشرح الرمي وابن حجر وشرح المنهج وشرح الخطيب ساكتة عن ذلك ولذلك لم يعتمد بعض المشايخ وعليه فلا يجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه لكن ما قاله القليوبي هو الظاهر (قوله ويقال) بضم حرف المضارعة لأنه مضارع أقل بمعنى رفع يقال أقل الشيء يقله وقوله أي يرفع بطنه عن فخذه أي لأنه أنشط للعبادة وأبعد عن هيئة الكسالي وأبلغ في تمكين الجهة والأنف من محل السجود كما في شرح مسلم عن العلماء (قوله في الركوع والسجود) هكذا في بعض النسخ وعليه فتقديم الركوع على السجود لكونه مقدما عليه في الخارج وفي بعض النسخ في السجود والركوع وعليه فتقديم السجود على الركوع لشرفه عليه وفي بعض النسخ في السجود فقط وعليه فاقصاره على السجود لأنه مظنة الالتصاق ولأنه أفضل من الركوع فكان أهم منه كما يحفظ الميداني وعلى هذا البعض الآخر يشرح الشيخ الخطيب (قوله ويجهر في موضع الجهر) أي ويسر في موضع الأسرار لكن اقتصر على الأول لأنه محل المخالفة بين الرجل والمرأة (قوله وتقدم بيانه في موضعه) عبارة ثم وهو الصبح وأول المغرب والعشاء والجمعة والعيدان انتهت وتقدم أن فيها قصورا اذنب منها التراخي والوتر في رمضان وركعتا الطواف

تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر المصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقال) أي يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع والسجود) ويجهر في موضع الجهر وتقدم بيانه في موضعه

الطواف لئلا وصلاته خسوف القمر والاستسقاء ولونها راكامة **(قوله)** واذا نابه أى أصابه
 شيء سواء كان مباحا كاذنه في دخول الدار المستأذن عليه أو منبذوبا كتنبيه امامه اذا مياها
 أو واجبا كاذنار أعى أو نحووه كغافل من الوقوع في مهلك فان لم يحصل الا بالكلام أو بالفعل
 المبطل وجب وتبطل به الصلاة على الاصح أو حراما كتنبيه على قتل انسان عدوانا أو مكروها
 كالتنبيه على النظر الى شيء يسكره النظر اليه وكذا يقال في قوله واذا نابه شيء الخ فالنسيح
 والتصفيق يباحان للمباح ويندبان للمندوب ويجبان للواجب ويجزئان للمكرهان وبكرهان
 للمكروه فتعترهما الاحكام الخمسة فتقولهم يستن النسيح للرجل والتصفيق للمرأة مرادهم به
 بيان حكم التفرقة بين الرجل والمرأة لا بيان حكم التنبيه **(قوله سجد)** أى قال سبحان الله خبر
 الصحابين من نابه شيء في صلاته فليسجد وانما التصفيق للنساء فلو صفت الرجل وسجدت المرأة كان
 خلاف الاولى لخالفتهما السنة ولا يكره على المعتمد خلافا لما وقع في المحشى ويمكن جملة على
 الكراهة الخفيفة وظاهر قول المصنف سجد أنه لا تحصل السنة بغير التسبيح كالا اله الا الله ونحوها
 وهو مقتضى الحديث السابق ولا مانع منه لأنه لم يرد **(قوله)** فيقول سبحان الله بقصد الذك
 الخ ويشترط قصد الذك في كل تسبيحة كما أنه يشترط في المبلغ قصده في كل تكبيرة على المعتمد
 عند الرمي وقيل يشترط قصده عند التسبيحة الاولى فقط كما أنه يشترط في المبلغ قصده عند
 التكبيرة الاولى فقط على قول الخطيب ولا بد من قرن قصد الذك بجميع اللفظ لأنه أضيق من
 كناية الطلاق كما نقل عن الرمي وابن حجر فان خلا حرف عن القصد بطلت صلاته **(قوله)** أو مع
 الاعلام أى أو قصد الذك مع الاعلام أى الافهام وهو عطف على فقط **(قوله)** أو أطلق في
 تركيبة فلا فلاح لأنه لا يظهر عطفه على ما قبله فكان الاظهر أن يقول فان أطلق الخ وقوله لم تبطل
 صلاته ضعيف والمعتمد أنهم تبطل في صورة الاطلاق خلافا للشارح ومن تبعه لكن لا بأس
 بتقليده وان كان ضعيفا لأن ذلك قد يتفق ويشق على الشخص قصد الذك في جميع اللفظ عند
 كل مرة **(قوله)** أو الاعلام فقط أى أو بقصد الاعلام دون الذك وقوله بطلت أى ما لم يكن
 عاميا والافتلا تبطل على قياس ما تقدم في المبلغ فعمل التفصيل في العالم **(قوله)** وعورة الرجل
 أى الذك ولو صيبا وان كان غير مجزئ بالنسبة للطواف اذا وضأه عليه وطاف به بخلاف الصلاة
 فلا تصح الا من الميز في كلامه اظهر في مقام الاضمار فكان مقتضى الظاهر أن يقول وعورته
 خصوصا وقد أضمر قبل في قوله واذا نابه الخ **(قوله)** ما بين سترته وركبته أى في نحو الصلاة
 كالطواف وكذلك عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عند النساء الاجانب فعورته جميع
 بدنه وفي الخلوة السوا أنان فقط كما تقدم **(قوله)** أماهما أى السرة والركبة وقوله فليسا من
 العورة لكن يجب ستر جزء منهما ليحقق ستر العورة من باب ما لا يمت الواجب الابه فهو واجب
(قوله) ولا ما فوقهما أى فوق السرة والركبة فليس من العورة أيضا **(قوله)** والمرأة لو قال
 وغيره لشغل الخنثى لأنه كالأنثى كما سجد كره انشراح بقونه والخنثى كالمرأة ويمكن أن يقال
 مراد المصنف المرأة ولو اختلف لا فيدخل الخنثى في عبارته **(قوله)** في الخمسة المذكورة هكذا
 في بعض النسخ وعليه فمدد ثم بعضها الى بعض شيئين ثم مر فقها الجنبها والصاق بطنها
 بفخذها وان اقتصر الشارح على الثاني وكان الاولى له ذكر الاول أيضا وفي بعض النسخ

(واذا نابه) أى أصابه شيء
 في الصلاة سجد
 سبحان الله بقصد الذك
 فقط أو مع الاعلام أو
 أطلق لم تبطل صلاته
 أو الاعلام فقط بطلت
 (وعورة الرجل ما بين سترته
 وركبته) أماهما فليسا من
 العورة ولا ما فوقهما
 (والمرأة) بخلاف الرجل
 في الخمسة المذكورة

في الاربعة المذكورة وعليه فيعدهم بعضها الى بعض شيئا واحدا فكل من التستقين صحيح
(قوله فانها تنضم بعضها الى بعض) أي لانه أستلها ومقتضى إطلاق المصنف أنها تنضم بعضها
الى بعض حتى ركبتيها وقدميها والتفريق بينهما انما هو في الذكر فقط كما تدل عليه عبارة
الرملي وهي ويفرق الذكر ركبتيه ويكون بين قدميه نحو شبر انتهت خلافا لقول ابن قاسم
بأنها تفرج بينهما كالرجل **(قوله فتلتصق بطنها بنخذيها)** أي وتنضم مرفقيها لجنبها وكان من
حق الشارح أن يذكره لنتم به المقابلة لما تقدم في الرجل **(قوله وتخفض صوتها)** أي بحيث
لا يسمعها من صلت بحضرتها من الرجال الاجانب دفعا للفتنة وان كان الاصح أن صوتها ليس
بعورة فلا يحرم سماع صوت المرأة ولو مغنية الا عند خوف الفتنة بأن كان لو اختلى الرجل بها
لوقع بينهما محرم **(قوله ان صلت بحضرة الرجال الاجانب)** أي جنسهم ولو واحد ومنهم
الخنثى فالورفت صوتها حينئذ كره والحضرة بتثنية الحاء والخنثى يسر ان صلى بحضرة
الرجال الاجانب كالمرأة بل يسر بحضرة خنثى مثله لاحتمال أوثقه القارى وذ كورة السامع ومن
قال يجهز في هذه فقد سها وأما بحضرة النساء فيجهز لانه امتاز كراؤا نثى وعلى كل من الحالتين
يسن له الجهر فمافي المجموع من أنه يسر بحضرة الرجال والنساء محمول على ما اذا اجتمع الصنفان
معاً كما تقدم **(قوله فان صلت منفردة عنهم)** أي عن الرجال الاجانب ومنهم الخنثى كما مر
بأن كانت في الخسوة أو مع النساء أو الرجال المحارم وقوله جهزت أي في موضع الجهر كما هو
ظاهر **(قوله واذا ناجها)** أي أصابها ولم يفسره الشارح لعلمه بما تقدم وقوله شيء أي ماباح كان
أو مندوباً أو واجباً أو حراماً أو مكروهاً كما مر **(قوله صنفت)** أي وان كانت خالصة عن
الرجال الاجانب على المعتمد لانه وظيفتها خلافاً للزركشي ومن تبعه حيث قال انها تسبح حينئذ
ولا يضتر التصفيق وان كثر وتوالي حيث كان بقدر الحاجة وكذا الوجه في الرجل فانه لا يضتر
وان كثر وتوالي والفرق بينه وبين دفع المار وانقاد نحو الغريق أن الفعل هنا خفيف فأشبهه
تحريك الاصابع في سحبة أو لنحو جرب بخلافه في ذنك ولا تبطل الصلاة بالتصفيق ولو بقصد
الاعلام ولو من الرجل على المعتمد بخلاف التسبيح بقصد الاعلام فانه يبطل الصلاة والفرق أن
التسبيح لفظ يصلح لقصد الذكر والتصفيق فعل لا يصلح له واختلف في التصفيق خارج الصلاة
فقبل يحرم بقصد اللعب ويكره بلا قصد اللعب وهذا هو المعتمد عند الرملي وقيل بكره ولو بقصد
اللعب وان كان فيه نوع طرب وهذا هو المعتمد عند ابن حجر في شرح الارشاد وقيل يحرم ان
قصد به التشبه بالنساء لانه من وظيفتهن والا كره وهذا كله فيما اذا لم يحتج اليه فان احتج اليه
لتهيبه الذكر كما يفعله الفقراء أو لضبط الانعام كما يفعله الفقهاء في المسالى أو لتدريس كما يفعله
المدرسون في الدروس لم يحرم بل ربما كان مطلوباً **(قوله بضرب بطن اليمين على ظهر الشمال)**
ليس قيداً بل مثله عكسه وكذلك ضرب ظهر اليمين على بطن الشمال أو عكسه أو ضرب ظهر
اليمين على ظهر الشمال أو عكسه بخلاف ضرب بطن اليمين على بطن الشمال أو عكسه فالخامس
أن الكيفيات ثمان المطلوب منها ستة وغير المطلوب كيفياتان وانما يكونا مطلوبين لانهما
يوهمان اللعب للريان العادة به مما فيه وهما داحلان تحت قول الشارح فالوضرب بطننا
يطن الخ لانه صادق بضرب بطن اليمين يطن الشمال وعكسه **(قوله فالوضرب بطننا يطن**

فانها تنضم بعضها الى
بعض فتلتصق بطنها
بنخذيها الى ركوعها
وتخفض
صوتها ان صلت بحضرة
الرجال الاجانب فان صلت
منفردة عنهم جهزت
واذا ناجها شيء في الصلاة
صنفت بضرب بطن اليمين
على ظهر الشمال فالوضرب
بطننا يطن

بقصد اللعب الخ) فلو لم تقصد اللعب لم تبطل صلاتها ويجزى ذلك في بقية الكيفيات فحتى قصدت
 اللعب بطلت صلاتها لأن قصد اللعب مناف للصلاة وانما خص ذلك بما ذكر لأن شأنه اللعب
 للحرمان العادة به وعبارة الخطيب فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهر على ظهر الخ فأنت تراه
 قد صرح بالتعميم (قوله ولو قليلا) أي لأن الفعل اذا قارنه مناف ضر وان قل وقوله مع علم
 التحريم أي بخلافه مع جهل التحريم فلا تبطل صلاتها العذر بها بالجهل (قوله بطلت صلاتها)
 لمنافاته الصلاة حتى لو أشارت بأصبعها بقصد اللعب بطلت صلاتها (قوله والخنى كلرا) أي
 في الضم وغيره مما تر ومنه التصديق المذكور ولو أخر ذلك عن قوله وجميع بدن الحرة الخ
 لكان أولى لأن الخنى كالمرأة فيه أيضا فلو أخره عنه لرجع له أيضا (قوله وجميع بدن المراه)
 أي حتى باطن قدميها على المعتد ولا يخفى أن هذا هو الخامس من الامور التي تخالف المرأة فيها
 الرجل وجعله المحشى مستدركا وعل وجهه أنه تقدم ذكره في شروط الصلاة وأنت خير برأت
 ذكره هنا من حيث مخالفة المرأة للرجل فيه فلا استدراك وقد عرفت أن الخنى مثلها فلو
 اقتصر الخنى الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح للشك في الستر وقيل
 تصح للشك في عورته وجع بينهما الشيخ الخطيب بحمل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو
 مقتصر على ستر ما بين سترته وركبته والشأن على ما اذا شرع فيها وهو ساتر لجميع بدنه الاوجه
 وكفيه ثم عرض له انكشاف ما عدا ما بين السرة والركبة فرب تبطل حينئذ لانه فتننا الانعقاد
 وشككا في البطلان والاصل عدمه وهذا الحمل وان كان بعيدا لأن القرض أنه دخل
 مقتصر على ستر ما بين سترته وركبته كما هو المتبادر من قولهم فلو اقتصر الخنى الحر على ستر ما بين
 سترته وركبته أولى من التناقض وتقدم أنه قال وهذا اقبح من العزير الرحيم فتح الله على من
 تلقاه بقلب سليم لكن ضعف ذلك الرمي واعتمد البطلان مطلقا كما مر في شروط الصلاة (قوله
 عورة) أي في الصلاة كانه عليه الشارح بقوله وهذه عورتها في الصلاة (قوله الاوجهها
 وكفيها) أي من رؤس الاصابع الى الكوعين ظهرها وبطنها قوله تعالى ولا يدين زينتهن
 الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكنين (قوله وهذه) أي العورة المذكورة وهي جميع
 بدنها الاوجهها وكفيها وقوله عورتها في الصلاة أي عورة المرأة الحرة في الصلاة (قوله أما
 خارج الصلاة فعورتها جميع البدن) أي عند الرجال الاجانب وأما عند النساء المسلمات
 أو الرجال المحارم فعورتها ما بين السرة والركبة وكذلك في الخلوة وعورتها عند النساء
 الكافرات ما عدا ما بين السرة والركبة وعند المهنة كما تقدم (قوله والامة) أي الجارية ولو بمبعضه وقوله
 كالرجل أي في الصلاة أما خارجها فكالحر كما وجد في بعض نسخ الشارح وهذا مستثنى
 من الاطلاق السابق في قوله والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فان المرأة فيه شاملة للامة
 (قوله فتكون عورتها الخ) تفرج على قوله والامة كالرجل وألحق بالرجل بجامع أن رأس
 كل منهما ليس بعورة للاتفاق على أن رأس الامة ليس بعورة فلذلك خص بكونه جامعا
 دون صدرها مثلا فان قيل شرط الجامع في القياس أن يكون عملة في الحكم كالاسكار
 في قولهم النيذ حرام كالجر بجامع الاسكار في كل والرأس ليست كذلك أجيب بأن ذلك انما
 هو في قياس العلة وما نحن فيه من قياس الشبه وهو لا يشترط فيه ذلك (فصل) أي

بقصد اللعب ولو قليلا مع
 علم التحريم بطلت صلاتها
 والخنى كالمرأة (وجميع
 بدن المرأة الحرة عورة
 الاوجهها وكفيها) وهذه
 عورتها في الصلاة أما
 خارج الصلاة فعورتها
 جميع البدن (والامة
 كالرجل فتكون عورتها
 ما بين سترتها وركبتها
 (فصل))

هذا فصل في بيان مبطلات الصلاة ولما ذكر ما تنعقد به الصلاة عقبه بذكر ما يبطل به (قوله في عدد مبطلات الصلاة) فالمقصود من هذا الفصل بيان عدد المبطلات وان لم يكن مستوفيا لها كما سيأتي وبذلك نعلم أن قول المحشي لو سكت عن لفظ عدد لكن أولى وأحسن غير ظاهر لما علت من أن المقصود بيان عدد المبطلات وأما أحكامها نحو بطلان الصلاة بها فمستفاد من كلامه ضمنا كما يفصح عن ذلك قول المصنف والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا وهذه المبطلات ان عانت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان طرأت بعد انعقادها أبطلتها (قوله والذي يبطل الخ) لا يخفى أن الذي مبتدأ خبره أحد عشر شيئا أو عشرة أشياء على اختلاف النسخ ولما كان الذي جمعا في المعنى لكونه من قبيل العام وان كان مفردا في اللفظ صح الاخبار عنه بذلك ومراد المصنف بالابطال ما يشمل منع الانعقاد كما تقدمت الإشارة اليه (قوله به) لاجابة اليه بل هو مضمر لأن لفظ يبطل في كلام المصنف بضم المثناة التحتية مضارع أبطل وفاعله ضمير مستتر عائدا الى الذي والصلاة مفعول به وزيادة الشارح لفظ به تستدعي قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية مضارع بطل وكون الصلاة فاعلا وهذا تغيير معيب عندهم ومحل ذلك اذا كان لفظ به من كلام الشارح كما في بعض النسخ فان كان من كلام المصنف كما في بعض آخر فلا اشكال حينئذ وتعين قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية وكون الصلاة فاعلا والعائد هو الضمير في لفظه على هذه النسخة (قوله الصلاة) أي فرضا كانت أو نفلا ومثلها سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنائزة (قوله أحد عشر شيئا) أي بعد الاكل والشرب شيئين وفي بعض النسخ عشرة أشياء أي بعدهما شيئا واحدا وعلى كل فالمراد التقريب للبعثدي والافهني تريد على ذلك فان منها تطويل الركن القصير عمد او هو الاعتدال والجلوس بين المجدتين وتخلف المأموم عن امامه وتقدمه عليه بركنين بلا عذر وبإتلاف نخامة ويقال لها الخفاضة وصلت لحد الظاهر وأمكنه مجها ولم يفعل وكذا الوشبة الفاحشة ونحوها (قوله الكلام) أي لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والمراد به النطق ولو بحرفين وان لم يفهما أو حرف مفهم نحو ق من الوقاية وع من الوعى بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن قاصدا الاتيان بكلام مبطل والابطال صلاته لانه نوى المبطل وشرع فيه والحرف الممدود مع مدته جر فان فتبطل بهما الصلاة سواء كانت مدته ألفا أو ياء أو واو ولو كان الناطق بذلك مكرها لندوة الاكرام فيها ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبر فتنقطع بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق فلا تبطل به الصلاة لان نذر التبر مناجاة لله بخلاف غيره ولو قرأ على المصنف ويستثنى أيضا اجابة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ممن ناداه ولو بعد موته خلافا لتقييد بعضهم بقوله في حياته فانما تجب عليه ولا تبطل بها الصلاة بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة وهل تلحق اجابة سيدنا عيسى وقت نزوله باجابة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم أولا المعتقد أنها تلحق بها في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة واجابة الوالدين حرام في الفرض لان قطع حرام جائز في النفل ثم ان شق عليهم ما عدهما فالاولى الاجابة وتبطل بها الصلاة وتقييد المحشي بعبارة تليق بالجواز بقوله ان شق عليهم ما عدهما يقتضي أنه ان لم يشق عليهم ما عدهما لا تجوز الاجابة وليس كذلك لان قطع الفصل جائز

في عدد مبطلات الصلاة
(والذي يبطل به) الصلاة
أحد عشر شيئا الكلام

ولو بسبب فكان الصواب أن يقول والاولى الاجابة ان شق عليهم ما عدها كما في عبارة الرمي
وغیره وخرج بالكلام الصوت الغفل أى الخالى عن الحروف كأنه نطق نطق الحروف أو سهل
سهل الخليل أو كما في شيامن الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به
صلاته ما لم يقصده اللعب وكذا لو أشار الاخرى بشقيه ولو اشارة مفهومة للفظن أو غيره
والتنخف والضحك والبكاء ولومن خوف الآخرة والأتين والتأوه والنفخ من الفم أو الانف
والسعال والعطاس ان ظهر بشي من ذلك حرفان أو حرف مفهم بطلت الصلاة والا فلا نعم
بعذر في اليسير عرفا من ذلك عند غلبته له وان ظهر منه حرفان ولو من كل مرة اذ لا تقصير بخلاف
الكثير عرفا من ذلك فلا يعذر فيه بل تبطل به صلاته ان ظهر منه حرفان أو حرف مفهم ولو عند
الغلبة لان ذلك يقطع نظم الصلاة اذا صار ضررا ملزما له بحيث لا يخلو منه زمن يوسع
الصلاة فانه لا يضرب كمن به سلس بول ونحوه بل أولى ويعذر في خصوص التنخف ولو كثر لعذر
ركن قولى كالفاتحة ولا يعذر في التنخف لسنة كالجهر والسورة وتكبير الانتقال الا ان
احتيج اليه ليعلم المأمومون بانتقالات الامام وكانت الصلاة تتوقف محتمها على الجماعة كالركعة
الاولى من الجمعة وكالمعادة فيعذر فيه لذلك (قوله العمد) أى مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة
أما مع عدم العمد بأن سبق اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع عدم العلم بأنه في الصلاة
فان كان ما أتى به كلاما قليلا عرفا وضبطت كلمات عرفية فأقل أخذ من قصة ذى البدين
لم يضرب ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء فيكون
جاهلا معذورا بخلاف من لم يكن كذلك لتقصيره بترك التعلم فيكون غير معذور وان كان
كثيرا عرفا وضبط بأكثر من ست كلمات عرفية ضربت لانه يقطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان
والنسيان في الكثير نادر في المفهوم تفصيل فلا يعترض بأن القيود المذكورة انما يحتاج لها
في القليل دون الكثير والتقييد بتلك القيود يقتضى خلاف ذلك فقد اشتهر أن المفهوم
اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ولو جهل بطلانها بالتنخف عذر في القليل منه دون الكثير
ولو مع علمه بتحريم الكلام لان هذا مما يحتج على العوام ولو جهل بتحريم ما أتى به من الكلام
مع علمه بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره كأن قال لامامه اقعدا وقم وجهل بتحريم ذلك
لتعلقه بمصلحة الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن
المقرئ في روضه وكذا الواسع ناسيا كأن سلم من ركعتين طائفا بكل صلاته ثم تكلم يسيرا
بشرط أن لا يأتي بأفعال مبطله وأن لا يطنأ نجاسة ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا
وقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهم أما الامام
فلا ان كلامه بعد فراغ صلاته لانه بعد سلامه الثاني وأما سلامه الاول فكان نسيانا فلا
يضربه وأما المأموم فلا يظن أن الصلاة فرغت فهو غير عالم بأنه في الصلاة لكان يستحق له سجود
السهو ثم يسلم لانه تكلم بعد انقطاع القدوة فلا يحمله عنه الامام ولو علم بتحريم الكلام
وجعل كونه مبطلا لم يعذر كما لو علم بتحريم شرب الخمر دون ايجابه الحد فانه يحسد ولا يعذر
اذ حقه بعد العلم بالتحريم الارتداد والكف عن ذلك ولو تكلم ناسيا بالتحريم الكلام في الصلاة
بطلت صلاته كالنسيان نجاسة على ثوبه (قوله الصالح لخطاب الآدميين) أى الذى شأنه أن

العمد
الآدميين
الصالح لخطاب

يقع بين الآدميين في محاوراتهم ومخاطباتهم ولو خاطب به الجن والملائكة وغير العاقل كقوله
يا أرض ربّي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك واحترز الشارح بقوله الصالح لخطاب
الآدميين عن القرآن والذكر والدعاء الا اذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله
عليه وسلم كقوله لعاطس يرحمك الله بخلاف قوله رحمه الله وأما خطابه تعالى كاياله نعبد
واياله نستعين فلا يضر وكذا خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لو سمع ذكره فقال الصلاة
والسلام عليك يا رسول الله ولونطق بلفظ القرآن مع صارف كأن استأذنه شخص في أخذ شيء
وقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فان قصد القراءة ولو مع التفهيم لم تبطل صلاته والابطال وتبطل
بنسوخ التلاوة وان بقي حكمه كالشيخ والشيخة اذ انيا فارجوهما البتة نكالا من الله والله
عزيز حكيم لا ينسوخ الحكم مع بقاء التلاوة كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج وتبطل بالقراءة الشاذة ان غيرت المعنى وكان عامدا
عالمًا وتبطل بالتوراة والانجيل ونحوهما والاحاديث ولو قدسية ولو قرأ امامه اياك نعبد واياك
نستعين فقال استعنا بالله بطلت صلاته الا ان قصد بذلك الدعاء ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل
صلاته لانه شاء وكذا لو قال أنا المذنب وأنت الغفور كم أحسنت الى وأسأت أنا لانه متضمن
للتناء والدعاء (قوله سواء تعلق بمصلحة الصلاة أو لا) فالأول كما لو قال لامامه اذ قام لرعدة
زائدة لا تقم أو اقعداً وهذه خامسة والثاني كما لو تكلم بكلام أجنبي لا مصلحة فيه للصلاة فتبطل
به اجماعا قاله في المجموع (قوله والعمل) أي الفعل ويستثنى منه ما لو كان ذلك في شدة الخوف
أو في النقل في السفر اذ امشي أو حرك يده أو رجله على الدابة لحاجة ويستثنى أيضا اجابة النبي
صلى الله عليه وسلم بالفعل كما أن اجابته بالقول مستثناة من الكلام بشرط الموافقة فان طلبه
بالقول اجابه به وان طلبه بالفعل اجابه به قل أو كثر فيغترف ذلك وكذا الاستدبار المحتاج اليه
واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل اليه وليس له أن يعود لمكانه
الأول ما لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود اليه فلو كان اماما وتأخر عن القوم بسبب
الاجابة تعين عليهم مفارقتة بمجرد تأخره ويحتمل أن يقال لهم الصبر حتى تبين الحال لاحتمال
أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود اليهم في مكانه الأول وهذا كله ما لم يأمرهم النبي
صلى الله عليه وسلم بانتظارهم له والاتباعه (قوله الكثير) أي في العرف وضبط بثلاثة
أفعال فأكثر ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه ويحسب ذهاب اليد وعودها مرة
واحدة ما لم يسكن بينهما وكذا رفع الرجل سواء عادت لموضعها الذي كانت فيه أو لا أما ذهابها
وعودها فترتان ومثل العمل الكثير الوثبة الفاحشة وهي النطة وكذا تحريك كل البدن
أو معظمه ولو من غير نقل قدميه ومحل البطلان بالعمل الكثير ان كان بعضو ثقيل فان كان
بعضو خفيف فلا بطلان كما لو حرك أصابعه من غير تحريك كفه في سبعة أو حرك أو عقد
أو حرك لسانه أو أجهانه أو شفته أو ذكره ولو مرارا متعددة متوالية اذ لا يحل ذلك بهيمة
الخشوع والتعظيم فأشبه الفعل القليل ولو تردد في فصل هل هو قليل أو كثير فالمعتمد أنه
لا يؤثر قليل يؤثر وقبل يوقف الى بيان الحال وانما قيد العمل بالكثير بخلاف الكلام العمد
فيستوى قليلا وكثيره في الابطال لان العمل يتعدرا احترازه فغنى عن القليل لانه لا يحل

سواء تعلق بمصلحة الصلاة
أولا (والعمل الكثير)

بالصلاة بخلاف الكلام العمد وأما غير العمد فقد سبق أنه لا يضر قليله **(قوله المتوالي)** أي المتتابع عرفاً بحيث لا يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول ولا الثالث منقطعاً عن الثاني وقيل بأن لا يكون بين الفعلين ما يسع ركعة باخف ممكن وقيل بأن لا يطمئن بينهما والمعتمد الأول وان اقتضى كلام المحشي أن ضابط التوالى أن لا يسكن بين الفعلين وخرج بالمتوالى غير المتوالى عرفاً بحيث يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول والثالث منقطعاً عن الثاني وهكذا على المعتمد المتقدم ولا يكتفى التسكين خلافاً للمحشي فلا يضر غير المتوالى بالضابط المذكور ولوكرر **(قوله كثر)** ثلاث خطوات جمع خطوة بفتح الحاء بمعنى نقل الرجل مرة واحدة وأما بضم الحاء فهي اسم لما بين القدمين وليس مرادها ولا فرق في البطلان بين أن تكون الثلاث خطوات بقدر خطوة واحدة وبين أن لا تكون كذلك ولو فعل واحدة بنية الثلاث بطلت صلاته لأنه قصد المبطّل وشرع فيه بخلاف ما لو روى الاتيان بثلاث خطوات مثلاً فلا تبطل صلاته بمجرد نية ذلك بل بالشروع فيه ولا فرق في البطلان أيضاً بين أن تكون الافعال من جنس كالخطوات المذكورة وبين أن تكون من أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل **(قوله)** عمداً خبر كان مقدم وذلك اسمها مؤخر وهو عائد على العمل الكثير وقوله أو سهواً عطف على قوله عمداً فسهو هو الفعل المبطّل كعمده **(قوله)** أما العمل القليل الخ مقابل للكثير والمراد القليل ولو احتمل لا يشمل ما لو شئت في فعل هل هو كثيراً أو قليلاً فلا يضر على المعتمد كما مر ومحل عدم البطلان بالعمل القليل إذا لم يكن من جنس الصلاة فإن كان منه زيادة ركوع بطلت به إن كان عمداً ثم لو وقع بعد الهوى للسجدة قعدة قصيرة لم تبطل صلاته لأن القعود عهد في الصلاة غير ركن كالقعود للاستراحة فلم يكن القصير منه قاطعاً للنظم الصلاة بخلاف نحو الركوع فإنه لم يعهده في الصلاة إلا ركعاً وكان قاطعاً للنظم الصلاة لأن تغييره لها إذا زيد أشد **(قوله)** فلا تبطل الصلاة به أي بالعمل القليل ولو عمداً فعمده كسهوه في عدم ابطال الصلاة نعم إن قصده به اللب بطلت صلاته **(قوله)** والحدث أي ولو من فاقد الطهورين على المعتمد لأن صلاته شرعية يظلمها ما يبطل غيرها كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافاً لما جرى عليه الاسنوى من عدم بطلان صلاته لفقد طهارته بالكلية ومن الحدث نوم غير ممكن مقعده فتبطل صلاته به ومحل بطلانها بالحدث إذا كان قبل التسليم الأولى أما إذا أحدث بعدها ولو قبل التسليم الثانية فإنه لا يضر لأن عروض المقدس بعد التحلل من العبادة لا يؤثر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف ليوهم الناس أنه رجع ستر على نفسه وكذا إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصوصاً إذا قربت أقامتها وأقيمت بالفعل **(قوله)** الأصغر والا كبر عمداً أو سهواً ولو من دأب الحدث غير حدثه الدائم **(قوله)** وحدث النجاسة لا حاجة إلى لفظ الحدث إلا لاجل مراعاة البطلان مع أنه لم يراع ذلك في سابقه فلو قال والنجس لكان أنسب بقوله والحدث وسواء كان حدث النجاسة على نوبه وإن لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل أو بدنه حتى داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه وإنما جعل داخل ذلك كظاهاً هنا بخلاف غسل النجاسة ونحوها فلفظ أمر النجاسة كما مر **(قوله)** التي لا يعني عنها أي بالمتوالي غير المتوالي **(قوله)** ولو وقع الخ هذا كالاستثناء من قوله وحدث النجاسة وقوله على نوبه أي أو بدنه

المتوالي كثلاث خطوات
عمداً كان ذلك أو سهواً
العمل القليل فلا تبطل
الصلاة به **(والحدث)**
الأصغر والا كبر **(وحدث)**
النجاسة التي لا يعني عنها
ولو وقع على نوبه نجاسة

فكما حالاً وقوله يا بسة ليس يقيد بل مثلها الرطوبة إذا ألقاها بما وقعت عليه حالاً من غير قبض ولا حل له بأن وضع يده على الطاهر ودفعه نيم يحرم القاؤها في المسجد إن لم تنحس به فيقطع الصلاة ويرميها خارجة ثم يستأنفها حيث اتسع الوقت والارماها وأتم الصلاة ثم يجب عليه تطهير المسجد (قوله فنفذ ثوبه حالاً) أي قبل مضى أقل الطمأنينة ومثل نفذ الثوب القاؤه بالوقوع عليها يده بطلت صلاته أو يعود فيها فكذا في وجه الوجهين وهو المعتمد (قوله وانكشف العورة) أي كلها أو بعضها مما يجب ستره لصحة الصلاة وانما عبر بالانكشاف دون الكشف إشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون بفعله كما لو طيرت الرمح سترته إلى مكان بعيد أو قريب ولم يستر عورته في الحال (قوله عمداً) فيضرت كشفها عمداً ولو سترها حالاً وبضرت كشفها سهواً لم يسترها حالاً ولا لم يضر وأعلم أن وصف الانكشاف بالعمد لا يظهر إلا باعتبار ما ينشأ عنه وهو الكشف كما قال بعضهم (قوله فان كشفها الرمح الخ) خرج بالرمح غيره ولو بهيمة كقرءاً وغيره فيضرت ولو سترها حالاً فالرمح قديم معتبر بخلاف ما جرى عليه المحشي من أنه ليس قيداً بل غير الرمح مثله فالمعتمد المطلق عن الأشياخ قديماً وحديثاً خلافه لأن غير الرمح له اختيار في الجملة (قوله فسترها في الحال) أي قبل مضى أقل الطمأنينة وقوله لم تبطل صلاته أي لأنه يفتقر هذا العارض السير ما لم يتكرر ويتوال بحيث يحتاج في الاستمراره إلى حركات كثيرة متوالية لا بطلت صلاته (قوله وتغيير النية) أي ولو إلى صلاة أخرى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالماً بما بطلت صلاته إلا إذا قاب فرضاً فلا مطلقاً ليدرك جماعة مشروعة وهو من نردف لم من ركعتين ليدركها لم تبطل صلاته بل يندب له القلب إن كان الوقت واسعاً فإن كان ضيقاً بأن كل بحيث لو قاب ليدرك الصلاة بتمامها في الوقت حرم القلب فلو قلبها فلا معيناً كركعتي الضحى لم تصح أو كانت الجماعة غير مشروعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القلب كما ذكره في المجموع وكما لو كان الإمام ممن يكره الاقتداء به فلا يندب القلب بل يكره ولو قام للثالثة من الثلاثية أو الرابعة لم يندب القلب بل يساح وكذا لو كان في الأولى ولومن الثانية لأن النفل المطلق يجوز فيه الاقتصاد على ركعة (قوله كأن ينوي الخروج الخ) أي أو يتردد فيه أو يعتق قطعها بشئ وإن لم يعلم وجوده فيها لم تنافاة ذلك كله للنية وقوله من الصلاة بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يطل شئ منها بذلك لأن الصلاة أضيق باباً منها (قوله واستدبار القبلة) أي جعلها جهة دبره وهو ليس يقيد بل المدار على التحول عنها بصدوره ولو عينة أو يسرة حتى لو حرفه إنسان فغيره بطلت صلاته ولو عاد عن قرب لندرة ذلك في الصلاة بخلاف ما لو انحرف عنها جاهلاً أو ناسياً وعاد عن قرب فلا تبطل صلاته نعم يجوز ذلك في النافلة في السفر وفي صلاة شدة الخوف كما تقدم في شروط الصلاة ويكره الالتفات بالوجه عينة أو يسرة إلا الحاجة فلا يكره (قوله كأن يجعلها خلف ظهره) أي أو ينحرف عنها بصدوره فلا استدبار ليس يقيد كما علمت (قوله والاكل والشرب) بضم الهمزة والشين بمعنى الماء كقول والمشروب كما يشير إليه قول الشارح كثيراً كان الماء كقول والمشروب أو قليلاً أو ما لا كل والشرب بمعنى الفلين فيهما وإن بطلت بهما الصلاة عند كثرهما ولو لم يصل إلى الجوف شئ من

يا بسة فنفذ ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشف العورة) عمداً فان كشفها الرمح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كأن ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب)

المأكول والمشروب فهما داخلان في العمل الكثير المذكور آنفاً **(قوله كثير)** خبر كان
مقدم والمأكل اسمها مؤخر والمشروب عطف عليه ولا فرق في الكثير بين الجاهل
والناسي وغيرهما فبطل الصلاة به مطلقاً بخلاف الصوم فإنه لا يبطل بالكثير من الجاهل
والناسي وفرقوا بين الصلاة والصوم بأن للصلاة هيئة مذكرة بخلاف الصوم وهذا إنما
يصلح فرقا في الناسي دون الجاهل والفرق الصالح فيهما أن الصلاة ذات أفعال منظومة
والكثير من ذلك يقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه كف **(قوله أوقليلا)** أي ولومن الرقي
المختلط بغيره ولو كان بقمه سكرة مثلاً فذابت فبلع ذوبها بطلت صلاته إذا القعدة أن كل
ما أبطل الصوم أبطل الصلاة غالباً وخرج بقولنا غالباً ما لو أكل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم
أكل قلة لا عمداً فإن ذلك يبطل الصوم لأنه كان من حقه الامساك وإن ظن البطلان فلما أكل
بطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة لأنه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها **(قوله الا**
أن يكون الشخص في هذه الصورة) أي صورة القليل بخلاف الكثير فلا استثناء فيه وقوله
جاهلاً أي أو ناسياً للصلاة بخلاف المكروه فإنه تبطل صلاته لندرة الإكراه فيها ولا بد في الجاهل
أن يكون معذوراً بأن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء بخلاف غير المعذور **(قوله**
تحريم ذلك) أي القليل من المأكل والمشروب **(قوله والقهقهة)** هي ضحك مع صوت
والمراد هنا مطلق الضحك ولذلك قال الشارح ومنهم من يعبر عنها بالضحك ومحل البطلان بها
أن ظهر بها حرمان فأكثر أو حرف مفهم فالبطلان فيهما من جهة الكلام المشقة عليه ولو
غلب الضحك لم تبطل صلاته إلا أن كثرة تغتفر اليسر للغبلة كما علم مما مر وخرج بالضحك التبسيم
فلا تبطل به الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة فلما سلم سئل عن ذلك فقال مرتب
ميكائيل فضحك لي فتبسعت له كما يحط المسداني **(قوله والردة)** أي ولو صورية كالواقعة من
الصبي فتبطل بها الصلاة كما نقل عن والد الروائي لما فاتتها الصلاة وإن لم تكن ردة حقيقية
(قوله وهي قطع الاسلام) أي استمراره ودوامه وقوله بقول أو فعل أي أو عزم فالأول
بأن يقول الله ثالث ثلاثة والثاني كأن يسجد لصنم والثالث كأن يعزم على الكفر غداً
(فصل) أي هذا فصل فيما تشتمل عليه الصلاة من عدد الركعات وغيرها وما يجب عند
الحجز عن القيام أو القعود والأضطجاع فهذا الفصل معقود لشئتين وغالب ما فيه خلاعه
غالب الكتب المطولة وإنما ذكره المصنف لزيادة الإيضاح للمتدبر شفقة عليه وقد جرى على
طريقة المتقدمين من ذكر الشيء أجمالاً بعد ذكره تفصيلاً فإنه ذكر أولاً ركعات الصلاة وأبعاضها
وهي آياتها تفصيلاً ثم ذكرها تانياً أجمالاً بخلاف طريقة المتأخرين فإنهم يذكرون الشيء أولاً أجمالاً
ثم يذكرونه تفصيلاً **(قوله وركعات الفرائض)** أي وعدد ركعات الفرائض فهو على تقدير
مضاف كما في بعض النسخ التي نبه عليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ وعدد ركعات الفرائض
والمراد الفرائض بحسب الأصل ليخرج المندوف عنه لا حصره وفي بعض النسخ المقروصة بدل
الفرائض **(قوله أي في كل يوم وليلة)** أي ولو تقدير يشمل الأيام الثلاثة من أيام الدجال وليلة
طلوع الشمس من مغربها كما تقدم **(قوله في صلاة الحضر)** قيد أول وقوله في يوم الجمعة
استثناء من قوله في كل يوم وليلة وهو بمنزلة قيد ثان وبعبارة الخطيب غير يوم الجمعة وجميع

كثيراً كان المأكل
والمشروب أوقليلاً إلا أن
يكون الشخص في هذه
الصورة جاهلاً تحريم ذلك
(والقهقهة) ومنهم من يعبر
عنها بالضحك (والردة) وهي
قطع الاسلام بقول أو فعل
(فصل)
في عدد ركعات الصلاة
(وركعات الفرائض) أي
في كل يوم وليلة في صلاة
الحضر الا يوم الجمعة

قوله التي نبه عليها الشارح
بقوله الخ لعل هذا موجود
في النسخة التي كتب عليها
شيخنا المؤلف والا فلا وجود
لذلك في النسخ التي بيدي
اهم نسخة

ما ذكره المصنف مقيد بهذين القيدين وان لم ينه الشارح عليهما فيما بعد **(قوله سبعة عشر ركعة)** كان القياس سبع عشرة ركعة لأن المعدود مؤثمة مذكور فوقع في عبارة المصنف على خلاف القياس ولعله تحريف من النسخ والحكمة في كونها سبع عشرة كما قال الامام الرازي أن زمن البقطة من اليوم والليله سبع عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعة لتكون كفارة لما وقع فيها من الذنوب وانما كان زمن البقطة من اليوم والليله سبع عشرة ساعة لأن النهار المعتدل اثنا عشر ساعة وزمن سهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان فالجملة سبع عشرة ساعة لكن لا ينبغي أن اعتدال النهار انما هو في يومين من السنة فقط كما يقوله أهل المقامات وسهر الانسان من أول الليل ومن آخره انما هو لبعض ناس قليلين ولذلك قيل هذه حكمه كالورد شمعها ولا تدعكها **(قوله أما يوم الجمعة الخ)** هذا محترز القيد الثاني وقوله بعد وأما عدد ركعات صلاة السفر الخ محترز القيد الاول فأخذ الشارح محترز القيدين السابقين على ألف والتشر المشوش **(قوله فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة)** كان القياس خمس عشرة ركعة لما مر الآن الشارح صنع مثل صنيع المصنف بجاراه له وانما كان عدد ركعات الفرائض في يوم الجمعة خمس عشرة ركعة لأن الجمعة خامسة يومها لكن هذا اذا لم تجب صلاة الظهر أيضا والا كانت تسع عشرة ولا ينبغي أن الخمس عشرة ركعة فيها ثلاثون سجدة وثلاث وثمانون تكبيرة ومائة وخمس وثلاثون نسيجة وثمان تشهدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال **(قوله وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم أي وليله)** وقوله للقاصر أي بالنسبة للقاصر وأما بالنسبة للمتم فهو كعدد ركعات صلاة الحضر وقوله فأحدى عشرة ركعة أي لأن كلاً من الظهر والعصر والعشاء ركعتان عند القصر كالصبح فهذه ثمان تضاف اليها ثلاثة المغرب فتصير احدى عشرة ركعة ولا ينبغي أن الاحدى عشرة ركعة فيها اثنتان وعشرون سجدة واحدى وستون تكبيرة وتسع وتسعون نسيجة وست تشهدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال كما علمت **(قوله وقوله أي قول المصنف وهو مبتدأ خبره ظاهر غني عن الشرح ولعله بالنسبة لما ظهر له والافق كلام المصنف ما عسر فهمه على كثير من الطلبة (قوله فيها) أي الفرائض أو ركعات الفرائض فالضمير عائداً تماماً للمضاف أو للمضاف اليه وقد علمت أن جميع ما ذكره المصنف مقيد بصلاة الحضر وغير يوم الجمعة (قوله أربع وثلاثون سجدة) أي لأنها سبع عشرة ركعة في كل ركعة سجدة ثمان فإذا ضربت اثنين عددا السجدين في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر وهو أربع وثلاثون في الصبح أربع سجديات وفي الظهر ثمان سجديات وفي العصر كذلك وفي المغرب ست سجديات وفي العشاء ثمان سجديات (قوله وأربع وتسعون تكبيرة) بتقديم المثناة على السين لأن في كل ركعة خمس تكبيرات تكبيرة عند الهوى للركوع وتكبيرة عند الهوى للسجود الاول وتكبيرة عند الرفع منه وتكبيرة عند الهوى للسجود الثاني وتكبيرة عند الرفع منه فإذا ضربت خمسة عدد التكبيرات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل خمسا وثمانين تكبيرة تضاف اليها خمس تكبيرات الاحرام للصلوات الخمس وأربع تكبيرات عند القيام من التشهد الاول فيما عدا الصبح فالجملة أربع وتسعون تكبيرة منها خمس واجبة وهي تكبيرات**

(سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها (٣) خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فأحدى عشرة ركعة وقوله فيها وأربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة

(٣) قول الشارح في يومها اظهار في موضع الاضمار والافتضى الظاهر أن يقول فيه أي في يوم الجمعة المتقدم ذكره تأمل اه
مصححه

الاحرام والباقي هيأت في الصبح إحدى عشرة تكبيرة وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي كل
 رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة **(قوله وتسع شهادات)** بتقديم المئنة على السين لأن في الصبح
 تشهد واحد وفي كل من الأربع الباقية تشهدين فالجمله تسع شهادات منها خمس واجبة
 وهي الشهادات الاخيرة وأربع مندوبة وهي الشهادات الاول في غير الصبح من الصلوات
 الأربع **(قوله وعشر تسليمات)** أي لأن في كل صلاة تسليمين منها خمس واجبة ومنها خمس
 مندوبة **(قوله ومائة وثلاث وخسون تسبيحة)** أي باعتبار أدنى الكمال فإن في كل ركعة تسع
 تسبيحات ثلاث في الركوع وثلاث في السجود الاول وثلاث في السجود الثاني فاذا ضربت
 التسع عددا التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات ~~كان~~ الحاصل مائة وثلاث
 وخسون في الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون وفي كل رباعية ست وثلاثون
 تسبيحة وأما باعتبار أعلى الكمال فهي خمسمائة واحدة وستون تسبيحة لأن في كل ركعة ثلاثا
 وثلاثين في الركوع إحدى عشرة وفي السجود الاول كذلك وفي السجود الثاني مثل ذلك
 فاذا ضربت ثلاثا وثلاثين عدد التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر
(قوله وجمله الاركان في الصلاة) أي المفروضة وهي الخمس ~~لكن~~ المصنف انما اعتبر
 الرباعية من حيث هي وجعل السجود ركنتين لاختلاف محله وان جعله ركنا واحدا في فصل
 الاركان لانها دجنسهما وأسقط هنا الترتيب لكونه ليس فعلا محسوسا وأسقط أيضا نية
 الخروج لأن كونها ركنا ضعيفا كما مر فلا يستقيم كلامه الا بذلك ولو اعتبر كل الرباعيات
 لعدتها مائتين وأربعة وثلاثين أو مائتين وتسعة وثلاثين ركعا بعد الترتيب في كل صلاة **(قوله مائة
 وست وعشرون ركعا)** أي لأن في كل ركعة اثني عشر ركعا القيام وقراءة الفاتحة والركوع
 والطمأينة فيه والاعتدال والطمأينة فيه والسجود الاول والطمأينة فيه والجلوس
 بين السجدين والطمأينة فيه والسجود الثاني والطمأينة فيه فهذه تتكرر في كل ركعة
 ويزاد عليها ستة أركان لا تتكرر فيها وهي النية وتكبيرة الاحرام في أول الصلاة والجلوس
 الاخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الاول وعلى هذا ففي
 الصبح ثلاثون ركعا كما قال المصنف لأن الركعتين فيهما أربعة وعشرون ركعا وتضم اليها الستة التي
 لا تتكرر مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الصبح أحد وثلاثون ركعا وفي المغرب اثنان
 وأربعون ركعا كما قال المصنف لأن الأربع ركعات فيها ثمانية وأربعون ركعا وتضم اليها
 الستة السابقة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الرباعية خمسة وخسون ركعا فكلام
 المصنف مبنى على اسقاط الترتيب مع اسقاط نية الخروج كما علمت **(قوله الى آخره)** كان الاولى
 حذفه لانه لا يظهر الاول يستوف كلام المصنف وهنا قد استوفاه فلا محل لهذه الكلمة **(قوله
 ظاهر غنى عن الشرح)** غير مسلم ولعله باعتبار ما ظهر له كما مر **(قوله ومن عجز عن القيام الخ)**
 شروع في الشق الثاني من المعقوله هذا الفصل ومناسبة ذلك هنا أنه لما عدا الاركان وحرّض
 على معرفتها كان ذلك مظنة أن يتوهم أن الصلاة لا تؤدى الا على هذا الوجه المعروف فأشار الى

ونسع شهادات وعشر
 تسليمات ومائة وثلاث
 وخسون تسبيحة وجمله
 الاركان في الصلاة مائة
 وست وعشرون ركعا في
 الصبح ثلاثون ركعا وفي
 المغرب اثنان وأربعون
 ركعا وفي الرباعية أربعة
 وخسون ركعا الى آخره
 ظاهر غنى عن الشرح
 ومن عجز عن القيام

بيان أنها تؤدي على الوجه المقدور عليه عند العجز عن غيره وانما خص القيام دون بقية الاركان لان الاغلب العجز عنه ولو طرأ العجز في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كما لو طرأت القدرة في أثناءها فانه يأتي بمقدوره أيضا وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكل مما بعده بخلاف من وضو القادر فلا تجز به القراءة فيه لقدرة عليه فيها هو أكل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بلا طمأينة ليركع منه وانما لم تجب الطمأينة لانه غير مقصود لذاته وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأينة انتصب الى حد الركوع ليطمئن فان انتصب ثم ركع عامدا عالما بطلت صلاته وبعد الطمأينة فقد تم ركوعه ولا يلزم الانتقال الى حد الركوع كافي أصل الروضة ومقتضاه أنه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقبيده بما اذا انتقل مخفيا بخلاف ما اذا انتقل منتصبا وعلى الأول يحمل اطلاق الروض الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المنع ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأينة قام واطمأن وكذا بعده ان أراد قنوتاً في محله وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلل وهو عدم لزوم القيام جوارزه وقضية التعليل وهو أن الاعتدال ركن قصير فلا يطول منعه وهو أوجه فالمعتمد عدم جواز القيام حينئذ أخذاً بمقتضى التعليل فان قنت فاعداً عالماً بطلت صلاته لانه أحدث جلوساً للشكوت مع القدرة على القيام وينبغي تقييده بما اذا طال جلوسه لانه لا يضر جلوسه يسيرة بين الاعتدال والسجود (فائدة) سئل الشيخ عز الدين عن رجل تقي الشبهات ويقتصر على ما يستدرك من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن القيام في الفرائض وعن الجمعة والجماعات فأجاب بأنه لا خيرة في ورع يؤدي الى ترك فرائض الله تعالى (قوله في الفريضة) أي ولو فائتة في الصحة فيقبضها على حسب حاله وخرج بالفريضة النافلة فانه يجوز له التعود فيها مع القدرة على القيام والاضطجاع مع القدرة على التعود ولا يجوز الاستلقاء وان أتم ركوعه وسجوده لانه لم يرد كما في المنهج (قوله لمشقة تلحقه في قيامه) أي بحيث تذهب خشوعه أو كماله وهو مراد من عبر بالمشقة الشديدة لان اذهاب الخشوع أو كماله ينشأ عن مشقة شديدة ولذلك قال الرافعي ولا نعي بالعجز عدم الامكان فقط بل ما يشعل خوف الهلاك أو الغرق أو دوران رأس في حق راكب السفينة أو زيادة مرض أو طول مشقة شديدة كما تقدم في بعض ذلك (قوله صلى جالساً) لحديث عمران ابن حصين السابق وهو أنه قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقها لا يكلف الله نفساً الا وسعها (قوله على أي هيئة شاء) أي من اقتراش أو تورك أو نحوهما (قوله ولكن اقتراشه) أي جلوسه منتصباً سمي بذلك لاقتراشه رجله كما مر وقوله في موضع قيامه ليس بقيداً ذمته سائر الجلسات ما عدا الجلوس الاخير وقوله أفضل من تربعه أي وهو أفضل من بقية الكيفيات فيلزم من كون الاقتراش أفضل من التربع ان يكون أفضل من بقية الجلسات لان الأفضل من الأفضل من شيء أفضل من ذلك الشيء والتربع معروف سمي بذلك لان الجالس أدخل أربعته أي ساقيه ونخذه ببعضها في بعض (قوله في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ومن عجز عن الجلوس) أي بأن حصل لمن الجلوس المشقة

في الفريضة المشقة تلحقه في قيامه (صلى جالساً) على أي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس

المتقدمة في القيام (قوله صلى مضطجعا) أي لحديث عمران السابق والافضل أن يكون على جنبه الايمن ويكره على الايسر بلا عذر كما جزم به في المجموع ويستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه وجوبا ويجب أن يجلس للركوع والسجود أن لم يشق عليه (قوله فان عجز عن الاضطجاع) أي للعوق المشقة السابقة له من الاضطجاع (قوله صلى مستلقيا على ظهره) أي لحديث عمران السابق على رواية النسائي (قوله ورجلاه للقبلة) عبارة الخطيب وأخصاه للقبلة والاختصاص ثنية أخص وحقيقته المتخفف في باطن القدم لكن المراد به هنا جميع باطن القدم ولعل ذلك هو السرفي قول شارحنا ورجلاه للقبلة (قوله فان عجز عن ذلك كله) أي المذكور من القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء وقوله أو مأبهمزة في آخره وقوله بطرفه يسكون الراء أي بصره وأما الطرف ففتح الراء فهو آخر الجبل مثلا ولوعبر بأجفانه لكان أولى وقد أسقط الشارح قبل ذلك مرتبة وهي الايماء برأسه مع جعل سجوده أخفض من ركوعه على أن هذه العبارة يغني عنها قوله ويومئ برأسه الخ مع ما فيها من المؤاخذه فالأولى اسقاطها (قوله ونوى بقلبه) هذا معلوم لأن النية لا تكون الا بقلبه ولعل مراده أنه ينوى بقلبه من غير تلفظه بالنية لكونه عاجزا عن الاقوال وان كان التلفظ بالنية سعة عند القدرة (قوله ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شئ تحت رأسه) أي أن قدر عليه فان عجز عنه وجب الاستقبال بالاختصاص فقط ومحل ذلك كله اذ لم يكن في الكعبة وهي مستوفة والا فلا يجب عليه وضع شئ تحت رأسه لانه كيفما توجه فهو مستقبل لجزمها حتى لو كان في الكعبة كفي أن ينكب على وجهه وان لم تكن مستوفة لانه مستقبل لارضها (قوله ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده) ويجعل حينئذ سجوده أخفض من ركوعه وقوله أو مأبأجفانه ولا يجب حينئذ أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه على المتعجلا فالجواب جري ومن تبعه لعدم ظهور التميز بينهما حسا في الايماء بالا جفان بخلافه في الايماء بالرأس فانه يظهر التميز بينهما فيه (قوله فان عجز عن الايماء بها) أي بالا جفان وقوله أجرى أركان الصلاة على قلبه أي أخطرها بقلبه قولية كانت أفعلية ان عجز عن الاقوال كالافعال ويسن له اجراء السنن أيضا على قلبه فيجري الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب وينبغي في المندوب فينوى بقلبه ويمثل نفسه قائما وفارناورا كعاههكذا ولا يلزم نحو الجالس والمومئ اجراء الأركان على قلبه كما نقله الرملي عن الامام (قوله والمصلى قاعد الا قضاء عليه) وكذا المصلى مضطجعا أو مستلقيا مع الايماء برأسه أو بأجفانه أو اجراء أركان الصلاة على قلبه نعم ان كان ذلك لا كراه وجبت الاعادة لندرة الاكراه في الصلاة وكذلك من صلى وهو مصلوب على خشبة مثلا تعجب عليه الاعادة (قوله ولا ينقص أجره لانه معذور) وكذلك المصلى مضطجعا أو مستلقيا ولو مع اجراء الصلاة على قلبه لانه معذور أيضا (قوله وأما قوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله ولا ينقص أجره وحاصل الجواب أن كلامنا في العاجز والحديث في القادر (قوله من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم) أي مع تساوي صفات الصلاتين بأن لم تزد احدهما بنحو خشوع أو تدبر فراءة أو ذكر أو نحو ذلك واعتمد الرملي تبعالا لقضاء والده أن عشر ركعات من قيام أفضل من عشرين ركعة من قعود مع استواء الزمان والصفات لكن مقتضى الحديث حيث قال من صلى قاعدا

صلى مضطجعا فان عجز عن
الاضطجاع صلى مستلقيا
على ظهره ورجلاه للقبلة فان
عجز عن ذلك كله أو مأب بطرفه
ونوى بقلبه ويجب عليه
استقبالها بوجهه بوضع
شئ تحت رأسه ويومئ
برأسه في ركوعه وسجوده
فان عجز عن الايماء برأسه
أو مأبأجفانه فان عجز عن
الايماء بها أجرى أركان
الصلاة على قلبه ولا يتركها
مادام عقله نابها والمصلى
قاعدا الا قضاء عليه ولا
ينقص أجره لانه معذور
وأما قوله صلى الله عليه
وسلم من صلى قاعدا فله
نصف أجر القائم

فله نصف أجر القائم أن العشرين ركعة من قعود مساوية في الأجر للعشر ركعات من قيام (قوله ومن صلى نائماً) أي مضطجعا لا مستلقيا لعدم وروده كما مر وذلك لم يقل ومن صلى مستلقيا له نصف أجر المضطجع (قوله فله نصف أجر القاعد) مقتضاه أن العشرين ركعة من اضطجاع مساوية للعشر ركعات من قعود وعلى قياس ما تقدم عن الرمي أن العشر ركعات من قعود أفضل من العشرين من اضطجاع (قوله فحُمول على النقل عند القدرة) أي على القيام في الأول والقعود في الثاني وهذا في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ينقص أجره من خصائصه أن تطوَّعه قاعداً مع قدرته وكذا مضطجعا كتطوَّعه قائماً في الأجر

* (فصل) * أي هذا فصل في بيان ما يطلب من ترك شيأ من الصلاة قولاً أو فعلاً فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً وترجم بعضهم عن هذا الفصل بقوله فصل في سجود السهو أي في السجود الذي سببه السهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمداً ونسياناً فاصحة حقيقة عرفية في ذلك وسجود السهو من خصوصيات هذه الأمة ولم يعلم في أي سنة شرع وإنما شرع جبر اللخل وإرغاماً للشيطان ولم يجب كجبر الحج لأنه لم يشرع تركه واجب بخلاف جبر الحج ولا يدخل صلاة الجنابة بخلاف سجدتي التلاوة والشكر فإنه يدخلها على المعتد ولا يضركون الجأراً أكثر من المجبور والسهو جائز في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم فقد ذكر ابن العربي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم سها في الصلاة خمس مرات أحداها أنه شك في عدد الركعات ثانياً أنه قام من ركعتين ولم يشهد ثالثاً أنه سلم من ركعتين ثم عادوا بعها أنه سلم من ثلاث ركعات ثم عاد خاسها أنه قام لخامسة سهاً فإن قيل كيف سها صلى الله عليه وسلم مع أنه لا يقع السهو إلا من القلب الغافل اللاهي أجيب بأنه غاب عن كل ما سوى الله فسها عن غيره تعالى واشتغل بتعظيم الله فقط وما أحسن قول بعضهم

ياسأني عن رسول الله كيف سها * والسهو من كل قلب غافل لا هي قد غاب عن كل شيء سراً فسها * عما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله والمترولة) أي الذي يترك المصلي عمداً أو سهواً كما شمله كلامهم وقوله من الصلاة أي ماعداً صلاة الجنابة كما مر ومن تبعية فخرجت الشروط لأنها خارجة عن ماهية الصلاة فلا يقال عمومته يشمل نحو الاستقبال ولا يلائمه التفصيل الآتي (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء (قوله فرض) المراد به الركن فقط لا ما يشمل الشرط كما يشير له قول الشارح ويسمى بالركن أيضاً أي كما يسمى بالفرض (قوله وسنة) أي بعض فالمراد بها هنا خصوص البعض بدليل ذكر الهيئة بعدها والافالسة تشمل البعض والهيئة كما علم مما تقدم (قوله وهيئة) أي سنة لا يجبر تركها بسجود السهو (قوله وهما) أي السنة والهيئة وقوله ماعداً الفرض أي من السنة التي تجبر بالسجود وهي البعض والسنة التي لا تجبر به وهي الهيئة (قوله وبين المصنف الثلاثة) أي أحكام الثلاثة التي هي الفرض والسنة والهيئة ونوله في قوله متعلق بين (قوله بالفرض) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك الفرض فالفاء واقعة في جواب شرط مقدّر والمراد الفرض المترولة سهواً إلا أن المترولة عمداً تبطل الصلاة بتركها فلا يلائم قوله بل إن ذكره

ومن صلى نائماً فله نصف
أجر القاعد فحمول على
النقل عند القدرة

* (فصل) *
(والمترولة من الصلاة ثلاثة
أشياء فرض) ويسمى
بالركن أيضاً (وسنة وهيئة)
وهما ماعداً الفرض وبين
المصنف الثلاثة في قوله
(فالفرض)

والزمان قريب الخ (قوله لا ينوب عنه سجود السهو) أي لا يقوم مقامه ولا يكتفى عنه (قوله بل ان ذكره الخ) اضرب انتقاله عن قوله لا ينوب عنه سجود السهو وكلام المصنف فيما لو تذكره بعد السلام بدليل قوله والزمان قريب فلذلك حمله الشارح على ذلك لكن أدرج في شرحه لكلام المصنف ما لو تذكره قبل السلام كما لا يخفى والمراد بذلك أنه عليه بتركه وخروج به الشك فيه فان كان الفرض الذي شك فيه هو النية أو تكبيرة الاحرام استأنف الصلاة لانه شك في الانعقاد والاصل عدمه ما لم يتذكر قبل مضى أقل الطمأنينة والابنى على صلاته ان كان الشك في ذلك قبل السلام فان كان الشك فيه بعده ضربه أيضا ما لم يتذكر ولو بعد طول الزمان وان كان غير النية وتكبيرة الاحرام لم يؤثر الشك فيه بعد السلام وان قصر الفصل لان الظاهر وقوع السلام عن تمام وان كان قبله تداركه كما لو علم تركه والمعتمد أن الشك في الشرط كالطهارة بعد السلام لا يؤثر للمشقة كالركن خلافا لما في المجموع من أنه يؤثر فارعا بأن الشك في الركن يكثر بخلافه في الشرط وبأن الشك في الركن حصل بعدتيقن الانعقاد والاصل استمراره بخلافه في الشرط قال في الخادم وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة وهذا هو المتجه وان كان الشك في الشرط قبل السلام ضربه ما لم يتذكر عن قرب كائنية وتكبيرة الاحرام وكذا اذا شك فيه قبل الصلاة فلو شك هل تطهر أم لا قبل الصلاة فليس له الدخول فيها لانه لا سبيل الى الصلاة مع الشك في الطهارة ما لم يتذكر أنه متطهر والاجازة الدخول فيها وعلى هذا يحمل ما نقل عن الشيخ أبي حامد من جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فصورته أنه يتذكر أنه متطهر والا فلا تنعقد (قوله أي الفرض) تفسير للضمير المفعول وقوله وهو في الصلاة أي والحال أنه في الصلاة قوله (قوله أي في) أي فورا وجوبا في غير المأموم أما المأموم فيتدارك بعد سلام امامه بركعة ومحل كونه يأتي به ان لم يستمر على سهوه حتى فعل مثله والاقام المفعول مقامه ولغما بينهما وتدارك الباقي من صلاته (قوله وتمت صلاته) ثم ان كان هناك زيادة سجد للسهو كان سجدا قبل ركوعه سهوا ثم تذكره فانه يقوم ويركع ثم يسجد في آخر صلاته للسهو ولجبر هذه الزيادة وإن لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو كان ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكرها قبل سلامه فانه يأتي بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة وكما لو كان المتروك هو السلام فتذكر ولو بعد طول النقص ولم ينتقل عن موضعه فانه اذا تذكره يأتي به من غير سجود (قوله او ذكره بعد السلام) مقابل لقوله وهو في الصلاة (قوله والزمان قريب) أي والحال أن الزمان الذي بين سلامه وتذكره قريب عرفا فيعتبر القرب بالعرف وقيل يعتبر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهو أنه صلى الله عليه وسلم بعد أن سلم من ركعتين سهوا من صلاة الظهر مشى الى جانب المسجد واستند الى خشبة فيه كالغضبان فقال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليمين بل بعض ذلك قد كان فالتفت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال أحق ما يقول ذو اليمين قالوا نعم فتذكر صلى الله عليه وسلم فقام مستقبلا وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو ثم سلم فان لم يكن الزمان قريبا عرفا بأن زاد على القدر المتقدم استأنف الصلاة وكذا لو وطئ نجاسة رطبة أو يابسة ولم يفارقها حالاً فانه يستأنف الصلاة (قوله أي في) أي وجوبا وقوله وبني عليه ما بقي

لا ينوب عنه سجود السهو
بل ان ذكره أي الفرض
وهو في الصلاة أي به وتمت
صلاته أو ذكره بعد السلام
(والزمان قريب أي به وبني
عليه) ما بقي

من الصلاة أي وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد من غير أفعال مبطله سهوا كان ذلك أو عمد الاعتقاد أنه ليس في صلاة وتفاقر هذه الأمور طه النجاسة بأنها تقتفر في الصلاة في الجملة (قوله وسجد للسهو) أي لأنه سها بما يبطل عمده وهو السلام قبل تمام الصلاة كما هو القرض فنقول المحشى تعالى القليوبي قوله وسجد للسهو أي إن أتى بما يبطل عمده والأفلايس في محله لأن القرض أنه بعد السلام نعم تقدم التفصيل فيما لو تذكر وهو في الصلاة فعله انتقل نظره (قوله وهو) أي سجود السهو المفهوم من قوله وسجد للسهو وقوله سنة أي لا واجب فلا تبطل الصلاة بتركه (قوله كما سيأتي) أي في قول المصنف وسجود السهو سنة وإنما به عليه الشارح هنا تيجيلا للفائدة ولو طئنه لما بعده (قوله لكن الخ) استدراك على عموم قوله وهو سنة فكانه قال لكنه ليس سنة مطلقا بل في مواضع مخصوصة (قوله عند ترك ما موربه في الصلاة) أي من الأبعاض بخلاف الهيات وقنوت النازلة وسجود التلاوة ولو قال ما موربه من الصلاة لكان أولى ليفيد خروج نحو قنوت النازلة فإنه سنة في الصلاة لأنها تدخل تحت قوله عند ترك ما موربه ما لو يتبين ترك بعض من الأبعاض وما لو شك في ترك بعض معين لأن المراد بقوله عند ترك ما موربه ولو بالشك فالوشك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لأن الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كأن يقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت مندوبا منها وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم كأن ترك مندوبا وشك هل هو بعض أو لا وكان شك هل ترك بعضا أو لا فلا يسجد في هذه الصور وإنما يسجد في الأخيرة مع أن الأصل عدم الفعل لأنه ضعف بالابهام مع الشك فعلم من ذلك أن المبهم ليس كالمعين خلافا لمن زعم خلافه فم لو علم ترك بعض وشك هل هو التشهد الأول أو غيره من الأبعاض كان المبهم هنا كالمعين فيسجد لعلمه بقضى السجود على كل حال وإنما يضعف بالابهام لتتو به يتبين الترك (قوله أو فعل منهي عنه فيها) أي وعن فعل شيء منهي عنه في الصلاة مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع أو سجود بخلاف ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالوجه والخطوة والخطوتين فلا يسجد لذلك لعدم ورود السجود له وبخلاف ما يبطل عمده وسهوه كالعمل الكثير والكلام الكثير فلا يسجد لذلك لأنه ليس في صلاة وليس هناك ما يبطل سهوه ولا يبطل عمده كما تقتضيه القسمة العقلية ودخل تحت قوله أو فعل منهي عنه فيها ما لو يتبين فعل منهي عنه سهوا مما يبطل عمده فقط وما لو شك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة لأن المراد بقوله أو فعل منهي عنه فيها ولو بالشك كما لو شك في عدد ما أتى به من الركعات كما سيأتي وبقي من الأسباب المقتضية للسجود فنقل المطلوب قولي غير مبطل إلى غير محله بنيت كقراءة الفاتحة في الركوع ويمكن دخوله في قوله عند ترك ما موربه به لأن ذلك فيه ترك ما موربه وهو التحفظ في الصلاة والحاصل أن أسباب السجود خمسة تفصيلا الأولى يتبين ترك بعض من الأبعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث يتبين فعل منهي عنه سهوا مما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل المطلوب قولي إلى غير محله بنيت في كلام الشارح اجمال (قوله والسنة) قد عرفت أن المراد بها هنا البعض كما سبذكره الشارح بقوله وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الخ (قوله إن تركها) أي عمدا أو سهوا وقوله المصلي أي المستقل بأن كان اماما أو منفردا فإن كان مأموما واجب

من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كما سيأتي لكن عند ترك ما موربه في الصلاة أو فعل منهي عنه فيها (والسنة) أن تركها المصلي

عليه العود للمتابعة امامه كما سيذكره الشارح بقوله وان كان مأموماً عاد وجوباً للمتابعة امامه
لكن هذا عند الترك سهواً أو أماً عاداً فلا يجب عليه العود بل يسقط وبالجملة فالأموم فيه تفصيل
يأتي **(قوله لا يعود اليه الخ)** أي لا يجوز له العود بعد التلبس بالفرض بل يحرم عليه العود
حينئذ لما فيه من قطع الفرض للسنة فان عاد عاداً عالماً بتحريم العود بطلت صلاته أو ناسياً
أو جاهلاً فلا تبطل كما سيذكره الشارح **(قوله بعد التلبس بالفرض)** أي كالقيام في صورة ترك
التشهد الأول وكالسجود في صورة ترك القنوت وضابط التلبس بالفرض في الأول أن يصل الى
محل تجزئ فيه القراءة ولو بأن يصير الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليهما على حد
سواء كما قاله الرملي كالخطيب خلافاً للآذري ومن تبعه وفي الثاني أن يضع أعضاء السجود
كلها مع التنكيس والتعامل وان لم يطمئن فان كان قبل التلبس بالفرض بأن لم يصل الى محل
يجزئ فيه القراءة في الأول أو لم يضع أعضاء السجود كلها مع التعامل والتنكيس في الثاني جازله
العود حيث ترك السنة سهواً أو مجداً للسهو ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود في الأول
أو بلغ أقل الركوع في هويته في الثاني فان تعدد الترك لم يعد وان لم يتلبس بالفرض فان
عاد عاداً عالماً بتحريم بطلت صلاته **(قوله فن ترك تشهد الأول الخ)** تفرع على قول
المصنف والسنة لا يعود اليه بعد التلبس بالفرض **(قوله مثلاً)** أي والقنوت فن ترك سهواً
فذكره بعد التلبس بالسجود لا يعود اليه فان عاد اليه عاداً عالماً بتحريم بطلت صلاته أو ناسياً
أو جاهلاً فلا تبطل ويلزمه الهوى للسجود عند تركه أو علمه فان كان قبل التلبس به ولو بعد
وضع الجبهة فقط أو بعض الأعضاء وقبل التعامل والتنكيس جازله العود وهذا كله في الامام
المتفرد كما هو فرض المسئلة **(قوله فذكره)** أي تذكر تشهد الأول مثلاً **(قوله بعد اعتداله)**
مستوي أي أو بعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءة كما علم مما مر ولو ذكر الشارح ذلك لكان
أولى اعلم ما ذكره منه بالاولى بخلاف العكس **(قوله لا يعود اليه)** وكذلك المصلي قاعداً
ذائماً تشهد الأول وشرع في القراءة لا يعود اليه فان عاد عاداً عالماً بطلت صلاته كما قاله
ابن حجر ومثله الرملي ولم يلتفت لاقفاء والده بعدم البطلان فان عاد ناسياً أو جاهلاً لم تبطل وان
سبق لسانه الى القراءة وهوذا ذكر أنه لا يتشهد جازله العود الى تشهد لان سبق اللسان غير
معتبه **(قوله فان عاد اليه)** أي فان عاد بعد اعتداله الى تشهد الأول وقوله عاد أي قاصداً
مع علمه بأنه في الصلاة وقوله عالماً بتحريمه أي بتحريم العود **(قوله بطلت صلاته)** أي لانه زاد
قعوداً عاداً عالماً فان قعود تشهدات وهذا قعود زائد **(قوله أو ناسياً)** أي أو عاد ناسياً أنه
في الصلاة وقوله أو جاهلاً أي بتحريم العود ولو غيّر معدور لانه مما يخفى على العوام **(قوله فلا)**
تبطل صلاته أي لعذر بالنسيان أو بالجهل ولكنه يسجد للسهو كما سنبه عليه الشارح لانه زاد
جلوساً في غير موضعه وترك تشهد والجلوس في موضعه **(قوله ويلزمه القيام عند تركه)** أي
في النسيان وكذا عند علمه في الجاهل كأن قال له شخص ان عودك هذا حرام عليك فيلزمه القيام
فوراً **(قوله وان كان مأموماً الخ)** هذا مقابل المحذوف تقديره هذا ان كان اماماً أو منفرداً
(قوله عاد وجوباً للمتابعة امامه) أي لان المتابعة كدمن التلبس بالفرض فان لم يعد عاداً عالماً
بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة فان نواه لم تبطل فان قيل اذا طلق المسبوق سلام الامام فقام ثم

ولا يعود اليه بعد التلبس
بالفرض فن ترك تشهد
الأول مثلاً فذكره بعد
اعتداله مستوي لا يعود اليه
فان عاد اليه عاداً عالماً
بتحريمه بطلت صلاته أو ناسياً
أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا
تبطل صلاته ويلزمه القيام
عند تركه وان كان مأموماً وما
عاد وجوباً للمتابعة امامه

تئين أنه لم يلزمه العود ولو بعد سلام الامام وليس له أن ينوي المفارقة أجيب بأن المأموم هنا
 فعل فعلا لا امام أن يفعله بخارزه المفارقة لذلك ولا كذلك مسئلة المسبوق فانه فعل فعلا ليس
 لا امام أن يفعله لانه قارب فراغ الصلاة اذ لم يبق منها الا السلام ومحل وجوب العود عليه
 ان كان قيامه سهواً ان كان عمدان ذنب له العود ما لم يقم الامام بكاربجه النووي في التحقيق وغيره
 وان صرح الامام بتعريضه حينئذ وفرق الزركشي بأن العائد فعله معتد به وقد انتقل الى
 واجب وهو القيام بخارزه الاستقرار عليه مع جواز العود للمتابعة لانها واجبة أيضاً والتامى فعله
 غيره معتد به لكونه ناسياً فكان قيامه كاعدم فلذلك لزمه العود للمتابعة وأيضاً العائد كالقنوت
 على نفسه تلك الفضيلة بتعمده بخلاف التامى لانه معذور بنسيانته فأمر بالمتابعة ليعظم أجره
 ولا يشكل عليه ما لو ركع قبل امامه ناسياً حيث يخبر بين العود والانتظار بخلافه عاذاً فانه
 يرتفع العود لنفس المخالفة في قيامه ناسياً دون ركوعه كذلك فيعيد فرق الزركشي بذلك وهذا
 فيما اذا ترك المأموم التشهد الاول دون الامام فان تركه الامام دون المأموم فلا يجوز له المأموم
 التخلف له عن امامه فان تخلف له عاذاً لما بطلت صلاته فوجب فيه الموافقة تركه كالأفعال لانه
 اذا فعله الامام جاز للمأموم أن لا يفعله بأن يقوم عمدان خلاف ما اذا تركه الامام فانه يجب على
 المأموم أن يتركه أيضاً وان عادله الامام قبل قيام المأموم فلا يقدّمه له لوجوب القيام عليه
 باتصاف الامام فان قيل قد صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت ذنب له أن يتخلف ليعتد ان أدركه
 في السجدة الاولى وجازله ان لم يركع في السجدة الاولى بين السجدة الثانية وأما اذا علم أنه لا يلحقه الا بعد هويه
 للسجدة الثانية وجب عليه تركه أو نية المفارقة فلا يتخلف هنا للتشهد كما يتخلف للقنوت أجيب
 بأنه في تخلفه للقنوت لم يحدث وقوفاً لم يفعله الامام وهذا يحدث في تخلفه للتشهد جلوساً تشهد
 لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه أنه لم يفعل جلوساً تشهد ولو تركه كل
 من الامام والمأموم واتى بامام لم يهد المأموم وان عاد الامام لانه اما مخطئ فلا يوافقه في الخطأ
 أو عاذاً فصلاته باطله والاولى مفارقتها ويجوز انتظاره جلوساً على أنه عاد ناسياً فان عاد عاذاً ما
 بطلت صلاته والا فلا تبطل فتنص أنه تارة يترك المأموم وتارة يترك الامام وتارة يتركه معاً
 وقد علمت تفصيلها (قوله ولكنه يسجد للسهو) استند الى قوله لا يعود اليها بعد التلبس
 بالفرض لانه ربما هم أنه لا يتسدد ركعها حتى يسجد للسهو (قوله في صورة عدم العود)
 أي في صورة هي عدم العود فلاضافة للبيان وقوله أو العود ناسياً أي أو جاهلاً فيسجد للسهو
 فيهما كما ترك (قوله وأراد المصنف بالسنة هنا) أي في هذا الموضع بخلافه فيما تقدم فان المراد
 بالسنة فيه ما يشمل البعض والهيئة وقوله الابعاص السنة لعل اقتصاره على الكون هي الواقعة
 في كلام الامام الثاني وأصحابه والا فلا بعض عشرون كما تقدم (قوله وهي التشهد
 الاول وقعوده) ويتصور السجود وتركه وحده بما اذا كان المصلّي لا يحسن التشهد فانه
 يطلب منه أن يجلس بقدره فاذا لم يجلس فقد ترك التعود للتشهد الاول وحده لان الفرض أنه
 لا يحسن التشهد فلا يقال انه تركه أيضاً وهكذا يقال في القنوت وقيامه (قوله والقنوت)
 حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيأ من قنوت عمر المتجه السجود
 ولا يقال بل المتجه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو لا سجود له

(لكنه يسجد للسهو عنها)
 في صورة عدم العود أو العود
 ناسياً أو أراد المصنف بالسنة هنا
 الابعاض السنة وهي التشهد
 الاول وقعوده والقنوت

لأننا نقول لما ورد في خصوصه ما مع جمعه إلهاماً صاراً كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب
 السجود وتركه بعضه بخلاف ما لو عزم على الاتيان به مامعاً ثم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود
 لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه ولو ترك القنوت مع الإمامة الحنفية سجد للسهو وكذا لو تركه إمامه
 المذكور وأتى به هو فان أتى به هذا الإمام فقال الذبح لم يمسح لا بسجوداً بأمر لأنه أتى به في محله
 في اعتقاد المأموم وخالف غيره بسجود وان أتى به كل منهما لأنه خلل في اعتقاد الإمام ويتطرق للخلل
 للمأموم بخلاف ما لو ترك القنوت في الصبح لا فتد أنه يحصل سنتها لأن الإمام يحمله عنه ولا خلل
 في صلاته وسهو المأموم حال قدوته ولو لم يكن كما في ثانية الفقرة الثانية في صلاة ذات الرقاع
 يعمله إمامه بخلاف سهوه قبل القدوة كالوسها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يعمله لعدم اقتدائه
 به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها كالوسها بعد سلام الإمام سواء كان مسبراً أو موافقاً لانتهاه
 القدوة فلو سلم المسبوق سلام الإمام فتذكر حاله في على صلاته رجع للسهو لأن سهوه بعد انتضاء
 القدوة وكذا لو سلم معه على المعقولة لاختلاف القدوة بالشروع في السلام ويلحق المأموم سهو
 إمامه لتطرق للخلل من صلاة إمامه إلى صلاته واتحمل إمامه عنه سهوه وحمل هذا كله إذا لم يكن
 إمامه مجدياً فإن بان إمامه محدثاً فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه سهوه إذا لا قدوة في الحقيقة
(قوله في الصبح) أي في ثابته فلو قف في الأولى بنية القنوت سجد للسهو واحترز بقوله في الصبح
 وفي آخر الوتر الخ أي قنوت التاركة فلا يسجد لتركه كما تر **(قوله والقيام للقنوت)** ويتصور ترك
 قيام القنوت وحده بما إذا كان لا يحسن القنوت فانه يستلزم القيام بقدره فاذا لم يقم بقدره فقد
 ترك القيام للقنوت وحده دون القنوت لأن الفرض أنه لا يحسنه كما تقدمت الإشارة إليه **(قوله**
والصلاة على الآل في التشهد الأخير) بخلافها في التشهد الأول فلا يستلزم كل تصور
 السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير بأنه ان علم تركها قبل سلامه أتى به أو بعده
 وقبل طول الفصل فكذلك أو بعد طول الفصل فانت ولا سجود وكذا لو تركها عمداً وسلم وأجب
 بأنه يتصور السجود لترك إمامه لها فاذا سمعه يقول اللهم صل على سيدنا محمد وآلهم وسلم عليكم
 أو كتب له أني تركت الصلاة على الآل وأخبر بذلك سجد للسهو وجبر للخلل الذي تطرق إلى
 صلاته من صلاة الإمام كما تر تصويره في الكلام على الإباحة **(قوله والهبة)** وتقدم أنها
 السنة التي لا تجبر بسجود السهو **(قوله كالتسبيحات)** أي في الركوع والسجود وقوله
 ونحوها أي كالتكبيرات الثلاث وقراءة السورة والتمتع ودعاء الافتتاح إلى آخر الهيئات
 المتقدمة وقوله مما لا يجبر بالسجود بيان لنحوها وقد مثلناه لك **(قوله لا يعود المصل إلى)**
 إماماً كان أو أموماً أو منفرداً وقوله بعد تركها أي عمداً وسهواً كما سيذكره الشارح **(قوله**
ولا يسجد للسهو نهياً) فان سجدت عمداً أو سهواً لم يطل صلاته ولا فلا يكن حمل هذا السجود
 خلل فيجبره بسجود آخر لا لا يجبر نفسه وإنما يجبر ما قبله وما بعده وما فيه فصورته ما قبله أن
 يتكلم كلما قبله ناسياً ثم يسجد وصورة ما بعده أن يسجد ثم يكلم بكلام قليل ناسياً بصورة
 ما فيه أن يتكلم بكلام قليل ناسياً في سجوده فلا يسجد ثانياً لأنه لا يأمن من وقوع مثل ذلك
 في السجود الثاني وهكذا في سائر ذلك لو سجد ثلاث سجودات فلا يسجد ثانياً للتعليل
 المذكور وهذه المسئلة هي التي سألت عنها أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الكساوي إمام أهل

في الصبح وفي آخر الوتر في
 النصف الثاني من رمضان
 والقيام للقنوت والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 في التشهد الأول والصلاة
 على الآل في التشهد الأخير
 (والهبة) كالتسبيحات
 ونحوها مما لا يجبر بالسجود
 (لا يعود) المصل (إليه) بعد
 تركها ولا يسجد للسهو عنها
 سواء تركها عمداً أو سهواً

الكوفة كما أن سيوبه امام أهل البصرة حين ادعى أن من تبصر في علم اهتدى به الى سائر العلوم فقال له أبو يوسف انت امام في النحو والادب فهل تهتدى الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لا لأن المصغر لا يصغر وتوجيهه أن المصغر زيد فيه حرف التصغير كدرهم في درهم ونحوه على أن المصغر لا يصغر ثانيا ومعلوم أن سجود السهو وسجدتان فاذا زيد فيه سجدة فقد أشبهه المصغر في الزيادة فتمتنع السجود ثانيا كما تمتنع التصغير ثانيا وهذا توجيه دقيق كما نقل عن الاستاذ الحنفناوى **(قوله واذ اشك الخ)** غرضه بذلك بيان أن من أسباب سجود السهو الشك في فعل منه ومنه مع احتمال الزيادة والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم والظن ولوم الغلبة كما أشار اليه الشارح بقوله ولا ينفعه غلبة الظن وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الامام ركعة وشك هل أدرك الركوع معه أولا فلا ينصح أنه لا تحسب له الركعة لأن الأصل عدم الادراك في مدارك تلك الركعة ويسجد للسهو لأنه أتى بركعة مع احتمالها الزيادة كمن شك هل صلى ثلاثا وأربعاً وهي مسئلة يغفل أكثر الناس عنها فليست بها **(قوله من الركعات)** بيان ما **(قوله كمن شك الخ)** هذا مثال للشك ولو قال كما لو شك الخ لكان مثالا للشك **(قوله هل صلى ثلاثا وأربعاً)** أى في الرابعة أو اثنين أو ثلاثا في الثلاثة أو واحدة أو اثنين في الثمانية **(قوله بنى على اليقين)** أى المتيقن بدليل قوله وهو الاقل لأنه المتيقن لا اليقين **(قوله وهو الاقل)** أى وهو أى اليقين بمعنى العدد الاقل لأن الأصل عدم الزيادة عليه **(قوله كالثلاثة في هذا المثال)** أى وكالاتين وكالواحدة في المثالين الزائدين على ذلك المثال **(قوله وأتى بركعة)** أى لأن الأصل عدم فعلها **(قوله ويسجد للسهو)** أى وان زال شكك قبل سلامه لكن ان كانت تختم الزيادة كان تذكر في الركعة التى أتى بها مع الشك أنها رابعة لأن ما فعله قبل التذكر كان محتملا للزيادة فان كانت لا تختم الزيادة كان شك في ركعة أى ثالثة أو رابعة ثم تذكر فيها قبل القيام لغيرها أنها ثالثة أو رابعة فلا يسجد لأن ما فعله منها وان كان مع التردد لكن لا بد منه على كلا الحالين **(قوله ولا ينفعه غلبة الظن الخ)** دفع بذلك ما قد يتوهم أن المراد باليقين ما يشمل غلبة الظن لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في مواضع كثيرة **(قوله أنه صلى أربعاً)** أى في المثال السابق **(قوله ولا يعمل بقول غيره الخ)** أى ولا يفعله أيضا فان قيل قد راجع صلى الله عليه وسلم الصحابة في قصة ذى البدين فلما قالوا له نعم عادل للصلاة أجيب بأن ذلك محمول على أنه تذكر حينئذ كما مرّت الإشارة اليه **(قوله ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر)** ضعيف والمعتمد أنه اذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر يعمل بقوله لأنه يفيد اليقين وهل فعلهم كقولهم أو لا اعتماد ابن حجر الاول وتبعه الخطيب واعتمد الرملى الثانى لأن دلالة الفعل ليست بالوضع فليست قطعية فلا تفيد اليقين بخلاف دلالة القول راختلف في عدد التواتر على أقوال أهمها أنه عدد يؤمن نواظروهم على الكذب كالجمل الكثير في يوم الجمعة ونحوه **(قوله ويسجد السهو سنة)** أى الا فى حق المأموم اذا فعله الامام فانه يجب عليه ويصبر كل ركعة حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهايا عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل والا أعاد صلته كما لو ترك منها ركعة وليس لنا صورة يجب

(واذا شك المصلى في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً بنى على اليقين وهو الاقل كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة (ويسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره له أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (ويسجد السهو سنة)

فيما سجود السهو الا هذه على الراجح نعم المسبوق لا يستقر عليه بفعل الامام لقوات المتابعة كما
صرح به ابن قاسم على ابن حجر ومحل وجوبه على المأموم بفعل الامام ان فعله قبل السلام فان
فعله بعد السلام كأن كان حنفي يرى السجود بعد السلام لم يستقر على المأموم لانقطاع القدوة
بسلام الامام ويبقى على سنته كالو سلم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا ولا يتعد سجود
السهو وان تعدد سببه وقد تعدد صورة كماله من سهو أو فسجد ثم بان عدمه فسجد ثانيا لانه زاد
سجدة من سهو وكما لو سهوا امام جمعة فسجد ثم بان قوتها فأتمها ظهر أو سجدة ثانيا لان سجوده
الاوليين أنه في غير محله وكما لو سجدة في آخر صلاة مقصورة فلهزمه الاتمام فأتمها وسجدة ثانيا لتيين
أن الاول في غير محله فلا تعدد في الحقيقة وكيفيته كسجود الصلاة في واجباته ومنه وبأنه
كوضع الجبهة وبقية الاعضاء على الارض والطمأنينة فيه والتهامل والتسكيس وذكر سجود
الصلاة فيه واللا تقي بالحال أن يقول فيه سبحان من لا ينام ولا يسهو الا اذا نعد مقضيه فسن
الاستغفار ولا بد له من نية من غير تلفظ بها ولو سجدة بلا نية أو تلفظ بها بطلت صلاته نعم المأموم
لا يحتاج الى نية لتبعيته للامام ومعلوم أن سجود السهو وسجدة ثان فان سجدة واحدة فان نوى
الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته ان كان عامدا عالما لانه قصد المبطل وشرع فيه وان لم يتصد
ذلك بل عن له بعد الاولى أن يترك الثانية لم تبطل صلاته وله أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل
عرفا ولا فله فعله كاملا بان يأتي بسجدة تين **(قوله كما سبق)** أي في قوله وهو سنة كما ساقى
(قوله ومحله قبل السلام) أي لان فعله قبل السلام هو آخر الامر من من فعله صلى الله عليه
وسلم ومعلوم أن المتأخر ينسخ المتقدم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام من
الاولتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس
فسجد سجدة تين قبل أن يسلم ثم سلم ولا بد من كونه بعد اتمام التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فان سجدة قبل اتمامها بطلت صلاته حتى لو كان مأموما ولم يكمل تشهد أو وصلاته على
النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه التحلف لهما ثم يسجد وجوب الاستقراره عليه بفعل الامام
كما مر (قوله فان سلم المصلى عامدا عالما بالسهو) أي ولو قصر الفصل عرفا فقوله وطال
الفصل عرفا انما يرجع لقوله أو ساهبا **(قوله فان محله)** أي فلا سجود **(قوله وان قصر**
الفصل عرفا) أي والقرض انه سلم ساهبا **(قوله وحينئذ)** أي وحين اذ قصر الفصل وقوله فله
السجود أي بعد قصد العود الى الصلاة ويتبين بذلك أنه لم يخرج من الصلاة فلو شك في ترك ركن
حينئذ وجب عليه تداركه قبل السجود وبه يلغز ويقال لنا شخص عاد لسنة لزمه فرض وقوله
وتركه أي ترك السجود

كما سبق (ومحله قبل السلام)
فان سلم المصلى عامدا عالما
بالسهو أو ناسيا وطال الفصل
عرفا فان محله وان قصر الفصل
عرفا لم يفت وحينئذ فله
السجود وتركه
(فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها)

فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها

أي هذا فصل في بيان الاوقات التي تكرر الصلاة فيها ولا تتعقد وان قلنا الكراهة للترتيب لان
النهي اذا رجع لذات العبادة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للترتيب وبأنهم فاعلمها
ولو قلنا بأن الكراهة للترتيب للتلبس بعبادة فاسدة وبأنهم أيضا من حيث ايقاعها في وقت
الكراهة على القول بان الكراهة للتحريم بخلافه على القول بأنهم للترتيب فهذا هو المترتب على
الخلاف ولو أحرمت قبل دخول وقت الكراهة بالصلاة فدخل وهو فيها فان كان عين قدرا

اسـ توفاه والافله أن يظلي ما شاء على المعتمد خلا القول القليوبي بأنه يقتصر على ركنين
 (قوله تحريماً أي كراهة تحريم وقوله وتزيم أي وكراهة تنزيه فهم منصوبان على
 المفهولة المطلقة على تقدير مضاف والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الأولى
 تقتضي الأثم والثانية لا تقتضيه وإنما هما حتى على القول بأن الكراهة للتنزيه للباس
 بالعبادة الفاسدة والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع أن كلا يقتضي الأثم أن كراهة التحريم
 ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أهـ نـ
 أو إجماع أوقاس (قوله كافي الروضة وشرح المذهب) كلاهما للتأويل وقوله هنا أي
 في باب الاوقات التي تذكر الصلاة فيها (قوله وتنزيهاً أي وكراهة تنزيه كما مر وهذا ضعيف
 والمعتمد الأول (قوله كافي التحقيق) هو للتأويل أيضاً وقوله وشرح المذهب في نواقض
 الوضوء أي في الكلام على نواقض الوضوء فيكون قد ذكر هذه المسئلة هناك استطراداً
 (قوله وخسة أوقات الخ) هو أولى من غيره لثلاثة يجعل ما بعد الصبح إلى الانقضاء
 وقتاً واحداً وما بعد العصر إلى الغروب كذلك لأن من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس أو لم
 يصل العصر حتى غربت الشمس تكرمه الصلاة وهذا الاستفاد على عدة ثلاثة وزاد بعضهم
 وقتين آخرين وهما ما بعد طلوع الفجر إلى صدرته وما بعد المغرب إلى صلاته والمشهور في المذهب
 أن كراهة فيه التنزيه مع الانعقاد وكذلك وقت إقامة الصلاة فيكره النفل فيه تنزيهاً مع
 الانعقاد ولا يرد وقت صعود الخطيب على المنبر لخطبة الجمعة لذكرهم في باب الجمعة كما سبأ
 أن شاء الله تعالى قوله لا يصلي فيها الخ لما رواه مسلم عن قبة بن عامر ثلاث ساعات كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصل فيهن أو نغير فيهن وتنا حين تطلع الشمس بازغده
 حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تضيف للغروب وقائم الظهيرة هو
 البعير يكون باركاً فيقوم من شد حر الأرض وتضيف بفتح التاء المتأخرة من فوق ثم ضا منجمة ثم
 ياء مستددة تحية وفاء في آخره لاقاف وأصله تنخيف أي تميل لخفت إحدى التامين تنخيفا
 والنهي عن الدفن في هذه الاوقات للتنزيه ومحل النهي أن ترتقبنا هذه الاوقات للدفن فيها وقد
 جاء في الحديث أن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقهما فإذا استوت فارقهما
 فإذا زالت فارقهما فإذا أدت للغروب فارقهما فإذا غربت فارقهما رواه الشافعي بسنده والمراد
 بقرن الشيطان رأسه فإنه يدينه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها كالساجد له
 وقبل المراد به قومه وهم عباد الشمس الذين يسجدون لها في هذه الاوقات والمذكور
 في الحديثين ثلاثة أوقات فقط للوقتين الآخرين دليل آخر وهو النهي عنه في خبر الصحفين
 (قوله الصلاة) بالرفع على أنه نائب فاعل ليصلي المبني للمفعول وقوله لها سبب أي غير
 متأخر في صدق بالتقدم والمقارن كما أشار إليه الشارح بقوله اما متقدم أو مقارن بخلاف
 ما لا سبب لها أصلاً كالنفل المطلق ومنه التسايع أو لها سبب متأخر كاعتق الاحرام والاستحارة
 فإن سببها الاحرام والاستحارة وهما متأخران عنهما وهل المراد بالتقدم وقسميه وهما
 المقارن والمتأخر ما كان كذلك بالنسبة إلى الصلاة كافي المجموع وإلى الاوقات كافي أصل
 الروضة رأيان أظهرهما الأول كما قاله الاسنوي وعليه جرى ابن الرفعة ومحل صحة الصلاة

تحريماً كافي الروضة وشرح
 المذهب هنا وتنزيهاً كافي
 التحقيق وشرح المذهب
 في نواقض الوضوء وخسة
 اوقات لا يصلي فيها الصلاة
 لها سبب

ذات السبب المتقدم أو المقارن اذالم يحترمه وقت الكراهة بأن يقصد ايقاعها فيه من حيث انه وقت كراهة والام تصح ما لم يقطع عن التحري للاخبار العجيبة لا تحترق وبصلا تكم طلوع الشمس ولا غروبها وليس من التحري ما لو كان عليه فوائت وصلى فرضا عقب فرض وكذلك ليس من التحري تأخير صلاة الجنازة بعد صلاة العصر رجاء كثرة المصلين وان كان الاولى تقديعها على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة فماتع الا ان تأخيرها عن صلاة الجمعة خلاف الاولى وليس من التحري أيضا ما لو أخر العصر أو ستمت بالوقفها وقت الاصفرار لانها صاحبة الوقت **(قوله)** امامة تقدم أى على الصلاة وعلى وقت الكراهة على الخلاف في ذلك **(قوله)** كالقائمة مثال للسبب المتقدم فان سيم الوقت الماضي سواء كانت القائمة فرضاً أو نقلاً لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر ومثل القائمة صلاة الجنازة والمندورة والمعادة وسنة الوضوء والتحية ما لم يدخل المصعد في وقت الكراهة ينتهيا فقط ويلحق بذلك صلاة التلاوة والشكر الا ان قرأ آية سجدة ليسجد لها في وقت الكراهة ولو قرأها قبله **(قوله)** أو مقارن أى للصلاة ولا رقت على الخلاف السابق لكن المقارن للوقت ظاهر كالكسوف الواقع في وقت الكراهة أما المقارن للصلاة فغير ظاهر لانه لا بد من تقدمه عليها ولذلك قيل ان نظر للسبب مع الصلاة فلا تنافي المقارنة لكن المراد انه مقارن باعتبار دوامه وان كان متباعداً باعتبار ابتداءه فصح اعتبار المقارن للصلاة لكن دواماً لا ابتداءً **(قوله)** كصلاة الكسوف والاستسقاء مثلاً ان السبب مقارن فان سبب الاولى تغمر الشمس أو التمر وسبب الثانية الحاجة الى السقي **(قوله)** فالاول من الخمسة الخ أى اذا اردت بيان الاوقات المذكورة فنقول لك الاول من الخمسة الخ فالتساقف الفصحية وفي بعض النسخ والاول بالواو **(قوله)** الصلاة الخ لا يخفى ما في تقدير الشارح لذلك لان المراد بالاول الوقت الاول فلا يصح الاخبار عنه بالصلاة فكان الاولى أن يمحذف ذلك ويقول فالاول من الخمسة بعد صلاة الصبح ويمكن الجواب بأنه على تقدير مضاف والاصل وقت الصلاة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهكذا يقال فيما بعد **(قوله)** التي لا سبب لها أى غير متأخر بأن لم يكن لها سبب أصلاً ولها سبب متأخر كما علم من **(قوله)** اذ فعلت بعد صلاة الصبح أى أداء مغنية عن القضاء ولو كانت قضاء أو لم تكن عن القضاء كان من متبهما يجعل يغلب فيه وجود الماء لم يحرم الصلاة حينئذ وعلم من قوله بعد صلاة الصبح أن النهي في هذا الوقت متعلق بالفعل ومثله يقال في قوله وبعد صلاة العصر فالنهي فيه أيضاً متعلق بالفعل أما باقي الاوقات فالنهي فيه متعلق بالزمان وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت كما لو صلى الصبح وطلعت الشمس فتكره له الصلاة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن **(قوله)** ونستتر الكراهة أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قول المصنف حتى تطلع الشمس غاية في مقدّر **(قوله)** حتى تطلع الشمس أى وترفع لان الكراهة من جهة الفعل تستتر الى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون وحدها وبعد تكون مع الكراهة من جهة الزمان كما علمت **(قوله)** الثاني الصلاة فيه ما تقدمت من جهة عدم صحة الاخبار اشكالاً وجواباً **(قوله)** عند طلوعها أى ابتداءه سواء صلى الصبح أو لا لكن اذا صلى الصبح اجتمع الكراهتان واذا لم يصل انفردت الكراهة من جهة الزمان **(قوله)** فاذا طلعت

امامة تقدم كالقائمة أو مقارن
كصلاة الكسوف والاستسقاء
فالأول من الخمسة الصلاة
التي لا سبب لها اذا فعلت
بعد صلاة الصبح ونستتر
الكراهة حتى تطلع الشمس
الثاني الصلاة عند طلوعها
فاذا طلعت

وفي نسخة واذا طلعت وعلى كل فالاولى اسقاطه لانه يوجب صعوبة في الكلام ولهذا قال بعضهم
لا يخفى ما في هذه العبارة من الحزازة وعدم الاستقامة ولو قال ونستمر الكراهة حتى تتكامل
وترفع الخ لكان أولى وأوضح **(قوله حتى تتكامل)** أي في الطلوع وقوله وترفع أي بعد ذلك
وهو من جملة الغاية وقوله قدر ربح وهو سبعة أذرع بذراع الأذني تقريباً وقوله في رأى العين
أي والا فالمسافة في نفس الامر بعيدة **(قوله والثالث الصلاة)** فيه ما مر أشكالا وجوابا
(قوله اذا استوت) أي بأن نزلت في وسط السماء ووقت الاستواء لطيف جدا بحيث
لا يشعر به لكن ان صادفه الاحرام لم تنعقد الصلاة **(قوله حتى نزول)** أي ونستمر الكراهة
حتى نزول فهو غاية في مقدركم ما في نظيره **(قوله عن وسط السماء)** أي الى جهة المغرب
(قوله ويستثنى من ذلك) أي من الوقت الثالث بالنسبة ليوم الجمعة لان استثناءه بالنظر
لوقت الاستواء فقط أما غير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة ومن
المذكور من الاوقات الثلاثة بالنسبة لحرم مكة لان استثناءه بالنظر للاوقات كلها فاقصر
الحشى في تفسير اسم الاشارة على المذكور من الاوقات الثلاثة انما هو بالنسبة لحرم مكة
لأن النسبة ليوم الجمعة لانه مستثنى من وقت الاستواء فقط كما اشار له الشارح بقوله فلا تنكره
الصلاة فيه وقت الاستواء **(قوله يوم الجمعة)** فلا تنكره الصلاة فيه وقت الاستواء أي
لاستثنائه في خبر أبي داود وغيره وفيه أن جهنم لا تسجد يوم الجمعة بضم التاء وفتح السين
وتشديد الجيم أو باسكان السين وفتح الجيم المخففة ويقال تسعر بالعين بدل الجيم بالضبطين
المذكورين ومعناه اشتداد ليلها ولا فرق بين حضر الجمعة وغيره فتصح الصلاة في هذا الوقت
يوم الجمعة مطلقا وقيل يختص بمن حضرها وصححه جماعة والمعتقد الاول **(قوله وكذا حرم مكة)**
لأنه لو أخر هذا عن الاوقات الخمسة لكان أولى وأحسن لانه مستثنى من جميعها لكن
الشارح أراد ضمها لما قبله ليكون كل منها مستثنى وان كان ذلك مستثنى من وقت
الاستواء فقط وهذا مستثنى من جميع الاوقات **(قوله المسجد وغيره)** تعميم في الحرم لانه
أوسع من المسجد بل ومن مكة لانه محدّد بمحده معلومة كما ذكره في كتاب الحج **(قوله)**
فلا تنكره الصلاة فيه أي تخبرياني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة
شأن من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره وكذلك بيت
المقدس فلا تستثنى الصلاة فيها من الصلاة في حرم مكة خلافاً للاولى في هذه الاوقات
المذكورة وخروجها من خلاف الامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما **(قوله في هذه الاوقات)**
كلها أي حتى الآية كما في شرح الرملي وغيره **(قوله سواء صلى سنة الطواف أو غيرها)** أي
خلافاً لمن جعل الصلاة في الحديث السابق على سنة الطواف قال الامام وهو بعيد لان سنة
الطواف لها سبب وهو الطواف فلا وجه لاستثناءها وتخصيصها **(قوله والرابع من بعد صلاة)**
العصر أي اذا مغنية عن القضاء كما في الصبح ولو بمجموعة جمع تقديم في وقت الظهر وتقدم
أن النهي في هذا متعلق بالفعل **(قوله حتى تغرب الشمس)** أي ونستمر الكراهة حتى تغرب
الشمس فهو غاية في مقدرة تطير ما تقدم ودخل بهذه الغاية وقت الاصفرار لان الكراهة المتعلقة
بالفعل تستمر الى الغروب وان كانت تجتمع بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان كما تقدم

(حتى تتكامل وترفع قدر
ريح) في رأى العين (و) الثالث
الصلاة (اذا استوت حتى
نزول) عن وسط السماء ويستثنى
من ذلك يوم الجمعة فلا تنكره
الصلاة فيه وقت الاستواء
وكذا حرم مكة المسجد
وغيره فلا تنكره الصلاة فيه
في هذه الاوقات كلها سواء
صلى سنة الطواف أو غيرها
(و) الرابع من بعد صلاة
العصر حتى تغرب الشمس

وبهذا تعلم ما في تأويل المحشي وغيره بقوله أي بقرب غروبها ويدل لما قلنا قول الشيخ الخطيب
 حتى تغرب الشمس بكاملها **(قوله والخامس عند الغروب)** أي عند قرب الغروب وهو وقت
 الاصرار وان لم يصل العصر فهذا متعلق بالزمان سواء وجد الفعل أو لا لكن ان كان صلى
 العصر فالكره حينئذ من جهتين وان لم يكن صلا فالكره من جهة الزمن فقط كما مر
(قوله فاذا دنت للغروب) وفي نسخة واذا دنت للغروب وعلى كل فالاولى حذفه لانه يوجب
 صعوبة في الكلام وكان الاوضح أن يأتي بأى التفسيرية ويحذف الفاء أو الواو على اختلاف
 النسخ ويقول أي اذا دنت للغروب ويكون تفسير القول عند الغروب لان معناه عند قرب
 الغروب كما علمت **(قوله حتى يتكامل غروبها)** أي وتستمر الكراهة حتى يتكامل غروبها فهو
 غاية لمقدركا في نظيره **(نـهـ لـ)** أي هذا فصل في بيان أحكام الجماعة في الصلاة والاصل
 فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم . هذه الآية
 فدل ذلك على طلبها في الخوف في الامن أولى وقوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر الصحيحين
 صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفديعي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس
 وعشرين درجة أى صلاة ولا منافاة بين الروايتين لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولكن
 الله تعالى أخبره أولا بالقليل فأخبره ثم أخبره تعالى بزيادة الفضل فأخبرها أولان ذلك يختلف
 باختلاف أحوال المصلين من خشوع وتدبر قراءة وغيرهما ولو كان بحيث اذا صلى منفرد اخشع
 واذا صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل من الجماعة هكذا أفق الفزالي وتبعه ابن عبد
 السلام قال الزركشي واختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كما قال وفي الاحياء عن أبي
 سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجماعة الا بذنب ارتكبه وقد كان السلف الصالح
 يعزى بعضهم بعضا سبعة أيام اذا فاتتهم صلاة الجماعة وثلاثة أيام اذا فاتتهم تسكيرة الاحرام مع
 الامام وصيغة التزنية ليس المصاب من فارق الاحباب بل المصاب من حرم الثواب وهي من
 خصائص هذه الامة كما نقل عن ابن سراقه وأول فعلها كان بالمدينة ثم رفته ومكث صلى الله
 عليه وسلم مدة مقامه بمكة يصلي بغير جماعة لقهر الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيها فكانوا يصلون
 في بيوتهم فلما هاجروا الى المدينة أقاموا الجماعة وواظبوا عليها واستش كل بصلاته صلى الله عليه
 وسلم والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته صلى الله عليه وسلم بعلي وبجديجة
 فكان أول فعلها بمكة وكان يصلي بها صلى الله عليه وسلم جماعة وأجيب بأن المراد أول اظهار
 فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة فلا ينافي ما ذكر والجماعة لغة الطائفة وشرعاً ربط صلاة
 المأموم بصلاة الامام فتحقق باثنين فأكثر لخبر الاثنان فافوقهما جماعة فكثرة الجمع وقلته سواء
 في حصول الجماعة لكن ما كثر جمعه أفضل مما قل جمعه كفا وقد را لا كما وعدنا ولذلك ذكر
 في المجموع أن من صلى مع عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين كذلك لكن
 درجات الاول اكمل وقد يكون قليل الجمع أفضل من كثيره في صور منها ما لو كان امام الكثير
 مبتدعا كعترتي أو معقه قد اندب بعض الواجبات كخني وما لى كان الصلاة مع قليل الجمع
 أفضل حينئذ و منها ما لو كان امام قليل الجمع ياد بالصلاة في وقت النصيبه فان الصلاة معه
 أفضل ولذلك يقولون الصلاة مع الامام المستجمل أفضل من الصلاة مع الامام الراتب ومنها

والخامس عند الغروب
 للشمس فاذا دنت للغروب
 حتى يتكامل غروبها
 (لـ نـهـ لـ)

مالو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه فالسلامة من ذلك أولى ويندب أن يحقف الإمام لكن مع فعل الأبعاض والهيئات الأولى يرضى بتطويله محصورون لا يصلي وراءهم ويكره التطويل ليلحق آخرون ولو كانت عاداتهم الحضور نعم لو أحس الإمام في ركوع أو تشهد أخيراً بداخل محل الصلاة يريد للاقتداء به سن انتظاره لله تعالى أن لم يبلغ في الانتظار ولم يميز بين الداخلين والأكبر والجماعة في المسجد وان قلّ جمعه أفضل منها في غير المسجد كالبيت لخبر صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف وكثرة الجماعة غالباً واطهار الشعار نعم يكره لذوات الهيئات حضور المسجد مع الرجال لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل ولما في ذلك من خوف الفتنة فصلاة المرأة في بيته أفضل منها في المسجد ومثلها الخنثى وبومر الصبي بحضور المسجد وجاعات الصلاة ليعتادها الآن يكون أمر دجيلاً يخشى من خروجه الفتنة فيكون كالمرأة وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته في بيته بزوجه أو نحوها بل تحصيله الجماعة لأهل بيته أفضل **(قوله وصلاة الجماعة الخ)** في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة والاضافة على معنى في أي الجماعة في الصلاة وانما أولنا كذلك ليصح الاخبار بقوله سنة والافلا صلاة فرض لاسنة **(قوله للرجال)** انما قيد بهم لكونهم محل الخلاف أما النساء فهي سنة في حقهن قطعاً وبهذا اندفع قول المحشى صريح هذا يؤهم أنها لا تنس للنساء وليس كذلك فلو أسقطه هنا وقيد به عند القول بأنها فرض كفاية لكان أولى اه وقد يقال انما قيد بالرجال على القول بالسنة لأن سنة في حق الرجال فوق سنتها في حق النساء كما قال وعلى القول بسنتها اقتتاً كد للرجال فوق تأكد للنساء **(قوله في الفرائض)** انما قيد بها لأنها محل الخلاف نظير ما تقدم أما النوازل فمنها ما تنس فيه الجماعة اتفاقاً كالعبدان والكسوفين والاستسقاء والتراويح ومنها ما لا تنس فيه اتفاقاً بل ينس فيه عدمها كالنحى والرواتب وقيام الليل فاندفع ما يقال انما يتجه التقيد بالفرائض على القول بأنها فرض كفاية فتأمل **(قوله غير الجمعة)** نصب غير على الاستثناء لأنها بمعنى الافتعرب اعراب المستثنى وتضاف اليه فيجربها كما تقر في النحر وقيل على الحالية والاول أعذب لبعده المقام عن الحالية وقيل يجز غير على أنها صفة وفيه ضعف لأنها لا تعترف بالاضافة الا اذا وقعت بين ضدين كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان غير في الآية اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لأن الإبهام في غير ارتفع بكونه لاثبات للقسمين ولو جعل الجزها على البدلية لكان أصوب وسيأخذ الشارح محترز ذلك بقوله أما الجماعة في الجمعة ففرض عين **(قوله سنة مؤكدة عند المصنف والرافعي)** أي سنة عين وقيل سنة كفاية وقيل أنها فرض عين وقيل فرض كفاية وهو الاصح كما قال الشارح والاصح عند النووي أنها فرض كفاية بخمسة الاقوال أربعة الرابع منها أنها فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب فعليدين بالجماعة فانما يأكل الذنب من الغنم القاصية أي البعيدة فدل قوله لا تقام فيهم الجماعة على أنها فرض كفاية ولو كانت

(وصلاة الجماعة للرجال
في الفرائض غير الجمعة
سنة مؤكدة عند المصنف
والرافعي)

فرض عين لقال لا يقيمون ولا بد من ظهور الشعار باقامتها بمحل في القرية الصغيرة وبمحل في القرية الكبيرة والبلد والمدينة بحيث يظهر بجوانبها شعار الجماعة فلوا طبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا من اقامتها على ما ذكرنا فالتهم الامام أو نائبه دون الاتحاد **(قوله والاصح عند النووي أنها فرض كفاية)** وقد تبين اعراض كما لو وجد الامام راكعا وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها والمراد أنها فرض كفاية على الرجال الاحرار المقيمين المستورين غير المعذورين في أداء المكتوبة في الركعة الاولى منها فلا تجب على النساء ومثلهن الخنثى لكن تسنن لهن ولا على الارقاء لا شغلهم بخدمة ساداتهم ومثلهم المبعوضون لكن تسنن لهم ولا على المسافرين كما حرم به في التحقيق لكن تسنن لهم وان نقل السبكي عن نص الامة أنها تجب عليهم ولا على العراقل هي والانفراد في حقهم سواء الا أن يكونوا عيما أو في ظلة فتستحب لهم ولا على المعذورين بعذر من أعذار الجماعة كشقة مطر وشدة ريح بليل وشدة وحل وشدة حر وبرد وشدة جوع وشدة عطش بمحضرة مأكول أو مشروب ومشقة مرض ومدافعة حدث وخوف على معصوم وخوف من غريم له وبالخائف اعسار يعسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو عنها بغيته وخوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لائق وكل ذي ربح كره به عسر ازالته وحضور مريض بلامتعهد أو كان نحو قريب محضراً أو يأنس به واليمن المفرط كما روى في خبر ذكره ابن حبان في صحيحه وزفاف زوجته في الصلوات الليلية وغلبة النوم عند انتظار الجماعة الى غير ذلك ويحصل للمعذور فضل الجماعة اذا كان قصده أن يصلي جماعة لولا العذر كما حرم به الرويانى وان قال في المجموع بعدم حصول فضلها وفائدة العذر سقوط الائمة على قول الفرض والكراهة على قول السنة وبذل للاول خبر أبي موسى كما رواه البخارى اذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما ولا تجب في مقضية لكن تسنن في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهر خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مؤذاة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها كظهر خلف عصر فلا تسنن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقبل تكبره ولا تجب في النقل بل تسنن في بعضه كالعبدین والكسوفین والاستسقاء والترابيح ويسنن عدمها في بعضه كالرأتب والضحى ووتر غير رمضان ولونذره كان حكمه كما كان قبل النذر فتسنن في البعض الاول ولا تسنن في البعض الثاني ولا تجب في غير الركعة الاولى **(قوله ويدرك المأموم الجماعة)** أى فضيلتها فيدرك جميع فضيلتها ولو لم يخلطه كن أدركها من أولها في عدد الدرجات لكن درجات من أدركها من أولها أكبر قدر او تدرك فضيلة التحريم بالاشتغال به عقب تحريم الامام مع حضور تركيبة احرامه لحديث الشيعين انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبر واقعبيه بالقاعيد على طلب العقبية فلوا بطأ ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو لم يحضر تركيبة احرام امامه فاته فضيلة التحريم مع الامام نعم لو أبطأ الوسوسة خفيفة بأن لا تكون بقدر ما يسع ركبتين على المعتمد عذوفه بخلاف غير الحقيقة وهي الوسوسة الظاهرة فلا عذر فيها ويسنن أن يقف المأموم على يمين الامام فان جاء آخر فعن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران وأن يصطف ذكران خلفه كأمراة فأكثر وأن يقف خلفه رجال فصييان ان استوعب الرجال الصف فخنثان

والاصح عند النووي أنها
فرض كفاية ويدرك المأموم
الجماعة مع الامام

ففساه وكره الانفراد عن الصف ان وجد سعة والا حرم ثم جزأه ثلثا من الصف ليصطف معه
وسن لجروره مساعدته وانما كان الوقوف على عين الامام افضل لقوله صلى الله عليه وسلم الرحمة
تنزل على الامام ثم على من على يمينه الاول فالاول رواه أبو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة رضي
الله عنه **(قوله في غير الجمعة)** قيد في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام وسبأ أخذ محترزه بأن
جماعة الجمعة لا تحصل بأقل من ركعة وتعبه القليوبي كما نقله المحشي بأن الكلام في ادراك
الجماعة وهي لا تتوقف على ركعة وانما المتوقف على ركعة ادراك الجماعة لا الجماعة لانه لو أدرك
الامام قبل السلام من الجمعة فانتبه الجماعة مع كونه أدرك الجماعة وأوجب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة
في هذه الصورة لقوات الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح **(قوله)**
مالم يسلم التسليمة الاولى أي مالم يشرع في السلام فان شرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى
وقبل لا تنعقد أصلاً أو مالم يتم السلام فلأحرم المأموم مع شروع الامام في السلام انعقدت
صلاته بجماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرمي والتأويل الثاني على كلام الشيخ ابن حجر
ففي المسئلة أقوال ثلاثة قيل تنعقد فرادى وهو ظاهر كلام الرمي وقيل لا تنعقد أصلاً وهو
ما نقله عنه تليذه المبداني وقيل تنعقد بجماعة وهو كلام ابن حجر **(قوله وان لم يقعد معه)** غايته
في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام فالعنى سواء قعد معه أو لم يقعد معه لانه قد يتوهم أنه
اذا لم يقعد معه لا تحصل له فضيلة الجماعة **(قوله أما الجماعة في الجمعة الخ)** مقابل لقوله غير
الجمعة ولقوله في غير الجمعة فقد أخذ محترز القيد في هذه العبارة فنقله فنرض عين محترز الاول
والمراد أنهم افترض عين في الركعة الاولى منها وقوله ولا تحصل بأقل من ركعة محترز الثاني وقد
علمت ما فيه تعقبا وجوابا **(قوله ويجب على المأموم)** أي الذي يؤل أمره الى كونه مأموما
ففيه مجاز الاول وقريب من ذلك قول المحشي أي مرید الاثتمام وقوله أن ينوى الخ أي لأن
التبعية عمل فافتقرت الى نية فان لم ينو انعقدت صلاته فرادى الا الجماعة ونحوها مما تتوقف
مصحتها على الجماعة فلا تنعقد لاشتراط الجماعة فيها بخلاف ما لا تتوقف مصحتها عليها فتعقد فرادى
كما علمت فوجوبية الاثتمام ونحوه فيها لا لانها شرط لانعقادها بل للمتابعة فلواتباع في فعل
ولو واحدا أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لانه
ربطها على صلاة غيره بلارابط بينهما متين بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار
أو بعد انتظار يسيراً وكثيراً للمتابعة ولو نوى المأموم الاثتمام في أثناء صلاته صح مع الكراهة
ولا تحصل له فضيلة الجماعة لانه صير نفسه تابعا بعد أن كان مستقلا ويجب عليه أن يتبع الامام
فيما هو فيه وإن خالف نظم صلاة نفسه نعم ان نوى القدوة وهو في السجود الاخير بعد الطمأنينة
أو في التشهد الاخير بامام قائم مثلاً لم يجز له متابعته بل ينتظره وجوبا ان لم ينو المفارقة
ويحسب له ما فعله قبل الاقتراف فيما تكرر فعله مع الامام كأن ركع معه بعد أن ركع قبل
الاقتداء به وانما فعل الثاني للمتابعة ولو كان في ركن قصير تابعه فيما هو فيه ويقتصر له تطويله
(قوله الاثتمام) كان يقول مؤنما وقوله أو الاقتراف كان يقول مقتديا ومثل ذلك أن يقول
مأموماً وجماعة وان صلحت نيته للامام أيضا والتعيين بين الامام والمأموم بالقرائن كتقدم
وتأخر ولا يرد أن القرائن لا تكفي في النيات لان محصل ذلك اذا كانت مستقلة بخلاف

في غير الجمعة مالم يسلم التسليمة
الاولى وان لم يقعد معه أما
الجماعة في الجمعة ففرض
عين ولا تحصل بأقل من
ركعة **(ويجب على)**
المأموم أن ينوى الاثتمام
أو الاقتراف

ما اذا كانت تابعة **(قوله بالامام)** راجع لكل من الائتام والاعتداء **(قوله ولا يجب تعيينه)**
 أى باسمه ونحوه **(قوله بل يكفي الاعتداء بالحاضر)** أى فى الواقع ونفس الامر وان لم يلاحظ
 ذلك فى نيته **(قوله وان لم يعرفه)** أى باسمه مثلاً **(قوله فان عينه وأخطأ)** أى كان قال نويت
 الاعتداء بزید فبان عمراً وقوله بطلت صلاته أى لانه ربط صلاته بمن ليس فى صلاة ولان القاعدة
 أن ما يجب التعرض له اجمالاً وتفصيلاً وأجلاً ولا تفصيلاً يضر الخطأ فيه بخلاف ما لا يجب
 التعرض له لا اجمالاً ولا تفصيلاً **(قوله الا ان انضمت اليه اشارة)** أى ولو قلبت كلاحظه
 شخصه **(قوله كقوله نويت الاعتداء بزید هذا)** أى أو الحاضر أو من فى المحراب أو به مذهب معتقداً
 أنه زيد وقوله فتصح أى لانه ربط صلاته بشخص الحاضر وأخطأ فى ظن أن اسمه زيد ولا عبرة
 بالظن البين خطؤه **(قوله دون الامام)** أى حال كون المأموم متجاوزاً الامام فى الوجوب
(قوله فلا يجب فى صحة الاعتداء به الخ) أما فى حصول فضيلة الجماعة فلا بد من النية فان لم ينو
 لم تحصل له اذ ليس للمرء الامانوى وان حصلت لمن خلفه خلافاً للقاضى حسين ولو نوى الامامة
 فى أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ولا يكره لانه لا يصير تابعاً بخلاف المأموم
 ولا تعطف نيته على ما قبلها بخلاف الصوم فتعطف نيته على ما مضى اذ انقضى فى أثناء النهار
 قبل الزوال فى النفل اعدم تجزئه وأما الصلاة فانها تتجزأ جماعة وغيرها وعلم من ذلك أنه لا يجب
 على الامام تعيين المأموم بل ولا يطلب منه ذلك فان عينه وأخطأ فى غير الجمعة ونحوها لم يضر
 لان ما لا يجب التعرض له اجمالاً ولا تفصيلاً يضر الخطأ فيه كما مر ولو كان الامام يعلم
 بطلان صلاة المأموم ونوى الامامة به بطلت صلاته لانه ربط صلاته بصلاة باطلة لكن قال
 الشيخ الجوهري لا تبطل صلاته الا ان قال اماماً بهذا **(قوله فى غير الجمعة)** أى ما فيها فيجب
 عليه الامامة مع تحريمه فلو تركها معه لم تصح جمعة سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم
 وان لم يكن من أهل وجوبها نعم ان لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تجب عليه نية
 الامامة وظاهر أن المعادة والنجوة بالمطار جمع تقديم والمندور جماعتها كالجمعة فى وجوب نية
 الامامة فيها لكن المندور جماعتها لو ترك فيها هذه النية اقعدت مع الحرمة ولوعين المأمومين
 فى الجمعة وما ألحق بها وأخطأ نتر ما لم يشر اليهم لان ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه كما مر
 نعم ان أخطأ فيما زاد على الاربعين لم يضر كما استظهره ابن قاسم فى حاشيته على ابن حجر **(قوله)**
 نية الامامة أى أو الجماعة فالجمعة صالحة له كما هى صالحة للمأموم والتعيين بالقرآن كما مر
(قوله بل هى مستحبة) ونصح نيته لها مع تحريمه وان لم يكن اماماً فى الحال لانه سبب صير اماماً
 وقفاً للجبونى وخلافاً للعمرانى فى عدم الصحة حينئذ وتسحب النية المذكورة وان لم يكن
 خلقه أحد حيث رجا من يقتدى به والا فلا تسحب لكن لا تضر كذا بخط المبدانى ونقل
 عن ابن قاسم أنها تضر لتلاعبه الا ان يجوز اقتداء ملك أو جنى به فلا تضر **(قوله فان لم ينو)**
 فصلاته فرادى أى فلا تحصل له فضيلة الجماعة وان حصلت لمن خلفه على المعتمد **(قوله)**
 ويجوز أن يأتى الحزب بالعدم أشهر تعبيره بالجواز أن الافضل خلافه لان الامامة منصب جليل
 فالحرز به أولى الآن يتميز العبد بزيادة الفقه ففهم ما حينئذ ثلاثة أوجه أحدها أنهم مساواة
 الا فى صلاة الجنائز لان القصود منها الدعاء والشفاعة والحرز بها للبقي والمبعض أولى من كامل

بالامام ولا يجب تعيينه
 بل يكفي الاعتداء بالحاضر
 وان لم يعرفه فان عينه
 وأخطأ بطلت صلاته الا
 ان انضمت اليه اشارة
 كقوله نويت الاعتداء بزید
 هذا فبان عمراً فتصح دون
 الامام فلا يجب فى صحة
 الاعتداء به فى غير الجمعة
 الامامة بل هى مستحبة فى
 حقه فان لم ينو فصلاته
 فرادى (ويجوز أن يأتى
 الحزب بالعبد

اعراب **(قوله بأمي)** نسبة الى الامة فكانه باق على الحال التي كان عليها حين ولادة الامة له
وكان في تلك الحالة لا يعلم شيئاً قال تعالى والله اخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً وأصله
لغة من لا يقرأ ولا يكتب ثم اشتهر فيما ذكره الشارح بقوله وهو من يحل بحرف الخ فصار حقيقة
عرفية في ذلك ولا فرق في عدم صحة اقتداء القارئ به بين أن يكون يمكنه التعلم أو لا فاقتدأوه به
باطل مطلقاً وأما صلته هو في فصل فيها فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح والاصح كاعتداء
مثله به فيما يحل به وفي محله وان اختلفا في الحرف المأني به **(قوله وهو من الخ)** أي في اصطلاح
الفقهاء والافهوف الاصل من لا يقرأ ولا يكتب كما مر **(قوله يحل بحرف)** أي أما باسقاطه
كاسقاط الواو في اياك نعبداً وياك نستعين وأما بابدال الحاء بالهاء وذال الذين المجبة
بالدال المهملة أو الزاي وابدال ضاد الضالين بالطاء المشالة ونحو ذلك ومنه أرت وهو من يدغم
في غير محل الادغام مع ابدال كان يقول المتقيم بابدال السين تاء وادغامها في التاء والتغ وهو
من يدل بلا ادغام نعم لو كانت لغته يسيرة بأن يخرج الحرف غير صارف لم توتر وحكي الرواية
عن مقرئ ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة فقال لا تصح امامة اللثغ وكان به
لغته يسيرة وكان لي لغة مثلها فاستحييت أن أقول هل تصح امامتك فقلت له هل تصح امامتي
فقال نعم وامامتني أيضاً اه **(قوله أو تشديداً)** هو من عطف المغاير لان التشديد هيئة
للحرف وليست بحرف فليس العطف هنا من عطف الخاص على العام وان وقع في كلام المحشى
والاخلال بالتشديد كتحفيف الياء فان خففه واعتقد معناه كفر والعياذ بالله تعالى لان الايالك
اسم لضوء الشمس كما مر في الاركان وكره الاقتداء بصوتاً تاء كفاءاً ولا حن بما لا يغير المعنى
كضم هاء الله فلا يضر ذلك اللحن لكن يحرم على العامد العالم فان غير المعنى في الفاتحة
كان نعمت بضم أو كسر فكانت فلا يصح اقتداء القارئ به سواء أمكنه التعلم أم لا وأما
صلاته في نفسه فان أمكنه التعلم لم تصح والاصح كاعتداء مثله به فان كان اللحن في غير الفاتحة
فان لم يغير المعنى لم يضر لكن يحرم على العامد العالم كما مر وان غير المعنى فان كان عامداً عالماً
فادرا على الصواب بطلت صلته وان كان ناسياً أو جاهلاً أو عاجزاً عن الصواب صحت صلته
والقدوة به مع الكراهة وينبغي لغير القادر تركه كالفاتحة فيما ذكر بدلها **(قوله من الفاتحة)**
هو قيد للمراد من الامي هنا خرج به غيرها كالتكبير والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والسلام فان اخلال بحرف من التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر في صحة
اقتداء القارئ به بخلافه مع القدرة على الصواب فانه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة
وجبت الاعادة وأما اخلال بحرف من التشهد أو مما بعده فان كان مع العجز عن الصواب
لم يضر أيضاً وان كان مع القدرة عليه ضرر لكن لو علم به بعد الفراغ لم تجب الاعادة وهذا هو
المعتمد من كلام طو بل **(قوله ثم أشار المصنف لشروط القدوة)** أي لبعضها صريحاً فهو على
تقدير مضاف ومالم يذكره يؤخذ من كلامه نعمنا وقد قدم منها شرط وهو نية الاقتداء في قوله وعلى
المأموم أن ينوي الائتمام وقد نظمها بعضهم في قوله

وافق النظم وتابع واعلم به أفعال متبوع مكان يجمع
واحذر خلف فاحش تأخر في موقف مع نية فخر

(بأمي) وهو من يحل
بحرف أو تشديداً من
الفاتحة ثم أشار المصنف
لشروط القدوة

فالأول توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه مكتوبة
 خلف كسوف وبالعكس أو مكتوبة خلف جنازة وبالعكس أو جنازة خلف كسوف وبالعكس
 لتعذر المتابعة فيها نعم إن كان الإمام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف
 صحت القدوة به كما يحتمل ابن الرفعة بخلاف صلاة الجنازة ومثلها سجدة التلاوة والشكر فلا
 يصح الاقتداء بالإمام في شيء منها على المعتقد ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم فيصح اقتداء
 المفترض بالتسفل والمؤدى بالقاضى وفي طويله بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس * والثاني
 تبعيته لإمامه بأن يتأخر تحريمه عن جميع تحريم إمامه وأن لا يسبقه بركنين فعليين ولو غير
 طويلين وأن لا يتخلف عنه به ما بلا عذر فيهما فان خالف في الأول بأن تقدم تحريمه على تحريم
 الإمام أو قارنه فيه لم تنعقد صلاته أو خالف في السبق أو التخلّف به ما بلا عذر كأن هوى
 للسجود والإمام قائم للقراءة أو هوى إمامه للسجود وهو قائم للقراءة بطلت صلاته بخلاف
 المقارنة في غير التحريم فانما الانتصر لكتبتها في الأفعال مكرهة مفضولة الجماعة فيما هارن
 فيه فقط لا في جميع الصلاة وبخلاف سبقه أو تخلفه به ما بعذر فلا تبطل صلاته والعذر في السبق
 هو النسيان أو الجهل فقط والعذر في التخلّف كأن يكون المأموم بطيء القراءة والإمام
 معتدلاً في تخلف المأموم حينئذ لا تمام قراءته ثم يسعى خلف إمامه على نظم صلاته ما لم يسبق
 بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وهى الركوع والسجودان فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس
 بين السجدين لأنهما حاركان قصيران فان سبق بأكثر منها بأن لم يفرغ من قراءته إلا والإمام
 في الرابع تبعه فيما هو فيه ثم تدرك بعد سلام إمامه ما فاتته كالمسبوق فان شرع الإمام
 في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته وكان يشتغل المأموم بسنة كدعاء افتتاح
 فلم يتم قراءته فيتخلف لتمامها كبطء القراءة فيأتي فيه ما مر هذا إذا كان موافقاً تماماً إذا كان
 مسبوقاً وهو من لم يدرك مع الإمام زمناً يسع الفاتحة فيسن له أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إلا
 أن يظن إدراكها مع اشتغاله بالسنة فان لم يشتغل بسنة تبع إمامه في الركوع وجوباً واستقط
 عنه ما بقى عليه من الفاتحة فان تخلف لتمام قراءته حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة
 ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف عنه بركنين فعليين من غير عذر وإن اشتغل بسنة تخلف وقرأ
 بقدرها من الفاتحة وجوباً ثم ان فرغ مما عليه وأدرك الركوع مع الإمام أدرك الركعة وإن
 فرغ مما عليه والإمام في الاعتدال وافقه فيه وفاتته الركعة وإن لم يفرغ مما عليه وأراد الإمام
 الهوى للسجود تعين نية المفارقة لانه ان هوى الإمام للسجود ولم ينو المفارقة بطلت صلاته
 وإن هوى معه بطلت صلاته أيضاً وكان يعلم أو يشك قبل ركوعه وبعده ركوع إمامه أنه
 ترك الفاتحة فيتخلف لقراءتها ويسعى خلفه ما لم يسبق بما تقدم في بطيء القراءة وإن علم بذلك
 أو شك فيه بعد ركوعه لم يعد لقراءتها بل يتبع إمامه وياتى بعده ركعة * والثالث العلم
 بانقالات الإمام كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ أو نحو ذلك لا يمكن
 من متابعته * والرابع اجتماعهم ما يمكن كما عهد عليه العصر الخالصة وسيأتى تفصيله *
 والخامس أن لا يجادل في سنن تفحش المخالفة فيها كسجدة تلاوة فيجب الموافقة فيها لا وزك
 وكسجود سهو فيجب فيه الموافقة فعلاً لا تركاً فاذا تركه الإمام سنن للمأموم أن يسجد بعد سلام

امامه وقبل سلامه **وكان** التشهد الاول فيجب فيه الموافقة تر كالا فعلا لان الامام اذا تركه
 وجب على المأموم تركه واذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويقوم عامدا وان كان يسئ له
 العود كما مر وأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه لافعلا ولا تر ككافا اذا فعله الامام جاز للمأموم
 أن يتركه ويسجد عامدا واذا تركه الامام سئ للمأموم فعله ان لحقه في السجدة الاولى وجاز ان
 لحقه في الجلوس بين السجدين فان كان لا يلحقه الا في السجدة الثانية امتنع فعله بخلاف السنن
 التي لا تفحص المخالفة فيها بحسب الاستراحة * والسادس أن لا يتقدم على امامه في المكان
 فان تقدم عليه فيه بطلت صلاته الا في صلاة شدة الخوف فان الجماعة فيها صحيحة مع تقدم بعضهم
 على بعض بل هي أفضل من الانفراد الا أن يكون الحزم والرأى في الانفراد ولا تضر مساواته
 لامامه لكنهما مكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قليلا فراده في النظم السابق
 بقوله تأخر في موقف عدم التقدم والافظا هـ رة أن المساواة تضر وليس كذلك * والسابع
 نية الاقتداء وقد تقدم الكلام عليها * ويزاد على ذلك ثامن وهو أن تكون صلاة الامام صحيحة
 في اعتقاد المأموم فلا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته كشافعي اقتدى بمنحنى مس
 فرجه وكجهتدين اختلاف في اناء من الماء أحدهما طاهر والاخر متنجس فلا يشتدي أحدهما
 بالآخر * وتاسع وهو أن تكون صلاة الامام مغنية عن الاعادة فلا يصح اقتداؤه بمن تلزمه
 الاعادة كتيم لبرد * وعاشرو هو أن لا يكون الامام مقتديا لانه تابع فلا يكون متبوعا * وحادي
 عشر وهو أن لا يكون الامام أنقص من المأموم بالانوته أو الخنوته وقد تقدم ذلك * وثاني
 عشر وهو أن لا يكون الامام أقبيا والمأموم قارى وقد تقدم الكلام عليه جملة الشروط اثنا
 عشر شرطها بالشروط المعتمدة في الامام **(قوله بقوله)** متعلق بقوله أشار والضمير راجع للمصنف
 وغرضه أنه يشترط اجتماع الامام والمأموم بمكان ولا اجتماعهما أربعة أحوال لانها إما أن
 يكونا بمسجد وإما أن يكونا بغيره من فضاء أو بناء وإما أن يكون الامام في المسجد والمأموم
 خارجه أو بالعكس **(قوله وأي موضع الخ)** أي اسم شرط جازم مبتدأ خبره جملة فعل الشرط
 وهو صلى والرابط مقتدر تقديره فيه أي في أي موضع كقولهم السمن منوان بدرهم أي منه
 وقوله في المسجد يدل من هذا المقتدر وقوله بصلاة الامام متعلق بمحذوف أي رابطة صلته بصلاة
 الامام وهذا المحذوف حال من الضمير المستتر في صلى العائد على المأموم أو المصلي وقوله فيه
 متعلق بصلاة الامام أي في المسجد فهذا بيان للحالة الاولى وهي أن يكونا بالمسجد وقوله وهو
 عالم بصلاته أي والحال أن المأموم عالم بصلاة الامام فالجملة حالية وقوله أجزأه جواب الشرط
 وهو أي وقوله عالم يتقدم عليه أي عالم يتقدم المأموم على الامام فقد ذكر المصنف لهذه الحالة
 وهي أن يكونا بالمسجد بشرطين الاول العلم بصلاة الامام والثاني عدم التقدم عليه ويشترط أيضا
 أن يمكن الاستعراق عادة الى الامام ولو بازورار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبار لها
 فلا يضر ذلك في المسجد وان بعدت المسافة وحالت أبنية نافذة اليه ولوردت أبوابها أو عقلت
 ما لم تسم في الابتداء ولو سمرت في الاشياء فلا يضر على المعتد ومثل ذلك زوال سلم المدكة لمن يصلي
 عليها لانه كانه مبنى للصلاة فالجفعون فيه مجتمعون لاقامة الجماعة مؤدون لشعارها فان حالت
 أبنية غير نافذة ضر وان تمنع الرؤية فيضر الشـ بالوكذلك تسمير الابواب في الابتداء وزوال

بقوله (وأي موضع)

سلم الذكة كذلك لانه لا يعتد بالجامع اهما حينئذ مسجد واحد او المساجد المتلاصقة المتنافذة
 بأن كان يفتح بعضها الى بعض كما في الازهر والجوهرية كالمسجد الواحد وان انفرد كل منها امام
 وجماعة ولا يضتر كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح المسجد أو منارته
 والآخر في سردابه أو بترفيه لانه كله مبنى للصلاة كما علمت نعم يكره ارتفاعه على امامه وعكسه
 حيث أمكن وقوفهما على مستوا الحاجة كتبليغ فلا يكره (قوله صلى) أي المأموم أو المصلي
 كما تقدم تقريره (قوله في المسجد) أي الخالص ولو بالاجتهاد بأن ظهر له بقرينة أن هذا مسجد
 ومنه رجسته (قوله بصلاة الامام) متعلق بمحذوف تقديره رابطا صلاته بصلاة الامام كما علمته
 مما تقدم (قوله فيه) متعلق بصلاة الامام والضمير للمسجد كما علم مما مر (قوله وهو عالم
 بصلاته) أي والحال أن المأموم عالم بصلاة الامام أي بآبقالاته فيها يتمكن من متابعتها فيها
 فقوله أي المأموم تفسير للضمير المنفصل الواقع مبتدأ وقوله أي الامام تفسير للضمير المضاف اليه
 (قوله بمشاهدة المأموم له) أي للامام وقوله أو بمشاهدته بعض صف أي أو نحو ذلك كسماع
 صوت الامام أو صوت مبلغ ولو فاسقا وقع في قلبه صدقة فلا يشترط كونه عدلا وان أو همه كلام
 المحشى بل المدار على وقوع صدقة في قلبه وان لم يكن مصلحا ومثل ذلك هذا بمن غيره له (قوله
 أجزأه) تقدم أنه جواب الشرط وهو أي (قوله أي كفاه) تفسير لأجزأه لأن الأجزاء
 والكفاية بمعنى واحد وقوله ذلك أي ربطه صلاته بصلاته وهو عالم به وقوله في صحة الاقتداء به
 أي وان كان حصول نواب الجماعة يتوقف على كونه لا يتأخر عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع
 وكونه لا يساوى الامام وكونه لا ينفرد عن الصف والافتائه فضيلة الجماعة فنقول المحشى والمراد
 هنا صحة الاقتداء وحصول فضيلة الجماعة فيه نظرا لأن فضيلة الجماعة تتوقف على أمور آخر
 (قوله ما لم يتقدم عليه) أي ما لم يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه
 الامام يقينا فلا يضتر الشك لأن الاصل عدم المنفسد (قوله فان تقدم عليه بعقبه) أي مثلا
 لأن العبرة في القائم بعقبه وهما مؤخر قدميه وان تقدمت أصابعه ما لم يتقدم عليها وفي القاعد
 بألبه وفي المضطجع بجنبه وفي المستلق برأسه والضابط الكلى أن يتقدم بجميع ما اعتمد عليه
 المأموم على جزء مما اعتمد عليه الامام كما أشرنا اليه فلوا اعتمد على عقبه وقدم أحدهما لم يضتر
 كما لو اعتمد على المؤخرة دون المقدمة (قوله في جهته) احتراز به عما لو كانا عند الكعبة
 واستداروا حولها فانه لا يضتر كون بعضهم أقرب منه اليها في غير جهته كما لو وقف في الكعبة
 واختلفا جهة فانه لا يضتر تقدم المأموم على الامام في غير جهته بخلاف ما لو اتحدا جهة ولو
 وقف الامام فيها والمأموم خارجا جاز وللمأموم التوجه لاي جهة شاء ولو وقف بالعمس
 جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لتلا يكون متقدما عليه في جهته
 (قوله لم تعقد صلاته) أي ان كان ذلك في ابتداء الصلاة والابان كان في الانتهاء بطلت (قوله ولا
 تضر مساواته لامامه) أي في صحة الاقتداء وان كانت مكرهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيجب
 ساوى فيه كالمقارنه في شيء من أقوال الصلاة وأفعالها التي يطلب فيها عدم المقارنة كالفتحة
 في الاولتين والسلام وجميع أفعال الصلاة في ابتدائها كأن يتبدئ الركوع معه ويتبدئ
 السجود معه وهكذا بخلاف دوامها ومعلوم أن التحريم لا بد أن يتأخر فيه عن تحريم امامه

صلى في المسجد بصلاة الامام
 فيه أي المسجد وهو أي
 المأموم (عالم بصلاته) أي
 الامام بمشاهدة المأموم له
 أو بمشاهدته بعض صف
 (أجزأه) أي كفاه ذلك في
 صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم
 عليه) فان تقدم عليه بعقبه
 في جهته لم تضر مساواته
 ولا تضر مساواته لامامه

احتياطاً له (قوله ويندب تخلفه عن امامه) أى استعمالا للادب واللاتباع وقوله قليلا أى بأن يكون ثلاثة أذرع فأقل فإن زاد على ثلاثة أذرع فانتبه فضيلة الجماعة (قوله ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف) أى لانه مطلوب وقوله حتى لا يجوز فضيلة الجماعة تفريع على المنفى وهو صيرورته منفردا عن الصف لا على النفي وهو عدم صيرورته منفردا عن الصف ويؤخذ منه أن الانفراد عن الصف مفقوت لفضيلة الجماعة كما هو مفقوت لفضيلة الصف فهو مكره ومفقوت للفضيلتين أعنى فضيلة الصف وفضيلة الجماعة وقيل انه مفقوت لفضيلة الصف دون فضيلة الجماعة وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة تختزق الصفوف وقد عمت البلوى بها خصوصا في الجامع الأزهر يوم الجمعة (قوله وان صلى الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد) ومثل ما ذكر عكسه بأن المأموم في المسجد والامام خارج المسجد فلو جعل ضمير صلى عائدا على أحدهما فيكون التقدير صلى أحدهما في المسجد والاخر خارج المسجد لشميل الصورتين وسلم من سكوته عن صورة العكس فهاتان الصورتان مستويتان في الحكم (قوله حال كونه الخ) أشار الشارح الى أن قوله قريبا منه حال أى حال كون المأموم قريبا منه (قوله أى الامام) لو جعل الضمير ارجعا للمسجد كما صنعه غيره كالشيخ الخطيب لكان أولى وأحسن **و**كان يستغنى عن قوله الآتى وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد (قوله بأن لم تزد الخ) تصوير لكونه قريبا وذا كثرت الصفوف أو الاختصاص فلشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على ثلثمائة ذراع تقريبا وان صار بين الاخير وآخر المسجد فراجع لكن مع العلم بان مقالات الامام كما هو معلوم (قوله مسافة ما بينهما) أى الامام والمأموم على مقتضى أول كلامه وان كانت المسافة معتبرة في الحقيقة بين آخر المسجد والمأموم كما سبكه الشارح (قوله على ثلثمائة ذراع تقريبا) فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع وأقل لأن المسافة تقريبيه لا تحديديه (قوله وهو أى المأموم عالم بصلاته أى الامام) أى بأحد الامور المتقدمة كالزينة للامام أو لبعض صف وكسماص صوته أو صوت مبلغ (قوله ولا حائل هناك) أى بحيث يمكن الوصول الى الامام ويستمر هناك يمكن الوصول اليه من غير زورار وان عطف بخلافه فيما تقدم ويضرب هذا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الاشياء فانه لا يضر لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويضرب هنا أيضا الباب المنفوق ابتداء ودواما على المعتمد خلافا لظاهر كلام الخطيب حيث قال نعم قال البغوى في فتاويه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فانغلاق في أثناء الصلاة لم يضر انتهى فاجرى عليه ضعيف وبعضهم قال المراد بالغلق الرد فيه بعد أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحذائه والصف المتصل به وكذا من خلفه ويكون ذلك الواقف في حذائه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما لا يجوز تقدمهم على الامام بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه بالرابطة المذكورة للحائل بينه وبين الامام (قوله أى بين الامام والمأموم) تفسير لقوله هناك (قوله جازا لاقتداء) جواب ان في قوله وان صلى الخ (قوله وتعتبر المسافة المذكورة) أى الثلثمائة ذراع تقريبا وقوله من آخر المسجد أى من الطرف الذى يلي المأموم فيما اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارجه أو من الطرف الذى يلي الامام فيما اذا كان المأموم في المسجد والامام خارجه فعلى كل من الصورتين

ويندب تخلفه عن امامه
قليلا ولا يصير بهذا التخلف
منفردا عن الصف حتى
لا يجوز فضيلة الجماعة
(وان صلى) الامام في
المسجد والمأموم خارج
المسجد حال كونه قريبا
منه أى الامام بأن لم تزد
مسافة ما بينهما على ثلثمائة
ذراع تقريبا (وهو) أى
المأموم (عالم بصلاته) أى
الامام (ولا حائل هناك)
أى بين الامام والمأموم (جاز)
الاقتداء وتعتبر المسافة
المذكورة من آخر المسجد

لا يحسب المسجد من المسافة لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (قوله وان كان
الامام والمأموم في غير المسجد) هذه هي الحالة الرابعة وتحتها أربع صور لانها ما أمّا أن يكونا
في فضاء وما أمّا أن يكونا في بناء وما أمّا أن يكون الامام في فضاء والمأموم في بناء وما أمّا بالعكس كما أشار
اليه الشارح بقوله اما فضاء أو بناء فهو تعميم في غير المسجد ويصدق بالصور الأربعة المتقدمة
(قوله فالشرط أن لا يزيد ما بينهما) أي بين الامام والمأموم وكذا بين كل صنفين أو شخصين ممن
انتم بالامام خلفه أو بجانبه وقوله على ثلثمائة ذراع أي ذراع الأديم تقريبا فلا يضر زيادة
ثلاثة أذرع كما مر (قوله وأن لا يكون بينهما ما حائل) أي مما مر كالباب المردود ابتداء بخلافه
دواما كالباب المغلق مطلقا وما الباب المفتوح فيصح اقتداء الواقف بهذاته وكذا من خلفه
أو بجانبه كما مر ولا يضر في جميع ما ذكر شارع ولو كثر طرفه ولا يضر وان أحوج الى سباحة
وهي بكسر السين العموم وهو علم لا ينسى لانهم مالم يعبثوا بالعلولة (تمة) أفضل الجماعات الجماعة
في الجمعة ثم في صبحها ثم في صبح غيرها ثم في العشاء ثم في العصر وما الجماعة في الظهور والجماعة في
المغرب فهو ما سواها وتقطع الجماعة بخروج امامه من صلاته بحدوث أو غيره وللعاموم قطعها
بذية المقارعة لكنه ~~يسبوقه~~ لا العذر كركض وتطويل امام وتر كسنة مقصودة كشد أول
وما أدركه مسبوق فهو أول صلاته فيعيد في ثانية صبح القنوت وفي ثانية. غرب التشهد ولو أدرك
المسبوق الامام في ركوع محسوب للامام واطمأن بقينا قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك
الركعة ويكبر في هذه الحالة تكبيرة للتحريم وأخرى للركوع فلو كبر واحدة فان نوى بها التحريم
فقط وأتمها قبل هويته انعدت صلاته والالم تنعقد ولو أدركه في اعتداله فابعده وافقه فيه وفي
ذكره وذكرا اتقال عنه لاذكرا اتقال اليه واذا سلم امامه وقام المسبوق كبر لقيامه ان كان في
محل جالوسه والافلا وتجوز الاستنابة في الامامة ونحوها من سائر الوظائف ولو بغير اذن الواقف
ولو بدون عذر اذا استناب مثله أو خيرا منه ويستحق المستناب جميع المعلوم ويستحق السائب
ما التزمه له المستناب وان أفتى ابن عبد السلام بأنه لا يستحقه واحد منهم لان المستناب لم يباشر
والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له بخلاف ما لو باشر شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها
فلا يستحق المباشر شيئا لعدم التزام صاحب الوظيفة له عوضا ولا يستحق صاحب الوظيفة لعدم
مباشرته مع عدم تنبيهه فحيث لم يباشر صاحب الوظيفة لم يستحق المعلوم الا ان منعه الناظر
أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره حينئذ ~~(فصل)~~ أي هذا الفصل وهو معقود
لشئتين كما أشار اليه الشارح بقوله في قصر الصلاة وجمعها ولا يخفى أن جمعها شامل لجمعها
بالسفر وجمعها بالمطر كما يعلم من استقرار كلام المصنف ولذلك جعل بعضهم الفصل معقودا لثلاثة
أشياء والاصل في القصر قبل الاجماع قوله تعالى واذا ضربتم في الارض أي سافرتم فيها ومثلها
البحر فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة قال يعلى بن أمية رضي الله عنه قلت لعمر بن
الخطاب رضي الله عنه انما قال تعالى ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه
فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه
مسلم أي جواز القصر مع الامن صدقة أي زائد على ما أفادته الآية فيكون قوله تعالى ان خفتم
ليس بقيد والاصل في الجمع الاخبار الواردة فيه وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة كما

وان كان الامام والمأموم
في غير المسجد اما فضاء أو بناء
فالشرط أن لا يزيد ما بينهما
على ثلثمائة ذراع وأن
لا يكون بينهما حائل
* (فصل) في قصر
الصلاة وجمعها *

قال ابن الاثير وقيل في السنة الثانية في ربيع الثاني منها كما قاله الدولابي وقيل بعد الهجرة
 بأربعين يوماً وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك بالصرف وعدمه اسم
 مكان في طرف الشام وهي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام وما بعدها سرايا (قوله ويجوز
 الخ) وانما جواز الشارع له ذلك تخفيفاً عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالباً ولذلك ورد في
 الحديث السفر قطعة من العذاب والمراد بالعذاب كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني المشقة
 الحاصلة فيه من الركوب والمشى مع الالم الناشئ من ترك المألوف من الوطن وغيره ولذلك لما
 سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده لم كان السفر قطعة من العذاب أجاب على الفور
 بقوله لان فيه فراق الاحباب وأشعر تعب المصنف بالجواز أن الافضل الاتمام نعم ان بلغ سفره
 ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فالافضل القصر للاتباع وخروجهم من خلاف أبي
 حنيفة فإنه يوجب القصر حينئذ بخلاف الصوم فإنه أفضل من الفطر مطلقاً لأن تضرب به لما
 فيه من براءة الدماء فلو أفطر لم يفت ذمته مشغولة ولو تعارض القصر والجماعة حينئذ قدم
 القصر لوجوبه عند أبي حنيفة كما علمت وخارج يتولنا ولم يختلف في جواز قصره من اختلف في
 جواز قصره كإلحاح يسافر في البحر ومعه عبالة في سفينة ومن يديم السفر مطلقاً كالساعي فإن
 الاتمام أفضل له وخروجهم من خلاف من أوجب كالامام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه دون
 مذهب أبي حنيفة في ذلك لما وافقته الامل وهو الاتمام ثم انه أورد على التعبير بالجواز أنه
 قد يجب القصر كما لو أخر الصلاة الى أن بقي من وقتها ما لا يسعها الاقتصار فإنه يجب عليه
 حينئذ القصر لانه لو أتمها لزم اخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من ابقائها في الوقت
 وقد يجب القصر والجمع معاً كما لو أخر الظهر الى وقت العصر بنية الجمع ولم يصل حتى بقي من
 وقت العصر ما يسع أربع ركعات فإنه يجب عليه حينئذ القصر والجمع وأجيب بأن المراد بالجواز
 ما قابل الامتناع فيشمل الوجوب (قوله للمسافر) من السفر وهو قطع المسافة سمي بذلك لانه
 يسفر عن أخلاق الرجال أي يكشف عنها وقيل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران
 وابتداء السفر بمجاوزة سور صوب مقصده مختص بما يسافر منه كبلد وقريه فان لم يكن له سور
 صوب مقصده مختص به بأن لم يكن سوراً أصلاً وله سور في غير مقصده أو كان له سور غير مختص به
 كقري متفاصلة جمعها سور واحد فابتدأه بمجاوزة الخندق ان كان فان لم يكن فالتقطرة ان
 كانت فان لم تكن فالعمران وان تغلله خراب بخلاف خراب هجر بالتحويط على العامر أو زرع
 أو اندرس بأن ذهب أصول حيطانه وأما الخراب الذي ليس كذلك فلا بد من مجاوزته كما صححه
 في المجموع ولا يشترط مجاوزة بساتين ومزارع وان اتصلت بما سافر منه حتى لو كان بالساتين
 قصوراً ودور تسكن في بعض فصول السنة أو في جميعها لم يشترط مجاوزتها على الظاهر في المجموع
 خلافاً لما في الروضة وأصلها لانها ليست من البلد والقريه والقريتان المتصلتان أو القرى
 المتصلة بعضها ببعض كالقريه الواحدة وابتدأه لساكن خيام كالاعراب بمجاوزة الحلة
 ومراقفها كطرح الرماد وملعب الصبيان مع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومجاوزة
 مهبط ان كان في ربوة ومجاوزة مصعد ان كان في وهدة ان اعتدلت الثلاثة فان أفرطت سعتها
 اكتفى بمجاوزة الحلة عرفاً وينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفره من سوراً وغيره عما ذكر ثم ان كان مبدأ

(ويجوز للمسافر)

السفر المذكور من وطنه انتهى سفره مطلقا سواء نوى الإقامة به أولا كان له فيه حاجة أولا وان كان من غير وطنه سواء رجع اليه من سفره كأن أقام به أولا مع كونه غير وطنه كما هو القرض ثم ابتدأ السفر منه ثم رجع اليه من سفره أم لم يرجع اليه كأن سافر الى محل غير الذي ابتدأ سفره منه فبنتهي سفره ببلوغه السور ونحوه ان نوى قبل بلوغه وهو مستقل بما كت إقامة به أما مطلقا وأما أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج فان لم ينو قبل ذلك انتهى سفره بإقامته أى بنزوله وترك سيره ان كان له حاجة وعلم أنها لا تنقضى فى أربعة أيام صحاح فان لم يكن له حاجة أصلا انتهى سفره بإقامته أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج أو كان له حاجة وعلم أنها تنقضى فى أربعة أيام صحاح لم ينته سفره بل يقصر مع إقامته بالبلد والقربة لانها ليست قاطعة للسفر هذا كله اذا لم يتوقعها كل وقت فان توقعها كل وقت قصر عما عشرين يوما صحاحا ونهتى سفره أيضا بنية رجوعه ما كذا لوطنه مطلقا ولغير وطنه غير حاجة فلا يقصر فى ذلك الموضع فان سافر بعده فسفر جديد فان كان طويلا قصر والا فلا فان كان لغير وطنه حاجة لم ينته سفره بذلك وكنية الرجوع التردد فيه كما فى المجموع **(قوله أى المتلبس بالسفر)** أى لا العازم عليه ولم يتلبس به لان صيغة اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالفعل فالمسافر حقيقة فى المتلبس بالسفر والضارب حقيقة فى المتلبس بالضرب وهكذا وأشار الشارح بذلك الى أنه يجوز له القصر من حين تلبسه بالسفر ولا يتوقف على قطع المسافة بالفعل فالجواز من ابتدائه لامن انتهائه **(قوله قصر الصلاة)** أى المعهودة شرعا وهى المكتوبة أصالة قال للعهد الشرعى وخروج بالمكتوبة النافلة وبالأصالة المندورة وأما المعادة فله قصرها ان قصر أصلها وصلها خلف من يصلها مقصورة أو وصلها اما ما سواه صلى الاولى جماعة أو فرادى كما صرح به العلامة الرملى وغيره وقول الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وان لم أر من صرح به لا ينافى تصريح غيره به لانه انما نفي رؤيته لا التصريح به فى الواقع **(قوله الرابعة)** نسبة لرباع لانها أربع ركعات وقوله لا غيرها أى لا غير الرابعة وقوله من ثمانية وثلاثية بيان لا غيرها وعندنا قول فى المذهب أن الثلاثية يجوز قصرها وهو ضعيف غير مشهور **(قوله وجواز قصر الخ)** أشار بتقدير ذلك الى أن قول المصنف بخمس شرائط خبر لم يتد المحذوف دل عليه قوله ويجوز لانه مصدره ولكن لا حاجة له هذا لان الكلام منتظم بدونه فان قوله بخمس شرائط معلق بقوله يجوز ويجاب عن تقدير الشارح بأنه حل معنى لاحتل اعراب **(قوله بخمس شرائط)** أى على ما ذكره المصنف والافقد ترك شروطا آخر * الاول دوام الشر يقينا فى جميع مصلاته فلواتتهى سفره فيها كأن بلغت سفينته دار إقامته أو شك فى انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة فى الاولى ولشك فيه فى الثانية * والثانى قصد موضع معلوم بالجهة سواء كان معينا بالشخص أو لا ففى قصد سفره من حلتين من جهة من الجهات كالشأم سواء قصد بلدة معينة كالقدس أو لا قصر بخلاف الهام وهو من لا يدري أين يتوجه فان لم يسلك طريقا سمى راكب التعاسيف فلا قصر له وان طال سفره وكذا طالب غريم أو ابن لا يعلم موضعه يرجع متى وجد نعم ان علم أنه لا يجد مطلوبه قبل مرحلتين وقصد سفرهما جاز له القصر كما فى الروضة وأصلها وكذا لو قصد الهام سفره من حلتين لقرض صحيح كما شملته عبارة الحرزوفى تسجته هذا عما نظروا لو كان أسيرا ونوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر ولو علم بطول

أى المتلبس بالسفر قصر
الصلاة الرابعة لا غيرها
من ثمانية وثلاثية وجواز
قصر الصلاة الرابعة
(بخمس شرائط)

السفر ما لم يبلغ مرحلتيه والاقصر ومثل ذلك يأتي في الزوجة النارية أنهم متى تخلصت من
 زوجها رجعت والعبد الناري أنه متى عتق رجع فلا يقصران قبل مرحلتين ويقصران
 بعدهما ولو تبعت الزوجة زوجها والعبد سيده أو الجندی وهو المقاتل للكفار ونسبة للجند
 وهم المقاتلون الأمير في السفر ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا قصر له قبل بلوغه مرحلتين
 فإن بلغهما قصر كما مر في الأسير فلو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه لم يقصر
 لأن نيته كالعدم نعم الجندی غير المنيب في الديوان له القصر لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره
 بخلاف المنيب في الديوان لأنه مقهور وتحت يد الأمير كبقية الجيش * والثالث التهرز عما ينافي
 نية القصر في دوام الصلاة كنية الاتمام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك في نية القصر وان
 تذكر في الحال أنه نواه فلو نوى الاتمام بعد نية القصر أو تردد في أنه يقصر أو يتم بعد نية القصر
 مع الاحرام أو شك في نية القصر فلا قصر في جميع ذلك * والرابع أن يكون سفره لغرض صحيح
 كزيارة وتجارة و حج لا مجرد التنزه ورؤية البلاد فإنه ليس من الغرض الصحيح لاصل السفر
 بخلاف ما لو كان لمقصده طريقتان طويل وقصير وسلك الطويل لغرض التنزه فإنه يكون غرضاً
 صحيحاً للعدول عن القصير إلى الطويل فيقتصر حينئذ وكذلك لو سلك الطويل لغرض ديني كزيارة
 وصلة رحمه أو دينوي كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه لمجرد القصر أو لم يقصد شيئاً كما في
 المجموع لأنه طوّل على نفسه الطريق من غير غرض معتد به * والخامس العلم بجواز القصر ولو
 رأى الناس يقصرون فقصر معهم جاهلاً نصح صلاته كما في الروضة وأصلها (قوله الأول) كان
 الأول أن يقول الأول لأن الشرائط جمع شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤشّة كما هو ظاهر
 ولذلك حذف المصنف التام من العدد ويوجب بأن لشارح راعى المعنى فإن الشرائط بمعنى
 الامور المشروطة وهي مذكرة فلذلك قال الأول (قوله أن يكون سفره الخ) أي كون سفره الخ
 فإن وما بعده هي تأويل مصدر (قوله أي الشخص) كان مقتضى سياق كلام المصنف أن
 يقول أي المسافر فيكون الضمير راجعاً للمسافر لثبته في كلامه ولكن عدل لشارح عنه
 وان كان مقتضى السياق لما يلزم عليه من التهاوت والركه في العبارة لأن تقديرها عليه أن
 يكون سفر المسافر كما أفاده المبدئي فهذا هو الذي يظهر في نكته العدول بخلاف ما نقله المحشي
 عن القليوبي من أن نكته العدول اعتبار الجواز من ابتدائه فإن هذه النكته لا تظهر هنا وقد
 تقدم التنبيه عليه في قوله ويجوز للمسافر أي المتلبس بالسفر قدبر (قوله في غير معصية) أي
 بسبب غير معصية فكلمة في سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي
 بسببها فالشرط أن يكون السفر بسبب غير المعصية وان عصى فيه كما لو سافر لتجارة أو زيارة
 وعصى فيه بزنا أو شرب خمر مثلاً ويسمى حينئذ عاصياً في السفر فيجوز له القدر وغيره من
 الرخص لأن المعصية في السفر لا تمنع الترخص وأما قوله لم الرخص لا تنطبق بالمعاصي فمعناه
 لا تعلق بها بحيث يكون سبباً لمعصية ولو كان المسافر كافراً ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وان
 كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصياً بالكفر (قوله هو)
 أي غير المعصية أو السفر في غير المعصية يدل للأول قوله كقضاء دين وقوله كصلة رحمه ويدل
 للثاني قوله أو سفر حج وقوله كسفر التجارة ويمكن التقدير في الأولين بأن يقال كسفر قضاء

الأول (أن يكون سفره)
 أي الشخص (في غير
 معصية) هو

دين وكسفر صلة رحم وقوله شامل للواجب الخ أى وشامل أيضا للمكروه كالسفر للتجارة
 فى أكفان الموتى وسفر الشخص وحده أو مع آخر فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
 المسافر شيطان والمسافران شيطانان والثلاثة ركب ومحل الكراهة ما لم يأمن بالله
 تعالى والافلا كراهة ويمكن أن الشارح أدخل المكروه فى المباح لكونه أراد به
 الجائز أعم من أن يكون مستوى الطرفين وهما الفعل والترك أو لا فيشمل المكروه
(قوله كقضاء دين) أى كسفر قضاء دين فهو على تقدير مضاف على ما مر ويدل لذلك قوله
 أو سفر حج كما فى بعض النسخ **(قوله وللمندوب)** أى وشامل للمندوب وقوله كصلة الرحم أى
 كسفر صلة الرحم على ما مر أيضا ومعنى صلة الرحم الاحسان الى الاقارب بما يمكن فالكلام
 على تقدير مضاف أى صلة ذوى الرحم بمعنى القرابة ويحتمل أن يراد بالرحم الاقارب مجازا
 فلا حاجة الى تقدير المضاف **(قوله وللمباح)** أى وشامل للمباح ويحتمل أن الشارح أدخل
 فيه المكروه كما مر **(قوله أما سفر المعصية الخ)** مقابل لقول المصنف أن يكون سفره فى غير
 معصية ولا فرق فى سفر المعصية بين أن يكون أنشاء معصية من أوله ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر
 وأن يكون قلبه معصية بعد أن أنشاء طاعة ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر فى السفر فلا يترخص
 كل منهما فان تاب الأول وهو العاصى بالسفر فأول سفره محل توبته فان كان الباقي طويلا
 فى الرخصة التى يشترط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصر فى الرخصة التى لا يشترط فيها
 ذلك كأكل الميتة لا يشترط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصر فى الرخصة التى لا يشترط فيها طول
 السفر لم يترخص وأما الثانى وهو العاصى بالسفر فى السفر فان تاب ترخص مطلقا وان كان الباقي
 قصيرا خلافا لظاهر كلام الشيخ الخطيب اعتبارا بأوله وآخره وألحق بسفر المعصية سفر من أتعب
 نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعى وان كان سفره لطاعة ذكره فى الروضة كأصلها
 وأما العاصى فى السفر فلا يتنع عليه الترخص كما مر والحاصل أن العاصى ثلاثة أقسام الأول
 العاصى بالسفر وهو الذى أنشاء معصية والثانى العاصى بالسفر فى السفر وهو الذى قلبه معصية
 بعد أن أنشاء طاعة والثالث العاصى فى السفر وهو الذى يسافر طاعة لكن عصى فيه بشئ من
 المعاصى كما هو ظاهر **(قوله كالسفر لقطع الطريق)** أى وكسفر أبى وناشرة وفتح لم يستأذن
 أصله حيث وجب استدانه بأن سافر للجهاد ومن عليه دين حال يقدر على وفائه بغير إذن
 مستحقه ولم ينب من يؤذيه عنه **(قوله فلا يترخص فيه)** أى فى سفر المعصية وهذا جواب
 أما فى قوله أما سفر المعصية وكان مقتضى المقابلة أن يقول فلا يجوز له التخصر لكن الشارح
 أراد زيادة الفائدة فلذلك قال فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع لكن نقول له حيث أردت زيادة
 الفائدة كان الأولى أن تقتصر على قولك فلا يترخص أبغيد أنه لا يترخص لا بقصر ولا جمع
 ولا غيرهما من سائر الرخص سواء كانت تختص بالطويل وهى أربع القصر والجمع والفطر
 فى رمضان والمسخ على الخفين ثلاثة أيام أو لا تختص بالطويل بل تجوز فى القصير أيضا وهى أربع
 أيضا ترك الجمعة اذا سافر قبل فجر يومها أو كل الميتة للمضطر وليس محتصا بالسفر لكن لما كان
 لا يوجد غالبا الا فى السفر عدوه من رخص السفر وترك استقبال القبلة فى النفل والتميم مع
 اسقاط الفرض به ولا يختص هذا بالسفر أيضا لكن لما كان السفر يغلب فيه فقد الماء بخلاف

شامل للواجب قضاء دين
 والمندوب كصلة الرحم
 والمباح كسفر تجارة
 أما سفر المعصية كالسفر
 لقطع الطريق فلا يترخص
 فيه

الحضر فإن الغالب فيه وجود الماء بحسب الشأن فيه ما عده ومن رخص السفر وزيد على ذلك
 صوراً أخرى **(قوله بقصر ولا جمع)** أى ولا غيره ما كما علمته مما مرّ أنفاً **(قوله والثاني)**
 التذ كبر باعتبار ما مرّ من تأويل الشرائط بالأمور المشروطة فلذلك قال الثاني ولم يقل الثانية
(قوله أن تكون مسافته الخ) ولو قطع هذه المسافة في لحظة لكونه من أهل الخطوة سواء
 قطعها في بر أو بحر لا يقال إذا قطع المسافة في لحظة لا يتأتى القصر لا فامته بعد ذلك لأننا نقول
 لا يلزم من قطعه المسافة الإقامة القاطعة للسفر لا احتمال أن يقيم في المقصد إقامة غير قاطعة
 للسفر فيتأتى القصر حينئذ **(قوله أى السفر)** يعنى السفر المتقدم وهو السفر في غير معصية
(قوله ستة عشر فرسخاً) وهى أربعة برد إذ كل بر يد أربعة فراسخ فيكون مجموع الستة
 عشر فرسخاً أربعة برد فقد كان ابن عمرو وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد ومثله
 إنما يفعل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل أن المسافة بالبر يد أربعة برد وبالفراسخ
 ستة عشر فرسخاً وبالأميل الهاشمية ثمانية وأربعون ميلاً لأن الفرسخ ثلاثة أميال كما سيذكره
 الشارح وبالخطوات مائة واثنتان وتسعون ألف خطوة لأن الميل أربعة آلاف خطوة كما
 سيذكره الشارح وبالأقدام خمس مائة ألف وستة وسبعون ألف قدم لأن الخطوة ثلاثة أقدام
 كما سيذكره الشارح وبالأذرع مائة ألف وثمانية وثمانون ألف ذراع لأن كل قدمين ذراع
 وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألف اصبع لأن الذراع أربع
 وعشرون اصبعاً معترضة وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنتان
 وسبعون ألف شعيرة لأن كل اصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وبالشعيرات مائة
 ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنتان وثلاثون ألف شعيرة لأن كل شعيرة
 ست شعيرات من شعر البرذون أى البغل وإنما بالغوا في ضبط مسافة القصر حتى بالأصابع
 والشعيرات والشعيرات لأن القصر على خلاف الأصل فاحتيط له جداً ولذلك كانت المسافة
 هنا تحديدية بخلاف المسافة بين الامام والمأموم فانها تقرىبة كما مرّ ولا ينافى تحديد مسافة
 القصر بذلك جعلهم لها مخرجين وهما سير يومين معتدلين أو ليّتين معتدلتين أو يوم وليلة
 وإن لم يعتدلا بسير الاثقال وهى الأبل المحملة مع اعتبار النزول المعتدل لكل والشرب والصلاة
 والاستراحة لأن ذلك يزيد عليها وضبطت مسافة القصر من مصر القاهرة الى محلة روح أو المحلة
 الكبرى لا الى طنطا التي فيها السيد البدوي رضى الله عنه ولا الى محلة مرحوم التي فيها
 الجوهري رضى الله عنه لأن هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر في سفر البر بخلاف سفر البحر
 فليس لمن سافر في البر زيارة سيدي أحمد البدوي القصر والجمع وإن قصد زيارة الجوهري
 وإن كان بعض العلماء مجوز ذلك وفعلة فإن النفس لا تميل اليه ولن سافر في البحر زيارة من ذكر
 القصر والجمع لأن المسافة في البحر تبلغ مسافة قصر كذا نقلوه عن تقرير الاستاذ الحفناوى
(قوله تحديداً) أى حال كون الستة عشر فرسخاً محدّدة فيضمّر النقص ولو شيئاً يسيراً ولا تضر
 الزيادة وقوله فى الأصح أى على القول الأصح ومقابله القول بأنّه تقريبات لا تحديد والمعتد الاقل
 لما علمت أن القصر على خلاف الأصل فيحتاج له جداً ولذلك بالغوا في تقديره بما مرّ لكن
 لا يشترط يقين التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد خلافاً لما يوهمه تعبير المحشى كغيره بتحقيق تقدير

بقصر ولا جمع (و) الثاني
 (أن تكون مسافته أى
 السفر) ستة عشر فرسخاً
 تحديداً فى الأصح

المسافة وان أمكن أن يقال المراد بالتحقق ما يشمل الظن المذكور **(قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها)** أي فلا بد من كونها اذهابا فقط لا ذهابا وإيابا حتى لو قصد محلا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع لم يقصر لذهابا ولا إيابا وان حصل له مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسمى سفرا طويلا مع كون المقلب في الرخص الاتباع وان كان قد دخلها القياس كقياس ما في معنى الحجر عليه في الاستنجاء **(قوله والفرسخ ثلاثة أميال)** فتضرب الثلاثة أميال في ستة عشر فرسخا بثمانية وأربعين ميلا وذلك قال الشارح وحينئذ فجمعوا الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا أي وحينئذ كان الفرسخ ثلاثة أميال فجمعوا الفراسخ الستة عشر ثمانية وأربعون ميلا لأن ذلك هو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر **(قوله والميل أربعة آلاف خطوة)** بضم الخاء لأن الخطوة بالضم ما بين القدمين وهو المراد هنا بالفتح نقل القدم والمراد أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير لا بخطوة الآدمي **(قوله والخطوة ثلاثة أقدام)** أي يقدم الآدمي على الصواب خلافا لما نقل عن امرأة الزمان لابن الجوزي حيث قال بتقديم البعير لأن البعير لا يقدم له وانما خلف لأن ذلك من نحو الفرس يسمى حافرا ومن نحو البقر ظلفا ومن نحو الجمل خفا ومن نحو الآدمي قدما فهو المراد كما هو المتبادر من كلامهم **(قوله والمراد بالأميال الهاشمية)** أي المنسوبة لبني هاشم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم كما قد يتوهم واحتراز الشارح بذلك عن الأموية بضم الهمزة المنسوبة لبني أمية لتقديرهم لها في زمن خلافتهم فإن المسافة بها أربعون ميلا فقط إذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية **(قوله والثالث)** قد تقدم وجه تذكيره فتنبيه **(قوله أن يكون القاصر مؤذيا للصلاة)** أي فاعلا لها في وقت أدائها وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل بين فائتة الحضر وفائتة السفر كما أشار إليه الشارح أما فائتة الحضر فلا تقضى الاثامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر لان الزمة تامة فلا يبرأ منها الا بتمامها وأما فائتة السفر فتقضى في السفر مقصورة وان كان غير السفر الذي فانت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين سفر قصر والافتقار تامة كما لو قضاها في الحضر ولو شك في أنها فائتة سفر أو حضر قضاها تامة احتياطا ولأن الأصل الاتمام ولو سافر والباقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر لانه أن شرع فيها حينئذ كانت مؤذاة سفر وان لم يشرع فيها حينئذ كانت فائتة سفر بخلاف ما لو سافر والباقي من الوقت ما لا يسع ركعة فيمنع عليه القصر لانها حينئذ فائتة حضر **(قوله الرابعة)** أشار بذلك إلى أن المراد الصلاة المعهودة في قوله ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرابعة **(قوله أما الفائتة حضر الخ)** هذا مفهوم الشرط لكن أشار الشارح إلى أن في المفهوم تفصيلا والمراد فائتة الحضر يقينا أو شكالماعلت من أنه لو شك في كونها فائتة سفر أو حضر قضاها تامة **(قوله فلا تقضى فيه مقصورة)** أي بل تقضى تامة وقوله فيه ليس بقيد فلا تقضى الاثامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر لان الزمة ذمته تامة **(قوله والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة)** أي ولو كان السفر الذي قضاها فيه غير السفر الذي فائت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين سفر قصر والمراد تقضى فيه مقصورة ان أراد القصر ولا فيجوز قضاؤها تامة وقوله فيه قيد ولذلك أخذ محترزه بقوله لا في الحضر **(قوله والرابع)** فيه ما تقدم من جهة التذكير فلا تغفل **(قوله أن ينوي)**

ولا تحسب مدة الرجوع
منها والفرسخ ثلاثة أميال
وحيثئذ فجمعوا الفراسخ
ثمانية وأربعون ميلا والميل
أربعة آلاف خطوة والخطوة
ثلاثة أقدام والمراد
بالأميال الهاشمية **(والتالث)**
(أن يكون) القاصر
(مؤذيا للصلاة الرابعة)
أما الفائتة حضر فلا تقضى
فيه مقصورة والفائتة
في السفر تقضى فيه مقصورة
لا في الحضر **(والرابع)**
(أن ينوي)

عله لتأويله بما ذكره بخلاف ما لويقي كلام المتن على ظاهره فانه لا يشعل المسافر المتمم فيكون فيه
 قصور **(قوله ويجوز الخ)** شروع في الشق الثاني من الترجمة وهو الجمع وأشعر تعبيره بالجواز
 بان ترك الجمع أفضل مراعاة للخلاف فيه ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته لكن
 يستثنى من ذلك الحاج بعرفة أو مزدلفة ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حدته الدائم
 أو كشف العورة واذا لم يجمع صلى فرادى أو لم يحل عماد كرفان الجمع لهم أفضل وتقدم أنه قد
 يجب الجمع مع القصر وذلك كأن أخر الظهر ليجمعهما مع العصر جمع تأخير وقد ضاق وقت
 العصر عن الاتيان بهما تامين فيجب عليه حينئذ القصر والجمع كما مر **(قوله سفر أطويلا**
مباحا) لوقال بدل ذلك سفر قصر كما عبر به الشيخ الخطيب لكان أخصر وهو ظاهر وأحسن لان
 كلامه لا يشمل الواجب والمندوب والمكروه وقد يجاب بأن مراده بالمباح غير المعصية كما أشار
 اليه المحشى **(قوله أن يجمع بين صلاتي الخ)** أي بضم إحدى الصلاتين للأخرى في وقت
 واحدة منهم ما سواه كاتان تامين أو مقصورتين أو أحدهما تامة والأخرى مقصورة **(قوله**
الظهر والعصر) ومثل الظهر الجمعة في جمع التقديم فقط بشرط أن تغنى عن الظهر بأن لم تعدد
 في البلد زيادة على قدر الحاجة فان لم تغن عن الظهر بأن تعددت في البلد زيادة على قدر الحاجة
 فلا يصح جمع التقديم معها لان شرطه كما سيأتى صحة الاولى بقينا وظنا وأما جمع التأخير
 في الجمعة فلا يصح لان شرطها أن تكون في وقت الظهر **(قوله تقديم وتأخير)** أي جمع
 تقديم أو جمع تأخير فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لكنه على تقدير مضاف والواو بمعنى
 أو كما أشرنا اليه وهل الافضل جمع التقديم أو التأخير في ذلك تفصيل وهو أنه ان كان نازلا
 في وقت الاولى سائر في وقت الثانية فالأفضل جمع التقديم وان كان سائرا في وقت الاولى نازلا
 في وقت الثانية أو سائرا فيهما أو نازلا فيهما فالأفضل جمع التأخير لان الاولى تصح في وقت الثانية
 ولو من غير عذر بخلاف العكس وهذا هو المعتقد عند العلامة الرملي كما في شرحه وخالفه
 العلامة ابن حجر فيما اذا كان سائرا فيهما أو نازلا فيهما فقال جمع التقديم فيهما أفضل كالأولى
 لما فيه من تعجيل براءة الذمة لانه ربما اخترته المنية فالخالف ان جمع التقديم أفضل في صورة
 وجمع التأخير أفضل في ثلاث صور عند الرملي وجمع التأخير أفضل في صورة وجمع التقديم
 أفضل في ثلاث صور عند ابن حجر **(قوله وهو)** أي التقديم أو التأخير وقوله معنى قوله أي
 المصنف واذا كان هذا معنى قول المصنف المذكور فكان الاولى أن يؤخر عنه ليكون
 تفسيره كما صنع الشيخ الخطيب **(قوله في وقت أيهما شاء)** أي فان شاء جمعهما في وقت
 الظهر فيكون تقديم أو ان شاء جمعهما في وقت العصر فيكون تأخير **(قوله وأن يجمع بين**
صلاتي المغرب والعشاء الخ) عطف على قوله أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر بالنظر لكلام
 الشارح وأما بالنظر لكلام المصنف فلا يخفى أن قوله والمغرب والعشاء عطف على قوله الظهر
 والعصر وتقدير الشارح لما قدره إشارة الى ذلك فلا مخالفة **(قوله تقديم وتأخير)** أي جمع
 تقديم أو جمع تأخير كما مر وفيه ما تقدم في فضلية جمع التقديم أو التأخير من التفصيل
 والخلاف **(قوله وهو معنى قوله)** فيه ما تقدم في نظيره وهكذا قوله في وقت أيهما شاء **(قوله**
وشروط جمع التقديم ثلاثة) ويراد عليه دوام السفر الى عقد الثانية بأن يحرم بها ولو أقام

(ويجوز للمسافر) سفره
 أطويلا مباحا أن يجمع
 بين صلاتي الظهر
 والعصر تقديم وتأخير
 وهو معنى قوله (في وقت
 أيهما شاء) أن يجمع
 (بين) صلاتي المغرب
 والعشاء تقديم وتأخير
 وهو معنى قوله (في وقت
 أيهما شاء) وشروط جمع
 التقديم ثلاثة

في أثنائها فلا يشترط دوامه الى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا يجمع لزوال سببه وهو السفر
 ويزاد أيضاً أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتد خلافه فيجوز جمع
 التقديم وان دخل وقت الثانية قبل فراغها وان لم يدرك منها في وقت الاولى لا يجمع ركعة لأن
 لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون أداء قطعاً كما قاله الروياني وغيره ويزاد أيضاً صحة
 الاولى يقيناً وظناً ولو لمع لزوم الاعادة فيجمع فاقد الطهورين والمقيم ولو لمع يغلب فيه وجود
 الماء على المعتد لوجود الشرط كما قاله الرمي وابن حجر خلافاً للزركشي وان اعتمد ابن قاسم
 في بعض كتاباته واستقر به الشبر الملسى ولا يجمع المتخيرة جمع تقديم لا تنفاه صحة الاولى يقيناً
 أو ظناً فيها اذ يحتمل أنها واقعة في الحيض وكذلك من صلى الجمعة مع كونها لا تغني عن الظهر
 فلا يجمع معها العصر جمع تقديم كما مر **(قوله الاول)** أي الشرط الاول **(قوله أن يبدأ بالخ)**
 وهذا هو الترتيب ولو عبر به لكان أخصر لكنه راعى الاوضح وانما اشترط الترتيب لأن الاولى
 هي المتبوعة والثانية تابعة لها فقد تمت الاولى على الثانية لتحقيق التبعية بخلاف ما لو عكس
(قوله فلو عكس الخ) تفريع على مفهوم الشرط **(قوله كأن يبدأ بالعصر الخ)** أي وكأن يبدأ
 بالعشاء قبل المغرب كما أشار اليه بالكاف وقوله مثلاً وكيد للكاف والافلا حاجة اليه **(قوله**
لم يصح) أي العصر والمراد لم يصح فرضاً ولا نفلاً ان كان عامداً عالماً فان كان ناسياً أو جاهلاً
 وقعت نفلاً مطلقاً ان لم يكن عليه فائتة من نوعها والا وقعت عنها **(قوله ويعيدها)** أي العصر
 وأنت الضمير باعتبار كونها صلاة وهكذا يقال في قوله يعيدها أي الظهر والمراد بعد ما فوراً
 وقوله ان أراد الجمع أي جمع التقديم فان لم يرد الجمع أخر العصر الى وقتها ولا يجمع **(قوله والثاني)**
 أي الشرط الثاني **(قوله نية الجمع)** أي لتمييز التقديم المشروع عن غيره وهو التقديم سهواً
 أو عبثاً **(قوله أول الصلاة الاولى)** انما عبر بالاول مع أنها تجوز في الاثناء كما سيذكر لكونه
 مجمعا عليه ولذلك قال فيما يأتي على الاظهر ولانه محلها الفاضل فالاولى أن تكون أول الاولى
 وان جازت في أثنائها ولو لمع التحلل منها وعبرة الشخ الخطيب في أولى ولو لمع تحللها منها **(قوله**
بأن تقتن الخ) تصور لوقوعها أول الصلاة الاولى وقوله بتقترمها أي الاولى **(قوله فلا يكفي**
تقديمها الخ) تفريع على مفهوم الشرط مع ملاحظة أن الاول محلها الفاضل فقط والاف تجوز
 في أثنائها ولو لمع السلام منها ولذلك قال في التفريع ولا تأخيرها عن السلام من الاولى
(قوله وتجوز في أثنائها) أي في أثنائها الاولى والمراد بالانشاء ما يشمل السلام فيكفي مقارنته له
 وشمل ذلك ما لو كان أول الاولى قبل السفر كأن شرع في الاولى وهو في السفينة فسارت ثم
 نوى الجمع ولو لمع السلام منها فبصح الجمع لوجود السفر وقت النية كما قاله في المجموع نقلاً عن
 المتولى وأقره وهو المعتد ولو نوى ترك الجمع بعد السلام من الاولى وأوانت بعده وأسلم فوراً
 أو جن وأفاق كذلك أو تردد في أنه نوى الجمع في الاولى وتذكر قبل طول الفصل أنه نواه فالمتجه
 أنه ان أراد الجمع ثانياً جاز له في الصور كلها بالقياس المذكور كما في شرح الرمي خلافاً لابن حجر
(قوله على الاظهر) ومقابله يقول لا تجوز في الاثناء بل لا بد أن تكون مع التحريم وهناك قول
 بأنها تكفي في الاثناء ولا تكفي مع التحلل وهناك قول آخر بأنها تكفي بعد التحلل من الاولى
 وقبل التحريم بالثانية وقوام في شرح المذهب وفيه فسخة **(قوله والثالث)** أي الشرط الثالث

الاول أن يبدأ بالظهر قبل
 العصر والمغرب قبل العشاء
 فلو عكس كأن يبدأ بالعصر
 قبل الظهر مثلاً لم يصح
 ويعيدها بعد ما ان أراد
 الجمع والثاني نية الجمع
 أول الصلاة الاولى بأن تقتن
 نية الجمع بتقترمها فلا يكفي
 تقديمها على التحريم ولا
 تأخيرها عن السلام من
 الاولى وتجوز في أثنائها
 على الاظهر * والثالث

(قوله الموالاة بين الاولى والثانية) فلو تذكر بعدهما ترك ركن من الاولى أعادهما وجوبا لبطلان الاولى بترك الركن منهما مع تعدد التدارك بطول الفصل وبطلان الثانية لفقد الترتيب وله جمعهما بتقديم وتأخيراً ان أراد له وجود المرخص أو من الثانية ولم يطل الفصل بين سلامه منها وتذكره تداركه وصحت الصلاتان وإن طال الفصل بطلت الثانية وأعادها في وقتها الاصل لا امتناع الجمع بفقد الولاء بتخلل الباطلة ولو لم يعلم أن الترك من الاولى أو من الثانية أعادهما وجوباً بالجمع تقديم بأن يصلى كل واحدة في وقتها ويجمعهما مع تأخيراً أما وجوب أعادهما فلا حتم أن الترك من الاولى فتكونان باطلتين وأما امتناع جمع التقديم فلا حتم أن الترك من الثانية فتكون الاولى صحيحة والثانية باطلة فيطول الفصل بالثانية الباطلة والاولى المعادة بين الاولى الصحيحة والثانية المعادة فتدبر (قوله بأن لا يطول الفصل الخ) تصوير للموالاة ونضرت الصلاة بينهما مطلقاً ولوراسة فلا تصلى النافلة بينهما بل بعدهما ومثل النافلة صلاة الجنائزة ولو بأقل مجزئ قال المبداني وانظر هل مثلها سجدة التلاوة والشكر اه والظاهر أنه ليس كذلك حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم سم انه لو صلى ركعتين وخففهما عن القدر المعتاد لم يضطر (قوله فان طال) أى الفصل وقوله عرفاً أى في العرف وضبطوه بما يسع ركعتين بأخف ممكن على الوجه المعتاد ولو شك في طوله ضر لان الجمع رخصة فلا يصار اليه الا بيقين وقوله وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها المعتاد أى لفقد شرط الجمع وهو الموالاة (قوله ولا يضطر في الموالاة الخ) أى لا ينافيها ذلك وهذا علم من قوله بأن لا يطول الفصل بينهما لكنه أراد الايضاح (قوله فصل يسير عرفاً) أى ولو لغير مصلحة الصلاة وضبطوه بما ينقص عما يسع ركعتين بأخف ممكن على الوجه المعتاد فلا يضطر الفصل بوضوء ولو تجددت اوتيم وطلب خفيف وان لم يحتج اليه وزمن أذان وان لم يكن مطلوباً وزمن اقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بجمع موع ذلك لم يضطر حيث لم يطل الفصل (قوله وأما جمع التأخير الخ) متبادل لقوله وشروط جمع التقديم ثلاثة (قوله فيجب فيه أن يكون الخ) ويجب فيه أيضاً دوام السفر الى فراغ الصلاتين معاً سواء رتب أو لم يرب فلو أقام قبله صارت التابعة قضاء لا اثم فيه لانها تابعة لصاحبة الوقت في الاداء العذر وقد زال وخالف في المجموع في صورة الترتيب فقال اذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الاولى أداءه بخلاف اه وما يحسنه مخالف لاطلاقهم وخالف السبكي وتبعه الاسنوي في صورة عدم الترتيب حيث قال وتعليقهم منطبق على تقديم الاولى فلو عكس وأقام في أثناء التابعة فقد وجد العذر في جميع المنبوعة وأول التابعة وقياس ما مر في جمع التقديم من الاكتفاء بدوام السفر الى عقد الثانية الاكتفاء بذلك هنا أيضاً فتكون التابعة أداء كما أفهمه التعليق وأجرى الطائوسى الكلام على اطلاقه حتى أقام قبل تمامهما صارت التابعة قضاء سواء رتب أو لا قال وانما اكنى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكن به في جمع التأخير لان وقت الاولى ليس وقتاً للثانية الا في السفر فتصرف للسفر بأدنى صارف وأيضاً لو لم نكتف بذلك لبطلت لانها لا تصح حينئذ الا لعذر السفر فاكنى بدوامه الى عقد الثانية مراعاة لعدم البطلان وأما وقت الثانية فتصح فيه الاولى بعذر السفر وغيره فلا تصرف الى السفر الا اذا وجد السفر

الموالاة بين الاولى والثانية
بأن لا يطول الفصل بينهما
فان طال عرفاً ولو بعذر
كدوم وجب تأخير الصلاة
الثانية الى وقتها ولا يضطر
في الموالاة بينهما فصل يسير
عرفاً وأما جمع التأخير
ففيجب فيه

ففيهما اه بتوضيح وكلام الطائوسى هو المعتمد (قوله أن يكون نية الجمع) أى ليعتبر عن التأخير
نعديا (قوله وتكون النية هذه) أى نية جمع التأخير وقوله فى وقت الاولى أى لاقبله خلافا
لاحتمال فيه عن والد الرويانى بالاكتمال ما قبله قياسا على نية الصوم ورد بأن نية الصوم
خارجة عن القياس فلا يقاس عليها كفى التحفة (قوله ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت
الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء) أى إذا حقيقيا بأن يبقى ما يسعها ثمانية ان لم يرد القصر
ومقصورة ان أراد له الأداء مجازيا بأن يبقى ما يسع ركعة فقط وان اكتفى شيخ الاسلام بذلك
فى صحة الجمع لكن مع العصيان بالتأخير الى هذا الوقت ولذلك قال وظاهر أنه لو أخر النية الى
وقت لا يسعها عصي وان وقعت أداء فلا يلزم من صحة الجمع عدم العصيان على طريقته وهى
مرجوحة لان ادراك الزمن ليس كادراك الفعل والالزام أنه لو أحرمتها والباقي من الوقت
ما يسع ركعة فأكثر ولم يقع منها ركعة فيه بالفعل كانت أداء وليس كذلك فالراجح أنه لا بد أن
يكون الباقي يسعها ثمانية أو مقصورة كما علمت (قوله ولا يجب فى جمع التأخير الخ) لكن يست
فيه الترتيب والمواالة وانما لم يجب ما ذكر لان الوقت صالح للاولى ولومن غير تبعية بخلافه فى
جمع التقديم فلا يصلح الوقت الثانية الا على وجه التبعية (قوله ولا نية جمع) أى فى الصلاة
الاولى وأما نية الجمع فى وقت الاولى فهو شرط كما هو ظاهر (قوله على الصحيح فى الثلاثة) أى
التي هى الترتيب والمواالة ونية الجمع فى الصلاة الاولى (قوله ويجوز الخ) شروع فى جواز الجمع
بالمطر بعد أن تم الكلام على جواز الجمع بالسفر (قوله للحاضر) ليس بقيد فيجوز الجمع بالمطر
للمسافر أيضا وهل يجب عليه عند نية الجمع تعيين سببه أو يكفي مطلق نية الجمع قال الشورى
ولعل الاقل أقرب اه قلت بل الظاهر الثانى (قوله أى المقيم) دفع به أن يراد بالحاضر
ساكن الحاضرة والمستوطن بل المراد به المقيم مطلقا (قوله فى وقت المطر) ومثله الثلج
والبردان ذابا حال نزولهما أو كانت قطعهما بكارا ومثله الشنان أيضا وهو بفتح الشين وتشديد
الفاء وبنون بعد الالف ريج باردة فيها مطر خفيف وخرج بذلك الوحل وغيره من الاعذار
المنجية لترك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع بها واختار فى الروضة جوازها بالمرض وجرى عليه
ابن المقرئ قال فى المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعى اه وهذا هو اللائق بحاسن
الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج فيجوز تقليد ذلك ويسن أن يراعى
الارفق بنفسه فمن يحتم فى وقت الثانية بتقديمها بشرائط جمع التقديم أو فى وقت الاولى يؤخرها
بشرائط جمع التأخير (قوله أن يجمع بينهما) لما فى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم
من غير خوف ولا سفر قال الشافعى كما لك أرى ذلك فى المطر (قوله أى الظهر والعصر)
وكذا الجمعة مع العصر خلافا للرويانى كفى شرح الخطيب (قوله والمغرب والعشاء) فى نسخة
أو المغرب والعشاء أو بدل الواو (قوله لافى وقت الثانية) فلا يجوز أن يجمع بالمطر جمع تأخير
لان استدامة المطر ليست مفقوضة للشخص الجامع فلا اختيار له فيها فلو أخر الصلاة الاولى الى
وقت الثانية فقد ينقطع المطر فيؤدى الى اخراج الاولى عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر
(قوله بل فى وقت الاولى من) اضرب عن قوله لافى وقت الثانية وهو اتقلى لا باطل لانه

أن يكون نية الجمع وتكون
النية هذه فى وقت الاولى
ويجوز تأخيرها الى أن
يبقى من وقت الاولى زمن
لو ابتدئت فيه كانت أداء
ولا يجب فى جمع التأخير
ترتيب ولا المواالة ولا نية جمع
على الصحيح فى الثلاثة
(ويجوز للحاضر) أى المقيم
(فى) وقت (المطر) أن يجمع
بينهما أى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء لافى وقت
الثانية بل فى وقت الاولى
منهما

لم يسل ما قبله وبالجمله فلا يجوز الجمع بالمطر الا تفديما فقط (قوله ان بل المطر أعلى الثوب
 وأسفل النعل) الواو بمعنى أو كما قاله الشبرايمسئ فالشرط أحدهما وعلم من ذلك أنه لا يشترط
 أن يكون المطر قويا بل يكفي ولو ضعيفا بحيث يبل أعلى الثوب وأسفل النعل (قوله ووجدت
 الشروط السابقة في جمع التقديم) وهي أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء ونية
 الجمع في الاولى والموا لا بين الاولى والثانية فهذه هي السابقة في كلام الشارح (قوله ويشترط
 أيضا) أي كما شرطت الشروط السابقة (قوله وجود المطر في أول الصلاتين) أي يقينا وظنا
 لا شك وهذا الشرط بدل قولهم فيما تقدم ودوام السفر إلى عقد الثانية (قوله ولا يكفي وجوده
 في أثناء الاولى منهما) بخلافه في السفر فإنه يكفي وجوده في أثناء الاولى كما لو شرع في الاولى وهو
 في سفينة ثم سارت فنوى الجمع في أثناءها (قوله ويشترط أيضا) أي كما شرط وجوده في أول
 الصلاتين وقوله وجوده عند السلام من الاولى أي ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اشتراط
 استمراره بينهما وهو كذلك والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند
 التحلل من الاولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما (قوله سواء استمر المطر
 بعد ذلك أم لا) قديهم رجوع اسم الإشارة في كلامه إلى السلام من الاولى فيفيد على هذا
 أنه لا يشترط استمراره بين الصلاتين وليس مراد بل اسم الإشارة راجع لأول الصلاتين باعتبار
 اشتماله على أول الثانية فيفيد على هذا أنه لا يشترط استمراره بعد عقد الثانية وهذا صحيح فلا
 اعتراض على الشارح على هذا (قوله وتختص رخصة الجمع بالمطر الخ) أي فلا يجوز الجمع بالمطر
 الا ان تصف بهذه الشروط والرخصة لغة مطلق السهولة وشرعا الحكم المنتقل اليه السهل
 (قوله بالمصلي في جماعة) بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع (تنبيه) قد اشترطوا بالجماعة
 في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية
 والتجبه الثاني لأن الاولى في وقتها على كل حال فلا تتوقف صحته على الجماعة وهل هي شرط
 في جميع الثانية أو يكفي وجودها في أول جزء منها والتجبه الثاني أيضا فيكون وجودها عند
 الاحرام بالثانية وان انفرد في باقيها ولو قبل تمام الركعة ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامة
 في الثانية والام تنعقد صلاته وان علم المأمومون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا والانعقدت
 ويشترط أن لا يتباطأ المأمومون عن الامام فان تباطأ عنه بحيث لم يدركوا معه ما يسع
 القاطنة قبل ركوعه ضرر كما ذكره ابن قاسم فقلع عن الرمي (قوله بمسجد أو غيره) أي كدرسة
 أو بباط أو نحوهما من مواضع الجماعة بخلاف من يصلي بيته ولو جماعة فلا يجمع بالمطر
 (قوله بعيد عرفا) أي بعيد عن باب داره عرفا بخلاف القريب وأما جمعه صلى الله عليه وسلم
 بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت بجانب المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها
 كان بعيدا فله حين جمع كان بالبعيد وأجابوا أيضا بأن للامام أن يجمع بالمؤمنين وان لم يكن
 بعيدا وهو محمول على الراتب أو على غيره وتعتل المسجد بغيبته عنه وقال القليوبي يجوز لمام
 المسجد ومحاوريه أن يجمعوا به الغير لهم لكنه ضعيف بالنسبة للعجاورين (قوله ويتأذى
 الخ) أي بأن يذهب خشوعه أو يكال به بخلاف من يعيش في كن فلا يجمع لاتقاء التأذى قال الحب
 الطبري وإن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والا لاحتاج إلى صلاة الثانية في جماعة

ان بل المطر أعلى الثوب
 وأسفل النعل ووجدت
 الشروط السابقة في جمع
 التقديم ويشترط أيضا
 وجود المطر في أول
 الصلاتين ولا يكفي وجوده
 في أثناء الاولى منهما ويشترط
 أيضا وجوده عند السلام
 من الاولى سواء استمر المطر
 بعد ذلك أم لا وتختص
 رخصة الجمع بالمطر بالمصلي
 في جماعة بمسجداً وغيره من
 مواضع الجماعة بعيد عرفا
 ويتأذى الذهاب للمسجد
 أو غيره من مواضع الجماعة
 بالمطر في طريقه

وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده وفي اقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومن ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في مجيئه من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالسجدة (فصل) أي هذا فصل في بيان شرائط وجوب الجمعة وشرائط صحته فعلها وشرائطها وحياتها كما يعلم من الوقوف على كلام المصنف والجمعة بضم الميم واسكانها وقفها وحكى كسرها وجمعها جمعات بضم الميم ان كان المفرد بضمها وباسكانها ان كان المفرد باسكانها وبفتحها ان كان المفرد بفتحها وبكسرها ان كان المفرد بكسرها فالجمع تابع للمفرد في لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو بالسكون لا غير وانما سمي اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لأنه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حواء في الارض بسر نديب على الراجح بعد أربعين يوما وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي البين العظيم ولذلك قال بعضهم

نفسى القداء لا قوام همو خلطوا يوم العروبة أو راد أبواراد

وأقول من سماه الجمعة كعب بن لؤى وهو أول من جمع الناس بمكة وخطبهم وبشرهم ببعث النبي صلى الله عليه وسلم وأمرهم باتباعه ويسمى أيضا يوم المزيد لزيادة الخيرات فيه وهو أفضل أيام الاسبوع يعق الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وكذلك ليلته فهي أفضل ليالى الاسبوع وأما أفضل الايام على الاطلاق فيوم عرفة وأفضل الليالى على الاطلاق ليلة المولد الشريف لما ترتب على ظهوره صلى الله عليه وسلم فيها من النفع العميم والخير العظيم وعند الامام أحمد أن يوم الجمعة أفضل الايام مطلقا حتى من يوم عرفة وأن ليلته أفضل الليالى مطلقا حتى من ليلة القدر والحاصل أن أفضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وأن أفضل الليالى عندنا ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء وهذا بالنسبة لنا وأما بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فليلة الاسراء أفضل الليالى لأنه رأى فيها ربه بعين رأسه على الصحيح والدليل أفضل من النهار وكما يسمى اليوم بالجمعة لما تقدمت الصلاة به لاجتماع الناس لها وقدمت أنها أفضل الصلوات وهي لهذه الامة من الخصوصيات وفرضت بمكة ليلة الاسراء ولم يصلها بمكة لأنه لم يكمل عددها عنده ولأن من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة مستخفيا لا يتمكن من اظهارها وأول من فعلها بالمدينة الشريفة قبل الهجرة أسعد بن زرارة رضي الله عنه يجعل يقال له تنبّع الخضم ان على ميل من المدينة وهي بشرطها الآية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فأمر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ونهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن المباح الاول واجب والمراد بذكر الله الصلاة وقيل الخطبة ولقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على كل محتلم واذا وجب الرواح اليها وجبت هي بالطريق الاولى ومعلوم أنها ركعتان وليست ظهرا مقصورة وان كان وقتها ووقته وتداركها اذا فاتت بل هي صلاة مستقلة لأنه لا يفتى عنها عند عدم فواتها ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افترى أي كذب رواء الامام أحمد وغيره (قوله وشرائط وجوب الجمعة الخ) فهذه شروط لوجوبها

(فصل) في شرائط وجوب الجمعة

وان كان الاسلام شرطاً لصحتها وانعقادها وكذلك العقل فلا تصح من كافر ولا مجنون ولا تنعقد به ما وأما البلوغ والحرية والذكورة فهي شروط لانعقادها كما هي شروط لوجوبها وليست شروطاً لصحتها فلا تنعقد بصبي ولو مميزاً ورقيقاً وغير ذكراً إذا كانوا من الأربعة كالاعتجاب عليهم وان كانت تصح من الصبي المميز ومن بعده وأما العفة فليست شرطاً لصحتها وانعقادها فتصح من المريض ونحوه وتنعقد به ما حيث كانت من البالغين العاقلين المستوطنين وأما الاستيطان فهو شرط لانعقادها لا لصحتها ولالوجوبها فتصح من المسافر والمقيم غير المستوطن وتجب على الثاني كما وري الأزهري فوجب عليهم الجمعة لأقامتهم بمحلها وان لم يكونوا مستوطنين ولذلك اعترضوا على المصنف في ذكر الاستيطان من شروط الوجوب فلو أبدله بالأقامة لكان أولى وأجابوا عنه بأن مراده بالاستيطان مطلق الإقامة ويدل لذلك اقتصار الشارح في مفهومه على المسافر ولم يذكر المقيم ويمكن أن يجاب بأن مفهوم الاستيطان فيه تفصيل فان كان غير المستوطن مسافراً لم تجب عليه وان كان مقيماً وجبت عليه وإذا كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به وعلم من ذلك أن الناس في الجمعة ستة أقسام أولها من تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توفرت فيه الشروط كلها وثانيها من تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم غير المستوطن ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمحلها وثالثها من تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد فوجب عليه بمعنى اثنا قول له أسلم وصل الجمعة والأفلا تصح منه ولا تنعقد به وهو باق بحاله ورابعها من لا تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الأصلي وغير المميز من صغير ومجنون ومغنى عليه وسكران عند عدم التعذير وخامسها من لا تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق وغير الذكور من نساء وخسائي والمسافر وسادسها من لا تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو المريض ونحوه ممن له عذر من الأعذار المرخصة في ترك الجماعة **(قوله سبعة أشياء)** الأولى ما في بعض النسخ من قوله سبع خصال لأن المبتدأ وهو شرائط مؤثثة لأنه جمع شريطة فحصل التطابق بين المبتدأ والخبر على هذا بخلافه على الأول لأن تؤول شرائط بمعنى الأشياء المشروطة وهي مذكرة فيحصل التطابق عليه أيضاً **(قوله الاسلام)** قد علمت أنه شرط لانعقاد العفة كما هو شرط للوجوب وقوله والبلوغ قد علمت أنه شرط لانعقاد كما هو شرط للوجوب وليس شرطاً للصحة للصحة من الصبي المميز وقوله والعقل قد علمت أنه شرط لانعقاد العفة كما هو شرط للوجوب وبهذا التفصيل تعلم ما في كلام المحنني من الاجمال والابهام حيث قال وشرائط وجوب الجمعة أي وصحتها وانعقادها اه لانها ليست كلها شروطاً لصحتها وانعقادها بل على التفصيل السابق **(قوله وهذه شروط أيضاً لغير الجمعة من الصلوات)** غرضه الاعتراض على المصنف بأن هذه ليست خاصة بالجمعة بل هي شروط لغيرها أيضاً مع أن الغرض هنا انما هو ذكر الشروط الخاصة بها وأجيب بأنه انما ذكرها أيضاً للمبتدئ **(قوله والحرية)** أي الكماله ليخرج المبعوض فلا تجب عليه وان كان بينه وبين سيده مائة ووقت الجمعة في نوبته وتبين العتق كاتصاح الخنثى بالذكورة فيما يأتي **(قوله والذكورة)** هكذا في بعض النسخ بالياء المشاكاة الحرية وفي بعض النسخ والذكورة بالياء وهي الانصاع والمراد بالذكورة يقيناً ليخرج الخنثى فلا تجب عليه نعم

سبعة أشياء الاسلام والبلوغ
والعقل وهذه شروط أيضاً
لغير الجمعة من الصلوات
(والحرية والذكورة)

ان اتضح بالذكورة قبل فعلها وجبت عليه ان تمكن منها ولو بعد فعله الظهور والواجب عليه
 الظهور ولا يكفيه ظهرو الاول ان كان فعله قبيل فوات الجمعة **(قوله والعصاة)** المراد به اعدم
 المرض ونحوه من الاعذار المرحضة في ترك الجماعة كما يدل عليه كلام الشارح في المفهوم
 وان شئت قلت هي بمعنى عدم العذر كما قاله المحنّي **(قوله والاستيطان)** كان الاولى أن يعبر
 بالاقامة بدل الاستيطان لانه ليس شرطاً للوجوب وانما هو شرط للاعتقاد الا أن يجاب بأنه أراد
 بالاستيطان الاقامة أو بأن المفهوم فيه تفصيل بين المقيم والمسافر كما مر **(قوله فلا تجب الجمعة)**
 الخ) فربيع على مفهوم القيود السبعة على الف والنشر المرتب وقوله على كافر أي لا تجب
 عليه وجوب مطالبة منافق لا ينافي أن يجب عليه وجوب عقاب من الله فالمنفي عنه انما هو
 وجوب المطالبة منافي الدنيا لوجوب العقاب عليها في الدار الآخرة **(قوله أصلي)** خرج
 المرتد فجب عليه وجوب مطالبة بحيث تقول له أسلم وصل والافلات تعقده ولا تصح منه مادام
 على حاله **(قوله وصبي)** أي ولو عمزا وان صحت من المميز **(قوله ومجنون)** ومثله المغمى عليه
 والغائم والسكران غير المتعدّي أما المتعدّي فجب عليه صلاتها ظاهراً وكذلك النائم ثم ان نام
 قبل دخول الوقت فلا ثم عليه وان علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء
 فوراً وان نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فلا ثم عليه
 أيضاً وان خرج الوقت لكنه يكره له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب
 على ظنه الاستيقاظ ثم ويجب على من علم بحاله ايقاظه حينئذ بخلافه فيما سبق فانه يندب
 ايقاظه **(قوله ورقيق)** أي لنقصه ولا شغاله بحق السيد عن التهيؤ لها والمراد من فيه رق
 ولو مبعضاً ومكاتباً لانه عبد ما بقي عليه درهم **(قوله وأثنى)** أي ولو احتمل ان شئت الخنثى
 فلا تجب عليه الجمعة كما مر **(قوله ومريض ونحوه)** من كل معذور برخص في ترك الجماعة
 مما يتصور هنا بخلاف ما لا يتصور هنا وهو الريح الباردة ليلاً وأما ما يتصور هنا فالحز والبرد
 والوحل والجوع والعطش والخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو لغيره فيها
 والتضرر بخلفه عن الرفقة بخلاف مجرد الوحشة فلا تكفي هنا وان كفت في التيمم لانه وسيلة
 والعري وأكل ذي ریح كرهه لم يقصده اسقاطها وحاجته للاستنجاء بحضرة من يحرم عليه نظره
 اليه وحلف غيره عليه أن لا يخرج لخوف عليه مثلاً وتطويل الامام لمن لا يصبر والاشتغال
 بتجهيز ميت وتشيعه والاسهال الذي لا يضبط نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد والحبس
 الذي لم يقصر فيه وأفتى البغوي بأنه يجب اطلاقه لفعليها والاولى ما قاله الغزالي من أن القاضي
 ان رأى المصلحة في منعه منع والأطلق ولو اجتمع في الحبس أربعون فصاعد الزمتهم الجمعة وإذا
 لم يكن فيهم من يصلح لاقامتها بأن لم يحسن الخطبة والامامة فهل لواحد من أهل البلد اقامة
 الجمعة لهم أم لا والظاهر أن له ذلك كما قاله بعض المتأخرين ويكون ذلك من التعدد لحاجة وفقد
 من كواب لا تنق فان وجد من كواب لا تنقاه ولو آدميا وجبت عليه قتلهم شيخنا وزمنا وجدوا
 من كواب لا تنقاهم املك أو اجارة أو اعارة ولم يشق الركوب عليهما كمشقة المشي في الوحل
 ولا يجب قبول الموهوب لما فيه من المنفعة وفقد فائدة لا عي فلو وجدته لم يمته ولو باجرة مثل يجدها
 فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان أحسن المشي بالعصا خلا للقاضي حسين لاحتمال حدوث نقرة

والعصاة والاستيطان
 فلا تجب الجمعة على كافر
 أصلي وصبي ومجنون
 ورقيق وأثنى ومريض
 ونحوه

في الطريق فيتضرر بالوقوع فيها ثم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك وجبت عليه ويمكن جل كلام القاضي حسين على هذا ومجمل كون المريض ونحوه معذورا ان لم يحضر محلها والا فليس له أن ينصرف ان دخل وقتها ولم يضره بانتظاره فعلها أو أقيمت الصلاة وله الانصراف قبل دخول وقتها ولو لم يحصل له ضرر وبعد دخوله وزاد ضرره بانتظاره فعلها ولم تقم الصلاة فان أقيمت امتنع الانصراف نعم لو أقيمت وكان ثم شئنة لا تحتمل عادة فالمتجه أن له الانصراف ولو بعد تحريمه لكن لا ينصرف بعد تحريمه الا لا مرشديا جدا وأما المرأة والخنثى والرقيق ونحوهم فلمهم الانصراف قبل احرامهم به من غير تفصيل والفرق بين نحو المريض وهؤلاء أن المانع في نحو المريض مشقة الحضور وقد حضر مقهلا لها والمانع في هؤلاء صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور ويسن لمن لا تلزمه الجمعة جماعة في ظهره واظهارها الا ان خفي عذره فيسن له اخفاؤها لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الامام ومن لا يرجو زوال عذره الافضل له تجميل الظهر ليحوز فضيلة أول الوقت بخلاف من يرجو زوال عذره كعبد رجو العتق فانه يسن له تأخير ظهره الى فوات الجمعة * واعلم أن كل من صحت ظهره ممن لا تلزمه الجمعة تصح منه الجمعة وتغنيه عن ظهره لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى لان الأول أتى بها الاداء ما عليه والثاني أتى بها التبرع وفرق بين من يؤدى ما عليه من الدين ومن يتبرع وهذا أولى ما قيل في هذا المتنازع قوله ومسافر أي سفر اربابا ولو قصيرا لا اشتغاله بأحوال السفر وقد روى مرفوعا لاجعة على مسافر لكن قال البيهقي الصحيح وقفه على ابن عمر ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها الا اذا أمكنه فعلها في مقصده أو طريقه أو تضررت بخلفه عن الرفقة وانما حرم قبل الزوال مع أنه لم يدخل وقتها لانها منسوبة الى اليوم ولذلك يجب السعي لها على بعيد الدار قبل الزوال وقد ورد أن المسافر يوم الجمعة يدعو عليه ملكا يقولان لا نجاء الله من سفره (قوله وشرائط فعلها الخ) أشار الشارح بتقدير صحة الى أن كلام المتن على تقدير مضاف وهو العصة ويلزم من صحتها انعقادها في ذاتها وان كان لا يلزم من صحتها من شخص انعقادها به لما تقدم من أنها تنصح من السعي المميز والرقيق وغيره المذكور من امرأة وخنثى والمسافر ولا تعتقد بهم فنقول المحشى أي اللازم لها انعقادها لعله أراد به ما قلنا من أنه يلزم من صحتها انعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص الفاعل لها (قوله ثلاثة) وستأتي ثلاثة أخرى في قوله وشرائطها ثلاثة لانها شرائط لصحة فعلها أيضا ولذلك قال الشارح هنالك ومنهم من عبر عنها بالشروط فالجملة ستة ولو جمعها المصنف وجعلها ستة بحيث يقول وشرائط فعلها ستة ثم يعدها لكان أو وضع وزيد عليها شرطان فيكون المجموع ثمانية ولذلك قال الشيخ الخطيب بل ثمانية كما سترها وزاد شرطين على كلام المصنف أحدهما وجود العدد كاملا من أول الخطبة الى انقضاء الصلاة فلو نقصوا في الخطبة لم يحسب ركن منها فعمل حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريبا عرفا وجب إعادة ذلك الركن الذي فعل حال نقصهم دون الاستئناف وان عادوا بعد طول الفصل عرفا وضبطوه بما يسع ركعتين بأخف يمكن وجب الاستئناف لانتهاء الموالاة كالمقصودين الخطبة والصلاة فان عادوا قريبا لم يجب الاستئناف والاوجب لذلك ولو نقصوا في الصلاة بطلت لاشتراط العدد في دوامها كالوقت وقد فات فيقهرها الباقيون ظهر احتي لو تأخر

ومسافر (وشرائط) صحة
(فعلها ثلاثة)

واحد في المسجد وانصرف غيره الى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل حلامه بطلت صلاة من في البيت وبذلك بلغز فيقال للناخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت ومحل بطلانها اذا لم يكمل العدد قبل انقضاء الاولين فلو أحرّم أربعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة بشرط أن يكون ذلك قبل رفع الامام رأسه من ركوع الركعة الثانية وان أحرّموا عقب انقضاء الاولين استقرت الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وأن يكون ذلك في الركعة الاولى وأن يدركوا زمانها سبع الفاتحة قبل ركوعها وثانيهما أن لا يسبقها ولا يقارنها في التحريم جمعة أخرى في محلها لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة أفضى الى اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة الا اذا عسر اجتماعهم بمكان كأن يكون أهل البلد نصفين بينهم مادم أو يكونوا كثيرين ولم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد حينئذ للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المعتقد وقبل لا يجوز التعدد ولو للحاجة وهو ظاهر النص فالاحتياط لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولو لم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرا مراعاة لذلك والمعتقد عند الرمي أن العبرة في العسر بمن يغلب فعله لها وقبل العبرة بمن يصلحها بالفعل وهو الذي استظهره الشيخ الخطيب وقبل العبرة بمن تلزمه وان لم يحضر وقبل العبرة بمن نصح منه وان لم تلزمه وان لم يفعلها فلو تعددت الجمعة بمحل يتنع فيه التعدد وزادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد بقدر الحاجة كان للمسئلة خمسة أحوال * الحالة الاولى أن يقام معا فيبطلان فيجب أن يحجّوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت * الحالة الثانية أن يقام مر تبا فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطله فيجب على أهلها صلاة الظهر * الحالة الثالثة أن يشك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يحجّوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل منهم قال الامام وحكم الائمة بأنهم اذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدها فاليقين أن يقيموا جمعة ثم ظهر أو أجاب عنه في المجموع بأن الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة فضعف ذلك الاحتمال فلم ينظر له لانه كالعدم فالجمعة كافية في البراءة لكن الظهر مستحب * الحالة الرابعة أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة كأن سمع مريضان أو مسافران تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك مع جهل المتقدمتين منهما فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتهما غير معلومة وجب عليهم الظهر * الحالة الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة في مصر يجب علينا فعل الجمعة أولا لاحتمال أن تكون جمعتنا من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة (قوله الاول) أي الشرط الاول (قوله دار الاقامة) أي محل الاقامة بحيث تكون في محل لا تقصر الصلاة فيه لكن ربما شمل ذلك الخيام ويوت الاعراب فيصدق عليها أنها دار اقامتهم ومع ذلك لا تصح فيها الجمعة فكان الاولى أن يقول في خطبة أبنية أو طان المجعين فلو لازم أهل الخيام موضعا من العمار لم تصح الجمعة في تلك الخيام وتجب عليهم ان سمعوا النداء من محلها

الاول دار الاقامة

والأفلا لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ولأن قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة الشريفة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالكونهم لا يسمعون نداءها **(قوله التي يستوطنها العدد المجمعون)** أي التي يقيم فيها العدد القاعلون للجمعة بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة كما سيأتي **(قوله سواء في ذلك)** أي المذكور من صحة فعلها وقوله المدن والقرى أي والبلدان أيضا فالمدن جمع مدينة وهي ما اجتمع فيها حاكم شرعي وحاكم شرطي وسوق للبيع والشراء ونسعى مصرا والقرى جمع قرية وهي ما خلت عن جميع ذلك والبلدان جمع بلد وهي ما وجد فيها بعض ذلك وخلت عن البعض الآخر ولا فرق بين ما يكون من حجر وما يكون من خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة والساحات والمساجد وغيرها وتجوز الجمعة في الفضاء الممدود من خطه البلد بحيث لا تقصر الصلاة فيه قال الأذري وأما أهل القرى يؤخرون مساجدهم عن جدار القرية قليلا لصيانة لها عن النجاسة فتستغنى فيها الجمعة بشرط أن لا تقصر الصلاة في ذلك الهل وقول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل البلد مسجدهم خارجها لم تجز فيه الجمعة لانفساله عن البناء محمول على ما إذا كان لا يعتد من البلد لكونه في محل تقصر الصلاة فيه وما في فتاوى ابن البرزى من أنه إذا كان البلد كبيرا وخرب ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصل عنه استحبابا للأصل وتجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما مفراس ضعيف والمعتمد أنه لا تجوز إقامة الجمعة فيه ولا تكفى الوصل بحسب الأصل والضابط المعتمد أن ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه الجمعة ولو تبعه بأن أقيمت الجمعة في محلها وامتدت الصفوف حتى خرجت عن العمران واعتمد بعضهم الصحة حينئذ لانها تابعة لجمعة صحيحة **(قوله التي تتخذ وطن)** أي التي يتخذها العدد المجمعون وطنا بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة **(قوله وعبر المصنف عن ذلك)** أي عن ذلك الشرط الذي ذكره الشارح بقوله الأول دار الإقامة **(قوله أن تكون البلد الخ)** ليس البلد اسم تكون يجعلها ناقصة ومصر أخبرها لأن اسمها وأخبارها أصلها ما المبتدأ والخبر وهما ليس كذلك إذا أصبح أن يقال البلد مصر لأن البلد غير المصر فلا يصح الأخبار بل البلد فاعل بتكون يجعلها تامة والمعنى أن توجد البلد ومصر أخبر مقدم لكانت التي بعدها وقوله أو قرية عطف عليه وهو تعميم في البلد لكن يرد عليه أن البلد غير المصر وغير القرية فلا يصح التعميم فيها بما ويجاب بأن المراد بالبلد الأبنية مطلقا فكانت أنه قال أن توجد الأبنية ثم عمم فيها بقوله مصر كانت أو قرية أي سواء كانت تلك الأبنية مصر أو قرية بل أو بلدة أيضا ولو انهدمت الأبنية وأقام أهلها عازمين على عمارتها صحت الجمعة فيها استعمالا بالأصل ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذه الصورة بخلاف ما لو نزلوا مكانا وأقاموا فيه ليعمره قرية فلا تصح جمعهم فيه قبل البناء استعمالا بالأصل أيضا **(قوله مصر)** كانت البلد أو قرية ثم قد عرفت أنه تعميم في البلد بمعنى الأبنية **(قوله والثاني)** أي الشرط الثاني **(قوله أن يكون العدد الخ)** قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قولا * الأول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا تشترط الجماعة كما هو ظاهر * الثاني باثنين كالجاعة وهو قول النخعي * الثالث باثنين مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد

التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تقصر وطنا وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصر) كانت البلد أو قرية (و) الثالث (أن يكون العدد)

والثالث * الرابع بثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري * الخامس بسبعة عند
عكرمة * السادس بتسعة عند ربيعة * السابع باثني عشر وهو مذهب الامام مالك * الثامن
مثله غير الامام عند اصحق * التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك * العاشر بثلاثين كذلك
الحادي عشر بأربعين ومنهم الامام وهو اصح القولين عند الامام الشافعي * الثاني عشر
بأربعين غير الامام وهو القول الاخر عند الامام الشافعي * وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة
الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام أحمد * الرابع عشر ثمانون حكاه المازري * الخامس
عشر جمع كثير من غير حصر ولعل هذا الاخير ارجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري
(قوله في جماعة الجمعة) ظاهره أنه يشترط العدد في جماعة الجمعة فقط وهي انما تشترط في الركعة
الاولى بخلاف العدد فإنه يشترط من أول الجمعة الى آخرها فلو قال في الجمعة وأسقط لفظ الجماعة
لكان أولى (قوله أربعين) أي ولو بالامام ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرجائي نقلا على الرمي
ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي فان قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطلان صلاته فينقصون عن
الأربعين فان لم يقصر في التعلم صحت جمعهم كما لو كانوا ائمين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح
صلاته لنفسه كما في شرح الرمي وان لم يصح كونه اماما للقوم وقول القليوبي وتبعه المحشي
يشترط في الأربعين أن تصح امامة كل منهم بالقبية ضعيف والمعمد ما تقدم وتصح الجمعة خلف
الصبي المميز والمسافر والعبد والمحدث ولو حدثا كبر كغيرها ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما اذا
لم يتم الا بهم فلا يحسبون من الأربعين والحكمة في اشتراط الأربعين أن الأربعين لا تخلو عن
ولي لله وان الأربعين أكمل الاعداد وأن الانسان ينحو الى الأربعين وأن كل نبي تبع على
رأس الأربعين ومحل الاكفاء بالاربعين في غير صلاة ذات الرقاع اما فيه فيشترط أن يزيدوا
على الأربعين ليعزم الامام بالاربعين ويقف الزائد في وجه العدو يحرسهم ولا يشترط في الزائد
أن يكون أربعين على الرابع لانهم سبع للاولين ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة
كما في الجواهر حيث علت ذكرهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم
على صورة الادميين وكذلك لو كان الاربعون من الجن ومن الانس ان علم وجود الشرط فيهم
بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين (قوله رجالا) فلا تصح وفيهم امرأة أو خنثى
نعم لو كان معهم خنثى زائد عليهم وبعد احرامهم بطلت صلاة واحد منهم لم تبطل جمعهم لانا
تيقنا الانعقاد وشككنا في البطلان والاصل عدمه (قوله من أهل الجمعة) أي ولو مرضي
وان كان منهم الامام كما مر (قوله وهم) أي أهل الجمعة وقوله المكلفون الخ ولا يشترط تقدم
احرامهم على احرام غيرهم خلافا لما نقله في الكفاية عن القاضي من أنه يشترط تقدم احرام
من تنعقد بهم لتصح لغيرهم واشترطه البغوي أيضا وقال الزركشي الصواب أنه لا يشترط تقدم
احرام من ذكر وهذا هو المعمد ولذلك صحت الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد
بغيرهم مع تقدم احرامهم (قوله المستوطنون) فلو استوطن في بلدين بأن كان له مسكنا بهما
فالعبارة بما كرت فيه اقامته فان استوت اقامته فيهما فالعبارة بما فيه اهل وماله فان كان له اهل
ومال في كل منهما فالعبارة بالمحل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة (قوله بحيث الخ) تصوير
لكونهم مستوطنين وقوله لا يظعنون بفتح العين يقال ظعن يظعن ظعنا بفتح العين واسكانها

في جماعة الجمعة أربعين
رجال (من أهل الجمعة)
وهم المكلفون الذكور
الاجرار المستوطنون
بحيث لا يظعنون عا
استوطنوه شتاء ولا صيفا

في المصدر وقرئ بهما في قوله تعالى يوم تلغونكم قال في المختار ظعن سار وبابه قطع **قوله**
 (الاحاجة) كجارية ونحوها **قوله** (والثالث) أي الشرط الثالث **قوله** (أن يكون الوقت
 باقيا) وفي بعض النسخ الوقت باقيا يحذف الياء منه وهو على لغة من يحذف الياء منه ولو منصوبا
 كما في قوله ولو أن واش بالياء داره **قوله** ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
 والمراد أن يكون الوقت باقيا يقينا فلو شكوا في بقائه قبل الاحرام بها صلاوا ظهر بخلاف
 ما لو شكوا في ذلك بعد الاحرام بها فانهم يجوزوا الجمعة كما سيذكره الشارح **قوله** وهو
 وقت الظهر) أشار بذلك إلى أن أكل في الوقت للعهد والمعهود هو وقت الظهر أي وقت ظهر
 يومها فلا تنقض الجمعة بعد فوته ولو في يوم الجمعة أخرى **قوله** فيشترط أن تقع الجمعة الخ) تقرير
 على قول المتن وأن يكون الوقت باقيا وإذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه ان استقر معه
 حتى يسلم لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه أدركها فيه وجب عليه نية المفارقة لتقع
 الجمعة كلها في الوقت فان خرج الوقت قبل سلامه وجب عليه الظهر بناء لا استثنافا كغيره
 وان كانت جمعة تابعة لجمعة صحيحة ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الاربعون فيه فلو سلم
 الامام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولم يهرم الظهر بناء لا استثنافا ولو سلم الامام التسليمة
 الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه من التسعة
 والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن أربعين كأن
 سلم الامام فيه وسلم من معه خارجة أو سلم بعضهم معه ولا يبلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى
 الامام فان قبل لو تبين حدث المأمومين دون الامام صحت الجمعة كما نقله الشيخان عن البيان
 مع عدم انعقاد صلاتهم فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن المحدث تصح جمعة في الجملة أي في
 بعض الصور وهو ما لو كان فاقد الظهورين بأن لم يجد ماء ولا ترابا وكان زائدا على الاربعين لانه
 يشترط في كل واحد من الاربعين أن تكون صلاته مغنية عن القضاء بخلاف خارج الوقت
 فلا تصح خارجة في الجملة **قوله** (فلو ضاق وقت الظهر عنها) أي ولو شكوا وقوله بأن لم يبق منه
 ما يسمع الخ تصوير لصيق وقت الظهر عنها يعلم منه أن المراد ببقائه أن يبق من مائة ما يسمع الذي لا بد
 منه من خطبتيها وركعتيها **قوله** (الذي لا بد منه) أي لا غنى عنه وهو الواجب بخلاف المندوب
 وقوله من خطبتيها وركعتيها بيان للذي لا بد منه **قوله** (صليت ظهرا) فيجب عليهم أن يحرموا
 بالظهر ولا ينعقد أحرامهم بالجمعة وانما قال صليت ظهرا لقيام الظهر مقامها والافلامعنى
 لصلاة الجمعة ظهرا فكان الظاهر أن يقول صلى الظهر ويمكن أن يقال المراد صليت الصلاة ظهرا
قوله (فان خرج الوقت الخ) فلو مدت الاولى حتى تحققوا أنه لم يبق ما يسمع الثانية لم تنقلب ظهرا
 الا بعد خروج الوقت على الصحيح عند الرمي كما شبهه كلام المصنف قياسا على ما لو حلف ليا كل
 ذا الطعام غدا فألقه قبل الغد فانه لا يحنث الا بعد مجيء الغد وقال ابن حجر انقلب ظهرا من
 الآن والمعتمد الاول عند الشيخ الزبدي وقول الشارح أي جميع وقت الظهر ربما يؤيده
قوله (أو عذمت الشروط) وفي بعض النسخ وعذمت الشروط بالواو وهي بمعنى أو كما
 في التسمية الاولى والمراد عذمت شروط صحتها أو بعضها كأن فقد العدد أو الاستيطان
 أو الابنية **قوله** (يقينا أو ظنا) بخبر عدل وقوله وهم فيها أي والحال أنهم فيها **قوله** (صليت

الاحاجة (وم الثالث)
 (أن يكون الوقت باقيا)
 وهو وقت الظهر فيشترط
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت
 فلو ضاق وقت الظهر عنها
 بأن لم يبق منه ما يسمع الذي
 لا بد منه فيها من خطبتيها
 وركعتيها صليت ظهرا
 (فان خرج الوقت أو
 عذمت الشروط) أي جميع
 وقت الظهر يقينا أو ظنا
 وهم فيها (صليت

ظهر) أى أتموا الصلاة ظهر اقتضت الصلاة ظهوراً من غير سنة منهم لها وقوله بناء أى على
 ماضى منها فلا يستأنفونها ويسر الامام بالقراءة حينئذ (قوله سواء) ذكر كوامنها ركعة أم لا
 أى أم لم يذكر كوامنها ركعة فلا يتوهم من ادراك الركعة ادراك الجمعة بل متى خرج الوقت ولو
 قبل السلام أتموها ظهراً (قوله ولو شكوا فى خروج وقتها الح) هذا محترز قوله يقيناً وأظنا
 وقوله وهم فيها أى والحال أنهم فيها بخلاف ما لو شكوا فى خروج وقتها قبل الدخول فيها فانهم
 يصلون ظهراً كما مر (قوله أتموها الجمعة) أى أتموا الصلاة الجمعة لأن الأصل بقاء الوقت مع
 تبسهم بها فالأصل استمرارها (قوله على الصحيح) هو المعقد وقيل يتونها ظهراً وهو خلاف
 الصحيح (قوله وفرأضها الح) تعبيره هنا بالقراءة وفى ما تقدم بالشرايط تفنن لأن المراد
 بالقراءة الشرايط فإن الفرض والشروط يجتمعان فى أن كلا لا بد منه وبالجملة فالكل شرط
 فلو جعل المصنف فيما مر شرايط فعلها سنة وعطف ما هنا على ما تقدم لكان أولى وأنسب
 كما تقدم التنبيه عليه لكنه فعل هكذا تنسيطاً للطالب لانه اذا تقلل معانئون عنه بالشرايط الى
 ما عتق عنه بالقراءة حصل له نشاط (قوله ومنهم من عبر عنها بالشروط) وهو الجمهور
 وتعبيرهم بها هو الوجه الوجه لكن قد عرفت أن تعبير المصنف بالقراءة للتفنن لأن المراد
 بها الشرايط فلا اختلاف فى المعنى بل فى مجزئ التعبير (قوله ثلاثة) ضم للثلاثة السابقة
 فتصير الجملة ستة وتقدم أنه زيد عليها شرطان فيكون المجموع ثمانية (قوله أحدها وثانيها الح)
 جعل الشارح الاول والثانى الخطبتين والثالث أن تصلى ركعتين فى جماعة وجعل
 الشيخ الخطيب الاول الخطبتين والثانى أن تصلى ركعتين والثالث أن تقع فى جماعة ولو فى
 الركعة الاولى وفى صنيع الشيخ الخطيب كما قاله بعضهم نظر لأن العدد لم يعدوه شرطاً فى صلاة
 من الصلوات ومحل الشرطية فى كلام المصنف قوله فى جماعة قد دبر (قوله خطبتان) تعبير
 الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما وكان فى صدر
 الاسلام بعد الصلاة يقدم دحية الكلبي بجماعة من الشام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب
 للجمعة وكانوا يستقبلون العير بالطليل والتصفيق فانفضوا الى ذلك وتركوا النبي قائماً ولم يبق
 منهم الا ثمان عشر وقيل ثمانية وقيل أربعون فقال والذى نفسى بيده لو انصرفوا جميعاً لاضرم
 الله عليهم الوادى ناراً وزلت الآية واذا رأوا وتجارة أولهوا انفضوا اليها وتركوا قائماً الى
 آخرها وخص مرجع الضمير بالتجارة لانها المقصودة وقيل فى الآية حذف والتقدير أولهوا
 انفضوا اليه وحولت الخطبة قبل الصلاة من حينئذ فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله
 عليه وسلم الا بعدهما أى بعد نزول الآية وأما قبله فكان يصلى قبلها ما قال أئمتنا وجملة الخطب
 المشروعة عشرة خطبة الجمعة وخطبة عيد الفطر وخطبة عيد الاضحي وخطبة الكسوف
 وخطبة الخسوف وخطبة الاستسقاء وأربع فى الحج احداها بمكة فى اليوم السابع من ذى
 الحجة المسمى يوم الزينة ثانياً بمكة فى اليوم التاسع المسمى يوم عرفة ثالثاً بمكة فى اليوم
 العاشر المسمى يوم النحر رابعاً بمكة فى اليوم الثانى عشر المسمى يوم النحر الاول وكلها بعد الصلاة
 الا خطبتي الجمعة وعرفة قبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجوز قبل الصلاة وبعدها وكلها
 ثنتان الا الثلاثة الباقية فى الحج ففرادى ويسن فى الخطبتين كونهما على منبر فان لم يكن فعلى

ظهر) بناء على ما فعل منها
 وفاتت الجمعة سواء أدركوا
 منها ركعة أم لا ولو شكوا
 فى خروج وقتها وهم فيها
 أتموها الجمعة على الصحيح
 (وفرأضها) ومنهم من عبر
 عنها بالشروط (ثلاثة)
 أحدها وثانيها (خطبتان)

مرتفع واتخاذ المرقى بدعة حسنة حدثت بعد الصدر الاول على أنه ورد انه صلى الله عليه وسلم
 أمر من يستنصت له الناس في خطبة منى في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حد
 البدعة أصلاً ويسن للخطيب أن يسلم على من عند المنبر أو المرتفع وأن يقبل عليهم إذا صعد
 المنبر أو فحوه وانتهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد
 للاتباع في الجميع ويسن أن تكون الخطبة فصيحة جرسية لفهم لا مبتذلة رككية
 ولا غريبة وحشية اذا لا يتفجع بها أكثر الناس متوسطة لأن الطويل يمل والقصر يخل ولا ينافي
 ذلك خبر مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة لأن المراد قصرها بالنسبة للصلاة مع كونها
 متوسطة في نفسها وأن لا يلتفت في شيء منها بل يستمر مقبلاً عليهم الى فراغها ويسن لهم أن يقبلوا
 عليه مستمعين له لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا بناء على أنها نزلت في الخطبة
 وسنحت قرآننا لاشتغالها عليه والامر في الآية محمول على الندب فلا يحرم الكلام في حال الخطبة
 لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله متى الساعة ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال
 صلى الله عليه وسلم انك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فدل
 ذلك على جواز الكلام بل قد يجب كذا رأينا في فحوه عند خشية وقوعه في مهلكة ولم تنفعه
 الاشارة وكرد السلام وان كان ابتدأه مكرهاً لان عدم مشروعيته لعارض وقد يستن
 لتشيمت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة الخطيب ان
 الله ولا تشكته يصلون على النبي وكذا عند ذكر اسمه ولو من غير الخطيب وان صرح القاضي
 أبو الطيب بكرهته والمعتمد ما اقتضاه كلام الروضة من اباحتها وهذا فيمن يسمع الخطبة أما من
 لم يسمعها الصم أو بعد فالاولى له أن يشتغل بالذكر أو القراءة ويسن أن يشغل يسره بخوسيف
 وعينه بحرف المنبر وأن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه
 أيضاً وأن يقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويبادر الخطيب لبلاغ المحراب مع فراغه من
 الاقامة فيشرع في الصلاة وأن يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية
 بعد الفاتحة المنافقين جهراً أو سجد اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في
 الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان ومثل
 الامام في ذلك من لم يسمع قراءته وبعض السور المذكورة اولى من غيره الا ان اشتغل على ثناء
 كآية الكرسي فيكون ذلك اولى (قوله يقوم الخ) هذا من شروط الخطبة وسيأتي بقيتها
 وانما جعل القيام هنا شرطاً وفي الصلاة كذلك لان مسمى الخطبة الاقوال فقط والقيام فعل فلا
 يعد ركناً منها وانما يعد شرطاً ومسمى الصلاة اقوال وأفعال وهو فعل منها فلذلك عذر كتمانها
 وقوله أي الخطيب أي القادر على القيام وأما العاجز عنه فيجلس فيهما فان عجز عن الجلوس
 أيضاً اضطلع فان عجز عن الاضطجاع استلقى كما في الصلاة وسيد كر بعض ذلك الشارح بقوله
 ولو عجز عن القيام الخ (قوله فيهما) أي في الخطبتين جميعاً (قوله ويجلس بينهما) هذا من
 شروط الخطبة كالذي قبله وتقدم أنه يستن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة
 الاخلاص وأن يقرأها فيه أيضاً (قوله قال المتولى بقدر الطمانينة بين السجدين) انما
 خص ذلك بالذكر لان ههنا جلوساً كالجلوس بين السجدين والا فلا تنقيد الطمانينة بكونها

يقوم أي الخطيب (فيهما)
 ويجلس بينهما (ما) قال
 المتولى بقدر الطمانينة بين
 السجدين

بين السجدين وهذا أوضح مما قاله الحنفي **(قوله ولو عجز عن القيام الخ)** أي ولو عجز
ما يظهر لنا كما يشير إليه الشارح بقوله ولو مع الجهل بحاله فلو تبين أنه كان قادرا على القيام
فان صلى من قيام أو طرأ له العجز في الصلاة حقيقة وصلى قاعدة أصحت الخطبة والصلاة سواء
كان من الأربعين أو زائدا عليهم عند الرمي واشترط الزيادة كونه زائدا على الأربعين
بخلاف ما لو صلى من قعود وتبين أنه كان قادرا على القيام في الصلاة فانها لا تصح والفرق أن
الخطبة وسيلة والصلاة مقصد ويغتنر في الوسائل ما لا يغتنر في المقاصد **(قوله أو مضطجعا)**
أي مع العجز عن القعود وكان الأولى للشارح أن يصرح بذلك وكذا لو خطب مستلقيا مع
العجز عن الاضطجاع كما في الصلاة فأسقطوا هنا الاستلقاء والظاهر محييه هنا كما قاله
الشارح لمسى **(قوله صح)** أي المذكور من الخطبة المفهومة من الفعل وهو خطب ونصح
خطبة العاجز ولو مع وجود القادر لكن الأولى للعاجز أن يستنيب القادر **(قوله وجاز)**
الاقتداء به أي في الصلاة بأن صلى من قعود أو اضطجاع أو استلقاء فيجوز الاقتداء به مع ذلك
كله **(قوله ولو مع الجهل بحاله)** أي سواء كان مع العلم بحاله أو مع الجهل به لكن قد عرفت
التفصيل فيما لو تبين حاله فتنبه له **(قوله وحيث خطب قاعدة)** أي لعذر وكذا لو خطب
مضطجعا أو مستلقيا فيما يظهر فيه فصل في ذلك كله بسكتة وجوب **(قوله لا باضطجاع)** فلا يكتفي
بالم يشتمل على سكتة والاكتفي **(قوله وأركان الخطبتين خمسة)** أي أجمالا والأدنى ثمانية
تنفيلا لتكرر الثلاثة الأولى فيهما ولو سرد الخطيب الأركان أو لا ثم أعادها مبسطة كما اعتد
الآن اعتد بما أتى به أولا وما أتى به ثانيا بعد تأكيده فلا يضر الفصل به وإن طال كما يجنبه ابن
قاسم **(قوله حمد الله تعالى)** أي ولو في ضمن آية كما في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور حيث قصده فقط فان قصد قراءة الآية أو قصده مامعا
أو أطلق كقت عن قراءة الآية وانما تكف عنهم ما فيهما لو قصده مامعا لأن الشئ لا يؤدي
به فرضان مقصودان ويجري هذا التفصيل فيما لو أتى بآية تتضمن الوصية بالتقوى ولو أتى
بآيات تشتمل على الأركان ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها تكف لانها لا تسمى خطبة
(قوله ثم الصلاة الخ) قد يستفاد من عطفه بالحرف المرتب هنا وفيما بعده دون الباقي وجوب
الترتيب في الأركان الثلاثة التي هي الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية
بالتقوى بخلاف الركنين الباقيين وهو قول ضعيف والأصح أن الترتيب سنة وعبرة الخطيب
وسن ترتيب أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية
ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما يجب الحصول المقصود بدونه
انتهت **(قوله على رسول الله)** وتندب الصلاة على الآل والعصب مع الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم وقد نقل عن القمولى أن خطبه صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه
لكن في شرح الرملي ما يقتضي خلافه حيث قال في الاستدلال على تعيين لفظ الحمد والصلاة
للتابع ثم قال وسئل الفقيه اسمعيل الحضرمي هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه
فقال نعم لكن هذا محتمل لأن يكون في غير الخطبة **(قوله ولفظهم مامعين)** أي من حيث
مادتهم وان لم تكن مصدرا فتشمل المشتقات فيكون في الحمد أنا حامدقه وحمدت الله ويكون

ولو عجز عن القيام وخطب
قاعدة أو مضطجعا صح وجاز
الاقتداء به ولو مع الجهل
بحاله وحيث خطب قاعدة
فصل بين الخطبتين بسكتة
لا باضطجاع وأركان
الخطبتين خمسة حمد الله
تعالى ثم الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولفظهم مامعين

في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أنامصل أو أصلى على رسول الله أو نحو ذلك وإفظ الحلالة متعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أجد أو النبي أو الماسح أو الحاشر أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير وإن تقدم له مرجع كما صرح به في الأنوار خلافا لمن وهم فيه وإنما يتعين لفظ الحلالة دون لفظ محمد لأن لفظ الحلالة له منزلة على سائر أسمائه تعالى لا اختصاصه به تعالى اختصاصا تاما ولقهم جميع صفات الكمال عند ذكره كأنص عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد أفاده **قوله** ثم الوصية بالتقوى ظاهره أنه لا بد من الجمع بين الحث على الطاعة والزجر عن المعصية لأن التقوى امتثال الأمر واجتناب النواهي وليس كذلك بل يكفي أحدهما على كلام ابن حجر واعتمد الرمي أنه لا بد من الحث على الطاعة ولا يكفي الاقتصار على الزجر عن المعصية هكذا نقل عنه لكن الشبراملسي حمل كلامه في شرحه على ما يقتضيه كلام ابن حجر ولا يكفي مجرد التهدير من الدنيا وغرورها اتفاقا **قوله** ولا يتعين لفظها أي من حيث المادة فلا يتعين بل يكفي ما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله وراقبوه وأنما لم يتعين لفظها لأن القرص منها الوعظ والحث على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها **قوله** على الصحيح ومقابلة أنه يتعين لفظ الوصية قياسا على الحمد والصلاة وهذا الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فحكي بعضهم القطع بعدم تعيينه كما في شرح الرمي **قوله** وقرأة آية أي مفهومة معنى مقصودا كالوعد والوعيد والوعظ ونحو ذلك لا كتم نظر وظاهره أنه لا يكفي بعض آية وإن طال والمعتمد أنه يكفي كما بحثه الإمام ويؤيده قول البويهى ويقرأ شيئا من القرآن ويستأن أن يقرأ سورة في كل جمعة للخبير مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها ولو لم يحسن شيئا من القرآن أتى بيدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره **قوله** في أحدهما فتكفي في الأولى أو في الثانية والأولى أولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل منهما أربعة أركان **قوله** والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا هو الأكمل لمافي من التعميم والافلوخص الحاضرين كقوله للحاضرين رحمكم الله كفى بل يكفي تخصيص أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين ولو لم يذكر المؤمنين دخلن تغليباً وتعين كونه بأخروي فلا يكفي الدينى ولو مع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الأطفهجي أنه يكفي الدينى عند العجز عن الأخرى ولا يستلزم الدعاء للسلطان بعينه كما في شرح المنهج بل مقتضى نص الشافعي كراهته لقوله ولا يدعو في الخطبة لأحد بعينه فان فعل ذلك كرهته اهـ والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به فقول المحتسب بعالقيلوي ويستلزم الدعاء للسلطان بعينه ضعيف ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة المشبهة على المجازفة بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام ويستلزم الدعاء لأئمة المسلمين وولاية الأمور بالصالح والإعانة بالحق والقيام بالعدل ونحو ذلك **قوله** في الخطبة الثانية فلو أتى به في الخطبة الأولى لم يعتد به **قوله** ويشترط الخ جملة شروط الخطبتين اثنا عشر شرطا السماع والسماع والموااة وسترا العورة وطهارة الحدث والخبث وكونهما بالعربية وكون الخطيب ذكرا والقيام فيهما القادر عليه والجلوس بينهما وتقديمهما على الصلاة ووقوعهما

ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقرأة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط

في وقت الظهر وفي خطة أبنية وغالب هذه الشروط يعلم من المتن والشروح ولا يشترط في سائر الخطب الا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكرا وكون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية ان كان في القوم عربي والا كفي كونها بالجمجمة الا في الآية فلا يثبتها من العربية ويجب أن يعلم واحد من القوم العربية فان لم يعلم واحد منهم عصوا كلهم ولا تصح جمعهم مع القدرة على التعلم **(قوله أن يسمع الخطيب الخ)** أي بالفعل بأن يرفع صوته بحيث يسمعون ولو أصغوا اليه وان لم يسمعوا بالفعل لعارض لفظ لان المقصود وعظهم وهو لا يحصل الا بذلك فلم أنه يشترط سماع الخطيب بالفعل والمراد به رفع صوته ويشترط أيضا سماعهم ولو بالقوة فلا يكفي الاسرار ولا حضورهم بلا سماع لصم أو بعد وفي النوم خلاف فقضى كلام الشبراملسي أنه كالصم وجعله القليوبي كاللغظ وتبعه المحشي وضعفه فالمتقدم أنه يضرب كالصم نعم لا يضرب صم الخطيب على المعتد لأنه يعلم ما يقول وان لم يسمعه **(قوله أركان الخطبة)** مقتضاه أنه لا يضرب الاسرار بغير الاركان وينبغي كما قاله الشبراملسي أن محلها اذ لم يطل الفصل به والا كان كالسكوت الذي يطول به الفصل فيضرب **(قوله لا ربعين)** أي ولو بالخطيب لكن قد علمت أنه لو لم يسمع الخطيب لصم لم يضرب على المعتد ولذلك قال بعضهم أن يسمع تسعا وثلاثين من أهل الكمال لان الاصح أن الامام من الاربعين **(قوله تعقد بهم الجمعة)** فلا عبرة بسماع من لا تعقد بهم الجمعة **(قوله ويشترط الموالاة)** والوجه ضبطها بالعرف وضبطها الراجعي بما في جمع الصلاتين ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذا قراءة وان طالت حيث تضمنت وعظا خلافا لمن أطلق القطع بها فانه غفله عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته ق كما تقدم **(قوله بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين)** أي وبينهما وبين الصلاة ولو ذكر الشارح ذلك أيضا لكان أولى لان المعتد الموالاة في المواضع الثلاث وهي بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة خلافا لما يوهمه كلام الشارح من الاقتصار على موضعين **(قوله فلو فرق الخ)** تفريع على المفهوم وقوله بين كلماتها وكذا بين الخطبتين وكذا أيضا بينهما وبين الصلاة كما علمت مما مر **(قوله ولو بعدد)** أي كنوم وانما **(قوله ويشترط فيها ستر العورة)** أي في حق الخطيب لاني حق سامعية فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم وأغرب من اشترط ذلك كما قاله الادريجي وانما اشترط ذلك في حق الخطيب لان الخطبتين بمنزلة ركعتين كما قيل وهو متلبس بفعلهما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن طهر الحدث أو الخبث **(قوله وطهارة الحدث والخبث الخ)** فلو بان حدث الخطيب بعد الخطبة لم يضرب وكذا لو بان ذات نجاسة خفية تخرب على امام الصلاة في الجمعة وقضية ذلك التضييع اشتراط كونه زائدا على الاربعين وبه قال الزيادي لكن نقل القليوبي عن الرملي خلافا وهو الوجه كما قاله ابن قاسم لان صلاته باطلة فلا يصح عده من الاربعين بخلاف خطبته فانها هيصة ولو أحدث في الاثنا واجب الاستئناف ولا يجوز له البناء بنفسه وان طهر عن قرب لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وطهر عن قرب فانه لا يضرب ولو استناب حالاً من بيني على فعله من حضر صرح لان الاستخلاف جائز كما هو ظاهر **(قوله في ثوب وبدن ومكان)** وكذا ما يتصل بها كسيف وعكازة ومنه المنبر فلو كان

أن يسمع الخطيب أركان
الخطبة لا ربعين تعقد بهم
الجمعة ويشترط الموالاة بين
كلمات الخطبة وبين
الخطبتين فلو فرق بين
كلماتها ولو بعدد ربطت
ويشترط فيها ستر العورة
وطهارة الحدث والخبث
في ثوب وبدن ومكان

فيه نجاسة كالعلاج المأخوذ من عظم الفيل كما يقع كثيرا فان كانت النجاسة في الموضع الذي تحت يده أو رجليه ضرر مطلقا وان كانت في غيره وقبض على محل طاهر منه فان كان يتجزأ بجزءه ضرر أيضا والا فلا (قوله والثالث من فرائض الجمعة أن تصلي الخ) محل الشرطية قوله في جماعة على ما صنع الشارح وتقدم أن الشيخ الخطيب جعل قوله أن تصلي ركعتين شرطا وقوله في جماعة شرطا آخر وفيه نظر كما مر (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثة مشددا فهو البناء للمجهول (قوله في جماعة) أي ولو في الركعة الأولى فقط فلو صلاوا جماعة في الركعة الأولى ونوا المفارقة في الثانية وأتموا منفردين صحت الجمعة فالجماعة انما تشترط في أولها بخلاف العدد فلا بد من دوامه الى تمامها فلو بطلت صلاة واحد منهم كأن أحدث قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كانوا قد سلموا وذهبوا الى بيوتهم وبهذا يلغز فيقال لنا شخص أحدث في المسجد قبطلت صلاة من في البيت كما مر (قوله ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين) أي لانهم ما شرطوا شأن الشرط المتقدم على الشروط (قوله بخلاف صلاة العبد فانها قبل الخطبتين) قد تقدم أن كل الخطب بعد الصلاة الا خطبتي الجمعة وعرفة فانها قبلها وخطبة الاستسقاء يجوز كونها قبلها وبعدها (قوله وهياتها) أي سننها المطلوبة لها فالمراد بالهيئة هنا السنة المطلوبة للجمعة لا السنة التي لا تجبر بسجود السهولان ماذ كروه من الهيئات هنا خارج عن الصلاة فلا يتوهم جبره بسجود السهول حتى يصح نفيه (قوله وسبق معنى الهيئة) أي وهو السنة التي لا تجبر بسجود السهول وكلام الشارح قد يشعر بأن ما سبق مراد هنا وليس كذلك لما علمت فكان الأولى بل المتعين اسقاط ذلك (قوله أربع خصال) أي بعدة التطيب مع أخذ الظفر خصلة واحدة كما يقتضيه منيع الشارح ويصح عده الغسل وتطيف الجسد خصلة واحدة وهذا أظهر من منيع الشارح والمراد أن المذكوومنها هنا أربع خصال فلا ينافي أنها تزد عليها فتم اقامة الكهف يومها وليلتها لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين وروى البيهقي من قرأ هاليلة الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق ومنها كثرة الدعاء يومها وليلتها لان في يومها ساعة اجابة فيرجى أن يصادفها ولقول الشافعي بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة ومنها كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها لخبر أكثر وامن الصلاة على يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة ومنها التمسك بالها غير امام لخبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح في الساعة الأولى فكانت اقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانت اقرب بشرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت اقرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانت اقرب دجاجة الحديث أما الامام فيسن له التأخير (قوله أحدها) أي الخصال الأربع (قوله الغسل) أي الحديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وروى غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكدا بدليل خبر من تؤم يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالارخصة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء ومن اغتسل بالغسل أفضل أي ومن اغتسل مع الوضوء فالغسل معه

(و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العبد فانها قبل الخطبتين (وهياتها) وسبق معنى الهيئة (الأربع خصال) أحدها (الغسل)

أفضل من الاقتصار على الوضوء ولوتعارض الغسل والتبكير فتم الغسل لانه قيل بوجوبه
وبدله كذلك فيقدم على التبكير فيما لو تعارض كما ارتضاء البشيشي ويندب الوضوء لذلك
الغسل كسائر الاغسال ولا يطل هذا الغسل حدث ولا جنابة لكن تسن اعادته كذا في
العباب وتعقبه ابن حجر في شرحه بأن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب اعادته للحدث
بل محتملة لعدم استحباب اعادته للجنابة واعتمده سم على التحفة **(قوله لمن يريد حضورها)** أي
بخلاف من لم يرد حضورها فلا يسن له وفارق غسل الجمعة غسل العيد حيث لم يختص بمن يريد
حضوره بأن يغسل الجمعة للتطيف ودفع الاذى عن الناس وغسل العيد لازمة واطهار
السرور **(قوله من ذكر أو أتى الحج)** بيان لمن يريد حضورها وعلم من ذلك أنه لا فرق بين من
تجب عليه ومن لا تجب عليه **(قوله ووقت غسلها)** أي ابتداءه وقوله من الفجر الثاني أي
لانها مضافة الى اليوم **(قوله وتقريه من ذهابه أفضل)** أي لانه أفضى الى المقصود من
اتقاء الرائحة الكريهة **(قوله فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها)** فيقول نويت التيمم
بدلا عن غسل الجمعة وانما تيمم بدلا عنه لان المقصود من الغسل النظافة والعبادة فاذا فاتت
تلك بقيت هذه **(قوله والثاني)** أي من الاربعة خصال **(قوله تطيف الجسد)** أي تنقيته من
الذنس ولومن داخله وكذلك يستن تطيف الثياب وهذه الامور لا تختص بالجمعة بل تسن لكل
من يريد حضور مجمع من مجامع الناس لكنها في الجمعة أشد استحبابا قال الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه من نطف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله **(قوله بازالة الريح الكريهه
منه)** أي من الجسد **(قوله كصنان)** هو ريح كريه يكون تحت الابط ودخل بالكاف فجر
ونحوه **(قوله فيتعاطى ما يزيله)** أي بأن يلمس موضعها بالمرتك الذهبي ونحوه في الحمام **(قوله
من مرتك)** بيان لما يزيله وقوله ونحوه أي كطين وليمون **(قوله والثالث)** أي من الخصال
الاربعة **(قوله لبس الثياب البيض)** ومنها العمام ويسن أن تكون جديدة فان لم تكن
جديدة سن أن تكون قريية منها ويسن أن يزيد الامام في حسن الهيئة للتباعد ولانه منظور
اليه والاكل أن تكون ثيابه كلها بيضا فان لم تكن كلها فأعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم
الجمعة لا إطلاقا لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم نعم المعتبر
في العيد الاغلى في الثمن لانه يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيد راعى يوم العيد في جميع
نهاره على المعتمد **(قوله فانها أفضل الثياب)** ويلبسها ما صبغ قبل نسجه بخلاف ما صبغ بعده
فلبسه خلافه الاولى على المعتمد وقيل بكرهته وعلل بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه ورذ
بأنهم ذكروا أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته **(قوله والرابع)**
أي من الخصال الاربعة **(قوله أخذ الظفران طال)** أي لغير محرم لحرمة ذلك في حقه وغير
مريد تضحية في عشر ذي الحجة لكرهه ذلك في حقه ومثل يوم الجمعة في سن ذلك يوم الخميس
ويوم الاثنين دون بقية الايام والى ذلك أشار بعضهم بقوله

قص الاظافر يوم السبت آكلة تبتدو وفيما يليه يذهب البركة
وعالم فاضل يبتدو وتلوها وان يكن في الثلاثاء احذر الهلكة
ويورث السوء في الاخلاق رابعها وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه

لمن يريد حضورها من ذكر
أو أتى حراً وعبد مقيم
أو مسافراً ووقت غسلها
من الفجر الثاني وتقريه
من ذهابه أفضل فان عجز
عن غسلها تيمم بنية الغسل
لها (و) الثاني (تطيف
الجسد) بازالة الريح
الكريهه منه كصنان
فيتعاطى ما يزيله من مرتك
ونحوه (و) الثالث (لبس
الثياب البيض) فانها
أفضل الثياب (و) الرابع
(أخذ الظفر) ان طال

والعلم والحلم زيدا في عروبتهما عن النبي روي سافا قنفوا نسكه
 هكذا اشتهرت هذه الاليات لكن قال ابن حجر وقد اشتهر على السنة الناس اشعار منسوبة
 لبعض الائمة في فعل ذلك وأيامه وكلها زور وكذب وما قاله في الانوار من أنه يستحب قلم الانظار
 في كل عشرة أيام جرى على الغالب والعبرة بطولها عادة ويكره الاقتصار على تقليم يد واحدة
 أو رجل كذلك كلبس نحو فعل واحدة لغير عذرواختلف في كيفية ذلك والمعتمد أنه يبدأ
 في تقليم اليدين بسبابة يمينه الى خنصرها ثم ابهامها ثم خنصر يساره الى ابهامها وفي تقليم
 الرجلين بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالي لكن ذهب الغزالي الى أنه يبدأ بسبابة
 يمينه ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بخنصرها ثم الوسطى ثم السبابة
 ثم ابهامها ثم ابهام اليمنى ثم بخنصر الرجل اليمنى الى خنصر الرجل اليسرى حكاه في المجموع عنه
 وقال انه حسن الا تاخير ابهام اليمنى فينبغي أن يقلها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم وهو
 المعتمد كما علمت وقال ابن الرفعة الاولى مخالفتها الخبر من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه
 رمدا وفسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطة بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم ابهامها ثم
 البنصر ثم السبابة ثم ابهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر والى هذا الترتيب
 أشار بعضهم بقوله

في قص يعني رتبته خوابس أو خبب اليسرى وباء خامس

والخبر المذكور هو في كلام غير واحد لكن قال الحافظ السخاوي لم أجده بمكان ونقله الحافظ
 الدمياطي عن بعض مشايخه ومما لم يثبت خبره فزورها فرق الله هومكم ويسن غسل رؤس
 الاصابع بعد القص لما قيل ان الحلق بالانظار قبل غسلها يضر بالجسد **(قوله والشعر**
كذلك) أي ان طال **(قوله فينتف ابطة)** أي شعرا بطة فهو على تقدير مضاف فالسنة فيه
 التنف لا الحلق لكن ان يعز عن تنف حلقه ولذلك حكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه
 أنه كان يحلقه ويقول قد علمت أن السنة تنف لكن لا أقوى على الوجع **(قوله ويقص شاربه)**
 أي حتى تبدو حمة الشفة وهو المراد بالاحقاء في خبر الصحيحين ويكره استنصاله وكذا حلقه
 ونوزع فيه بصحة وروده في الخبر ولهذا ذهب اليه الائمة الثلاثة على ما قيل واجيب بأن ذلك
 واقعة حال فعلية على أنه يمكن أنه صل الله عليه وسلم كان يقص منه ما يمكن قصه ويحلق منه
 ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه بعض المتأخرين وكره المحب الطبري تنف
 شعر الانف بل يقصه لحديث فيه بل في حديث أن في بقائه أمانا من الجذام وينبغي أن محلها ما لم
 يحصل منه تشويه والاندب قصه كما قاله الشبرا ملسي **(قوله ويحلق عاتيه)** ويقوم مقامه قصها
 أو تنفها لكن السنة في حق الرجل حلقها وأما المرأة فيسن لها تنفها لما قيل ان الحلق يقوى
 الشهوة فالرجل به أولى لأن شهوته ضعيفة والتنف يضعفها فالمرأة به أولى لأن شهوتها قوية
 ويتعين عليها ازالتها عند أمر الزوج لها بها وما قاله في الانوار من أنه يستحب حلقها كل أربعين
 يوما جرى على الغالب والعبرة بطولها عادة ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال
 ويسن دفن ما يزيله من ظفر وشعر ودم **(قوله والتطبيب)** أي استعمال الطبيب وفي بعض
 النسخ والطبيب وهو الذي عليه شرح الخطيب وأشار لتقدير المضاف بقوله أي استعماله لكنه

والشعر كذلك فينتف
 ابطة ويقص شاربه ويحلق
 عاتيه والتطبيب

لا يناسب قول شارحنا بأحسن ما وجد منه والمناسب له النسخة الاولى (قوله بأحسن ما وجد منه) وأولاه المسك (قوله ويستحب الانصات الخ) أى لسمع الخطبتين قال تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ~~ذكر~~ في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه وصرفه عن الوجوب خبر أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال متى الساعة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك سمع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالامر في الآية للنسب بجمعين الدليلين فلا يحرم الكلام عندنا على الرابع أما من لم يسمع الخطبتين فيشتغل بالقراءة أو ~~الذكر~~ وهو أولى من السكوت ويحرم على من تلزمه الجمعة الاشتغال بنحو البيع من العقود والصنائع مما يشغل عن السعي إلى الجمعة بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فإن باع حرم عليه مع الصحة لأن المنع منه لمعنى خارج عنه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير الجامع أما من سمع النداء فقام فاصد للجمعة فباع في طريقه أو وقع في الجامع وباع فيه فلا يحرم عليه لكن يكره في الثانية ولو تباع اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر ثم كل منهما أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا عاتيه على الحرام ويكره ما ذكر بعد الزوال وقبل الاذان المذكور لدخول وقت الوجوب (قوله وهو) أى الانصات وقوله السكوت مع الاصغاء أى القاء السمع إلى الخطيب فاذا انقضى السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا (قوله في وقت الخطبة) أى في وقت قراءة الخطبة الاولى والثانية وما ذكر من سن الانصات في وقت الخطبة هو الجديد وأما القديم فهو واجب وعليه فيهرم الكلام في وقت الخطبة أى حال ذكرها أو كانها فلا يحرم في غيرها قطعاً ولو حال الدعاء للملوك (قوله ويستثنى من الانصات أمور الخ) منها ما ذكره * ومنها ردة السلام على من سلم عليه وإن كان ابتدأه مكروها * ومنها تشييع العاطس * ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره ويستحب رفع الصوت به وإن اقتضى كلام الروضة وأصلها بإباحته وصرح القاذي أبو الطيب بكرهته وتقدم أن العتمة اقتضاء كلام الروضة وأصله (قوله منها انذار أعني الخ) فيجب وكذا ما بعده وقوله ومن دب أى شئ وقوله مثلاً أى أو كذب عقوب (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج بالمسجد غيره فإن من دخله إذا أقيمت فيه الجمعة يجلس بلا صلاة لأنه انما اغتفر لمن دخل المسجد في حال الخطبة أن يصلي ركعتين تحية المسجد ومعلوم أن غير المسجد لا تحية له ويكره لمن دخل حينئذ تخطي الرقاب لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يخطي رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآنت أى تأنت وتأخرت إلا اماماً أو رجلاً صالحاً فلا يكره لهما التخطي لأنهما يتبرئ لهما ولا يتأذى الناس بتخطيها وألحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لأن الناس يتساهلون بتخطيه ولا يتأذون به ومن وجد فرجة لا يصلها إلا بتخطي واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرج سدها لا يكره له التخطي ليصل إليها وإن وجد غيرهما لتقصير القوم باختلافها لكن يستل في الأكثر إذا وجد غيرها أن لا يخطي فإن رجاسدها كأن يتقدم أحدهم إليها إذا أقيمت الصلاة كره له التخطي لكثرة الأذى ورجاسدها وقد يجب التخطي كما إذا سبق الصبيان أو العبيد أو غير المستوطنين

بأحسن ما وجد منه
(ويستحب الانصات) وهو
السكوت مع الاصغاء (في
وقت الخطبة) ويستثنى من
الانصات أمور مذكورة
في المطولات منها انذار أعني
أن يقع في تبرؤ من دب إليه
عقوب مثلاً (ومن دخل
المسجد

ثم حضر الكاملون ولم يسمعوا الخطبة مع البعد فيجب عليهم التخطي اسماع الخطبة **قوله**
والامام يخطب أي والحال أن الامام يخطب وكذلك بعد جلوسه على المنبر وقبل شروعه
في الخطبة والفرق بين الكلام حينئذ والصلاة فإن الكلام لا بأس به وان صعد الخطيب المنبر
مالم يبتدئ في الخطبة أن قطع الكلام حينئذ بخلاف الصلاة ويستثنى من دخل آخر الخطبة فإن
غلب على ظنه أنه ان صلاحها فاته تكبيرة الاحرام مع الامام تركهما ولا يقعد بل يستمر قائما لئلا
يكون جالسا في المسجد قبل التحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام
الخطبة بقدر ما يكملهما كما قاله ابن الرفعة ونص عليه في الامم وهو المعتمد **قوله** صلى ركعتين
أي بنية تحية المسجد ان كان صلى في البيت سنة الجمعة والاثوابا وحصلت التحية ولا يزيد على
ركعتين بكل حال والاصل في ذلك خبر مسلم جاء سليل الغطفاني في يوم الجمعة والنبي صلى الله
عليه وسلم يخطب فجلس فقال له يا سليل قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم
الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما **قوله** خفيفتين أي بأن يترك التطويل
فيهما عرفا وقبل بأن يقتصر فيهما على ما لا بد منه من الواجبات كما قاله الزركشي لأن يسرع
فيهما قال ويدل له ما ذكره ومن أنه لو ضاق الوقت أراد الوضوء اقتصر على الواجبات وفيه
نظر فإن الفرق بينه وبين ما استدل به واضح فالوجه الاول فان طوّلها بطلت ومثلها لو جلس
الخطيب للخطبة بعد احرامه به ما فاته يخففهما **قوله** ثم يجلس أي فلا يصلي غير الركعتين لانه
لا يزيد على الركعتين كما مر **قوله** وتعبير المصنف مبتدأ وقولهم يفهم الخ خبر **قوله**
أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين أي سواء كانت فرضا أو نفلا وتعبيره بالركعتين جرى على
الغالب فحرم الصلاة مطلقا حينئذ وان لم يسمع الخطبة بالكلية لاستغاله بصورة عبادة حتى
لو تذكّر فرضا فلا يصليه في هذا الوقت وان كان قضاؤه على الفور وتعبير بعضهم بالنافلة جرى
على الغالب ويلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر وحيث حرمت الصلاة ونحوها فلا تنعقد
قوله سواء صلى سنة الجمعة أي قبل الخطبة وقوله أو لا أي أو لم يكن صلاحها فلا يصليها حينئذ
قوله ولا يظهر من هذا المفهوم الخ يعني أن كلام المصنف انما أفهم أنه لا يصلي حينئذ ولم
يفهم أنه يحرم عليه الصلاة أو تكرهه **قوله** لكن النووي الخ هو المعتمد **قوله** ونقل الاجماع
عليها أي على الحرمة **قائده** عن سيدي عبد الوهاب الشعراني تفهنا الله به أن من واطب
على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله على الاسلام من غير شك وهما

الهي لست للفردوس أهلا ولا أقوى على نار الجحيم

فهب لي توبة واغفر ذنوبي فانك غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم أنهم تقرأ خمس مرات بعد الجمعة **فصل** في بيان أحكام صلاة العيدين
وما يطلب فيها **فصل** ما فرغ من الكلام على الفرائض مقدما الصلوات الخمس لوجوبها في كل
يوم وليلة شرع في الكلام على النوافل مقدما منها العيدين لانها أكثر وقوعا من غيرها وهما
من خصوصيات هذه الامة ومثلها الاستسقاء والكسوفان كما قاله الجلال السيوطي وأول
عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وكذلك عيد الاضحي
شرع في السنة المذكورة والاصل في صلاته قوله تعالى فصل ربك وانحر أي صل صلاة

(والامام يخطب صلى ركعتين
خفيفتين ثم يجلس) وتعبير
المصنف بدخل يفهم أن
الحاضر لا ينشئ صلاة
ركعتين سواء صلى سنة
الجمعة أو لا ولا يظهر من هذا
المفهوم أن فعلهما حرام أو
مكروه لكن النووي في
شرح المذهب صرح بالحرمة
ونقل الاجماع عليها عن
الماوردي

فصل

الاخفى وانحر الاخمية والعيد مأخوذ من العود لتكرره كل عام أوله ودا الله فيه على عباده بالخير والسرور خصوصاً بغفران الذنوب ولذلك قبل ليس العيد لمن لبس الحديد انما العيد لمن طاعته تزيد وليس العيد لمن تجمل باللباس والمركوب انما العيد لمن غفرت له الذنوب وأصله عود قلبت واو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة كما في ميزان وميقات وجمعه أعياد وانما جمع بالياء مع أن الجمع يراد الاشياء الى اصولها للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب وجعل الله للامؤمنين في الدنيا عيدين في السنة وكل منهما بعد اكمال العبادة فعيد الاخفى بعد اكمال الحج وعيد الفطر بعد اكمال صوم رمضان وأما يوم الجمعة فعيد في كل اسبوع وعيدهم في الجنة وقت اجتماعهم برهبهم فليس عندهم شيء الا من ذلك كما قيل

وعندى عيدي كل يوم أرى به جمال يحياها بعين قريرة

وتسن التنهية بالعيد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة ان اتحد الجنس فلا يصاح الرجل المرأة ولا عكسه ومثلها الامر بالجيل وتسن اجابتهما بنحو تقبل الله منكم أحياكم الله لامثاله كل عام وأنتم بخير (قوله وصلاة العيدين سنة) أي لفعله صلى الله عليه وسلم وكذلك عند الامام مالك فهي سنة عنده أيضاً وقال أبو حنيفة هي واجبة عينا وقال الامام أحمد هي واجبة كفاية ويدل لنا خبر هل على غيرها قال لا الا أن تطوع وأما قول الامام الشافعي من وجبت عليه الجمعة وجب عليه العيد فمعمول على التأكيده وفعلها بالمسجد أفضل لشرفه الاعذر كضيقه فيكره واذا خرج لغير المسجد استخاف ندياً من يصلها بالضعفة ولا يخطب الخليفة لهم الا بآذنه ويسن أن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشياً بسكينة ويرجع في آخر قصر كالجعة وأن يأكل قبلها في عيد النطر ولو بالطريق والاولى أن يأكل ثم راو أن يكون وترا وأن يمسك في عيد الاخفى حتى يصلي للاتباع فيهما وليتميز يوم عيد النطر عما قبله فان الاكل فيه كان حراماً وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته الذي كان في صدور الاسلام والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك كما في المجموع نقلاً عن النص (قوله أي النطر) أي عيد النطر من الصوم وقوله والاخفى أي وعيد الاخفى الذي تطلب فيه الاخمية وهو أفضل من الاول للنص عليه في قوله تعالى فصل تاركواك وانحر (قوله مؤكدة) أي لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فيكره تركها ولا يرد أنه صلى الله عليه وسلم ترك صلاة عيد النحر في منى لانه لعارض وهو ما عليه من الاشغال فلا ينافي المواظبة مع انه لا دليل على أنه تركها لاحتمال أنه صلاها فرادى (قوله وتشرع جماعة) فالجماعة مطلوبة فيها الاللاج وان لم يكن يعني على المعتمد فتسن له فرادى لاشتغاله بأعمال الحج ويكره كما في الانوار تعدد جماعته بلا حاجة ولا امام المنع منه ككل مكر وم (قوله ولنفردي) فلا تشترط لها الجماعة كما هو ظاهر ولا تسن الخطبة للنفر وتسن أيضاً للصبي المميز فيطلب من وليه أمره بها ليفعلها فيصاب عليها (قوله ومسافر وحز وعبد وخنى وامرأة) علم من ذلك أنهم الاتوقف على شروط الجمعة (قوله لاجيلة) أي وان لم تكن ذات هيئة وقوله ولا ذات هيئة أي وان لم تكن جيلة وهذا الاستثناء غير ظاهر لانه يقتضى أنه لا يسن لهم صلاة العيدين وليس كذلك بل تسن لهما لكن لا يحضران فحق الاستثناء أن يكون من الحضور ولا من السنية وأجاب بعضهم بأنه استثناء من مقدر والتقدير فيحضر من ذكر صلاة العيدين لاجيلة ولا ذات

(وصلاة العيدين) أي
الفطر والاخفى (سنة
مؤكدة) وتشرع جماعة
ولنفرد ومسافر وحز وعبد
وخنى وامرأة لاجيلة ولا
ذات هيئة

هيئة أى فلا يحضران ويدل على ذلك التقدير قوله أما العجوز فتحضر الخ **(قوله)** أما العجوز الخ مقابل الجملة وقوله فتحضر أى باذن زوجها فهذا شرط أول وقوله فى ثياب بيتها أى الثياب التى تلبسها فى بيتها المهنة والخدمة لاثياب الزينة وهذا شرط ثان وقوله بلا طيب شرط ثالث فالشرط ثلاثة أدخل الشارح بالاول وذكر الاخيرين ولذلك قال فى الهجعة قلت وتحضر العجوز باذن زوجها يجوز ان لم يكن لباسها مشهورا أو صحت طيبا فلا حضورا

(قوله) ووقت صلاة العید ما بين طلوع الشمس وزوالها أى الزمن الذى بين ذلك ويكنى طلوع جز من الشمس لكن يشدب تأخيرها للارتفاع كرح كما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بالارتفاع فهى مستثناة من سن فعل العبادة فى أول وقتها ولو فعلها قبل الارتفاع كان خلاف الاول على المعتمد وان قال شيخ الاسلام بأنه مكروه ويسن البكور لغير الامام لياخذ مجلسه وينتظر الصلاة وأما الامام فيحضر وقت الصلاة ويسن أن يعجل الحضور فى الاضحية لتيسر وقت التضحية ويؤخره قليلا فى الفطرية يتسع وقت صدقة الفطر قبل الصلاة ولوارتفعت الشمس لم يكره النفل قبلها لغير الامام وأما بعد هذا فان لم يسمع الخطبة فكذلك والاكثرة لانه يكون معرضا عن الخطيب بالكلية وأما الامام فيكرهه النفل قبلها وبعد هذا فالحال فله صلى الله عليه وسلم ولا شغاله بغير الاهم ويسن قضاؤها ان فاتت لانه يسن قضاء النفل الموقت ان خرج وقته نعم ان شهد وابتعد الغروب أو عدلوا بعدد روية الهلال فى الليلة الماضية صليت من الغد أداء لتقصيرهم فى تأخير الشهادة أو التعديل **(قوله)** وهى الضمير راجع الى صلاة العیدين فقول الشارح أى صلاة العیدين فيه الجنس فيصدق بالعیدين ولعل عدول الشارح الى قوله أى صلاة العیدين أن يقول أى صلاة العیدين وان كان هو الظاهر من كلام المصنف لاجل قوله ركعتان فان صلاة العیدين معاً أربع ركعات كل واحدة على حدة ركعتان **(قوله)** ركعتان أى بالاجماع وهى كسائر الصلوات فى الاركان والشروط والسنن فان اراد الاقل اقتصر على ما يسن فى غيرها فقلها ركعتان كسنة الوضوء وان اراد الاكمل أى بالتكبير الا فى **(قوله)** يحرم به أى بالركعتين وقوله بنية عيد الفطر أى كأن يقول نويت أصلى ركعتين سنة عيد الفطر لله أكبر وقوله أو الاضحية أى كأن يقول نويت أصلى ركعتين سنة عيد الاضحية لله أكبر فلا بد من التعيين كما تقدم **(قوله)** وبأى بدعاء الافتتاح أى نحو وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض الخ ولا يشوب بالتكبير ويثبت بالتعوذ **(قوله)** ويكبر فى الركعة الاولى الخ أى ان اراد الاكمل والا فقلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر ومحل بعددعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجوز بالتكبير وان كان مأموما ولو فى قضائها لان القضاء يحكى الاداء ويرفع يديه حذو منكبيه فى كل تكبيرة كتكبيرة التحريم ولو الى الرفع مع موالاة التكبير لم تبطل صلاته وان لم يرفع يديه حذو منكبيه فى كل تكبيرة لان هذا مطلوب فلا يضرم لواقته بجنحى والى الرفع مع التكبير تبعاً لامامه الحنفى تبطل صلاته على المعتمد لانه عمل كثير فى غير محله عندنا لان التكبير عندهم بعد القراءة فى الركعة الثانية وأما فى الاولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقبل لا تبطل لانه مطلوب فى الجملة فاعتذر ولو فى غير محله وهذا التكبير من الهيئات فلور تركه لم يسجد

أما العجوز فتحضر العید
فى ثياب بيتها بلا طيب ووقت
صلاة العید ما بين طلوع
الشمس وزوالها وهى
أى صلاة العید ركعتان
يحرم بهما بنية عيد الفطر أو
الاضحية وبأى بدعاء الافتتاح
(ويكبر فى الركعة الاولى)

قوله قلت وتحضر الخ هكذا
هو بخطه موضوع وضع
الاشعار وهو غير موافق
للبيت الذى بعده كما لا يخفى
فليراجع اه صححه

للسهوان كان تركه مكروها ولو تركه الامام ولو عمد الا يأتى به المأموم بخلاف ما لو اقتدى صلى
العبد بصلى الصبح حيث يأتى به والفرق بينهما أن اتيان المأموم به دون الامام مع اتحاد الصلاة
بعد غشوا واقبائها ولا كذلك مع اختلافها وبخلاف ما لو ترك الامام تكبيرا لانتقالات فبأقبح
المأموم لانه لا يحذو وفي ذلك كمال لتركه جلوس الاستراحة **(قوله سبع)** أى عند المأواه
الترمذى وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الاول سبعاً قبل القراءة وفي الثانية
خمساً قبل القراءة ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل كما لو شك في عدد الركعات ويتبع
امامه فيما أتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس
ووضع عناء على يسراه تحت صدره بعد كل تكبيرة ولو أرسلهما فلا بأس والفصل بين كل
تكبيرتين بقدر آية معتدلة يهلل ويكبر ويمجد ويمحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر لانه اللائق بالحال وهى الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وقيل
هى أهمل الخبر التى يبنى نواهم ما لو زاد على ذلك جاز كما قاله فى البويطى وله الفصل بغير ذلك
ويكره ترك هذا الذكر ولا يأتى به قبل التكبير ولا بعده لان المقصود به الفصل بين كل تكبيرتين
(قوله سوى تكبيرة الاحرام) أى سوى تكبيرة الركوع فهما نصيرتسها وعلم من عبارة
المصنف أن تكبيرة الاحرام ليست من السبعة وجعلها الامام مالك والمزنى وأبو ثور منها
ولو كبر وشك في أيها أحرّم بها جعلها الاخيرة وأعاد التكبير احتياطاً بخلاف ما لو شك هل أحرم
بواحدة منها أو لا فإنه يستأنف الصلاة اذا اصاب عدم الاحرام **(قوله ثم يعوذ)** عطف بتم ليشير
الى أن الترتيب مطلوب ولو تعوذ قبله ولو عمد اكبر لانه لا يقوت بالتعوذ بخلاف ما لو تعوذ
قبل الافتتاح لانه بعد التعوذ لا يكون مفتتحاً ولو ترك التكبير ولو سهواً وقرأ وان لم يتم فاتحته
فاته التكبير فلا تداركه لافى الاولى ولا فى الثانية وكذا قبل فيما لو ترك تكبير الخطبة حتى شرع
فى أركانها **(قوله ويقرأ الفاتحة)** كان الاولى أن يقول ثم يقرأ الفاتحة ليشير الى الترتيب بين
التعوذ وقراءة الفاتحة كسابقه ولا حقه **(قوله سورة ف)** وفى نسخة ق بلا سورة وهو بالسكون
على الحكاية التى فى القرآن أو بالفتح مع منع الصرف للعلمية والتأنيث فان لم يقرأها فسبح زاد
القلوبى على ما فى الرملى وابن حجر وغيرهما فسورة الكافرون وأقره المحشى ويقرأ ذلك وان
أم بغير محصورين وقبيل جبل محيط بالدين من زبرجد كما نقله الواحدى عن أكثر المفسرين
أو فاتحة السورة كما قاله مجاهد **(قوله جهرا)** راجع لجميع ما قبله ما عدا التعوذ ودعاء الافتتاح
حتى للتكبير فيجهر به كما ترسوا كانت أداء أو قضاء ليلاً ونهاراً **(قوله ويكبر فى الثانية خمساً)**
يجرى هنا جميع ما تقدم قرياً فى الركعة الاولى **(قوله سوى تكبيرة القيام)** أى سوى تكبيرة
الركوع فهما نصير سبعاً **(قوله وسورة اقربت)** أى قربت الساعة جداً فان لم يقرأها فهل
أنال زاد القلوبى على الرملى وابن حجر وغيرهما فسورة الاخلاص وتبعه المحشى **(قوله)**
جهرا راجع لجميع ما قبله كما مر فى تعليق **(قوله ويخطب)** أى من يصلى جماعة من الذكور ولو
مسافرين فلا خطبة لمنفرد ولا لجماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن
ووعظت فلا بأس ويندب للخطيب أن يجلس قبل الخطبة للاستراحة لاللاذان لانه لا أذان لهما
ويستحب أن يعلمهم أحكام الفطرة في عيد الفطرو أحكام الاضحية فى الاضهى ومن دخل والامام

سبعاً سوى تكبيرة الاحرام
ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة
ثم يقرأ بعدها سورة ف
جهرا **(ويكبر فى)** الركعة
الثانية خمساً سوى تكبيرة
القيام
ثم يعوذ ثم يقرأ
الفاتحة وسورة اقربت
جهرا **(ويخطب)** ندبا

يخطب فان كانوا بالصبراء جلس ليستمع ما لم يحسن خروج وقت العبد والاصلاء وان كانوا
 بالمسجد صلاه مع التحية كما قاله الزياي (قوله بعدهما) فلو خطب قبلهما بطلت الخطبة
 كالرابعة بعد الفريضة اذا قدمت فيعيدهما ولو بعد خروج الوقت (قوله خطبتين) أى
 كخطبتى الجمعة فى الاركان لافى الشر وطافها لا تسترط هنا بل تستحب الا لاسماع والسمع
 وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا ولا بد أن يقصد الخطيب القراءة فى الآية ليعتد بها ركنا
 وان حرم عليه (قوله يكبر فى ابتداء الاولى الخ) لوقال ويفتح الاولى بالتكبير الخ لكان أولى
 لان عبارته توهم أن التكبير جزء من الخطبة وليس كذلك بل هو مقدمة لها خارج عنها ولا ينافى
 ذلك افتتاحها به لان الشئ قد يفتح بما ليس منه ويفوت التكبير بالشروع فى أركان الخطبة
 كما قرره الشيخ الطوخى (قوله تسعا) فهى مشبهة بالركعة الاولى فانه يكبر فيها سبعاً مع تكبيرة
 الاحرام والركوع فحملت التسع كما مر (قوله ولاه) أى وافرادا فلولاه سنة فى هذه التكبيرات
 فلا يبطىل الفصل بين كل تكبيرتين وكذلك الافراد فلا يقرن بين اثنين أو أكثر بل يكبر واحدة
 واحدة فلو تحلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز كما قاله الرملى (قوله ويكبر فى ابتداء
 الثانية الخ) كان الاولى أن يقول ويفتح الثانية بالتكبير الخ كما مر (قوله سبعاً) فهى مشبهة
 بالركعة الثانية فانه يكبر فيها خمساً مع تكبيرة القيام والركوع فحملت سبعاً كما مر (قوله
 ولاه) أى وافرادا كما فى نظيره (قوله ولو فصل بينهما الخ) كان عليه أن يقدم هذه العبارة قبل
 قوله ويخطب لان هذا انما هو فى تكبير الصلاة كما مر لافى تكبير الخطبة الا أن يجاب على بعد بأن
 المراد بالحسن هنا الجواز كما سبق عن الرملى والمقصود نفي الضرر بالفصل (قوله والتكبير)
 أى الخارج عن الصلاة والخطبة وقوله على قسمين أى مشتمل على قسمين ولو حذف على لكان
 أخصر (قوله مرسل) أى مطلق عن التقيد بكونه عقب الصلوات وهو فى عيد الفطر أفضل
 منه فى عيد الاضحى للنص عليه فى قوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم والمقيد أفضل من
 المرسل لانه تابع للصلوات والتابع يشرف بشرف المتبوع (قوله وهو ما لا يكون عقب
 صلاة) أى ما لا يتقيد بكونه عقب صلاة فلا ينافى أن التكبير الواقع ليله عيد الفطر عقب
 الصلاة مرسل وأن الواقع ليله عيد الاضحى عقب الصلاة مرسل ومقيد باعتبارين فباعتبار
 كونه فى ليلة العيد مرسل وباعتبار كونه عقب الصلاة مقيد وبهذا تعلم أن قول الشارح الآتى
 ولا يسن التكبير ليله عيد الفطر عقب الصلوات معناه أنه لا يسن من حيث كونه تابعاً للصلوات
 فلا ينافى أنه يسن من حيث كونه فى ليلة العيد وليس معناه أنه لا يسن التكبير ليله عيد الفطر
 عقب الصلاة أصلاً كما توهمه بعض ضعفة الطلبة وهو توهم فاسد (قوله ومقيد) أى بكونه عقب
 الصلاة (قوله وبدا المصنف بالاول) أى الذى هو المرسل وقوله فقال عطف على بدأ (قوله ويكبر
 الخ) ويسن رفع الصوت بالتكبير لان فى رفع الصوت اظهار شعار العيد لكن المرأة لا ترفع صوتها
 بحضور الرجال الا جانب ومثلها الخ (قوله ندبا) أى تكبيراً مندوباً (قوله كل من ذكر وأتى
 وحاضر ومسافر) أى وحز وعبد ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلجى الى أن يتحلل لانها شعاره مادام
 محرماً ثم يكبر بعد تحلله فلا يكبر فى ليله عيد الاضحى وكذا فى ليلة عيد الفطر ان أحرم فيها بالحج
 واقتصرهم على ليله عيد الاضحى للغالب من عدم احرامه بالحج ليله عيد الفطر (قوله من

(بعدهما) أى الركعتين
 (خطبتين يكبر فى ابتداء
 الاولى تسعا) ولا (وم يكبر
 فى ابتداء الثانية سبعاً)
 ولا ولو فصل بينهما بتحميد
 وتهليل وثناء كان حسناً
 والتكبير على قسمين مرسل
 وهو ما لا يكون عقب صلاة
 ومقيد وهو ما يكون عقبها
 وبدأ المصنف بالاول فقال
 (ويكبر) ندبا كل من ذكر
 وأتى وحاضر ومسافر فى
 المنازل والطرق والمساجد
 والاسواق (من)

غروب الشمس) أي مبتدئا التكبير من وقت غروب الشمس وقوله من ليس له العبد أي الغروب
 الكائن في ليلة العيد فليس فيه تعلق حرفي بترجمته في واحد بعامل واحد ويسن أحبا يلتقي العبد
 لخبر من أحبا يلتقي العبد أحبا الله قلبه يوم تموت القلوب والمراد أحباؤها بالعبادة فيها وأقله صلاة
 العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح في جماعة والمراد أحبا قلبه أن لا يشغله بحب الدنيا
 فالمراد بموت القلوب اشتغالها بحب الدنيا (قوله أي عبد النظر) أي وعبد الاضحية قال في
 العيد الذي في كلام المصنف للجنس الصادق بعبد القطر والاضحية لأن التكبير المرسل مشترك
 بينهما فاقصار الشارح على عبد النظر ليس في محله وأجاب بعضهم بأنه انما اقتصر على عبد القطر
 لأنه المنصوص عليه وغيره بطريق القياس عليه (قوله ويستمر الخ) أشار بتقدير ذلك الى أن قوله
 الى أن يدخل الخ متعلق بمخدوف كما هو ظاهر (قوله الى أن يدخل الامام الخ) أي ولو تأخر الى
 آخر الوقت هذا في حق من صلى جماعة وأما من صلى منفردا فالعبادة بأحرارها فان لم يصل أصلا
 فيستمر في حقه الى الزوال لأنه بسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت وهذا هو المعتمد وان كتب
 القليوبي أن المراد الى أول وقت يطلب من الامام الدخول في الصلاة وان صلى هو منفردا أو لم
 يصل أصلا وصرح بهذا أنه لو فات أول الوقت لا يسن التكبير وليس كذلك بل يكبر الى
 احرام الامام ان صلى جماعة وأحرام نفسه ان صلى فرادى أو الى الزوال ان لم يصل أصلا إذ
 الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم حتى انه أدى
 من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة التكليف اذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة
 خلا فالمن ذهب الى أنه يجمع بين ذلك (قوله للعبد) متعلق بالصلاة (قوله ولا يسن التكبير ليلة
 عيد القطر عقب الصلوات) أي لا يسن من حيث كونه مقدما بالصلاة اذ لا مقيد له فلا ينافي
 أنه يسن من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد كما مر (قوله ولكن النووي اختار الخ) ضعيف
 ان حمل على أن المراد أنه سنة من حيث كونه مقيدا بالصلوات فان حمل على أنه سنة من حيث
 كونه مرسلا في ليلة العيد فلا يكون ضعيفا بل يرجع لمقوله ولا خلاف حينئذ (قوله ثم
 شرع الخ) عطف على بدأ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويكبر في عيد الاضحية الخ) أي
 برفع صوته لأنه شعار تلك الاوقات (قوله خلف الصلوات) يؤخذ من تعبيره بخلف الصلوات
 دون عقبها أنه لا يفوت بالتأخير حتى لو تركه ولو عمد أتي به وان طال الفصل على المعتمد لأنه شعار
 الوقت لا تنتم للصلاة بخلاف سجود السهو اذا تركه عمدا وكذا سهوا وطال الفصل لا يأتي به
 لفوات محله وخروج بالصلوات سجود التلاوة والشكر فلا يكبر عقبهما (قوله المفروضات) ليس
 بقيد كما أشار اليه الشارح بقوله وكذا خلف راتبة الخ (قوله من دوادة وفاتمة) سواء كانت
 فاتمة من تلك الايام أو من غيرها أو ما لو فاتته صلاة من تلك الايام وقضاها في غيرها فلا يكبر كما
 في المجموع لأن التكبير شعار الوقت وقد فات (قوله وكذا خلف راتبة ونقل مطلق) أي ونجبة
 مسجد وسنة غرض (قوله وصلاة جنازة) أي فيكبر خلفها أيضا (قوله من صبح يوم عرفة)
 أي من وقت صبح يوم عرفة ولو قبل صلاته حتى لو صلى فاتمة أو غيرها قبلها كبر وهذا أولى من
 قول المحشي تبع القليوبي أي عقب صلاته لأنه ليس بقيد ولذلك قال وان لم يصل الصبح فكان
 الاوفق بقيمة كلامه ما قلنا وهذا في غير الحاج أما هو فلا يكبر الا اذا تحلل قبل الزوال أو بعده كما

غروب الشمس من ليلة
 العيد أي عيد القطر ويستمر
 هذا التكبير الى أن يدخل
 الامام في الصلاة للعبد ولا
 يسن التكبير ليلة عيد النظر
 عقب الصلوات ولكن
 النووي في الاذكار اختار
 أنه سنة ثم شرع في التكبير
 المقيد فقال (ويكبر في)
 عيد الاضحية خلف الصلوات
 المفروضات من مؤداة
 وفاتمة وكذا خلف راتبة
 ونقل مطلق وصلاة جنازة
 من صبح يوم عرفة

قَالَ الْقَلِيبِيُّ تَعَالَى ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى ابْنِ جَرَّ (قَوْلُهُ إِلَى الْعَصْرِ) أَيُّ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ
 حَتَّى لَوْ صَلَّى فَاتَتْهُ أَوْ غَيْرَهَا قَبِيلُ الْغُرُوبِ كَبْرُ جُمْلَةٍ مَا بَسَتْ التَّكْبِيرُ فِيهِ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَانْدَرَجَ فِيهَا
 لَيْلَةُ الْعِيدِ فَيَسْتَنُ التَّكْبِيرُ فِيهَا عَقِبَ الصَّلَاةِ وَيُسَمَّى مَقِيدًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ تَابِعًا لِلصَّلَاةِ وَإِنْ
 كَانَ يُسَمَّى أَيْضًا مِنْ سَلَامٍ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ وَاقِعًا فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ فَلَهُ اعْتِبَارَانِ كَمَا تَقَدَّمَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ
 فِيهِ (قَوْلُهُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) سَمِيَ بِذَلِكَ لِتَشْرِيقِ اللَّحْمِ فِيهَا أَيُّ تَقْدِيدِهِ فِي مَنَى بِالشَّرْقَةِ الَّتِي هِيَ
 الشَّمْسُ وَقَبْلَ غَيْرِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَصِغَةُ التَّكْبِيرِ) أَيُّ الْمَحْبُوبَةِ الَّتِي تَدَاوَلَتْ عَلَيْهَا الْأَعْيَادُ
 فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ وَيَسْنُ أَنْ يَزِيدَ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ
 لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ وَيَسْنُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى
 آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ (قَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ) أَيُّ اللَّهُ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِ وَكَوْزَرَهُ
 لِلتَّأْكِيدِ (قَوْلُهُ كَبِيرًا) أَيُّ حَالِ كَوْنِهِ كَبِيرًا أَوْ كَبَرَتْ كَبِيرًا وَتَحْوِذًا لِكَبَرِهِ كَثِيرًا أَيْ حَمْدًا كَثِيرًا
 (قَوْلُهُ بِكَرَّةٍ وَأَصِيلًا) الْبَكْرَةُ أَوَّلُ النَّهَارِ وَالْأَصِيلُ آخِرُهُ وَالْمُرَادُ تَعْمِيمُ الْأَزْمَنِ لَا التَّقْيِيدَ
 بِهَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ فَقَطْ (قَوْلُهُ صَدَقَ وَعْدُهُ) أَيُّ فِي وَعْدِهِ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّصْرِ عَلَى
 الْأَعْدَاءِ وَقَوْلُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ أَيُّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ وَأَعَزَّ جُنْدَهُ) قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَزِدْ
 هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ لَكِنَّهَا زِيَادَةٌ لِأَبْنَسِهَا لِكُنْ صَرَحَ الْعَلَقَمِيُّ عَلَى الْجَمَاعِ
 الصَّغِيرِ بِأَنَّهَا وَرَدَتْ (قَوْلُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) أَيُّ الَّذِينَ تَحْزُبُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَهُمْ قُرَيْشٌ وَغَطَنَانٌ وَقُرَيْظَةُ وَالنَّضِرُ وَوَصَلْنَا عَلَيْهِمُ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَزُوهَا (فَصَلَّ فِي صَلَاةِ
 الْمَلَائِكَةِ فَهَزَمَهُمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَزُوهَا) (فَصَلَّ فِي صَلَاةِ
 الْكُسُوفِ وَمَا يُطْلَبُ فَعَلُهُمَا) وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا
 لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ وَخَبَرَاتُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ
 لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمْ أَيُّ إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
 عَلَامَتَانِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ فَانْهَ لِمَامَاتِ وَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ
 أَنْ يَنْكَسِفَ الشَّمْسُ فَظَنَّ النَّاسُ أَنَّهَا أَنْكَسَفَتْ لِمَوْتِهِ فَقَدْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَانْهَ أَنْ يَنْكَسِفَ
 فِي حَيَاتِهِ الْجَلَّاحُ فَظَنَّ النَّاسُ أَنَّهَا أَنْكَسَفَتْ لِحَيَاتِهِ فَأَخْبَرَ بِأَنَّ أَنْكَسَفَ أَهْلُ حَيْثُ ذَلِكَ لَيْسَ لِحَيَاتِهِ وَإِنْ
 كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ وَقْعِهِ فَهُوَ مِنَ الْأَخْبَارِ بِالْمُعِيبَاتِ وَالْحِكْمَةِ فِي الْكُسُوفِ تَبْيِيهِ عِبَادَ الشَّمْسِ
 وَالْقَمَرِ عَلَى أَنَّهَا مَسْخَرَانِ مَذَلَّانِ وَلَوْ كَانَا الْهَيْئَةَ لَدَفَعَا النِّقْصَ عَنْ أَنْفُسِهِمَا وَلِمَا حَمَى نَوْرَهُمَا
 وَشَرَعَتْ صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَصَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ فِي السَّنَةِ
 الْخَامِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ عَلَى الرَّابِعِ وَلِمَا خُفَّ الْقَمَرُ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ صَارَتْ
 الْيَهُودُ يَرْمُونَهُ بِالسَّهْمِ وَيَضْرِبُونَ بِالطَّاسِ وَيَقُولُونَ مَحَرَّ الْقَمَرِ فَصَلَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ
 الْخُسُوفِ فَيَنْكُرُ عَلَى مَنْ ضَرَبَ عَلَى الطَّاسِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ خُسُوفِ الْقَمَرِ لَا فِيهِ تَشَبُّهٌ بِالْيَهُودِ
 وَقَدْ نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ (قَوْلُهُ وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ) لِمَا كَانَ الْكُسُوفُ خَاصًا
 بِكُسُوفِ الشَّمْسِ عَلَى الْمَشْهُورِ رَجُلُهُ الشَّارِحُ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ لِلشَّمْسِ وَجَعَلَ
 فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ اكْتِفَاءً حَيْثُ قَالَ وَصَلَاةُ الْخُسُوفِ لِلْقَمَرِ وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمَصْنُفِ وَيُصَلِّي
 كُسُوفَ الشَّمْسِ وَخُسُوفَ الْقَمَرِ وَلِمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ ذَلِكَ احْتِجَاجًا لِقَوْلِهِ كُلُّ مَنْهَا لِيُصَحَّ

إِلَى الْعَصْرِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ التَّشْرِيقُ
 وَصِغَةُ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَكْبَرُ
 اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا
 اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ
 الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 كَثِيرًا وَسُجْدًا لِلَّهِ بَكْرَةً
 وَأَصِيلًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
 صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ
 وَأَعَزَّ جُنْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ
 وَحْدَهُ

(فَصَلَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ) *
 (وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ) الشَّمْسِ
 وَصَلَاةُ الْخُسُوفِ الْقَمَرِ

الاخبار فانه لا يصح الاخبار بقول المصنف سنة عن المبتد الانه صار على تقدير الشارح شيئين
 ويصح أن المصنف أراد بالكسوف ما يشمل كسوف الشمس وكسوف القمر على خلاف
 المشهور ولذا قال في المنهج وصلاة الكسوفين والاخبار حينة بقول المصنف سنة صحيح من
 غير احتياج الى تقدير والحاصل أن الكسوف مأخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو
 بالشمس ألبق لان نورها من ذاتها وانما يستتر عنها بجبلولة جرم القمر ينشأ بينهما عند اجتماعهما
 ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر وغالبها والكسوف مأخوذ من الخسف وهو المحو وهو بالقمر
 ألبق لان جرمه اسود صقيل كالمرآة يضئ بمقابلته نور الشمس فاذا حال جرم الارض بينهما عند
 المقابلة منع من وصول نورها اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل أنصاف الشهر وغالبها
 فالكسوف للشمس والخسوف للقمر وفي كلام الشارح اشارة الى هذا ويجوز اطلاق
 الكسوف والخسوف على كل منهما او قيل الكسوف في أوله والخسوف في آخره وقيل غير
 ذلك **(قوله كل منهما)** أى من صلاة كسوف الشمس وصلاة خسوف القمر **(قوله سنة)** أى
 لكل أحد من ذكر وأنى ومساقر ومقيم وحز وعبد فرادى وجماعة حتى انه يسن لولى المميز
 أمره بها وقوله مؤكدة أى مطلوبة طلباً كبدافكره تركها وهو مراد الشافعى رضى الله عنه
 بقوله لا يجوز تركها اذا المكر وه يوصف بعدم الجواز ليكون المراد به استواء الطرفين ولا بد
 من ثبوت الكسوف فلو شك فيه فلا يصلى لان الاصل عدمه ويسن الغسل لصلاة الكسوف وأما
 التنظيف بمعلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها لانه يضيئ الوقت ويخرج في ثياب بذلة لانه اللائق
 بالحال **(قوله فان فاتت هذه الصلاة الخ)** وسبأى ما نفوت به في قول الشارح ونفوت
 صلاة كسوف الشمس الخ وكان الاولى للشارح أن يقدمه هنا ويؤخذ من تقييده
 الفوات بالصلاة أن الخطبة لانفوت وهو كذلك لان المقصود منها الوعظ لكن بالنسبة
 لمن صلى دون غيره خلافاً لما قال انه يخطب مطلقاً **(قوله لم تقض)** أى لانها ذات سبب فنفوت
 بفواته فان قيل لم تنف صلاة الاستسقاء بالسقياب ان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء
 وصلوا أوجب بأن الحاجة للسقياب أشد مع أن المقصود بها الشكر على السقياب وطلب
 المزيد **(قوله أى لم يشرع قضاؤها)** والفعل اذا لم يشرع لا يصح فلا يصح قضاؤها ولو أحرمت
 بها كسنة الظهر فانا بقاء الوقت فتبين خلافه وقعت نفلاً مطلقاً بخلاف ما لو أحرمت بها
 بركوعين وقيامين فانا بقاء الوقت فتبين خلافه فانه يتبين بطلانها ولا تصح نفلاً مطلقاً اذ ليس
 لها فصل مطلق على هيئتها فتندرج فيه **(قوله ويصلى)** بالبناء للفاعل الذى هو
 الضمير العائد على الشخص لا بالبناء للمفعول لانه يمنع قول المصنف ركعتين بالنصب **(قوله)**
 لكسوف الشمس وخسوف القمر فيجب تعيين الصلاة بكونها كسوف الشمس
 أو خسوف القمر لانها من النفل ذى السبب فيجب فيها التعيين مع قصد الفعل ولا تجب نيئة
 الفعلية **(قوله ركعتين)** فهما ثلاث كيفيات أقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى الكمال
 أن يصلحها بركوعين وقيامين في كل ركعة من غير أن يطيل القراءة فيها وأعلى الكمال أن
 يصلحها بركوعين وقيامين ويطيل القراءة فيها وكلام المصنف ظاهر فيه لانه قال يطيل القراءة
 فيها وبهذا تعلم ما في قول الشارح وهذا معنى قوله الخ فاذا أحرمت بها أو أطلق تخييرين

كل منهما سنة مؤكدة فان
 فاتت هذه الصلاة لم
 تقض أى لم يشرع قضاؤها
 ويصلى لكسوف الشمس
 وخسوف القمر ركعتين

الكيفيات الثلاث بخلاف ما لو نوى الوتر وأطلق فانه يحمل على أدنى التكامل والفرق أن ما هنا اختلاف في الصفة فتسويح فيه وما في الوتر اختلاف في الذات فلم يتسويح فيه ومتى شرع في كيفية من تلك الكيفيات تعينت فلا بد من الزيادة على ما نواه ولا النقص عنه لا لئلا يخلو وعدمه فيمتنع زيادة ركوع لعدم الانجلاء وكذا تكرارها نعم يستأنع إعادة جامع جماعة سواء صلاها أو لا وحده أو مع جماعة على المعتقد (قوله يحرم بنية صلاة الكسوف) أي أو الخسوف كما هو المناسب لصنيع الشارح فيما سبق وهو كذلك في بعض النسخ وقد علمت أنه لا بد من التعيين في النية (قوله ثم بعد الافتتاح) أي دعاء الافتتاح وقوله يقرأ الفاتحة أي ثم يقرأ سورة ثم إن كانت قصيرة كان ذلك من أدنى التكامل وإن كانت طويلة كان من أعلى التكامل وهذا هو المناسب لقول المصنف يطيل القراءة فيهما فليحمل عليه كلام الشارح وإن كان خلاف المتبادر منه ليصح قوله وهذا معنى قوله الخ (قوله ثم يعتدل) أي أو لا من الركوع الأول وفي تسميته اعتدالاً لتسويح لانه قيام ثان يهوى منه إلى الركوع الثاني وتسميته اعتدالاً للمشاكله (قوله ثم يقرأ الفاتحة ثانياً) أي ثم يقرأ سورة قصيرة أو طويلة كما مر (قوله ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله) أي لانه يسبح في الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها (قوله ثم يعتدل ثانياً) أي من الركوع الثاني وتسميته هذا اعتدالاً لظاهرة لانه يهوى منه للسجود (قوله ثم يسجد السجدة) فلا زيادة فيهما (قوله بطمأ بنية في الكل) أي مع طمأ بنية في كل ما ذكر من الركوعين والسجدة والاعتدال الثاني وأما القيامان فيقرأ فيهما الفاتحة ولا بد ثم سورة ندباء بالضرورة فيهما الطمأ بنية فلا حاجة لترجيح ذلك اليهما (قوله بقيامتين وقرأتين) أي مع التعوذ دون الافتتاح كما هو معلوم (قوله واعتدالين) فيه تغليب لأن الأول لا يسمى اعتدالاً بل يسمى قياماً ثانياً ولذلك قال بقيامتين (قوله وسجودين) هو مستدول ههنا وفيما قبله إذ لازية فيهما الآن يجب بانه ذكرهما الدفع توهم الزيادة فيهما كالركوع (قوله وهذا معنى قوله الخ) فيد نظر لأن المتب درمن كلامه أدنى التكامل والذي في كلام المصنف أعلى التكامل الآن يجب بما أشرنا اليه سابقاً من حمل كلام الشارح على أنه يقرأ سورة طويلة في كل قيام كما سيأتي تفصيله (قوله في كل ركعة منهما) أي من الركعتين (قوله قيامان يطيل القراءة فيهما) فيقرأ في الأول منها سورة البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائة إن أحسن ذلك والافتقار كل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر أنه يقرأ في الأول البقرة وفي الثاني كما في آية دنهم معتدلة وفي الثالث كما أنه وخمسين منها وفي الرابع كما أنه ومئة من النص الأول أو نقصه عنه كما هو مقتضى النص الثاني سواء رضى المأمومون بالتطويل أو لا (قوله كما سيأتي) الأولى اسقاطه لانه لم يأت في كلامه (قوله وفي كل ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيهما) فيسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها وفي الثالث بقدر سبعين منها وفي الرابع بقدر خمسين تقريرا في الجميع (قوله دون السجود) فلا يطوله ضعيف وقوله لكن الصحيح أنه يطوله معتد وقوله نحو الركوع الذي قبله أي قدره لأن التعويذ يأتي بمعنى التدر فيسبح في السجود الأول بقدر مائة كالركوع الأول وفي السجود

يحرم بنية صلاة الكسوف
ثم بعد الافتتاح والتعوذ
يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع
رأسه من الركوع ثم يعتدل
ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع
ثانياً أخف من الذي قبله
ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد
السجدة في بطمأ بنية في
الكل ثم يصلي ركعة ثانية
بقيامتين وقرأتين وركوعين
واعتدالين وسجودين وهذا
معنى قوله (في كل ركعة)
منهما قيامان يطيل القراءة
فيهما كما سيأتي (و) في كل
ركعة (ركوعان يطيل
التسبيح فيهما دون السجود)
فلا يطوله وهذا أحد وجهين
لكن الصحيح أنه يطوله نحو
الركوع الذي قبله

المشائي بقدر ثمانين كل ركوع الثاني وهكذا ولذلك قال في المنهج ويسجد في ركوع وسجود
في أقول كناية من البقرة وفي ثمان كناية الخ نعم لا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين
(قوله ويخطب الامام) أي أو نائبه وتختص الخطبة بمن يصلي جماعة من الذكور فلا خطبة
للمنفرد ولا لجماعة النساء فلو قامت واحدة منهن وعظمت فلا بأس به كما مر في خطبة
العيد (قوله بعدهما) بضمير التثنية الرجوع لصلاة الكسوف وصلاة الخسوف وفي بعض
النسخ بعدها بضمير الافراد الرجوع للصلاة الشاملة لكل منهما وعليها شرح العلامة الخطيب
وهي أنسب لأن الأول توهم أنها بعدهما معا والمراد أنها بعد كل منهما لكن هذا الابهام بعيد
كما لا يخفى (قوله كخطبتي الجمعة الخ) لو قال كخطبتي العيدين الخ لكان أولى وأنسب نعم لا يست
التكبير هنا لعدم وروده ووجه ذلك أن قوله في الاركان والشروط غير ظاهر بالنسبة للشروط
اذ لا يشترط هذه شروط خطبتي الجمعة نعم يشترط الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية وكون
الخطيب ذكرا اللهم إلا أن يقال مراده بالشروط الشروط العامة في الجمعة وغيرها لا الخاصة
بها لأنها سنة هنا (قوله ويحث الناس) أي يأمرهم أمرامو كذا الآن الحث هو الامر
المؤكد (قوله على التوبة من الذنوب) وهي وان كانت واجبة قبل أمره لكنها تأكد به
كما أفاده القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به فيما اذا لم يكن عليه ذنوب كالكا فر اذا
أسلم والصبي اذا بلغ ومن تاب من ذنوبه قبل أمر الامام فان التوبة في حق هؤلاء سنة لعدم
ذنوب لهم وتجب بأمر الامام كنبه عليه الميداني (قوله من صدقة) أي صدقة التطوع وتحصل
بأقل ستمول ما لم يعين قدر من ذلك والاعتين على من قدر عليه وضابط من تجب عليه الصدقة
من يفضل عنده عما يجتمع فيه في الفطرة ما يتصدق به (قوله وعق) ويجب منه ما يجزئ
في الكفارة لكن نقل عن خط الميداني أنه قال لا يشترط ههنا ما يجزئ في الكفارة وضابط من
يجب عليه العتق من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله ونحو ذلك) أي كالصوم والواجب
منه يوم وكالصلاة والواجب منها ركعتان نعم ان عيّن قدر من ذلك تعين على من قدر عليه
(قوله ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) أي ان لم تغرب الشمس وهو فيها والاجهر ولو حصل
في أيام الدجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه بأنه ليل صلى للكسوف وجهر وبذلك
يلغز ويقال لنا صلاة كسوف بالليل جهرا (قوله ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أي
ان لم تطلع الشمس وهو فيها والاسر ولو حصل في ليلة طلوع الشمس من مغربها خسوف
للقمر في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار صلى للخسوف وأسر وبذلك يلغز ويقال لنا صلاة خسوف
بالنهار سرا (قوله وتسبوت صلاة كسوف الشمس الخ) قد عرفت أنه كان الاول أن يقدم هذه
العبارة عند قول المصنف ولو فانت لم تنقض (قوله بالانجلاء) أي لجميع قرصها يقينا فلا يغفل
بعضها وبقي بعضها الآخر لم تنفقتصلي كالموكسف ذلك البعض ابتداء وكذا الوشك في انجلائها
لحيولة نحو محاب بينها وبينها فاصل أيضا لأن الاصل عدم الانجلاء ولو حصل الانجلاء في أثناء
الصلاة أتمها (قوله وبغروبها كسنة) فلا يشرع فيها بعده وأما لو حصل غروبها كسنة في أثناء
الصلاة أتمها (قوله بالانجلاء) أي لجميعه يقينا كما تقدم قريبا (قوله وطلوع الشمس)
أي ولو بعضا (قوله لا بطلوع الفجر) أي لا تنفوت بطلوع الفجر لأن ما بعد الفجر ملحق

(ويخطب) الامام (بعدهما)
أي صلاة الكسوف
والخسوف (خطبتين)
كخطبتي الجمعة في الاركان
والشروط ويحث الناس
في الخطبتين على التوبة من
الذنوب وعلى فعل الخير من
من صدقة رعتق ونحو ذلك
(ويسر) بالقراءة (في
كسوف الشمس ويجهر)
بالقراءة (في خسوف القمر)
وتسبوت صلاة كسوف
الشمس بالانجلاء للمكسف
وبغروبها كسنة وتسبوت
صلاة خسوف القمر
بالانجلاء وطلوع الشمس
لا بطلوع الفجر

بالليل لبقاء سلطان القمر والانتفاع به فيه بل هو ليل حقيقة عند علماء الهيئة لأن الليل عندهم من غروب الشمس إلى طلوعها والنهار من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ولا يغروب خاسفا) أي في الليل كما لو استتر بعمام مثلاً ولو غاب خاسفا واستتر كذلك حتى طلع الفجر صلى على الحديد وهو متجه (تمة) لو اجتمع عليه كسوف وجنازة قدمت وكذا لو اجتمع عليه عيد وجنازة أو كسوف وفرض قدم الفرض ان ضاق وقته والاقدم الكسوف ويقدم الكسوف على الوتر لأن الكسوف أكد وجنازة وفرض قدمت الجنازة ان اتسع وقت الفرض أو خشي تغير الميت فيحرم تأخيرها عند خشية التغير أو كان التأخير لالكثرة المصلين عليه فان كان التأخير يسير الكثرة المصلين عليه لم يحرم لأن فيه مصلحة للميت * (فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها) * والاصل فيها الاتباع واستئناسوا بها بقوله تعالى وإذا استسقى موسى لقومه وإنما كان هذا استئناسا لاستدلالا لأن شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد في شرعنا ما يقترره على الراجح من مذهبنا وشرعت صلاته في السنة السادسة من الهجرة وأقله بطلق الدعاء وأكمل منه بالدعاء خلف الصلاة ونحوها كالخطبة والدروس وأكمل منه بالكيفية الآتية (قوله أي طلب السقياء من الله) هذا تفسير لمعناه الشرعي لكنه حذف منه شيئا فإنه شرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه وأما معناه اللغوي فهو طلب السقيا مطاعا من الله أو من غيره ولو احتاجت اليه طائفة من المسلمين سن لغيرهم أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم للاتباع ولأن المؤمنين كالأعضاء الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله إلا أن تكون تلك الطائفة فاسقة أو مبتدعة على ما يحسنه الأذرعى ثلاثيوهم الناس حسن طريقتهم (قوله وصلاة الاستسقاء مسنونة) أي مؤكدة وانما لم يقل الشارح مؤكدة لعلم ذلك من طلب الجماعة فيها وفي بعض النسخ سنة مؤكدة ومحل كونها سنة مؤكدة ما لم يأمر بها الإمام والأوجب فيحرم بها بنية صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها للمنفرد بارادة فعلها وللجماعة باجتماع غالبهم كما مر (قوله لمقيم ومسافر) أي وحزور وقين وبالغ وغيره وذكر وأنثى وجماعة وفرد (قوله عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة فلا تجوز صلاة الاستسقاء بل ولا تصح كما فتره الحنفياوى (قوله من انقطاع) أي من أجل انقطاع فن تعليمية للحاجة وليست ببنية لأن الحاجة ليست هي الانقطاع وقوله غيث أي مطر وقوله أعين ماء عطف على غيث فاقطاع مسلط عليه وقوله ونحو ذلك أي كل لوحة ماء بعد عذوبته وقلته بعد كثرته وتوقف النيل في أيام زيادته (فائدة) أقول ما خلق الله المياه كانت كلها حلوة وكان الشجر لا شول فيه وكانت الوحوش تجتمع بالانسان وتأنس به فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه الا ما قل وتبت الشوك وهربت الوحوش من الانسان وقالت الذي يقتل أخاه لا يؤمن (قوله وتعدا) أي تكثر رأى بالكيفية الآتية من الصوم وغيره ان لم تشتد الحاجة اليها والا أعيدت الصلاة وحدها فان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا وخطب لهم الامام شكر الله تعالى وطلب للمزيد قال تعالى لن شكرتم لازيدنكم وان سقوا فيها أمتوها (قوله فإمرهم الخ) أي اذا أردت بيان كيفية ذلك فأقول لك يا أمرهم الخ (قوله ونحوه) أي كلقاضى العام والولاية وذى الشوك المطاع في البلاد التي لا امام فيها فلذلك قال ونحوه ولم يقل ونائبه وبهذا يجاب عن قول بعضهم لو قال

ولا يغروب خاسفا فلا تفوت الصلاة

* (فصل - ل) *

في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعدا صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثرت ذلك ان لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فأمرهم) نداء الامام ونحوه

نائبه لكان أولى وأظهر (قوله بالتوبة) هي لغة الرجوع من تاب إذا رجع وشرعا الإقلاع
 من الذنب والندم عليه والعزم على أن لا يعود إليه فأركانها ثلاثة فإن كان الذنب متعلقا بحق
 أدى فلا بد من البراءة منه بأداء أو إبراء ويشترط أن لا يفرغ وأن لا تطلع الشمس من مغربها
 (قوله ويلزمهم امتثال أمره) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون
 وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب تبا كد وجوبه بأمره به ومن هنا يعلم أنه إذا نادى
 بعدم شرب الدخان المعروف الآن وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان أنه
 نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى فخالف الناس أمره فهم عصاة إلى الآن
 إلا من شربه في البيت فليس بعاص لأنه لم ينأ على عدم شربه في البيت أيضا ولورجع الإمام
 عما أمر لم يسقط الوجوب ولا يجب على الإمام بأمره شي بل بعد أن يوجب الشخص على نفسه
 شيئا (قوله كما أفتى به النووي) ظاهره أن متعلق افتاء النووي لزوم امتثال أمره مطلقا
 والذي أفاده ابن قاسم العبادي أن متعلقه صيرورة الصوم واجبا ونه بصير الصوم بأمره
 واجبا على من عداه اه فلعل الشارح نظر إلى عموم الحكم وعزاه إلى افتاء النووي على سبيل
 القياس (قوله والتوبة من الذنب واجبة أمر الإمام بها أولا) أي فأمر الإمام بها تأكيد
 لأن الواجب تبا كد بأمره وتقدم أنها تكون سنة في صور فتجب بأمره فيها (قوله والصدقة)
 فتجب الصدقة ونحوها كالتعق بأمره وينبغي أن يكتفى بأقل ما ينطلق عليه الاسم من ذلك
 بشرط أن يكون فاضلا عما يعتبر في الفطرة هذا إن لم يعين الإمام قدرا فإن عينه لازم بشرط
 أن يفضل ذلك عن كفاية العمر الغالب هذا هو المعقد ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب
 الواجب في زكاة الفطرة قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب
 ويعتبر العتق بالحج والكفارة غيبته ينع في أحد هما لزمه اعتاقه (قوله والخروج من
 المظالم) عطف على التوبة من عطف الجزاء على الكل لأنه من جملة أركان التوبة لكن ذكره
 بخصوصه اهتماما به (قوله ومصالحة الأعداء) أي في عداوة لغير الله تعالى أما العداوة لله
 تعالى فلا بأس بها لأن هجر الفاسق مطلوب ومصالحة الأعداء من جملة الخروج من المظالم
 نص عليه اهتماما به (قوله وصيام ثلاثة أيام) أي متوالية كما قيد به ابن الرفعة ولو صامها
 عن نذرا وقضاء أو كفارة كفي لحصول المقصود بذلك ويجب التثبيت فإن تركه أثم ولا يلزمه
 الإمساك لأنه من خصائص رمضان ولا يجب قضاؤه لأنه لسبب وقد زال ولو نوى نهرا وقع
 فلا مطلقا ولو أمر الإمام أولياء الصبيان المطلقين للصوم أن يأمرهم به فالتجبه الوجوب
 ولا يجوز إفتقره للمسافر عنه العلامة الرملي إذا اضطر إليه لأنه لا يقضى وخالف
 ابن حجر في ذلك ولو أمرهم الإمام بالصوم فسقوا قبله أو في أثناءه لزمهم الشروع فيه في
 الأولى وانما في الثانية لأنه ربما كان سببا للمزيد (قوله ثم يخرجهم) أي معهم
 فاذا خرجوا في اليوم الرابع صهمهم الإمام أو نائبه في الخروج إلى الصحراء حيث لا عذر
 (قوله غير متطهين ولا متزينين) فلا يسن تطيب ولا تزين بل يكون أشعث أغبر
 لأنه أقرب للإجابة (قوله بل يخرجون في ثياب بدلة) أي ثياب مبتذلة فهو من إضافة
 الموصوف إلى الصفة وحكمة ذلك أنها تشعر بالمسكنة والفاقة والطلب والاستعفاف وذلك

(بالتوبة) ويلزمهم امتثال
 أمره كما أفتى به النووي
 والتوبة من الذنب واجبة
 أمر الإمام بها أولا (والصدقة
 والخروج من المظالم) للعباد
 ومصالحة الأعداء وصيام
 ثلاثة أيام قبل ميعاد
 الخروج فيكون به أربعة
 (ثم يخرجهم) في اليوم
 الرابع صياما غير متطهين
 ولا متزينين بل يخرجون
 (في ثياب بدلة) بموحدة
 مكسورة وذال معجمة
 ساكنة ما يلبس

أقرب الى الاجابة ويذهبون من طريق ويرجعون من طريق آخر مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحقا ولا مكشوفين الرؤس فان ذلك مكروه كما يؤخذ من شرح الرملي خلافا للزيادة وأما في رجوعهم فالنبي مثل الركوب (قوله من باب المهنة) أى الباب المهنة وان كانت نظيفة والمهنة بفتح الميم وحكى كسرهما الخدمة (قوله واستكانة) عطف على شاب بدلة وكذلك قوله وتضرع (قوله ويخرجون معهم الصبيان) لانهم لا ذنب عليهم ذكورا كانوا أو إناثا ولو غير مميزين وأجرة خروجهم في مالهم عند العلامة الرملي وفي مال من عليه نفقتهم عند العلامة ابن حجر وقال ابن قاسم ان كان الاستسقاء لهم فهو من مالهم وان كان لغيرهم فهو على أوليائهم ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين وقوله والشيخ والعجائز أى لان دعاءهم أقرب الى الاجابة فاسم أرت قلوبا من غيرهم وقوله واليهاء جمع بهيمة من البهم وهو عدم النطق ويشترقون بينها وبين أولادها لكثرة الصباح والخبيج وفي الحديث لولا بهائم رنع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وقد نظم بعضهم معنى الحديث فقال

لولا شيوخ للاله ركع * وصيبة من البهائم رضع
ومهملات في الثلاث رنع * صب عليكم العذاب الا وجع

والمراد بالركع الذين انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة وقال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ولا يأمركم أهل الذمة بالخروج لانهم ربما كانوا سيالفا لقطع ولا ينفعهم منه لانهم مسترزقون وفضل الله واسع فاذا خرجوا الى المحتاطون بنامن حين الخروج الى العود بل ينحازون عنا كالبهائم فان اختلطوا بنا كره وهذا صريح في أنهم يخرجون في يومنا لا في غيره لان الله قد يبيحهم استدراجا فاعتقد العامة حسن طريقهم والذي في شرح الرملي أنهم لا يخرجون معنا لما فيه من المساواة والمضاهاة بل يخرجون في يوم آخر لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة وهي مصادفة الاجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لاننا نقول في خروجهم معنا مفسدة محتملة وفي خروجهم في يوم آخر مفسدة متوهمة قال ابن قاضي شبهة وفيه نظر وحكى أن نبيا من الانبياء خرج يستسقي لقومه فاذا هو بملة رفعت بعض قوائمها الى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجب لكم من شأن هذه الملة وفي البيان أن هذا النبي هو سيدنا سليمان عليه السلام وأن هذه الملة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا فزرقنا والآفاق هلكتنا وروى أيضا أنها قالت اللهم انا خلقنا من خلقك لا نفى لنا عن رزقك فلا تنهنا بذنوب بني آدم (قوله ويصلى بهم الامام أو نائبه) ومثله ذوالشوكه المطاع في البلاد التي لا امام بها (قوله ركعتين) أى بنية صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليه ما خلا فالابن حجر وما نقل عن الرملي من أن له الزيادة عليهم كما قاله بعضهم فالمعتمد المعول عليه أنه لا تجوز الزيادة عليهما وان وقع في ذلك ارتباك (قوله كصلاة العبدین) أى الا في النية والوقت فينبو بهما صلاة الاستسقاء كما مر ولا تتبدل وقت لانها ذات سبب فدارت معها سببها وقوله في كيفيةهما مثل جميع ما يستحب في صلاة العبد من كون كل تكبيرة في نفس وفضل بين كل تكبيرة بين بقدر آية معتدلة ومن الذكر بينهما وأولاد الباقيات الصالحات وكون القراءة جهرًا وكونه يقرأ في الاولى ق أو سبع وفي الثانية اقربت أو هل أتاك حديث الغاشية قياسا لانها لان الحديث

من باب المهنة وقت العمل
(واستكانة) أى خضوع
(وتضرع) أى خضوع
وتدلل ويخرجون معهم
الصبيان والشيخوخ
والعجائز والبهائم (ويصلى
بهم) الامام أو نائبه
(ركعتين كصلاة العبدین)
في كيفيةهما

الوارد بذلك ضعيف فاقصر الشارح في بيانه غير مناسب (قوله من الاقتراح والتعوذ والتكبير) بيان للكيفية ولا يخفى أن التكبير قبل التعوذ وان قدمه الشارح عليه لكن الواو لا تقتضي ترتيبا ولا غيره وقد علمت ما في هذا البيان من القصور (قوله سبعا في الركعة الاولى) أى سوى تكبيرة الاحرام وقوله وخمسا في الركعة الثانية أى سوى تكبيرة القيام (قوله برفع يديه) أى مع رفع يديه حذو منكبيه كما مر (قوله ثم يخطب ندبا الخ) في تعبيره بثم إشارة الى تأخير الخطبتين عن الصلاة وسيصرح بذلك تأكيده القول به بعدهما ويجوز هنا تقديمهما على الصلاة (قوله خطبتين) فلا يكتفى خطبة واحدة كما في العبد وقوله كخطبتى العبدتين في الأركان وغيرها أى الأتي جواز تقديمهما على الصلاة بخلاف خطبتي العبد (قوله لكن يستغفر الله الخ) استدراك على قوله كخطبتي العبدتين ويسن أن يكثر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وهو في الحقيقة شله وانما سمى دعاء لانه تقدمه للدعاء الذي بعده أولانه يتضمن الدعاء (قوله في الخطبتين) بخلاف التكبير في الصلاة فلا يستغفر بده بل يأتي به اتباعا للوارد (قوله فينتخ الخطبة الاولى بالاستغفارتسعا) أى كما أنه يفتتح الخطبة الاولى في العبد بالتكبير تسعا وقوله والخطبة الثانية سبعا أى كما أنه يفتتح الخطبة الثانية في العبد بالتكبير سبعا (قوله وصيغة الاستغفار) أى الكاملة ولو اقتصر على أستغفر الله كفى وانما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وان كان قد فرغ من انزح اه ميدانى (قوله أستغفر الله) أى أعذب منه المغفرة فالسبع والتاء للطلب وقوله العظيم صفة أولى للفظ الشريف وقوله الذى صفة ثانية له وقوله لا اله الا هو صلة للذى وقوله الحى أى ذا الحياة القديمة صفة ثالثة للفظ الشريف وقوله القيوم أى القائم بتدبير عباده صفة رابعة (قوله وأتوب اليه) أى أرجع الى طاعته عن معصيته ويسن أن يقول توبة عبد ظالم لنفسه لا يملك ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا (قوله وتكون الخطبتان بعدهما) نصريح بما علم من التعبير بثم من تأخير الخطبتين على الصلاة وقد علمت أنه يجوز هنا تقديمهما على الصلاة وان كان خلاف الافضل (قوله أى الركعتين) تفسير للضمير (قوله ويحوى الخ) أى ندبا ندبا ولا يقول الحال من الشدة الى الرخاء فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب النأل الحسن وأراد بالتحويل ما يشمل التوكيد بدليل تفسيره المذكور فقوله فيجعل عينه يساره أى وبالعكس تفسير للتحويل وقوله وأعلام أسفله أى وبالعكس تفسير للتوكيد ويحصلان معا بفعل واحد بان يسلك يده اليمن طرف رداءه الاسفل من جهة يساره ويجعله على عاتقه الايمن وبالعكس ويحول التحويل بعد استقباله القبلة فإنه يسن له أن يستقبل القبلة بعد مضى ثلث الخطبة الثانية ويكره ترك التحويل (قوله ويحول الناس) أى وقت تحويل الخطيب وقد عرفت أن المراد بالتحويل ما يشمل التوكيد والمراد بالناس الذكور والواضعون فلا تحول النساء والاختلاف لثلاث تكشيف عوراتهن ويحولون وهم جلوس (قوله مثل تحويل الخطيب) أى فيجعلون عين أديتهم يسارها وبالعكس وأعلامها أسفلها وبالعكس (قوله ويكثر من الدعاء) ويمكن من دعائه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا بأجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما الى

من الاقتراح والتعوذ
والتكبير سبعا في الركعة
الاولى وخمسا في الركعة
الثانية برفع يديه (ثم يخطب)
ندبا خطبتين كخطبتي
العبدتين في الأركان وغيرها
لكن يستغفر الله تعالى
في الخطبتين بل التكبير
أولهما في خطبتي العبدتين
فيفتتح الخطبة الاولى
بالاستغفارتسعا والخطبة
الثانية سبعا وصيغة
الاستغفار أستغفر الله
العظيم الذى لا اله الا هو
الحى القيوم وأتوب اليه
وتكون الخطبتان
(بعدهما) أى الركعتين
(ويحول) الخطيب (رداه)
فيجعل عينه يساره وأعلام
أسفله ويحول الناس
أديتهم مثل تحويل
الخطيب (ويكثر من
الدعاء) مرات وجها

السماء ولوعند ألقاظ التصصيل على المعتمد كما قاله الحنفى تبعاً للجبلى والشبرا مىسلى لأن القصد رفع البلاء خلافاً لما قاله القابونى وتبعه المحشى من أنه يجعل بطونهم ما الى السماء عند ألقاظ التصصيل وظهورهما عند ألقاظ الدفع كما فى سائر الادعية ولو فى غير الصلاة وقد عرفنا أن محل هذا التفصيل اذ لم يكن القصد رفع البلاء والارفع الظهور ومطلقاً نظر القصد دون اللفظ والحكمة فى ذلك أن القاصد دفع شئ يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شئ فإنه يحصله بطونهم (قوله غيث أمير الخطيب أسر القوم بالدعاء) أى فى الوقت الذى يسر الخطيب فيه بالدعاء يسر القوم به أيضاً وقوله وحيث جهر أمنوا على دعائه أى فى الوقت الذى يجهر فيه بالدعاء يؤمنون عليه (قوله ويكثر الخطيب من الاستغفار) أى لانه سبب فى كثرة الرزق كما نزل عليه الآية التى ذكرها الشارح وفى بعض النسخ وتقدمت صيغته أى فى قوله أستغفر الله العظيم الخ (قوله ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم الخ) أى حثناهم على الاستغفار لما سببه للعمال (قوله انه كان غفارا) أى ولم يزل كذلك لأن كان المسندة الى الله تعالى المقصود منها الاستمرار بخلاف المسندة الى غيره فان المقصود منها المضى كما أفاده الثعلبى فى تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل شئ حسيباً (قوله يرسل السماء) أى المهاب وقوله مدرار أى كثير الدر متواليا وقوله الآية أى اقرب اقبية الآية وهى وعيدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً (قوله وفى بعض نسخ المتن زيادة) وهى مناسبة للمقام لما فيها من الدعاء المناسب للعمال (قوله ويدعو) أى فى الخطبة الاولى (قوله بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بدعائه الذى دعاه فى خطبته كما أسنده امامنا الشافعى رضى الله عنه فى المختصر وغيره (قوله اللهم) أى يا الله فحذفت ياء النداء وعوض عنها الميم فصاواللهم (قوله سقيا رحمة) أى اسقنا سقيا يترتب عليها الرحمة وهى وصول الخير لنا وما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا سقيا عذاب) أى ولا نسقنا سقيا يترتب عليها العذاب وهو وصول الشر لنا وأما ما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر ويطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغنيا

غيث أمير الخطيب أسر
القوم بالدعاء وحيث جهر
أمنوا على دعائه (و) يكثر
الخطيب من (الاستغفار)
ويقرأ قوله تعالى استغفروا
ربكم انه كان غفارا يرسل
السماء عليكم مدرارا
الآية وفى بعض نسخ المتن
زيادة وهى (ويدعو بدعاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها سقيا
رحمة ولا سقيا عذاب ولا
محق ولا بلا ولا هدم ولا
غرق اللهم على الطراب
ومنابت الشجر ويطون
الاودية اللهم حوالينا ولا
علينا اللهم اسقنا غيثا مغنيا

الشدة يقال أعانه إذا أنقذه من الشدة وقوله هنيئاً بالمد والهمز أي به لا طيباً لا ينقصه شيء بحيث لا يشرب به شارب وقوله مرثياً بالمد والهمز أيضاً فهو بوزن هنيئاً أي محمود العاقبة بحيث لا يترتب عليه نقص في الباطن لشاربه وقوله مرثياً بفتح الميم وكسر الراء أي ذاربع وخصب ويصح قراءته مرثياً بضم الميم وسكون الراء وكسر المثناة الفوقية أي محصولا الزرع يقال زعت الماشية أكلت ماشاءت ومرثياً بالباء الموحدة أي محصولا الربيع يقال أربع البعير إذا أكل الربيع (قوله سها) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الوقوع على الأرض لبغوص فيها يقال سح الماء بسحها إذا وقع بشدة من فوق إلى أسفل ويقال ساح يسبح إذا سال على وجه الأرض وقوله عاتماً أي شاملاً للأرض كلها فلا يخلو منه موضع وقوله غداً بفتح الغين والذال أي عذاباً وقيل كثير الماء والخير وقيل كبير القطر وقوله طبقة أي يطبق على جميع الأرض فيصير عليها كالطبقة لها وقوله مجللاً أي يكسو الأرض حتى يصير عليها كحل القرس وقوله دائماً إلى يوم الدين أي مستمر إلى وقت الحاجة إلى يوم الجزاء الذي هو يوم القيامة وإنما قلنا في وقت الحاجة لأنه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالفرق ونحوه (قوله اللهم اسقنا الغيث) إنما قاله مع تقدمه تأكيداً وقوله ولا تجعلنا من القانطين أي الياسين من رحمة الله بسبب تأخير الغيث والقنوط من الكبار (قوله اللهم إن بالعباد) أي ما عدا الملائكة وإن كان لفظ العباد يشملهم بقرينة قوله وبالبلاد فانه من عطف الحمل على الحال فيكون فيه احتراز عن نحو أهل السماء ولا يخفى أن قوله بالعباد وبالبلاد خبران مقدم وقوله ما لا نشكو إلا إليك اسمها مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما تقدم عليها والجهد بفتح الجيم قيل وضها المشقة وقوله والجوع أي خلقوا المعدة من الغذاء وقوله والضعف أي الضيق وفي بعض النسخ واللاء بفتح اللام المستددة وسكون الهمزة وبالمد الشدة والجوع وقوله ما لا نشكو بالنون أي نحن أو بالياء التحية أي العبد وقوله إلا إليك أي لأنه لا يزال شكواها إلا أنت (قوله اللهم أنبت لنا الزرع) أي أخرج لنا الزرع من الأرض بسبب المطر وقوله وأدر لنا الضرع أي أكثر لنا درته وهو اللبن والضرع محل اللبن من البهيمة ومما جرت لأدرار اللبن كما قاله المحشي أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره من العسل النحل ويسقى لمن قل لبنها من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطورا على الريق فانه يكثر لبنها (قوله وأنزل علينا من بركات السماء) أي خيراتها والمراد بها المطر وقوله وأنبت لنا من بركات الأرض أي خيراتها والمراد بها النبات والثمار وذلك لأن السماء تجري مجرى الأب والأرض تجري مجرى الأم ومنهما يحصل جميع الخيرات بخلق الله وتدبيره (قوله واكشف الخ) في الحديث قبل ذلك اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري وقوله من البلاء أي الحالة الشاقة وهو بيان مقدم لقوله ما لا يكشفه غيرك (قوله اللهم أنا نستغفرك) أي نطلب منك المغفرة وقوله أنك الخ تعليل لما قبله وقوله كنت غفارا أي ولم تزل كذلك كما تقدم وقوله فأرسل السماء أي السحاب وقوله مدرارا أي كثيرا متواترا كما مر (قوله ويغسل) أي بنية الغسل أن صادف وقت غسل مطلوب ويتوضأ أيضا بنية الوضوء أن صادف وقت وضوء مطلوب والأفلا يشترط فيه ممانية كما يحسنه شيخ الإسلام تعالى لا ذرعى لأن الحكمة فيه أن يناله ماء المطر وبركته كما قاله في حكمة

هنيئاً مرثياً مرثياً
عاتماً غداً طبقة مجللاً
دائماً إلى يوم الدين اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا
من القانطين اللهم إن
بالعباد والبلاد من الجهد
والجوع والضعف ما لا
نشكو إلا إليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الضرع
وأنزل علينا من بركات
السماء وأنبت لنا من بركات
الأرض واكشف عنا من
البلاء ما لا يكشفه غيرك
اللهم أنا نستغفرك أنك
كنت غفارا فأرسل السماء
علينا مدرارا ويغسل

كشف البدن لبنا له المطر وبركته فانه يسئ أن يبرز لأقل مطر السنة ويكشف ما عدا عورته
ليصيبه منه شيء والافضل أن يجمع بين الغسل والوضوء فان لم يجمع فالغسل فالوضوء ويسئ
أن يدعو عند المطر عما شاء لما ورد أن الدعاء مستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف
ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة خصوصا وقد ورد من لم يسأل الله يغضب عليه
بخلاف ابن آدم فانه يغضب عند سؤاله وأنشد بعضهم

لاتسألنني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسأل يغضب

ويسئ أن يقول اثر المطر مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره أن يقول مطرنا بنوء كذا على عادة
العرب في اضافة الامطار الى الانواء أي الكواكب وانما كره لايهامه أن النوء هو فاعل المطر
حقيقة فان اعتقد ذلك كفر والعباد بالله تعالى (قوله في الوادي) أي الحفرة وقيل الماء
والأول هو المشهور وعليه فقوله اذا سال معناه سال ماؤه فهو على تقدير مضاف بخلافه على

الثاني ومثل سيلان الوادي زيادة النيل في أيام زيادته (قوله ويسج للرع والبرق) أي بأن
يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وعند رؤية البرق

سبحان من يريك البرق خوفا وطمعا ويسئ أن لا يتبع البرق بصره لانه يضعفه كما ورد ونقل
الشافعي في الآمن عن الثقة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق أجنحته التي يسوق بها السحاب

وعلى هذا فالسموع صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلاق الرعد على الصوت
المسموع مجاز وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فتنطق أحسن النطق

وضحك أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها أي لمعان النور من فيها عند ضحكها وعلى
هذا فالسموع نفس الرعد وقال السيوطي في الاتقان أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم قال

بلغنا أن الرعد ملك له أربعة وجوه ووجه انسان ووجه ثور ووجه نسر ووجه أسد فاذا مضع بذنبه
فذلك البرق والله أعلم بحقيقة الاشياء (فصل في كيفية صلاة الخوف) * أي في بيان

صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو ضد الآمن فالكيفية بمعنى الصفة والاضافة على معنى
في على حذف مكرر الليل أو المعنى صلاة الشخص الخائف فالخوف مصدر بمعنى اسم الفاعل وانما

آخرها قلنها وهي من خصائص هذه الامة وشرعت في السنة السادسة من الهجرة والاصل
فيها قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقتلهم بالصلاة الآتية والخبار الآتية مع خبر صلوا كما

وأبتوى أملى وتجوز في الحذر كالسنة خلافا لادامام مالك رضي الله عنه (قوله وانما أفردنا
المصنف الخ) جواب عما يقال لم أفرد المصنف صلاة الخوف عن غيرها من الصلوات بترجمة مع

أنها كغيرها في الاركان والشروط وغيرها وحاصل الجواب أنه انما أفردنا عن غيرها بترجمة
من حيث انه يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها الا لان له صلاة مستقلة (قوله بترجمة) هي الفصل

المذكور (قوله لانه) أي الحال والشان وقوله يحتمل أي يغتفر وقوله في اقامة القرض أي
وكذا النفل غير النفل المطلق فلعل تقييده بالقرض لان في مفهومه تفصيلا بين النفل المطلق

وغيره وقوله ما لا يحتمل في غيره أي ما لا يغتفر في غيره كقيام الفرقة الثانية للركعة الثانية والامام
جالس ينتظرها (قوله وصلاة الخوف) أي الصلاة في الخوف أو صلاة الخائف كما تر (قوله

في الوادي اذا سال ويسج
لارعد والبرق) انتهت الزيادة
وهي لطولها لا تناسب حال
المتن من الاختصار والله
أعلم

* (فصل في كيفية صلاة الخوف)

وانما أفردنا المصنف عن
غيرها من الصلوات بترجمة
لانه يحتمل في اقامة القرض
في الخوف ما لا يحتمل في غيره
(وصلاة الخوف)

أنواع كثيرة) هي ستة عشر نوعا اختارها الامام الشافعي رضي الله عنه منها أربعة وأسقط المصنف منها نوعا وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن فخل كما استعرفه (قوله تبلغ ستة أضرب) بل ستة عشر ضربا كما علمت (قوله اقتصر المصنف منها على ثلاثة أضرب) مقتضاه أن الثالث في كلامه وهو الرابع في كلام غيره جاءت به السنة مع أنه ورد به القرآن قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا فقيه تجوز كذا قيل وهو مبني على أن هذا النوع لم تزد به السنة وليس كذلك كما نصرت به عبارة الرمي وابن حجر ونصها وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع الأربعة الآتية انتهت فقد ورد به القرآن والسنة معا والمراد أنه ورد القرآن به صريحا فلا يشافي أن غيره ورد به القرآن لكن احتمالا لأن قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية محتمل لصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة بطن نخل (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أضرب وقوله أن يكون العدو في غير جهة القبلة أي أوفيهما وثم ستر أخذ من كلام الشارح فيما يأتي (قوله وهو) أي العدو وقوله قليل أي بحيث لا يزيدون على المسلمين وقوله وفي المسلمين كثرة أي بحيث يكون المسلمون مثل الكفار في العدد فان كان الكفار مائتين كان المسلمون كذلك فاذا صلى الامام بالطائفة الاولى وهي مائة تبقى الطائفة الثانية في وجه العدو وهي مائة في مقابلة مائتين لأن كل واحد يقاوم اثنين وهكذا اذا جاءت الطائفة الثانية ووقفت الاولى في وجه العدو كما أشار اليه الشارح بقوله بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو وهذه أقل مراتب الكثرة وهذا شرط لجواز هذا النوع ولجواز صلاة عسفان وبطن نخل أيضا هكذا قال الهشبي والمعتدل أن هذا شرط للصحة في صلاة عسفان وشرط للسنية في صلاة ذات الرقاع وبطن نخل ولا تجوز صلاة نوع في غير محله فاذا كان العدو في غير جهة القبلة أوفيهما وثم ستر فهذا محل صلاة ذات الرقاع فلا تجوز فيه صلاة عسفان والعكس بالعكس (قوله فيفرقهم الامام فرقتين) أي كأن يجعل كل فرقة مائة كما تقدم في المثال السابق (قوله فرقة تقف في وجه العدو) أي في مواجهته ومقابلته وقوله تحرس أي تحرس العدو وتغتنعه من أن يأتي للامام ومن معه (قوله وفرقة تقف خلفه) أي بعد أن ينحاز بهم في مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو (قوله فصلي بالفرقة التي خلفه ركعة الخ) فان صلى بها صلاة تامة وذهبت الى وجه العدو وجاءت الاخرى فصلي بها صلاة تامة أيضا فهي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن فخل ولا خلاف في اقتداء المفترض بالنقل هنا وان كان فيه خلاف في الامن وهذا هو النوع الذي أسقطه المصنف من الأربعة التي اختارها الشافعي رضي الله عنه كما مر وهو يجري في الصلاة التمامية وغيرها فان صلى مغربا على كيفية ذات الرقاع فبفرقة ركعتين والثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضا وينتظر يحيى الثانية في قيام الثالثة وهو أفضل من انتظاره في جلوس تشهد أو صلى بها عية فبكل فرقة ركعتين ولو فرقهم أربع فرق وصلّى بكل فرقة ركعة جازا أيضا لكن يسجد للسجود لا انتظاره في غير محل الانتظار وسهوا كل فرقة محمول على الامام في اولاهم لا قدامهم فيها وكذا ثانية الثانية لا قدامهم فيها كما لا ثانية الاولى لا قدامها فيها وسهوا الامام في الاولى يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولى لمفارقتهم قبل السهو (قوله ثم بعد قيامه للركعة الثانية) فتتوى المفارقة منه بعد

أنواع كثيرة تبلغ
ستة أضرب كما في صحيح مسلم
اقتصر المصنف منها على
ثلاثة أضرب أحدها أن
يكون العدو في غير جهة
القبلة) وهو قليل وفي
المسلمين كثرة بحيث تقاوم
كل فرقة منهم العدو
(فيفرقهم الامام فرقتين
فرقة تقف في وجه العدو)
تحرسه (فرقة) تقف
(خلفه) أي الامام (فصلي
بالفرقة التي خلفه ركعة ثم
بعد قيامه للركعة الثانية

القيام ندبا وعند ابتداءه جوارزا وعند ركوعها وجوبها ولكن يترتب على ذلك الوجوب الاثم
لولا تنويف المفاصلة عند الركوع لا البطلان اذ لا تطل صلاتها الا بالهوى للسجود لسبقهم حينئذ
للامام بركنين نعم ان قصدت السبق بركنين فأكثر بطلت صلاتهم بالهوى الركوع لانهم قصدوا
المبطل وشروا فيه (قوله تتم لنفسها) أي بعدنية المفاصلة كما علمت وقوله بقية صلاتها أي
التي هي الركعة الثانية ويسن لهم تخفيفها ثلاثا يطول الانتظار ويسن للامام أن يخفف
الاولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ويسن له تطويل قيامه للركعة الثانية فيقرأ الفاتحة وسورة
طويلة في زمن انتظاره للفرقة الثانية ويتشهد في جلوسه لا تنظاها في التشهد الاخير ويسن لهم
التخفيف في ثانيتهما والامام منتظر لهما فيه (قوله وتأتي الطائفة الاخرى) أي والامام منتظر
لها في قيام الثانية فيطول القراءة فيه حتى تدرك الفاتحة وتسلم معه فتحو فضيلة التحلل
مع الامام كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (قوله تفارقه) أي تقوم للابان بتمام صلاتها
من غيرنية مفارقة وليس المراد أنها تفارقه بالنية كما فهم بعضهم لما فاته لقوله ثم ينظرها
الامام ويسلم بها (قوله وهذه) أي هذه الكيفية المتقدمة وقوله بذات الرقاع هو اسم موضع
من نجد بأرض غطفان وكذا بطن نخل فهو اسم موضع من نجد بأرض غطفان وصلاة ذات
الرقاع أفضل من صلاة بطن نخل وكل منهما أفضل من صلاة عسفان هكذا اعتمد الرمي
وأتباعه وفضل ابن عبد الحق والعلمى صلاة عسفان على صلاة بطن نخل واعتمد البشيشي
لكن قد عرفت أن الذي اعتمد الرمي ومن تبعه الاول (قوله وقيل غير ذلك) فقبل سميت
بذلك لان الصحابة رضی الله عنهم لقوا بأرجلهم الرقع أي الخرق لما تقرحت أي تجرحت وقيل
باسم جبل هناك فيه بياض وجره وسواد يقال له الرقاع وقيل باسم شجرة هناك وقيل لترقع
صلاتهم فيها جماعة وفرادى وقيل غير ذلك (قوله والثاني) أي من الثلاثة أضرب وكان
الانصب بقوله أحدها أن يقول وثانيها (قوله أن يكون في جهة القبلة) أي أن يكون العدو
في جهة القبلة وهذا ما قبل لقوله في النوع الاول أن يكون العدو في غير جهة القبلة وقوله
في مكان لا يستريحهم عن أعين المسلمين شيء هذا مقابل لقولنا في تقدم أو فيها وثم سائر (قوله
وفي المسلمين كثرة) تقدم أن كثرة المسلمين شرط لصحة صلاة عسفان ولسنية غيرها على المعتمد
وقوله تختم نفرتهم أي جعلهم صفين مثلاً كأن يكون الكفار مائتين والمسلمون كذلك
فيصفهم الامام صفين كل صف مائة وهي تقاوم المائتين (قوله فيصفهم الامام صفين)
أي يجعلهم صفين وقوله مثلاً أي أو أكثر كأربعة صفوف (قوله ويجرم بهم جميعاً) أي
ويقرأ بهم جميعاً ويركع بهم كذلك ويعتدل بهم كذلك ولما كان الرأى كما يمكنه المشاهدة
دون الساجد لم تطلب الحراسة للرا كعين بل للساجدين (قوله فاذا سجد الامام
في الركعة الاولى يسجد معه أحد الصنفين الخ) هذه العبارة صادقة بأن يسجد معه الصف
الاول ويحرس الثاني في الاولى ثم يسجد معه الثاني ويحرس الاول في الثانية مع بقاء كل مكانه
أو يحول كل مكان الاخر بأن يتأخر الاول ويتقدم الثاني وينفذ كل واحد من اثنين من
غير أفعال مبطله وصادقة بأن يسجد معه الصف الثاني ويحرس الاول في الاولى ثم يسجد معه
الاول ويحرس الثاني في الثانية مع بقاء كل مكانه أو يحوله كما مر لكن الافضل أن يسجد معه

(تتم لنفسها) بقية صلاتها
(وتعني) بعد فراغ صلاتها
(الى وجه العدو) تحرسه
(وتأتي الطائفة الاخرى)
التي كانت حارسة في الركعة
الاولى (فيصلي) الامام بها
ركعة) فاذا جلس الامام
للتشهد تفارقه (وتتم
لنفسها) ثم ينظرها الامام
(ويسلم بها) وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بذات الرقاع سميت
بذلك لانهم رقعوا فيها
رأيتهم وقيل غير ذلك
(والثاني أن يكون في جهة
القبلة) في مكان لا يستريحهم
عن أعين المسلمين شيء وفي
المسلمين كثرة تختم نفرتهم
(فيصفهم الامام صفين)
مثلاً (ويجزم بهم جميعاً)
(فاذا سجد) الامام في
الركعة الاولى (يسجد معه
أحد الصنفين) يسجد تسين

الاول ويجرس الثاني في الاولى ثم يسجد معه الثاني ويجرس الاول في الثانية مع التحول المتقدم لانه الثابت في صحيح مسلم فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة هو الذي يليه والحارس كذلك هو المؤخر ولو حرس فرقان من صف أو فرقة واحدة في الركعتين معاجزا بشرط المقاومة حتى لو حرس واحد فقط جاز بشرط مقاومته للعدو بأن لا يزيد على اثنين لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر (قوله ووقف الصف الاخر يحرسهم) أي استمر واقفا يحرسهم في الاعتدال وان طال ويعتقر تطويله للضرورة واختص الاعتدال بالحراسة دون الركوع مشللا لانه وقوف يمكن فيه القتال (قوله فاذا رفع الامام رأسه) أي ومن معه وقوله يسجدوا أي الصف الحارس وأتى بضمير الجمع لانه جمع معني وان كان مفرد اللفظ وقوله ولحقوه أي في قيام الركعة الثانية ويندب له تطويله بتعدد اقرانهم الفاتحة وان طال فيه قيام الثانية على قيام الاولى وهم فيها كالمسبوق فان أدركوه في القيام قرؤا معه ما مكنتهم أو أدركوه في الركوع ركعوا معه وسقطت عنهم الفاتحة كلا أو بعضا في ركع بالجميع ويعتدل بالجميع كالركعة الاولى فاذا سجد سجد معه من كان حارسا في الاولى وحرس من سجد فيها مع بقاء كل مكانه أو مع تقدمه وتأخر كأمير (قوله وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان) وهي تجري في الصلاة الثنائية والثلاثية والرابعة ودخل في الثنائية هنا وفيما تقدم الجمعة فتصح في الخوف حيث وقعت بأبنية كصلاة عسفان وذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل اذ لا تقام الجمعة بعد أخرى فان صليت كصلاة عسفان كفي سماع الاربعين الخطبة وان صليت كصلاة ذات الرقاع اشترط سماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة أربعون وبضر النقص في الفرقة الاولى عن أربعين في ركعتيها ولا يضر في الفرقة الثانية ولو حال التحريم كما قاله الرملي بل ولو في الخطبة على المعتمد فانتقد من اشترط الاربعين حال الخطبة في الفرقة الثانية ضعيف وان قاله المحشي تبعا للقبلي وبني وكذلك قول بعضهم لا يضر النقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد التحريم وبضر حال التحريم ليكون لسماع الاربعين من الفرقة الثانية فائدة وتجهز الطائفة الاولى في ثابته لا انفرا دها ولا تجهز الثانية في ثابته لا قد انما وياتي ذلك في كل صلاة جهريه (قوله لعسف السبول فيها) أي تراكمها واجتماعها فيها وتسلمها عليها حتى أخبرتها وأذهبها (قوله والثالث) أي من الثلاثة أضرب وكان الانسب بما تقدم أن يقول وثالثها ويجوز هذا الضرب في كل قتال وضرب مباحين كقتال عادل لباغ وصاحب مال لمن قصد أخذه ظلما ومن ذلك ما لو خطف نعله فله أن يسعى خلفه وهو يصلي حتى اذا ألقاه الخطاف أتم صلاته في محله أو هربت دابته وخاف ضياعها وكهرب من حريق أو سبل أو سبغ لا يعدل عنه أو من غريم عند اعساره أو خروج من أرض مغصوبة تابا ومتى زال خوفه أتم صلاته كما في الامن ولا قضاء عليه وليس له فعله لخوف فوت عرفة بل يترك الصلاة ولو أبا ما ليدرك عرفة لان قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة وخروج بالحج العمرة فلا يترك الصلاة لانها لا تقنوت مالم يذرها في وقت معين والا كانت كالحج فيترك الصلاة لها عند خوف فوتها كما أفق به والد الرملي وان خالفه ابن حجر (قوله أن يكون في شدة الخوف) أي أن يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف بحيث لا يأمنون هجوم العدو وعليهم لو ولو اعنه أو انفسحوا وقوله والتحام الحرب ليس بقيد لان المدارع على كونهم

(ووقف الصف الاخر يحرسهم فاذا رفع الامام رأسه يسجدوا ولحقوه) ويتشهد الامام بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها وبين مكة من جلتان سميت بذلك لعسف السبول فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحام الحرب)

لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو ولوا عنه أو انقسموا والظاهر وان لم يحصل حرب فضلا عن
 التهامه (قوله هو كناية عن شدة الاختلاط) أي لانه يلزم من التهام الحرب شدة الاختلاط
 بين القوم فأطلق اللفظ وأريد لازم معناه كما هو ضابط الكناية (قوله بحيث يلتصق لحم بعضهم
 ببعض) تصوير لشدة الاختلاط بين القوم فشدّة الاختلاط بينهم مصورة بهالة وتلك الحالة هي
 التصاق لحم بعضهم ببعض كما تختلط لحم الثوب بالسدى ولحم الثوب بفتح اللام وضعها الغة عكس
 لحم القرابة والسدى بفتح السين وبالقصر كما في المصباح (قوله فيصل كل من القوم الخ) لكن
 لا يصل كذلك الا بشرط ضيق الوقت بحيث لا يبقى منه الا ما يسع الصلاة هكذا شرط ابن الرفعة
 وهو متجه مادام يرجو الامن والاجازت الصلاة كذلك ولو في أول الوقت فدام يرجو الامن
 لا يصل كذلك الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج الامن صلى كذلك ولو في أول الوقت قياسا على
 فاقد الطهورين وهذا ظاهر في الضرب الثالث وأما بقية الاضرب فالظاهر فيها عدم اشتراط
 ذلك كما قاله الزيادي وان قال المحنّى وهذا جار في الاضرب الثلاثة التي ذكرها المصنف بل
 وفي صلاة بطن نخل أيضا ولو صلوا كذلك لسواد ظنوه عدوا فبان خلافه أو بان أنه عدو ولكن
 كان بينهم حائل كغندق وجب عليهم القضاء بخلاف ما لو بان أنه عدو ولكن ينتهم الصلح أو التجارة
 مثلا فلا يجب عليهم القضاء لعدم تقصيرهم اذ لا اطلاع لهم على نيّتهم (قوله كيف أمكنه) أي على
 أي حال أمكنه الصلاة عليه فان عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما للضرورة وجعل السجود
 أخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهم أو يجوز اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة
 وتقدموا على الامام والجماعة أفضل من الانفراد ما لم يكن الحزم والرأى فيه والا فهو أفضل
 (قوله راجلا) أي كائنا على رجله ذكرا كان أو أنثى بخلاف الرجل فانه خاص بالذكر وان
 وقع في عرف العامة اطلاق الرجل على ما قابل المرأة وقوله أو راجلا عطف على قوله راجلا قال
 تعالى فان خفتم رجلا أو راجلا (قوله مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) أي عند العجز عن
 الاستقبال بسبب العدو قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبل لها قال
 الشافعي رضي الله عنه ان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو انحرف عنها
 بجراح الدابة مثلا فان طال الزمان بطلت صلاته والا فلا (قوله ويعذرون في الاعمال الكثيرة
 في الصلاة) أي المحتاج اليها للقتال ولا يعذرون في الكلام والصباح لان الساكنة أهيب حتى
 لو احتاج الى الكلام لاندأوا من كافر أو ادخله ولم يعلم به وجب عليه انذاره وبطلت صلاته
 (قوله كضربات متوالية) أي وطعنات كذلك قياسا على المشى وترك الاستقبال الواودين
 بالنص ويجب عليه أن يلتقي السلاح ونحوه اذا تنجس بما لا يعنى عنه الا اذا خاف من القائه ضررا
 فيجب حمله مع القضاء على المعقولة لندرة عذره خلافا لما في المنهاج كما في المجموع عن الاصحاب
 * (فصل ل) في بيان تحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال وحل ذلك للنساء
 وما يتبع ذلك وانما ذكره المصنف عقب صلاة الخوف لانه يجوز لبسه لنجاسة الحرب أي بفتته ولم
 يجد غيره يقوم مقامه (قوله في اللباس) أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كما علمت ولما كان
 المقصود بالذات اللباس خصه الشارح بالترجمة دون التختم بالذهب أو يقال الكلام فيه حذف
 الواو مع اعطفت والتقدير في اللباس والتختم بالذهب على حدسرايل تقيكم الحرز أي والبرد

هو كناية عن شدة الاختلاط
 بين القوم بحيث يلتصق
 لحم بعضهم ببعض فلا
 يتمكنون من ترك القتال
 ولا يقدرون على النزول
 ان كانوا ركبانا ولا على
 الانحراف ان كانوا مشاة
 (فصل في كل من التوم
 كيف أمكنه راجلا) أي
 ماشيا (أو راجلا مستقبل
 القبلة وغير مستقبل لها)
 ويعذرون في الاعمال
 الكثيرة في الصلاة كضربات
 متوالية
 * (فصل في اللباس)

والمبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملبس بمعنى الخاطسواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل وهذا التعميم أخذه من قول الشارح وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك الخ وما قلناه أو فبقضاها المتن لأنه اقتصر على اللبس وإن كان ليس قيدا فإن أولنا اللبس يطلق الاستعمال كان ما قاله الشيخ موافقا لكلام المصنف أيضا وبهذا يظهر قوله فالترجمة مساوية لما ترجمت له بهذا التأويل فتأمل (قوله ويحرم الخ) أي لقول حذيفة أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه رواء البخاري والديباغ هو ما غلظ من ثياب الحرير بخلاف السندس فإنه مارق منها وقد علل الامام والغزالي الحرمة بأن الحرير خنوء أي نعومة وليونة لا تليق بشهامة الرجال أي بقوتهم وهذه الحرمة من الكبر كما نص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبرا ملسي (قوله على الرجال) أي ولو احتمل الاقتدح لاحتجنا فيحرم عليهم لبس الحرير والتختم بالذهب احتياطا خلافا للفتاوى (قوله لبس الخ) اللبس ليس قيدا وإنما اقتصر عليه المصنف لأنه أغلب أوجه الاستعمال كما أشار إليه الشارح وفسره المحشي بالاستعمال على وجه يعتد استعماله عرفا وعليه فالمراد به ما يشمل أوجه الاستعمال كالجلوس عليه والاستناد إليه من غير حائل فيهما بخلاف ما لو كانا مجايلين ولو من غير خياطة وأما لبس ما ظهره وبطائه غير حريري وفي وسطه حرير كالقاووق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطي بما ظهره وبطائه غير حريري وفي وسطه حرير كاللحاف فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطي أشد ملاسة للبدن من الجلوس عليه والاستناد إليه وإنما جاز ذلك مع الخياطة لأن الحرير صار كالخشو وحشو الحرير جازن وكذلك ثوبه أي التدفيع به إلا أن خيطا عليه ظهره وبطائه من غير الحرير كما علمت والجلوس تحته كالجلوس تحته سحابة أو خيمة أو ناموسية من حريري ويحرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله معها في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول فلا يحرم وكناية الرجل عليه ولو لصداق امرأة ورسم عليه أي نقش عليه وستره أربه كما يقع في أيام الزينة والفروح نعم أن أكرههم الحماكم على الزينة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها نعم يجوز ستر الكعبة وقبور الانبياء به أن خلا عن النقد وبعضهم استثنى قبور الاولياء أيضا لكن في المحشي خلافة ومثل ستر الجدران به الباسه للدواب لأنه لمحض الزينة بخلاف الباسه الصبي والمجنون فإنه لغرض الاتفاع به ويستثنى من تحريم الحرير أموره منها كيس المحصف بخلاف كيس الدراهم فإنه يحرم على المعقد ومنها علاقة المحصف وعلاقة السمين والسيف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والمفتاح والسجدة وفي شراريها تزدفقيل تحل مطلقا وقيل تحرم مطلقا والمعقد التنصيل فإن كان من أصل خيطها جازن والأفلا ومنها غطاء القلل والاباريق والكيزان من الحرير فيجوز ذلك وأما غطاء العمامة فإن كان لرجل حرم وإن كان لامرأة فلا يحرم وكذلك منديل القراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسح فرج المرأة ومنها ليفة الدواة وجعله ورق كناية لأنه استعمال حقيقة أخرى وبهذا فارق الكتابة على رقعة حرير فإنها تحرم كما تقدم ومنها تكة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش وبعضهم يحرمته وقد

(ويحرم على الرجال لبس)

غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد القول بالجواز للخروج من الاثم واتخاذ الحرير بلا لبس
 كاستعماله في الحرمة على ما أفتى به ابن عبد السلام قال وأثم دون اثم اللبس قال الرمي
 وما ذكره هو قياس اثناء التقدين لكن ظاهر كلامهم أنه يفرق بينهما من وجوه متعددة وهو
 الاوجه نعم ان جل ما قاله ابن عبد السلام على ما اذا اتخذ ليلبسه بخلاف ما اذا اتخذ ليجرد
 القنية لم يعد (قوله الحرير) هو معروف وهو أعم من القز لانه ما قطعت الدودة وخرجت منه
 حية وأما الابرسم فهو ما مات فيه وهو كد اللون وهو المسمى بالحرير المسكي والحرير يعمهما
 خلافا لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما مات فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه
 فهو مبين للقز لا أعم منه وخروج بالحرير غيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم وان غلا
 ثمنه نعم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر
 عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران فلا يحرم ويكره المصفر كله وكذا بعضه لكن
 بالقييد المذكور بخلاف ما فيه نقط من المصفر فلا يكره وأما سائر المصبوغات فلا تحرم ولا تكره
 سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والمخطط ويحرم لبس نجس أو متنجس بغير معفو عنه
 في عبادة تبطل به كصلاة أو لزوم عليه التضعف بالنجاسة والافلا فيجوز لبسه في غير المسجد أما
 فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغير حاجة تنزيها له أما الحاجة كما في النعل والباو ج
 الذي به نجاسة فيجوز نعم يحرم لبس جلد مغلف لغير ضرورة والاقراش والتدثر كاللبس والاولى
 ترك ذلك الثياب ومقلها المالكها لانه يذهب قوتها فان كان ذلك ممن يريد البيع كان من الغش
 المحرم فيجب اعلام المشتري به وينبغي طي الثياب وذكر اسم الله تعالى عليها لما روى الطبراني
 اذا طويتم ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى عليها ثلاثا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فقبل سريعا
 ويحرم تنجيس يده لغير غرض لما فيه من التضعف بالنجاسة فان كان لغرض جاز كعجن سرجين
 واصلاح قتيله باصبعه فيما اذا استصح بدهن نجس أو متنجس لانه يحل الاستصباح بكل منهما
 في غير المسجد ولا يحرم تنجيس مله ككتوبه وجداره ولو لغير غرض مالم يلزم عليه ضياع المال
 ولا تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والاوز ونحوهما بخلاف مالم
 تجز به العادة فانه يحرم ان لوث ويحرم في المسجد وان لم يلوث (قوله والتم بالذهب) هو ساقط
 من بعض النسخ وخروج بالتم اتخاذ نف أو أغله أو سن من ذهب فانه لا يحرم على مقطوعها
 وان أمكن اتخاذها من فضة وخروج بالذهب الفضة فانه يجوز التعميم بها للرجل بل يسن مالم يسرف
 فيه عرفا مع اعتبار عادة أمثاله وزنا وعدا ومحلا فاذا زاد على عادة أمثاله حرم خلافا لقول
 بعضهم متى بلغ الخاتم مثقالا كرهه فان زاد عليه قبل يحرم وقيل لا والافضل جعله في اليد اليمنى
 ولبسه في الخنصر ويسن أن يكون فيه من داخل كفه ولا يكره لبس خاتم الرصاص والنحاس
 والحديد على الاصح وما تقدم في الخاتم وأما الختم فيحرم ولو من الفضة ويجوز تحلية المصحف
 بالفضة لكل من الرجل والمرأة وبالذهب للمرأة فقط بخلاف القوية فلا يجوز والتحلية وضع
 قطع رقيقة من النقد والقوية الطلي بالنقد بعد اذ ابته ويجوز كتابة المصحف بالذهب للرجل
 والمرأة من غير فرق بينهما على المعقد خلافا لما يوهمه كلام القلوبى من تخصيص جوازها بالمرأة
 (قوله والقز) قد عرفت أنه من عطف الخاص على العام وكان الاولى للشارح ان يقدمه على

الحرير والتختم بالذهب
والقز

قوله والتختم بالذهب قال المحنثي نقل عن شيخه وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين
 ١٥ ووجهه أن التختم معطوف على لبس والعامل فيه يحرم والتزم معطوف على الحرير والعامل
 فيه لبس وفيه نظر لأن محل منع العطف على معمولين لعاملين مختلفين إذا كان العاطف واحدا
 كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وبخلاف ما هنا فإن العاطف تعدد ففي الحقيقة هما عطفان
 لا عطف واحد الذي هو محل المنع (قوله في حالة الاختيار) أي في حالة هي الاختيار وهو قيد
 لا بد منه سيد ذكر الشارح محترزه بقوله ويجعل للرجال لبسه في حال الضرورة ولا يخفى أن غير
 اللبس من سائر أوجه الاستعمال مثله في الحل للضرورة إذ لا تختص الضرورة باللبس فلو أخر
 الشارح هذا القيد عن قوله وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الاقتراض الخ لكان أولى
 وأحسن وحينئذ فكان الأولى ترك التقيد في المحترز باللبس لكنه اتكل على كونه علم من
 كلامه أن غير اللبس من سائر الاستعمالات كاللبس (قوله وكذا يحرم استعمال الخ) أشار إلى
 أن اللبس في كلام المصنف ليس بقيد وإنما اقتصر عليه المصنف لأنه الأغلب في الاستعمال
 كما تقدم وقوله ما ذكر أي الحرير والقز وقوله على جهة الاقتراض أي جهة هي الاقتراض لكن
 من غير حائل وإن لم يحط كما مر (قوله وغير ذلك من وجوه الاستعمالات) أي حتى التردد عليه
 وغير ذلك مما مر بخلاف مجرد المشي عليه فلا يحرم لأنه يفارقه حالا (قوله ويجعل للرجال
 لبسه) قد عرفت أن اللبس ليس بقيد فلو ترك التقيد به لكان أولى لكنه اتكل على عدم ذلك
 من كلامه السابق (قوله للضرورة) أي أوالحاجة فالضرورة ليست بقيد لأن المدا على وجود
 الضرورة أوالحاجة فيجوز استعماله للضرورة كفتحة حرب إذا لم يجد غيره مما يقوم مقامه
 وللحاجة كدفع حرب ودفع قل وستر عورة في الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة إذا لم يجد غيره
 على المعتمد فقول الشورى وإن وجد غيره من لباس أودع وضعف صرح الرمي في شرحه
 بخلافه فتى وجد غيره حرم استعماله كالتداوى بالنجس كما قاله الشيخ الحنفى (قوله مهلكين)
 إنما قيد بذلك نظر السكون التمثيل للضرورة والافتكرونها مهلكين ليس بقيد بل مثله كونها
 مضرين وجعل المحشى المراد بالمهلك في كلامه ما لا يحتمل غالباً وبني ذلك على تفسير الضرورة
 بالحاجة وهو صحيح وإن كان خلاف المتبادر من كلام الشارح (قوله ويجعل للنساء) أي لأنه
 صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حريرة في ثياله قطعة ذهب وقال هذا أنى استعمالها
 حرام على ذكور أمتي حل لآناهم وألحق بالذكور الخفافى احتياطاً (قوله لبس الحرير) أي
 والتختم بالذهب ولو ذكره لكان أولى لذكر المصنف له سابقاً فيكون الضمير في قوله ويجعل للنساء
 عائداً للمذكور من لبس الحرير والتختم بالذهب نعم هو ساقط من بعض النسخ كما مر ومثل التختم
 بالذهب غيره من أنواع اللبس ما لم تسرف فيه وإن لم تبلغ في السرف كخلخال وزنه ما شامته قال
 والقصة في ذلك كالذهب بالاولى فلهن لبس حلبيهما وما نسيج بهما (قوله واقتراشه) أي وسائر
 أوجه الاستعمال كالتدثر به والجلوس تحته ونحو ذلك فلو قال وغيرهما لكان أولى ومحل حل
 اقتراشه أن له ما يمكن من تركها بذهب أو فضة (قوله ويجعل للولى الباس الصبي الخ) وألحق
 به الغزالي المجنون واعتمد الرمي أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز الباس كل
 منهما مناعلاً من ذهب حيث لا سرف عادة وقوله قبل سبع سنين وبعدها أي إلى البلوغ وفيه

في حالة الاختيار وكذا
 يحرم استعمال ما ذكر على
 جهة الاقتراض وغير ذلك
 من وجوه الاستعمالات
 ويجعل للرجال لبسه
 للضرورة كحز وبرد مهلكين
 (ويجعل للنساء) لبس الحرير
 واقتراشه ويجعل للولى
 الباس الصبي الحرير قبل
 سبع سنين وبعدها

تعريض بالرفع على الراجح في البعدية والخلاف في غير يوم العيد (قوله وقيل الذهب وكثيره الخ) هذا تعمير بعد تخصيص فان قوله والتختم بالذهب خاص وهذا عام وقوله أى استعمالهما احتاج لتقدير ذلك لان التحريم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال وقوله في التحريم سواء أى مستويان في التحريم على الرجال الأنفا وأنثاه وسنا كما مر ومحل في الاغلة ما لم تكن اغلة ايهام وخروج بالاغلة الاعتقاد من اصبع واحدة بخلاف الاغلة الواحدة ولومن الاصابع الاربعة من كل يد وعلى النساء الاحليل على العادة والفضة كالذهب الاختصاص ولولرجل على العادة بخلاف الختم كما مر (قوله واذا كان بعض الثوب الخ) لمذا كحكم الثوب الحرير الخالص ذكر حكم ما اذا كان بعضه منه وبعضه من غيره والكلام في المنسوج منهما وأما المطرز بالابرة والمرقع فكالمنسوج لكنه يتقيد كل منهما بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد طول او اعتمد البشيشى في حل المرقع أن لا يزيد طولا أيضا على أربعة أصابع ويتقيد كل منهما أيضا بكونه لا يزيد في الوزن ثم لا يجزى ما في حالة الشك في كثرتها ما لان الأصل الحل هنا وأما التطريف وهو اتخاذ السجاف ولو بالابرة فالعبرة فيه بعادة أمثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد ولو اتخذ سجافا بقدر عادة أمثاله ثم انتقل لمن هو ليس كعادة أمثاله جازا بقاؤه لانه وضع بحق وبغفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافا زائدا على قدر عادة أمثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر عادة أمثاله فانه يحرم ابقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء المسلم (قوله ابريسما) هو فارسي معرب بكسر الهمزة والراء أو بفتح الهمزة وكسر هاء مع فتح الراء ففيه ثلاث لغات وقد عرفت أن الابريسم هو مامات فيه الدودة والقز ما قطعت الدودة وخرجت منه حية والحرير يعمه ما فقول الشارح أى الحرير فيه تفسير الاخص بالاعم فاعمله أشار الى أن المراد هنا الاعتم لا خصوص الابريسم (قوله أو كنانا) بفتح الكاف وكسر حاوي يقال كن وقوله مثلا أى أو صوفاً وغيره (قوله جاز للرجل) أى وكذا غيره وانما اقتصر عليه لانه هو الذى يتوهم فيه الحرمة (قوله ما لم يكن الابريسم غالباً على غيره) أى فانه يحرم وكذا ان شك في كثرة الحرير على غيره فيحرم على الاصح عند الرملى خلافا لابن حجر كالبكرى وصرح بالحرمة في الانوار وقوله فان كان غير الابريسم غالباً على العبرة بالوزن لا بالظهور والروية فيجوز لبس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها أن الحرير فيها أكثر (قوله وكذا ان استوى في الاصح) فيحل على الاصح وفارق التفسير حيث يحرم منه على المحدث عند الاستواء تعظيماً للقرآن

* (فصل في الجنائز) * بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بفتحها وكسر هاء الجنان مشهور وان قال بعضهم والكسر أفصح وهي بلغتها اسم الميت في النعش وقبل بالفتح اسم الميت في النعش وبالكسر اسم النعش وعليه الميت وقبل بالعكس فعلى القول الاول يصح أن يقول نوبت أصلى على هذه الجنائز بالفتح والكسر وعلى القول الثانى لا يصح أن يقول على هذه الجنائز بالكسر الا ان أراد بها الميت مجازاً فان أراد بها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه فان لم يكن عليه قيل سرب وهو يتول كل يوم انظر الى تعقلك * أنا المهيا لنقلك

(وقيل الذهب وكثيره)
أى استعمالهما (في التحريم
سواء واذا كان بعض
الثوب ابريسما) أى حريرا
(وبعضه) الآخر (قطنا
أو كنانا) مثلاً (جاز للرجل
لبسه ما لم يكن الابريسم
غالباً) على غيره فان كان
غير الابريسم غالباً حل
وكذا ان استوى في الاصح
(فصل)

قوله أى الحرير الاولى
أى حريرا لانه الذى فى
الشرح تفسيراً لقول
المتن ابريسما اه

قوله ان استوى هكذا
بخطه والذى فى الشرح
استوى اوله الا وفق تأمل
اه

أناس من المشايخ * كم ساومني بمثلك

وانما ذكر المصنف الجنائز في كتاب الصلاة دون القرائن مع مناسبة الماتعلق كل بالموت
 لاشتمالها على الصلاة التي هي أهمها وبهذا يجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض التكفاية
 مع أنها منها واعلم أن الموت أعظم المصائب والغفلة عنه أعظم فيسن كثرة ذكره لخبر أكثر وأمن
 ذكرها ذم الذات الموت وتباً كد عيادة المريض لأن العائد لم يزل في مخوفة الجفنة حتى يرجع
 ونغميض الميت سنة ثلاثا يعقب منظره لأن البصر يتبع الروح فينظر أين تذهب وأرواح المؤمنين
 تكون في عليين وفورهما متصل بالجسد كما أن أرواح الكفار في سبعين ولها اتصال بالجسد
 فالنعيم والعذاب للروح والجسد معاً على التحقيق (قوله فيما يتعلق بالميت) قديمه الشارح
 بأربعة أشياء وبقي خامس وهو الحمل وانما تركه لأنه وسيلة للدفن يستلزمه غالباً ومن غير
 الغالب ما لو دفن في موضع مونه من غير حمل وانما ترك التعزية اقتصاراً على الأهم فإن التعزية
 سنة كما هو معلوم (قوله من غسله وتكفنيه الخ) بيان لما يتعلق بالميت كما تقدمت الإشارة إليه
 (قوله ويلزم على طريق فرض التكفاية) أي على طريق هو فرض التكفاية وهو الذي يخاطب
 به المكلفون فان فعله البعض سقط الطلب عن الباقيين والمخاطب بهذه الامور كل من علم بموته
 أو ظنه أو قصر لكونه بقره ولم يبحث عنه وكان بحيث ينسب في عدم البحث عنه الى تقصير
 واللازم لهؤلاء انما هو الافعال كما يقتضيه كلام المصنف وأما مؤن التجهيز كتمن الماء وأجرة
 المغسل وعن الكفن وأجرة الحمل والحفر فهي في تركه تخرج منها قبل وفاء الدين واخراج الوصايا
 والارث لكن بعد الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والزيادة المتعلقة بعين النصاب فان امتنع
 الوارث من اخراجها أخذها الحاكم فهر عليه فان فقد الحاكم أخذها الا حاد وكذا لو خيف
 انفجار الميت لو رفع اليه نعم الزوجة غير الناشئة ولو غنية وخادمها تلزم مؤنهما ما زواجاً موسراً
 ولو بماريته منها فان لم يكن موسراً في تركتها كفرها فان لم يكن تركه فعلي من تلزمه نفقة ثم من
 موقوف على تجهيز الموتي ثم من بيت المال ثم على أغنياء المسلمين ولو كان الميت ذمياً وفاء بذمته
 ولا يقال فيه على أغنياء الذميين (قوله في الميت) أي بسببه في سببية ومحل ذلك اذا تبين
 موته بظهور شيء من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانحساف صدغ فان شك في موته وجب
 التأخير الى اليقين بتغير الائمة أو غيره ولو مات موتاً حقيقياً ثم جهز ثم أحيى حياة حقيقية
 ثم مات فالوجه الذي لاشك فيه أنه يجب تجهيزه ثانية ولحق أهل الميت كاصدقائه تقبيل وجهه
 ولا بأس بالاعلام بموته بل يندب للصلاة عليه بخلاف نعي الجاهلية وهو النداء بموت الشخص
 وذكر ماثره ومفاخره وأصل ميت ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون
 قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ويستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله المسلم غير المحرم
 والشهيد) انما قيد الشارح بهذه الثلاثة لاجتماع الاربعة كاملة وكان عليه أن يقول وغير
 السقط في بعض أحواله كما يعلم مما يأتي نخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقاً وتحرم الصلاة
 عليه مطلقاً ويجب تكفنيه ودفنه ان كان ذمياً أو مؤثماً أو معاهداً بخلاف الحربى والمرتد
 وخرج بغير المحرم المحرم فوجب فيه الاربعة لكنها ليست كاملة لانه لا يستر رأس المحرم ولا وجهه
 المحرمة وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه

فما يتعلق بالميت من غسله
 وتكفنيه والصلاة عليه
 ودفنه (ويلزم) على طريق
 فرض التكفاية (في الميت)
 المسلم غير المحرم والشهيد

الغسل والصلاة وخرج بغير السقط الذي زدناه السقط فله أحوال فتارة تعلم حياته فيجب فيه
 الاربعة وتارة يظهر خلقه فوجب فيه ثلاثة أشياء وهي ما عدا الصلاة وتارة لا يظهر خلقه فلا
 يجب فيه شيء لكن يستحسن ستره بخزقة ودفنسه فالحاصل أن التقييد بالقيود السابقة لاجتماع
 الامور الاربعة كاملة والمحرم وان وجبت فيه الاربعة لكنهم ليست كاملة وفي المحشى عبارة
 مشتملة على قلاقة وعقادة لكن توضيح المقام ما علمت (قوله اربعة أشياء) قد عرفت حكمه
 اسقاط الخلل والافه والخامس (قوله غسله) أى أو بدله وهو التيمم كالوحرق بالنار وكان بحيث
 لو غسل تهرى وكالولم يوجد الأجنبي في المرأة وأجنبية في الرجل فيميت الميت فيها بما جازى نعم
 الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير (قوله وتكفينه)
 أى بعد غسله أو بدله كما تقدم (قوله والصلاة عليه) أى بعد الغسل أو بدله وجوباً لانه المنقول
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو تعذر كأن وقع في حفرة وتعذر اخراجه وطهره لم يصل عليه
 وبعد التكفين ندبا بل تكره الصلاة عليه قبل تكفينه لانه يشعر بالازدراء بالميت ونص الفقهاء
 المالكية على أن الصلاة على الميت من خصائص هذه الامة واستشكل بصلاة الملائكة على
 آدم عليه السلام وقولهم هذه سنة بنى آدم بعده وأجيب بانها من خصائصنا على هذه الكيفية
 التى من جللتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ودفنه) أى فى قبر
 (قوله وان لم يعلم بالميت الا واحد الخ) أى محل كون ما ذكر على طريق فرض الكفاية ان
 علمه أكثر من واحد وان لم يعلم به الا واحد الخ لكن تعيينه حينئذ عارض لا يخرج عنه كونه
 فرض كفاية فى ذاته وقوله تعيين عليه ما ذكر أى من الغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن
 (قوله وأما الميت الكافر الخ) هذا محترز للمسلم فيما مر (قوله فالصلاة عليه حرام) أى وباطلة
 لكن لو اختلف مسلم بكافر صلى على الجميع ويقول حينئذ اللهم اغفر للمسلمين ما اوعى واحد
 فواحد ويقول حينئذ اللهم اغفر له ان كان مسلماً ويقفقر التردد فى النية للضرورة والاوّل
 أفضل (قوله حارباً كان أو ذمياً) نعيم في تحريم الصلاة عليه فحرم الصلاة عليه مطلقاً ولو
 صغيراً غير مميز ولو مع الاشتباه كأن اشتبه علينا حاله فلم نعلم أنه مسلم أو كافر فالريق الصغير الذى
 لم يعلم اسلامه لعدم العلم باسلامه لا تصح الصلاة عليه (قوله ويجوز غسله فى الحالين) أى
 فى حال كونه حارباً وحال كونه ذمياً فيجوز غسله مطلقاً (قوله ويجب تكفين الذنئ ودفنه)
 أى وفاء بذنته ومثله الموتى والمعاهد كما مر (قوله دون الحربى والمرتد) أى فلا يجب تكفينهما
 ولا دفنهما بل يجوز كل منهما كالغسل ويجوز اغراء الكلاب على جيفتهما لعدم احترامهما
 ان تنفتر الناس برائحتهما ووجبت مواراتهما (قوله وأما المحرم الخ) هذا محترز غير المحرم فيما
 مر (قوله اذا كنن فلا يستر الخ) أى ولا يلبس مخيط ولا يلبس بطيب واقضى كلامه أنه يجب
 فيه الاربعة لكن ليست كاملة لعدم ستر رأس المحرم ووجه المحرمة لكن عدم ستر الجزء المذكور
 لا يقتضى جعله قسماً مستقلاً فكان الاولى عدم التقييد فيما مر بغير المحرم ثم يستدرل عليه
 كان يقول نعم لا يستر رأس المحرم ولا وجه المحرمة ومثلهما الخنثى (قوله فلا يستر رأسه ولا وجه
 المحرمة) أى لان الاحرام لا يبطل بالموت فانه يبعث يوم القيامة ملبياً كما ورد فى حديث الذى
 وقته دابته (قوله وأما الشهيد الخ) هذا محترز غير الشهيد فيما مر وكان المناسب أن يضم

(أربعة أشياء) غسله
 وتكفينه والصلاة عليه
 ودفنه وان لم يعلم بالميت
 الا واحد تعيين عليه ما ذكر
 وأما الميت الكافر فالصلاة
 عليه حرام حارباً كان
 أو ذمياً ويجوز غسله فى
 الحالين ويجب تكفين
 الذنئ ودفنه دون الحربى
 والمرتد وأما المحرم اذا
 كنن فلا يستر رأسه ولا
 وجه المحرمة وأما الشهيد

اليه السقط في بعض أحواله كما مر التنبيه عليه ولو فعل ذلك لكان أنسب بالدخول على كلام المصنف فانه قال واثنان لا يغسلان ولا يصل عليهما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لم يستهل صارخاً (قوله فلا يصل عليه) أي ولا يغسل وكان الاولى له أن يذكره وأما تكفينه ودفنه فواجبان والاولى تكفينه في ثيابه الملوثة بالدم فان لم تكفه وجب تيممها بما يستبرج به بدنه ويجوز غيرها ومحل ذلك في الثياب التي يعتاد لبسها في غير الحرب غالباً أما ما لا يعتاد لبسه الا في الحرب كدروع وخف وفرة فيندب نزعمانه كسائر الموتى (قوله كما ذكره بقوله) أي كالحكم الذي ذكره المصنف بقوله وقد عرفت أن الذي ذكره المصنف عدم الغسل والصلاة فكان الاولى للسارح أن يذكر في الدخول كما مر (قوله واثنان الخ) انما جمعهما لاتفاقهما في عدم الغسل والصلاة وهو في الشهيد ظاهر وأما في السقط فهو في بعض أحواله وهو ما اذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه فانه لا يجب غسله ولا الصلاة عليه بل لا يجب فيه شيء لكن يسن ستره بخرقه ودفنه كما مر (قوله لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم في الشهيد ويجوز في السقط فلا يحرم بالنسبة له كما نص عليه الشيخ عطية واقتضاء كلام المحشى أولاً خلافاً لقوله بعد ذلك عند قول المصنف لم يستهل فيحرم غسله وانما حرم بالنسبة للشهيد ابتداء لا تر الشهادته وهو الدم لما ورد أن رآخته يوم القيامة تكون كرائحة المسك وهذا جرى على الغالب والافتقار يكون لادم فيه فيحرم وان لم يكن عليه أثر الدم ولو حاضوا ونساء وجنبا لكن لو أصابه نجس آخر وجبت ازالته وان أدى الى ازالة دم الشهادة (قوله ولا يصل عليهما) أي لا يجب الصلاة عليهما بل تحرم ولا تصح والحكمة في ذلك الترغيب في تحصيل الشهادة وبهذا فارقت النبوة فانما لا اكتسب كما قال اللقائي

ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورقي في الخبر على عقبه

فلا يردهما يقال النبي أفضل من الشهيد فكيف يختص المفضول بجزية عن الفاضل على أن المزية لا تقتضي الافضلية وهذا بالنسبة للشهيد وأما بالنسبة للسقط فعدم ورودها فيه وعدم احتياجه لها وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلاته على الميت فالمراد أنه دعا لهم كدعائه للميت جمعاً بينه وبين خبر البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بدماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم (قوله أحدهما) أي أحد الاثنين اللذين لا يغسلان ولا يصل عليهما (قوله الشهيد) انما سمي بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة وعليه فهو شهيد بمعنى مشهود له وقيل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره وعليه فهو شهيد بمعنى شاهد وقيل غير ذلك والمراد شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى أو شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنية مثلاً فهذا لا يغسلان ولا يصل عليهما وأما شهيد الآخرة فقط فهو كغير الشهيد يغسل ويكفن ويصل عليه ويدفن وقد احتراز عنه المصنف بقوله في معركة المشركين وأقسامه كثيرة فمنها الميتة طلقاً ولو كانت حاملاً من زنى والميت غريقاً وان عصي برصوب البحر والميت هديماً أو حريقاً أو غريباً وان عصي بالغربة والمقتول ظالمًا ولو لهيئة كان استحق شخص حرقته فقدته نصفين والميت بالبطن أو في زمن الطاعون ولو بغيره لكن كان صابراً محتسباً أو بعده وكان في زمنه كذلك والميت في طلب العلم ولو على فراشه والميت عشقاً ولو لم يبع وطؤه كما مر بشرط العفة حتى عن النظر بحيث لو اختلف بمحبوبه لم يتجاوز

فلا يصل عليه كما ذكره بقوله
(واثنان لا يغسلان ولا
يصل عليهما) أحدهما
(الشهيد)

الشرع وبشرط الكتمان حتى عن معشوقه وأما خبر إذا أحب أحدكم أخاه فليخبره فعمول على غير العشق وما أحسن قول بعضهم

كنى المحبين في الدنيا عذابهم * ناله لأعدبتهم بعد هاسق
بلجنة الخلد ما وأهم من خرقه * ينعمون بها حقابما صبروا
فكيف لا وهم حبوا وقد كتموا * مع العفاف بهذا يشهد الخبر
بأوراق صوراً وما وفوا منازلهم * حتى يروا الله في ذاباجنا الأثر

(قوله في معركة المشركين) وهو
أى فى حال قتالهم حتى لو استعان الكفار علينا بمسلم فقتول المستعان به شهيد لأن هذا قتال
كفار ولا تنظر الى خصوص القاتل (قوله بسببه) أى ولو احتملنا لدخل ما لو انكشف الحرب
عنه ولم يعلم هل مات بسببه أو لا (قوله سواء قتله كافر مطلقاً) أى عمداً أو خطأ وقوله أو مسلم خطأ
أى أو قتله مسلم خطأ بخلاف ما لو قتله عمداً إلا ان استعان به الكفار كان مقتدم (قوله أو نحو ذلك)
أى كأن تردى في بئر أو رفسته دابته (قوله فان مات بعد انقضاء القتال الخ) هذا محترز قوله
فى قتال الخ ومحل ذلك ان كان فيه حياة مستقرة فان كان فيه حركة مذبح فهو شهيد (قوله
يقطع بموته منها) عبارة الخطيب وان قطع بموته منها ولم اقتصار الشارح على ما ذكره لانها محل
الخلاف كما أشار اليه بقوله فى الاظهر (قوله وكذا لو مات فى قتال البغاة) هذا محترز قوله قتال
الكفار أى فليس يشهد لكن لو استعان البغاة علينا بكفار فقتول الكفار المستعان بهم شهيد
دون مقتول البغاة كذا قال المحشى لكن مقتضى كونه لا تنظر لخصوص القاتل خلافاً لأن هذا
قتال بغاة ونقل عن ابن قاسم ما يؤخذ منه الجواب بأن الأصل فى قتال الكفار أن يكون منتظياً
للسهادة فلم ينظر لتبعيته لقتال البغاة بخلاف قتل المسلم المستعان به فى قتال الكفار فإنه نظر
لتبعيته لقتالهم المقتضى للشهادة فتأمل (قوله أو مات فى القتال لا بسبب القتال) هذا محترز
قوله بسببه أى أو مات فى قتال الكفار لا بسببه كأن مات بمرض أو بجأفة أى بغتة (قوله والثانى)
هذا انما يناسب لو قال الاول (قوله السقط) هو معنى الساقط بخلاف الكامل حتى قال
الرملى انه متى بلغ ستة أشهر وجب فيه ما فى الكبير مطلقاً وان نوزع فيه (قوله الذى لم يستهل
الخ) أى الذى لم تعلم حياته باستهلال أو غيره كاختلاج أو تنفس أو تحرك فلا يستهلال ليس بقيد
وانما اقتصر عليه لانه الغالب ولا بد من التقييد بكونه لم يظهر خلقه فحينئذ لا يجب فيه شئ بل
تحريم الصلاة عليه وبسبب ستره بخرقه ودفنه ويجوز اعطاؤه لقطة ونحوها أما اذا علمت حياته
بالاستهلال أو غيره فكال كبير فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها
وان ظهر خلقه فقط وجب غسله وتكفينه ودفنه بلا صلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأنها
أضيق باباً منه بدليل أن الذى تمتنع الصلاة عليه دون غيرها فالخاص أن السقط له ثلاثة أحوال
كما قال سيدى محمد الحنفى

والسقط كال كبير فى الوفاة * ان ظهرت أماراة الحياة
أو خفيت وخلقه قد ظهر * فامنع صلاة وسواها اعتباراً
أو اختفى أيضاً فيه لم يجب * شئ وستر ثم دفن قد نذب

فى معركة المشركين) وهو
من مات فى قتال الكفار
بسببه سواء قتله كافر مطلقاً
أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه
اليه أو سقط عن دابته
أو نحو ذلك فان مات بعد
انقضاء القتال بجراحه
فيه يقطع بموته منها فغير
شهيد فى الاظهر وكذا
لو مات فى قتال البغاة
أو مات فى القتال لا بسبب
القتال (و) الثانى (السقط
الذى لم يستهل)

(قوله أى لم يرفع صوته) فالاستهلال رفع الصوت الذى هو الصياح عند الولادة كما قاله أهل اللغة فقوله صارخاً كيد (قوله هان استهل الخ) مقابل لقوله لم يستهل الخ لكن قد علمت أن المدار على العلم بحجته بأمارته مطلقاً ولذلك زاد الشارح قوله أو بكي لكن كان عليه أن يقول أو نحو ذلك وإعله أراد مثلاً وقوله فحكمه كالكبير أى فحجب فيه الأربعة كما مر وسكت عما إذا ظهر خلقه وكان عليه أن ينبه عليه (قوله والسقط بتثنية السين الخ) هذا تعريف للسقط في كلام المصنف (قوله الولد النازل قبل تمامه) أى قبل تمام أشهره كما صرح به الخطيب فهو أظهر الاحتمالات التى ذكرها المحشى وأما النازل بعد تمام أشهره فكالكبير كما مر (قوله مأخوذ من السقوط) أى النزول (قوله ويغسل الميت) ويسن أن يوضأ قبله كالحى ولا بد من كون غسله بفعلنا كما يؤخذ من قول المصنف ويغسل الميت فلا يكتفى بغرف ولا غسل الملائكة فلو شاهدنا الملائكة تغسل لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لأن المقصود من الغسل التعبد بفعلنا والمقصود من التكفين الستر وقد حصل ومثله الجل والدفن لحصول المقصود ولو غسل نفسه كرامة كنى كما وقع لسيدى أحد البدوى أمداً الله من مدده لا يقال المخاطب بذلك غيره فكيف يكتفى بفعله لانا نقول انما خاطب به غيره ليعجزه فحبت قدر عليه ا كفى به ومثله ما لو غسل ميت آخر كرامة فإنه يكتفى ولا يكره لنحو جنب غسله ولا تجب نية الغسل لأن القصد به النظافة وهى لا توقف على نية لكن تسن خروجاً من الخلاف فيقول الفاسل نويت أداء الغسل عن هذا الميت أو استحاجة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فانهم أوجبوا ذلك بلغز ويقال لنا شئ واجب ونيته سنة وشئ سنة ونيته واجب فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوءه سنة ونيته واجب ومن تعذر غسله لفقد ماء أو غيره كما لو احترق ولو غسل لتهزى يم والاولى بالرجل فى غسله الرجل والاولى بالمرأة فى غسلها المرأة وله غسل حليلته من زوجة غير رجعية وأمة ولو كناية ما لم تكن من زوجة أو معتدة أو مستبرأة ولزوج غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بأن تضع حملها عقب موته ثم تزوج فلها أن تغسله وتستعين بزوجها البقاء حتى الزوجية بلائس منها له ولائسها له لا ينقض وضوء الماس فيهما وليس للامة أن تغسل سيدها لا تتقالها عن ملكه للوارث بالموت أو صيرورتها حرة فيما إذا كانت مدبرة أو أم ولد ولومات مسلم وهناك كافر وامرأة مسلمة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المسلمة فإن لم يحضر الا اجنبى فى الميتة أو أجنبية فى الميت يعمها الاجنبى فى الاولى ويمتة الأجنبية فى الثانية من وراء حائل بخلاف ما لو كان على بدن أحد هما نجاسة فالأوجه أنه يزىلها الاجنبى أو الأجنبية لأن إزالة النجاسة لا بد لها بخلاف غسله والاولى بالرجل فى غسله الاولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصبة من النسب ثم الولاد ثم الامام أو نائبه ثم ذوالارحام فان اتحدوا فى الدرجة قدم هنا بالافقهية فى الغسل بخلافه فى الصلاة على الميت فيقدم بالاسنية والاقربية فالافقهية فى باب الغسل أولى هنا من الاسن والاقرب عكس ما فى الصلاة والاولى بالمرأة فى غسلها قريباتها وأولاهن ذات محرمية وبعد القريبات ذات ولاه فأجنبية فزوج فرجال محارم فان تنازع مستو بان أقرع بينهما والصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم هكذا قال شيخ الاسلام فى المنهج وغيره ونقل عن الزركشى فى الخادم أن المستله فيها خلاف وأن

أى لم يرفع صوته (صارخاً)
فان استهل صارخاً أو بكي
فحكمه كالكبير والسقط
بتثنية السين الولد النازل
قبل تمامه مأخوذ من
السقوط (ويغسل الميت

المذهب أنه ييم وهو الذي ارتضاه بعض الأشياخ ويغسل من فوق ثوب ويحيط الغاسل في غرض
 البصر والمس ويسن أن يكون الغاسل أمينا فان رأى خيرا كاستنارة وجهه وطيب رائحة
 سن ذكره أو ضده كسواد وتغير رائحة وانقلاب صورة حرم ذكره المصلحة فيه ما في صحيح مسلم
 من ستر مسلم استره الله في الدنيا والآخرة وفي سنن أبي داود والترمذي إذا ذكر والحاسن موتا كم
 وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرک من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة فان كان
 لمصلحة في الأولى كأن رأى من الميت المبتدع اشارة خير فلا يسن ذكرها بل يكتمها ثلاثا يتبع
 الناس بدعته أو في الثانية كأن رأى من الميت المبتدع اشارة شر إذا علمها لينجز الناس عنها
 والاحاديث السابقة خرجت مخرج الغالب (قوله وتر) أي تغسبه لا وترافه ومنصب على
 أنه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والمراد وتراندا كما هو ظاهر (قوله ثلاثا) والسنة
 أن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل
 الاكتفاء بها حيث حصل الانتقاء والاوجب الانتقاء ويسن الايتار ان لم يحصل الانتقاء بوتر
 وقوله أو خسا والسنة أن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بماء قراح
 فيه قليل من كافور أو الثالثة بخوسدر كالأولى والرابعة من يله والخامسة بماء قراح فيه ما ذكر
 وقوله أو أكثر من ذلك أي المذکور من الخمس والاكثر من ذلك ما سمع فالأولى بخوسدر
 والثانية من يله والثالثة بخوسدر والرابعة من يله والثالثة بماء قراح أو الثالثة بماء
 قراح والرابعة بخوسدر والخامسة كذلك والسادسة من يله والسابعة بماء قراح أو السابعة
 وحدها بماء قراح بأن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بخوسدر والرابعة من يله
 والخامسة بخوسدر والسادسة من يله والسابعة بماء قراح واما تسع فالأولى بخوسدر والثانية
 من يله والثالثة بماء قراح والرابعة بخوسدر والخامسة من يله والسادسة بماء قراح والسابعة
 بخوسدر والثامنة من يله والتاسعة بماء قراح فالماء القراح مؤخر عن كل من يله ويصح أن
 يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث وأكمله تسع وأوسطه خمس أو سبع
 خلافا لقول المحشي وأكمله سبعة وما زاد اسراف (قوله ويكون في أول غسله) وكذا في غير
 أوله بحسب الحاجة وقوله سد أو أي ونحوه كصابون واشنان ونحوهما والصدر كما في الصحاح
 شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة سدر والجمع سدرات بكسر فسكون أو بكسر تنين
 أو بكسر ففتح وسدر بكسر ففتح (قوله أي يسن الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف ويكون
 في أول غسله سدر معناه على وجه السنية وقوله أن يستعين الغاسل الخ أي على تنظيف الميت
 وإزالة أوساخه وقوله في الغسلة الأولى أي وكذا في غيرها بحسب الحاجة كما مر ويحمل كلامه
 مثل كلام المصنف على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات فقوله من غسلات الميت أي الثلاث على
 هذا أو الأكثر على ما قبله وقوله بسدر متعلق يستعين وقوله أو خطمي بكسر الخاء المعجمة أو فتحها
 وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزري ومثل الصدر والخطمي ونحوهما كصابون
 واشنان ونحو ذلك كما مر (قوله ويكون في آخره الخ) أي ويسن أن يكون في آخره الخ وكذا
 في غير آخره من الغسلات التي بالماء القراح أو يحمل على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات كما يعلم
 مما تقدم (قوله غير المحرم) أما المحرم فلا يقرب طيبا بل يجب ترك الطيب في غسله ومحل ذلك

وتر (الأشياء أو خسا) أكثر
 من ذلك (ويكون في أول
 غسله سدر) أي يسن أن
 يستعين الغاسل في الغسلة
 الأولى من غسلات الميت
 بسدر أو خطمي (ويكون
 في آخره) أي آخر غسل
 ميت غير المحرم

اذا مات قبل التحلل الاول فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب (قوله شئ) تنوينه للتقليل كما اشار اليه الشارح بقوله قليل وخروج به الكسرة فيضنر لانه يغير الماء وهذا في غير الكافور الصاب الذي هو الخاط وهو المسمى بالطيار وأما الكافور الصاب فلا يضر كثيره كقليله ولو غير الماء لانه مجاور (قوله من كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله بحيث لا يغير الماء) تصوير وضابط للقليل فالقليل هو الذي لا يغير الماء ويعلم من ذلك أن الكثير هو الذي يغير الماء (قوله واعلم أن أقل غسل الميت الخ) ظاهر صنيع الشارح أن هذا الأقل لا يشمله كلام المصنف وهو كذلك لقوله ويكون في أول غسله الخ فانه من الاكل وقوله تعميم بدنه بالماء أي حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدمي القضا حاجتها وما تحت قلفة الاقل فلا بد من فسخها وغسل ما تحتها ان نيسر والا فان كان ما تحتها طاهرا عمن عنه وان كان نجسا فلا يعم بل يدفن بلا صلاة كفاقد الطهورين على ما قاله الرمي لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر يعم للضرورة وينبغي تقليده لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلفته وان عصى بتأخير وعلم من تعبيره بالتعميم أنه لا بد من فعلنا فلا يكفي نحو غرق لا بامورون بغسله فلا يستط القرض الا بفعلنا وعلم منه أيضا أنه لا يجب فيه نية لان المقصود بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية لكنها تدب كما مر (قوله وأما أكله فذكر في المبسوطات) أي كالمهنيج فانه أطال الكلام فيه وحاصله أن أكمله أن يغسل في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ومن يعينه وولي الميت وهو أقرب الورثة وأن يكون في قبض بال أو سخيض لانه أستر له على من رفع كلوح وهو المسمى بالدكة لئلا يصيبه الرشاش بما ملح لان الماء العذب يسرع اليه البلاء بارد لانه يشد البدن الحاجة كبرد ووسخ فيسحق قليلا وأن يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ما لا قليلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وياهمه في نقرة فناء لئلا يتيل رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمزide اليسرى على بطنه بتعامل يسير مع السكرار ليخرج مفيه من الفضلة ثم يصبغه على فناءه ويغسل بخرقة ملنوقة على يساره سوايته ثم يلقها ويلف خرقة أخرى على يده بعد غسلها بما ونحو اثنتان وينظف اسنانه ومنخره ثم يوضه كالحي بنية ثم يغسل رأسه فليحبه بنحو سدر ويسرح شعرهما ان تلبد بمشط واسع الاسنان برفق ويرد المنتقف من شعرهما اليه ندبا في الكفن أو القبر أو ما دفنه ولو في غير القبر فواجب كالساقط من الحي اذا مات عقه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي فناءه ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعينا في ذلك كله بنحو سدر ثم يزيله بما من فرقه بفتح الفاء وسكون الراء وهو كما فسر في القاموس الطريق في شعر الرأس والمراد بتلك الطريق الهل الابيض في وسط الرأس المنحدر عنه الشعر في كل من الجانبين ويصح قراءته من فوقه بفناءه وواو الى قدمه ثم يعمه كذلك بما قراح أي خالص لكن فيه قليل كافور فهدده الغسلات الثلاث غسله واحدة لان العبرة انما هي بالتي بالماء القراح ويسن ثانية وثالثة كذلك فالجموع تسع فائتة من ضرب ثلاث في ثلاث لان الغسلات الثلاث مشتملة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح ويندب أن لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة أما عورته فيحرم النظر اليها ويندب أن يغطي وجهه بخرقة ولو خرج بعد الغسل نجس وجبت ازالته

(شئ) قليل (من كافور)
بحيث لا يغير الماء واعلم أن
أقل غسل الميت تعميم
بدنه بالماء مرة واحدة وأما
أكمله فذكر في المبسوطات

(قوله ويكفن الميت) أي بعد غسله أو بدله ويسن أن يكفن بمغسول لا جديداً لأنه للصديد وأن يذرع على الكفن وعلى الميت حنوط وهو نوع من الطيب وأن تشد الياء بحرقه وأن يجعل على منافذه ومحال سمجوده قطن عليه حنوط وأن يشد على الكفن بشد أخوف الانتشار عند الحمل الآن أن يكون محرماً فلا يشد ويحل الشد في القبر وكره مغالاة في الكفن لخبر لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعا ويكره اتخاذ الكفن الامن حل أو من أثر صالح وللوارث ابداله فلا يجب عليه تكفينه فيه لأنه ينتقل له بالموت بخلاف القبر فإنه يسن اتخاذ ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموق كما أفتى به ابن الصلاح ومثله كل اسم معظم فاحفظ ذلك فإن كثيراً من الناس يفعلونه ويعتقدون نفعه (قوله ذكر أوثى بالغاف) لكن يجوز تكفين الأثى والصبي بالحرير أو ما أكثره حريراً أو مزجراً لأنه يجوز لبسه ما له في الحياة بخلاف الذكر البالغ فلا يجوز لأنه لا يجوز لبسه له في الحياة وسيأتي أن الكفن يكون من جنس ما يلبسه الشخص في حياته حتى يجوز تحليته الأثى والصبي بحل الذهب والفضة ودقنه معهم ما حيث رضى به الورثة الكاملون ولا يقال أنه تضييع مال وهو حرام لأننا نقول أنه تضييع مال لغرض وهو أكرام الميت وتغطيته وحل حرمة تضييع المال إذا لم يمكن لغرض فإن كان لغرض فهو جاز لكسبه مع الكراهة (قوله في ثلاثة أبواب) ليس المراد بها ثلاثة قص فلا تكفي بل المراد بها ثلاثة لفائف وهي واجبة أن اقتصر عليها وكان الكفن من ماله وليس محجوراً عليه بفلس فإن لم يقتصر عليها جاز لفافتان وأزار وقص وعمامة في الرجل وهي أفضل من ثلاثة لفائف وقص وعمامة ومع ذلك فالأفضل أن لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة فإن كان لم يكره لكنه خلاف الأولى والأفضل في المرأة والخنثى لفافتان وأزار وخمار وقص وهي الخمسة الآتية وإن كفن من غير ماله بأن كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموق أو من أغنياء المسلمين فالواجب ثوب واحد يترجم على جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة على المعتد وإن كان محجوراً عليه بالفلس وقال الغرماء يكفن في ثوب وقال الورثة يكفن في الثلاثة أجيب الغرماء بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فإنه يجب الورثة ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أبواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتد فقول المحشي تعال للقبلي في شروط وجوب الثلاثة ولا في ورثته محجور عليه ضعيف ولذلك نظرفيه الممداني فتى كفن الميت من ماله ولو لم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوباً حتى لو قال بعض الورثة يكفن في ثوب وبعضهم في ثلاثة كفن في الثلاثة بل لو اتفقوا على ثوب وجب أن يكفن في ثلاثة على المعتد لأن الثاني والثالث حقه فليس للورثة المنع منهما فلا يجوز تركهما إلا أن أوصى به والفرق بينهم وبين الغرماء أن حق الغرماء سابق على حق الميت وأن منفعة صرف المال لهم تعود إلى الميت بتخليص ذمته بخلاف الورثة فيهما (قوله بيض) أي ندى الخبر البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض كحل نخوع صفير فوق رأسه أو أسفل قدميه (قوله وتكون كلها لفائف) أي وجوباً ويسن أن يسطر أحسنها أو لا والباقي فوقها

(ويكفن) الميت ذكر أو كان
أو أثنى بالغاف كان أولاً في
ثلاثة أبواب بيض وتكون
كلها لفائف

وأن يوضع الميت فوقهما مستلقيا وقوله متساوية طولا وعرضا وفي كلام الشيخ الخطيب ما يقتضى
 سن أن تكون التي تبسط من تحتها أوسع من غيرها وعبارته وأن يبسط أحسن اللقائف
 وأوسعها والباقي فوقها انتهت (قوله تأخذ كل واحدة منها جميع البدن) أى تسع
 كل واحدة منها جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة (قوله ليس فيها قبض
 ولا عمامة) أى ليس فيها حيث اقتصر على الثلاثة قبض ولا عمامة وهو الأفضل في حق
 الذكر فإن زيد قبض وعمامة لم يكره ولكنه خلاف الأولى كما مر (قوله وان كفن الذكر
 في خمسة فهي الثلاثة المذكورة الخ) أى أو اثنين منها أزار وقبض وعمامة وهو أفضل
 من الثلاثة مع القبض والعمامة وإن كان الاقتصار على الثلاثة هو الأفضل في حق الذكر كما مر
 (قوله وقبض وعمامة) أى إن لم يكن محرما (قوله أو المرأة) ومثلها الخ ثنى وقوله في خمسة
 وهو أفضل من الاقتصار على ثلاث لقائف في المرأة كما هو الفرض وعلى الرجل تكفين زوجته
 التي كانت تجب نفقتها عليه ولورجعية بخلاف البائن لأن تكون حاملا ولومات الزوجان معا
 لم يجب تجهيز الزوجة من تركه الزوج ولومات الزوجة وخادمها معا ولم يجد الزوج إلا ما يجهز به
 أحدهما قدمت الزوجة ولو كان له زوجتان حرّة وأمة ومسلمة وكأية ومات معا ولم يجد
 ما يجهز به إلا أحدهما فهل يقدم كل من الحرّة والمسلمة على الأمة والكأية لشرفه ما علمها
 أو يقرع بينهما والظاهر الثاني (قوله فهي أزار وخمار الخ) عبارة غيره أزار فقبض فخمار
 فلفاقتان فكان الأولى العطف بالفاء هكذا يفيد الترتيب كما صنع كذلك في المنهج والخطيب
 والأزار ما يشد على الوسط ويوزنه فيما بين السرة والركبة وهو المسمى في كلام الناس بالوزرة
 والخمار ما يغطي به الرأس والجمع خمر مثل كتاب وكتب يقال اختمرت المرأة وتخمرت لبست
 الخمار (قوله وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح) هذا ضعيف والمعتمد أن
 أقل ثوب واحد يستر جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة وهذا هو الذي صححه
 النووي في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالأدعى تبع الجهور والخراسانيين
 ومجمل الأول على حق الله فقط والثاني على حق الميت مشوبا بحق الله والحاصل أن الكفن
 بالنسبة لحق الله فقط ثوب يستر العورة والنسبة لحق الميت مشوبا بحق الله ما يستر بقية البدن
 وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الأول والثاني لا يسقط بوصية
 ولا غيرها أما الأول فلائنه حق الله وأما الثاني فلشأنه حق الله فلو أوصى بساتر العورة فقط
 لم تصح وصيته والثالث الذي هو حق الميت الشامل للثوب الثاني والثالث يسقط بوصية فلو
 أوصى بثوب واحد يستر جميع البدن كفن به ويسقط أيضا بمنع الغرما لا بمنع الورثة وتقدم
 الفرق بينهما (قوله ويختلف بذ كورة الميت وأنوثته) ففي الذكر ثوب يستر ما بين سترته وركبته
 وفي الأنثى ثوب يستر ما عدا الوجه والكفين سواء كانت حرّة أو رقيقة لأنه لا رقب بعد الموت وهذا
 مبنى على الضعيف السابق فيكون ضعيفا أيضا والمعتمد أن الواجب ثوب يستر جميع بدن الميت
 فلا يختلف بذ كورة الميت وأنوثته (قوله ويكون الكفن من جنس الخ) فيجوز أن تكفن
 المرأة والصبي من الحرير والمزعر وما أكثره منها الجواز ليس بما لذلك في الحياة ولا يجوز ذلك
 في الرجل ومثله الخ ثنى لأنه ليس له لبسه حيا ولا يجوز التكفين بالمتجس مع القدرة على الطاهر

متساوية طولا وعرضا
 تأخذ كل واحدة
 منها جميع البدن (ليس
 فيها قبض ولا عمامة) وإن
 كفن الذكر في خمسة فهي
 الثلاثة المذكورة وقبض
 وعمامة أو المرأة في خمسة
 فهي أزار وخمار وقبض
 ولفاقتان وأقل الكفن
 ثوب واحد يستر عورة
 الميت على الأصح في
 الروضة وشرح المهذب
 ويختلف بذ كورة الميت
 وأنوثته ويكون الكفن
 من جنس

وان جاز للشخص لبسه حيا في غير الصلاة فان لم يوجد الطاهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن بالمتنجس (قوله ما يلبسه) يفتح الباء مضارع لبس يكسر ها قال تعالى يلبسون ثيابا خضرا وأما لبس يفتح الباء يلبس بكسر ها فعناء خلط يخلط قال تعالى واللبسنا عليهم ما يلبسون وليس مرادها (قوله ويكبر) ظاهر كلام الشارح أنه يفتح الباء مبنى للجھول بدليل عدم ذكر فاعله عقبه وتقدير الشرط بعده وهو اذا صلى عليه فانه مبنى للجھول ايضا وعليه فأربع بالرفع نائب فاعل والمناسب لتصريره بالفاعل في الافعال بعده أن يقرأ يكبر بكسر الباء مبنيًا للفاعل وهو ضمير عائذ على المصلى المعلوم من المقام وعليه فأربع بالنصب مفعول مطلق وهذا شروع في الصلاة على الميت وشرعت بالمدينة الشريفة فبن مات بمكة قبل الهجرة كخديجة دفن بلا صلاة لعدم مشروعيتهما اذ ذلك وصلى عليه صلى الله عليه وسلم ثلاثون ألفا من الانس وستون ألفا من الملائكة وصلوا عليه فرادى لعدم الخليفة حينئذ وأركانها سبعة أحدها النية ويجب فيها القصد والتعيين لصلاة الجنائز ونية الفرضية وان لم يعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضاً وفرض كفاية فان عينه كزبد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه كأن بان عمراً أو امرأة لم تصح صلاته فان أشار اليه كأن قال نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمر اصبحت صلاته تغليباً للاشارة وبلغو تعيينه وخرج بالحاضر الغائب فان نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين والافلا بد منه وثانيها القيام للقادر عليه وثالثها الاربع تكبيرات بتكبير الاحرام فالكل ركن واحد كما عليه الجمهور خلافاً لمن عذت تكبيرة الاحرام ركناً والثلاث الباقية ركناً آخر ورابعها قراءة الفاتحة أو بدلها عند العجز عنها وخامسها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسادسها الدعاء للميت بخصوصه أو في عموم غيره بقضده لخبر أبي داود وابن حبان اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ويكفي في الطفل الدعاء لو اديه فهو اللهم اجعله لو اديه فرطاً وذخراً الخ لثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم وان سقط يصلى عليه ويدعى لو اديه بالعافية والرحمة ولو دعى له بخصوصه كنى عملاً بعموم الحديث الاول وسابعها التسليم الاول وقد نظمها الشيخ عبد الله الانصاري فقال

اذا رمت أركان الصلاة لميت • فسبعة تأتى في النظام بلا مترا
فنتبه ثم القيام لتأد • وأربع تكبيرات فاسمع وقزرا
وفاتحة ثم الصلاة على النبي • كذا الدعاء للميت حقا كما ترى
وسابعها التسليم يا خير سامع • وذاتكم عبد الله يا عالم الورى
هو ابن المناوى وهو نجل لاجد • فيرجو الدعاء من لذلك قد قرا

ويشترط لصحة الصلاة على الميت تقدم غسله أو تيممه عند العجز عن الغسل فلو وجد الماء بعد التيمم لفقدته فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فقدته وعدمه فلا إعادة وان كان في محل يغلب فيه وجود الماء وجبت الاعادة ان وجد قبل الدفن فان وجد بعده فلا ينش وان لم يتغير خلافاً لابن حجر وتصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الكراهة وبسن أن تكون الصلاة

ما يلبسه الشخص في حياته
(ويكبر عليه)

عليه بحمد وثلاثة صفوف فأكثر تجزئ ما من عبد مسلم عوت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر له
ويسقط الفرض بصلاة الصبي المميز ولو لمع وجود الرجال لانه من جنسهم مع كون المقصود منها
الدعاء وهو أقرب الى الاجابة وبهذا فارق عدم سقوطه به في رد السلام فإن المقصود منه الامان
لكل من المسلم والمجيب وأن كلامهم اسلم من الاسترخاء وأمان الصبي لا يصح ولا يسقط الفرض
بصلاة النساء مع وجود ذكر ولو صيلا لانه أكمل منهن فان لم يصل أمرنه بها فان امتنع بعد ذلك
توجه الفرض اليهن (قوله أي الميت) فلو صلى على حي وميت صحّت صلاته ان جهل الحال
والافلا ولو أحرّم بالصلوة على جنازة ثم حضرت أخرى تركت حتى يفرغ من الصلاة ثم يصلي
عليها لانه لم ينوهما أولا (قوله اذا صلى عليه) أشار بذلك الى أنه قد لا يصلي عليه كما اذا كان
فاقد الطهورين أو تهرى بدنه أو وقع في حفرة وتعذر اخراجه منها وطهره أو تنجس نجاسة تعذر
زوالها ولو مات تحت القلفة فاذا تعذر فسحقها وكان مات تحتها نجسا غسل باقي بدنه وكفن ودفن
بالصلوة فلا يجوز قطعها ما فيه من هتك حرمة الميت ولا يصح التيمم عما تحتها على معتقد الرملة
لوجود النجاسة المانعة من صحة التيمم وقال ابن حجر يصح عنه التيمم للضرورة وكان شيخنا
يقول ينبغي تقليده في ذلك ستر للميت كما مر فان كان مات تحتها طاهرا وتعذر فسحقها صح التيمم عنه
لعدم النجاسة (قوله أربع تكبيرات) ويجب قرن النية بالتكبير الاولى التي هي تكبيرة
الاحرام ولا يجب على الامام نية الامامة فان نواها حصل له الثواب والافلا ولا بد من نية
الاقداء ان كان مقتديا ولو نوى الامام ميتا حاضرا أو غائبا ونوى المأموم ميتا آخر كذلك جاز
لان اختلاف بينهما لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه بتكبيره بلا عذر حتى شرع في أخرى
بطلت صلاته اذا الاقضاء انما يظهر هنا في التكبيرات فالتخلف بتكبيره تخلف فاحتمل يشبه
التخلف بركعة وأفهم قوله سم حتى شرع في أخرى أنه لو لم يشرع في الأخرى لم تبطل وهو كذلك
حتى لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل فبأنى به بعد السلام وأيده في المهمات
فان كان بعد ركعة وقراءة ونسيان أو عدم سماع تكبيرا وجهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره
بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي القراءة ومنه بطؤها وأما اذا
نسى الصلاة فالمعتد أنها لا تبطل ولو بالتخلف لجميع التكبيرات والتقدم كالتخلف بل أولى لانه
أخس من التخلف ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرهما فلا يراعى نظم صلاة
الامام والمراد أنه يقرأ الفاتحة بعد الاولى ان شاء لانه لا تتعين بعد الاولى وقال الشيخ عوض
تتبع بعد الاولى في حق المسبوق دون الموافق فلو كبر امامه أخرى قبل قراءة الفاتحة ولو قبل
الشروع فيها كبر معه وسقطت عنه الفاتحة واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي الصلاة وجوبا
في الواجب ويندب في المندوب كباقي الصلاة ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته
فان رفعت قبله لم يضر وان تحوّل عن القبلة هذا اذا أحرّم عليها وهي قارة فان أحرّم عليها
وهي سائرة اشترط أن تكون جهة القبلة عند التحريم فقط ويسن أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة
ذراع الى تمام الصلاة هكذا قال الحنشي والمعتد وجوب ذلك ولا يضر الحائل هنا وقال بعضهم
يشترط أن لا يكون هناك حائل عند التحريم ولا تشترط المحاذاة على المعتد وقال ابن قاسم
بإشترط المحاذاة (قوله بتكبيره الاحرام) فهي إحدى التكبيرات الأربع وليست زائدة

أي الميت اذا صلى عليه
(أربع تكبيرات)
بتكبيره الاحرام

عليها (قوله ولو كبر خصال تبطل) أي ولو عمدا لأنه انما زاد ذكر ما لم يعتقد البطلان بذلك
 لجهله والابطال لأنه فعل مبطل في اعتقاده وانما اقتصر على الخس مع أن الأكثر كذلك فلو
 قال ولو زاد على الأربع لشمّل ذلك لأن أقل الزيادة يتحقق بها ويمكن أن يكون أراد بذلك
 مطلق الزيادة من اطلاق الخاص وإرادة العام ومن المعلوم أن سجود السهو لا يدخل صلاة
 الجنائز فلا يقال يسجد للسهو وجبر الخلل ولو نقص عن الأربع فإن أحرم بها بنية النقص
 لم تنعقد وإن أحرم بها لانية النقص ثم نقص بعد ذلك بطلت (قوله لكن لو خمس الخ)
 استدل على قوله لم تبطل لأنه ربما يوهّم أنه لو خمس امامه تابعه ولو سدس أو سبع وهكذا
 فكذلك لكنه اقتصر على أقل الزيادة أو مراده مطلق الزيادة كما مر (قوله لم يتابعه) أي
 لم تسن متابعته في الزائد فلو تابعه فيه لم تبطل صلاته كما أتى بذلك الرولى وقوله بل يسلم أي بعدنية
 المفارقة وقوله أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل كما في بعض النسخ (قوله ويقرأ المصلّى الفاتحة)
 أي سراً وإن صلى لئلا يلاحظ ذلك ويسن التعوذ قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعاء
 الافتتاح ولا السورة لأن صلاة الجنائز مبنية على التخفيف وإن صلى على قبر أو غائب على
 المعتد ولو جاز عن الفاتحة أتى بديلها كغيرها من الصلوات (قوله بعد التكبيرة الأولى) أي
 على سبيل الأفضل كما يؤخذ من قول الشارح ويجوز قراءتها بعد غير الأولى فلا تعين بعد الأولى
 ويجوز إخلؤها عنها ويضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء للميت
 بعد الثالثة أو يأتي بها بعد الرابعة والفرق بين الفاتحة حيث لم تعين بعد الأولى وغيرها حيث
 تعين في محله فتعين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والدعاء للميت بعد الثالثة
 وأما الرابعة فلا يجب بعدها شيء أن القصد بالصلاة على الميت الشفاعة وهي حاصلة بالدعاء له
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة لقبوله فتعين محلها الواردان فيه عن السلف
 والخلف أشعار بذلك بخلاف الفاتحة فلم تعين في محلها أشعاراً بأن القراءة دخيلة في هذه
 الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة وعلى كل حال فلا بد منها بعد الأولى أو بعد غيرها لأنها ركن
 ونافس ابن قاسم في هذا الفرق بأن القراءة من أعظم الوسائل وعدم سن السورة تخفيف لأن
 بطلان الإسراع بالجنائز ولذلك قال في المجموع وليس تخصيص ذلك على المجزأ الاتباع وقال
 بعضهم الحكمة أن القرآن أفضل الأذكار فتوسع فيه ما لم يتوسع في غيره (قوله ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم) ويسن الصلاة على آل بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يسن
 هنا السلام ويسن الحمد لله قبلها (قوله بعد التكبيرة الثانية) أي وجوباً فلا تجزئ بعدها غيرها
 للاتباع وهكذا يقال في كون الدعاء للميت بعد الثالثة وقد علمت الفرق بينهما وبين الفاتحة
 (قوله وأقل الصلاة الخ) وأكملها ما بعد التشهد الأخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد
 (قوله ويدعو للميت) أي بخصوصه أو في عموم غيره بقصد فلا يكفي الدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات من غير قصد نعم يكفي في الصغير أن يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وذخراً وعظماً
 وأعباراً وسلفاً وشقيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تنفث ما بعده

ولو كبر خصال تبطل لكن
 لو خمس امامه لم يتابعه بل
 يسلم أو ينتظره ليسلم معه
 وهو أفضل (ويقرأ المصلّى
 الفاتحة بعد) التكبيرة
 الأولى ويجوز قراءتها بعد
 غير الأولى (ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 التكبيرة الثانية) وأقل
 الصلاة عليه اللهم صل على
 محمد ويدعو للميت

ولا تحرمهما أجره وفي الصغيرة يقول اللهم اجعلها والديها الخ ومحل ذلك في الوالدين الحيين المسلمين فان كانا ميتين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما يقتضيه الحال على الوجه خلافه قال سواء فيما قالوه مات في حياتهما أم بينهما أم بعدهما لأن العظة بمعنى الواعظ وهو من الوعظ بمعنى تذكير العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت إلا أن أريد به غايته وهو الظفر بالمطلوب ومعنى الفرط السابق المهمل لمصالحهما في الآخرة والذخر بالذال المجعلة الشيء النفيس المتذخر فشبه به الصغير لكونه متذخراً. أمامهما الوقت حاجتهما إليه فيشفع لهما كما صح في الحديث والعظة بمعنى الواعظ كما علمت فهي اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل واعتباراً أي سبب اعتبار لهما وسلفاً أي سابقاً فهو توكيد لمعنى فرطاً وشفعاً أي لهما يوم القيامة كما ورد أنه يشفع في والديه فيدخلهما الجنة ونقل به موازينهما أي ثواب الصبر على فقده أو الرضا به ولا تنفصهما بعده أي بالكفر أو بالمعاصي ولا تحرمهما أجره أي أجر مصيبيته وبسن أن يقول في كل من الصغير والكبير قبل الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا وأثماً اللهم من أحييته منافقاً حيه على الإسلام ومن توفيته منافقاً توفه على الإيمان وطلب المغفرة لصغيرنا لينال زيادة الدرجات فلا يشكّل بأنه لا ذنب عليه فقد كان صلى الله عليه وسلم يستغفر في اليوم والليل مائة مرة لينال بذلك أعلى درجات القرب فلا حاجة لقول بعضهم وصغيرنا إذا بلغ واقترف الذنب أو المراد الصغير في الصفات لا في العمر ولا ينبغي مناسبة الإسلام للحياة ومناسبة الإيمان الوفاة لأن الإسلام كناية عن الأعمال أو الانقياد وعلى كل فهو في الحياة والمراد الإسلام الكافي والإيمان هو التصديق القلبي النافع عند الله ولا يكون كذلك إلا أن وجد عند الوفاة (قوله بعد الثالثة) أي وجوباً فلا يجزى بعد غيرها كما علم مما مر ولا يجب بعد الرابعة شيء (قوله وأقل الدعاء للميت) وسيد كراً كله وقوله اللهم اغفر له أي مثلاً فيكفي اللهم ارحمه ونحوه كاللهم الطف به ويكفي غفر الله له أرحمه الله وألطف الله به ولا بد أن يكون بأخروي فلا يكفي بدنيوي إلا أن آل إلى أخروي نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو في صغير أو نبي لما علمت من أن المغفرة لا تقتضي سبق الذنب (قوله وأكمله) أي الدعاء للميت وقوله مذكور في قول المصنف في بعض النسخ أي جلاء على حفظه وإن كان أطوله لا يليق به هذا المختصر فلذلك ترك في بعض النسخ الآخر (قوله اللهم) أي يا الله فحذفت ياء النداء وعوض عنها الميم كما هو مشهور (قوله هذا عبدك) أي هذا الميت الحاضر المتدلل والخاضع لك قال تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا أنت الرحمن عبداً وقوله وابن عبدك المراد بهما أبو الميت وأمه اللذان هما عبدان لله تعالى بمعنى أنهم امتدلان وخاضعان له كما علمت من سابقه هذا إن كان له أب فإن لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمتك وهذا في الذكر وأما الأنثى فيقول فيها هذه أمتك وبنت عبدك إن كان لها أب فإن لم يكن لها أب كبنت الزنا فالقياس أن يقول وبنت أمتك وفي الخنثى يقول هذا مملوكك وولد عبدك هذا إن كان له أب فإن لم يكن له أب قال وولد أمتك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتأنيث مطلقاً على إرادة النسبة فإن كانا اثنين مذكراً أو مذكراً ومؤنثاً قال هذان عبدك وابنك أو مؤنثان أمثالك وبناتك وبناتك وإن كانوا جمعاً مذكراً أو مذكراً

بعد الثالثة) وأقل الدعاء
للميت اللهم اغفر له وأكمله
مذكور في قول المصنف
في بعض نسخ المتن وهو
(اللهم) إن هذا عبدك وابن
عبدك

وموثنا قال هؤلاء عبيدك وأبناء عبيدك أو موثنا قال هؤلاء أمانك وبنات عبيدك ويراعى
 جميع ذلك فيما بعد إلا في قوله وأنت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وافراده وإن كان
 الميت أنى أو اثنين أو جمعا لأنه ليس عائدا على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وأنت
 خير كريم منزل به فتعليل المحنى بقوله لأنه عائدا على الله فيه نظر وإن اشتد فإن أشه على معنى
 وأنت خير أنى منزل بها كقولنا لا تستلزم ذلك تأنيث الله تعالى أو على معنى وأنت خير ذات منزل
 به الم بكفر وكذا إن جمعه على معنى وأنت خير كريم منزل بهم (قوله خرج) أى هذا الميت
 وقوله من روح الدنيا بفتح الراء أى نسيم ريحها ويصح ضمها ويصكون في الكلام استعارة
 بالكناية حيث شبهت الدنيا بشخص له روح وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشئ من لوازمه على
 طريق الاستعارة بالكناية وذكر الروح تخييل لأنها من خواص المشبه به أذهى جسم لطيف له
 سريان في البدن كسريان الماء في العود الأخضر (قوله وسعتهما) أى اتساع الدنيا وهى بفتح
 السين وحكى العلامة الدونى كسرهما عن الصاغاني (قوله ومحبوبه) بالرفع مبتدأ وقوله
 وأحبائه بالرفع أيضا عطف عليه وقوله فيها متعلق بمحذوف خبر والوالوال المعنى والحال أن
 محبوبه وأحبائه كائنون في الدنيا وبالجزء ماعلى أنهم ماعطوفان على ما قبله وقوله فيها متعلق
 بمحذوف حال والوالوال عطف والمعنى وخرج من محبوبه ومن أحبائه أى خرج من عندهم
 وفارقتهم حال كونهم كائنين في الدنيا ورسم أحبائه بالوالوال في بعض النسخ يؤيد الأول ورسمه بالياء
 في بعضها يساعدهم الثاني والمراد بمحبوبه من يحبه الميت وبأحبائه من يحب الميت والضمير في
 محبوبه وأحبائه بالتذكير كفى بعض النسخ وهو راجع للميت وبالتأنيث كفى بعضها الآخر
 وهو راجع إلى الدنيا وهو الذى في الروضة وأصلها (قوله إلى ظلمة القبر) متعلق بخروج والتعبير
 بالقبر جرى على الغالب والافتقار لا يقبر (قوله وما هو لاقبه) أى وإلى الذى هو لاقبه من
 الأهوال وغيرها فالأولى كفتنة القبر حتى قبل أن الشيطان يقعد في جانب القبر عند قول الملكين
 من ربك فيشير إليه بأن تأنيته المنافق ليعذب دون من يشبه الله بالقول الثابت والنسائية
 كالجزء على العمل أن خذ براخيز وان شر افتر فاللفظ يتناول ما يلائم في القبر وما بعده
 (قوله كان يشهد أن لا إله إلا أنت الخ) أى في الظاهر وقوله وأنت أعلم به منا أى في الباطن
 والمقصود به تقويض الأمر إليه تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع (قوله اللهم أنه
 نزل بك) أى يا الله أن الميت صار ضعيفا عندك فأكرمه فأقصو بذلك التمهيد للشفاعة ليحصل
 الفرق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له فيثبت أمن ذلك قبول الشفاعة فاندفع بذلك ما يقال
 ما فائدة ذلك مع أن الله تعالى يعلم ذلك كله (قوله وأنت خير منزل به) أى والحال أنك
 أعظم كريم منزل عنده فالوالوال وخيرا فعل تفضيل وأصله أخيرا حذفت همزة الكثرة
 الاستعمال وتقدم أنه يجب تذكير هذا الضمير وافراده طلقا لأنه ليس عائدا على الميت بل على
 الموصوف المحذوف خلافا لقول المحنى بأنه عائدا على الله (قوله وأصبح فقيرا الخ) أى وصار
 فقيرا الخ والمراد أنه صار فقيرا إلى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى أنه كان فقيرا إلى رحمة تعالى
 قبل الموت أيضا وقوله وأنت غنى عن عذابه إذ لا يعود عليه تعالى من عذابه نفع كالأبعاد عليه
 تعالى منه ضرر (قوله وقد جئناك) أى قصدناك وقوله راغبين إليك أى حال كوننا متوجهين

خرج من روح الدنيا وسعتهما
 ومحبوبه وأحبائه فيها إلى
 ظلمة القبر وما هو لاقبه كان
 يشهد أن لا إله إلا أنت
 وحيدك لا شريك لك وأنت
 محمد عبدك ورسولك وأنت
 أعلم به منا اللهم أنه نزل بك
 وأنت خير منزل به وأصبح
 فقيرا إلى رحمتك وأنت
 غنى عن عذابه وقد جئناك
 راغبين إليك شفعاء له

اليك مرديد لاسنانك وقوله شفعا له أى حال كونه شفعا لهذا الميت وشفعا بجمع شفيع
من الشفاعة وهى التوجه الى المشفوع عنه وطلب الخير للمشفوع له (قوله اللهم ان كان
محسنا) أى بعمل الطاعات والاعمال الصالحة وقوله فزدنى احسانه أى فى جراه احسانه وثوابه
وقوله وان كان مسينا أى بعمل المعاصى وقوله فحباوز عنه أى عن سيئه نه كما فى بعض النسخ
وهذا فى غير الانبياء أما فهم فى أى ما يلقى بهم وقال بعضهم بأى بذلك ولو فى الانبياء اتباع للوارد
ويحمل على الفرض فالله - نى وان كان مسينا فرضا وعلى أنه من باب حسنات البراريثات
المقربين فالمراد بالسيئات الامور التى لا تليق بمرتبتهم وان كانت حسنات لكون غيرها على منها
فتعقد بالنسبة لمقامهم سيئات (قوله ولنه برحمتك رضاك) أى وأتله وأعطه به باب رحمتك
عليه رضا عنه ويجوز فى لقنه تسكين الهاء وكسرها مع الاشباع ودونه وهى ضمير عائدة على الميت
مفعول أول ورزاه مفعول ثان (قوله وقه فتنه القبر) أى واحفظه من التلجج فى جواب
سؤال المالكين فقه من الوقاية وهى الحفظ وفى الهاء التسكين والكسر مع الاشباع ودونه
مثل ما تقدم فيما قبله وهى ضمير عائدة على الميت مفعول أول وقنه القبر مفعول ثان وهى التلجج
فى الجواب فالمراد من ذلك توقيفه للجواب والافالسؤال عام لكل أحد وان لم يقبر كالغريق
والخريق وان سحق وذرى فى الهواء أو أكلته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب
ويستثنى من عموم الانبياء وشهداء المعركة وكذا الاطفال فلا يسألون على المعتمد عدم
تكليفهم وما ورد من أن من واطب على قراءة تبارك الملاك كل ليلة لا يسل ونحوه بحمد على
أنه يخفف عنه فى السؤال بحيث لا يفتن فى الجواب ولا يسأل الا فى القبر الذى يعثمه فى كان
ينقل بعد دفنه لا يسأل - نى ينقل ويقال للمالكين منكر بفتح الكاف وتكبير لانهم - ابايمان
للميت بهيئة منكرة سواء المؤمن والكافر على المعتمد خلا لما جرى عليه المحدثى تعالى القليوبى
من أن منكر او تكبير للكافر ومبشر او مبشر للمؤمن ومع أحدهما مرزبه لواجتمع عليهما أهل
منى ما أقبلوها أى رفعوها قال صلى الله عليه وسلم وهى فى يده كهذه العصا فى يدي والسؤال قبل
نخبة القبر ويسأل ان كل أحد بلغته على الصحيح وقبل بالسريانى ولذلك قال البيهقي

ومن عجيب ما ترى العينان * أن سؤال القبر بالسريانى

أفتى بذلك شيخنا البلقيني * ولم أره لغيره بعينى

والسؤال أربع كلمات على القول بأنه بالسريانى وهى أتره أترح كاره سالحين بمعنى الاولى قم
يا عبد الله ومعنى الثانية فيمن كنت ومعنى الثالثة من ربك وما دينك ومعنى الرابعة ما تقول فى
هذا الرجل الذى بعث فيكم وفى الخلق أجمعين وقد ورد أن حفظ هذه الكلمات الأربع دليل
على حسن الخاتمة كما يحيط الميدانى (قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص لأن فتنه
اقبر من عذابه (قوله وافسح له فى قبره) أى وسع له فيه بقدر مذل البصر لم يكن غريبا ولا غفرا
محل دفنه الى وطنه والقبر اتماروضة من رياض الجنة أو حفرة من حذر النار (قوله وجاف
الارض الخ) أى وباعد الارض الخ والمراد منه تخفيف نعمة القبر عليه والافلامعنى لمباعدة
الارض عنه حقيقة بحيث يصير مرفوعا عنها وقوله عن جنيبه أى اليمين واليسار وفى رواية عن
جنبه بالافراد أى الذى هو عليه والذى فى بعض نسخ الامم الصحيحة عن جنبه بضم الجيم ونزع

اللهم ان كان محسنا فزدنى
احسانه وان كان مسينا
فحباوز عنه ولقنه برحمتك
رضاه وقه فتنه القبر وعذابه
وافسح له فى قبره وجاف
الارض عن جنبه

المثلثة المشددة قال في المهمات وهو حسن لدخول الجنين وغيرهما كالمظهر والبطن (قوله
 ولقه برحمتك الامن) فيه ما تقدم في ولقه برحمتك رضاك وقوله من عذابك أى الشامل
 فى القبر ولما فى يوم القيامة وأعيد باطلاقه بعد تقييده فيما تقدم بالقبر اهتما بما به لانه المقصود من
 هذه الشفاعة (قوله حتى تبعه) أى الى أن تبعه وقوله آمنا بالمدأى من الالهوال وقوله
 الى جننتك متعلق بتبع (قوله ويقول فى الرابعة) أى بعد هاند بالماتقدم من أنه لا يجب
 بعد الرابعة شئ فلو سلم عقبها جاز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها
 قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم حتى قال الشيخ البالى نعم وردت
 هذه فى بعض الاحاديث لكن لو خشى تغيير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قاله
 الاذرى الاقتصار على الاركان وترك السنة (قوله اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمها من
 حرمة وأحرمة والاولى أفصح وقوله أجره أى أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به فان المسلمين
 كالعضوا الواحد ان اشتكى بعضه اشتكى كله وقوله ولا تقنأ بعده أى بالابتلاء بالمعاصي
 وقوله واغفر لنا وله ولا بأس بزيادة للمسلمين (قوله والسلام هنا) أى فى صلاة الجنائز
 وقوله فى كيفيته أى كالتفاته فى التسليمة الاولى على عيئه وفى الثانية على يساره وقوله
 وعدده أى كونه تسليمين لكن الاولى واجبة والثانية مندوبة كما فى صلاة غير الجنائز
 (قوله لكن يستحب زيادة ورحمة الله وبركاته) استدراك على الكيفية وظاهره أن قوله
 ورحمة الله لا يسن فى غير صلاة الجنائز وليس كذلك بل يسن فيها وفى غيرها وما أفاده من سن
 وبركاته هنا ضعيف والمتعمد أنها لا تسن هنا كما لا تسن فى سائر الصلوات نعم تسن فى ردة السلام
 فال حاصل أن ورحمة الله مندوبة هنا وفى سائر الصلوات وأن وبركاته لا تسن هنا ولا فى سائر
 الصلوات فلو حذف هذا الاستدراك لكان أولى (قوله ويدفن الميت) أى وجوبا ولا يكتفى
 فى الدفن بوضع الميت على وجه الارض والبناء عليه حيث لم يتعد الحفر والا كفى فلو مات
 فى سفينة انتظر وصولها الى الساحل ليدفن فى البر ان قرب والا فالمشهور ركاض عليه الامام
 الشافعى أن يشد بين لوحين ثلاثين فتخ ويلقى فى البحر ليصل الى الساحل وان كان أهله كنفوا
 فقد يجده مسلم فيدفنه الى القبلة فان ألقوه فيه بدون لوحين وثقلوه بنحو حجر لم يأثموا والواجب
 من القبر ما يمنع الرائحة والسبع فيمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الاحياء ويمنع نثر السبع
 له فإما كله وهما متلازمان فذكرهما البيان فائدة الدفن وان تلازما هكذا قيل والحق أنه لا تلازم
 بينهما ألا ترى أن الفساق المعروفة الان تمنع السبع ولا تمنع الرائحة فالدفن فيها حرام وكذلك
 القبور التى يدامون بالتراب من غير حجارة كما فى بلاد الارياق فانها لا تمنع السبع وان منعت
 الرائحة وقد لا تمنعها فالدفن فيها حرام أيضا ويسن أن يستر القبر عند الدفن بثوب ونحوه
 رجلا كان الميت أو امرأة وهو فيها أكد والسنة الدفن فى غير الليل ووقت كراهة الصلاة
 وجاز بلا كراهة دفنه ليلا مطلقا ووقت كراهة الصلاة اذ لم يتحرز والا فلا يجوز وقيل يكره
 والدفن فى المقبرة أفضل منه فى غيرها لئلا الميت دعاء المازين ويسن أن يقضى بجثته الى
 الارض ويكره أن يجعل له فرش ومخدة أو صندوق لم يحجج اليه لان ذلك اضاعه مال اغرض أما
 ان احتجج اليه لنداء الارض ونحوها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به لاحتفاءه والتراحم على

ولة برحمتك الامن من عذابك
 حتى تبعه آمنا الى جننتك
 برحمتك بأمرهم الراجين
 ويقول فى الرابعة اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تقنأ بعده
 واغفر لنا وله (ويسلم
 المصلى بعد التسكيرة
 الرابعة) والسلام هنا
 كالسلام فى صلاة غير الجنائز
 فى كيفيته وعدده لكن
 يستحب زيادة ورحمة الله
 وبركاته (ويدفن) الميت

النفس بدعة مكرهة وكان الحسن البصري يقول إذا رآهم يزجون اخوان الشياطين
وسئل أبو علي النخاس عن وقوف الجنائز ورجوعها فقال متى رأت الملائكة بين يديها
رجعت ومتى كثرت خلفها أسرع ويحتمل أن النفس تلوم على الجسد ويوم الجسد على
النفس فيختلف حالها فتارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها إلى
أجل بقائها في الدنيا وسئل عن خفة الجنائز ونقلها فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد
حتى والحي أخف من الميت ويسر أن يقف جماعة بعد دفنه يسألون له التثبيت لأنه صلى الله
عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأخيكم واسألوا له
التثبيت فإنه الآن يسأل ويسر تلقينه أيئنا ويغنى عنه الدعاء بالتثبيت ولا يلقن الطفل ونحوه
من لم يتقدمه تكليف لأن لا يفتن في قبره وكذلك النبي وشهيد المعركة فلا يلقن لأنهم ما
لا يسألان وتندب زيارة القبور للرجال لتذكر الآخرة وتذكرهم من النساء لمزعزعت وقلة
صبرهن ومحل الكراهة فقط ان لم يشغل اجتماعهن على محرم والاحرم ويستثنى من ذلك قبر
نبي صلى الله عليه وسلم فتندب الهن زيارته وينبغي كما قال ابن الرفعة أن قبور رسائرا الأنبياء
والأولياء كذلك ويندب أن يقول الزائر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم
لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم
وأن يقرأ ما تيسر من القرآن كسورة يس ويدعوا لهم ويهدي ثواب ذلك لهم وأن يتصدق عليهم
ويتنعمهم ذلك فيصل ثوابه لهم ويسر أن يقرب من المذور كقربه منه حيا وأن يسلم عليه من
قبل رأسه ويكره تقبيل القبور واستلامه ومثله التابوت الذي يجعل فوقه وكذلك تقبيل الأعتاب
عند الدخول لزيارة الأولياء إلا أن قصده التبرك بهم فلا يكره وإذا عجز عن ذلك لآذحام ونحوه
كاختلاط الرجال بالنساء كما يقع في زيارة سيدي أحمد البدوي وقف في مكان يتم فيه من
الوقوف بلا مشقة وقرأ ما تيسر وأشار بيده أو نحوها ثم قبل ذلك فقد صرح حوايا أنه إذا عجز عن
استلام الحجر الأسود يسر له أن يشير بيده أو عصا ثم يقبلها ويندب وضع نحو الحجر يد الأخضر
والريحان على القبر كما جرت به العادة لأنه يستغفر للميت مادام وطبا وتسبيحه أكمل من تسبيح
اليابس لما فيه من نوع حياة ولا يجوز لغير واضعه أخذه قبل يسه لأن صاحبه لا يعرض عنه
الابعد يسهل زال نفعه الذي كان فيه وقت الرطوبة وهو الاستغفار للميت أما واضعه فيجوز
له أخذه ولو قبل يسه ~~هـ~~ إذا أطلق بعضهم وفصل ابن قاسم بين أن يكون قليلا كغوصة
أو خوصتين فلا يجوز له أخذه وهو أخضر لتعلق حق الميت به وأن يكون كثيرا فيجوز له
الأخذ منه فمن وضع على قبر خوصا كثيرا جاز له أن يأخذه منه ويضع على قبر آخر وهكذا (قوله
في الحد) أي ندبا فالدفن فيه أفضل منه في الشق ان صلبت الأرض كما سيذكره الخارج فان كانت
الأرض رخوة فالدفن في الشق أفضل منه في اللحد ويسر أن يسند وجه الميت ورجلاه إلى
جدار القبر وظهره نحو لينة أو حجر لئلا ينكب على وجهه أو يستلق على ظهره ولو كان بأرض
اللحد والشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون من صديد
الموتى كما في المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها ومن غيره كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل
قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة اهـ والذي يظهر

(في الحد)

الى اختيار الثاني (قوله مستقبل القبلة) أي وجوبه باتنزيلا لاميت نزلة المصلي وبؤخذ من ذلك
 عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستقباله نعم الكافرة التي في بطنها جنين
 مسلم فتخت فيه الروح ولم ترج حيايته يجب استقبالها للقبلة ليكون الجنين مستقبل القبلة لأن
 وجه الجنين الى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لتلايدفن المسلم في مقابر
 الكفار وعكسه فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستقبال في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ نعم
 استقباله أولى فان رجيت حيايته لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها واخراجها منه ولو مسلمة
 ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها يموت فان فيه قتلا للجنين (قوله والحد بفتح اللام
 الخ) وأصل الحد الميل يقال لحد أي مال وألحد لغة قليلة ومنه الحداد في الحرم وفي دين الله
 تعالى والمحد كل مائل عن الاستواء (قوله ما يحفر في أسفل جانب القبر) أي بعد أن يعقو قامة
 وبسطة كما سيأتي فيحفر القبر أو لا بقدر قامة وبسطة ثم يحفر في أسفل جانبه بقدر ما يسع الميت
 فيوضع فيه على جنبه الايمن مستقبل القبلة ويسند ظهره بلبنة أو نحوها ثم يصدق القبر
 بنحولين ثم يمال عليه التراب الى أن يعلو القامة والبسطة واللبن بفتح اللام وكسر الباء جمع لبنة
 وهو الطوب غير المحرق ويندب كون اللبنة تسع المائات في شرح مسلم من أن اللبنة التي
 وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم كانت تسعاً (قوله من القبلة) أي من جهتها وهو ليس بقيد
 لأن مثلها الجهة المقابلة لها (قوله والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق) ولذلك كان قول
 المصنف في لحد محمول على الندب وقوله ان صليت الارض بضم اللام أي يست من الصلابة
 وهي الببوسة والشدة فان كانت الارض رخوة فالدفن في الشق أفضل من الدفن في اللحد كما
 مر أملا تتهار وتسقط على الميت لودفن في اللحد (قوله والشق أن يحفر في وسط القبر كأنه مر)
 أي الذي هو مجرى الماء كالقناة وجمع القبر قبور في الكثرة وأقبر في القلة وأقول من سن القبر
 الغراب لما قيل قاييل هابيل كما قال تعالى فبعث الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري
 سوأة أخيه وقيل بنو اسرائيل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فأقبره أي جعل له قبرا يواري فيه
 اكرامه ولم يجعله مما يليق على وجه الارض فتأكله الطيور والوحوش (قوله ويبنى جانباه)
 ظاهرا أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعينا بل يمكن الاختصار على أحدهما فتجعل الواو بمعنى
 أو ثم تجعل أو مانعة خلقا فتجوز الجمع فصور الشق ثلاث فمارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر
 على البناء وتارة يجمع بينهما (قوله ويستف عليه) بضم الياء وسكون السين من أسقف كما
 ضبطه الشوري ويرفع السقف عن الميت قليلا وقوله بلبن بفتح اللام وكسر الباء كما مر وحكي أن
 بعض الجهلة توهم أنه بفتح الباء فأفتى بأنه يستسد القبر باللبن المروى عنه وذبح الله من سوء الفهم
 وقوله ونحوه أي نحو اللبن محال منه النار كالخشيش (قوله ويوضع الميت عند مؤخر القبر)
 أي يوضع وهو في النعش قبل انزاله القبر من فوق أعناق الرجال الحاملين له عند طرف القبر الذي
 يكون عند رجل الميت بعد انزاله فيه لانه لا سهل لادلائه فيه (قوله وفي بعض النسخ الخ)
 يفيد سقوط تلك الزيادة في بعض النسخ لكن المحفوظ الاول وهو أولى وقوله زيادة يقرأ بلا
 تنوين لضافته للجملة ما بعده هذا على النسخة التي ليس فيها وهي وأما على ما في بعض النسخ
 من زيادة وهي فيقرأ بالتنوين (قوله ويسل) بضم الياء وفتح السين من السل وهو الاخراج

مستقبل القبلة) والحد
 بفتح اللام وضما وسكون
 الحاء ما يحفر في أسفل
 جانب القبر من القبلة
 قدر ما يسع الميت ويستقره
 والدفن في اللحد أفضل من
 الدفن في الشق ان صليت
 الارض والشق أن يحفر
 في وسط القبر كأنه مر ويبنى
 جانباه ويوضع الميت بينهما
 ويستف عليه بلبن ونحوه
 ويوضع الميت عند مؤخر القبر
 وفي بعض النسخ بعد مستقبل
 القبلة زيادة وهي ويسل

أى يخرج من النعش ليسلم لمن يدخله ولا يدخله ولو أتى إلا الرجال ويدخله الاحق بالصلاة
 عليه درجة لكن الاحق فى الاتنى الزوج وان لم يكن له حق فى الصلاة ثم المحرم ثم عبدها ثم المسوح
 ثم المجهوب ثم الخصى ثم الاجنبى الصالح وانما لم يدخلها النساء لضعفهن غالبا نعم يسن أن يلين
 حل المرأة من محل موتها الى مغتسلها ومن مغتسلها الى النعش وتسليمها الى من فى القبر وحل
 ثيابها فيه (قوله من قبل رأسه) بكسر القاف وفتح الباء أى من جهة رأسه لأن ذلك أسهل
 فى احراجه من النعش وقوله أى سلابرق أشار الى أن الجار والمجرور وصفة
 لمصدر محذوف (قوله ويقول الخ) أى ندبا فقد روى أنه اذا قيل ذلك رفع العذاب عن الميت
 أربعين سنة ونقل النووي عن النص أنه يندب أن يقول بعد ذلك اللهم سلمه اليك الانحرام من
 أهله وولده وقراه وخواصه وفارق من يحب قربه وخرج من روح الدنيا وسعتها الى ظلة القبر
 وضيقه ونزل بك وأنت خير منزول به (قوله الذى يلجده) أى يدخله اللحد والمراد به ما يشمل
 الشق (قوله بسم الله وعلى مله رسول الله) أى ليكون اسم الله وماله رسول الله = الزادله
 والعدة التى يتتبع بها الفتن والاهوال والباء متعلقة محذوف تقديره ألحدك وأضعك
 على متعلقة بمحذوف أيضا تقديره مت بفتح تاء الخطاب وظاهره الاقتصار على بسم الله
 والاكل زيادة الرحمن الرحيم لمناسبة ذكر الرحمة فى ذلك المقام كما قاله المناوى (قوله ويضع) أى
 يوضع على جنبه وجوبا والافضل كونه على الجنب الايمن كما فى الاضطجاع عند النوم فان كان
 على اليسر كرهه ولا ينبش ويندب أن يفضى بجذعه الى الارض كما مر إشارة الى شدة الذل
 والافتقار لله تعالى وقوله فى القبر أى فى اللحد والشق ولا يكتفى بوضعه فى القبر كما هو المعهود
 الآن فالناس آمنون بترك الدفن فى اللحد والشق (قوله بعد أن يعمق) بالعين أو بالعين
 أى يزداد فى حفرة لجهة الاسفل وقوله قامة وبسطة أى قدر قامة رجل معتدل وبسطة يديه الى
 الاعلى وذلك نحو أربع أذرع ونصف كما صوبه النووي والمراد بذراع الآدمى وهو شبران
 تقرىبا فلا ينافى قول بعضهم انها ثلاثة أذرع ونصف لأن مراده بذراع العمل وقد عرفت أنه
 لا بد من اللحد والشق فى ذلك القبر وبعد وضع الميت فى واحد منهما يمال التراب الى أن يملأ
 القامة والبسطة (قوله ويكون الاضطجاع مستقبلا القبلة) هذا علم من قول المصنف
 مستقبلا القبلة فهو مستدرك لكن ذكره توطئة لما بعده (قوله فلودفن مستدبرا القبلة) أى
 أو منحرفا عنها وقوله أو مستلقيا أى أو منكبا على وجهه وقوله نبش أى وجوبا وقوله مالم يتغير
 المراد بالتغير التثنية كما قاله الماوردى وهو المعتمد خلافا لمن قال المراد به الانبعاث (قوله ويسطح
 القبر) أى يجعل مسطحا مستويا له سطح وقوله ولا يسنم أى لا يجعل مسنما كالجلود على هيئة
 سنام البعير كما يشاهد فى بعض القبور فالأفضل جعله مسطحا لا مسنما (قوله ولا يبنى عليه)
 فيكره البناء عليه ان كان فى غير نحو المقبرة المسبلة للدفن فيها والاحرم سواه كان فوق الارض
 أو فى باطنها فيجب على الحاكم هدم جميع الابنية التى فى القرافة المسبلة للدفن فيها وهى التى
 جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها لانه يضيق على الناس ولا فرق بين أن يكون البناء قبة أو بيتا
 أو مسجدا أو غير ذلك ومنه الاحجار المعروفة بالتركية نعم استثنى بعضها لبعضهم للانباء والشهداء
 والصالحين ونحوهم ومن المسبلة قرافة مصر قال ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن
 العاص أعطاها المقوقس فيها مالا لاجر يلاوذكر أنه وجسد فى الكتاب الاول يعنى التوراة أنها

من قبل رأسه أى سلابرق
 لا يعنف ويقول الذى يلجده
 بسم الله وعلى مله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 (ويضع فى القبر بعد أن
 يعمق قامة وبسطة) ويكون
 الاضطجاع مستقبلا القبلة
 فلودفن مستدبرا القبلة أو
 مستلقيا نبش ووجه القبلة
 مالم يتغير (ويسطح القبر)
 ولا يسنم (ولا يبنى عليه)

تربة الجنة فكاتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لأعرف تربة الجنة الا لجساد المؤمنين فابجلوها لموتنا كم ولو وجد بناء في أرض مسبلة ولم يعلم أصله ترك الاحتمال أن يكون وضع بحق قبل تسهيلها قياسا على ما قرر في الكائنات ويكره أن يجعل على القبر مظلة لان عمر رضي الله عنه رأى قبة ففكها وقال دعوه يظله عمله ويسن أن يضع عند رأسه حجرا أو خشبة أو نحوهما لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون خذرة وقال أن تعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلي أي أخيه من الرضاعة لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له أخ من النسب ويندب جميع أقارب الميت في موضع واحد من المقبرة لانه أسهل على الزائر ولا يجلس على القبر ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ولا يكتب عليه ولو في لوح عند رأسه لكن قال في شرح البهجة وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظربل قال الزركشي لا وجه لكرهه كراهة كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء ونحوهم — ما جرت بذلك عادة الناس (قوله ولا يجصص) خرج بتخصيصه تطمينه فانه لا بأس به ويندب أن يرش القبر بماء والاولى أن يكون طاهرا باردا لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم وخرج بالماء ماء الورد فيكره الرش به لانه اضاعة مال لغرض حصول رائحته فلا ينافي أن اضاعة المال حرام وقال السبكي لا بأس باليسير منه ان قصد به حضور الملائكة فانهم يحب الرائحة الطيبة اه بل لو قيل بسنه حينئذ لم يبعد (قوله أي يكره تجصيصه بالجص) أي يميضه بالجص بفتح الجيم وكسر هاء وقوله وهو النورة المسماة بالجير وقيل هو الجير والمراد ههنا ماء أو أحدهما (قوله ولا بأس بالبكا على الميت) أي يجوز البكا عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكا عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالندب

ولا يجصص) أي يكره تجصيصه
بالجص وهو النورة المسماة
بالجير (ولا بأس بالبكا على
الميت) أي يجوز البكا عليه
قبل الموت وبعده وتركه
أولى ويكون البكا عليه
(من غير نوح) أي رفع
صوت بالندب

بكت عيني وحق لها بكاءها * وما يغني البكاء ولا العويل
(قوله أي يجوز) أي جواز امستوى الطرفين لما علمت من أنه مباح وقوله قبل الموت وبعده
لكن الاولى عدمه عند المحتضر وهو بعد الموت خلاف الاولى لانه حينئذ يكون أسفعا على
ما فات نقله في المجموع عن الجمهور (قوله وتركه أولى) فيكون فعلا خلاف الاولى ولعله راجع لقوله
وبعده فلا ينافي أنه مباح قبل الموت ويؤيد ذلك عبارة المجموع السابقة (قوله ويكون
البكاء عليه من غير نوح) أي ويكون البكاء الجائز من غير نوح وهو بيان للنواقع لما تقدم من أن
البكاء بالقصر ما كان من غير رفع صوت (قوله أي رفع صوت بالندب) أي مع الندب فالبناء
بمعنى مع وهو عند حماس الميت مع البكاء كأن يقول واكفناه واجبلناه واسئدها وهو حرام من
البكاء لخبر النائحة اذا لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب
والسربال القميص والدرع قميص فوقه فتكون لابسة قميصا فوق قميص فالنوح مر كب من
شئين رفع الصوت والندب فان فقد أحدهما فلا حرمة فما يقع الآن من أن بعض الناس
يقول كان عالما وكان كريما لا حرمة فيه بل يسن لخبره كروا محاسن موتاكم ومن ذلك المروية

التي تفعل في العلماء (قوله ولا شق ثوب) فهو حرام وليس ردة الا ان استعمله ومنه لطم الخدود وضرب الصدور ودق الطار ونشر الشعر وتسويد الوجه والسياب بخونيله ونحو ذلك من كل ما ينافي الرضا بالقضاء والقدر ويدل على الجزع والسخط ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية أى ليس على طريقتنا الكاملة فلا يقتضى كفر من فعل ذلك ولا يعذب الميت بشئ من هذا الا ان أوصى به كقول القائل اذا مت فانعمي بما أنا أهله * وشق على الجيب يا بنت معبد

وعليه حمل الجمهور الاخبار الواردة بتعذيب الميت قال تعالى ولا تزروا زورا غيري ويكره تني الموت لضرتل به في بدنه أو وضيق في دينه ويسن لقننة دين كافي انجموع أمانته لغرض أخرى فمحبوب كتمني الشهادة في سبيل الله تعالى ويسن أن يكتم من ذكر الموت لخبراً كثر من ذكرها ذم الذات فانه ما يد كفي كثير الاقله ولا قليل الا كثره أى لا يذ كفي كثير من الدنيا الاقله ولا قليل من العمل الا كثره ويجب أن يستعمل الموت بتوبة بأن ياد ر اليها العاصي لثلاثا يفجأ الموت المنوت لها ويحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه الآن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس أو بقرب قبر صالح كالامام الشافعي ونحوه (قوله ويعزى أهله) أى نداء الخبر ما من مسلم يعزى أخاه من مصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة ولذلك أرسل الامام الشافعي رضي الله عنه الى بعض أصحابه يعزيه في ابن له قد مات بقوله

اني معزيك لاني على ثقة * من الخلود ولكن سنة الدين

فالمعزي يباق بعد ميته * ولا المعزي ولو عاش الى حين

ويندب البداءة بأضعفهم عن حمل المصيبة ومثل الاهل غيرهم من حصل له عليه حزن حتى الزوجة والصديق وصرح ابن خيران بأنه يستحب التعزية بالمملوك فتعزيهم بالاهل جرى على الغالب ويسن لاهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما أجاب به الرمي فيسن للاخ أ يعزى أخاه لان كلامهم مصاب وبالجملة فالتعزية سنة لكل من أصيب عن شق عليه ولو هزة ويسن كما استظهره ابن حجر اجابة التعزية بنحو جزاء الله خيرا وتقبل الله منك ومنه قولهم الآن ما أحد يعيش لثى سوء (قوله أى أهل الميت) غرضه تفسير الضمير لكن أعاد معه المضاف وقوله صغيرهم وكبيرهم الخ تعميم في الاهل وقد عرفت أن مثل الاهل كل من حصل له عليه حزن (قوله الا الشابة) استثناء من الاتي وقوله فلا يعزى بها الاحرار منها أى أوز وجها وأما تعزية الاجانب لها فمكرهه وكذلك ردهم عليها وتعزيتها الاجانب حرام وكذلك ردها عليهم كما قبل في السلام ابتداء وردا فانه يكره للاجنبي السلام عليها ابتداء وردا ويحرم منها عليه ابتداء وردا (قوله والتعزية سنة قبل الدفن وبعده) لكنها بعده أولى منها قبله لاستغاثهم قبله في تجهيزه الا ان أفرط حزنهم فتكون قبله أولى ليصبرهم (قوله الى ثلاثة أيام) أى وتستمر التعزية الى آخر ثلاثة أيام تقريبا فلا يضرب زيادة بعض يوم وتكره بعدها اذا الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد حزنه ويكره تكرارها في الثلاث لانها تجدد الحزن (قوله من بعد دفنه) هذا ضعيف والمعتمد أن ابتداءها من الموت وان لم يدفن فمضى بعد الموت وقبل

ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ
جيب بدل ثوب والجيب
طوق القمص (ويعزى
أهله) أى أهل الميت صغيرهم
وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم الا
الشابة فلا يعزى بها الاحرار منها
والتعزية سنة قبل الدفن
وبعده (الى ثلاثة أيام من)
بعد دفنه) ان كان المعزى
والمعزى حاضرين

الدفن محسوب من الثلاث وان كان العمل الا ان بخلافه فان الناس لا يحسبون يوم الموت من الثلاث جرياً على كلام المصنف (قوله فان كان أحدهما غائباً الخ) ظاهره ولو كان الغائب هو المعزى بالكسر لكن في هذه الشيخ عوض في تقريره على الخطيب بما اذا كان الغائب هو المعزى بالفتح أما اذا كان الغائب المعزى بكسر الزاي فلا تندب له التعزية بعد القدوم ومثل الغائب المريض والمحبوس (قوله امتدت التعزية الى حضوره) أي وتستقر أيضاً الى ثلاثة أيام من حضوره وثلاثة شفاء المريض وخلوص المحبوس فتستقر بعد كل منهما الى ثلاثة أيام (قوله والتعزية لغة التسليمة لمن أصيب) أي تصبيرة يقال عزيت به أي سلبته وصبرته وقوله بمن يعز عليه أي بمن يشق عليه ولو هرة كما مر (قوله وشرعاً الخ) عطف على لغة واعتبر فيما ذكره شرعاً أربعة أشياء الأول الأمر بالصبر والثاني الحث عليه بوعده الأجر والثالث الدعاء للميت بالمغفرة والرابع الدعاء للمصاب بجبر المصيبة وهي لا تظهر الا في ذرية المسلم بالمسلم فيقال فيها أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وجبر مصيبتك وأخلف عليك أو نحو ذلك ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك وجبر مصيبتك أو نحو ذلك ولا يقال وغفر لميتك لأن الله لا يغفر للكافر قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويقال في تعزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاك ويقال في تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك وتعزية الكافر غير ندوبة كما اقتضاه كلام الشارح والروضة بل هي جائزة ومحملة ان لم يرج اسلامه والاستحباب واستشكل في المجموع تعزية الكافر بالكافر بأنهم يدعون الكافر فالحتم ارتكبه وأجاب ابن النقيب بأن المقصود الدعاء بكثرة عددهم بقواع النظر عن بنائهم على الكفر فتصدق ولومع اسلامهم فان فرض بقوه على الكفر فنعون في الدنيا بكثرة الجزية وفي الآخرة بالقضاء من النار (قوله الأمر بالصبر) أي على المصيبة أن يقول له صبر ان الله مع الصابرين وما أحسن قول الشاعر

فان كان أحدهما غائباً
امتدت التعزية الى حضوره
والتعزية لغة التسليمة لمن
أصيب بمن يعز عليه وشرعاً
الأمر بالصبر والحث عليه بوعده
الأجر والدعاء للميت بالمغفرة
والمصاب بجبر المصيبة
(ولا يدفن اثنان)

واني لصبا وعلى ما ينوبني * وحسبك أن الله أثنى على الصبر

ولست بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر

وقوله والحث عليه بوعده الأجر أي الحث عليه بوعده الثواب عليه اذا كان المعزى يفتح الزاي مسلماً وقوله والدعاء للميت بالمغفرة أي اذا كان الميت مسلماً وقوله ولله صواب بجبر المصيبة أي سواء كان مسلماً أو كافراً أو يسنن له وجيران أهل الميت كأقاربه البعدي ولو كانوا يولدوه وبأخرى تهينة طعام يشبعهم يوماً وليلة لشغلهم بالحزن عنه وأن يلج عليهم في الأكل لثلايضة فهو بتركه أمافعل أهل الميت لذلك وجع الناس عليه فبعدة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة وإخراج الكفارة ومنع الجمع والسج ان كان في الورثة شجور عليه الا اذا أوصى الميت بذلك وخرجت من الثلث (قوله ولا يدفن اثنان الخ) أي يحرم ذلك ابتداء عند السر خشي وهو المعتمد ونقله النووي في مجموعه مقتصر عليه وان نازع السبكي في التحريم خلا فاما ما ورد في القتائل بكرامة ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يقتل الجائر كرجلين أو امرأتين أو يختلف كرجل وامرأة قال ابن الصلاح ومحملة اذ لم يكن بينهما محرمية أو زوجية والاجاز الجمع قال الاسنوي وهو متجه والمعتمد ما في المجموع أنه لا فرق فهو حرام حتى في الامم وولدها لان العلة في منع الجمع

التأذي لا الشهوة فانها قد انقطعت بالموت وأما دفن ميت على ميت آخر كما يقع الآن في الفساق المعروفة فحرام لأن نبشه بعد دفنه وقبل البلى عند أهل الخبرة بتلك الأرض ولو لغير الدفن عليه كأن يكون لنقله حرام لأن فيه هتكاً لحرمته بالضرورة كأن دفن بلا غسل ولا تيم وهو ممن يجب طهره فيجب نبشه أن لم يتغير أو دفن في ثوب أو أرض مغطو بين وطالب بهما مالكهما فيجب نبشه ولو تغير ويسن لصاحبهما الترتيب وينبغي أن يقطع في الكفن الحرير بعدم البس خلافاً لمن جعله كالمغصوب لأنه حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة ويجب النش أيضاً وإن تغير الميت إذا وقع في القبر مال وإن قل كغنائم لأن تركه فيه اضاعة مال وقيده في المذهب بطلب مال الكه وهو المعتقد قياساً على الكفن وكذلك يجب النش فيما إذا بلغ مالاً لغيره وطلبه صاحبه بعد دفنه فإنه ينش ويشق جوفه ويخرج منه ويرد لصاحبه أما إذا ابتلع مال نفسه فإنه لا ينش ولا يشق لاستهلاكه ماله في حال حياته ولو دفن لغير القبلة وجب نبشه أيضاً ولو جبهه للقبلة لم يمتنع بخلاف ما إذا دفن بلا تكفين لأن الغرض من التكتفين الستر وقد حصل بالتراب (قوله في قبر واحد) أي في شق واحد أو لحد كذلك بل يفرد كل ميت بشق أو لحد ولو في قبر واحد فالمراد بالقبر هنا اللحد والشق لا القبر المعروف (قوله الحاجة) أي ضرورة كما في كلام الشيخين فالمراد بالحاجة هنا الضرورة وقوله كضيق الأرض وكثرة الموتى أي مع كثرة الموتى بحيث يعسر افراد كل ميت بقبر وحيد فجمع بين الاثنين والثلاثة والا = ثمر في قبر واحد بحسب الضرورة كما يجتمعون عند ضيق الكفن في ثوب واحد لا يتباع في قتل واحد كما رواه البخاري ويقدم حينئذ الأفضل على غيره إلى جهة القبلة نعم يقدم أصل على فرعه وسيد على عبده وذكر على أختي فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه وكذا البتة والجدة ولومن قبل الأم وتقدم الأم على البنت وإن كانت أفضل منها أما الابن فيقدم على الأم لفضيلة الذكورة ويقدم الرجل على الصبي وهو على الحنفى وهو على امرأة ويحرم زين الميتين بتراب حيث جمع بينهما ندبا كحرم به ابن المقر في شرح ارشاده ولو تحدد الجسر ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذلك أوضع الميت فوقها واعلم أن ضمة القبر عمة لكل ميت وإن لم يكن مكناً ولم يلم منه إلا الانبياء وفاطمة بنت أسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم تفرغ في قبرها ومن يقرأ في مرضه الذي يموت فيه قل هو الله أحد والله أعلم

(كتاب أحكام الزكاة) *

أي بيان أحكامها من الوجوب المتعدد بتعدد المضاعف وهو الزكاة فانها تكون زكاة ابل وزكاة بقر وزكاة غنم وزكاة ذهب وزكاة فضة إلى غير ذلك فكانت قال كتاب حكم زكاة ابل وحكم زكاة البقر وحكم زكاة الغنم ولم تجز فاندفع ما يقال أن حكم الزكاة واحد وهو الوجوب فلم يجمع الشارح والأصل في وجوبها قبل الإجماع قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقوله تعالى وآتوا الزكاة وكل منها من الجمل المبين بالسنة على الصحيح لأنه لم يبين التقدير المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له لكن نهايت بالسنة وقوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسل الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة الخ وهي أركان الإسلام لهذا الخبر يكفر جاحدها وإن أنى بها الكفر في الزكاة

في قبر واحد (الحاجة)
كضيق الأرض وكثرة
الموتى
(كتاب أحكام الزكاة) *

الجمع عليها بخلاف المختلف فيها كزكاة الركاوز كزكاة التجارة وزكاة مال الصبي وأما زكاة
الفطر فليست من المختلف فيها لأن خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جداً فلا عبرة به كاقيل
وليس كل خلاف جاء معتبراً * الاختلاف له حظ من النظر

ويقاتل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصديق رضي الله عنه ويقا تل الممتنع من أخذها
عليها أيضاً وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر والمشهور وعند الحديثين أنها
فرضت في شوال السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شعبان مع زكاة الفطر من السنة
المذكورة وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة
هكذا قيل وقد يدفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كما أن المراد بالصلاة غير الصلاة المعروفة
ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي في الخصائص عن ابن عطاء الله السكندري أن الأنبياء لا تجب
عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله انما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من ودائع الله تعالى
عندهم ولأن الزكاة طهرة مما ساء أن يقع عن وجبت عليه والأنبياء مبرؤون من الدنس لكن قال
الناووي وهذا كما ترى بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء
لا يملكون ومذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه أنهم يملكون ولذلك نقل عن الشهاب الرمي
أنه أفتى بوجوبها عليهم وعلى هذا فليست من خصوصياتنا إلا باعتبار الكيفية المشتملة على
الشروط الآتية وانما قدمها المصنف على الصوم والحج مع أنهم أفضل منها نظر الحديث
المتقدم والحكمة في تقديمها فيه أن النفوس تشبه بالكونها طاعت على حب المال (قوله
وهي لغة النماء) بالمتأني الزيادة يقال زكا الزرع اذا غنى وأما النسي بالقصر فهو النخل الصغير وليس
مرادها هنا وتطلق أيضاً على البركة يقال زكت النفقة اذا بورك فيها وعلى كثرة الخبر يقال فلان
زكا أي كثير الخير وعلى التطهير قال تعالى قد أفلح من زكاها أي طهرها من الأدناس وعلى
المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تمدحوها (قوله وشراها اسم الخ) وهي بهالان
المال يغو ببركة اخر اجها ودعاء الاخذ لهما ويبارك فيه بسبب ذلك ويكثر الخير فيه ولأنه
يطهر مخرجه من الاثم ويمدحه حتى يشهد له بهمة الايمان فالمناسبة بين المعنى الشري
واللغوى موجودة على كل المعاني اللغوية (قوله لمال مخصوص) أي الذي هو القدر الخارج
من ربع العشر في الذهب والفضة ومن العشر أو نصفه في الزروع وهكذا وقوله يؤخذ من مال
مخصوص أي الذي هو المخرج منه كعشرين مثقالاً من الذهب ومائتي درهم من الفضة وخمسة
أوسق في الزروع وهكذا ولو قال أو عن بدن لشمل التعريف زكاة الفطر وقوله على وجه
مخصوص أي من الكيفية المشتملة على الشروط الآتية وقوله يصرف لطائفة مخصوصة أي
رهم مستحقوها المذكورون في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية (قوله
تجب الزكاة في خمسة أشياء) أي اجمالاً والافهى غناية تفصيلاً بالابل والبقر والغنم والذهب
والفضة والزروع والنخل والعنب وأما عروض التجارة فهي ترجع للذهب والفضة لأن الزكاة
انما تجب في قيمتها وهي انما تكون من الذهب والفضة وكما وجبت في غناية أصناف من اجناس
المال وجبت لثمانية أصناف من طبقات الناس فهذا ينتظم قولهم تجب في غناية وتصرف
الى غناية (قوله وهي) أي الخمسة المذكورة (قوله المواشي) جمع ماشية وهي تطلق على كل

وهي لغة النماء وشراها اسم
لمال مخصوص يؤخذ من
مال مخصوص على وجه
مخصوص يصرف لطائفة
مخصوصة (تجب الزكاة في
خمسة أشياء وهي المواشي)

دابة سميت بذلك لمشيتها (قوله ولو عبر بالنعم لكان أولى) ليس كذلك بل الاولى ما سلكه المصنف لقوله بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وقوله لانها أخصر من المواشي أى لأن النعم هي الابل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله تعالى فيها على عباده والمواشي تشمل كل دابة كما علم مما مر وقوله والكلام هنا في الاخصر أى الذى هو النعم وهذا ممنوع بل الكلام هنا في الاعتم بدليل قول المصنف بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها كما تقدم (قوله والاعنام) جمع غن وهو كل ما قوبل به المبيع من نقد أو غيره من سائر الجواهر والعروض لكن هذا ليس مراداً كما صرح به الشارح في قوله وأريد بها الذهب والفضة ويدل له قول المصنف فيما سبأنى وأما الاعنام فتشبان الذهب والفضة أى بخلاف ما هو غن من غيرهما (قوله وأريد بها الاقوات) كان الاولى حذفه لثلاثين ما يلزم استدراك الشرط كونه قوتاً لا آتى في قول المصنف وأن يكون قوتاً زخراً فالمااسب لذلك التعميم هنا وقوله والثمار أى مطلقاً كما هو المناسب لقول المصنف فيما سبأنى وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها وقد سبق لك نظيره الآن يقال ان كلام الشارح باعتبار ما يؤول اليه الامر بعد الشرح الآتى وقوله وعروض التجارة أى ما قابل النقود (قوله وسبأنى كل من الخمسة مفصلاً) أى وأما الكلام عليها هنا فهو على سبيل الاجمال كما هو ظاهر (قوله فاما المواشي) أى التى هي الاولى من الخمس السابقة وقوله في ثلاثة أجناس قال بعضهم الاولى أنواع وأجيب بأن المراد بالاجناس في كلامه الاجناس اللغوية وهى الامور الكلية فهى بمعنى الانواع وليس المراد بها الاجناس المنطقية كالحيوان وقوله منها أى من المواشي (قوله وهى) أى الثلاثة أجناس وقوله الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحده من لفظه ويجمع على آبال كحمل وأعمال وقوله والبقر هو اسم جنس جمعى واحده بقرة وباقورة للذكر والانى فالتاء للوحدة لا للتأنيث سمى بذلك لانه يقر الارض أى يشقها بالحراثة ومنه سمى سيدى محمد الباقر لانه يقر العلم أى يظهره ويرضعه وقوله والغنم هو اسم جنس افرادى بصديق على القابل والكثير وعلى الذكر والانى وقيل اسم جمع لا واحده من لفظه سمى بذلك لانه غنمة كما فى الحديث الغنم غنمة وانما تقدم الابل لانها أشرف أموال العرب وعقبها بالبقر لان البقرة تنوب عن البدنة فى نحو الاضحية وتعيث الغنم للتأخير (قوله فلا تجب الخ) تفريع على مفهوم قوله في ثلاثة أجناس الخ ومحل عدم وجوبها فى ذلك اذا لم يكن للتجارة بل للقيمة والاوجب فيه زكاة التجارة (قوله فى الخيل) اسم جمع لا واحده من لفظه سميت بذلك لاختيالها فى مشيتها وأوجبها أبو حنيفة فى الاناث من الخيل وحدها ومع الذكور وقوله والرقيق اسم جنس افرادى يطلق على الواحد والمتعدد (قوله والمتولد الخ) أى ولا تجب فى المتولد بين زكوى وغيره لانه يتبع الاخف وأما المتولد بين زكوىين كمتولد بين ابل وبقر أو بين أحدهما وغنم فتجب فيه الزكاة كما هو قضية كلامهم قال الولي العراقي ينبغي القطع به قال والظاهر انه يركى زكاة أكثرهما عدداً فلا تجب الزكاة فى المتولد بين الابل والبقر والغنم الا ان بلغ ثلاثين فى الاول أو أربعين فيما لكن يعتبر الا كبر سننا كمتولد بين ضأن ومعر فيخرج من الاربعين منه واحده سنتان (قوله مثلاً) حقه التأخير عن قوله بين غنم وطلباء أى أو بين بقر وطلباء أو بين ابل وطلباء والطلباء هى شياه البر واحده طلبية وهى القزالة (قوله وشرائط

ولو عبر بالنعم لكان أولى
لانها أخصر من المواشي
والكلام هنا في الاخصر
(والاعنام) وأريد بها
الذهب والفضة (والزروع)
وأريد بها الاقوات (والثمار
وعروض التجارة) وسبأنى
كل من الخمسة مفصلاً (فاما
المواشي فتجب الزكاة فى
ثلاثة أجناس منها وهى
الابل والبقر والغنم) فلا
تجب فى الخيل والرقيق
والمتولد مثلاً بين غنم وطلباء
(وشرائط

وجوبها) أي زكاة الاجناس الثلاثة التي هي الابل والبقر والغنم وقوله ستة أشياء أي ستة شروط وقوله وفي بعض نسخ المتن ست خصال عطف على مقدراً أي هكذا في بعض النسخ (قوله الاسلام) أي لقول الصديق رضي الله تعالى عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمقتضاها اشتراط الاسلام (قوله فلا تجب على كافر أصلي) تفريع على مفهوم القمط الذي هو الاسلام والمراد أنهم لا تجب عليه وجوب مطالبته بها منافي الدنيا فلا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب على تركها في الدار الآخرة عقاباً زائداً على عقاب الكفر إذا لم يسلم كبقية أركان الاسلام لأنه مكاف بفروع الشريعة فإن أسلم لم يكف باخراجها من الصلاة والصوم (قوله وأما المرتد) مقابل للأصلي وقوله فالصحيح أن ماله موقوف أي فوجوب الزكاة عليه موقوف كما هو قضية المقابلة كما أشار إليه الشارح بقوله فإن عاد إلى الاسلام وجبت عليه أي تبين أنها وجبت عليه لبقائه ملكه ولو أخرجهما حال الردة أجزأه وقوله والافلا أي وان لم يعد إلى الاسلام فلا تجب عليه لأنه تبين بعمته على الردة أن المال خرج عن ملكه من حين الردة وصار فرياً وهذا في غير الزكاة التي لزمت قبل الردة أما هي فيجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لأنها وجبت عليه في حال الاسلام (قوله والحرية) أي كلاً أو بعضاً كما أشار إليه الشارح بقوله وأما المبعوض الخ لا يقال الملك التام يغني عن الحرية نظراً لكون الملك التام يستلزمه بالان يقول هي وقعت في مركزها فلا يعترض عليه باغناؤه الملك التام عنها فإن القاعدة أنه لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله فلا زكاة على رقيق) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الحرية والمراد الرقيق بسائر أنواعه فدخل المكاتب والمعلق عتقه بصفة وغيرهما الضعفاء ملك المكاتب فلا زكاة عليه ولا على سيده فإن فسدت الكتابة استأنف السيد الحلول من حينئذ ولعدم ملك غيره ولو بتمليك سيده فلو ملكه مالا فهو باق على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله وأما المبعوض) مقابل للرقيق لأن المراد منه الرقيق كله كما هو المتبادر منه وقوله فيعالم ملكه يعضه الحر أي لتمام ملكه ومن ثم كفر كالموسر (قوله والملك التام) أي ولو لم يجور عليه كالصبي والمجنون والمخاطب باخراجها إليه ان كان يرى وجوبها في ماله بأن كان شافعياً فإن كان لا يرام كنفى فلا وجوب عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل عبجور عليه فيضرب به ذلك ولا يخرجها بنفسه ولا يمنع دين وجوبها ولو جبر به فلو اجتمعت الزكاة والدين على حق فإن تعلقت الزكاة بالعين قدمت مطلقاً سواء كان محجوراً عليه أم لا وان لم تتعلق بالعين فإن كان محجوراً عليه قدم حق الآدمي وإن لم يكن محجوراً عليه قدمت الزكاة ولو اجتمعت مع دين آدمي في تركه وضاعت عنه ما قدمت عليه فقد عاين الدين الله وفي خبر الصحيحين دين الله تعالى أحق بالمضاء وخروج دين الآدمي دين الله تعالى كج مع زكاة فالوجه كما قاله السبكي أن يقال ان كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة والافستويان وتجب في مغسوب ومججود وضال ونائب وان تعذراً أخذه وفي دين لازم من فقد وعرض تجارة لأنها ملوكة ملكاً تاماً ولعموم الأدلة ولكن لا يجب الاخراج من ذلك بالفعل الا عند التمكن من أخذه فيخرجها عن الاحوال الماضية بعد أخذها ولتلف قبل التمكن سقطت كما في شرح الروض ولا تجب في مال وقف لجنين اذ لا وثوق بوجوده ولا حياته أي شأنه ذلك حتى لو أخبر به معصوم فالحكم كذلك

وجوبها ستة أشياء
وفي بعض نسخ المتن ست
خصال (الاسلام) فلا
تجب على كافر أصلي وأما
المرتد فالصحيح أن ماله
موقوف فإن عاد إلى الاسلام
وجبت عليه والافلا
(والحرية) فلا زكاة على
رقيق وأما المبعوض فجب
عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه
الحر (والملك التام) أي

فلان زكاة عليه اذا انفصل حيا ولا على الورثة اذا انفصل ميتا لعدم تيقن ملكهم (قوله فالملك
الضعيف الخ) تفريع على مفهوم التام وخرج بالملك المباح والموقوف على غير معين فلا تجب
الزكاة فيهما أما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة (قوله كالمشتري قبل قبضه) أى كالمشتري
المشتري بفتح الراء قبل قبضه وهذا المثال ضعيف كما أشار إليه الشارح فكان الاولى أن يمتثل
له بملك المكاتب فإنه يملكه ملكا ضعيفا ولا يجب عليه الزكاة فيه اتفاقا (قوله تبع القول القديم)
وهو ما قاله الامام الشافعي قبل دخوله مصر والجديد ما قاله بعد دخوله فيها (قوله لكن الجديد
الوجوب) هو المعتمد ولذلك قالوا بعد قولهم ونجب في منغصوب ومجعود وضال وغائب ومملوك
بعقد قبل قبضه لانها ملكت ملكا تاما (قوله والنصاب) وهو يكسر النون قدر معلوم مما
نجب فيه الزكاة كما قاله النووي في تحريره وهو يختلف في الثلاثة فأول نصاب الابل
خمسة وأول نصاب البقر ثلاثون وأول نصاب الغنم أربعون كما يسأتى (قوله والحوول) وهو كما
في المحكم سنة كاملة وانما اشترط لغير لازم في مال حتى يحول عليه الحول وهو وان كان
ضعيفا مجبوربا نأرحم بجمعة عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ولكن لتناج نصاب ملكه بسبب ملك
النصاب حول النصاب وان ماتت الاتهام لان المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء
والتناج نماء عظيم فيتبع الاصول في الحول وقول عمر رضى الله عنه اعتد عليهم بالسخلة
ولو ادعى المالك التناج بعد الحول صدق لان الاصل عدم وجوده قبله فان اتهمه السامع سن
تحليفه وهكذا أيمان الزكاة كلها سنونة (قوله فلونقص كل منهما) أى من النصاب والحوول
والمراد كل منهما ولو منفردا عن الآخر فاندفع قول بعضهم كان الاولى أن يقول ولونقص
أحدهما أى لا يهاجم أن المراد نقص ماها وليس كذلك اذ لو نقص النصاب وحده فلا زكاة
وكذا لو نقص الحول وحده ولو بلحظة (قوله والسوم) لوقال والاسامة لكان أولى اذا اعتبر
اسامة المالك ولو بناه لهامع علمه بملكها فلو سامت بنفسها وأسامها غير المالك كغاصب
أو ورتها لم يعلم بها فلا زكاة فيها لفقده اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة
دون المعلوفة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلاهما أو مملوك قيمته يسيرة لا يعتد مثلها كلفة في مقابلة
نماها والسكلام في غير العوامل أما هي فلا زكاة فيها لانها ليست معدة للنماء بل للعمل (قوله
وهو الرعى في كلام مباح) أى أو مملوك قيمته يسيرة كما مر والكلالة بالهمزة الحشيش مطقار طبا
أو ياسا والهشيم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب وخرج بالمباح المملوك
ولو مقصوبا ولو جمع الكلالة فلا زكاة وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم
أن استقاء الماء وسقيها ياء لا يضرت في جوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أنه لا كلفة في الماء
ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة
كالعلف المملوك الذي قيمته غير يسيرة (قوله فان علفت الماشية) هذا مقابل السوم وقوله
معظم الحول أى أو كله بالاولى وقوله فلا زكاة فيها سواء علفها مالها أو علفت بنفسها
وقوله وان علفت نصفه فأقل الخ قد وقع للشارح اختلاف في هذه العبارة والصواب أن علفت
نصفه فأقل قدر ان تعيش بدونه أو تعيش بدونه لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن قصبه قطع
السوم فلا تجب زكاتها أما لو علفها مالها قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصبه قطع

فالملك الضعيف لازم زكاة فيه
كالمشتري قبل قبضه لا تجب
فيه الزكاة كما يقضيه كلام
المصنف تبع القول القديم
ليكن الجديد الوجوب
(والنصاب والحوول) فلو
نقص كل منهما فلا زكاة
(والسوم) وهو الرعى في
كلام مباح فان علفت
الماشية معظم الحول فلا
زكاة فيها وان علفت نصفه
فأقل قدر ان تعيش بدونه بلا
ضرر بين وجبت زكاتها
والأفلا

السوم وجبت زكاتها كما في شرح الخطيب وغيره فقول الشارح ان علمت نصفه فأقل بقدر
 تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها غير صحيح في النصف لان الحكم فيه عدم وجوب
 الزكاة صحيح في القدر الذي تعيش بدونه بلا ضرر بين لكن بزيادة قيد وهو ولم يقصده قطع السوم
 ومثل النصف القدر الذي لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه بضرر بين أو بلا ضرر لكن قصده
 قطع السوم فلا تجب الزكاة فيها كما أشار إليه بقوله والا فلا على ما في عبارته من الخلل ولو قال
 وان علمت قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصده قطع السوم وجبت زكاتها والا فلا
 لاستقامت عبارته والمأشية تصبر عن العلف ما أو يومين لثلاثة (قوله وأما الاثمان)
 أي التي هي الثانية من الخمس المتقدمة والاثمان جمع ثمن بكمل وأجمال وقوله فشيتان
 أي فهم شيتان وقوله الذهب والفضة بدل من قوله شيتان والاصل في وجوب الزكاة فيهما
 قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة الآية فإن الكنز هو الذي لم يؤد
 زكاته ولو كان فوق الارض وما أدبت زكاته لا يسمى كنزا ولو كان تحت الارض (قوله
 مضروبين كانا أولا) أشار بذلك الى أن المصنف أراد بالاثمان مطلق الذهب والفضة وان لم يكونا
 مضروبين وهو حسن شرعا وان كان غير مطابق لتفسير الاثمان لغة فانها هي الدنانير والدرهم
 خاصة كما قاله الدويري في تحريره فلا تطلق لغة الاعلى المضروب منهما (قوله وسيأتي نصابهما)
 أي نصاب الذهب والفضة في قوله ونصاب الذهب عشرون مثقالا مع قوله ونصاب الورق مائتا
 درهم فالضمير راجع للذهب والفضة كما هو الظاهر من كلامه ويكون الشارح ساكنا
 عن التنبيه على اثبات بيان نصاب المأشية اتكالا على العلم بمسائتي ويعد رجوعه للمأشية
 والاثمان وان كان أفيد (قوله وشرايط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائد على الاثمان ولذلك
 قال الشارح أي الاثمان ولو قال فيهما بما بضمير التثنية ليعود على الذهب والفضة لكان أولى
 هكذا قال المحقق تيمم الشارح الخطيب ليكون رجوعه للاثمان ربما يؤهم اختصاصه بالمضروب
 من الذهب والفضة بالنظر للغة وفيه بعد بعد تفسيرها شرعا بما يشمل المضروب وغيره الآن
 يقال ان ذلك أصح في المقصود والاولى في توجيهه أن يقال لكون الضمير راجعا لا قرب
 مذكور (قوله خمسة أشياء) هي الشروط السابقة لكن بإسقاط السوم وقوله الاسلام الخ
 محترزاتها معلومة مما تقدم (قوله والحول) فلوزال ملكه في أثناء الحول عن النصاب أو بعده
 ببيع أو غيره انقطع الحول فلوعاد بشراء أو غيره استأنف الحول لانه قطع بزوال ملكه فعوده
 ملك جديد فلا بد له من حول ومن ذلك ما لو باع نقدا بشروطه كما يفعل الصيارفة استأنف
 الحول فلما بادل ولذلك قال ابن سريج بشر الصيارفة بأن لازكاة عليهم لكن اذا فعل ذلك بقصد
 الفرار من الزكاة فقط كره لانه فرار من قرينة بخلاف ما اذا أطلق أو كان الحاجة فقط أولها
 وللفرار فلا يكره فان قيل يشكل على ما اذا كان للحاجة وللفرار بما اذا اتخذت صغيرة لزينة
 وحاجة فانه يكره أجيب بان الضربة فيها التحاذقوى المنع بخلاف ازالة الملك فان فيها ترك
 اتخاذ ويستثنى من اشتراط الحول المعدن والركاز فحب الزكاة فيهما في الحال كما سيأتي
 (قوله وسيأتي بيان ذلك) أي المذكور من النصاب والحول ولم يذ كر ذلك في المأشية اتكالا
 على علمه بمسائتي فعبه الحذف من الاول دلالة الثاني عليه وان كان الغالب الحذف من الثاني

(وأما الاثمان فشيتان
 الذهب والفضة) مضروبين
 كانا أولا وسيأتي نصابهما
 وشرايط وجوب الزكاة
 فيها أي الاثمان خمسة
 أشياء الاسلام والحزبية
 والملك التام والنصاب
 والحول) وسيأتي بيان
 ذلك

لدلالة الاقل عليه لئلا يكتفى معنى الحول لم يأت في كلامه الا أن يقال يأت في الجملة في عروض التجارة (قوله وأما الزروع) أي التي هي الثالثة من الخمسة المتقدمة (قوله وأراد المصنف بها الخ) كان الاولى حذفه لئلا يضيع اشتراط الاقياس الا في الا أن يقال انه باعتبار المال بعد الاشتراط كما هو وقوله المقتات بصيغة الافراد كما في بعض النسخ وفي بعضها المقتاتات بصيغة الجمع المؤنث والنسخة الثانية أولى لتكون المقتاتات مطابقة للزروع في الجمعية وان أحجب عن الاولى بأن أل للجنس المتحقق في المتعدد فيكون في قوة الجمع فيطابق في المعنى (قوله من حنطة الخ) بيان للمقتاتات والمقتاتات هي البر وهو القمح ونزلت حبة من الحنطة وهي قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت لما ذبح يحيى فصارت كبيضة الحمامة ثم صغرت الى أن صارت كالبيضة ثم صغرت الى القدر الذي هي عليه اليوم فنسأل الله أن لا تنقص عنه (قوله وشعير) بفتح الشين وحكى كسرها وقوله وعدس بفتح الدال وما اشتهر من أنه أكل على سباط سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الارز والبازنجان والمهريسة كما قال الاجهوري

أخبار أرز ثم باذنجان * عدس هريرة ذو وبطلان

كحديث لو كان الارز رجلاً لكان حليماً وكحديث عليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين نبياً ويحكي ان شخصاً ذكر ذلك عند الامام الليث وهو يصلي فلما سلم قال والله ما قدس ولا على لسان نبي انه لبارد انه لو ذاته لكذا انه لكذا (قوله وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وهو أشهر لغاته والشائع على الألسنة رز بلا همزة وتسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند أكله لانه خلق من نوره فان قيل ان الاشياء كلها خلقت من نوره أحجب بأنه خلق من نوره بلا واسطة وكل الاشياء التي تنبت من الارض فيها دواء والا الرز فان فيه دواء ولاداء فيه (قوله وكذا ما يقتات اختياراً) كان الاولى حذفه لانه يومه أن قيد الاختيار ليس معتبراً فيما قبله وليس كذلك لكن اتكلم على شهرة ذلك وانما قصد الشارح افادة التعميم لئلا يتوهم التخصيص فيما قبله ولو قال أولاً وأراد المصنف بها المقتاتات اختياراً كحنطة وشعير الخ لكان أحسن (قوله كذرة) بضم الذال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الألسنة من جعله بالدال المهملة وفتح الراء الخفيفة بجميع أنواعها والدخن نوع منها وقوله وحصى بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتهر على الألسنة من ضم الحاء وتشديد الميم المنقومة فليس لغة ومشله الباقلا وهي بالتشديد مع التصغير والتخفيف مع المذاق والبولية والجلبان والمناش وهو نوع من الجلبان فقبح الزكاة في جميع ذلك لورود بعضها في الاخبار والحق به الباقي وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يمسى لاشعري ومعاذ بن جبل حين بعثهما الى اليمن لاتخاذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والقروا زبيب فالحصر فيه اضافي أي بالنسبة الى ما كان موجوداً عندهم ولو أخذ الامام بالاجتهاد الخارج بدلا عن الزكاة كان كآخذ القربة في الزكاة بالاجتهاد فيستقطبه الفرض وان نقص عن الواجب ثم (قوله ثلاثة شرائط) أي زيادة على ما سبق من الشروط غير الحول والسوم والنصاب من الاسلام والحرية

(وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعدس وأرز وكذا ما يقتات اختياراً كذرة وحصى فقبح الزكاة فيها بثلاثة شرائط

والملك التام اما الحول والسوم فلا يشترطان هنا كما هو ظاهر وأما النصاب فقد ذكره فيما
 ساقى ولم يذكر من الشروط اشتداد الحب مع أنه شرط لتعلق الزكاة وإن كان وجوب الاخراج
 بعد التصفية من التبن ونحوه لأن الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت
 تعلق أو اخراج (قوله أن يكون) أى الزرع المفهوم من الزرع وقوله مما يزرعه الخ أى مما
 يتولى أسبابه وهذا هو المراد من قول الشارح أى يستنبته فالعنى يتولى أسباب نباته والمراد
 ما شأنه ذلك وإن نبت بنفسه أو بحمل ماء أو هو ما يجب فيه الزكاة وأما قوله فإن نبت بنفسه
 أو بحمل ماء أو هو ماء فلا زكاة فيه فهو محمول على ما شأنه أن ينبت كذلك من الاشياء التى
 تطلع بنفسها فى البوادي وعلى ما حمله ماء أو هو ماء من دار الحرب فنبت بأرض مباحة فلا زكاة
 فى ذلك كالنخل المباح بالبحر أو كذا ثمار البستان وزلة القرية الموقوفين على المساجد والربط
 والقناطر والفقراء والمساكين فلا زكاة فيها على الصحيح اذ ليس لها مالك معين فلو كان لها
 مالك معين بأن نبت ذلك الحب فى أرض لشخص معين فملكه وتجب عليه زكاته وكذا لو استأجر
 الأرض الموقوفة لشخص وزرعها يذر من عمده فملك زرعها وتجب عليه زكاته فالمسائل
 السابقة خارجة فى الحقيقة بالملك فتعبر بعضهم بالاستثناء فيها كالشيخ الخطيب حيث قال
 تنبيه يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السبل حبا الخ ضرورى أو بالنظر لظاهر كلام
 المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع أنه فى الحقيقة لم ينبه عليه أن كالا على علمه مما سبق
 (قوله وأن يكون قوتا) أى دقتا نا وهو ما ينفوت به وتقوم البنية بتعاطيه وقوله متذخرا أى
 صالحا للاختار بحيث لو ادخل الاقليات لم يفسد والمراد بذلك ما يقتات اختيارا (قوله وسبق
 قريبا يان المقتات) أى فى قوله من حنطة وشعير الخ (قوله وخرج بالقوت ما لا يقتات) أى
 ما لا يصلح للاقتيات وللاختار اختيارا وقوله من الابزار وكذا من الثمار كالنخوخ والزمان
 والتبن واللوز والجوز والتفاح والشمس وكذا ما يقتات اضطرازا كحب الحنظل والغاسول
 وهو الانسان وقوله نحو الكمون ونحو الحبة السوداء والشمر والفلل وبزر الكتان والقرطم
 وغير ذلك (قوله وأن يكون نصابا) أى من جنس واحد فلا يضم جنس لجنس آخر كقمح مع
 شعير بخلاف الانواع فيضم بعضها البعض كبر العلى بفتح العين واللام لأن نوع منه ويخرج
 من كل نوع بقسطه فان عسر اخرج قسط كل نوع لكثرة الانواع وقوله مقدار كل نوع أخرج
 الوسط فلا يكلف أعلاها ولا يكتفى أدناها رعاية للجانبين ولو كلف وأخرج القسط من كل نوع
 جاز بل هو الافضل والملت بضم السين وسكون اللام بضم مستقل لأنه يشبه الحنطة فى اللون
 والملاسة والشعير فى برودة الطبع فاكسب من الشبهين طبعاً افرديه وصار أصلاً برأسه فلا
 يضم الى الحنطة ولا الى الشعير (قوله وهو خمسة أوسق) أى أقله ذلك وما زاد فيحسب به فلا
 وقص فيها والمراد أنهم لا تجب فيمادون خمسة أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
 خمسة أوسق صدقة وراه الشيخان والاوزق جمع وسق والوسق بالفتح على الاشهر مصدر بمعنى
 الجمع قال تعالى والليل وما وسق أى جمع وهو ستون صاعاً سمى بذلك لجمعه الصبعان فاذا ضربت
 الخمسة أوسق فى الستين صاعاً كانت الجملة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فاذا ضربت
 الاربعة أمداد فى الثلث مائة صاع صارت الجملة ألفاً وما تسمى مائة والمقدر مل وثلث البالغ مائة

أن يكون مما يزرعه أى
 يستنبته (الأميون)
 فان نبت بنفسه بحمل ماء
 أو هو ماء فلا زكاة فيه
 (وان يكون قوتا متذخرا)
 وسبق قريبا يان المقتات
 وخرج بالقوت ما لا يقتات
 من الابزار ونحو الكمون
 (وأن يكون نصابا وهو
 خمسة أوسق لا تشر عليها)

قصير الجملة بالارطال ألفاوسقائه رطل بالبعده ادى كما سيأتى فى كلامه وضبطها القمولى
 بالسكيل المصرى ستة أرادب وربيع أدب وهذا بحسب زمانه وأما الآن فخرورها بأربعة
 أرادب وويست لان الكيل قد كبر عما كان عليه وأشار بقوله لا قشر عليها الى اعتبار كونها
 مصفاة من نخوتين وتراب وغير ذلك وهذا فيما لم يتخرف فى قشره فان كان مما يتخرف فى قشره
 كالعلمس وشعبير الارز اعتبر أن يكون خالصه قدر النصاب المذكور وهذا أولى من قول بعضهم
 فنصابه عشرة أوسق غالبا لان هذا تقرب كما أشار الى ذلك بقوله غالبا (قوله وفى بعض النسخ
 أن يكون خمسة أوسق باسقاط نصاب) والنسخة الاولى أقعد لان المقصود بذلك بيان النصاب
 (قوله وأما الثمار) أى التى هى الاربعة من الخمسة السابقة وقوله فتجب الزكاة فى شيئين منها
 أى من الثمار وقوله ثمرة التخل الخ يدل من شيئين وهما أفضل الثمار وبإيهما الرمان وبعد ذلك
 بقية الثمار على حد سواء والراجح أن التخل أفضل من العنب لان التخل مقدم على العنب فى
 جميع القرآن ولانه صلى الله عليه وسلم شبه التخل بالموثمن لكونها تشرب برأسها واذا قطعت
 ماتت وينتفع بجميع أجزائها وهى الشجرة الطيبة المذكورة فى القرآن وليس فى الشجر
 ما يحتاج منه الا شئ الى الذكروا وشبهه صلى الله عليه وسلم عين الدجال التى يصير بها وأما
 الاخرى فمسووحة بحجة العنب الخارجة عن أخواتها التى تكون فى آخر العنقود فعينه
 خارجة مثلها ولان حبة العنب أصل الخروى أم الخبثات وقد اشتهر أن كروها مما تكم التخل
 المطعمات فى المحل لكن نص بعضهم على أنه موضوع وميت عمات لانها خلقت من فضلة
 طينة آدم والمحل الجذب (قوله وثمر الكرم) بسكون الراء أى العنب ولوعبر به لكان أولى
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرماتنا الكرم الرجل المسلم رواه مسلم وانما سمى
 العنب كرمالا لانه يغذ منه النخلة وهى تعمل على الكرم بفتح الراء المأخوذ منه الكرم بسكونها
 فذكره صلى الله عليه وسلم أن يسمى العنب بذلك وجعل الرجل المسلم أحق به أن يقال رجل كرم
 أى كريم (قوله والمراد الخ) كان الاولى حذف هذا المراد لانه لا يناسب حالة تعلق الزكاة لانها
 متعلقة بذلك عند بدو الصلاح وانما يناسب وجوب الاخراج وليس الكلام فيه بل الكلام
 فى جنس ما تجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت تعلق أو اخراج كما تقدم وأجيب بأنه أشار بذلك
 الى أن المعتبر فى كون نصابها خمسة أوسق كونها ثمر أو زبيب يعنى فيما يمكن تخفيفه والافتد
 ذلك كما قال فى المنهج ويعتبر جافا ان تخفف غير ردى والافرط بالكن بتقدير الجفاف ولو كان
 عنده ستة أوسق مما لا يخفف قدرنا جفافا فان كانت بحيث لو تخففت كانت خمسة أوسق
 وجبت زكاتها أو أقل منها فلا (قوله بهذين الثمرين) كان الاولى بهاتين الثمرتين كما هو
 كذلك فى بعض النسخ لانه الانسب بقول المتن ثمرة التخل وثمر الكرم حيث عبر بالفترة المؤنة
 (قوله وشرائط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائدا على الثمار ولذلك قال الشارح أى الثمار
 ولو قال فيها بضمهم لكانت التثنية ليعود على ثمرة التخل وثمر الكرم لكان أولى ليكون الضمير راجعا
 الى أقرب مذكور حينئذ (قوله أربع خصال) وفى بعض النسخ أربعة أشياء وزاد بعضهم
 خامسا وهو بدو الصلاح وانما يذكره هنا لما علمت من أن الكلام فى جنس ما تجب فيه الزكاة
 من غير نظر الى وقت تعلق أو اخراج والمراد ببدا الصلاح بلوغه صفة يطلب فيها ما بالفعلة لامتة

وفى بعض النسخ أن يكون
 خمسة أوسق باسقاط نصاب
 (وأما الثمار فتجب الزكاة
 فى شيئين منها ثمرة التخل
 وثمر الكرم) والمراد
 بهذين الثمرين التمر
 والزبيب (وشرائط وجوب
 الزكاة فيها) أى الثمار
 (أربع خصال الاسلام
 والحرية والملك التام

في الثمر المأ كؤل المتلون أخذه في حرة أو سودا وصفرة وفي غير المتلون كالغلب الايض لينة
 وغوبه وهو صفاءه وجران الماء فيه (قوله والنصاب) وهو كنصاب الزروع كما سبأني في
 قوله ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق (قوله فتي اتني شرط من ذلك) أي من المذكور
 من الشروط الاربعة وقوله فلا وجوب أي للزكاة فيعاقف فيه شرط من تلك الشروط
 (قوله وأما عروض التجارة) أي التي هي الخامسة من الخمسة المتقدمة والعروض جمع
 عرض بفتح العين وسكون الراء وهو ما قابل النقد ويطلق أيضا على ما قابل الطول وأما العرض
 بضم العين فهو ما قابل النصل في السهام ويطلق على الجانب والعرض بكسر العين محمل
 المدح والذم من الانسان والعرض بفتح العين والراء معا ما قابل الجوهر (قوله فتجب
 الزكاة فيها) أي في عروض التجارة لخبر الحاكم باسناد صحيح على شرط الشيخين في الابل
 صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهذا هو محل الشاهد وهو يقال لامتنعة البراز
 وللإسلاح وليس فيه زكاة عين فتعفى زكاة التجارة (قوله بالشرايط المذكورة سابقا
 في الاثمان) أي الخمسة المتقدمة هنالك في كلام المصنف وهي الاسلام والحزبة والملك التام
 والنصاب والحول لكن النصاب انما يعتبر في عروض التجارة بآخر الحول وان كان معتبرا
 في الاثمان جميع الحول فلا يضر الاختلاف من هذه الحثية والحول يتدأ هنا من وقت نية
 التجارة وترك سادسا وهو أن تلك العروض بما وضعت كسرا وجعلها مهورا في النكاح
 وعوضا في الخلع وفي الصلح عن دم فلا زكاة فيما ملك بغير معاوضة كهبة بلا نواب وارث ووصية
 لا تنفاد المعاوضة وترك سابعاً أيضاً وهو أن ينوي التجارة عند كل تصرف ولو في مجلس العقد
 إلى أن يفرغ رأس المال لتتبرعن القنية وهي بكسر القاف وضمة الهمزة لا لتتفاد وبعد
 فراغ رأس المال لا تجب نية التجارة عند التصرف بل الشرط أن لا ينوي القنية فان نواها
 انقطع الحول فان أراد التجارة احتاج إلى تجديد نية مقرونة بتصرف كبيع وشراء (قوله
 هي التقلب في المال الخ) أي لغة وأما شرعاً فهي التقلب في المال المملوك بمعاوضة لغرض
 الربح مع نيتها عند كل تصرف ابتداء كما يعلم مما سبق وقوله لغرض الربح أي لغرض هو الربح
 فالإضافة للبيان (فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه) * فالغرض
 من هذا الفصل وما بعده من الفصول الآتية بيان مقدار النصاب الذي هو أحد الشروط
 السابقة (قوله وأول نصاب الابل خمس) أي فليس فيما دونها زكاة لحديث ليس فيما دون
 خمس ذود من الابل صدقة والذود ما بين الثلاثة والتسعة وقيل من الثلاثة إلى التسعة (قوله
 وفيها شاة) أي لخبر في كل خمس شاة وهي تطلق على الذكر والانثى فالتاء فيها ليست للتأنيث
 بل للوحدة وانما وجبت الشاة مع أن الظاهر وجوب شيء من الابل لأن الإيجاب بغير يضر
 بالمالك وإيجاب جزء من بغيره هو الخمس يضر به بالنقصان والمشاركة في وجوب الشاة رفق
 بالفریقين ويجزئ بغير الزكاة عما دون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة أو الشياه
 المتعددة وان لم يساو قيمة الشاة لانه يجزئ عن خمس وعشرين فما فوقها كما سبأني فعمادونها
 أولى ويشاب عليه كاه نواب الواجب لانه لا يجزئ وأقادت إضافة بغير إلى الزكاة اعتباراً بكونه
 اتني ان كانت ابلة انا أو فيها انا والاتي بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع (قوله أي جذعة

والنصاب) فتي اتني شرط
 من ذلك فلا وجوب (وأما
 عروض التجارة فتجب
 الزكاة فيها بالشرايط
 المذكورة) سابقا (في
 الاثمان) والتجارة هي
 التقلب في المال لغرض
 الربح

* (فصل) *

وأول نصاب الابل خمس
 وفيها شاة أي جذعة

ضأن لها سنة) أى تحديدية كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثانية لكن لو أجدعت
مقدم أسنانها أى أسقطته بعد ستة أشهر أجزأت كما قاله الرافعي في الاضحية فالأول منزل منزلة
البلوغ بالسق والثاني منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله أو ثنية معزى أى فهو مخير بين الجذعة والثنية
وقوله لها سنتان أى تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثالثة ويجزئ الجذع من
الضأن والثنى من المعز وإن كانت الأبل أنا فالصدق اسم الشاة عليه فأنها تطلق على الذكر
والأنثى كما تقدم (قوله وقوله) مبتدأ وظاهر غنى عن الشرح خبر (قوله وفي عشر شاتان)
أى جذعتان من الضأن أو ثنيتان من المعز وقوله وفي خمسة عشر ثلاث شياه أى ثلاث جذعات
من الضأن أو ثلاث ثنيات من المعز وقوله وفي عشرين أربع شياه أى أربع جذعات من الضأن
أو أربع ثنيات من المعز ويعتبر في المخرج عن الأبل من الشياه كونه سليما وإن كانت أبله معيبة
بخلاف المخرج عن جنسه فلا يعتبر كونه سليما إلا أن كان المخرج عنه سليما (قوله وفي خمس
وعشرين بنت مخاض) أى بنت ناقة مخاض سميت بذلك لأنها بعد سنة أن لأمها أن تكون
مخاضاً أى حاملًا فإن عدم بنت مخاض فاب لبون أو حق وإن كان أقل قيمة منها وبنت المخاض
المعيبة أو الموصوبة العاجز عن تحصيلها والمرهونة بمؤجل أو حال مع العجز عنه كعدمه
ولا يكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة إلا أن كانت أبله كلها كرائم فيكلف حينئذ أن يخرج بنت
مخاض كريمة لكن تمنع الكريمة عنه ابن لبون وحقا لوجود بنت مخاض مجزئة في ماله (قوله
وفي ست وثلاثين بنت لبون) أى بنت ناقة لبون سميت بذلك لأنه أن لأمها أن تصير لبونا أى ذات
لبن بسبب ولادتها ثانيا ولا يؤخذ ابن لبون ولا حق عن بنت اللبون عند فقدها والفرق بين بنت
اللبون وبنت المخاض أن كلا منهما يزيد على بنت المخاض بقوته على ورود الماء والشجر
وامتناعه من مغار السباع بنفسه ولم يزد ذلك على بنت اللبون لوجود تلك القوة فيها أيضا فلم
يجزئ عنها (قوله وفي ست وأربعين حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها
الفعل وأن يركب عليها ويحمل على ظهرها ولو أخرج بدلها بقى لبون أجزأه كافي الزوائد (قوله
وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المججمة وهى التى لها أربع سنين وطعنت في الخامسة سميت بذلك
لأنها أجدعت أى أسقطت مقدم أسنانها وقيل لتكامل أسنانها ولو أخرج بدلها بقى لبون
أو حقتين أجزأه على الأصح لأنها ما يجزئان عما زاد فعمادونه أولى والجذعة آخر أسنان الزكاة
بخلاف الثنية وهى التى لها خمس سنين وطعنت في السادسة فليست من أسنان الزكاة
وإن كانت من أسنان الاضحية ولم يزد واجبا من الأبل ولوجود جذعة في ماله أن يصعد درجة
وللثنية وبأخذ جبران بشرط أن تكون أبله سليمة أو ينزل درجة ويعطى الجبران وهو شاتان
بالصفة السابقة أو عشرون درهما نقرة أى فضة خالصة بخسيرة الدافع ساعيا كان أو مالكا
بخلاف الخسيرة فى المعهود والتزول فأنها للمالك لا للعاسى ولا يعرض الجبران فلا يجزئ شاة
وعشرة دراهم يجبران واحد المالك رضى بذلك لأن الجبران حقه فلا استقاطه فإذا كان عنده
ست وثلاثون ولم يجد بنت اللبون فى ماله فلا أن يصعد للحقة وبأخذ جبراننا وأن ينزل لبنت
المخاض ويعطيه وله معهود درجتين فأكثر وزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران بحسب
الدرجات عند عدم القربى فى جهة المخرجة فلو كان عنده خمس وعشرون وعدم بنت المخاض

ضأن لها سنة ودخلت في
الثانية أو ثنية معز لها
سنتان ودخلت في الثالثة
وقوله (وفي عشر شاتان
وفي خمسة عشر ثلاث شياه
وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت
مخاض من الأبل وفي ست
وثلاثين بنت لبون وفي ست
وأربعين حقة وفي إحدى
وستين جذعة

فله أن يصعد الى الحققة ويأخذ جبرائيل عندهم بنت اللبون كما له أن يصعد الى الجذعة ويأخذ
ثلاث جبرائيل أو الى الثنية ويأخذ أربعة جبرائيل ولو كان عنده احدى وستون وعدم
الجذعة فله أن ينزل الى بنت اللبون ويعطى جبرائيل عندهم الحققة كما له أن ينزل الى بنت
الخاض ويعطى ثلاث جبرائيل فان وجدت القربى في جهة المخرجة فليس له أن يصعد وينزل
عنها الى ما فوقها أو تحتها أمان وحدث لافي جهة المخرجة فلا تمنع كأن يكون عنده ست
وثلاثون وعدم بنت اللبون وعنده بنت الخاض فله أن يصعد الى الجذعة عند عدم الحققة لان
وجود القربى في غير جهة المخرجة لا يضرب ويجوز تبعض الجبرائيل فأكثر فيصير شاتان
وعشرون درهم الجبرائيل كالكفارتين ولا جبرائيل في غير الابل من بقرة وغنم لعدم وروده
الافى الابل (قوله وفي ست وسبعين بنتا لبون) أي تعبد الابل بالحساب والافتقار الحساب
أن يجب في اثنين وسبعين بنتا لبون لان بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم فلوا اعتبر
الحساب لوجب في اثنين وسبعين بنتا لبون (قوله وفي احدى وتسعين حققتان) أي تعبد
بالحساب كسابقه والالوجب في اثنين وتسعين حققتان لان الحققة تجب في ست وأربعين كما
تقدم فلوا اعتبر الحساب لوجب الحققتان في اثنين وتسعين (قوله وفي مائة وحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون) أي بالتعبد بالحساب كما في الذي قبله لانه لو اعتبر بالحساب لوجب الثلاث
بنات لبون في مائة وغمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه (قوله ظاهر غنى عن
الشرح) هو كذلك لكونه بالنص فلا خفاء فيه اكن لا بأس بالتكلم عليه كما قدمنا وما بين
النصب يسمى وقصا أي عفوا فلا يتعلق به الواجب على الاسح فلو كان له تسع من الابل وتلف
منها أربع وجبت شاة كاملة لعدم تعلق الواجب بالزائد على النصاب (قوله وبنت الخاض لها
سنة) أي تحديدا كما أشار اليه بقوله ودخلت في الثانية (قوله وقوله ثم في كل الخ) مبتدأ
خبره يؤخذ من قوله أي ثم بعد زيادة التسع الخ لانه في قوة أن يقال معناه كذا وكذا وعرض
الشارح بهذا اصلاح المتن لان ظاهره يقتضى أنه متى زاد على مائة وحدى وعشرين ولو واحدة
يتغير الواجب ويستقيم الحساب وليس كذلك بل انما يتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشرين
عشر وعبارة المنهج وتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حققة انتهت في مائة وثلاثين حققة وبمقابل لبون ويستقيم الحساب بزيادة عشرين عشر (قوله
يستقيم الحساب) هو العامل في الطرف المتقدم ثم داخله عليه والتقدير ثم يستقيم الحساب
بعد زيادة التسع الخ (قوله ففي مائة وأربعين حققتان وبنت لبون) أي لان فيها خمسين وخمسين
وأربعين فتجب الحققتان في الخمسين والخمسين وبنت اللبون في الأربعين (قوله وفي مائة وخمسين
ثلاث حقاق) أي لان فيها ثلاث خمسينات ففي كل خمسين حققة فالجمله ثلاث حقاق (قوله
وهكذا) أي في مائة وستين أربع بنات لبون لانها أربع أربعينات وفي مائة وسبعين ثلاث بنات
لبون وحققة لانها ثلاث أربعينات وخمسون وفي مائة وثمانين حققتان وبنتا لبون لانها خمسون
وخمسون وأربعون وأربعون وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون لانها ثلاث خمسينات
وأربعون وفي مائتين يتفق القرصان فباعتبار كونهم ما أربع خمسينات يجب أربع حقاق وباعتبار
كونهم ما خمس أربعينات يجب خمس بنات لبون فأى السنين وجد في ماله أخذ وان وجد شيء

وفي ست وسبعين بنتا لبون
وفي احدى وتسعين
حققتان وفي مائة وحدى
وعشرين ثلاث بنات لبون
الى آخره ظاهر غنى عن
الشرح وبنت الخاض لها
سنة ودخلت في الثانية
وبنت اللبون لها سنتان
ودخلت في الثالثة والحققة
لها ثلاث سنين ودخلت في
الرابعة والجذعة لها أربع
سنين ودخلت في الخامسة
وقوله (ثم في كل) أي ثم
بعد زيادة التسع على مائة
واحدى وعشرين وزيادة
عشر بعد زيادة التسع
وبجمله ذلك مائة وأربعون
يستقيم الحساب على أن في
كل أربعين بنت لبون وفي
كل خمسين حققة ففي مائة
وأربعين حققتان وبنت لبون
وفي مائة وخمسين ثلاث
حقاق وهكذا

من الآخر لان الناقص كالمعوم وان وجد ما بصفة الاجزاء وجب الاغبط أى النافع
 للمستحقين لان كلامهم ما فرضها فاذا اجتمع اروعى ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله
 فان أخذ غير الاغبط فان كان بتدليس من المالك كان أخفى الاغبط وأظهر غيره أو بتقصير من
 الساعى بأن لم يجتهد وان ظن أنه الاغبط بلا اجتهاد فلا يجزئ والأجزاء للعذر وجبر التفاوت
 لنقص حق المستحقين بنقد البلد أو يجزى من الاغبط لا يجزى من غير الاغبط فلو كانت قيمة
 الاربع حقا أو ربعاً ثمة كل حقة بمائة وقيمة الخمس بنات لبون أربع مائة وخمسين كل بنت لبون
 بتسعين وقد أخذت الحقا في جبر التفاوت اما بخمسين من نقد البلد أو بخمسة أنساع بنت
 لبون فان نسبة الخمسين الى التسعين خمسة أنساع ولا يجزئ نصف حقة ولو كانت قيمة بقدر
 قيمة خمسة أنساع بنت اللبون * (فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه) *
 والبقر يشمل العرب والجواميس (قوله وأول نصاب البقر ثلاثون) فلا شئ فيما نقص عن
 ذلك (قوله فيجب فيها) وفي بعض النسخ ففيها وفي بعض النسخ ويجب
 فيها وعلى كل هذه النسخ فالضهير الثلاثين وأما على النسخة التي نسبها الشارح بقوله وفيه
 فالضهير عائد على النصاب كما قال هو أى النصاب وقوله تباع أى ذكر وهو العجل وقوله ابن سنة
 أى محديداً كما أشار إليه بقوله ودخل في الثانية (قوله سمي بذلك لتبعيته أمة في المرعى) أى
 أولان قرنه يتبع اذنه حين طلوعه (قوله ولو أخرج تبعة) أى انتهى وهى العجلة وقوله
 أجزأت بطريق الاولى أى لأنها أنفع من الذكر لما فيها من الدر والنسل (قوله ويجب في
 أربعين مسنة) والاصل في ذلك وما قبله ما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا
 (قوله لها سنتان) أى تحديداً كما أشار إليه بقوله ودخلت في الثالثة وقوله سميت بذلك أى سميت
 البقرة بلفظ مسنة (قوله أجزأت على الصحيح) ومقابله لا يجزئ لقوات الاثوثة ولهذا لو أخرج
 تبعتين أجزأت قطعاً كما لو أخرج بدل التبعة تبعة (قوله وعلى هذا) أى على هذا الحكم الذى
 هو وجوب تبعة في ثلاثين ومسنة في أربعين والجواز ويرتفع بقوله فقس والفاء زائدة
 أو متعلق بمحذوف والتقدير اجر على هذا وقوله أبدأ طرف لقوله فقس في ستين تبعتان فلا تبعة
 الفرض بعد الأربعين الا بزيادة عشرين ثم تبعة بزيادة كل عشرة ففى سبعين تبعة ومسنة وفى
 ثمانين مسنتان وفى تسعين ثلاثة أسعة وفى مائة مسنة وتبعتان وفى مائة وعشرة مسنتان وتبعة
 وفى مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أسعة فاذا ذكره الشارح بقوله وفى مائة وعشرين الخ
 مندرج في القياس فكان حقه التفريع وانما خصم الشارح بالذكر لاتفاق الفرضين فيها
 فأبهم ما وجد في ماله أخذ وان وجد ما تعين الاغبط للمستحقين كما مر نظيره في الابل
 * (فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه) * والغنم تشمل الضأن
 والمعز (قوله وأول نصاب الغنم أربعون) فلازكاة فى أقل منها ويصدق مخرجها في عددتها
 ان كان نقة والاهدت والاسهل عدتها عند مضيق قربة واحدة واحدة ويبد كل من المالك
 والساعى أو نأبهما قضيب يشيران به الى كل واحدة أو يصيبان به ظهرها لان ذلك أبعد عن
 القلبي فان اختلفا بعد العدأ عيذان كان الواجب يختلف به وتؤخذ زكاة السائمة عند ورودها

* (فصل) *

(وأول نصاب البقر ثلاثون)
 فيجب فيها) وفي بعض النسخ
 وفيه أى النصاب (تبعة)
 ابن سنة ودخل في الثانية
 سمي بذلك لتبعيته أمة في
 المرعى ولو أخرج تبعة
 أجزأت بطريق الاولى
 (و) يجب (في أربعين
 مسنة) لها سنتان ودخلت
 في الثالثة سميت بذلك لتكامل
 أسنانها ولو أخرج عن
 أربعين تبعتين أجزأت على
 الصحيح (وعلى هذا أبداً
 فقس) وفى مائة وعشرين
 ثلاث مسنات أو أربعة
 تبعة

* (فصل) *

(وأول نصاب الغنم أربعون)

ماء لانهم اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكلفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه أن يتبع
 المراعى فان لم ترد الماء بأن اكتفت بالكلا وقت البيع فعند بيوت أهلها وأقبيتهم ويجزئ
 في اخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وارجسية عن مهيبة
 وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنزاً وعنزاً
 نجمات عنزاً ونجمة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نجمة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمة كل
 نجمة دينارين وقيمة كل عنز ديناراً فيص في المثال الأقل عنزاً ونجمة تساوى ديناراً وربعاً وفي
 مثال العكس عنزاً ونجمة تساوى دينارين الاربعاء ولا يؤخذ ناقص الامن مثله وأسباب النقص
 خمسة العيب والمرض والصغر والذكورة ورداءة النوع وهذا في غير ما مر من جواراً أخذ ابن
 اللبون والحق أو الذكر من الشياه في الابل أو التبيع في البقر فان اختلف ماله نقصاً وكما لا يتحد
 نوعاً أخرج كاملاً برعاية القيمة فان لم يوف يتم ناقص ولا يؤخذ خيار كمال الاربض المالك نعم
 ان كانت كلها خياراً أخذ منها خيار ولو تفرقت ماشيته في البلاد فكالتى في بلد واحدة حتى
 لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمتها الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل بلد أربعون لا يلزمه
 الا زكاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما فان اجتمع المستحقون في البلدين أعطاهما الشاة
 في هاتين المستلتين والأعطاها للامام وهو يعطيها لمن شاء لان نقل الزكاة (قوله وفيها) أى
 الاربعين وقوله جذعة من الضأن بدل من شاة وقوله أو ثنية من المعز عطف على جذعة من
 الضأن وقوله وسبق بيان الجذعة والثنية أى في نصاب الابل وعبارته هنالك أى جذعة ضأن لها
 سنة وطعنت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان وطعنت في الثالثة (قوله وقوله) مبتدأ ظاهر
 غنى عن الشرح خبر والاولى حذف قوله الخ كما في بعض النسخ لانه لا معنى له بعد ذكر عبارة
 المصنف بكما لها (قوله وفي مائة واحدة وعشرين شاتان) أى تعبد بالنص لابل الحساب لان
 مقتضى الحساب أن يجب في ثمانين شاتان وكذلك قوله وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وما بعده
 وهو قوله وفي أربع مائة أربع شياه ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة ولذلك قال ثم في كل مائة
 شاة ونقل الامام الشافعى أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك لحديث أنس به رواه البخارى
 وما بين النصب وقص أى عفو لا يزيد به شىء فى الواجب ولا ينقص بثلغه شىء منه كما تقدم في الابل
 * (فصل فى زكاة الخلطة) * وهى قسمان خلطة جوار وهى المرادة للمصنف لانها هى
 التى تحتاج للشروط الآتية وخلطة شيوخ وهى مؤثرة مثل خلطة الجوار بل أولى وهى
 بقسمها مؤثرة في التقدين والزروع والثمار فلو كان لكل من المالكين كيس فيه نقد في صندوق
 واحد أو زرع أو نخيل مجاور لزرع الآخر أو نخيله أو كان لكل منهم معرض تجارة في مخزن
 واحد أو ملك شياً من ذلك معا بشراً مثلاً وبلغ المجموع نصاباً وجبت الزكاة كما في الماشية
 بشرط أن لا يتميز في النقد وعروض التجارة مكان الحفظ كخزانة والدكان والحارس والوزان
 والميزان والنقاد وهو الصيرفي والمنادى وهو الدلال وأن لا يتميز في الزرع والنخل الناطور وهو
 بالمهملة أشهر من المجهة حافظ الزرع والشجر والجربين وهو بفتح الجيم موضع تحفيف الثمار
 والبدر وهو بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة موضع تصفية الخلطة
 ولا تؤثر الا في مقصد الجنس لا مختلفيه كبقر وغنم ولا بد أن يكون كل من الخليطين من اهل

وفيها شاة جذعة من
 الضأن أو ثنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والثنية
 وقوله وفي مائة واحدة
 وعشرين شاتان وفي مائتين
 وواحدة ثلاث شياه وفي
 أربع مائة أربع شياه ثم في
 كل مائة شاة الخ ظاهر غنى
 عن الشرح
 * (فصل) *

الزكاة فلو كان المخلوط بين مسلم وكافر أو حر ومكاتب لم تؤثر هذه الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان بلغ نصابا زكاة كالمفرد والافلا ولا تسترطانية الخلطة في الاصح لان العلة في تأثيرها خفية المونة على المحسن بالزكاة وهي لا تختلف بالنية وعدمها ولتفرقت ما شئت ما في أثناء الحول فان قصر زمن تفرقها ولم يعلم به لم يضر وان طال عرفا ولو بلا قصد ضرر أو علم به وأقرأه أو قصد ذلك أو علمه أحدهما وأقره ضرر (قوله والخليطان) تنبيه خليط بمعنى خالط فهو وفعل بمعنى فاعل والمعنى على هذا والشخصان الخليطان ما لم يكن بغير الكاف زكاة الشخص الواحد وعلى هذا جرى الشارح ويحتمل أن خليط بمعنى مخلوط فهو فاعل بمعنى مفعول والمعنى على هذا والمالان المخلوطان يزكان بفتح الكاف زكاة المال الواحد وكل من المعنيين صحيح وان كان المعنى الاول هو المتبادر (قوله بكسر الكاف) أي بناء على أن الخليطين بمعنى الخليطين وقد علمت أنه يصح فتح الكاف بناء على أن الخليطين بمعنى المخلوطين وقوله زكاة الشخص الواحد بناء على أن الخليطين بمعنى الخليطين مع كسر الكاف وأما على أن الخليطين بمعنى المخلوطين مع فتح الكاف فيقال زكاة المال الواحد (قوله والخلطة قد تفيد الخ) حاصله أن الاحوال أربعة كما هو مقتضى القسمة العقلية وقد استوفاهما الشارح (قوله تخفيفا) أي عليهما وقوله بأن يملك الخ أي وذلك مصور بأن يملك الخ وقوله فيلزمهما شاة أي كالمفرد فانه لو كان له ثمانون لزمه شاة فقد أفادتهم تخفيفا لانه لو لا الخلطة لزم كلا منهما شاة (قوله تثقيلا) أي عليهما وقوله بأن يملك الخ أي وذلك مصور بأن يملك الخ وقوله فيلزمه شاة أي كالمفرد لانه لو كان له أربعون لزمه شاة فقد أفادتهم تثقيلا لانه لو لا الخلطة لم يلزم واحد منهما شاة (قوله لاحد هما ثلثا) أي عشرون فعليه ثلث الشاة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وقوله وللاخر ثلثاها أي أربعون فعليه ثلثا الشاة مع أنه لو لا الخلطة لزمه الشاة كلها فقد أفادته التخفيف (قوله كأن يملك ما تقي شاة بالسوية) أي فبينهما شاتان على كل واحد شاة كما كانت قبل الخلطة فلم تفد لا تثقيلا ولا تخفيفا (قوله وانما يزكان الخ) إشارة الى أن قوله بسبع شرائط متعلق بقول المتن والخليطان يزكان زكاة الواحد وانما يحتاج الشارح لذلك لطول العبارة التي أتى بها (قوله بسبع شرائط) وزيد ثامن وهو أن تكون الماشيتان نصابا أو دونه واحدهما نصاب فلو اشتركا في ثلاثين نجمة فلا شيء عليهما ما لم يكن لاحدهما أربعون وقد خلط منها خمسة عشر مع خمسة عشر لالاخر فالمخلوط دون نصاب لكن لاحدهما نصاب وزيد أيضا ناسع وهو مضى الحول من وقت الخلطة اذا كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وخلط من أول صفر فلا خلطة في الحول الا قول فاذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة ثم يزكان زكاة الخلطة في الاحوال المستقبلة وعاشروا هو أن يكون ثامن أهل الزكاة كما مرّت الإشارة اليه فجملة الشروط عشرة (قوله مأوى الماشية ليلا) فهو اسم للموضع مبيت الماشية وهو المسمى بالزريبة (قوله والمسرح) بفتح الميم وسكون السين وقوله للموضع الذي تسرح اليه الماشية أي الموضع الذي تساق اليه الماشية من المأوى لتجتمع فيه ثم تساق الى المرعى وهو المسمى عند العوام بالراح وعبارة الشيخ الخطيب اسم للموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق الى المرعى وهي أولى من عبارة الشارح لانه يلزم عليهما

(والخليطان يزكان)
بكسر الكاف (زكاة)
الشخص (الواحد) والخلطة
قد تفيد الشر يمكن تخفيفا
بأن يملك ثمانين شاة بالسوية
بينهما فيلزمهما شاة وقد
تفيد تثقيلا بأن يملك أربعين
شاة بالسوية بينهما فيلزمهما
شاة وقد تفيد تخفيفا على
أحدهما وتثقيلا على
الاخر كأن يملك اثنين
لاحد هما ثلثا ولاخر
ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا
ولا تثقيلا كأن يملك ما تقي
شاة بالسوية بينهما وانما
يزكان زكاة الواحد
(بسبع شرائط اذا كان)
وفي بعض النسخ ان كان
(الراح واحدا) وهو
بضم الميم مأوى الماشية
ليلا (والمسرح واحدا)
والمراد بالمسرح الموضع
الذي تسرح اليه الماشية

اتحادهم مع المرعى الآتى لانه يصدق عليه الموضع الذى تسرح اليه الماشية فالمسرح يطلق على كل منهما لانهم مسرحة اليهما اللهم الا أن تجعل الى بمعنى من فيكون المراد الموضع الذى تسرح منه الماشية الى المرعى (قوله والمرعى) بفتح الميم هو اسم الموضع الذى ترعى فيه الماشية وقوله والراعى زاده الشارح على كلام المصنف والمراد بوحده أن لا تختص ماشية كل واحد براعى وان تعدد أخذاً عاماً ساقى فى الفعل وهو الحافظ للحيوان وأصله الحافظ لغيره مطلقاً ومنه قيل للوالى راع وللعمامة رعية كما فى الحديث كل راع مسئول عن رعيته (قوله والفعل) أى الذكر الذى يضرب الماشية وقوله واحد المراد بكونه واحداً أن لا تختص ماشية أحدهما بفعل وتختص ماشية الآخر بفعل وان تعدد وكثير بحيث يكون مرسلان يزوى كل من الماشيتين سواء كان ملكاً لأحدهما أو معار له أو لهما وقوله أى ان اتحد نوع الماشية تقييد لاشتراط كونه واحداً بالمعنى المذكور وقوله فان اختلف نوعها كضأن ومعز مقابل لقوله ان اتحد نوع الماشية وقوله فيجوز الخ أى فلا يشترط كونه واحداً بالمعنى السابق ولا يضرب اختلافه للضرورة حيثئذ وقوله يطرق بضم الراء من باب دخل كما فى المختار (قوله والمشرى) بفتح الميم وبالباء فى آخره ويقال المشرى بالعين بدل الباء وقوله أى الذى تشرب منه الماشية فهو موضع شربها وقوله أو غيرهما أى كترعة وقوله واحداً أى بالمعنى السابق وهو عدم التميز بحيث لا تختص ماشية كل منهما بشرب فلا يضرب تعدده من غير تغير (قوله وقوله والحالب الخ) مبتدأ خبره جملة قوله هو أحد الوجهين وهو ضعيف ولذلك قال والأصح عدم الاتحاد فى الحالب أى الأصح عدم اشتراط الاتحاد فى الحالب ويبدل باتحاد الراعى الذى زاده الشارح فيما تقدم فانه شرط على الأصح فالعدد فى الشروط لم ينقص بل هو باق بحاله وقوله وكذا الحلب أى ففيه الوجهان والأصح عدم اشتراط اتحادهما ومثل الحالب والحلب جاز الغنم وآلة الجز ففهيما أيضاً الوجهان والأصح عدم اشتراط اتحادهما (قوله وموضع الحلب) أى المكان الذى تحلب فيه الماشية وقوله بفتح اللام أى على الأصح فالحلب كالحلب يقال حلب يحلب حلبا كحلب يطلب طلباً وقوله واحداً أى بمعنى عدم الاختصاص والتمييز كما سبق فى نظيره وقوله وحكى النووى اسكان اللام أى ففيه لغتان فتح اللام واسكانها سواء كان اسماً للابن المحلوب أو بمعنى المصدر كما هو المتبادر من الشارح خلافاً لما قاله المحشى من التوزيع فجعله بفتح اللام بمعنى المحلوب وبسكونها بمعنى المصدر وجعل قوله وهو اسم للابن راجعاً للمنتوح وقوله ويطلق على المصدر راجعاً للسكان فيكون على اللف والنشر المرتب مع أنه على صديقه لا يصح ضبط ما فى المصنف بالفتح لانه لا يصح ارادة المحلوب اذ لا يشترط اتحاد موضعه فلا يضرب كون كل واحد يأخذ لبن ماشيته بعد حلبه الى بيته مثلاً ولذلك قال الشارح بعد قوله ويطلق على المصدر وقال بعضهم وهو المراد هنا الذى يشترط اتحاد موضعه انما هو المصدر بمعنى فعل الحالب دون موضع اللبن المحلوب فتدبر * (فصل) فى بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه * والمعنى فى وجوب الزكاة فيهما أنهم معادن اللئيم بالاختلاف والاعطاء فأشبهها الماشية السائمة وقد جعل الله بهما قوام الدنيا ونظام أهلها فان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بهما فن كنزهما فقد بطل الحكمة التى خلقها بخلاف غيرهما من سائر الجواهر فلا زكاة فيها لعدم

(والمرعى) والراعى
(واحداً والفعل واحداً)
أى ان اتحد نوع الماشية
فان اختلف نوعها كضأن
ومعز فيجوز أن يكون
اكل منهما فى يطرق
ماشية (والمشرى) أى
الذى تشرب منه الماشية
كعين أو نهر أو غيرهما
(واحداً) وقوله (والحالب
واحداً) هو أحد الوجهين
فى هذه المسئلة والأصح
عدم الاتحاد فى الحالب
وكذا الحلب بكسر الميم
وهو الاء الذى يحلب فيه
(وموضع الحلب) بفتح
اللام (واحداً) وحكى
النووى اسكان اللام
وهو اسم للابن المحلوب
ويطلق على المصدر وقال
بعضهم هو المراد هنا

* (فصل) *

ورودها فيها ومعنى الذهب بذلك لانه يذهب وسجيت القصة بذلك لانها تنقص والدينار آخره نار والدرهم آخره هم كما قيل

النار آخر دينار نطقت به * والهم آخر هذا الدرهم الجارى

والمرء بينهما ما لم يكن وربما * معذب القلب بين الهم والنار

فالمرء ان احبها قلبه معذب بين الهم في الدنيا والنار في الآخرة بسبب اكتسابهما من حرام أو عدم أداء زكاتها (قوله ونصاب الخ) انما لم يقل وأول نصاب الخ كما قال في المواشي لان كلامنا للذهب والقصة ليس له أنصبة متعددة وبينهما وقص بخلاف المواشي وقوله الذهب أى ولو غير مضروب (قوله عشرون مثقالا) أى دينار القوله صلى الله عليه وسلم ليس فى أقل من عشرون دينارا شىء وفى عشرون نصف دينار وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله الفندقى وبالحبوب ثلاثة وأربعون وقيراط وسبع قيراط كذا اقرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره لذلك أن هذا بالمثلقال الاصطلاحى وهو غير معول عليه وأما بالمثلقال الشرعى المعول عليه فنصاب البندقى الكامل به عشرون لانه حرر فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الجهر الكامل لكنه فيه غش بقدر شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاث (قوله تحديدا) لو نقص ولو بسيرا فلا زكاة ولا بد أن يكون يقينا فلو تم في ميزان ونقص في آخر فلا زكاة للشك في النصاب (قوله بوزن مكة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة (قوله والمثلقال درهم وثلاثة أسباع درهم) فهو اثنان وسبعون حبة شعيرة معتدلة غير مقشورة قطع منها ما دق وطال لان الدرهم خمسون حبة وخمسان وثلاثة أسباعه احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا ضمت الخمسين وخمسين كان الجميع اثنين وسبعين حبة وهو المثلقال ولذلك يقولون متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثلقال ثلاثة أعشاره كان درهمه ما لان المثلقال اثنان وسبعون حبة كما علمت وثلاثة أعشاره احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا انقصت من الاثنين وسبعين حبة احدى وعشرون وثلاثة أخماس كان الباقى خمسين حبة وخمسين وهى الدرهم والمثلقال لم يختلف جاهلية ولا اسلاما وأما الدرهم فاختلف في الجاهلية فكان نوعين أحدهما ثمانية دنانق والآخر أربعة فخلطا وقسموا ستينين في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن عبد الملك بن مروان فصار قدره ستة دنانق وأجمع عليه المسلمون والدانق ثمان حبات وخمسة حبة (قوله وفيه) الضمير راجع لنصاب الذهب ولذلك قال الشارح أى نصاب الذهب وقوله ربع العشر أى كل حول بخلاف الحبوب لا يجب فيها الا زكاة واحدة ولو بقيت سنين لانها معرضة للفساد ولا كذلك النقد (قوله وهو نصف مثقال) أى لان عشر العشر من مثقالا اثنان وربع عشرها نصف مثقال فان وجد عنده نصف مثقال سلمه لاه مستحقين وان لم يوجد سلم اليهم مثقالا كاملا لنقصه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم تقاضى منهم بأن يبعوه لاجنبى ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن مع الكراهة لانه يكره للانسان شراء صدقة عن نصديق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع (قوله وفيما زاد بحسابه) أى وتجب فيما زاد اعتبار بحسابه وفي بعض النسخ وما زاد فبحسابه فما زاد مبتدأ وبحسابه خبر وزيدت فيه القاء لان المبتدأ يشبه الشرط في العموم

(ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تحديدا بوزن مكة والمثلقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أى نصاب الذهب (ربع العشر) وهو نصف مثقال وفيما زاد (على عشر من مثقالا) (بحسابه)

فاذا كان عنده خمسة وعشرون مثقالا في العشرين نصف مثقال وفي الخمسة ثمن مثقال فالجمله
 خمسة أثمان مثقال (قوله وان قل الزائد) فلا وقص هنا والفرق بين النقود والمواشي ضرر
 المشاركة في المواشي ولا كذلك النقود (قوله ونصاب الورق الخ) ولا يكمل أحد التقدين
 بالآخر في النصاب لاختلاف الجنس كما في الحبوب ويكمل نوع با حرم من جنس واحد ويؤخذ
 من كل نوع بالقسط ان سهل بأن قلت الانواع وان شق بأن كثرت أخذ من الوسط كما في
 المعشرات ولا يجزئ ردي عن جيد ولا مكسر عن صحيح كما لو أخرج مريضة عن صحاح ويجزئ
 عكسه بل هو أفضل لانه زاد خيرا والمراد بالجودة النعومة ونحوها كاللين وبالرداء الخشونة
 ونحوها كاليبوسة (قوله بكسر الراء) أي وقصهما مع فتح الواو فيهما ويجوز اسكان الراء مع
 تثنية الواو فيه خمس لغات ويقال رقة أيضا وقوله وهو الفضة أي ولو غير مضروبة (قوله
 ما تادهم) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة والاوقية
 أربعون درهما بالنصوص المشهورة وقد رنصاب الفضة بالريال أبي طاقة غالية وعشرون ريالا
 ونصف مع زيادة نصف درهم بناء على أن الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا
 بناء على أن الريال فيه درهم من النحاس كذا قرر مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره أن هذا
 بالدرهم الاصطلاحي وأما الدرهم الشرعي وهو المعول عليه فنصاب الريال أبي طاقة وأبي مدفع
 عشرون ريالا لانه حرز الاول فوجد أحد عشر درهما وثلاثة أسباع والثاني أحد عشر درهما
 وثلثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقد ربه بعضهم في الانصاف المعروفة بستمئة
 نصف وستة وستين وثلثي نصف لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما
 فالستمئة نصف بمائة وثمانين درهما والسته والستون وثلثان بعشرين درهما فالجمله مائتا
 درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما
 في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش فقول بعضهم ستمئة وستة وعشرون وثلثان نصف بحريف من
 النساخ والصواب ستمئة وستة وستون وثلثان نصف كما ذكرنا (قوله وفيه) أي في نصاب الورق
 وقوله ربع العشر أي كل حول كما مر في الذهب وقوله وهو خمسة دراهم أي لان عشر المائتين
 عشرون وربعها خمسة (قوله وفيما زاد الخ) فاذا كان عنده ثلثمائة درهم في المائتين خمسة
 دراهم وفي المائة درهمان ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف وقوله وان قل الزائد فلا وقص
 كما مر (قوله ولا شيء في المغشوش) أي المخلوط بما هو أودن منه كذهب بفضة وفضة بنحاس
 وقوله حتى يبلغ خالصه نصابا فاذا بلغ خالصه نصابا أخرج الواجب خالصا ومغشوشا خالصه قدر
 الواجب ويكون متطوعا بالغش ان كان يتصرف عن نفسه والاعتين الاقل ويكفي التمييز بالماء
 فاذا كان عنده ثلثمائة درهم مغشوشة ولم يعلم هل خالصها مائتان وغشها مائة أو بالعكس وضع ماء
 في اناء ثم بضع فيه ثلثمائة درهم فضة خالصة ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء ثم بضع فيه ثلثمائة
 درهم نحاس ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء أيضا ثم بضع الثلثمائة المغشوشة فاذا قرب الماء
 بسبها الى الاول علم أن خالصها مائتان وغشها مائة واذا قرب الى الثاني فبالعكس ويجري مثل
 ذلك في المخلوط من الذهب والفضة ويكره للامام ضرب المغشوش لخبر الصيحين من غشنا فليس
 منساو ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الخالص لان فيه اقبيا تا على الامام

وان قل الزائد (ونصاب
 الورق) بكسر الراء وهو
 الفضة (ما تادهم وفيه
 ربع العشر وهو خمسة
 دراهم وفيما زاد) على
 المائتين (بجسابة) وان قل
 الزائد ولا شيء في المغشوش
 من ذهب أو فضة حتى يبلغ
 خالصه نصابا

فإن ذلك من شأن الامام وبهذا تعلم أن قول الشيخ الخطيب ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو الغشوشة (قوله ولا يجب في الحلى المباح زكاة) لانه معتد لاستعمال مباح فأشبهه العوامل من النعم نعم ان وزنه ولم يعلم به حتى مضى الحول وجبت زكاته وكذا الوانكسر وقصد كثره أو انكسر كسرا يحوج الى صياغة فتجب زكاته لانه لم يقصد امساكه لاستعمال مباح بخلاف ما لو قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ فلا زكاة وان دام أحوال الدوام صورة الحلى مع قصد اصلاحه وللمرأة لبس أنواع حلّى الذهب والفضة كالسوار والخنخال والخاتم ولومن الذهب وكذا اللبس ما يندرج به ما من الثياب ما لم تسرف وقيل ما لم يتألف في سرف كخنخال وزنه ما تناسل ويحل للرجل الخاتم من الفضة لانه الذهب يحسب عادة أمثاله قدرا وعددا ومحلا بل لبسه سنة لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة وجعله في اليمن أفضل والسنة أن يجعل الفص عما يلي كفه ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معا جاز ما لم يكن فيه اسراف ولو تختم الرجل في غير الخنصر جاز مع الكراهة ويحل للرجل تحلية آلات الحرب من الفضة كالسيف والرمح والمنطقة لا ما لا يلبسه كالسرج والجام بخلاف المرأة فليس لها تحلية آلة الحرب لا يذهب ولا بنضة ويحرم على الرجل الاسراف في تحلية آلة الحرب ويجوز تحلية المصحف والخاتم بفضة للرجل والمرأة ويجوز لها فقط بذهب قال الغزالي ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن (قوله أما المحرم الخ) مقابل للمباح ومثل المحرم المكروه كضبة كبيرة لحاجة أو صغيرة لينة ومن المحرم المروء فيحرم على المرأة وغيرها نعم لو اتخذ شخص من ذهب أو فضة لجلاء عينه فهو مباح للضرورة ويجب كسره بعد زوالها لان ما أبج للضرورة يقدر بقدرها وكذلك لو قطع أنفه جاز له اتخاذ أنف من الذهب لان بعض الصحابة وهو عرق بن سعد قطع أنفه في غزوة يوم الكلاب بضم الكاف فاتخذ أنفا من فضة فأتى عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب ولو قطعت أنفك جازا اتخذها من الذهب ولولكل أصبع ما عدا الإبهام ولو قطعت سنه جازا اتخذها من الذهب وان تعددت قيا على الأنف ويحرم سن الخاتم من الذهب على الرجل وهي الشعبة التي يستمسك بها الفص ومن المحرم الحلّى الذي أسرفت المرأة فيه أو بالفت في سرفه فتجب زكاة جميعه ومثل الحلّى المحرم الاواني المحرمة كظروف الفناجين وغيرها فتجب زكاتها وكذا ما علق من النقدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والافلاحة كالفص المعروف (قوله كسوار) بضم السين وقوله وخنخال بضم الخاء الاولى وقوله لرجل أى متخذين لرجل بأن يقصده بالاختاذ فلو اتخذ الرجل سوارا شلابا قصد اللبس ولا غيره أو بقصد اجارته لمن له لبسه بلا كراهة فلا زكاة فيه لانتفاء القصد المحرم والمكروه (قوله وخنخي) فهو كالرجل في حلّى النساء كالخنخال والسوار وكل امرأة في حلّى الرجال كتحلية آلة الحرب كسيف ورمح كما هو قاعدة الاحتياط في حقه للشك في حاله (قوله فتجب الزكاة فيه) وحيث أوجبنا الزكاة في الحلّى واختلاف وزنه وقيمه فالعبرة بقيمه لا بوزنه فقط بخلاف المحرم لعينه كالاواني فالعبرة بوزنه لا بقيمه فلو كان له حلّى وزنه ما تادروهم بقيمه ثلثائة اعتبر بقيمه فيخرج اماربع عشره شاعا

(ولا يجب في الحلّى المباح زكاة) أما المحرم كسوار وخنخال لرجل وخنخي فتجب الزكاة فيه

ويبيعه الساعى كذلك ويفترق عنه على المستحقين وأما خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز
كسره ليعطى منه خمسة مكسورة لأن فيه ضررا عليه وعلى المستحقين ولو كان له إناء كذلك
اعتبر وزنه فيخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعا (فصل
في بيان مقدار نصاب الزرع والثمار وما يجب أخراجه منه) * وجعها معا لا اتحادهما نصابا
وواجبا ويجب الزكاة فيما ذكر باشتداد حب لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ويدور صلاح
غز لانه حينئذ غرة كاملة وهو قبل ذلك بلح وحصرم وبدو صلاح بعضه وان قل كبد وصلاح كله
ويجب الأخراج بالفعل بعد التصفية وستنخرص كل غر تجب فيه زكاة اذا بدا صلاحه
فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر غرتها بطائما يساوي غرة كل نوع كذلك ثم يقول للمالك
ضمنك حق المستحقين كذا اترا أو زينا فيقبل بشرط أن يكون الخارص عالما بذلك أهلا
لشهادات كلها وأن يكون التضمن من الامام أو نائبه فللمالك حينئذ تصرف في الجميع فان
ادعى حيف الخارص فيما خرص لم يصدق الا ببينة أو ادعى غلظه فيما بعد الغلط فيه كئلائين
وسقا فانه يبعد الغلط بها فكذلك لكن يحط في الثانية القدر المحتمل أو ادعى غلظه بالمحتمل
كوسق أو وسقين صدق بيمينه بدان اتهم والا فلا يمين وان ادعى تلف المخروص فكوديع
لكن البين هنا سنة ولا يضم غر عام الى غر عام آخر في الكمال الصاب ولا زرع عام الى زرع عام
آخر كذلك ويضم غر العام بعضه لبعض وكذلك زرع العام بعضه لبعض وان اختلف ادراكه
لاختلاف أنواعه وبلاده وحرارة وبرودة المراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عريضة نعم لو اثمر فخل
في عام مرتين فلا يضم بل هما كثر عامين الحاقا للنادر بالاعم الاغلب وكالتخل كل ماشائه أن
لا يثمر في العام الامرة واحدة (قوله ونصاب الزرع والثمار خمسة أوسق) أى لخبر ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة والنصاب المذكور تحديد كما في نصاب الذهب والفضة والعبرة فيه
بالكيل على الصحيح والعبرة في الكيل بكيل المدينة السريفة وانما تقدر الوزن استظهارا
والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين وتقدم تقديره بالاراد
المصرية (قوله من الوسق) أى مشتق من الوسق وقوله مصدرا لى الوسق بمعنى جمع قال تعالى
والبل وما وسق أى جمع وقوله بمعنى الجمع أى المتبسة بمعنى هو الجمع وقوله لأن الوسق يجمع
الصبيان عله لاشتقاق الاوسق من الوسق فكأنه قال وانما اشتق الاوسق من الوسق بمعنى الجمع
لأن الوسق يجمع الصبيان فانه ستون صاعا وقد تقدم أن الصاع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث
بالبغدادى فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجلة ثلثمائة صاع فاذا ضربتها
في الاربعة أمداد صارت الجلة ألفا ومائتي مد بالالف وستائة رطل بالبغدادى كما قال المصنف
وهى ألف وستائة رطل بالعراق وفى بعض النسخ بالبغدادى وقد رتب به لانه الرطل الشرعى
(قوله وما زاد فحسابه) أى فلا وقص فيها (قوله ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) وأما عند الرافعى فهو مائة وثلاثون درهما (قوله
وفيها) الضمير راجع للزرع والثمار ولذلك قال الشارح أى الزرع والثمار وقوله ان سقيت
بماء السماء أى بالماء النازل من السماء وقوله كالتلج مثال النحوة ودخل تحت الكاف البرد
وقوله أو السج بفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وهو كل ما يسج على وجه الارض

(فصل) *
(ونصاب الزرع والثمار
خمس أوسق) من الوسق
مصدر بمعنى الجمع لأن
الوسق يجمع الصبيان
(وهى) أى الخمسة أوسق
(ألف وستائة رطل
بالعراق) وفى بعض النسخ
بالبغدادى (وما زاد
فحسابه) ورطل بغداد
عند النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم (وفيها) أى
الزرع والثمار ان سقيت
بماء السماء وهو المطر
وتحوى كالتلج (أو السج)
وهو الماء الجارى على
الارض

كالليل والسيل وما انصب من جبل أو نهر أو عين فقول الشارح بسبب سد نهر الخ ليس بقيد فكان الأولى حذفه ومثل ذلك ماسق بالقنوات المحفورة من الأنهار كالمساقى المعروفة لأنها تحفر لأحياء الأرض فإذا تهيأت وصل الماء إلى الزرع يطبعه مرة بعد أخرى وكذلك ما شرب بعروقه لقربه من الماء وهو البعل - وقوله العشر أى كمال الخفة المؤنة في ذلك (قوله وان سقيت بدولاب) مقابل أقوله ان سقيت بماء السماء الخ وقوله بضم الدال وقحها أى والضم أنفع وهو الساقية المعروفة في بلاد الشام والدالية وهى البكرة التى يعلل عليها من فحوا الآبار بنفسه وهو الناعورة المعروفة في بلاد الشام والدالية وهى البكرة التى يعلل عليها من فحوا الآبار (قوله أو سقيت بنضح) أى نقل الماء من محله إلى الزرع وقوله بجيوان أى وغيره كالنطالة والساقى. وف يعتبر في صورة الحيوان أن تكون بغير إدارة كأن يحمل الماء في راوية على فحوا جبل ويؤتى به إلى الزرع فيسقى به ويسمى الذكر ناخجا والانشى ناخجة ومثله ما يسقى بماء اشتراه أو اتهم به لعظم المنه أو غصه لجوب ضمانه (قوله نصف العشر) أى لكثرة المؤنة بخلافها فيما تقدم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء أو العيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانه قد الاجاع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والعثرى بفتح العين المهملة والمثلثة ماسق بماء السيل الجارى اليه في الحفرة المسماة عاتور العثر المار بها اذا لم يعلمها ولو اختلف المالك والساعى في أنه سقى بماذا صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعى حلقه ندبا (قوله مثلا) راجع لكل من ماء السماء والدولاب فثل الأول السج ومثل الثانى النضح كما علم مما مر وقوله سواء أى حال كونهما سواء بمعنى مستويين باعتبار مدة عيش الزرع والتمر ونعائهما لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات فانه قيل يعتبر الأكثر منهما ويلغى الآخر وقيل يعتبر بعدد السقيات والمعتمد أن العبرة بمدة عيش الزرع والتمر ونعائهما فلو كانت المدة ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقى بالمطر أو نحوه كالنيل وفى الأربعة الأخرى سقيتين فسقى بالنضح أو نحوه كالدولاب وجب ثلاثة أرباع العشر كما قال الشارح فلا أجل كون نصف المدة بنحو المطر وجب نصف العشر لانه نصف واجبه عند انقراذه ولا أجل كون نصفها بنحو النضح وجب ربع العشر أيضا لانه نصف واجبه عند انقراذه وكذلك لو جهلنا مقدار نفع كل منهما أخذنا بالاستواء لانه الظاهر ولو احتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بنحو المطر كالنيل وفى شهرين إلى ثلاث سقيات فسقى بنحو النضح كالدولاب وجب سبعة أثمان العشر فلا أجل كون ثلاثة أرباع المدة بنحو المطر وجب ثلاثة أرباع العشر ولا أجل كون ربعها بنحو النضح وجب ربع نصف العشر والمجموع عشر الاثنا

• (فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل) • وانما ذكر المعدن والركاز هنا مع أن محلها فصل زكاة النعدين لنسبتهما لعروض التجارة من حيث قيمتهما فانها تقوم بالذهب أو الفضة وكل من المعدن والركاز من الذهب أو الفضة (قوله وتقوم عروض التجارة) أى يعرف هل تبلغ قيمتها نصابا ولا فان لم تبلغ نصابا فلا زكاة وان بلغت نصابا زكاة من القيمة لا من عين العروض والمراد بها ما قابل النقود والتجارة بكسر التاء مصدر تجر تجر فهو تاجر والجمع تجار كنجار وخباز وقوله عند آخر الحول أى مع آخر الحول لانه

بسبب سد نهر فيصعد الماء
على وجه الأرض فيسقى بها
(العشر وان سقيت بدولاب)
بضم الدال وقحها ما يديره
الحيوان (أو) سقيت
(بنضح) من نهر أو بئر
بجيوان كعبير أو بكرة
(نصف العشر) وفيما سقى
بماء السماء والدولاب مثلا
سواء ثلاثة أرباع العشر
• (فصل) •
(وتقوم عروض التجارة
عند آخر الحول)

وقت الوجوب فالعبرة به لا بطرفه ولا بجمعيه لان شأنها أن لا يقطع بأثمها دون النصاب لان
معتمد ذلك التقويم وهو لا يفيد القطع واليقين ومحل اعتبار آخر الحول ان لم ترد عروض التجارة
في إنشاء الحول الى نقد تقوم به بأن بقيت عنده أو بيعت بعروض أخرى أو بيعت بنقد
لا تقوم به فان ردت في شأنه الى النقد المذكور فان كان نصابا دام الحول وان نقص عن
النصاب انقطع الحول لتحقيق نقص النصاب حينئذ فلو اشترى به عرض آخر بعد ذلك استدئ
حول جديد من حين شرائه كما تصرح به عبارة المنهج وبها يتضح كلام المحشى (قوله بما
اشترى به) أي بالنقد الذي اشترى به فان كان قد اشترى به ذهب قومها به أو فضة قومها بها
أو بهما قوم ما قابل الذهب به وما قابل الفضة به ولا يضم أحدهما للآخر وانما قومت بما
اشترى به لانه أصل ما بيده وأقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ بما اشترى به نصابا فلا زكاة
وان بلغت بغيره هذا اذا ملكك بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فان ملكك بغير نقد كعرض
وبضع في خلع أو فكاح أو صلح عن دم قومت بغالب نقد البلد فان لم يكن بها نقد فبغالب نقد
أقرب البلاد اليه فان غلب نقدان على التساوي تخير بينهما ان بلغت نصابا بكل منهما على
المعتمد كما صححه في أصل الروضة وان صحح في المنهاج كما صله أنه يتعين الانفع للمستحقين وان
بلغت نصابا بأحد هما دون الآخر قومت به لتحقيق تمام النصاب به وبهذا فارق ما لو تم النصاب
في ميزان دون آخر وان ملكك بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره بغالب نقد البلد
ويعرف ما قابل غير النقد بتقويمه ومعرفة نسبه للنقد حال المعاوضة ويضم ربح حاصل في
إنشاء الحول لأصل في الحول ان لم ينض بما يقوم به بأن لم ينض أصلاً ونض بغير ما يقوم به فلو
اشترى عرضا قيمته ما تبادرهم فصارت قيمته آخر الحول ثلثمائة زكاهاً أما اذا نض بما يقوم به فلا
يضم الى الأصل بل يزكى الأصل عند حوله والربح عند حوله فيفرد بحول وحده ومعنى نض
صار ناضداً وهم ودناير (قوله سواء كان غن مال التجارة نصاباً أم لا) أي لان العبرة بقيمته
آخر الحول فلا فرق بين أن يكون رأس مال التجارة الذي اشترى به نصاباً وأن لا يكون نصاباً
فتخرج الزكاة اذا بلغت قيمته نصاباً وان كان رأس المال دون نصاب (قوله فان بلغت الخ) هذا
بيان لفائدة التقويم آخر الحول كما رت الإشارة اليه وقوله زكاهاً أي قيمة العروض فيخرج
من قيمتها لمن عين العروض كما مر (قوله والا فلا) أي وان لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول
فلا زكاة فيها (قوله ويخرج من ذلك) أي من قيمة ذلك أي المذكور من العروض فالكلام
على تقدير مضاف وكذلك قوله منه فهو على تقدير مضاف أيضاً والتقدير من قيمته لما تقدم
من أنه لا يجوز إخراجها من عين العروض وقوله ربع العشر أي اعتباراً بالنقد الذي تقوم به
عروض التجارة فتقاس على الذهب والفضة لانها تقوم بهما وتجب زكاة فطر رقيق بجارة
مع زكاتها لاختلاف سببها وما هوها البدن والمال فالأول سبب زكاة الفطر والثاني سبب
زكاة التجارة ولو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه كسائمة وغيره فلا تجتمع الزكاة ان
فيه بلا خلاف كما في المجموع بل ان كل نصاب احدي الزكاتين دون نصاب الاخرى كاربعة
شاة قصد بها التجارة لم تكن لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول وكسعة وثلاثين فأقل بلغت قيمتها
نصاباً آخر الحول وجبت زكاة ما كل نصابه وأن كل نصاب كل منهما كاربعة شاة قصد

بما اشترى به (سواء كان
غن مال التجارة نصاباً أم لا
فان بلغت قيمة العروض
آخر الحول نصاباً زكاهاً
والا فلا) ويخرج من ذلك
بعد بلوغ قيمة مال التجارة
نصاباً (ربع العشر) منه

بها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصاباً قدمت زكاة العين على زكاة التجارة نعم تجب زكاة
 التجارة أيضاً في نحو صوفها وألبانها مع إخراج زكاة العين عن السائمة وكذلك تجب زكاة
 التجارة عن الشجر ونحوه من اللبف والسكرناف وغيرهما عند تمام الحول مع إخراج زكاة
 العين عن الثمر (قوله وما استخرج) أي والذي استخرج ولو في مرآت متعددة فيضم بعض
 المخرج إلى بعض إن اتحد معدن وتتابع عمل ولا يضر قطع العمل لعذر كاصلاح آلة ومريض
 وإن طال الزمن عرفاً فإن اختلف المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا ضم وإن لم يطل الزمن
 لأعراضه والمراد أنه لا ضم في الكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الكل فلا يشافي أن الثاني
 يضم للأول في الكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الثاني فقط كما يضم إلى ما ملكه بغير المعدن
 في ذلك فإذا استخرج من المعدن بالعمل الأول خمسين درهماً وبالثاني مائة وخمسين ضم
 المائة والخمسين للخمسين الأولى لإخراج الزكاة عن المائة والخمسين فقط دون الخمسين الأولى
 كما لو كان مالاً للخمسين من غير المعدن (قوله من معادن الذهب والفضة) متعلق بالفعل وهو
 استخرج والمتبادر أن المراد بالمعادن الأماكن التي فيها الذهب والفضة فإضافة معادن إلى
 الذهب والفضة حقيقة على معنى اللام أي الأماكن المنسوبة للذهب والفضة ويحتمل أن
 يكون المراد بالمعادن الذهب والفضة اللذين يكونان في تلك الأماكن فتكون الإضافة بيانية
 ويكون قوله من معادن الخ بياناً لما هو المحل محذوف على هذا فكأنه قال وما استخرج الذي
 هو معادن هي الذهب والفضة من الأرض ويؤيد الأول أن الشارح اقتصر في تفسير المعدن
 بعد ذلك على المكان وإن كان يطلق على كل من المكان والمستخرج (قوله يخرج منه) أي
 بعد التخليص والتقية من نحو التراب وإن كان وقت وجوب الزكاة فيه وقت حصوله في يده
 كما أن وقت الوجوب في الزرع وقت اشتداد الحب ووقت الإخراج بعد التقية والتصفية من
 نحو التسبب (قوله إن بلغ نصاباً) فيشترط فيه النصاب وهو عشرون مثقالاً من الذهب ومائتا
 درهم من الفضة وما زاد فحسابه لأنه لا وقص في غير الماشية (قوله ربع العشر) أي لعموم
 الأدلة السابقة كعبرو في الزكاة ربع العشر وخبر ليرى في أقل من عشرين ديناراً وفي
 عشرين نصف دينار (قوله في الحال) أي فلا يشترط فيه الحول لأنه إنما يشترط لتكامل
 النماء والمستخرج من المعدن غناه في نفسه فأشبه الزرع والثمار (قوله إن كان المستخرج)
 بكسر الراء لأنه اسم فاعل وقوله من أهل وجوب الزكاة أي بأن كان مسلماً حراً مخرج الكافر
 فيما أخذه يملكه ولا زكاة عليه لكن يمنع الحاكم من أخذ المعدن والركاز للذين في دار الإسلام
 كما يمنع من الأحياء به إلا أن الدار للمسلمين وهو دخيل فيها وإخراج أيضاً المكاتب فيما أخذه
 يملكه ولا زكاة عليه فيه لضعف ملكه وأما ما يأخذه الرقيق غير المكاتب فهو لسيده فيلزمه
 زكاته (قوله جمع معدن) إمام من العدون بمعنى السكون أو من المعدن وهو الإقامة يقال
 عدن بالمكان إذا أقام به ومنه جنات عدن أي إقامة لأن أهلها يقيمون فيها فإذن الله تعالى
 وقوله بفتح داله وكسر هاءه بل صريحه أنه بالفتح والكسر اسم للمكان وكذلك يطلق على
 المستخرج بالفتحين والمشهور أنه بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم للمستخرج (قوله اسم
 لمكان الخ) ويطلق أيضاً على المستخرج كما حلت وقوله خلق الله فيه ذلك أي المذكور من

(وما استخرج من معادن
 الذهب والفضة يخرج
 منه) إن بلغ نصاباً (ربع
 العشر في الحال) إن كان
 المستخرج من أهل وجوب
 الزكاة والمعادن جمع معدن
 بفتح داله وكسر هاء اسم
 لمكان خلق الله تعالى فيه
 ذلك

الذهب والفضة وقوله من موات أو ملك خرج بذلك نحو المسجد ففيه تفصيل فان وجد بعد الوقفية فهو للمسجد يصرف في مصالحه وان كان موجودا حال الوقفية فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه ولا يملكه المستخرج في الحالتين ويقال في الوقف غير المسجد كأن وقف على زيد مثلا ان وجد بعد الوقفية فهو من ريع الوقف يملكه الموقوف عليه وان كان موجودا عند الوقفية فهو من أجزاء الوقف ويعرف ذلك بقول أهل الخبرة (قوله وما يوجد) أي والذي يوجد بالجيم والذال المهملة أربانها والذال المعجمين واقتصر الخطيب على الثاني ولعل اختياره له دون الأول لانه لا يلزم من الوجود الاخذ مع أنه لا بد منه (قوله من الركا) بيان لما هو بكسر الراء بمعنى المركز كتاب بمعنى مكتوب مأخوذ من الركن وهو الخفاء ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم ركزا أي صوتا خفيا وانما يملكه الواجد له اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد بمسجد أو شارع فلقطة وان وجد في ملك شخص أو موقوف عليه فهو له ان ادعاه والابان فناءه أو سكنت فلن قبله وهما كذلك الى المحي فهو له ان لم يدعه بل وان فناه كما قاله ابن حجر ومثله الزبدي فنقل عن الدارمي لانه ملكه بالاحياء وبالباع لم ير ملكه عنه لانه مدفون منقول لا يدخل في البيع لكن قال ابن قاسم والوجه خلافه فيشترط أن لا ينقبه ونقله عن الرمي ولذلك قال فالشروط عين قبر المحي أن يدعسه وفي المحي أن لا ينقبه ولو وجد مال مدفون في ملك وتنازع به باق ومشترا ومكروا كثيرا وعبروا مستعبر بأن قال كل منهما أنا الذي دقته صدق ذواليد بيمينه كما لو تنازعا في أمتعة الدار (قوله دفين) بمعنى مدفون فان لم يكن مدفونا بل كان ظاهرا فان علم أن نحو سبل أظهره فهو ركا أيضا لانه دفين بحسب ما كان والافه ولقطة وكذا ان شئ خرج بالاضافة الى الجاهلية دفين الاسلام كان يكون عليه شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم ملكه وجب رده عليه لانه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وان لم يعلم ملكه فلقطة وكذا ان لم يعلم هل هو جاهلي أو اسلامي بأن كان مما لا أثر عليه كالقبر فان علم أن ملكه بلغته الدعوة وعاند فهو في كاحكاه في المجموع عن جماعة وأقره (قوله وهي الحالة الخ) والمشهور أنها اسم للناس الذين كانوا قبل الاسلام أي قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي وهو بذلك لكثرة جهالاتهم وعلى الأول فلا بد من تقدير مضاف أي دفين أهل الجاهلية بخلافه على المشهور وقوله من الجهل بالله الخ بيان للحالة المذكورة (قوله ففيه الخمس) أي ان بلغ نصابا فيشترط فيه النصاب ولا يشترط فيه الحول كالمعدن وانما خالف المعدن في قدر الواجب لخفة موته غالبا فكثرت فيه الواجب كالعشرات اذا خفت موته بأن سقيت بماء المطر أو السيل فانها يكثر فيها الواجب وهو العشر وأما اذا كثرت موته بأن سقيت بالنضح فانها يحتجب فيها الواجب وهو نصف العشر (قوله ويصرف) أي الخمس الواجب في الركا ومثله الواجب في المعدن ويحتمل على بعد أن الضمير راجع لكل منهما وقوله مصرف الركا بكسر الراء أي مكان مصرف الركا وهو المسحوقون لها الآتي بيانهم وقوله على المشهور هو المعتمد وقوله ومقابله أنه يصرف الخ ضعيف وقوله في آية التي أي التي هي قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية * (فصل في زكاة الفطر) وهي من خصائص هذه الامة والمشهور أنها شرعت

من موات أولئك (وما يوجد من الركا) وهو دفن الجاهلية وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركا (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابله أنه يصرف الى أهل الخمس المذكورين في آية التي * (فصل)

في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد الفطر يومين وهي تجبر الخلل الواقع في الصوم كما أن سجود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة قاله وكبيع ابن الجراح وهو الذي أرادہ الامام الشافعي بقوله

شكوت الى وكبيع سوء حفظي * فأرشدني الى ترك المعاصي
وأخبرني بأن العلم نور * ونور الله لا يهدي لعمى

والاصل في وجوبها قبل الاجتماع خبر ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وقوله على الناس بيان للمخرج وقوله على كل حر أو عبد بيان للمخرج عنه يجعل على فيه بمعنى عن ولذلك شرط فيه أن يكون من المسلمين لانه يشترط في المخرج عنه الاسلام بخلاف المخرج فانه لا يشترط فيه الاسلام لانه تجب على الكافر زكاة رقيقه وقربيه المسلمين كما سيأتي (قوله وتجب زكاة الفطر) أي الزكاة التي يتحقق وجوبها بالفطر أي بادرالك جزء من زمنه وان كان لا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال فسيها مركب من جزأين وأضيفت الى أحد جزأى سيها لانه يتحقق الوجوب كما علمت (قوله ويسال لها زكاة الفطرة) ويقال لها أيضاً زكاة الصوم وزكاة البدن وصدة الفطر والفطرة بكسر الفاء وبالتاء في آخرها لفظ مولد لا عربي ولا معرب بل من تصرفات الفقهاء واستعمالاتهم وأما الفطرة بضم الفاء فغير معروف الا في كلام العوام فقول ابن الرفعة انها بضم الفاء اسم لا قدر المخرج مردود وقوله أي الخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أي خلقته التي خلق الناس عليها وهي قبولهم الحق وتمكنهم من ادراكه وقيل هي الاسلام وقيل غير ذلك فعني زكاة الفطرة زكاة الخلقة أي تزكية لها وتطهير وتنمية لعملها (قوله بثلاثة أشياء) بل بأربعة فالرابع الحرية كالأوبعض فلا فطرة على رقيق لانه نفسه ولا عن غيره لعدم ملك غير المكاتب كذبة صحيحة وضعف ملك المكاتب المذكور وفطرة غير المكاتب المذكور على سببه فتجب عليه فطرة المكاتب كذبة فاسدة وان لم تجب عليه نذقه وأما المكاتب كذبة صحيحة فلا زكاة على سببه لاستقلاله كالأزكاة عليه لضعف ملكه وتجب على البعض عن غيره فطرة كاملة على المعتمد وعن نفسه بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك باقية هذا حيث لم يكن هناك مهايأة أو كانت ووقع وقت الوجوب في نوبتهما بأن وقع الجزء الاول في نوبة أحدهما والجزء الثاني في نوبة الآخر وان وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما فقط اختص الوجوب به ومثله في ذلك الرقيق المشترك (قوله الاسلام) أي لقوله في الحديث السابق من المسلمين (قوله فلا فطرة على كافر أصلي) تفريع على مفهوم الاسلام والمراد انه لا فطرة عليه بحيث يطالب بها في الدنيا فلا ينافي أنه يعاقب عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وانما يطالب بها الانها طهارة وليس هو من أهلها وأما المرتد ففطرته موقوفة فان عاد الى الاسلام رجبت عليه والا فلا وكذا فطرة من عليه مؤنته (قوله الا في رقيقه وقربيه المسلمين) بصيغة التنبيه أي فطرته فطرته كما تنزله نفقتهما وكذلك زوجته اذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة وتجب عليه النية لانها التمييز (قوله وبغروب الشمس الخ) لو أسقط الباء لكان أولى وكانه أنى بها التوهم أنه أنى بها فيما قبله وهو

(وتجب زكاة الفطر)
ويقال لها زكاة الفطرة
أي الخلقة (بثلاثة أشياء
الاسلام) فلا فطرة على
كافر أصلي الا في رقيقه
وقربيه المسلمين (وبغروب
الشمس من آخر يوم من
شهر رمضان) وحينئذ

الاسلام على أن يكون الجار والمجرور بدلا من الجار والمجرور قبله والمراد بادراك وقت تمام الغروب مع ادراك جزء من رمضان أيضا لانه لا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال كما مر وهذا وقت الوجوب ويجوز ارجاؤها في أول رمضان ويستأن أن يخرج قبل صلاة العيد للاتباع ان فعلت الصلاة أول النهار فان أخرت استحب الاداء أول النهار ويكره تأخيرها الى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين لا كانتظاره نحو قريب بكار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها لانه لم يشتد ضرر الحاضرين (قوله فتخرج زكاة الفطر من مات بعد الغروب) أي أو معه لا درا كذا الجزأين بخلاف من مات قبله وقوله دون من ولد بعده أي أو معه لهدم ادراك الجزأين بخلاف من ولد قبله ولو قال لبعده أنت حر مع آخر جزء من رمضان وجبت على العبد لا درا كذا الجزأين وهو حر بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا تجب على أحد ولو كان هناك مهاباة بين اثنين في رقيق بلسله ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وجبت عليهم مائة مائة لو وقع أحد الجزأين في نوبة أحدهما والجزء الثاني في نوبة الآخر فان وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما فقط اختص الوجوب به كما مر (قوله ووجود الفضل) أي الفاضل وقوله وهو يسار الشخص تفسير لوجود الفضل باللازم لانه يلزم من وجود الفضل يسار الشخص فلا فطرة على من أعسر بذلك وقت الوجوب وان أبسر بعده ولو كان الزوج معسرا فلا فطرة عليه ولا على الزوجة ولو موسرة وقبل تجب عليهم انهم تجب على سيدها ان كانت أمة والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة وقوله عن قوته وقوت الخ لوعبر بالموتة فيهما المكان أولى وأعم لان مثل القوت غيره من الكسوة فيشترط كونه فاضلا عن دست ثوب يليق به وجمونه ومن المسكن والخادم فيشترط كونه فاضلا عن مسكن وخادم لا تقين به يحتاجهما لسكران أو سكنى عمومته وخدمته عمومته بخلاف حاجته لعمله في أرضه أو ماشيته فلا أثر لها ان لم تثبت الفطرة في ذمة انسان ليساره فيما مضى بيع فيها مائة مائة وخادمه لانها حينئذ التحقت بالديون وخارج بالاثقين مالو كانا غيبين فيلزمه ابداهما بالاثقين ان أمكن واخراج التفاوت ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولولا دمي كبريحه في المجموع خذ الاف الما جرى عليه في المنهج من اشتراط كونه فاضلا عنه ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير (قوله عياله) أي الذين تلزمه نفقتهم كالزوجة والمملوك والقريب وقوله في ذلك اليوم أي المعهود كما أشار إليه الشارع بقوله أي يوم العيد وقوله وكذا ليلته أي ومثل يوم العيد ليلته وقوله أيضا تا كيد الاستفيد من التشبيه لان معنى أيضا مثل يوم العيد وهو مستفاد من التشبيه ولا يلزمه بيع ماله للبعد من كعبك وسمك ونقل كلوز وجوز رزيب وقر وغير ذلك (قوله ويركى الشخص عن نفسه وعن تلزمه نفقته) بخلاف من لا تلزمه نفقته فلا رضى عنه نعم لا أصل أن يخرج من ماله زكاة موليه الغنى لانه يستقل بتخليكه بخلاف غير موليه كولد الرشيد وكالاجنبي فلا يجوز ارجاؤها عنه الا باذنه وقوله من المسلمين هو شرط في المخرج عنهم فلا بد أن يكونوا مسلمين ولو كان المخرج كافر المات تقدم من أنها تجب على الكافر عن رقيقه وقريبه المسلمين وأشار بذلك الى ضابط من تلزم فطرته وهو أن يقال كل من تلزمه نفقته تلزمه فطرته من

فتخرج زكاة الفطر من
مات بعد الغروب دون من
ولد بعده (وجود الفضل)
وهو يسار الشخص بما
ينزل (عن قوته وقوت
عياله في ذلك اليوم) أي
يوم العيد وكذا ليلته أيضا
(ويركى) الشخص (عن
نفسه وعن تلزمه نفقته
من المسلمين)

المسلمين لكن استثنى من هذا الضابط مسائل منها العبد لا يلزمه فطرة زوجته حرة كانت
 أو أمة وإن وجبت عليه نفقتها في كسبه ونحوه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فلا يكون أهلا لفطرة
 غيره ومنها الابن لا يلزمه فطرة زوجته أبيه أو مستولده وإن وجبت نفقتهما على الابن لا عار
 الأب لأن النفقة لازمة للأب مع اعساره فيحملها عنه ابنه بخلاف الفطرة فليست لازمة له مع
 اعساره فلا يتحملها عنه ابنه ومنها عبد المسجد المملوك له أو الموقوف عليه فلا تجب فطرته
 على الناظر وإن وجبت نفقته عليه وكذلك العبد الموقوف على جهة أو معين كدرسة ورباط
 وزيد وهر وومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستأجر وإن وجبت عليه نفقته لكن
 تجب على نفس الاجيران كان حراً أم مرسراً وعلى سيده إن كان رقيقاً نعم المستأجر لخدمة الزوجة
 بالنفقة له حكمها فتجب فطرته مثلها ومنها الفقير العاجز عن الكسب تلزم المسلمين نفقته
 ولا يلزمهم فطرته ومنها غير ذلك وكل هذا مستثنى من المنطوق ويستثنى من المفهوم المكاتب
 كتابه فاسدة فلا تلزم السيد نفقته وتلزمه فطرته والامة المزوجة المسلمة لزوجهها لا ونها رافع
 كونه عبداً أو مرسراً فلا يلزم سيدها نفقتها ويلزمه فطرتها (قوله فلا يلزم المسلم الخ) تفرغ
 على مفهوم قوله من المسلمين وقوله كفار صفة للثلاثة قبله (قوله وإذا وجبت الفطرة على
 الشخص) أي عن نفسه أو غيره ممن تلزمه نفقته وقوله فيخرج أي عن كل واحد ممن يجب
 الاخراج عنه ويجب عليه عند يساره بعض الصبيان دون بعض تقديم نفسه فزوجته فاعلمها
 بالنفقة إن كان فولده الصغير فأية فأمته فولده الكبير المحتاج فرقيقه وقيل بتقديم رقيقه على
 ولده الصغير وإنما قدم الأب على الأم هنا عكس ما في النفقات لأن النفقات للحاجة والام
 أحوج والفطرة للشرف والأب أشرف لأنه منسوب اليه ويشرف بشرفه فان استوى جماعة
 في درجة كزوجات وبنين تحير فيخرج عن شامتهم (قوله صاعاً) وهو أربع حفنات بكني رجل
 معتدل لهما وهو بالكيل المصري قدحان وينبغي أن يزيد شيئاً بسير الاحتمال اشتمالهما على
 طين أو تبن أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فيقوم مقام ذلك كبر الكيل
 فمن ثم كان قاضي القضاة عماد الدين السكري رحمه الله يقول حين يحط بصر خطبة عبد
 الفطر والصاع قدحان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعب والغات وقد ذكر القفال الشافعي
 في محاسن الشريعة معنى لطيفاً في إيجاب الصاع وهو أن الناس تمتنع غالباً من الكسب
 في العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم
 والذي يحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال من الخبز فإنه خمسة أرطال وثلاث كاسيات
 ويضاف اليه نحو الثلث من الماء فيكفي المجموع الفقير في الأربعة أيام كل يوم رطلان وفي هذه
 الحكمة نظر لأن الصاع لا يختص به شخص واحد بل يجب دفعه للأصناف الثمانية اللهم إلا
 أن يقال إنه نظر لقول من يجوز دفعها لواحد ولأن ما ذكره من كونه يضاف اليه نحو الثلث من
 الماء لا يظهر في نحو التمر واللبن اللهم إلا أن يجاب بأن ذلك بالنظر للغالب (قوله من قوت بلده)
 أي بلد المخرج إن أخرج عن نفسه فإن أخرج عن غيره فإن كان المخرج عنه في بلد المخرج
 فالامر ظاهر وإن كان في بلد آخر فالمعتبر بلد المخرج عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب
 أولاً على المخرج عنه ثم يتحملها عنه المخرج هذا إن عرف محله فإن لم يعرف كعبد أبق فيصحب

فلا يلزم المسلم فطرة عبده
 وقريب وزوجة كفار وإن
 وجبت نفقتهم وإذا وجبت
 الفطرة على الشخص
 فيخرج (صاعاً من قوت
 بلده) إن كان بلدياً

كما قاله جماعة استثناء هذه من اعتبار قوت بلد الخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلد الخرج
ويحتمل أن يقال يخرجها من قوت آخر محمل عهد وصوله اليه لان الأصل أنه فيه ولا يدفعها
لفقره بل يدفعها للحاكم لان له نقل الزكاة ويجزئ القوت الاعلى عن القوت الادنى لانه
زاد خبرا ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقييات ونقصه لانه
المقصود لزيادة القيمة ونقصها فالاعلى البر ثم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم المحص
ثم الماش ثم العدس ثم القوت ثم القرم ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ثم اجزاء
كل من هذه مل هو قوته وقد مر من بعضهم لذلك بقوله

بالله سل شيوخ ذي رمن حكي مثلا * عن فور زكاة الفطر لوجهلا

حروف اولها جات مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر لوعقلا

وله أن يخرج عن نفسه من القوت الواجب وعن تلزمه نفقته أو من تبرع عنه باذنه أعلى منه
أو بالعكس ولا يعرض الصاع عن شخص واحد من جنسين وان كان أحد الجنسين أعلى من
الواجب بخلافه عن شخصين كان لك شخص نصي عبيدين أو بمعيضين يبلدين مختلفين
في القوت فانه يخرج صاعا عنهما من جنس قوت بلديهما وبخلاف تبعيه من نوعين فانه يجوز
ولو كانوا يقتاتون البر المخلوط بالشعير فلا يجزئ أن يخرج صاعا منه لما مر أنه لا يعرض الصاع
عن واحد من جنسين بل ان كان الخيطان على حد سواء تخير بينهما فاما أن يخرج صاعا
من خالص البر أو من خالص الشعير وان كان أحدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الانصاف من
ذو نصفين من ذافوجهما أو وجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذي هو الاكثر ويقي
النصف الباقي في نفقته الى أن يجده (قوله فان كان في البلد أقوات الخ) مقابل لمحدوف
والتقدير هذا ان كان في البلد قوت واحد فان كان في البلد أقوات الخ وقوله غلب بعضها أي
بأن كان يعاطاء غالب أهل البلد في غالب السنة فالمعتبر في غالب قوت البلد غالب قوت السنة
لا غالب قوت وقت الاخراج خلافا للفرز الى في وسيطه فان لم يغلب بعضها بأن كان في البلد
أقوات ولا غالب تخير بينهما والافضل أعلاها لقوله تعالى لن تنازوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
(قوله ولو كان الشخص في بادية) أي أو بلد وقوله لا قوت فيها أي أو كان فيها قوت لا يجزئ
في الفطرة كاللحم والسمين والكشك بفتح الكاف والخبض والمالح من الاقط الذي أفسده
المالح بخلاف الذي لم يفسده المالح فيجزئ لكن لا يحسب المالح فيخرج قدره يكون خالص الاقط
منه صاعا وقوله أخرج من قوت أقرب البلاد اليه فان كان بقربه محلان متساويان قريبا
اليه تخير بينهما (قوله لزمه ذلك البعض) أي محافظة على الواجب بقدر الامكان لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله وقدره الخ) والاصل فيه الكيل
واغنا قدر بالوزن استظهارا وقوله خمسة أوطال وثلاث أي لان الصاع أربعة أمداد والدرطال
وثلاث فاذا جمعت بلغت ما ذكر (قوله وسبق بيان الخ) وعبارته هناك وطل بغداد عند
النزوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وتقدم أنه عند الراغب مائة
وثلاثون درهما (فصل في قسم الزكاة على مستحقها) وهذا هو المراد من قول
بعضهم في قسم الصدقات على مستحقها أفراد الصدقات الواجبة وان كانت الصدقات تشمل

فان كان في البلد أقوات
غلب بعضها واجب الاخراج
منه ولو كان الشخص في
بادية لا قوت فيها أخرج
من قوت أقرب البلاد
اليه ومن لم يوسر صاع بل
بعضه لزمه ذلك البعض
(وقدره) أي الصاع (خسة
أوطال وثلاث بالهـ راقى)
وسبق بيان الرطل العراقي
في نصاب الزروع
(فصل)

المندوبة أيضا فان صدقة التعاقب سنة لما وردها فيها من الكتاب والسنة قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة ويسن أن يتصدق بما يحبه قال تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ويحرم المني بها ويطلب به ثوابا ريسن أن يكتر من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وفي أزمنة وأمكنة فاضلة وأن يخص بها أهل الخير والمحتاجين ودفعها سرا أفضل الا اذا كانت ممن يقتدى به وذكر المصنف لهذا الفصل هنا تبعا للامام الشافعي في الام أنسب من ذكر المنهاج له تبعا للمزني بعد قسم النبي والغبية (قوله وتدفع) أي فور اذا تمكّن من الاداء بحضور مال وأخذ لزاكاة وخلو مالك من مهم ديني أو دينوي لان حاجة المستحقين اليها تاجرة نعم له التأخير لا لتظار قريب أو جارا أو أحوجا أو أفضل ان لم يشتمد ضرر الحاضر بين ويسن للمزني أن يدفعها عن طبيب نفس والذي يدفعها المالك ولو بوكيله أو الامام ولو بناه فله بنفسه أو بوكيله دفعها المستحقين الا ان طلبها امام ولو جازع مال ظاهر وهو ماشية وزرع وغر ومعدن فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن وهو نقد وعرض وركاز وألقوا بركة الباطن زكاة النظر فان علم أن المالك لا يزكي فعليه أن يقول له أدّها والادفعها الي وأدائها له أفضل ان كان عادلا لانه أعرف بالمستحقين فان كان جائرا ففريق المالك ولو بوكيله أفضل من الاداء له وفريقه بنفسه أفضل من فريقه بوكيله ولا بد من نية المالك بنفسه أو بأذنيه ولو هذعزلها عن المال كهذه زكافي أو فرض صدقة مالي وتلزم الولي عن موليه ولا تكفي نية امام بلا اذن من المزكي الا عن تمتع من أدائها فتكفي منه بل تلزمه اقامتها مقام نية المزكي ولو كان عليه دين فقال صاحبه جعلت ماعليك عن زكافي لم يجزه على الصحيح وقبل يجزئه كما لو كان ودبعة فلو قضاها له ثم رده اليه عن الزكاة أجزأه قطعا الا ان قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك وشرط الدافع أن يقضيه ذلك عن دينه فلا يجزئه ولا يصح قضاؤها بها ولو دفع المكس مثلا بنية الزكاة أجزأه على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقيرا أو غنوه من المستحقين خلافا لما أفتى به الكمال الرزاد في شرح الارشاد من أنه لا يجزئه ذلك أبدا (قوله الزكاة) أي المعهودة فيماتة ثم قال فيها للعهد الذكري أو الذهني والمراد به ما يشتمل زكاة الفطر فتعفى ذلك أنه يجب دفعها للاصناف الثمانية وفيه عسروان كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا بأس بتقليده في زماننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لا فتي به (قوله الى الاصناف الثمانية) أي الى جميعهم عند وجودهم في محل المال وقد نظمهم بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي * فاني لها المحتاج لو كنت تعرف
فقيروا مسكينا وغاروا عاملا * ورق سيميل غارم ومولف

فيجب تميم الاصناف والتسوية بينهم الا العامل فانه يعطى قدر أجره عمله سواء قسم الامام أو المالك نعم ان قسم المالك سقط العامل ويجب على الامام تميم الاحاد والتسوية بينهم ان تساوت الحاجات وكذا المالك ان انحصر وبالبلد وفيهم المال فان لم ينحصر وأولم يوفهم المال لم يجب عليه تميم الاحاد ولا التسوية بينهم لكن لا يجوز له الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف غير العامل كما سياتي ويعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشتريان

(وتدفع الزكاة الى
الاصناف الثمانية الذين
ذكرهم الله تعالى)

بما يعطيه عارا يستغله ولا امام أن يشتري له ما ذلك كما في الغازي وهذا فعن لا يحسن
الكسب أما من يحسنه بخرقة فيعطى ما يشتري به آلاتها ومن يحسنه بتجارة يعطى ما يشتري به
ما يحسن التجارة فيه بقدر ما ينبغي ربحه بكفايته غالبا ويعطى العامل أجرة ذلك له ويعطى
المؤلف ما يراه الامام أو المالك ويعطى المكاتب والغارم لغير اصلاح ذات البين ما يجرأ عنه
مما يوفي دينهما أما الغارم لاصلاح ذات البين فيعطى ما يوفي دينه ولو غنيا ترغيبا في هذه
المكرمة ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده ان لم يكن له مال في طريقه والافيعطى ما يوصله
الى ماله فقط ويعطى غاز حاجته وحاجة عياله ذهابا وايابا واقامة وبها له مراكب ان طال سفره
أو لم يطق المشي وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يعتد مشله حملها كابن السبيل فانه يهملها أيضا
ما يركبه وما يحمل زاده ومتاعه ويحرم على المالك نقل الزكاة من محل وجوبها مع وجود
المستحقين فيه فان عدموا كلهم أو فضل عنهم شيء وجب نقلها في الاولى والفاضل في الثانية الى
مثلهم بأقرب بلد اليه وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء ردت نصيبه في الاولى والفاضل في الثانية
على الباقي ان نقص نصيبهم عن كفايتهم أما الامام فلا يحرم عليه نقل الزكاة ولو لمع وجود
المستحقين في محل وجوبها ولو امتنع المستحقون من أخذها قتلوا (قوله في كتابه العزيز)
أي الغالب بحيث لا يقدر أحد على معارضته والاتبان بمنزله وقوله في قوله تعالى الخ بدل من قوله
في كتابه العزيز بدل بعض من كل (قوله انما الخ) من المعلوم ان انما للحصر فالمعنى ما الصدقات
الا لهؤلاء الاصناف فلا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما اختلف في استيعابهم فعندنا
يجب وعند غيرنا لا يجب فجوز بعضهم دفعها الى ثلاثة فقراء أو مساكين وعن اختياره السبكي
وغيره وقوله الصدقات أي الزكوات سميت بذلك لاشعارها بصدق باذلها في الايمان (قوله
للفقراء الخ) انما أضيفت في الآية الكريمة للاربعة الاولى بلام الملك والى الاربعة الاخيرة
بني الظرفية للاشارة الى اطلاق الملك في الاربعة الاولى لما يأخذونه وتقييده في الاربعة
الاخيرة بصرف ما أخذوه فيما أخذوه فان لم يصرفوه فيه أو فضل منه شيء استردتهم وانما
أعاد في ثانيا في سبيل الله وابن السبيل اشارة الى أن الاولين من الاربعة الاخيرة يأخذون
لغيرهم والاخيرين منها يأخذون لانفسهم ما ومن علم الدافع حاله من استحقاق وعدمه عمل بعلمه
ومن لم يعلم حاله فان ادعى فقرا أو مسكنة صدق بلايين أو ادعى ضعف اسلام فكذلك لان ادعى
عمالا أو تلف مال عرف انه فكلف سنة عدلين أو عدلا وامر اثنين بتحري ذلك له ولتساعيه
وتكذلك لو ادعى أنه عامل أو مكاتب أو غارم أو له واقف من بقية أقسام المؤلفين ويعني عن البيعة
استفاضة بين الناس وتصديق دائن في الغارم وسيد في المكاتب ويصدق غاز وابن سبيل
بلايين (قوله هو ظاهر غنى عن الشرح) وفي بعض التسع ظاهر غنى عن الشرح باسقاط
هو المراد أنه ظاهر غنى عن الشرح من حيث العدل لا من حيث معرفة حقيقة الاصناف
ولذلك قال الشارح المعرفة الاصناف (قوله فالفقير الخ) أي اذا أردت معرفة الاصناف
فأقول لك الفقير الخ فالله اواقعة في جواب شرط مقدروا أصل الفقير من كسر فقار ظهره
مأخوذ من فقر بالفتح أو الكسر كضرب وسمع ثم نقل لمن لا مال له ولا كسب يقع موقعه من
كفايته وهو عندنا أو حال من المسكين وأما عند الامام مالك فالمسكين أو حال من الفقير

في كتابه العزيز في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الزكوة
والغارمين وفي سبيل الله
وابن السبيل الى آخره هو
ظاهر غنى عن الشرح الا
معرفة الاصناف فالفقير

ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لانه غير محتاج ككتسب كل يوم قدر كفايته واشتغاله بنوافل مانعة له من الكسب بخلاف اشتغاله بعلم شرعى يتأق منه تحصيله وهو يمنعه من الكسب لانه فرض كفاية فلا يمنعه ماذك ولا يمنعه ما أيضاً مسكنه وخادمه ووابه ولو للتعامل وكتب محتاجها ومال غائب بمرحلتين فأكثر أو موجد لفعطى ان لم يجد من يقرضه ما يكفيه الى أن يصل مال له أو يحل الاجل لانه الآن فقيراً ومسكين (قوله في الزكاة) قيد بذلك ليخرج الفقير في غيرها كالفقير في العرايا وهو الذى اقتصر عليه الشارح بعد وكالفقير في العاقلة وساقى في كتاب الجنائيات (قوله هو الذى لا مال له ولا كسب الخ) بأن لم يكن له مال أصلاً ولا كسب كذلك أو له مال فقط لا يقع موقعاً من كفايته العمر الغالب عند توريده عليه ان لم يجز فيه والا فالعبرة بكل يوم ومعنى كونه لا يقع موقعاً من كفايته أنه لا يستدأ به حيث لا يبلغ النصف كأن يحتاج الى عشرة ولو وزع المال الذى عنده على العمر الغالب لنقص كل يوم أربعة أو أقل ولو كان ما يملكه نصيباً أكثر فيعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره أو له كسب فقط لا يقع موقعاً من كفايته كل يوم كمن يحتاج الى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة أو أقل أو له كل منهما ولا يقع مجموعهما موقعاً من كفايته كذلك ولا بد في المال والكسب أن يكونا حلالين فلا عبرة بالحرامين كالمسكس وغيره من أنواع الظلم ويعتبر في الكسب أن يكون لا نقابة فلا عبرة بغير اللاتق ولذلك أفتى الغزالي بأن أرباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب يجوز لهم أخذ الزكاة (قوله يقع موقعاً من حاجته) أى مطعماً وملبساً ومسكناً وغيرها مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال عموه العمر الغالب لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صفار ومماليك وحيوانات فهل يعتبرهم بعمره الغالب لأن الأصل بقاؤهم ولو بوجود أمثالهم أو تعتبر الصغار بلوغهم والمماليك بأعمارهم الغالبة وكذلك الحيوانات وكلامهم يومئى الى الاول والثانى أقوى مدركا لكن الاول هو الظاهر (قوله أما فقير العرايا الخ) مقابل للفقير في الزكاة والعرايا يسع رطب أو عنب على شجر خرصا بقر أو زبيب على أرض كهلان فيمادون خمسة أو سق كسباً فى كتاب البيوع وقوله فهو من لا تقديده أى وان كان غنياً بغير النقد من العروض فلا يعطى حينئذ من الزكاة (قوله والمسكين من قدر الخ) به ذامع ما تر علم أن الفقير أسوأ حالاً منه كما تقدم وقوله على مال أو كسب أى وعليهما معافاً ومانعة خلق تجوز الجمع فتقوله يقع كل منهما ما أى جميعهما أو مجموعهما ومعنى كونه يقع موقعاً من كفايته أنه يستدأ به حيث يبلغ النصف فأكثر وقوله ولا يكفيه خرج به من قدر على مال أو كسب يكفيه كل منهما ما فإنه غنى لا يجوز له الاخذ من الزكاة (قوله كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة) أى أو يكتسب كل يوم سبعة أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومنزل السبعة الستة والخمسة والثمانية والتسعة (قوله والعامل من استعمله الامام الخ) أى كساع يجيبها وكتب يكتب ما أعطاه أرباب الاموال وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشيهم لافاض ووال فلاحق لهما فى الزكاة بل حقهما فى خمس الخمس المرصدة للمصالح (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف من التأليف وهو الجمع وقوله وهم أربعة أقسام وكلهم مسلمون أما مؤلفة الكفار وهم من يرجح اسلامهم ويخاف شرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله

في الزكاة هو الذى لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته أما فقير العرايا فهو من لا تقديده والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام

وأغنى عن التأليف (قوله أحدها مؤلفه المسلمين) قد عرفت أن الكل مسلمون خلافا لما يوهمه
صنيع الشارح من أن بقية الأقسام مؤلفة الكفار وليس كذلك (قوله وهو من أسلم ونيته
ضعيفة) أي والحال أن نيته ضعيفة في الإيمان فيعطى ليقوى إيمانه بعد أن كان ضعيفا
وان كان صحيحا لانه يزيد وينقص بالنسبة لنا وأما بالنسبة للملائكة فلا يزيد ولا ينقص وللأنبياء
يزيد ولا ينقص والتحقيق أن المراد بذلك أن ائتلافه بالمسلمين ضعيف لنفرته منهم وعدم تودده
اليهم كما يشير اليه قول الشارح في تأليف بدفع الزكاة (قوله وبقية الأقسام في المبسوطات) أي
الثلاثة أقسام الباقية من الأربعة المذكورة في المطولات وهم من أسلم ونيته قوية ولكن له
شرف في قومه يتوقع باعطائه إلام غيره من الكفار ومن يكفينا شرف من يليه من الكفار ومن
يكفينا شرف ما نبي الزكاة لكن القسمين الآخرين انما يعطيان عند احتياجنا اليهما ما بهما
يكون اعطاؤهما أهون علينا من تجهيز جيش بعينه ~~للع~~ فإرادنا نبي الزكاة أما القسمين
الأولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك وهل تكون المرأة من المؤلفة وجهان أحدهما نعم قال
الحنفى نقلا عن الزركشي ولو فرق المالك سقط سهم المؤلفة لأن الامام هو الذي يعطيهم اذا
دعت الحاجة لذلك وأداء اجتهاده اليه انتهى ولعله محمول على القسمين الآخرين فلا ينافي
ما تقدم أن المؤلفة يعطيهم الامام أو المالك ما يراه (قوله وفي الرقاب) لعله ذكر في نظرا للفظ
الآية والافكان الطاهر أن يقول والرقاب الخ وعبارة الشيخ الخطيب والخامس الرقاب الخ
ومن المعلوم أن الرقاب جمع رقبة والمراد بها الذات كلها فهو من اطلاق الجزء وإرادة الكل
(قوله وهم المكاتبون كتابة صحيحة) أي انهم المزرقي ولولمكون كافر وهاشمي ومطلبي فيعطون
ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يبيعونهم ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم
أما المكاتبون للمزكي فلا يعطون من زكاته لعود الفائدة اليه مع كون الماعطى ملكه فلا يرد
ما اذا أعطى المزكي مدينه شيئا من زكاته فرد له عن دينه فانه يصح مالم يشترط عليه وذه اليه كما تر
لأن المدين ليس ~~ملكه~~ (قوله أما المكاتب كتابة فاسدة) مقابل للمكتاتين كتابة صحيحة وقوله
فلا يعطى من سهم المكاتبين لعله اقتصر عليه لانه المتوهم والافلا يعطى من الزكاة شيئا لأن سهم
المكاتبين ولا من سهم غيرهم (قوله والغارم) أي جنس الغارم فأل فيه للجنس وفي بعض النسخ
والغارمون بصيغة الجمع وهي ظاهرة وهو من الغرم وهو اللازم لأن الدائن يلزم المدين - حق
بقضيه دينه ومن ثم يطلق الغريم على كل من الدائن والمدين وقوله على ثلاثة أقسام أي كائن على
ثلاثة أقسام من كينونة المقتسم على أقسامه (قوله أحدها) أي الأقسام الثلاثة وقوله من
استدان أي تدان وتحمل دينا وقوله ~~لثمة~~ كينونة بين طائفتين هذا هو معنى قول بعضهم
لا صلاح ذات البين أي الحال الواقع بين القوم وقوله في قبيل أي بسبب قبيل ولوغر آدمي بل
ولو كلبا وقوله لم يظهر قائله ليس بقيد وقوله فحمل دينا بسبب ذلك أي بسبب تسكين الفئدة
المذكورة ولوحذف هذا لم يضر لانه تصریح بما علم من سابقه وقوله في قضى دينه أي فيعطى
ما يقضى به دينه وقوله غنيا كان أو فقيرا أي غيبا في هذه المكربة اذ لو اشتراط العقر لقلت
الرغبة في هذه المكربة (قوله وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين) فيعطى مالم يستطع عنه الدين
بوفاء أو غيره وقوله فان آدام من ماله أي بعد أن تدانته أولا وقوله أو دفعه ابتداء أي من غير

أحدها مؤلفه المسلمين
وهو من أسلم ونيته ضعيفة
فتألف بدفع الزكاة وبقية
الأقسام في المبسوطات وفي
الرقاب وهم المكاتبون كتابة
صحيحة أما المكاتب كتابة
فاسدة فلا يعطى من سهم
المكاتبين والغارم على
ثلاثة أقسام أحدها من
استدان ديناً لتسكين فئته
بين طائفتين في قبيل لم يظهر
قائله فحمل دينا بسبب ذلك
فمقتضى دينه من سهم
الغارمين غنيا كان أو فقيرا
وانما يعطى الغارم عند بقاء
الدين عليه فان آدام من ماله
أو دفعه ابتداء

تدائن بأن دفع ما يسكن به الفتنة من ماله ولم يتدائن وقوله لم يعط من سهم الغارمين أى فى
 صورتين ومثلهما ما لو أبرئ منه وخرج بسهم الغارمين سهم غيرهم كالفقراء ان كان منهم فيعطى
 منه (قوله وبقيصة أقسام الغارمين فى المبسوطات) أى والباقي من أقسام الغارمين الثلاثة
 المذكورة فى المطولات والاثنتان الباقيان أحدهما من تدائن لنفسه أو عياله فى مباح أى جائز
 طاعة كان أم لا وان صرفه فى معصية أو تدائن فى معصية وصرفه فى مباح أو صرفه فيها وتاب
 وظن صدقه وان قصرت المدة فيعطى مع الحاجة بأن يجعل الدين ولم يقدر على وفائه بخلاف
 ما لو تدائن فى معصية وصرفه فيها ولم يتب وما لو لم يحتج فلا يعطى وثانيهما من تدائن لغيره فان
 ضمن باذن المضمون لم يعط الا ان أعسر مع الاصيل وان ضمن بلاذنه لم يعط الا ان أعسر وان لم
 يعسر الاصيل (قوله وأما سبيل الله فهم الغزاة) أصل السبيل الطريق فعنى سبيل الله الطريق
 الموصل الى الله وهو يشمل كل طاعة لكن غلب استعماله عرفاً وشرعاً فى الجهاد لانه طريق
 الشهادة الموصل الى الله تعالى فلذلك كان الغزو أحق باطلاق اسم سبيل الله عليه ثم استعمل فى
 الغزاة لكون الغزو قائمهم وقوله الذين لا سهم لهم فى ديوان المرتزقة أى فى دفترهم وقوله بل هم
 منقطعون بالجهاد أى فيعطون ولو أغنياء اعانة لهم على الغزو ويجب على كل منهم رد ما أخذ
 ان لم يغزأ وما فضل بعد غزوه ان فضل بعد غزوه شئ له وقع كما تقدم (قوله وأما ابن السبيل) أعما
 قيل له ابن السبيل لكونه ملازمه ككلازمة الابن لآبيه فكانه ابنه ومن هذا المعنى قيل
 للملازمين للدينار الممكين فى تحصيلها أبناء الدنيا (قوله فهو من ينشئ سفراً من بلد الزكاة
 أو يكون مجتازاً بيلدها) أى من يتبدى سفراً من بلد الزكاة أو يكون مارة بيلدها فى سفره
 فيعطى ما يوصله مقصده أو ماله كما مر (قوله ويشترط فيه) أى فى ابن السبيل أى فى اعطائه وقوله
 الحاجة فلو لم يحتج بأن كان معه ما يوصله مقصده أو ماله لم يعط وقوله وعدم المعصية أى بسفره
 فلو كان عاصياً بسفره لم يعط وكذا لو سافر لغير غرض صحيح كالوكان ها هنا (قوله وقوله) مبتدأ
 خبره وقوله فيه إشارة الخ (قوله والى من يوجد منهم) عطف على قوله الى الاصناف الثمانية
 والمراد من يوجد منهم فى محل الزكاة بالنسبة للمالك لانه يجرى عليه نقلها الى غيره وفى محل ولاية
 الامام بالنسبة له لجواز النقل له (قوله أى الاصناف) تفسير للغير فى قوله منهم (قوله فيه) أى
 فى ذلك القول وقوله إشارة الى أنه أى الحال والشأن وقوله اذا فقد بعض الاصناف ووجد
 بعض الاصناف أى كافى زمانها هذا فانه انما يوجد بعض الاصناف كالفقراء والمساكين
 والغارمين وابن السبيل وقوله تصرف لمن وجد أى فبرئ نصيب البعض المنتدود على الموجود
 ويجب تعميم من وجد منهم (قوله فان فقدوا كلهم) أى فى محل الزكاة وفى محل ولاية الامام
 لكن قوله حفظت الزكاة الخ ظاهر فى النية فلهذا المرادة دون الاولى لانه تقدم أنه اذا عدموا
 كلهم فى محلها وجب نقلها الى مثلهم بأقرب بلد اليه وقوله حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم أى فان
 وجدوا كلهم أو بعضهم صرفت اليهم أما فى الاولى فظاهر وأما فى الثانية فلانه يراد الى بعضهم
 الذى وجد منهم نصيب من لم يوجد (قوله ولا يقتصر فى اعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل
 صنف) ظاهره بل صريحه أنه يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف وهو مفروض فيما اذا
 قسم المالك ولم ينحصروا أو انحصروا ولم يوف بهم المال دون ما اذا قسم الامام أو المالك

لم يعط من سهم الغارمين
 وبقيصة أقسام الغارمين
 فى المبسوطات وأما سبيل
 الله فهم الغزاة الذين لا سهم
 لهم فى ديوان المرتزقة بل هم
 منقطعون بالجهاد وأما
 ابن السبيل فهو من ينشئ
 سفراً من بلد الزكاة أو
 يكون مجتازاً بيلدها ويشترط
 فيه الحاجة وعدم
 المعصية وقوله (والى من
 يوجد منهم) أى الاصناف
 فيه إشارة الى أنه اذا فقد
 بعض الاصناف ووجد
 البعض تصرف لمن وجد
 فان فقدوا كلهم حفظت
 الزكاة حتى يوجدوا كلهم
 أو بعضهم (ولا يقتصر فى
 اعطاء الزكاة على أقل من
 ثلاثة من كل صنف)

وانحصر واو وفيهم المال فانه يجب حينئذ التعميم كما مر (قوله من الاصناف الثمانية) أي
لذكرهم في الآية بصيغة الجمع فيما عدا سبيل الله وابن السبيل حيث قال تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين الآية والجمع هو المراد بسبيل الله لانه اسم للغزاة كما مر وهو المراد أيضا بابن
السبيل لانه للجنس المتحقق في الجمع بقرينة التعبير بالجمع في صدر الآية ومن المعلوم أن أقل
الجمع ثلاثة (قوله الا العامل فانه يجوز الخ) هذا لا يظهر الا اذا قسم الامام مع أن فرض
الكلام فيما اذا قسم المالك فالاستثناء منقطع ويحتمل أن المعنى الا العامل فانه يسقط فيكون
مناسبا للفرض وعليه شرح الشيخ الخطيب فانه قال الا العامل فانه يسقط اذا قسم المالك
لكن شارحنا جرى على الأول (قوله ان حصلت به الكفاية) فان لم تحصل به الكفاية زيد عليه
ما تحصل به الكفاية ولا يعطى ولو متعددا الا قدر أجرة مثله فهو مستثنى من وجوب التسوية
بين الاصناف كما مر التنبية عليه (قوله غرم للثالث أقل متقول) هو المعتمد وقوله وقيل يغرم له
الثالث ضعف ووجهه أنه ضيع عليه الثلث باعطائها للآخرين وهو ظاهر فيما اذا وجبت
التسوية لكن القول الأول يوجه بأن الكلام مفروض فيما اذا لم تجب التسوية وعلى هذا
فلا خلاف بين القولين (قوله وخمسة لا يجوز الخ) غرضه بذلك الإشارة الى شروط من تدفع اليه
الزكاة (قوله الغنى بمال أو كسب) أي بكل منهما ما ربه ماعافا ومأنة خلوت بجوز الجمع وهذا
قسم واحد على النسخة التي فيها والكافر وأما على النسخة التي فيها ولا تصح للكافر فيجعل
الغنى بمال أو كسب قسما لان قوله على هذه النسخة ولا تصح للكافر جملة مستأنفة
فلاتتم الخمسة الا بما ذكر * (فائدة) * اختلف هل الأفضل الغنى الشاكر أو الفقير الصابر والمعتمد
أن الغنى الشاكر أفضل خلافا للبلقيني ولا ينافيه ما ورد من دخول الفقراء الجنة قبل الاغنياء
بنصف يوم من أيام الآخرة لانه قد يوجب في المفضل ما لا يوجب في الفاضل (قوله والعبد)
أي غير المكاتب لغير المزمكي بقرينة ما مر فلا حق في الزكاة لمن به رق غير المكاتب السابق (قوله
وبنو هاشم وبني المطلب) المراد بالبنين ما يشمل البنات فقيه تغليب فلا يجوز دفع الزكاة لهم لقوله
صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانما لا تدخل لمحمد ولا آل محمد
ولقوله لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم
أي بل يغنيكم (قوله سواء منعوا الخ) ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف الزكاة اليهم
عند منعهم من خمس الخمس أخذ من قوله في الحديث ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم
أو يغنيكم فانه يؤخذ منه أن محل عدم اعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس
لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الاصطخري في قوله الا لا حسيبهم
وكان شيخنا رحمه الله يميل الى ذلك محبة فيه نفعنا الله بهم (قوله وكذا اعتقاهم) أي خبر مولى
القوم منهم وقوله لا يجوز الخ كالتفسير المراد من التشبيه فالمعنى أن اعتقاهم مثلهم في عدم
جواز دفع الزكاة اليهم والعتيق بفتح العين وسكون التاء جمع عتيق كرضي جمع مريض أو بضم
العين وفتح التاء جمع عتيق أيضا ككرم جمع كريم (قوله ويجوز لكل منهم) أي من بني هاشم
وبني المطلب وكذا اعتقاهم وقوله أخذ صدقة التطوع أي الصدقة المتطوعة بها فالمتمتع عليهم انما
هو أخذ الصدقة الواجبة دون المددوبة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيتمتع عليه كل من الصدقة

من الاصناف الثمانية (الا
العامل) فانه يجوز أن يكون
واحدا ان حصلت به
الكفاية واذا صرف لآخرين
من كل صنف غرم للثالث
أقل متقول وقيل يغرم له
الثالث (وخمسة لا يجوز
دفعها) أي الزكاة اليهم
الغنى بمال أو كسب
والعبد وبني هاشم وبني
المطلب) سواء منعوا
حقهم من خمس الخمس أم لا
وكذا اعتقاهم لا يجوز
دفع الزكاة اليهم ويجوز
لكل منهم أخذ صدقة
التطوع

الواجبة والمندوبة لانها لاتتليق بمقامه الشريف وقوله على المشهور وهو المعتمد ولعل متسائله
 يأخذ بعموم الحديثين السابقين وعلى الاول فهمهما محمولان على الواجبة (قوله والكافر) أى
 لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أى المسلمين فلا حق
 للكافر فيها نعم الكيال والجمال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل
 لان ذلك أجرة لازكاة (قوله وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر) على هذه النسخة تكون الجملة
 مستأنفة وتكون الخمسة قد كملت بعد الغنى بمال واحد أو الغنى بكسب واحد وعلى
 النسخة الاولى بعد الغنى مطلقا قسما واحدا وتتم الخمسة بالكافر فيكون هو الحامس كما مر
 (قوله ومن تلزم الخ) من مبتدأ وقوله لا يدفعها اليهم الخ خبر والجملة مستأنفة وجعله الشيخ
 الخطيب قسما من الخمسة لكونه جعل بنى هاشم وبنى المطلب قسما واحدا وقوله المزكى ليس
 بتمديد لان المكفى بنفقة غيره لا يجوز دفع الزكاة اليه سواء كانت نفقته لازمة للمزكى أو لغيره
 ولذلك قلنا فيما تقدم وينع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لانه غير
 محتاج ككتسب كل يوم قدر كفايته فلو حذف المزكى لكان أخصروا شئ وقوله نفقته أفرد
 الضمير هنا نظر اللفظ من وجهه في الهم نظر المعناها (قوله لا يجوز دفعها (٣) اليهم) أى ولا يجوز
 أيضا والطاهر عود الضمير في الهم الى من تلزم المزكى نفقته وانما جمعه نظر المعناها كما علمته آتفا
 ويحتمل على بعد عوده على الخمسة المتقدمة به جعل من تلزم المزكى نفقته واحدا منها كما جرى
 عليه الشيخ الخطيب وقوله باسم الفقراء والمساكين أى باعتبار كونهم يسمون باسم الفقراء
 والمساكين لعدم تسميتهم باسم الفقراء والمساكين لغناهم بنفقته عليهم وهذا قيد خرج به دفعها
 اليهم باسم غير الفقراء والمساكين من بقية الاصناف اذا كانوا منهم كما أشار اليه الشارح بقوله
 ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين نعم
 المرأة لا تكون عاملة ولا غزاة كفى الروضة

(*) كتاب بيان أحكام الصيام *

قدمه المصنف على الحج لانه أفضل منه ولهذا قدم عليه في الحديث الآتى وقيل الحج أفضل
 منه لانه وظيفة العمر ولانه يكفر الكبائر والصغائر وعلى هذا تقديم الصوم عليه لكثرة أفراد
 من يجب عليه الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج وأصل الصوم من الشرائع القديمة
 وأما بهذه الكيفية فنخصه بآيات هذه الامة وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة
 فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحدا كاملا وعثمانة نواقص ولعل الحكمة في ذلك
 تطمين نفوس من يصومه ناقصا من أتمه والتنبية على مساواة الناقص للكامل من حيث
 الثواب المترتب على أصل صوم رمضان لان حيث ما زاد به الكامل على الناقص من صوم
 اليوم الزائد وفطره وسهوره فان ذلك أمر يفوق به الكامل على الناقص والاصل فيه قبل
 الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام أى فرض وقوله صلى الله عليه وسلم
 بنى الاسلام على خمس الى أن قال وصوم رمضان وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده
 الا ان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن تركه غير جاحد لوجوبه من غير
 عذر حبس ومنع من الطعام والشراب نهارا ليحصل له صورة الصوم ورعا حله ذلك على أن

على المشهور (والكافر)
 وفي بعض النسخ ولا تصح
 للكافر (ومن تلزم المزكى
 نفقته لا يدفعها) أى
 الزكاة (اليهم باسم الفقراء
 والمساكين) ويجوز
 دفعها اليهم باسم كونهم
 غزاة أو غارمين مثلا
 (*) كتاب (أحكام) الصيام *

(٣) قوله لا يجوز دفعها اليهم
 لعل ذلك نسخة شيخنا
 المؤلف والا فالذى في نسخ
 الشارح التى بيدي
 لا يدفعها أى الزكاة اليهم
 والمآل واحدا صحيحه

ينويه فيحصل له حقيقة وجوب صوم رمضان على سبيل العموم أي عموم الناس باستكمال شعبان ثلاثين يوماً وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عندهما كما لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً وثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة إذا حكم بها كما ويكتفي فيها أشهاد أي رأيت الهلال وإن لم يقل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى الهلال فقام وأمر الناس بصيامه والمراد أخبرته بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذي أن أعرابياً شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فأمر الناس بصيامه وانما ثبت بالواحد احتياطاً ويجب على سبيل الخصوص أيضاً على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صيباً أو فاسقاً بل أو كافراً وحمل ثبوته بعدل واحد في الصوم وتوابعه كصلاة التراخي لا في حلول دين مؤجل به ووقوع طلاق أو عتق معلقين به ما يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والاثبت لا اعترافه به والامارة الدالة على دخول رمضان كما يقاد القناديل المعلقة بالمنابر وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة في حكم الرؤية والكامل العدة في وجوب الصوم ولو طفت القناديل لنحو ذلك في الرؤية ثم أوقدت للعزم بها واجب تجديد النية على من علم بطفها دون من لم يعلم به ومثل ذلك أيضاً ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه فلو اشتبه عليه رمضان بغيره لنحو جوس اجتهاد فان ظن دخوله بالاجتهاد صام فان وقع فيه فاداء والا فان كان بعده فقصاؤه وان كان قبله وقع له نفلاً وصامه في وقته ان أدركه والا قضاء ولا يجب الصوم بقول المتجم وهو من يرى أن أول الشهر طلع النجم الفلاني لكن له بل عليه أن يعمل بقوله وكذلك من صدقه ومثل المتجم الحاسب وهو من يعقد منازل القمر في تقدير سيره ولا بهرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الرأي لاشك في الرؤية (قوله وهو) أي الصيام وقوله والصوم عطف عليه وقوله مصدران أي لصام يقال صام يصوم صوماً وصياماً (قوله لغة الامسالك) أي ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوماً أي امساكاً عن الكلام ومنه أيضاً قول الشاعر

خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت الهجاء وأخرى تملك اللجما

فقوله صيام أي ممسكة عن الكثر والنذر وقوله غير صائمة أي غير ممسكة عن الكثر والفقر بل تكثر وتفتقر تحت الهجاء أي الغبار الذي ينسف فوق المقاتلين من آثار الحرب وقوله وأخرى تملك اللجما أي مهياة للقتال عليهم عند الاحتياج إليها (قوله وشرعاً امسالك الخ) جمع المصنف في هذا التعريف الأركان والشروط والاولى عدم التعرض للشروط تفصيلاً لأن المقصود بالتعريف بيان الحقيقة وحقيقته الامسالك عن المفطر بنسبة نعم قد يشيرون بالشروط اجمالاً كما في قول الشيخ الخطيب وشرعاً امسالك عن المفطر على وجه مخصوص مع النية وقوله عن مفطر أي من جنس المفطر كوصول العين جوفه والجماع ومعنى الامسالك عنه تركه والكف عنه وقوله بنسبة مخصوصة أي كأن ينوى الصوم عن رمضان أو عن الكفارة أو عن النذر وقوله جميع نهار أي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس فلا يصح صوم الليل ولا صوم بعض النهار دون بعض حتى اذا نوى في غير الفرض قبل الزوال انعطفت نيته على ماضى من النهار وقوله

وهو والصوم مصدران
معناها لغة الامسالك
وشرعاً امسالك عن مفطر
بنية مخصوصة بجميع نهار

قابل للصوم صفة لنهار يخرج به يوما العيد وأيام التشريق الثلاثة ويوم الشك بلا سبب وقوله من مسلم الخ متعلق بامسالك وهو بيان للشروط المعتمدة في الصائم للصحة الصوم وهي الاسلام والعقل والنقاء عن الخيض والنفاس وقد تقدم شرط رابع متعلق بالغرض وهو قبول الوقت للصوم فشروط الصحة أربعة وأما الأركان فنثلاثة وهي الامسالك والنية والصائم (قوله وشروط وجوب الصيام الخ) سكت المصنف عن شروط الصحة وقد علمنا وبعض هذه الشروط مشترك بين الصحة والوجوب وبعضها مختص بالوجوب فالاسلام والعقل شرطان للصحة كما هما شرطان للوجوب لكن المراد بالاسلام الذي هو شرط للصحة الاسلام بالفعل في الحال بدليل أنه لا يصح من المرتد والمراد بالاسلام الذي هو شرط للوجوب الاسلام ولو فيما مضى بدليل أنه يجب على المرتد فلا اشتراك في الاسلام انما هو بحسب الظاهر ولا اشتراك في الحقيقة والبلوغ شرط للوجوب وليس شرطاً للصحة بدليل أنه يصح من غير البالغ ان كان مميزاً ويؤمر به لسبع سنين أطاقه ويضرب عليه لعشر كافي الصلاة وكذلك القدرة على الصوم شرط للوجوب وليست شرطاً للصحة لأنه لو تكلف وصام مع المشقة صح صومه (قوله ثلاثة أشياء) أي على النسخة التي سقط منها والقدرة على الصوم وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وزاد الرابع من عنده مع أنه في بعض نسخ المصنف كآبته عليه الشارح بقوله وفي بعض النسخ أربعة أشياء (قوله الاسلام) أي ولو فيما مضى كما علمت فيجب على المرتد وجوب مطابقة به بأن يقال له أسلم وصم فلا يصح منه حال الردة فيقضيه بعد العود الى الاسلام بخلاف الكافر الأصلي فلا يجب عليه وجوب مطابقة وان وجب عليه وجوب عقاب كغيره من الواجبات (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي ثم ان كان مميزاً صح منه والا فلا (قوله والعقل) أي التمييز ولو عبر به لكان أولى فالمراد به ذلك ليخرج به الجنون والمغنى عليه والسكران فلا يجب عليهم الاداء مطلقاً سواء تعدوا أولاً وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل فالجهنون ان تعدى وجب عليه القضاء والا فلا وكذا السكران على العتد وقبل يجب القضاء عليه مطلقاً والمغنى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً وان لم يتعد بخلاف الصلاة فيفصل فيها بين المتعدى وغيره وانما وجب الصوم على التام لكونه أهلاً لعبادة في ذاته فانه أقرب للتبعية من غيره لانه يتبعية مجرد الايقاظ وفي جن الصائم ولو لحظت من النهار بطل صومه واذا أغنى عليه أو سكر فلا يضر الا اذا استغرق جميع النهار فان أفاق ولو لحظت من النهار صح صومه ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث نوى قبل النوم (قوله والقدرة على الصوم) أي اطاقته حساً وشرعاً بلا مشقة فلا يجب على من لا يطيقه حساً أو شرعاً ان لا يطيقه حساً المريض وفحوه ومن لا يطيقه شرعاً الحائض والنفساء (قوله وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) فهو ثابت على نسخة الاربعة ساقط على نسخة الثلاثة وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب كما مر (قوله فلا يجب الصوم الخ) تفريع على مفاهيم الشروط اجمالاً وقد علمت تفصيلاً وقوله على أضداد ذلك هكذا في النسخ التي كانت بأيدينا وفيها نسمع والمعنى على المتصاف بأضداد ذلك وهو الذي كتب عليه المحشي فلعله مصرح به في بعض النسخ واسم الإشارة راجع للمذكور من الشروط الاربعة (قوله وفرائض الصوم أربعة أشياء) أي أركانه أربعة أشياء لان النية والامسالك عن المقطر ركنان كما مر وقيد المصنف

قابل للصوم من مسلم عاقل
ظاهر من حبس ونفاس
(وشروط وجوب الصيام
ثلاثة أشياء) وفي بعض
النسخ أربعة أشياء (الاسلام
والبلوغ والعقل والقدرة
على الصوم) وهذا هو
الساقط على نسخة الثلاثة
فلا يجب الصوم على
أضداد ذلك (وفرائض
الصوم أربعة أشياء)

الامساك بقوله عن الاكل والشرب فاحتاج لذكر الثالث وهو الجماع أي الامساك عنه ولذا ذكر
 الرابع وهو تعمد النية أي الامساك عنه وكان عليه أي يذكر الاستثناء أي الامساك عنه
 أيضا ولعله لم يذكره لانه في معنى الجماع ولو أطلق الامساك لاستغنى عن ذلك لانه بعمومه يشمل
 الامساك عن الجماع وعن تعمد النية وعن الاستثناء وهذا كله على النسخة التي شرح عليها
 الشارح وقد شرح الشيخ الخطيب على غير تلك النسخة مما نصه وفرائض الصوم أربعة أشياء
 النية وتعيين النية والامساك عن الاكل والشرب والجماع وتعمد النية ومعرفة طرفي النهار
 فجعل الأول النية كما هنا وجمع إلى الثاني تعيين النية والثالث الامساك عن الاكل والشرب
 والجماع وتعمد النية بجزء الجماع وتعمد النية لعطفهما على الاكل والشرب وهو أظهر من
 صنيع شارحنا على النسخة التي وقعت له والرابع معرفة طرفي النهار أي بأن يعرف أن أوله
 وقت طلوع النجوى وآخره وقت غروب الشمس ليتحقق امساك جميع النهار والظاهر أنه لو وافق
 امساكه جميع النهار بطرفيه وان لم يعرف اسمهما صح صومه ولذلك تعقبه الشيخ الخطيب بأنه
 انفراد بهذا الرابع وكأنه أخذ من قولهم لو نوى بعد الفجر لم يصح صومه ولو أن كل معتقدا
 الغروب فبان خلافه نزمة القضاء والمراد بالفرائض على هذه النسخة ما لا بد منه لصحة الصوم
 فيشمل الشرط لا خصوص الاركان وأما على النسخة الأولى فالمراد بالفرائض الاركان غاية
 الامر أن المصنف سكت عن الصائم للعلم به من الامساك لانه يستلزم الممسك وقيد الامساك
 بقوله عن الاكل والشرب لكثرة ما غلبت ما فلما قيد الامساك بذلك احتاج لذكر الجماع وتعمد
 النية متجاوزا في ذلك مع كون المراد الامساك عن الجماع والامساك عن تعمد النية قد سدر
 (قوله النية) أي لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولا بد من النية لكل يوم لأن
 صوم كل يوم عبادة مستقلة لا تخلل ما يناقض الصوم بين اليومين كالصلايتين يقتضيهما السلام
 وعند الامام مالك أنه يكفي نية صوم جميع الشهر في أول ليلة منه وللشافعي تقليده في ذلك لثلاث
 ينسب النية في ليلة فيحتاج للقضاء ولو أكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش نهارا أو امتنع
 من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر فان خطر ما له الصوم بالصفات التي يشترط
 التعرض لها كفي ذلك في النية لتضمنه قصد الصوم وهو حقيقة النية والا فلا وهذا التفصيل
 هو المعتقد (قوله بالقلب) فهو محلها المعتبر شرعا ولا بد أن يستعصر حقيقة الصوم التي هي
 الامساك عن المنظر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلاً ثم يقصد ابقاء
 هذا المستعصر ولا تنكفي النية باللسان دون القلب ولا يشترط انطقها قطعا كما قاله في الروضة
 لكنه يندب ليساعد اللسان القلب (قوله فان كان الصوم فرضا إلخ) وأما ان كان نفلا فلا
 يشترط فيه التبييت بل تصح نيته قبل الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم على المعتقد وقبل تنكفي
 بعد الزوال وقبل تنكفي وان سبقتها مناف واعلم أن الفرض يحرم قطعه صوما كان أو غيره
 والنفل لا يحرم قطعه صوما كان أو غيره الا الحج والعمره وكذلك فرض الكفاية فيعوز قطعه
 الا ان تعين أو كان حجاً أو عمره ومن أفطر في الفرض متعمدا وجب عليه القضاء فوراً ويجب
 عليه أيضا الامساك في رمضان دون غيره لانه من خصوصيات رمضان لحرمه الوقت (قوله
 رمضان) أي كصوم رمضان وسمى بذلك لانه يرمض الذنوب أي يحرقها ويذبحها أو لصادفة

احدها (النية) بالقلب فان
 كان الصوم فرضاً كرمضان

مشر وعينه وقت الرضاء أى شدة الحر واعلم أن رمضان أفضل الشهور ثم شهر الله المحرم
ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان ثم باقى الشهور ومقتضى ذلك أن العشر الاخير من
رمضان أفضل من عشر ذى الحجة لمكن يشكل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام
العمل فيها أحب الى الله تعالى من عشر ذى الحجة وأجيب بأن أفضلية عشر ذى الحجة من جهة
مخصوصة وهى اشتغال على يوم عرفة ويوم النحر الذى هو أعظم الايام عند الله حرمة فلا ينافى
أفضلية العشر الاخير من رمضان لاشتغاله على ليلة القدر التى هى خير من ألف شهر وقوله أو نذر
أى أو كفارة وقضاء كما أشار الى ذلك بالكاف وكذلك ما وجب بأمر الامام فى الاستسقاء ولا بد
من التبييت فى ذلك وان كان الصائم صيماً نظر الذات الصوم وان كان صومه نفلاً فلا يصح
صومه الا بالتبييت وليس لنا صوم نفلاً يشترط فيه التبييت الا هذا (قوله فلا بد من ايقاع
النية ليلاً) أى لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا يصام له والتبييت ايقاع
النية ليلاً فى أى جزء منه من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلا يشترط فيه النصف الاخير
من الليل وعلم من ذلك أنه لو فارت النية الفجر لم يصح صومه لعدم التبييت ولا يضرب الا كل
والشرب والجماع بعدها وكذلك الجنون والسكر والانغماس والنوم فلا يجب تجديدها اذا نام
بعدها ثم تنبه ليلاً ويضرب رفض النية ليلاً ولا يضرب نهاراً وأما الرذة فتضرب ليلاً ونهاراً أعادنا الله
منها ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غداً من رمضان ان كان منه لم يقع عنه الا ان اعتقد
كونه منه بقول من صدقه من عبداً أو امرأة أو فاسق أو مرأى فوقع عنه ان تبين أنه منه فان
تبين أنه من شعبان لم يصح حتى عنه لعدم نيته له والقرض أنه علق النية فان حرم بهما مع اعتقاد
كونه منه بقول من ذكر صريح بالاولى ان بان من رمضان ولو نوى صوم غداً فلا ان كان من شعبان
والافعن رمضان فان بان من شعبان صح صومه نفلاً لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان
لم يصح فرضاً ولا نفلاً وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غداً من رمضان ان كان منه أجزاء
لان الاصل بقاؤه (قوله ويجب التعيين فى صوم القرض) أى من حيث الجنس كالكفارة
وان لم يعين نوعها ككفارة ظهاراً ويعين وكصوم النذر وان لم يعين نوعه كندرت بر أو لحاج
وكاقضاء عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة بخصوصها وانما وجب التعيين فيه لانه عبادة
مضافة الى وقت كالصلوات الخمس وخارج بالقرض النقل فلا يجب التعيين فيه بل يصح بنية
مطلقة بأن يقول نويت صوم غداً تعالى هكذا أطلقه الاصحاب قال فى التجوع وبغنى اشتراط
التعيين فى صوم الرواتب كعرفة وعاشوراء وستة من شوال كرواتب الصلوات وأجيب بأن
الصوم فى الايام المذكورة منصرف اليها وان لم ينوها بل وان نوى غيرها كقضاء وكفارة كهيبة
المسجد لان المقصود وجود الصوم فيها وهذا فارق رواتب الصلوات (قوله كرمضان)
قضيته أنه لا يشترط التعرض للقرض وهو كذلك كما صحه فى المجموع تعالى لا كثيرين وان اقتضى
كلام المنهاج الاشتراط والفرق بين صوم رمضان وبين صلاة القرض كالظهور أن صوم رمضان
من البالغ لا يقع الا فرضاً اذا لا يعاد وأما الظاهر مثلاً فقد تكون منه نفلاً كالمعادة ويتصور
ذلك فى الجملة بأن يصليها بمكان ثم يدركها فى مكان آخر فيصليها فيه فتقع له نافلة (قوله وأكل
نية صومه أن يقول الشخص الخ) وأقلها أن يقول نويت صوم رمضان أو نويت الصوم عن

أو نذر فلا بد من ايقاع النية
للا ويجب التعيين فى صوم
القرض كرمضان وأكل نية
صومه أن يقول الشخص
نويت

رمضان فلا تجب فيه الغد ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعين السنة فان عينها
 وأخطأ فان كان عامدا عالما بصحة تلاعبه وان كان ناسيا أو جاهلا صم (قوله صوم غد) أشهر
 لفظ الغد في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس منه وانما وقع ذلك من نظرهم الى التيسير
 (قوله رمضان هذه السنة) باضافة رمضان الى اسم الاشارة لتكون الاضافة معينة لكونه
 رمضان هذه السنة وأيضاً على عدم الاضافة تكون هذه السنة ظرفاً لقوله نويت وهو فاسد
 لان ظرف النية اللحظة التي وقعت فيها من الليل لا السنة (قوله لله تعالى) ويسن أن يقول
 ايماناً واحتساباً بالوجه الله الكريم (قوله الامساك عن الاكل) بضم الهمزة بمعنى المأكول
 لانه المراد هنا وأما بقصها فهو الفعل الذي هو تحريك الغم وليس مراداً هنا وكذلك الشرب
 بضم الشين بمعنى المشروب فالمراد منهما المأكول والمشروب كما يشير اليه قول الشارح وان
 قل المأكول والمشروب ولو طلع الفجر وفيه طعام فلم يلع منه شيئاً صومه سواء طرحة
 أو أمسكه بفيه وان سبقه شيء الى جوفه لم يضرب في مسئلة الطرح لعدده ويضرب في مسئلة
 الامساك لتقصيره بامساكه (قوله وان قل المأكول والمشروب) أي كسمعة ونقطة ماء
 (قوله عند التعمد) أي فهو قيد في هذا وما بعده وان أوههم كلام المصنف خلافه حيث لم يقيد
 بالتعمد الا في التي مقلوبه في الجميع لكان أولى ولا بد من العلم أخذاً بما بعده والاختيار
 أيضاً فلوا كل أو شرب مكرها لم يفطر لان حكم اختياره ساقط (قوله فان أكل ناسياً) أي
 أو شرب كذلك وقوله لم يفطر أي وان كثر خبز العصيين من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم
 صومه فانما أطعمه الله وسقاه (قوله أو جاهلاً الخ) هذا يدل على ما قدمناه من اشتراط العلم
 لكن في مفهومه تفصيل كما أشار اليه بقوله ان كان قريباً عهداً بالاسلام الخ أي فان كان جاهلاً
 معذوراً لم يفطر وان كان غير معذوراً ففطر فالجاهل غير المعذور كالعالم لتقصيره (قوله والا) أي
 وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولم يكن نشأ بعيداً عن العلماء (قوله الجماع) أي من حيث
 الامساك عنه بقرينة أن الكلام في الفرائض وهو معلوم أن الجماع ليس منها ومثله الاستثناء
 فلوز كرهه لكان أولى كما تركه لكنه لم يذكره لكونه في معنى الجماع وقوله عامداً أي عالماً بالتصريح
 محتاراً فلا يضرب الجماع جاهلاً معذوراً أو مكرهاً وقوله وأما الجماع ناسياً مقابل للجماع عامداً
 وقوله فكلا لاكل ناسياً أي في أنه لا يفطر كما علم مما تقدم ولو كان مجامعاً عند طلوع الفجر فترع
 حالاً صومه وان أنزل تولده من المباشرة المباحة وان لم ينزع حالاً لم يصح صومه وان لم يعلم
 بطلوع الفجر الا بعد المكث ولو نزع حين علم ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الايلاح لا التزع
 امتنع الايلاح وقيل يجوز ويجب عليه التزع حالاً (قوله تعمد التي) أي من حيث الامساك
 عنه كما تقدم في سابقه فان تعمد بطل صومه وان يقن أنه لم يرجع منه شيء الى جوفه كأن تقايا
 منكساً ولا بد أن يكون عالماً بالتصريح محتاراً وخرج بالتعمد ما لو كان ناسياً فلا يفطر وكذا
 لو كان جاهلاً معذوراً بأن كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فان كان غير معذور
 أفطر ولو كان مكرهاً لم يفطر وهو الذي يظهر تفريع الشارح عليه بقوله فلو غلبه التي لم يبطل
 صومه لان ذلك كالا كراهه وحمل عدم بطلان صومه على ما بعد شيء من التي الى جوفه باختياره فانه
 يبطل حينئذ والاصل في ذلك خبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه

صوم غد من أداء فرض
 رمضان هذه السنة لله
 تعالى (و) الثاني الامساك
 عن الاكل والشرب وان
 قل المأكول والمشروب
 عند التعمد فان أكل
 ناسياً أو جاهلاً لم يفطر ان
 كان قريب عهد بالاسلام
 أو نشأ بعيداً عن العلماء
 والا ففطر (و) الثالث
 الجماع عامداً أو أمماً الجماع
 ناسياً فكلا لاكل ناسياً (و)
 الرابع تعمد التي فلو
 غلبه التي لم يبطل صومه

قضاء ومن استقاء فليقض وكالتي التجشي فان تعمده وخرج شئ من معدته الى حد الظاهر
 أفطروا نغلبه فلا (قوله والذي يفطر به الصائم) وفي بعض النسخ والذي يطل الصيام وعلى
 كل فهو تصريح بفهوم ما تقدم في كلامه كالامسالك عن الاكل والشرب والجماع الى آخره
 لزيادة الايضاح للمبتدئ الذي هو المقصود بهذا المتن ويعتبر في غير نحو الحيض العمد والعلم
 والاختيار فلا يطل بذلك صوم الناسي والجاهل المذمور والمكروه وأما الجاهل غير المذمور فهو
 كالعالم كما مر (قوله عشرة أشياء) جعل الشارح ما وصل عمد الى الجوف أو الرأس شيئين
 لاجل ظهور كون المذكور في كلام المصنف عشرة أشياء فلذلك قال أحدها وثانيها ما وصل الخ
 والظاهر أن ذلك شئ واحد وهو ما وصل الى الجوف ~~المنفتح~~ منه نوعان منفخ أصالة وغير منفخ
 أصالة بل عرض بواسطة جرح فأشار الى الاول بقوله الى الجوف أى المنفتح أصالة والى الثانى
 بقوله أو الرأس يعنى غير المنفتح أصالة بل عرض بواسطة جرح فالرأس من جملة الجوف
 الا انه جوف غير منفخ أصالة بل عرض بواسطة جرح كما مومة وعلى هذا جرى الشيخ
 الخطيب حيث قال الاول ما وصل الخ ثم قال بعد ذلك كلام المتن وسكت المصنف عن بيان العاشر
 والظاهر أنه الولادة فانها مبطله للصوم على الاصح في التحقيق وهو المعتمد خلافا لما في المجموع
 من الحاقها بالاحتلام لوضوح الفرق بينهما ولعل المصنف ترك لهذا الخلاف أو لتيسار أو سهو
 (قوله أحدها وثانيها) أى أحد العشرة وثاني العشرة فجعل ما وصل الى الجوف المنفتح
 أصالة أحدها وهو أولها وجعل ثانيها ما وصل الى غير المنفتح أصالة بل عرض بواسطة جرح
 كما مومه وقد علمت أن الظاهر جعلها ماثلاً واحداً كما صنع الشيخ الخطيب (قوله ما وصل)
 أى وصول ما وصل من عين كما يؤخذ من قول الشارح والمراد امسالك الصائم عن وصول عين
 والمراد عين من أعين الدنيا بخلاف عين من أعين الجنة فلا يفطر بها الصائم ومن العين الدخان
 المشهور وهو المسمى بالعين ومثله التنبال فيفطر به الصائم لأن له أثر يحس كما يشاهد في باطن
 العود وخرج بالعين الريح والطعم فلا أثر لما يجده الشخص في فمه من ريح الطيب وطعم الخلوة
 مثلاً ولا يضر وصول الريق الخالص الطاهر من معدته جوفه بخلاف غير الخالص وغير الطاهر
 نعم يعنى عنه في حق من ابتلى بدم لنته وبخلافه من غير معدته كأن جمعه على نحو شفته ثم بلعه نعم
 لا يضر خروجه على طرف لسانه فلا يخرج على طرف لسانه ثم بلعه لم يفطر ولا يضر أيضاً وصول
 ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غرلة دقيق جوفه لعسر التحرز عنها بحسب الشأن حتى لو فتح
 فاه لاجل وصولها لم يضر وكذلك الخرجت مقعدة المسورة أعادها فلا يضر لعذره في ذلك ولو بقي
 طعام بين أسفانه فخرى به ريقه حتى دخل جوفه من غير قصد لم يضر أن يخرجه عن تميزه ومجبه لانه
 مذكور وكذا الوسب ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير ما الغة فيه ماء أو ماء غسل مطلوب ولو
 مندوباً كغسل جمعة الى جوفه فلا يضر لتولده من مأوربه بغير اختياره بخلاف ما اذا كان
 مع المبالغة فيه ما للهي عنها في الصوم أما المبالغة في غسل النجاسة فلا يضر معها سبج الماء
 لوجوب ازالته بخلاف ماء غسل غير مطلوب كغسل تبرد فانه يضر سبجه الى الجوف لانه تولد
 من غير مأوربه وكذا ماء الغسلة الرابعة وان لم يبالغ وأما الماء الذى وضعه في فاه لتبرداً ودفع
 عطش فلا يضر سبجه لشدة الحاجة اليه (قوله عمداً) أى مع العلم والاختيار فلا يفطر به

(والذى يفطر به الصائم
 عشرة أشياء) أحدها
 وثانيها (ما وصل عمداً)

الاذا كان عامدا عالما مختارا كما مر ولو اصبغ صائما وفي فيه طرف خط قد ابتلعه لئلا كالنكافة
المعروفة فان ابتلع باقيه افطر لوصول عين جوفه وان نزع افطر لانه تعمد التي وان تركه بطلت
صلاته لاتصاله بالنجاسة التي في جوفه فكيف الطريق في صحة صومه وصلاته وطريقه في ذلك
أن ينزعه شخص آخر منه وهو غافل فلا يضرب ذلك حينئذ لانه لا اختيار له فيه فان لم يكن غافلا
ويمكن من دفع النازع له ضرب لنسبة النزاع عند علمه ويمكنه من الدفع له ليكون النزاع موافقا
لغرض النفس وبهذا فارق ما لو طعنه غيره مع علمه ويمكنه من دفعه فانه لا يضرب فان لم يطلع عليه
عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص من ذلك رفع أمره الى الحاكم ليحيره على نزع ولا يفطر
حينئذ لعدم اختياره عند قهر الحاكم له (قوله الى الجوف المنفتح) أى اصاله انفتاحا ظاهرا
محسوسا فلا يضرب وصول الكحل من العين أو الدهن أو ماء الاغتسال وان وجد له أثر يباطنه
بشرب المسام وهي ثقب الجسد جمع سم بتثليث السنين والفتح افصح لان ذلك ليس من منفذ
مفتوح انفتاحا ظاهرا محسوسا لان انفتاح المسام لا يحس وقوله أرغبر المنفتح أى اصاله فلا
ينافي أنه منفتح عرضا بواسطة جرح ولذلك جعلوا المنفتح قيدا يخرج ما وصل من المسام ويدل
على كون المراد ذلك قوله كالوصول من مأومة الى الرأس فان المأومة بالهمز جرح يصل الى
خریطة الدماغ فقد صدق على ذلك أنه منفتح عرضا ولو قال الشارح منفتح أصالة أو عرضا لكان
أوضح (قوله والمراد امسال الصائم الخ) أى المراد من قوله ما وصل الى الجوف أو الرأس
بطريق اللزوم فان جعل ذلك مفطر للصائم يقتضى وجوب امسال الصائم الخ وقوله عن
وصول عين الخ منه انخامة بالميم أو نخاعة بالعين وصلت لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة على
العمد وقيل مخرج الحاء المعجمة وقد رعى مجها وزكها حتى وصلت الى الجوف فيفطر حينئذ
لنقصيره وكذلك لو ادخلت المرأة اصبعها في فرجها عند الاستنجاء كما يفعله بعض النساء الجهلة
ومثل ذلك ما لو خرج بعض الفضلة الغليظة ثم عاد لاستعمال الطبيعة فيضرب فليقتبه له (قوله
الى ما يسمى جوفاً) أى وان لم يكن فيه قوة حالة الغذاء والدواء كخلق ودماع وباطن أذن وبطن
واحليل ومثانة بثلاثة وهي مجمع البول لكن لا بد أن يكون شأنه أن يجعل ذلك أو طريقا للذي
يجله بخلاف نحو داخل ورك ونخذ (قوله والحقنة) من ذكر الخاص بعد العام لان ما وصل
الى الجوف يشملها وهي بضم المهملة الدواء الذي يحقن به المريض في الدبر فقط وأما في القبل
فلا يسمى حقنة وإنما يسمى ادخال ذلك فيه تقطيرا وهو مفطر أيضا كالتقطير في باطن الاذن
أو الثدي في جعله منها تجوز قال بعضهم ولو قال الاحتقان لكان أولى لانه الفعل وأما
الحقنة فهي اسم للدواء المعروف لكن عبارة الشيخ الخطيب وهي بضم المهملة ادخل
دواء الخ فقد فسر ما بالفعول الذي هو الاحتقان (قوله في أحد السيلين) أى الطريقين
القبل أو الدبر على ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل (قوله وهي) أى الحقنة وفي بعض النسخ
وهو عليه فالنذكر باعتبار الخبر فيجوز في مثل ذلك التأنيث باعتبار المرجع والتذكير
باعتبار الخبر وقوله دواء بفتح الدال والمد وكسر هاء الفعلة رديئة وقوله يحقن به المريض
أى يدخله فيه للتداوى من مرضه ومثل دخول ذلك الدواء دخول عوداً وامسج في الدبر
ونحوه وقوله في قبل أو دبر قد عرفت ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل ولعل الشارح صمغ ذلك

الى الجوف المنفتح (أو)
غير المنفتح كالوصول من
مأومة الى (الرأس)
والمراد امسال الصائم عن
وصول عين الى ما يسمى
جوفاً (و) الثالث الحقنة
في أحد السيلين وهي
دواء يحقن به المريض في
قبل أو دبر المعبر عنهما في
المتن بالسيلين

مسيرة المصنف كما يدل على ذلك قوله المعبر عنهما في المتن بالسيلين أي فالمراد بهما القبل
والدبر على سبيل التجوز (قوله والقي عمدا) أي مع العلم والاختيار كما مر في فطر به الصائم ولو
تيقن أنه لم يرجع منه شيء إلى الجوف فهو مفطر لعينه لا لعود شيء منه نعم لا يضرب إخراج الغفامة
من الباطن سواء كانت من دماغه أم من صدره لأن الحاجة إلى ذلك تتكرر ولو احتاج إلى
القي للتداوي بأخبار طبيب عدل جازله التقابول لكنه يفطر به لأنه نادر (قوله فان لم يعتمد)
أي بان نسي أو غلبه القي وكذا الجاهل المذور والمكره كما تقدم وقوله لم يطل صومه أي
لعذره وقوله كما سبق أي في كلامه عند قول المصنف وتعبد النسي (قوله والوطاء عمدا) أي مع
العلم والاختيار كما سبق فلا يفطر به مع الجهل بالنسبة للجاهل المذور بخلاف غير المذور
ولا يفطر به أيضا مع الإكراه ان قلنا بتصور الإكراه على الوطء وهو الأصح وقبل لا يتأتى الإكراه
عليه لأنه إذا لم يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بإدخال كل الحشفة أو قدرها
من فاقدها فلا يفطر بإدخال بعضها بالنسبة للواطئ وأما الموطوء فيفطر بإدخال البعض لأنه قد
وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء (قوله في الفرج) أي ولو دبر من
ادعى أو غيره كبهمة وإن لم ينزل (قوله فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا) أي وإن كثروا هذا تفريع
على مفهوم قوله عمدا ومثل الناسي الجاهل المذور والمكره ان قلنا بتصور الإكراه عليه كما
تنتقد (قوله كما سبق) أي في كلامه عند قول المصنف والجماع (قوله والانزال) المراد به
النزول كما يشير إليه قول الشارح وهو خروج المني والافلا مناسب للانزال أن يقول وهو إخراج
المني والحاصل أن الاستثناء وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو بجائل فلا يظهر
التقييد بقوله عن مباشرة بالنسبة له وانما يظهر بالنسبة لغيره كقبلة وليس ما ينقض لمسه
كالاجنبية فان نزول المني بذلك مفطر ان كان ناشئا عن مباشرة فان كان بجائل فلا فطر وكذا
لمس ما لا ينقض لمسه كالحرث فلا يفطر به وإن أنزل حيث فعل ذلك نحو شفقة أو كرامة وإن فعله
لشهوة أفطر لكن هذا إذا كان محلا للشهوة كالحرث بخلاف الأمر فإنه ليس محلا للشهوة فلا
فطر فيه مطلقا وإن اقتضى كلام المحشى أنه كالحرث (قوله وهو خروج المني) خرج به
خروج المذي ولو عن مباشرة فلا يفطر به كالبول (قوله عن مباشرة) أي لمس البشرة بغير
حائل بخلاف ما لو كان ذلك بجائل وحرم نحو لمس كقبلة إن حرث شهوة لخوف الانزال والافتكره
أولى إذ يسن للصائم ترك الشهوات وانما لم يحرم لضعف احتمال أدائه إلى الانزال وقوله بالجماع
قيد به لثلاث كثر مع الوطء السابق والافلا انزال مع جماع أولى ولو حك ذكره لمعارض فأنزل
لم يفطر على الأصح لأنه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فان كانت
الشهوة باقية والدكر قائما حتى أنزل أفطر والافلا كما قاله في البحر (قوله محترما كان الخ) هذا
التعميم بالنسبة للاستثناء واختلاف فيه فقبل كبيرة وقبل صغيرة وقبل مكروه وقوله أو غير محرم
أي بقطع النظر عن الصوم والافلهو بالنسبة للصوم حرام مطلقا (قوله بالاحتلام) وكذا
بالنظر والفكر ان لم يجز عاده بالانزال بهما والافطر على العمدة (قوله إلى آخر العشرة) أي
وإتسه إلى آخر العشرة والغاية داخله في المقيا بقربة خارجية وهي النظر للواقع (قوله
الحبض) أي يقينا بخلاف المتغيرة في زمن التعبير لعدم تيقن الحبض فلا يصح الصوم من

(و) الرابع (القي عمدا)
فان لم يعتمد لم يطل صومه
كما سبق (و) الخامس
(الوطء عمدا في الفرج)
فلا يفطر الصائم بالجماع
ناسيا كما سبق
(و) السادس (الانزال)
وهو خروج المني عن
مباشرة بلا جماع محترما
كان كإخراجه بيده أو غير
محترم كإخراجه بيد زوجته
أو جاريته واختزيم مباشرة
عن خروج المني بالاحتلام
فلا افطار به جزما (و)
السابع إلى آخر العشرة
(الحبض)

الحائض ويحرم عليها بالاجماع وعدم صحته منها أمر لا يدرك معناه كما قاله الامام لان الطهارة ليست شرطاً في الصوم وهل وجب عليها ثم سقط أو لا يجب أصلاً وجهان أحدهما الثاني وإنما وجب عليها القضاء بأمر جديد قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية ولكن تظهر فائدته في الايمان والتعاليق فاذا قال والله لم يجب على فلانة الصوم أومتى وجب عليك صوم فأنت طالق حنث وطلقت على الاول ذون الثاني (قوله والنفاس) ولو عقب علقمة أو مضغة لانه دم حيض مجتمع وقوله والجنون أي لمنافاته العبادة وقوله والردة أي لمنافاتها العبادة أيضاً (قوله فتي طرائثي منها) أي من الاربعة وهي الحيض والنفاس والجنون والردة وقوله في أثناء الصوم أي ولو لحظت بخلاف السكر والانغماء فلا يبطل كل منهما الصوم الا ان استغرق جميع النهار فان أفاق ولو لحظت لم يضرب وأما النوم فلا يضرب وان استغرق كما مر وقوله أبطله أي الصوم (قوله ويستحب في الصوم) أي بسببه ولا جله فتي للسببية والعلية ولا فرق في الصوم بين الفرض والنفل وقوله ثلاثة أشياء أي بحسب المذكور هنا ولا فيستحب في الصوم أمور كثيرة كترك الشهوة التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها لان ذلك ترفه وهو لا يناسب الحكمة المرادة من الصوم وترك فحوصهم كفصد لان ذلك يضعفه فربما أحوج به الى الافطار هذا في المحجوم وأما الحاجم فربما أفطر بوصول شيء الى جوفه بواسطة مص الخبضة وهذا هو المراد من حديث افطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للافطار وليس المراد افطرا بالفعل وترك ذوق طعام أو غيره خوف وصوله الى حلقه الحاجة وترك علك بفتح العين أي مضغ وأما العلك بكسر هاء فالعلوك كاللبان لانه يجمع الريق فان بلعه أفطر في وجهه ضعيف وان كان المعتمد أنه لا يفطر وان ألقاه عطشه وكاغتساله عن حدث أكبر لئلا يكون على طهارة من أقل صومه وقوله عقب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت وورزقني فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام واكثرنا من تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويبعد الغير ما قرأه الاول لان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فيدارسه القرآن حتى يسلم ولا يرد على قراءة جبريل أن الملائكة لم تعطف فضيلة حفظ القرآن لانه كان ينظر الى اللوح المحفوظ فيقرأ فيه واعتكافه في رمضان سيما في العشر الاخير منه للتابع ولرجاء أن يصادف ليلة القدر فانها منحصرة فيه عندنا ومبادرته لاكثر الصدقة لانه صلى الله عليه وسلم كان اجود ما يكون في رمضان وبالجملة فيكثر فيه من أعمال الخير لان العمل يضاعف فيه عن العمل في غيره من بقية الشهور (قوله تعجيل الفطر) أي لخبر الصحبين لا تزال أمتي بخير ما عملوا الفطر زاد الامام أحمد وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى فيكروهه التأخير ان قصده ورأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الام وأما أصل الفطر فواجب لانه يحرم الوصال وهو أن يستديم جميع أو صاف الصائمين بين يومين فأكثر وقيل هو أن لا يتناول بالليل مطعوما فعلى الاول ينتهي الوصال بما ينافي الصوم ولو بالجماع أو نبش أذن بخلافه على الثاني والمعتمد الاول (قوله ان تحقق غروب الشمس) أي كان يعان

والنفاس والجنون والردة
فتي طرائثي منها في أثناء
الصوم أبطله (ويستحب
في الصوم ثلاثة أشياء)
احدها (تعجيل الفطر) ان
تحقق غروب الشمس

الغروب وكذا ان ظنه بالاجتهاد كما يرشد اليه مقابلة بالشك فقط فيجعل له الافطار بالاجتهاد
 بورد ونحوه كافي أوقات الصلوات لا بغير اجتهاد فلا يجعل له الافطار ولو حصل له ظن بغير اجتهاد
 فقول المحشي وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد فيه نظر لأن يجعل الواو للعال لما علمت من أنه لا يجعل
 له الافطار بغير الاجتهاد ولو حصل له ظن بغير اجتهاد فلو افطر بالاجتهاد ثم بان غلطه بطل صومه
 اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما اذا بان الصواب أو لم بين الحال أو بلا اجتهاد ثم بان غلطه
 أو لم بين الحال لم يصح لأن الاصل بقاء النهار فان بان الصواب صح وان أثم من حيث الانددام
 عليه من غير اجتهاد (قوله فان شك فلا يجعل) أي فان شك في غروب الشمس فلا يجوز له
 التعجيل فضلاً عن الاستصحاب ولذلك لم يقل الشارح فلا يستحب التعجيل مع أنه مقتضى المقابلة
 ومثل الشك في ذلك الظن من غير اجتهاد (قوله ويسن أن يفطر على تمر) ويقدم عليه الرطب
 وفي معناه العجوة ثم البسر وقوله والافاء أي وان لم يفطر على تمر فيسن أن يفطر على ماء وكونه من
 ماء زمزم أولى فهو مقدم على غيره وبعد الماء الحلو وهو ما لم تحسه النار كالزبيب والبن والعسل
 والبن أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهي الخلاوة المعروفة وهي المعمولة
 بالشار ولذلك قال بعضهم

فن رطب فالبسر فالتمر زمزم * فماء فلو ثم حلوى لك الفطر

فان لم يجد الا الجماع أفطر عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره
 ويحصل أصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك باثنين وأما كمالها فيحصل بالثلاث فأكثر
 من الاوتار وقد كان صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمر فان لم
 يكن حساحوات من ماء كما رواه الترمذي (قوله وتأخير السحور) وكذلك أصل السحور
 وكان الأولى للمصنف التصريح به فانه يجمع على استحبابه لخبر الصحابين تسحروا فان في
 السحور بركة وخبر الحاكم في صحيحه استعينوا بطعام السحور على صيام النهار وبقيلولة النهار
 على قيام الليل ويدخل وثمانه نصف الليل فالأكل قبله ليس بسحور فلا تفصل به السنة فالحاصل
 أن السحور سنة وتأخير سنة أخرى ويسن تقريبه من الفجر بقدر ما يسع قراءة تحسين آية
 وتأخير السحور من خصائص هذه الامة بدليل أن الامم السابقة كانوا يأكلون قبل أن يناموا
 وكان يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء والنوم ولو قبل وقت العشاء بل كان
 كذلك في صدر الاسلام (قوله مالم يقع في شك فلا يؤخر) أي مالم يترقب على التأخير وقوعه
 في الشك بأن يتردد في بقاء الليل وعدمه فلا يسن التأخير حينئذ بل الأفضل تركه لخبر الصحابين
 دع ما يريك الى ما لا يريك ويحل التسحور ولو مع الشك في بقاء الليل لأن الاصل بقاءه فيصح
 صومه ان لم بين غلطه بأن بان الصواب أو لم بين شيء فان بان غلطه لم يصح لانه لا عبرة بالظن البين
 خطؤه (قوله ويحصل السحور) أي التسحور فهو بضم السين لانه بضمها الفعل وأما بقصها
 فهو ما يتسحره وقوله بقليل الاكل والشرب أي الماء كقول والمشروب ففي صحيح ابن حبان
 تسحروا ولو بجرعة ماء ويسن كونه مما يندب الفطر عليه (قوله وترك الهجر) بضم الهاء
 كما يدل عليه تفسير الشارح له بالفحش فانه بالضم اسم مصدر لا هجر بمعنى أخش فالعنى يسن
 ترك الفاحش من الكلام والحكم عليه بالسنية من حيث الصوم فلا ينافي أن ترك الفحش

فان شك فلا يجعل الفطر
 ويسن أن يفطر على تمر
 والافاء (و) الثاني (تأخير
 السحور) مالم يقع في شك
 فلا يؤخر ويحصل السحور
 بقليل الاكل والشرب
 (و) الثالث (ترك الهجر)
 أي النجس (من الكلام)
 الفاحش

من الكلام كالكذب والغيبة والنميمة وغيرها واجب في ذاته فقد انضم الى وجوبه في ذاته
 سفيته من حيث الصوم ولذلك قال في المنهاج في المندوبات وليض لسانه عن الكذب والغيبة
 فاعترض عليه بأن صون اللسان عن ذلك واجب وأجيب بأن المراد أنه يسن من حيث الصوم
 ولذلك لم يطل بارتكاب ذلك وأما حديث خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة الخ فضعيف
 وعلى فرض صحته فالمراد أنهم يطلن الثواب لا الصوم وهو على ظاهره عند عائشة رضي الله
 عنها وكذا عند الامام أحمد والجمهور على تأويله يطلن الثواب فإنه اذا لم يكف جوارحه عن
 الآثام لم يحصل له من صومه الا الجوع والعطش وهذا وضبطه الشيخ الخطيب بفتح الهاء
 وعليه فهو مصدر هجر كضرب بمعنى ترك فالهجر بالفتح معناه الترك فالمعنى يسن ترك الترك
 للكلام لانه يكره صحت اليوم كله الى الليل من غير حاجة كما حرم به صاحب التنبيه خلافاً لما
 قال بأنه قربة فقد رأى صلى الله عليه وسلم رجلاً قائماً فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرايل نذر
 أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مروا به أن يتكلم
 وليستظل وليقعد وليتم صومه رواه البخاري ثم قال وأما الهجر بضم الهاء وهو الاسم من
 الالهجار وهو الاخفاش في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيما هو سنة وترك الفحش من
 الكلام واجب اه وقد علمت جوابه قال في الانوار ويكره أن يقول وحق الحاتم الذي على فم
 العباد (قوله في صوم الصائم لسانه الخ) أي ندبا من حيث الصوم وان كان واجبا في ذاته
 كما مر وقوله عن الكذب أي الاخبار بما يخاف الواقع وقوله والغيبة أي التي هي ذكرك أخاك
 بما يكره ولو بما فيه ولو بمحضته وهي من الكبار في حق أهل العلم وحله القرآن ومن الصغار في
 حق غيرهم وعند المالكية من الكبار مطلقا ولو لم يكن في ذمها الا قوله تعالى أوجب أحدكم
 أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه فكيف لكني وقد ورد أن لا بواب السماء حجابا يردون أعمال أهل
 الكبر والحسد والغيبة وقوله ونحو ذلك أي المذكور من الكذب والغيبة وقوله كالشتم أي
 وكالنميمة وهي السعي بين الناس على وجه الافساد وهي من الكبائر (قوله وان شتمه أحد)
 أي سب الصائم أحد من الناس الحق وقوله فليقل أي ندبا وقوله مرتين أو ثلاثا أي بل ثلاثا
 وهو أفضل وقوله اني صائم والغرض من ذلك زجر نفسه عن المشاعة فانها ربما تجرحت لها
 عند شتم الغير وفيه أيضا زجر الغير عن الشتم لكن هذا خاص بالقول اللساني دون القلبي
 وقوله أما بلسانه أي ان لم يخف الرياء وقوله أو بقلبه أي ان خافه ويسن عند عدم خوف الرياء
 الجمع بينهما قال المحشي نعم في كونه بقلبه ولا تنظر اه ويجاب عنه بأنه قول نفسي فأنهم
 يطلقون على ذلك قولاً وكلاماً قال الاخطل

في صوم الصائم لسانه عن
 الكذب والغيبة ونحو
 ذلك كالشتم وان شتمه أحد
 فليقل مرتين أو ثلاثا أي
 صائم أما بلسانه كما قال
 النووي في الاذكار
 أو بقلبه كما نقله الرافعي
 عن الاثمة واقصر عليه
 (ويحرم صيام خمسة أيام
 العبدان) أي صوم يوم
 عيد الفطر وعيد الاضحى
 (وأيام التشريق)

ان الكلام لبي القواد وانما جعل اللسان على القواد دليلا

(قوله ويحرم صيام خمسة أيام) أي ولا يصح فليس المراد أنه يحرم مع العصة ولا يجب تعاطي
 مفطر لكن يسن خلافاً لما قال بوجوبه فالحرمان انما هو الامساك بنسبة الصوم وأما اذا اتفق
 انه لم يتعاط مفطر من غير نسبة الصوم فلا يحرم (قوله العبدان) فيحرم صومهما بالاجماع
 المستند الى نبيه صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين (قوله وأيام التشريق) سميت بذلك
 لتقديدهم للمعم فيها بالشرقة التي هي الشمس فيحرم صومها للنهي عنه كما رواه أبو داود وفي

صحیح مسلم أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى وقوله وهى الثلاثة التى بعد يوم النحر
 وذهبت الاثمة الثلاثة الى انها اثنان بعد يوم النحر (قوله ويكره الخ) حله الشارح على
 كراهة النحر حيث قال نحر بما لانه هو الراجح لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى
 أبا القاسم صلى الله عليه وسلم وحله الشيخ الخطيب أو لا على كراهة التنزيه لانه المتبادر من
 منيع المصنف حيث فصله عن الايام التى يحرم صومها فلو كان مراده التحريم لضمه لها ثم ذكر
 أنه يمكن حل كلامه على كراهة التحريم فيه اتفق المعتمد فى المذهب فان قيل هلا استحب صوم يوم
 الشك اذا أطبق الغيم خروجا من خلاف الامام أحمد فانه قال بوجوب صومه حيثذا احتياطا
 للعبادة أجيب بأن محل مراعاة الخلاف اذا لم يخالف سنة صريحة وهذا قد خالف سنة صريحة
 وهى خبر فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين (قوله تحريما) أى كراهة تحريم (قوله
 بلا سبب يقتضى صومه) كان الاولى حذف هذا التقييد لانه بصير الاستثناء الواقع فى كلام
 المصنف منقطعاً لعدم دخوله فى المستثنى منه مع التقييد فذلك قال المحشى نقلا عن شيخه فيه
 اعلام بأن الاستثناء ليس من معيار العموم أى لكونه منقطعاً وأما اذا كان متصلاً فلا يصح
 الا اذا كان من العام فلذلك اشتهر أن الاستثناء معيار العموم (قوله وأشار المصنف لبعض
 صورهذا السبب) وانما اقتصر عليه لانه هو الوارد فى خبر لا تقدم وارضان بصوم يومين أو يومين
 الارجل كان يصوم يوماً فيلصقه وقيس بالوارد الباقي بجماع السبب فلو صام به بلا سبب لم يصح
 كالعيدين وأيام التشريق ومثل يوم الشك فى حرمة صومه بلا سبب النصف الثانى من شعبان
 لخبر اذا اتصف شعبان فلا تصوم وارواه أبو داود وغيره هذا ان لم يصله بما قبله ولو يوم ويستتر
 على الصوم الى آخره فهو وصله بما قبله ثم أفترقه حرم عليه الصوم ثانياً بلا سبب (قوله الآن
 يوافق عادة) أى ولو مرة لأن العادة تثبت بمرّة ولو طال الزمن بعدها وفى بعض نسخ المصنف
 بعد قوله الآن يوافق عادة أو يصله بما قبله وهى التى شرح عليها الشيخ الخطيب وظاهره أنه
 يكتفى فى جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله من النصف الثانى وهو مبنى على جواز صوم
 النصف الثانى من شعبان وهو وجه ضعيف والاصح فى المجموع تحريمه بلا سبب ان لم يصله بما
 قبله من النصف الاول فعلى هذا لا يكتفى فى جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله الا اذا وصله بما قبل
 النصف الثانى واستمر على ذلك (قوله كمن عادته صيام يوم الخ) أى وكمن كان يسرد الصوم
 أو كان يصوم الاثنين والخميس وقوله فوافق صومه يوم الشك أى فوافق يوم صومه بحسب عادته
 يوم الشك (قوله وله صيام يوم الشك الخ) هذا اشارة لبعض صور السبب أيضاً فهو تكملة
 للمتن فانه اقتصر على صورة العادة لكونها الواردة فى الخبر السابق كما مر وقوله أيضاً أى كما
 له صيامه لموافقة العادة وكلمة أيضاً مقدمة من تأخير والاصل وله صيام يوم الشك عن قضاء ونذر
 أيضاً وله صيامه أيضاً عن كفارة وبأمر الامام فى الاستسقاء (قوله عن قضاء) أى ولو لندوب
 كأن فاته يوم عرفة أو يوم عاشوراء فانه يندب قضاءه ولو فى يوم الشك ومحل صحة صومه عن
 القضاء اذا لم يتصرّ بقاعه فيه فلو أخر قضاء اليوم الذى علمه ليوقعه يوم الشك لم يصح كما يقتضيه
 القياس على تطهيره من الصلاة فى الاوقات المكروهة وقوله ونذر أى كأن يندب صوم يوم فله ان
 يصوم يوم الشك عنه وليس المراد أنه يندب صوم يوم الشك لانه لا ينعقد نذره لكونه ليس قرينة

وهى (الثلاثة) التى بعد
 يوم النحر (ويكره) تحريماً
 (صوم يوم الشك) بلا سبب
 يقتضى صومه وأشار
 المصنف لبعض صور هذا
 السبب بقوله (الآن يوافق
 عادة) فى نطقه كمن
 عادته صيام يوم وافطار يوم
 فوافق صومه يوم الشك
 وله صيام يوم الشك أيضاً
 عن قضاء ونذر

(قوله ونوم الشك هو الخ) هذا تعريف ليوم الشك وقوله يوم الثلاثين من شعبان ومثله تاسع
 ذى الحجة إذا شك فيه بأن لم ير الهلال في أوله ليلة الخميس مثلاً مع الصحو وتحدث الناس برؤيته
 ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته عدد من ترده شهادتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة فيشك
 في يوم سبت الجمعة القابلة هل هو عاشور نظر الاحتمال أن يكون أول الشهر الخميس أو تاسع نظراً
 لاحتمال أن يكون أوله الجمعة فهو يوم شك فلا يعتد صومه ويحرم وإن وافق عادة له أو وصله
 بما قبله أو صامه عن قضاء أو نذراً وغير ذلك وبهذا فارق يوم الشك للمعروف وهذا هو المعتمد
 عند الشيخ الرملي ومتابعيه وكان الشيخ الجوهري يعتمد جواز صومه حتى ألف في ذلك رسالة
 (قوله أدامير الهلال ليلتها) أي ليلة الثلاثين وأما إذا رأى الهلال ليلتها فليس اليوم يوم شك
 بل هو من رمضان جزماً كما هو ظاهر وقوله مع الصحو أي مع صحو السماء لعدم الغيم فيها وأما مع
 الغيم فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وقوله وتحدث الناس برؤيته هكذا في غالب النسخ
 بالواو وفي بعضها بأو وهي بمعنى الواو لانه إذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين ولم يتحدث الناس
 برؤيته فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان قطعاً فلا يكون يوم شك إلا مع تحدث الناس برؤيته
 بأن شاع بينهم أنه رأى الهلال من غير تعيين لأحد رآه والمراد بالناس عمومهم لا خصوص من
 ترده شهادتهم فقول المحشي والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيته فابعده بيان له غير ظاهر بل
 ما بعده صورة أخرى كما سيأتي وقوله ولم يعلم عدل رآه أي والحال أنه لم يعلم عدل رآه فإن علم عدل
 رآه فليس اليوم يوم شك بل هو من رمضان (قوله أو شهد برؤيته صبيان أو عبيد أو فسقة)
 أي أو نساء والمعنى أو شهد به عدد من ترده شهادتهم أشان فأكثراً فالحاصل أن ليوم الشك
 صورتين الأولى أن يتحدث الناس مطلقاً برؤيته من غير تعيين لأحد رآه والثانية أن يشهد به
 عدد من ترده شهادتهم فإن قيل كيف يحرم صومه حينئذ مع أنهم نصوا على أن من اعتقد صدق
 من قال رأته ممن ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم أول الكتاب ومن ظنه يجوز له الصوم أجيب
 بأن حرمة صومه إذا شك في صدق من ذكر فلا ينافي الوجوب عند اعتقاد صدقه والجواز عند
 ظن صدقه فلا تنافي بين المواضع الثلاثة خلافاً لقول الأسنوي أن كلام الشيخين متناقض في
 ثلاثة مواضع فانهما قالوا في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يحرم ووجه عدم التنافي
 بينهما أن موضع الوجوب محمول على من اعتقد صدق من ذكر وموضع الجواز محمول على من
 ظن صدقه ويقع الصوم فيهما عن رمضان إذا تبين كونه منه وموضع الحرمة محمول على من شك
 في صدقه (قوله ومن وطئ الخ) هذا شروع فيمن تجب عليه الكفارة بسبب الانطمار بفطر من
 المفطرات السابقة لجميع المفطرات لا كفارة فيها إلا الوطء بالشروط التي ذكرها فتجب فيه
 الكفارة ظهير الصحيحين عن أبي هريرة جاء رجل وهو صحران سلة البياض إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال وقعت امرأتي في رمضان قال هل تجحد ما تعتق
 رقية قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجحد ما تطعم ستين
 مسكيناً قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر وهو يشق العين والراعي مكمل
 ينسج من خوص النخل وكان فيه خمسة عشر صاعاً وكل صاع أربعة أمداد فاجلله ستون مداً
 فقال تصدق بهذا فقال على أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها أي جبلي المدينة أهل بيت

ويوم الشك هو يوم الثلاثين
 من شعبان إذا لم ير الهلال
 ليلتها مع الصحو وتحدث
 الناس برؤيته ولم يعلم عدل
 رآه أو شهد برؤيته صبيان
 أو عبيد أو فسقة (ومن
 وطئ)

أحوج إليه منافعك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أتيابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك ثم يحتمل أن يكون المراد فأطعمه أهلك على وجه الصدقة منى عليك مع بقاء الكسابة في ذمتك وعلى هذا فلا إشكال ويحتمل أن يكون المراد فأطعمه أهلك على وجه الكسابة مع كون أهله مسكينين مسكينين وعلى هذا إشكال بما نصوا عليه من أنه لا يجزئ إعطاء الكسابة لمن تلزم المكفرون نفقته وأجيب بأن محل عدم الاجراء إذا أعطاهم من عنده بخلاف ما إذا أخرجهما عنه كما هنا فيجزئ أو أن ذلك خصوصية كاسياني ولو وطئ في يومين لزمه كفارتان بل لو وطئ في جميع أيام رمضان لزمه كفارتان بعددها لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفاراتها سواء كفر عن الوطء الأول قبل الثاني أم لا لا يشك في الوطء في يوم واحد ولو بأربع زوجات ولا يسقطها حدوث سفر ولو طوى لا أو مرض بعد الوطء وانما يسقطها الجنون والموت ما لم ينسب فيهما زال التسقط (قوله وطئ) أي غيب جميع الحشفة أو قدرها من فاقدوها وانزل بخلاف تغيب بعض ذلك فلا كفارة فيه لعدم فطره وخرج بالوطء سائر المفطرات كالاكل والشرب وان وطئ بعده أو معه وهذه جملة في إسقاط الكفارة دون الاثم ولو علت عليه ولم يتحرل ذكره فلا كفارة عليه لعدم الفعل منه ولو أكل ناسيا فظن أنه أفطر فوطئ عامدا فلا كفارة عليه للشبهة لانه يعتقد أنه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذا الوطء لانه وان ظن أنه أفطر بالاكل ناسيا كان عليه الامساك عما لا يجوز على ظن بقاء الليل فان خلافة (قوله في شهر رمضان) أي يقيناً فخرج بانهار الليل فلا كفارة بالوطء فيه كما هو ظاهر وبرمضان غيره كصوم نذراً وكفارة أو قضاء ولو عن رمضان فلا كفارة بالوطء فيه لانها من خصوصيات رمضان وباليقين ما لو كان بالاجتهاد (قوله حال كونه الخ) أشار للشارح بذلك الى أن قوله عامدا حال من فاعل وطئ لا بد أيضاً أن يكون عالماً بالتحریم مختاراً فلا كفارة على من وطئ ناسياً للصوم أو جاهلاً بالتحریم معذوراً القرب عهداً بالاسلام أو كونه ناسياً بعبادته عن العلماء بخلاف غير المعذور فعليه الكسابة لانه كالعالم كما مر ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت عليه اذ كان من حقه ثمن يتبع وقوعه في كلام المحشى أنه لا كفارة عليه وهو خلاف الظاهر ولا كفارة أيضاً على من وطئ مكرهاً وانما لم تجب في كل من الناسى والجاهل ببقائه المذكور والمكروه لان صومه لم يفسد بذلك الوطء (قوله في الفرج) سواء كان قبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى أو بهيمة من حي أو ميت فالمراد بالوطء فيما تقدم ما يشمل اللواط وإتيان البهيمة وخرج بالوطء في الفرج الوطء في غيره كأن وطئها في سرتها أو أذنهما فلا كفارة فيه وان أنزل (قوله وهو مكاف بالصوم) أي والحال أنه مكاف بالصوم أي ما لزم به وخرج به الصبي فلا كفارة عليه لعدم وجوب الصوم عليه (قوله ونوى من الليل) أي نوى الصوم في الليل يعني أنه يتنية فلو لم ينو ليلاً وأصبح ممسكاً فقط ثم وطئ فلا كفارة عليه لعدم صومه حقيقة (قوله وهو آثم بهذا الوطء) أي والحال أنه آثم بالآثم أي عاص بهذا الوطء وخرج بذلك المريض والمسافر إذا وطئ كل منهما ما زوجته أو أمته بنية الترخص فلا كفارة عليه لانه غير آثم بهذا الوطء وكذلك لو ظن وقت الجماع بقاء الليل أو شك فيه أو ظن دخوله بالاجتهاد فبان جماعه ثم أفاضل لزمه الكفارة لانتهاء الاثم وقوله لاجل الصوم خرج به المريض والمسافر إذا زنى كل منهما ما ولو مع عدم نية الترخص أو وطئ

في شهر رمضان حال كونه
(عامداً في الفرج) وهو
مكلف بالصوم ونوى من
الليل وهو آثم بهذا الوطء
لاجل الصوم

زوجته أو أمته بغيرية الترخص فلا كفارة عليه لانه وان أمهم بهذا الوطء لكن لا لاجل الصوم بل لاجل الزنا وحده أو مع عدمية الترخص في الاولى ولعدمية الترخص في الثانية وانما لم يكن انهم لاجل الصوم لان الفطر جائز له بنية الترخص (قوله فعليه الخ) أى فوراً أخذاً من التعبير بالفاء التي للتعقيب والضمير راجع لمن وطئ فالوطئ عليه القضاء والكفارة والتعزير كائن عليه الامام الشافعي وهو المعتد وأما الموطوء ولو ذكر افعليه القضاء والتعزير دون الكفارة لان افساد صومه في الحقيقة بغير الوطء فانه يفسد صومه بدخول شيء من الحشفة فرجه قبل تحقق الوطء بدخول جميعها فيه وقوله القضاء أى اليوم الذي أفسده بالوطء وقوله والكفارة أى العظمى لانها المرادة عند الاطلاق وأما العفرى فيقال لها فدية وقد يطلق عليها كفارة كما في قول المصنف الآتى وان خافنا على أولادهما أفطرنا وعليهما القضاء والكفارة (قوله وهى) أى الكفارة وخصاله ثلاث كما يعلم من كلام المصنف العتق ثم الصوم ثم الاطعام فهى مرتبة ابتداء وانتهاء ومثل كفارة الوطء في نهار رمضان كفارة الظهار والقتل في الخصال والترتيب الآن القتل لا اطعام فيه فليس لكفارته الا خصلتان العتق ثم الصوم وما وقع في الشارح من ذكر الاطعام فيها سبق فلم وليس قولنا ضعيفاً كما سيأتى وأما كفارة البين فخصالهها أربع العتق والاطعام والكسوة ثم الصوم فهى مخيرة ابتداء بين الثلاثة مرتبة انتهاء (قوله عتق رقبة) أى اعتاق رقيق عبد أو أمة فالمراد بالرقبة الرقيق فهو من اطلاق الجزء على الكل لان الرق كالغل في الرقبة وقوله مؤمنة فلا تجزئ الكفارة (قوله وفى بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع صومهما (فاطعام

(فعليه القضاء والكفارة)
وهى عتق رقبة مؤمنة
وفى بعض النسخ سليمة من
العيوب المضرة بالعمل
والكسب (فان لم يجدها
فصيام شهرين متتابعين فان
لم يستطع صومهما) (فاطعام
سنتين

ثلاثة أجوبة (قوله مسكينا) فيه حذف أو مع ما عافت كما أشار إليه الشارح بقوله أو فقيرا ويحتمل أن المراد بالمسكين ما يشمل الفقير لأنه ما ان اجتماعا افتقرا وان افتقرا اجتماعا أي ان اجتماعا في العبارة افتقرا في المعنى وان افتقرا في العبارة اجتماعا في المعنى (قوله لكل مسكين) أي أو فقير كما هو مقتضى صنعه قبل ذلك وقوله مد وهو رطل وثلاث أبعداي وهو بالكيل نصف قدح مصري كما سيذكره الشارح فيما يأتي جملة الكفارة ثلاثون قدحا صريا بخمسة عشر ملوة مصرية بسبعة أرباع ونصف ربيع (قوله أي مما يه زئ في صدقة الفطر) أي الذي هو غالب قوت بلده من الاقوات السابقة في زكاة الفطر (قوله فان عجز عن الجميع) أي جميع الخصال الثلاث المذكورة وقوله استقرت الكفارة في ذمته أي لأن حقوق الله تعالى المالية اذا عجز الشخص عنها فان كانت بسبب منه استقرت في ذمته ككفارة الظهار والجماع والنفل والميكن وان لم تكن بسبب منه لم تستقر كزكاة الفطر فان قيل لو استقرت الكفارة في ذمته لآمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل في الحديث السابق باخراجها عند القدرة بناء على أن إعطاءه صلى الله عليه وسلم للزكاة على وجه الصدقة مع بقاء الكفارة في ذمته كما هو أحد الاحتمالين السابقين أجيب بأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أخر بيان وجوب اخراجها عليه بعد القدرة مع استقرارها في ذمته لوقت الحاجة وهو وقت القدرة فان قدر على خصلته فعلها كما لو كان قادرا عليها ابتداء وان قدر على أكثر من خصلته رتب لانها استقرت في ذمته مرتبة (قوله ومن مات الخ) أي وهو مسلم كما يقيد به في القوت وهو كتاب للأدري والتقييده ببيان محل الخلاف بين القديم والجديد في تعيين الاطعام وجواز الصوم عنه وأما المرتبة فيعين فيه الاطعام قطعاً لان الصوم نيابة عنه وهو لا يصح منه ولا يحق أن الكلام في البالغ أخذ من قوله وعليه صيام لان المزداد وعليه صيام واجب وغير البالغ ليس عليه صيام واجب ودخل في عمومه الذكر والانتى (قوله وليه صيام فانت) أي والحال أن عليه صياما فانتا فالوال والحال والحاصل أن الصور أربعة لانه إما أن يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل إما أن يتمكن من القضاء أو لا فيجب التدارك في ثلاث مناهي ما اذا فاته بغير عذر سواء تمكن من القضاء أم لا وما اذا فاته بعذر وتمكن من القضاء ولا يجب التدارك في صورة واحدة وهي ما اذا فاته بعذر ولم يتمكن من القضاء وكلام المصنف شامل للثلاثة الاولى دون الصورة الرابعة والشارح أدخلها في كلام المصنف وجعل حكمها من عنده ثم دخل على بقية كلام المصنف بما فيه قصور لانه لا يشمل كل الثلاثة التي يجب فيها التدارك فقد حمل المتن لا يطبق مع ما في مذهبه من القصور فكان الاولى أن يجعل كلام المصنف شاملاً للثلاثة المذكورة ويجعل الصورة الرابعة من مضمومه لانه لا يحتملها فتأمل (قوله من رمضان) ليس بقيد بل المدار على كونه واجبا سواء كان من رمضان أو نذراً وكفارة وعبرة الشيخ الخطيب وعليه صيام من رمضان أو نذراً وكفارة وعبرة المنهج من فاته صوم واجب ولو نذراً وكفارة الخ (قوله بعذر) متعلق بفاتت أي فانت بسبب عذر كمرض وقوله كمن أفطر الخ مثال لمن مات وعليه صيام فانت من رمضان بعذر فن قال مثال للعذر فقد نسمح ولو قال كمرض لكان أوضح ويكون حينئذ مثالا للعذر وقوله فيه أي في رمضان وقوله ولم يتمكن من قضائه قد عرفت أن هذه الصورة

مسكينا) أو فقيرا
(لكل مسكين مد) أي مما
يجزئ في صدقة الفطر فان
عجز عن الجميع استقرت
الكفارة في ذمته فاذا قدر
بعد ذلك على خصلته من
خصال الكفارة فعلها
(ومن مات وعليه صيام)
فانت (من رمضان) بعذر
كن أفطره لمرض ولم يتمكن
من قضائه

لا يحتملها المتن فكان الاولى تأخيرها عن حل كلام المتن وقوله كأن استمر مرصه حتى مات أى
 أومات في رمضان بعد زوال المرض لانه لا يتمكن من القضاء فيه ولذلك قال الخطيب وسواء
 استقر الى الموت أم حصل الموت في رمضان ولو بعد زوال العذر (قوله فلا اثم عليه في هذا
 الفات) أى فلا معصية عليه بسبب قوت هذا الفات وقوله ولا تدارك بالندية أى ولا بالقضاء
 أيضا وانما اقتصر على الندية لأن المصنف اقتصر عليها فيما سمي (قوله وان فات بغير عذر)
 أى وكذا ان فات بعذر وتمكن من القضاء وهو محترز قوله فيما تقدم ولم يكن من قضائه فان
 تمكن من قضاء البعض دون البعض وجب تدارك البعض الذي تمكن من قضائه دون البعض
 الذي لم يتمكن من قضائه لأن الفرض أنه فاته بعذر ولم يتمكن من قضائه وقوله ومات قبل التمكن
 من قضائه أى أو بعد التمكن من قضائه بالاولى فيجب التدارك في فات بغير عذر مطلقا سواء
 مات قبل التمكن من قضائه أو بعد التمكن منه فكان الاولى أن يقول ولو قبل التمكن من
 قضائه فتحصل ثلاث صور يجب فيها التدارك كما مر (قوله أطعم عنه) بالبناء للمجهول ونائب
 الفاعل متبائن في فروع كلام المصنف والشارح ذكر الفاعل في الحل فقتضاه أنه
 يقرأ بالبناء للفاعل وأخرج متاعن التنوين بالاضافة حيث قال مذطعام وعن الرفع الى النصب
 على أنه مفعول وهو من المعجب عندهم ولكن سهل ذلك كون قصده حل المعنى مع مزج كلام
 المتن بكلام الشارح (قوله أى أخرج الولي عن الميت من تركته) أى ان كان له تركه والا جاز
 للولي بل وللأجنبي ولو من غير إذن الاطعام من ماله عن الميت لأنه من قبيل وفاء دين انغير عنه
 وهو صحيح والرقيق اذا مات وعليه صيام فلسيده وغيره الفداء عنه من ماله اذا تركه للرقيق
 وقوله لكل يوم فات أى لاجل كل يوم فاته صومه وقوله مذطعام أى من غالب قوت بلده (قوله
 وهو) أى المذوق وقوله رطل وثلاث بالبعدادى أى وزنا والاصل فيه الكيل وانما اقتدرا بالوزن
 استظهارا كما مر (قوله وما ذكره المصنف) أى من أنه يطعم عنه لكل يوم مذ فقط من غير تجوز
 الصوم عنه كما هو المتبادر من اقتضائه على الاطعام ولذلك قال الشارح هو القول الجديد أى
 الذى هو تعين الاطعام ولا يجوز الصوم عنه لانه عبادة بدنية وهي لا تدخلها النيابة في الحياة
 فكذلك بعد الموت قياسا على الصلاة والاعتكاف فان من مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم
 يفعل ذلك عنه بل ولا فدية له على المعتمد عند العدم ورودها وقيل يصلى عنه وقيل يندى عنه
 لكل صلاة مذ وعن اعتكاف كل يوم ولبلة مذ ولا بأس بتقليد ذلك فانه يحكى أن السبكي فعله
 في أمته فان قلدا الخنفة في اسقاط الصلاة المشهور كان حسنا وعلى المعتمد عندنا يستثنى
 ركنها الطواف فانهم ما يجوزون بها الحج وما لو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا فانه
 يجوز أن يعتكف عنه تعالى الصوم ان قلنا بصوم الولي وهو المعتمد الا أنى فان الجديد المانع
 للصوم ضعيف ويمكن جريان المصنف على القديم المجوز للصوم لأن عبارته ليس فيها دلالة على تعين
 الاطعام وانما اقتصر عليه لكونه محلا وفاق بين الجديد والقديم وأما الصوم ففيه الخلاف بينهما
 والاولى حمل كلام المصنف على هذا الضيف الجديد كما علمت (قوله والقديم لا يتعين الاطعام)
 هو المعتمد فهذه المسئلة من المسائل المعتمدة في القديم وانما كان القديم معتمدا هنا لورود
 الاخبار الصحيحة الدالة على جواز الصوم كغير الصعيحين من مات وعليه صيام صام عنه وليه

كان استمر مرصه حتى
 مات فلا اثم عليه في هذا
 الفات ولا تدارك بالندية
 وان فات بغير عذر ومات
 قبل التمكن من قضائه
 (أطعم عنه) أى أخرج الولي
 عن الميت من تركته
 (لكل يوم) فات (مذ) طعام
 وهو رطل وثلاث بالبعدادى
 وهو بالكيل نصف قدح
 مصرى وما ذكره المصنف
 هو القول الجديد والقديم
 لا يتعين الاطعام

وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها
صومي عن أمك (قوله بل يجوز للولي) بل وللأجنبي بأذن من الميت بأن أوصى به أو بأذن الولي
بأجرة أو دونها بخلافه بلاذن ومذهب الحسن البصري رضي الله عنه أنه لو صام عنه ثلاثون
رجلا يوم واحد بالاذن جاز ووافقه مذهب الشافعي على المعتمد قياسا على ما لو كان عليه حبة
الاسلام وحجة النذر وحجة القضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل واحد لواحدة في عام واحد والمراد
بالولي هنا كل قريب للميت وإن لم يكن عاصبا ولا وارثا لا ولي مال على المعتمد وقد قيل بكل
منها إن قوله صلى الله عليه وسلم في خبر مسلم السابق للسائل له صومي عن أمك يطل القول بأن
المراد ولي المال والقول بأن المراد ولي العصبية ويشترط فيه أن يكون بالغاعا قلا ولو
رقيتا لأنه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي والمجنون وإنما اشترطت حرته في الحج لأن
الرقيق ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالأبي ثم لاهنا (قوله أيضا) أي كما يجوز له أن يطعم عنه
فالا طعام لا يتنع عند السائل بالصوم بخلاف الصوم فإنه يتنع عند القائل بالا طعام لأنه يعينه
وقوله أن يصوم عنه ويصل ثوابه للميت فقد ذكر المحب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة
تفعل عنه واجبة كانت أو مندوبة (قوله بل يسن له ذلك) أي بل يسن للولي الصوم عنه
والمقصود بهذا الاضراب الترقى عما قبله فإنه انما أفاد جواز الصوم والانصراف أفاد السنة فهو
الاختلاف (قوله وصوب في الروضة الجزم بالتقديم) أي جعل الجزم به صوابا فهو المعتمد كما مر
(قوله الشيخ الخ) هذا بيان لحكم مفهوم ما سبق في شروط الوجوب من القدرة على الصوم
والشيخ من جاوز الأربعين والمجوز الذي بلغ أقصى الكبر ويقال له الهرم وهو أخص من
الشيخ فعطفه عليه من عطف الخاص على العام وقوله والمريض الذي لا يرجي برؤه أي بقول
أهل الخبرة وأما المريض الذي يرجي برؤه فسيأتي في قوله والمريض والمسافر الخ فإن المراد به
هنا الذي يرجي برؤه (قوله أن يحجز كل منهم عن الصوم) أي بحيث يلحقه مشقة شديدة
لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبطل التيمم عند الرمي (قوله يفطر) ولو تكلف المشقة وصام
وقع صومه الموقوع وإن كان الواجب في حقه الفدية وهل هي واجبة في حقه ابتداء أو بدلا
عن الصوم وجهان أحدهما قول فلو قدر على الصوم بعد وانه لم يلزم القضاء سواء كانت قدرته
بعد اخراج الفدية أو قبله لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما قاله الشيخ عطية وهو مقتضى إطلاق
المحشى أولا فإنه حال فلو قدر بعد ذلك على صوم لم يلزمه القضاء لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما
صرح به العلامة الرمي كابن حجر وأقره شيخ شيخنا وهو المعتمد خلافا لبعض جهلة المفتين اهـ
فتنصلي به بعد ذلك من أن تكون قدرته بعد اخراج الفدية فيكفيه أو قبلها فيلزمه الصوم انما
يتشبه على القول بأن الفدية واجبة بدلا فكونه يغني في ذلك بقوله وإن قلنا أن الفدية واجبة
فمن ذكر ابتداء غير ظاهر (قوله ويطعم عن كل يوم مدا) فحبب عليه الفدية ولو فقيرا وفائدة
الوجوب في النقيض أن تستتر في ذمته كما اقتضاء كلام الروضة وأصلها وهو الأصح خلافا لمن قال
ينبغي أن يكون الأصح هنا أنها لا تستتر لأنه عاجز حال التكليف بالفدية لما تقدم من أن حقوق
الله تعالى المالية إذا عجز عنها الشخص وقت الوجوب وكانت بسبب منه تثبت في ذمته وإن لم
تكن بسببه لم تثبت في ذمته وما هنا بسببه وهو النطر وهذا في الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه

بل يجوز للولي أيضا أن يصوم
عنه بل يسن له ذلك كما في شرح
المهذب وصوب في الروضة
الجزم بالتقديم (والشيخ)
والعجز والمريض الذي
لا يرجي برؤه (أن يحجز) كل
منهم عن الصوم (ينظر
ويطعم عن كل يوم مدا)

إذا أفطر لكبراً أو مرض ومات رقيقاً ويجوز لسيده أن يفدي عنه ولقريبه أن يفدي أو يصوم عنه
وليس لسيده أن يصوم عنه إلا بأذن لأنه أجنبي والدليل على وجوب الفدية على من ذكر آية وعلى
الذين يطيقونه فدية بناء على أن كلمة لا مقدرة أي لا يطيقونه أو أن المراد يطيقونه حال الشباب
والصحة ثم يجزون عنه بعد الكبر أو المرض الذي لا يرجي برؤه وكان ابن عباس وعائشة يقرآن
وعلى الذين يطوقونه أي يكفونه فلا يطيقونه وقيل الآية على ظاهرها من أن الذين يطيقونه
يجزون فدية إن لم يصوموا فكانوا مخيرين في صدر الإسلام بين الصوم وإخراج الفدية ثم نسخ
ذلك بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فعلى الأول تكون الآية محكمة أي غير
منسوخة وعلى الثاني تكون منسوخة وهو قول أكثر العلماء والفدية هنا لاصل الصوم وفي
الحامل والمرضع لتسوية فضيلة الوقت وتارة تكون للتأخير وذلك فيما إذا أخر قضاء رمضان مع
إمكانه حتى دخل رمضان آخر فإنه يلزمه مع القضاء لكل يوم مائة من السنة من الصيامة قالوا بذلك
ولا يخالف لهم بخلافه مع عدم إمكانه فلو أخر مع عدم إمكانه لاستمرأ عذر حتى دخل رمضان
آخر فلا فدية عليه لهذا التأخير وتكرر فدية التأخير تكرار السنين لأن الحقوق المالية لا تتداخل
ولو أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ثم مات أخر مع عدم إمكانه لكل يوم مائة من مائة
الصوم الذي فاتته وذلك التأخير وليس للولي أن يصوم على القول الجديد وأما على القول القديم
وهو المعتمد كما مر فله أن يصوم فإذا أصام حصل تدارك الأصل الصوم ووجبت فدية التأخير فقط
(قوله ولا يجوز تعجيل المتقبل رمضان) بل لا يجوز تعجيل فدية يوم قبل دخول ليلته وقوله
ويجوز بعد فجر كل يوم أي وبعد غروب الشمس في ليلة كل يوم فقوله بعد فجر كل يوم لم ير بقيد
لأنه يجوز تعجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلته ولو قبل فجره كما يؤخذ من الخطيب وصريح به الشيخ
عطية فتقول المحن لو قال ولا يجوز إخراج فدية يوم قبل فجره لمكان أولى فيه نظر لكنه نظر
لظاهر عبارته الشارح (قوله والحامل) أي ولو من زناً أو شبهة ولو بغير آدمي وقوله والمرضع
أي ولو مستأجرة أو متبرعة ولو بغير آدمي ويلحق بالحامل والمرضع في التفصيل من أفطر لا نفاذ
حيوان محترم آدمي أو غيره أشرف على هلاكه بغرف أو غيره فإن خاف على نفسه ولو مع المشرف
فعليه القضاء فقط وإن خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية لأنه فطر ارتفق به
شخصان وأما من أفطر لا نقاذ نحو مال غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقاً لأنه لم يرتفق به إلا
شخص واحد (قوله إن خاف على أنفسهما) أي ولو مع الحمل في الأولى والولدف الثانية فإن قيل
أنه حينئذ فطر ارتفق به شخصان فكان الظاهر وجوب الفدية والخوف على الحمل والولدمقتضاه فغلب الأول لأن
على أنفسهما مانع من وجوب الفدية والخوف على الحمل والولدمقتضاه فغلب الأول لأن
القاعدة أنه إذا اجتمع مانع ومقتض غلب المانع على مقتضى وقوله ضرر يلحقهما بالصوم
كضرر المريض أي وهو الذي لا يحتمل عادة أو الذي يبيع التيمم على الخلاف السابق (قوله
أفطرتا) أي وجوباً وقوله وجب عليهما القضاء أي بلا فدية كالمريض الذي يرجي برؤه بجوامع
الخوف على النفس في كل ولم يوجب تعالى على المريض القضاء كما هو الظاهر من قوله ومن
كان مريضاً الآية فإن المتبادر من إقتضائه على القضاء عدم وجوب الفدية لتسكوتها عنها
(قوله وإن خاف على أولادهما) أي فقط دون أنفسهما وتسمية الحمل ولداً من باب التغليب

ولا يجوز تعجيل المتقبل
رمضان ويجوز بعد فجر كل
يوم والحامل والمرضع إن
خافا على أنفسهما) ضرراً
يلحقهما بالصوم كضرر
المريض (أفطرتا) وجب
عليهما القضاء وإن خافا
على أولادهما)

أو مجاز الأول ولا يلزم في الموضع أن يكون الولد لها فلا إضافة اليه احتمل للاستتاله وان لم يكن ولدها وقوله أي اسقاط الولد في الحامل أي بالنسبة للعامل وفي تسمية الحمل ولدا مجاز الاول وانما عبر به الشارح مناسبة المتن وقوله وقلة اللبن في الموضع فيتضرر الولد أو يهلك وقوله أفطرتنا أي وجوباً وقوله ووجب عليهم القضاء للأفطار أي لكونهم ما أفطرتنا وقوله والكفارة أي القدية ولو عبر بها لكان أولى لأن الغالب أن الكفارة تنصرف للعظمى عند الإطلاق فهذا من غير الغالب كما تقدم التنبيه عليه وقوله أيضاً أي كما وجب عليهم القضاء ولا فرق في ذلك بين المريضين والمسافرين وغيرهما نعم إن أفطرتنا لاجل المرض أو السفر فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا في الأصح والكلام في غير المخيرة أما هي فلا فدية عليها للشك إذا أفطرت ستة عشر يوماً فأقل لأنهم أكثر ما يحتمل فسادهم بالخبيث فان أفطرت أكثر منها وجبت القدية لما زاد حتى لو أفطرت رمضان كله لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً ولا تعدد القدية بتعدد الاولاد لأنها وجبت لاجل فوات فضيلة وقت الصوم كما مر فلا فرق بين اتحاد الولد وتعدد (قوله والكفارة أن يخرج عن كل يوم مئة) أي من جنس الفطرة ونوعها وصفها ويعتبر فيه أن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عماله وعمما يحتاج اليه من مسكن وخادم كما في زكاة الفطر وتنصرف الكفارة للفقراء والمساكين دون بقية الأصناف الثمانية ولا يجب الجمع بينهما وله صرف أمداد منها إلى شخص واحد لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداد بمنزلة الكفارات ولا يجوز له صرف المذابي شخصين لأنه تعالى قد أوجب صرف القدية إلى الواحد حيث قال فدية طعام مسكين والمذنية فلا ينقص عنه (قوله وهو كما سبق) أي في كلامه وقوله رطل وثلث وهو نصف قدح مصري كما تقدم وقوله ويعبر عنه بالبغدادى أي والمعنى واحد لأن بغداد من العراق فالبغدادى عراقى (قوله والمريض) أي الذى يرجى برؤه فإنه المراد هنا كما تقدم لأن المريض الذى لا يرجى برؤه قد سبق أنه يجب عليه القدية ولا قضاء عليه لعدم مخاطبته بالصوم ولمن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض ولا بد في جواز فطره من مشقة شديدة لا تحتمل عادة أو تبيح التيمم على الخلاف السابق فان غلب على ظنه الهلاك أو ذهاب منفعة عضو وجب عليه الفطر فاذا تركه واستمر صاماً حتى مات كما يتبع من المتعمقين في الدين مات عاصياً قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى ولا تقبلوا أن تنكبكم ويحوز الفطر بالمرض وإن طرأ على الصوم بخلاف السفر فلا بد أن يكون سابقاً على الصوم بأن سافر قبل الفجر بخلاف ما إذا طرأ بعد الصوم بأن صام ثم سافر في أثناء النهار فلا يجوز له الفطر في هذا النهار (قوله والمسافر) لكن الصوم أفضل له إن لم يتضرر به لما فيه من تعجيل براءة الذمة وعدم إخلال الوقت عن العبادة أما إذا تضرر به فالفطر أفضل لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صاماً في السفر قد ظلل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر بل إن غلب على ظنه تلف نفسه أو عضو أو منفعة بسبب الصوم حرم عليه كما قاله الغزالي في المستصنى ولولم يتضرر في الحال بالصوم لكن يخشى منه الضرر في المستقبل فالنظر أفضل كما نقله الرافي عن التمه وأقره (قوله سفرًا طويلاً) أي بأن يكون مرحلتين فأكثر وخرج بذلك السفر القصير وقوله مباحاً أي غير محترم خرج به المحترم وبالجمله فلا بد أن يكون سفر قصر (قوله إن تضرر بالصوم) فيه أن المسافر

أي اسقاط الولد في الحامل
وقلة اللبن في الموضع (أفطرتنا
(و) وجب (عليهما القضاء)
للافطار (والكفارة) أيضاً
والكفارة أن يخرج (عن
كل يوم مئة) وهو كما سبق
رطل وثلث بالعراقى ويعبر
عنه بالبغدادى (والمريض
والمسافر سفرًا طويلاً) مباحاً
إن تضرر بالصوم

يجوز له الفطر وان لم يضر ربه فليدفع التضرر مسلم في المريض دون المسافر نعم هو قيد في أولوية
 الاطر كما يعلم مما مر (قوله يفطران) أي بنية الترخص كالمحصرا اذا تحلل فلا بد من نية التحلل
 كما قاله البغوي وغيره وقوله ويقضيان أي لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أرى
 فأفطر فعلة من أيام آخر (قوله ولا مريض) أي ويجوز للمريض وقوله ان كان مرضه مطبقا
 أي دائما لا ينقطع وقوله ترك النية من الليل أي لقيام العذبة دائما فلا يفرض زواله نهائيا
 مع عدم نيته ليلا لم يجب عليه الامساك لكن يسقط كذلك المسافر اذا قام في أثناء النهار
 والحامل والمرضع اذا زال خوفهما كذلك والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والكافر الا صلى
 اذا أسلم والحائض والنفساء اذا طهرتا فهو لا يسقط لهما الامساك وأما الذين يجب عليهم
 الامساك فالنفساء والمرء اذا أسلم ومن نسي النية ليلا ومن أصبح يوم الشك منظرًا ثم ثبت أنه
 من رمضان (قوله وان لم يكن مطلقا) أي بل كان مستقعا وقوله كما لو كان يحتم وقنادون وقت
 وللحمى فوائد فنها أن يكتب في ثلاث ورفات في الاولى انا اعطيت لك الكوثر وفي الثانية فصل
 لربك وانحر وفي الثالثة ان شئت هو الاثر ثم يجزى بالورقة الاولى مع حب كربة صحيحة وقطعة
 لبان ذكر على نار طاهرة عند مجيئه اليه فان عادت له بخر بالثانية كذلك ثم بالثالثة كذلك أيضا
 فيشفي باذن الله فقد جرب ذلك (قوله وكان وقت الشروع) أي قبل الفجر الذي هو وقت النية
 غالبا وقوله فله ترك النية أي لقيام العذبة وقت الشروع الذي هو وقت النية (قوله والا) أي
 وان لم يكن وقت الشروع في الصوم محوماً وقوله فعليه البية ليلا أي لانقضاء العذرة وقت
 الشروع الذي هو وقت النية ومثله الحصادون والزراعون والدراسون ونحوهم فحب عليهم
 النية ليلا ثم ان احتاجوا لنفطر أظروا والا فلا ولا يجوز لهم ترك النية من أصلها كما يفعل بعض
 الجهلة (قوله فان عادت الحمى واحتاج لنفطر أظروا) أي ولا فلا وكذلك من غلب عليه الجوع
 أو العطش فيجب عليه تبييت البية ثم ان احتاج الى النفطر أظروا والا فلا فتشبهه بالمريض فيما
 تقدم ليس من كل وجه بل في هذا القسم فقط (قوله وسكت المصنف عن صوم التطوع) أي
 التثقل وهو التقرب الى الله تعالى بعبادة ليست فرضا ويحرم على المرأة صوم التطوع وزوجها
 حاضر الا بانه نكحها الصحيح لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا بانه وبكره افراد يوم
 الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده
 والمعنى في ذلك أنه يضعفه عن العمل المطلوب في يوم الجمعة وكذا افراد يوم السبت أو الاحد نظير
 لا تصوموا يوم السبت الا بما افترض عليكم ولأن اليهود عظم يوم السبت والنصارى يوم
 الاحد فان لم يفر ذلك بل وصله بما قبله أو بما بعده فلا كراهة وأما صوم بقية الايام فمستحب
 فيستحب صوم يوم الاثنين والخميس بل يتأكد ذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان يفترى صومهما
 وقال انه ما يؤمان تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض على وأما صوم ويستحب صوم يوم
 الاربعاء شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامة فيه كما هلك فيه من قبلها ويستحب صوم يوم
 المعراج ويوم لا يجذبه الشخص ما يأكله ويكره صوم الدهر غير العبدن وأيام التشريق لمن
 خاف به ضررا أو فوت حق ولومندوبا ويستحب لغيره لاطلاق الأدلة (قوله ومنه صوم يوم
 عرفة) وهو تاسع ذى الحجة وصومه يكفر ذنوب سنة قبله وسنة بعده كما في خبره لم يصيام يوم عرفة

(يفطران ويقضيان)
 والعريض ان كان مرضه
 مطبقا ترك النية من الليل
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان
 يحتم وقنادون وقت وكان وقت
 الشروع في الصوم محوما
 فله ترك النية والا فعليه
 النية ليلا فان عادت الحمى
 واحتاج لنفطر أظروا وسكت
 المصنف عن صوم التطوع
 وهو مذكور في المطولات
 ومنه صوم يوم عرفة

يكفر السنة التي قبله والتي بعده والاحوط صوم الثامن معه بل يندب صوم ما قبله من العشر
 ومحل تذب صومه لغیر الحاج أما هو فان عرف أنه يصل عرفه قليلا سن له صومه والاسن له فطره
 (قوله وعاشوراء) بالتدوحي بعضهم القصر وهو عاشوراء المحترم وصومه يكفر السنة التي قبله لقوله
 صلى الله عليه وسلم وصوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والاحوط صوم يوم
 قبله ويوم بعده (قوله وناسوعاء) هو مولد كاحكاه الصاغاني وهو تاسع المحترم قال صلى الله
 عليه وسلم لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فأت قبله (قوله وأيام البيض) أي أيام الليالي
 البيض وهي الثالث عشر وتالياء والاحوط صوم الثاني عشر معها والبيض صفة لنبالي
 في الحقيقة كما علم من التقدير السابق وصفت بذلك لأنها تبيض بالقمر من أولها إلى آخرها
 وكذلك يسبق صوم أيام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتالياء والاحوط صوم السابع
 والعشرين معها على قياس ما مر في أيام البيض ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم
 القمر (قوله وستة من شوال) أي لخبر من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام
 الدهر فان صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام الستة من شوال بشهرين فذلك كصيام السنة
 والمراد أنه كصيامها فرضا والافلا خصوصية لذلك لأن الحسنه بعشرة أسئالها والافضل صومها
 متصلة بيوم العيد متتابعة وان حصلت السنة بصومها غير متصلة به وغير متتابعة بل متفرقة في
 جميع الشهر وان لم يصم رمضان كان به عليه بعض المتأخرين والظاهر كما قاله بعضهم حصول
 السنة بصومها عن قضاء أو نذر * (فصل في بيان أحكام الاعتكاف) * كان الأولى
 الترجمة فيه بكتاب كما فعل في المنهج حيث قال كتاب الاعتكاف لاستقلاله وان أجيب عنه بأنه
 كالتابع للصوم من حيث أنه يسبق له أن يعتكف صائما ولذلك ذكره عقبه وأحكامه أربعة
 فانه قد يكون مندوبا وهو الأصل فيه وواجبا بالنذر وحراما كما اذا اعتكفت المرأة بفيراذن
 زوجها ومكرها كما اذا اعتكفت ذوات الهيات باذن أزواجهن ولا يكون مباحا لان
 القاعدة أن ما أصله الذنب لا تعتبره الاباحة والاعتكاف معسدا واعتكاف ويكون لازما فقط
 رأما عكف فيستهمل لازما ومتعديا يقال عكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء من باب نصر
 وضرب عكفا وعكفاو يقال عكفته أعكفته عكفا فهو كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى
 الاعتكاف جوارا ومنه ما في حديث عائشة وهو محاور في المسجد أي معتكف فيه والأصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وخبر العجمين أنه صلى
 الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاخر ولازمه حتى توفاه
 الله تعالى واعتكف العشر الاول أيضا وورد أنه اعتكف العشر الاول من شوال ومعلوم
 أن منه يوم عيد الفطر وهو لا يجوز صومه فعلم منه أنه لا يشترط له الصوم خلافا لمن ذهب إلى
 اشتراطه من الأئمة وقد اعتكفت أزواجه من بعده وروى من اعتكف فوافقا فذاك إنما
 أعتق نسمة وفوافقا فبضم الفاء ما بين الحلبتين فانها تحلب أو لا ثم تترك سبعة يرضعها
 الفصيل لتدر ثم تحلب ثانيا والنسمة بفصات الرقبة وهو بعنائه اللغوي من الشرائع القديمة
 قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين وأما بالكيفية
 الآتية فهو من خصوصيات هذه الأمة (قوله وهو لغة الإقامة على الشيء) أي المداومة

وعاشوراء وناسوعاء وأيام
 البيض وستة من شوال
 * (فصل) *

في أحكام الاعتكاف
 وهو لغة الإقامة على الشيء
 من خير أو شر

والاستقرار عليه سواء كان بمسجد أو لا بصفة مخصوصة أو لا فالمعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب وقوله من خيراً وشرياً للشيء في الخير قولك اعتكفت على عبادة الله تعالى أي أقت عليها ومن الشرائع ما في قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى أي لن نزال على عبادة العجل مقيمين حتى يرجع الينا موسى وكذلك ما في قوله تعالى يعكفون على أصنامهم (قوله وشرعاً إقامة بمسجد بصفة مخصوصة) اشقل هذا التعريف على أركان الاعتكاف الأربعة وهي البت والمسجد المعتكف فيه والشخص المعتكف والنية لكن بعضها بطريق التصريح وهو البت والمسجد فإن الإقامة هي البت وبعضها بالطريق التصريح وهو الشخص فإن الإقامة تستلزم المقيم والنية التي أشار إليها بقوله بصفة مخصوصة كما أشار به إلى شروط الشخص المتبعة في المعتكف الآتية ولو قال كما قال غيره من شخص مخصوص بنية لكان أوضح (قوله والاعتكاف سنة) أي طريقة وقوله مستحبة أي مطلوبة فأن دفع ما يقال لا معنى لوصف السنة بالمستحبة لأن السنة والمستحبة بمعنى واحد ولكل حمل السنة على معناها المشهور وهو ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه ويكون قوله مستحبة للتأكيد والاول أولى لأن قوله مستحبة يكون تأسيساً والتأسيس خبر من التوكيد وقد عرفت أنه يجب بالنذر ويحرم كما إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها يكره كما إذا اعتكفت ذوات الهيات باذن أزواجهن (قوله في كل وقت) أي ليلاً كان أو نهاراً في رمضان وغيره حتى أوقات الكراهة وأن تحترها وذلك لاطلاق الأدلة وقد ورد أن عمر رضى الله عنه قال يا رسول الله اني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية قال أوف بندرك فاعتكف ليلة وهذا مما يدل على أنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف (قوله وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره) أي ان الاعتكاف حال كونه في العشر الاواخر أفضل من نفسه حال كونه في غير العشر الاواخر الصادق بكل من العشر الاوسط والاول من رمضان وبغير رمضان بالكلية والاواخر بصيغة الجمع كما في بعض النسخ نظر المعنى العشر وفي بعض النسخ العشر الاخير بالافراد نظر اللفظه (قوله لاجل طلب ليلة القدر) أي لاجل طلب الاطلاع عليها فيحييها لما في الصالحين من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً بغفر له ما تقدم من ذنبه وأعلى مراتب احبائها أن يحيى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشتمل على قولهم اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عني وأوسطها أن يحيى معظم الليل بما ذكر وأدناها أن يصلي العشاء في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة ولا يجتص فضلهما بمن اطلع عليها بل يحصل لمن أحباها وان لم يطلع عليها خلافاً لقول النووي في شرح مسلم ولا ينال فضلها الا من أطلع الله عليها نعم حال من اطلع عليها أكمل اذا قام بوظائفها وسدب اخفاؤها لمن رآها لانها فضيلة والفضيلة ينسب كتمها وهي أفضل ليالي السنة في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان وأما بقية الليالي فهي مستوية والليل أفضل من النهار وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فالأفضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها وانما كانت أفضل الليالي في حقنا لان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر كما قال تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر

وشرعاً إقامة بمسجد بصفة
مخصوصة (والاعتكاف
سنة مستحبة) في كل وقت
وهو في العشر الاواخر من
رمضان أفضل منه في غيره
لاجل طلب ليلة القدر

أى العمل فيها خبر من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وسميت بذلك لانها ذات قدر
وشرف أول تقدير الاشياء فيها قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم فالصغير راجع الى ليلة القدر
عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه لليلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت
فى الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة فى ليلة القدر وهى من خصوصيات هذه الامة وهى
باقية الى يوم القيامة وما ورد من رفعها فمعناه رفع تعيينها وعلمها بخصوصها لانها رفعت من
أصلها ومن علامتها أنها تكون لاحارة ولا باردة وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء ليس فيها
كثير شعاع ويندب أن يجتهد الشخص فى يومها كما يجتهد فى ليلتها (قوله وهى عند الشافعى
رضى الله عنه منحصرة فى العشر الاخير) أى أفرادها وزواجه فلا فرق بينهما ما فى احتمال كل
لها وان كانت الاوتار أرجاها كما سيذكره الشارح وقوله فكل ليلة منه محتملة لها تفرع على
ما قبله ولذلك قال المتولى يستحب التعبد فى كل ليلالى العشر حتى يجوز الفضيلة على اليقين
وعند غير الشافعى أنها دائمة فى السنة فينبغى أن يجتهد فى كل ليلالىها طلبا لها (قوله لكن
ليالى الوتر أرجاها) استدراك على قوله منحصرة فى العشر الاخير مع قوله فكل ليلة منه محتملة
لها لان ظاهرها أن جميع لياليه مستوية فدفع ذلك بالاستدراك والراجح أنها تازم ليلة بعينها فلا
تنتقل عنها وقيل انها منتقلة فتارة تكون ليلة حادى وعشرين وتارة تكون ليلة خمس
وعشرين وهكذا وعليه جرى الصوفية وذكر والذلك ضابطا وقد نظمهم بعضهم بقوله

واناجمعا ان نصم يوم جمعة * فى تاسع العشرين خذ ليلة القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا * فحادى وعشرين اعتمده بلا عذر
وان هل يوم الصوم فى أحد فى * سابع العشرين مارمت فاستقر
وان هل بالاثنيين فاعلم بأنه * يوافقك نيل الوصل فى تاسع العشرى
ويوم الثلاثاءان بد الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قادر
وفى الاربعان هل يامن برومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى
ويوم الخميس ان بد الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر فى ليلة الوتر

واختار فى المجموع والفتاوى القول بأنهم منتقلة وكلام الشافعى رضى الله عنه فى الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ولذلك قال فى الروضة وهو قوى (قوله وأرجى ليالى الوتر ليلة الحادى
أو الثالث والعشرين) أى كما يدل للقول خبر الشيخين وللثانى خبر مسلم وعن ابن عباس أنها
ليلة سبع وعشرين أخذ من قوله تعالى انا أنزلناه فى ليلة القدر الى سلام هى فان كلمة هى
السابعة والعشرون من كلمات المسورة وهى كناية عن ليلة القدر وعليه العمل فى الاحصاء
والامصار وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا (قوله وله) أى لصحته وتحققه
وقوله شرطان أى ركنان فراده بالشرط هنا ما لا بد منه فصدق بالركن وبقي ركنان لان أركانها
أربعة كما مر ذكر منها النبوة واللبث وترك المسجد بمعنى أنه لم يذكره على وجه العذر استقلالاً
وان ذكره على وجه أنه من تمة الثانى حيث قال واللبث فى المسجد وترك أيضاً المعتكف لكنه
يعلم من كلامه التزاماً فان اللبث يستلزم اللابث وهو المعتكف وقد صرح به الشارح حيث
قال وشرط المعتكف الخ (قوله النبوة) أى بالقلب كغيره من العبادات خلافاً لمن قال لا بد

وهى عند الشافعى رضى
الله عنه منحصرة فى العشر
الاخير من رمضان فكل
ليلة منه محتملة لها لكن
ليالى الوتر أرجاها وأرجى
ليالى الوتر ليلة الحادى
أو الثالث والعشرين (وله)
أى للاعتكاف (شرطان)
أحدهما (النية)

قوله سابع العشرين لا ينفق
ما فى وزنه على من له المام
بفتح العروض وقوله فى
تاسع العشرى وكذلك قوله
سابع العشرى وتوافيك
بعد العشر كل ذلك بكسر
العين أى العشرين اه
معجمه

أن تكون باللسان وتكفيه نيته وإن طال مكثه ثم إن أطلق الاعتكاف بأن لم يقدر له مدة سواء كان مندورا أو مندوبا كأن قال في الأول لله على أن اعتكف نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف وأطلق فيهما ثم خرج من المسجد بلا عزم عود انقطع اعتكافه سواء أخرج لتبر زام لغيره فإن عاد جدد النية وإن خرج من المسجد مع العزم على العود كان هذا العزم قائما مقام النية فلا يحتاج لتجديدها عند العود وإن قبه بمدة مندورا كان أو مندوبا كأن قال في الأول لله على أن اعتكف شهرا نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهرا ثم خرج من المسجد لغير تبرز كالأكل ونحوه انقطع اعتكافه فإن عاد جدد النية عالم يعزم على العود عند خروجه والأفام هذا العزم مقام النية كما في سابقه وإن خرج لتبرز لم ينقطع فلا يجب تجديدها عند عوده لأنه لا بد منه فهو كالمستغنى عند النية وإن شرط التتابع في مدته مندورا كان أو مندوبا كأن قال في الأول لله على أن اعتكف شهرا متابعا نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهرا متابعا ثم خرج من المسجد لعذر لا يقطع التتابع تبرزا كان أو غيره كسيان للاعتكاف وإن طال زمنه وحيز لا تقطع المدة عنه غالبا ومضى لا يمكن المقام معه في المسجد كما سيأتي لم ينقطع اعتكافه فلا يلزمه تجديده النية عند العود لكن يجب قضاء زمن خروجه الأزمن فحوت تبرز عمالم يطل زمنه عادة كالأكل فلا يجب قضاؤه لأنه لا بد منه فكانه مستثنى بخلاف ما يطول زمنه كالمرض والحيز وإن خرج لعذر يقطع التتابع كعبادة مريض وزيارة قادم ووضوء مع أمكانه في المسجد انقطع اعتكافه ووجب الاستئناف في المندور ولا يجب في المندوب وهل الأفضل للمتطوع بالاعتكاف الخروج لعبادة المريض أو إدامة الاعتكاف قال الأصحاب هم أسواء لكن محل التسوية في عبادة الأجانب أما عبادة الأقارب ونحوهم كالأصدقاء والجيران فهي أفضل لاسيما إن علم أنه يشق عليهم عدم عبادتهم وبعبارة القاضي مصرحة بذلك وهو الظاهر خلافا لقول ابن الصلاح إن الخروج لها خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج لها (قوله ونوى في الاعتكاف المندور الخ) أما الاعتكاف المندوب فيكنى فيه أن يقول نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف وقوله الفرضية أي فيقول نويت الاعتكاف المفروض أو فرض الاعتكاف ويقوم مقام ذلك أن يقول نويت الاعتكاف المندور قال بعضهم ويقع جميعه فرضا وإن طال مكثه ونوزع فيه بأن ما يمكن تجزيه يقع أقل ما ينطلق عليه الاسم فرضا والباقي نقلا كالركوع ومسح الرأس فمقتضاه أن يكون هنا كذلك ووجهه بعضهم بأننا لو قلنا أنه لا يقع جميعه فرضا لاحتاج الزائد إلى نية ولم يقولوا به بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا (قوله اللبث) أي المكث حقيقة أو حكما فيشمل التردد في جهات المسجد وأما المرور وهو أن يدخل من باب ويخرج من آخر فلا يحصل الاعتكاف به على المعتمد وقيل يحصل به لكن بشرط وقوع النية حال السكون بخلاف اللبث الشامل للتردد فلا يشترط فيه وقوع النية حال السكون على المعتمد بل يكتفى وقوعها في أول دخوله (قوله في المسجد) أي الخالص المسجدية فلا يصح الاعتكاف في غير المسجد كالمدرسة والربط ومصلى العيد وقيل إذا أعدت المرأة لصلاتها محلا من بتم أن يكون كالمسجد فلها الاعتكاف فيه ولا في المسجد المشاع بخلاف التحية فانها

وينوي في الاعتكاف
المندور الفرضية
(و) الثاني (اللبث في
المسجد)

تصح فيه ويكفي في المسجد الظن بالاجتهاد ومنه رحيمته القديمة وهي ما اعتد لفظه بخلاف
 الحادثة كرحبة باب المزينين فلا يصح الاعتكاف فيها ومنه أ يضاروشنه المتصل به وكذا هوأؤه
 فيصح الاعتكاف على سطح المسجد وعلى غصن شجرة في هوائه سواء كان أصلها فيه أو كان
 خارجا عنه وكذا إذا كان أصلها في المسجد وغصنها خارجا كالروشن ولا يجب الجامع خلافا
 لمن أوجبه نعم هو أولى خروجا من الخلاف ولكثرة الجماعة فيه نعم لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة
 وهو ممن تلتزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لأن الخروج لها حينئذ يطل تسابعه
 ولو عين في نذره مسجد الميتين فيكفيه غيره إلا مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى فلا يقوم غيرها
 مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا
 والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا لا يدل على أنه لا تشد زيارة الأولياء لأن المقصود زيارة
 المكيين وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ويقوم مسجد مكة مقام الأخيرين لمزيد
 فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام المسجد الأقصى لمزيد فضله عليه ولو وقف إنسان نحو
 فروة كسجادة مسجدا فإن لم يشتهأ حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن أفتأ حال الوقفية بذلك
 صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول وبهذا يلغز فيقال لنا شخص يحمل مسجده
 على ظهره ويصح اعتكافه عليها حينئذ (قوله ولا يكفى في البت قدر العلمانية) وهو قدر
 سبحانه الله وقوله بل الزيادة عليه أى بل يكفى الزيادة على قدر العلمانية وقوله بحيث الخ تصوير
 للزيادة المذكورة وقوله عكوبا تقدم أنه مصدر عكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء من باب
 دخل وجلس (قوله وشرط المعتكف الخ) أى شروطه لأنه ذكر شروطا ثلاثة فهو مفرد مضاف
 بعم وهذا هو الركن الرابع كما تقدم التنبيه عليه (قوله اسلام) أى ابتداء ودواما وقوله وعقل
 أى تميز ولا يشترط فيه بلوغ فيصح اعتكاف الصبي المميز وقوله ونفاس وجنابة
 أى خلوص وطهر منها وعبارة المنهج وخلوع عن حدث أكبر وهى أخصر وقوله فلا يصح الخ
 تفريع على مفاهيم الشروط وقوله كافر أى لعدم صحة نيته للعبادة وقوله ومجنون أى لعدم صحة
 نيته أيضا وقوله وحائض ونفساء وجنب أى حرمة مكث كل منهم بالمسجد (قوله ولوارتد
 المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) أى إذا كان السكران متعذبا بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن
 متعذبا به فلا يطل به كالمجنون والانعاء للعدو وكما يطل بالردة والسكر مع التعدي به يطل
 بحيض ونفاس وتخلو عنهما المدة غالباً بأن تكون خمسة عشر يوماً فأقل في الحيض وتسعة أشهر
 فأقل في النفاس بخلاف حيض ونفاس لا تخلو عنهما المدة غالباً بأن تكون أكثر من خمسة
 عشر يوماً في الحيض وأكثر من تسعة أشهر في النفاس وبالخروج من المسجد بغير عذر
 أو لا فامة نحو حدثت باقراؤه لا يمينه أو لا ستيفاء حق تعدي بالمطل فيه على ما سبأ في قوله
 ولا يخرج من الاعتكاف الخ وبالجنابة المفطرة كما سبأ في قوله ويطل الاعتكاف بالوطء
 الخ بخلاف الجنابة غير المفطرة كالوطئ ناسيا أو مكرها أو جاهلا معذورا أو كانت باحتمال
 ونحوه إن باد بظهره فإن لم يبادر به بطل اعتكافه كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ولا يخرج
 المعتكف من الاعتكاف المذكور) أى ولا يخرج المعتكف من المسجد في الاعتكاف المذكور
 والكلام مفروض في المنذور المقيد بالمدة المتتابعة لأنه هو الذي لا يجوز للمعتكف الخروج

ولا يكفى في البت قدر
 الطمانينة بل الزيادة عليه
 بحيث يسمى ذلك البت
 عكوبا وشرط المعتكف
 اسلام وعقل ونفاس وجنابة
 فلا يصح اعتكاف كافر
 ومجنون وحائض ونفساء
 وجنب ولوارتد المعتكف
 أو سكر بطل اعتكافه
 (ولا يخرج) المعتكف
 (من الاعتكاف المذكور)

من المسجد فيه الماسيد كره من الاعذار بخلاف المطلق والمقيد بمدة من غير تتابع فانه يجوز له الخروج منه فهما ولو لغير عذر لكن ينقطع اعتكافه ويحسد النية عند عوده الا اذا عزم على العودة فهما وكان خروجه لتبر في الثاني كما مر ولذلك نظر وافي قول الشيخ الخطيب بعد قول المصنف ولا يخرج من الاعتكاف المندور ولو غير مقيم بمدة ولا تتابع فهذه الغاية فيها نظر وكان الاولى أن يقول ولا يخرج من الاعتكاف المندور المقيد بالمدة والتتابع وأجيب بأنه فهم أن المراد ولا يخرج من الاعتكاف مع بقائه على الاعتكاف لانه ينقطع بخروجه على التفصيل المار الا للاعذار الآتية والاقعد الاول (قوله الحاجة الانسان) أي فيخرج المعتكف لها ولا يكلف في خروجه لها الاسراع بل عني على سمعته وطبيعته وله في خروجه لقضاء حاجته عيادة مريض وزيارة قادم وصلاة جنازة وان تعدد كل منها لم يعدل عن طريقه في الكل ولم يطل وقوفه في الاولين ولم ينتظرها في الاخيرة فان عدل عن طريقه في الكل أو طال وقوفه في الاولين أو انتظرها في الاخيرة ضرر وإذا فرغ من قضاء حاجته فله أن يتوضأ خارج المسجد وان كان لا يجوز الخروج له استقلالاً مع امكانه في المسجد لانه يقع هناك ولا يجب قضاء حاجته في غير داره كبضأة المسجد ودار صديقه المجاورة ان كان يحتشم ذلك للمشقة في الاولى والمنية في الثانية بل يذهب الى داره التي لم يقمض بعدها عن المسجد اذ لم يكن له دار أخرى أقرب منها فان كان له دار أخرى أقرب منها لم يذهب الى تلك الدار لاغتناؤه بالأقرب منها أما التي خش بعدها فليس له الذهاب اليها الا اذا لم يجد بطريقه مكاناً لا ثقابه لاحتمال أن يأتيه البول في رجوعه فيذهب وهكذا فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع وضبط البغوي النفس بأن يذهب أكثر الوقت في الذهاب الى الدار كأن يكون وقت الاعتكاف يوماً فيذهب ثلثه ويبقى ثلثه (قوله من بول وغائط وما في معناهما) بيان لحاجة الانسان وقوله كفصل جنباً أي وكما خرج ربيع فانه يكره اخراج الربيع في المسجد وكلاكل لأن من شأنه أن يستحيا منه وان حوت العادة بالاكل فيه والمراد الجنبات غير المفطرة كالجنبات من نحو احتلام لأن الجنبات المفطرة تبطله كما مر وسبأني (قوله أو عذر) هو عطف على حاجة الانسان ولا يختص العذر بما ذكره المصنف بل منه نسيان الاعتكاف وان طال زمنه والخوف من لص أو حريق والاذان من مؤذن راتب الى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه وقد اعتاد الراتب صعودها وألف الناس صوته ومثل الاذان التسليح آخر الليل المسمى بالاولى والثانية والابد وما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام بطريقتين العادة بذلك لاجل التهيؤ لصلاة الصبح وصلاة الجمعة ولو ظهر الشعار بالاذان على السطح امتنع الخروج الى المنارة كما يحسنه الاذرع لعدم الحاجة اليه ولو شرط الخروج لعارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف كلقا سلطان أو حاج صح الشرط لأن الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزمه بخلاف ما لو شرط الخروج لغیر عارض كأن قال الآن يسدولي أو لعارض محرم كسرقة أو غير مقصود كسنة أو مناف للاعتكاف بجماع فلا يصح الشرط في ذلك كله بل لا ينعقد نذر (قوله من حبض أو نفاس) بيان للعذر ومحل ذلك اذا كانت مدة الاعتكاف لا تتخلو عنها ما غالباً بأن كانت تزيد على خمسة عشر يوماً في الحبض وعلى تسعة أشهر في النفاس لاحتمال طروقه في هذه المدة بخلاف ما اذا

الحاجة الانسان) من
بول وغائط وما في معناهما
كفصل جنباً (أو عذر من
حبض) أو نفاس

كانت المدة تخلو عنهما غالباً بأن كانت خمسة عشر يوماً فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في
 النفاس كما رتلت قصيرها فأنهم امتكنة من أن تعتكف عقب طهرها (قوله فتخرج المرأة من
 المسجد لاجلها) أي وجوب التحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومثلها الجنباء
 من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنب من المسجد للفصل منها فوراً فإن لم يادر ضرراً كما مر
 (قوله أو عذر من مرض) أي ولو جنونا أو انغماء فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما
 ولو بقي في المسجد مع الانغماء حسب زمنه من مدة الاعتكاف بخلاف ما لو بقي مع
 الجنون فلا يحسب زمنه لأن الجنون ليس أهلاً للعبادة وقوله لا يمكن المقام معه بضم الميم أي
 يشق الإقامة مع ذلك المرض في المسجد فالمراد به عدم الامكان المشقة لا العذر ولا التعسر
 كما يؤخذ من قول الشاويح بأن كان يحتاج لفرش الخ لأن غرضه به تصوير عدم الامكان
 فلو تحمل المشقة ولم يخرج من المسجد مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف (قوله
 كاسهال) وما جازب له حب الرشاد وبرز القطن فلو أخذنا ما جاز أن يحمصان ويدان معاً
 ويسف منه ما على الريق كل يوم نحو ثلاثة دراهم وقوله وادرا بول أي تابعه وما جازب
 له الحصى مع الخلل البكر فينقع الحصى في الخل ثلاثة أيام ثم يأكل الحصى ويشرب عليه الخل
 (قوله وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ) أي لانه قيد في جواز الخروج لعذر المرض وقوله
 المرض الخفيف أي الذي يمكن المقام معه في المسجد بمعنى أنه لا يشق معه ذلك وقوله كحصى
 خفيفة أي وكسداً خفيفاً وقوله فلا يجوز الخروج الخ أي فيحرم في الاعتكاف المندور المقيد
 بالمدة والتتابع كما هو فرض الكلام فهذا يؤيد ما سبق من أن قول المصنف ولا يخرج من
 الاعتكاف الخ مفروض في الاعتكاف المندور المقيد بالمدة والتتابع لأن الاعتكاف المطلق
 والمقيد بالمدة من غير تتابع يجوز الخروج من المسجد فيه ما وان كان يقطع به الاعتكاف على
 ما مر وقوله بسببها أي بسبب الحصى الخفيفة ولو قال بسببه ويكون الضمير راجعاً للمرض الخفيف
 لكان أقعد (قوله ويبطل الاعتكاف) أي المندور وغيره سواء المطلق والمقيد بالمدة المتابعة
 أو غير المتابعة كما هو قضية إطلاقه (قوله بالوطء) أي لمنافاته العبادة البدنية ولا فرق بين
 أن يكون الوطء في المسجد أو خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها ولا يخالف ذلك قوله
 تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد لأن قوله في المساجد متعلق بقوله عاكفون
 لا تباشروهن فالمعنى ولا تباشروهن ولو في غير المساجد عند الخروج لقضاء حاجة أو نحوها
 والحال أنكم عاكفون في المساجد (قوله مختاراً إذا كرا للاعتكاف عالمياً بالتحريم) أحوال
 ثلاثة من فاعل المصدر المقدّر وخروج بذلك ما لو وطئ مكرهاً أو ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً
 بالتحريم معذور أو أماً جاهلاً غير المعذور فهو كالعالم لتقصيره كما تقدم في الصوم (قوله
 وأما مباشرة المعتكف الخ) أي كلس وقبلة وهذا مقابل للوطء ومثل المباشرة الاسقناء وخروج
 بالمباشرة ما إذا نظر أو تفكر أنزل فيه ما فلا يبطل اعتكافه بذلك ما لم يكن عادة الانزال إذا نظر
 أو تفكر وقوله بشهوة يخرج به ما إذا قبل بقصد الاكرام أو الشفقة أو بلا قصد شيء فلا يبطل
 اعتكافه بذلك وان أنزل مشل ما في الصوم والقاعدة أن ما يفسد في الصوم يبطل الاعتكاف
 وما لا فلا (قوله والافلا) أي وان لم ينزل فلا يبطل اعتكافه ولا يضر في الاعتكاف التطيب

فتخرج المرأة من المسجد
 لاجلها (أو) عذر من
 (مرض لا يمكن المقام
 معه) في المسجد بأن كان
 يحتاج لفرش وخادم وطبيب
 أو يخاف تلوث المسجد
 كاسهال وادرا بول وخروج
 بقول المصنف لا يمكن الخ
 المرض الخفيف كحصى
 خفيفة فلا يجوز الخروج
 من المسجد بسببها (ويبطل
 الاعتكاف) بالوطء مختاراً
 ذا كرا للاعتكاف عالمياً
 بالتحريم وأما مباشرة
 المعتكف بشهوة فتبطل
 اعتكافه إن أنزل والافلا

ولتزين باغتسال وقص شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك لا تملك أن يتصل الله صلى الله عليه وسلم ترك ذلك ولا أمر بتركه وللمعتكف أن يأكل ويشرب ويغسل يده في المسجد والاولى أن يأكل على سفرة أو نحوها وان يغسل يده في طشت أو نحوها ليكون أنظف للمسجد ويجوز رش الماء المستعمل فيه خلافا لما جرى عليه البغوي من التحريم ويجوز الاحتجام والقصد فيه في اناء مع الكراهة اذا أمن التلوين وأما البول فيه في اناء فيحرم والفرق بين البول والاحتجام والقصد أن الدماء أخف منه بدليل العفو عنها في محلها وان كثرت اذا لم تكن بفعله فان كانت بفعله لم يعف الا عذر القليل وله أن يتزقح ويرزقح بخلاف المحرم ولا يكره له فعل الصنائع في المسجد كالتخاطة والكتابة ونسج الخوص ما لم يكثر منها والا كره لان فيه انتهاكا لحرمة المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الاكثر منها كتعليم العلم وقراءة القرآن لان ذلك طاعة في طاعة

* (كتاب بيان أحكام الحج) *

* (كتاب أحكام الحج) *

أى والعمرة فقيه كنفاء على حد سريال تقيكم الحزأى والبرد بدليل ذكر أركان العمرة وأنه ترجم لشيء وزاد عليه والحج بفتح الحاء وكسر ها كما قرئ بهما في السبع وأحكامه أنه يكون فرض عين كحجة الاسلام وفرض كفاية كاحياء الكعبة كل سنة ومنذ وبالحج الصبيان والعبيد وحراما اذا تحقق الضرر منه أو ظنه ومكرها اذا خافه أو شك فيه والصلاة أفضل منه خلافا للقاضي حسين وان كان يكفر الكفار والصغار حتى التبعات وهي حقوق الأديمين ان مات في حجة أو بعده وقبل تمكنه من أدائها مع عزمه عليه وكذلك الفرق في البحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكفار والصغار حتى التبعات وهومن الشرائع القديمة خلافا لمن ادعى أنه لم يجب الاعلى هذه الامة قال صاحب التيجيز ان أول من حج البيت آدم عليه السلام وأنه حج أربعين حجة من الهند ماشيا وقيل ما من نبي الا حجه حتى نوح وصالح خلافا لمن استثناهما وروى أنه لما حج آدم قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة والمشهور أنه فرض في السنة السادسة من الهجرة وقيل في الخامسة وقيل قبل الهجرة ولا يجب بأصل الشرع الامرة لانه صلى الله عليه وسلم لم يجب بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع ولقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة فقد أدى فرضه ومن حج ثانية فقد أدى ربه ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده الا ان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ ياديه بعيدة عن العلماء والعمرة فرض في الاظهر وأما خبر الترمذي عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجابة هي قال لا وأن تعمرك خير فقد اتفق الحفاظ على ضعفه ولا تجب في العمر بأصل الشرع الامرة كالحج وقد يجبان أكثر من مرة لعارض نذرا وقضاء عند افساد التطوع ووجوبهما على التراخي عندنا وأما عند الامام مالك والامام أحمد فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال أبو يوسف على الفور ولو تعارض الحج والنكاح فالأفضل لمن لم يحج العنت تقديم الحج ولخاتف العنت تقديم النكاح بل يجب عليه ذلك ان تحقق أو غلب على ظنه الوقوع في الزنا ولو مات قبل الحج في هذه الحالة لم يكن

عاصبا (قوله وهو لغة القصد) أى سواء كان للبيت الحرام للنسك أو لغيره كالتعطى والاكل
والشرب فالمعنى اللغوى أعم من الشرعى كما هو الغالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل
القصد للمعظم والعمر لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت الحرام للنسك والفرق بينهما وبين الحج
أن النسك فيه مشتمل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها فلا وقوف فيها (قوله وشرعا قصد البيت
الحرام للنسك) أى قصد البيت المحترم المعظم لاجل الاتيان بالنسك مع الاتيان به بالفعل فلا يقال
ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا فى بيته وفى الحقيقة الحج شرعا
هو النسك الذى هو النية والطواف والسعى والوقوف بعرفة والحلق وترتيب المعظم فهو نفس
هذه الاعمال كما أن الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يتخلو هذا التعريف من مسامحة وان كان
هو الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعى يكون أخص من المعنى اللغوى لكنها قاعدة أغلبية
كما تقدم التنبيه عليه (قوله وشرائط وجوب الحج) أى والعمره فقيهه اكتفاء كما تقدم فى الترجمة
لأن الشروط التى ذكرها كلها هى شروط لوجوب الحج شروط لوجوب العمره وقد اقتصر المصنف
على مرتبة الوجوب وهى خامسة المراتب والاولى هى الصفة المطلقة أى غير المقيدة بالمباشرة
ولا غيرها وشرطها الاسلام فقط فلو فى المال دون غيره كالإخ والعلم أن يحرم عن الغير ولو بميزا
وعن الجنون قياسا على الصغير بخلاف المعنى عليه بأن ينوى جعله محرما وان لم يؤد نسكه فيصير
من أحرم عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره ولا مواجته لكن لابد من احضاره المواقف
فيطوف به مع طهارتهما ويصلى عنه ركعتى الطواف ويسعى به ويتأوله الاحجار ليرميها ان قدر
والارمى عنه من الارمى عليه وهذا فى غير المميز وأما المميز فيطوف ويصلى ركعتى الطواف ويسعى
ويرمى الاحجار بنفسه ويكتب له ثواب ذلك فان الصبي يكتب له ثواب ماعمله وأعله عنه وليه من
الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجزاء والثانية صفة المباشرة وشرطها مع الاسلام التميز كما
فى سائر العبادات فله مميز ولو صغيرا أو رقيقا أن يحرم باذن وليه من أب ثم جد ثم وصى ثم حاكم
أو قيم ويباشر الاعمال بنفسه والثالثة صفة النذر وشرطها مع الاسلام والتمييز البلوغ وان لم يكن
حرأ فيصح نذر الرقيق الحج والواحدة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطها مع الاسلام والتمييز
والبلوغ الحرية وان لم يكن مستطيعا فيقع حج الفقير عن حجة الاسلام وان حرم عليه السفر له اذا
حصل له منه ضرر اكمال حاله لا من صغير ورقيق ان كمل بعده خبرا عما يصح حج ثم بلغ فعليه حجة
أخرى وأيا عدا حج ثم عتق فعليه حجة أخرى فان كمل قبل الوقوف أو فى أثناءه أجزأهما وأعادا
السعى ان كانا معا بعد طواف القدوم والخامسة مرتبة الوجوب وقد تكلم عليها المصنف
(قوله سبعة أشياء وفى بعض النسخ سبع خصال) فان قيل كيف هذا مع أن المذكور فى كلامه
ثمانية على بعض النسخ الذى فيه اثبات وامكان المسير أجيب بعد وجود الزاد والراحلة واحدا
على بعض النسخ المذكور فان قيل المقر أن شروط الوجوب خمسة الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والاستطاعة وأما وجود الزاد والراحلة وتخلية الطريق وامكان المسير فهى شروط
للاستطاعة فكيف يجعلها المصنف شروطا للوجوب أجيب بأنه تسع يجعل شرط الشرط
شرطا فالشرط هو الاستطاعة وهذه شروطها فيلزم أن تكون شروطا للوجوب لأن شرط
الشرط شرط واعلم أن الاستطاعة نوعان استطاعة بالنفس وشروطها بعة الاربعة التى ذكرها

وهو لغة القصد وشرعا
قصد البيت الحرام للنسك
(وشرائط وجوب الحج
سبعة أشياء) وفى بعض
النسخ سبع خصال

المصنف والخامس أن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما وان لم يكن كل منهما ثقة وانما الشرط أن يكون له غيره عليها أو عبدا ثقة أو نسوة ثقات ثتان فأكثر لئلا من على نفسه أو يكتفى في الجواز لقرضها المرأة واحدة وسفرها وحدها أن أمنت بخلاف النفل فلا يجوز لها الخروج له مع النسوة ولو كثرن والامرء الجليل كالمرأة لكن لا يخرج مع مثله وإن كثر ولو لم يخرج من ذكر الأجرة لزمته أن قدرت عليها لانها من أهبة سفرها كقائد الاعشى فانه يشترط خروجه معه ولو بأجرة قدر عليها والسادس ثبوت على المركوب بلا ضرر شديد في لم يثبت عليه أصلا أو ثبت بضر شديد ليس بمستطيع بنفسه ولا تصرف مشقة فحتمل عادة والسابع وجود الزاد والماء وعلف الدابة بالمال التي يعتاد حملها منها بمن المثل وهو القدر اللائق بذلك زمانا ومكانا وقيل يعتبر وجود علف الدابة كل مرحلة واستطاعة بالغير فحجب أافية عن ميت غير مرتد عليه نسك من تركه كما يقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركه ستن لوارثه أن يفعل عنه فلو فعله عنه أجنبي جاز ولو بلا إذن كقضاء دينه بلا إذن أو عن معضوب بعين مهملة وضاد مهملة أو صاد مهملة بأجرة فاضلة عما يأتى غير مؤنة عما لا سفر بخلاف مؤنتهم يوم الاستئجار أو بمتطوع بالنسك عنه بشرط أن يكون موثوقا به أدى فرضه غير معضوب وكون المتطوع أن كان أصله أو فرع غير ماش ولا معقول على السؤال أو الكسب إلا أن يكتسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين حتى إذا توسم فيه الطاعة وجب سؤاله بالمتطوع بالأجرة فلا يجب قبول ذلك اعظم المنة في بذل المال بخلاف المنة في بذل الطاعة بالنسك بدليل أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة به في الدنيا فلا ينافي أنه يجب عليه وجوب عقاب عليه في الدار الآخرة عقابا زائدا على عقاب الكفر كما في غيره من الواجبات ولا أثر لاستطاعته في الكفر حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته فيه اعتبر استطاعته جديدة وأما المرتد فيجب عليه وجوب مطالبة بأن يقال له أسلم ورجع ان استطاع قبل ردة أو فيها فان أسلم معسرا استعفى في ذمته بتلك الاستطاعة وإن مات بعد اسلامه ولم يحج حج من تركه وإن مات مرتدا لم يحج عنه وإن كان يعاقب عليه عقابا زائدا على عقاب الردة ولو ارتد في أثناء نسكه بطل بالردة فلا يقضى فيه ولو أسلم لم يطلان احرامه (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي لعدم تكليفه وبه على حجة نواب النفل لوقوعه له دنلا وقوله والعقل فلا يجب على المجنون لعدم تكليفه كالصبي وقوله والحرية أى الكاملة فلا يجب على من قبله رق ولو لم يعضد لأن منافع مستحقة لسيده وفي ايجاب الحج عليه اضطرار بسيد فليس مستطعا (قوله فلا يجب الحج) أى ولا العمرة أيضا وهو تفرع على مفاهيم الشروط المتقدمة اجالا وقد علمته تفصيلا وقوله على المصنف بفسد ذلك أى المذكور من الاسلام وضده الكفر والبلوغ وضده الصبا والعقل وضده الجنون والحرية وضدها الرق (قوله ووجود الزاد) أى ما يتروقه قدر ما يكفيه لكلفة ذهابه لمكة ورجوعه الى وطنه وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة فلو لم يجد الزاد ورجع معولا على السؤال كره له ذلك قال تعالى وترددوا فإن خير الزاد التقوى أى ما يتقوى به ذل السؤال وقد تقدم أن هذا وما بعده من شروط الاستطاعة التي هي الشرط الخامس للوجوب فقد تسع المصنف يجعل شرط الشرط (قوله وأوعيته)

الاسلام والبلوغ والعقل
الحرية) فلا يجب الحج على
المصنف بفسد ذلك (وجود
الزاد) وأوعيته

أى كالأفراد وغيره حتى السفره وقوله ان احتياجه اليها أى الى الاوعية وذلك بأن حمل الزاد معه من بلده فيحتاج لاوعيته حينئذ وقوله وقد لا يحتاج اليها أى الى الاوعية وذلك بأن لم يحمل الزاد معه بل كان يكتسب في سفره ما يفي بزاده وباقي مؤنه لكن ان طال سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكف النسك ولو كان يكتسب في يوم كفاية أيام لانه قد ينقطع عن الكسب لعارض كمرض أو بتقدير عدم الانقطاع فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة وان قصر سفره بأن كان أقل من مرحلتين وكان يكتسب في يوم كفاية أيام الحج وزمن العمرة كلف النسك لقلة المشقة حينئذ وقد روي المجموع أيام الحج بما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينقر النفر الأول وأما في حق من نقر النفر الأول فهي ما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثاني عشره وقد روي زمن العمرة فهو نصف يوم (قوله كشخص قريب من مكة) أى بأن كان بينه وبينها دون مرحلتين فهذا هو ضابط القرب كما علم مما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما اشترط وجود الزاد وأوعيته وقوله وجود الماء أى وكذلك علف الدابة كما تقدم وقوله بنى المنزل أى وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولا بد أن يكون غنمه فاضلا عما يأتي من دينه ومؤنه من عليه وثمة فلول لم يجد الماء أصلا وأوجده بأكثر من ثمن المثل أو بئس المثل لكن لم يفضل عن ذلك لم يجب عليه الحج (قوله ووجود الراحلة) أى في حق المرأة والخنثى مطلقا وفي حق الرجل ان طال سفره ولو قدر على المشى أو قصر سفره وعجز عن المشى بحيث يلحقه بسببه ضرر ظاهر فيشترط في حقه وجود الراحلة كالبعيد عن مكة فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط محمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل بالعكس وهو الخشب الذي يركب عليه مع عدل يجلس معه في المحل حيث لاقت به بحالته وقد روي مؤته أو أجرته ان كان لا يخرج الابه المتعذر ركوب شق محمل لا يعادله شئ فلول لم يجده لم يلزمه النسك وان وجد مؤته المحمل بتمامها الآن تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالانقال واستطاع ذلك فلا يعد لزومه كما قاله جماعة خلافا لقول الخطيب بعدم اللزوم ولو جرت العادة في مثله بالمعادلة بالانقال كما هو ظاهر كلام الاصحاب ولولحقة مشقة شديدة بالمحل أيضا اعتبر في حقه الكنيسة وهي أعواد مرتفعة من جوانب المحل يوضع عليها ستر يدفع الحر والبرد ويعتبر ذلك في حق المرأة والخنثى وان لم تضربا لانه أستر وأحوط لهما والراحلة في الأصل الناقة التي يرحل عليها والمراد بها هنا ما هو أعم منها ولو بغلا وحمارا بل ولو آدميا حيث لا قرب ركوبه (قوله التي تصلح له) ظاهره أنه يشترط فيها أن تليق به وبه قيل لكن المعتمد عدم الاشتراط هنا بخلاف نظيره في الجمعة فإنه يشترط هنالك في الدابة التي يركبها أن تليق به والفرق أن الجمعة بدلا وهو الظاهر وليس للنسك بدل وقوله بشراء متعلق بوجود والمراد بشراء بئس المنزل وقوله أو استئجار أى بأجرة المنزل (قوله هذا) أى اشتراط وجود الراحلة وقوله اذا كان الشخص لو قال الرجل لكان أولى لما علمت من أن المرأة والخنثى تعتبر الراحلة في حقهما مطلقا لان شأنهما الضعيف وقوله سواء قد روي على المشى أم لا لكن يشدب الحج للقادر على المشى خروجا من خلاف من أوجبه والركوب أفضل من المشى على الراجح وقوله وهو قوى على المشى أى وعلى حمل زاده وأوعيته أو وجود ما يحمله عليه فان ضعف عنه بحيث يلحقه به ضرر ظاهر اشترطت في حقه

ان احتياجه اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بئس المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشراء أو استئجار هذا اذا كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتين فأكثر سواء قد روي على المشى أم لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى على المشى لزمه الحج بلا راحلة

الراحلة كالبعيد عن مكة كما مر (قوله ويشترط كون ما ذكر) أي من الزاد وأعبته والماء
 بئنه والراحلة مثلها ما يعلق به من الحمل والعديل والكنيسة وقوله فاضلا الخ ذكر أنه
 يكون فاضلا عن أربعة أشياء ولا بد أن يكون فاضلا أيضا عن كتب الفقه إلا أن يكون لمن
 تصنيف واحد نسختان فيبيع أحدهما وعن خيل الجندی وسلاحه المحتاج اليهما وآلة
 محترق وبها مزرع ونحو ذلك لا عن مال تجارته وضيعة بالصاد المجبة وهي المقارات التي
 يستغلها بل يلزمه صرف مال التجارة وعن الضيعة وإن بطلت تجارته ومستغلاته كما يلزمه
 صرفه ما في دينه وفارقا المسكن والخدم بأنه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه فنخذ ذخيرة
 للمستقبل (قوله عن دينه) أي ولو مؤجلا والله تعالى وقوله وعن مؤنة من عليه مؤنتهم
 أي كزوجته وفرعه وأصله وجمع الضمير في مؤنتهم نظرا لمعنى من وقوله مدة ذهابه وأيا به أي مدة
 ذهابه إلى مكة وهو بفتح الذال قال تعالى وانا على ذهابه لقادرون ورجوعه إلى وطنه ومدة
 إقامته في مكة أيضا وقوله فاضلا أيضا أي كما يشترط كونه فاضلا عن دينه ومؤنة من عليه
 مؤنتهم وقوله عن مسكنه اللائق به أي ما لم يستغن عنه بسكنى الربط ونحوها ولا يبيع مسكنه
 وصرف نفسه في ذلك وقوله وعن عبد يلق به أي ويحتاج إليه في خدمته لزماته أو منسبه
 (قوله وتخليط الطريق) أي كونه خاليا من نحو سبع وعدو والمراد لازم ذلك وهو أنه كما
 أشار إليه الشارح بقوله والمراد بالتخليط هنا أمن الطريق الخ ويجب ركوب البحران تعيين
 طريقا وغلبت السلامة في ركوبه كسلك طريق البر عند غلبة السلامة فان غلب الهلاك
 واستوى الأمر لم يجب بل يجرى لمافيه من الخطر ولا بد من خروج الرفقة معه في الوقت
 الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه ان احتج اليهم لدفع الخوف فان أمن الطريق بدوهم
 بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة للرفقة ولا تنظر للوحشة هنا بخلافها في التيم لانه لا بد
 لما هنا بخلاف ما هناك (قوله فلنا) أي أو يقينا بالطريق الأولى وبعبارة المنهج ولوفلنا وقوله
 بحسب ما يلقى بكل مكان أي فلا يشترط الأمن التام كما يكون في بيته (قوله فلولم يأمن
 الشخص الخ) تفريع على مفهوم الشرط وقوله على نفسه أي أو نفس محترمة معه من أهله
 وأولاده والعضو كالنفس ومنفعته كذلك وقوله أو ماله أي المال الذي معه ولولغيره والمراد
 ماله الذي يحتاجه لنفقة ونحوها لا مال تجارة مثلا فلا يشترط الأمن عليه حيث كان بأمن
 عليه لو أبقاه في بلده والا فلا بد من الأمن عليه وقوله أو يضعه أي أو يضع غيره كجره وقوله
 لم يجب عليه الحج أي ولا العمرة ومحل كما هو ظاهر حيث لا طريق له غير ذلك الطريق ويكره بذل
 مال للرصدين وهم الذين يرصدون من يترجم ليأخذوا منه شيئا لأن ذلك يجرهم على التعرض
 للثامن سواء كانوا مسلمين أو كفارا لكن إذا قام بهم الخائفون في الثاني سن لهم ان يخرجوا
 للسك والقتال ليجمعوا بين ثواب السك والجها في سبيل الله تعالى (قوله وقوله) مبتدأ خبره
 ثابت في بعض النسخ وقد علمت أنه على ذلك البعض بعد وجود الزاد والراحلة واحدا ليصح
 جعله الشرائط سبعة والا كانت ثمانية وعلى بعض النسخ الساقط منها ذلك يكون جعلها سبعة
 ظاهرا بجعل وجود الزاد والراحلة شيئين (قوله وامكان المسير) وفي بعض النسخ وامكان
 السير وهو معنى المسير لانه مصدر ميمي بمعنى السير وهذا الشرط لاصل الوجوب كما يقتضيه

ويشترط كون ما ذكر
 فاضلا عن دينه وعن مؤنة
 من عليه مؤنتهم مدة ذهابه
 وأيا به فاضلا أيضا عن
 مسكنه اللائق به وعن عبد
 يلق به (وتخليط الطريق)
 والمراد بالتخليط هنا أمن
 الطريق فلنا بحسب ما يلقى
 بكل مكان فلولم يأمن
 الشخص على نفسه أو ماله
 أو يضعه لم يجب عليه الحج
 وقوله (وامكان المسير)
 ثابت في بعض النسخ

صنيع المصنف وهو المعقد كما نقله الرافعي عن الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح وقال انه شرط
لاستقراره لا لاصل الوجوب فيجب عليه التسك مطلقا ولا يستقر عليه الوجوب الا بالامكان
فلو لم يمكنه سقط الوجوب فقد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي ان نص الشافعي
يشهد له (قوله والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة الخ) أشار
بذلك الى أن الامكان انما يعتبر من حين الاستطاعة ولا بد من دوام الاستطاعة من وقت
خروج أهل بلده منها كما هل مصر فان عادتهم الخروج منها يوم السابع والعشرين
من شوال وعودهم اليها في آخر صفر فلو خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه التسك
وقوله السير المعهود فلو كان وليا لله تعالى وأمكنه أن يكون في مكة بخطوة واحدة مشلا لم يلزمه
التسك لأن الشارع انما يعول على الامور الظاهرة ما لم يتقبل بالفعل ويكون هناك فانه يلزمه
(قوله فان أمكن) أي السير من حيث هو لا بقيد المعهود والالم يظهر قوله الا أنه يحتاج الخ مثال
ذلك اذا خرج أهل مصر يوم السابع والعشرين من شوال وهو لم يجد الزاد والراحلة وما يتعلق
بهما الا بعد ذلك يوم أو أكثر فلا يلزمه التسك حينئذ وان أمكنه أن يقطعهم بقطع مرحلتين
في يوم أو يومين مثلا وقوله لم يلزمه الحج للضرر أي بل يحرم عليه ان تحقق أو غلب على ظنه
الضرر (قوله وأركان الحج) أي أجزاؤه فلاضافة من اضافة الاجراء الى الكل أو من اضافة
المفصل للمجمل وانما قدم الشروط عليها لانها خارجة عن الماهية سابقة عليها وأفضل أركان
الحج الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أو التقصير بناء على الراجح من هذه ركنا وأما النية فهي
وسيلة للعبادة وان كانت ركنا كما أن ترتيب المعظم صفة لها ولا دخل للجبر في الاركان (قوله
أربعة) أي بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا للركنا ولذلك عذر الحلق من الواجبات
الآتية وبناء على ما في المجموع من عذر ترتيب المعظم شرطا والمعتمد أن أركان الحج ستة فيزداد
على الاربعة التي ذكرها المصنف الحلق أو التقصير وهو الخامس بناء على جعله نسكا كما سيذكره
الشارح لانه يتوقف عليه التحلل مع عدم جبره بدم كالطواف ورتيب المعظم أي ترتيب معظم
الاركان بأن يقدم الاحرام على الجميع ويقدم الوقوف على طواف الركن وعلى الحلق
أو التقصير ويقدم الطواف على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم وهذا هو السادس بناء
على ما في الروضة كما صلها من عذر ركنا كما عذر الترتيب في الصلاة ركنا (قوله أحدها)
أي الاركان وقوله الاحرام مع النية أي النية مع الاحرام بمعنى الدخول في التسك ففي
العبارة قلب أو أن مع زائدة فكانت قال الاحرام النية على أن الاحرام بمعنى النية فتكون
النية بدلا أو عطف بيان له فلا احرام استعمالا لان الاول أن يستعمل بمعنى الدخول في التسك وهو
بهذا المعنى لا يعتد ركنا بل يجعل موردا للصحة والفساد بحيث يقال صح الاحرام أو فسد الاحرام
الثاني أن يستعمل بمعنى النية وهو بهذا المعنى يعتد ركنا وقول الشارح أي نية الدخول في الحج
يشير الى هذا القلب المتقدم مع جعل زائدة والاصل نية الاحرام أي نية الدخول في الحج
وبالجملة فالركن هو النية لخبر انما الاعمال بالنيات ويسن الغسل للاحرام فان هجر عن الغسل
تيم ويسن أن يطيب بدنه للاحرام ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ويسن للاحرام خضب يدي
امرأة الى الكوعين بالخناء ومسح وجهها بشئ منه وأن يصلي في غير وقت الكراهة ركعتين

والمراد بهذا الامكان أن
يبقى من الزمان بعد وجود
الزاد والراحلة ما يمكن
فيه السير المعهود الى الحج
فان أمكن الا أنه يحتاج
لقطع مرحلتين في بعض
الايام لم يلزمه الحج للضرر
(وأركان الحج أربعة)
أحدها (الاحرام مع النية)

للأحرام والأفضل أن يحرم إذا توجه لطريقه وأن يعين في إحرامه الذي يحرم به من حج أو عمرة أو كليهما فإن أطلق بأن قال نويت الأحرام ولم يعين فإن كان في أشهر الحج صرفه لما شاء من النسكين أو كليهما إن لم يفت وقت الحج فإن صرفه للعمرة وإن كان في غير أشهره انعقد عمرة على الأصح لأن الوقت لا يقبل غير العمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره زلة أن يحرم كاحرام زيد مثلاً فإن لم يكن زيد محرماً أو كان محرماً أحراماً فاسداً انعقد أحرام هذا مطلقاً وإن علم عدم إحرامه أو فساده وإن كان محرماً أحراماً صحيحاً انعقد إحرامه كإحرامه معيناً ومطلقاً ويتغير في المطلق كما يتغير زيد ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرفه إليه زيد فإن تعدد معرفة إحرامه بموت أو غيره جعله قراناً ثم أتى بعمله ليتحقق الخروج عما شرع فيه ومع ذلك لا يبرأ من العمرة لاحتمال أن يكون إحرامه بالحج ويمتنع ادخالها عليه ويسن له النطق بالنية مع التلبية فيقول بقلبه وإسنانه نويت كذا لبك اللهم لبك الخ والأفضل لدخول مكة قبل الوقوف بعرفة وإذا دخلها ورأى الكعبة قال ندبنا اللهم زهدنا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه أو أعمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبإذن الله أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدخل المسجد من باب بنى شيبه ويسمى الآن باب السلام ويبدأ بطواف القدوم أو العذر كإقامة جماعة ويسن الأحرام بالنسك لمن دخل الحرم لنحو تجارة وزيارة لأنه نحية الحرم كتحية المسجد لداخله قال في المجموع ويكره تركه (قوله أي نية الدخول في الحج) قد علمت أنه أشار بذلك إلى أن الأحرام هنا بمعنى الدخول في الحج والركن انما هو النية المصاحبة للدخول في الحج لا عكسه كما تفيده عبارة المصنف فالعبارة مقبولة فكانت قال النية مع الأحرام أي النية المصاحبة للدخول في الحج (قوله والثاني) أي من الأركان ولو قال وثانيها المكان أنسب بسابقه وقوله الوقوف بعرفة أي لخبر الحج عرفة أي معظم الحج وقوف عرفة فهو على تقدير مضافين والمعنى معظم أركان الحج الوقوف بعرفة أي يجزئ من ذلك المكان أي أي جزء كان لخبر مسلم وعرفة كلها موقف ومثل الجزء من هذا المكان المتصل به كدابة وغصن شجرة فيه أصلاً وفرعاً بخلاف ما لو كان الأصل فيها الفرع خارجها أو بالعكس فليس لهوائها حكمها ولهذا الوطأ في هوائها لم يكف ولو وقفوا في غير عرفة غلطاً يكف سواهم ولو لا لندرة الغلط فيه وسمى هذا المكان عرفة لأنه نعت لأبراهيم عليه الصلاة والسلام فلما رآه عرفه أولاً لأن جبريل كان يدور في المشاعر فلما رآه قال قد عرفت أولاً آدم وحواء عليهما السلام تعارفا فيه أولاً لأن الناس يتعارفون فيه (قوله والمراد حضور المحرم الخ) أي وجوده هناك ولو ما رآني طلب أبني أو هارباً ونحو ذلك وإن لم يعرف كونها عرفة وليس المراد خصوص الوقوف المعروف بل مطلق الحضور وقوله لحظة بعد زوال الشمس الخ ويسن أن يقف إلى الغروب ولو فارقه قبله ولم يعد إليها ستن له دم لفوات الجمع بين الليل والنهار مع أنه يسن خروجاً من خلاف من أوجبه فإن عاد ولو ليلا لم يسن له الدم لأنه أتى بما يسن له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف ويسن له أن يكثر الذكر والدعاء لما رواه الترمذي أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير زاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (قوله وهو اليوم التاسع

أي نية الدخول في الحج
(و) الثاني (الوقوف بعرفة)
والمراد حضور المحرم بالحج
لحظة بعد زوال الشمس
يوم عرفة وهو اليوم التاسع

من ذى الحجة) ولو وقفوا اليوم العاشر منه غلط الظنهم أنه التاسع بأن غم عليهم هلال ذى الحجة
فأكلوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان أن ليلة الثلاثين من ذى الحجة أجزأهم بخلاف ما إذا وقع ذلك
لهم بسبب حساب كما ذكره الرافعي وتخرج باليوم العاشر ما لو وقفوا الثامن أو الحادي عشر
غلطاً فلا يجزئهم لندرة الغلط فيه ما هذا إذا لم يقلوا على خلاف العادة في الحجيج والالم يجزئهم
(قوله بشرط كون الواقت أهلاً للعبادة) ولا يضرب الزوم وقوله لا مغمى عليه أى ولا يجنوننا
ولاسكران زائل العقل فلا يجزئهم وقوفهم لأنهم ليسوا أهلاً للعبادة وليس لغيره أن يبنى على
فعله فإن لم يقف المغمى عليه فيه حتى فات وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لأفرضاً ولا نقلاً
خلافاً لما جرى عليه في المنهج من وقوعه نقلاً وأما المجنون فيقع حجه فلا يحج الصبي غير المميز
والسكران إن زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه نقلاً وإن لم يزل عقله وقع حجه فرضاً (قوله
ويستزوت الوقوف إلى فجر يوم النحر) أى لقوله صلى الله عليه وسلم من جاء ليلة جمع قبل
طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره وليله جمع هي ليلة المزدلفة (قوله وهو) أى
يوم النحر وقوله العاشر من ذى الحجة قد عرفت أنهم لو وقفوا العاشر غلطاً لم يقلوا أجزأهم
فلا قضاء عليهم لأنهم لا يأمنون أن يقع لهم مثل ذلك في القضاء ولأن فيه مشقة عامة بخلاف
ما إذا قلوا كما مر (قوله والثالث) أى من الأركان ولو قال وثالثها المكان أنسب بقوله أحدها
لكنه مناسب لقوله والثاني وقوله الطواف بالبيت أى لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
وواجبات الطواف ثمانية أحدها كونه سبعا كما ذكره الشارح بقوله سبع طوافات فلوزنك
من السبع شيئاً وإن قل لم يجزه ثانياً جعله البيت عن يساره مازاً اتلفاً وجهه كما ذكره الشارح
بقوله جاء على طوافه البيت عن يساره فلو استقبله أو استدبره أو جعله عن يمينه لم يصح وكذا
لوجعله عن يساره لكن رجوع القهقري جهة الركن اليماني فلا بد أن يكون مازاً اتلفاً وجهه
وثالثاً بدؤه بالجرا الأسود محاذياله أو لجزئه بجميع بدنه من جهة شقه الأيسر كما ذكره الشارح
بقوله مبتدئاً بالجرا الأسود محاذياله في مرقبه بجميع بدنه فلو بدأ بغيره لم يحسب له ما طافه قبله
كأن بدأ بالباب فإذا انتهى إليه ابتدأ منه ورابعها كونه في المسجد وإن وسع ما لم يخرج عن
الحرم ولو في هوائه أو على سطحه ولو مرتفعاً عن البيت أو حال بين الطائف والبيت حائل
وخامسها يقنه أن لم يشمله نسك كسائر العبادات بخلاف ما شمله نسك لتبعيته له في النية
وسادسها عدم صرفه لغيره كطلب غريم فإن صرفه انقطع وسابعها ستر العورة وثامنها الطهر عن
حدث أصغرواً كبر وعن نجس كما في الصلاة وغير الطواف بالبيت صلاة فلو زال الستر
أو الطهر جدد بني على طوافه وإن تعد ذلك وإن طال الفصل بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه
ما لا يحتمل فيها ككثير الكلام لكن يستلزم الاستئناف خروجاً من خلاف من أوجهه وغلبة
النجاسة في المطاف مما عمت به البلوى فيعني عما يشق الاحتراز عنه وسنمه كثيرة منها
أن يتوجه إلى البيت أول طوافه ويقف على جانب الجرا الذي هو جهة الركن اليماني ثم يمر
متوجهاً له فإذا حاذاه انتقل وجعل البيت عن يساره وأن يشي فيه ولو أمر أنه لا يذکر كرض
لأنه أشبه بالتواضع والادب وأن يستلم الجرا الأسود أو طوافه وأن يقبله ويسجد عليه
ويحذف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت وأن يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى أكد

من ذى الحجة بشرط كون
الواقف أهلاً للعبادة لا مغمى
عليه ويستزوت الوقوف
إلى فجر يوم النحر وهو العاشر
من ذى الحجة (و) الثالث
(الطواف بالبيت)

بسم الله والله أكبر اللهم ايمانا بك وتصديقا بك وبك وفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم وأن يستلم الركن اليماني ولا يستنقبيله ولا يستن استلام الركنين الشاميين
ولا تقبيله ما وأن يقول قبالة الباب اللهم ان البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا
مقام العائذ بك من النار مشير بهذا الى مقام سيدنا ابراهيم وعند الركن العراقي اللهم اني
أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الاهل
والمال والولد وتحت الميزاب اللهم أنظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بك ماء من سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم ثم شربة هنيئة مريشة لا أظمأ بعدها أبدا اذا الجلال والاکرام وبين الركن
اليماني والشامي ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعه ذاب النار وأن
يرمل ذكر في الطوافات الثلاث الاول من طواف بعده سعي مطلوب بأن يسرع مشيه مقاربا
خطاه ويمشي في البقية على هيئته وأن يقول في الرمل اللهم اجعله حجما مبرورا والمناسب للمعتمر
أن يقول عمرة مبرورة وذنباً مغفورا وسعيام مشكورا وتجارة ان تبور يا عزي يا غفور ويقول
في الاربعة الباقية رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أتيت الاكرام ربنا آتتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعه ذاب النار وأن يضطبع الذكر في طواف فيه رمل وفي سعي
بعده وذلك بان يجعل وسط رداءه تحت منكبه اليمين وطرفه على عاتقه الايسر كدأب أهل
الشطاة بخلاف ركعتي الطواف فلا يستن فيهما الاضطباع بل يكره وأن يدعوا بما شاء في جميع
طوافه وما توره أفضل فالقراءة فيه بغير المأثور ويسن له الاسرار بذلك لانه أجمع للخشوع
وأن يوا الى طوافه خر وجامن الخلاف في وجوبه وأن يقرب الذكر في طوافه بالبيت لانه أيسر
في الاستلام والتقبيل نعم ان تأذى أو آذى غيره بخوضه فالبعد أولى وأن يصلي بعده ركعتين
والاولى فعلهما خلف المقام في الحجر في المسجد في الحرم فحيث شاء متى شاء ولا يفوتان
الاجمعة ويقرأ فيهما بسورة الكافرون والاخلاص ويحجر فيهما ليلوما ألحق به عما بعد الفجر
الى طلوع الشمس ويسر فيهما عدد ذلك ويجزئ عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى ويسن له
أن يستلم الحجر بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي (قوله سبع طوافات) يسكون
الواجب طوفة وهذا هو الواجب الاول وقوله جاعلا في طوافه البيت عن يساره هذا هو
الواجب الثاني فلا بد أن يكون خارجا عن جدار البيت وشاذروانه بفتح الذال المججمة وهو
الخارج عن عرض جدار البيت وعن حجره بكسر الحاء وسكون الجيم وهو الموطوع عند الكعبة
بقدر نصف دائرة بينه وبين كل من الركنين فتحة ويقال له الحطيم فلو مشى على الشاذروان
أومس الجدار في مروره أو دخل من احدى فتحتي الحجر وخرج من الاخرى لم يصح طوافه وقوله
مبتدئا بالحجر الاسود محاذيا له في مروره بجميع بدنه أي من جهة شقه الايسر وهذا هو الواجب
الثالث وروى ابن خزيمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الحجر الاسود ياقوته من يواقيت الجنة
أشد بياضا من اللبن وانما سودته خطايا بني آدم ولولا ذلك ما مسه ذو عاهة البري وقوله فلو بدأ
بغير الحجر لم يحسب له أي كأن بدأ بالباب فاذا وصل اليه ابتداء منه ولو أزيل والعباد بالله تعالى
من الحياء الى ذلك وجب البدء بمحله ومحاذاته ويسن استلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله
والرابع) أي من الاركان ولو قال ورابعها لكان أنسب كما مر في سابقه لكنه مناسب لما قبله

سبع طوافات جاعلا في
طوافه البيت عن يساره
مبتدئا بالحجر الاسود محاذيا له
في مروره بجميع بدنه فلو
بدأ بغير الحجر لم يحسب له
(و) الرابع

وقوله السعي بين الصفا والمروة أى لما روى الدارقطني وغيره بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم
استقبل القبلة في الميعة وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم أى فرض وأصل
السعي الاسراع والمراد به هنا مطلق المشى ويسن أن يمشى على هيئة أول السعي وآخره وبعد
الذكر أى يسعى سعياً شديداً في الوسط فيمشى على هيئة حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق
برصكن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعد وحتى يتوسط بين الميلين الأخضرين المعلق
أحدهما في ركن المسجد والاخر يدار العباس فيمشى حتى ينتهي إلى المروة وإذا عاد منها إلى
الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه وأما الأثر والخنثى فلا يعد وان ويسن أن يقول كل
منهم في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله حجاً مبروراً
أو حجة مبرورة وذنباً مغفوراً وسعيماً شكوراً وتجارة لن تبور يا عزير يا غفور الله أكبر ثلاثاً والله
الحمد لله أكبر على ما هذا ما والحمد لله على ما ولا فالله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوا بما شاء من دونه
ويثبث الذكر والدعاء وأن يسعى ماشياً ويجوز ركبا وأن يوالى بين مزارات السعي وبينه
وبين الطواف ويكره للساعي أن يقف في أثناء سعيه حديثاً أو غيره ويسن للذكر أن يرقى على كل
من الصفا والمروة قدر فامة لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت وأما الأثر
والخنثى فلا يسن لهما الرقى الا ان خلا المحل عن الرجال الاجانب ويجب على من لم يرق أن يلقى
عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة وهذا بحسب
الاصل وأما الآن فلا يجب الا الصاق لانه دفن من الصفات ثلاث درجات ومن المروة درجة
واحدة ولا يسن لمن سعى بعد طواف القدوم أن يعيده بعد طواف الافاضة ولا يشترط له طهر
ولا سترو ولا غيرهما (قوله سبع مزارات) فلوتر من السبع شيئاً لم يصح وإن قل وقوله وشرطه
أى شرط صحته وقوله أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة أى لقوله صلى الله عليه وسلم لما
قالوا له أبدأ بالصفا أم بالمروة ابدأ بما عبد الله به فلو عكس لم تحسب المرة الاولى وفي بعض النسخ
أن يبدأ في كل مرة بالصفا الخ وهو مشكل لانه لا يبدأ في كل مرة بالصفا بل يبدأ في الاوتار فقط
وأجيب بأن المراد كل مرة مما يخصها أو كل مرة من السعي الكامل بمعنى كلما أراد السعى بدأ
بالصفا في هذا السعي كله وهكذا وحله على هذا وان كان بعيداً أولى من جعله خطأ وشرطه
أيضاً أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم بشرط أن لا يتخلل بين طواف القدوم وبينه الوقوف
بعرفة فان تخلل بينهما الوقوف امتنع السعي الا بعد طواف الافاضة فالخامس أن واجبات
السعي ثلاثة الاول كونه سبع مزارات والثاني أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة والثالث أن يكون
بعد طواف ركن أو قدوم بالشرط السابق (قوله وبحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة)
وجله مزارات ذهابه من الصفا إلى المروة أربع وهي الاوتار الاولى والثالثة والخامسة والسابعة
وقوله وعوده منها إليه مرة أخرى أى وعوده من المروة إلى الصفا مرة أخرى وجله مزارات عوده
منها إليه ثلاث وهي الاشعاع الثانية والرابعة والسادسة (قوله والصفا بالقصر الخ) وأصله
الحجارة الملس والواحدة صفاة كحصى وحصاة وقوله طرف بفتح الراء وأما الطرف بسكونها فهو

(السعي بين الصفا والمروة)
سبع مزارات وشرطه أن
يبدأ في أول مرة بالصفا
ويختم بالمروة وبحسب
ذهابه من الصفا إلى المروة
مرة وعوده منها إليه مرة
أخرى والصفا بالقصر
طرف

العين قال الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا • وأهلا وسهلا بالحبيب المقيم

وقوله جبل أبي قبيس مسمى بذلك لأن سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي
الناس (قوله والمروة بفتح الميم) وهي أفضل من الصفاع في الرابع لأنها المقصد وقوله علم على
الموضع المعروف بمكة وهو طرف جبل قينقاع ومقدار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون
ذراعا بذراع اليد (قوله وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير) أي بناء على عده من الأركان
وهو الرابع وإن جرى المصنف على عده من الواجبات كما تقدم وقوله إن جعلنا كلا منهما نسكا
أي عبادة وكان الأولى أن يقول إن جعلناه نسكا لأن الركن أحدهما كما يدل عليه التعبير بأو
ويكنى هنا الشعر الخارج عن حد الرأس كما صرح به الرمي بخلافه في الوضوء وقوله وهو
المشهور هو المعتمد وقوله فإن قلنا أن كلا منهما أي من الحلق أو التقصير وقوله استباحة محظور
أي ممنوع بمعنى محترم عليه قبل ذلك من الحظر وهو المنع بمعنى التحريم وقوله فليسا من الأركان
ضعيف ويترب على جعل كل منهما نسكا أنه يثاب عليه وعلى جعله استباحة محظورا أنه لا يثاب
عليه (قوله ويجب تقديم الأحرام) أي وتقديم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير
وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم فهذا الإشارة للترتيب وهو واجب في
معظم الأركان لأن الكل لأن الحلق والطواف لا ترتيب بينهما فيجوز تقديم الحلق على
الطواف وتقديم الطواف على الحلق ويجوز تقديم السعي عليه ما بعد طواف القدوم (قوله
على كل الأركان السابقة) أي التي هي الوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة والحلق أو التقصير (قوله وأركان العمرة) أي أجزائها فلاضافة من إضافة الأجزاء
إلى الكل أو من إضافة المفصل للمجمل كما تقدم في نظيره وقوله ثلاثة كما في بعض النسخ أي بناء
على جعل الحلق أو التقصير واجبا للأركان وقوله وفي بعضها أربعة أشياء أي بناء على جعل ذلك
ركنا وزاد خامس وهو ترتيب كل الأركان بان يحرم ثم يطوف ثم يسعي ثم يحلق أو يقصر
(قوله الأحرام) أي النية لأن الركن انما هو الأحرام بمعنى النية لا بمعنى الدخول في النسك
ولم يقل هنا الأحرام مع النية كما سبق تنبيهنا على أن المراد بالأحرام النية وقوله والطواف أي
بالبيت وتقدمت واجباته وسننه وقوله والسعي أي بين الصفا والمروة وتقدمت أيضا واجباته
وسننه وقوله والحلق أو التقصير جرى المصنف هنا على عده ركنا بخلاف ما تقدم تنبيهنا على صحة
كل من القولين وقوله في أحد القولين أي على القول القائل بأنه نسك لأعلى القول القائل بأنه
استباحة محظور وقوله وهو الرابع هو كذلك وقوله كما سبق قريبا أي في كلامه حيث قال وبقي
من أركان الحج الحلق أو التقصير إن جعلنا كلا منهما نسكا وهو المشهور وقوله والافلا يكون الحج
أي وإن لم يجز على القول القائل بأنه نسك بل جرينا على القول القائل بأنه استباحة محظور فلا
يكون من أركان العمرة وهو ضعيف كما مر (قوله وواجبات الحج الخ) وأما واجبات العمرة
فثبثان الأحرام من الميقات واجتناب محرمات الأحرام وقوله غير الأركان أي حال كونهما غير
الأركان والفرق بين الأركان والواجبات أن الأركان يتوقف وجود النسك عليها ولا تجبر بدم

جبل أبي قبيس والمروة
بفتح الميم علم على الموضع
المعروف بمكة وبقي من
أركان الحج الحلق
أو التقصير إن جعلنا كلا
منهما نسكا وهو المشهور
فإن قلنا أن كلا منهما
استباحة محظور فليسا من
الأركان ويجب تقديم
الأحرام على كل الأركان
السابقة (وأركان العمرة
ثلاثة) كما في بعض النسخ
وفي بعضها أربعة أشياء
(الأحرام والطواف والسعي
والحلق أو التقصير في أحد
القولين) وهو الرابع كما سبق
قريبا والافلا يكون من
أركان العمرة (وواجبات
الحج غير الأركان ثلاثة
أشياء)

والواجبات لا يتوقف عليها وجوده وتجبر بدم وهذا الفرق خاص بهذا الكتاب لأن الواجبات في غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب ولا عكس فينبغي ما العموم والخصوص المطلق وإن وقع في بعض العبارات أنهم مامترادفان وقوله ثلاثة أشياء يدل خمسة الأحرام من الميقات والرمي والخلق والتقصير على الضعيف وأما على الرابع فيبذل بالميت بمزدلفة ليلتها بمعنى الحصول فيها للحظة من نصف الليل الثاني فإنه واجب ولو تركه لزمه دم وإنما اكتفى هنا بالحظة من النصف الثاني لأنهم لا يصلونها إلا بعد تحوير ربع الليل مع جزم الدفع منها بعد نصفه وبقية المناسك كثيرة شاقة تخفف فيه لأجلها والميت يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة معظم الليل أن لم ينفر النفر الأول والأسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورمي يومها فإن تركه لزمه دم نعم تعذر الرعاة وأصحاب السقاية في ترك الميت لا الرمي بشرط أن لا يمتك الرعاة إلى الغروب والالزهم الميت لأن عذرهم بالنهار بخلاف أهل السقاية فإن عذرهم بالليل أيضا والتحرز عن محرمات الأحرام وأما طواف الوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك على المعتد فيجب على من فارق مكة ولو ميكأ وغير حاج ومعتز غير حائض ونفساء ويجبر تركه بدم فإن عاد بعد فراقه قبل مسافة قصر وطاف سقط عنه الدم وإن مكث بعد الطواف أعاده إلا إذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر كشرائه زاد لم يطل زمنه وشدة حوله لم يطل زمنه وشرب ماء زمزم وانتظار رفقة وانغما وإكراه وإن طال زمنها ولا وداع على من خرج لغير منزلة بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا ولا على محرم خرج إلى منى أما الحائض والنفساء فلا وداع عليهما لكن أن طهرتا قبل مفارقة مكة لزمهما الطواف (قوله أحدها) أي واجبات الحج الثلاثة على كلامه وقوله الأحرام من الميقات أي كون الأحرام من الميقات أي فيه معنى في معنى مستعلة في معنى الظرفية وجعلها بعضهم بمعنى الابتداء والظرفية معا وأما أصل الأحرام فركن كما مر فلو جاوز الميقات بلا أحرام وهو مريد للنسك لزمه العود قبل تلبسه بنسك ولو بعد أحرامه فإن لم يعد أو عاد بعد تلبسه بنسك لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا ولا اثم على الناسي والجاهل والأفضل أن يحرم من أول الميقات ليطمئنه ببقية محرم ما لا في ذي الحليفة فالأفضل فيه أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الصادق) بالترصعة للميقات وقوله بالزمانى والمكانى فهو شامل لهما شرعا وإن كان الميقات في الأصل مأخوذا من الوقت وعبارة ابن حجر في تعريف الميقات وشرعها من العبادات ومكانها ومثله غيره فاندفع قول بعضهم إدخال الزمانى في الميقات لا يستقيم لأن الميقات لغة حدث الشئ ووجه اندفاعه أنه لا مانع من إطلاقه عليهما شرعا وبعضهم خصه بالزمانى نظرا لأخذه من الوقت والاشهر أنه شامل للزمانى والمكانى (قوله فالزمانى بالنسبة للحج) أي للأحرام به وقوله شوال أى من أوله ولو أحرم به في بلد رى فيه هلال شوال ثم انتقل إلى بلد لم يرفيه ومطلعه مخالف لم يتقلب عمرة على الوجه الوجيه وقوله وذوالقعدة بفتح القاف على الأفصح سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله وعشر ليل من ذى الحجة بكسر الحاء على الأفصح سمي بذلك لوقوع الحجة فيه فهو من أول شوال إلى فجر يوم النحر فتنى أحرم بالحج في ذلك انعقد حجا وإن لم يكن الاتيان به فيه لكن إن فاته الوقوف بعرفة فتحلل بعمل عمرة وحمله إذا تمكن من إيقاع بعضه في الوقت والأكان أحرم بالحج إليه النحر وهو بصرا انعقد عمرة كما

أحدها (الأحرام من الميقات) الصادق بالزمانى والمكانى فالزمانى بالنسبة للحج شوال وذوالقعدة وعشر ليل من ذى الحجة

لأحرم به في غير أشهره فإنه ينقصد عمرة لأن الأحرام شديد التعلق وال لزوم فإذا لم يقبل الوقت
 ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله ولا فرق بين الجاهل بالحال والعالم به (قوله) وأما بالنسبة للعمرة
 مقابل لقوله بالنسبة للحج وقوله لجميع السنة وقت لأحرامها أي العمرة لكن قد يمنع الأحرام
 بها العارض ككونه محرماً بالحج لامتناع ادخال العمرة على الحج إن كان قبيل تحلله ولعجزه عن
 التماثل بعملها إن كان بعده وقبل النحر من منى وككونه محرماً بالعمرة لأن العمرة لا تدخل
 على العمرة (قوله) والميقات المكاني للحج إلى آخره) وأما الميقات المكاني للعمرة فهو في حق
 من هو خارج عن الحرم ميقات الحج الآتي في الشرح وفي حق من هو في الحرم الحل فيلزمه
 الخروج إلى أدنى الحل ولو بأقل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحرم والحل كما في الحج فإن
 فيه الجمع بين الحرم والحل بعرفة فلو لم يخرج إليه لم يدم إلا أن خرج بعده أحرامه إليه وأفضل
 بقاع الحل الجعرانة بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء على الأفصح وهي قرية في طريق
 الطائف على ستة فراسخ من مكة سميت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التعميم وهو المكان
 المعروف بمساجد عائشة سمي بذلك لأن عن يمينه وأدبا يقال له ناعم وعن يساره وأدبا يقال له
 نعيم وهو في أدبا قال له نعمان بينه وبين مكة فرسخ ثم الحديبية بتخفيف الدياء على الأفصح وهي
 بئر بين طريق جدة والمدينة على ستة فراسخ من مكة سميت بذلك لأن عندها شجرة حدياء كانت
 يبعث الرضوان عندها ومن سلك طريقاً لا ينتهي إلى ميقات أحرم من محاذاته في بئر أو بحر فإن
 حاذى ميقاتين أحرم من محاذة أقربهما إليه فإن استويا في القرب إليه أحرم من محاذة
 أبعدهما من مكة وإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات
 فيقائه مسكنه ومن جاوز ميقاتاً وهو غير مريد للتسليم ثم أراد فيقائه موضعه والأصل في غالب
 المواقيت خبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل الشام
 ومصر الحففة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم وقال هن لهن ولبن أي عليهن من غير أهلن
 ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وكان توقفه
 صلى الله عليه وسلم للمواقيت في حجة الوداع كما أجاب به الإمام أحمد بن حنبل من سأله في أي
 سنة أقت النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الأحرام (قوله نفى مكة) وكونه من المسجد بعد
 الفصل وصلاة ركعتين فيه أولى ومن يته بعد ذلك أفضل وقوله ميكائى من أهل مكة وقوله
 أو آفاقاً بالمذكور من غير أهل مكة من الآفاق أي النواحي (قوله) وأما غير المقيم بمكة) مقابل
 لقوله في حق المقيم بمكة وقوله فيقات المتوجه الحج ويستوى في ذلك الحاج والمعتمر كما يعلم بمما
 وقوله من المدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقوله ذوالحليفة مكان على نحو
 عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة فهو أبعد المواقيت وهو المعروف بآبار على تزعم
 العاقبة أن علياً رضى الله عنه قاتل الجثن فيها والحليفة بضم الحاء وفتح اللام تصغير الحلفة بفتح
 أوله واحدة الحلفاء وهي الثبت المعروف وانما قيل لها ذوالحليفة لوجود الحلفة المعروفة
 فيه (قوله) والمتوجه من الشام الخ) أي وميقات المتوجه من الشام الخ وهذا بحسب الزمن
 السابق فإنه كان المتوجه من الشام في الزمن الماضي يمر على الحففة الآتية وأما الآن فيقائه
 ذوالحليفة المتقدمة لأن المتوجه من الشام صار الآن يمر عليها والشام بالهمز وتركه وأوله

وأما بالنسبة للعمرة
 لجميع السنة وقت
 لأحرامها والميقات المكاني
 للحج في حق المقيم بمكة نفس
 مكة ميكائى كان أو آفاقاً
 وأما غير المقيم بمكة فيقات
 المتوجه من المدينة
 الشريفة ذوالحليفة
 والمتوجه من الشام

نابلس وآخره العريش سمي بذلك لأن أرضه ذات شامات بيض وحجر وسود وقيل سمي باسم شام
 ابن نوح فانه بالشين المججمة في اللغة السريانية وان عرسته العرب وقالوا سام بالسین المهملة وقيل
 غير ذلك (قوله ومصر) أي والمتوجه من مصر وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر
 الرومي الى ايلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو أربعين يوماً وعرضاً من
 مدينة اسوان ومسامتها من الصعيد الاعلى الى مدينة رشيد وماحاذها من مساقط النيل
 الصعيد في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً سميت بذلك لتقصيرها وقيل سميت
 باسم أول من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح (قوله والمغرب) أي والمتوجه من
 المغرب سمي بذلك لغروب الشمس في جهته وقوله الخفة بضم الخيم وسكون الحاء المهملة وهي
 قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً كما قاله الرافي وهو المعروف المشاهد خلافاً
 لما في المجموع من أنها على ثلاث مراحل بأربعة وعشرين فرسخاً وهي أوسط المواقيت سميت
 بذلك لأن السبل أبجفها أي أزالها فهي الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برابغ فانه اقبلها
 ييسر (قوله والمتوجه من تهامة العين) أي من الارض المنخفضة من أرض العين فالتهامة
 اسم للارض المنخفضة ويقابلها نجد فان معناه الارض المرتفعة والين الذي هو اقليم معروف
 مشغل على نجد وتهامة وفي الجواز مثلهما وهما المرادان عند الاطلاق وقوله يلم ويقال ألم
 وهو اسم جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (قوله والمتوجه من نجد الجواز ونجد
 العين) أي من الارض المرتفعة من الجواز بكسر الحاء وهو اقليم معروف ومن الارض المرتفعة
 من العين فان معنى النجد فتح النون الارض المرتفعة كما مر وقوله قرن بفتح القاف وسكون الراء
 وهو جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وأما قرن بفتح الراء فهو
 اسم قبيلة ينسب اليها أوبس القرن (قوله والمتوجه من المشرق) أي الاقليم الذي تشرق
 الشمس من جهته وهو شامل للعراق وغيره وقوله ذات عرق بكسر العين المهملة وسكون الراء
 المهملة أيضاً وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيب (قوله والثاني
 من واجبات الحج) انما صرح بذلك لطول العهد وكان الانسب بسابقه أن يقول وثانيها
 (قوله رى الجار الثلاث) لوقال المصنف الرى لكان أخصراً وأحسن أما الاول فظاهر وأما
 الثاني فلانه يشمل رى جرة العقبة يوم النحر فانه يجب أن يرميها فقط يوم النحر بسبع حصيات
 ويدخل وقته بنصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ويبقى وقت
 اختياره الى آخر يومه ووقت جوازه الى آخر أيام التشريق الثلاثة ويجب عليه أيضاً أن يرمي
 الجرات الثلاث في أيام التشريق الثلاثة بسبع حصيات لكل واحدة في كل يوم منها ان لم يترك
 النفر الاول بأن لم يفرغ من شغل سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني والاسقط عنه رى اليوم
 الثالث وان لم يفصل من متى الابد الغروب وان عاد لشغل خفيف قال تعالى فمن تعجل في
 يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه فجعله الحصى لمن لم ينقر النفر الاول سبعون حصاة سبع
 منها لرى جرة العقبة يوم النحر والباقى وهو ثلاث وستون لرى الجار الثلاث في أيام التشريق
 الثلاثة لكل يوم احدى وعشرون لكل جرة سبع ولو ترك رمايها من رى أيام النحر وأيام
 التشريق تدارك في باقي أيام التشريق أداء لانه يدخل رى كل يوم من أيام التشريق بزوال

ومصر والمغرب الخفة
 والمتوجه من تهامة العين
 يلم والمتوجه من نجد
 الجواز ونجد العين قرن
 والمتوجه من المشرق ذات
 عرق (و) الثاني من
 واجبات الحج (رى الجار
 الثلاث)

نفسه ويبقى وقت اختياره الى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جوازها الى آخر أيام التشريق ويجوز
 رى مافاته ليلا أو نهارا ولا يصح الرى بعد أيام التشريق أصلا بل يلزمه دمه بترلة ثلاث رميات
 فأكثر ومن عجز عن الرى أناب من رى عنه ولا يصح رميه عنه الا بعد رميه عن نفسه والا وقع
 عنها ويسن أن رى بقدر حصا الخذف بمجتنبين وهودون الاغلة بقدر الباقل ويكره بالحصا
 الكاروه يندب غسلها ان شك في طهارتها ويسن أخذ الحصا الذي يرميه يوم النحر من المزدلفة
 فالأخون منها سبع لاسبعون وان قيل به وهو الذي جرى عليه الخطيب وأما الباقي فيؤخذ من
 وادى محصر ويكره أخذه من المرمى لانه لا يبقى فيه الا مردود فقد ورد أن ما يقبل منه يرفع الى
 السماء والاسدعين الشمس ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرى بسم الله والله أكبر صدق
 الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له
 الدين ولو كره الكافرون قال الطبري وليس للمرمى حدم معلوم غير أن كل جرة عليها علم وهو عود
 معلق هناك فيرمى تحته وحوله ولا يعد عنه احتياطا وحده بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من
 سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الا وجه واحد لانها يجذب جبل (قوله يسد الخ)
 أشار بذلك الى الترتيب بينها وهو شرط لصحة الرى فلويقي واحدة من جرة لم يصح ما بعدها وقوله
 بالكبرى وهي التي تلي مسجد الخيف وقوله ثم جرة العقبة وهي التي تلي مكة ولا يخفى أن هذا في
 رى أيام التشريق الثلاثة وأما يوم النحر فلا يرمى فيه الا لجرة العقبة فقط كما مر (قوله ويرى
 كل جرة) أي تحت العمود المعروف هناك وحوله ولا يكتفى رى العمود الا اذا وقع في المرمى
 ولا يكتفى أيضا بوضع الحصاة في المرمى لانه لا يسمى رميا ولا بد من قصد المرمى واصابته بالجحر
 يقينا فلورى في الهواء لم يحسب وكذا الوشك في اصابته وقوله بسبع حصيات أي في كل يوم من
 أيام التشريق فالمرى بكل جرة في الايام الثلاثة احدى وعشرون حصاة وجلتها ثلاث وستون
 فاذا ضمت للسبع المرمية يوم النحر لجرة العقبة كان الجميع سبعين وقوله واحدة بعد واحدة
 أي حال كونها واحدة بعد واحدة أي متتابعة فلا يصح اقتنائها ولذلك فترع عليه قوله فلورى
 حصتين دفعة واحدة حسبت واحدة وكذا لورى أكثر من حصتين دفعة حتى لورى سبع
 حصيات دفعة حسبت واحدة لان العبرة بالرى لا بالمرى ولذلك قال ولورى حصاة واحدة
 سبع مرات كفى اعتبارا بتعدد الرى وان كان المرمى حصاة واحدة لكنه خلاف الافضل
 (قوله ويشترط كون المرمى به حجرا) فيكتفى بجميع أنواعه ومنها الباقوت والعقيق والبلور
 وحجارة الذهب والفضة والحديد قبل تخليصها فيجوز الرى بذلك وان حرم اذا رم عليه كسره
 واضاعة ماليته ويشترط أيضا كونه يسده لانه الوارد فلا يكتفى بغيرها كرجله فان عجز عن الرى
 بها وقدر على الرى بقوس فيها وبفم وبرجل تعين الاقل أو قدر على الاخيرين فقط فالاقرب أنه
 يرمى بالرجل لان الرى بها معهود في الحرب ولان فيها زيادة في قبلته مطان فان المقصود من
 الرى تصغيره والحاصل أنه يشترط للمرمى ترتيب الجمرات وكونه سبع مرات وقصد المرمى بالرى
 وتحقيق اصابته وكونه بالجحر وكونه بالبد (قوله فلا يكتفى الخ) تفريع على مفهوم الشرط وقوله
 غيره أي غير الجحر وقوله كلؤلؤ وجص وهو حجر الكذان يفتح الكاف وتشديد الذال المجمة وهو
 الحجر الرخو وهذا بعد حرقه وأما قبل حرقه فيكتفى الرى به (قوله والثالث) أي من الواجبات

يسد بالكبرى ثم الوسطى
 ثم جرة العقبة ويرى كل
 جرة بسبع حصيات
 واحدة بعد واحدة فلورى
 حصتين دفعة واحدة
 حسبت واحدة ولورى
 حصاة واحدة سبع مرات
 كفى ويشترط كون المرمى
 به حجرا فلا يكتفى غيره كلؤلؤ
 وجص (و) الثالث

كما تقدم في سابقه وقد علمت غيره مرة أن عذ الخلق أو التقصير من الواجبات ضعيف والمعتقد أنه من الأركان بل نقل الامام الاتفاق على ركنيته ولعله لم يعتد بالخلاف (قوله الخلق) هو استئصال الشعر بالموسى وقوله أو التقصير هو قطع الشعر من غير اتصال وأشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطف قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين (قوله والافضل للرجل الخلق) فان نذر وجب ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين ثم قال في الرابعة والمقصرين ويدل على أفضليته تقديم الآية المحلقين على المقصرين لأن العرب تبدأ بالاهم والافضل ويستثنى من أفضلية الخلق ما لو اعتمد قبل الحج في وقت لو خلق فيه لم يسود رأسه من الشعر في يوم النحر فالتقصير حينئذ أفضل (قوله والمرأة التقصير) أي لما روي أبو داود بإسناد حسن ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير واذا نذرته وجب وفي المجموع عن جماعة أنه يكره للمرأة الخلق ومثلها الخنثى (قوله وأقل الخلق) صوابه وأقل الواجب الذي هو ازالة الشعر ليصح تعميمه بعد ذلك بقوله خلقاً وتقصيراً الخ وقد يقال انه أراد بالخلق في هذه العبارة مطلق ازالة الشعر بقية التعميم المذكور وقوله ازالة ثلاث شعرات ولو مسترسلة عن الرأس أو منفردة ككفاه بمسمى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤسكم أي شعرها وقوله من الرأس أي من شعر الرأس وقوله خلقاً وتقصيراً الخ تعميم في ازالة فالمدار على مطلق ازالة الشعر الصادقة بكل ذلك (قوله ومن لا شعر برأسه يسكن له امرار الموسى عليه) أي نشيها بالخلقين والموسى آله معروفه من حديد وهوام جف من لاعلم وهو مأخوذ من قولك أوسيت رأسه اذا خلطته وما أحسن قول القائل

تجرت للعصام عن قشر أولو * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد الموسى لتزين رأسه * فنلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى

ولا يخفى أن فيه اقتباساً من قوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك يا موسى (قوله ولا يقوم شعر غير الرأس الخ) أي للتقييد بالرأس فيما تقدم أخذ من قوله تعالى محلقين رؤسكم أي شعرها وقوله من اللحية وغيرها بيان لشعر غير الرأس (قوله وسن الحج) أي والعمره فقيهه ككفاه كما روي أول الكتاب ولو قال وسن النسك أو النسكين لكان أولى وقوله سبع بتقديم السين على الباء ومشي المصنف في بعضها على ضعيف كما استعرفه وكونها سبعاً بحسب ما ذكره المصنف والانهي كثيرة ويسن شرب ماء زمزم ولو اغبر حاج ومعفر والتضلع منه واستقبال القبلة عند شربه وأن يقول اللهم انه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أن ماء زمزم لما شربه وأنا أشربه لكذا وكذا وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ولولغبر حاج ومعفر كالذي قبله ويسن لمن قصد المدينة الشريفة زيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة والسلام عليه في طريقه ويزيد في ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها ويسأل الله أن ينفعهم بهذه الزيارة ويتقبلها منه ويغفر له قبل دخوله ويلبس أظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضه الشريفة وهي ما بين قبره ومنبره وصلى تحية المسجد بجانب المنبر والاولى أن تكون في المحلل الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم واذا فرغ من الصلاة شكر الله على هذه النعمة ثم يقف مستديراً للقبلة مستقبلاً رأس القبر

(الخلق) أو التقصير
والافضل للرجل الخلق
والمرأة التقصير وأقل
الخلق ازالة ثلاث شعرات
من الرأس خلقاً وتقصيراً
أو نقصاً واحراً أو نقصاً
ومن لا شعر برأسه يسكن له
امرار الموسى عليه ولا
يقوم شعر غير الرأس من
اللحية وغيرها مقام شعر
الرأس (وسن الحج سبع

الشريفة بعيدا عنه نحو أربعة أذرع قبالة الكوكب الدري على الرحمة البيضاء المعلق عليها
القنديل فارغ القلب من علق الدنيا منذ أبا متواضعاً ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم بلارفع
صوت قائلاً السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد
أنك رسول الله حق بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونهجت الأمة وكشفت الغمة وجلوت الظلمة
ونطقت بالحكمة وجاهدت في سبيل الله حتى جهاده جزاك الله عنا أفضل الجزاء ثم يتأخر صوب
يمينه قد رد ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا أبا بكر يا خليفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم جزاك الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ثم يتأخر أيضاً قد رد ذراع فيسلم
على عمر رضي الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه صلى الله عليه
وسلم ويتوسل به إلى ربه وإذا أراد السفر ودع المسجد بركتين وأنى القبر الشريف وأعاد
ما تقدم من السلام وغيره (قوله أحدها) أي سنن الحج السبع وقوله الأفراد وهو أفضل من
التمتع وهو أفضل من القران فإن الحج والعمرة يؤذيان على ثلاثة أوجه الأول الأثر وهو أن
يقدم الحج على العمرة كما قاله المصنف وسمى بذلك لأفراد كل منه ما باحرام وعمل والثاني التمتع
وهو أن يقدم العمرة على الحج كما أشار إليه الشارح بقوله ولو عكس لم يكن مفرداً وسمى بذلك
لتمتع بمحظورات الإحرام بين التمسكين والثالث القران وهو أن يحرم بهما معاً أو بالعمرة ثم
يدخل عليهما الحج قبل شروعه في أعمالهما ثم يعمل عمل الحج في الصورتين فيحصلان وسمى بذلك
لقرنه بينهما ويمنع أن يحرم بالحج ثم يدخل عليه العمرة لأنه لا يستفيد بإدخال العمرة على الحج
شيئاً بخلاف عكسه فإنه يستفيد به الوقوف بعرفة والرمي والمبيت وعلى كل من التمتع والتارن
دم إن لم يكونا من حاضري الحرم وهم من مساكينهم دون مرحلتين منه فإن كانا منهم فلا دم
عليهما (قوله وهو) أي الأفراد وقوله تقديم الحج على العمرة أي تقديم الإحرام بالحج والقران
من أعماله على الإحرام بالعمرة والاتبان بأعمالها كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله بأن يحرم
أولاً بالحج الخ فإنه تصوير لتقديم الحج على العمرة لكن أراد ألا كمل لتقييمه بقوله من ميقاته
وبقوله ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل فإن الأفراد لا يتوقف على ذلك لكون مسماة بتقديم
الحج على العمرة فقط وقوله ويفرغ منه أي من أعماله وقوله إلى أدنى الحل أي أقربه فيخرج
إلى الحل ولو بخطوة وأفضل بقاعه الجعرانة ثم التمتع ثم الحديبية كما مر (قوله ولو عكس لم
يكن مفرداً) لو قال ولولم يقدم الحج على العمرة لم يكن مفرداً لكان أولى لأنه يشمل ما لو عكس
بأن أحرم بالعمرة وأنى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأنى بأعماله وهذا هو التمتع وهو الذي اقتصر
عليه الشارح وما لو أحرم بهما معاً أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها
وهذا هو القران بصورتيه كما تقدم (قوله والثاني) أي من سنن الحج السبع وقوله التلبية
وتنأ كد عند تغاير الأحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رفقة وإقبال ليل أو نهار
وأولاهما كان عند الإحرام ويسن أن يسمى فيها ما أحرم به وتكره في المواضع الخمسة وبالقسم
الخميس كغيرها من الأذكار وإذا رأى ما يحببه أو يكرهه ندب أن يقول لبيك إن العيش عيش
الآخرة إن كان محرماً فإن كان حلالاً قال اللهم إن العيش عيش الآخرة من غير لفظ لبيك أي
إن الحياة الهنيئة الدائمة حبة الدار الآخرة بخلاف حياة الدار الدنيا فإنها مكثرة ومنقطعة

أحدها (الأفراد وهو
تقديم الحج على العمرة) بأن
يحرم أولاً بالحج من ميقاته
ويفرغ منه ثم يخرج من
مكة إلى أدنى الحل فيحرم
بالعمرة ويأتي بعملها ولو
عكس لم يكن مفرداً
(و) الثاني (التلبية)

وما أحسن قول بعضهم في هذا المعنى

لا تركزن الى الثياب الفاخرة * واذا كره ظامك حين تسمى ناخره

واذا رأيت زخارف الدنيا فقل * لبيك ان العيش عيش الآخرة

(قوله ويسن الاكثر منها في دوام الاحرام) لكن لا تسن في الطواف ولا في السعي لان فيهما اذكارا خاصة ولا تسن أيضا عند الرمي بل يكبر عنده كما مر (قوله ويرفع الرجل صوته بها) أي ان لم يؤذ غيره ولا يجهد نفسه والمراد بالرجل الذكر ولو صبيا وخرج به المرأة والخنثى فلا يرفعان صوتهن بهن بحضرة الاجانب بل يسبحان أنفسهما فقط وأما بغير حضرة الاجانب فيرفعان صوتهن ما فالفهوم فيه تفصيل (قوله ولفظها الخ) ومن لا يحسنها بالعريية يأتي بها بغيرها وتجوز الترجمة عنها بغير العريية مع القدرة عليها على الأوجه (قوله لبيك) أصله لبيك لك وهو معمول للفعل محذوف والتقدير ألي لبيك لك فحذف الفعل وهو ألي وجوبا وأقيم المصدر مقامه ثم حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار لبيك وهو مأخوذ من لب بالمكان يقال لب بالمكان لبوا وألب به الباء اذا أقام به والمقصود التذكير وان كان اللفظ مثني على حذف قوله تعالى فارجع البصر كرتين في أن المقصود منه التذكير لا خصوص المرتين بدليل ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فان البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير الا من الكثرة لا من مرتين فقط والمعنى أنا مقیم على اجابتك حيث دعوتنا للرجع اجابة بعد اجابة واقامة بعد اقامة وقوله اللهم أي يا الله فأصله كذلك حذف يا النداء وعوض عنها الميم وشد الجمع بينهما كما قال ابن مالك

والا كثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض

أي شعرير يد قول الشاعر

اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم

وقوله لبيك تأكيد للآل وقوله ان الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف الذي في قوة التعليل لما قبلها وافتتحها على تقدير اللام للتعليل أي لان الحمد والكسر أجود عند الجمهور لان الكسر يفيد أن الاجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المعنى والفتح يفيد أن الاجابة مختصة بهذا السبب لان معناه لبيك لهذا السبب بخصوصه وقوله والنعمة المشهورة فيه النصب عطف على الحمد ويجوز فيه الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا والتقدير والنعمة كذلك وقوله لك خبران وقوله والملك المشهور فيه النصب أيضا ويجوز فيه الرفع على ما تقدم فيما قبله ويسن الوقف على الملك وقفة يسيرة لتلايوهم اتصاله بالنبي الذي بعده فان قلت لم جمع بين الحمد والنعمة ثم أفرد الملك أجيب بأنه جمع بين الحمد والنعمة لانها متعلقة فانه يقال الحمد لله على نعمته وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لبيان سبب كون الحمد والنعمة له تعالى فكأنه قيل ان الحمد والنعمة لك لان الملك لك فالنعمة كلها له تعالى لانه صاحب الملك وقوله لا شريك لك أي لانك لا شريك لك فهو كالتعليل أيضا لما قبله ويوجد بعد ذلك في بعض النسخ لبيك وهو محذوف من غالبها قال بعضهم ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الآم أن يزيد لبيك اله الحق بعد لا شريك لك لانها صحت عن النبي كذلك (قوله واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ظاهره كل

ويسن الاكثر منها في
دوام الاحرام ويرفع الرجل
صوته بها ولفظها لبيك
اللهم لبيك لبيك لا شريك
لك لبيك ان الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك واذا
فرغ من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم

مرة ولا مانع منه لكن حملوه على أن المراد وإذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث سترات صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سترات بأى صيغة كانت لكن الإبراهيمية أفضل وليس أن يكون صوته بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما بعدها أخفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل الله الجنة الخ أى كأن يقول اللهم أنى أسألك رضاك والجنة وأهوزبك من سخطك والنار ويسن أن يدعو بما شاء ديناً ودنياً ويسن أن يقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ولرسولك وأمنوا بك ووثقوا بعهدك ووفوا بعهدك واتبعوا أمرى اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسرلى إذا ما نويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) أى من سنن الحج السبع وقوله طواف القدوم أى الطواف الذى سببه القدوم فهو من إضافة المسبب للسبب ويقال أيضاً طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة) أى أو بعده وقبل نصف ليلة العيد فيطوف حينئذ طواف القدوم ثم بعد نصف الليل يطوف طواف الأفاضة بخلاف ما إذا دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد نصف الليل فإنه لا يطوف طواف القدوم بل يطوف طواف الأفاضة لدخول وقته ومثل الحاج الذى دخل مكة قبل الوقوف لحلال دخل مكة والباء داخله على المقصور عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخولها على المقصور فهو مخصصك يا الله بالعبادة قال بعضهم والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهمام السيد

أى والسعد أيضاً لاتفاق العلامتين على ذلك (قوله والمتمتر) مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده لكن قوله أجزأه عن طواف القدوم فيه شئ لأنه يؤهم أنه يسن له طواف القدوم ويجزئ عنه طواف العمرة وليس كذلك فلا يسن له طواف القدوم أصلاً لأنه يشتغل بطواف العمرة كالحاج الذى دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد نصف الليل فإنه لا يسن له طواف القدوم لاشتغاله بطواف الأفاضة وأشار المحشى الى الجواب عن ذلك بأن المراد أنه اضطلع معه فلا يوجد مستقلاً وهو لا يدفع الاشكال (قوله والرابع) أى من سنن الحج السبع على ما ذكره المصنف وقوله المبيت بمنزلة أى ليلة النحر وقوله وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعى أى وهو وجه مرجوح وقوله لكن الذى فى زيادة الروضة الخ أى وهو المعتمد والمراد من المبيت بها وجوده فيها لحظة من النصف الثانى من ليلة العيد كما مر ويسن أن يأخذ منها حصى رعى يوم النحر وهو سبع حصيات ترمى جرة العقبة فالأخذ سبع لاسبعون وإن قيل به كما مر (قوله والخامس) أى من سنن الحج وقوله ركعتا الطواف أى ركعتان ينوى بهما سنة الطواف يقرأ فيهما ما بسورتي الكافرون والاخلاص ويجزئ عنهما فريضة ونافلة أخرى ولا يفوتان إلا بالموت كما مر فلا يسقط طلبهما مادام حياً قال بعضهم وفيما ذكر بحث دقيق يدركه كل ذى فهم أتيق وجهه أن يقال كيف يتأتى قواتهما بالموت وتأخيرهما اليه مع كونهما يجزئ عنهما فريضة ونافلة أخرى وأجيب بأن ذلك يتأتى إذا انفاهما عند فعل غيرهما وبأنهم صرحوا بأن الاحتياط أنه يصليهما بعد فعل غيرهما وإن أجزأتهما بالنسبة لأصل السنة (قوله بعد الفراغ منه) هو ظرف متسع لانهما لا يفوتان إلا بالموت كما علمت ويسن أن يدعو

وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمتمتر إذا طاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمنزلة) وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعى لكن الذى فى زيادة الروضة وشرح المذهب أن المبيت بمنزلة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه

بعد هـ ابدع آد م عليه السلام وهو اللهم انك تعلم سري وعلاتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي
فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت اللهم اني أسألك ايما يا باشر
قلبي وبقيتنا صاذا فاحق اعلم أنه لا يصيبني الا ما قدرته لي ورضيتني بقضائك وقدرتك (قوله)
ويصلحها خلف مقام ابراهيم) المراد بمقام ابراهيم الحجر الذي كان يقوم عليه عند بناء الكعبة
المحطوط عليه هناك لا الموضع الذي دفن فيه كما قد يتوهم فإنه دفن في الشام (قوله ويسر بالقراءة
فيهما) أي في الركعتين وقوله نهار أي الا ما بعد الفجر الى طلوع الشمس فإنه ملحق بالليل فقوله
ويجهر به الليلا أي يجهر بالقراءة فيه باليلا وما ألحق به مما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس
(قوله واذا لم يصلها خلف المقام في الحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم أي حجر اسمعيل وهو
المحطوط بقدر نصف دائرة ويقال له الخطيم لانه تحطم فيه الذنوب وقوله والافقي المسجد أي وان لم
يصلها في الحجر فيصلحها في بقية المسجد وقوله والافقي أي موضع شاء من الحرم وغيره أي
وان لم يصلها في المسجد فيصلحها في أي موضع شاء من الحرم وغيره لكنه يقدم الحرم على
غيره وفي كلام الشارح بعض اجمال والحاصل أن الافضل أن يصلحها خلف المقام والافقي
الكعبة والافقي الميزاب والافقي بقية الحجر المسمى بالخطيم والافقيين اليمينين والافقي بقية
المسجد والافقي دار خديجة والافقي منزله صلى الله عليه وسلم والافقي دار الخيزران والافقي بقية
مكة والافقي بقية الحرم والافقي الحل في أي موضع شاء متى شاء (قوله والسادس) أي من
سنن الحج وقوله المبيت يعني بكسر الميم والقصر والصرف ويجوز تركه صرفه سميت بذلك لما يعني
أي يراق فيها من الدماء والمراد مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة معظم الليل كما هو المتبادر من
كلام المصنف ولذلك قال الشارح هذا ما صححه الرافي أي كون المبيت يعني مسنونا هو ما صححه
الرافي وهو ضعيف وقوله لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب أي وجوب المبيت يعني
ليالي أيام التشريق الثلاثة ان لم يفر النفر الاثر والاسقط عنه مبيت الليلة الثالثة كما يسقط
عنه رمي يومها وهذا هو المعتمد وبعضهم كالشيخ الخطيب حل كلام المصنف على المبيت يعني ليلة
عرفة لانه سنة وان تركها الناس الآن فانهم صاروا يبيتونها الا أن بعرفة والحل على ذلك وان
كان بعيدا أولى من تضعيفه لا يقال يؤيد جعله ضعيفا سكونه عن عذته في الواجبات لاننا نقول
وجوبه معلوم وان لم ينه عليه المصنف هناك (قوله والسابع) أي من سنن الحج على كلام
المصنف مع أن في عذته من سنن الحج نسجما لانه يستسن على القول بسنيته لكل من فارق مكة
حاجا كان أولى كما قال الشارح فهو ليس من سنن الحج حتى في حق الحاج لانه بعده لانه وقوله
عند ارادة الخروج من مكة لسفر أي الا اذا كان لغرض منزله بقصد الرجوع وكان السفر قصيرا
وكذلك اذا خرج الحرم من مكة لم يكتف به (قوله وما ذكره المصنف من سنيته قول
مرجوح) هو كذلك فقوله لكن الاظهر وجوبه هو المعتمد لكن على وجه أنه واجب مستقل
لا على وجه أنه من واجبات الحج لانه لا يختص بالحج فليس من واجبات الحج ولا من سننه بل هو
واجب مستقل على المعتمد غير مسلم لا يفتن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت أي الطواف
به كما رواه أبو داود (قوله ويتجرد الرجل) أي الذكر ولو صبيا بتجريد وليه بخلاف المرأة
والخنثى فانها لا يتجردان في غير الوجه والكفين وقوله حتما أي وجوبا وهذا هو المعتمد وقيل

ويصلحها خلف مقام
ابراهيم عليه الصلاة
والسلام ويسر بالقراءة
فيهما نهارا ويجهر به الليلا
واذا لم يصلها خلف المقام
ففي الحجر والافقي المسجد
والافقي أي موضع شاء من
الحرم وغيره (و) السادس
(المبيت يعني) هذا ما صححه
الرافعي لكن صحح
النووي في زيادة الروضة
الوجوب (و) السابع
(طواف الوداع) عند
ارادة الخروج من مكة
لسفر حاجا كان أو لا طويلا
كان السفر أو قصيرا
وما ذكره المصنف من
سنيته قول مرجوح لكن
الاظهر وجوبه (ويتجرد
الرجل) حتما كما في شربة
المهذب

استحبابا وعليه جرى النووي في مناسكه الكبرى وهو ضعيف وجع بعضهم بينهم ما بأن القول
بالوجوب محمول على أنه بعد الاحرام أو معه والقول بالنسب محمول على ما قبل الاحرام وروى
هذا الجمع بأن الخلاف مفروض فيما عند ارادة الاحرام فالخلاف حقيقي بالجمع ووجه القول
بالوجوب كما هو المعتمد أن التجرد حالة الاحرام واجب ولا يتم ذلك إلا بالتجرد قبله وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب ووجه القول بالسنية أن الاحرام الذي هو سبب لوجوب التجرد
لم يوجد بالفعل غاية الامر أنه أراد أنه فيكون التجرد حينئذ سنة فقط فقوله المصنف عند الاحرام
أي عند ارادة الاحرام فهذا هو الفرض كما علمت (قوله عن الخطيب) بفتح الميم وبالحاء المجبة
هذا الذي عبر به المصنف ولو عبر بالمحيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى لأفادته منع
نحو المنسوج والمعقود المحيط ولو بعض من أعضاء البدن وجواز الرداء والازار المرقعين
ولقصور عبارة المصنف زاد الشارح قوله وعن منسوجها أي كالدرع وقوله ومعقودها أي
كالطرش وقوله وعن غير الثياب من خف ونعل أي إذا كان يستأصابع الرجلين كالصرمة
والبايج بخلاف ما يستردك فله لبس نعلين لا يستردن ذلك كتعل الدكرنة (قوله ويلبس)
بفتح الباء لانه يقال لبس بكسر الباء يلبس بنفسها إذا لبس الثوب قال تعالى ويلبسون ثيابا
خضرا ويقال لبس بفتح الباء يلبس بكسرها إذا خلط قال تعالى ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقوله
أزارا ورداء أي وجوبا وقوله أبيضين أي نديا فلذلك قال المحشي أي وجوبا من حيث الذات
ونديا من حيث الوصف لكن ضعفه الشيخ عطية واعتمد السنية ويدل له قول المنهجي وسنن لبسه
أزارا ورداء أبيضين ولذلك قال الشيخ الخطيب ويلبس نديا أزارا ورداء أبيضين والازار ما يستر
ما بين السرة والركبة كفوطه الحمام ومثله المزرو والرداء ما يرتديه مما يستر أعلى البدن وهو
مذكر ولا يجوز تأنيثه ويكره المصنوع كله أو بعضه ولو قبل التسج على الوجه وقوله جليدين
والافتظيفين أي كالمغسولين ويكره المنجس الخاف (فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام)
وتلك الاحكام هي التحريم المتعبد بتعدد المضاف اليه كتحريم لبس المحيط وتحريم تغطية
الرأس من الرجل وتحريم تغطية الوجه من المرأة وهكذا قال بعضهم كان الأولى حذف لفظ
أحكام لأن الكلام انما هو في عذ المحرمات لأحكامها ولذلك أسقطه الشيخ الخطيب حيث قال
فصل في محرمات الاحرام وقد يقال المقصود الاحكام بدليل قول المصنف ويجوز على المحرم الخ
وفي الترجمة قصور لأن المصنف ذكر حكم القوات وحكم ترك الركن وحكم ترك الواجب وحكم
ترك السنة الآن يقال ان في ترجمته حذف الواو مع ما عطف فهو من قبيل الاكتفاء أو يقال
ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب وضافة محرمات الى الاحرام من اضافة المسبب الى
السبب أي محرمات سبب تحريمها الاحرام كما أشار اليه الشارح بقوله وهي ما يحرم بسبب
الاحرام ويشترط في تحريمها العمد والعلم بالتحريم والاختيار مع التكليف فان اتى شيء من
ذلك فلا تحريم وأما القدية ففيها تفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع
الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه المحض كالطيب واللبس
والدهن اشترط في وجوبها ذلك وان كان فيها شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كان
المغلب فيها شائبة الاتلاف كالخلق والقلم يشترط في وجوبها ما ذكر وان كان المغلب فيها شائبة

(عند الاحرام عن الخطيب)
من الثياب وعن منسوجها
ومعقودها وعن غير الثياب
من خف ونعل (ويلبس)
أزارا ورداء أبيضين
جليدين والافتظيفين
(فصل)
في أحكام محرمات الاحرام

الترفه كالجماع اشترط في وجوبها ذلك ولا فية على غيره كلف مطلقا (قوله وهي) أي محرمات
الاحرام وقوله ما يحرم بسبب الاحرام أي أمور تحرم بسبب هو الاحرام فاضافة سبب للاحرام
للبیان ويصح أن يراد بالاحرام هنا النية مع الدخول في النسك أو الدخول في النسك مع النية
فإن له اطلاقين كما مر (قوله ويجرم الخ) وكل هذه المحرمات من الصغار لا تقتل الصيد والوطاء
وعقد النكاح فهي من الكاثر وقوله على الهرم أي بجح أو عورة أو بهما أو بمطلقا سواء كان
احرامه صحيحا أو فاسدا وسواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى خصوصا وعموما فإن هذه المحرمات
منها ما يخص الرجل كلبس الخيط وتغطية الرأس ومنها ما يخص المرأة والخنثى كتغطية الوجه
ومنهما ما يعم الكل كخلق الشعر وتقليم الاظفار والطيب إلى آخرها وقوله عشرة أشياء أي بحسب
ما ذكره هنا والافهسي أكثر من ذلك ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف ويجرم على
الهرم أمور كثيرة المذكور منها عشرة أشياء (قوله أحدها) أي المحرمات العشرة وقوله
لبس الخيط هو وما بعده خاصان بالرجل فقول المصنف من الرجل راجع لكل منهما وما بعدهما
خاص بالمرأة والخنثى والباقي عام في الكل كما مر فالمرأة والخنثى لبس الخيط وتغطية الرأس
والرجل تغطية وجهه بغير الخيط والمراد لبسه على الهيئة المعتادة فيه بخلاف ما لو ارتدى
بالقميص أو القباء أو اتزر بالسراويل والذي عبر به المصنف الخيط بفتح الميم وبالحاء المجهولة ولا
يخفى ما فيها من القصور لانه لا تشمل المنسوج والمعقود فلذلك زاد الشارح على كلام المصنف
ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كلبد ولا بد من تقييد الخيط بكونه محيطا لخرج الأزار
والرداء الخيطان كالملاء فلو عبر بالخيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى والأصل في ذلك
خبر الصحيحين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب
فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد
نعلين فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران
أو ورس زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين فان قيل السؤال عما يلبس المحرم
فلم أجيب عما لا يلبس مع عدم مطابقة الجواب بالسؤال أجيب بأنه أجيب عما لا يلبس تنبيه على
أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس اذا لاصل الإباحة فهو من قبيل
تلقى الخاطب بغير ما يترقب وبأنه اذا بين ما لا يلبس فقد بين ما يلبس بالمفهوم فقد طابق الجواب
السؤال بالمفهوم وان لم يطابقه صريحا (قوله كقميص) هو ما لا يكون مفتوحا من قدام وقوله
وقباء بفتح القاف وهو ما يكون مفتوحا من قدام كالشاية والقفطان والفرجية وقوله وخف
أي وزربول وهو البابو وزر موزة وهي السرموجة وقبعا بستر سيرة أعلى قدميه بخلاف
ما لا يستر سيقا أعلى قدميه وبخلاف النعل المعروف والتاسومة وهي الصرمة التي تلبسها
الاروام لها حازي سير (قوله ولبس المنسوج) أي لانه على هيئة الخيط فهو ملحق به لانه محيط
على هيئته وقوله كدرع أي زردية وهي التي تلبس في الحرب وقوله أو المعقود أي ولو بالزرق
فلذلك مثله بقوله كلبد بكسر اللام كاللبدة المعروفة (قوله في جميع بدنه) متعلق بلبس أي في
كل جزء من أجزاء جميع بدنه ولو وحده كخريطة للعبته وتقازليده وهو ثوب يعمل لليدين
ويرز عليهما بأزرا وخوفا من البرد وان لم يكن محشوا يقطن عند الفقهاء وان كان في الأصل

وهي ما يحرم بسبب الاحرام
(ويجزم على المحرم عشرة
أشياء) أحدها (لبس
الخطيب) كقميص وقباء
وخف ولبس المنسوج
كدرع أو المعقود كلبد في
جميع بدنه

محتصا بالمحشوبة فليس المراد التقييد بلبسه في جله البدن لأن ذلك ليس بقيد (قوله والثاني)
 أي من المحرمات العشرة وقوله تغطية الرأس أي غير الصبيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال في
 المحرم الذي سقط عن بعبه ميتا لا تحمر وأرأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا وقوله وبعضها
 أي الرأس وفيه تأنيث ضمير الرأس والصواب تذكره لأن القاعدة أن ما كان منفردا من
 أعضاء البدن يذكر وما كان متعددا يؤنث فكان عليه أن يقول أو بعضه ولو الباس الذي
 وراء الأذن لا يفرق في ذلك بين شعره وبشرته نعم لا يحرم ستر الشعر الخارج عن حد الرأس (قوله
 من الرجل) قد عرفت أنه واجب للأنثيين قبله وهما لبس الخيط وتغطية الرأس فان لبسه أو غطي
 رأسه بغير عذر حرم عليه ولزمته الفدية فان كان بعد من حرأ وبردا ومداواة كان جرح رأسه
 فشد عليه خرقه جاز لكن قلزمه الفدية قياسا على الحلق بسبب الأذى والمراد بالرجل الذكر
 يقينا فدخل الصبي وخرج الأنثى والخنثى فلهما لبس الخيط وكذلك المنسوج والمعقود
 لاحتمال كونه رجلا نعم يحرم عليه لبس القفازين في اليدين لاشتد نحو خرقه عليهما وتغطية
 الوجه لقوله في الحديث المتقدم ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين (قوله بما يعتسار) أي
 بشئ يعتد في العرف ساترا وان لم يكن محبسا كالطيلسان وهو النقال فالمدار على ما يعتسار في
 العرف وان لم يمنع ادراك اللون البشرة كالزجاج ومهلل النسيج وقوله كعمامة أي وعرقية
 وطروش وقوله وطين أي نخيلا وحناء كذلك وقوله فان لم يعتسار أي في العرف وهو مقابل
 لقوله بما يعتسار أي في العرف كما مر وقوله لم يضتر أي لم يحرم وقوله كوضع يده على بعض
 رأسه أي مالم يقصد بها الستر والاحرم ولا فدية عند الرمي لأنهم لا يقصد بها الستر عادة ونجيب
 الفدية حينئذ عند ابن حجر وقال بعضهم لا يحرم وان قصد الستر على المعتمد وكذا أجل نحو قفنة
 على رأسه لم نعمه أو غلبه مالم يقصد بها الستر والاحرم ووجب الفدية لأن نحو القفنة يقصد بها
 الستر عادة بخلاف اليد وقوله واستقلاله بعمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو بالعكس
 وأما فتحهما معا فمخفى العوام ومثله الشدق وقوله وان مس رأسه أي وان مس الحمل
 رأسه وهذه غاية في عدم الضرر (قوله وتغطية الوجه أو بعضه) أي الحاجة فيجوز مع الفدية
 وجعل الشارع هذا من تمة الثاني فلم يجعله ثالثا بخلاف ما صنع الشيخ الخطيب فإنه جعله
 ثالثا وقوله من المرأة أي ولو أمة كما في المجموع وقوله بما يعتسار أي في العرف كما مر في نظيره
 بخلاف ما لا يعتسار في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (قوله ويجب عليها
 أن تستر من وجهها الخ) أي محافظة على ستر الرأس لأنه عورة في الصلاة ولا يمكن ستر جميعه
 إلا بستر قد يسير من الوجه فالمحافظة على ستره بكامله بستر ذلك الجزء أولى من المحافظة على
 كشف جميع الوجه بكشف ذلك الجزء ويؤخذ من التعليل أن الأمانة لا يجب عليها ذلك لأن
 رأسها ليس بعورة في الصلاة (قوله ولها الخ) أي ويجوز لها الخ وان لم يكن لحاجة كزوبرد
 وقوله أن تسبل هكذا في بعض النسخ بالباء وفي بعض النسخ تسدل بالذال المضمومة يقال سدل
 الثوب يسدله أرخاه من باب نصر ينصر وقوله متجافيا عنه أي متباعدة عنه أي بحيث لا يقع
 على البشرة فان وقع عليها بغير اختيارها ورفعته حالا فدية عليها والواجب وقوله بخشبة
 ونحوها أي كحجر (قوله والخنثى الخ) حاصله أنه يعامل معاملة المرأة فيجب عليه ستر رأسه

(و) الثاني (تغطية الرس)
 أو بعضها (من الرجل)
 بما يعتسار كعمامة
 وطين فان لم يعتسار الم
 يضتر كوضع يده على بعض
 رأسه وكان فاعا في ماء
 واستقلاله بعمل وان مس
 رأسه (و) تغطية (الوجه)
 أو بعضه (من المرأة) بما
 يعتسار ويجب عليها أن
 تستر من وجهها ما لا يتأتى
 ستر جميع الرأس إلا به
 ولها أن تسبل على وجهها
 قويا متجافيا عنه بخشبة
 ونحوها والخنثى كما قاله
 القاضي أبو الطيب

وكشف وجهه وقوله يؤمر بالستر أي ستر رأسه وقوله ولبس الخيط ظاهر عبارته أن المعنى ويؤمر بلبس الخيط وليس كذلك بل المعنى أنه يحاح له لبس الخيط بل تقدم أنه يستحب له أن لا يلبس الخيط لاحتمال أن يكون رجلا (قوله وأما القدية الخ) مقابل لقوله يؤمر بالستر ولبس الخيط وقوله فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أي وكشف رأسه وقوله أو رأسه أي أو ستر رأسه وكشف وجهه وقوله لم تجب القدية أي فيها وكذا لو كشفها مع اختلاف القدية في هذه الصور الثلاثة لكن يحرم عليه في الصورة الأولى وهي ما لستر وجهه وكشف رأسه وكذا الأخيرة وهي ما لو كشفها معاف يحرم عليه أن كان في صلاة أو بحضرة الأجانب فالحرمة ليست من حيث الأحرام وإنما الصورة الثانية وهي ما لو ستر رأسه وكشف وجهه فهي الواجبة لأنه كالمرأة وقوله للشك أي في كونه رجلا أو امرأة وقوله وان سترهما وجبت أي وحرم عليه أيضا فالحاصل أن الصور أربعة تكلم الشارح على ثلاث منها وترك واحدة (قوله والثالث) أي من المحرمات العشرة وقوله ترجيل الخ ضعيف كما أشار إليه الشارح بقوله كذا عده المصنف من المحرمات والمعتمد الكراهة كما ذكره بقوله لكن الذي في شرح المذهب أنه مكرره وهذا بناء على تفسير الترجيل بالتسريح من غير دهن كما فسره الشارح وبعضهم حمله على مده بالدهن ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب وعليه فلا ضعف في كلام المصنف والجل عليه وان كان بعيدا أولى من التضعيف ويؤيده أنه لم يعد الدهن من المحرمات مع أنه منها يحرم دهن شعره أي جنسه الصادق بالكثير والقليل ولو واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو كان محذورا لانه ثبت بعد ذلك من سبب الخلاف رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمر الذي لم يبلغ أو أن أنبات لحيته وأما الذي بلغ ذلك فيحرم عليه كالمرأة والمراد خصوص شعر الرأس واللحية وألحق المحب الطبري بشعر اللحية بقية شعور الوجه كحاجب وشارب وعنفة وهذا هو المعتمد خلافا لقول الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل كالشارب والعنفة والعدار وأما الحاجب والهدب وما على الجبهة ففيه بعد فهو وضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر بخلاف بقية شعور البدن وله دهن بدنه ظاهرا وباطنا وجعله في شجة أي جرح ولو برأسه ولا يكره غسل بدنه ورأسه بمخضمي وسدر من غير تنف شعر لأن ذلك ليس للترزين بل لازالة الوسخ لكن الأولى تركه للمعصوم الاحتجام والفصد ما لم يقطع به ما شعر أو الأولى تركه للاحتمال الذي لا طيب فيه وأما ما فيه طيب فهو حرام (قوله وكذا حك الشعر بالظفر) أي فهو مكرره ومثله حك نخويد أو رجل على قتب أو برذعة (قوله والرابع) أي من المحرمات العشرة وقوله حلقه أي من سائر جسده ولو من نحو عانة أو أبط أو أنف بخلاف الدهن فإنه يختص بشعر الرأس والوجه دون شعر باقي البدن كما مر وقوله أي الشعر أي جنسه ولو شعرة واحدة أو بعضها وقوله أو تنقه أو احرقه أي أو قصه أو غير ذلك من سائر وجوه الإزالة ولذلك قال والمراد إزالة الشعر بأي طريق كان نعم لو كشط جلدة من بدنه كرأسه وعليها شعر لم يحرم ولا قدية في ذلك لأن الشعر تابع في الإزالة (قوله ولوناسيا) أي أو جاهلا وهذه الغاية أعما تناسب القدية للاحترمة لانه يشترط لها العمد والعلم والاختيار فكان الأولى إسقاطها لأن الكلام في الحرمة لافي القدية (قوله والخامس) أي من المحرمات العشرة وقوله تقليم الأظفار أي جنسها الصادق بظفر واحد أو بعضه وقوله أي إزالتها تفسيره للتقليم فالمراد منه مطلق

يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما القدية فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب القدية للشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أي تسريح (الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكرره وكذا حك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أي الشعر أو تنقه أو احرقه والمراد إزالة بأي طريق كان ولوناسيا (و) الخامس (تقليم الأظفار) أي إزالتها

من بدأ ورجل بتقليم أو غيره
الاذا انكسر بعض ظفر
الحرم وتأذى به فله ازالة
المنكسر فقط (و) السادس
(الطيب) أى استعماله
قصد ايجاب قصد منه رائحة
الطيب نحو مسك وكافور
فى ثوبه بأن يلمسه به على
الوجه المعتاد فى استعماله
أو فى بدنه ظاهره أو باطنه
كما كاه الطيب ولا فرق فى
استعمال الطيب بين كونه
رجلاً أو امرأة أو خشن كان
أو لا وخرج بقصد امالو
ألفت عليه الریح طيباً
أو أكرهه على استعماله
أو جهل تحريمه أو نسي
أنه محرم فانه لافدية عليه
فان علم تحريمه وجهل
الفدية وجبت (و) السابع
(قتل الصيد)

الازالة فهو من اطلاق الخاص وارادة العام ولذلك عمم فى ازالها بقوله بتقليم أو غيره نعم لو قطع
اصبعاً بظفره لم يحرم ولا فدية فى ذلك لان الظفر تابع وقوله لمن بدأ ورجل فلا فرق بين أظافر
اليدين وأظافر الرجلين (قوله الا اذا انكسر بعض ظفر الحرم الخ) وكذلك اذا طلع الشعر فى
العين وتأذى به فله ازالته وقوله فله ازالة المنكسر فقط أى دون غيره فليس له ازالة باقى الظفر ولا
فدية عليه فى ذلك (قوله والسابع) أى من المحرمات العشرة وقوله الطيب ان كان المراد به
العين كان على تقدير مضاف وعلى هذا جرى الشارح حيث قال أى استعماله وان كان المراد به
التطيب على أنه اسم مصدر لتطيب فان مصدره التطيب واسم المصدر الطيب لم يكن على تقدير
مضاف (قوله أى استعماله) أى الطيب وقوله قصد أى استعماله لا مقصود مع العلم
والاختيار وسيأتى ما خرج بذلك فى قوله وخرج بقصد امالو ألفت عليه الریح طيباً الخ وقوله بما
يقصد منه رائحة الطيب أى حال كونه بمثابة قصد منه رائحة الطيب وخرج بذلك ما يقصد منه
الاكل ولوللتداوى وان كان له رائحة طيبة كالتفاح والمسطكى والقرنفل والسنبلى والخزامة
وسائر الابازير الطيبة فلا يحرم استعمال شئ من ذلك ولا فدية فيه لانه لم يقصد منه رائحة الطيب
وانما قصد اكله ولوللتداوى (قوله نحو مسك وكافور) أى وعود وورس وهو أشهر طيب يبلاد
الين وزعفران وان كان يطلب للصنع والتداوى ونعام ومنثور وزرجس وفاغية وفل وبفسج
وباسمين والمسك فارسى معرب أصله مسك بضم الميم وبالشين المجعفة فقرب بكسر ميميه واهمال
شينه (قوله فى ثوبه) متعلق باستعمال وكذا قوله وفى بدنه فنيابه كبذنه فى تحريم استعمال
الطيب فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المار ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو
زعفران (قوله بأن يلمسه به) بضم الياء وكسر الصاد مضارع الصقه لانه متعد وأما يلمس فى
قولهم ولورمل لا يلمس بعضو فهو يفتح الياء والصاد مضارع لصق لانه لازم وظاهر قوله بأن
يلصقه به الحصر وليس كذلك بل مثله ما لوربطه بنحو جبيهه أو جعل فيه نحو فارة مسك مفتوحة
وقوله على الوجه المعتاد فى استعماله خرج به جملة فى نحو كيس لبيعه مثلاً (قوله أو فى بدنه)
عطف على قوله فى ثوبه وقوله ظاهره بدل من بدنه كأن ألصقه به أو احتوى على نحو بحجرة أو ورش
ما وورد عليه وقوله أو باطنه عطف على ظاهره وقوله كاه الطيب أى واستعاطه واحتقانه
ولا فرق بين أن يكون الطيب وحده أو مع غيره وان كان الغير غالباً الا ان استهلك الطيب بأن لم
يقله طم ولا ریح وأما اللون فلا يضرب بقاؤه وحده على المعتمد كان استعماله فى دواء فلا يحرم
حينئذ (قوله وخرج بقصد) أى مع العلم والاختيار بقرينة ما بعده وقوله ما لوالألفت عليه
الریح طيباً أى وأزاله فوراً عند القدرة على ازالته والاحرم ووجبت الفدية وقوله أو أكره
على استعماله أى وأزاله فوراً بعد زوال الاكراه والاحرم ووجبت الفدية وقوله أو جهل تحريمه
أو نسي أنه محرم أى وأزاله فوراً بعد علم تحريمه أو ذكره أنه محرم والاحرم ووجبت الفدية
ويعتبر مع العلم بالتحريم والاحرام العلم بأن المسوس طيب يعلق (قوله فان علم تحريمه
وجهل الفدية وجبت) أى لانه مكان من حقه أن يرتدع وينزجر لعلمه بالتحريم فلذلك
غلط عليه بوجوب الفدية (قوله والسابع) أى من محرمات الاحرام العشرة وقوله قتل
الصيد أى المصيد والقتل ليس قيداً بل مثله غيره من سائر التعرضات كما أشار اليه الشارح

بقوله ويحرم أيضا صيده الخ فيحرم مطلق التعرض له حتى تنفيذه وازعاجه من مكانه
وكذلك التعرض لشجر الحرم قطعاً أو قلعاً ويحرم على الحلال أيضاً التعرض لصيده
الحرم البري الوحشي المأ كوله أو ما في أصله ذلك ولشجر الحرم إذا كان الحلال في الحرم
بالاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بجمرة الله لا يعصده شجره
ولا ينقر صيده وغير التنغير أولى وقيل بمكة باقي الحرم (قوله البري المأ كوله) ذكر قبيد بن
تركنا وألنا وهو الوحشي فلا بد أن يكون برياً وحشياً مأ كوله وإن تأنس كالأزفانه وحشياً
بسبب الأصل لكن تأنس وخرج بالبري وهو ما يعيش في البر وإن كان يعيش في البحر أيضاً
البحري وهو ما لا يعيش إلا في البحر فيل صيده وإن كان البحر في الحرم على المعتقد وبالمأ كوله
غيره كالذئب وبالوحشي الأنسي كالنعم والدجاج وإن توحش (قوله أو ما في أصله مأ كوله)
أي برّي وحشياً فيحرم أيضاً المتولد من المأ كوله البري الوحشي وغيره كالمتولد من جوار
وحشياً وجوار أهلي بخلاف المتولد من غير المأ كوله الوحشي والمأ كوله الأنسي كالمتولد
بين ذئب وشاة والمتولد من غير مأ كولين أحدهما وحشياً والآخر أنسي كالمتولد من ذئب
وجوار أهلي والمتولد من أهليين أحدهما مأ كوله والآخر غير مأ كوله كالغزل فلا يحرم
التعرض لشيء منها (قوله من وحش) أي كبحر الوحش وجواره وقوله وطير أي كالدجاج الرومي
والأوز (قوله ويحرم أيضاً) أي كما يحرم قتله وأشار الشارح بذلك إلى أن القتل ليس بقبيد
وقوله صيده وكذلك الاعانة عليه كدفع آلة صيده لصائده والدلالة على موضعه وقوله ووضع
اليد عليه أي بحيث يكون في تصرفه ولو بشراء أو هبة أو إجارة أو إعاره فيجب على مالكه
إرساله إذا أحرم لزوال ملكه عنه بالأحرام ولا يموله بالفضل من التملك لا بملك جديد ومن
أخذه بعد إرساله ملكه وقوله والتعرض لجزئه أي كيدعه ورجله وقوله وشعره وريشه ووبره
وبيضه وفرخه (قوله والثامن) أي من المحرمات العشرة وقوله عقد النكاح أي إيجاباً وقبولاً
لغير لا ينكح المحرم ولا ينكح وخرج به الرجعة فلا تحرم على الصحيح لأن الاستدامة نكاح
والشهادة عليه وزفاف المحرمة للحلال وعكسه وقوله فيحرم على الحرم أن يعقد النكاح أي ولا
يصح أيضاً وقوله بوكالة أو ولاية راجع لقوله أو غيره فإذا كان الحرم وكبلاً من الزوج أو ولياً له
فلا يصح عقده النكاح له ولو كان الزوج حلالاً (قوله والتاسع) أي من المحرمات العشرة
وقوله الوطء أي لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا
ولا تجادلوا في الحج فهو خبر بمعنى النهي والرفث مفسر بالوطء ويحرم على الحلال من الزوجين
تمكين المحرم من الوطء لأنه اعانة على معصية وقوله من عاقل عالم بالتصريم بخلاف ما إذا كان
من المجنون أو الجاهل بالتصريم وقوله سواء جامع في حج أو غيره أي أو فيه مأ وفي الأحرام المطلق
وقوله في قبل أو دبر أي متصل أو منفصل ولو بمائل وقوله من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة
أو أجنبية أي ومنها أو مثلها البهمة (قوله والعاشر) أي من المحرمات العشرة المباشرة الخ
ومثلها الاستثناء ببعضه كبده فيحرم لكن لا تجب القدية إلا أن أنزل والنظر بشهوة فيحرم
لكن لا تجب القدية وإن أنزل وكذا اللمس بشهوة مع الحائل والحاصل أن المباشرة بشهوة
حرام وتجب فيها القدية وإن لم ينزل والاستثناء حرام ولا تجب فيه القدية إلا أن أنزل والنظر

البري المأ كوله أو ما في
أصله مأ كوله من وحش
وطير ويحرم أيضاً صيده
ووضع اليد عليه والتعرض
لجزئه وشعره وريشه
(و) الثامن (عقد النكاح)
فيحرم على الحرم أن يعقد
النكاح لنفسه أو غيره
بوكالة أو ولاية (و) التاسع
(الوطء) من عاقل عالم
بالتصريم سواء جامع في حج
أو غيره في قبل أو دبر
ذكر أو أنثى زوجة
أو مملوكة أو أجنبية (و)
العاشر (المباشرة) فيها
دون الفرج كالمس وقبلة
(بشهوة) ما يعبر به فلا
يحرم

بشهوة واللمس يشهوه مع الحائل كل. ثم ما حرام ولا يجب فيه الفدية وإن أنزل ولو جامع بعد
المباشرة أو الاستئناء وحلته، فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع ناشئا من ذلك وإن طال
الزمن بينهما لأنه دخل القوي على الضعيف فيحصل معه (قوله وفي جميع ذلك) أي في
كل واحد من جميع المذكور من المحرمات فتعبيه بذلك لتأويل المحرمات بالمدكور وفي
بعض النسخ تلك وهو أولى وأنسب بتفسير الشارح وقوله الفدية مبتدأ مؤخر وقوله وفي جميع
ذلك خبر مقدم وقوله وسيأتي بيانها أي الفدية في الفصل الذي بعده هذا الفصل (قوله
والجماع المذكور) كان الأولى تأخير هذه العبارة بعد قوله ولا يفسد إلا الوطء في
الفرج وقوله نفسده العمره المفردة أي عن الحج فحق وقع قبل الفراغ من أعمالها فسدت وقوله
أما التي في ضمن حج مقابله لقوله المفردة وقوله في قرآن أي بسبب قرآن وهو أن يحرم بهما معا
أو يحرم بالعمره ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها كما مر وقوله فهي تابعة له بحجة
وفساد أفصورة تبعيتها في الصحة أن يطأ بعد رمي جرة العقبة يوم النحر وطواف الأفاضة
والسعي وقبل الحلق مثلا فيصح حجه لو وقع الوطء بعد التحلل الأول ونصح العمره أيضا تباعه
ولو انفردت لفسدت لو وقع الوطء قبل الفراغ من أعمالها بقاء الحلق الذي هو من أركانها
وصورة تبعيتها في الفساد أن يطأ بعد طواف القدوم والسعي والحلق وقبل طواف الأفاضة
ورمي جرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه لو وقع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمره أيضا
تباعه ولو انفردت لم تفسد لو وقع الوطء بعد الفراغ من أعمالها وهذا يدل على أن طواف
العمره يندرج عند القران في طواف القدوم لا في طواف الأفاضة مع أن ظاهر كلامهم
العكس وبه جزم البلقيني لأنه على تقدير انفردا العمره لا يطلب منه طواف قدوم فحق في هذه
الأعمال على هذا التقدير ثم وطئ صدق عليه أن الوطء بعد الفراغ من أعمالها لأن الطواف
الواقع منه على تقدير الانفراد طواف عمره وإن كان في صورة القران كما هو القرض طواف
قدوم وبهذا التحقيق يندفع ما قاله المحشي عن ابن النقيب من قوله وهذا يدل على أن طواف
العمره يندرج في طواف القدوم لا في طواف الأفاضة الخ (قوله وأما الجماع الخ) لا يخفى
ما في هذه العبارة من التهاق لأن الكلام السابق في الجماع فكيف تصح المقابلة بقوله وأما
الجماع الخ الآن يقال محط المقابلة في قوله فيفسد الحج الخ وكان الظاهر في المقابلة أن يقول
وأما الحج فيفسده الجماع الخ لأن الكلام السابق في حكم العمره وهذا في حكم الحج وقوله
يفسد الحج قبل التحلل الأول أي بأن كان قبل فعل اثنين من الثلاثة التي هي رمي جرة العقبة
وطواف الأفاضة المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم وإزالة الشعر يعلق
أو غيره فإنه بفعل اثنين من هذه الثلاثة يحصل التحلل الأول لأنه يحمل حينئذ ما عدا ما يعلق
بالتساقط كلبس الخيط وستر الرأس من الرجل والوجه من المرأة والحلق والقلم والطيب والصيد
وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات لكن يجب عليه الاتيان بما بقي
من أعمال الحج كرمي الجمار الثلاث والمبيت بذي الحليفة الثلاث مع أنه خرج من
الأحرام كما أن المصل يطلب منه الاتيان بالتسليم الثاني مع أنه خرج من الصلاة بالتسليم
الأولى وإن كان المطلوب هنا واجبا وهناك مندوبا ويؤيد ذلك وقت الثلاثة نصف ليلة العيد بعد

(وفي جميع ذلك) أي
المحرمات السابقة (الفدية)
وسمى في بيانها والجماع
المدكور نفسده العمره
المفردة أما التي في ضمن حج
المفردة أي تابعة له بحجة
في قرآن فهي تابعة له بحجة
وفساد أو أما الجماع فيفسد
الحج قبل التحلل الأول

الوقوف ويخرج وقت الرمي بفراغ أيام التشريق ولا آخر لوقت الاخيرين فللمسح تحللان وأما
العمره فليس لها التحلل واحد وهو يحصل بالفراغ من أعمالها كلها والحكمة في ذلك أن
الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فجعل له تحللان ليحل بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت
آخر بخلاف العمره نعم عمره الفوات التي يتصل بها من فاته الوقوف لها تحللان فالأول يحصل
بالطواف المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي أو بإزالة الشعر بحلق أو غيره والثاني يحصل بالآخر
فقولهم العمره لها تحلل واحد في غير عمره الفوات وقوله بعد الوقوف أي لانه وطء مصادف
أحراما يحصلان يحصل منه التحلل الأول فيفسد خلافا لابي حنيفة وقوله أو قبله أي قبل
الوقوف فيفسد حينئذ بإجماع وقوله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد أي وإن كان حراما لانه
لا يصل قبل التحلل الثاني ما يتعلق بالنساء كما مر (قوله الاعتد النكاح) أي فانه لا فدية فيه
وعلى ذلك بقوله فانه لا ينعقد أي فوجوده كالعدم (قوله ولا يفسد الوطء) أي لا يفسد
التسك شيء من المحرمات المذكورة إلا الوطء ولو بغير انزال من مجزئ عا د عالم مختارا إذا وقع
في العمره قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج قبل التحلل الأول وهو الذي أرادته الهدي بشرطه
السابق فلا يفسده الوطء من غير مجزئ من صبي أو مجنون وكذا من الناسي والجاهل والمكره
وشمل ذلك ما لو كان الواطئ رقيقا أو صبيما غير فاسد نسكهما وعليهما القضاء وإن كان نفلا
ويقع القضاء نفلا ولو بعد العتق والبلوغ لكن يقدم حينئذ حجة الاسلام على حجة القضاء
حتى لو نوى القضاء أولا ووقع من حجة الاسلام وتبقى حجة القضاء عليه ولو أحرمت بمجامع لم ينعقد
إسراعه أصلا على الأصح خلافا لمن قال ينعقد فاسدا وعلى الأصح فليس لنا صورية ينعقد فيها
فاسدا إلا فيما لو أحرمت بالعمره وأفسدها بالوطء ثم أدخل عليها الحج فانه ينعقد فيها فاسدا قال
في الجواهر وإذا استلقت عن إحرام ينعقد فاسدا بهذه صورته ولا أعلم لها أخرى (قوله بخلاف
المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده) وكذا بقية المحرمات غير الوطء فلا يفسده شيء منها وإنما
اقتصار الشارح على المباشرة لانه قد يتوهم أنها مثل الوطء (قوله ولا يخرج المحرم منه
بالفساد) أي لأن الإحرام شديد التعلق فلا يتأثر بالفساد بخلاف غيره من العبادات كالصلاة
والصوم والضمير في منه للنسك كما يعلم من كلام الشارح وخروج بالفساد البطلان فإذا ارتد
والعياذ بالله تعالى بطل نسكه وخروج منه بالبطلان فلا يجب عليه المضى فيه وقوله بل يجب
عليه المضى في فاسده أي لا طلاق قوله تعالى وأنتموا الحج والعمره لله فانه لم يفصل بين العمرة
والفساد وقوله وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أي النسك فالضمير راجع للنسك كما تقدم
وقوله بأن يأتي بيقية أعماله أي التسك القاسد فالضمير لفاسده وفي بعض النسخ بأن يأتي
بأعمالها بضمير التنبيه راجع للحج والعمره وعلى كل فهو تصوير للمضى في فاسده ومع ذلك
فعلية الاعادة فوراً وإن كان نفلا كما مر لأن النفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضاً أي واجب
الانجام كالفرض ويتأدى بالاعادة ما كان يتأدى بالأول لولا الفساد ويلزمه أن يحرم
في الاعادة مما أحرمت منه في الأول من الميقات أو قبله ولا يلزمه أن يحرم في الاعادة في مثل الزمن
الذي أحرمت فيه في الأول (قوله ومن الخ) من اسم موصول فهو معنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي والحاج الذي والقرينة على تقدير الحاج قوله

بعد الوقوف أو قبله أما بعد
التحلل الأول فلا يفسد
(الاعتد النكاح فانه
لا ينعقد ولا يفسد إلا
الوطء في الفرج) بخلاف
المباشرة في غير الفرج فانها
لا تفسده (ولا يخرج
المحرم منه بالفساد) بل
يجب عليه المضى في فاسده
وسقط في بعض النسخ قوله
في فاسده أي التسك من
حج أو عمره بأن يأتي بيقية
أعماله (ومن)

الوقوف فان العمرة ليس فيها وقوف وقوله فانه الوقوف اى بطول عجز يوم النحر قبل حضوره بعرفة وبضوات الحج وقوله بعرفة قد لا بد منه بخلاف الوقوف بالمسعر الحرام (قوله تحلل الخ) اى اى بأعمال العمرة فيه التحلل فتجب فيه التحلل عليه عند كل عمل من عمل العمرة ولا تجب نيصة العمرة على المعقد وقوله حتماى وجوب الثلاث بصير محرما بالحج فى غير أشهره فيحرم عليه مصابرة الاحرام حتى لو صابره وجب به من قابل لم يجره بخلاف ما اذا وقف فانه يجوز له مصابرة الاحرام للطواف والخلق والسعى ان لم يكن سعى لبقاء وقت ما ذكر مع تعيينه للوقوف فانه الركن الاعظم وقوله به حمل عمرة أى بما بقي من أعمالها ولا يشترط فى تلك الأعمال ترتيب ولا تجزئ هذه العمرة عن عمرة الاسلام وقوله فيأتى بطواف الخ أى وبأزلة شعر بحلق أو غيره وان لم يذكره الشارح وقوله وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم فان كان سعى بعد طواف القدوم لم يعد به بعد طواف عمرة التحلل كما فى المجموع عن الاصحاب (قوله وعليه) أى هل من فاته الوقوف كما أشار إليه الشارح بقوله أى الذى فاته الوقوف وقوله القضاء أى للحج الذى فاته بقوات الوقوف والمراد بالقضاء الغوى لا الشرعى اذ لا آخر لوقت الحج والقضاء الشرعى فعل العبادة خارج الوقت والحج انما يفعل فى الوقت وقبل ان لهما أحرم به تضيق وقته فاذا فاته فقد خرج وقته واذا كان فارقا وجب عليه قضاء عمرة الاسلام مع الحج كما قاله فى الروضة وقوله فورا أى من قابل وان فاته بعد زجر الاحصار لانه لا يتخلو من تقصير وقوله فرضا كان نسكه أو نفلا أى كما فى الاقصاد (قوله وانما يجب القضاء الخ) فرضه بذلك تقييد كلام المصنف وقوله لم ينشأ عن حصر أى منسحق وقوله فان أحصر شخص الخ بيان لمفهوم القيد قبله (قوله وكان له طريق الخ) فان لم يكن له طريق أخرى لتحلل بالخلق والذبح كما سيأتى فى الاحصار وقوله لزمه سلوكها فان سلكها وفاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لانه بذل ما فى وسعه وكان الاولى للشارح ان يأتى بذلك لانه هو مقتضى المقابلة (قوله فان مات) أى من أحصر وفاته الحج وقوله لم يقض عنه فى الاصح هو المعقد (قوله وعليه) أى هل من فاته الوقوف بعرفة وتحلل بعمل عمرة وقوله الهدى بسكون الدال وتحقق الباء وبكسر الدال وتشديد الباء وهو دم الجبران وسيأتى بيانه (قوله ومن ترك ركعا) أى غير الوقوف لان ترك الوقوف قد علم حكمه من كلامه سابقا وقوله بما يتوقف عليه الحج أى أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وقوله لم يحصل بفتح المناء التخصيص وكسر الحاء المهملة أى لم يخرج وقوله من احرامه أى حجه أو عمرته وقوله حتى يأتى به أى بالركن المتروك فيستمر محرما ولو سئى لان السعى والطواف والخلق لا آخر لوقتها ولا فرق بين من تركه مع امكان فعله هذا أو سهوا أو جهلا ومن تركه بعذر كالحائض قبل طواف الافاضة ثم ان كانت من أهل مكة أو قرية منها لزمها مصابرة الاحرام حتى تأتى بالطواف ولو طال الزمان ويحرم عليها محرمات الاحرام وان كانت من بلدة بعيدة وخافت على نفسها لو تخطفت فخرج مع القافلة حتى تصل الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة ثم تحلل كالحصر ويستترى ذمتها بالطواف ولا تحرم عليها محرمات الاحرام حينئذ ثم تعود وتحرم لاجل الطواف وتأتى به (قوله ولا يجبر ذلك الركن بدم) أى لا يجبر ذلك الركن المتروك بدم بل لا بد من الاتيان به كما تقدم (قوله ومن ترك واجبا) أى سواء تركه

أى والحاج الذى (فاته) الوقوف بعرفة) بعذرا أو غيره (تحلل) حقا (بعمل عمرة) فيأتى بطواف وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فورا فرضا كان نسكه أو نفلا وانما يجب القضاء فى فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير الذى وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وان لم يأتى الفوات فان مات لم يقض عنه فى الاصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) وبوجد فى بعض النسخ زيادة وهى (ومن ترك ركعا) مما يتوقف عليه الحج (لم يحصل من احرامه حتى يأتى به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجبا)

عدا أو سهوا أو جهلا ومثل من ترك واجبا من فعل محرما من محرمات الاحرام كما يعلم من
 الفصل الآتي وقوله من واجبات الحج أى أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف نظير
 ما مر (قوله لزمه الدم) فيصير تركه بدم ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان به لقواته بقوات
 وقته (قوله وسياق بيان الدم) أى قريسي فى الفصل الآتى (قوله ومن ترك سنة من سنن
 الحج) أى أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وقوله لم يلزمه بتركها شئ أى لادم
 ولا غيره وعلم منه بالاولى أنه لا يتوقف حجه أو عمرته عليها وقد يندب بتركها دم كسنة الجمع بين
 الليل والنهار فى الوقوف بعرفة فانه اذا تركها يندب له دم (قوله وظهر من كلام المتن الفرق
 بين الركن والواجب والسنة) أى وهو أى الركن ما يتوقف عليه الحج أو العمرة ولا يجبر تركه
 بدم والواجب ما يجبر تركه بدم والسنة ما لا يجبر تركه بشئ (فصل فى بيان أنواع الدماء الواجبة
 وأحكامها من كونها على الترتيب والتقدير وغير ذلك مما سياتى لانه ذكر الانواع وأحكامها
 المذكورة) * وانما ذكر هذا الفصل بعد ما تقدم لان وجوب الدم ما بفعل محرم من المحرمات
 السابقة فى الفصل المار وما يترك واجبا من الواجبات السابقة فى الباب قبله والمتبادر من
 كلامهم أن المراد بالدم الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وحسبام وعلى هذا فلا حاجة لزيادة
 بعضهم فى الترجمة وما يقوم مقامها وان أريد به خصوص الحيوان احتيج الى تلك الزيادة وعلى
 هذا جرى الشئ الخطيب وتبعه الهشى فزاد ذلك (قوله الواجبة فى الاحرام) أى فى حال
 الاحرام وقوله بترك واجبا أو فعل حرام أى بسبب ترك واجبا أو فعل حرام فسبب وجوب
 الدماء أحد هذين الامرين (قوله والدماء الواجبة فى الاحرام) أى فى حال الاحرام كما علمت
 وقوله خمسة أشياء أى بطريق الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع دم التمتع ودم القران
 ودم القوات ودم ترك ما موروبه ودم الحلق والقلم ودم الاحصار ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم
 الاستمتاع وكماله ما معلومة من كلامه خلافا لقول الخطيب بأنه أدخل بدم القران فالاربعة
 الاولى داخله فى الاول فى كلامه وهو الدم الواجب بترك نسك لان دم التمتع انما واجب بترك
 الاجرام بالحج من ميقات بلده فان المتمتع يحرم بالحج من مكة ولو أفرد لاحرم بالحج من ميقات
 بلده ودال القران انما واجب بترك الاحرام بالعمرة من ميقاتها لو أفرد فان القارن يحرم بالحج
 والعمرة معان ميقات واحد ودم القوات وجب بترك الوقوف بعرفة والرابع ظاهر ودم
 الاستمتاع داخل فى دم الترفه والباقي ظاهر وأبسط من هذا جعلها عشرين أو واحدا وعشرين
 وهى باعتبار أحكامها اربعة أقسام الاول دم ترتيب وتقدير والثانى دم ترتيب وتعديل
 والثالث دم تخيير وتعديل والرابع دم تخيير وتقدير وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج تحصر * أولها المرتب المقدّر
 تمتع فوت وحج قرنا * وترك رمى والمبيت بمضى
 وتركه الميقات والمزدلفه * أوله يودع أو كشى أخلفه
 ناذره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسبع فى البلد
 والثان ترتيب وتعديل ورد * فى محصرو وطاء حج ان فسد
 ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة لا تقرا

من واجبات الحج (لزمه
 الدم) وسياق بيان الدم
 (ومن ترك سنة) من سنن
 الحج (لم يلزمه بتركها شئ)
 وظهر من كلام المتن الفرق
 بين الركن والواجب
 والسنة * (فصل)
 فى أنواع الدماء الواجبة
 فى الاحرام بترك واجبا
 أو فعل حرام (والدماء
 الواجبة فى الاحرام خمسة
 أشياء)

ثم ليجز عدل ذلك صوما * أهنى به عن كل مديونا
والثالث التضمير والتعديل في * صيد وأنشجار بلا تكلف
ان شئت فاذا جرح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدمت
وخيرين وقبدرن في الرابع * ان شئت فاذا جرح أو جرح بآصع
للشخص نصف أو نصف ثلاثا * تحت ما اجتنسته اجتناسا
في الحلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء
أو بين تحلى ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتقام
والحمد لله وصلى على ربهنا * على خمار خلقه نبيا

وهو قلم حسن ينبغي لكل طالب علم أن يحفظه (قوله أحدها) أى الخمسة أشياء وقوله الدم
الواجب بترك نسك أى سبب ترك عبادة فالنسك معناه العبادة. طلقا لكن صار متعارفا
في خصوص المأمور به في الاحرام كما أشار إليه الشارح بقوله أى ترك ما أوربه (قوله
ترك الاحرام من الميقات) أى وترك الميقات بمنزلة ومن ترك ارمى الى آخر أمراده
التسعة المتقدمة في كلام ابن المقرئ حيث قال

تتمتع فوت وجع قرنا * وترك رمي والمبيت بمعنى
وترك الميقات والمزدلفة * أو لم يودع أو كشى أخلفه

فالاول في كلام المصنف هو الاول في نظم ابن المقرئ وشرط وجوب الدم على كل من تمتع
والقارن أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام وشرطه أيضا في تمتع أن يحرم بالعمرة
في أشهر الحج من ميقات بلده وأن يحج في عامه وأن لا يعود الى الميقات الذى أحرم منه بالعمرة
ليحرم منه بالحج ان لم يكن أحرم به أو محرما ان كان أحرم به (قوله وهو أى هذا الدم) يعنى
الدم الواجب بترك نسك بأمراده السابقة وقوله على الترتيب والتقدير ومعنى الترتيب أنه
لا ينتقل الى خصله الا اذا جرح عن التى قبلها ومعنى التقدير أن الشارع قد تدر به بما يزيد
ولا ينقص (قوله فيجب أولا الخ) تفريع على قوله وهو على الترتيب وقوله شاة أى أو سبع
بذنه أو سبع بقرة تجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم
واحد فالواجب سبعة اوله كل الباقي وقت وجوب الدم على المتمتع وقت احرامه بالحج لانه
حينئذ يصير متمتع بالعمرة الى الحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الافضل ذبحه يوم
النحر (قوله تجزئ في الاضحية) أى بأن تكون جذعة ضأن لها سنة أو أسقطت مقدم أسنانها
بعد ستة أشهر أو قيمة معزله استئنان بشرط عدم العيب فيها وحيث أطلق الدم في المناسك
فالمراد به ما يجزئ في الاضحية الا في جزاء الصيد المثلث فلا يشترط فيه ذلك بل المدار على المماثلة
فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب بل لا تجزئ البدنة عن شاة (قوله
فان لم يجدها) أى حسا أو شرعا كما أشار إليه الشارح بقوله أصلا أو وجدها بزيادة على غن
مثلها ومثل عدم وجودها عدم وجود غناتها واحتياجه اليه وغيبه ماله ونحو ذلك والعبرة بعدم
وجود ذلك في الحرم ولو قدر عليه بيلده بخلاف كفارة اليمين لان الدم يقتصر ذبحه بالحرم
والكفارة لا تختص بموضع (قوله فصيام عشرة أيام) أى بدل الشاة لقوله تعالى فمن لم يجد

أحدها (الدم الواجب
بترك نسك) أى ترك ما أور
به بترك الاحرام من
الميقات وهو أى هذا الدم
(على الترتيب) فيجب أولا
بترك المأمور به (شاة تجزئ
في الاضحية) فان لم يجدها
أصلا أو وجدها بزيادة
على غن مثلها (فصيام
عشرة أيام

قوله أو بين تحلى الخ هكذا
بخط شيخنا المؤلف ولعله
أو بين تحلى الخ ليستقيم
الوزن تأمل اه معجمه

فصيام الخ وبقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع
إلى أهله رواه الشيخان (قوله ثلاثة في الحج) أي في حال الإحرام بالحج فلا يجوز تقديمها عليه
بخلاف الدم لأن الصوم عبادة بدنية والعبادة البدنية لا يجوز تقديمها على أحد سببها بل لأبد
من تأخيرها عن سببها معاقبة تقديم العمرة سبب أول والأحرام بالحج سبب ثان والدم عبادة
مالية والعبادة المالية يجوز تقديمها على أحد سببها ومتى أحرم بالحج وجب عليه صومها
قبل يوم النحر فإن أخرها عنه عصي ووجب عليه قضاءها فوراً بعد يوم النحر وأيام التشريق
ولا يجوز صومها في أيام التشريق في الجدي ولا يجب تقديم الأحرام بمن يتمكن من صومها
فيه قبل يوم النحر لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب ويندب تتابع الثلاثة أداء كانت أو قضاء
لأن فيه مبادرة لقضاء الواجب وخروجاً من خلاف من أوجبه نعم إن أحرم بالحج في سادس
ذي الحجة لزمه التتابع لضيق الوقت للذات التتابع وليس السفر عذراً فيها لأن صومها
يتعين إيقاعه في الحج بالنصر بخلاف رمضان فإن السفر عذراً فيه (قوله تسن قبل يوم عرفة)
أي لأنه يسن للحاج فطره فيسن له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة بمن يسعها بأن يحرم قبل
السادس ويصومه وتاليه كاذكرو الشارح بقوله فيصوم الخ (قوله وثامنه) ويسمى يوم التروية
لأنهم يترقبون فيه الماء ويسمى أيضاً يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكة إلى منى (قوله وسبعة أيام)
ويندب فيها التتابع كما يندب في الثلاثة وقوله إذا رجع إلى أهله أي إن أراد الرجوع إليهم
فقول الشارح فإن أراد الإقامة الخ مقابل لهذا المقدر وقوله ووطنه أي محل استيطانه وهو
من عطف محل على الحال فيه وليس من عطف التفسير خلافاً للمعنى (قوله ولا يجوز صومها
في أثناء الطريق) فلو صامها فيه لم يمتد بهم القول له إلى وسبعة إذا رجعتم (قوله فإن أراد الإقامة
الخ) قد عرفت أنه مقابل للمقدر الذي سبق والمراد بالإقامة الاستيطان (قوله ولم يصم
الثلاثة في الحج) أي بعذراً وغيره وقوله لزمه صوم العشرة أما الثلاثة فقضاء وأما السبعة فأداء
(قوله وفتق بين الثلاثة والسبعة) أي كافي الأداء وقوله بأربعة أيام أي تطير يوم النحر وأيام
التشريق وقوله ومدة مكان السفر إلى الوطن أي على العادة الغالبة فلولا يفتق وصام عشرة
ولاحصلت الثلاثة ولم يعتد بالسبعة لعدم التفريق (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ خبره قوله
موافق الخ وقوله من كون الدم المذكور دم ترتيب أي وتقدير كآمر وقوله موافق لما في الروضة
الخ وهو المعتمد وقوله لكن الذي في المنهاج الخ ضعيف وقوله أنه دم ترتيب وتعديل قد عرفت
معنى الترتيب وأما التعديل فهو أن يعدل الدم بالقيمة ويخرجها طعاماً (قوله والثاني الدم
الواجب الخ) وأفراده ثمانية دم الحلق ودم القلم ودم اللبس ودم الدهن ودم التطيب ودم
الجماع الثاني ودم الجماع بين الصلابة ودم المباشرة نعم لو جامع بعد المباشرة دخلت فديتها في فدية
الجماع كما مر وهذا هو الرابع في كلام ابن المقرئ حيث قال في النظم السابق

وخبرن وقد ذنن في الرابع • ان شئت فاذبح أو غدا صاع
للشخص نصف أو نصف ثلاثاً • تجت ما اجتنته اجتثاً
في الحلق والقلم ولبس دهن • طيب وتقبيل ووطأ
أو بين تحلى ذوى احرام

ثلاثة في الحج) تسن قبل
يوم عرفة فيصوم سادس
ذي الحجة وسابعه وثامنه
(و) صيام (سبعة) إذا رجع
إلى أهله) ووطنه ولا يجوز
صومها في أثناء الطريق
فإن أراد الإقامة بمكة
صامها كما في المقرئ ولم
يصم الثلاثة في الحج
ورجع لزمه صوم العشرة
وفتق بين الثلاثة والسبعة
بأربعة أيام ومدة مكان
السفر إلى الوطن وما ذكره
المصنف من كون الدم
المذكور دم ترتيب موافق
لما في الروضة وأصلها
وشرح المذهب لكن
الذي في المنهاج تبعاً للمعز
أنه دم ترتيب وتعديل
فيجب أو لا شاة فإن عجز
عنها اشترى بغيرها طعاماً
ونصدقه به فإن عجز صام
عن كل متبوماً (و) الثاني
(الدم واجب)

(قوله بالخلق) أي بسببه والمراد به إزالة الشعر مطلقا ولو تنهت أو غيره نعم لو أزيل ذلك بقطع جلد أو عضول لم يجب شيء لأن ما أزيل تابع غير مقصود بالإزالة وتجب القديفة في ذلك ولو ناسيا للأحرام أو جاهلا بالحرمة نعم لا قديفة على مجنون ومغمى عليه وصبي غير مميز ونائم والفرق بين الناسي والجاهل وبين هؤلاء أنهم ما يعقلان فعلهم فأنسب أن ينسب إليهم نقص غير بخلاف هؤلاء على أن الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبه عليهم أيضا ولو نادى بقملة أو قموه كوسخ فله أن يخلق ويفدى وكذا تلزمه القديفة في كل محرم أبيع للحاجة إلا ما استثنى كلبس السراويل لمن لم يجد الأزار والخفين المقطوعين لمن لم يجد النعلين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن العباسة مأمور بهما تخفف فيهما وإزالة ما نبت من الشعر في العين وتأذي به وما يغطيها من شعر الرأس والحاجبين إذا طال بحيث يمنع بصره وقطع المؤذى من ظفر أنكسر وتأذي به (قوله والترفة) أي التسم وهطفه على الخلق من هطف العام على الخاص وقوله كالطيب أي التطيب بالطيب ودخل بالكاف بقية الأفراد كقلم الأظفار من اليد والرجل وقوله والدهن أي دهن شعر الرأس والحية ولو مخلوقين والخلق المحب الطبري بذلك الحاجب والعدار والشارب والعنفقة (قوله والخلق أما جميع الرأس أو ثلاث شعرات) فلا يعتبر جمعه بالاجماع ويلزمه في الشعرة الواحدة أو بعضها تد وفي الشعرتين أو بعضها مائة أو يكمل القديفة في ثلاث شعرات أو بعض كل منها وهكذا يقال في الأظفار ومحل لزوم الدم في الثلاث أن اتحد الزمان والمكان عرفا والافقي كل شعرة أو ظفر أو بعض أحدهما تد ولو أزال شعرة واحدة في ثلاث دفعات فإن اتحد الزمان والمكان عرفا وجب مد واحد وان اختلف أحدهما فلا ثلاثة أمداد (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالخلق والترفة بأفراده الثمانية وقوله على التخيير أي والتقدير (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله وهو على التخيير وقوله أما شاة أي أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة وقوله أو صوم ثلاثة أيام أي حيث شاء ولو مئة رقعة وقوله أو التصديق ثلاثة أصع بمدة الهمة وضم المهملة جمع صاع وأصله أصوع بالواو أبدلت همزة فقل أصوع بالهمزة نقلت ضمة الهمة للصاد فقل أصوع ثم قدمت الهمة على الصاد فقل أصع ثم قلبت الهمة ألفا فقل أصع ففيه أربعة أعمال (قوله على ستة مساكين) أراد بهم ما يشمل الفقراء على القاعدة المشهورة من أن الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترافا وإذا افترافا اجتمعا وحيث نذ فلا حاجة لقول الشارح أو فقراء بل هو مستندرك وله ما في به ثلاثتهم أن المراد خصوص المساكين فنخرج الفقراء (قوله لكل منهم نصف صاع) فلا يجوز نقص المسكين عنه وليس في الكفارات ما أراد المسكين فيه على هذا اهذه وقوله من طعام يجزى في الفطرة فالمراد بالطعام في هذا الباب ما يجزى في الفطرة (قوله والثالث الدم الواجب الخ) سكت المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدم الجماع المفسد الآتي ولذلك قال ابن المقرئ في النظم السابق

بالخلق والترفة) كالطيب
والدهن والخلق أما جميع
الرأس أو ثلاث شعرات
(وهو) أي هذا الدم (على
التخيير) فيجب إما (شاة)
تجزى في الأضحية (أو)
صوم ثلاثة أيام أو التصديق
ثلاثة أصع على ستة
مساكين) أو فقراء لكل
منهم نصف صاع من طعام
يجزى في الفطرة (و) الثالث
(الدم الواجب

والثاني ترتيب وتعديل ورد * في محصور وطاعة حج إن فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة للفقراء
ثم لجز عدل ذلك صوما * أعني به عن كل مسكين وما

فالثالث سمع الخامس في كلام المصنف هو الثاني في كلام ابن المقرئ فيجب على المحرم أولاً شاة
 فان لم يجدها أخرج بقيمتها طعاماً فان عجز عنه صام عن كل مديوما وحيث انتقل الى الصوم فلا
 يتوقف تحلله على فراغه ولا بتقيد بعمل الاحصار بل له أن يصوم حيث شاء ولا يسقط عنه الدم
 اذا شرط عند الاحرام أنه اذا أحصر تحلل بخلاف ما اذا شرط أنه اذا مرض تحلل سواء قال بلا
 هدى أو أطلق فإنه لا يلزمه الدم لان حصر العدو لا يقتضي شرط فالشرط فيه لاغ ولو شرط
 التحلل بالهدى اذا مرض لم يلزمه لانه شرطه على نفسه (قوله بالاحصار) أي المنع من جميع
 الطرق عن اتمام النسك حجاً أو عمرة أو قرانا وأسباب الحصر ستة أحدها منع العدو من الوصول
 الى مكة منع من الرجوع أيضاً أولاً وثانيها الحبس ظلماً كان حبس يدين وهو معسر أو له وكيل
 في قضائه فإنه يجوز له أن يتحلل كما في الحصر العام وثالثها الرق ان أحرم بغير إذن سيده فله أن
 يتحلل بالحق مع النية وان لم يأمره بذلك سيده فان أمره به لم يلزمه فعله أن أحرامه بغير إذن
 سيده صحيح وان حرم عليه لانه يعطل عليه منافعها التي يستحقها فإنه قد يريد منه ما لا يباح
 للمحرم الاصطفاً فان لم يتحلل فله استيفاء منفعتها منه والائتم عليه ورابعها الزوجية
 فللزواج ولو محرماً تحلل زوجته ولو من فرض الاسلام لان حقه على الفور والنسك على التراخي
 ويجب عليها التحلل بأمره وله وطؤها وان لم يتحلل والائتم عليها فان قيل ليس له منعها من فرض
 الصلاة والدوم فهلا كان هذا ذلك أجيب بأن مدة النسك تطول فيلحق الزوج كثير ضرر
 بخلاف فرض الصلاة والدوم فتمتعهم لا تطول فلا يلحقه كثير ضرر وخامسها الاصله لولد
 أحرم بغير إذن أصله وان علا فله تحليله من النفل بخلاف الفرض كالصوم والصلاة وفارق
 الجهاد بأنه فرض عين عليه ولا كذلك الجهاد وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية
 كلامهم أن لا يوبن منع البنت ولو أذن لها الزوج إلا أن يسافر معها ويسن للولد استئذان
 أصله المسلمين في النسك فرضاً وتطوعاً وسادسها الدين فلصاحب الدين المال منع غريمه
 المؤسر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليله اذا لضرر عليه في أحرامه بخلاف الدين المؤجل
 أو الحال وهو مسرف ليس له منعه اذا لا يلزمه أداؤه حينئذ فان كان الدين يحل في غيبته استحبه
 أن يوبن كل من يقضيه عند حلوله (قوله فيتحلل المحرم) أي جواز الاوجوب بما لم يلزم عليه
 مصابة الاحرام في غير وقته والاوجب والاولى للحصر المعتبر الصبر عن التحلل بل ان يتقن
 زواله عن قرب بحيث يزول في ثلاثة أيام امتنع تحلله والاولى للحاج أيضاً الصبر عن التحلل ان
 اتسع الوقت والا فالاولى التعجيل لخوف القوات نعم ان يتقن زوال الحصر في مدة يمكن
 ادراك الحج بعدها امتنع تحلله ولا قضاء على الحصر المتطوع لعدم وروده فان لم يكن متطوعاً
 فان كان نسكاً فرضاً مستقراً كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سقى الامكان أو كان قضاءً
 أو نذر ابقى في ذمته وان كان غير مستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سقى الامكان اعتبرت
 استطاعة جديدة بعد زوال الاحصار (قوله بنية التحلل) ولا بد من مقارنتها للذبح لانه قد
 يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من نية صارفة وكذا لا بد من مقارنتها للعلق ان جهناه نسكاً
 وهو المشهور وقوله بأن يقصد الخروج الخ تصوير لنية التحلل (قوله شاة) أي أو ما يقوم
 مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة كما مر (قوله حيث أحصر) أي في المكان الذي أحصر فيه

بالاحصار فيتحلل المحرم
 بنية التحلل بأن يقصد
 الخروج من نسكه بالاحصار
 (ويهدى) أي يذبح (شاة)
 حيث أحصر

من حل أو حرم ولا يكتفى الذبح بموضع من الحل - غ - يرمي موضع الاحصار ولا يجوز نقل لحم الشاة
لغير أهل الأله الحرم ان تبسر وكذلك لا يجوز نقل الطعام عند الهجر عن الشاة لغير أهل محل
الاحصار الا الى الحرم وأما الصوم فلا يتقيد بمكان (قوله ويخلق رأسه بعد الذبح) فيستمر
تأخره عن الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (قوله والرابع الدم
الواجب الخ) ومثله الدم الواجب بقطع نحر الحرم المكي فتخبر فيه بين أن يخرج في الشجرة
الكبيرة بقرة وفي الصغيرة التي قاربت سبع الكبيرة شاة كما سيأتي وأن يخرج بقيته طعما وأما
يصوم عن كل مديوما وذلك قال ابن المقرئ في النظم السابق

والثالث التخصير والتعديل في * صيد وأشجار بلا تكلف

ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدمت

(قوله بقتل الصيد) أي المأكل كقول البرقي الوحشي أو ما أحداً أصليه ذلك كمولد بين حمار
وحشي وحمار أهلي قال فيه للعهد واعلم أن الصيد ضربان * الضرب الأول ما له مثل من النعم
في الصورة والخلقة تقريباً ومنه ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ألم وعن السلف فينبع
ومنه ما لا نقل فيه فيحكم بمنزلة عدلان فقيهان فطنان لانهما أعرف بالشبه المعتبر شرعاً فالقصة
شرط وما في المجموع من أنه مستحب محمول على زيادته ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر
فخبر بينهما على الأصح ولو حكم عدلان بأن له مثلاً وآخران بأنه لا مثل له فهو مثلي كما جزم
به في الروضة فقد عدا الأولين لانهما أدركا من الشبه ما خفي على الآخرين * والضرب الثاني
ما لا مثل له ومنه ما فيه نقل كالحمام ونحوه كالغمام والقمرى والفواخت وكل مطوق في
الواحدة منه شاة لحكم العصاة رضي الله عنهم بها فيها وفي مستندهم وجهان أحدهما توقف
بلفهم فيه والثاني ما بينهما من الشبه في أن كلا يألّف البيوت وهذا انما يأتي في بعض أنواع الحمام
اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها مما لا يألّف البيوت والأصح الأول ومنه ما لا نقل فيه كالجراد
وبقية الطيور سواء كان أكبر جثة من الحمام أم لا وظاهر أن ما فيه نقل مما لا مثل له حكمه
كحكم ما له مثل فتخبر فيه بين الثلاثة أموراً لا تية في كلام المصنف (قوله وهو أي هذا
الدم) يعني الدم الواجب بقتل الصيد وقد عرفت أن مثله الدم الواجب بقطع النحر وقوله
على التخيير أي والتعديل وقوله بين ثلاثاً أموراً أي التي هي إخراج المثل والتصدق بقيمة طعماً
والصوم عن كل مديوما (قوله ان كان الصيد مما له مثل) أي أو كان مما لا مثل له لكن فيه نقل
كما عرفت (قوله والمراد بمثل الصيد ما يقاربه في الصورة) فالعبرة بالمماثلة في الخلقة والصورة
تقريباً لا تحقيقاً والأفان النعامة من البدنة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر
ذكر وفي الأنثى أنثى وفي الحامل حامل مثله وفي العجيج عجيج وفي المعيب معيب ان اتحد جنس
العيب وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل ولو فسدى المريض بالعجيج أو المعيب بالسليم
أو الهزيل بالسمين فهو أفضل (قوله أخرج المثل من النعم) ولو كان الصيد مما لا يملكه مع
جرائه قيمته لما لزمه وقد ألفنا في ذلك حيث قال

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا

قابض شئ برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معاً

ويخلق رأسه بعد الذبح (و)
الرابع (الدم الواجب بقتل
الصيد وهو) أي هذا الدم
(على التخصير) بين ثلاثة أمور
(ان كان الصيد مما له مثل)
والمراد بمثل الصيد ما يقاربه
في الصورة وذكر المصنف
الأول من هذه الثلاثة في
قوله (أخرج المثل من النعم

ومراده بالاصلين أن المثلين يضمن بمثله والمتقوم ببقته وقد أجاب بعضهم بقوله
جواب هذا أن شخصا محرما * أعاره الحلال صيدا فاقنعا
أقبضه إياه ثم بعد ذلك * قد أناف المحرم هذا فاسمعا
فيضمن القيمة حقا للذي * أعاره والمثل للمعا

(قوله أي يذبح المثل) فلا يكتفي أخراجه حيا وقوله ويتصدق به الخ فلا يكتفي تركه بعد ذبحه وان
كان يعلم أن الفقراء تأخذه بعد ذلك كما يقع من الجهلة كثيرا (قوله فيجب في قتل النعامة الخ)
تفريع على قوله أخرج المثل من النعم والمقصود بذلك التفريع تفصيل هذا المجمل لكن بعض
التفصيل وقوله بدنة هي البعير من الأبل ذكرنا كان أو أثنى كما أن النعامة تشمل الذكر والأنثى
فالتسليم ما للوحدة ولم يقل هنا تجزئ في الإضحية لقول ابن فاذن يحملون أن دماء الحج يعتبر فيها
الأجزاء في الإضحية الأجزاء الصبيد فلا يعتبر فيه ذلك ولا يجزئ بدل البدنة بقرة ولا سبع شياه
أو أكثر لا اعتبار المماثلة في جزاء الصبيد (قوله وفي بقرة الوحش) أي في الواحد من بقرة
الوحش وقوله وحماره أي حمار الوحش وقوله بقرة ولا سبع شياه ولا أكثر كما تقدم
نظيره (قوله وفي الغزال) وهو ولد الغنمية إلى أن يطلع قرنائه وفيه - حيثئذ معز صغير في الذكر
جسدي وفي الأنثى عنق فان طلع قرنائه سمى الذكر ظبيا والأنثى ظبية ففي الذكر تيس وفي الأنثى
عنز وهي أثنى المعز التي تم لها سنة هكذا في شرح الخطيب مع بعض تغيير فراد الشارح بالغزال المعز
الصغير مجازا بالنسبة للأقل والمعز الكبير حقيقة في الثاني (قوله وبقية صور الذي له مثل
من النعم مذكورة في المطولات) عبارة شرح الخطيب وفي الأرب عنق وهي أثنى المعز إذا
قويت ما لم تبلغ سنة وفي البربوع جفيرة وهي أثنى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش
وفي الثعلب شاة انتهت (قوله أو قومه) والعبرة بتقويم عدلين من أهل الحرم وقوله بقيمة مكة
يوم الأخراج ففي المثل تعتبر قيمة المثل في المكان بمكة والمراد به جميع الحرم لأنه محل ذبحه
لا يجعل الاتلاف على المذهب وفي الزمان بوقت الأخراج على الأصح وفي غير المثل تعتبر قيمته
في المكان بحمل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الأخراج على الأصح
كما في الخطيب (قوله واشترى) ليس قبله فلو قال وأخرج بدل اشتري لكان أولى ليشمل
ما لو أخرج مما عنده من الطعام الجزئي في الفطرة وبالجملة فالشراء ليس متعينا ولعل تعبير
المصنف به لكونه الأغلب وقوله بقيته أي بقدرها وقوله وتصدق به أي بالطعام ولا يجوز له
التصدق بالدراهم وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي على المساكين والفقراء الموجودين
فيه القاطنين وغيرهم بل إذا علم أن غير القاطنين أحوج كان إعطاؤهم أفضل فان عدمت
المساكين والفقراء من الحرم لم ينقله إلى غير الحرم بل يؤخره حتى يوجد وافيه مكن نذرا للتصدق
على مساكين بلده فلم يجدهم (قوله أو صام) أي في أي مكان كان وقوله عن كل مذبوما أي بدل
كل مذب من الطعام فلو أراد أخراج المثل عن الثلث والأطعام عن الثلث والصوم عن الثلث
فهل يجوز ذلك أو لا فيه وجهان أحدهما لا يجوز (قوله وإن بقي أقل من مذبوم عنه يوما) أي
تكميلا للمفسر لأن الصوم لا يتبع بعض (قوله وإن كان الصبيد مما لا مثل له الخ) وهذا فيما
لا مثل فيه من ذلك كالجراد والعصافير ونحوهما أما الذي فيه نقل وهو الحمام فيختص فيه بين

أي يذبح المثل من النعم
ويتصدق به على مساكين
الحرم وفقرائه فيجب في قتل
النعامة بدنة وفي بقرة الوحش
وحماره بقرة وفي الغزال
عنز وبقية صور الذي له مثل
من النعم مذكورة
في المطولات وذكر الثاني
في قوله (أو قومه) أي المثل
بدراهم بقيمة مكة يوم
الأخراج (واشترى بقيته
طعاما) مجزئ في الفطرة
(وتصدق به) على مساكين
الحرم وفقرائه وذكر المصنف
الثالث في قوله (أو صام عن
كل مذبوما) وإن بقي أقل
من مذبوم عنه يوما وإن
كان الصبيد مما لا مثل له
فيختص بين أمرين ذكرهما
المصنف في قوله

(أخرج بغيره طعاما) وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مستصام عنه يوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم بالتعريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنه) وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل (فإن لم يجدها فقيرة فإن لم يجدها فسبع من الغنم فإن لم يجدها قوم البدنة) بدراهم بسعر مكة وقت الوجوب (واشترى بغيره طعاما وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فإن لم يجدها طعاما) صام عن كل مديوما) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعنه إلى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدي الواجب بسبب ١٠١٥ - أو فعل حرام

ثلاثة أسور كالذي له مثل فاما أن يذبح الشاة ويتصدق بلحمها أو يقرمها ويخرج بغيره طعاما أو يصوم عن كل مديوما كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أخرج بغيره) أي الصمد الذي لا مثل له وقد عرفت أنه تعتبر قيمته في المكان فجعل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الأخراج على الأصح وقوله أو صام عن كل مديوما أي في أي موضع كان قياسا على المثلي (قوله وإن بقي أقل من مستصام عنه يوما) أي تكميلا للمتكسر لأن الصوم لا يتبع كإمتر (قوله والخامس) أي من الخمسة أشياء وقوله الدم الواجب بالوطء أي المفسد للسلك بخلاف غير المفسد كالوطء بين التحليلين والوطء الثاني بعد الجماع المفسد ولو قبل التحليلين فاعلم يلزمه في صورتين شاة وانما يجب الدم على الرجل بخلاف المرأة وإن شملتها عبارة المصنف فلا دم عليها على الصحيح سواء كان الوطء زواجا أو غيره محرما أو حلالا (قوله من عاقل عامد عالم بالتعريم) أي مختار فلا فدية على المجنون والناسي والجاهل بالتعريم والمكره (قوله في قبل أو دبر) أي من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة أو مملوكة أو أجنبية (قوله كما سبق) أي في كلامه حيث قال في عقد المحرمات والتاسع الوطء من عاقل عالم بالتعريم سواء جامع في حج أو عمرة في قبل أو دبر الخ (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالوطء وتقدم أن مثله الدم الواجب بالاحصار وقوله على الترتيب أي والتعديل على المذهب (قوله فيجب به أولا الخ) تفريع على الترتيب وقوله بدنة أي بصفة الأضحية وقوله وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل أي فالمراد بها البعير ذكر أو أنثى فالتساع فيها للوحدة كما مر (قوله فإن لم يجدها) أي البدنة وقوله فقيرة أي تجزئ في الأضحية وهي تطلق على الذكر والأنثى من العراب أو الجواميس فالتساع فيها للوحدة أيضا وقوله فإن لم يجدها أي البقرة وقوله فسبع من الغنم أي من الضأن أو العز أو منها معا (قوله فإن لم يجدها) أي السبع من الغنم وقوله قوم البدنة أي لأنها الأصل وما ذكر بعدها بدل عنها فعند التقويم يرجع إليها وقوله بدراهم بسعر مكة وقت الوجوب أي كما قاله السبكي وغيره وإن لم تكن المسئلة مذكورة في الشرحين والروضة (قوله واشترى) قد تقدم أنه ليس بغيره فغله ما لو أخرج مما عنده فلو قال وأخرج بدل اشترى لكان أولى وقوله بغيره أي بغيره قيمة البدنة وقوله طعاما أي مجزئ في الفطرة وقوله وتصدق به أي بالطعام وقد أخذ الشارح محترز ذلك بقوله ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي ولو غريبا (قوله ولا تقدر في الذي يدفع الخ) أي فلا يتقدر بعد ولا أكثر (قوله فإن لم يجدها طعاما الخ) ولو قدر على بعض الطعام ويجزئ عن باقيه أخرج ما قدر عليه وصام عما عجز عنه وقوله صام عن كل مديوما ولو أنكسر مقدصام عنه يوما تكميلا للمتكسر كما مر (قوله واعلم أن الهدى الخ) غرضه بهذا الإشارة إلى أن كلام المصنف مخصوص بغير الهدى الواجب بالاحصار وفي هذا تصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو كذلك كما ذكره الرافعي وإن كان ينصرف عند الإطلاق إلى ما يسوقه المحرم تقريرا تطوعا أو وجوبا بالنذر كما يؤخذ من كلام النووي فلا منافاة بين كلامه وكلام الرافعي وذبح دم الجبران لا يختص بوقت الأضحية بخلاف ما يسوقه المحرم تقريرا فإن ذبحه يختص بوقت الأضحية على الصحيح (قوله وهذا لا يجب بعنه إلى الحرم) يستفاد منه أنه يجوز بعنه إلى الحرم وهو كذلك كما تقدم التنبيه عليه فقوله بل يذبح في موضع الاحصار أي إن لم يعنه إلى الحرم

(قوله ويختص نجه بالحرم) وكذلك تختص تفرقة لجه وجميع أجزائه بالحرم فلا يجوز نقله الى غيره وان لم يجد فيه مسكينا ولا فقيرا وأفضل بقعة من الحرم لذبح هدى المعتمر المروءة لانها موضع تحلله ولذبح هدى الحاج منى لانها موضع تحلله لافرق في ذلك بين هدى الجبران وهدى النذر أو النفل فمساقه المحرم من هدى النذر أو النفل يختص بالذبح بالحرم والأفضل ذبحه بالمروة في المعتمر وبجنى في الحاج فهو مثله اختصاصا وأفضلية وان خالفه في وقت الاضحية فقدم الجبران لا يختص بوقت الاضحية ويختص به هدى النذر والنفل (قوله ولا يجوز له الهدى) أى ذبحه وتفرقة لجه وجميع أجزائه وقوله ولا الاطعام أى التصديق بالطعام وتعليكه للمساكين والفقراء وقوله الا بالحرم أى فيه وقوله وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى أى بعد ذبحه فلا يكتفى بدفعه لهم حيا وقوله الى ثلاثة مساكين أو فقراء فلا يجوز له دفعه الى أقل من ثلاثة من المساكين أو الفقراء أو منهنما فالثلاثة هى الأقل ولا حصر للاكثر وقد تقدم أن المراد المساكين أو الفقراء الكائنون في الحرم ولو غير بافقول المحنى لاهله ليس بقيد الأنا يراد بأهله الكائنون فيه وقت الإخراج ولا يجوز له كل شئ منه (قوله ويجوز أن يصوم) أى ما وجب عليه عند التخيير أو العجز وقوله حيث شاء أى فى أى محل شاء وقد بينه الشارح بقوله من حرم أو غيره اذ لا منفعة لاهل الحرم فى صيامه ويجب فيه تيمم النية ولا يجب فيه تعيين جهته من تتسع أوقران ونحو ذلك خلافا لما نقله الخطيب عن القمولى (قوله ولا يجوز) أى لحرم ولا للحلال كما سيذكره بقوله والمحل والمحرم فى ذلك سواء لا يقال ذكر التحريم مستدرا لثابتة للمعتمر المتقدمه لانا نقول الذى تقدم التحريم من حيث الاحرام ولو فى غير الحرم والذى هنا التحريم من حيث الحرم ولو للحلال سواء كان مسلما أو ذميا ملتزما بالاحكام (قوله قتل صبيد الحرم) ومثل القتل غيره من سائر أنواع التعرض ولو تنفيره وازعاجه من مكانه وشغل الحرم فى كلام المصنف حرم مكة وحرم المدينة فهما سواء فى التحريم لكن لضمان فى حرم المدينة فى الجديده لانه ليس محل للنسك بخلاف حرم مكة فالضمان مختص به لانه محل للنسك والتحريم غير مختص به لنبوته فى الحرم من الشريفين بل مثلها ما فيه وج الطائف أى واديه الذى بصوراته ولا ضمان فيه قطعا واعلم أن الصيد المذبوح فى كل من الحرم من ميتة وأنه يحرم قتل تراهيما ولو محرقا كالأواني الى غيرهما فيجب رده اليهما أو أمانته لئلا يربا الحل اليهما بخلاف الأولى بخلاف ما زعم فانه يجوز نقله بل يستحب للتبر ليه ولا أصل لما قيل من أنه يغفر الطريق ويحرم أيضا أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبر لئلا يربا بذلك مسحها بطيب نفسه ثم أخذها وأما سترها فان كانت من بيت المال فلا مام أن يصرفها مصاريف بيت المال يعمها أو اعطاء أو نحو ذلك لثلاثتف بالبلا وان كانت موقوفة تعيين يعمها وصرفها فى مصالح الكعبة وان كانت ملكا للكعبة بأن ملكها مال الكعبة فليقيمها ما يراه وان وقف لها شئ على أن تؤخذ من ريعه فان شرط الواقف فيها شيئا من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع وان لم يشترط فيها شيئا فليتناظر بيعها وصرف ثمنها فى كسوة أخرى فان شرط الواقف تجديدها كل عام ولم يشترط فيها شيئا اتبعت العادة الجارية فى زمن الواقف العالم بها كما هو الواقع الآن بمصر فان الواقف لها وهو شجرة الدر على ما قيل لم يشترط فيها شيئا وشرط تجديدها كل عام مع علمه بأن شئ شيئا يأخذونها فلهم أخذها على الراجح

ويختص ذبحه بالحرم
وذكر المصنف هذا فى قوله
(ولا يجوز له الهدى ولا
الاطعام الا بالحرم) وأقل
ما يجزئ أن يدفع الهدى
الى ثلاثة مساكين أو فقراء
(ويجوز أن يصوم حيث
شاء من حرم أو غيره ولا
يجوز قتل صبيد الحرم)

ويجوز أن يأخذها البسهاء ولو جنباً وحائضاً ولا يحرم تجسيها (قوله ولو كان مكرهاً على القتل) أي من حيث أنه طريق في الضمان لأن حيث الحرمته لأنه لا حرمة على المكره بالفتح وإنما الحرمته وقرار الضمان على المكره بالكسر وأنت خير بأن كلام المصنف في الحرمته دون الضمان فكان الأولى حذف هذه الغاية (قوله ولو أحرمت ثم جرح فقتل صبيد المضمينه في الاظهر) هو المعتمد وكذلك المغمى عليه والنائم والصبي غير المميز فلا ضمان على هؤلاء لأنهم لا يعقلون فعلهم وإن كان الجساري على قاعدة الاتلاف ويؤوبهم عليهم بخلاف الجاهل والناسي فانهم ما يضمنان لأنهم ما يعقلان فعلهم ما فينسب ان إلى تقصيرهم لا حرمة عليهم فهي مختصة بالعامد العالم وأما الضمان فلا يختص بهما (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قلعه بالأولى وإنما تركه لأنه يعلم من تعبيره بالقطع تحريم القلع من باب أولى والشجر ما له ساق والنبات ما لا ساق له ويسمى شجراً ما قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولا فرق في الشجر بين ما نبت بنفسه وما استنبته الناس بخلاف النبات فإنه لا يحرم منه إلا ما استنبته الناس كما سيأتي ومحل الحرمة في الشجر الرطب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشوك والعوسج وهو نوع من الشوك فلا يحرم قطعه ولا قلعه إن كان اليابس لا يخلف والمراد بشجر الحرم ما كل أصلها فيه وإن كانت أغصانه في هوا الحل بخلاف عكسه ولو كان بعض أصلها في الحرم وبعضه الباقي في الحل حرم تغليب الحرم ولو نقات شجرة حرمية إلى الحل بقيت على الحرمته بخلاف عكسه نظراً للأصل فيه ما ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط ثلاثين مرة بخلافه بالخبط لأن خبطه حرام كما في المجموع نقله عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمره ونحوه والسؤال في البيع أم لا يبيع فلا يجوز كما يؤخذ مما سيأتي ولا ضمان في الغصن اللطيف كالسؤال إن أخلت مثله في سنته فإن لا يخلف أو أخلت لامثله أو مثله في سنته فعليه الضمان بقيته (قوله أي الحرم) بقدر الضمير في كلام المصنف وهو شامل لحرم مكة وحرم المدينة لأن كلامه في عدم الجواز وهما مستويان فيه بل مثلها فيه وج الطائف وأما الضمان فهو مختص بحرم مكة لأنه محل النسك فعلم من ذلك أن قول الشارح وتضمن الشجرة الخ مختص بالحرم المكي فربما يوهم تخصيص كلام المصنف به أيضاً وليس كذلك كما علمت (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي بأن تسمى كبيرة عرفاً وتضمن سواء أخلت أم لا بخلاف الغصن اللطيف ففيه التفصيل المار وقوله ببقرة وفي معناها بدنة وسبع شياه وقوله والصغيرة أي التي تقارب سبع الكبيرة بخلاف الصغيرة جداً فانها تضمن بالقيمة وقوله بشاة أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة قال الزركشي وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم يفته إلى حد الكبر عرفاً وينبغي أن تجب فيه شاة أعظم من الواجبة في التي قاربت سبع الكبيرة اه وأقره العلامة الرملي وخالفه العلامة ابن حجر حيث قال لا تجب الاشارة تساوى سبعاً مطلقاً وكلام الشارح ربما يفهم منه موافقة الشيخ ابن حجر حيث أطلق وقوله كل منهما أي البقرة والشاة (قوله ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلها ما وج الطائف لكن الضمان مختص بحرم مكة وذلك بالقيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه نعم يجوز أخذها لعلف البهائم يسكون اللام ولد والواحد كالحمل والسنامي والتغذى كالرجل والبقل الحاجة اليه فيقتصر على قدر الحاجة فلا يأخذ

ولو كان مكرهاً على القتل
ولو أحرمت ثم جرح فقتل صبيد الم
يضمنه في الاظهر (ولا)
يجوز (قطع شجرة) أي
الحرم وتضمن الشجرة
الكبيرة ببقرة والصغيرة
بشاة كل منهما بمصفة
الأضحية ولا يجوز أيضاً
قطع ولا قلع نبات الحرم

الابقدرها ولا يجوز أخذه للبيع ولولعل البهائم أو غيره مما سبق لانه كالطعام الذي أبيع أكله
فانه يجوز للمباح له أكله لا يبيعه فكذلك هذا قياسا عليه ويؤخذ منه أنه حيث جاز أخذ السؤال
لا يجوز بيعه ويجوز زرع حبش الحريم بل وشجره كما نص عليه في الاثم بالبهائم ويجوز أخذ
الاذخر بالذال المجعة ولولبيع وهو حلفاء مكة لانه ورد استتناؤه في الحديث بإشارة العباس فانه
قال يا رسول الله الا الاذخر فانه لقينهم وليبوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر والقيين
الحداد (قوله الذي لا يستنبه الناس بل ينبت بنفسه) خرج بذلك ما يستنبه الناس كالخطة
والشعر فيجوز أخذه مطلقا ولو نبت بنفسه نظر الكون الاصل فيه أن يستنبه الناس (قوله
أما الحبش اليابس الخ) مقابل لقوله نبات الحريم فان المتبادر منه الرطب ولفظ اليابس صفة
كاشفة وقوله لا قلعه أى ان كان يخلف بأن كان أصله حيا فان مات جاز قلعه أيضا (قوله والمحل
الخ) غرضه بذلك الاشارة الى التعميم في تحريم صيد الحريم وشجره لانه من حيث الحريم فلا فرق
بين المحرم والحلال وقد عرفت فيما سبق أنه لا استدراك ولا تكرار في ذكر المحرم في الصيد خلافا
لما ذكره المحشى لان ذكره فيما سبق من حيث الاحرام وهما من حيث الحريم (قوله بضم الميم) أى
لا يفتحها لانه من أحل الرباعى أى صار حلالا وقوله والمحرم بضم الميم أيضا لانه من أحرم أى
صار محرما (قوله في ذلك الحكم السابق) أى الذى هو تحريم صيد الحريم وشجره وقوله سواء أى
مستويان وبه يتعلق الجواز والمحرور قبله * (خاتمة) * نسأل الله حينها يسئل لمن قصد مكة المشرفة
بجح أو عمرة أو بهما أن يهدي اليها شيئا من النعم فانه صلى الله عليه وسلم أهدى فى حجة الوداع
مائة بدنة فان نذر ذلك وجب ويسئل أن يقلد البدنة أو بالبقرة نعتين من النعال التى تلبس
فى الاحرام ثم تصدق بعد الذبح بهما وأن يجرح صفحة سنامها اليمنى بمحديدة مستقبلا بها
القبلة ويلطخها بالدم لتعرف والغنم لا تجرح بل تقلد عرى القرب ونشق آذانها ولا يلزم بذلك
ذبحها وقد وقع السؤال عن وقفة يوم الجمعة هل لها منزلة على غيرها فاجيب بأن لها منزلة لان
الاعمال تشرف بشرف الزمان كما تشرف بشرف المكان ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع
فيكون العمل فيه أفضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة
فان وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة فى غير يوم الجمعة وروى عنه أيضا أنه قال اذا كان
يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لجميع أهل الموقف وقد كانت وقفته صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع
يوم الجمعة لان الله أنما يختار له الافضل (فائدة) حدود الحريم معروفة نظم بعضهم مسافتها
بالأميال فى قوله

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا دامت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف * وحدة عشر ثم تسع جعرانه
ومن بين سبع بتقديم سينه * وقد كملت فاشكر لربك احسانه

وحدة بكسر الحاء المهملة وهى غير حدة المعروفة بكسر الجيم (قوله ولما فرغ المصنف من
معاملة الخالق الخ) هذا دخول على كلام المصنف والمعاملة الاولى بمعنى أصل العمل لان
العبادة عمل العبد لله فليست المفاعلة من الجانبين بل من جانب واحد الا ان نظر لكون المولى
يعامل عبده بالانابة كما أن العبد يعامل ربه بالعبادة فتكون من الجانبين وأما المعاملة الثانية

الذى لا يستنبه الناس بل
ينبت بنفسه أما الحبش
اليابس فيجوز قطعه لا قلعه
(والجمل) بضم الميم أى
الحلال (والمحرم فى ذلك)
الحكم السابق (سواء) ولما
فرغ المصنف من معاملة
الخالق وهى العبادات

قوله بكسر الحاء المهملة صوابه
بقصها كما فى القاموس وقوله
بكسر الجيم الذى فى القاموس
ضما هـ معججه

فهو من الجانبين فالمقابلة فيها على بابها لأن فيها إيجاباً من أحد الجانبين وقبولاً من الآخر
وانما تقدم المصنف كغيره العبادات على المعاملات اهتماماً بالشرفها فانها متعلقة بالخلق
والمتعلق يشرف بشرف المتعلق ولا احتياج اليها أكثر فأن كل أحد يحتاج الى العبادات ولا
كذلك البيوع ونحوها (قوله أخذ) جواب لما وقوله في معاملة الخلائق أي وهي المعاملات
والخلائق جمع خليفة بمعنى مخلوقة فهي بمعنى المخلوقات وقوله فقال عطف على أخذ

(كتاب أحكام البيوع)

أي هذا كتاب بيان أحكام البيوع ومبراهه بالأحكام الجواز وعدم الجواز والاول ما مع الزوم
أو عدم الزوم كما يعلم ذلك من كلامه وانما قدر الشارح أحكام اشارة الى أن كلام المصنف على
تقدير مضاف لانه انما تكلم على أحكام البيوع لا على حقيقة الثاقله ولا شراؤه وبيع البيوع دون
البيع مع أنه مصدر والاصل فيه الافراد ولذلك عبر في المنهج بقوله كتاب البيع نظر الى تنوعه
وتقسيم أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات كتوله تعالى وأل الله البيع وأحاديث كقوله
صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض وخبر رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب
أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رأى لا غش فيه ولا خيانة وأركان ثلاثة أجالسة
تفصيلاً عاقد بائع ومشتري ومعقود عليه غن ومغنى وصيغة إيجاب وقبول وشرط في العاقد بائعاً
أو مشترياً اطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي ومجنون ومجنون وعليه بسفه وعدم اكره بغير
حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق فان كان بحق صح كأن توجه عليه بيع ماله لو فاء دينه
فأكرهه الحاكم عليه ويصح عقد المكره في مال غيره باكرهه لانه أبلغ في الاذن واسلام من
يشترى له مصنف أو نحوه ككتب حديث أو علم فيها آثار السلف أو لم أو أمرت فلا يصح ملك
الكافر للمصنف ونحوه لما فيه من الاهانة ولا للمسلم لما فيه من الازلال وقد قال تعالى ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولبقاء علقه الاسلام في المرتد بشرط في المعقود عليه غنا
أو ممثناً كونه طاهراً منقعا للعاقد عليه ولاية والقدرة على تسلمه وكونه معلوماً للعاقدين عينا
وقد روي صفة وسيد كالمصنف بعض هذه الشروط وشرط في الصيغة إيجاباً وقبولاً أن لا يتخلل
بينهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بالاعراض عن القبول وأن يتوافق الإيجاب
والقبول ولو معنى وعدم التعليق وعدم التأقيت (قوله وغيرها من المعاملات) أي وأحكام
غيرها من المعاملات واعلم أنه يحتمل أن المراد بها التصرفات المالية الواقعة بين اثنين فأكثر
كالشركة والقراض والاجارة وعلى هذا فنحو الاقرار والغصب زيادة على ما في الترجمة وهي غير
معينة ويحتمل أن المراد بها التصرفات المتعلقة بالمال مطلقة وعلى هذا فلا زيادة لكن في اطلاق
المعاملة على نحو الاقرار والغصب بعد لا يخفى (قوله كقراض وشركة) أي ووكالة واجارة كما
أشار الى دخول ذلك وغيره بالكاف وادخال الاجارة في الغيبة أولى من ادخالها في البيوع لانه
المتبادر من صنيع الشارح حيث أخرجها من تعريف البيع الا في خلاف الماصنعه المحشى
من ادخالها في البيوع نظر الكونه بائعاً في المعنى وعليه جرى الشيخ الخطيب حيث
جعل أنواع البيوع أربعة وزاد على الثلاثة التي ذكرها المصنف رابعا قال وهو بيع المنافع
وهو الاجارة ولكن يؤيد ما قلنا انها لا تسمى بيعاً عرفاً فاعلم أنه الاوفاً بكلام المصنف والشارح

أخذ في معاملة الخلائق فقال
(كتاب أحكام البيوع
وغيرها من المعاملات
كقراض وشركة)

ثم رأيت بعضهم تظفر في كلام المحنثي فتأثر (قوله والبيع جمع بيع) قد تقدم بيان نكتة جمعه
فتنبه (قوله والبيع لغة مقابلة شيء بشيء) أي على وجه المماثلة ليخرج نحو ابتداء السلام
ورده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة مريض
آخر يعالفة وقال بعضهم الأولى إبقاء المعنى اللغوي على إطلاقه لأن الفقهاء لا دخل لهم
في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر إطلاق الشارح ومنه باء المعنى اللغوي قول الشاعر

ما بعثكم مهجتي إلا بوصلكم * ولا أسلمها إلا يدي

فان وفيه تم بما قلتم وفيه أنا * وان غدرتم فان الرهن تحت يدي

فالبيع هو المهجة وهي الروح والتمن هو الوصل (قوله قد دخل ما ليس بمال) تفرع على عموم
شيء في الجانبين أو في أحدهما وقوله كخمر أي وكسرجين وجملة مينة إلى غير ذلك (قوله
وأما شرع الخ) مقابل لقوله لغة وهذا التعريف للبيع الذي هو قسم الشراء وعليه فيعرف
الشراء بأنه تلك عين الخ ولا يخفى أن التملك المأخوذ في تعريف البيع يحصل بالإيجاب
من جانب البائع والتملك المأخوذ في تعريف الشراء يحصل بالقبول من جانب المشتري وقد
يعرف البيع بالمعنى الشامل للطرفين كما قال الشيخ الخطيب وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه
مخصوص أي عقد ومقابلة الخ وذلك العقد شامل للإيجاب والقبول وقد يطلق البيع على
الشراء ومنه قوله في الحديث كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها فإنه قيل المعنى
كل الناس يذهب ويسعى في مصالحه فهو مشتري نفسه فان اشتراها بئذ لذيها وانفاقها
في الطاعات فهو معتق نفسه من عذاب الله وان اشتراها بالآخرة بأن تزل أعمال الآخرة
وانه ملك في الدنيا فهو موبق نفسه أي مهلكها كما قد يطلق الشراء بمعنى البيع قال تعالى وشروه
بشئ بخسر أي باعوه (قوله فأحسن ما قبل في تعريفه أنه تملك الخ) وجه الاحتمالية أنه
يشمل بيع المنفعة على التأييد كحق المزور على عن التسريح الواقع في قول غيره مقابلة مال بمال
على وجه مخصوص فان فيه مساحمة يجعله البيع هو المقابلة مع أنه العقد وان أجيب عنه
بأن التقدير عقد ومقابلة كما تقدم مع أنه لا يشمل بيع المنفعة على التأييد الآن يراد بالمال
ما يشمل المنفعة المذكورة واعتراض القلوب في شيخ المحنثي ما قاله الشارح لما فهم من إيهام
أنه تعريفان ولأن التملك داخل في المعاوضة ولأن الرهن لا تملك فيه وكذا المنفعة غير المباحة
وغير ذلك لمن تأمله ولاجل ذلك قال لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال تملك عين مالية
أو منفعة كذلك على التأييد بمن مالى لكان أولى وأحسن (قوله عين مالية) بخلاف غير
المالية كالعين النجسة ولا بد أن تكون متعولة بخلاف غير المتعولة كخبثي بر (قوله
بمعاوضة) أي متلبساً بمعاوضة فالبا للملابسة للعوض لعدم استقامته ويصح جعلها
للتصوير وقوله باذن شرعي أي معصوماً باذن شرعي قالوا هنا للمصاحبة فهي بمعنى مع (قوله
أو تملك منفعة) أو فيه تنويعية فكأنه قال البيع نوعان تملك العين المذكورة وملك
المنفعة المتصفة بملازمة وقوله مباحة هو قيد لا بد منه فيخرج به غير المباحة كمنفعة آلة
الملاهي وقوله على التأييد أي ثابتة دائماً وأبداً ولا بد من قيد آخر وهو أن لا يكون ذلك
على وجه القرية ليخرج ما كان على وجه القرية كالوقف فان فيه تملك منفعة مباحة على

والبيع جمع بيع والبيع
لغة مقابلة شيء بشيء قد دخل
ما ليس بمال كخمر وأما شرعاً
فأحسن ما قبل في تعريفه
أنه تملك عين مالية بمعاوضة
باذن شرعي أو تملك منفعة
مباحة على التأييد

التأييد للموقوف عليه ~~لكن~~ على وجه القرية وقد يقال بغيره عنه قوله بمن لانه يخرج
ما كان على وجه القرية كالوقف (قوله بمن ملئ) راجع للشقين وخروج بالماء في غيره
كالمخرج (قوله فخرج بمعاوضة القرض) فيه أن القرض معاوضة لأن المقرض يريد بدل الشيء
الذي اقترضه فكان عليه أن يبدله بنحو الهبة إلا أن الشارح نظر لكون المقرض لا يريد بدله
في الحال وقوله وبإذن شرعى الربى أى وخروج بإذن شرعى الربى وقد عرفت أنه لا تعليق فيه
فخرج به بالنظر للصورة الظاهرية وكذا يقال في المنفعة غير المباحة (قوله ودخل في منفعة الخ)
٢٢ فلما قال ودخل الخ لأن المنفعة تشمل حق الممتز ووضوح الاختصاص على الجدار فانه قد وقع قول المحشى
لوقال والمراد بالمنفعة الخ لكان أولى وأظهر ولا يتم تقدير مضاف في كلامه بأن يقال ودخل
في تعليق منفعة ليناسب قوله تعليق حق البناء وصورة ذلك أن يقول له بعثك حق البناء على هذا
السطح مثلاً بكذا والمراد بالحق الاستحقاق (قوله وخروج بمن الاجرة الخ) كان الاظهر
وخروج بمن الاجرة لأن المخرج منه البيع لكنه نظر لكون المخرج به الثمن واعتراض بأنها
خارجة بقوله على التأييد ولذلك جعل الشبراملى قوله بمن لبيان الواقع قال المحشى وإنما
اختار الخارج به لمناسبته للاجرة الخارجة به وهى نسكة غير قوية ويمكن أن يجعل
الخارج به مالاً أو وصى بمنفعة على التأييد وكذلك الوقف وهو الاولى (قوله فانما انسمى غنما)
أى بل أجرة وقد قيدنا بالثمن فيخرج ما لا يسمى غنما (قوله البيوع) انما أظهر مع أن المقام
للاضمار لتقدم المرحع لانه لو أضمر لتوهم عود الضمير للمعاملات فانما أقرب مذكور وقوله ثلاثة
أشياء أى أنواع وذلك باعتبار المبيع فانه تارة يكون عيناً مشاهدة وتارة يكون عيناً موصوفة
في الذمة وتارة يكون عيناً غائبة وان كان الحكم في النوعين الاولين واحداً فان كلامهما جائز
كما ذكره المصنف فاندفع اعتراض المحشى عليه بأنه لا يمتنع أنهما من حيث الجواز وعدمه اثنان
ومن حيث أنواعهما أكثر ومن حيث اعتراء الاحكام كذلك فانه يعتبر بها الاباحة والوجوب
والندب والحرمه والكراهة كما سيأتى قال بعضهم وترك رابعاً وهو بيع المنفعة لكن ينبغي
حمله على المنفعة المؤبدة كحق الممتز ونحوه فان ذلك قسم من البيع كما علم من التعريف السابق
فقول الشيخ الخطيب وهو الاجارة فيه نظر كما علم مما مر واهل المصنف ترك ذلك لندوره (قوله
بيع عين مشاهدة) أى للمتعاقدين عند العقد أو قبله اذا كانت العين لا تتغير غالباً الى وقت
البيع كما سيذكره الشارح ومشاهدة كل عين على ما يليق بها ويمكن رؤية بعض المبيع ان دل
على باقيه كطاهر صبرة من قمح ونحوه والافلاوا كتنى المصنف بالمشاهدة عن اشتراط علم العين
في المعين وبالوصف عن اشتراط علم القدر والصنة في الموصوف في الذمة فلا يصح بيع الجهول
ومنه بيع اللبن المشوب بالماء فهو باطل ولو بالدرهم للجهل بالمقصود منه قال بعضهم وكذلك
بيع اللحم مع عظمه والطعينة والقشعة ونحو ذلك فهو باطل ولو بالدرهم قياساً على بيع اللبن
المشوب بالماء واعتمد الشبراملى الصحة في ذلك وحينئذ يفرق بين هذه المذكورات وبين
اللبن المشوب بالماء بأن الماء ليس من ضروريات اللبن المذكور بخلاف العظم فانه من
ضروريات اللحم والشيح من ضروريات الطعينة واللبن من ضروريات القشعة (قوله
أى حاضرة) لو فسر المشاهدة بالمربة كما صنع غيره لكان أولى لأن الحضور من غير رؤية لا يكتفى

بمن مالى فخرج بمعاوضة
القرض وبإذن شرعى
الربى ودخل في منفعة تعليق
حق البناء وخروج بمن
الاجرة في الاجارة فانما
لا يسمى غنما (البيوع ثلاثة
أشياء) أحدها (بيع عين
مشاهدة) أى حاضرة

اذا البيع حينئذ من بيع الغائب اللهم الا ان يقال مراده بالحاضرة المربية (قوله جائز)
 أى فصيح لأن الشارح جعل الجواز فيما يأتى على الصحة فقط وحينئذ يشمل الحرام الصحيح
 كالبيع وقت نداء الجمعة وبيع العنب لمن يظن أنه بعصره خرا والمكروه الصحيح كبيع
 أكفان الموتى وبيع العنب لمن يتوهم فيه ماذكروا الواجب كبيع الطعام للمضطر إليه
 والمستحب كبيع ما يحتاجه الناس والمباح وهو كثير فعلم من هذا أن البيع نفقته الاحكام
 الخمسة (قوله اذا وجدت الشروط) أى اذا تحققت الشروط عند العقد فهو بمعنى قول
 بعضهم حيث توفرت الشروط فمراده بوجود الشروط تحققة بها دليل تعبيره باذا فانها تستعمل
 غالباً في المحقق وجوده فاندفع الاعتراض عليه بأنه لو قال حيث توفرت الشروط لكان أولى
 وأحسن نعم رد عليه الاعتراض بأن الشروط لا تختص ببيع المعين بل لا بد منها في بيع
 الموصوف في الذمة أيضاً ويمكن أن يجاب بأن الشارح اتكل هناك على علمه بما هنا بالمقابلة
 (قوله من كون المبيع) ومثله الثمن فالوعبر بالمعقود عليه لكان أعم لشموله المبيع والثمن وقد
 يجاب بأنه أراد بالمبيع المعقود عليه فيشمل الأمرين وقوله طاهراً الخ قال بعضهم هذا وما بعده
 سبأ في كلام المصنف فهو مكرر ودفع بأن مراد الشارح هنا ذكر جملة الشروط المذكورة في
 كلام المصنف وغيرها فلا يبعد تكرارها على أن فيه تعجيلاً للقائه والمراد كونه طاهراً اذا توافقت
 فلا يصح بيع نجس العين ولا متنجس لا يمكن تطهيره بالغسل استقلاً لا بخلافه تبعاً فيصح بيع
 دار مبنية بأجر مخلوط بسرجين أو طين كذلك أو أرض مسعدة بذلك ونقل عن العلامة
 الرملى صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع الخزف المخلوط بالرماد الجبس
 كالآبار والقلل والمواجير وظاهر ذلك أن النجس مبسوع بغير الطاهر والذي حققه ابن قاسم أن
 المبيع هو الطاهر فقط والنجس مأخوذ بكم نقل البدل عن الاختصاص فهو غير مبسوع وان
 قابله جزء من الثمن ويصح بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره بالغسل اذ لم تسد النجاسة فرجه
 بخلاف ما لا يمكن تطهيره وما يمكن تطهيره بغير الغسل كالماء القليل المتنجس فانه يمكن تطهيره
 بالمكثرة وما يمكن تطهيره بالغسل اسكن سدت النجاسة فرجه لستره حينئذ بالنجاسة (قوله
 متفعا به) أى اتفعا مقصوداً من الوجه الذى يناسبه من وجوه الانتفاع ولو فى المال
 كالجس الصغير اذا لم يرتب عليه تفريق محرم بأن استغنى عن أمه أو مانت (قوله مقدورا
 على تسليمه) كان الاولى أن يقول مقدورا على تسليمه لأن العبرة بقدره المشتري على التسليم
 لا بقدره البائع على التسليم فلا يصح بيع فهو مخصوب لغيره فادعى انتزاعه بلامشقة بخلاف
 بيعه لقادر على ذلك نعم ان احتاج الى مؤنة فى انتزاعه فى المطلب ينبغى المنع ولا يصح بيع جزء
 معين من شئ نفيس ينقص قيمته أو قيمة الباقي بقطعه كجزء ثوب نفيس ينقص بقطعه ماذكر للجزء
 عن تسليمه شرعاً لانه لا يمكن الا بالقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعه ذلك
 لا انتفاء المحذور فيصح بيع جزء غلبت كباس كالفل والخيش فعلم من ذلك أن المتعبر القدرة على
 التسليم حساباً وشرعاً (قوله للعاقدة عليه ولاية) أى بحيث يستحق عليه ولاية التصرف الجائز
 شرعاً بملك أو ولاية أو وكالة ولو فى الواقع فلو باع مال مورثه فلان حياته فبان ميتاً مع تبيين انه
 ملكه وخروج بذلك الفضولى فهو من ليس بملك ولاولى ولا وكيل فلا يصح عقده وان أجاز

(جائز) اذا وجدت
 الشروط من كون المبيع
 طاهراً متفعا به مقدوراً
 على تسليمه للعاقدة عليه ولاية

المالك لعدم ولايته على المعقود عليه (قوله ولا بد في البيع الخ) أي لأن البيع منوط بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر ما يدل عليه من لفظ ونحوه كالكتابة وإشارة الآخر فلا يصح البيع بالمعاطاة ويرد كل ما أخذته أن يني وبذلك تلف ولا مطالبة به في الآخرة لطيب النفس به واختار النووي وجماعة صحة البيع به في كل ما يهتبه الناس بيعا لأن المدافعية على رضا المتعاقدين ولم يثبت اشتراط لفظ ف يرجع فيه إلى العرف وخصص بعضهم جوازه بالمخبرات كغيف عيش ونحوه وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الائتم فإنه مما ينبت به كثير ولا حول ولا قوة إلا بالله حتى إذا أراد من وفقه الله تعالى إيقاع صيغة فتحذه الناس بخبره (قوله من إيجاب وقبول) أي متصلين عرفا متفقين معنى غير ملحقين ولا موقنين وغير ذلك من الشروط (قوله فالأول) أي الذي هو الإيجاب وقوله كقول البائع أو القائم مقامه أي نحو الحاكم عند الحاجة إليه كان توجه عليه بيع ماله في قضاء دين عليه فامتنع فيقوم الحاكم مقامه في البيع وقوله بعثك وملكتك أي كذا بكذا ومثله اشترى وجعلته لك بكذا أنا وبأيا البيع في الآخرة وعلم من ذلك أنه لا بد من اشتغاله على الخطاب أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة ولو قال بعثتك مثلا صح حيث قصد به الجلة وقيل يصح مطلقا وقيل لا يصح مطلقا (قوله والثاني) أي الذي هو القبول ويصح تقديمه على الإيجاب كما لو قال بعثي بكذا فإن بدأ بقبول لم يصح إذا لم ينظم الابتداء به وبه صرح الإمام والأوجه الصحة كما جزم به الشبان في نظيره في النكاح وقوله كقول المشتري أو القائم مقامه أي كالوصى وقوله اشتريت وتلك ظاهره وإن لم يذكر المبيع ولا الثمن لا بالاسم الظاهر ولا بالعمير وقوله ونحوهما أي كقمت ولا بضرت اختلاف اللغتين من الجانبين كما لو قال البائع بعثك فقال المشتري تملكك وقال البائع ملكك فقال المشتري اشتريت لحصول المقصود بذلك (قوله والثاني من الأشياء) لو قال رثانيها لكان أنسب بقوله أحدها (قوله بيع شيء) أي عين وكانه عبر هنا بشيء وفيما سبق وفيما سأتى بعين للتفنن وقولا موصوف أي بما يبين قدره وجنسه وصفته وصورة ذلك أن يقول بعثك ثوبا قدره كذا وجنسه كذا وصفته كذا ولو كان ثوب الموصوف بهذه الصفات حاضر عنه فانه لا يصير لانه انما اعتمد على الصفات المتلزمة في الدقة بخلاف ما لو قال بعثك الثوب الذي وصفته كذا وكذا فانه لا يصح لأن المعين لا يلتزم في الدقة فهو من قبيل بيع الغائب (قوله في الدقة) متعلق ببيع فإن البيع في الدقة باعتبار كون المبيع ملتزما فيها أو متعلق بمحذوف صفة شيء والتقدير ملتزم في الدقة ولا معنى لتعلقه بموصوف والدقة لغة العهد والامان وشرعا معنى قائم بالذات قابل للالزام ولا التزام أي للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة المكاتب وهذا يقتضي أن الميت له دقة لانه ملتزم بالدين وملتزم له لكن بالنسبة للماضي فلا ينافي في قوله سم دقة الميت خربت لانه بالنسبة للمستقبلات (قوله ويسمى هذا بالسلم) هذا مبنى على القول بأن البيع في الدقة سلم ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يكون سلمًا إلا إذا كان بلفظ السلم أو السلم وأما إذا كان بلفظ البيع فهو بيع لا سلم فلا تجرى فيه أحكام السلم من اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الحوالة به وعليه ونحو ذلك (قوله بخان) أي صحيح كما يعلم من كلام الشارح الآتي (قوله إذا وجدت فيه الصفة الخ) اعترضه القليوبي شيخ المحقق بأنه لا يعني

ولا بد في البيع من إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بعثك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وتلك ونحوهما (و) الثاني من الأشياء (بيع شيء موصوف في الدقة) ويسمى هذا بالسلم (بخان) إذا وجدت فيه الصفة على ما وصف به

أن الكلام هنا في صحة العقد والمعتبر فيها ذكر الصفات الاتية في السلم لا وجودها لانه انما يعتبر
عند القبض وحينئذ فعبارته غير مستقيمة وأجيب بأن قوله اذا وجدت الخ متعلق بمحذوف
والتقدير ويلزمه قبوله اذا وجدت الخ لا بقول المصنف بخلافه وهذا أقرب من الجواب بأن
المراد بوجود المصفة ذكرها واستيفائها في العقد بحيث لو أهمل شيء منها لم يصح العقد ويعد
ذلك قوله على ما وصف به إلا أن يراد به على الوجه الذي وصفه الاثمة به واعتبره فيه وهو
خلاف التمهيد درمنه وهو أن المعنى على الوجه الذي وصفه به في العقد وهذا هو المناسب
للجواب الأول (قوله من صفات السلم الاتية في فصل السلم) سيأتي في كلام المصنف أن
يصفه بعد ذلك كرجسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن وبينها الشارح هناك (قوله
والثالث) أي من الأشياء أيضا وانما حذفه للعلم به من سابقه (قوله يبيع عن غائبة) أي عن
رؤية المتعاقدين فالعقود التي فيها غير رؤية مع أنها من الغائبة كما مر وحينئذ فنقول لم نشاهد
لأنها لا تشمل الحاضرة فيه من غير رؤية مع أنها من الغائبة كما مر وحينئذ فنقول لم نشاهد
كالتفسير المراد من قوله غائبة (قوله لم تشاهد للمتعاقدين) بأن لم تشاهد لها معا
أولا حدها مع كونها مشاهدة لا آخر فاتفاء مشاهدتها للمتعاقدين يصدق بصورتين وعلم
من ذلك امتناع بيع الاعمى وشراؤه للمعين كسائر تصرفاته في ذلك حتى في القبض
والاقباض بخلاف ما في الذمة وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجملها وأن يكتب مملوكه
تغليبا للعقود ولو اشترى البصير شيئا ثم عي قبل قبضه لم ينفسخ البيع كما صححه النووي (قوله
فلا يجوز) أي فلا يصح كما يبع لم ين كلام الشارح بعد (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة
الصحة) أي وجودها في القسمين الأولين وعدمها في الأخير فاندفع قول المحشي بغيره للقبول في لوقال
أو عدمها لوق في المراد وانما حمل الجواز على الصحة مع أن حقيقته الاباحة والصحة لازمة لهما
اذ تعاطى العقود الفاسدة حرام ليدخل الحرام الصحيح والمكروه كذلك والواجب
والمستحب كما مر (قوله وقد يشعر قوله لم تشاهد بأنها ان شوهت الخ) وجهه الاشعار أن
الظاهر من قوله لم تشاهد اتفقاء المشاهدة مطلقا لاحال العقد فقط وقوله أنه يجوز أي بيعها
لكن يشترط ذكر أوصافها حال العقد والام يصح (قوله لا تغير غالبيا المدة الخ) أي لا يغلب
تغيرها في تلك المدة فيشمل ما اذا غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها وعدمه بخلاف ما اذا غلب
تغيرها ولو كانت مما لا يغلب تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خير ما لم تغير إلى
كمال والا فلا ينجبه التخصيص ووقع في عبارة المحشي لم يصح ولعل المراد منه لم يصح على وجه اللزوم
فلا ينافي ما ذكر (قوله ويصح بيع كل الخ) هذا شروع في شروط العقود عليه وهي خمسة كما
يعلم مما تقدم ذكر المصنف منها الثلاثة وهي كونه طاهرا منتهيا عما يملك كالعاقدة وسكت عن اثنين
وهما القدرة على تسلمه وكونه معلوما عينا وقد را وصفه (قوله طاهر) أي ولو بالقوة فيشمل
المتجنس الذي يمكن تطهيره بالغسل ولم تسد النجاسة قرحه أو يقال هو قيد في مفهومه تفصيل
كما تقدمت الإشارة اليه وهو الذي يرشد اليه كلام الشارح في تقرير المفهوم الآتي (قوله
منتهج به) أي اتفقاء ما بمقصودا فيخرج بذلك ما منفعته محترمة فلا يصح بيع آلة اللهو
المحترمة كالزمار والطنبور والرباب ولا يبيع كتب الكفر والتجيم والفلسفة وما منفعته غير

من صفات السلم الاتية
في فصل السلم (و) الثالث
(يبيع عن غائبة لم تشاهد)
للمتعاقدين (فلا يجوز)
بيعها والمراد بالجواز في
هذه الثلاثة الصحة وقد
يشعر قوله لم تشاهد بأنها
ان شوهت ثم غابت عند
العقد أنه يجوز ولكن
حمل هذا في عين لا تغير
غالبيا المدة المتخللة بين
الرؤية والشراء (ويصح
بيع كل طاهر منتهج به)

مقصودة كمنفعة اقتناء الملوك لبعض السباع للهيبة والسياسة ومنفعة حبى البرية لضعفها
 لا مثاليهما أو وضعهما في فخ فلا تضر ذلك (قوله ملوك) أى من حيث الولاية عليه وان لم يكن
 مالكا لعينه كالوكيل والولى ويخرج بذلك القسوى وهو من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولى فلا
 يصح بيعه وان أجازة المالك كما مر (قوله وصرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء) أى الشرط
 ولو عبر بها كان أولى لكن فيه انه لم يصرح بمفهوم الملك الا أن يقال انه استغنى بالعين النجسة
 عنه لانها غير مملوكة فهي مفهوم الطهارة والملك معانيم الاظهر أن يذكر في مفهوم الملك ما ليس
 مملوكا له ولو طاهرا (قوله ولا يصح بيع عين نجسة) أى سواء أمكن تطهيرها بالاستحالة كالخمر
 وجلد الميتة أم لا كالسرجين والكلب ولو معلقا ويجوز نقل اليد عن النجس بالدراهم كما
 في النزول عن الوظائف وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حتى من هذا بكذا فيقول الآخر
 قبلت وقوله ولا متنجسة أى لا يمكن تطهيرها أخذها بما بعد وقوله كخمر أى ولو محترمة وهذا
 مثال للعين النجسة وقوله ودهن متنجس أى كالزيت والشيرج وقوله ونحوه أى كالخل واللبن
 والعسل وهذا مثال للمتنجسة ففيه مع ما قبله نف ونشر مرتب (قوله مما لا يمكن تطهيره)
 أى من المائعات فإن القاعدة أنه اذا تنجس مائع تعذر تطهيره فالزيت المتنجس لا يمكن تطهيره
 في الاصح خلافا لمن قال بأنه يمكن تطهيره فإنه لو أمكن لما أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم بإزالة السمن فباروا ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في القارة تموت في السمن
 فان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فأريقوه وأما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل
 فان أمكن تطهيره بالغسل ولم تستر النجاسة جزأ منه صح بيعه وان أمكن تطهيره بغير الغسل
 كالسكائر في الماء القليل لم يصح (قوله ولا يبيع ما لا منفعة فيه) قيل منه الدخان المعروف
 لانه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لأن فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح
 والمعتد أنه مكروه بل قد يعتبر به الوجوب كما اذا كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ فيصح بيعه
 وقد تعتبر به الحرمة كما اذا كان يشتريه بما يحتاجه لنفقة عياله أو يقن ضرره (قوله كهقرب)
 يشمل الذكر والانثى ويقال للذكر عقربان وللانثى عقربة وما ينفع للدغتها شرب ماء الرجل
 وكذا ورق الخبيزى اذا دق ولت بريت ومسح به اللدغة أبرأها وكذلك وضع زبل حمام طرى على
 محلها (قوله ونخل) أى ودود وبق وقل وبرغوث وخنفساء ويقال خنفساء ومنه الجعلان
 المعروف بالزعفوق وهو يحيا بالريح الخبيث ويموت بالريح الطيب (قوله وسبع لا ينفع) أى
 كاسد وذئب وغرأما الذى ينفع كالعهد للمسيد والقبيل للقتال والهرة للقارة والمرد للحراسة
 فيصح بيعه وكذلك الطاوس للانس بلونه والنحل للعسل والدود لامتصاص الدم والقز
 (فصل فى الربى) ولقد فصل ساقط من بعض النسخ والمقصود من هذا الفصل بيان
 بيع الربوى وما يعتبر فيه من الشروط زيادة على ما مر وهو من أكبر الكبائر فإن أكبر الكبائر
 على الإطلاق الشر بالله ثم قتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق ثم الزنا ثم الربى ولم يحل
 في شريعة قط لقوله تعالى وأخذهم الربى وقد نهوا عنه أى في الكتب السابقة فهو من الشرائع
 القديمة ولم يؤذن الله تعالى في كتابه بالحرب سوى آكله ولذا قيل انه يدل على سوء الخاتمة والعباد
 بالله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربى وموكله وكتبه وشاهده والذى فى مسلم

ملوك) وصرح المصنف
 بمفهوم هذه الاشياء في
 قوله (ولا يصح بيع عين
 نجسة) ولا متنجسة كخمر
 ودهن متنجس ونحوه مما لا
 يمكن تطهيره (ولا يبيع
 ما لا منفعة فيه) كهقرب
 ونخل وسبع لا ينفع
 (فصل فى الربى) *

وشاهد به بصيغة التثنية ويمكن ترجيع الاقول اليه يجعله مفردا مضافا قسيم الشاهدين بل
 والا كره هو أربعة أقسام ربي الفضل وهو بيع الربوي بجنسه مع زيادة في أحد العوضين وربا
 اليد وهو بيع الربويين ولو مختلفي الجنس مع تأخير القبض لهما أو لأحدهما عن المجلس
 ونسب إلى السيد لأن القبض يكون به أصالة وربى النساء يقع النون والمد وهو بيع الربويين
 ولو مختلفي الجنس مع أجل ولو لحظة وربى القرض وهو كل قرض جزئيا للمقرض غير نحو
 رهن لكن لا يجرم عندنا إلا إذا شرط في عقده ولا يختص بالربويات بل يجري في غيرها كالعروض
 والحوانات ومنه الفاروقة المعروفة فهي حرام إلا إذا أباحه منفعة الأرض خارج العقد
 (قوله بألف مقصورة) أي مع كسر الراء وأما مع فتحها فهو بألف ممدودة ويقال فيه ربما لم يبدل
 الباء وهو حينئذ بكسر الراء وفتحها مع المد والقصر فيهما ويكتب بالالف والواو معا
 في المصحف العثماني نظرا للأصل وللبدل معا فان أصله ربوي تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
 ألفا وبالباء وحدها في غير خط المصحف نظرا لآمالته عند بعض القراء وإن كان واويا (قوله
 لغة الزيادة) قال تعالى اهتزت وربت أي زادت ونمت فيقال رب الشيء إذا زاد سواء كانت الزيادة
 بعدد أو لا وسواء كانت في العوضين أو في أحدهما (قوله وشرا) عطف على قوله لغة (قوله
 مقابلة الخ) أي عقد ذو مقابلة الخ فاذا لم يكن هناك عقد كالإبضاع معاطاة وهو الواقع في أيامنا
 غالبا لم يكن ربي وإن كان حراما لكن أقل من حرمة الرب وقوله عرض أي مخصوص وهو
 الربوي الذي هو النقد والمطعوم فلا ربي في غيرهما كالحاس وقفا وقوله مجهول التماثل
 عبارة غير غير معلوم التماثل فيصدق بمعلوم التفاضل وبمجهول التماثل والتفاضل وقوله في
 معيار الشرع متعلق بالتماثل ومعيار الشرع هو الكيل في المكيل والوزن في الموزون والعقد
 في المعدود والذرع في المذروع ودخل بذلك ما لو كان معلوم التماثل لكن في غير معيار الشرع
 كوزن المكيل وكيل الموزون فإنه يصدق عليه أنه مجهول التماثل في معيار الشرع وقوله
 حالة العقد ظرف لقوله مجهول التماثل وهو قيد لا بد منه ودخل به ما لو كان معلوم التماثل
 في معيار الشرع لا حالة العقد بأن تبايعا جرافا كصبرة قمح بصبرة قمح ثم خرجا سواء فإنه يصدق
 عليه أنه مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد وأل في التماثل للعهد الشرعي وهو
 لا يعتبر شرعا إلا في متعدي الجنس فقول مجهول التماثل أي في متعدي الجنس فاندفع ما يقال
 أن الشق الأول يصدق بغير متعدي الجنس فيقتضي أن البيع فيه ربي ولو وجد الحلول
 والتقابض وليس كذلك وقوله أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما أي أو مقابلة عوض بآخر
 مع تأخير في العوضين أو أحدهما سواء كانا متعدي الجنس أو مختلفيه لكن مع الاتحاد في علة
 الربى التي هي التقديرة في النقد والمطعوم في المطعوم فيخرج بذلك ما لو باع برأب درهم مع
 التأخير المذكور فليس ذلك ربي لاختلاف علة الربى والمراد بالتأخير ما يشمل تأخير القبض
 والاستحقاق فيصدق بربي النساء والحاصل أن الشق الأول خاص بمتعدى الجنس والثاني عام
 لمتعدى الجنس ومختلفيه سواء كان التأخير للقبض أو للاستحقاق وبهذا تعلم أن أول التنويع وهي لا
 تمتنع في الرسوم (قوله والربى حرام) قال المحقق أي إذا اتفقت الشروط المقتضية للصحة وظاهره
 أنه إذا وجدت الشروط يكون ربي لكن لا يكون حراما وليس كذلك بل لا يكون ربي إلا إذا

بألف مقصورة لغة الزيادة
 وشرا مقابلة عوض
 بآخر مجهول التماثل في
 معيار الشرع حالة العقد
 أو مع تأخير في العوضين
 أو أحدهما (والربى حرام)

اختلف الشرطان وجدت فلا يكون ربي ونحوه تعبدى لا يعقل معناه لكن بالنسبة للاجساس
الكليّة فلا يقاس على جنسي النقد والمطعم جنس ثالث وأما بالنسبة ليه من الافراد فقد يعقل
يشوب الرب فيه معنى فيقاس عليه غيره مما شاركه في هذا المعنى ولذلك يقولون فأخلق به ما في معنائه
وبهذا يسقط ما يقال ان القياس لا يدخل الامور التعبدية (قوله وانما يكون) أى يوجد
ويتحقق الربى الشرعى وقوله فى الذهب والفضة أى ولو غيره ضرورى كلى وتبر وقوله
وفى المطعومات ومنها الماء العذب عرفا فهو ربوى لانه مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه منى
ومنها أيضا الترمس لانه يؤكل بعد نعمة فى الماء قال ابن قاسم وأظنه يتداوى به ومنها أيضا البس
فانه يتداوى به وانما أعاد فى اشارة الى أن الربى لا يكون فيها مع الذهب والفضة لعدم اتحادها
الربى كأمّ (قوله وهى ما يقصد الخ) أى ما يقصده الله تعالى ويعلم ذلك بخلق علم ضرورى
فى بعض الأشخاص كالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما يقصده الناس بتحصيله بزرع أو شراء
أو غيرهما ويعلم ذلك بالنقل عن الصحابة فمن بعدهم وقوله للطعم أى اطعم الأدميين ولو مع البهائم
نعم ماتساويا فيه وضعه أو غلب تناول البهائم له أو اختصت به ليس ربويا كما لو وضع اطعم البهائم
وحاصل ما فى ذلك كما قرره البشيشى أن الشئ ان وضع للأدميين فهو ربوى مطلقا وان وضع
للبهائم فغير ربوى مطلقا وان وضع اهما فهو ربوى الا أن يغلب تناول البهائم له أو يختص به وتقرر
بعضهم أنها خمسة ارجاء لا ترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وبين ذلك أن الشئ اما أن يختص
به الأدميون وضعاً أو يغلب فيهم بأن يـ ونوا أظهره مقاصده أو يختص به البهائم وضعاً
أو يغلب فيها بأن تكون أظهره مقاصده أو يستويا فهذه خمسة فى الوضع ومثلها فى التناول لانه
أما أن يختص بتناوله الأدميون أو يغلب فيهم أو يختص بتناوله البهائم أو يغلب فيها أو يستويا
وخمسة فى خمسة بخمسة وعشرين فما قصد لطعم الأدميين وضعاً ربوى بصورة الخمس فى التناول
وكذا ما غلب فيهم وضعاً بصورة الخمس فى التناول فهذه عشر ضرورية وأما ما قصد للبهائم
أو غلب فيها أو استويت فيه مع الأدميين وضعاً فى الثلاثة فان اختص بتناوله الأدميون
أو غلب فيهم أو استويا فيه فهو ربوى فهذه تسع صور تضم للعشر المتقدمة فتكون الجمله تسع
عشرة صورة ربوية وان اختص بتناوله البهائم أو غلب فيها فليس ربوى فهذه ست صور ليست
ربوية ولا يخفى ما بين التقريرين من التعالف ومن ذلك تعلم أن القول ربوى على المعتمد خلافا
لبعضهم ولا يمنع من ذلك غلبة تناول البهائم له لان الغلبة ليست عامّة بل فى بعض البلاد وتعلم أيضا
أن الحلبة الخضراء ليست ربوية لغلبة تناول البهائم لها وأما اليابسة فهي ربوية كما ان الأباذير
لانها يتداوى بها (قوله اقسائنا أو تفكها أو تدوا) منصوبة على التمييز المحوّل عن نائب
الفاعل والاصل ما يقصد اقسائنا أو تفكها أو تدوا به أو منصوبة على المفعول من أجله فالقول
كالبز والشعير والذرة ونحوها والثانى كالتمر والزبيب والتين ونحوها والثالث كالمخ والمصطكى
والزنجبيل ونحوها ولا فرق بين ما يصلح البدن أو يصلح الغذاء فان الاغذية تحفظ الصحة
والادوية تزد الصحة ولا ربي فى حب الكنان ودهنه ودهن السمك لانها لا تقصد للطعم (قوله
ولا يجزى الربى فى غير ذلك) أى مما يقصده البهائم كالتبن ومثله ما يقصده الجن كالعظم
أو لم يقصد أصلاً كالأطراف قضبان العنب ولا ربي فى الحيوان لانه لا يعتد لا كل على هيئته

وانما يكون (فى الذهب
والفضة وفى المطعومات)
وهى ما يقصد غالباً للطعم
اقسائنا أو تفكها أو تدوا
ولا يجزى الربى فى غير ذلك

(قوله ولا يجوز بيع الذهب بالذهب الخ) المراد بالجواز الصحة كما سيشرح اليه الشارح بقوله فلا يصح بيع شيء الخ فالمعنى ولا يصح بيع الذهب بالذهب الخ فهو باطل وحرام أيضا لكل عالم به أو جاهل مقصر والحيلة في ذلك أن يبيعه النقد بالعرض ثم يبيعه العرض بأكثر من النقد الأول كأن يبيعه عشرة من النقد بعرض ثم يبيعه العرض بخمسة عشر وهي مخرصة من الربا (قوله مضروبين كانا) أي كالدراهم والدنانير وقوله أو غير مضروبين أي كالخلي والتبر (قوله الامتثال) أي متساويان يقينا وزنان لأن العبرة في الذهب والفضة بالوزن لا بالكيل (قوله أي مثلاً بمثل) أي مثلاً مقابلاً بمثل في القدر من غير زيادة ولا نقصان (قوله فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي من الذهب أو الفضة بجنسه وهذا تفريع على المفهوم (قوله نقداً) أي منقوداً أي مقبوضاً ويلزم من ذلك غالباً أن يكون حالاً فلذلك قال الشارح أي حالاً يدايداً حالاً حاصل أن الشرط ثلاثة عند اتحاد الجنس التماثل والحلول والتقباض (قوله يدايداً) أي مقابضة قبضاً حقيقياً قبل التفرق أو التباين فلا تنكفي الحوالة ونحوها كالإبراء فان قبض البعض دون البعض صح فيما قبض دون مالم يقبض على الأصح من قولي تفريق الصفقة كما سبأني (قوله فلو بيع شيء من ذلك مؤجلاً) أي أو حالاً مع عدم القبض قبل التفرق أو التباين ومحل البطلان في التفرق إذا كان بالاختيار والافلا بطلان لأنه كالعدم حينئذ (قوله ولا يصح الخ) كان الأولى تأخير هذه الجملة وما بعدها بما يتعلق بالربا ويلزم من عدم الصحة عدم الجواز بخلاف العكس إذ قد يحرم البيع ويصح كالبيع وقت نداء الجمعة (قوله بيع الخ) ومثله الاجارة والكتابة والرهن والهبة وغيرها من التصرفات الشرعية ويستثنى منها العتق عن نفسه ولو عن كفارة فيصح انشوف الشارع الى العتق ما أمكن ويكون به المسترى قابضاً للمبيع بخلاف عتقه عن غيره ولو بلا عوض ومثل العتق الاستيلاد والوقف والتزويج كما صححه في المجموع ويصير قابضاً بالاستيلاد والوقف دون التزويج فلا يحصل القبض فيه الا قبض العاقد أو وارثه ومثل التزويج الوصية والتدبير وقصة غير الرد وإباحة الطعام للفقراء ويحصل القبض فيه بأخذ الفقراء له (قوله ما ابتاعه الشخص) أي ما اشتراه وهو المبيع ومثله الثمن المعين وكذلك المهر وحاصل ما يقال في هذا المقام أن مال الشخص الذي تحت يد غيره ثلاثة أقسام لأنه إما مضمون ضمان عقد كالبيع والتمن والمهر وإما مضمون ضمان يد كالمقنوب والمعار وإما غير مضمون أصلاً فالأول لا يجوز التصرف فيه قبل القبض إلا بالاستثنى والثاني يجوز التصرف فيه قبل القبض وأما الثالث فإن لم يتعلق به حق ولا عمل جاز التصرف فيه قبل القبض كالمال تحت يد الشريك أو الوكيل والرهن بعد انشكاكه وإن تعلق به حق كالرهن قبل انفكاكه أو عمل كالمستأجر عليه من نحو خياط أو صباغ فليس له التصرف قبل العمل وكذا بعده إن لم يكن سلم الاجرة وإن كان بعد العمل وتسليم الاجرة جاز له التصرف (قوله حتى يقبضه) منقولاً كان أو غير منقول وقبض المنقول كالحيوان والسفينة الصغيرة التي تنجز بحمزه ينقله الى حيز ليس للبائع فيه تصرف كشراع ومالك غيره والافلا بد من اذنه مع تفرغ السفينة المشهورة بالامتعة ويكون في قبض الثوب ونحوه مما يتناول باليد تناوله بها وإن لم ينقله وقبض غير المنقول كالارض والشجر والسفينة الكبيرة التي لا تنجز بحمزه بتخليته وهي تمكن المشتري

(ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبين كانا أو غير مضروبين (الا مماثلاً) أي مثلاً بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً وقوله (نقداً) أي حالاً يدايداً فلو بيع شيء من ذلك مؤجلاً لم يصح (ولا يصح ما ابتاعه الشخص حتى يقبضه)

منه وتسليمه المفتاح وتفرغه من أمتعة تحت يد البائع وان كانت للمشتري أو انتزاعها منه
وبعضي زمن يسع التفرغ من أمتعة تحت يد المشتري هذا ان كان حاضرا فان كان غاب فلا بد
من مضي زمن يسع الوصول اليه والنقل في المنقول والتخلف في غير المنقول مع التفرغ بالفضل
ان كان يسد غير المشتري ومضي زمن يسع ذلك ان كان يسد المشتري ويشترط فيما يسع مقدرا
تقديره بنحو كيل أو وزن وللمشتري الاستقلال بقبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا وان حل
لان البائع رضى ببقائه في ذمته أو كان حالا وسله والا فللبائع حق الحبس حتى يسلم الثمن
(قوله سواء باعه للبائع أو لغيره) نعم في عدم الصحة نعم ان باعه للبائع بعين الثمن المعين ان كان
باقيا وبغضه ان كان ناقصا وفي الذمة صح وكان اقاله بلفظ البيع (قوله ولا يجوز) أى ولا يصح
وكان الاول ان يعبر بذلك لما علمت من لزوم عدم الجواز لعدم الصحة دون العكس (قوله يسع
اللعن بالحيوان) وكذا ما في معنى اللحم من الشحم والكبد والقلب والالية والطحال والكليّة
والجلد قبل ديفغه بخلافه بعده وكذلك اذا خشن وغلط قبل الدفغ فانه لا يؤكل حينئذ ومن
الحيوان السهل قبل موته وان كان فيه حركة مذبوح ومثل ذلك يسع الدقيق بالخطئة والسهم
بالكسب أو بالدهن لان ذلك من قبيل يسع الشيء بما اتخذ منه (قوله سواء كان من جنسه
الخ) نعم في عدم الجواز وقوله من مأكول ليس بقيد فغير المأكول كذلك كبسج لحم شاة
بجمار كما يستفاد من شرح الخطيب وغيره (قوله ويجوز يسع الذهب بالفضة) وكذا عكسه
وقوله متفاضلا أى زائدا أحدهما على الآخر وقوله لكن نقدا أى لكن بشرط أن يكون كل
منهما نقدا أى منقودا أى مقبوضا ويلزم من ذلك غالبا أن يكون حالا فلذلك قال الشارح أى
حالا مقبوضا قبل التفرق فيفيد حينئذ شرطين ومثل التفرق اختيار اللزوم كما مر وهكذا يقال
فيما يأتي (قوله وكذلك المطعومات) أى الممتعة وهي التي تقصد لطعم الأدميين غالبا
اقتيانا وتفكها أو تدابوا وقوله لا يجوز يسع الجنس منها بمثله سواء اتفق نوعه أو اختلف
(قوله الامتثال) أى يقينا والمائلة تعتبر في المكيل كدلا وان تفاوت في الوزن وفي الموزون
وزنا وان تفاوت في الكيل والعبرة بغالب عادة الخازن في زمنه صلى الله عليه وسلم والافجادة
أهل البلد فيما هو كالترفاقل والأبان كان أكبر جرمان الترفا لغيرة فيه بالوزن ولا تعتبر
المائلة الاحال الكمال فتعتبر في الثمار والحبوب بعد الحفاف والتنقية فلا يساع رطب منها
برطب من جنسه ولا يجاف منه الا في مسئلة العرايا وسأني ولا تعتبر بمائلة الدقيق والسويق
والخبز وكذا ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشوي بخلاف تأثير التمييز كالعسل والسمن
وانما تعتبر في الحبوب حبا وفي السهم حبا ودنها وفي العنب والرطب زيبا ونعرا أو عضيرا
أو خلا (قوله نقدا) يستفاد منه شرطان على ما مر بضمان للشرط السابق فالشرط ثلاثة كما
في يسع النقد بمثله (قوله ويجوز يسع الجنس منها بغيره) أى بالخطئة بالسعي وقوله متفاضلا
أى زائدا أحدهما على الآخر وقوله لكن نقدا يفيد الشرطين كما أشار اليه الشارح بقوله أى
حالا مقبوضا قبل التفرق أى وقبل اختيار اللزوم كما مر (قوله فلو تفرق المتبايعان الخ) تفرغ
على مفهوم القبض قبل التفرق ولم يفرغ على مفهوم الحلول لظهوره (قوله ففيه قولان تفرق
الصفة) أى العقد والمعقد منها الصفة فيما قبض دون غيره وقيل يطل في الجميع (قوله

سواء باعه للبائع أو لغيره
(ولا يجوز يسع اللحم
بالحيوان) سواء كان من
جنسه كبسج لحم شاة بشاة
أو من غير جنسه لكن من
مأكول كبسج لحم بقرة
بشاة (ويجوز يسع الذهب
بالفضة متفاضلا) لكن
(نقدا) أى حالا مقبوضا
قبل التفرق (وكذلك
المطعومات لا يجوز يسع
الجنس منها بمثله الامتثال
نقدا) أى حالا مقبوضا
قبل التفرق (ويجوز يسع
الجنس منها بغيره متفاضلا)
لكن (نقدا) أى حالا
مقبوضا قبل التفرق فلو
تفرق المتبايعان قبل قبض
كله بطل أو بعد قبض بعضه
ففيه قولان تفرق الصفة

ولا يجوز) أي ولا يصح وقوله يبيع الغرر وهو ما انطوت عناقبته أو ما تزدين أمرين أغلبهما
أخوفهما ومنه الجهول والمبهم وما لم يرقب العقد ومن هذا قل أن يبيع البصل والجزر والفجل
وللقفا س وغيرهما من كل مستور بالأرض لا يصح ثم يصح يبيع الخس والكرب لأن ما في
الأرض منهما غير مقصود لانه يقطع ويرى (قوله كبيع عبد من عبيدي) مثال لبيع الغرر
فلا يصح للجهل به وقوله أو طير في الهواء يستثنى منه الصل فيصح بيعه في الهواء بشرط أن
تكون أمته وهي البعوض في الكوارة ويقال لها الخلية بفتح الخاء المعجمة لأن الغالب عوده
إليها حينئذ (فصل في بيان أحكام الخيار) * ولفظ فصل ساقط من غالب النسخ واعلم أن الأصل
في البيع الزوم لأن القصد منه الملك والتصرف وكلاهما فرع للزوم الآن الشارع أثبت
فيه الخيارين فبالمتعاقدين وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب وثبت خيار
المجلس قهرا عن المتعاقدين حتى لو شرط أن يبيع بطل البيع وقدر كرها المصنف على هذا الترتيب
(قوله والمتبايعان الخ) الواو هنا للاستئناف كما مر في نظائره والمتبايعان على وزن متفاعلان
من التبايع والمراد بهما البائع والمشتري وقوله بالخيار أي متلبسان بالخيار يعني خيار المجلس
وهو ثبت في كل معاوضة محضة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها تملك قهري
ولا جرت مجرى الرخص ولو في ربوي أو سلم أو استعقب عقبا ثبت للبائع والمشتري في بيع
الأصل أو الفروع والبائع فقط في بيع من أقر المشتري بجزئته أو شهد بها لانه من جهته يبيع
ولا يثبت للمشتري لانه من جهته اقتداء ولا يثبت في شراء العبد نفسه من سيده ولا في بيع
ضمني كأن يقول شخص لا شراعتي عبدك عنى بكذا فيقول أعنته عنك لأن مقصودهما
العقق فخرج بالمعاوضة الهبة بلا ثواب ونحوها وأما الهبة بثواب فهي بيع فيثبت فيها الخيار
على المعقد خلافا لما جرى عليه في المنهاج وبالهيئة وهي التي تفسد بفساد المقابل غير المحضة
وهي التي لا تفسد بفساد المقابل كالنكاح ونحوه وبالواقعة على عين الواقعة على منفعة
كالاجارة ونحوها وباللازمة من الجانبين الجائزة منهما كالوصالة ونحوها ومن أحدهما
كتاب الكتابة ونحوها وبقولنا ليس فيها تملك قهري الشفعة وبقولنا ولا جرت مجرى الرخص
الحوالة فلا خيار في شيء مما ذكر (قوله بين امضاء البيع وفسخه) ظرف للخيار فكل منهما
مخير بين الزام البيع وفسخه فلو اختار أحدهما زوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وإن
تأخر عن الاجازة لأن المقصود من اثبات الخيار إغناؤه التمكن من الفسخ دون الزوم لاصالته
كما مر (قوله أي يثبت لهما خيار المجلس) تفسير لحاصل المعنى وقوله كالمسلم أي وبيع الربوي
والتولية والاشراء كأن يقول له وليتلك العقد بما قام على أو أشركت فيه بكذا فيقبل فيهما
(قوله ما لم يتفرقا) أي وما لم يختارا الزوم العقد كما سيشرح اليه الشارح فلو قاما وغاشيا منازل
أو طال مكثهما دام خيارهما وإن أعرضا عما يتعلق بالعقد (قوله أي مدة عدم تفرقهما)
أشار بذلك إلى أن ما مصدرية ظرفية فعني كونها ظرفية أنها تفسر بمدة ومعنى كونها مصدرية
أنها آله في سبب ما بعده ما مصدر ولذا قال أي مدة عدم تفرقهما ولو زادت المدة على ثلاثة
أيام (قوله عرفا) غايته في العرف تفرقا ينقطع به الخيار وانما يرجع فيه إلى العرف لأن ما ليس
له حد في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه إلى العرف فلو كان في دار كبيرة فالتفرق فيها يحصل

(ولا يجوز بيع الغرر)
كبيع عبد من عبيدي
أو طير في الهواء
* (فصل) *

في أحكام الخيار
(والمتبايعان بالخيار) بين
امضاء البيع وفسخه أي
ثبت لهما خيار المجلس في
أنواع البيع كالمسلم (مالم
يتفرقا) أي مدة عدم
تفرقهما عرفا أي ينقطع
خيار المجلس

بالخروج من البيت الى العن أو بالعكس أو صغيرة فخرج أحدهما منها ومثلها السفينة وإن
كانا في سوق أو صحراء فبان يولى أحدهما ظهره وعشى قليلا كئلا ثلاث خطوات ولوتناديا بالبيع
من بعد ثبت خيارهما لم يفارق أحدهما مكانه فإن مشى كل منهما ولو الى صاحبه انقطع
خيارهما (قوله أما بتفرق المتبايعين) أي ولو سهوا أو جهلا لكن بشرط أن يكون طوعا فلا
أكره أحدهما عليه لم ينقطع خياره دون خيار الآخر لئلا يكتسبه من القيام معه فلو منع من
الخروج معه لم ينقطع خياره أيضا فإذا زال الأكره اعتبر محل تزواله ولو هرب أحدهما ولم يتبعه
الآخر بطل خيارهما إلا أن كان غير الهارب فائهما مثلا فلا يسل خياره لعدم تمكنه من التبعية
أو الفسخ (قوله بينهما) بخلاف تفرقهما برحهما أو وعقلهما فلو مات أحدهما انتقل الخيار
لوارثه ولو عام أو العبرة في حقه بمجلس العلم ولو تعدد الوارث لم يسل خيار أحدهم إلا بمضارفة
جميعهم بمجلس العلم ولو حن أحدهما انتقل الخيار لولييه ومثله الأغنياء كما في شرح الخطيب
وشرح الرملي وفصل بعضهم حيث قال إن ربحى أفاقته انتظر والاقام الولي مقامه والخرس
كالأغنياء إذا لم تفهم له إشارة ولا كتابة كما قاله بعضهم والذي في شرح الرملي أنه ينصب الحاكم عنه
فأما حينئذ ولو كان الخيار لولي محجور عليه فكم قبل التفرق لم ينتقل اليه على الأصح (قوله
أو بأن يختار الخ) كأن يقولوا اختارنا لزوم العقد أو الزمان أو أمضيته أو ما أشبه ذلك (قوله
فلو اختار أحدهما لزوم العقد) أي صريحا كأن يقول اخترت لزوم العقد أو ضحنا كأن يقول
أحدهما للآخر اختار لتضمنه الرضا بالزوم وقوله فوراً ليس بقيد فكان الأولى حذفه وقوله
وبقي الحق للآخر نعم لو كان مشترى أو كان المبيع ممن يعتق عليه بطل خياره أيضا الحكم يعتق
المبيع عليه حينئذ (قوله وله الخ) هذا شروع في خيار الشرط وبسعي خيار التزوي أي
التشهي والارادة وهو ثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس إلا ما شرط فيه القبض في المجلس
كل ربوي والسلم (قوله أي المتبايعين) أي بأن بصرح كل منهما بشرط الخيار وقوله وكذا
لا أحدهما إذا وافقه الآخر أي بأن بصرح بالشرط أحدهما وبوافقه الآخر عليه وحمله على
ذلك أولى مما قالوه من أنه لا يكون إلا منهما بأن يتلفظه المبتدئ وبوافقه الآخر عليه وحينئذ
فقوله وكذا لا أحدهما غير مستقيم وقد علمت تصويره (قوله أن يشترط الخيار) أي لهما
أو لأحدهما الذي هو البائع أو المشتري أو لاجنبي واحد أو اثنين مثلاً ولا يجب على الاجنبي
مراعاة المصلحة لشارطه له من فسخ أو إجازة بل له أن يفسخ أو يجيز وإن كرهه وليس لشارطه له
عزله ولا له عزل نفسه لانه تعليق على الأصح لا توكيل وإذا مات الاجنبي انتقل الخيار للشارط
ويجوز شرطه لحرم في حيد وكافر في عبد مسلم وإن قلنا انه تعليق على العقد وليس لو كسل
أحدهما شرطه للآخر ولا لاجنبي بغير إذن موكله وله شرطه لنفسه ولموكله ولا يصح شرطه
للبيع وحده في المصرة ولا شرطه للمشتري وحده فممن يعتق عليه ومتى شرط الخيار لأحدهما
إيقاع الأثر من فسخ أو إجازة فلا يجوز شرط الخيار لشخص وشرط إيقاع الأثر لغيره لانه لا معنى
لشرط الخيار لإيقاع الأثر إلا فلا فائدة له وهذا هو العقد خلافا لما جرى عليه شيخ الإسلام ولم
يسبقه إليه أحد لكن تبعه الشيخ الخطيب وغيره من جواز ذلك حيث قالوا سواء شرط إيقاع الأثر
منهما أو من أحدهما أو من أجنبي كالعبد المبيع فهذه طريقة ضعيفة (قوله في أنواع البيع)

أما بتفرق المتبايعين
بينهم سمعنا عن مجلس العقد
أو بأن يختار المتبايعان
لزوم العقد فلو اختار
أحدهما لزوم العقد ولم يحتقر
الآخر فوراً سقط حقه من
الخيار وبقي الحق للآخر
(ولهما) أي المتبايعين
وكذا لا أحدهما إذا وافقه
الآخر (أن يشترط
لخيار) في أنواع البيع

أى الاما يشترط فيه القبض فى المجلس كالسلم ويبيع الربوى كالمتر (قوله الى ثلاثة أيام)
وتدخل اللبالي تبعا لكن النبلة المتأخرة لا تدخل على ما قال الرملى خلافا لابن حجر ومحل جواز
شرط الثلاثة أيام ونحوها فيما لا يفسد فى المدة المشروطة أخذنا مما سيذكره الشارح والحاصل
أن الشروط خمسة ذكر المدة وكونها متصلة بالشرط متواليمة معلومة ثلاثة أيام فأقل بخلاف
ما لو أطلق كأن قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من الغد مثلا أو يوم ما بعد يوم أو مدة
مجهولة كقوله حتى أشاء ورأى زادت على ثلاثة أيام كقولهم ثلاثة أيام وثلاث ولو شرط لاحدهما
الخيار يوما أو يومين وللاخر ثلاثة جازوا الملك فى المبيع مدة الخيار لمن انقضى به من بائع أو مشتر
فان كان لهما فوقف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والافلا بائع وحيث حكم بملك
المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف والزوائد والمؤنة تابعة للملك فيما ذكر
فاذا أنفق أحدهما وتم المبيع لغيره رجع عليه بما أنفق (قوله وتحسب من العقد) أى اذا وقع
الشرط فيه فان وقع بعده حسبت من الشرط فكان الاولى أن يقول وتحسب من الشرط ليشمل
الصورتين وقوله لامن التفرق حتى لو مضى فى المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذلك لو مضى
بعضها (قوله فلوراد الخيار على الثلاثة الخ) تفرع على مفهوم الشرط المأخوذ من كلامه
وهو أن يكون الخيار ثلاثة أيام فأقل وقد علت مفاهيم باقى القيود (قوله ولو كان المبيع مما
يفسد فى المدة الخ) كأن باعه طمعا يخاف يفسد فى ثلاثة أيام أو فى يومين وشرط الخيار تلك المدة فيبطل
البيع بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا وهو لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (قوله واذا وجد بالمبيع
عيب) وفى بعض النسخ واذا خرج المبيع معيبا وهذا شروع فى خيار العيب ويسمى خيار
النقص وهو ما يتعلق بصفات امر مقصود من نوازل الظن فيه من التزام شرطى أو تغير فعلى
أو قضاء عرفى فالاول كأن شرط فى المبيع شيئا ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن
فأخلف والثانى كالتصيرية وهى أن يترك البائع جلب الدابة قبل بيعها ليوهب المشتري كثرة اللبن
فيثبت للمشتري الجاهل بها الخيار على الفور ويرد معها صاع غرير بدل اللبن المحلوب وان قل سواء
أهلف اللبن أم لا ان لم يتفق على رد غير الصاع من اللبن وغيره وكانت مأكولة بخلاف ما اذا لم
يجلب أو اتفق على رد غير الصاع أو كانت غير مأكولة كالجارية والأتان فلا يردت معهما شئ لأن
لبن الجارية لا يعتاض عنه غالباً وابن الأتاتان نجس لا عوض له وكهيمير الخلد وتسويد الشعر
وتجعيده لا يلحق ثوب الرقيق بعداد تخيلا لكتابه لا مكان امتحانه فليس فيه كثير غرر والثالث
كظهور العيب الذى ينقص العين أو القيمة نقصاً يقوت به غرض صحيح وهو الذى اقتصر عليه
المصنف ومثل المبيع الثمن المعين فاذا وجد به عيب فالبائع رده (قوله موجود قبل القبض)
أى قبل قبضه تماماً سواء قارن العقد أو حدث بعده وقبل القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان
البائع ومثل ذلك ما اذا حدث بعد القبض وكان الخيار للبائع وحده أو حدث بعد القبض
واستند لسبب متقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجناية سابقة على البيع جهلها
المشتري لأنه لتقدم سببه كالتقدم فان علمها فلا خيار له ولا أرش ولا بد أن يكون العيب باقياً
حين الرد فلوراد قبله فلا رد ولو حدث عند المشتري عيب آخر سقط الرد القهرى ثم ان رضى
البائع بالعيب الحادث رده عليه المشتري بلا أرش له أو وقع به بلا أرش للقديم وان لم يرض به

(الى ثلاثة أيام) وتحسب
من العقد لامن التفرق فلو
راد الخيار على الثلاثة بطل
العقد ولو كان المبيع مما
يفسد فى المدة المسترطة
بطل العقد (واذا وجد
بالمبيع عيب) موجود قبله
القبض

البائع فان اتفق على فسخ مع أرض الحادث أو اجازة مع أرض للقديم فذا الظاهر وان اختلفا بأن طلب أحدهما الفسخ والآخر الاجازة أجيب طالب الاجازة لما فيه من تقرير العقد وهذا في غير الربوي أما فيه فيتعين الفسخ مع أرض الحادث لئلا يلزم الربا نعم ان كان الحادث لا يعرف القديم بدونه ككسريض نعام وتقوير بطبخ مدقود بعضه رذال عيب القديم ولا أرض عليه الحادث لانه معذور فيه ولا يرد ثمره رابع بعض ما يبيع صفقة لما فيه من تفريق الصفقة على البائع فاما أن يرد الجميع أو يرضى بالجميع وله أرض نقص العيب ولو اختلفا في قدم عيب وحدوثه صدق البائع بيمينه لموافقته للاصل من استمرار العقد هذا اذا أمكن حدوثه وقدمه فان لم يمكن الاحدونه كما لو كان الجرح طريا أو البسيع والقبض من سنة صدق البائع بلايين وان لم يمكن الاقدمه كما لو كان الجرح منسداً والبسيع والقبض من أمس صدق المشتري بلايين والعين ليس عيباً وان خُش فلا يثبت به الرد كمن اشترى زجاجة يظنها جوهرة لتقصيره بعدم البصث عنها (قوله تنقص به القيمة والعين نقصا يفوت به غرض صحيح) خرج بذلك ما لا ينقص شيئاً كقطع اصبع زائدة وقلقة يسيرة من خذأ وساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضاً واعلم أن العيوب ستة الاقل عيب المبيع وهو ما ذكره الثاني عيب الاخعية والهدى والعققة وهو ما ينقص المبيع الثالث عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت في الاجرة الرابع عيب النكاح وهو ما ينقرعن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصداق وهو ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما أضر بالعمل اضراً رايئنا (قوله وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب) خرج بذلك ما لا يغلب فيه عدمه كقطع سن في الكبير ونوبة في أو أواخر في الامة وهو أن تبلغ الامة سبع سنين ونحو مرارة في با كورة كقتناه ونحوها وترك الصلاة في رقيق وخصاء الثيران بخلاف غيرها فيثبت به الرد لأن الفعل يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا يجوز الخصاء إلا للحيوان المأكول الصغير في الزمن المعتدل لطيب لجه بخلاف غير المأكول كالعبيد والحيرو والكبير وما لو كان في الزمن غير المعتدل كشتة الحر أو البرد وما لو كان لغير طيب اللحم فلا يجوز في جميع ذلك (قوله كزنا رقيق وسرقته وابعه) أي وكناية العمد والوطء وإتيان البهائم وتمكينه من نفسه وردته فهذه الثمانية يرد بها العبد وان تاب ولذلك قال بعضهم

غناية يعتادها العبد لو تيب * بواحدة منها يرد البائع
زنا وابعه وسرقته ولو اطه * وتمكينه من نفسه للمضاجع
وردته إتيانه لهيمنة * جنائيه عدا الخائب لها وهي

وبكماحه وعضه ورحمه وبجرحه وهو الناشئ من تغير المعدة وصنانه ان كان مستهكماً بخلاف العارض من عرق واجتماع وسخ أو نحو ذلك وبول بالقراش ان خالف العادة بأن كان ابن سبع سنين فأكثر بخلاف ما دونها فلا يرد به ولو كان يسيل بوله وهو ما شئت الرد لانه يدل على ضعف المثانة ومثله دود القرح المعروف وترك الشارح أمثلة تنقص العين لوضوحها وذلك كقطع يد أو رجل وخصاء غير الثيران كما مر التنبيه عليه (قوله فلم يشتري رده) أي بنفسه أو بوكيله أو موكله أو وليه أو وارثه أو وصيه وكل من هو لا يرد على البائع أو وكيله أو موكله

تنقص به القيمة أو العين
نقصا يفوت به غرض صحيح
وكان الغالب في جنس ذلك
المبيع عدم ذلك العيب
كزنا رقيق وسرقته وابعه
(فلم يشتري رده) أي
المبيع

أوليه أو وارثه أو وصيه أو الحاكم وهو أكد في الرد على حاضر البلد لانه ربما أحوج به الى
الرفع اليه وواجب في غائب عن البلد وعلى المشتري اشهاد يفسخ في طريقه الى المردود عليه
أو الحاكم أو حال نو كيله أو عذره ان يسرف ان يحجز عن الاشهاد بأن لم يلقه من يشهد له بل يزمه
تلفظ بالفسخ وعليه ترك استعمال فلوا استخدم الرقيق أو ترك على الدابة السرج أو الاكاف فلا
رد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب نعم له ركوب ما عسر سوقه وقوده والرد بالعيب على الفور فيبطل
بالتأخير بلا عذر فلا يضطر فحوصلة وأكل وقضاء حاجة وتكميل لذلك وكذلك الليل عذر ان
لم يتيسر السير فيه والا فلا يكون عذرا كلما الى رمضان ويعتبر الفور على العادة فلا يكاف
الاسراع على خلاف العادة (قوله ولا يجوز بيع الثمرة الخ) أى ولا يصح أيضا لانه صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لانهم لا يؤمن عليها من العاهات غالباً وقوله
المنفردة عن الشجرة بخلاف بيعها مع الشجرة فانه يجوز بغير شرط القطع لان الثمرة تابعة للاصل
وهو غير متعرض للعاهة ولا يجوز بشرط القطع لان فيه جحرا على المشتري في ملكه ونزع بالبيع
الرهن ونحوه فانه جائز (قوله مطلقا) مقتضى تقييد المصنف بالاطلاق أنه يجوز بيع الثمرة
قبل بدو صلاح بشرط الابقاء وليس كذلك بل لا يجوز حينئذ الا بشرط القطع فلذلك صرفه
الشارح عن ظاهره بقوله أى عن شرط القطع فيصدق بصورتين وهما البيع مطلقا والبيع
بشرط الابقاء لان كلام من هاتين الصورتين بيع مطلق عن شرط القطع ويخرج بذلك صورة
واحدة وهى البيع بشرط القطع فالخاصل أن الصور ثلاثة صورتان باطلتان وصورة صحيحة
قال المحشى ولو فسر الاطلاق بالاحوال الثلاثة لكان أولى وأنسب اه وفيه نظر لانه يقتضى
على هذا عدم جواز البيع قبل بدو صلاح ولو بشرط القطع وليس كذلك الا أن يحمل على أنه
لا يجوز على الاطلاق بل فيه تفصيل والطريق الذى سلكه الشارح سهل لطيف (قوله الابد
بدق) بضم الباء الموحدة والذال المهملة وكسر الواو المشددة ومعناه الظهور كما قال الشارح
أى ظهور وهذا استثناء من أعم الاحوال فكأنه قال ولا يجوز بيع الثمرة فى كل حال الابد
بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع وبشرط الابقاء ومطلقا فان شرط القطع لزم الوفاء به ان لم
يسمح البائع بتركها الى أوان الجذاذ فان لم يقطع حتى مضت مدة لئلا تجزأجرة لزمه أجرتها ان
طالبه البائع بالقطع فلا فلا وان شرط الابقاء لزم الوفاء به أيضا كما هو ظاهر وفي صورة
الاطلاق يجوز ابقاؤها الى أوان جذاذها المعتاد وبدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل وانما
جاز بيعها بعد بدو صلاحها في الاحوال الثلاثة لامن العاهة عليها غالباً لغلظها وكبر نواها
(قوله وهو) أى بدو صلاحها وضابطه وصولها الى حالة تطلب فيها غالباً للكل وأما بدو
صلاح الشيء مطلقا فمرا كان أو غيره فهو بلوغه حالة يطلب فيها غالباً للاتساق به فى الثمر ما ذكره
الشارح وفى نحو القضاء أن تجزأ غالباً للكل وفى الزرع اشتداده وفى الورد انقضاءه فذكره
الشارح بيان لبعض ذلك (قوله فيما لا يتلون) أى لا ينتقل من لون الى لون آخر فلا ينافى أن
له لونا ولذلك مثله بالعنب الايض فعلامة بدو صلاحه لينه وجرى ان الماء فيه (قوله وجوضة
رمان) أى فى الحامض منه وأما الحلو منه فتعتبر حلاوته (قوله وفيما يتلون) أى ينتقل من
لون الى آخر وقوله بأن يأخذ الخ أى يحصل بأخذ الخ وقوله كالعنب راجع للصمرة وقوله

(ولا يجوز بيع الثمرة)
المنفردة عن الشجرة
(مطلقا) أى عن شرط القطع
(الابعد بدق) أى ظهور
(صلاحها) وهو فيما لا يتلون
انتهاء حالها الى ما يقصد
منها غالباً كالأول قصب
وجوضة رمان ولينتين
وفما يتلون بأن يأخذ في
جرة أو سود أو صفرة
كالعنب

والاجاص راجع للسواد وقوله والبلج راجع للصفرة باعتبار بعض أنواعه والافيصع رجوعه
للكل لان منه الاحمر والاسود والاصفر وغيرها (قوله أما قبل بدو الصلاح الخ) لعل الشارح
ذكر ذلك توطئة للتعميمات التي ذكرها بعد والافلا حاجة اليه لانه مذكور في المتن قبل الاقوله
فلا يصح بيعها مطلقا أي في جميع الحالات فالمراد بالاطلاق هنا جميع الاحوال ليصح استثناء
الشارح منه بقوله الا بشرط القطع فعدم الصحة في صورة الاطلاق وصورة شرط الابقاء وأما
صورة شرط القطع فهي صحيحة كما علم مما مر (قوله لامن صاحب الشجرة ولا من غيره) أي
للاصاحب الشجرة ولا غيره فمن معنى اللام لكن في صورة بيعها لصاحب الشجرة لا يلزم الوفاء
بالشرط الا لانه في تسليفه قطع ثمره عن شجره وفائدة الشرط صحة البيع فقط (قوله الا بشرط
القطع) أي ان يبعث منفردة عن الشجرة كما تبينه الشارح بذلك في أول المسئلة وبشرط في
هذه الحالة أن يكون المقطوع منتقاه بالافلا يصح البيع كما هو ظاهر فان يبعث مع أصلها
جاز البيع بلا شرط القطع كما مر ولا يصح بيع البطيخ والباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح
الابشرط القطع وان يبعث من مالك الاصل ولو يبعث ذلك مع أصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة
على المعتد ولو كانت الثمرة يغلب تلاحقها واختلاط حادتها بوجودها كالتين لم يصح بيعها ولو
بعد بدو صلاحها الا بشرط القطع واذا وقع اختلاط فيعاش شرط فيه القطع قبل التخلية خير
المشترى ما لم يبيع له البائع فان باذرو جميع سقط خياره وأما بعد التخلية فلا خيار للمشتري ثم ان
توافقا على قدر فذل والاصدق المشتري يمينه في قدر حق الاخر لان اليد له (قوله سواء جرت
العادة بقطع الثمرة أم لا) أي فلا يكتفى بجريان العادة بقطعها عن شرط القطع بل لابد منه لصحة
البيع (قوله ولو قطعت شجرة الخ) غرض الشارح بذلك تقييد كلام المصنف بما اذا كانت
الشجرة قائمة غير مقطوعة وقوله جاز بيعها بلا شرط قطعها وكذلك لو قطعت أو جفت لان الثمرة
لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع فلو غرسها البائع فنبت قبل أن تقطع الثمرة فهل يكلف
المشتري القطع لان شرط القطع موجود حكما ولا يكلف لعدم التصريح بشرط القطع
والاقرب الاقل كما قاله الشبرايملي ومثله ما لو كانت يابسة فاخضرت (قوله ولا يجوز بيع
الزروع الاخضر) أي ولا يصح أيضا ويجري في بيع الزروع المذكور ما في بيع الثمرة والارض
كالشجر فاذا بيع قبل بدو صلاحه منفردا عن الارض فلا يصح الا بشرط القطع أو القلع سواء
بيع للمالك الارض أو لغيره فان بيع مع الارض صح بلا شرط قطع أو قلع واذا بيع بعد بدو
صلاحه صح بلا شرط قطع ان كان المقصود منه غير مستتر بخلاف ما اذا كان المقصود منه مستترا
فلا يصح بيعه فخل في أرضه ولا نحو الحنطة والعنبر من كل ما المقصود منه غير مرئي
فقول الشارح أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب الخ يحتاج الى هذا التقييد أعني كون
المقصود منه غير مستتر كالشعر والذرة الصنفي بخلاف المستتر في سبيله فلا يصح بيعه وان
اشتد حبه لكون المقصود منه غير مرئي وما اعتيد في ديار مصر من بيع البرسيم الاخضر بعد
تهينه للرعي صحيح بلا شرط القطع ولا يدخل في البيع الاجزاة الظاهرة حيث كان يجوز ثمره بعد
أخرى (قوله ومن باع غرا أو زرع عالم يسد صلاحه الخ) هذا مشكل لانه لا يصح بيع ما ذكر
الابشرط القطع أو القلع ومع ذلك لا يلزم البائع السقي فالصواب أن يقول ومن باع غرا أو زرعها

والاجاص والبلج أما قبل
بدو الصلاح فلا يصح
بيعها مطلقا لامن صاحب
الشجرة ولا من غيره الا
بشرط القطع سواء جرت
العادة بقطع الثمرة أم لا ولو
قطعت شجرة عليها ثمرة جاز
بيعها بلا شرط قطعها ولا
يجوز بيع الزرع الاخضر
في الارض الا بشرط قطعها
أو قلعها فان بيع الزرع مع
الارض أو منفردا عنها بعد
اشتداد الحب جاز بلا شرط
ومن باع غرا أو زرع عالم يسد
صلاحه

بداصلاحه الخ وعبارة الشيخ الخطيب وعلى بائع ما بداصلاحه من الثمر وغيره سقيه الخ ويمكن أن
يصور كلام الشارع بما إذا باع ما لم يبدصلاحه بشرط القطع أو القلع وكان لا يتأق قطعه أو قلع
الافى مدة طويلة يحتاج فيها للسقى فانه يلزم البائع حينئذ سقيه (قوله لزمه سقيه) أى لانه من
تمة التسليم الواجب فلو شرطه على المشتري بطل البيع لانه مخالف لمقتضى العقد ومحل لزوم
سقيه للبائع ان كان مالكا لاصله ومحل أيضا فيما يحتاج للسقى بخلاف البعلى وهو الذى يشرب
بعروقه لقربه من الماء فانه لا يحتاج للسقى فلا يلزم البائع سقيه كما هو ظاهر (قوله قدر ما تنمو
به الثمرة وتسلم عن التلف) فان تلف بترك السقى ولو بعد التخلية انفسخ البيع أو تعيب بث
الثمار (قوله سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل) فيلزمه السقى فى الحالتين
ويتصرف فيه المشتري ويدخل فى ضمانه بعد التخلية (قوله ولا يجوز بيع ما فيه الربا الخ)
هذه المسئلة من مسائل الربا فكان الاولى ذكرها فيما تقدم وقد مرت الإشارة اليه اللهم الا ان
يقال ذكرها هنا مناسبة ذكر الثمرة قبلها ومعلوم أنه لا يصح أيضا كما أشار اليه الشارع بالتفريع
وقوله يجنسه بخلاف ما اذا كان بغير جنسه فيجوز ويصح لعدم اشتراط المماثلة عند اختلاف
الجنس وقوله رطبا أى فى الجانبين كالرطب بالرطب والعنب بالعنب واللحم باللحم من جنسه
أو فى أحدهما كالرطب بالتمر والعنب بالزبيب الا فى مسئلة العربا يوهى بيع الرطب على التخل
بتمر ويبيع العنب على الشجر بزيب خرصا فى الرطب والعنب وكىلا فى التمر والزيب فيما
دون خمسة أو سق لانه صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العربا ولا يختص بيع العربا بالفقراء
لاطلاق أحاديث الرخصة ولو زاد على ما دون خمسة أو سق لم يصح الا فى صنفين فيصح
اذا كان كل عقد فيما دون خمسة أو سق (قوله بسكون الطاء) أى مع فتح الراء
بخلاف الرطب بضم الراء وفتح الطاء فهو فرد من أفراد الرطب بفتح الراء وسكون الطاء
(قوله وأشار بذلك) أى بقوله ولا يبيع ما فيه الربا يجنسه رطبا وقوله الى أنه يعتبر فى بيع
الربويات أى التى هى النقود والمطعومات حيث يفت بجنسها كما هو ظاهر وقوله حالة الكمال
أى لاشتراط المماثلة عند اتحاد الجنس وهى لا تعتبر الا فى تلك الحالة (قوله فلا يصح مثلا
بيع الخ) تفريع على كلام المصنف والظاهر أن مثلا مقدمة من تأخير والاصل فلا يصح بيع
عنب بعنب مثلا أى ولا رطب برطب ولا يبيع عنب بزيب ولا رطب بتمر (قوله الا اللب) أى
وما شابهه من سائر المائعات كالادهان ان لم يختلف أصلها والافهى أجناس كأصولها
كدهن وورد دهن بنفسج وان كان أصلها الشيرج على الوجه الوجه وكذا الخلول وينظم
منها عشر مسائل خمسة صحيحة وخمسة باطلة فالاولى خل عنب بخل عنب خل رطب بخل
رطب خل عنب بخل رطب خل عنب بخل تمر خل رطب بخل زيب فهذه الخمسة الصحيحة
لأن الثلاثة الاولى لاما فهما اتحاد الجنس أو اختلاف والثنتين الاخيرتين فى أحدهما ماء
وختلف الجنس والثانية خل زيب بخل زيب خل تمر بخل تمر خل زيب بخل تمر خل عنب
بخل زيب خل رطب بخل تمر فهذه الخمسة الباطلة لأن الثلاثة الاولى فهما ماء اتحاد الجنس
أو اختلف بناء على أن الماء العذب ربوى وهو الاصح والثنتين الاخيرتين فى أحدهما ماء
واتحاد الجنس وقد نظم الشيخ ابن عبد الحق قاعدة الخلول فقال

لزمه سقيه قدر ما تنمو به
الثمره وتسلم عن التلف سواء
خلى البائع بين المشتري
والمبيع أو لم يخل (ولا)
يجوز (بيع ما فيه الربا
يجنسه رطبا) بسكون الطاء
المهملة وأشار بذلك الى
أنه يعتبر فى بيع الربويات
حالة الكمال فلا يصح مثلا
بيع عنب بعنب ثم استثنى
المصنف مما سبق قوله
(الا اللب)

فأعده يجوز بيع الخلل • بالخل أي ما لم يكن في كل
من ذين أو في واحد لم يصد • جنسهما ماء ولا يفقد

(قوله فانه يجوز بيع بعضه ببعض) أي بشرط الممانلة والحلول والتقاضى ان اتحد الجنس
كلين البقر الشامل للعراب والجواميس بمثله وبشرط الحلول والتقاضى فقط ان اختلف
الجنس كلين الابل بلقين الغنم الشامل للضان والمعر (قوله قبل تجمينه) أي جعله جينا ولا يجوز
بيع الجبن والاقط والمصل باللبن ولا بشئ مما يتخذ منه لانها لا تخلو عن مخالطة شئ اذا الجبن
يخالطه الانثى بكسر الهـ مزوجة ففتح الفاء والاقط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق ولا يباع
الزبد بالزبد ولا بالسمن ولا باللبن لأن الزبد لا يخلو عن قليل مخيض (قوله فشم الحليب) أي
بعد سكون رغوته ومحل ذلك ما لم يغل بالنار والا فلا يجوز بيعه بجنسه بخلاف السخن بها
بلاغليان كما قاله الرويانى وقوله والنخيض أي الخالص من الماء ونحوه (قوله والمعيار في
اللبن الكيل) أي لا الوزن وقوله حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلا وان تفاوتوا وزنا تفرع على
قوله والمعيار في اللبن الكيل ومثل اللبن الزيتون فيصح بيع بعضه ببعض متماثلا والمعيار فيه
الكيل (قائدة) اللبن أفضل من اللحم كما أجاب به الشهاب الرملى لما سئل عن ذلك لانه أصله وان
ورد سيد آدم الدنيا والآخرة اللحم • (فصل في أحكام السلم) • لما فرغ المصنف
من بيع الاعيان شرع في بيع الذم فهذا هو القسم الثانى المتقدم في قوله وبيع شئ موصوف
في الذمة ولهذا قال الشارح هناك ويسمى هذا بالسلم وتقدم أنه مبنى على أن البيع في الذمة سلم
ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعتقد أنه لا يكون سلم الا اذا كان بلفظ السلم أو بالسلف ومع ذلك
فهو نوع من البيع لكن بلفظ مخصوص وانما عده المصنف فصلا لطول الكلام عليه
ولاعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة في كلامه ويؤخذ من كونه يباع أنه لا يصح أن يسلم
الكافر في الرقيق المسلم أو المرتد وهو الرابع كما في المجموع والمراد بالاحكام هنا الصحة والفساد
المأخوذان من كلام المصنف وانما قدرها الشارح لأن المصنف لم يبين حقيقته والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عثيمين
رضي الله عنه نزلت في السلم وخبر الصحيحين من أسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم وأركانه خمسة سلم ومسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة أشار
اليها الشارح بقوله ولا يصح الا بايجاب وقبول ويعتبر فيه ما يعتبر في البيع الارؤية (قوله وهو
السلف) يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق وانما
سمى المعنى الشرعى سلمًا التسليم رأس المال في المجلس وسلفًا لتسليفه فيه وحكى الرافعى في
شرح مسند الشافعى عن ابن عمر أنه كره المسلم هنا ولعل وجهه كما قاله الشبرايملى أن السلم
لغة الاستسلام والانتقاد فكان ينبغي للفقهاء التعبير بالسلف لكنهم عبروا بالسلم لانه الأشهر
ولانه لغة أهل الحجاز ولأن السلف اشتهر عندهم في القرض وقوله بمعنى واحد أي متلبسان
بمعنى واحد وهو الاستحمال والتقديم كما ذكره السيوطى في حاشيته على المجالة على المنهاج
وان قال بعضهم لم يذكره أحد من الشافعية ولا غيرهم الا ملاسكين في شرح الكونى لعدم
اطلاعه على كلام السيوطى (قوله يبيع شئ موصوف في الذمة) أي بلفظ السلم أو بالسلف

أي فانه يجوز بيع بعضه
ببعض قبل تجمينه واطلق
المصنف اللبن فشم الحليب
والرائب والنخيض
والخامض والمعيار في اللبن
الكيل حتى يصح بيع
الرائب بالحليب كيلا وان
تفاوتوا وزنا

• (فصل في أحكام السلم) •
وهو والسلف لغة بمعنى
واحد وشرعا يبيع شئ
موصوف في الذمة

والافهون البيع على المعتمد ولذلك قال الماوردي ليس لنا عقد يتوقف على لفظ مخصوص
 الاثلاثة السلم والكتابة والنكاح لكن الشارح ترك ذلك لكونه جاريا على الضعيف القائل بأنه
 يكون سلبا وان كان بلفظ البيع كما مر (قوله ولا يصح) أي السلم وقوله الا باليجاب وقبول أي
 بشروطهما المتقدمة في البيع كقوله أسلت اليك كذا في كذا فيقول قلت (قوله ولا يصح
 السلم حالا) أي بأن صرح بالحلول وقوله ومؤجلا أي بأن صرح بالتأجيل بالنسبة للمسلم فيه
 أما رأس المال فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما سيأتي أما المؤجل فبالنص
 والاجماع وأما الحال فبالاولى بعده عن الفرر فان قيل الكتابة تصح بالمؤجل ولا تصح بالحال
 أجيب بأن الاجل انما وجب فيها لعدم قدرة الرقيق على نجوم الكتابة والحلول يقتضي وجوبها
 حالا وعند الاثمة الثلاثة لا يصح السلم حالا بل لا بد أن يكون مؤجلا نظرا للآية والحديث
 السابقين (قوله فان أطلق السلم الخ) هذا مقابل لمحذوف والتقدير هذا ان صرح فيه بالحلول
 أو بالتأجيل فان أطلق السلم الخ وقوله انعقد حالا في الاصح أي كما أنه اذا أطلق البيع انعقد
 حالا ومقابل الاصح بطلانه حينئذ وان ألحقاه أجزالا في المجلس لحق أذكر أجزالا سقطاه
 في المجلس سقط (قوله وانما يصح السلم) قدره الشارح ايضا حاوالا لقول المصنف فيما يتعلق
 بقوله ويصح السلم وفي عبارة الشارح الحصر صريحاً وقوله فيما أي في شيء وهو المسلم فيه وقوله
 تكاملت فيه أي اجتمعت فيه وقوله خمس شرائط هذه الشروط معتبرة في المسلم فيه في الواقع
 والشروط الآتية تعتبر في العقد فلذلك لم يجمعهما المصنف في عبارة واحدة (قوله أحدها)
 أي أحد الشرائط الخمسة وقوله أن يكون المسلم فيه مضبوطا بالصفة أي أن يكون له صفات
 تضبطه وتعينه ويعرف بها كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث ينتقي بالصفة الجهالة فيه وقوله
 التي يختلف بها الغرض أي المقصود بخلاف التي لا يختلف بها الغرض كالسكر بحيث ينتقي
 والسمك بكسر الفتح في الرقيق (قوله بحيث ينتقي بالصفة الجهالة فيه) تصوير لكونه مضبوطا
 بالصفة وقوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ عطف على ينتقي فهو من مدخول حيث فكأنه
 قل وبحيث لا يكون ذكر الاوصاف الخ قال القليوبي صوابه اسقاط لفظ ذكر لان الكلام
 في كون المسلم فيه له صفات يضبط بها يصح السلم فيه فان كان له صفات يعز وجودها لم يصح اه
 لكن ذكره الشارح لان انتفاء الجهالة بالصفة انما يحصل بذكرها في العقد فلذلك جعله معطوفا
 عليه فهو من مدخول الحينية كما علمت (قوله كلؤلوكبار) هي ما قصد للزينة بخلاف
 الصغار وهي التي تقصد للتداوي بحيث لا تقبل الثقب وكذا سائر الجواهر الا في العقيق
 لاختلاف أحجاره وقوله وجارية واختها وولدها وكذا في دجاجة أو أوزة وفرخها فلا يصح السلم
 فيها وان كانت عند المسلم اليه على المعتمد وهذا تمثيل للمنتقى وهو كون ذكر الاوصاف يؤذي
 لعزّة الوجود في المسلم فيه ودخل تحت الكاف الجلود فلا يصح السلم فيها لاختلاف أجزائها
 بالرقّة والغلط نعم يصح في قطع جلود صغيرة مدبوغة وزنا ولا يصح في الاواني المعمولة ولوم من نحو
 نحاس مالم نصب في قالب بفتح اللام لانضباطها بانضباط قواها ثم يصح في نحو الاسطال
 المربعة كالاسطال المدوّرة (قوله والثاني) كان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها
 (قوله أن يكون جنسا لم يحتلط به غيره) أي جنس غيره وفي بعض النسخ لم يحتلط بغيره أي

ولا يصح الا باليجاب وقبول
 (ويصح السلم حالا ومؤجلا)
 فان أطلق السلم انعقد حالا
 في الاصح وانما يصح السلم
 (فيما) أي في شيء (تكاملت
 فيه خمس شرائط) أحدها
 (أن يكون) المسلم فيه
 (مضبوطا) بالصفة التي
 يختلف بها الغرض في المسلم
 فيه بحيث ينتقي بالصفة
 الجهالة فيه ولا يكون ذكر
 الاوصاف على وجه يؤذي
 لعزّة الوجود في المسلم فيه
 كلؤلوكبار وجارية واختها
 أو ولدها (و) الثاني (أن
 يكون جنسا لم يحتلط به
 غيره)

بجنس غيره والمعنى واحد لان الاختلاط من الجانبين وهذا ما تقتضيه عبارة المصنف لكن
 اختلاف الجنس ليس بقيد قيد خل نحو الخفاف المركبة لاشتغالها على ظهارة وبطانة
 والنعال لاختلاف وجهها وحشوها فلا يصح السلم فيها بخلاف الخفاف المفردة فيصح السلم
 فيها ان كانت جديدة واتخذت من غير جلد كوخ والامتنع ولا يصح في الرأس والا كارع
 وان كان بعد التنقية من الشعر لاشتغالها على ما لا ينضب كالشعر والمناخر وغيرهما ولا يصح
 في الحلوى والكشك بفتح الكاف وكسرها والخنطة المخلوطة بالشعر الا ان يكون حبات
 يسيرة لا تظهر في الكيل ولا يصح في الفول المدشوش والقمح المدشوش أو المشوش ولا يصح
 في النيلة باللحم المخلوطة بالطين بخلاف الخاصة فيصح فيها وأما النيدة بالذال فنقل القليوبي
 عن الرملي أنه يصح السلم فيها وقال الحلبي لا يصح فيها لعدم انضباطها وأول من صنع النيدة
 مريم عليها السلام بالهام من الله تعالى لولدها عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله فلا يصح
 السلم في المختلط) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله المقصود الاجزاء التي لا تنضبط
 يشير بذلك الى أن كلام المصنف يحتاج الى تقييد بذلك فلا يضر الاختلاط مطلقاً ويمكن أن
 يقال أشار بذلك الى أن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به وفي قوله التي لا تنضبط اشارة الى أن
 هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لان عدم العصية فيه لعدم انضباطه (قوله كهرية) أى
 مهروسة ففعيلة بمعنى مفعولة وهى مركبة من قح ولحم ومائها الخزيرة بفتح الخاء المعجمة
 وكسر الزاي وبعد الياء راء مهملة وهى ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنها أرق منها
 وقيل يؤخذ لحم ويقطع قطعاً صغيراً ويصب عليه ماء كثير فاذا انضج ذر عليه الدقيق فان لم يكن
 فيه لحم فهى العصيدة ومثلها الحريرة بمهمات وهى دقيق يطبخ بلبن ومثلها الحليس وهو تمر يخلط
 بسمن وأقط (قوله ومججون) كالفالية المركبة من نخوصد وعبر ودهن وقديراد فيها عود
 وكافور وكالتر ياق بالتاء والذال والطاء مع الحركات الثلاث ويقال فيه طراق بضم الطاء
 وكسرها ودراق بضم الدال وكسرها وهو المركب بخلاف المفرد بأن كان نباتاً أو حجرافانه
 يجوز السلم فيه ومثل المعاجين الادهان المطيبة بنحو بنفسج أو ورد بأن خالطها شئ من ذلك
 بخلاف ما اذا روي سمها بالطيب المذكور واعتصر فانه يصح السلم فيها (قوله فان انضبطت
 أجزاءه) مع السلم فيه مفهوم قوله التي لا تنضبط وقوله يكن بضم الجيم وكسرها مع سكون
 الباء ويضم الجيم وضم الباء مع تشديد النون وتحقيقهافقيه أربع لغات والمراد جن غير عتيق
 أمّا هو فلا يصح السلم فيه ان تعذر ضبطه ويشترط في الجبن ذكر حيوانه وبلده ونوعه ويصح السلم
 في السمن والزبد حيث ذكر حيوانه ومأ كوله وبين جديد السمن من عتيقه وطراوة الزبد وضدها
 وفي القشطة ولا يضر فيها الملح لانه من مصالحها وفارق عدم صحة بيع بعض نحو الزبد والقشطة
 ببعض لضيق باب الربا ثم ان التمثيل بالجبن المنضبط الاجزاء غير ظاهر لان الانفعة فيه ليست جزءاً
 مقصوداً والمخ كذلك وانما يصح السلم فيه لان الانفعة والمخ من مصالحه فالظاهر جعله منالاً
 لمفهوم المقصود الاجزاء وتمثيل المنضبط الاجزاء بالخز وهو المركب من حرير وصوف مضبوطين
 والعتابي وهو المركب من حرير وقطن كذلك فلو قال الشارح فان لم تقصد أجزاءه يكن
 أو انضبطت كخز وعتابي لكان ظاهراً وأجاب بعضهم بأن المراد بالمنضبط ما انضبط مقصوده

فلا يصح السلم في المختلط
 المقصود الاجزاء التي
 لا تنضبط كهرية ومججون
 فان انضبطت أجزاءه صح
 السلم فيه يكن

اختلط بمقصود آخر أم لا كما قاله ابن حجر (قوله والشرط الثالث الخ) انما صرح بذلك لدفع
 ايها انه جزء من الشرط قبله وقد جعله الشيخ الخطيب من تنمة الشرط المذكور الذي هو الثاني
 وجعل الشرط الثالث أن لا يكون معيناً والرابع أن لا يكون من معين والخامس أن يكون
 المسلم فيه مما يصح بيعه فيخرج بذلك ما لا يصح بيعه كأم الولد والمكاتب والمبيع قبل قبضه
 وهذا في بعض النسخ وهو مستدرك لأن ذلك معلوم من كون السلم نوعاً من البيع وقوله المذكور
 في قوله أي بقوله ففي معنى الباء فاندفع قول بعضهم لا يخفى ما في نحو هذه الظرفية من التسامح
 (قوله ولم تدخله النار) بخلاف ما دخلته الشمس فيصح السلم فيه وقوله لاحتاله أي تحوyle
 ونقله من حالة إلى حالة أخرى وقوله بأن دخلته الخ تصوير للمنفى وهو أن تدخله النار لاحتاله
 وقوله لطبخ أو شوى أي أوقى أو خبز فلا يصح السلم فيما يطبخ كاللحم أو يشوى كالبيض أو يقلى
 كالزلاية أو يخبز كالخبز والمراد به كل محبوز كالسككاة والقطائف بخلاف القرين فيحبوز
 قرص الخبز وزناً لا اعتدالاً للعموم الحاجة إليه وفي الكافي أنه يجوز عذاه وعليه عمل الناس الآن
 لكن المعتقد الأول وكذلك يجوز قرص الخبز لعموم الحاجة إليها ولا يصح السلم فيها لاختلاف
 محوضتها (قوله فان دخلته النار للتبشير) مفهوم قوله لاحتاله وقوله كالعسل أي النحل لانه
 المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق فيصح السلم فيه لأن ناره لتمييزه من شحمه ومثله السكر والفانيد
 وهو عسل القصب والدبس والصابون واللباء والنشاء والسويق والفحم والخزف لأن
 ناره الطيفة وقوله والسمن أي لأن ناره لتمييزه من لبنه (قوله والرابع أن لا يكون
 المسلم فيه معيناً بل ديناً) أي بل يشترط أن يكون ديناً لأن السلم موضوع لبيع شيء
 موصوف في الذمة كما تقدم (قوله فلو كان معيناً الخ) تفريع على المفهوم وقوله
 كما سلت اليك هذا الثوب مثلاً أي أو هذا الدينار وهذا رأس المال فلا يضرب
 تعيينه وانما يضرب تعيين المسلم فيه فاضراً انما جاء من قوله في هذا العبد وقوله فليس يسلم قطعاً
 أي جزءاً لا اقتضاء السلم الدينية وقوله ولا ينعقد أيضاً في الاظهر أي لاختلاف اللفظ المتفاوتة
 أوله وآخره فان أوله يقتضي الدينية وآخره يقتضي العينية ومقابل الاظهر أنه ينعقد ببيعها وهو
 ضعيف (قوله والخامس أن لا يكون من معين) مثله الشارح بالسلم في نحو صاع من هذه
 الصبرة وهو ظاهر كلام المصنف وجعله الشيخ الخطيب في موضع السلم فيه حيث قال أن لا يكون
 المسلم فيه من موضع معين ومثله بالسلم في غرقبة صغيرة أو بستان أو ضبعة لانه قد ينقطع
 بجائحة ونحوها بخلاف السلم في غرقبة كبيرة أو ناحية أي في قدر معلوم منه فانه يصح
 لانه لا ينقطع غالباً لا في جميعه فلا يصح للزوم أن يتلف منه شيء ولا بد واعتبار القرية الصغيرة
 والكبيرة جرى على الغالب والا فالاعتبر كثرة الثمر وقلته وكلا المسلمين صحيح (قوله ثم لصحة
 الخ) ثم للترتيب في الذكروا الاخبار فكأنه قال بعد أن أخبرتك بشروط المسلم فيه أخبرتك بشروط
 صحة العقد فالشروط السابقة معتبرة في ذات المسلم فيه في الواقع وهذه الشروط معتبرة وجودها
 في العقد لا التقابض ففي حريمه (قوله المسلم فيه) هكذا في بعض النسخ وفيه نظر لأن الصحة
 لا تنضاف للاعيان وانما تنضاف للعقود والعبادات ويجب أن على تقدير مضاف أشار إليه
 الشيخ الخطيب بقوله ثم لصحة عقد المسلم فيه وفي بعض النسخ ثم لصحة السلم فيه وعليها كتب

والشرط الثالث المذكور
 في قوله (ولم تدخله النار
 لاحتاله) بأن دخلته لطبخ
 أو شوى فان دخلته النار
 للتمييز كالعسل والسمن صح
 السلم فيه (و) الرابع
 (أن لا يكون) المسلم فيه
 (معيناً) بل ديناً فلو كان
 معيناً كما سلت اليك هذا
 الثوب مثلاً في هذا العبد
 فليس يسلم قطعاً ولا ينعقد
 أيضاً ببيعها في الاظهر
 (و) الخامس أن (لا) يكون
 (من معين) كما سلت
 اليك هذا الدرهم في صاع
 من هذه الصبرة (ثم لصحة
 المسلم فيه ثمانية شرائط)

المخشي حيث قال قوله ثم لصحة السلم فيه أي الشيء الذي ذكرت له الشروط الخمسة السابقة
(قوله وفي بعض النسخ ويصح السلم الخ) وهذه النسخة أظهر وإن كانت الأولى أشهر (قوله
الأول مذ كور في قول المصنف الخ) هذا تصرف من الشارح في المتن والافقول المصنف وهو
أن يصفه الخ بمعناه أن مجموع الثمانية شرائط هو هذه المذكورات فالضمير راجع للمجموع فلا
حاجة إلى جملة على خصوص الشرط الأول والأخبار به عن قوله الأول ولما صنع الشارح ذلك
احتاج إلى أن يقول مذ كور في قوله ولولا بقاء المتن على حاله لكان أظهر (قوله أن يصفه) أي
أن يذكر في العقد صفاته بلغة يعرفها العاقدان وعدلان وقوله بعدد كرجسه ونوعه أي مع
ذكر جنسه ونوعه باللغة المذكورة فبعد يعني مع لأنه لا فرق بين ذكر الجنس والنوع أولاً وآخر
فالجنس كالتمر والبر والرقيق والنوع كالبرني من التمر والجبشي من الرقيق والمراد بالجنس هنا
ما كثرت أفراده واختلفت صفاته لا الجنس المنطقي كما يشهد بذلك كلامهم (قوله بالصفات
التي يختلف بها الثمن) وفي بعض النسخ الغرض أي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً وينضبط
بها المسلم فيه وليس الأصل عدمها فخرج ما لا يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً كالكل
وهو أسود وجفون العيون من غير أكحال والدعج وهو أسود أدهامع السعة والملاحه
وهي تناسب الاعضاء واليمن وتكلم الوجه أي استدارته وثقل الأرداف ورقة الخصر
وما لا ينضبط به من الصفات كما في مختلط الأجزاء المقصودة التي لا تنضبط والصفات التي الأصل
عدمها ككون الرقيق قويا على العمل وكونه فارثاً وضد ذلك لأن الأصل عدمه فإن شرط شيء
من ذلك اعتبر وجوده ويكتفي في القراءة المطلقة عادة أمثاله في بلده وكذا في الكتابة ونحوها
(قوله فيذكر في السلم الخ) تفصيل لما أجمله المصنف في قوله أن يصفه بالصفات التي يختلف بها
الغرض وقدم الرقيق لأنه آدمي وهو أشرف أنواع الحيوان وهو أشرف من الجماد ولذلك قدمه
عليه (قوله في رقيق) هذا هو الجنس وقوله مثلاً الأولى حذفه لأن ذكر ما بعده يغني عنه
خصوصاً وقد قال ويقاس بهذه الصور غيرها وحاصل ما ذكره في الرقيق خمس صفات وقوله نوعه
ويذكر أيضاً الصنفان اختلف النوع كرومي وخطابي وقوله وذ كورنه أو ثمنه ويذكر
أيضاً الثبوبة والبكارة وأما المخشي فلا يصح السلم فيه ولو اختلفا لندرة وجوده كما قاله الرملي
وقوله وسنه أي عمره ككونه ابن سبع سنين ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام لأنه لا يعلم إلا منه
وكذا في السن إن كان بالغاً قلام مسلماً والافقول سيده البالغ العاقل المسلم إن ولد الرقيق
في الإسلام والافقول الخاصين أي الدلائل بظنونهم وفي حواشي المنهج أن ولادته في الإسلام
ليست شرطاً وإن اشتهر ذلك بل الشرط أن يعرف سنه وأصل التقييد بها للغالب (قوله تقريرا)
راجع للسن ولو أخره عما بعده لكان أولى لأن التقريب يعتبر في السن والقد ووصف اللون
فلو شرط كونه ابن سبع تحديد بحيث لا يزيد ولا ينقص بطل السلم لندرة (قوله أو أربعة) بفتح
الراء أي بين الطويل والقصر (قوله ويصف بياضه الخ) أي لأن البياض يختلف فإن لم يختلف
اللون فلا يصفه كالزنجي فإنه أسود ولا يختلف (قوله ويذكر في الأبل الخ) فيصح السلم في جميع
الحيوانات لكن في غير الحوامل منها (قوله الذ كورة والاثونة) أي أو الاثونة قالوا بمعنى
أو فهمافي معنى صفة واحدة فيكون حاصل ما ذكره في هذه الحيوانات أربعة وإن نظرت للظاهر

وفي بعض النسخ ويصح
السلم بثمانية شرائط الأول
مذ كور في قول المصنف
(وهو أن يصفه بعدد كرجسه ونوعه بالصفات التي
يختلف بها الثمن) فيذكر
في السلم في رقيق مثلاً نوعه
كذكرى أو هندی وذ كورنه
أو أثونته وسنه تقريرا وقده
طولا أو قصرا أو أربعة ولونه
كأبيض ويصف بياضه بسيرة
أو شقرة ويذكر في الأبل
والبقرة والغنم والخيل
والغزال والحمير الذ كورة
والاثونة والسن واللون
والنوع

من جعل الذ كورة والاثونة صفتين فالحاصل خمسة وقوله واللون ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر
 الفقد لانهما في غير الرقيق لا يتعلق بهما كبير غرض بخلافهما فيه واعتمد الرمي وجوب ذلك
 وهو محمول على ما اذا اختلف به الغرض ولا يصح السلم في الابلق لندوره فان كثر صرح السلم فيه
 وقوله والنوع أى ككون الابل بخافى أو مهربة وكون الخيل عربية أو تركية أو خيل بنى فلان
 وكون البغال والحمير شامية أو مصرية أو مغربية (قوله ويذكر في الطير) وكذلك في السمك
 ولجهما مثلهما ويصح السلم في السمك والجراد حين عدا وميتين وزنا وأما التحل فلا يصح السلم
 فيه وان جوزنا بيعه لانه لا يمكن حصره بكيل ولا وزن ولا عتد ولا ذرع (قوله النوع الخ)
 حاصل ما ذكره في الطير اربع صفات لان الصغر والكبر في معنى صفة واحدة وكذا الذ كورة
 والاثونة (قوله والسن ان عرف) فان لم يعرف فلا بأس بالسكوت عنه وهذا القيد في الطير
 فقط أما في غيره من الحيوانات فلا بد من ذكر سنه (قوله ويذكر في الثوب) أى ولو مصبوغا
 قبل النسيج وكذا بعده ان لم يسب الصبغ فرجه كالتبويه وقوله الجنس الخ حاصل ما ذكره
 في الثوب تسع صفات لان النعومة والخشونة في معنى صفة واحدة فالواو في ذلك بمعنى أو وان
 اعتبرت مثل ذلك فيما بعد كانت أقل وقوله والنوع وكذا بلده ان اختلف به غرض وقد
 يغنى ذكر البلد عن ذكر النوع لا كونه من نسج فلان مثلا وقوله كقطن عراقي أى أو هندي
 أو شامى أو مصرية (قوله والغلظ والدقة) بالادال المهملة وهما وصفان للفرز وقوله والصفافة
 والرقعة بالراء المهملة وهما وصفان للنسيج والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض ويعبرون عن
 ذلك بالمليدان والثاني عدمه ويعبرون عن ذلك بالقارغ (قوله ويقاس بهذه الصور غيرها)
 فيذكر في لحم غير الطير والسمك النوع كلهم ضأن خصى معلوف رضيع جذع أو وضدها من نخد
 أو غيره لان أجزاء الحيوان تختلف فقدمه أطيب من مؤخره لانه يلقى المرى قبل تغيره بخلاف
 نحو البطيخ فمؤخره أطيب من مقدمه لان الماء يصل اليه بعد أن يروق ويقبل عظم معتاد ويذكر
 في غر وزبيب وجب كبر نوعه ولونه وبلده وجرمه وعتقه أى قدمه أو وحدا منه أى جذته ويستحب
 ذكر كونه عتيق عام أو عامين ومطلقة يحمل على ما يسمى عتيقا عرفا وفي غسل التحل مكانه كجلى
 وزمانه كصينى ولونه كالبياض ونحو ذلك (قوله ومطلق السلم في الثوب يحمل على الخام
 لا المقصور) ويجب قبول المقصور بدله ما لم يختلف به الغرض وعلم من ذلك صحة السلم في المقصور
 من غير دن ولا نار ولا دواء والافلا يصح السلم فيه (قوله والثانى أن يذكر قدره) أى قدر المسلم
 فيه بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والعقد في المعدود والذرع في المذروع كما سيذكره
 الشارح وقوله بما يتق الجاهالة عنه أى جهالة المتعاقدين به (قوله أى أن يكون المسلم فيه
 معلوم القدر) هذا تفسير باللائم لانه يلزم من ذكر قدره الضابطه أن يكون معلوم القدر وانما
 عدل اليه الشارح لانه هو المقصود من الذ كرو فائدته وهذا أولى مما قاله الهنسى (قوله
 كيلا) أى من جهة الكيل أو بالكيل فهو منصوب على التمييز أو بنزع الخافض وهكذا ما بعد
 وقوله في مكيل أى فيما يكال عادة كالحبوب ونحوها ولا يجوز تعيين ميكال ككوز لا يعرف قدره
 فلو عينه فسد السلم ولو حالامكان تلقه قبل القبض فان كان معتادا بأن عرف قدره لم يفسد
 ويلغو تعيينه كسائر الشروط التى لا غرض فيها وهكذا يقال في تعيين الميزان والذراع حتى

ويذكر في الطير النوع
 والصغر والكبر والذ كورة
 والاثونة والسن ان عرف
 ويذكر في الثوب الجنس
 كقطن أو كان أو حرير
 والنوع كقطن عراقي
 والطول والعرض والغلظ
 والدقة والصفافة والرقعة
 والنعومة والخشونة ويقاس
 بهذه الصور غيرها ومطلق
 السلم في الثوب يحمل على
 الخام لا المقصور (و) الثانى
 أن يذكر قدره بما يتق
 الجاهالة عنه (أى أن يكون
 المسلم فيه معلوم القدر كيلا
 في مكيل

لو شرط الذرع بذراع يده فسد السلم الا ان كان معلوم القدر لانه قديموت قبل القبض (قوله
 ووزناني موزون) أي فيما يوزن عادة كاللآلى الصغار والنسقين والمسلك ونحو ذلك ويصح
 السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا ان عذفيه الكيل ضابطا كالحبوب والجوز والوزن
 والقسطق والبن المعروف فيصنع السلم في ذلك كله كيلا ووزنا وانما تعين الوزن في الموزون
 والكيل في المكيل في باب الربا لانه أضيق من باب السلم والمقصود هنا معرفة القدر وهي خاسلة
 بذلك والمقصود هناك المماثلة بما عهد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يعذفيه الكيل
 ضابطا كالبطيخ والقشاة ونحو ذلك مما هو أكبر جرم من التروغوا بقول كلالوخية والبامية
 والرجلة والخشب والتبن والدريس تعين في جميع ذلك الوزن لتجانسه في المكيال وكذا نحو
 قنات المسك يتعين فيه الوزن لتركه في المكيال ونقله في المحل فيحصل بذلك تفاوت كبير واستغنى
 الجرجاني وغيره التقدين أيضا فلا يصح السلم فيهما الا بالوزن والجمع بين الكيل والوزن مقصد
 وكذا الجمع بين العدة والوزن في نحو البطيخ كما سلت اليك هذا الديار في مائة بطيخة كل واحدة
 رطلان أو في بطيخة واحدة وزنها ثلاثة أرطال لانه يحتاج معه الى ذكر الجرم فيؤدي الى عزة
 الوجود فان أريد بالوزن في ذلك التقريب صح نعم يصح ذلك فيما يسهل فيه كالبن بكسر الموحدة
 والخشب كما سلت اليك هذا الديار في ألف طوبة وزنها كذا أو في عشر خشبات وزنها كذا
 (قوله وعذافي معدود) أي كالاجار واللبن بكسر الموحدة وقوله وذرعافي مذروع أي كالتياب
 والارض وانما يصح السلم عذافي وذراع مع أن الحديث السابق انما نص على الكيل والوزن للقياس
 عليهما بما جمع معرفة القدر في كل (قوله والثالث مذكور في قول المصنف الخ) انما احتاج
 الشارح لهذا التقدير لوجود أداة الشرط المانعة من صحة المحل اذ لا يصح أن يقال والثالث
 ان كان السلم الخ أولا فانه أن الشرط ذكر المحل عند التأجيل لانفس التأجيل لصحته حالا
 ومؤجلا (قوله وان كان السلم مؤجلا الخ) وأما اذا كان حالا فلا يحتاج الى ذكر شيء لانه يسلم
 حالا (قوله ذكر) بصيغة الفعل الماضي لانه جواب الشرط والقاعد ضمير يعود على العاقد
 كما قدره الشارح بقوله العاقد وقوله وقت محله بكسر الحاء أي حلوله فهو مصدر ميمي بمعنى
 الحلول وذكر وقت حلوله يحصل بذكر الاجل اما بانه كقوله مؤجل بشهر فيعلم وقت الحلول
 بفراغه واما بغايته كقوله مؤجل الى وقت كذا فيعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية وقول
 الشارح كشمركذا من القبيل الاول كما هو ظاهر فيعلم بفراغه وقت الحلول ولا بد من ذكره بلغة
 يعرفها العاقدان أو عدلان كالعيد وبيع وجادى ويحمل على ما يليه من العيدين وربيعين
 وجادين لتحقيق الاسم به فلو قال بعد عيد النضر الى العيد حمل على الاصحى لانه هو الذي يلي
 العقد ويحمل بآوله ان قال اليه أو الى رأسه أو هلاله وبآخرا ان قال الى فراغه أو سلطه أو آخره
 فان قال في شهر كذا أو في يوم كذا أو في سنة كذا لم يصح على الاصح للجهل بوقت المحل لانه جعله
 كله ظرفا (قوله كشمركذا) أي كشمرك رمضان فان أجل بشهر من شهر والعرب أو القرص
 أو الرزم جاز لانها معلومة مضبوطة ويصح التأقيت بالنيروز وهو نزول الشمس في برج الميزان
 وبالمهزبان وهو نزول الشمس في برج الحمل وبأعياد الكفار ان عرفها المسلمون ولو عدلين منهم
 وان كانوا عاقدين بخلاف ما اذا اختص الكفار بمعرفتها اذ لا يعمد قولهم الا اذا بلغوا عدد

ووزناني موزون وعذافي
 معدود وذرعافي مذروع
 والثالث مذكور في قول
 المصنف (وان كان) السلم
 (مؤجلا ذكر) العاقد (وقت
 محله) أي الاجل كشمركذا

التواتر لحصول العلم بقولهم حينئذ وان أطلق الشهر حمل على الهلال لأنه عرف الشرع كما
 أن السنة اذا أطلقت حملت على الهلالية لانها عرف الشرع قال تعالى بسألونك عن الالهة قل
 هي مواقيت للناس والحج فان انكسر الشهر بأن وقع العقد في اثني عشره وكان التأجيل بالشهر
 حسب ما بعد الاول المنكسر بالالهة ونعم هو مما بعد اثلاثين يوما ولا يبلغ المنكسر لثلاثين
 ابتداء الاجل عن العقد نعم ان وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكثف بالشهر بعده بالالهة
 تامة كانت أو ناقصة ولا يكمل مما بعده سواء كانت تامة أو ناقصة بل ان كانت ناقصة فلا تكمل
 أصلا وان كان الاخير منها كاملا كل المنكسر وهو اليوم الاول من اليوم الاخير من الشهر
 الاخير وقد يقال يلزم على اعتبار الاشهر بعده مع عدم تكميله زيادة الاجل بانضمام ما بقي من
 اليوم الاول اليها وقد يجاب بأنه اغتفر لقلته (قوله فلو أجل السلم بقدم زيد مثلا) أي كان
 قال أسلمت الدين كذا في كذا الى قدم زيد أو قدم الحاج أو الى الحصاد أو الى أن يدق
 الكاشف الصيوان وقوله لم يصح أي للجهل بوقت المحل (قوله والرابع أن يكون المسلم فيه
 موجودا عند الاستحقاق في الغالب) أي يغلب على الظن وجوده وقت استحقاق قبضه في محل
 الوجوب ولو بالنقل اليه من بلد آخر ان اعتيد نقله منه اليه للبيع ونحوه من المعاملات غالبا
 وان بعدت المسافة للقدرة عليه والا فلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو أسلم فيما يعم
 وجوده فانقطع وقت الحلول لم يفسخ وتخير المسلم بين الفسخ والصبر حتى يوجد دفعا للضرر
 ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده فلا خيار الا الآن لأنه لم يدخل وقت وجوب التسليم (قوله أي
 استحقاق تسليم المسلم فيه) أي تسليم المسلم اليه المسلم فيه للمسلم وذلك عند وقت العقد في الحال
 ووقت الحلول في المؤجل (قوله فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل) أي في الغالب أخذ من كلام
 المتن فيصدق بأن لا يوجد أصلا أو يوجد نادرا وقوله كرطب في الشتاء يصح أن يكون
 مثلا له ما فلو ظن حصوله عند الوجوب بشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وهي أول
 الفاكهة لم يصح كما هو الاقرب الى كلامهم وكذا لو أسلم مسلم الى كافر في عبده سلم وان كان
 قهيدا دخل العبد المسلم في ملك الكافر في صور لان ذلك نادر فلا يصح وان كان عنده وكان السلم
 حالا خلافا لما قاله الخطيب (قوله لم يصح) أي لان المعجوز عن تسليمه يمنع بيعه فيمنع السلم فيه
 فان قيل هذا لا يختص بالسلم بل يعم كل بيع كما علم مما تقرر مع أن كلامه في الشروط الخاصة
 بالسلم أجيب بأن المقصود بيان محل القدرة فتارة تكون عند العقد لكونه حالا وتارة تكون
 عند الحلول لكونه مؤجلا بخلاف غيره من البيوع فانها لا تكون الا مقترنة بالعقد (قوله
 والخامس أن يذ كر موضع قبضه) كأن يقول تسلمه لي في بلد كذا الا أن تكون كبيرة كبغداد
 والبصرة ويكنى احضاره في أولها ولا يكاف احضاره الى منزله والفرق بين قوله في بلد كذا حيث
 يجوز وقوله في شهر كذا حيث لا يجوز باختلاف الغرض في الزمان دون المكان ولو قال في أي
 البلاد شئت فسد أو في أي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجوز والاجاز فلو عين مكانا غريب
 وخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب موضع صالح له على الاقرب في الروضة (قوله ان كان
 الموضع لا يصلح له) كأن عقد في وسط الباحة أو في البادية سواء كان السلم حالا أو مؤجلا وعلى
 كل للمه مونة أم لا فهذه أربع صور وقوله أو صلح له ولكن لماله الى موضع التسليم مونة أي

فلو أجل السلم بقدم زيد
 من لا لم يصح (و) الرابع
 (أن يكون) المسلم فيه
 موجودا عند الاستحقاق
 في الغالب أي استحقاق
 تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما
 لا يوجد عند المحل كرطب
 في الشتاء لم يصح (و)
 الخامس (أن يذ كر موضع
 قبضه) أي محل التسليم ان
 كان الموضع لا يصلح له أو صلح
 له ولكن لماله الى موضع
 التسليم مونة

لحله من الموضع الذي يوجد فيه عادة الى موضع التسليم مؤنة بشرط أن يكون المسلم مؤجلاً
فهذه صورة تضم الأربع السابقة فالمجموع خمسة يجب فيها البيان فإن كان الموضع يصلح
للتسليم وليس لحله مؤنة سواء كان المسلم حالاً أو مؤجلاً أو يصلح له ولحله مؤنة في الحال لم يجب ذكر
لموضع بل يحمل على موضع العقد في هذه الثلاث للعرف والمراد به تلك المحلة لا شخص المحل
الذي وقع فيه العقد فلو عينا غيره تعين والحاصل أن المورد ثمانية خمسة يجب فيها البيان وهي
أن يكون الموضع لا يصلح للتسليم حالاً كان المسلم أو مؤجلاً وعلى كل منهما اما لحله مؤنة أو لا
أو يصلح له ولحله مؤنة في المؤجل وثلاثة لا يجب فيها البيان وهي أن يكون الموضع يصلح للتسليم
وليس لحله مؤنة حالاً كان المسلم أو مؤجلاً أو لحله مؤنة في الحال ولو أضر المسلم اليه المسلم فيه
في محل التسليم فامتنع المسلم من قبوله لم يجبر على القبول ان كان امتناعه لغرض صحيح بأن كان
السلم مؤجلاً وكان احضاره له قبل الحلول وكان حيواناً يحتاج لمؤنة لها وقع أو كان مما يحتاج
الى مكان له أجرة كالخطبة الكثيرة فإن لم يكن لغرض صحيح أجبر على القبول لأن عدم قبوله
تعت فان أصر على عدم القبول أخذه الحاكم عنده كالأموال كان غائباً وان كان السلم حالاً أو كان
احضاره بعد الحلول في محل التسليم فان أضره لغرض غير البراءة ككفره رهن أو ضمان أجبر
على القبول فقط أو لغرضها أجبر على القبول أو الأبراء ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه في غير محل
التسليم وطالبه المسلم فيه وكان لنقله من محل التسليم الى مكان الظفر مؤنة ومثلها ارتفاع
السعر ولم يصنعها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء ولا يطالبه بقيمته ولو أضره المسلم اليه في
غير محل التسليم وامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح فان كان لحله من مكان الاحضار الى محل
التسليم مؤنة ولم يصنعها المسلم اليه لم يجبر على قبوله لتضرره بذلك وان امتنع من قبوله لغرض
غرض صحيح أجبر على قبوله ان كان للمؤدى غرض صحيح كتحصيل براءة الذمة (قوله
والسادس أن يكون الثمن) أى الذى هو رأس المال وان كانوا لا يعبرون عنه بالثمن في الغالب
بل برأس المال وقوله معلوماً بالقدر أى والجنس والصفة فيما اذا كان فى الذمة وقوله أو بالرؤية
له أى فيما اذا كان معينا فهذا محض تكرار مع ما تقدم فى البيع اللهم الا أن يقال ذكره
هنا ليعقد أن رأس المال يسمى ثمنا وهو جواب واه ولو اتفق أن رأس المال صار بصفة المسلم
فيه وجب قبوله كأن أسلم اليه جارية صغيرة فى جارية كبيرة فكبرت عنده وان وطئها اذا لم
تجبل منه (قوله والسابع أن يتقابض الخ) هذا شرط لدوام العدة واعتراض بأن التعبير
بالتقابض يقتضى أنه لا بد من قبض المسلم اليه رأس المال وقبض المسلم فيه فى الجاهل
وليس كذلك وأجيب بأن التعبير بالتقابض تسمح والمراد به اقباض المسلم رأس المال
وقبض المسلم اليه له فى المجلس واعتبار الاقباض من المسلم جرى على الغالب والا فليسلم اليه
الاستقلال بالقبض كما فى البيع ولا يشترط تعيين رأس المال فى العقد بل يجوز فى الذمة
ثمين ويقبض فى المجلس لأن المجلس حريم العقد فله حكمه ولا بد من حلوله كما فى بيع الربوى
ويجوز جعل رأس المال منفعة كالأوسله منفعة عبده أو داره أو دابته شهرا فى كذا وقبض
المنفعة بقبض العين وانما كفى بقبض العين مع اشتراط قبض رأس المال فى المجلس قبضا
حقيقيا لأن هذا هو الممكن (قوله أى المسلم والمسلم اليه) أى بنفسهما وبنايهما (قوله

والسادس أن يكون
الثمن معلوماً بالقدر
أو بالرؤية (و) السابع
(أن يتقابض) أى المسلم
والمسلم اليه

في مجلس العقد) وانما اشترط القبض فيه لأن في السلم غررا فلا يضم اليه غرر تأخير رأس المال عن المجلس ولانه اذا كان رأس المال في الذمة كاقامع عدم قبضه في المجلس كان في معنى بيع للدين بالدين (قوله قبل التفريق) أي وقبل التخيير لأن اختيار الزوم كالتفريق كما مر في الخيار ولو اختلفا فقال المسلم قبضته بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله أو بالعكس ولا يثبت لكل صدق مدعى العصة (قوله فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذا لو اختارا لزوم العقد قبل ذلك كما علم مما مر (قوله أو بعد قبض بعضه) كأن أسلم اليه دينارين في أردب قمح فقبض منه دينارا ثم تفرقا وقوله ففيه خلاف تفريق الصفقة فقول يطل في الكل والاصح أنه يصح فيما قبض وما قابله من المسلم فيه ويطل في الباقي وما قابله فيصنع في المثال المذكور في الدينار المقبوض وما قابله وهو نصف الأردب ويطل في الدينار الباقي وما قابله وهو نصف الأردب الآخر (قوله والمعتبر القبض الحقيقي) وهو في المنفعة بقبض محلها لانه الممكن كما مر وخرج القبض الحكمي كافي مسئلة الحوالة (قوله فلو أحال المسلم برأس مال السلم الخ) فالحوالة من المسلم باطلة وكذا الحوالة عليه من المسلم اليه لكن ان أذن المسلم اليه للمسلم في الدفع الى المحتال فدفعه له في المجلس صح وكان المحتال وكيل عنه في القبض (قوله وقبضه المحتال) سواء أذن له في قبضه المحيل اذا جديدا أولا وقوله لم يكف أي لأن الحوالة ليست قبضا حقيقة فإنا المحتال عليه يؤدبه عن جهة نفسه لا عن جهة السلم نعم ان قبضه المسلم من المحتال عليه أو من المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسلمه اليه في المجلس صح (قوله والثامن أن يكون عقد السلم ناجزا الخ) أي أن لا يشترط فيه خيار الشرط لهما أولا ولا أحدهما لانه لا يحتمل التأجيل في رأس المال والخيار أعظم غررا منه لانه مانع من الملك أو من لزومه فلو شرط فيه خيار الشرط بطل العقد وقوله لا يدخله خيار الشرط تنسير لقوله ناجزا (قوله بخلاف خيار المجلس) فانه يدخله لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسلم يبيع موصوف في الذمة كما مر * (فصل في أحكام الرهن) * انما عبر بأحكام لأن المصنف لم يذكر حقيقة لالغة ولا شرعا بل ذكر أحكامه في قوله وكل ما جاز يبيعه جاز رهنه وقوله وللرهن الرجوع فيه وقوله ولا يضمنه المرتهن الا بالتعدي وقوله واذا قبض المرتهن بعض الحق الخ ولتعدها جعها والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمنهن مقبوضة قال القاضي معناه فارهنوا وأقبضوا الآن مفردة مصدر جعل جزاء للشرط مقر ونا بالفاء مجرى مجرى الامر كقوله تعالى فخرير رقية وثمنة أي فخرروا رقية وثمنة وخبر المحمدين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عندهم ودى يقال له أبو النخعم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله وفارق صلى الله عليه وسلم الدنيا ولم يشكك على الاصح كافي شرح الروض وانما افتكك سيدنا على كرم الله وجهه خلا لما ذكره القليوبي على الخطيب وحديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة في القبر غير منبسة مع الارواح مجهول على غير الانبياء تنزيها لهم على أنه في حق من قصر بالاستدانة ولم يخلف وفاء أقام من لم يقصر في الاستدانة أو خلف وفاء فلا تجبس نفسه والحكمة في رهنه عند الهوى دون واحد من المسلمين بيان جواز معاملته أهل الكتاب وما قيل من أنها عدم المنة في ذلك لاحد من أصحابه مردود بأن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم والمؤمن يرى أن لا مال

في مجلس العقد (قبل التفريق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحال المسلم برأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المحتال عليه في المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا) لا يدخله خيار الشرط بخلاف خيار المجلس فانه يدخله

(فصل في أحكام الرهن)

لسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأركانه أربعة أجمالاً خمسة تفصيلاً مرهون ومرهون به
وصيغة وعاقدا رهن ومرتهن فن عقد العاقد واحد جعلها أربعة ومن عده اثنين جعلها خمسة
فلا تنافي بين من جعلها أربعة كالشيخ الخطيب ومن جعلها خمسة كالحنفي (قوله وهو لغة
الثبوت) ومنه الحالة الراهنة أي الثابتة يقال رهن المسمار في الخشب أي ثبت فالفعل بالمعنى
اللغوي لازم بخلافه بالمعنى الشرعي فإنه معتد يقال رهن العبد عند زيد على كذا (قوله
وشرعاً) عطف على لغة وقوله جعل عين الخ هذا تعريف للرهن الجعلي وهو الذي يحتاج إلى
الصيغة وأما الشرعي فهو نعلق الدين بالتركة ولا يحتاج إلى صيغة فن مات وعليه دين وإن قل
تعلق بتر كنه فليس للوارث التصرف في شيء منها حتى يوفي الدين فلا تصرف ولادين فطر أدين
بخورد مبيع بعيب تلف غنمه ولم يسقط الدين بإداء أو إبراء فسحقه الحاكم لأنه كان سائغاً له في
الظاهر ولا يتعلق الدين بزوائد التركة كسج وكتب لانها حدثت في ملك الوارث وهذا
التعريف يشتمل على الأركان ولولطريق الاستلزام لأن الجعل لا يكون إلا من جاعل وهو
العاقد الذي هو الراهن والمرتهن ولا يكون إلا بصيغة والعين المأبوسة هي المرهون والدين هو
المرهون به وإضافة جعل عين من إضافة المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل والأصل جعل
العاقد عيناً فهي المفعول الأول ووثيقة مفعول ثان (قوله مالية) خرج بها غير المالية
كالنفس والمتجسس الذي لا يمكن تطهيره ولا بد أن تكون متمولة أيضاً أي تقابل بمال لتخرج
المالية غير المتمولة كحبي بر (قوله وثيقة) أي مترتبة يقال وثق من باب ظرف صار
وثيقاً والوثائق بالحقوق ثلاثة الرهن أو الضمان وهما خوف الإفلاس والشهادة وهي خوف
الجد (قوله بدين) بخلاف العين فلا يصح الرهن عليها ولو مضمونة كما سيأتي (قوله يستوفي
منها) هذه الجملة في محل جر صفة لدين لأن الجعل بعد التكرار صفات ونائب الفاعل ضمير يعود
على الدين فيباع الرهن عند المحل ليستوفي من غنمه ومن للابتداء فيبتدأ استيفاءه منها وإن لم
توف به فلورهنه حجة البيت على ألف دين شارك الرهن نفس الحجة لا البيت وليست للتبعيض
والالاقتضى أنه لا بد أن تكون العين أكثر من الدين وهذا إذا ندد على التعريف وانما أتى به
ليبين مقصود الرهن وفائدته فليس ذلك بشرط بل لا فرق بين أن يستوفي منها أو من غيرها وقيل
أنه من التعريف وهو قيد لا يخرج نحو العين الموقوفة فإنها لا يستوفي منها لا متاع يبيعها فلا
يصح رهنها وقوله عند تعذر الوفاء ليس بقيد فلا فرق بين تعذر الوفاء وإمكانه إلا أنه اعتبر نظراً
لغالب (قوله ولا يصح الرهن إلا بإيجاب وقبول) وهما جزء الصيغة وانما نبه عليهما للشرح
لانهما لا يعلمان من كلام المصنف ويشترط فيهما ما شرط في البيع فيشترط أن لا يتخلل بين
الإيجاب والقبول كلام أجني أو سكوت طويل وعدم التعليق وعدم التأقيت وأن لا يشترط
فيه ما يضرب الراهن أو المرتهن كأن يشترط أن تحدث زوائده مرهونة أو أن منفعته للمرتهن
أو أن لا يبيع عند المحل فإن شرط في الرهن مقتضاه كتحقق المرتهن بالمرهون عند تراحم
الغرماء أو شرط مصلحة له كإشهاد به أو مالا غرض فيه كأن يأكل العبد المرهون كذا لم يضرب
ولغا الشرط الأخير (قوله مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بأن يكون بالغاً عاقلًا غير
محجور عليه بالسفه وغير مكره فيخرج الصبي والمجنون والمحجور عليه بالسفه والمكره وكان

وهو لغة الثبوت وشرعاً
جعل عين مالية وثيقة بدين
يستوفي منها عند تعذر
الوفاء ولا يصح الرهن إلا
بإيجاب وقبول بشرط كل
من الراهن والمرتهن أن
يكون مطلق التصرف

الاولى أن يقول أهل تبرع مختار الخرج الولي في مال موليه فلا يجوز أن يرهنه أو يرتنه
 الا ضرورة أو غبطة ظاهرة والحكم كغيره في ذلك على المعتمد كما في المنهج خلافا لما نقله
 للقلوبى عن شيخه من أن الحاكم يجوز له ذلك للمصلحة وأقره المحشى مثال الرهن والارتمان
 للضرورة أن يرهن على ما يقتضى لضرورة المونة لم يوفى عما ينتظر من جامكية أو دين يحل أو غن
 مناع كاسد يروح وأن يرتن على ما يقرضه أو غن ما يبيعه مؤجلا للضرورة نهب ومناهما للغبطة
 أن يرهن الولي ما يساوى مائة على غن ما اشتراه بمائة نسبية وهو يساوى مائتين وأن يرتن
 على غن ما يبيعه نسبية للغبطة اهـ شرح الخطيب بتصرف (قوله وذكر المصنف ضابط المرهون)
 أى والمرهون به كما هو في نسخة كذلك ففيه اكتفاء على النسخة الاولى لأن المصنف ذكر ضابط
 المرهون بقوله وكل ما جاز يبيعه جاز رهنه وضابط المرهون به بقوله في الديون فلو صرح بذلك
 الشارح لو في بما ذكره المصنف صريحاً والضابط بمعنى القاعدة (قوله وكل ما الخ) بفصل ما عن
 كل لأن كل مبتدأ وما موصولة أو نكرة موصوفة ووجهه جاز يبيعه صلة أو صفة ووجهه جاز رهنه
 خبر ولا توصل بها الا ان كانت ظرفية كما في قوله تعالى كلما نضجت جلودهم فوصلها هنا في كثير
 من النسخ خطأ من جهة الرسم وقد ذكر المصنف قاعدتين احدهما بالمنطوق وهى كل ما جاز
 يبيعه جاز رهنه والاخرى بالمفهوم وهى كل ما لا يجوز يبيعه لا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة
 المنطوق المنفعة يجوز بيعها كما في وضع الاخشاب على الجدار ويبع حق الممر ولا يجوز رهنها
 كأن يرهن سكنى دراهم سنة لأن المنفعة تتلف شيئاً فشيئاً فلا يحصل بها استيثاق وهذا في الرهن
 الجعلي بخلاف الشرعى فاذا مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو منافع رهنها عليه
 والدين يجوز بيعه من هو عليه ولا يجوز رهنه ابتداء رهنها جعلياً ولو عند من هو عليه كأن
 يكون له على زيد عشرة دراهم ويشتري منه شيئاً بدينار ويرهنه العشرة دراهم التي في ذمته
 على الدينار فلا يصح لأن ما في ذمته غير مقدور على تسليمه وخرج بقولنا ابتداء الدوام كما لو قتل
 العبد المرهون قصير قيمته في ذمة القاتل قبل قبضها رهنها مكانه وخرج بالجعلي الشرعى فاذا
 مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو دينار رهنها عليه والمدبر يجوز بيعه ولا يجوز رهنه لما
 فيه من القرر لأن السيد قد يموت فجأة فيفوت مقصود الرهن والمعلق عتقه بصفة يمكن سبقتها
 حاول الدين ولم يشترط بيعه قبلها بخلافه اذا علم الحلول قبلها أو كان الدين حالاً والارض المزروعة
 يجوز بيعها اذا رآها المشتري من خلال الزرع ولا يجوز رهنها لانه ربما حبل الدين قبل تفريغ
 الارض من الزرع فيحصل النزاع لالاى غاية هكذا وجهه بعضهم وضعف بعضهم هذه المسئلة
 وسوى بين البيع والرهن فان ريثت من خلال الزرع صح بيعها ورهنها وان لم تر من خلال
 الزرع لا يصح بيعها ورهنها وهذا هو المعتمد ويستثنى من قاعدة المفهوم الامة التي لها ولد من
 غير السيد بأن كان من نكاح أو من زنا وهو غير مميز فلا يجوز بيع أحدهما لما فيه من التفريق
 المحرم ويجوز رهنه ويساعان معاً عند الحل ويقوم المرهون منهما وحده بوصف كونه حاضراً
 أو محضوناً ثم مع الاسترخاء لاند على قيمته قيمة الآخريوزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما فاذا كانت
 قيمة المرهون وحده بالوصف المذكور مائة وقيمه مع الآخري مائة وخمسين فالنسبة بينهما
 بالاثلاث فيسقط حق المرتن بثلى الثمن فاذا بيعا معا بتسعين فالثلثان ستون وعكسه بعكسه

وذكر المصنف ضابط
 المرهون في قوله (وكل
 ما جاز يبيعه جاز رهنه)

وخرج بقوله ما يجوز بيعه المكاتب والموقوف وأتم الولد ونحوها ونحوه كلامه المشاع فيصح
 رهنه من الشريك وغيره ويقبض بتسليمه كافي البيع فيحصل بالتعليق في غير المنقول وبالنقل
 في المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فإن نقله من غير إذنه كان ضامنا لحصة الشريك
 والراهن طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلف تحت يده فإن أبي الأذن فإن رضى المرتهن
 بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعنا صب الحاكم عدلا يكون في يده لها
 (قوله في الديون) أي عليها ففي معنى على فشرط المرهون به كونه ديناً ولو منفعة ملقمة في الذمة
 بخلاف العين ومنفعتا فلا يصح الرهن على العين ولا على المنفعة المتعلقة بها لانه تعالى ذكر
 الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها ويشترط في الدين الذي يرهن به ثلاثة شروط الاول كونه
 ثابتاً أي موجوداً فلا يصح الرهن بغير الثابت كالدين الذي سيقترضه ونفقة الزوجة التي ستجب
 والثاني أن يكون معلوماً للعاقدين فلا يصح الرهن على غير المعلوم لهما أو لاحدهما والثالث
 كونه لازماً أو آيلاً الى اللزوم بنفسه كمن المبيع في زمن الخیار والمشتري فلا يصح الرهن على
 غير اللازم وغير الآيل الى اللزوم بنفسه كجعل الجعالة ونجوم الكتابة ولا يصح أيضاً على غن
 المبيع في زمن الخیار لهما وللبيع لعدم الملك فيهما (قوله اذا استقرت ثبوتها في الذمة) ليس هذا
 قيداً كان الاولى حذفه لانه لا فرق بين المستقر كمن المبيع بعد قبضه وغير المستقر كالاجرة
 قبل استيفاء المنفعة في اجارة العين بخلافها في اجارة الذمة للزوم قبضها في المجلس كرواس
 مال السلم هذا ان أريد بالمستقر المأمون من سقوطه لاستيفاء مقابله وهو أحد اطلاقين للمستقر
 وعليه بنى الشارح كلامه وستعلم ما فيه فان أريد به اللازم أو الآيل الى اللزوم وهو الاطلاق
 الآخر للمستقر كان كلام المصنف ظاهراً محتاجاً اليه لانه يشترط في الديون أن تكون لازمة أو
 آيلة الى اللزوم كما مر (قوله واحترز المصنف بالديون عن الاعيان) لأن الديون قيد لا بد منه
 وقوله فلا يصح الرهن عليها أي على الاعيان ويؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وهي أن
 الواقف يقف كتباً ويشترط أن لا يخرج منها كتاب من مكان يحبسها فيه الا برهن فان أراد الرهن
 الشرعي فالشرط باطل وان أراد اللغوي وهو مطلق التوثيق بشئ عليه يساوى قيمته لو أريد
 بيعه ليكون ذلك حاملاً على رده فالشرط صحيح وكذا لو أطلق أو جهل مراده صواباً لكلامه عن
 الالفاء وعلى الغاء الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكأنه قال لا يخرج مطلقاً فينتفع
 به في المحل الذي حبسها فيه فان تعذر الانتفاع به فيه جاز اخراجه لمن يردّه الى محله بعد قضاء
 حاجته فالتفصيل انما هو في الشرط وأما الوقف فهو صحيح مطلقاً على العمدة خلافاً لقول
 المحشي فان أراد الشرعي بطل الوقف فانه ضعيف (قوله كعين موصوبة) كأن غصب عيناً
 من زيد ورهنه عليها شيئاً حتى يردّها اليه فلا يصح لانه يجب ردها بعينها وقوله ومستعارة كأن
 يستعير من زيد كتاباً ويرهنه عليه شيئاً كما يقع فلا يصح لما ذكر وقوله ونحوهما كالمستام كأن
 يأخذ شيئاً لينتأمل فيه هل يحببه فيشتره أو لا فيرده ويرهن عليه شيئاً فلا يصح وقوله من الاعيان
 المضمونة لو حذفه لكان أخصراً وأولى لانه لا فرق بين المضمونة وغيرها كالوديعة ومال القراض
 فلا يصح الرهن عليها أيضاً اللهم إلا أن يقال انها تعلم بالطريق الاولى (قوله واحترز باستقر عن
 الديون قبل استقرارها) فمعرفتها أن الشئ لا يبيح كإيمانه على أن المراد بالمستقر المأمون من

في الديون اذا استقرت ثبوتها
 في الذمة واحترز المصنف
 بالديون عن الاعيان فلا يصح
 الرهن عليها كعين موصوبة
 ومستعارة ونحوهما من
 الاعيان المضمونة واحترز
 باستقر عن الديون قبل
 استقرارها كدين السلم
 وعن الثمن مدة الخیار

سقوطه بحيث لا يعرض له السقوط فلذلك جعل دين السلم وثن المبيع في زمن الخيار غير مستقرين لانهما لا يؤمن من سقوطهما بل يعرض لهما السقوط كما اذا لم يوجد السلم فيه عند الحمل فله فسخ السلم حينئذ فيسقط دينه وكان يفسخ البيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ما وظهره ولو كان الخيار للمشتري في صورة الثمن وهذا ضعيف والمعتمد صحة الرهن على دين السلم بمعنى السلم فيه بخلاف رأس مال السلم فلا يصح الرهن عليه لاشتراط قبضه في المجلس والمعتمد ايضا صحة الرهن على ثمن المبيع في فسخ الخيار للمشتري لانه ملك المبيع فذلك البائع عليه الثمن فصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار لهما وللبيع فلا يصح الرهن عليه لعدم الملك كما مر (قوله وللراهن الرجوع فيه) أي في الرهن والمراد بالرجوع فيه فسخه أو في المهرهون والمراد بالرجوع فيه أخذه بعد فسخ العقد وعلى هذا ادراج الخطيب والمحشي وهو الاوفق بالضمير الثاني فانه راجع للمهرهون ويحصل الرجوع فيه بالقول كرجعت فيه وفسخته وأبطلته وبصرف ينافي الرهن كرهن وهبة ولو غير مقبوضين على المعقد وتقييد الشيخين بالمقبوضين لجرد التصوير لا للاحتراز وبكتابة ولو فاسدة وتديروا بحال واعتاق ونحوه لا بالفعل كالوطء من غير احوال وتزويج لعبد أو أمة ولا بموت عاقد ويقوم وارثه مقامه في القبض والاقباض ولا يجزونه ويقوم وليه مقامه في ذلك ولا باعثائه بل تنتظر افاقته وان طالت فان أيس منها فكالجنون والخرس بعد الاذن لا يطله وأما قبله فتعتبر اشارته ان كانت والابطال الرهن ولا باق رقيق ونحوه عسر لكن لا يعتد بقبضه حال تخمره بل يقبض بعد تخلله ولا يضر الموت ونحوه بعد القبض قطعاً لكن اذا تخمر العسر حينئذ ارتفع حكم الرهن حتى يتخلل فان تخلل عاد حكمه من غير صبغة جديدة (قوله ما لم يقبضه) بضم الياء من أقبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على الراهن لان الاقباض من جابه أو يفتحها من قبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على المرتهن وسلك الشارح الثاني حيث قال أي المرتهن ليشمل قبض المرتهن باذن الراهن أو باقباضه ولا بد أن يكون عن جهة الرهن فلواختلفا في قبضه عنه وهو بيد راهن أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو أقبضته لك عن جهة أخرى كوديعة وعارية صدق الراهن بيمينه كالأول واختلفا في أصله كأن قال رهنتي كذا فأنا كذا وفي قدر مهرهون كأن قال رهنتي عبد بن فقال بل عبد واحد أو وفي عينه كأن قال رهنتي هذا العبد فقال بل هذا الذئب أو قدر مهرهون به كأن قال بالعين فقال بل بألف فانه يصدق الراهن لان الأصل عدم ما يتدعيه المرتهن هذا في رهن التبرع وهو الذي لم يشترط في بيع فان اختلفا في شيء مما مر في الرهن المشروط في البيع أو اختلفا في اشتراطه تحالفا كما في صور الاختلاف في البيع الا في صورة الاختلاف في أصل الرهن فانه يصدق الراهن ولو ادعى انه ما رهناه عبدهما بمائة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر فنصيب الاول رهن بخمسين مواخذه له باقراره وحلف الآخر وتقبل شهادة الاول عليه لخلوها عن التهمة ولو كان عليه ألقان مثلاً بأحد مهرين فأدى ألقا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيمينه لانه أعلم بقصدته وكيفية أدائه فان لم ينوشياً جعله عما شاء منهم ما ومن هذا يعلم انه لو اقترض شيئاً ونذر للمقرض كذا ما دام المال أو شيء منه في ذمته ثم دفع له شيئاً ولو من غير جنس الدين وقال قصدت به الأصل صدق فيسقط الأصل وما

(والراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه) أي المرتهن

وجب بالتذرين آخر (قوله فان قبض) أي المرتهن وهذا مفهوماً قول المتن ما لم يقبضه ولا بد
من اذن الراهن أو اقباضه ولكل من الراهن والمرتهن اناية غيره في الاقباض والقبض ما لم
يلزم اتحاد القابض والمقبض فيمتنع على المرتهن اناية مقبض من راهن أو نائبه كان يقول
المرتهن للراهن أو نائبه أثبتك عني في القبض وقوله ممن يصح اقباضه أي وهو البالغ العاقل
الرشد بخلاف الصبي والمجنون والسفيه وقوله لزم الرهن أي من جهة الراهن فقط فلا ينافي
أنه جائز من جهة المرتهن مطلقاً فلا يلزم في حق الراهن الا بالقبض (قوله وامتنع على الراهن
الرجوع فيه) عطف لازم على يلزم لانه يلزم من لزومه امتناع الرجوع فيه فلا يصح منه
تصرف يزيل الملك كالوقف أو ينقصه كالترجيع والاجارة والاعارة ان كان الدين حالاً أو
يحصل قبل انقضاء مدتها ما وليس لراهن مقبض رهن المرهون لغير المرتهن ولاله بدني آخر لانه
مشغول والمشغول لا يشغل بخلاف الرهن فوق الرهن بالدين الواحد لانه شغل فارغ ولذلك
قال ابن الوردي

والرهن فوق الرهن زدا بالدين * لا الدين فوق الدين بالرهين

وليس له وطء لحوف الجبل فيمن تحبيل وحسم الباب في غيرها ويمتنع عليه التقبيل ونحوه
ان جر لوطه والافلا ويحث الاذرى أنه لو خاف الزنا لولم يطأ جازله لوطه لا يضطراره اليه ويمتنع
عليه الاعتاق ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات الاعتاق موسر وابلاده وتلزمه القيمة وتسكون
رهنها مكان الاصل ولو قبل قبضها من غير تجديد عقد لقيامها مقامه والولد الحاصل من وطء
الراهن حرنسب ولا يقرم قيمته وأما المعسر فلا ينفذ اعتاقه ولو انفق الرهن لانه قول فاذا
رد قفاً حالاً وما لا ولا ينفذ ايلاده حالاً فان انفق الرهن بغير البيع أو بالبيع ثم عاد في ملك
الراهن نفذ لانه فعل لا يمكن رده وانما يمنع من نفوذه مانع فاذا زال المانع ثبت حكمه وللراهن
المالك انتفاع بالمرهون لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغراس ثم ان أمكن بلا استرداد كخياطة
وكتابة لم يسترد والاسترد ويشهد عليه في أول استرداده ان اتهمه ولو أخذ الراهن المرهون
للا انتفاع الجائر فتلصق في يده من غير تقييد لم يضمنه وله باذن المرتهن ما منعنا منه كوطء
وتصرف وله رجوع عن الاذن قبل التصرف ~~كما للموكل عزل الوكيل~~ قبل التصرف
فان تصرف بعد رجوعه لنا كنصرف وكيل عزله موكله ولا يمنع الراهن من مصلحة المرهون
كقصده وحجامة وعلى الراهن المالك مؤنة المرهون كنفقة رقيق وعلف دابة فان كان الراهن
غير مالك بأن كان المرهون مستعاراً للرهن فؤته على مالكه لا على الراهن (قوله والراهن
وضعه على الامانة) انما ذكر الشارح ذلك توطئة لما بعده وأشار بقوله وضعه على الامانة الى
أنه قد يخرج عن وضعه في مسائل وهي غمانية الاولى مغصوب تحوّل رهننا عند غاصبه الثانية
مرهون تحوّل غصبا عند مرتهنه الثالثة مرهون تحوّل عارية عند مرتهنه الرابعة عارية
تحوّل رهننا عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوما تحوّل رهننا عند سائمه السادسة مقبوض
بيعه فاسد تحوّل رهننا عند قابضه السابعة أن يقيه في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة
ان يحالها على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض وانما ضمن في هذه المسائل لوجوده مقتضيه والراهن
ليس بمانع ولو رهنه بشرط أن يضمنه فسد الرهن ولا ضمان اذا فاسد كل عقد كعهده

فان قبض العين المرهونة
ممن يصح اقباضه لزم الرهن
وامتنع على الراهن الرجوع
فيه والراهن وضعه على
الامانة

في الضمان وعدمه واليد على المرهون للمرتهن غالباً وقد تكون لغيره في مسائل كأن شرطاً
رضعه عند ثالث أو كان رقيقاً مسلماً أو مصحفاً والمرتهن كافر أو سلباً والمرتهن خرفي فيوضع عند
عبد أو جارية تشتهى والمرتهن أجني فتوضع عند امرأة نقة (قوله وحينئذ) أي حين إذا كان
وضعه على الأمانة وقوله لا يضمنه المرتهن أي لا يمثل ولا قيمة لا قبيل البراءة من الدين ولا بعدها إلا
إذا امتنع من رده بعد البراءة من الدين وقوله لا بالآلة تدى ككوب الدابة والحمل عليها واستعمال
الآلة ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لظروجه عن الأمانة (قوله ولا يسقط بتلقه شيء من الدين) بل
يجب عليه دفع جميعه لصاحبه خلافاً للعنفة والمالكية حيث قالوا يسقط بتلقه قدره من الدين
بناءً على أنه من ضمان المرتهن (قوله ولو ادعى) أي المرتهن وقوله تلقه أي المرهون وقوله ولم
يذكر سبباً أي لا ظاهراً ولا خفياً وكذا أن ذكر سبباً خفياً كسرقة أو ذكر سبباً ظاهراً عرف هو دون
عمومه أو عرف هو وعمومه واتهم بأن احتمل أنه قتل قبل التلف فلم يثبت لم يثبت إلى أين فان
ذكر سبباً ظاهراً لم يعرف هو ولا عمومه احتاج إلى بينة على حصوله وإلى أين على تلقه به كذا كره
في موجب الوديعه (قوله صدق بيمينه) أي ولا يضمن والا فلا ضمان كالأغاصب والمستعير يصدق
بيمينه في دعوى التلف لكن يضمن (قوله فان ذكر سبباً ظاهراً) أي لم يعرف هو ولا عمومه وقوله
لم يقبل الايئنة أي وعين كاعلم عامراً (قوله ولو ادعى المرتهن الخ) وكذا لو ادعى المستأجر رذ
العين المؤجرة على المؤجر لم يقبل الايئنة وهذا مستثنى من تصديق الأمين في دعواه الرد على
من اتقنه ولذلك يقولون في ضابط ذلك كل أمين أدى الرد على من اتقنه صدق بيمينه الا المرتهن
والمستأجر زاد بعضهم والمقتط لا كالأمنهم قبضه لغرض نفسه بخلاف ما لو ادعى الرد على غير
من اتقنه كوارثه فلا يصدق الايئنة وخروج بالأمين الضامن كالأغاصب والمستعير والمستام فلا
يصدق في دعوى الرد الايئنة (قوله وإذا قبض الخ) هكذا في نسخة وعليها حل الخارج
وفي نسخة قضى وعليها حل الشيخ الخطيب وعلى هذه النسخة فعني قضى أدى لأن القضاء يأتي
في اللغة بمعنى الاداء ومثل الراهن والمرتهن في ذلك ورثتهما ولو تعدوا فلو مات الراهن عن ورثة
فوفى أحدهم نصيبه لم ينكش شيء من الرهن كالأموال في مورثه ولو مات المرتهن عن ورثة فقبض
أحدهم نصيبه لم ينكش شيء من الرهن كالأموال قبضه مورثه وقوله بعض الحق أي ولو كان الباقي قليلاً
وقوله لم يخرج أي عن الرهنه وقوله أي لم ينكش تفسير مراد وقوله شيء من الرهن أي المرهون
ولو تعدد كثلثة أعبد رهنهم في صفقة واحدة على دين واحد لأن كلاً منهم مرهون بجميعه
فلورهنه عبد في صفقة واحدة على دين واحد وسله أحدهما كان مرهوناً بجميع الدين كما
لو سلهما وتلف أحدهما بعد التسليم (قوله حتى يقضى جميعه) أي لتعلق كل جزء من الدين
بجميع المرهون كرقبة المكاتب فانه قد مابق عليه درهم ومثل القضاء في ذلك البراء
والاعتياض والارث وغير ذلك فلو تقايلاً وتلف العوض قبل قبضه في صورة الاعتياض عاد
الرهن ومحل ذلك أن اتحدت الصفقة بأن اتحد الدين والراهن والمرتهن فلورهن نصف عبد
بدين ونصفه بآخر فبرأ من أحدهما انفك نصفه ولورهنه عبدان عند آخر بدين له عليه ما فأدى
أحدهما ما عليه انفك نصيبه ولورهنه عبدان عند اثنين بدين لهما عليه فبرأ من دين أحدهما
انفك قسطه* (فصل في جبر السفية والمفلس)* أي وغيرهما من باقي الستة المذكورة

(و) حينئذ لا يضمنه المرتهن
الا بالآلة تدى فيه ولا يسقط
بتلقه شيء من الدين ولو ادعى
تلقه ولم يذكر سبباً
تلقه صدق بيمينه فان ذكر
سبباً ظاهراً لم يقبل الايئنة
ولو ادعى المرتهن رذ المرهون
على الراهن لم يقبل الايئنة
(وإذا قبض) المرتهن (بعض
الحق) الذي على الراهن
(لم يخرج) أي لم ينكش شيء
من الرهن حتى يقضى جميعه
أي الحق الذي على الراهن
*(فصل في جبر السفية
والمفلس)

في كلام المصنف فقيه حذف الواو مع ما عطف ولوصرح بذلك المكان أولى المتكون الترجمة مساوية المترجم له ولعل اقتصار الشارح في الترجمة على حجر السفية والمفلس وان خالف كلام المصنف ليكون الحجر عليهم ما هو الذي يحتاج لضرب القاضي بخلاف الحجر على غيرهما وإنما اقتصر المصنف على الستة التي ذكرها لأنها المشهورة وزاد عليها الشارح اثنين مسريهما فبالجملة ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم * تضمنهم بيت وفيه محاسن

صبي * وجنون سفية ومفلس * رقيق ومرقة مريض وراهن

وفي قوله لم يشمل الحجر غيرهم نظر لأنه أنواع كثيرة أنها بعضهم إلى نحو السبعين بل قال الأذري أن هذا الباب واسع جدًا لا تنحصر أفراد مسائله وإلى هذا يشير قول الشارح وسكت المصنف عن أشياء من الحجر الخ والاصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يعلّ هو فليملّ وليه بالعدل فجعل تعالى لهم أولياء فدل على الحجر عليهم وفسر الامام الشافعي رضي الله عنه السفية بالمبذر والضعيف بالصبي والذي لا يستطيع أن يعلّ هو بالغلوب على عقله وهو المجنون وهو نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور وعليه وهو الحجر على الصبي والمجنون والسفيه اذ المقصود منه حفظ مالهم ونوع شرع لمصلحة غيره قصدوا بالذات فلا ينافي أن فيه مصلحة للمحجور وعليه أيضاً كالحجر على المفلس فانه لمصلحة الغرماء وهم أرباب الديون وتلك المصلحة وفاء ديونهم وفيه مصلحة له أيضاً وهي براءة ذمته من ديونهم والحجر على المريض فانه لمصلحة الورثة وعلى العبد فانه لمصلحة السيد وعلى الراهن فانه لمصلحة المرتهن وعلى المرتد فانه لمصلحة المسلمين (قوله والحجر الخ) قد تصرف الشارح في كلام المصنف فالجبر في كلام المصنف مبني أخبره قوله على ستة فقد را الشارح له خبراً وجعل على ستة مفعولاً ثانياً بالفعل محذوف حيث قال وجعل المصنف الحجر على ستة وهذا حل بمعنى لأحل أعراب لكن لزم منه تغيير أعراب الحار والجرور فانه في كلام المصنف في محل رفع لكونه خبراً كما علمت وفي كلام الشارح في محل نصب لكونه مفعولاً ثانياً كما علمت أيضاً لكونه مفعولاً ثانياً لكونه خبراً تقديره (قوله لغة المنع) ومنه تسمية العقل حجر المنع صاحبه من ارتكاب ما لا يليق وهذا معنى الحجر بفتح الحاء وأما الحجر بكسر هاء فيطلق على القرس وعلى حجر اسمعيل وعلى العقل وعلى حجر ثود وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب ونظمها بعضهم في قوله

ركبت حجراً وطفيت البيت خلف الحجر * وحزن حجراً عظيماً ما دخلت الحجر

لله حجر من معنى من دخول الحجر * ما قلت حجراً ولو أعطيت ملّ الحجر

فقوله ركبت حجراً أي فرسا وطفيت البيت خلف الحجر أي حجر اسمعيل وحزن حجراً أي عقلاً ما دخلت الحجر أي حجر ثود لله حجر أي منع من معنى من دخول الحجر أي حجر ثود فهو مكر وما قلت حجراً أي كذبا ولو أعطيت ملّ الحجر أي حجر الثوب (قوله وشرعاً منع التصرف في المال) لا يرد على هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون إلا ما استثنى من عبادة الصبي المميز واذنه في دخول الدار وإيصال هديته من مأمون لأن ذلك لسلب عبارتهما وهو معنى زائد على الحجر كما قاله الشيخ عميرة (قوله بخلاف التصرف في غيره) أي غير المال فلا حجر فيه وقوله كالطلاق أي

(والحجر) لفظة المنع وشرعاً
منع التصرف في المال
بخلاف التصرف في غيره
كالطلاق

كأظهاره والإيلاء والخلع ولو بدون مهر المثل وكالأقرار بموجب عقوبة كحد وقود وكالعبادة البدنية مطلقاً والمالية الواجبة بخلاف المذوبة كصدقة التطوع (قوله فينفذ من السفيه) ومثله المفلس والمريض والعبد بخلاف الصبي والمجنون ففي المفهوم تفصيل وإذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وقول بعضهم وكذا من غيره فاقصده عليه ليس للتقييد فيه نظر لشمول الغير الصبي والمجنون اللهم إلا أن يراد بالغير خصوص المفلس والمريض والعبد (قوله وجعل المصنف الحجر على ستة) فيه إشارة إلى أن كون الحجر على ستة أنما هو يجعل المصنف له على ستة وتقدم أنه إنما اقتصصر على الستة لأنها المشهورة فلا ينافي أن يزيد على ذلك حتى أنها هاهنا بعضهم إلى نحو السبعين كما أشار إليه الشارح بقوله وسكت المصنف عن أشياء من الحجر الخ وقد علت أن الشارح تصرف في كلام المصنف على سبيل حل المعنى لأجل الأعراب وإن لم ينفذ منه تغيير أعراب الجار والمجرور ولكونه مغفراً لانه تقديرى (قوله من الأشخاص) ذكره كقولنا أو أنا (قوله الصبي) أي الصغير ذكره كان أو أنى فالمراد به ما يشمل الصبية ويثبت الحجر عليه بلا ضرب قاض وينفك يبلوغه بلا فك قاض لانه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فك قاض فإن بلغ رشيداً أي مصحلاً لماله ودينه ابتداء بخلافه واما ما للمعتبر فيه كونه مصحلاً له فقط فلا حجر أصلاً وإن بلغ غير رشيد دام الحجر عليه لانه وإن زال حجر الصبا لکن خلفه حجر السفه فن عبر يبلوغه رشيداً أراد الاطلاق الكلى ومن عبر يبلوغه فقط أراد الاطلاق من حجر الصبا وهو أوجه لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامهما متغايرة ألا ترى أنه يصح التبذير من السفه والنكاح منه باذن الولي وطلاق زوجته ووصيته وغير ذلك ولا يصح شئ من تلك المذكورات من الصبي ويسمى هذا سفهاً مهملًا كما أن من بلغ رشيداً ثم يذروا لم يحجر عليه القاضي يسمى سفهاً مهملًا لكن تصرف هذا صحيح كالرشيد حتى يحجر عليه القاضي بخلاف الاول فلا يصح تصرفه فاذا صار رشيداً انفك عنه الحجر بلا فك قاض بخلاف من حجر عليه القاضي فلا بد من فكده ويحصل البلوغ بكمال خمس عشرة سنة تحديداً أو بامتناء وقت إمكانه تمام تسع سنين تحديداً أو حيز في حق الاتي ووقت إمكانه تسع سنين تقريرية وأما جعلها فليس بلوغاً بل علامة على بلوغها بالامتناء قبله وهذا ظاهر في الواضح وأما الخنثى فحكمه أنه إن أمضى من ذكره وحاض من فرجه حكم يبلوغه فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم يبلوغه كما قاله الجمهور من الشافعية وهو المعتمد خلافاً للإمام ومن تبعه ويختبر برشد الصبي في الدين بمشاهدة حاله في العبادة بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس فيختبر ولد التاجر بالمشاحة في المعاملة ويسلم له المال ليشاح به لا ليعقد ثم إن أريد العقد عقد وليه ويختبر ولد الزارع بالنفقة على الزراعة بأن ينفق على القائم بمصالح الزرع ويختبر الصبية بأمير فهو غزل وصون نحو أطمعة عن نحو هزة وللاب أو بالجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة وإعارته لذلك وتلخدمة من يتعلم منه ما ينفعه وإن قوبل بأجرة وله إجارته لنفقة ولو أنفق عليه بقصد الرجوع رجع عليه ولو استخذه لزمته الأجرة إلى بلوغه رشيداً (قوله والمجنون) ويثبت الحجر عليه بلا ضرب قاض وينفك بإفاقته بلا فك قاض لما مر في الصبي (قوله والسفيه) ويثبت الحجر عليه بضرب القاضي إن بلغ رشيداً ثم يذروا فلا بد من حجر

فينفذ من السفيه وجعل
المصنف الحجر على ستة من
الأشخاص (الصبي والمجنون
والسفيه)

وفسير المصنف بقوله (المبذر
لماله) أي يصرفه في غير
مصارفه (والمفلس) وهو
لغة من صار ماله فلوسا

القاضي عليه فان لم يحجر عليه كان سفيهامه مالا وتصرفاته نافذة وان بلغ غير رشيد كان محجورا
عليه شرعا من غير حجر قاض ويسمى سفيهامه مالا وتصرفاته غير نافذة فان صار رشيدا زال عنه
الحجر من غير ان قاض كما علم عامر (فائدة) سئل العلامة الرمي هل الاصل في الناس الرشيد
أو السفيه فأجاب بأنه ان علم الرشيد بعد البلوغ فالاصل الرشيد وان علم ضده بعد البلوغ فالاصل
السفيه (قوله وفسره المصنف الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف المبذر ماله صفة كاشفة
فهى كالتفسير بالسفيه (قوله المبذر ماله) من التبذير وهو السرف مترادفان على صرف
المال في غير مصارفه كما يقتضيه كلام الغزالي ويوافقه قول غيره مالا يقتضي محمدا عاجلا
ولأجرا آجلا ووفق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقف الحقوق والثاني
الجهل بمقاديرها ونازع فيه ابن قاسم ثم ان كان التبذير من حين البلوغ لم يحجج بحجر القاضي
وان كان بعد بلوغه رشيدا احتج بحجره عليه كما علم مما تقدم (قوله في غير مصارفه) وهو كل
ما لا يعود نفعه اليه لا عاجلا ولا آجلا فيشمل الوجوه المحترمة كأن يشرب به الخمر أو يزي به
أو يرميه في البحر أو في الطريق والمكرهه كأن يشرب به الدخان المعروف فان الاصل فيه
الكرهية فصرف المال فيه من التبذير حيث لا نفع فيه أو يضيعه باحتمال غبن فاحش وهو
لا يعلم به والافهون الصدقة الخفية وهي محمودة لا صرف في المطاعم والملابس ووجوه الخير لان
تلك مصارفه ولا فرق في المطاعم والملابس بين أن تليق به وأن لا تليق به كشرائه اما كثيرة للتمتع
وتحصل أنواع الاطعمة اللذيذة لان المال انما يتخذ للشمع به (قوله والمفلس) مأخوذ من أفلس
يقال أفلس الرجل اذا صار ماله فلوسا كما يقتضيه قول الشارح وهو لغة من صار ماله فلوسا لكن
صار الافلاس كناية عن قلة المال أو عدمه كما قال الشارح ثم كفى به عن قلة المال أو عدمه
ولذلك قال الازهرى يقال أفلس الرجل اذا أعدم وقد ذكر بعض أصحابنا أن يقال باب الافلاس
بل يقال باب التفليس وهو لغة النداء على المفلس بصفة الافلاس ليحذر الناس معاملته
وشرعا الحجر على من عليه دين حال لا يبق به ماله والحجر عليه بطلب الغرماء والمفلس ان استقل
أو على وليه ان لم يستقل ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغرماء وبغير طلب في المحجور عليهم
أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويصدق المفلس بيمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا فلا بد فيه
من البيعة ويحبس من لم يثبت اعساره وعليه أجرة الحبس والسجنان نعم لا يحبس الاصل للفرع
ولو من قبل الام ومثله المريض والصبي والمجنون وابن السبيل والمخترة التي لم تعتمد الخروج
لحاجتها ومحل كون الاجرة عليه ان كان له مال والافق بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير
المسلمين والمفلس في الاخرة من تعطى حسناته لخصمائه كما يدل عليه ما ورد أتدرون من المفلس
قالوا الله ورسوله أعلم قال صلى الله عليه وسلم هو رجل يأتي يوم القيامة له حج وصلاة وصيام
وزكاة قد قتل هذا وشتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا فبوخذ من حسناته حتى لا يبقى منها شيء
فترسبات هؤلاء عليه ثم يطرح في النار ثم يكي صلى الله عليه وسلم وقال هذا يوم لا درهم فيه
ولا دينار وإنما فيه أخذ حسنات وطرح سيئات وقد ذكر البيهقي وغيره أن مظالم العباد اغاوت في
من اصول الحسنات وأما الحاصل بالتضعيف فيدخر للعبد حتى يدخل الجنة فيعطى ثوابه وهي
فائدة جليلة عضدها حديث صحيح (قوله وهو لغة من صار ماله فلوسا) أي جدد اجمع فليس أي

جديد وهي قطع من النحاس كانت معروفة وقوله ثم كفى به عن قلة المال أو عدمه أي جعل
 الافلاس كناية عن قلة المال أو عدمه فالضمير عائدا على الافلاس المفهوم من المفلس والمراد أنه
 جعل كناية يائية وهي لفظ أطلق وأريد لازم معناه مع جواز ارادة المعنى الاصلي كقولك
 زيد كسب الرماذ فانه لفظ أطلق وأريد لازم معناه وهو كثرة الكرم ويجوز أن يراد مع كثرة
 الرماذ - قبقة ويصح أن يجعل كفى في كلام الشارح بمعنى عبر به (قوله وشرعا الشخص الذي
 ارتكبه الديون) أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار اليه الشارح بقوله ولا يني ماله
 بدنيه أي ان كان واحدا أو ديونه أي ان كان متعددا ويعبر كونها لازمة لا دمي زائدة
 على ماله فلا حجر بالمؤجل لانه لا يطالب بها في الحال ولا بفير اللازمة كنجوم الكتابة لتمكنه من
 اسقاطها ولا بد من الله تعالى وان كان فوريا كالزكاة والكفارة التي عصى بسببها كما قاله
 الاسنوي خلافا لما في شرح المنهج ولا بالمساوية للماله أو الناقصة عنه واذا حجر بالحال فلا
 يحل المؤجل لان الاجل مقصوده فلا يفوت عليه ولا يحل الالموت أو الردة المتصلة به
 أو استرقاق الحربى كما نقله الرافعي عن النص ولو جن المديون لم يحل دينه المؤجل وما وقع
 في أصل الروضة من تصحيح الحلول به نسب فيه الى السهوفان قيل حيث قيدت الردة بالاتصال
 بالموت كان لا فائدة للردة لانه يحل بالموت كما علمت أجيب بأن فائدتها تظهر فيما اذا علق الطلاق
 على حلول الدين فيتين باتصالها بالموت طلاق زوجته من حين الردة وتطهر أيضا فيما اذا
 تصرف بعد الردة بأداء ماله لبعض الغرماء فاذا مات تين بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس
 الردة ولا يصير الحال مؤجلا الا في صورتين احدهما أن يوصى بتأجيل دين حال له على غيره
 والثانية أن يندرتأجيله ويبيع في الدين مسكنه ومركوبه وان احتاج اليها زمامته أو منصبه
 لان تحصيلها بالكراه يمكن بل هو أسهل فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى أغنياء
 المسلمين ويقدم بائع وجد عين متاعه أو بعضه ولم يقبض الثمن ويقدم المفلس على الغرماء بموته
 وموثة عياله وموثة تجهيزه وتجهيزهم ويترك له ولهم دست ثوب يليق به وهي بفتح الدال جملة من
 الثياب وهي السمعة في عرف العامة بالبدلة وهي قبض وسراويل ومنديل ومكعب بضم الميم
 وفتح الكاف وتشديد العين وبكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين أي مداس بكسر الميم ويزاد
 في الشتاء فحوجة وفرة ولا يترك له فرش وبسط ولكن يتساع بالنبد والحصير القليل القيمة
 ويترك للعالم كسبه ان لم يكف عنها بكتب الوقف ويترك للجندي سلاحه وخيله المحتاج اليها
 ان لم يكن منقطعاً بالجهاد والافقواء الدين له أفضل وكل ما يترك للمفلس ان لم يجد بماله اشترى له
 ولا يلزمه أن يكتسب لبقية الدين بعد قسمته لالدين عصى بسببه فيلزمه أن يكتسب للخروج
 من المعصية (قوله ولا يني ماله) أي العيني والديني اللذين تسرا لاداء منهما بأن تكون العين
 حاضرة لم تعلق بها حق والدين حال على موسم مقرأ أو به بينة وأجرة المنافع التي يملكها وما يحصل
 من مستغلاته بخلاف المنافع التي لا يتحصل منها أجرة وما لا يتيسر الاداء منه كالمغصوب الذي
 لا يسهل ابتزاعه والغائب وان كان دون مرتين والمجود ولا يني عليه وما على المعسر فلا
 اعتبار بذلك كله من حيث المقابلة بالديون وان كن تعصى الجراحي جميعه حتى المغصوب
 والغائب ونحوهما ما ذكره في كلام في مقامين (قوله والمريض) أي حقيقة أو حكما بأن وصل

ثم كفى به عن قلة المال
 أو عدمه وشرعا الشخص
 الذي ارتكبه الديون
 ولا يني ماله بدنيه أو ديونه
 (والمريض)

قوله اللذين هكذا بخطه
 بالمتأنة التحصية ولعل صوابه
 اللذان كما لا يخفى اهـ

الى حالة يقطع بموته فيها كالتقديم للقتل واضطراب الرمي في حق راصب السفينة والتحام القتال وأسره من اعتاد من أسره قتل الاسير ووقوع الطاعون في أمثاله والجر على المريض انما هو في التبرعات كصدقة وهبة ووصية وعق بخلاف وفاء الديون التي عليه ويبيع ماله ولا يحتاج في الجر عليه الى ضرب فاض لانه محجور عليه شرعا لاحسا ويرتفع الجر عنه بالصحة ويتبين بها نفوذ تصرفه (قوله الخوف عليه من مرضه) بأن كان به مرض مخوف ولومات بغيره أو غير مخوف ومات به لتبين أنه مخوف ومن الخوف قولنج وذات الجنب ورعاف دائم واسهال متتابع وابتداء فالج وهي مطبقة مطلق بقاء مشبهة (قوله والجر عليه) أي على المريض وقوله فيما زاد على الثلث فلا حجر في الثلث فله أن يبرعه وتنفذ وصيته بالثلث وان لم ترض الورثة ان لم تكن لوارث والا توقفت على اجازة باقي الورثة وان قلت فان أوصى برائد على الثلث توقف الزائد على الاجازة والموصى له بالثلث أن يتركه وقوله وهو أي ما زاد على الثلث وقوله ثلثا التركة أشار به الى أن المعتبر ما زاد على الثلث بعد الموت حيث أضاف الثلثين الى التركة لا عند الوصية ونحوها وقوله لاجل حق الورثة علة للحجر عليه فيما زاد على الثلث ولذلك توقف تبرعه بالزائد على الثلث على اجازتهم كما مر (قوله هذا) مبتدأ والخبر محذوف أي الجر عليه كائن فيما زاد على الثلث فقط دون الثلث ان لم يكن على المريض دين أي مستغرق أخذ ما بعده بأن لم يكن عليه دين أصلا أو كان عليه دين غير مستغرق وقوله حجر عليه في الثلث وما زاد عليه لان الدين مقدم على غيره وهذا على طريقة ابن حجر وتبعه عليه المشرح والخطيب والذي اعتمده الرملي أنه لا يحجر عليه في الثلث وان كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال سقوط طه براء أو قضاء ولو لم يكن أجني تبرعا فان لم يسقط عنه بشئ تبين عدم صحة تصرفه (قوله والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) أي ولو مكافا رشيدا أما المكلف الرشيد فلا يصح تصرفه بغير اذن السيد مكاتبا كان أو غيره بالنسبة لتبرعات في المكاتب والجر على المكاتب لحق الله والسيد معا وعلى غيره لحق السيد فقط وأما غير الرشيد المكلف فلا يصح تصرفه المالك وان أذن له سيده نعم للسفيه قبول نحو الهبة والوصية وان نهاه سيده ويسلم له المال للرفيق ويدخل في ملكه قهرا عنه (قوله فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده) أي في المعاملات بخلاف العبادات فتصح ولو لم يكن غير اذن سيده وبخلاف الولايات فلا تصح ولو باذن سيده فتحصل أن تصرفاته ثلاثة أقسام قسم يصح باذن سيده وهو المعاملات وقسم يصح ولو بغير اذن سيده وهو العبادات وقسم لا يصح ولو باذن سيده وهو الولايات (قوله وسكت المصنف عن أشياء من الحجر) تقدم أن بعضهم أنها الى نحو السبعين فراجعها ان شئت وقل من صارت همته لذلك وقوله مذكورة في المطولات أي كالمهمات فانه أورد فيها ثلاثين نوعا وسبقه الى بعضها شيخه السبكي (قوله منها الحجر الخ) ومنها أيضا الحجر على السيد في المكاتب والجر على المالك في البيع قبل قبضه والمغضوب والا بغير ذلك (قوله على المرتد) ويرتفع الجر عنه باسلامه ويتبين نفوذ تصرفه ان احتمل الوقف أي التعليق كالعق والتدبير والافهوا بطل كالبيع والشراء (قوله لحق المسلمين) علة للحجر على المرتد وذلك لانه اذا مات مرتدا صار ماله فيأ للمسلمين (قوله على الرهن) أي المقبض للرهن بخلافه قبل القبض ويرتفع الجر عنه بوفاء جميع الدين وقوله لحق

الخوف عليه من مرضه
والجر عليه (فما زاد على
الثلث) وهو ثلثا التركة
لاجل حق الورثة هذا
ان لم يكن على المريض دين
فان كان عليه دين
يستغرق تركته حجر عليه
في الثلث وما زاد عليه (والعبد
الذي لم يؤذن له في التجارة)
فلا يصح تصرفه بغير اذن
سيده وسكت المصنف عن
أشياء من الحجر مذكورة
في المطولات منها الحجر على
المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر
على الرهن لحق

المرتبه عليه للعبر على الراهن في المرون فلا يتصرف فيه الا باذن المرتبه (قوله وتصرف
الصبي الخ) هذا تفصيل لاحكام المحجور عليهم بعد بيانهم انفسهم وقوله غير صحيح أى التصرف
من كل منهم أما الصبي فلا نه مسلوب العبارة والولاية فلا تصح عقود ولا اسلامه ولو عجز الكن
يجنب أهله مخافة أن يقتنوه طمعا في ثبوته بعد بلوغه على الاسلام فان بلغ ونطق بالكفر هدد
فان أصبر رد إلى أهله ولا يرد اسلام سيدنا على رضى الله عنه لانه كان الحكم اذا المنوطا
بالتميز وأنه خصوصية له ولم يجد لصنم قط ولذلك يقال فيه كرم الله وجهه ولا يكون قاضيا ولا
واليا ولا يلي نكاحا ولا غير ذلك نعم تصح عبادة المميز والاذن في دخول الدار وایصال الهدية من
مأمون لم يجز عليه الكذب وشتم الهدية نفسه كالموقوفات جارية لشخص سیدی أهدانى
اليك فيجوز له التصرف فيها وطوبى لها بعد استبرائها وأما المجنون فمسلوب العبارة والولاية
مطلقا فلا فرق بين العباد وغيره وبين ولاية النكاح وغيره انهم يصح تلك كل من الصبي
والمجنون بالاحتطاب والاحتشاش والاصطبا ويضمن كل منهم ماما اتفق على غيره ويتقدم
المجنون الاستيلاء ويثبت التسبب بزناه الصوري ويثبت التعريم بارضاع المجنونة صغيرا دون
الحولين وأما السفينة فمسلوب العبارة في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولي لا اعتقد
النكاح منه باذن وليه فيصح كذا ذكره الشارح وتصح عبادته بدينه كانت أو مالية واجبة لكن
لا يدفع المال كالزكاة باذن من وليه ولا تعيين المدفوع اليه لانه تصرف مالى أما المالية
المدبوبة صدقة التطوع فلا تصح منه ولا يصح اقراره بموجب عقوبة كعد وقود وقول
الحشى واقرار كل بموجب عقوبة سبق فلم لعدم صحة اقرار كل من الصبي والمجنون بذلك بل ذلك
خاص بالسفيه ويصح طلاقه ورجعته وخلعه ولو بدون مهر المثل وظهاره وبالأزهر ولعانه فان
كان مطلقا فأسرى بجارية ان احتاج للوطء فان كرهها أبدلت كما في شرح الروض (قوله فلا
يصح الخ) تفريع على كلام المصنف وقوله منهم أى من الثلاثة التى هى الصبي والمجنون
والسفيه وقوله ولا غيرها أى كالشركة والقراض ونحوهما (قوله وأما السفينة الخ) كان الاولى
أن يقول لكن السفينة الخ فيكون استدراكا على ما قبله بالنسبة للسفيه لأن أما لا بد لها من
مقابل ولا مقابل لها هنا الآن بقدر أن يقال أما الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما
وأما السفينة الخ وقوله فيصح نكاحه باذن وليه أما بغير اذن وليه فلا يصح (قوله وتصرف
المفلس) أى المحجور عليه بالمفلس بخلاف غير المحجور عليه فانه يصح تصرفه مطلقا وان زادت
الديون على ماله مع الحلول والمطالبة والامتناع من الاداء خلافا لمن وهم فيه وقوله يصح في ذمته
أى فيما يلتزمه في ذمته اذا ضرر على الغرما في ذلك (قوله فلو باع الخ) تفريع على كلام المتن
وقوله سلم ليس بقيد فله مالو باع شيئا في ذمته لا بلفظ السلم فكان الاولى حذف قوله سلم لكن
تقدم أن طريقة الشارح أنه يكون سلم ولو بلفظ البيع والراجح خلافه وصورة السلم أن يقول
شخص للمفلس أسلمت اليك كذا فى ارب قبح في ذمته كذا وكذا فيقبل وهذا مثال
للطعام أو يقول له أسلمت اليك كذا فى عبدا ونحوه صنفه كذا وكذا فيقبل وهذا مثال لغيره
وقوله أو اشتري كلامه ما أى من الطعام وغيره كأن يقول اشتري منك ارب قبح أو عبدا
بكذا فى ذمتي وقوله صح وكذا لو اقترض أو استأجر بأجرة فى ذمته صح ويثبت المبيع والتمن

المرتبه (وتصرف الصبي
والمجنون والسفيه غير صحيح)
فلا يصح منهم بيع ولا شراء
ولا هبة ولا غيرهما من
التصرفات وأما السفينة
فيصح نكاحه باذن وليه
(وتصرف المفلس يصح
في ذمته) فلو باع سلما طعاما
أو غيره أو اشتري كلامهما
بتمن في ذمته صح

وبدل القرض والاجرة في ذمته (قوله دون تصرفه في أعيان ماله فلا يصح) أي ان كان مفقوتا
 لشي من أعيان ماله في الحياة بالانشاء ابتداء كان باع عينا من أعيان ماله أو اشترى به أو اعتق
 أو اجر أو وقف لتعلق حق الغرماء بجميع أعيان ماله كالمهر ونحوه ولأنه حجر عليه بحكم الحاكم فلا
 يصح تصرفه على مراغمة أي مخالفة ومعاذة مقصود الحجر كالفقه ونحوه بقصد المفوت اجازته
 لفعل مورثه ويقولنا في الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التدبير والوصية فيصح منه وبقيده
 الانشاء الاقرار فلو أقر بعين أو بدين وجب قبل الحجر قبل في حق الغرماء وكذا ان قال من جنابة
 ولو بعد الحجر فزاحمهم الحق عليه لعدم تقصيره بخلاف دين المعاملة ان أسند وجوبه لما بعد
 الحجر فلا يقبل في حقهم لتقصير العامل له حينئذ وكذا ان لم يقبده بمعاملته ولا غير هاتين بلاله
 على أقل الدرجات وهو دين المعاملة ومثله ما لو لم يقبده بكونه قبل الحجر أو بعده لأن الأصل
 في كل حادث تقديره بأقرب زمن وبقيده ابتداء رد المبيع الذي اشتراه قبل الحجر ثم اطلع على
 عيب فيه بعد الحجر وكانت الغبطة في الرد ويستثنى من تصرفه في أعيان ماله ما لو دفع له الحاكم
 ما لا ينفقته ونفقة عياله فاشترى به شيئا من النفقة فانه يصح جزاها فيما يظهر كما قاله الأذري
 (قوله وتصرفه في نكاح) بأن يتزوج بمهر في ذمته وقوله مثلاً أي واستيفاء القصاص
 واسقاطه القود ولو مجانا واستلحاقه النسب ونفيه بالعان وقوله أو طلاق سواء تضررت بتركه أم لا
 لاسيما ان وجب عليه أو سن له وقوله أو خلع أي ولو بدون مهر المثل لأن له الطلاق مجانا قبل الأولى
 أن يخالع بدون مهر المثل كأن يخالع زوجته على دينار سواء كان من مال زوجته الغير
 المحجور عليها أم من مال غيرها لأن العوض عائد اليه لكن يتعدى الحجر اليه كسائر ما دخل
 في ملكه به فروع القود أو وصية أو نحوها وقوله صحيح أي لانه لا يتعلق بشي من أعيان ماله
 (قوله وأما المرأة المفلسة الخ) مقابل لمخدوف يعلم بمقابله والتقدير هذا اذا كان الرجل المختلع
 هو المفلس وأما المرأة المفلسة الخ وقوله فان اختلعت على عين أي من أعيان مالها وقوله لم يصح
 أي بالعين لتعلق الغرماء بأعيان مالها فلا ينافي انه يصح بمهر المثل فيرجع به عليها وقوله او دين
 في ذمته اصح ولا يضارب به مع الغرماء لمحدوثه بعد الحجر (قوله وتصرف المريض) أي الذي
 حصل له المرض الخوف أو ما لحق به كالقديم للقتل والمريض اذا المر الذي اتصل مرضه بالموت
 فلو شفي تبنت صحته تصرفه والكلام في تصرفه بالعوض يساويه كالإبراء أو الوقف
 أو الهبة أو الصلقة أو العتق أو بيع المحبابة وقوله فيما زاد على الثلث أي بخلافه في الثلث
 وما دونه فلا يوقف على اجازة الورثة ما لم يكن تبرعه على وارث والوقوف على اجازة باقي
 الورثة وان قل وقوله موقوف أي نفوذه وقوله على اجازة الورثة أي جميع الورثة المطلقين
 التصرف فان لم يكونوا كذلك لم تصح اجازتهم ولا اجازة الولي ولا الحاكم بل يطل ذلك
 التبرع كذا أفق السبكي لكن يجب حملها على ما اذا لم توقع أهليتهم والوقف الاثر اليها
 كما قاله ابن قاسم (مسئلة كثيرة الوقوع) وهي أنه متى كان في الورثة محجور عليه بأن كان فيهم
 قاصر أو سفيه حرم التصرف في شي من التركة كنهو السبج والجمع وغير ذلك الا ان
 أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فاجرت به كان بمنزلة الموصى به (قوله فان أجازوا الزائد
 الخ) تفريع على قوله موقوف على اجازة الورثة وقوله والا فلا أي وان لم يجب بزيوه فلا يصح

(دون تصرفه في أعيان ماله) فلا
 يصح وتصرفه في نكاح مثلاً
 أو طلاق أو خلع صحيح وأما
 المرأة المفلسة فان اختلعت
 على عين لم يصح أو دين في ذمتها
 صح (وتصرف المريض فيما
 زاد على الثلث موقوف على
 اجازة الورثة) فان أجازوا
 الزائد على الثلث صح والا
 فلا واجازة الورثة ورتهم
 حال المرض لا يعتبران وانما
 يعتبر ذلك

فإن أجاز البعض ولم يحز البعض الآخر فذقي حصة المميز دون غيره وقوله وإجازة الورثة ويدهم
 حال المرض لا يعتبر أن أي لانهما انما يصحان من الوارث ويحتمل أن يصير هذا خبر وارث بعد
 الموت وقوله وانما يعتبر ذلك أي المذكور من الإجازة والرد وقوله من بعده لوحذف لفظة
 من لكان أخصر فلما أجاز في حال المرض حياة من المريض ثم ردة بعد الموت فالعبرة بالرد ولوردة
 فيه لكراهة المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة بالإجازة (قوله أي من بعد موت المريض)
 أشار إلى أن الضمير راجع للمريض بتقدير مضاف (قوله وإذا أجاز الوارث) أي الوصية مثلاً
 وقوله ثم قال انما أجزت لظني أن المال أي الموصى به وقوله وقد بان خلافه أي ظهر أنه كثير
 وقوله صدق بينه أي وتلغو إجازته فيعازد على الثلث لعذره (قوله وتصرف العبد) أي
 الرقيق ولو أتى وقال ابن حزم لفظ العبد يشمل الأمة والمراد الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه
 لو كان حرّاً بأن كان بالغاً عاقل رشيداً وأما الذي لا يصح تصرفه لنفسه لو كان حرّاً فتصرفه
 باطل مطلقاً وقوله الذي لم يؤذن له في التجارة أي صريحاً فلا يصير ما ذوقناه بكون سيده ومن
 عرف رق شخص لم يحز له معاملته حتى يعلم إذن سيده له بينة أو بسماحه من سيده أو شيوع بين
 الناس ولا يكتفي قول العبد أنا مأذون لي لأنه منهم باثبات التصرف له وقوله يكون في ذمته أي
 يكون بدل ما تصرف فيه بعد تلفه في ذمته فإن كان باقياً لا ترد مالكم من يد العبد أو يد
 سيده وإن تلف في يد السيد فلا مالك تضمن السيد لو وضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضاً بعد
 العتق واليسار وربما يتوهم من كلام المصنف أن تصرف الرقيق بغير إذن سيده صحيح ويكون
 في ذمته وليس كذلك بل هو غير صحيح لأنه محجور عليه حتى سيده كما مر وإنما كان بدل ما تصرف
 فيه بغير إذن سيده في ذمته إذا تلف لأن القاعدة أن ما تلف تحت يد الرقيق وكان برضاً مستحقه
 ولم يأذن له فيه السيد كما في المعاملات يتعلق بذمته فقط يتبع به بعد عتقه ويساره ولوراء السيد
 في يده وأن ما أذن له فيه كصدّق نكاح باذنه ودين عام له باذنه يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته
 إن كان فإن كان بغير رضاه مستحقه كأن تلف شيئاً أو تلف بعد غصبه تعلق الضمان
 برقبته ولا يتعلق بذمته ولا يكسبه فالخامس أنها على ثلاثة أقسام ما يتعلق بذمته فقط وما يتعلق
 بذمته وكسبه ومال تجارته وما يتعلق برقبته وهذه الأقسام الثلاثة انما هي في التصرفات
 المالية بخلاف العبادات فانما تصح منه ولومن غير إذن السيد والولايات فانما الاتصاف منه
 ولو باذن السيد كما مر ويصح إقراره بموجب عقوبة كسرقة فيقطع فيها ولا يلزمه المال وقوله
 يتبع به أي يطالب به وقوله بعد عتقه أي وبعد يساره وفي نسخة إذا عتق أي كاه خلافاً للشيخ
 الإسلام بخلافه قبل العتق لأنه معسر (قوله وإن أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب
 ذلك الأذن) وكذا لو أذن له في بيع معين أو شرائه مثلاً فيصرف بقدر إذن سيده وطبقه
 ولا يتجاوز ذلك ولو أذن له في نوع لم يتصرف في غيره كالوكيل وليس له بالأذن في التجارة النكاح
 والتبرع لأنه ليس من أهل التبرع ولا يوجب نفسه ولا يعامل سيده ولا رقيق سيده المأذون له
 في التجارة لأن تصرفه للسيد فكيف يعامله ويد رقيق السيد كيد بخلاف المكاتب فله
 أن يعامل سيده لأنه أجنبي ولا يتمكن من عزل نفسه ويقبل إقراره بدين المعاملة ولا يملك العبد
 بقليل سيده أو غيره لأنه ليس أهلاً للملك لشبهه بالبهيمة في الملوكة فيباع ويشترى كالبهيمة

(من بعده) أي من بعد
 موت المريض وإذا أجاز
 الوارث ثم قال انما أجزت
 لظني أن المال قليل وقد بان
 خلافه صدق بينه
 (وتصرف العبد) الذي
 لم يؤذن له في التجارة (يكون
 في ذمته) ومعنى كونه في
 ذمته أنه (يتبع به بعد
 عتقه) إذا عتق وإن أذن له
 السيد في التجارة صح
 تصرفه بحسب ذلك الأذن

(فصل في أحكام الصلح) من محتمه مع الاقرار وعدم جواز فعله على شرط وجوبان حكم البيع عليه وما يتبع ذلك من جواز اشراع الروشن في الطريق النافذ وعدم جواز في الدرب المشترك الا باذن الشركاء وجواز تقديم الباب وعدم جواز تأخيرها الا باذن الشركاء فالنسخة التي فيها أحكام أول من التقي لأحكام فيها لأن المصنف لم يتكلم الا على الأحكام ويمكن تقدير مضاف في الثانية وهو سيد الأحكام لأنه يجري في سائر الأبواب كما يعلم مما يأتي وهو رخصة من المخطورات وقبل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد والهدنة والبطرية والامان وصلح بين الامام والبيعة وعقد والهدنة والبيعة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقد والهدنة والبيعة والقسم والنشوز وصلح في المعاملات وعقد والهدنة والبيعة والامان والصلح فيه قوله تعالى والصلح خير لانه ان كان المراد مطلق الصلح كما يدل عليه الايمان بالاسم الظاهر دون الضمير فالامر ظاهر وان كان المراد الصلح بين الزوجين كما يدل عليه السياق فضميره بالقياس عليه وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو حرم حلالا وانما خص المسلمين مع جوارحه بين الكفار أيضا لانقيادهم لذلك حكم غالبا وشرطه سبق خصومة بين المتداعيين فلو قال صالحني من دارك مثلاً بكذا من غير سبق خصومة فأجاب به بطل على الأصح لأن لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند حاكم أم لا ولفظه يتعدى للمأخوذ بالباء أو على والمتروك بمن أو عن غالبا وقد نظم بعضهم هذه القاعدة بقوله

بالباء أو على يعتدى الصلح * لما أخذته فهذا نصيح
ومن ومن أيضا ما قد تركا * في أغلب الاحوال اذا قد سلكا

فاذا قال صالحتك من الدار أو عنها بألف أو عليه فالدار متروكة له خول من أو عن عليها والالف مأخوذة لدخول الباء أو على عليه وقد يعكس الامر في غير الغالب كما سيأتي في بعض الامثلة (قوله وهو لغة قطع المنازعة) أي سواء كان بعقد أو لا في مال أو غيره والمنازعة مصدر نازعه اذا خصمه ومثله النزاع ولذلك عبر به الشيخ الخطيب فكل منهما صدر لنزاع كما يقتضيه قول الخلاصة لفاعل الفاعل والمفاعلة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عقد يحصل به قطعها أي يحصل بسبب ذلك العقد قطع المنازعة فهو من تسمية السبب وهو العقد باسم المسبب وهو قطع المنازعة وهذا تعلم ما في قول بعضهم فالعق في الشرع أنخص من المعنى اللغوي الآن يحصل العموم والخصوص على أنه باعتبار التعقق (قوله ويصح الصلح) وفي بعض النسخ ويجوز الصلح والمراد بالجواز الصحة (قوله مع الاقرار) أي ولو أنكرك بعده فاذا أقر ثم أنكرك جاز الصلح بخلاف ما لو أنكرك فصول ثم أقر فإن الصلح باطل كما قاله الماوردي فان صولح ثانيا بعد الاقرار كان صحيحا ومثل الاقرار اقامة البينة واليمين المردودة لأن لزوم الحق بالبينة كلزومه بالاقرار واليمين المردودة بمنزلة الاقرار والبينة وليس من الاقرار صالحني مما تدعيه بكذا لانه قد يريد به قطع الخصومة وخرج به الصلح مع غير الاقرار من انكار أو سكوت فلا يصح عندنا الا في مسائل منها اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما اذا مات الميت عن ابن وولد تخفى مسئلة الذكوة من اثنين ومسئلة الانوثة من ثلاثة والجامعة ستة فيعطى الابن ثلاثة والخنثى اثنين ويوقف

(فصل في الصلح)
وهو لغة قطع المنازعة
وشرعا عقد يحصل به قطعها
(ويصح الصلح مع الاقرار)

واحد الى الاضاح أو الصلح كأن يصطلحا على أن يكون لكل منهما نصف القيراط ومنها ما لو أسلم الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فبقوفا الميراث بينهما حتى يصطلحن وكذلك اذا تعلق احدى زوجتيه ومات قبل البيان فيما اذا كانت معينة في بنته أو قبل التعيين فيما اذا كانت مبهمة عنده ومنها ما لو تداعيا ودية عند آخر فقال لأعلم لا يكاهي فيصطلحان على انها بينهما على تفاضل أو تساوي ولو اختلفا في أنهما اصطلاحا على اقرار أو انكار فالقول قول مدعى الانكار لانه الاصل (قوله بالمدعى به) متعلق بالاقرار (قوله في الاموال) أي هنا في معنى عن فالدي في كلامه هو المتروك بدليل قوله وما يفيض اليها فانه متروك ولا يتدور مراده بالاموال ما يشمل العين والدين بل والمنافع شمول اسم الاموال لها فنقول المحشى تبع الشرح الخطيب أي الثابتة في الذمة ليس بقيد فكان الاولى حذفه ومثل الاموال الاختصاصات كالكلاب وجلود الميتة فيصطلحان على اسقاط حقه منها على كذا (قوله وهو ظاهر) أي واضح لان الاصل في الصلح أن يكون في الاموال بخلاف ما يفيض اليها فهو تابع ولذلك لا يصح فيه بلفظ البيع كما سيذكره الشارح وأما الاموال فيصح فيها بلفظ البيع (قوله وكذا ما ألقى اليها) أي أدى الى الاموال وآل اليها بخلاف ما لا يفيض اليها كخذ القذف ونحوه كما قاله الدمياطي في شرحه ومثله ابن قاسم فواقع في حاشية المدائني على الخطيب سبق قلم (قوله كمن ثبت له على شخص قصاص) أي في النفس أو فيمادونها من الاطراف والمعاني وقوله فصالحه عليه أي عنه أو منه فعلى معنى عن أو من لانها داخله على المتروك على خلاف القاعدة وأما على في قوله على مال فهي على بابها لانها داخله على المأخوذ فليس فيه تعلق حرفي جزمي واحد بعامل واحد سواء كان المال المصالح عليه قدر الدية أم لا وقوله باللفظ الصلح كأن يقول صالحتك من القصاص الذي استحقته عليك على كذا وقوله فانه يصح أي فعلك القصاص بذلك ويسقط عنه لانه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (قوله أو بلفظ البيع فلا) أي فلا يصح لانه لا دخل للبيع فيه اذ المقصود اسقاطه عنه لا قلبه (قوله وهو نوعان) أي قسمان لانه إما أن يكون عن عين وإما أن يكون عن دين وكل منهما إما أن يجري من المدعى به على بعضه ويسمى صلح الخطيئة أو على غيره ويسمى صلح المعاوضة فالاقسام أربعة لكن المصنف اقتصر على الاول من نوعي الدين وهو البراء وترك الثاني اختصارا وذكر الثاني من نوعي العين وهو المعاوضة وترك الاول اختصارا كما يؤخذ من كلام الشيخ الخطيب واعلم أن الصلح يجري بين المدعى وأجنبي فان صالح عن عين للمدعى عليه فان لم يكن وكبلا عنه لم يصح لانه فضولي وان كان وكبلا عنه فان صرح بالوكالة بأن قال وكفى في الصلح معك وهو مقرتك بها أو وهى لك صح ووقع للموكل فان لم يصرح بالوكالة أو قال وهو مبطل في انكاره أو لم يزد على قوله وكفى الغريم في الصلح معك لم يصح وان صالح عنها لنفسه فان قال وهو مقرتك أو وهى لك صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشرأ مغضوب فان قدر على انتزاعه صح والا فلا أو قال وهو محقق أو لا أعلم حاله أو لم يزد على قوله صالحني بكذا قال الصلح وان صالح عن دين بغير دين ثابت من قبل فان قال هو مقرتك أو وهى لك أو وهو مبطل في انكاره صح للمدعى عليه أو لنفسه وانما صح هنا مع قوله وهو مبطل في انكاره لصحة قضاء دين الغريم بغير اذنه (قوله ابراء ومعاوضة) بدل من قوله نوعان فالاول أن يقع من دين على بعضه ويسمى

المدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما ألقى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة)

صلح حطية ويصح بلفظ الابرأ والخط والاسقاط ونحوها فان اقتصر على لفظ الابرأ ونحوه
 لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول
 لان لفظ الصلح يقتضي كلاهما وان جمع بينهما اشترط سبق الخصومة نظر اللفظ الصلح ولا يشترط
 القبول نظر اللفظ الابرأ والثاني شامل لما لو صلح من عين أو دين على عين أو دين فان صلح عن
 بعض أموال الربا على ما وافقه في العلة كأن صلح عن ذهب بفضة او عن بر بشعر اشترط قبض
 العوض في المجلس وان لم يكن العوضان ربويين فان كان العوض عينا صح وان لم يقبض
 في المجلس وان كان ديناً صح وشروط تعيينه في المجلس ولو ادعى عليه بعشرة ذنان وأقر له بها
 فصالحه على خمسة ذنان وماتت نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مدعوه ودرهم لانها
 مفروضة في بيع الاعيان (قوله فالابرأ الخ) أي اذا أردت بيان كل من النوعين الابرأ
 والمعاوضة فأقول لك الابرأ الخ وقوله أي صلحه أشار بذلك الى أن كلام المتن على تقديره مضاف
 (قوله اقتصر من حقه الخ) كما وقع لكعب بن مالك فانه طلب من عبد الله بن أبي حدر دينا له
 عليه فارتفعت أصواتهم في المسجد حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهما
 ونادى يا كعب فقال ليديك يا رسول الله فأشار اليه أن يضع الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله
 عليه وسلم قم فاقضه كما في الصحيحين (قوله أي دينه) انما قصره الشارح على ذلك مع أن الحق
 يشمل العين والدين لأن كلامه في الابرأ وهو لا يكون الا في الدين فان الابرأ في الاعيان باطل
 وذكر الشارح مسئلة العين في كلامه آخر (قوله على بعضه) أي المعين كما أشار اليه بالتفريع
 (قوله فاذا صلحه من الالف الخ) كأن قال صلحتك من الالف الذي على عليك على خمسمائة
 منه وفي هذا المثال يشترط القبول لانه جرى بلفظ الصلح فقط ولا ينافيه قول الشارح فكأنه
 قال الخ لانه لم يقل ذلك حقيقة بل قوة ومعنى فقول بعضهم ولا يشترط في ذلك قبول محله فيما اذا
 صرح بذلك كما يعلم مما قد مناه (قوله على خمسمائة) فهي مأخوذة والالف أي باقيه متروك فهو
 جار على القاعدة وان كانت أغلبية وقوله منها أي الالف وأنت باعتبار رأسه بالدرهم فلا ينافي
 انه مذ كر بدليل قول الشارح الذي له في ذمة شخص (قوله فكأنه قال الخ) جواب اذا وقوله
 أعطى بقطع الهمزة لان ما ضيه أعطى يقال أعطى يعطى اعطاء فتي كانت الهمزة في الماضي
 وكان رباعيا كانت في الامر همزة قطع كما في أكرم وأحسن (قوله ولا يجوز بمعنى لا يصح) أشار
 بذلك الى أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا الاثم فقط فانه لا يلزم منه عدم الصحة فقد
 لا يجوز مع الصحة كما في البيع وقت نداء الجمعة (قوله تعليقه) ومثله توفيقه
 وقوله بمعنى الابرأ ليس بقيد وانما ذكره مجازاة لكلام المصنف والافلا يجوز تعليق
 الصلح مطلقا لانه عقد والعقد لا يتعلق (قوله كقوله اذا جاء رأس الشهر) أي أوله
 وكذلك اذا دخلت الدار أو ان أبرأتني وهكذا كما يشير اليه كاف التثنية وقوله فقد
 صلحتك أي أو أبرأتك مثلاً (قوله والمعاوضة أي صلحها) أشار بذلك الى أن كلام
 المصنف على تقديره مضاف لتقرير ما سبق (قوله عدوله عن حقه الى غيره) هو
 شامل للصلح من عين على عين معينة كما ذكره الشارح أو غير معينة بل موصوفة في الذمة فيجوز
 عليه أحكام البيع في الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجزى فيه أحكامه وان صلحه منها

(فالابرأ أي صلحه
 (اقتصره من حقه) أي
 دينه (على بعضه) فاذا
 صلحه من الالف الذي له
 في ذمة شخص على خمسمائة
 منها فكأنه قال له أعطى
 خمسمائة وأبرأتك من
 خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى
 لا يصح (تعليقه) أي تعليق
 الصلح بمعنى الابرأ (على
 شرط) كقوله اذا جاء رأس
 الشهر فقد صلحتك
 (والمعاوضة) أي صلحها
 (عدوله عن حقه الى غيره)

على منفعة عبده مشرأ فهو جارية من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وان صالحه من منفعتها مشرأ
 بعبد فهو جارية من المدعى للمدعى عليه لغيرها وان صالحه منها على رد أتى مثلاً فهو جارية
 تجرى فيه أحكامها وان صالحه منها على منفعتها فهو عارية ثبتت فيه أحكامها فان عين مدة
 قاهرة موقنة والاطلقة وان صالحه منها على بعضها فهبة تجرى فيه أحكامها وان صالحته منها
 على أن يطلقها فخلع وان صالحه من كذا على اطلاق هذا الاسير فقهاء وان صالحه من المسلم فيه
 على رأس المال ففسخ وهكذا فعمل من هذا أن أقسام الصلح كسيرة (قوله) كأن ادعى عليه
 داراً هي مؤنثة وتذكر على معنى الموضع وتجمع على دور ودار وادور وقوله أو شقصاً منها بكسر
 الشين وسكون القاف أى قطعة منها وقوله وأقر له بذلك أى بأحد الامرين الدار أو الشقص
 منها وقوله وصالحه منها أى من الدار وكان عليه أن يقول أو منه أى من الشقص فالدار
 أو شقصها متروك لدخول من عليه كما هو القاعدة الاغلبية وقوله على معين هو المأخوذ لدخول
 على عليه جرياً على القاعدة المذكورة وقوله كتب أى وعبد وغير ذلك (قوله) ويجرى عليه
 كان الاولى أن يقول عليها أى المعاوضة لانها المذكورة فى كلامه لكنه ذكر الضمير باعتبار أنها
 صلح أو نظر التقدير المضاف الذى أشار إليه الشارح وبعضهم رجعوا الى العدول والامر سهل
 (قوله حكم البيع) أى لانه يبيع للعين المتداعى من المدعى للمدعى عليه بلفظ الصلح وهو مفرد
 مضاف فعم فكذا قال أحكام البيع كما أشار إليه الشارح حيث عبر بصيغة الجمع (قوله) باعه
 الدار) أى أو الشقص وسكت عنه لعله مما سبق (قوله) كالرد بالعيب) فإذا وجد فى الثوب
 مثلاً عيباً رده بالعيب كما قال المصنف وإذا وجد بالمبيع عيب فلامه شترى رده فثبت فيه خيار
 العيب وكذلك ثبت فيه خيار المجلس والشرط وقوله ومنع التصرف قبل القبض لانه لا يجوز
 بيع ما ابتاعه الشخص حتى يقبضه كائن على المصنف فيما سبق وكذلك ثبت فيه غير ذلك من
 أحكام البيع كالشفعة (قوله) ولو صالحه على بعض العين الخ) كأن يقول له صالحتك من الدار
 على نصفها أو ربعها أو نحو ذلك ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح فان جرى بلفظ الصلح فقط
 أو بلفظ الصلح والهبة اشترط سبق الخصومة فيها وان جرى بلفظ الهبة فقط لم يشترط وأما
 القبول فلا بد منه لأن كلاماً من لفظ الهبة ولفظ الصلح يقتضيه وقول المحشى وفى القبول ما مر
 يقتضى أنه لا يحتاج فى لفظ الهبة فقط أو مع الصلح الى القبول كما تقدم فى الإبراء وليس كذلك
 لما عرفت من أن لفظ الهبة يقتضى القبول أيضاً كلفظ الصلح بخلاف لفظ الإبراء (قوله) فهبة
 لانه عليك بلائى وقوله منه أى من المدعى (قوله) أحكامها) أى ككونها لا تملك الا بالقبض
 وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الا أن يكون والداً كما سياتى (قوله) ويسمى هذا صلح
 الخطيئة) لانه حط عنه بعض العين لكن هذا لا يختص بالعين بل يكون فى الدين كما تقدم
 والحاصل أن صلح الخطيئة يعم العين والدين واصلح الإبراء خاص بالدين واصلح الهبة خاص بالعين
 (قوله) ولا يصح بلفظ البيع) أى لعدم الثمن لأن الدار كلها للمدعى فكذا باع بعض ملكه
 ببعض الآخر (قوله) ويجوز الخ) أى يحل الاشراع المذكور وان لم يأذن فيه الامام خلافاً
 للامام أحمد فى قوله بأنه لا يجوز الا باذنه وهذا شروع فى الحقوق المشتركة والتزامه عليها وان لم
 يذكرها فى الترجمة لانه جعله تابعاً للصلح كما مر التنبية عليه وفى بعض النسخ فصل ويجوز الخ

كأن ادعى عليه داراً
 أو شقصاً منها وأقر له بذلك
 وصالحه منها على معين
 كتب فانه يصح (ويجوز
 عليه) أى على هذا الصلح
 (حكم البيع) فكذا قال
 المثال المذكور باعه الدار
 بالثوب وحسنه فثبت فى
 الصلح عليه أحكام البيع
 كالرد بالعيب ومنع التصرف
 قبل القبض ولو صالحه
 على بعض العين المتداعى
 فهبة منه لبعضها المتروك
 منها فثبت فى هذه الهبة
 أحكامها التى تذكر فى بابها
 ويسمى هذا صلح الخطيئة
 ولا يصح بلفظ البيع لبعض
 المتروك كأن يبيع العين
 المتداعى بعضها (ويجوز

(قوله للانسان) مأخوذ من الانس أو من النسيان كما قال القائل

وما سمي الانسان الانسية • ولا القلب الا أنه يتقلب

أومن ناس اذا تحرك وقوله المسلم تقييد للانسان وسأقى محترزه (قوله أن بشرع الخ) ومثله وضع السباط وهو صيغة على حاططين والطريق بينهما ونصب الميزاب لانه صلى الله عليه وسلم نصب يده الكريمة ميزابا في دار عمه العباس وكان في الشارع الذي كان طريقا للمسجد الشريف (قوله بضم أوله) أي مع سكون ثانيه وكسر ثالثه يقال أشرع بشرع كما يكرم بكرم وقوله أي يخرج فالأشراع الأخراج الى الشارع (قوله روشننا) كرواشن مصر وغيره واو قد علمت أن مثل روشن السباط والميزاب (قوله ويسمى أيضا) أي كما يسمى بالروشن وقوله بالجناح أي تشبيهه بجناح الطائر وأصله من جنح يجنح اذا مال (قوله وهو) أي اشراع روشن بدليل قوله اخرج خشب الى آخره فالضمير عائد على اشراع روشن لاعلى روشن الذي هو الجناح والاقال وهو خشب يخرج الخ وقوله في هواء الخ أي وان أخذ أكثر هواء الطريق ومعلوم أن الهواء بالمذ هو ما بين السماء والارض ويتنوع الاشراع في هواء المسجد والرباط والمدرسة والمقبرة التي يحرم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو مسجلة لتدفن فيها وكذلك هواء البصر فلا يجوز لاحد فعل ذلك هذا هو المنصوص عليه في شرح الرملی وابن حجر وغيرهما وبهذا تعلم أن قول المحشى وهواء المسجد والرباط والمقبرة كالشارع مردود فاحذره ولعل الفرق كما قاله الشبرايملى بين الشارع وغيره أن الشارع أوسع اتقاعا لأن الاتقاع به لا يتقيد بنوع مخصوص من الاتقاعات بل لكل أحد أن ينتفع به بسائر وجوه الاتقاعات التي لا تضر ولا كذلك المسجد ونحوه فإن الاتقاع بالمسجد خاص بالصلاة وكذلك نحوه فإن الاتقاع به مخصوص بنوع من الاتقاع كما هو ظاهر (قوله طريق) هو ما جعل عند احياء البلد أو قبله طريقا أو وقفه المالك كذلك وحيت وجدنا طريقا نعتمد نافية الظاهر ولا يبال عن مبدا جعله طريقا والخيرة في تقديره الى رأى المالك الذى يسبلها طريقا والافضل توسيعها فان اختلفوا عند الاحياء في تقديرها فذهب الشافعى كما قاله الزركشى "اعتبار قدر الحاجة ولو زاد على سبعة أذرع وهذا هو المعتمد خلا للنفوى حيث قال جعل سبعة أذرع غير المصحين قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق أن يجعل سبعة أذرع وهو محمول على أنها كانت قدرا للحاجة ولا يجوز لاحد أن يستولى على شئ منه وان قل ويحرم أن يبقى في الطريق ذكة أي مسطبة أو دعامة لجداره أو يفرس شجرة ولو لعموم المسلمين وان اتسع الطريق ولم يضر بالمارة وأذن فيه الامام لانه قد تزدحم المارة فيصطكون بذلك لشغل المكان به ولانه اذا طالت المدة أشبه موضعه الاملاك وانقطع عنه أثر استحقاق الطروق بخلاف الاجنحة ونحوها وفارق غرس الشجرة بالمسجد فانه يحل مع الكراهة اذا لم تضيق على المصلين ولم تضر بالمسجد وكانت لعموم المسلمين لا كلهم من غمارها وكانت للمسجد بأن يصرف ريعها للمسجد والاحرم بأن توقع الضرر في الشارع أكثر فامتنع مطلقا قال الرملی "وهو الاقرب الى كلامهم لكن في كلام ابن حجر أنه ان قصد جعل الذكة للصلاة عليها كانت كالمسجد المحدث في الشارع وهو جائز عند عدم الضرر وكذلك الذكة المذكورة في كلامه أيضا جواز جعل دعامة للمسجد

للانسان المسلم (أن
بشرع) بضم أوله وكسر
ما قبل آخره أي يخرج
(روشنا) ويسمى أيضا
بالجناح وهو اخراج خشب
على جدار (في) هواء
طريق

لضرورة خلل فيه اذ لم يضّر المارة وأما حفر البئر فيجوز ولو لمصلحة نفسه باذن الامام حيث
لا ضرر خلافا لما وقع في كلام المحتش من منع حفر البئر ثم في شرح الرملي تقييد الجواز بكونه
لعموم المسلمين واذن الامام ولا يمنع مما يحتمل عادة كعجن الطين اذ انبى مقدار مرور الناس
والقاء الحجارة فيه للعمارة اذ تركت بقدر مدة فعلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول
والركوب والرش الخفيف بخلاف ما يضّر ضررا لا يحتمل عادة لكثرة كالتقاء القمامات والتراب
والحجارة لغير ما ذكر والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط والقاء النجاسة وارسال ماء
المسايب الى الطرق الضيقة وحيث فعل ما منع منه أو أزاله الحالك دون الأضاحلوف الفتنة
(قوله نافذ) بالمهمة والعوام يقولونه بالمهمة (قوله ويسمى) أى الطريق النافذ وقوله أيضا
أى كما يسمى بالطريق النافذ وقوله بالشارع فالطريق النافذ والشارع مترادفان وان كان
الطريق لا يقيد النافذ أعم من الشارع هو ما مطلقا ومادة الاجتماع الطريق النافذ وان لم يكن
في بنيان وقيل مادة الاجتماع الطريق النافذ في البنيان فان لم يكن في البنيان أو لم يكن نافذا
فهو طريق فقط فعلم أن مطلق الطريق أهم من الشارع على القولين وان أوهم كلامهم خلافه
(قوله بحيث لا يتضرر المار به) أى تضررا ينافي مخالفا للعادة وهذه حيثية تقييد وبشرط أيضا
أن لا يظلم الموضع اذ لا مالا يحتمل عادة (قوله بل يرفع الخ) كان الاظهر أن يقول بأن يرفع الخ
لانه تصوير ادم التضرر ولا معنى للاضراب هنا الا أن يجعل اضرابا انتقاليا وقوله بحيث يمر
تحت المارة أى من غير احتياج الى أن يطأ رأسه وقوله التام الطويل أى باعتبار غالب من
يوجد في ذلك الزمان والافليس للطول حتى يوقف عنده (قوله واعتبر الماوردى) أى زيادة على
ما ذكر وقوله أن يكون على رأسه أى على رأس المارة التام الطويل وقوله المحولة بفتح الحاء
المهملة وحكى ضمها وقوله الغالبة بالعين المهمة والباء الموحدة لا بالعين المهمة والخصية لانه
لا ضابط لها وبعضهم اختار الثانى لأن العبرة بالغلبة ولونادرة فهو أولى من الاول (قوله وان
كان الطريق النافذ الخ) مقابل لتقدير علم من الكلام السابق فكأنه قال هذا ان لم يكن الطريق
النافذ ممر فرسان وقوافل وان كان الخ (قوله فرسان) بضم الفاء جمع فارس وهو راكب
الفرس كرهبان جمع راغب وقوله وقوافل جمع قافلة من القفول وهو الرجوع من السفر وقوله
فليرفع الروشن ومثله الساباط كما علم مما مر وقوله الحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ومثله
الشقف المعروف وقوله على البعير بفتح الباء وكسر العين وهو يشمل الحمل والناقة وانما يسمى
بعير اذا أجذع وقوله مع أخشاب المظلة بفتح الميم وكسر الظاء المشالة وقيل بالعكس وهى
المعروفة عندهم بالمهارة والخفة وبالحمل المغطى ومثلها الموهبة والزاملة المعروفتان عندهم
(قوله أما الذى) محذر المسلم المتقدم في كلامه وقوله فيمنع الخ أى في شوارع المسلمين لانه
كأعلاء بناءه على بناء المسلم وأما شوارعهم المختصة بهم ولو في دار الاسلام فلا يمنعون من ذلك فيها
بالشرط الذى ذكره المصنف وهو أن يكون بحيث لا يتضرر المار به بأن يرفع حتى يمر تحت المارة
التام الطويل الى آخر ما سبق كما يحتمل الاذرى وهو بحث حسن وقوله وان جازله الخ أى
والحال أنه جازله الخ فالاولو الحال (قوله ولا يجوز اشراع الخ) فيصرم وينع منه ولا يصح الصلح
عليه بحال لأن الهواء لا يفرد بالعدو وحمل ذلك في الدرب المشترك اذا خلا عن فهو مسجد كبر باط

نافذ) ويسمى أيضا بالشارع
(بحيث لا يتضرر المار به)
أى الروشن بل يرفع بحيث يمر
تحت المارة التام الطويل
منتصبا واعتبر الماوردى
أن يكون على رأسه المحولة
الغالبة وان كان الطريق
النافذ ممر فرسان وقوافل
فليرفع الروشن بحيث يمر
تحت الحمل على البعير مع
أخشاب المظلة الكائنة
فوق الحمل أما الذى فيمنع
من اشراع الروشن والساباط
وان جازله المرونى الطريق
النافذ (ولا يجوز) اشراع
الروشن

وبئر موقوفين على جهة عامة أو نحو حمام كذلك والافهوكالشارع من أوله الى ذلك
الموقوف اذا كان ذلك قديماً بخلاف الحادث بعد جعله درياً (قوله في الدرب المشترك) أصل
الدرب في اللغة المضيق في الجبل ثم توسع فيه واستعمل في الطريق غير النافذ وقال بعضهم هو
فارسي معرب (قوله الاباذن الشركاء) أي كلهم حتى المؤجر والمستأجران تضرروا بالمعبر لا
المستعبر ويعتبر رضا غير الكامل بنحو صبا بعد كماله هذا اذا كان المخرج من غير أهل الدرب فان
كان من أهله اعتبر اذن باقيهم عن بابه أبعد عن رأس الدرب من محل المخرج أو مقابله هكذا
قال الشيخ الخطيب نعم المخرج والمعقد كما قاله الزبدي والشويزي وقرره البشيشي أن الأولى
كالثانية فلا يعتبر فيها أيضاً الا اذن من بابه أبعد عن رأس الدرب من محل المخرج أو مقابله
دون من بابه أقرب الى رأس الدرب فلو أرادوا الرجوع بعد الإخراج بالاذن قال في المطلب
في شبه منع قلعه لانه وضع بحق اذا كان المخرج من أهل الدرب فان كان من غيرهم جاز الرجوع
ويغرمون ارش النقص ويجوز لغير أهله أن يفتح باباً للمرو منه باذن جميع أهل الدرب وله
مصلحتهم عليه بحال ولهم الرجوع بعد الاذن فيما اذا لم يكن بحال متى شاءوا ولا غرم عليهم لان
الباب شأنه الضرر فيجعل رجوعهم على العذر فلا يغرمون بخلاف الروشن فان شأنه عدم
الضرر فلا اذن له ورتطوه فيغرمون عند الرجوع ويجوز فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضمها
أي الطاقات والشبابك للاستضاءة في جدار نفسه وان لم عليه الاطلاع على حريم جاره ولذلك
الحار أن يبي جداراً مقابلاً لها يمنع من رؤيته منها والحاصل أن كل أحد يتصرف في ملكه
بحال لا يضر ملك الجار وان أضر الجار كفتح الطاقات بخلاف ما يضر بملك الجار نحو الحفر
يجواره فيمنع منه اذا أضره ولو تنازع جداراً أو سقفاً بين ملكيهما فهو لمن علم أنه بنى مع شأنه
كان دخل نصف لبنات أحدهما في نصف لبنات الآخر وأقام بينه على ذلك وأحلف بين الرد
والافهوك بينهما عملاً باليد (قوله والمراد بهم) أي بالشركاء وقوله من نغذاب داره منهم أي من
الشركاء وقوله من لا مسقة أي الدرب وقوله لا نفوذ باب اليه أي الى الدرب (قوله وكل من
الشركاء يستحق الانتفاع الخ) هذا بيان قدر استحقاق كل شريك منهم وقوله من باب داره الى
رأس الدرب أي المسمى بالبوابة لان ذلك محل تردده فاذا فرضنا أن في الدرب ثلاث دور دار زيد
وهي في آخر الدرب ودور عمر وهي في وسطه ودور بكر وهي عند رأسه فبكر هذا يستحق الانتفاع
من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة عمر وهو وهذا يستحق
الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة زيد وأما زيد
فيستحق الانتفاع بجميع الدرب لان بابه في آخر الدرب (قوله ويجوز تقديم الباب) أي الى
رأس الدرب الخ أي لانه ترك بعض حقه هذا اذا سدا الباب القديم والافهوك شركاءه منعه لان
انضمام الثاني الى الأول يورث زحمة ووقوفاً من الدواب وغيرهم في الدرب فيتضررون به
ولو كان بابه آخر الدرب وأراد تقديمه وجعل ذلك دليلاً لداره جاز لانه حقه (قوله ولا يجوز
تأخير) أي الى جهة آخر الدرب لانه لاحق له فيه سواء سدا الاول أم لا وقوله الاباذن
الشركاء أي الذين باب دورهم أبعد عن رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من بابه
أقرب منه أو مقابله كما في الروضة نقلاً عن الامام لانه لاحق لهم فيما دخل عن بابهم كما علم
مما مر (قوله حيث منعه لم يجوز تأخير) أي لان الحق لهم ولا ياذنوا فيه (قوله وحيث منع

(في الدرب المشترك الاباذن
الشركاء) في الدرب والمراد
بهم من نغذاب داره منهم
الى الدرب وليس المراد بهم
من لا مسقة منهم جداره
بلان نفوذ باب اليه وكل من
الشركاء يستحق الانتفاع
من باب داره الى رأس
الدرب دون ما يلي آخر
الدرب (ويجوز تقديم
الباب في الدرب المشترك
ولا يجوز تأخير) أي الباب
(الاباذن الشركاء) حيث
منعه لم يجوز تأخير وحيث
منع

من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صحيح) أى لانه انتفاع بالارض ثم ان قدر وامتدة فهو
اجارة والا فهو بيع * (فصل في الحوالة) * أى فى شرائطها وبيان فائدها وهى رخصة
لأنها بيع دين بدين يجوز للمحاجة على الأصح وقبل انما استيفاء وأركانها ستة محيل ومحتال
ومحال عليه ودينان دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة كما فى البيع
ونحوه ولا يتعين لفظها بل هو كما حلتك على فلان بالدين الذى لك على فان اقتصر على أحلتك
على فلان بكذا فقبيل كناية والمعتمد أنه صريح وجبته فلا كناية لها أو ما يؤدى معناه كنقلت
حقك الى فلان أو جعلت ما أسقطه على فلان لك أو ملكتك الدين الذى لى عليه بحقك
ولا تدخلها الآفالة على المعتمد وان كانت يميناً نظر القول بأنها استيفاء ولهذا لا تصح بلفظ
البيع والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطل الغنى ظم وإذا اتبع أحدكم على ملى
فليتبع بسكون التاء فى الموضعين ويجوز التشديد فى الثانى أى وإذا أحبل أحدكم على ملى
فليحتل كما رواه هكذا البيهقي والمراد من المطل اطالة المدافعة ثلاث مرات فأكثر فتنى زاد على
مرتين فهو كبيرة والافصغرة وقرربعضهم انه صغيرة مطلقا لانه يكون فى حكم الكبيرة عند
الزيادة على المرتين ويسن قبولها على ملى مقرباً بذل لاشبهة فى ماله لهذا الحديث وصرفه عن
الوجوب القياس على سائر المعاوضات فان لم يكن باذلاً أبيع وان كان فى ماله شبهة كره وان كان
ماله حراماً حرم ويجب فيما اذا كان الدين لمجور عليه وتعين الحوالة طريقاً لاستيفائه (قوله
بفتح الحاء وحكى كسرهما) يؤخذ منه أن الفسخ أقصم (قوله وهى) أى الحوالة وقوله التحول
مصدر التحول وفى بعض النسخ التحويل بزيادة الياء والاول أنسب لأن الذى يعنى الانتقال
انما هو التحول لا التحويل لأن يراد بالتحويل التحول ولذلك قال الشارح أى الانتقال بأى
التفسيرية والذى فى عبارة الشيخ الخطيب التحول والانتقال بالعطف وهو من قبيل عطف
التفسير فرجع لعبارة الشارح وقيل انه من عطف الخاص على العام لانه يعتبر فى الانتقال
اختلاف المحل بخلاف التحول فانه قد يكون مع اتحاد المحل (قوله وشرعاً) عطف على لغة
وقوله نقل الخ أى بصيغة وهى العقد المركب من الإيجاب والقبول فى كلامه تقدير متعلق
محدوف والقرينة عليه قوله وشرعاً الخ لأن المعنى الشرعى هو العقد كما هو معلوم فكان الاولى
أن يقول وشرعاً عقد يقتضى نقل الخ لما علمت من أن مماها شرعاً هو العقد لا النقل وقوله
الحق أى نظيره لا عينه لأن المراد بالحق دين المحتال الذى على المحيل وهو يسقط بالحوالة وتبرأ
بهادمة المحيل كما سيأتى وانما ثبت نظيره فى ذمة المحال عليه للمحتال فلذلك تسمحو اى تعبيرهم
بنقل الحق (قوله وشرائط الحوالة الخ) لا يخفى أن المصنف عدهم منها القبول مع أنه جزء من
الصيغة التى هى ركن وكذلك رضا المحيل ان كان يعنى الإيجاب بأن يراد بالرضا ما يدل عليه وهو
اللفظ كما سيأتى فهو جزء من الصيغة أيضاً فى تعبير المصنف بالشرائط تجوز بالنسبة لبعضها
بأن يراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن (قوله أربعة) بل خمسة والخامس العلم بما يحال به
وعليه قدر او صفة فالوجهل ذلك العاقدان أو أحدهما فى باطله وزادوا شرطاً سادساً وهو
صحة الاعتياض عن الدين ونخرج به دين السلم ورأس ماله فلا تصح الحوالة فيه ما لعدم صحة
الاعتياض عنهما ونخرج به أيضاً الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من الساعى أو المستحق ولاله من

من التأخير فصالح شركاء
الدرب بمال صحيح

(فصل في الحوالة)

بفتح الحاء وحكى كسرهما
وهى لغة التحول أى
الانتقال وشرائط الحق
من ذمة المحيل الى ذمة
المحال عليه (وشرائط
الحوالة أربعة)

المالك وان تلف النصاب بعد التمكن لعدم صحة الاعتياض عنها (قوله أحدها) أى الشرائط
 الاربعة وقوله رضا المحيل ان أريد به الرضا اللفظى فهو بمعنى الإيجاب فيكون حينئذ جراً من
 الصيغة ويكون عدمه من الشرائط تجوزاً كما مر وان أريد به ما دل عليه الإيجاب وهو علم
 الإكراه فهو شرط ولكن لا دلالة عليه بغير الإيجاب وان أريد به الرضا القلبي فهو ليس بشرط لانه
 خفى فاكفى عنه بدلالة الإيجاب عليه وانما عبر بالرضا لكونه مدلولاً للإيجاب فهو وسيلة له وفيه
 إشارة الى عدم وجوبها فلا يلزم بها قهر اعنه لأن لها بقاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة معينة
 (قوله وهو) أى المحيل وقوله من عليه الدين أى للمعتل وهو من له الدين على المحيل كما سيذكره
 الشارح ولو اختلفا فقال من عليه الدين لمن له الدين وكذلك لتقضى لى ديني من فلان فقال أحلتنى
 به أو قال الاول أردت بقولى أحلتك الوكالة فقال الثانى أردت بذلك الحوالة صدق منكرها
 فى صورتين لأن الأصل بقاء الحقيق وهو أدرى بآرادته فى الثانية ومحله فيها ان احتمل اللفظ
 الوكالة والأبأن قال أحلتك بالقدر الذى لك على على فلان فلا يصدق فى دعواه أنه أراد الوكالة
 لعدم احتمال اللفظ لها فيختلف مدعى الحوالة ولو قال من عليه الدين أحلتك فقال من له الدين
 وكفى أو قال أردت بقولك أحلتك الوكالة صدق الثانى بيمينه لأن الأصل بقاء حقه الا اذا
 لم يحتمل اللفظ الوكالة كما مر وللمعتل أن يحيل غيره على المحال عليه وله أيضاً أن يحتمل من
 المحال عليه على مدينه وهكذا (قوله لا لمحال عليه) أى ودون عليه دين المحيل وقوله فانه
 لا يشترط رضاه أى لانه محل الحق = العبد المبيع وأيضاً صاحب الحق أن يستوفيه بغيره
 كما لو وكل غيره فى استيفائه ومنه يعلم صحة الحوالة على الميت لأن خراب ذمته بالنسبة للمستعمل
 والا فذمته مرهونه بدينه حتى يقضى عنه ولا يصح على التركة لعدم الشخص المحال عليه وقوله
 فى الأصح هو المعتمد ومقابله يشترط رضاه وبه قالت الحنفية (قوله ولا تصح الحوالة على من
 لادين عليه) أى ولا من لادين عليه لانه لا عوض فيه ما فأن رضى من لادين عليه بها وتطوع بأداء
 دين المحيل كان ذلك من قبيل قضاء دين غيره لا من قبيل الحوالة (قوله والثانى) أى والشرط
 الثانى وقوله قبول المحتمل أى بعد إيجاب المحيل لأن القبول لا يتفرّد عن الإيجاب فهو يستلزمه
 وبه تتم الصيغة (قوله والثالث) أى والشرط الثالث وقوله كون الحق أى الدين الصادق
 بالمحال به والمحال عليه فقوله الشارح المحال به ليس بقيد فلو أطلقه أو عممه لكل من المحال به
 والمحال عليه لكان أولى سواء كان كل منهما امثلياً ومتفقاً ما قال اول كالتقود والحبوب والثانى
 كالناب والعبد سواء اتفق الدينان فى سبب الوجوب = أن كان كل منهما متناً وقرضاً
 أم اختلفا كأن كان أحدهما متناً والاخر أجرة وعلم من تفسير الحق بالدين عدم صحة الحوالة
 بالعين أو علم الماتقدم من أن الحوالة يبيع دين بدين جواز الحاجة (قوله مستقر فى الذمة)
 المشهور أن المستقر فى الذمة ما لا يتطرق السقوط اليه بأن أمن من سقوطه كالصدق بعد
 الدخول والابرة بعد اتيانها المفعة وما ذكره الشارح من قوله والتقييد بالاستقرار الخ مبنى
 على أن المراد به هذا المعنى وهو عدم تطرق السقوط اليه فى المستقبل كما حملنا وأجيب عن
 المصنف بأن المراد بالمستقر هنا اللازم أو الذى يؤل الى لزوم وان لم يؤمن من سقوطه
 كالصدق قبل الدخول والابرة قبل اتيانها المنفعة والتمن قبل قبض المبيع وعلى هذا

أحدها (رضا المحيل) وهو
 من عليه الدين لا المحال عليه
 فانه لا يشترط رضاه فى
 الأصح ولا تصح الحوالة على
 من لادين عليه (و) الثانى
 (قبول المحال) وهو مستحق
 الدين على المحيل (و) الثالث
 (كون الحق) المحال به
 (مستقر فى الذمة)

فلا اعتراض على المصنف ولذلك فسر المحشى أولاً بقوله أى لازماً ولو لم يكن كذا بقاى والحاصل أنه
 ان فسر المستقر بالمعنى الأقل فهو ليس بشرط على المعتمد وان فسر بالمعنى الثانى فهو شرط معتبر
 (بقوله والتقييد بالاستقرار الخ) أى تقييد المصنف بالاستقرار حيث قال كون الحق مستقراً
 فى الذمة موافق لما قاله الرافعى من انه يشترط فى دين الحوالة أن يكون مستقراً وقوله لكن
 النوى الخ استدراك على قوله موافق لما قاله الرافعى فإن ظاهره يقتضى انه مرضى وليس
 كذلك وقوله استدراك عليه فى الروضة أى اعترض على الرافعى فى هذا التقييد وقد علمت
 أن هذا الاعتراض مبنى على أن المراد بالمستقر هنا المعنى الأول وليس كذلك بل المراد به هنا
 المعنى الثانى فلا اعتراض (قوله وحينئذ فالمعتبر الخ) أى وحين إذا استدرك عليه فى الروضة
 فالمعتبر الخ (قوله أن يكون لازماً) أى كالتن بعد مدة الخيار وقوله أو يؤل الى اللزوم أى
 كالتن فى مدة الخيار ويطلب الخيار بالحوالة بالتين بأن يحيل المشتري البائع على ثالث لتراضى
 عاقديهما باللزوم فإنه مقتضاها ولو بقي الخيار فمقتضاها ويطلب أيضاً بالحوالة عليه بأن يحيل
 البائع على المشتري ثالثاً فى حق البائع لرضاهما بالحق المشتري ان لم يرض بهما فان رضى بها
 بطل فى حقه أيضاً فى أحد وجهين رجه ابن المقرئ وهو المعتمد ونصح الحوالة بدين السكابة
 بأن يحيل المكاتب سيده بالتجوم على ثالث لوجود اللزوم من جهة السيد والمحال عليه فيتم
 الغرض منها وان كان لا يصح الاعتراض عنها فهى مستثناة مما لا يصح الاعتراض عنه تشوف
 الشارع للعق بخلاف الحوالة عليه بأن يحيل السيد على المكاتب ثالثاً بدين السكابة فلا تصح
 لأن السكابة جائرة من جهة المكاتب فلا يمكن المحال من الزامه به وخروج بدين السكابة دين
 المعاملة فإذا أحال به السيد على المكاتب صححت الحوالة لأن دين المعاملة لازم فى الجملة وخروج
 بقوله أن يكون لازماً أو يؤل الى اللزوم جعل الجعالة فلا تصح الحوالة به ولا عايمه قبل تمام
 العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم لزومه حينئذ بخلافه بعد تمام العمل (قوله والرابع) أى
 والشرط الرابع وقوله اتفاق بمعنى الموافقة والمساواة كما عبر به فى المنهج وجملة ما ذكره
 المصنف والشارح مما يشترط فيه الاتفاق سبعة أربعة فى المتن الجنس والنوع والحلول
 والتأجيل وثلاثة فى الشرح وخارجها كالرهن والضمان والشهاد فلا يعتبر الاتفاق
 فيها بل ينقل بها الرهن ويبرأ بها الضامن لأنها كالقبض ولو شرطنا فى عقد هار هنا أو كقبض لا تصح
 وكذا لو شرط فيها خيار مجلس أو شرط لانها معاوضة ارفاق جوزت على خلاف القياس
 (قوله فى الجنس) فلا تصح بالدرهم على الدينار وعكسه وقوله والقدر فلا تصح بخمسة على
 عشرة وعكسه بخلاف ما لو أحال بخمسة عليه على خمسة من عشرة أو عكسه وقوله والنوع
 فلا تصح بنوع على نوع آخر وقوله والحلول والتأجيل فلا تصح بحال على مؤجل أو عكسه وإذا
 اتفقا فى التأجيل فلا بد من الاتفاق فى قدر الاجل وقوله والصحة والتكسير فلا تصح بدراهم
 صحيحة على مكسرة أو عكسه وانما اشترط الاتفاق فيما ذكر لأن الحوالة معاوضة ارفاق فاعتبر
 فيها الاتفاق فى ذلك كالقرض والحال لتفاوت الوصف بتفاوت القدر (قوله وتبرأ بها الخ)
 هذا شروع فى فائدة الحوالة المترتبة عليها وهى براءة المحيل من دين المحال وبراءة ذمة
 المحال عليه من دين المحيل وتحول حق المحال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه لانها

والتقييد بالاستقرار موافق
 لما قاله الرافعى لكن النوى
 استدراك عليه فى الروضة
 وحينئذ فالمعتبر فى دين
 الحوالة أن يكون لازماً أو
 يؤل الى اللزوم (و) الرابع
 اتفاق ما أى الدين الذى
 فى ذمة المحيل والمحال عليه
 فى الجنس والقدر والنوع
 والحلول والتأجيل والصحة
 والتكسير (وتبرأ بها)
 أى الحوالة (ذمة المحيل)
 أى عن دين المحال

كالقبض كما مر (قوله ويرأ أيضاً) أى كما تبرأ به اذمة المحيل عن دين المحتال وهذا كلام مستأنف من الشارح وليس من كلام المصنف كما فى النسخ التى بأيدينا وكأنه وقع لبعضهم فى بعض نسخ المتن بعد قوله وتبرأ به اذمة المحيل انه قال والمحال عليه فيكون تقديره على هذا وتبرأ أيضاً به اذمة المحال عليه بتأنيث الفعل وجتزأ المحال عليه فلذلك قال فيه تذكير الفعل ورفع المحال عليه وهو خلاف صنيع المتن اه وقد عرفت أن هذا ليس فى كلام المصنف أصلاً على ما فى أيدينا من النسخ فلا اعتراض عليه (قوله ويتحول حق المحتال) أى تقديره لا عينه لما علمت من براءة المحيل من دين المحتال وبرائة المحال عليه من دين المحيل وانما ثبت تقدير دين المحتال فى ذمة المحال عليه فى التعبير بالتحويل مسامحة كما مر (قوله حتى لو تعذراً أخذه الخ) تفريع على ما قبله وقوله بفلس أى طارئ بعد الحوالة أما اذا كان عند الحوالة نقصد ذكره بقوله ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة الخ وقوله وأوجب للدين أى انكاره فلو أنكر المحال عليه الدين وحلف فلا رجوع له على المحيل نعم له ان يحلفه انه لا يعلم براءة فان حلف فذال والاحلف المحتال وتبين بطلان الحوالة وكذلك لو قامت بينة بان المحال عليه وفى المحيل ومثل انكاره للدين انكاره للحوالة وقوله ونحوهما أى كبرت وقوله لم يرجع على المحيل أى لانه متى قبل الحوالة صار معتزفاً بالدين فان قبوله متضمن لاعتراؤه باستجماع شرائط الصحة ولو شرط فيها الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة لانه شرط خلاف مقتضاها (قوله ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة الخ) كلامه أو لا فيما اذا كان الفليس طارئاً بعد الحوالة وكلامه ثانياً فيما اذا كان الفليس عند الحوالة كما علمت وقوله فلا رجوع له أيضاً على المحيل حتى لو شرط يساراً بحال عليه فتبين افلاسه فلا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئاً هو مغبون فيه ولا عبرة بالشروط المذكور لانه مقصر بترك الفحص (فصل فى الضمان) * أى فى أحكام الضمان فكل من الشارح على تقدير مضاف لان المصنف لم يذكر حقيقة وانما ذكر أحكامه والمراد بالضمان هنا المعنى المقابل لسكفالة لانه سترجم لها على حديثها وهو مأخوذ من الضمن لان المال يصير به فى ضمن ذمة الضامن لامن الضم لما فيه من ضم ذمة الى أخرى لانه يقتضى أن نونه زائدة مع أنها أصلية والاصل فيه خبر الزعيم غارم وانه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركانه خمسة ضامن ومضمون عنه ومضمون له ومال مضمون وصيغة وأوله شهامة ووسطه ندامة وآخره غرامة قال بعضهم

ويرأ أيضاً المحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه حتى لو تعذراً أخذه من المحال عليه بفلس أو وجد للدين ونحوهما لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة وجه له المحتال فلا رجوع له أيضاً على المحيل

* (فصل فى الضمان) وهو مصدر وضمت الشئ ضمناً اذا كفلته

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق * فان ضمنت فخاء الحبس فى الوسط ومن مستلطف كلامهم ثلاثة أحرف شنيعة ضاد الضمان وطاء الطلاق وواو الوديعه وقال بعضهم

عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف وانغفل وصن اسانك اذا ما كنت فى محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تـكـفـل

ولعل هذا فمى لم يأمن غائلته غير القادر عليه والافهوسنة لانه معروف ولذلك صنعه النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم فى الحديث أقوله وهو أى الضمان وقوله مصدر وضمت الشئ ضمناً يقال ضمن يضمن ضمناً وقوله اذا كفلته أى تقول ذلك اذا كفلته بفتح التاء التى للمخاطب

ولو قال اذا التزمته لكان أولى لانه لغة الالتزام وعبارة الشيخ الخطيب وهو في اللغة الالتزام لكنه أشار بذلك الى أن الضمان والكفالة مترادفان لغة وان اختلفا شرعا كما يشهد لذلك قولهم انه يقال للضامن ضمين وزعيم وكفيل وجميل وصبير وقبيل لكن العرف خص الضامن بملتزم المال مطلقا ومثله الضمين والزعيم بملتزم المال العظيم والكفيل بملتزم البدن والجميل بمحصل الدية وعمم الصبير والقبيل للجميع (قوله وشرعا) عطف على مقدرا مأخوذ مما تقدم فكأنه قال فهو لغة كذا وشرعا الخ وقوله التزام الخ أي بصفة ولو قال عقد يقتضي التزام الخ لكان أولى لأن الضمان اسم للعقد الذي يقتضي الالتزام بالنفس الالتزام لكن كلام الشيخ الخطيب صريح في انه يطلق على كل منهما فإنه قال وشرعا يقال للالتزام حق الى أن قال ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك وقوله ما في ذمة الغير أي شئ في ذمة الغير وبينه بقوله من المال وهذا قاصر على ضمان الديون وهو الذي اقتصر عليه المصنف هنا وستأتي الكفالة بالبدن في الفصل بعده وفاته التزام رد العين المضمونة كأن كانت مغصوبة أو مستعارة فإنه يصح التزام ردها لما لكها فان تلفت لم يلزمه شئ فأشأن الضمان الشامل للكفالة ثلاثة ولذلك عرّفوه بأنه التزام حق ثابت في ذمة الغير وأحضر عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره (قوله وشرط الضامن الخ) صرح الشارح بشرط الضامن وأشار المصنف لشرط المال المضمون بقوله ويصح ضمان الديون الخ وشرط المضمون له أن يعرفه الضامن بعينه لا باسمه ونسبه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا وتكني معرفة وكيفية عن معرفته كما أفتى به ابن الصلاح وهو المعتمد وأن أفتى ابن عبد السلام بخلافه لأن الغالب أن الشخص لا يوكل الامن هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط رضاه لأن الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا يشترط في المضمون عنه معرفته ولا رضاه على المذهب لجواز التبرع بأداء دين غيره بغير معرفته ورضاه وهذا في ضمان المال كما هو سياق الكلام أما في ضمان البدن وهو المسمى بالكفالة فيشترط اذنه لانه لا يلزمه الذهاب معه للتسليم الاحتمل وشرط الصيغة للضمان والكفالة الاتية لفظ يشترط بالتزام كضمنت دينك على فلان أو تكفلت بي بدنه بخلاف دين فلان الى أو أؤدى المال أو أحضر الشخص اذا اخذت النية فليس بضمن ولا كفالة بل وعد وعدم التعليق والتأقيت فلو قال اذا جاء الغد ضمنت أو كفلت أو أنا ضامن مال فلان أو كفيل ببدنه شهرا لم يصح ولو كفّل بدن غيره وأجل احضاره بأجل معلوم صح كضمان الحال مؤجلا ويثبت الاجل في حق الضامن استقلا دون الاصيل فلا يثبت في حقه الاجل فقول المحشي في هذه الصورة ولا يثبت الاجل أي في حق الاصيل فلا ينافي ثبوتها في حق الضامن حتى لو مات الاصيل لم يحل على الضامن بخلاف عكسه وهو ضمان المؤجل حاله فلا يلزم الضامن تعجيل وان اتزمه حاله لأن الاجل يثبت في حقه تعالى الاصيل فلا يطالب واحد منهما قبل حلول الاجل ولو مات الاصيل حل عليه ما ولا يصح بشرط براءة الاصيل لمخالفته مقتضاه (قوله أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرّعه ولو سكران وسفهيا مهملًا ومفلسًا في ذمته لا في عين من أعيان ماله كشرائه وان لم يطالب الا بعد ذلك الحجر لاصبي ومجنون ومجنون وعلمه بسفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكره ولو باكره سيده لأن السيد ليس له تسلط على ذمته عبده بل على رقبته ويصح ضمان الرقيق

وشرعا التزام ما في ذمة
الغير من المال وشرط
الضامن أن يكون فيه
أهلية التصرف

أجنبي لا جنبى باذن سيده ولو اتى ولا بد من اذن جميع ساداته ان تعددوا ويصح أيضا ضمان
 سيده لا جنبى ولا بد من اذن سيده في هذه أيضا على المعتقد وقال العلامة الخطيب لا يحتاج الى
 اذنه لا ضمانه أجنبيا سيده ولو باذنه ويعتبر في الرقيق الموقوف اذن الموقوف عليه لا اذن
 الناظر وفي الموصى بمنفعته اذن الموصى له في الاكساب المعتادة والمالك في النادرة ودخل
 في الرقيق المكاتب لكن يصح أن يضمن أجنبيا سيده باذنه ولو عجز نفسه بعد ذلك فقبل يطل
 الضمان لانه صار الآن قنا فلا يصح ضمانه ورد بأن هذا دوام ويعتفر فيه ما لا يعتفر في الابتداء
 وربما يعتق بعد ذلك فيبقى الضمان وكالرقيق المبعوض ان لم تكن له اية أو كانت ضمن في نوبة
 سيده فان كان في نوبة نفسه لم يحتج لأذن فان عين السيد لا ادعاء جهة اتبع ماعنه من كسبه
 أو غيره والا فمما يكسبه بعد الاذن في الضمان ونما يمد ما ذون له في التجارة (قوله ويصح ضمان
 الدين الخ) قد علمت أن المصنف أشار بهذا الى شرط المال المضمون وخرج بالدين الاعيان
 فلا يصح ضمانها ولا الابرأ منها نعم يصح ضمان ردها الى مستحقها من هي تحت يده باذنه
 أو القدرة على انتزاعها منه اذا كانت مضمونة عليه كغصوبة ومستعارة ويرا الضامن بردها
 للمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء كالومات المذكور يسدنه فانه لا يلزم الكفيل شيء (قوله
 المستقرة في الذمة) قد تقدم أن المشهور أن المستقرة هي ما لا يتطرق السقوط اليها كالصدق
 بعد الدخول والاجرة بعد استيفاء المنفعة وما ذكره الشارح من الاعتراض بقوله والتقصيد
 بالمستقرة الخ مبنى على هذا المعنى وبجواب نظير ما مر من أن المراد بالاستقرة اللازمة ولو ما لا
 وعلى هذا فلا اعتراض (قوله اذا علم) ضبطه المحشى بالبناء للمجهول وهو المحفوظ لكن يرد
 عليه أنه يقتضى الاكتفاء بعلم غير الضامن وصنيع الشيخ الخطيب يقتضى ضبطه بالبناء للفاعل
 وهو ضمير الضامن المعلوم من السياق وعبارته اذا علم الضامن قدرها انتهت فعلى الضبط الاول
 يكون قدرها بالرفع على أنه نائب فاعل وعلى الثاني يكون بالنصب على أنه مفعول كما لا يخفى
 (قوله قدرها) أى وجنسها وصفها مثل القدر الجنس والصفة كما أشار اليه الشيخ الخطيب
 نعم يصح ضمان الديون مع الجهل بصفاتم لانها يرجع فيها الى صفة غالب ابل البلد مع كونها معلومة
 السن والعدد ولهذا قال المحشى فنافعه الشارح في كلام المصنف منطوقا ومفهوما لا يستقيم
 أما الاول فلا أنه لم يرد في منطوقه الجنس والصفة كما قررنا وأما الثاني فلا أنه لم يستثن ابل الديون
 من المفهوم كما قلنا ولا بد أن يكون الدين المضمون معينا لا مهما فلا يصح ضمان غير المعين كما حد
 الدين ولو قال ضمانت لك مما على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضامنا لتسعة على المعتقد
 ادخالا للطرف الاول دون الطرف الثاني وقبل عشرة ادخالا للطرفين ولا يرد على الاول أن
 النووي رجع أنه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاثة وقورع الثلاث وقياسه ترجيح العشرة
 هنا لان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما يزيد درهم وعشرة
 صح في ثمانية كما في الاقرار فانه يلزمه ثمانية (قوله والتقيد بالمستقرة) أى تقييد المصنف
 بالمستقرة وقوله يشك كل عليه أى على هذا التقيد لكن قد علمت أن هذا الاشكال مبنى على أن
 المراد بالمستقرة ما لا يتطرق السقوط اليها وتقدم أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا فلا اشكال
 (قوله فانه) أى الصدق وقوله حينئذ أى حين اذ كان قبل الدخول وقوله غير مستقر في الذمة

(ويصح ضمان الدين
 المستقرة في الذمة اذا علم
 قدرها) والتقيد بالمستقرة
 يشك كل عليه صحة ضمان
 الصدق قبل الدخول فانه
 حينئذ غير مستقر في الذمة

أى لا مكان قطرت السقوط اليه كأن تفسخ النكاح بعينه فإنه يسقط الصداق حينئذ لكن قد عرفت أن هذا معنى على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك (قوله ولهذا) أى ليكون التقييد بالاستقرار بشكل عامه الخ وقوله الا كون الدين ثابتا يخرج به غير الثابت وسيدكره المصنف بقوله ولا ضمان ما لم يجب وقوله لازما أى ولو ما لا كالتمن في مدة الخيار فيصح ضمانه ونحو به نجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل فلا يصح ضمانها (قوله وخروج بقوله اذا علم قدرها الدين المجهولة) أى قدرا ومثلها المجهولة جنسا أو صفة وقوله فلا يصح ضمانها أى الدين المجهولة نعم يصح ضمان ابل الدية كما تقدم لما تقدم وكما لا يصح ضمان المجهول لا يصح الا برأيه منه فالأبراء من الدين المجهول جنسا أو قدرا أو صفة باطل لأنه يشترط لصحته علم المبرئ مطلقا وأما المدين فإن كان الأبراء في معاوضة كما في مسئلة الخلع اشترط علمه أيضا والأفلا ولو أبرأ انسانا في الدنيا والآخرة أو في الدنيا فقط برئ في الدنيا والآخرة والأفلا يبرأ منه لا في الدنيا ولا في الآخرة (قوله كما سيأتى) أى في قوله ولا يصح ضمان المجهول (قوله ولصاحب الحق) أى ولو وارثا ولذلك عبر بقوله ولصاحب الحق ولم يقل وللمضمون له وقوله أى الدين تفسير للحق وقوله مطالبه من شاء فلا تسقط مطالبه المضمون عنه فابقع من الضمان بشرط عدم مطالبته أو برأيا باطل لمخالفة الشرط مقتضى الضمان (قوله من الضامن والمضمون عنه) بيان من شاء له مطالبته ما جعلا وأبهم ما شاء بجميع الدين أو مطالبته أحدهما به غيره والآخر يقيه حتى لو تعدد الضامن فله مطالبته كل وكذا ضامن الضامن وهكذا ولا يخفى أن المضمون شئ واحد تعدد محله حتى برئ أحدهما برئ الآخر سواء كان بأداء أو بإبراء الأصل بخلاف إبراء الضامن ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه لأن ذمته خربت بخلاف الحق فلا يحل عليه لأنه يرتق بالاجل نعم لومات الاصيل وهو مؤجل حل عليه فقط حل على الضامن أيضا لأن الاجل ثبت في حقه تبعاً كما مر (قوله وهو من عليه الدين) تفسير للمضمون عنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله ساقط في أكثر نسخ المتن وقوله على ما بينا أى من كون الدين لازما معلوما (قوله واذا غرم الضامن) أى من ماله بخلاف ما لو أخذ من سهم الغارمين بأن كان مع الاصيل معسر ين أو كان وحده معسرا وكان ضامنا بغير اذن فأدى مما أخذه لم يرجع بشئ كما ذكره في قسم الصدقات (قوله رجع على المضمون عنه) أى بما غرم وحكمه حكم القرض فيرجع في المتقوم بمثله صورة كما قاله القاضي حسين ولو صالح الضامن المضمون له عن الدين بمادونه كان صالحا عن مائة ببعضها أو بثوب قيمته دونها لم يرجع الا بما غرم لأنه الذى بذله ولا رجوع فيه لو ضمن ذمى لذمى ديناً على مسلم ثم تصالحا على خسر لعلقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنه ولا يبرأ المسلم لبطان الصلح عنده فالدين باق بماله وانما يرجع اذا أشهد بالاداء ولورجل ليخلف معه لأن ذلك حجة عندنا وأدى بمحضرة مدين أو في غيبته وصدقته الدائى لسقوط الطلب باقراره (قوله بالشروط المذكور في قوله الخ) أى وهو كون كل من الضمان والقضاء باذنه على ما سيأتى (قوله اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما باذنه وكذا لو كان الضمان باذنه فقط في الاصح لأنه اذن في سبب الاداء وهو الضمان ولا يرجع اذا ضمن بغير الاذن ولو أدى بالاذن لأن وجوب الاداء بسبب الضمان ولو لم يأذن فيه نعم ان أدى بشرط

ولهذا لم يعتبر الراجح والنوى الا كون الدين ثابتا لازما وخروج بقوله اذا علم قدرها الدين المجهولة فلا يصح ضمانها كما سيأتى (ولصاحب الحق) أى الدين (مطالبه من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (اذا كان الضمان على ما بينا) ساقط في أكثر نسخ المتن (واذا غرم الضامن رجع على المضمون عنه) بالشروط المذكور في قوله (اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما باذنه

الرجوع رجع ومن أدى دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجع وان لم يشترط الرجوع بخلاف ما لو أذاه بلاذن لانه متبرع (قوله أى المضمون عنه) تفسير للضمير (قوله ثم صرح بفهم قوله سابقا اذا علم قدرها) أى وكذا يفهم قوله المستقرة فى الذمة بقوله ولا مالم يجب فقيه مع ما سبق لف ونشر مشوش (قوله كقوله يع فلا نا كذا وعلى ضمان الثمن) تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لانه لا يعلم قدر ما يتفقان عليه والتمثيل بذلك لضمان المجهول من هذه الجهة صحيح وان كان من ضمان مالم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت فقيه الجهتان فاندفع اعتراض الشيخ القليوبى بقوله تمثله بهذا الوجه لانه لا يستقيم لانه محال يجب اه (قوله ولا ضمان مالم يجب) أى مالم يثبت وقوله كضمان مائة تجب على زيد فى المستقبل وكضمان نفقة الزوجة المستقبل ولا يصح ضمان تسليم المهر للمهر من قبل قبضه لانه ضمان مالم يسر بلازم (قوله الادراك) بفتح الدال والراء ويجوز سكونها وهو على تقديره مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أى ضمان درك وقول المصنف المبيع أى والثمن أو أنه أراد بالمبيع المعقود عليه مبيعا كان أو غنا كما أشار اليه الشارح حيث صورته بصورتين وإضافة الضمان للدرك لادنى ملازمة لان المضمون فى الصورة الاولى الثمن عند ادراك المستحق للمبيع وفى الصورة الثانية المبيع عند ادراك المستحق للثمن فظهر من هذا أن الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وفسره بعضهم بالعهد والتبعة فكأنه يضمن له عهدة الثمن أو المبيع والتبعة به أى المطالبة به ولذلك يسمى ضمان العهدة أيضا ولا يصح ضمان الدرك الا بعد قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل فى ضمان البائع أو المشتري وانما يصح ضمان الدرك لانه ان خرج المقابل مستحقا تبين وجوب رد المضمون فاستثناه مما يجب انما هو بالنظر للظاهر قبل التبين والافهم مما وجب فى الواقع (قوله مستحقا) أى أو مبيعا ورذ أو ناقصا نقص صفة شرطت أو نقص صفة وهى الآلة التى يوزن بها واذا صرح بضمانه عن شئ مما ذكر لم يضمنه عن الآخر واطلاقه ينصرف نظروجه مستحقا * (فصل فى الـ = فالة) * بفتح الكاف وهى نوع من الضمان لكنها خاصة بالابدان كما يصرح به قول الشارح فى ضمان غير المال من الابدان ويستأنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ان أرسله معكم حتى توثقوا موثقا من الله لتأتنى به الا أن يحاط بكم فان فيه التزام احضاره فى الجمله وان لم يكن عليه حق (قوله ويسمى) أى ضمان غير المال من الابدان وقوله كفالة الوجه أى الذات فهو من قبيل التعبير باسم البعض عن الكل فهو يرجع لكفالة البدن وقوله أيضا أى كما يسمى ضمان غير المال من الابدان وقوله وكفالة البدن أى وضمان الاحضار (قوله والكفالة بالبدن) أى أو يجوزنه الشائع كثلثه أو الذى لا يعيش بدونه كراسه بخلاف الذى يعيش بدونه كبده ورجله ويعلم من كلامه أن الكفالة تتعدى بالباء وتتعدى بنفسها وبغيره يقال كفله وكفل به وكفل عنه وكفل به (قوله جائزة) أى حلال صحيحة للحاجة اليها لكن بشرط اذن المكفول بنفسه ان كان من يعتبر اذنه ولوسفيا أو بوليّه ان كان صبيّا أو مجنوناً أو وارثه وان تعدد ان كان ميتا ليشهد على صورته وكان الشاهد تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه فان عرفهم مالم يتحقق اليها لانه لا يحتاج الى حضوره لكونه يشهد بهما ومحل

أى المضمون عنه ثم صرح بفهم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله يع فلا نا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان مالم يجب) كضمان مائة تجب على زيد فى المستقبل (الادراك المبيع) أى ضمان درك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا

* (فصل) فى ضمان غير المال من الابدان *

ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة)

ذلك قبل ادلائه في هو القبر وان لم يهل عليه التراب بل وان لم يصل الى أسفل القبر والا فلا تصح الكفالة لان في اخراجهم من القبر ازاراه به وعلم مما تقررت من مات ولم يأذن في كفالتة ولا وارث له لا تصح كفالتة (قوله اذا كان على المكفول به الخ) مقتضاه عدم صحة كفالة بدن من عنده عن مطلقا وبه قيل وقال بعضهم تصح ان كانت مضعونة بل في شرح العمدة محتمل في غير المضعونة أيضا ونوزع فيه (قوله أي يبدنه) أشار بذلك الى تقدير مضاف في قول المصنف به (قوله حق لا دى) ما لا كان أو عقوبة لكن لا يطالب بكفيل بجال ولا عقوبة وان فات التسليم للمكفول يبدنه بموت أو غيره لانه لم يلتزمها فلون شرط أن يغرم المال لم تصح الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها (قوله كقصاص وحتذوف) تمثيل للعقوبة ومثلها المال كما علمت ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيره ما اعدم لزومه للكفيل (قوله وخرج بحق الآدى حق الله تعالى) أي المحض كما أشار اليه الشارح بقوله كحدسرة الخ فانه انما مشل بالحدود بخلاف حق الله المشوب بحق الآدى كالزكاة والكفارة فتصح كفالة بدن من عليه ذلك والحاصل أن الكفالة يبدن من عليه حق الآدى صحيحة مطلقا وكذلك يبدن من عليه حق الله مالى بخلاف من عليه عقوبة لله لا تأمورون بسترها والسعي في اسقاطها ما أمكن (قوله فلا تصح الكفالة يبدن من عليه حق الله تعالى) أي المحض كما علمت (قوله كحدسرة) وهو قطع اليد اليمنى ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى وقوله وحتذخر وهو أربعون للحر وعشرون للرقيق وقوله وحتذرا وهو مائة جلدة وتقرب عام للحر وخسون جلدة وتقرب نصف عام للرقيق وهذا في غير المحصن وأما فيه فالرجم (قوله ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول يبدنه) أي بأن يسلم الكفيل المكفول يبدنه فهو من اضافة المصدر لفعوله وأبأن يسلم المكفول نفسه عن جهة الكفيل فهو من اضافة المصدر لفاعله فلو حضر المكفول بنفسه وقال سلمت نفسى عن جهة التكفيل برأ بخلاف ما لو وقف ساكنا وسلم على المكفول له فانه لا يبرأ بذلك فان غاب لزومه احضاره ولو بعدت المسافة ان أمكن بأن عرف محله وأمن الطريق ولا حائل ويهل مدة ذهابه وايابه واقامته ثلاثة أيام فان مضت المدة ولم يحضره حبس الى تعذر حضوره أو ووفاء الدين فان وفاه ثم حضر المكفول فالتمه أن له الاسترداد من أخذه منه لامن المكفول (قوله في مكان التسليم) ويتعين محل الكفالة ان صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محله كالسلم ويشترط موافقة المكفول على المكان على المعتمد فان سلمه في غير مكان التسليم لم يلزم المكفول له القبول ان كان له غرض في الامتناع والارزاه فان امتنع رفعه الى الحاكم ليقبل عنه فان فقد أشهد شاهدين أنه سلمه وبرئ (قوله بلا حائل يمنع المكفول له عنه) اما بقوة أو غيرها كما ومتغلب (قوله أما مع وجود الحائل) أي الذى يمنع المكفول له عنه وقوله فلا يبرأ الكفيل أي لانه كانه لم يسلمه * (فصل في بيان احكام الشركة) * يقع الشين وكسر الراء كما هو المشهور ويجوز فيها سكون الراء مع فتح الشين وكسرها ففيها ثلاث لغات والمراد الشركة الصحيحة وهي شركة العنان بكسر العين على الاشهر أخذ من عنان الدابة المانع لها من الحركة لمنع كل من الشريكين من التصرف بغير مصلحة كما سياتى ويجوز فتحها أخذ من عنان السماء وهو ما ظهر منها ظهورها على غيرها من بقية الانواع الباطلة وهي شركة الابدان وهي أن يشترك انسان

اذا كان على المكفول به
أي يبدنه (حق لا دى)
كقصاص وحتذوف
وخرج بحق الآدى حق
الله تعالى فلا تصح الكفالة
يبدن من عليه حق الله
تعالى كحدسرة وحتذخر
وحتذرا ويبرأ الكفيل
بتسليم المكفول يبدنه في
مكان التسليم بلا حائل
يمنع المكفول له عنه أما
مع وجود الحائل فلا يبرأ
الكفيل * (فصل) * في
الشركة

يبدنهما ليكون بينهما كسبهما متساويا أو متفاضلا مع اتفاق الحرفة كخياطين أو اختلافها كخياط ورفاء وجوزها أبو حنيفة مطلقا والامام مالك مع اتحاد الحرفة وعلى بطلانها كما هو مذهبنا فنفي انفراد بشئ من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على أجرة مثل عملهما فإذا كانت أجرة مثل عمل كل منهما قدراً أجرة مثل عمل الآخر فهو بينهما نصفين وشركة المفارضة من تفاوض في الحديث شرعاً فيه جميعاً وهي أن يشتري اثنين يبدنهما أو مالهما ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما به مرض من غرم بغصب أو نحوه فان خلت عن ذلك فهي شركة أبدان في الشق الأول وشركة عنان في الشق الثاني وجوزها أبو حنيفة أيضاً وعلى بطلانها كما هو مذهبنا فهي كشركة الأبدان في الشق الأول فنفي انفراد بشئ من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على نسبة أجرة مثل عملهما وأما في الشق الثاني فإن لم يخطأ المالكين فلكل غنم ماله وعليه غرمه وان خطأهما فالربح على قدر المالكين ويرجع كل على الآخر بقدر أجرة عمله في ماله وقد يتقاصدان وشركة الوجوه من الوجاهة وهي العظمة والصدارة وهي أن يشتري وجهان أو وجهيه وتامل ليكون بينهما ربح ما يشتريه كل منهما على انفراده أو يشتريه الوجهيه ويبيع الخليل أو بالعكس واقتصر المصنف على الصحة لأنها المرادة كما مر والاصل فيها قبل الإجماع خبر يقول الله أنما أثلث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما أي أما كالثالث للشريكين في أعانتهم وحفظهما وانزال البركة في أموالهما مدة عدم الخيانة فإذا حصلت الخيانة رفعت البركة والاعانة عنهم وهو معنى خرجت من بينهما وخبر السائب بن أبي السائب صفي بن عائذ الخزومي على الصواب لا السائب بن يزيد وان ذكره شيخ الإسلام في شرح المنهج وغيره وتبعه الشيخ الخطيب فقد وهمه الحافظ ابن حجر أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث في التجارة فلما جاء اليه يوم الفتح قال مرحبا بأخي وشريكي لا يدأري ولا يماري فان كان النبي صلى الله عليه وسلم هو القائل لما ذكر كما هو المتبادر ففيه تقرير منه صلى الله عليه وسلم للشركة وتعظيم للسائب المذكور خصوصاً مع قرنه بالأخوة والترحيب لا افتخار منه صلى الله عليه وسلم بشركة السائب لأن الأعلى لا يفخر بالأدنى كما هو ظاهر وان فوهمه بعض الطلبة وان كان السائب هو القائل لما ذكر افتخار منه بشركة النبي صلى الله عليه وسلم فوجه الدلالة إقراره صلى الله عليه وسلم على ذلك كما هو وأركانها خمسة عاقدان ومالان وصيغة وأما العمل فهو تابع وكذا الربح ومن جعلهما ركنتين تكلف جعل المعنى وذكر عمل وذكر ربح وشرط في العاقدين أهلية التوكيل والتوكل لأن كلامهما موكل لا آخر وكيل عنه هذا ان كان كل منهما متصرفاً ولا اشتراط في المتصرف منهما أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى كما قاله في المطلب وسياً في شرط المالكين وشرط الصحة أن تشعر بالاذن في التصرف لمن تصرف منهما أو من أحدهما (قوله وهي لغة الاختلاط) سواء كان بعقد أم لا وسواء كان في الأموال أو في غيرها (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله ثبوت الحق الخ الأولى أن يقول عقد يقتضي ثبوت الحق الخ لأن مصاد الباب الكلام على العقد المذكور لا هي ثبوت الحق وان لم يحصل عقد كما في الموروث ونحوه وقوله على جهة الشيوع أي على جهة هي الشيوع فالإضافة للبيان (قوله وللشركة خمس شرائط) بترك التام لأن المعدود مؤنث اذ الشرائط جمع

وهي لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق غلبى جهة
الشيوع في شئ واحد
لأثنين فأكد (وللشركة
خمس شرائط) الأول

شريطة والاول منها على وجه ضيق فترجع الشروط لاربعة فقط الا ان يحمل على أن المفهوم فيه تفصيل كما سيأتي (قوله أن تكون الشركة على ناض) أي منصوص أي مضروب وقوله أي نقد أي منقود وهو الدراهم والدنانير فقول من الدراهم والدنانير بيان له (قوله وان كانا مغشوشين) غاية للرد فان في المغشوش وجهين أحدهما كما في زوائد الروضة جوازه وقوله واستقرروا جهما في البلد أي واستقرت فاقهما وعدم يوارهما في بلد البيع كما جرت به العادة في زماننا فان المعاملة فيه بالدراهم والدنانير المغشوشين (قوله ولا تصح في تبر) هو قطع الذهب والفضة قبل تحليصهما من تراب المعدن وعدم صحة الشركة فيه وان أطلقه الاكثرون مبنى على أنه ممتنع وهي لا تصح في المتقوم والمعتمد أنه منلي فتصح الشركة فيه على المعتمد وقوله وحلى وسبائك ضعه المحشى ورجح الصحة فيما بناء على أنهم من المنلي واعتمد بعضهم عدم الصحة في الحل لانه الصنعة فيه متقومة (قوله وتكون الشركة أيضا على المنلي) أي كما تكون على الناض من الدراهم والدنانير فتصح على المنلي على الاظهر لانه اذا اختلط بجنسه اتقى التمييز بينهما فأشبهها النقيدين ويؤخذ من كلام الشارح أن المفهوم فيه تفصيل لان مفهوم الناض يفصل فيه بين المنلي فتصح فيه الشركة أيضا وبين المتقوم فلا تصح فيه وعلى هذا يبنى التضعيف السابق وبالجمله فالاولى ابدال الناض بالمنلي كما قال في المنهج بشرط المعقود عليه كونه مثليا (قوله لا المتقوم) أي فلا تصح الشركة فيه وقوله كالعرض جمع عرض وهو ما قابل النقد وقوله من الشباب ونحوها أي كالرداب وغيرها ومحل ذلك اذا لم تكن مشتركة بينهما بارت أو نحوه كشراء ويأذن كل منهما للآخر في التجارة والاصح الشركة ومن الحيل في الشركة في المتقوم أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر سواء اتفق الجزآن في القدر أو لا كنصف بنصف فعمل كانه بالسوية أو ثلث بثلثين لتفاوت في قيمتهما فيلكنه بهذه النسبة ثم يأذن كل منهما للآخرية بالتعاقبض في التصرف لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ لانه ما من جزء هنا الا وهو مشترك بينهما بخلافه في خلط المنليات فان مال كل واحد منهما مما تازعن الآخر في نفس الامر وان لم يتميز في الظاهر (قوله أن يتفقا) أي المالان وقوله في الجنس والنوع أي دون القدر فلا يشترط اتفاقهما فيه الا بخذوري التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدر المالين كما سيأتي والمراد بالنوع ما يشمل الصفة كما أشار الى ذلك الشارح في التفريع (قوله فلا تصح الشركة الخ) تفريع على المفهوم وهو أنها اذا لم يتفقا في الجنس والنوع فلا تصح وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فالاول وهو قوله في الذهب والدراهم لا قول وهو عدم الاتفاق في الجنس ومحل عدم الصحة في ذلك اذا كان الذهب لاحدهما والدراهم للآخر كما هو ظاهر والمثاني وهو قوله ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وجرأ لثنائي وهو عدم الاتفاق في النوع (قوله أن يخلطوا المالين) الاولى أن يقول اختلاط المالين لان كلامه يوهم أنه لا بد من فعلهما وليس كذلك بل المدار على اختلاطهما ولو بغير فعلهما ولا بد من اختلاطهما قبل العقد ولو حصل الاختلاط بعد العقد ومعه لم يكف اذا اشتراك حال العقد في عاقد العقد بعد ذلك ان أريد الشركة الصريحة (قوله بحيث لا يتميزان) أي عند العاقدين على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين فالوكان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره ما هل تصح الشركة نظر الى حال

(أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) وان كانا مغشوشين واستقرروا جهما في البلد ولا تصح في تبر وحلى وسبائك وتكون الشركة أيضا على المنلي كالحنطة لا المتقوم كالعرض من الشباب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقا في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وجرأ (و) الثالث (أن يخلطوا المالين) بحيث لا يتميزان (و) الرابع

الناس أو لا تنظر إلى حالهما قال في البحر المحمل وجهين والأوجه عدم الصحة أخذاً من عموم
كلام الأصحاب (قوله أن يأذن كل واحد منهما الخ) أي أن كان كل واحد منهما يتصرف
والأفريقي أذن من لم يتصرف لمن يتصرف فإن قال أحدهما للآخر اتجرا أو تصرف تصرف في
الجميع ولا يتصرف القائل إلا في نصيبه ما لم يأذن له الآخر ولا يتصرف في الجميع أيضاً فإن شرط
أن لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح لما فيه من الجرح على المالك في ملكه ولو اقتصر
على قولهما اشتركا لم يكف لاحتمال كونه أخباراً عن شركة سابقة نعم إن نوباً بذلك الأذن في
التصرف كفي ولا بد أن يكون الأذن في التصرف بعد الخلط فلا يكفي قبله كما علم (قوله
لصاحبه) أي أن كان أهلاً للتصرف ولو ذمياً لكن مع الكراهة فيكره مشاركة المقيمين كما
طعامهم وكذلك تكره مشاركة من لا يحترز من الربا والمعاملات الفاسدة كما قاله الدميري
(قوله في التصرف) ولا يشترط تعميم ما يتصرف فيه ولا تعيينه بل يجوز الإطلاق لكن لو عين
جنساً لم يتصرف في غيره ولا يصح في الأذن في البيع ولا في الشراء مثلاً بل لا بد من الأذن في
التصرف للتجارة أو مطلقاً واعلم أن يد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الرجوع والخسران والرد
وغير ذلك وفي دعواه التلف تفصيل الوديعة ولو قال من في يده المال هولي وقال الآخر هو
مشترك أو عكسه صدق صاحب اليد بيمينه بخلاف ما لو قال اقتسمنا وصار ما في يدي لي وقال
الآخر لي هو مشترك فإنه يصدق المنكر بيمينه لأن الأصل عدم القسمة ويصدق في قوله اشتريت
هذا الشركة ولو كان خاسراً وفي قوله اشتريته لنفسه ولو كان راجحاً لأنه أعرف بقصده ومحل كون
يده يد أمانة ما لم يستعمل المال المشترك والافهوه مستعيران كان باذن الآخر والافقاصب ولذلك
أنقأ ابن أبي شريف فيما إذا ماتت الدابة المشتركة بين اثنين تحت يد أحدهما بأنها كانت تحت
يده باذن شريكه في الاستعمال فنصيبه مضمون ضمان العواري وإن كانت تحت يده بغير إذنه
فهو مضمون ضمان المغضوب وإن لم يستعملها وإن كانت تحت يده باذن شريكه ولم يأذن له في
الاستعمال ولم يستعملها فهو أمانة غير مضمونة إلا إذا فترط ولو قال له اعلفها في نظير ركوبها
فهى اجارة فاسدة فلا ضمان عليه إلا بالتقصير ولو باع أحد الشريكين نصيبه وسلم الدابة للمشتري
من غير أن شريكه صار ضامناً وقرار الضمان على من تلفت تحت يده (قوله تصرف بلا
ضرر) لو قال تصرف بمصلحة كان أولى إذ لا يصح البيع بغير المثل ثم راعب بأزيد مع أنه
لا ضرر فيه لعدم المصلحة لكن الشارح لم ينظر لذلك لندوره (قوله فلا يبيع كل منهما الخ)
تفريع على مفهوم قوله تصرف بلا ضرر وقوله نسبة أي لاجل وقوله ولا يغير نقد البلد كان
يبيع بعرض وقوله ولا يبيع فاحش كأن يبيع ما يساوي مائة بتسعين (قوله ولا يسافر بالمال
المشترك) أي لما في السفر من الخطر وقوله إلا باذن راجع لجميع ما قبله وفي معنى الأذن في السفر
ما لو ذكر بلد للتصرف يتوقف الوصول إليه على السفر فله السفر إليها ولا يستفيد ركوب البحر
بجهد الأذن في السفر بل لا بد من التنصيص عليه كتنظيره في القراض (قوله وفي نصيبه قولاً
تفريق الصفقة) فقبل يطل فيه أيضاً والأصح الصحة في نصيبه دون نصيب شريكه (قوله أن
يكون الرجوع والخسران الخ) لا يشترط التصريح بذلك بل الشرط أن لا يشترط خلاف ذلك
كما يؤخذ من كلام الشارح بأن يشترط ذلك أو يسكت عنه (قوله على قدر المالين) أي باعتبار

(أن يأذن كل واحد منهما)
أي الشريكين (لصاحبه
في التصرف) فإذا أذن له
فيه تصرف بلا ضرر فلا
يبيع كل منهما نسبة ولا يغير
نقد البلد ولا يبيع فاحش
ولا يسافر بالمال المشترك
إلا باذن فان فعل أحد
الشريكين مانع عن غيره
يصح في نصيب شريكه وفي
نصيبه قولاً تفريق الصفقة
(و) الخامس (أن يكون
الرجوع والخسران على قدر
المالين)

القيمة ولو في المثليين عند اختلاف القيمة فلو خلا ما قفيز برميانة بقفيز برميانة بقمسين فالربح والخسران بينهما أثلاثا (قوله سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتا فيه) فلو شرطت زيادة في الربح لآكثر منهما عملا بطل العقد لفساد الشرط (قوله فان شرطت التساوى في الربح مع تفاوت المالكين) كأن يكون لاحدهما مائة وللاخر مائتان وشرطا أن الربح بينهما نصفين وقوله أو عكسه أى أو شرطت عكسه وهو التفاوت في الربح مع تساوى المالكين كأن يكون لاحدهما مائة وللاخر مائة أيضا وشرطا أن يكون لاحدهما ثلثا للآخر وشرطا أن يكون لآخر ثلثه وكذلك لو شرطت التفاوت في الخسران وقوله لم يصح لكن يتقصد التصرف فيهما لوجود الأذن والربح والخسران على قدر المالكين كالصبيحة ويرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في مال الآخر كالقراض الفاسد وقد يتقاصان ويرجع صاحب الفضل به فإذا كان مال أحدهما ألفين ومال الآخر ألفا وأجرة عمل كل منهما مائة فثلثا على الأقل في ماله وثلثه في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فلا يقل على الثاني ثلث المائة وللثاني على الأقل ثلثا فيقع التقاص في ثالث ويرجع الثاني على الأقل ثلث (قوله والشركة عقد جائز من الطرفين) أى من الجانبين وقوله وحينئذ أى وحين إذا كانت الشركة عقدا جائزا من الجانبين وقوله فسخها متى شاء أى ولو بعد التصرف (قوله وينعزلان عن التصرف بفسخهما) فإن قال أحدهما للآخر عزلة فلا تتصرف في نصبي لم يتصرف المعزول إلا في نصيب نفسه وأما العازل فله أن يتصرف في نصيب المعزول لعدم انعزاله (قوله أو أغنى عليه) وإن كان قليلا خلافا لمن استثنى الأغناء الخفيف لأن ظاهر كلام الأصحاب يخالفه ومنه الأغناء الحاصل بالتقريف في الحماة أو في غيره فليتنبه له وقوله بطلت تلك الشركة فإن أرادوا ما فلا بد من تجديد العقد * (فصل في أحكام الوكالة) هي مصدر وكل بالتخفيف واسم مصدر لو كل بالتشديد ولو كل أيضا وانما زاد الشارح أحكام لأن المصنف لم يذكر حقيقة الالفة ولا شرعا وانما ذكر أحكامها وهي مندوبة أن كان فيها اعانة على مندوب وقد تكره أن كان فيها اعانة على مكرمه وتحرم أن كان فيها اعانة على حرام وتجب أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر في شراء طعام قد يغز عنه وقد تصور فيها الإباحة كما إذا لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل أياها من غير غرض والأصل فيها قوله تعالى فابعثوا أحكاما من أهلها وحكما من أهلها وهما وكيلان لا حاكم على المعتمد وخبر الأصحاب أنه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لأخذ الزكاة وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة ويكنى فيها اللفظ من أحدهما وعدم الرقمن الآخر كقول الموكل وكلتك في كذا أو فوضته إليك ولو بكتابة أو مراسلة ولا يشترط القبول لفظا بل الشرط عدم الرد منه فلو ردها كأن قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولو قال الوكيل وكلني في كذا فدفعه له الموكل كفى ولا يشترط الفور بل يكتفى بالفعل أو عدم الرد على التراخي ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهر إلا تعليقها بغيره وإذا جاء رمضان فقد وكلتك ومع ذلك ينقد نصرته بعد وجود المعلق عليه للأذن فيه نعم أن تجزها وعلق التصرف لم يضر فهو وكلتك في كذا وإذا جاء رمضان فبعه واعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل كروية المبيع ومفارقة المجلس ونحو ذلك حتى إن له الفسخ بالخيار وإن أجاز للموكل وللبائع مطالبه الوكيل بالثمن إن قبضه من الموكل وكذا

سواء تساوى الشريكان
في العمل في المال المشترك
أو تفاوتا فيه فان شرطت
التساوى في الربح مع
تفاوت المالكين أو عكسه لم
يصح والشركة عقد جائز
من الطرفين (و) حينئذ
فالمسألة واحدة منهما) أى
الشريكين (فسخها متى
شاء) وينعزلان عن
التصرف بفسخهما (ومتى
مات أحدهما) أو جئ أو
أغنى عليه (بطلت) تلك
الشركة
(فصل في أحكام الوكالة)

ان لم يقبضه وكان في الذمة فان كان معينا لم يطالب به ومن ادعى أنه وكيل بقبض ما على فلان لم يجب دفعه له الا بينة بوكالته لاحتمال انكار الموكل لها ولكن يجوز دفعه له ان صدقه لانه محقق عنده بخلاف من ادعى أنه محتمل به أو أنه وارث له أو موصى له به وصدقه فانه يجب الدفع اليه لاعتراؤه بانتقال المال له (قوله وهي) أي الوكالة وقوله بفتح الواو وكسر هاء أي والفتح أفتح ولذلك قدمه وقوله في اللغة التفويض أي تفويض الشخص أمره الى غيره ومنه توكلت على الله أي فوضت أمرى اليه (قوله وفي الشرع) عطف على قوله في اللغة وقوله تفويض أي بصيغة وقوله شخص هو الموكل وقوله شيئا هو الموكل فيه وجملة له فعله صفة لشيئا وقوله مما يقبل النيابة أي شرعا فكانه قال بماليس عبادة فلا دور خلا فالمن توهمه وقوله الى غيره هو الوكيل فالأركان الاربعة تؤخذ من تعريف الشارح (قوله وخرج بهذا التقيد) وهو قوله ليفعله حال حياته وانما صرح الشارح بمفهوم هذا التقيد دون غيره من بقية القيود لان المصنف لم يذكر ما خرج به بخلاف القيود السابقة فانه ذكر محترزاتها فيما يأتي وقوله الا بصا وهو جعله متصرفا على أولاده أو في قضاء ديونه بعد موته (قوله وذكر المصنف ضابط الوكالة) أي قاعدة الوكالة الشرعية التي هي تفويض شخص الى آخره وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل) بالرفع مبتدأ وقوله ما أي شيء فهي نكرة موصوفة بجملة قوله جازا وخ وتسكتب مفصولة عن كل هنا لانها ليست ظرفا بخلاف ما اذا كانت ظرفا فانها تسكتب موصولة بخوكل ما جاء زيدا كرمه وقوله للانسان شامل للموكل بالنظر لقوله أن يوكل فيه غيره وللوكيل بالنظر لقوله أو يتوكل فيه عن غيره فدخل تحت كلام المصنف ثلاثة أركان لان المعنى وكل شيء صرح للانسان أن يتصرف فيه بنفسه صرح له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره فالنهي المذكور هو الموكل فيه والانسان شامل للموكل ولا وكيل بالنظرين السابقين وفي قوله أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره إشارة للصيغة التي هي الركن الرابع وقوله جازله الخ خبر المبتدأ وهو كل وقوله أن يوكل فيه غيره يؤخذ منه ضابط الموكل منطوقا ومفهوما فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جازله أن يوكل فيه غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه غيره وهذا في الغالب والافقد استثنى من المنطوق وهو المسمى بالطرد أي التلازم في الثبوت الظاهر فيجوز له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره والوكيل القادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قد رعليه وهو لا يثق به بخلاف ما يحجز عنه أولا يليق به والعبد المأذون له في التجارة والسفيه المأذون له في النكاح ومن المفهوم وهو المسمى بالعكس أي التلازم في الانتفاء الاعنى فانه لا يجوز له التصرف في الاعيان مما يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة والمحرّم يوكل الحلال في عقد النكاح ليعقده بعد التحلل أو يطلق ويحمل على ما بعد التحلل ويصح أن يوكل حلال محرما ليوكل حلالا في التزويج لانه سفيه محض ودخل في المنطوق الولي في مال محجوره من صبي ومجنون وسفيه فيجوز للولي أن يوكل فيه عن نفسه أو عن موليه صفة مباشرة له وقوله أو يتوكل فيه عن غيره يؤخذ منه ضابط الوكيل منطوقا ومفهوما فاهنا تقسيمية فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جازله أن يتوكل فيه عن غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يتوكل فيه عن غيره وهذا

وهي بفتح الواو وكسر هاء
في اللغة التفويض وفي
الشرع تفويض شخص
شيء له فعله مما يقبل النيابة
الى غيره ليفعله حال حياته
وخرج بهذا التقيد الا بصا
وذكر المصنف ضابط الوكالة
في قوله (وكل ما جاز للانسان
التصرف فيه بنفسه جاز
له أن يوكل) فيه غيره (أو
يتوكل فيه) عن غيره

في الغالب فقد استثنى من هذا المفهوم مسائل منها المرأة تتوكل في طلاق غيرها والسفيه والعبد يتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه والصبي المأمون الذي لم يجزّب عليه الكذب يتوكل في الأذن في دخول الدار وإيصال الهدية حتى لو كانت أمة وقالت سيدي أهداني اليك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالوطء لكن بعد الاستبراء ويصح أن يتوكل الصبي في ذلك إذا عجز عنه كغيره وبشروط أوضاع معين الوكيل فلو قال لاشين وكلت أحدكم في بيع كذا لم يصح نعم لو قال وكلتك في كذا وكل مسلم صح تبعاً كما يحضه بعض المتأخرين وعليه العمل (قوله فلا يصح من صبي أو مجنون الخ) تفريع على مفهوم كل من الموكل والوكيل وقد عرفت المستثنيات ومثل الصبي والمجنون الغمى عليه والسكران الالتهدي بسكره والفاسق في تزويج موليته لأن الفسق يسلب الولاية وما يقع من التوكيل في تزويج موليته مع انصافه بالفسق باطل (قوله وشرط الموكل فيه الخ) وشرطه أيضاً أن يكون معلوماً ولو بوجه كوكلتك في بيع أمواله وعق أرقاني وإن لم تكن أهله وأرقاؤه معلومة لقلته الفرر لا نحو كل أمورى ككل قليل وكثير وإن كان تابعاً للمعين والفرق بينه وبين مأمراً أن الإيهام ثم في الفاعل والايهام هنا في الموكل فيه وبغتفر في الفاعل مالا يغتفر في الموكل فيه ويجب في التوكيل في شراء عبد بيان نوعه كتركي وفي شراء دار بيان محلّه وهي الحارة الكبيرة كحارة الأزهر وسكة وهي الزقاق ولا يجب بيان ثمن في المسئلتين ومحل ذلك إذا لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شيء من ذلك (قوله أن يكون قابلاً للنيابة) أي قيام شخص مقام آخر والذي يقبل النيابة كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة ورد تعيب وقبض وإقباض وخصومة من دعوى وجواب وتكليف مباح كإحياء واصطباذ واستيفاء عتوبة (قوله فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية) لها أولمتعلقتهائية كصلاة وإمامتها ويلحق بها نحو عيمين وإيلاء وظهار وشهادة ونذر ونحو تدريس المسائل معينة (قوله إلا الحج) أي والعمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه ويندرج في الحج توابعه كعتى الطواف وقوله وتفرقة الزكاة مثلاً أي وكذا بيع أخيه وعقيقة وتفرقة كفارة ومندور ولا يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عين له الموكل قدر أمهات من هذا تعلم أن الاستثناء من مطلق عبادة لا بقيد كونها بدنية لأن تفرقة الزكاة ونحوها عبادة مالية أو يقال استثناءها منه قطع والحاصل أن العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصوم لا تصح فيها الوكالة والعبادة البدنية غير المحضة كالحج والعمرة تصح فيها الوكالة من المعضوب وعن الميت وكذلك العبادة المالية المحضة (قوله وأن يملكه الموكل) أي أن يملك التصرف فيه حال التوكيل وقوله فلو وكل شخصاً الخ تفريع على المفهوم وقوله بطل أي الاتباع وإن لم يكن من الجنس كأن يتوكل في بيع هذا العبد ومن سملكه أو في طلاق هذه المرأة ومن سينكحها أو في بيع هذا العبد وطلاق من سينكحها وعكسه (قوله والوكالة عقد جائز من الطرفين) أي ولو كانت يجعل خلافاً لمن قال أنها إذا كانت يجعل كانت لازمة لأنها حينئذ إجارة ورد بأنها حينئذ إجارة فأن اجتمعت فيها شروط الإجارة وكانت بلفظ الإجارة فلا شك في أنها لازمة (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانت عقداً جائزاً من الطرفين وقوله لكل منهما وفي بعض النسخ فلكل منهما وقوله فسجنهما متى شاء أي ولو بعد التصرف فيسجنهما بالقول كأن يقول فسجنهما أو أبطلتها

فلا يصح من صبي أو مجنون
أن يكون موكلاً ولا وكلاً
وشرط الموكل فيه أن يكون
قابلاً للنيابة فلا يصح
التوكيل في عبادة بدنية
إلا الحج وتفرقة الزكاة مثلاً
وأن يملكه الموكل فلو وكل
شخصاً في بيع عبد سملكه
أو في طلاق امرأة سينكحها
بطل (والوكالة عقد جائز
من الطرفين) وحينئذ
(لكل منهما) أي الموكل
والوكيل (فسجنهما متى شاء

أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الوكيل عزات نفسي أو فهو ذلك كرفعها ورددتها ولا يتوقف
 انعزال الوكيل على علمه بعزل الموكل نعم ان لم يعلم على انعزال الوكيل ضياع المال الموكل
 فيه فليس له أن يعزل نفسه ولا يعزل كما قاله الأذرى (قوله وتنسخ الوكالة بموت
 أحدهما أو جنونه أو انغمائه) وكذا بطر ورق كان كان حربيا فاسترق وحجر سفيه وكذا حجر فليس
 فيما لا ينقذه منه بأن يوكل انسانا في شراء شيء بعين مال الوكيل ثم يحجر عليه بالفلس قبل الشراء
 وكذا يفسق في نحو نكاح مما يشترط فيه العدالة وزوال ملك الموكل عن محل التصرف ببيع
 أو وقف أو عن منفعة بما يجار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه ورهنه مع قبض لاشعار ذلك بالندم
 على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع وتنسخ أيضا بعد انكارها بلا غرض له فيه
 بخلاف انكاره لها نسبيا أو لغرض كاختفائها من ظالم (قوله والوكيل أمين) أي ولو يجعل
 ولو بدعوا لمن صدقه فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل وأما غير الموكل كرسوله ووارثه
 فلا بد من بينة عملا بالقاعدة المشهورة وهي كل أمين ادعى الرد على من أئتمنه صدق بيمينه الا
 المهرن والمستأجر بخلافه على غير من أئتمنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط وسقوطه أولى
 لانه ليس بقيد فان الوكيل أمين حتى في التلف والرد ونحوهما وقوله فيما يقبضه أي لموكله وقوله
 وفيما يصرفه أي من مال موكله حيث ادعى قدرا لا تقا (قوله ولا يضمن الوكيل الا بالتفريط)
 أي وان لم يتعبد ذلك كأن يركب الدابة أو يلبس الثوب نسبيا فالتفريط أعم من التعدي
 فالتعبير به أولى خلافا لمن ادعى العكس ولا يعزل بالتفريط فله التصرف بعده ببقاء الاذن
 لان الوكالة اذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليهم اولا يلزم من ارتفاعه بطلان الاذن
 بخلاف الوديعة فانها محض ائتمان (قوله ومن التفريط الخ) ومن التفريط أيضا امتناعه
 من التخليه بين الموكل وبين ماله لغير عذر وقوله تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه مالم يكن باذن الموكل
 أو بأمر حاكم يراه واذا عاد اليه بعيب لم يبرأ من الضمان فان تلف في يده ضمن ولا تعود الوكالة
 فليس له أن يتصرف فيه الا باذن جديد من الموكل ولو فسخ العقد السابق فله بيعه بالاذن
 السابق ويخرج من الضمان ومحل ذلك كله اذا كان الثمن حالا وما اذا كان مؤجلا فله فيه
 تسليم المبيع قبل قبض الثمن وليس له قبضه اذا حل الا باذن جديد (قوله ولا يجوز للوكيل
 الخ) أي ولا يصح أيضا فيصوم ويضمن لو خالف وباع على خلاف هذه الأنواع وسلم المبيع
 للمشتري لتعديبه بتسليمه له ببيع فاسد فيسترده ان بقي ويبيعه ثانيا بالاذن السابق وان تلف غرم
 الموكل بدله من شام من الوكيل والمشتري والقرار عليه (قوله وكالة مطلقة) أي غير مقيدة
 بنحو ولا بحلول ولا بأجل ولا بنقد البلد وخرج بذلك المقيدة فيتبع ما قيد به فيها ولو قيدت بنحو
 تعيين ولو وكاه ليبيع مؤجلا صح ثم ان أطلق الاجل حل على عرف في المبيع بين الناس فان لم
 يكن عرف راعى الانفع للموكل في قدر الاجل ويشترط الاشهاد في هذه الحالة وان قدر الاجل
 اتبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال أو نقص عن الاجل الذي قدره كان باع الى شهر
 ما قال الموكل بعنه الى شهرين صح البيع ان لم ينه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كنقص ثمن
 أو مؤنة حفظ ولم يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد المحاباة ولو قال بيع بما شئت أو بما تراه فله
 بيعه بغير نقد البلد لا بغير ولا بنسيئة أو بكم شئت فله بيعه بغير فاحش ولو مع وجود راغب بأكثر

وتنسخ (الوكالة بموت
 أحدهما) أو جنونه أو
 انغمائه (والوكيل أمين)
 وقوله (فيما يقبضه وفيما
 يصرفه) ساقط في أكثر
 النسخ (ولا يضمن) الوكيل
 (الا بالتفريط) فيما وكل
 فيه ومن التفريط تسليمه
 المبيع قبل قبض ثمنه (ولا
 صحه) للوكيل وكالة مطلقة

لا بنسبة ولا بغیر نقد البلد أو بكيفية شئت فقل يبعه بنسبة لا بغیر ولا بغیر نقد البلد أو بجماع
 وهان فله يبعه بعرض وغیر لا بنسبة لأن ما للجنس فيشمل النقد والعرض ولما قرنه في الاخرة
 بعز وهان شمل عرفا القليل والكثير وكما للعدد فيشمل القليل والكثير وكيف للحال فيشمل الحال
 والموجب (قوله أن يبيع ويشترى الا بثلاثة شرائط) أي الا يباع وشراهما متلبسا بثلاثة شرائط
 (قوله أحدها) أي أحد الشرائط الثلاثة وقوله أن يبيع أي أو يشتري كما يعلم مما قبله ولو قال
 أن يعقد لكان أحسن ولذلك عبر به الشيخ الخطيب وقوله بمن المثل أي فأكثر في مسئلة البيع
 أو أقل في مسئلة الشراء وليس لو قيل بشراهما معيب لاقتضاء الاطلاق عرفا السليم
 وقوله لا بدونه أي لا بدون من المثل في مسئلة البيع يعني أقل منه بما لا يحتمل غالبا أخذ من قوله
 ولا بغیر فاحش فانه عطف تفسير فحمل عدم الصحة اذا كان بغیر فاحش بخلاف اليسير وهو
 ما يحتمل غالبا واذا باع بمن المثل وهناك راغب بأزيد ولو في زمن الخیار لا للمشتري فهو كما لو باع
 بدونه في التفصيل فلا يصح اذا كان بغیر فاحش بخلاف اليسير فيجب البيع له في الأول فان لم
 يفعل انتسخ العقد الأول وان لم يعلم بعين الراغب (قوله وهو) أي الغیر الفاحش وقوله
 ما لا يحتمل في الغالب أي ما لا يقتضي في الغالب بخلاف اليسير وهو ما يحتمل في الغالب فيبيع
 ما يساوي عشرة من الدراهم تسعة منها محتمل بخلاف من الدنانير وبثمانية غير محتمل والصواب
 الرجوع في ذلك الى العرف (قوله والثاني) أي من الشرائط الثلاثة وقوله أن يكون من المثل
 نقدا أي حالا كما أشار اليه الشارح وقوله فلا يبيع الوكيل بنسبة أي لاجل وهو تفريع على
 المفهوم وقوله وان كان قدر من المثل بل أو أكثر وهو غاية في عدم صحة بيع الوكيل بنسبة
 ومحله عند عدم اذن الموكل كما يعلم مما مر (قوله والثالث) أي من الشرائط الثلاثة وقوله
 بنقد البلد أي بلد البيع لا بلد التوكيل (قوله فلو كان في البلد نقدان الخ) مقابل لمقدومه لوم
 من كلامه فكانه قال هذا ظاهر اذا كان في البلد نقد واحد فلو كان في البلد نقدان الخ (قوله
 فان استويا) أي في المعاملة ونفع الموكل وقوله تخير أي بينهما فاذا باع بهما معا فالذهب الجواز
 وان وقع فيه تردد للاصحاب (قوله ولا يبيع بالفلوس) أي لانها من العروض وقوله وان
 راجت رواج النقود غاية في عدم البيع بها وهذا مبني على أن المراد بنقد البلد ما كان من
 الذهب أو الفضة خاصة والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولو من العروض فيشمل
 حينئذ الفلوس اذا جرت العادة بالمعاملة بها وكذلك غيرها من العروض (قوله ولا يجوز)
 أي ولا يصح أيضا وقوله يعامد مطلقا ليس بقيد فلا مفهوم له وقوله من نفسه أي لنفسه وقوله ولا
 من ولده الصغير أي ولا ولده الصغير أو المجنون أو السفیه فلو عبر بموليه لكان أشمل ولو قدر له
 الثمن ونهاه عن الزيادة لم يصح أن يبيعه لنفسه ولا لموليه وان لم يكن هنالك تهمة لاتحاد القابل
 والموجب نعم لو قدر له الموكل الثمن ووكل الولي عن موليه من يقبله وصرح له الموكل صح
 البيع وقوله ولو صرح الموكل للوكيل الخ غاية في عدم البيع من ولده الصغير وقوله كما قاله المتولي
 معتد وقوله خلافا للبغوي ضعيف (قوله والاصح أنه يبيع لايه وان علا ولابنه البالغ وان
 مغل الخ) هذا مقابل لقوله من نفسه ولا من ولده الصغير وقوله ان لم يكن سفيا ولا مجنونا أي ان
 لم يكن ولده البالغ سفيا ومجنونا والا فحكمه حكم الصغير وقوله فان صرح الموكل بالبيع منها

(ان يبيع ويشترى الا
 بثلاثة شرائط) أحدها
 (ان يبيع بمن المثل)
 لا بدونه ولا بغیر فاحش
 وهو ما لا يحتمل في الغالب
 (و) الثاني (أن يكون) ثمن
 المثل (قدرا) فلا يبيع
 الوكيل بنسبة وان كان
 قدر من المثل والثالث
 أن يكون النقد (بنقد البلد)
 فلو كان في البلد نقدان باع
 بالاغلب منهما فان استويا
 باع بالاقلع لموكل فان
 استويا تخير ولا يبيع
 بالفلوس وان راجت رواج
 النقود (ولا يجوز أن يبيع)
 الوكيل يعامد مطلقا (من
 نفسه) ولا من ولده الصغير
 ولو صرح الموكل للوكيل
 في البيع من الصغير كما قاله
 المتولي خلافا للبغوي
 والاصح أنه يبيع لايه
 وان علا ولابنه البالغ
 وان سقل ان لم يكن سفيا
 ولا مجنونا فان صرح الموكل
 بالبيع منها صح جزما

أى لهما أى لا يه وانه البالغ بالتقيد المذكور وهذا مقابل لمقتدر وكأته قال هذا ان لم يصرح
 الموكل بالبيع منهما وهذا تقيد للخلاف المشار اليه بقوله والاصح ولذلك قال هنا صرح جزأى
 قطعا (قوله ولا يقر الوكيل على موكله) أى فى الخصومة فصورة المسئلة أن الموكل وكل
 شخصا فى خصومة عنه من دعوى وجواب كما أشار اليه الشارح بقوله فلو وكل شخصا فى
 خصومة الخ وهذا متعين لانه لا يصح التوكيل فى الاقرار على الاصح كما سيذكره الشارح (قوله
 لم يملك الاقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه وقوله ولا الاقرار من دينه ولا الصلح عنه فليس له
 ان يبرى منه ولا أن يصالح عنه (قوله وقوله) مبداً أخبره ساقط فى بعض النسخ وسقوطه أولى
 لان الاصح أنه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقاً أى سواء كان باذنه أو لا وهذا بالنظر
 للاقرار وأما بالنظر لما ذكره الشارح من الاقرار من دينه والصلح عنه فذكره صحيح لصحته ما من
 الوكيل بالاذن (قوله والاصح أن التوكيل فى الاقرار لا يصح) فقول المصنف الا باذنه ضعيف
 فاذا قال لغيره وكلتك لتقر لفلان بكذا فقال الوكيل أقررت عنه لفلان بكذا لم يصح لانه اخبار
 عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقرراً قطعاً ان قال وكلتك لتقر عنى
 لفلان بألفه على لانه جمع بين عنى وعلى ويكون مقرراً على الاصح ان قال وكلتك لتقر عنى
 لفلان بألف لانه ذكر لفظ عنى دون على ولا يكون مقرراً قطعاً ان قال وكلتك لتقر لفلان بكذا لانه
 لم يذكر عنى ولا على ولا يكون مقرراً على الاصح ان قال وكلتك لتقر لفلان بألفه على لعدم ذكره
 عنى مع ذكره على والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(ولا يقر) الوكيل (على
 موكله) فلو وكل شخصا فى
 خصومة لم يملك الاقرار على
 الموكل ولا الاقرار من دينه
 ولا الصلح عنه وقوله
 (الا باذنه) ساقط فى بعض
 النسخ والاصح أن التوكيل
 فى الاقرار لا يصح

تم طبع الجزء الاول من حاشية شيخنا العالم العلامة

الحبر العرفي القهامة استاذنا الشيخ

البيجورى رحمه الله تعالى

وبليه الجزء الثانى

أوله فصل

الاقرار

